المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
شعبة اللغويات

شرح اللباب في علم الإعراب

تأليف
محمد بن مسعود السيرافي الفالي

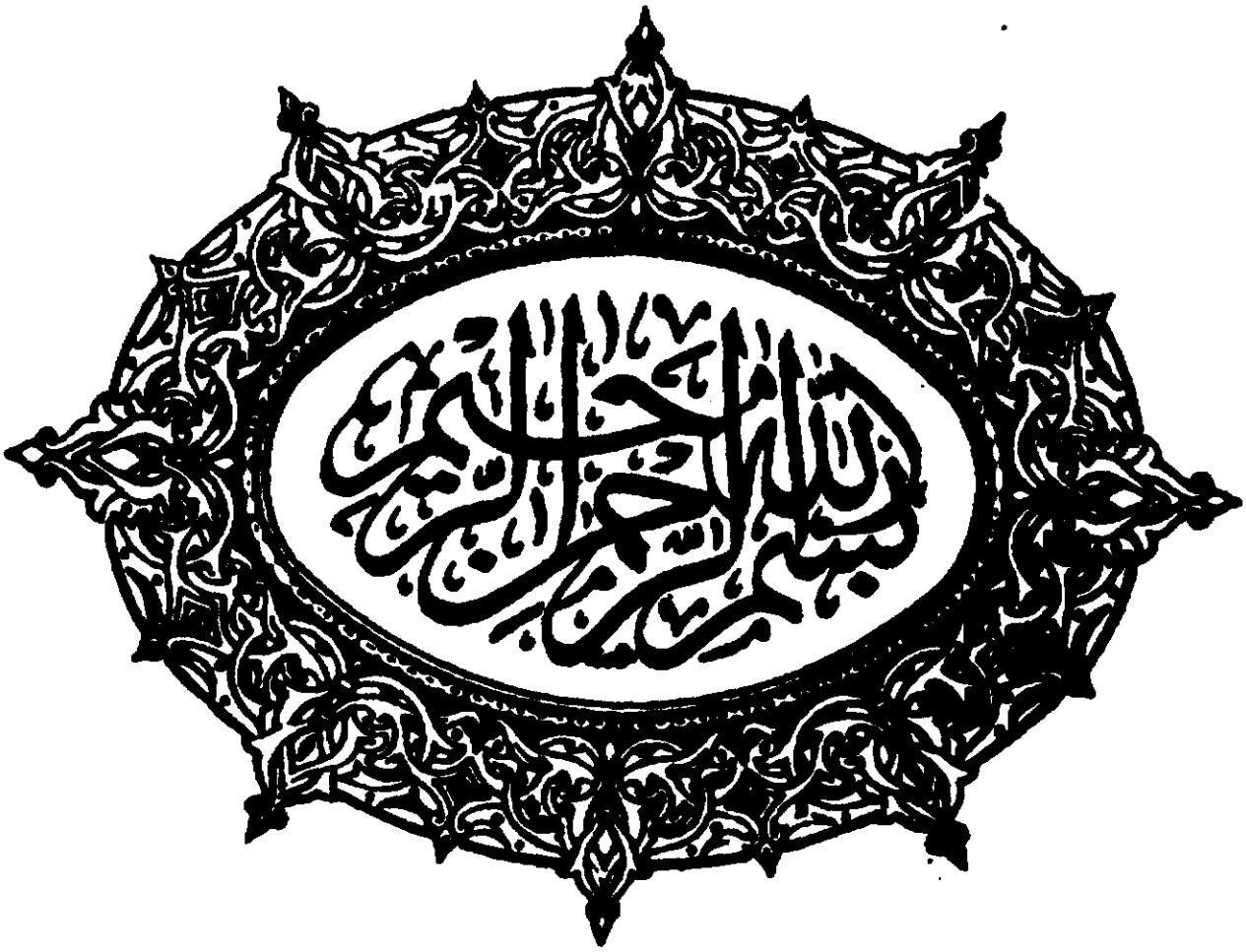
دراسة وتحقيق
الطالب: محمد المهدي عبد الحي عمار

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية - الماجستير

إشراف الأستاذ الدكتور
أحمد عبد الله هاشم

« المجلد الأول »

عام ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

شکر و تقدیر

" بسم الله الرحمن الرحيم "

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله الحميد المنان المتعهد بالزيادة لعباده الشاكرين ، وبالعذاب الشديد لمن تكبر وكان من الكافرين ، أحمده سبحانه على نعمه وأفضاله الـــتى لا تحصى ، وأصـــلى وأسلم على إمام المتقين وخاتم الأنبياء والمرسليـــــن ، محمد القائل بلسانه العربى المبين "لا يشكر الله من لا يشكر النـــــاس" أو كما قال ، فصلوات الله وسلامه عليه إلى يوم الدين .

وبعد :-

فإنه لا يسعنى فى بداية بحثى هذا ، إلا أن أتقدم بخالص الشكـــر ، وعميق الامتنان ، إلى جامعة الإسلام والمسلمين " الجامعة الإسلامية " تلك الجامعة التى أحتضنتنى منذ فجر حياتى العلمية ، فقد ألتحقت بالسنة الأولى فى معهدها المتوسط ، وواصلت دراستى فى جميع مراحلها التعليميـــــة ، مرورا بالمعهد الثانوى ، ثم كلية اللغة العربية ، ثم قسم الدراسات العليا ، فشكرا جميلا لكل من ولى أمر هذه الجامعة ولكل رؤساء أقسامها ، ولجميـــع أعضاء هيئة التدريس بها ، ولكل منسوبيها ، حيث يسهم كل منهم بجد تيـــد العون لكل دارس ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فجزى الله الجميع عنى وعن كل دارس بهذه الجامعة أحسن الجزاء ،

وأخص بالشكر فضيلة الشيخ / رئيس قسم الدراسات العليا ، وفضيلـــة الدكتور / عميد كلية اللغة العربية ، على ما هيآه لى من فرص أتاحت لـــــى إنجاز هذا البحث ، بصورة علمية مرضية ، فجزاهما الله عن العلم وطلابـــــه أوفى الجزاء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لشيخي وأستاذي ومشرفي : فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد عبد اللاه هاشم ، الذي تفضل مشكورا بقبول الإشراف على هذا البحث ، والذي طالما منحني وقته وجهده الجزيلين ، وأخذ بيدي لأصل بهذا البحث إلى الغاية المنشودة ، فكم من ليال طوال سهرها في قراءة ما أكتبه منها ، وإبداء ملاحظاته عليه ، وكم ساعات قضاها في توجيهي وإرشادي وتقويمي ، فجزاه الله عني أحسن الجزاء ، وأطال عمره في خدمة مسيرة العلم ، والأخذ بأيدي طلابه ، إلى الغاية المنشودة من التحصيل والمعرفة .

المقدّمة

المقدمة

من المتعارف عليه علميا ، أن كل طالب يلتحق بقسم الدراسات العليا ، يُلزَمُ بعد انتهائه من السنة المنهجية ، بأختيار موضوع البحث ، يتقدم به لنيل درجة " الماجستير " .

وعندما ألتحقت بقسم الدراسات العليا وخلال السنة المنهجية ، بدأت أفتش عن موضوع للبحث الذى أنا مقبل عليه ، فتردد ت على المكتبات العامة ، وأطلعت على كثير من المخطوطات الموجودة بها ، وجهدت أنا وأثنان من زملائى فى تصفحها ، إلى أن عثرنا على هذا الكتاب ، الذى لفت انتباهنا بطريقة منهجه المبتكرة ، بالإضافة إلى سعته وشموله لأغلب المباحث النحوية ، مع جودة الأسلوب ووضوح العبارة ، فى المتن والشرح ، ومما زاد تمسكنا به ، أن المتن يُعد هو أفضل مصنفات العالم العلامة تاج الدين الإسفراينى صاحب التواليف الكثيرة والمباحث المفيدة ، والشرح الذى عليه هو أول شرح يوضح له ، وصاحبه قطب الدين الفالى ، لا يقل منزلة عن الإسفرانيى فى العلم والمعرفة ، وسعة الاطلاع ، فعند ذلك استخرنا الله ، وقمنا بعرض هذا الكتاب على المشرف ، الذى أعجب به وأثنى عليه ، وأختاره موضوعا لأبحاثنا ، فقام بتقسيمه بيننا نحن الثلاثة ، ثم تقدمنا بهذه الموضوعات إلى شعبة اللغويات ثم قسم الدراسات العليا ، فلقينا منهما تشجيعا ، وقبولا حسنا ، ووافقا على التسجيل . وكان نصيبى من الكتاب هو دراسة وتحقيق القسم الثانى منه ، وهو ما يبدأ بالحديث عن المعربات المرفوعة ، وينتهى بانتهاء الكلام على " الخبر فى باب " كان " ، و بعد ما تم قبول موضوع البحث وتسجيله ، وعين لى المشرف علق ، بدأت أتصل به ، واستنير بتوجيهاته وارشاداته ، التى كان من ثمرتها ،

أن قسّمتُ عملي في البحث ، إلى مقدمة وقسمين وخاتمة .

المقدمة : تحدثت فيها عن طريقة اختياري لموضوع البحث ، والخطة التي سرت عليها في الدراسة والتحقيق .

أما القسمان فقد جعلت أحدهما للدراسة والآخر للتحقيق .

القسم الأول الخاص بالدراسة :-

قسمت هذا القسم إلى خمسة فصول ، وجعلت تحت كل فصل عـــدة مباحـث .

الفصل الأول : في الحديث عن الإسفرايني صاحب اللباب وآثاره العلمية ، وقد اشتمل على خمسة مباحث :-

المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه ونسبته

المبحث الثاني : مولده ونشأته ووفاتـه

المبحث الثالث : شيوخـه وتلاميـذه

المبحث الرابع : ثقافته ومذهبه النحوي

المبحث الخامس: مؤلفاتـه .

الفصل الثاني : اللباب في علم الإعراب :-

وقد اشتمل أيضا على خمسة مباحث :

المبحث الأول : وصفـه

المبحث الثاني : توثيق اسمه

المبحث الثالث : بيان مكانته العلمية

المبحث الرابع : شروحـه .

الفصل الثالث : السيرافي الفالي شارح اللباب :-

وقد اشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه .

المبحث الثاني : تاريخ ميلاده ووفاته .

المبحث الثالث : منزلته العلمية .

المبحث الرابع : مذهبه النحوى .

المبحث الخامس : مذهبه العقدى .

المبحث السادس : مؤلفاتـــه .

الفصل الرابع : شرح اللباب فى علم الإعراب للسيرافى الفالى :-

وفيـه مبحثان :-

المبحث الأول : فى توثيق اسمه ونسبته للفالى .

المبحث الثانى : زمن تأليفه والغاية منه .

الفصل الخامس : دراسة موجزة عن القسم الثانى من شرح اللباب للفالى :-

وقد اشتمل على ثمانية مباحث :

المبحث الأول : منهج الشارح .

المبحث الثانى : موقف الشارح من النحاة عامة والمصنف خاصة .

المبحث الثالث : فى أسلوب الشارح .

المبحث الرابع : موقف الشارح من القياس والسماع .

المبحث الخامس : فى شواهد الكتاب .

المبحث السادس : فى مصادر الكتاب .

المبحث السابع : الكتب التى نقلت عن الكتاب " متنه وشرحه " .

المبحث الثامن : في المسائل التي استدركت على الشارح .

أما القسم الثاني : وهو ما يخص التحقيق ، فقد سرت فيه على النحو التالي :-

١ - قمت بتحرير النص وحاولت أن آتي به صحيحا كما وضعه صاحبه .

٢ - قمت بمقابلة خمس من النسخ التي حصلت عليها ، واستعنت بالسادسة بعد ما وجدت اختلافا كبيرا بينها وبين بقية النسخ ، وهذه النسخة هي نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، وبعد المقابلة أثبت ما رأيت أنه صواب ، وأشرت إلى الاختلافات التي تقع بين النسخ في الهامش .

٣ - استعنت في تحرير النص ، ببعض الكتب التي نقلت عن المتن والشرح ، كحواشي المصنف على الكتاب ، واللباب في شرح اللباب وحواشيه ، وخزانة الأدب ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ، والفوائد الضيائية للجامي ، فكنت أرجع إلى هذه الكتب لأقارن ما ورد فيها بما في نسخ المخطوط .

٤ - قمت بنسبة الآيات القرآنية إلى سورها ، وذكرت أرقامها ، كما قمت ببيان القراءات القرآنية الواردة فيها ، ونسبتها إلى الذين قرأوا بها ، ووثقتها من كتب القراءات كالحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، وحجة القراءات لابن زنجله ، والتبصرة في القراءات السبع ، وكشف المشكل عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري وغيرها .

٥ - قمت بتخريج الأحاديث الواردة في النص ، فوثقتها من مصادرها الأولى التي أخرجتها ، وذكرت الروايات الواردة فيها .

٦ - خرجت الأمثال العربية الواردة في الكتاب ، ووثقتها من كتب الأمثال العربية

كأمثال العرب للضبى ، ومجمع الأمثال للميدانى ، والمستقصى فى الأمثال للزمخشرى ، والتمثيل والمحاضرة للثعالبى ، وفصل المقال للبكرى ، وتمثال الأمثال للشيبى ، بالاضافة الى حاشية المصنف ، وبعض الكتب الأخرى التى أوردت هذه الأمثال .

٧ - قمت بتخريج الشواهد الشعرية ، وإتمام ما وقع الاستشهاد به منها ناقصا ، وذكرت بحورها ، ونسبتها إلى قائليها ، معتمدا فى ذلك على دواوينهم ما أمكننى ذلك ، ثم على الكتب الأخرى التى أوردت الشاهد ، كما قمت بذكر الروايات الواردة فى الشاهد ، وشرحت غريبه ، وبينت محل الشاهد منه ما لم يكن ذكره الشارح .

٨ - ترجمت للأعلام التى وردت فى الكتاب ، وذكرت بعض المصادر التى ترجمت لها .

٩ - حاولت ما أمكننى توثيق آراء العلماء وأقوالهم ، التى وردت فى الكتاب ، برجعها إلى كتبهم ، وذكر محلها منها - إن كانت لهم كتب - وإلا فمن أقرب مصدر لأصحابها ، وإلا فمن أى كتاب أوردها .

١٠- تتبعت أكثر الإحالات التى ذكرها الشارح ، وبينت أماكنها من التحقيق .

١١- علقت على بعض المسائل ، التى ظهر لى أنها تحتاج إلى تعليق ، كذكر بقية الآراء التى أقتصر المصنف والشارح على ذكر بعضها ، كما قمت بتصحيح بعض المسائل التى سها الشارح عنها وذكرها خطأ .

١٢ - وضعت بعض العناوين الجانبية التى رأيت أن المقام يستدعيها ، ونبهت على ذلك فى الهامش .

أما الخاتمة فقد لخصت فيها النتائج التى توصلت إليها ، من خلال

دراستي وتحقيقي لهذا القسم من الكتاب .

وقد أعقبت هذا كله ، بفهارس عامة على النحو التالي :-

١ - فهرس الآيات القرآنية .

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .

٣ - فهرس الأمثال والأقوال العربية .

٤ - فهرس الشواهد الشعرية .

٥ - فهرس الأعلام الواردة في الكتاب .

٦ - فهرس القبائل .

٧ - فهرس الجماعات والمنسوبات .

٨ - فهرس الأماكن والبلدان .

٩ - فهرس الكتب الواردة في الكتاب .

١٠- فهرس المصادر والمراجع .

١١- فهرس موضوعات الدراسة .

١٢- فهرس موضوعات التحقيق .

* * *

ٱلفَصْلُ ٱلأَوَّل

الفصـــــل الأول

الاسفراينى صاحب اللباب وآثاره العلميـــــه

وفيه خمسة مباحـــــث :

" المبحث الأول "

في اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبته

اسمـــه :-

أجمع المترجمون للإسفرايني صاحب اللباب على أن اسمه الأول هـــو " محمد " ولكنهم اختلفوا فيما بعد ذلك ، فوردت سلسلة نسبه في كثير من المراجع على أنه : تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيـــــف المعروف بالفاضل الإسفرايني[1] ، ووردت في الخزانة والعباب ومفتاح السعادة . محمد بن محمد بن أحمد [2] ، بدون ذكر السيف ، وفي شرح الغالي نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة رقم : ٢١٧٦ محمد بن أحمد بن السيف .

وفي هدية العارفين[3] ، محمد بن محمد بن سيف الدين أحمد .

وفي شرح اللباب للغالي نسخة دار الكتب المصرية رقم : ١٥١ محمد بن محمد الإسفرايني ، وفي غلاف هذه النسخة محمد بن محمد بن محمد بن السيف .

وبالنظر في هذه الروايات نجد أن الاختلاف فيها يدور في حذف بعـــض الاسماء أو زيادته ، وهو أمر سهل يحدث من ارادة الإختصار عند بعض المؤلفين أو عكسه عند بعضهم الآخر .

---

(١) انظر بغية الوعاة ص ٩٤ ، وكشف الظنون ٢ / ١٥٤٣ ، ١٥٤٤ ، وايضاح المكنون ٢ / ١٥٣ ، واسماء الكتب ص ٢١٠ ، وشرح ابيات مغني اللبيب للبغدادي : ٥ / ١٨٥ ، والاعلام للزركلي ٧ / ٢٥٩ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ١٨٠ .

(٢) جاء ذلك في العباب شرح اللباب لعبد الله الحسيني المعروف بقره كار نسخة المكتبة المحمودية ١ / ط ، والخزانة ٤ / ٢٥ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٠ .

(٣) هدية العارفين ٢ / ١٣٤ .

هذا كل ما عثرت عليه فى الكتب التى ترجمت له وامكننى الاطلاع عليهـــا ، فإنها لم تتحدث عن قبيلته وهل هو عربى الأصل أم أعجمية .

وإذا كان السيوطى [1] على سعة اطلاعه وغزارة علمه ووفرة مصادره ، لم يقف له على ترجمة [2] ، فلا شك أن هذا يضعف الأمل فى العثور له على ترجمة كاملة .

---

(١) هو العلامة الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى الشافعـــى . المتوفى سنة ٩١١ هـ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ص ٩٤ .

كنيته ولقبه :-

لم تذكر له كتب التراجم التى بين أيدينا كنية ، كما أنها لم تتحدث عن حياته الاجتماعية .

أما لقبه : فقد اشتهر له لقبان ، وهما : "تاج الدين" و "الفاضل" ، فهذان اللقبان اتفق عليهما المترجمون له[١] ، وفى كشف الظنون[٢] ومفتاح السعادة[٣] زيادة "الإمام" قبل الفاضل ، أما ما جاء فى صدر حواشيه على اللباب[٤]، وما فى مقدمة شرح اللباب للفالى[٥] ، والعباب لعبد الله النقوكار[٦] من الألقاب فإنما هو من قبيل إضفاء صفات المدح والثناء على العلماء مما اعتاده الشراح .

والنظر فى مدلول هذين اللقبين ، ومنطوى صفات المدح والثناء التى أضفاها عليه شراح اللباب يتضح لنا أن هذا الرجل كان فى منزلة عالية من التدين ، وعلى مكانة مرموقة من الفضل والعلم مما جعله أهلا لهذه الصفات الحسنة .

---

(١) انظر المراجع السابقة فى الصفحة (٢) الهامش (١) .

(٢) ٢/١٥٤٣ .

(٣) ١/١٤٩ .

(٤) حاشية المصنف على كتابه "اللباب" ضمن شرح اللباب للفالى مخطوطة ، المكتبة الظاهرية اللوحة ١/ظ .

(٥) هو الموضوع الذى نحن بصدد دراسة وتحقيق القسم الثانى منه .

(٦) نسخة المدينة مخطوط .

نسبتـه :-

لقد أجمع المترجمون لصاحب اللباب على نسبته إلى " اسفراييـن[1] " ولكن المراجع اختلفت فى ضبط اسم هذه المدينة والنسبة إليها ، فقد ورد اسمها بأربع صيغ وهى :

١ - " إسفراين "[2] بياء واحدة .

٢ - " إسفرايين "[3] بياءيـن .

٣ - " إسفرائـن "[4] بهمـزة .

٤ - " إسفرائين "[5] بهمزة فياء .

وقد اختار زميلى محقق القسم الأول أن تكون نسبته هى " إسفرائنى " أو " اسفراينـى " قال : " إذ يمكن حمل الأولى على أنها بالهمزة ثم خففت إلـى الياء[6] .

---

(١) انظر المراجع السابقة فى ص ٢ الهامش (١) .

(٢) انظر : الناموس " سفن " واللباب فى تهذيب الانساب ١ / ٤٣ ، واللباب فى تحرير الانساب (١٣) وطبقات المفسرين للداودى ١ / ٣٢٨ ، ووفيات الاعيان ١ / ٥٦ ، وصبح الأعشى ٢ / ٣٩١ .

(٣) انظر : آثار البلاد للقزوينى ص ٢٩٥ ، ومعجم البلدان لياقوت ١ / ٢٢٨ ، ومراصد الاطلاع ١ / ٧٣ ، وصورة الأرض ٤٢٨ - ٤٥٦ ، ودائرة المعارف للبستانى ٣ / ٥١٧ ، والاسفراييني ومنهجه فى درس النحو ص ٧ .

(٤) انظر حاشية نصر الهوريني على القاموس ٤ / ٢٣٤ ، وهدية العارفيـن ٢ / ١٣٤ .

(٥) انظر يتيمة الدهر ٤ / ٤٣٧ ، والبلدان لليعقوبى ص ٥٥ ، ووردت فـى معجم الأدباء لياقوت بصور متعددة انظره فى ٤ / ٢١٠ ، ٦ / ٢٤٢ ، ١٥ / ٦٨ ، ٩٩ ، ١٨ / ١٨٧ .

(٦) انظر : القسم الأول من هذا الكتاب تحقيق الزميل برهان محمد فرحـات ص ٢٠ ، ٢١ .

وقد اعتمد فى هذا الاختيار على قول السيوطى فى تحرير الأنساب حيث قال فيه : " الإسفرايني بالكسر وسكون السين وفتح الفاء والراء وكسر التحتية نسبة إلى " اسفراين " بليدة بنواحى نيسابور ، غلت بلا همز .انتهى (١) .

ومما يرجح ما ذهب إليه الزميل ورودها فى جميع نسخ المخطوطة بياء واحدة .

و "إسفراين " هذه مدينة مشهورة بجمال طبيعتها وخصوبة أرضها (٢) وهى تقع فى الناحية الشرقية من الجمهورية الاسلامية الإيرانية (٣) .

وقد انجبت كثيرا من العلماء الأفذاذ الذين برزوا فى جميع ميادين المعرفة (٤) .

---

(١) اللباب فى تحرير الانساب ص ١٣ .

(٢) انظر : معجم البلدان ١/٢٢٨ ، ومعجم الشعراء ١٥/٦٨ ، ٦٩ ، والتقاسيم ص ٣١٨ ، والبلدان لليعقوبى ص ٥٥ .

(٣) انظر الاسفرايني ومنهجه فى درس النحو ص ١٠

(٤) " " " " " " ص ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

" المبحث الثانـــى "

مولده ونشأتـــه ووفاتـــــــــــه

لم تتعرض كتب التراجم لتاريخ ولادة الاسفرايـنى ، كما أنها لم تتحـدث عن مراحل حياته ، لذلك فقد كانت نشأته منذ الطفولة حتى الشيخوخـــــة - إن كانت ادركته - يحيط بها الغموض والإبهام، كما أنها لم تذكر شيئا يوضح مرحلة طلبه للعلم وبين مكانته الإجتماعية فى قومه ، وصلته بامراء عصـــــره ، إلا ما ذكره فى سبب تأليفه للب الألباب حيث قال فى مقدمته : إنه أراد بـه إتحاف الوزير شمس الدين صاحب الديوان (١) .

أما وفاته فقد اجمع المترجمون له على أنها كانت سنة ٦٨٤ من الهجـرة (٢) وهذه السنة هى التى أتم فيها شرحه لمصباح المطرزى (٣) الذى سماه "ضوء المصباح " .

وبناء على أن هذا هو تاريخ وفاته يمكننا أن نقول : إن تاريخ ميلاده يدور بين نهاية القرن السادس ، وبداية السابع الهجريين ، واحتمال الأخير أقـوى لأن أغلب أعمار أمة محمد صلى الله عليه وسلم ما بين الستين والسبعين .

---

(١) انظر كشف الظنون ٢ / ١٥٤٤ ، والاسفرايني ومنهجه فى درس النحو ص ٣٤ ، ٣٥ ، وانظر هامشه فقد ذكر فيه مؤلفه ارقام النسخ الموجوده منه وأماكنهـا ، وانظر ترجمة الوزير شمس الدين فى شذرات الذهب ٥ / ٣٨١ .

(٢) انظر بغية الوعاة ص ٩٤ ، وكشف الظنون ٢ / ١٥٤٣ ، وايضاح المكنون ٢/ ١٥٣ ، واسماء الكتب ص ٢١٠ ، وهدية العارفين ٢ / ١٣٤ ، ومفتاح السعـــادة ١ / ١٥٠ ، والخزانة ٤ / ٢٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٥/ ١٨٥ والاعلام للزركلى ٧ / ٢٥٩ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ١٨٠ .

(٣) هو ابو الفتح ناصر بن عبد السيد بن على بن المطرز بالفتح عالم نحوى مشهور (ت ٦١٠ هـ) انظر كشف الظنون ٢ / ١٧٠٨ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٠٨ ، وبغية الوعاة ص ٤٠٢ ، وانظر الاسفرايني ومنهجة فى درس النحو ص ٣٠ ، والقسم الأول من التحفيق ص ٢٥ .

" المبحث الثالث "

شيوخـــــه وتلاميـذه

لم أعثر فى كتب التراجم التى أطلعت عليها على أى ذكر لشيوخـــــه أو تلاميذه ، إلا ما جاء فى خاتمة شرح اللباب حيث قال فيه شارحه السيرافـــى إنه استفاد من الإسفرايني أيما إفادة "[1].

مع أن هذا لا يلزم منه أن تكون هذه الإفادة مباشرة ، إلا أن الاحتمال وارد .

ولكن منعم النظر فى مؤلفات الإسفرايني ومبلغها من الوفرة وما أمتـــازت به من العمق والشمول مع جودة الأسلوب ووضـــوح العبارة يتضح له أن الرجـــل كان فى منزلة عالية من غزارة العلم وسعة الاطلاع وتشعب المعارف ، ولابد لمن بلغ هذه الدرجة من النضج الفكرى والتمكن العلمى أن يكون قد تتلمذ لعلمـــاء أجلاء ، نهل وعل من بحر علومهم وتمرس على أيديهم ، كما أن عادة أمثالـــه أن يكونوا محط رحال طلاب المعرفة .

ويدل على ذلك ما ذكره فى خاتمة رسالته فى الجملة الخبرية حيث قال فيها :

" فهذه عجالة الوقت مما سئلت واقترحت من الكلام "[2].

فعبارته هذه صريحة فى أنه كان مقصد السائلين من طلاب العلم الذين يمكن أن يكونوا تلاميذ له ، كما أنها تدل على أنه كان أهلا لأن يسأل ويجيب .

---

(١) انظر : القسم الثالث من التحقيق ص ٦٠٠ .

(٢) انظر : الاسفرايني ومنهجه فى درس النحو ص ٣٧ ، وبروكلمان ٥ / ٢٧٠ .

" المبحث الرابـــع "

ثقافتـــه ومذهبـــه النحـــوى

١ - ثقافتـــــه :-

إننا بنظرة بسيطة فى نتاج الإسفراييني العلمى وما هو عليه من الحســـن والكمال نتبين أنه كان واسع الإطلاع جم المعرفة ، قد أطلع على كتب أكثـــر متقدميـــه واستبطنها ، كما أنه قرأ مؤلفات معاصريه وتبينها ، لذلك جاءت كتبه حصادا لتلك المطالعات ، الواسعة الواعية ، مظهرة لما يتميز به من تبحر فى العلوم وتدقيق لها والمام بشتاتها ، مما أهله لأن ينظر فى آراء متقدميـــه ومعاصريه ، نظرة نقد وتمحيص ، مؤيدا ما يراه صوابا ، ورافضا لما يراه خطـأ ، غاضا النظر عن صاحب الرأى ومكانته العلمية ، لذلك جاءت شخصيته العلميـة مستقلـة .

وكتابـه " اللباب " الذى نحن بصدد دراسته وتحقيقه أعظم شاهد علـى ما قلناه ، مما سنبينه عند الحديث عنه .

٢ - مذهبه النحوى :-

جرت عادة النحاة أن كل واحد منهم يكون منتميا إلى إحدى المدارس النحوية يترسم خطاها ويأخذ بأقيستها ويسير على منهجها الذى سارت عليه فيدافع عن وجهة نظرها .

وباستعراضنا لكتاب اللباب للإسفراينى وتتبعنا لمباحثه وآرائه، نجد أنه يميل إلى المذهب البصرى ويأخذ بأصوله بعد تدقيقه وتمحيصه لآراء أصحابه ، وإليك بعض أقواله التى تؤكد صحة ما قلناه .

فمن ذلك ما جاء فى حديثه عن فعل الأمر حيث قال :

" وهو موقوف عند أصحابنا " - يعنى البصريين - " والكفيون على أنه مجزوم "(١)

وكلمة " موقوف اصطلاح عنده يستخدمه مرادفا للمبنى "(٢) .

وقال أيضا عند حديثه عن " أب " و " أم " " والوقف عليه بالهاء عند أصحابنا "(٣)

وبالرجوع إلى كتب النحو وجدنا أن القائلين بذلك هم البصريون ، فقد صرح بذلك سيبويه فى الكتاب وابن يعيش فى شرحه للمفصل ، والرضى فى شرحه للكافية(٤) .

ومن ذلك أيضا قوله بجواز حذف خبر " ليت " حيث قال ونحو :

* ياليت ايام الصبا رواجعا * عند أصحابنا ، خلافا للكسائى والفراء .

وغير هذه الأمثلة كثير فى الكتاب .

---

(١) القسم الأول من التحقيق ص ٢٣٨ والاسفراينى ومنهجه فى درس النحو ص ١١٤ .

(٢) انظر : الأسفراينى ومنهجه فى درس النحو ص ١٠٦ .

(٣) القسم الثانى من التحقيق ص ٤٣٨ .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢١١ ، وابن يعيش ٢ / ١١ ، والرضى ١ / ١٤٨ .

ولكن الإسفرايني مع انتمائه للمذهب البصرى لم يرض لنفسه أن يكـــون فاقد الشخصية يقلد أئمة مذهبه تقليدا أعمى ، بل كان يدقق فى أقوالهـــم ويمحص آراءهم فيأخذ ما يراه راجحا ويرد ما يراه ضعيفا ، معتمدا فى حكمه على سعة اطلاعه وثقابة نظره ، ومن أمثلة ذلك تضعيفه لقولى الخليل ويونس فى إعراب كلمة " أى " من قوله تعالى : =(ثم لننزعن من كل شيعة أيهـــم أشد)=[1] فقد قال الخليل : إن " أى " استفهامية وهى مرتفعة على الحكاية بتقدير القول .

قال الإسفرايني معترضا على الخليل : (وقول الخليل بارتفاعه على الحكاية بتقدير القول ضعيف قلما يصار إليه فى سعة الكلام .)[2]

أما يونس فقد قال بتعليق الفعل " ننزع "

وقد ضعف الإسفرايني هذا القول أيضا فقال :

(وكذا قول يونس بالتعليق إذ لا يعرف تعليق المؤثر من الأفعال .)[3]

وضعف أيضا قول يونس بجواز وصف النكرة المتعرفة بالنداء بالمعرفة .

فقال : (وقد حكى يونس : نحو " يا فاسق الخبيث "، وليس بقياس ، والعلة استطالتهم إياه بوصفه مع ما ذكر فى امتناع بناء المضاف .)[4]

وذكر رأيا للمازنى فى باب الإخبار بـ " الذى " فقال :

" ورأى المازنى أن يجعل الكلام جملتين اسميتين محذوفا إحداهما على الأخرى محذوف المفعول كما فى الأصل .

---

(١) من الآية "٦٩" من سورة مريم .

(٢) انظر القسم الأول من التحقيق ص ٥٥١ ، وانظر فى إعراب " أى" الكتاب ٢/٣٩٩ ، ومعانى القرآن للأخفش ١/٢٠٣ ، والرضى ٢/٥٧، ٥٨ .

(٣) القسم الأول من التحقيق ص ٥٥٢ .

(٤) القسم الثانى من التحقيق ص ٤١٠ .

ولا يحسن هذا عندى إذا أعمل الأول وإلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه[1] .

وامثلة هذه المناقشات والمعارضات كثيرة فى الكتاب .

ومما يلاحظ على هذه الاعتراضات أنها لم ترسل إرسالا وتترك ، بل كانت كلها مصحوبة ببيان سبب الاعتراض ، وحجج اختيار غيرها ، وهذا هو الأسلوب العلمى الصحيح فى المناقشات العلمية .

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص ٢٧٤ .

" المبحث الخامس "

مؤلفات الإسفرايـــــني

لقد أسهم الإسفرايني في إمداد المكتبة العربية الإسلامية إسهاما عظيما ظهر في تلك المصنفات الضخمة المفيدة ، التي تركها بعده مخلدة لاسمه ناطقة بمنزلته العلمية العالية ، ومشيدة بمكانته الرفيعة في مجال التصنيف ، ومصنفات الإسفرايني اتفق المترجمون له على ذكر بعضها كاللباب في علـــــم الإعراب[(١)] ، بينما انفرد بعضهم بذكر بعضها ، بل إن بعضها لم يرد ذكره في كتب التراجم التي أطلعت عليها ، وإنما ذكره المصنف نفسه في بعض كتبه ، وكذلك عزاه له السيرافي الغالي في شرحه للباب ، وإليك أسماء هذه المصنفات :-

١ - " المفتاح " وهو كتاب كبير شرح به المصباح للمطرزي ، ذكره في كتابـــه فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة[(٢)] ، وذكره أيضا السيرافي الغالي في شرحه للباب[(٣)] ، ولم تتعرض كتب التراجم التي أطلعت عليها لذكر هذا الكتاب ، فلعله لم يصل إلى علم أحد منهم .

٢ - " الضوء " وهو مختصر لكتاب " المفتاح " السابق ، ذكره صاحـــــب

---

(١) انظر : بغية الوعاة ٩٤ ، وكشف الظنون ٢/١٥٤٣ ، ١٥٤٤ ، وايضاح المكنون ٢/١٥٣ ، واسماء الكتب ص ٢١٠ ، ومعجم المؤلفـــين ١١/١٨١ ، والاعلام للزركلي ٧/٢٥٩ ، ومفتاح السعادة ١/١٥٠ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/١٨٥ ، والخزانة ٤/٢٥ .

(٢) مخطوطة دار الكتب المصرية الورقة "١٠٥" نقلا عن كتاب الاسفرايـــني ومنهجه في درس النحو ص ٣٥ .

(٣) انظر القسم الثاني من التحقيق ص .

كشف الظنون [١] ، وصاحب مفتاح السعادة [٢] ، اتم تأليفه عام ٦٨٤ من الهجرة وهى السنة التى توفى فيها [٣].

٣ - اللبـاب : وهـو الموضوع الذى نحن بصدد دراسة قسم منه وتحقيقـه ، وهـو الذى عرف به الإسفرايني ، فكل من يريد التعريف به أو النقل عنـه يقول " صاحب اللباب " وقد ذكره جميع من ترجم له [٤] ، وتوجد منه نسـخ كثيرة متفرقة فى مكتبات العالم ، ذكر صاحب الإسفرايني ومنهجه فـى درس النحو أماكنها وارقامها [٥] ، ولهذا الكتاب عدة شروح سنعرض لهـا فى المبحث الخامس من الفصل الثانى إن شاء الله .

٤ - لب الألباب : وهـو اختصار لـ " اللبـاب " ألفه للوزير شمس الديـن صاحب الديوان ، وله عدة شروح [٦].

٥ - حواشى اللباب وهى تعليقات بسط فيها ما رآه مجملا فى اللباب مـن نسبة رأى إلى صاحبه ، أو شعر إلى قائله ، أو ذكر مثل ومضربه ، إلـى غير ذلك مما يحتاج إلى بسط أو توضيح .

وقد نقل عنها السيرافى الفالى فى شرحه للباب فى أماكن كثيرة ، وقـد أشرت إلى ذلك فى مكانه من التحقيق [٧].

---

(١) انظر : كشف الظنون ٢/١٥٤٤ .

(٢) انظر : مفتاح السعادة ١/١٤٩ .

(٣) انظر : المرجعين السابقين وبروكلمان ٥/٢٤٢ - ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والاسفرايني ومنهجه فى درس النحو ص ٣١ .

(٤) انظر المراجع المذكورة فى ص ١٢ الهامش (١) .

(٥) انظر : الإسفرايني ومنهجه فى درس النحو ص ٣٢ - ٣٣ .

(٦) انظر : كشف الظنون ٢/١٥٤٣ ، والإسفرايني ومنهجه فى درس النحو ص ٣٤ - ٣٥ .

(٧) وقد حصلنا على نسخة منها مخطوطة ضمن نسخة المكتبة الظاهرية المرموز لها فى التحقيق بـ (ظ) ، وانظر الإسفرايني ومنهجه فى درس النحو ص ٣٤ ، ٣٥ .

٦ - فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة ، تحدث فيه عن إعراب الفاتحة فجاء كتابا كاملا ، ذكره صاحب إيضاح المكنون[١] ، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي[٢] ، والإسفرايني ومنهجه في درس النحو[٣].

٧ - رسالة في الجملة الخبرية ، ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[٤].

٨ - شرح القصيدة الطنطرانية ، منها نسخة في " مكتبة الازهر الشريف " ذكرها الزركلي في الاعلام[٥].

* * *

---

(١) انظر : ايضاح المكنون ٤ / ١٥٣ .

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ / ٢٧٠ .

(٣) انظر : الاسفرايني ومنهجه في درس النحو ص ٣٧ .

(٤) انظره ص ٥ / ٢٧٠ .

(٥) انظر الاعلام ١ / ٢٢٥ ، والاسفرايني ومنهجه في درس النحو ص ٣٧ .

ٱلْفَصْلُ ٱلثَّانِى

الفصـــــل الثانـــى

" اللبـــاب فى علـــم الإعـــــراب "

وفيـــه مباحـــث :-

" المبحث الأول "

وصـــــف الكتـــاب

إن كتاب اللباب للاسفرايني واحد من كتـــب النحـو التي توفـــــرت على بيـان موضوعـات هذه المادة ، وتناولتها باسلوب واضح ضمنه جميع مباحث النحو .

رتبـه على مقدمـة وأربعـة فصول ، سنتناولها بالتفصيل عند الحديـــث عن منهجه إن شاء الله .

" المبحث الثانـي "

اسـم الكتـــاب

وردت اسم كتاب الإسفرايني في المصادر التي ذكرته أو نقلت عنـــه باسماء مختلفة ، لكنها متقاربة .

واليك هذه الاسماء كما جاءت في كتب التراجم :-

١ - " اللباب " وردت هذه التسمية في بغية الوعاة[١] وفي مفتاح السعادة[٢] والفوائد الضيائية[٣] والخزانة[٤] وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي[٥] ، وهي المثبتة على غلاف حاشية المصنف عليه[٦] .

وعلى غلاف شرحه للسيرافي نسخة دار الكتب المصرية المرموز لها فـــي التحقيق بـ (هـ) .

٢ - " اللباب في علم الإعراب "

وردت هذه التسمية في مقدمة شرحـه السمى " العباب " تصنيـــف عبد الله الحسني المعروف بـ " نفرة كار " منه نسخة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة تحت رقم : ٢١٧٨ ، وقد أثبت هذه الرواية أيضـــا

---

(١) انظر : بغية الوعاة ص ٤٦ - ٩٤ .

(٢) مفتاح السعادة ١ / ١٤٩ .

(٣) الفوائد الضيائية ١ / ١٧٦ ، ٢٩٥ ، ٢ / ١٨٤ ، ٢٩٣ .

(٤) وردت فيها في عدة مواضع منها : ١ / ٤١ ، ٤٠٥ ، ٢٠٤٨٩ / ٤٥ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ٤١٢ ، ٣ / ٣٨٠ ، ٤ / ٣٩٠ .

(٥) وردت فيه في عدة اماكن ، منها : ٢ / ١٤٤ ، ٤ / ٣٤٦ ، ٥ / ١٩٦ ، ٢٦٣ ، ٦ / ٢٠٥ .

(٦) حاشية المصنف منها نسخة ملحقة بالنسخة الظاهرية المرموز لها فـــي التحقيق بـ (ظ) .

على غلاف شرحه للسيرافى الفالى نسخة دار الكتب الظاهرية الـــتى رقمها : ٦٧٠٩ وهى المرموز لها فى التحقيق بـ " ظ "

٣ - " لباب الإعراب "

وهذه التسمية وردت فى حاشية المصنف على الكتاب فقد قال فيهـا : " لما فرغت من إنشاء لباب الإعراب[١] " ، وذكرها أيضا السيرافى الفالـى فى مقدمة شرحه لهذا الكتاب[٢]، وذكرها أيضا البغدادى فى شرحـه لأبيات مغنى اللبيب[٣]، وهى المثبته على غلاف المكتبة المحموديـة ذات الرقم : ٢١٧٩ وهى المرموز لها فى التحقيق بـ (م) .

ووردت أيضا فى " اسماء الكتب "[٤].

٤ - " اللباب فى النحو "

وهذه التسمية وردت فى كشف الظنون[٥] وهدية العارفين[٦] ومعجـم المؤلفين[٧] وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان[٨].

وذكرها السيرافى الفالى فى مقدمة شرحه له ، حيث قال " فإن كتـاب اللباب فى النحو[٩] ، وهى المثبته على غلاف نسختى دار الكتب العربيـة رقم ١٥٠ ، ١٥١[١٠] .

---

(١) حاشية المصنف اللوحة "١" .

(٢) جاء ذلك فى جميع نسخ المخطوطة .

(٣) شرح ابيات مغنى اللبيب ٥/١٨٥ .

(٤) اسماء الكتب ص ٢٦٩ .

(٥) كشف الظنون ٢/١٥٤٣ .

(٦) هدية العارفين ٢/١٤٢ .

(٧) معجم المؤلفين ١٢/٢٠ .

(٨) تاريخ الادب العربى ٥/٢٧٠ .

(٩) جاء ذلك فى جميع نسخ المخطوطة .

(١٠) هما المرموز لهما فى التحقيق بـ (ل) و (هـ) .

ويرى محقق القسم الأول أن تسميته بـ " اللباب فى علم الإعـــــــــراب " هى أنسب هذه التسميات لتضمنها لبقية التسميات وزيادتها عليها .

وعلى ذلك تكون بقية التسميات من قبيل اختصار الاسم أو التصرف فيه وهو أمر شائع بين المؤلفين والشراح ، وأصحاب الحواشى .

واحتج لرأيه أيضا بأن هذه التسمية فيها سجع بين كلمتى " اللباب " و " الإعراب " وهو أمر كثيرا ما نجد العلماء يقصدونه فى تسمية مصنفاتهم .

---

(١) انظر القسم الأول من التحقيق ص ٥٨ .

" المبحث الثالث "

قيمته العلمية

إن الحكم على أى مصنف فى أى فن كان ذلك المصنف لا يكون صحيحا ودقيقا إلا إذا صدر عن أصحاب الخبرة فى ذلك الفن .

ويمكن التعرف على منزلة أى كتاب عند أصحاب التخصص فى فنه من خلال أمور أربعة :-

أحدها : ما يضفونه عليه من صفات المدح والثناء .

ثانيها : توفرهم على دراسته وتدريسه .

ثالثها : إقبالهم عليه بالشرح والتعليق .

رابعها : نقلهم عنه وإسنادهم إليه .

وإذا نظرنا إلى هذا المصنف نجد هذه الأمور الأربعة قد تحققت له ، فقد بالغ فى مدحه والثناء عليه نخبة كبيرة من علماء النحو والعربية من هؤلاء على سبيل المثال السيرافى الغالى فى شرحه له ، حيث قال فى مقدمته :

" فإن كتاب اللباب فى النحو . . . . كتاب لا يخفى مقداره ولا يشق غباره مستجمع لفوائد شريفة ومحتو على زوائد لطيفة . . . الخ " (١)

ومنهم أيضا " نقره كار " فى شرحه له المسمى " العباب " فقد قال فى مقدمته :

" لما كان كتابا صحيحا معانيه حسنا مقاطعه ومبانيه لا ينزف بحره ، ولا يدرك غوره . . . الخ " (٢).

---

(١) انظر : القسم الأول من التحقيق ص ١٤٤ .

(٢) العباب منه نسخة مخطوطة بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، وأخرى بدار الكتب المصرية ، وانظر الكشف الظنون ٢ / ١٥٤٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٠ ، والمنجد ص ٤٥٨ .

أما توفرهم على درسه وتدريسه ، فقد صرح به أيضا السيرافي القالي عنـــد ذكره لسبب إقباله على شرحه حيث قال :

" ومنذ زمان كنت أملي على الطلبة فوائد عدوها معتبرة صحيحة دال على إمحاض حق النصيحة فالتمسوا كتابة شرح على وفق ترتيبه واف ببيانه وحل تركيبه "[1].

أما الشرح فقد لقي منه هو الآخر حظا وافرا على أيدى علماء أجلاء في أزمنة مختلفة ،وسوف نعرض لشروحه في مبحث مستقل ، هذا ولم يكن النقل عنـــه بأقل حظا من سابقيه ، فقد رأينا نقولا كثيرة عنه في عدة مراجع ، وسوف نعنى بها في مبحث خاص ، إن شاء الله .

وبناء على تحقيق الأمور السابقة في هذا الكتاب يمكننا القول بأنه جدير بأن يجعل في مقدمة المصنفات في هذا الفن ، وقد نبه على ذلك الجامي[2] في شرحه للكافية فقد قال فيه :

" وقد تصفحنا كتب الثقات كالمفصـــل ، والمفتاح ، واللباب[3] فهو إن لم يكن أرفع مكانة من هذين الكتابين فما هو بأقل منهما شأنا .

---

(١) القسم الأول من التحقيق ص ١٤٤ .

(٢) عبد الرحمن بن أحمد الجامي إمام في العربية له عدة مصنفات منهـــا الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب . توفي سنة ٨٩٨هـ .
انظر ترجمته في شذرات الذهب ٧ / ٣٦٠ ، والبدر الطالع ١ / ٣٢٧ ، وهدية العارفين ١ / ٥٣٤ .

(٣) الفوائد الضيائية ١ / ١٤٢ .

" المبحث الرابـــع "

مـنهج الكتاب ومحتـــواه

بدأت حركة التصنيف والتأليف فى العصر الإسلامى مبكرة ، حيث هـب العلماء يقرأون ويبحثون ويؤلفون فلم يتركوا بابا من أبواب المعرفة إلا طرقوه وصنفـوا فيه .

ولما كانت اللغة العربية هى لغة كتاب الاسلام ، ولسان نبى الرسالـة فقد نالت حظا وافرا عند علماء المسلمين فى صدر الاسلام ، فقعدوا لهـا القواعد ، ووضعوا لها الضوابط لكى يتمكن الأعاجم الذين دخلوا فى الاسلام من تعلمها وإتقانها ، وكل ذلك حفظا من الله لكتابه الذى لا يفهمـه إلا الذين يعرفون اللغة العربية ، فنتج عن هذه القواعد والضوابط ما يسمـى بعلم النحو ، وقد بدأ التأليف فى هذا الفن بوضع رسائل مختصرة ، ثم جاء بعد ذلك دور المطولات ، وبعد كتاب سيبويه أما لتلـك المطـــولات ، ولم تكن تلك الرسائل والمطولات فى بداية أمرها تسير على منهج واحـــد وتسلك طريقة موحدة ، بل كان لكل مـؤلف طريقة خاصة به .

فترتيب كتاب سيبويه - مثلا - غير الترتيب الذى وجدناه عند من جـاء بعده ، ولكن ترتيبه مع ذلك كان مألوفا ومنسقا مع طبيعة عصره .

وقد كان جل إهتمام سيبـويه فى أن يكون كتابه شاملا وحاويا لجميـع المسائل النحوية والصرفية ، وقد حصل له ما أراد ، فلم يزل كتابه إلى الآن هـو المصدر الأول لهذه المادة ، وقد عظم قدر هذا الكتاب حتى سمـى " البحر " بل ذهبوا فى تسميته إلى أبعد من هذا ، فقد قالوا عنـه :

إنه " قرآن النحو " ومع عظم منزلة هذا الصرح العلمي الكبير فقد كانت أبوابه متداخلة ، فهو يذكر المسألة في أماكن متعددة مما يصعب على الباحث العثور على بغيته فيه بيسر وسهولة .

ثم تكاثرت بعد ذلك المطولات ، وتعددت أساليب الباحثين وتطورت مناهجهم ، وصار لكل مؤلف طريقة ينتهجها في مصنفاته .

فالمبرد سلك في كتابه " المقتضب " منهجا غير منهج سيبويه ، وابن السراج استحدث في كتابه " الأصول " طريقة جديدة لم تعهد عند سابقية ، حتى قيل عنه وعن كتابه الأصول : " مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله " (١).

ثم جاءت بعد ذلك مرحلة جديدة اتسمت بدقة الترتيب ورصانة التأليف وقوته . ويتصدر هذه المرحلة كتاب المفصل للزمخشري ، الذي عده النقاد ثاني كتاب في النحو بعد كتاب سيبويه ، حيث أنه يعتبر مرحلة تامة النمو وحلقة كاملة في سلسلة البحوث النحوية .

ولم تذهب كافية ابن الحاجب بعيدا عن مفصل الزمخشري ، فقد سلكت هي الأخرى طريقة ظهر فيها حسن التنظيم ودقة الترتيب ، وعلى الرغم من تأثر صاحب اللباب بالزمخشري في مفصله ، وابن الحاجب في كافيته وظهور بعض ملامح منهجيهما عنده (٢) ، إلا أنه مع ذلك استطاع أن يؤلف كتابه بصياغة حديثة وطريقة مبتكرة جعلته أهلا لأن يتصدر مرحلة جديدة من مراحل التأليف النحوي .

---

(١) انظر : معجم الأدباء ١٨ / ١٩٨ .

(٢) بينت ذلك في عدة أماكن من التحقيق .

وقد أوضح الإسفراينى الخطة التى سار عليها فى كتابه فقال فى مقدمته :

" وبعد : فقد تقرر فى هذا الكتاب من لباب الإعراب ما تنضبط به شوارده ، وترتبط فيه أوابده . . . . . حاويا لصنوف دقائقه واسراره ، ضامنا لمن اتقنه باحراز السبق فى مضماره ، متحليا بحلية الايجاز والاختصار ، متخليا عن وصمة الاملال والاكثار ، مبينا لجوامع القواعد والأحكام ، مبينا على مقدمة وأربعة أقسام "[1].

أما المقدمة فقد تحدث فيها عن علامات الاسم فذكر منها : الإسناد إليه ودخول حرف التعريف ، والإضافة والتثنية ، والجمع بأنواعه الثلاثة والتصغير ، والنسب ، والكناية ، أى " الضمير " ، ثم استطرد بعد ذلك إلى الفعل فذكر علاماته ، ثم تعرض لبعض الأفعال الجامدة مثل : " نعم وبئس ، وليس وصيغتا التعجب "، ثم ذكر بعد ذلك علامات الحرف ، وختم مقدمته بالحديث عن أنواع الجمل .

وسلك المصنف فى حديثه عن علامات الاسم طريقة إحصائية لم نجد هذا عند غيره ، وهى حصره لجميع هذه العلامات تحت عنوان واحد هو " علامات الاسم " [2] ، بينما نرى بعض هذه العلامات قد ذكرها النحاة تحت عناوين مختلفة ، وهذه العلامات هى : التثنية ، والجمع ، والنسب ، والتصغير والكناية [3] " الضمير .

وبقد تحدث الإسفراينى عن مقدمة كتابه فى حاشيته حيث قال فيها :

---

(١). انظر القسم الأول من التحقيق ص ١٥١ - ١٥٤ .

(٢) وقد نبه محقق القسم الأول على هذه الملاحظة ، انظر القسم الأول ص٦٣ .

(٣) القسم الأول من التحقيق ص ٦٣ ، ١٥١ .

" المقدمة تتضمن بيان موضوع الإعراب ، لأنه يبحث عن الهيئات العارضة للكلم بعد التركيب ، فموضوعه الكلم من حيث يجرى بينهما التأليف ".

أما الأقسام فقد جعل الأول منها فى الحديث عن الإعراب ، بينما تحدث في القسم الثاني عن المعرب والمبنى ، وبدأه بالحديث عن المبنيات فعددها ، يريد بذلك أن يخلص منها إلى تعيين المعربات حيث أن المعربات هى ماعدا المبنيات ، وقد شغل هذا القسم حيزا كبيرا من الكتاب ، أما القسم الثالث : فقد تحدث فيه عن العوامل اللفظية والمعنوية[1] وقد أطال فيها الحديث أيضا .

وفى القسم الرابع تحدث عن المقتضى للإعراب ، وعرفه بقوله : " وهو توارد المعانى المختلفة على الكلم بسبب التركيب[2] " ، ثم بدأ فى تفصيلها فتحدث عن الفاعل واقتضائه للرفع ، وذكر أن ما سواه من المرفوعات ملحق به .

بعد ذلك تطرق إلى الحديث عن المفعول به واقتضائه للنصب وبين أن ما عداه من المنصوبات متفرع عليه ، ثم عرج على المجرور مبينا أن الأصل فيه الإضافة ، وبانتهاء هذا القسم تم الكتاب .

وقد نتج عن الخطة الإحصائية التي رسمها المصنف منهجا لكتابه عدة أمور :-

منها : إدراجه لبعض المباحث فى أماكن لم نعهدها فيها عند النحاة ، فمثلا : رأيناه ادرج الحديث عن التأنيث فى مباحث الفاعل ، فقد جره الحديث عن تأنيث الفعل للفاعل إلى الحديث عن المؤنث واقسامه ، فقد استوفى الكلام عليها فى هذا الباب ثم استمر فى الحديث عن الفاعل .

---

(١) انظر : القسم الثالث من التحقيق ص ٣٢١ - ٥٧٤ .

(٢) انظر : ص ٥٧٤ - ٦٠٠ .

ومنها أيضا إدخاله لمبحث المعارف فى باب المبتدأ والخبر ، فقد ساقه الحديث عن تعريف المبتدأ إلى الحديث عن المعارف بأنواعها فبينها وفصل القول فيها .

وهذا ان المبحثان جرت عادة النحاة أن يجعلوا لكل منهما بابا مستقلا به يستعرفون الكلام عليه فيه .

ومنها أيضا : إدراجه للحديث عن اسم "كان" وأخواتها وخبر " إن " وأخواتها فى مباحث المرفوعات ، وادخاله لخبر " كان " واسم " إن " فى مباحث المنصوبات ، بينما كان النحاة يتحدثون عن اسم " كان " وخبرها تحت عنوان هو الافعال الناسخة

كما يتحدثون عن اسم " إن " وخبرها تحت عنوان " الحروف الناسخة .

وقد جاء نتيجة لهذه الخطة أيضا إيراده لبعض الأدوات فى عدة مباحث من الكتاب مما يوهم بالتكرار .

فمثلا " كان " وأخواتها ذكرها فى مباحث المرفوعات عند الحديث عن اسمائها ، وكذلك إن واخواتها ذكرها فى هذه المباحث عند الحديث عن إخبارها .

وعاد ثانية لذكر هذه الأدوات فى مباحث المنصوبات فذكر " كان " عند حديثه عن خبرها وذكر " إن " عند حديثه عن اسمها .

ثم قلت بالحديث عن الجميع فى القسم الثالث من الكتاب عند حديثه عن العوامل اللفظية .

وقد فعل ذلك بنعم وبئس فقد تحدث عنهما ضمن الأفعال الجامدة ثم عاد للحديث عنها فى مبحث الفاعل .

ولكن المصنف كان يقصر حديثه عن هذه الأدوات فى كل باب على ما يناسبه وما يتطلبه المقام ، تاركا بقية الحديث عنها إلى الأبواب الأخرى ، وبذلك تجنب التكرار الذى لا داعى له .

وقد استطاع المصنف بهذه الخطة التي سار عليها أن يلم شتات المسائل النحوية ويفصلها ويضع النظير إلى جانب نظيره ، وبنظرة متأملة في الخطة التي سار عليها المصنف يتكشف لنا ما كان عليه هذا الرجل من حدة في الذهن وقوة في الفطنة ، ومقدرة على التجديد والإبتكار مع وضوح شخصيته واستقلال ذاته ، وكتابه هذا كبير دليل على ذلك ، فقد ظهر فيه تمكنه من مادته ، واخذه بزمامها مما جعله يصنفها كيف شاء .

وهذا أمر لا يخفى على ذي بصيرة يطلع على هذا الكتاب .

* * *

" المبحث الخامس "

شـــــــروح الكتـــاب

لم يكن كتاب اللباب للإسفراينى من المصنفات التى يتحاشاها العلمـاء ويبتعدون عنها ، بل كان الأمر على العكس من ذلك ، فقد تسابق النحـاة إلى درسه وتدريسه ، وشرحه وتفصيله ، وما ذلك لملاءمته للدرس النحـوى ، فهو قد حوى النحو بأسرها باسلوب واضح وجلى ، ومن ثم لفت أنظـــــار العلماء ، فحظى بعنايتهم فى ازمنة مختلفة وتناولوه بالشرح والتفصيل ومـن هذه الشروح :-

أ - " شرح اللباب فى علم الإعراب :-

تصنيف : محمد بن مسعود السيرافى الفالى وهو موضوع الرسالة ،وسوف يأتى الحديث عنه مفصلا إن شاء الله .

ب - " العباب "

شرح : جمال الدين عبد الله الحسينى المعروف بـ" نقـره كـــــار[1] اتم تأليفه سنة ٧٣٥ ، أو سنة ٧٣٩ هـ .[2]

---

(١) هو أحد علماء القرن الثامن الهجرى له عدة مؤلفات منها شرح اللـــــب للإسفراينى وشرح اللباب ، وشرح التلخيص ، وشرح شافية ابن الحاجب انظر : بغية الوعاة ص ٢٩٤ .

(٢) وهذا الشرح حققه طالب بكلية اللغة العربية بالأزهر ويقـوم بتحقيقـــه الآن طلاب من قسم الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينـــة المنورة ، منه نسخة بالمكتبة المحمودية ، بالمدينة المنورة .

جـ - شرح لـ محمد بن عثمان الزورنى ذكره بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى وقال : إنه ألف فيما بين سنة ٦٨٦ وسنة ٧٧٧ هـ .

منه نسخة فى مكتبة برلين تحت رقم : ٦٦٦٦

وأخرى فى المكتبة الوطنية الفرنسية تحت رقم : ٢٤

وقال محقق القسم الأول إن تاريخ إتمامه فى النسخة الفرنسية هـــو ربيع الأول سنة ٧١٢ هـ .(١)

د - " كشف الإعراب فى شرح اللباب"

شرح جمال الدين محمد بن محمد التبريزى الاقسرائى

اتم تأليفه سنة ٧٤٠ هـ وعمره أنذاك ست وعشرين سنة .(٢)

هـ - شرح للفاضل اليمنى : يحيى بن القاسم المتوفى سنة ٧٥٠ هـ .(٣)

و - شرح لعلاء الدين على بن محمد الشهير بـ" مصنفك " فرغ من تأليفه سنة ٨٢٨ هـ .(٤)

== وأخرى بدار الكتب المصرية ، انظر بغية الوعاة ص ٢٩٤ ، وانظـــر مفتاح السعادة ١/ ١٥٠ ، وكشف الظنون ٢/ ١٥٤٤ ، والمنجد ٤٥٨ .

(١) انظر بروكلمان ٥/ ٢٧٠ وكشف الظنون ٢/ ٥٤٤ ، ومفتاح السعادة ١/ ٤٤٩ ، والاسفراينى ومنهجه فى درس النحو ص ٣٩ ، والقسم الأول من التحقيق ص ٤٥ .

(٢) انظر كشف الظنون ٢/ ١٥٤٣ ، والاسفراينى ومنهجه فى درس النحـــو ص ٤٠ ، والقسم الأول من التحقيق ص ٤٤ .

(٣) انظر المراجع السابقة ، وبروكلمان ٥/ ٢٧٠ .

(٤) انظر اسماء الكتب ص ٧٢ ، ٩٦ ، والمنجد ص ٤٥٨ ، والفوائد البهية ص ١٩٢ ، ١٩٤ ، وكشف الظنون ٢/ ١٥٤٤ ، ومفتاح السعادة ١/ ١٤٩ .

ز - شرح لعبد الله بن أحمد المتوفى سنة ٧٧٦ هـ
ذكره بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى[١].

ح - وهناك ثلاثة شروح مجهولة المؤلفين اثنان منها ذكرهما بروكلمان وذكر أن تأليفهما سنة ٧٢٨ هـ[٢].
والثالث ذكره صاحب كتاب " الإسفراينى ومنهجه فى درس النحو "[٣].

* * *

(١) انظر تاريخ الأدب العربى ٥ / ٢٧٠ .
(٢) انظر تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٥ / ٢٧٠ .
(٣) انظر الإسفراينى ومنهجه فى درس النحو ص ٣٨ .

ٱلفَصلُ ٱلثالِث

الفصل الثالـــث

السيرافى الفالى شارح اللبـــاب

إن مما يلزم الباحث الذى يتصدى لتحقيق أى كتاب ودراسته ، أن يسبق ذلك كله بترجمة وافية تعطى القارئ صورة متكاملة عن مؤلف ذلك الكتـــاب ، وعليه أن يتحدث فيها عن حياته الاجتماعية ، والأخلاقية ، وسلوكه الدينى ، وانتمائه العقدى ، ويبين منزلته العلمية .

ولكن لما كان السيرافى الفالى قد أخذ نصيبه من الترجمة وافيا فى دراســة القسم الأول والثالث من هذا الكتاب على يد محققهما [1] بايرادهما لجميـــع ما ذكرته كتب التراجم التى أمكننا الوصول اليها لذلك فقد قررت أن أختصـــر وأوجز فى الترجمة عنه ، بخاصة أننى لم أعثر على مراجع تحدثت عنه غير تلـــك التى أطلع عليها محقق القسم الأول باستثناء ماورد فى المنجد من ذكره ضمـــن شراح اللباب [2]، وأيضا باستثناء بعض النقولات عنه فى شرح أبيات مغـــنى اللبيب للبغدادى ، وسنعرض لها عند الحديث عن الذين نقلوا عنـــه ، أو عزوا له .

وسوف نختصر الحديث عنه فى سبعة مباحث إن شاء الله .

---

(١) محقق القسم الأول هو : الشيخ برهان محمد فرحات زميلى فى الدراسة وشريكى فى المخطوطة .

ومحقق القسم الثالث هو : الشيخ عبد المنعم عثمان وهو أيضا زميلى

(٢) انظر : المنجد فى اللغة ص ٤٥٨ .

" المبحث الأول "

التعريف بالشـــــارح

اسمه وكنيته ولقبـه :-

ورد ترجمة قطب الدين السيرافي الفالي شارح اللباب في عدة كتـــب وبروايات بينها بعض الاختلاف ، ولكنه اختلاف بسيط لأنه لا يخرج عن ذكر بعض المترجمين لأجداد لم يذكرها الآخرون ، فقد جاءت ترجمته كما يلي :-

١ - في هدية العارفين :-

محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح السيرافي قطب الدين الفالي بالفـاء[١].

٢ - في كشف الظنون :-

قطب الدين : محمد بن مسعود بن محمود السيرافي الفالي[٢].

٣ - وفي معجم المؤلفين :-

قطب الدين محمد بن مسعود السيرافي[٣].

٤ - وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان :-

قطب الدين محمد بن محمود السيرافي[٤].

٥ - وفي بغية الوعاة والمزهـر :-

محمد بن سعيد بن محمد السيرافي الفالي[٥].

---

(١) انظر : هدية العارفين ٢/١٤٢ .

(٢) " : كشف الظنون ٢/١٤٨١ ، ١٥٤٣ .

(٣) " : معجم المؤلفين ٢/٢٠ .

(٤) " : بروكلمان ٥/٢٦٩ .

(٥) " : بغية الوعاة ص ٤٦ ، والمزهر ٢/٤٤٨ .

٦ - وفى مفتاح السعادة :

قطب الدين الفالى ، وهو محمد بن سعيد بن محمود بن أبى الفتح السيرافى المعروف بالفالى "[1].

فهذه الروايات والاختلاف الذى وقع فيها كما جاء فى هذه المراجع ، ولكن السيرافى الفالى قد أزال هذا اللبس وكشف الغطاء عن سلسلة نسبة الصحيحة فى نهاية شرحه للباب الذى نحن بصدد دراسة قسم منه ، فقال فى خاتمته :

" ويقول العبد الضعيف : محمد بن سعود بن محمود بن أبى الفتح السيرافى الفالى . . . "[2]

فهذا قول فصل فى اسمه .

أما انتمائه العرقى وهل هو من سلالة عربية أو عجمية ، فهو مما لم تتعرض له كتب التراجم التى اطلعت عليها ، إلا أن غالبية سكان بلاد فارس وما جوارها شرقا ليسوا بعرب ، وأما " السيرافى " و " الفالى " فهما نسبة إلى مدينتى " سيراف "[3] و " فال "[4] وكلتا المدينتين فى بلاد فارس ، ونسبته إليهما معا تدل على أنه قد تنقل بينهما .

---

(١) انظر : مفتاح السعادة ١ / ١٥٠ .

(٢) القسم الثالث من التحقيق ص ٦٠٠ .

(٣) فى القاموس " سرف " " سيراف " كشيراز " بلد بفارس اعظم فرضة لهم كان بناؤهم بالساج فى تأنق زائد .

(٤) فى القاموس أيضا " فيل " و فال " قرية بفارس معرب " بال " منها القطب الفالى مؤلف التقريب وغيره .

كنيتـــه :-

لم تسعفنا كتب التراجم التى وصلت إلى أيدينا بذكر كنيته ، كما أنها لم تذكر أحدا من ولده حتى يمكننا أن نكنيه به .

لقبـــه :-

ذكرت كتب التراجم التى ترجمت للسيرافى الفالى أنه يلقب بـ " قطـــــب الديـــن "[1] .

---

(١) انظر : هدية العارفين ٢/ ١٤٢ ، وكشف الظنون ٢/ ١٤٨١، ١٥٤٣ ومفتاح السعادة ١/ ١٥٠ ، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٠ ، وبركلمـــــان ٥/ ٢٦٩ .

" المبحث الثانـــي "

في تاريخ ميلاده ووفاتـــــه

لقد بحثت في ثنايا كتب التراجم لعلي أعثر فيها على تحديد لتاريـــخ ميلاد السيرافي الفالي أو وفاته ، وبعد بحث طويل تأكدت من أن هـــذه المصادر لم تذكر شيئا عنهما ، كما أنها لم تتعرض لنشأته منذ الطفولـــــة وحتى الرجولة ، وكل ما ذكرته كتب التراجم من التواريخ المتعلقة به ، هـــو أنه : اتم تأليف كتابه : تقريب التفسير في تلخيص الكشاف " في التاسع من شوال سنة ٦٩٨ هـ .

واتم كتابه شرح اللباب في ربيع الأول سنة ٧١٢ هـ ، وهذا التاريخ الأخير قد أثبته الشارح في نهاية مؤلفه ، وقد أخذ عنه المترجمون له فكل من يترجم له يقول عنه : كان حيا سنة ٧١٢ هـ " .

وبناء على ما ذكرته كتب التراجم عن تاريخ اتمام الفالي لكتابيه ، يمكننـا القول بأن الفترة الزمنية من سنة ٦٩٨ هـ إلى سنة ٧١٢ هـ كانت فترة نضوج علمي وكمال عقلي بالنسبة له ، يدل على ذلك إخراجه لهذين الصرحين العلمـــيين اللذين شارك بهما في إثراء المكتبة العربية والإسلامية .

ومن المعلوم بالضرورة أن البحث والتصنيف والاختصار والتنقيح ، لا يمكـن أن يتصدى لها ويقتحم غمارها إلا من قد قطع السنين الطوال ، وأفنى الشهور والأيام ، وواصل الليل بالنهار في الجمع والتحصيل في شتى ميادين المعرفة ، وبخاصة إذا كانت الطلائع الأولى لهذا النشاط التصنيفي تتمثل في سبر أغـوار بحر علمي بعيد القرار ، لا يستطيع الوصول إلى صدفه ومرجانه إلا الغـــواص البارع المعروف بطول النفس .

وأى هذا البحر ؟ انه كشـــاف الزمخشرى ذلك السفر العظيم الذى أودعه الزمخشرى عصارة فكره وثمرة تحصيله السنين الطوال ، وناهيك بهـــا من عصارة وثمرة ، فقد كان الكشاف كما أراد له مؤلفه ، مشكاة تضىء الطريـــق للطالب والباحث فى شتى الفنون ، ففيه بغية المفسر ،وضالة اللغوى ، ومراد النحوى وشفاء غلة المقرئ إلى غير ذلك من كنوز المعرفة التى حواها .

ومع هذا كله فقد خاض السيرافى الفالى لجته،واقتحم أغواره،ولم شتـــات كنوزه وجواهره ، وقام بتلخيصه واختصاره،وتخليصه من جميع الشوائب الـــــتى علقت به ، ولا شك أن هذه المنزلة العلمية الرفيعة التى ظهرت وبرزت فـــــى المقدرة على التلخيص والتنقيح لا يصل إليها انسان فى الغالب إلا بعـــــد أن يتجاوز عمره العشرين عاما .

وبناء على ذلك يمكننا القول : إن عمر الفالى عند بدئه فى تأليف كتابه " تقريب الكشاف " يدور بين العشرين والثلاثين على أقل تقدير ، مع احتمال أن يكون أكبر من ذلك بكثير .

كما أن تأليفه لكتابه يمكن أن يستغرق منه وقتا طويلا ، أما وفاته فهـــى بالتأكيد بعد سنة ٧١٢ هـ بدليل أنه فى هذه السنة اتم شرحه للباب .

" المبحث الثالـــــث "

منزلته العلميـــة

لم تتعرض كتب التراجم لبيان منزلته العلمية وكل ما ذكرته عنه أنه قـــام بتلخيص كشاف الزمخشرى وازالة ما فيه من اعتزاليات ، كما قام بشرح لبـــاب الإسفراينى ، مما جعله جديرا بأن يوصف بالمفسر النحوى .

ولكن لما كان النتاج الفكرى لأى باحث يعتبر مرآة تعكس صورته وتبرز حقيقته العلمية فإنه بامكاننا واستطاعتنا التعرف على المكانة العلمية التى وصـل اليها السيرافى الفالى ، وذلك من خلال الوقوف على ذينك المصنفين الذيـن خلفهما بعده ليسجلا اسمه فى سجل المؤلفين والباحثين (١) .

وقد سبق أن ذكرنا أن اختصار الكشاف وتنقيحه لا يجرؤ عليه إلا من كان ذا باع طويل فى المعرفة ، والمام واسع بأقوال العلماء وآرائهم ، أضف إلى ذلك أن الفالى لم يقتصر على الكشاف ، بل تجاوزه إلى صرح علمى آخر لا يقـــل عنه صعوبة وإباء ، وهو كتاب اللباب للإسفراينى ، فقد قام بشرح هذا الكتاب شرحا أبان به غامضه ، وقيد مطلقه ، وفسر مجمله ، وازال إشكالاته ، ولا شك أن هذا عمل يستدعى من صاحبه أن يكون على معرفة تامة بالنحو والصـــرف ، وأن يكون مطلعا على أقوال النحاة وآرائهم ملما بحججهم وبراهينهم ، فاهما لأقيستهم وعللهم .

وقد ظهر ذلك واضحا فى هذا الشرح ، وعلى ذلك يمكننا القـــــول بأن السيرافى الفالى قد بلغ مكانة رفيعة من المعرفة والدراية مما يجعله فى مصاف أئمة النحو والتفسير .

---

(١) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٤٨١ ، وهدية العارفين ٢ / ١٤٢ ، ومعجـــم المؤلفين ٢ / ٢٠ .

" المبحث الرابع "

مذهب الفالى النحـــوى

لقد ذكرنا سابقا أن صاحب اللباب ، قد أختار نهج نحاة البصـــــرة وسار على طريقهم ، والتزم بقواعدهم وأصولهم .[1]

وإذا نظرنا إلى شرح الفالى لكلام الإسفراييني فى كتابه يتبين لنا أنـــه قد أقتضى اثره فى إتباع الوجهة البصرية .

وقد تجلى تمسك السيرافى الفالى بالمذهب البصرى فيما يلى :-

أولا : تصريحه بصحبتهم ، وذلك عند حديثه عن ضمير الفصل فقال بعد ما مثل لأنواع ضمير الفصل ، " فإن هذه اللواحق لا محل لها من الإعـــراب عند أصحابنا البصريين ." [2]

ثانيا : مرده لبعض آراء البصريين وكأنها مسلمة وبدون أن يشير إلى رأى الكوفيين فى تلك المسائل ، فمن ذلك ماجاء فى باب المبتدأ والخبر عند قـــول المصنف : " والثانى الصفة المعتمدة على أحد حرفى الاستفهام والنفى ." قال الشارح :

" هذا هو القسم الثانى من المبتدأ ، فالصفة احتراز عن الاسم كما ذكرنا فى القسم الأول .

وشرط فى الصفة أن تكون معتمدة على أحد حرفى الاستفهام والنفـــــى

---

(١) انظر هذه الدراسة ص ٩ .

(٢) القسم الثانى من التحقيق ص ٢٢٤ .

احترازا عما لا تكون معتمدة . . . الخ "(١)

ومن المعروف أن اشتراط إعتماد الصفة على النفى أو الاستفهام مذهب بصرى ، أما الكوفيون فلا يشترطون الإعتماد.(٢)

وأمثال هذه كثيرة ومنتشرة فى طيات الكتاب " .

ثالثا : تضعيفه لرأى الكوفيين فى بعض المسائل التى أورد فيها رأى الطرفين ، فمن ذلك ما قاله عند ما ذكر المصنف ، أن من مواضع وجوب حـــذف الخبر وقوع المبتدأ بعد "لولا " ، فقد قال الفالى " والمذهب الثانى هو مذهب الكوفيين ، وهو أن " زيد " فاعل فعل محذوف ، أى : " لولا حصل زيد " وقد توهموا أن "لو" هنا على معناها من اقتضاء الفعل ، و " لا " للنفى نحو : "لو لم يمنع زيد " .

وضعف بامتناع "لولا أحد ، ولولا زيد ، ولولا عمرو"، اذ لو كان "لا" على أصلها من إفادة الجحود لم يمتنع هذا "(٣).

ولكن انتماء الفالى للمذهب البصرى لم يكن تقليدا أعمى يجعله يسلم لهم بكل ما قالوه بدون مناقشتهم فيه ، بل رأيناه يناقش آراء أئمتهم ويدقق فى عللهم فيأخذ منها ما يراه صوابا ويرد غير ذلك.(٤)

وسوف نعرض لبعض لمناقشاته للنحاة فيما بعد ان شاء الله .

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص ٢٢٧ .

(٢) أنظر : شرح الكافية للرضى ١/ ٨٦ ، والهمع ١/ ٩٤ ، والكتاب ١/ ٢٧٨ ، والملخص ١/ ١٦٢ ، والتسهيل ص ٤٤ .

(٣) القسم الثانى من التحقيق ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٤) انظر : على سبيل المثال ص ٦٥١ ، ٦٥٣ ، ٦٧١ ، ٧١١ .

" المبحث الخامس "

مذهب الفالى المقدى

إن مما لاشك فيه أن الامانة العلمية تتطلب من الباحث الذى يترجم لعالم من العلماء أن يبين انتماءه الدينى ومذهبه المعقدى فقد يكون لذلك تأثيره فى نتاجه العلمى .

لذلك فقد قمت بالبحث والتنقيب فى طيات كتب التراجم ، ترجمت للفالى لعلى أقف فيها على ما يرشدنى أو يعينينى على تحديد مذهبه المقدى . وبعد رحلة طويلة من البحث والتفتيش ، رجعت ببضاعة ليست بالكبيرة ، ولكنها كافية فى تحديد ما أردنا ، وهذه البضاعة تتمثل فى أمرين :-

الأمر الأول : قيامه بتلخيص كشاف الزمخشرى وازالة اعتزاله ، وبعض اطنابه ، فقيامه بازالة ما بالكشاف من اعتزال يدل دلالة واضحة على عدم انتمائه الى المذهب الإعتزالى ، وبالضرورة يكون انتماؤه الى الجماعة امرا واردا بدون شك ،

الأمر الثانى : ما ذكره فى تعليقه على الآية التى أوردها المصنف مثالا على خوف لبس المفسر بالصفة ، وهى قوله تعالى : = (إنا كل شيء خلقناه بقدر) = ، قال فى تعليقها .

والثالث : عند خوف لبس المفسر بالصفة ، فإنا لو رفعنا كل شيء لكان "خلقناه" محتملا لأمرين :-

أحدهما أن يكون مجرورا صفة لـ "شيء" وهو غير مراد ، إذ ليس المراد أن الشيء المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا .

---

(١) الآية [illegible]

والثاني : أن يكون " خلقناه " مرفوع المحل خبرا " لكل شيء " ، ويفيد المعنى المقصود ."(١)

وما ذكره الشارح في تعليقه على هذه الآية هو قول أهل السنة الذين يقولون : إن كل شيء مخلوق لله ، بخلاف القدرية الذين يقولون : بخلق العباد لأفعالهم وهو ما نفاه الشارح .(٢) وبهذا يمكننا القول بصحة عقيدته ، وبسلامتها .

---

(١) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص ٥٦٦ - ٥٠٢

(٢) انظر : تفسير الطبري ٢٧/ ٦٤ - ٦٥ ، وتفسير النيسابوري هامش الطبري ٢٧/ ٧٦ ، والبحر المحيط ٨/ ١٨٣ ، والجمل ٤/ ٢٥٠-٢٥١ .

" المبحث الســـادس "

مؤلفاتـــــــه

لم تذكر كتب التراجم للسيرافى الغالى إلا مصنفين هما :

١ - شرح اللباب فى علم الاعراب وهو موضوع بحثنا ، وسوف نعرض لـــه بمزيد من التفصيل فى مبحث خاص به ان شاء الله .

٢ - تقريب التفسير وهو تلخيص للكشاف الزمخشرى اتمـــه فى الرابع من شوال عام ٨٩٨ هـ ببلدة شيراز .(١)

٧٩٨

* * *

---

(١) انظر : كشف الظنون ٢/ ١٤٨١ ، وتاريخ الأدب العربى لبروكلمـــان ص ١٣٤٢ - ١٣٤٣ ، والقاموس المحيط " فال " .

ٱلْفَصْلُ ٱلرَّابِعُ

الفصـــــــــل الرابـــــــــــع

شرح اللباب فى علم الإعراب للسيرافى الفالـــــى

وفيه عدة مباحـــــــــــث :-

" المبحث الأول "

في توثيق اسمه ونسبته للفالي

اسمه :-

أجمعت كتب التراجم - التي تحدثت عن الفالي وكتابه هذا - على أنه لم يزد في تسميته له على أن جعله شرحا للباب .

وبما أننا قد سبق أن حققنا اسم كتاب الإسفراييني ، وأثبتنا أن اسمه الكامل هو " اللباب في علم الإعراب "[٢] فعلى ذلك لم يبق علينا إلا إضافة كلمة " شرح " على هذا الاسم ، وبذلك نكونوا قد حددنا اسم مؤلَّف الفالي وهو شرح اللباب في علم الإعراب " .

توثيق نسبته :-

لقد اعتمدت في نسبة هذا الشرح للسيرافي الفالي على ما يلي :-

أولا : اجماع كتب التراجم التي تحدثت عن الفالي على أنه قام بشرح لباب الإعراب للأسفراييني .[٣]

ثانيا : تصريح الشارح بنسبته له في نهايته .[٤]

---

(١) كشف الظنون ٢ / ١٤٨١ ، وهدية العارفين ٢ / ١٤٤ ، وبغية الوعاة ص٤٦ .

(٢) انظر هذه الدراسة ص ٢٦ ، ٢٨ .

(٣) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٥٤٣ ، وهدية العارفين ٢ / ١٤٢ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٠ ، والمنجد ص ٤٥٨ .

(٤) القسم الثالث من التحقيق ص ٦٠٠ .

ثالثا : إثبات هذه النسبة على غلاف جميع نسخ المخطوطة التى أمكننى الحصول عليها .

رابعا : وردت نقولات كثيرة عن شرح اللباب للفالى فى بعض كتب النحو وبمقارنة هذه النقولات بما فى المخطوطة وجدتهما متفقتين ، وبذلك تأكد لدى أن هذا الشرح هو شرح الفالى للباب .

واليك أمثلة من تلك النقولات :-

١ - أورد البغدادى فى الخزانة وشرح أبيات مغنى اللبيب قول الشاعر :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان [1]

ثم قال : قال الفالى فى شرح اللباب" البيت يحتمل وجوها من الأعراب :

أحدهما : أن يكون " كل " مبتدأ ، و" مفارقه " خبره ، و" أخوه " فاعل مفارقه .

الثانى : أن يكون " كل" مبتدأ "ومفارقه" مبتدأ ثانيا ، "وأخوه" خبره والجملة خبر الأول .

الثالث : أن يكون " كل" مبتدأ و" أخوه " مبتدأ ثانيا ، "ومفارقه" خبره والجملة خبر الأول .

الرابع : أن يكون " كل " مبتدأ ومفارقه بدلا منه "وأخوه خبر كل أى : مفارق كل أخ أخوه .

---

(١) هذا البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدى ، وانظر الحديث عنه فى القسم الثانى من التحقيق ص ٦٥٣ .

الخامس : أن يكون مفارقه بدلا من " كل " ، و " أخوه " مبتـــدأ ، وكل أخ مفارقـــه ، خبر مقدم .(١)

٢ - أورد البغدادى فى شرحه لأبيات مغنى اللبيب قول النعمان :

فيد قيل ذلك ذلك إن حقا وإن كذبا

فما اعتذارك من قول إذا قيـــــلا (٢)

ثم قال :

" جعله صاحب اللباب من قبيل: الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيرا فخير وإن شرا فشر" .

قال شارحه الغالى : " يجوز فيه أربعة أوجـه :-

١ - رفعهما .

٢ - نصبهما .

٣ - رفع الأول ونصب الثانى .

٤ - وبالعكس " ، وتقدير الرفع فيهما : إن وقع حق ، وإن وقع كذب أو إن كان فيه - أى فى المقول - حـق .

---

(١) انظر القسم الثانى من التحقيق ص ٦٥٣ - ٦٥٤ ، وانظر الخزانة ٢/ ٥٤ ، وشرح ابيات مغنى اللبيب ٢/ ١٠٧ .

(٢) انظر : البيت فى القسم الثانى من التحقيق ص ٦٨٥ .

(٣) انظر : شرح أبيات مغنى اللبيب ٢/ ٧٨ والتحقيق الصفحة السابقة .

" المبحث الثانـــى "

زمن تأليفـه والغاية منـــــه

صرح الغالى فى خاتمة كتابه بتاريخ انتهائه منه فقال :" واتفق الفراغ مـــن إملائه " فى الخميس الرابع عشر من ربيع الأول ، سنة أثنى عشر وسبعمائة ، فى مدينة "شيراز" من فارس حرسها الله تعالى من الآفات . . . الخ "(١)

وهذا التاريخ هو آخر تاريخ فى حياته تذكره كتب التراجم ، فكل من ترجـم له يقول عنه " كان حيا سنة ٧١٢ هـ " .

أما الغاية من تأليفه لهذا الشرح فقد صرح بها هى الأخرى فى مقدمـــة شرحه ، وهى تتلخص فى سببين :

السبب الأول بينه بقوله :" فإن كتاب اللباب فى النحو كتاب لا يخفى مقـــداره ، ولا يشق غباره مستجمع لفوائد شريفة ، ومحتو على زوائد لطيفة . . . . . وكـان فى بعض ألفاظه انعقاد يحتاج إلى تحليل ، وإطلاق يحتاج إلى تحليل ."

أما السبب الثانى : فقد بينه بقوله :" ومنذ زمان كنت أملى على الطلبة فوائـــد عدوها معتبرة صحيحة ، دالة على امحاض حق النصيحة ، فالتمسوا كتابة شرح علـى وفق ترتيبه ، وافق ببيانه وحل تركيبه ، وكنت أرغب عنه نظرا إلى بضاعتى المزجاة .

فكلام الشارح هنا صريح فى أن الذى دفعه إلى تأليف هذا الشرح هو حاجة هذا المتن إلى توضيح غامضه وحل مشكله وتذليل صعبه ، أضف إلى ذلك التماس الطلبة منه كتابتـــه .

---

(١) القسم الثالث من التحقيق ص : ٦٠١ .

الفصل الخامس

الفصـــــل الخامـــــس

دراسة موجزة عن القسم الثاني من شرح اللبـــــاب في علم الإعـــراب للسيرافـــــى الفالـــــــى

وفيه عـــــدة مباحـــث :

" المبحث الأول "

منهج الشـــــارح

التزم الفالى رحمه الله فى شرحه بترتيب المصنف لموضوعاته ، فلم يحـــد عنه ولم يغير فيه شيئا .

ويتمثل منهجه الذى سار عليه فى الشرح فيما يلى :-

أولا : قام بتفسير الفاظ المصنف وتوضيحها ، وبين المراد منها ، وذكـــر الوجوه التى تحتملها ، وفصلها كلمة فكلمة،أو جملة فجملة ، وقد نتـج عن ذلك كثرة إيراده لكلمة : " أى " التفسيرية ، فقال قال المصنف فى تعريفه للفاعل :

" الفاعل وهو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا نحو : قام زيد " .

وقال الشارح : " فقوله :"من فعل" بيان للمسند إلى غيره ، وهـــو المعبر عنه بقوله : " ما "

وقوله :" أو شبهه " يعنى به الاسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ، والمصدر إن أعمل ، وكذا الظرف ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه ."(١)

وقال المصنف أيضا : " والفاعل إذا كان عامله نعم أو بئس وهما للمدح العام أو الذم العام إنشاء التزم أن يكون مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة ."

وقال الشارح : " المراد بالمدح العام والذم العام أنهما لا تدلان على خصوص الخصلة التى بها المدح أو الذم ، بل تدلان على أصـــل

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٢و٣ .

المدح أو الذم ، وليس المراد منه العموم المطلق الدال على المدح أو الذم من كل الجهات .

قوله : " التزم أن يكون " أى : الفاعل " مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة ، بمعنى فاعل نعم وبئس قد يكون مضمرا وقد يكون مظهرا على ماسيأتي"[1] .

ومن أمثلة إيراده للاحتمالات التي تصحح كلام المصنف : مايلي :-

قال المصنف وهو بصدد الحديث عن تأنيث الفعل للفاعل :

" وجاز طلع الشمس ، وحضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ وإن كان المختار لحوق التاء " .

قال الشارح : " هذا خلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاجب في الإسناد إلى غير الحقيقي ظنه استدل بقوله تعالى : =(وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ)=[2] فإن القراء اتفقوا عليه ، ولا ينفقون على غير المختار ، ويجوز أن يحمل لفظ المصنف :

" وإن كان المختار على صور الفصل ونحو : سار الناقة لا على قوله :

" طلع الشمس ، لئلا تقع مخالفة لما ذكره الشيخ ابن الحاجب"[3] .

ثانيا : بذل جهده في إخراج محترزات كلام المصنف ودفع الاعتراضات التي قد ترد عليه :

---

(١) القسم الثاني من التحقيق ص : ٦٠ .

(٢) سورة القيامة / آية : ٩

(٣) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ٤٨ .

فمن ذلك :-

قال المصنف فى حديثه عن تأنيث الفعل للفاعل :

" ومتى كان الفاعل مظهرا مؤنثا لم تلزم التاء إلا عند حقيقى يلـــى الفعل من الآدميين نحو : " عرفت المرأة "

قال الشارح : فاحترز بالحقيقى عن غيره نحو : " طلع الشمـــس " فإنـــه لا يلزم التاء ، وقال : " يلى الفعل " احترازا عما إذا وقع بينهما فاصل كما سيأتى :

وقال : "من الآدميين " احترازا عن نحو : سار الناقة ، فإن المؤنث وإن كان حقيقيا يلى الفعل لكنه ليس من الآدميين ، فلم يلزم فيه التاء(١)

وقال المصنف أيضا فى حديثه عن وجوب تقديم الخبر على المبتدأ :

" ويلزم إذا كان مفردا متضمنا للاستفهام أو ظرفا متضمنا له محتويـــا على ضمير المبتدأ نحو : كيف زيد وأين عمرو ؟ "

قال الشارح : " قوله : " محتويا على مضير المبتدأ " احتراز عـــن نحو : " زيد أين غلامه ؟ " فإنه لا يجب هنا تقديم الظرف وإن تضمن الاستفهام ، لأنه غير محتو على ضمير المبتدأ ، لأن غلامه إما فاعل " أين " فليس" أين " محتويا على ضمير المبتدأ وهو" زيد" وإن جوز أن يكون " غلامه " مبتدأ و" أين " خبره المقدم ففى " أين " ضمير يرجع الى " غلامه " لا إلى المبتدأ الأول وهو" زيد " فى المثـــال ، فالظرف ليس محتويا على ضمير المبتدأ فى التقديرين "(٢)

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) " " " ص : ١٨٧ ، ١٨٨ .

ثالثا : قام بالتعليل لأغلب الأحكام التى أورد ها المصنف وتركها بد ون تعليل، بل إن الشارح قام بالتعليل لكل ما يقوله من أحكام .

مثال ذ لك : قول المصنف فى حد يثه عن نائب الفاعل :

" ولا يسند إلى المفعول له والمفعول معه "

قال الشارح : أما المفعول له فقيل : إنما لم يقم مقام الفاعـــل لأنه فى المعنى علة غائبة ، فلو أقيم لم تفهم منه العلية ، . . . . ولأن المفعول له قد يكون علة لأفعال متعد د ة باعتبار المجمـــوع ، أى : يكون علة الاجتماع ، لا كل واحد منها ، فلو أقيم مقام واحد لكان الفعل الآخـــر ، إما أن يضمر فيه أو لا يضمر ، فإن أضمر فيه كان علة لذ لك الفعل والمفروض أنه علة للمجموع لا لكل واحد واحد ، وإن لم يضمر فيه لزم أن لا يكون لبعضها فاعل ، ولا ما أقيم مقامه ، فيخلو عن الفاعل وبد له ، وإذ تعذ ر إقامته مقام الفاعل فى بعـــض الصور ، امتنع إقامته مقامه مطلقا طردا للباب ، ونظيره فى العربية كثير .

وأما المفعول معه فلا يقام مقام الفاعل لوجهين :-

أحد هما : أن مفهومه مصاحبة الفاعل فى بعض الصور فلو أقيم حينئذ مقام الفاعل لفات معنى المصاحبة .

والثانى : أنه إما أن يقام مقام الفاعل مع الواو أو بد ون الواو ،والقسمان باطلان ، أما مع الواو فلأنه يوهم عطف الاسم على الفعل ، وأما بد ون الواو ففاسد أيضا لأن المفعول معه لا يكون إلا مع الواو .[1]

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ١١٩ ، ١٢٠

وقال المصنف أيضا فى حديثه عن المصدر المؤكد للفعل :

" ولا يتقدم عليه" .

قال الشارح : لكونه للتأكيد ، وحق التأكيد أن يؤخر عن المؤكَّدِ[1] ،

وقال فيه أيضا : " ولا يثنى ولا يجمع " .

قال الشارح : " وإنما لم يثن ولم يجمع لأنه للجنس المطلق ، وليس له مثل يضم إليه ليثنى ويجمع "[2] .

رابعا : أحيانا يعرب كلام المصنف إذا ترتب عليه توضيح للمعنى .

مثال ذلك :

قال المصنف : " ويجيء الفاعل ورافعه مضمر "

قال الشارح : الواو فى " ورافعه للحال "[3]

وقال المصنف أيضا : " وفى الاسم الذى يضارع الفعل ، العاملِ عمله مطلقا .

قال الشارح : لفظ " العامِلِ " مجرور صفة للاسم[4] ،

ومنه أيضا :

قال المصنف : " ونحو : كم لك غلمانا فالمميز فيه محذوف "[5]

قال الشارح : " كم لك " مبتدأ ، وقوله : " المميز فيه محذوف " خبره[6] .

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص ٣٠٢ .

(٢) " " " " ص ٣٠٣ .

(٣) " " " " ص ٥٦ .

(٤) " " " " ص ٢٤٩ .

(٥) " " " " ص ٥٧٩ .

(٦) " " " " ص ٥٨٠ .

خامسا : حرص الشارح رحمه الله على نسبة اللغات واللهجات العربية التى ذكرها هو أو المصنف إلى قبائلها .

مثال ذلك ماجاء فى حديثه عن الأوجه المحتملة فى قول الشاعر :

تُواهِقُ رِجلاها يداها ورأسُه

لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الزَّمِيلَـــةِ رَادِفُ

حيث قال :

أحدها : أنه على لغة من يجرى التثنية فى الأحوال الثـــلاث فجرى واحدا وهم كنانة .

ومن ذلك أيضا قوله :

" ومن أنواع المرفوع خبر " لا " التى لنفس الجنس فى قول أهـــل الحجاز .

وقال أيضا فى حديثه عن خبر " لا " التى لنفى الجنس"

وبنو تميم لا يثبتون الخبر أصلا ويقولون : لا أهلَ ولا مالَ .

سادسا : نسب أكثر آراء النحاة التى لم ينسبها المصنف إلى أصحابها ثم وضح أقوالهم وبين حججهم ، وهذه النقطة سوف نعرض لها بشئ من التفصيل فيما بعد إن شاء الله .(١)

سابعا : قام بتوضيح محل الشاهد من الآيات القرآنية والأحاديث النبويـــة التى ذكرها المصنف ، كما أنه أكمل أكثر الأبيات الشعرية الـــتى وردت فى المتن ذكر بعض قائليها ، والمناسبات التى قيلت فيها ، وأحيانا يذكر البيت الذى بعد الشاهد أو قبله ، ثم يقوم بتفسيـــر مفرداته اللغوية ، وفعل ذلك بالأمثال العربية ، وسوف نبيـــن

---

(١) انظر هذه الدراسة ص : ٦٤- ٦٥- ٦١

ذلك بالتفصيل في مبحث " شواهده " إن شاء الله [١]

ثامنا : لم يغفل الشارح ذكر بعض مصادره ، فقد ذكر بعضها ونسب له بعض بقوله ، على ما سنبينه إن شاء الله في مبحث خاص [٢]

---

(١) انظر هذه الدراسة ص :

(٢) " " ص :

" المبحث الثانـــى "

موقفه من النحاة عامة والمصنف خاصـــة

أولا : موقفه من النحاة وخلافاتهم :-

سبق أن ذكرنا أن الشارح رحمه الله ، قد حذا حذو المذهـــب البصرى ، فأخذ بأقيسته والتزم بتعليلاته ، ولكن سعة اطلاعـــه وحدة ذهنه ، لم يسمحا له بأن يكون من الذين يؤمنون بكل مايقول به أئمتهم ، بدون أن يعملوا فيه أفكارهم أويناقشوهم فيه ، بل كان على العكس من ذلك ، حر التفكير مستقل الرأى ، لذلك رأينـــاه يذكر آراء النحاة من الفريقين " البصريين والكوفيين " ويبين حجـــج كل فريق وأدلته ، ثم يناقش تلك الأدلة ، معتمدا فى ذلك علـــى رسوخ قدمه فى هذا العـــن ، وغزارة علمه ، وشدة معرفته للأساليب العربية ، ولكن أغلب ترجيحاته واختياراته - ان لم تكن جميعهـا - موافقة للمذهب البصرى ، وهو فى ترجيحاته أحيانا يكون تابعـــا للمصنف ، وأحيانا يكون مستقلا عنه ، بل إنه فى بعض المسائل يكون مخالفا له على ما سنبينه إن شاء الله عند الكلام على موقفه من المصنف(١) والشارح قد تعرض لأنواع الخلاف التى تحصل بين النحاة ، فقد تعرض لعدة نماذج من الخلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية ، كمـــا أنه ذكر بعض الخلافات التى حصلت بين البصريين من : جهة وأفراد من أئمة الكوفيين من جهة أخرى ، وقد يفصل القول فى الخلافات التى حصلت بين أئمة البصريين ، وقد يكون المصنف قد ذكرها مجملة

---

(١) انظر هذه الدراسة ص : ٦٤ وما بعدها

وهـــو فى هذا كله يورد آراء الطرفين وحججهم ، ثم يناقشهـــا ويذكر ما يمكن إيراده عليهم من الاعتراضات ، وبعد ذلك يبدأ فى رد ما أمكنه رده من الاعتراضات ، ويرجح ما بداله رجحانه مـــن الأراء ، مصاحبا ذلك بأدلته وحججه ، وإليكم أمثلة من طريقة عرضه لهذه الخلافات ، فمن أمثلة ذكره للخلاف بين المدرستين ما جاء فى باب التنازع ، حيث ذكر أن البصريين يختارون إعمال الثانـى ، لقربه ، وأما الكوفيون فيختارون إعمال الأول لسبقه .

ثم قال معلقا على الرأيين :-

" ويلزم كل واحد من الفريقين مخالفة قاعدة ،

أما البصريون فيلزمهم الإضمار قبل الذكر فى الفاعل وهم قد منعوه ، وأما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين العامل - وهـــو الفعل الأول - وبين معموله بأجنبى ، وهو الفعل الثانى .(١)

ومن ذلك أيضا ماجاء فى مبحث المبتدأ والخبر عند قول المصنف :

" والخبر يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدأ نحو : " زيد أخـــوك ومتضمنا له فى " زيد منطلق " بدليل إبرازه فى نحو : " زيد الخبـــز آكله هو " .

قال الشارح : هذا إشارة إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فإن الكوفيين يقولون : " الخبر " لا يخلو عن ضمير ويقدرون الجامـد بالمشتق ، فزيد غلامك " بمعنى مملوكك ، " وزيد أخوك " بمعـــنى مواخيك ، و " هند أمك " بمعنى والدتك ، ويستدلون عليه بأن ذات الخبر لا تكون عين ذات المبتدأ .

---

(١) انظر القسم الثانى من التحقيق ص : ٧٤ - ٧٥ .

وعند البصريين لا يحتاج إلى تكلف لأن ظاهره أنه غير مشتق ، ومعنى جعل الخبر على المبتدأ أنهما يصدقان على ذات واحدة ، لا أن عين هذه الذات عين تلك الذات ، واستدل في الكتاب في كون الخبر متضمنا للمضمر بإبرازه في : " زيد الخبز آكله هو " ، يعني إنما أبرز لأن الأكل جرى على غير من هو له وهو " الخبز " ، فيجب إبراز الضمير ، وإنما يبرز ماكان مستترا فيه ، فدل على أن الخبر متضمن للضمير ، ويمكن أن يقال : الخبر إذا كان مشتقا كان بمعنى الفعل فلابد أن يكون له فاعل ، فإذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا لإمتناع الحذف.(١)

ومن أمثلة ذلك أيضا ماجاء في باب خبر كان ، عند قول المصنف : " ومنها الخبر في باب " كان " نحو : كان زيد منطلقا ، وقول من يلحقه بالحال يبطله عدم استقلال الكلام بدونه .

قال الشارح : هذا إشارة إلى الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، فعند الكوفيين المنصوب في " كان زيد قائما " حال

والبصريون على أنه ليس بحال ، بل هو خبر ،

وحجة الكوفيين أمران :

أحدهما : أنه لا ينتصب على المفعولية لأن " كان " فعل لازم فلا يقتضي منصوبا على المفعولية فيكون حالا

والثاني : أنه يقال : " كان زيد في حال كذا " وهو معنى الحالية ، فكذا لو قيل : " كان زيد قائما " ، لأنه يقع موقعه .

وحجة البصريين أمران :-

---

(١) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ١٥٧ .

أحدهما : أن المنصوب بعد " كان " قد يكون مضمرا أو معرفة نحو : " كنت القائم ، والقائم كنته ، فلا يكون حالا .

والثانى : أنه لا يستقل الكلام بدون المنصوب ولو كان حالا لاستقل بدون ، لأن الحال فضلة لا يورث حذفها اختلالا ، وهو الذى أشار إليه المصنف .

وحمل الكوفيين المعرفة على باب : أرسلها العراك

و " مررت به وحده " ضعيف لأن تلك الصور شاذة .

والجواب عن الأول : أنا لا نقول بكونه مفعولا ، بل نقول هو مشبه به .

وعن الثانى : أنا لا نسلم أن قولهم : " فى حال كذا " من قولهم : كان زيد فى حال كذا " حال ، بل خبر من جار ومجرور ، فهو منصوب محلا على الخبرية لا على الحالية (١)

ومن أمثلة ذكره للخلاف بين أحد الفريقين وافراد من الفريق الآخر ماجاء فى مبحث التنازع عند قول المصنف :

" فإن أعمل الثانى أضمر الفاعل فى الأول على وفق الظاهر، ولا يحذف خلافا للكسائى .

قال الشارح : فرّع على مذهب البصريين وقال : " إن أعمل " فالفعل الأول ، إما أن يقتضى فاعلا أو مفعولا ، فإن اقتضى فاعلا فلابد من إضماره فيه ، ولكن المضمر على وفق الظاهر إفراد وتثنية ، وجمعا ، وتذكيرا وتأنيثا ، لأنه عبارة عنه ، ولا يجوز حذف الفاعل خلافا للكشائى فإن الكسائى رأى الحذف أقرب من الإضمار قبل الذكر .(٢)

---

(١) انظر القسم الثانى من التحقيق ص : ٦٧٦ .

(٢) " " " ص : ٧٥ .

وقال المصنف أيضا : والفراء لا يجيز إعمال الثانى ، لاقتضائه إلـــى حذف الفاعل ، وإضماره قبل الذكر .

قال الشارح :

لكن لما ورد عن العرب فى كلام الفصحاء لم يمـــكن منعه ، فلابد من التزام أحد الأمرين ، إما الحذف أو الإضمار ،

وقد جاء إعمال الثانى فى قوله :

* جرى فوقها واستشعرت لون مُذْهَبِ * (١)

ومن أمثله تفصيله للخلاف بين أئمة البصريين ما وقع بين الأخفش وسيبويه فى الضمائر المتصلة الواقعة بعد " لولا " فقد قال المصنـــف :

" إلا فيمن قال : لولاك ، ولولاى " فإن الكاف والياء فى محل الرفع على الابتداء عند الأخفش فإن الرفع محمول على الجر ، وعند سيبويه محلها الجر ، وللولا مع المكنى حال ليست له مع غيره .

قال الشارح : ومعناه ظاهر ، وتقرير قول الأخفش أن الجر قد حمل على الرفع فى قولهم " ما أنا كأنت " فكذا يحمل الرفع على الجـــــر فى هذه الصورة .

فاللواحق بلولا عند الأخفش مجرورة فى محل الرفع ، كما أن " أنت " فى " ما أنا كأنت " مرفوع فى موضع الجر .

وأما عند سيبويه فاللواحق بحالها مجرورة و " لولا " حرف جر ، وإن اختص بالمضمر إذ لم يوجد " لولا " جارة لمظهر ، فلذلك خصصه بالمكـــنى ، أى المضمر ، وكل واحد من المذهبين راجح من وجه ومرجوح من وجه .

---

(١) انظر القسم الثانى من التحقيق ص ٧٦ - ٧٧ .

أما مذهب الأخفش فرجحانه أن " لولا " محمول عنده على معنـــــاه المشهور المستفيض بحيث لا يختلف مع المظهر والمضمر ، ومرجـــــوح من حيث أنه يلزمه تغييرات كثيرة في اللواحق بالإضافة .

وأما مذهب سيبويه فرجحانه أنه تغير العامل فقط وهو " لولا " والتغييرات في اللواحق واقعة تبعا ، لا أصلا ، ومرجوح من حيث أن " لـــــولا " لم يعهد جارا .[1]

ومن ذلك أيضا ماجاء في باب الاشتغال عند قول المصنف :

وقوله تعالى : = (الزانيةُ والزاني فاجلدوا كلَّ واحدٍ مِنْهُما مائـــــةَ جلدةٍ)[2] = ليس منه .[3]

قال الشارح : أي ليس من باب ما أُضمر عامله على شريطة التفسير .

مع أن ظاهره أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ضميره وهو قوله :

" كل واحد منهما " وإنما لم يكن من هذا الباب لقوله :

" فإن الفاء بمعنى الشرط عند المبرد ، وجملتان عند سيبويه ،

أي : فيما يتلى عليكم " الزانية والزاني " ثم ابتدأ " فاجلدوا "

فإن قلت : إذا كان ظاهره أنه داخل في الضابط فبأي قيد خَرَّجَ هذه الصورةَ ؟

قلت : بقوله : مشتغل عنه بضميره أو متعلقه ، يعني بشرط أن يكـــون المانع من العمل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير أو متعلقه ، وهـهنـــــا المانع ليس هو الاشتغال بالضمير أو متعلقه ، بل المانع عند المبـــــرد

---

(١) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) الآية : ٢ من سورة النـــور .

(٣) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ٤٩٧ .

كـــون الفاء بمعنى الشرط ، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلـــــــه ، وإن حذف هذا الشاغل فامتناعه عن العمل بالفاء لا باشتغاله بضمير أو متعلقه .

وأما عند سيبويه فهما جملتان إذ " الزانية والزانى " مبتدأ وخبـــــره محذوف ، وهو فى كتاب الله ، أو فيما يتلى عليكم أى : فى كتاب اللـــه حكم الزانية والزانى ، فقد تمت الجملة ، ثم لما كان الحكم مجمـــــــلا ابتدأ بجملة أخرى لبيان ذلك الحكم ،

فقال : " فاجلدوا كل واحد منهما " ، فهما جملتان مستقلتان ، فلا تعمل إحداهما فى الأخرى ،فالمانع عن العمل ليس اشتغالـــــه بالضمير أو متعلقه فقط .

والمراد من قوله : : " مشتغل عنه بضميره أو متعلقه " أن لا يكـــون المانع عن العمل إلا هذا الاشتغال فقط ،وهذه الصورة ليس المانـــع فيها هذا الأشتغال فقط على المذهبين .[1]

---

(١) انظر القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٩٨ .

ثانيا : موقفه من المصنف :-

إن من الواضح الجلى فى هذا الشرح أن صاحبه الفالى كان شديد التأثر بصاحب المتن " الإسفرايينى " ظهر ذلك وتجلى فى تصويبه لمعظم آرائه ودفعه لأغلب الاعتراضات التى قد ترد عليه .

ولكن هذا التأثر لم يمنع الفالى من إبداء رأيه فى بعض مقولات المصنف ومناقشته فيها ، فقد استدرك عليه وعارضه فى بعض تعبيراته وحدوده ، بل وخالفه فى بعض آرائه وأوهن بعض تعليلاته وترجيحاته .

فمن اعتراضه على تعبيراته وحدوده ماجاء فى تعريف الفاعل حيث قال المصنف :

" الفاعل " وهو ماكان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا "(١)

قال الشارح :

" قوله " أو شبهه " يعنى به الاسماء المتصلة بالأفعال ، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر ان أعمل ، وكذا الظرف ، ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه .

فقوله : " أو شبهه " إما أن يندرج تحت ما هو معنى الفعل كالظرف ، أو لا يندرج ، فإن اندرج لم يصدق قوله فى الحال : إن العامل فيها الفعل أو شبهه أو معناه " ، وإن لم يندرج كان حقه أن يذكر ههنا أيضا "(٢)

وقال المصنف أيضا وهو يعدد أنواع المعرفة :

" والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية . . . . . "(٣)

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٢

(٢) " " " ص : ٣ ، ٤

(٣) " " " ص : ١٤٠

قال الشارح :

"وقوله : " هؤلاء " إشارة إلى المعارف السابقة وهى : العلم ، والمبهم ، والمضمر والمعرف باللام .

فعلى هذا لا يندرج تحت المعارف بالفعل : المضاف إلى المضاف إلى أحد هؤلاء ، لأنه ليس أحد الأربع ، ولا مضافا إلى أحد الأربع ، وهو من المعارف قطعا .

فكان الأولى أن يقال : والمضاف إلى المعرفة ليشمل الجميع[1] ،

ومن ذلك أيضا ماجاء فى مبحث ضمير الفصل حيث قال : المصنف فيه :

" وهو أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة . . . . ولا محل له من الإعراب عند أصحابنا ."[2]

قال الشارح :

" ولما كان المختار عند المصنف أن لا محل له من الإعراب ، كان حقه أن لا يصرح بأنه أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ، بل الأولى أن يقول : صيغة ضمير الفصل لا أنه عين الضمير ."[3]

ويلاحظ مما سبق أن الشارح يورد الاعتراض ولا يتركه بدون المناقشة والإجابة عليه ، بل أنه يناقشه ويجيب عليه بما ينبغى أن يكون عليه الكلام .

---

(١) انظر القسم الثانى من الحقيق ص : ١٤٢

(٢) " " " " " : ٢٢٢ - ٢٢٣

(٣) " " " " " : ٢٢٥

أما توقف الفالى أو اعتراضه على آراء المصنف وتضعيفه لبعض ترجيحاتـــــه أو تعليلاته فهو أمر منتشر فى الكتاب .

وقد سلك الشارح فى اعتراضاته عدة طرق :

فتارة يورد الرأى ثم يقول: "وفيه نظر" ، أو "وفى هذا التعليل نظر" ، وتـــارة يقول : "وفى العبارة أدنى تساهل" ، وأحيانا يقول : "وفيه حزازة".

ومرة أخرى يقول : "وهذا القول ضعيف" ، أو ويضعف ذلك" ، أو وفى هـــذا التشبيه شىء" .

مثال ذلك : قال المصنف : " وإن كان مضمرا واقعا بعد " إلا " فالحذف ليس إلا ، إلا أن يختلفا رفعا ونصبا ، فإن هناك الإثبات لا غير فيما أظن ، لأن إضمار الاسم مع الحرف متعذر وإضماره بدون الحرف ملبس والتكـــــرار مستغنى عنه "(١).

قال الشارح بعد ما فسر كلام المصنف وبين مراده ووضح تعليلـــه :

" وفى التعليل نظر ، لأن كونه مستغنى عنه لا يوجب الامتناع فهـــــذا الكلام بين أمور ثلاثة :-

الإضمار وقد تبين امتناعه ، بقى أمران :-

الحذف والاظهار .

وقد ذكروا أن الفاعل لا يحذف ، فكان حقه أن يتعين الإظهار حينئذ . . .

وقال أيضا :

وقوله : " إلا أن يختلفا " فيه نظر ، لأن الإختلاف بالرفع والنصب لا يمنع من كونه دالا على الآخـــر "(٢).

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص ٨٦ .

(٢) " " " ص : ٨٧ - ٨٨ .

ويمكن الجواب عنه بأن الاختلاف يمنع من الدلالة ، إذ صيغة المضمر المرفوع نحو : أنا ، وهو ، وأنت - مغايرة بجوهرها للصيغة المنصوبة نحو : إياك ، فلا يدل المرفوع على المنصوب ، وبالعكس ، بخلاف المظهر المرفوع أو المنصوب فإن جوهريهما متحدان ، وإن اختلفا في الإعراب . (١)

وقال المصنف أيضا في باب التنازع : " وقوله :

ولو أنما اسعى لأدنى معيشة . . كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

ليس منه ، إذ لم يوجه فيه الفعل الأول إلى ما وجه إليه الثاني ، وإلا لكان الإخبار بأن سعيه ليس لأدنى معيشة/وبأن القليل من المال يكفيه ، لما في " لو " من امتناع الشيء لامتناع غيره .

قال الشارح : " هذا الكلام ظاهر لكن في العبارة أدنى تساهل من وجهين :-

أحدهما : أن عدم السعي لأدنى معيشة لا ينافي كون القليل كافيا له ، فلا تنافي بين عدم السعي وبين كون القليل كافيا له .

والثاني : أن اللازم من سياق " لو " أن لا يكفيه القليل ، فلا يكون أخبارا بأن القليل يكفيه ،بل بأنه لا يكفيه ، بل الحق في دفع استدلال الكوفيين أن يقال : إن " لم أطلب " عطف على " كفاني " فهو في سياق " لو " فيلزم منه إثبات الطلب ، فيلزم أن ينتفي الطلب والسعي لأدنى معيشة ويثبت الطلب لقليل من المال ـ.

---

(١) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ٨٩ .

وصاحب الإيضاح استدل به على إعمال الأول بناء على أن الواو في " ولم أطلب" للحال ، فيكون المعنى " كفاني قليل من المال في حال كوني غير طالب له ، فلا يلزم منه إثبات الطلب المنافي لعدم السعي ، لأنه ليس جوابا ، فلا يلزم تقدير إثباته ، ويمكن أن يجاب عنه من وجهين : بأنه وإن أحتمل لا يتعين ، بل جاز العطف فلا يمكن الاستدلال به على مذهبهم ، وبأن ظاهر الواو للعطف ، لا سيما وقد دخل على المضارع المنفي الذي وقع حالا ، وفي جواز دخول الواو على المضارع المنفي الذي وقع حالا وجهان :-

فعند بعضهم يتعين أن يكون حالا بدون الواو ،

وعند بعضهم يجوز الواو فيه فيرجح جانب العطف،إذ لم يمنعه أحد أصلا.(١)

وقال المصنف في مبحث المعارف :

" لأن المضاف متحد بالمضاف إليه فيأخذ حكمه في التعريف كما يأخذ حكمه في التأنيث في قولهم : " سقطت بعض أصابعه "(٢) .

قال الشارح :

أي: أن المضاف متصل بالمضاف إليه وممتزج به فيأخذ حكم تعريفه كما يأخذ حكم تأنيثه ، وفي هذا التشبيه شيء وذلك أن أخذ التعريف من المضاف إليه امر ثابت محقق بالاستقراء ، بخلاف أخذ حكم التأنيث من المضاف إليه فإنهم اتفقوا على ضعفه وروده في كلمات معدودة مثل المثال الذي ذكره .(٣)

---

(١) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٨٩ - ٩٠ .

(٢) " : " " " ص : ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) " : " " " ص : ١٤١ - ١٤٢ .

وقال المصنف أيضا :

وقولهم فى الإخبار عن " منطلق " فى زيد منطلق " الذى زيد هو منطلق، فالمخبر عنه فى الحقيقة الموصوف الساد هو مسده .

قال الشارح :

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : منطلق فى " زيد منطلق " اسم فاعل عامل فى الضمير المستكن فيه ، فاعلا له ، فقد أخبرت عن اسم الفاعل العامل .

فأجاب عنه بأن " منطلقا " صفة لموصوف محذوف وهو الذات الموصوفة بالانطلاق فكان المخبر عنه هو معروض هذه الصفة الذى سدت الصفة مسده ، لا الصفة العارضة .

وفيه نظر : لأنه يأتى هذا الجواب لو أخبر عن اسم الفاعل العامل فى المظهر باعتبار المعروض أيضا .(١)

وقال المصنف فى مبحث الحال :

" وهى فى الأمر العام اسم مشتق وقد يقع مصدرا إما مؤلا به نحو : اتيته ركضا ، أو قتلته صبرا ، أو انه قياس فى كل ما دل عليه الفعل خلافا لسيبويه، حيث قصره على السماع .

قال الشارح : وذهب المبرد إلى أنها قياسية إن كان فى الفعل دلالة عليها ، ولفظ المصنف مشعر باختيار مذهب المبرد والأكثرون على خلافه .(٢)

---

(١) القسم الثانى من التحقيق : ص ٢٥٠ .

(٢) " " " ص ٥٠٤ + ٠

وقال المصنف : ولابد فى الماضى المثبت من " قد ")

قال الشارح : علله النحويون بأنها إذا وليت الماضى طلبت قرينة من الحال فالزمت معه " قد " لفظا أو تقديرا ، ليوافق زمنه زمن الفعل العامل ، وفيه نظر ، لأنه إن كان الغرض من الإتيان " بقد " مقارنة زمان الحال لزمان العامل ، فلا يحصل من الإتيان بـ" قد " ، لأنه جاز أن يكون العامل ماضيا والحال التى أقرنت بـ" قد " قربت من الحال ، فجاز أن لا يكون زمانه وزمان العامل واحدا ، فلعل الاستعمال ورد كذلك ، وإلا فمجرد هذا التعليل لا يفيد المطلوب ، وهو مقارنة الحال للعامل ، الأن يريدوا أن الفعل وإن كان وقوعه فى الزمان الماضى لكن إسناد الفعل إلى الفاعل يكون حالة الإخبار ، فلو كان الحال ماضيا غير مقرب من الحال بقد لكان الفعل حالة الإسناد مقيدا بحال لا يكون مقارنا له ، فلذلك اشترط " قد " فإنك إذا قلت : جاء زيد وقد ركب" فالمجيء وإن كان واقعا قبله لكن إسناد المجيء إليه حصل حالة الإخبار ، فالحال ينبغى أن يكون أيضا واقعا حالة الإخبار ليحصل التوافق . وهذا مردود أيضا لأنه لا يلزم منه المقاربة المطلوبة له أيضا .[1]

وقال المصنف أيضا : " ويجوز حذفه[2] لفظا خلافا لسيبويه وتأويله = (جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهم)[3] = بـ" قوما " يفتر عن ضعف ، لما أن صفة الموطئة فى حكمها ، لا سيما والموصوف محذوف .

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٥٥٢ - ٥٥٣ .

(٢) الكلام هنا عن حذف قد .

(٣) الآية : ٩٠ من سورة النساء ، وانظر القسم الثانى من التحقيق ص : ٥٥٣ وهامشه .

قال الشارح : استدل المجوزون لحذف " قد " بوقوعه في قوله تعالى : = (أو جاءوكم حَصِرَت صُدُورُهم) = أي قد حصرت ويقول الشاعر :

* كما انتفض العصفور بلله القطر *[1]

أي : وقد بلله ،

وسيبويه لم يجوز حذفه وأول الآية بأن " حَصِرَت " ليس حالا ، بل صفة موصوف محذوف ، والتقدير : " جاءوكم قوما حصرت صدورهم "

والمصنف استضعف هذا التأويل وقال : إذا قدر الموصوف يكون حالا موطئة ، وصفة الموطئة في حكم الحال في ايجاب تصدرها بـ" قد " كما أن الماضي المثبت تكون معه " قد " وصفة الموطئة إذا كان ماضيا يلزم معه " قد " أيضا ، لا سيما والموصوف محذوف ، يعني إذا حذف الموصوف يكون في صورة الحال ، فالإتيان " بقد " يكون أولى ،

وفيه نظر لأن لسيبويه أن يمنع ذلك والمصنف لم يأت بدليل على ما ادعاه.[2]

وقال المصنف :

" وحكى الأخفش زيادة الواو في الخبر في باب" كان " نحو : كنت ومن يأتني أكرمه ، تشبيها بالحال " .

قال الشارح بعد ما فسر قول المصنف ووضح ما حكاه الأخفش ،قال : " وفيه نظر ، إذ يجوز أن تكون " كان " تامة ، والواو للحال على أصله ، ولا يلزم أن تكون ناقصة ، ودخل الواو عليه على التشبيه بالحال ."[3]

---

(١) انظر القسم الثاني من التحقيق ص : ٥٥٤ وانظر الكلام على البيت في الهامش من الصفحة.

(٢) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٥٥٣ - ٥٥٤ .

(٣) " " " ص : ٥٥ - ٥٦ .

والشـــارح فى اعتراضاته لم يتوقف عند متن الكتاب ، بل تجاوزه إلى حاشية المصنف عليه ، فقد أورد بعض ما قاله المصنف فى حاشيته واعترض عليـه ، مثال ذلك قال المصنف :

" قال سيبويه وقد يكون نكرة على غير هذا نحو :

أمت على الحجر لا فيك وهو شاذ "

قال الشارح : يعنى قد يكون المبتدأ نكرة على غير باب " شر أهر ذا ناب " وسلام عليكم ، لأنه ليس بمعنى الفاعل ، وليس بمعنى الدعاء ، بل المعنى مدحه بأنه لا اعوجاج فيه ، وهو شاذ على ما قال ، هكذا ذكره وقرره فـــى الحواشى أيضا ، وفيه نظر .

لأنه ذكر صاحب الينابيع أنه دعاء بالبقاء له بعد هلاك الحجر "[1]

وقال المصنف :

" قال الأخفش : وجاز فى القياس : الثانى اثنين أنا ، واستهجن : الثانيهما أنا أثنان لعدم الفائدة ، بخلاف الضاربهما " .

قال الشارح :

" يعنى لو قلت : أنا ثانى اثنين ، فقد أجاز الأخفش فى القياس الإخبـار عن " أنا " ، لأنه فى المعنى : الذى ثنى اثنين أنا " وإنمـا قال علـــى القياس ، لأنه ليس فى الكلام شىء حتى يصاغ منه الثانى بمعنى الواحد . واستهجن الاخبار عن " اثنين " بأن يقال : الثانيهما أنا أثنان " فأخبـرت عنهما بشىء معلوم الضرورة ، بخلاف ما لو قلت : أنا ضارب اثنين " وأخبـرت عن اثنين وقلت : الضاربهما أنا اثنان " وقال فى التعليق " رجـــلان "[2]

---

(١) انظر القسم الثانى من التحقيق : ص ١٥٣ - ١٥٤ وحاشية المصنـف اللوحة ٩ ط .

(٢) جاء ذلك فى التعليق اللوحة ١١ ط .

وذكر وجه الفرق ، لأنك إذا قلت : " الضاربهما " لم يعلم أرجلان أم امرأتان ، وهذا الكلام كما ترى مخبط .

أما أولا : فلأنه ذكر الإخبار باللام فى الجملة الأسمية ، وهو ممتنع كما ذكرنا

وأما ثانيا : فلأن حق الكلام فى " أنا ضارب اثنين " على تجويز الإخبار باللام " الضاربهما أنا " أى : اللذان أنا ضاربهما اثنان ، وحينئذ لا يتبين الفرق بين " الثانيهما اثنان " وبين " الضاربهما أنا أثنان " ، إذ لفظ اثنان إن أريد به العدد المجرد من غير اعتبار الذكورة ، فهما فى المنع سواء ، لأن اللذين أنت ضاربهما يكونان اثنين أيضا ،

وإن أريد به قيد الذكورة فالصورتان مفيدتان ، إذ اللذان أنت ثانيهما قد يكونان ذكرين أو ذكرا وانثى ، إذا كان المتكلم ذكرا ، فكذا " اللذان أنت ضاربهما " قد يكونان ذكرين أو انثيين ، وليس فى اللام فى " الضاربهما " والثانيهما " دلالة على تذكير ، أو تأنيث ، إذ جاز أن يقدر اللتان أو اللذان فى الموضعين ، وعلى الجملة فقوله فى التعليق فى الفرق " الضاربهما أنا رجلان " ليس بسديد ، بل حقه اثنان ،وحينئذ لا يصح الفرق ، فهو فى غاية الصعوبة . . . "[1]

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص ٢٤٦ - ٢٤٧ والتعليق اللوحة ١١ ط .

" المبحث الثالث "

أسلوب الشارح :-

تحدث الفالي في مقدمة شرحه عن الأسباب التي دعته إلى القيام بهذا العمل ، وذكر من بين تلك الأسباب ما لمسه في بعض ألفاظه من انعقاد يحتاج إلى تحليل وإطلاق يفتقر إلى تعليل .

فلذلك قام بشرحه شرحا وضّح فيه غامضه وحل عقده ، وقيد مرسله ، وعلل مطلقه ، فأظهر بذلك جواهره ودرره وسهل فهمه ويسره .

وكان أسلوبه في شرحه سهلا واضح العبارة جليها،لا يشوبه تعضيد ، ولا يشينه غموض ، وقد ظهرت في اسلوبه سمات(١) ميزته عن غيره ، وحفظت للشارح شخصيته ، فإليكها :-

١ - الحوار :-

كان الحوار سمة غالبة على الشارح فهو يورد كثيرا من مسائله ، على هيئة حوار بينه وبين طرف آخر يتخيله ، فيذكر ما يمكن أن يورده ذلك الطرف في المسألة ، ثم يقوم بالرد عليه .

وقد اعتمد في هذا الحوار على عبارة " فإن قلت . . . قلت . . . . .

أو فإن قيل . . . . . قلنا . . . .

مثال ذلك :

---

(١) هذه السمات التي نذكرها هاهنا وردت في جميع اقسام الكتاب ، فلذلك نبه عليها محقق القسم الأول ، وذكر بعضها محقق القسم الثالث ، انظر القسم الأول ص ٨١ - ٨٤ ، والقسم الثالث ص : ٥٢ .

قال المصنف فى تعريفه للفاعل :

" هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه ابدا ".

قال الشارح : " من فعل" بيان للمسند إليه ،

فإن قلت : ظاهر هذا يقتضى أن يكون الفعل مسندا إليه ، ولا يستقيم ، لأن الفعل مسند لا مسند إليه .

قلت : الضمير فى "إليه" لو رجع إلى اللام فى المسند لزم ذلك ، وهو أن الفعل مسند إلى نفسه ، وليس كذلك ، بل الضمير راجع إلى الموصول الأول ، أو الموصوف وهو " ما " أى : هو المسند إلى ذلك الشئ ، فالفعل يصدق عليه أنه المسند إلى الفاعل ، لا إلى نفسه .(١)

وقال المصنف فى تعريفه للمفعول فيه :-

" وهو ما وقع فيه الفعل من زمان أو مكان مما يصح فيه تقدير " فى " .

قال الشارح : -

" من " فى " مما " للبيان أيضا كما فى المفعول له .

فإن قلت : قولهم : " يوم الجمعة سرت " ينتفى أن يكون ظرفا ، لأنه مما وقع فيه الفعل وليس بمفعول فيه .

قلت : شرط كونه بحيث يصح فيه تقدير " فى " وههنا لا يصح فيه تقدير " فى " (٢)

وقال أيضا :

" فإن قلت : نسلم أن الأطبيعة لا تعقل إلا باعتبارين ، لكن لا نسلم أنه يشترط أن يكون الاعتباران معمولين له .

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٢ - ٣

(٢) " " " ص : ٣٤٢ .

قلت : إن "اطيب" إنما كان عاملا ، لاشتماله على معنى التفضيل ، ومعنى التفضيل نسبه واحدة ، تستدعي طرفين مفضلا ومفضلا عليه ، فلما كان عاملا في المفضل عليه ، وجب أن يكون عاملا في المفضل أيضا ، لأن نسبة الأفضلية إليهما واحدة .(١)

وهكذا نراه يورد هذا الأسلوب في شرحه ترسيخا للمسائل ، وإجابة على ما قد يثار من اعتراضات أو إيراد .

---

(١) القسم الثاني من التحقيق ص : ٥٣٩ .

٢ - النظر والحزازه :-

أكثر الشارح من استعمال هاتين العبارتين فى كتابه ، وهو يذكر هذا النظر عند ما لا يسترضى ما جاء فى المتن ، سواء كان ذلك رأيا للمصنف أو غيره ، وقد تقدمت أمثلة ذلك فى مبحث موقفه من المصنف.(١)

أما عبارة " ففيه حزازة " ، فقد ذكرها عند ما لم يستسغ ترتيب المصنف لبعض كلامه حيث قال المصنف :

" والثانى من شطرى المبتدأ بمنزلة التاء أيضا فيحذف " .

قال الشارح :

الفاء للتسبب ، أى كونه بمنزلة التاء سبب لحذفه ، ولفظ " أيضا " كان حقه أن يكون بعد قوله : " فيحذف " وقع فى النسخ قبله ، ففيه حزازة(٢) إذ لم يسبق فيما قيل شىء آخر حتى يقال : الشطر الثانى بمنزلة التاء أيضا .(٣)

---

(١) الدراسة ص : ٦٦

(٢) الحزازة وجع فى القلب ، والحزاز " حاجز فى القلب ، وكل شىء حك فى صدرك فقد حز - الصحاح " حزز " .

(٣) القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٧١ .

٣ - الاستقـراء :-

من العلامات البارزة التى ظهرت فى هذا الشرح الميل إلى الاستقراء ، والإعتماد عليه فى بعض المسائل النحوية .

لذلك يمكن أن تعد هذه الظاهرة من ضمن السمات التى أمتاز بهـــا أسلوب الشارح .

فالشارح يعترض على المصنف فى تشبيهه اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه ، باكتسابه التعريف منه ، فيقوى القول باكتسابه التعريف ويضعف القول باكتسابه التأنيث ، معتمدا فى حكمه على الاستقراء ، فهو يقـول : " وفى هذا التشبيه شىء ، وذلك أن أخذ التعريف من المضاف إليه أمر ثابت تحقق بالاستقراء ، بخلاف أخذ حكم التأنيث من المضاف إليه ، فإنهم أتفقوا على ضعفه وروده فى كلمات معدودة ".(١)

وقال أيضا فى حديثه عن " ما " و " لا " المشبهتين "بليس " " فإن مشابهة " ما " أقوى ، لأنه لنفى الحال ، و " ليس " لنفى الحال ، بخلاف " لا " فإنه للنفى المطلق ، ويصدقه الاستقراء ".(٢)

هذه هى السمات البارزة فى هذا الشرح ، التى أمكننى الوقوف عليها ، من خلال دراستى له . والله أعلم .

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ١٤١ .

(٢) " " " " ص : ٢٩٢ .

" المبحث الرابع "

موقفه من القياس والسماع :

لم يكن الشارح إلا واحدا من أولئك الذين يلتزمون بأصول النحو وقواعده ، وإن من أهم الأصول التي تُكَوِّنُ عمودَ النحو وجوهره ، أَصْلَيِ القياس والسماع ، والشارح يكثر من ذكر هذين الأصلين ، ويبني عليهما كثيرا من مسائله وقضاياه ، ترجيحا لها أو تضعيفا ، فهو يقول عند حديثه عن تعدد الاستثناء :

وأمّا تعدد الاستثناء المفرغ ، فلا يمنع من حيث القياس . . . . . لكن الكلام في وقوعه ، وذلك يتعلق بالاستعمال ، فلينظر هل وُجد في الاستعمال أم لا .(١)

وقال أيضا في حديثه عن تذكير العدد وتأنيثه :

" ويحذف التاء من الثاني ، أي تذكيره بتذكير الجزء الأول وحذف التاء من الجزء الثاني ، وهو " عشر " من " أحد عشر إلى تسعة عشر " ، فإن تذكيره بحذف التاء على ما هو قياس التذكير والتأنيث في الأصل ، لا على ما هو القياس في العدد ".(٢)

وقال أيضا وهو يرد على الفراء في منعه إعمال ثاني المتنازعين :

" لكن لما ورد عن العرب في كلام الفصحاء لم يمكن الحكم بمنعه . "(٣)

---

(١) القسم الثاني من التحقيق ص : ٣٢ .

(٢) " " " " ص : ٥٨٢ .

(٣) " " " " ص : ٧٦ .

وقال فى موضع آخـــر :

وهذا الجواب إنما يصار إليه إذا ورد فى الاستعمال ، مثل هذه الصورة، ليتأول بما ذكرناه .

أما إذا لم يرد فى الاستعمال فلا يحتاج إلى فرضه والتمحـل فى التوسـط فى الجواب عن هذا الإشكال .(١)

والشارح قد استشهد بالمسموع عن العرب من نثر أو شعر على ما سنبينـــه عند الحديث عن شواهده .(٢)

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٨٦

(٢) ،، : هذه الدراسة ص : .

" المبحث الخامس "

شواهـد الكتـــاب

تابع الشارح المصنف فى الاستشهاد بما صح نقله عن العرب ، الذين يوثق بفصاحتهم ، ويعتمد على لغتهم ، ممن عاش قبل فساد الألسن باختلاط الأجناس وتغير الطباع ، فشمل الاستشهاد القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، وماصح عن العرب من الحكم والأقوال ، والأمثال والأشعار .

أولا : القرآن الكريم :-

يعد القرآن الكريم بلا شك قمة الفصاحة ، وذروة البلاغة ، ولا غرو من ذلك ، فهو كتاب الله الذى أنزله بلسان عربى مبين ، على رسوله الأمين ، ليتحـــدى بفصاحته وبلاغته ، فرسان الكلام وأمراء البيان ، الذين وقفوا أمام إعجـــازه وبلاغته ، حائرين عاجزين عن مجاراته أو مدانانه ، لذلك كان القرآن ولا زال ، وسيظل منهلا عذبا ، ومورد اصافيا ، يستقى منه كل باحث مهما اختلفـــت فروع البحث والمعرفة ، ناهيك بالبحوث التى هى من صلب اللغة العربية ، لغة القرآن ولسانه ، فجاء كتابنا هذا حافلا بقدر لا بأس به من الآيات القرآنية ، التى أورد المصنف بعضها ، ليدلل به على إثبات قاعدة نحوية ، أو توضيـــح قضية لغوية .

بينما أورد الشارح بعضها الآخر عند ترجيحه لرأى يذكره ، أو تعضيده لتفسير يورده . والشارح فى كلتا الحالتين يقوم بتوضيح الغرض الـــذى سيقت الآية من أجله ، ويبين محل الشاهد منها .

وكل من المصنف والشارح في الغالب ، يكتفي بذكر محل الشاهد من الآية ، ولا يلتزم بإتمامها .

وفيما يلي أمثلة من الشواهد القرآنية كما جاءت في الكتاب :-

ذكر الشارح الدليل الثالث من الأدلة التي ساقها المصنف ، ليدلل بها على أن الفاعل كالجزء من الفعل ، وهذا الدليل هو رد المبين من نحو: " قولا " ، ثم فسر ذلك بقوله :

يعني نحو: " قل " حذفت منه العين لالتقاء الساكنين ، فإذا اتصل به ضمير الفاعل نحو : " قولوا " قولا ، قولي " رد الواو لتحرك ما بعده بحركة أصلية ، لاتصاله بما هو كالجزء ، وهو الفاعل ، فلذلك رُدّت الواو ، بخلاف ما إذا اتصلت الحركة بما ليس كالجزء ، فإنه لا يُرد ك = (قل الحق)[1] = فإن فإن حركة اللام عارضة ، فلم يُرد لأجله الواو ، لعدم اعتبار الحركة العارضة ، فهي كالساكنة ، فيدل على أن الفاعل كالجزء ، فالحركة لأجله حركة أصلية ، لا عارضة .[2]

ومن ذلك أيضا ما جاء في اعتراض الشارح على المصنف ، حينما قال في مبحث تأنيث الفعل للفاعل :

" وجاز طلع الشمسُ ، وحضر القاضيّ ، اليومَ امرأةُ " ، وإن كان المختار لحوق التاء " .

فقال الشارح معقبا على ذلك : " وهذا خلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاجب في الإسناد إلى غير الحقيقي فإنه استدل بقوله تعالى : = (وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ)[3] =

---

(١) من الآية " ٢٩ " من سورة الكهف .

(٢) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ١٨

(٣) الآية : ٩ من سورة القيامة .

فإن القـــراء اتفقوا عليه ولا يتفقون على غير المختار . . . "(١)

ومنه أيضا ما احتج به المصنف على أولوية اعمال الثاني من المتنازعـين حيث قال :

" ولهذا حمل = (آتونى أفرغ عليه قِطْرا) =(٢) ، و = (هاؤم اقرأوا كتابيّه) =(٣) على إعمال الثاني " .

قال الشارح : =" إذ لو أعمل الأول للزم ترك الأحسن ، وهو إضمار المفعول فى الثاني ، ولو أعمل الثاني لم يلزم فيه محذوف ، إذ المفعول من الأول حينئذ يجب حذفه ، فلذلك كان حجة للبصريين، و = (هاؤم) = بمعنى " خذوا " ، فلو أعمل الأول فيهما لكان الأحسن أن يقال : " أفرغه " و " اقرأوه "(٤)

وذكر الشارح أن الحال تجئ من المضاف إليه فقال :

" وقد جاء الحال عن المضاف إليه فى التنزيل نحو : = (ملةَ إبراهيم حنيفاً)=(٥) و = (أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)=(٦) .

هذه أمثلة من استشهادهما بالآيات القرآنية بصفة عامة ، بقيت نقطـة أخرى هامة نشير إليها ، وهى أن المصنف والشارح عند استشهادهما بالآيات القرآنية قد يوردان منها ما فيه أكثر من قراءة ، فيذكران القراءة التى تدلل على الرأى الذى يورده ، أو التفسير اللغوى الذى يختاره .

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٨ .

(٢) الآية "٩٦" من سورة الكهف ، وانظر القسم الثانى من التحقيق ص : ٨٣ .

(٣) " "١٩" من سورة الحاقة .

(٤) القسم الثانى من التحقيق ص : ٨٣ .

(٥) من الآية "١٣٥" من سورة البقرة .

(٦) من الآية "٦٦" من سورة الحجر ، وانظر القسم الثانى من التحقيق ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

فالشارح مثلا يبين معنى " محقوقة " من قول الأعشى :

وإن امرأة أسرى اليك ودونه من الأرض موماة وبيداء سملق

لمحقوقة أن تستجيبي دعاءه وأن تعلمي أن المعان موفق

فيقول : و " محقوقة " بمعنى " جديرة " يقال : أنت حقيق أن تفعل كذا ، وزيد حقيق به ومحقوق ، أى خليق له ، فكان حقه أن يسند الى الذات فيقال " زيد حقيق بالاستجابة ، لا أن الاستجابة حقيقة بزيد ."

ونظير ذلك ما استشكل من قوله تعالى : = (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ)=[1] فيمن قرأ بغير تشديد الياء من " على " وتؤول بتاويلات :-

أحدها : أنه على القلب كقوله :

* وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر *[2]

والثانى : أن مالزمك فقد لزمته .

والثالث : أن المراد : حقيق على ترك القول أن أكون أنا قائله ولا يرضى إلا بمثلى ناطقا به .[3]

وقال المصنف أيضا عند حديثه عن الفاعل الذى يضمر لتقرره فى النفس :

" منه قوله تعالى : = (لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُم)=[4] فيمن قرأ بالنصب ، أى الأمر ."

قال الشارح :

" ومن قرأ برفع "بينكم" فهو فاعل " تقطع " والفاعل فيه مظهر ،" والبين " هو

---

(١) من الآيـة " ١٠٥ " من سورة الأعراف ، وانظر القسم الثانى من التحقيق ص : ٤١ الهامش (١) .

(٢) انظر البيت والكلام عليه فى القسم الثانى من التحقيق ص ٤١ الهامش(٢) .

(٣) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٤١ .

(٤) من الآية "٩٤" من سورة الأنعام ، وانظر الكلام عليها فى الهامش (٢) ص : ٤٥ - ٤٦ من التحقيق .

هو الوصل ، أى : تقطع وصلكم ، فأما من قرأ بالنصب ففاعل " تقطـــع " مضمر لدلالة الكلام عليه ، وتقرره فى النفوس ، أى : تقطع الأمر بينكـم ".[1]

وقال المصنف أيضا فى مبحث حذف المنادى :

" ويحذف المنادى عند الدلالة نحو : = (ألا يا اسجدوا)=[2] فيمن قـرأ ".

قال الشارح : أى : " ألا ياقوم " أو " يا أناس اسجدوا "، واحترز بقوله : " فيمن قرأ " عن القراءة الأخرى ، وهى : تشديد اللام من "ألا" وأصله " أن لا " واليا من تتمة الفعل المضارع ، أى : لأن لا يسجدوا ، أى : لا يهتـــدون إلى أن لا يسجدوا ، و " لا " زائدة ، أى إلى السجود ، وحينئذ يخرج عن الباب ".[3]

ومما يلاحظ فى استشهاد المصنف والشارح بالقراءة ، أنهما لا ينسبانهـــا إلى من قرأ بها ، بل يكتفيان بقولهما " فيمن قرأ " ، وقد نسبت فى هوامـــش التحقيق القراءات الواردة فى النص إلى أصحابها ووثقتها من مصادرها الأصلية .

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٥ - ٤٦ .

(٢) الآية "٢٥" من سورة النمل ، وانظر الكلام عليها فى الهامش (٣) من الصفحة ٤٥ فى التحقيق .

(٣) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٥ .

ثانيا : الحديث الشريف :-

قضية الاحتجاج بالحديث الشريف ، قضية خلافية بين النحاة ، بدأ الجدال فيها في القرن السابع الهجرى ، والنحاة فيها فريقان : فريق يقول بصحة الاحتجاج بكل ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحاديث الشريفة ، وعلى رأس هذا الفريق ابن مالك[1] ، وفريق آخر يمنع الاحتجاج به ويعارضه ، ويتزعم هذا الفريق ابن الضائع[2] ، ولكل من الفريقين حجج وأدلة يضيق المقام عن ذكرها[3] .

وإذا نظر إلى المصنف والشارح نجدهما قد عاشا فى الفترة التى أثيرت فيها هذه القضية ، ومع ذلك لم نعثر على ما يؤكد لنا موقفهما منها .

وبالرجوع إلى الكتاب الذى بين أيدينا ، نجد أنه لم يرد فيه من الأحاديث إلا سبعة ، وردت موزعة على أقسامه الثلاثة ، حيث ورد حديث منها فى القسم الأول[4] ، وحديثان فى القسم الثانى[5] ، ووردت الأربعة الأخرى فى القسم الثالث[6] ، وهذا يعتبر عددا قليلا ، خاصة وأن الكتاب طويل

---

(١) هو : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى صاحب التسهيل والألفية والكافية وغيرها . مرآة الجنان : ٤/١٧٣ ، وفوات الوفيات : ٢/٤٥٢ ، وبغية الوعاة : ١/١٣٠ . توفى سنة ٦٧٢ هـ .

(٢) هو : أبو الحسن على بن محمد الكتامى الأشبيلى صاحب شرح كتاب سيبويه ، وشرح جمل الزجاجى . توفى سنة ٦٨٠ هـ .
بغية الوعاة : ٢/٢٠٤ ، والمزهر : ٢/٤٤٨ ، وكشف الظنون : ١/٦٠٤ ، ٢/١٤٢٨ .

(٣) انظرها فى إتحاف الأمجاد فى ما يصح به الاستشهاد للألوسى ص : ٧٧ وما بعدها ، وانظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثى .

(٤) انظر : القسم الأول من التحقيق ص : ٥٩٦

(٥) " : " الثانى " ص : ٤٣٥ - ٦٨١ .

(٦) " : " الثالث " ص : ٤٣٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨

ويحتوى على مباحث كثيرة ، جرت عادة النحاة أن يستشهدوا فيها ببعض الأحاديث الشريفة .

وهذه القلة قد يدعى المانعون للاستدلال بالحديث أنها تدل على عدم ترجيح المصنف والشارح للاستشهاد به ، ولكن تلك الدعوى ليست مسلمة ، بل إن إيراد المصنف لهذه الأحاديث - وإن كانت قليلة - ترجح القول بأنه يؤيد رأى القائلين بصحة الاحتجاج به .

كما أن سكوت الشارح وعدم اعتراضه على استشهاد المصنف بها ، يدل على أنه يوافقه فى الرأى فى صحة الاحتجاج به .

وإليكم الحديثين اللذين وردا فى القسم الثانى الذى يخصنى ، لتتبينوا طريقة استشهاد المصنف بهما وتناول الشارح لهما :

تحدث المصنف عن نداء المضاف إلى ياء المتكلم ، فذكر أنه يجوز فيه إسكانُ الياء ، وفتحُها وحذفُها استغناء عنها بالكسرة ، إذا كان ما قبلها مكسورا ، وإبدالها ألفا ، ثم قال عن "إبدالها الفا "[1] ولا يكاد يوجد فى غير النداء نحو : " ياربا تجاوز عنى " ، وعليه يحمل قوله عليه السلام : " انفق بلالا " فيمن روى " .

قال الشارح : أى : يا بلالى ، وقوله: فيمن روى ، أى : رواه بالألف ، وقد روى منونا أيضا ، ومضموما ، أى : "يا بلالُ" ، وعلى المنون قيل : معناه على تنكير العلم ، كأنه جعل اسم العلم مستعارا ، لكل من يفعل مثله من الإدخار للغد ، وعدم الاتكال ، نحو : " لكل فرعونٍ موسى " .

وقيل : المنادى محذوف أى : يا بلال ، و " بلالا " مفعول " انفق " فقالا من البل بمعنى المبلول ، كأنهم يبلونه ثم يتناولونه فيخرج عن الاستشهاد حينئذ ،

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

وقد يقال : معناه : انفى بغير " لا " أن بغير التلفظ بكلمة " لا " بمعنى إذا سئلت فلا تجب بـ " لا "[1].

٢ ـ تحدث المصنف عن خبر " كان " وأطال فيه الحديث .

وقام الشارح بتفسير كلامه وتوضيحه . ومما ورد فى ذلك المبحث قول المصنف : " وقوله عليه السلام : " حتى يكون أبواه هما اللذان يُهَوِّدَانِه " روى مرفوعا ، ومنصوبا ، وفيه أربعة أوجه " .

قال الشارح : أول الحديث " كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه " وفيه أربعة أوجه من الإعراب :

أحدها : أن يكون فى " يكون " ضمير المولود ، و " أبواه " مرفوع بالابتداء ، و " هما " أيضا مرفوع بالابتداء ، و " اللذان " مع صلته خبر للمبتدأ الثانى ، والجملة ، أعنى " هما اللذان يهودانه " خبر " أبواه " و " أبواه " مع خبره فى موضع النصب خبرا ليكون .

والثانى : أن يكون " هما " ضمير الفصل لا محل له من الإعراب ، و"اللذان" خبره " أبواه " والجملة خبر " يكون " .

والثالث : أن يكون " أبواه " مرفوعا بأنه اسم " يكون " و " هما اللذان " جملة منصوبة المحل على الخبرية .

والرابع : أن يكون " أبواه " اسما لـ " يكون " و " هما " ضمير الفصل ، و " اللذين " خبره ، وعلى هذا لا يجوز فى " اللذين " إلا النصب. وللزيادة على الأربع مجال ، بأن يقال : " كان " ناقصة أو تامة ، أو زائدة ، أو فيه ضمير الشأن ، إلى غير ذلك[2].

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٣٥ .

(٢) " " : " " " " ص : ٦٨١ - ٦٨٢ .

ثالثا : الأمثال العربيـــة :-

ورد فى الكتاب كثير من الأمثال العربية مستشهدا بها ، وقد قام الشـارح بتفسير مفرداتها وبيان معانيها ، وذكر محل الشاهد منها ، كما أنه ساق كثيرا من القصص التى تحكى عن موردها وأصحابها ومضربها ، معتمدا فى شرحـــه وروايته على كتب الأمثال ، كأمثال العرب للضبى [١] والأمثال لأبى عبيد [٢] ، ومجمع الأمثال للميدانى [٣] ، والمستقصى فى الأمثال للزمخشرى [٤] ، بالإضافة إلى حاشية المصنف على الكتاب .

واليكم أمثلة من الاستشهاد بها ، كما جاء فى الكتاب :

قال المصنف وهو يعدد المسوغات للإبتداء بالنكرة : " أو نكرة تتناول كل واحد على سبيل الاستغراق : نحو : " تمرة خير من جرادة " ، و " ما أحـــد خير منك " ، و " شَرٌّ مَرْغُوبٌ إليه فَصِيلُ رَيَّان " ، و " كُلُّ شاة برجلها معلقـــة " .

قال الشارح : " فإن المعنى : كل تمرة خير من جرادة ، وكذا " ما أحدٌ خير منك " فإنه نكرة فى سياق النفى فتعم فى جميع أفراده ، فهو بمنزلة العام . وكذا المثل " شَرٌّ مَرْغُوبٌ إليه " ، ولعل تقدير العموم فيه أن معناه : شـــر الأشياء المرغوب إليها فصيل ريان ، فالأشياء فيها عموم ، و " شر " مضاف إليها ، فالتقدير : " شر كل مرغوب إليه " فاكتسى العموم من المضاف إليه ، وأصل المثل

---

(١) هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبى . المتوفى سنة ١٧٠ هـ .

(٢) هو : أبو عبيد القاسم بن سلام الهروى . المتوفى سنة ٢٢٤ هـ .

(٣) هو : أبو الفضل أحمد بن محمد الميدانى النيسابورى . المتوفى سنـــة ٥١٨ هـ .

(٤) هو : ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى . المتوفى سنـــة ٥٣٨ هـ .

أن الناقة لا تكاد تدر إلا على ولد أو "بو" وهو جلد حوار يحشى ثم تعطف عليه الناقة إذا مات ولدها ، فإذا كان الفصيل ريان لم يمرها ، فيبقى أربابها من غير لبن ، يضرب للغنى التجأ إليه محتاج ، .

وكذا " كُلُّ شَاةٍ بِرِجْلِهَا مُعَلَّقَةٌ " وأول من قال ذلك وكيع بن سلمة ، وكان ولى أمر البيت بعد جرهم ، وكان يزعم أنه يناجى الله تعالى ، وكان ينطق بكثير من الخير ، وكان علماء العرب يزعمون أنه صِدِّيق من الصِّدِّيقين ، فلما حضرته الوفاة ، جمع قبيلة إياد فقال لهم : اسمعوا وصيتى ، الكلام كلمتان والأمر بعد البيان ، مَنْ رشد فاتبعوه ، ومن غوى فارفضوه ، وكل شاة برجلها معلقة ، فأرسلها مثلا .[1]

---

(١) انظر : القسم الثانى من التعقيب ص : ١٥١ - ١٥٣ .

رابعا : الشعر :-

يعتبر الاستشهاد بالشعر أمرا شائعا عند النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين ، فلذلك استشهد المصنف والشارح فى هذا الكتاب بقدر غير قليل من الأبيات الشعرية ، التى جاء بها ، لتقرير قواعد نحويه أو لتكون حجة لهما فى نقض رأى لمخالف ، أو لتأول بما يدخلها فى قاعدة عامة .

وقد قام الشارح بتوضيح مفرداتها وبيان معانيها ، مع اتمام بعض الأبيات التى ورد الاستشهاد بها ناقصة ، كما أنه يذكر أحيانا أصحابها والمناسبة التى قيلت فيها ، ويورد بيتا أو أبياتا مما قبل الشاهد أو بعده من القصيدة ، ويوضح محل الشاهد فيها ، ثم انه قد يورد زيادة على مايذكره المصنف .

وفيما يلى أمثلة من هذه الشواهد الشعرية :-

قال المصنف وهو يعدد أدلة كون الفاعل كالجزء من الفعل ، وزيادته معه فى نحو :

فكيف ولو مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

قال الشارح :

هذا هو الثامن من الأدلة .

وتقريره أنهم حكموا بأن " كانوا " زائدة ، وان كانا الفعل وهو " كان " وحده زيادة ، ولكن لما كان الفاعل كالجزء منه لم يفكوه عن الفعل ، فحكموا بزيادتهما جميعا (١) .

وقال المصنف أيضا : والنسبة إليهما جميعا فى نحو قوله :

فاصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٢٤ .

أى : أصبحت ممن يقول هذه الكلمة ، وهو أنى كنت كذا وكذا ، يعنى أخبر عن الأمور الماضية كما هو عادة الشيوخ والهرمى ، و " العاجن " من " عجن " الرجل إذا نهض معتمدا على الأرض من الكبر ، فنسب إلى "كان" مع فاعله وهو : كنت" ، فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لما ألحق " ياء " النسبة بهما معا .[1]

وقال المصنف أيضا :

" وامتنع عند غير ابن جنى ضرب غلامه زيدا وأما نحو قوله :

جزى ربُّه عنى عدِيَّ بنَ حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعل

فمحمول على الضرورة ، أو على أن الضمير للمصدر ".

قال الشارح : هذا مستند لابن جنى ، وهو أن الضمير فى " ربه " يرجع إلى " العدى " المذكور آخرا على المفعولية ، فهو مثل : ضرب غلامه زيدا إذ التقدير : " جزى ربُّ عدِى عديا " .

وأجاب عنه بوجهين :-

أحدهما : أنه محمول على ضرورة الشعر ، والكلام فى سعة الكلام .

والثانى : أنّا لا نسلم أن الضمير يرجع إلى العدى ، بل إلى المصدر المدلول عليه بلفظ الفعل ، أى : جزى رب الجزاء .[2]

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٢٥

(٢) " : " " " ص : ٢٨ .

وقال المصنف فى مبحث التنازع :

" وإن أعمل الأول أضمر الفاعل فى الثانى نحو قوله :

حتى إذا زلجت عن كل حَنْجَرة ... إلى الخَلِيلِ وَلَمْ يُقْصَمْنَه نُغَبُ(١)

قال الشارح :

البيت لذى الرمة وقبله :

فأقبل الحِقْبُ والأكْهادُ نَاشِزَةٌ ... فوق الشراسيف من احشائها تَجِبُ

حتى إذا زَلِجَتْ .... البيت

وبعده :

رمى فأخطأ والأقدارُ غالبةٌ ... فانصمن والويل هِجّيرَاه والْحَرَبُ

أى : حتى إذا انحدرت النغب عن حلقه ولم يشرب رِيًّا ، رمى المقتنص

أى : الصائد المذكور فى الأبيات قبله ، فأخطأ فانصمن أى : فتفرقت

الحمرُ ، وحالُ المقتنصِ أنه يدعو الويل ، والحربَ لما فاته من الصيد بسبب

أخطائه ، وهِجّيراه عادته ، و " العقب " الحمر سميت عقبا لبياض بطونها ،

والواحد أعقب " ناشزة " مرتفعة من شدة العطش ، و" الشراسيف " أطرف

الضلوع مما يلى البطن ، " تجب " تضطرب ، وتخفق من وجب قلبه وجيبا ،

" زلجت " مرت فى العلق ، و " الخليل " حرارة العطش ، و " القصع "

القتل ، يقال : قصع حَرارَتَه أى : قتل عَطَشَه ، وضمير المفعول من يقصمنه

للخليل ، " النغب " جمع " نغبة " وهى الجرعة من الماء القليل .

وارتفع " نغب " بأنه فاعل " زلجت " أى : انحدرت فى الحلق فمضت ،

أى : حتى اذا مضت وانحدرت جرع من الماء قليلة فى كل طبقة من حلقه

وحنجرته ، وتلك النغب لم تقتل العطش ، أى : لم يشربن ريا ،

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٧٨ .

ووجه الاستشهاد " أن زلجت " و " لم يقصع " متوجهان إلى الثغـــب ، أى زلجت الثغب ولم يقصع الثغب الغليل .

وقد أعمل الأول وأضمر الفاعل فى الثانى ، وهو النون بمعنى " هن " راجعة إلى ثغب .(١)

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٧٩ - ٨٠

المبحث السادس

مصادر الشارح فى شرحه للبـــاب

لا بد لمن يتصدى للتأليف فى أى موضوع ، أن يكون ملما بأكثر ما قالـــه أصحاب الخبرة والتخصص فى ذلك الموضوع ، ولا يمكن التعرف على تلـك الأقوال أو الآراء ، الا بالرجوع إليها فى مصنفات أصحابها ، أو الوقوف عليها فى المؤلفات الأخرى التى أوردتها .

وإذا نظرنا إلى الشارح ، نجده قد أورد كثيرا من آراء النحاة واللغويين، واستشهد ببعض الأحاديث والأمثال والأشعار ، ولكنه لم يُشر إلى مجمـــل المصادر التى استقى منها معلوماته ، وإن كان أشار إلى بعضها ، كالكتـــاب لسيبويه [١] ، والمقتضب للمبرد [٢] ، ومجمع الأمثال للميدانى [٣]، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى [٤].

وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى [٥].

والصحاح للجوهرى [٦] ـ والمفصل للزمخشرى [٧]

والمغنى [٨] لابن فلاح أو لعبد القاهر الجرجانى .

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٥٧٥ .

(٢) " : " " " " : ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) " : " " " " : ٣٨٥ - ٣٨٨ .

(٤) " : " " " " : ٣٠٨

(٥) " : " " " " : ٩

(٦) " : " " " " : ٥٤ - ٣٠٨

(٧) " : " " " " : ٢٢٧ - ٣١٢ - ٥٦٥

(٨) " : " " " " : ٦١١

والأمالى [١] لابن الحاجب .

والإيضاح [٢] لأبى على الفارسى .

ثم الينابيع [٣] ، وميزان الاعتدال فى الحمل والوضع [٤]، بالإضافة إلى المفتاح [٥] ، والحواشى والتعليق للمصنف [٦].

هذه هى الكتب التى عثرت على اسمائها فى هذا القسم من الكتاب ، وهناك كتب أخرى اكتفى الشارح عند نقله منها بذكر أصحابها [٧].

كما أن هناك نوع ثالث ، نقل عنه ولم يذكر اسمه واسم صاحبه [٨]، زقد بينت بعض ذلك فى مكانه من التحقيق ، والشارح فى نقله من هذه المصادر أحيانا ينقل منها نقلا حرفيا ، وتارة ينقل منها بتصرف .

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٣٧٩ .

(٢) " : " " " " : ٩٠

(٣) " : " " " " : ١٥٤ .

(٤) " : " " " " : ١٥٧ .

(٥) " : " " " " : ١٦١ ، ٦٤٤ .

(٦) " : " " " " : ١١٦ ، ١٥٤ ، ٢٠٠ ، ٢١٧ ، ٢٤٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٨٨ .

(٧) انظر : على سبيل المثال القسم الثانى من التحقيق ص : ٣٠ ، ٣٠٩ ، ٤٩٨ .

(٨) " : على سبيل المثال القسم الثانى من التحقيق ص : ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

* * *

المبحث السابـــع

الكتب التى نقلت عن اللباب وشرحه للفالـــى

الكتب التى عثرت فيها على نقول عن اللباب وشرحه للفالى قليلة ، فإنهـــا لم تتجاوز الخمسة ، وهى :-

١ - العباب فى شرح اللباب لنقره كار .

٢ - حواشى العباس لمجموعة من العلماء .

ورد ت نقول كثيرة من شرح اللباب للفالى فى هذا الكتاب وحاشيته ، فـــى أماكن متعددة ، منها أشرت إلى بعضها فى التحقيق .[1]

٣ - الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامى .

ورد النقل عن اللباب وشرحه للفالى ، فى أربعة مواضع من هذا الكتـــاب وهى :-

فى الجزء الأول ص : ١٧٦ - ٢٩٥ .

وفى الجزء الثانى ص : ١٨٤ - ٢٩٣ [2]

٤ - خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى .

وقد احتوت على نقول كثيرة من هذا الكتاب وشرحه ، وقد أحصى محقـــق القسم الأول الصفحات التى ورد ت فيها هذه النقول فوجد ها كما يلى :

---

(١) جاء ذلك فى نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة " مخطـــوط " اللوحة ٦١ ، ٨٥ ، ٩٤ .

(٢) الطبعة المعتمدة فى هذا الاحصاء هى طبعة وزارة الأوقاف والشـــؤون الدينية العراقية عام ١٤٠٣ هـ .

الجزء الأول ص : ١١٤ ، ٢٢٨ ، ٢٨٨ ، ٥٥٢ .

الجزء الثانى ص : ٥٤ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ١٤٥ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٣٠ ، ٣١٣ ، ٤١٥ ، ٥٤٢ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٦٢ .

الجزء الثالث ص : ٤٨ ، ٩١ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ٢٠٩ ، ٣٨٠ ، ٤٢٩ ، ٥٤٢ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ .

الجزء الرابع ص : ٣٨ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ١٠٦ ، ١٥٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٦ ، ٣٩٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٧ ، ٤٩٣ ، ٥٩٣ ، ٥٩٥ . (١)

٥ ـ شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادى ، وردت نقول عن اللباب وشرحه للغالى ، فى مواضع متعددة من هـــذا الكتاب ، وقد قمت بإحصاء صفحاتها فجاءت كما يلى :ـ

الجزء الثانى : ص ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٤ .

الجزء الثالث ص : ٣٣٦ .

الجزء الرابع ص : ٥٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ .

الجزء الخامس ص : ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٣٤٤ .

الجزء السادس ص : ٢٠٥

هذا مجمل الكتب التى وصل إليها علمى (٢) ، ووجدت فيها نقولا عن الكتاب وشرحه ، فلعل حركة التحقيق والطباعة الحديثة ، تكشف لنا الغطاء عن كتـــب نقلت عنهما . والله أعلم .

---

(١) الطبعة المعتمدة فى هذا الاحصاء هى طبعة دار صادر بيروت .

(٢) الاعتماد فى هذا الإحصاء على طبعة دار المأمون بدمشق ، الطبعـــة الأولى ١٤٠١هـ ـ تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق .

المبحث الثامـــن

من المسائل التى استدركت على الشـــارح

إن أى منصف من المتعمقين فى دراسة النحو ، يطلع على هذا الشرح ، لا يسعه إلا أن يشهد لصاحبه شهادة حق وصدق ، بما له من سعة فـــى الإطلاع ، وعمق فى المعرفة ، وخبرة بالأساليب العربية ، وتمكن فى المادة .

ولكن الإنسان مهما بلغ من العلم والكمال ، فهو محل نقص ومظنة سهـــو إلا من عصم ربى .

فلذلك وجدنا كثيرا من العلماء المتأخرين ، يستدركون بعض المسائل على سبقهم ، وما الشارح إلا واحد من أولئك العلماء ، مع أن هـــذا لا يطعن فى علمه ، ولا يحط من مكانته ، فالجواد يكبو والحسام ينبو ، وكما قال الشاعر :

ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلها

كفى المرء نُبلاً أن تُعَدّ معايبه

وفيما يلى أمثله من استدراكات العلماء عليه :-

استدرك عليه صاحب العباب عدة مسائل ، نورد بعضها فيما يلى :

قال المصنف فى مبحث المبتدأ والخبر : " ومن هذا الباب الإخبار عن الشىء ، مكنيا عنه بالذى أو اللام التى بمعناها ".

قال الشارح :

ومعنى " مكنيا " أن يوقع موقع ذلك الشىء المخبر عنه ضمير ، والبـــاء للاستعانه ، أى : يستعان فى الإخبار بتصدير " الذى " أو اللام التى فى

فى معناها ، لا أن الذى مخبر به ، بل هو المخبر عنه ، لأنه تصدر مخبرا عنه ، وذلك الاسم المكنى عنه يوقع خبرا له ، فالباء للاستعانه ، لا صلة الإخبار".(١)

قال صاحب العباب :

فقوله : " بالذى " يتعلق بقوله " مكنيا عنه " لا بالإخبار لما فهم الشارح ، وجعل الباء للاستعانة وتحمل تحملا لا يليق بالمقام ." أ هـ (٢)

والشارح تابع للرضى فى قوله: إن الباء للاستعانه (٣)

وقال المصنف وهو يتحدث عن الأوجه المسموعة فى " أب وأم " عند إضافتهما لياء المتكلم ومناداتهما " :

" وحكى يونس " يا أب ، ويا أم " .

قال الشارح :

والأصل : يا أبا ، ويا أما " على إبدال الألف من الياء ، ثم حذفت الألف، وفتح آخر الاسمين دلالة على الألف المحذوفة ." (٤)

قال صاحب العباب :

" وحكى يونس جواز حذف التاء المبدلة عن الياء للترخيم ، ولزوم فتح ما قبلها لئلا يلتبس بنداء الأب والأم بلا تاء نحو : " يا أب ، ويا أم ، ويا أبت ، ويا أمت ".

قال الشارح :

والأصل يا أبا ، ويا أما على إبدال الألف عن الياء ثم حذف الألف .

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٢٢٨ .

(٢) العباب اللوحة : ٦١

(٣) انظر : شرح الكافية للرضى : ٢/٤٤ .

(٤) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٣٧ .

أقول : ليس ما ذكره بمحكي عن يونس ، وإنما المحكي عنه ما ذكرنا على ماقال الشيخ الرضي ، مع أنه لو كان مراد المصنف ذلك ، لوجب أن يذكر هـــذا البحث ، حيث ذكر جواز إبداله ألفا .(١)

وذكر المصنف أن الحال لا تكون إلا نكرة ثم قال :

" ونحو قولهم :" مررت بهم الجماءَ الغفيرَ " فعلى زيادة اللام .(٢)

قال الشـــارح :

فهو حال معرفة أيضا بمعنى جَامِّينَ غَافِرِين . . . . . .

فقوله : " فعلى زيادة اللام " معناه أنه بمعنى نكرة ، كما أن " العراك " بمعنى معتركة ، وكان الأولى أن يقول : تأويله أنه بمعنى النكرة ، كما أن " العـــراك " بمعنى معتركة ، و" وحده " بمعنى منفردا .(٣)

قال صاحب العباب معقبا على كلام الشارح بعد ما ذكره :

" أقول : لو كان مراده ذلك لما فصله عما قبله ، ولما أوله بتأويل آخر ، بل مراده مما قبله أن " العراك " معرفة إلا أنه واقع موقع نكرة ، وهي معتركة ، فلا يكـون اللام فيه زائدة ، بخلاف الجماء فإنه ليس معرفة واقعة موقع النكرة ، بل هي بعينها نكرة واللام فيه زائدة . أ هـ .(٤)

ووجدت استدراكا عليه أيضا في حواشي العباب ، عند قول المصنف :

" وإذا وصف المضموم بابن وهو بين علمين بني المنادى معه على الفتح إتباعـــا لحركة الأول حركةَ الثاني ، وتنزيلا لهما منزلةَ كَلِمَةٍ واحدة ."

---

(١) العباب اللوحة : ٨٥ ب مخطوطة المدينة المنورة .

(٢) انظـــر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٥٢٤ .

(٣) " : " " " " " : ٥٢٥ .

(٤) العباب اللوحة : ٩٤ ، مخطوطة المدينة المنورة ، وانظر أيضا فـــي استدراكات صاحب العباب القسم الثاني من التحقيق ص : ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٤٦٢ .

قال الشارح :

قيد بالمضموم ليخرج العلم المضاف نحو : يا عبد الله بن زيـــد ، فإنه ليس من الباب .

وقوله : "هو بين علمين" شرط لفتح المنادى ، فإنه إذا وقع الابن بين علمين كثر في الاستعمال ، فاختير فتحه طلبا للخفة فيما هو كثير الاستعمال ، وفي اللفظ أدنى تساهل ." (١)

قال المحشي على العباب : بعد ما أورد كلام الشارح :

" لا تساهل فيه ، إذ الابن العاري عن اللام لا يقع صفة للمضموم ، إلا إذا كان مضافا ليتعرف ، فقوله : " يابن " يشير إلى أن المنادى إنما يبنى على الفتح إذا كان الابن مفردا مكبرا غير معرف باللام ، أما لو كان مثنى أو مجموعا نحو : يا زيد وعمرو ابنى بكر ، أو مصغرا نحو : يا زيد بُنَيَّ أو معرفا باللام كمثاله ، فلا يبنى ." (٢)

ومما أستدرك على الشارح البغدادي في الخزانة ، عند كلامه على قول الشاعر :

إذا عاش الفتى مئتين عاما ... فقد ذهب اللذاذة والفتاء

حيث قال : " وقول شارح اللباب وروى :

* إذا عاش الفتى خمسين عاما *

رواية واهية فإن ابن الخمسين لا يبلغ من الضعف هذه المرتبة ." (٣)

---

(١) انظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) أنظر : القسم الثاني من التحقيق ص : ٤٢٣ الهامش (١) ، وهامش العباب اللوحة : ٨٣ .

(٣) انظر : الخزانة : ٣/٣٠٨ ، وانظر كلام الشارح في القسم الثاني من التحقيق ص : ٥٩١ .

هذه أمثلة من تعقيبات العلماء على الشارح ، كما جاءت فى كتبهم ، يضاف إلى ذلك ما أرى أن قلمه سبقه به ، أو وقع منه سهوا ، وهى مسائل يجملها فيما يلى :-

١ - تابع المصنف فى نسبته لسيبويه القول بمنع دخول الفاء على خبر "إن" الداخلة على ما يتضمن الشرط .

فقد قال المصنف : " وليت ولعل مانعان باتفاق . . . . .

ثم قال : و"إن" عند سيبويه (١)

قال الشارح : أى هو مانع من دخول الفاء فى خبره قياسا لأن لفظ "إن" لا يدخل على الشرط ، فكان القياس أن لا يدخل ما يتضمن للشرط أيضا . وما نسب لسيبويه هنا مخالف لما فى كتابه ، فقد أورد فيه عدة آيات وامثلة كثيرة تدل دلالة صريحة على أنه يجيزه ولا يمنعه ." (٢)

وقد صرح ابن يعيش والرضى والسيوطى بنسبة الجواز لسيبويه والمنع للأخفش (٣).

والمصنف والشارح تابعان فى هذه النسبة لابن الحاجب ، فقد نسب القول بالمنع لسيبويه والقول بالجواز للأخفش(٤) ، وسبقه فى نسبة القول بالجواز للأخفش عبد القاهر الجرجانى (٥)

٢ - نقل نقولا كثيرة من حاشية المصنف نقلا حرفيا ، ولم ينبه على ذلك ، مع أن الأمانة العلمية تقتضى منه أن ينبه عليه (٦)

---

(١) انظر : القسم الثانى من التحقيق ص : ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١/١٠٢ ، والقسم الثانى من التحقيق ص : ١٨٢ هامش ١

(٣) انظر : ابن يعيش : ١/١٠١ ، وشرح الكافية للرضى : ١/١٠٣ ، والهمع ١/١١٠ .

(٤) انظر : الايضاح فى شرح المفصل : ١/٢٠٥ .

(٥) انظر : المقتصد : ١/٥٢٤

(٦) انظر على سبيل المثال القسم الثانى من التحقيق ص : ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٦٧٣ .

٣ - استعمل بعض الأساليب التى تخالف لما عليه جمهور النحاة :

أ) أدخل الألف واللام على " غير " والمعروف أن كلمة " غير " من الكلمات الموغلة فى الإبهام ، ولا تتعرف إلا إذا وقعت بين ضدين فلذلك منع النحاة دخول " أل " عليها لأنها لا تفيدها تعريفا . والشارح استعمل كلمة " غير " مع " أل " فقال فى حديثه عن المؤنث الحقيقى وغير الحقيقى " والشمس طلع فى التأنيث الغير الحقيقى ."(١)

ب) أدخل أيضا " أل " على كلمتى " كل وبعض " وهو أسلوب يأباه أهل اللغة وبعض النحاة .(٢)

فمن ذلك قوله " وأيضا لو أبدل لخرج من أقسام البدل إذ ليس بدل الكل لا ولا بدل البعض ".(٣)

وقال أيضا : " فإنما يكون بعضها مستثنى من " البعض " (٤)

وقال أيضا : " إلا أن يجعل الاستثناءات من المستثنى منه الأول بأن يخرج البعض من المسقط والبعض من الباقى ".(٥)

* * *

---

(١) القسم الثانى من التحقيق ص : ٤٧
ولمجمع اللغة العربية رأى فى جواز هذا الأسلوب . انظر : بحوث المجمع القاهرة - الدورة ٣٥ جـ/١٢ ص : ٢٥٢ .

(٢) انظر منثور الفوائد للأنبارى ص : ٧١ .

(٣) القسم الثانى من التحقيق ص : ٦٥٧ .

(٤) المرجع السابق ص : ٦٦٢ .

(٥) المرجع السابق ص : ٦٦٣ .

وهذه الملاحظة نبه عليها محقق القسم الأول ص : ١١٢ - ١١٣ .

الخاتمة

الخاتمـــــــــة

وهكذا نصل بفضل الله وعونه إلى نهاية المطاف مع هذا الكتـــــاب ، بعد ماقضيت معه فترة من الزمن ، تعاملت فيها مع كل من المصنف والشارح ، وبينت فيها منهج كل منهما ، وأوضحت مكانة الكتاب بين المؤلفات النحوية ، التي سبقته أو عاصرته ، كما قمت بتحرير نصوصه ومسائله ، وقد وفقني اللـــه وأعانني على تصحيح بعض الأخطاء النحوية الشائعة ، فبينت خطأهـــا ، وأوضحت الصواب في ذلك وأثبت ذلك في هوامش التحقيق[1] .

وبانتهائي من الكتاب ، أكون قد صارت لدى رؤية واضحة عن المنزلـــة التي وصلت إليها الدراسات النحوية عند المشارقة في القرنين السابع والثامن الهجريين .

وأخيرا أرجو أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، وأصبت الغـــرض ، وأوفيت على الغاية ، فإن أكن كذلك فبفضل الله وتوفيقه وكرمه ، وإلا فما أنا إلا طالب مازال في بداية طريقه لطلب العلم ، فضلا عن كوني بشرا يصيـــب ويخطيء ، ويرجو أن يُغفر له خطؤه ، ويُتجاوز عن زلاته ، وصدق اللـــه العظيم إذ يقول : =(إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ)= .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبيه الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين . ،،،،

---

(١) انظر على سبيل المثال التحقيق ص : ١٦٢ ، ١٦٣ الهامش (٤) وص : ١٨١ - ١٨٢ الهامش (١) .

وصف النسخ

وصـــف النســـخ

سبق أن ذكرت أن عدد النسخ التى حصلت عليها ست نســـخ ، وهـذه النسخ قد اعتمدت منها خمس نسخ واستعنت بالسادسة وهـــى نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ذات الرقم (٦٧٠٩) ، وقد رمزت لها فى التحقيق بـ (ظ) .

وهذه النسخة مكتوبة بخط فارسى ، فى شهر شعبان عام تسع وثلاثين وثمانمائة (٨٣٩ هـ) .

وقد اعتمدتها فى الأول ، ثم بعد ذلك وجدت اختلافا كبيرا بينهـا وبين بقية النسخ ، مما أوجد لدى شكا بأنها خليط من هذا الشرح وشـرح آخر للكتاب هو " العباب لنقره كار " ، فلذلك تركت الاعتماد عليهـــا ، واستعنت بها فى بعض المسائل ، وقد اثبت هنا ، صورة من غلافها واللوحة الأولى منها .

وصف النسخ المعتمدة فى التحقيق :-

١ - نسخة الأصل وهى مصورة عن نسخة أصلية ، موجودة فى المكتبـــة المحمودية بالمدينة المنورة ، وهى مكتوبة فى شهر محرم عام ٧٥٨ هـ وعدد أوراقها ٢٦٩ وفى الصفحة ٢١ سطرا ، وفى كل سطر ١٥ كلمة ، وقد مُيز المتن فى بعضها عن الشرح بكتابة المتن بقلم أحمر والشـــرح بقلم أسود ، بينما ميز فى بعضها الآخر بوضع خط هكذا ـــ قبل المتن وبعده .

وقد كتب فى نهايتها اسم كاتبها ، وهو العبد الضعيف الراجى إلى

رحمة ربه علاء الدين بن محمود شيخ بن مسعود بن مولود شيخ الأورجندى ، وعليها عدة تمليكات فعلى غلافها :

من ودائع الدهر لدى أحقر العباد وأفقرهم السيد عاصم بن محمد جيانى غفر الله لهم .

وفى الصفحة الأخيرة " وانتقل إلى مطالعة العبد الفقير إلى الله العليم الكريم القدير سيد محمد بن أبى بكر بن أحمد الحنفى العينانى ، فى تاريخ سنة عشرين ومائة وألف بعد هجرة النبى صلى الله عليه وسلم .

وفيها أيضا :

وتصفح فيه العبد الضعيف عمر بن زهير بن حجاج الوحش الحنفى حامدا ومصليا ، فى تاريخ شهر صفر سنة ثمان وستين وتسعمائة .

ويوجد على الغلاف لم استطع قراءته .

وهذه النسخة كاملة وخالية من النقص أو القطع ، كما أنها مقابلة على نسخ أخرى مما نتج عنه كتابة الكلمات الساقطة فى الهامش .

وقد اتفقت أنا وزميلاى على اعتبارها أصلا لوضوح كتابتها وسهولة قراءتها ، وكذلك لقرب الأصل التى صورت عنه ، مما يسهل الرجوع إليها . فى حالة سقوط كلمة أو طمسها عند التصوير ، وقد أثبت هنا صورة من غلافها واللوحتان الأولى منها والأخيرة .

٢ - النسخة (م) :-

وهذه النسخة أيضا مصورة من مخطوطة بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة تحت رقم (٢١٧٩) .

وهى مكتوبة بخط عادى كتبت فى يوم الاثنين الثانى والعشرين من رمضان سنة خمس وستين وسبعمائة ، وكاتبها هو : حسين بن حسن الينعنى .

وعدد أوراقها ست وثلاثون ومائتان ، وفى كل ورقة ٢٥ سطرا ، وفى كل سطر ١٧ كلمة ، وقد كتب المتن فيها بمداد أحمر ، والشرح بمداد أسـود ، وقد تنقلت ملكيتها بين عدة أشخاص :

ففى صفحة الغلاف : تملكه افقر الطلاب إلى ربه محمد بن مصطفى عفى الله عنهما .

وفيها أيضا :

ملكه الفقير محمد كمال الدين

ويوجد أيضا فى نفس الصفحة فى النصف السفلى منها ختمان ،أحدهما كتب فيه :

" وقف محمد أمين أندى بن شيخ الاسلام ولى الدين أفندى ابن الحاج مصطفى أغا بن الحاج أغا سنة . . . . . .

والختم الآخر مطموس تصعب قراءته .

وهذه النسخة خالية من السقط ، وقد اختلف الخط فى سبع ورقات من أولها عن الخط فى باقيها .

٣ - النسخة (ك) :-

هذه النسخة مصورة عن نسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (١٥٠) نحو ، وكتبت سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة ، وهى مكتوبة بخط النسخ ، ولم يثبت فيها اسم كاتبها ، وعدد أوراقها أربع وثلاثمائة ورقة ، وفى كل صفحة ٢١ سطر ، وفى كل سطر ١٣ كلمة .

ويوجد على غلافها عدة تمليكات مطموسة ، تصعب قراءتها ، وعليه أيضا ختم الكتبخانه الخديوية المصرية .

وقد ميز المتن فيها عن الشرح بوضع " م " قبل المتن و " ش " قبل الشرح ، وهذه النسخة هى أقرب النسخ إلى نسخة الأصل ، وقد سقطت منها عدة أوراق فى القسم الثانى ، وقد نبهت على ذلك فى مكانه من التحقيق .

النسخة (ل) :-

هذه النسخة أيضا مصورة من نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم " ١٥١ " نحو ، ولم يذكر فيها تاريخ نسخها . والخط فيها مختلف ، فقد كتبت من بدايتها حتى الورقة " ١٤ " بخط نسخى جميل ، وبقيتها مكتوبة بخطوط مختلفة .

وعدد أوراقها ١٩٣ ورقة ، وفى كل صفحة منها ٢٥ سطرا ، وفى كل سطر ١٦ كلمة ، وقد كتب المتن فيها بمداد أحمر ، بينما كتب الشرح بمداد أسود ، وفلى غلافها ختم الكتبخانية الخديوية المصرية ، وفى الورقة الأخيرة منها أبيات من الشعر بالعربية وأخرى بالفارسية ، كما يوجد بها بعض المثلثات والمربعات .

النسخة (هـ) :-

هذه النسخة مصورة هى الأخرى من نسخة بدار الكتب المصرية رقمها " ١٥٢ " نحو ، ولم يظهر من تاريخ نسخها إلا أن الناسخ انتهى من نسخها ليلة الاثنين شهر رمضان المبارك . . . . . وهى مكتوبة بخط النسخ ، وكاتبها هو : أحمد بن بقى الدين العدوى ، وعدد أوراقها ١٤٢ ورقة فى كل ورقة منها ٣٥ سطر وفى كل سطر ١٦ كلمة .

والمتن فيها مكتوب بقلم كبير ، بينما الشرح مكتوب بقلم نحيـــف ، وقد كتب فى غلافها البسملة وآيات من القرآن ، وعليها تمليكات ، ففيهـــا أنتقلت إلى ملكى وأنا الفقير مصطفى بن سعدون بن على عفى الله عنهمـا ، وعليه أيضا : وقف المرحوم من الله شيخ الاسلام أحمد افندى قاضى المدينة المتوفى . . . . . رحمه الله .

ثم ختم الكتبخانه الخديوية المصرية على الصفحتين الأولى والأخيرة .

* * *

هذا شرح اللباب ١٩٠ ورقه ٢٦٩ سطر ٢١

تأليف الامام العالم الاستاذ مجمد بن مسعود بن محمود بن ابو الفتح السراب





« الورقة الأولى من الأصل »

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا الى معرفة إعجاز القرآن ونصب لنا دلائلا عليها وهو علم المعاني والبيان والصلاة والسلام على من هو أفضل من علم النحو الذي يقوّم به اللسان ويطلع به على فهم لطائف نظم القرآن وذلك تفضل منه واحسان ولطف من لدنه وامتنان ثم الصلوة والسلام على أفصح نوع الانسان وأشرف من اظهر الحق وأبان وأكمل من أحد الباطل واهان وأعلى من أخرج الخلق من ظلمة الكفر الى نور الايمان محمد المنصور بالحجة والبرهان المبشر به الملل والأديان وعلى آله واصحابه الذين نصروا الدين بما هو غاية الامكان اما بعد فان كتاب اللباب في النحو للامام المحقق الاسفرائني أكرم الله تعالى مثواه وبكرامة الفوز ارضاه كتاب لا يخفى مقداره ولا ينشق عن مثله عنان مستطرح لفرائد شريفة محتوٍ على زوائد لطيفة تدل على تحقيق مؤلفه ودقة نظر مصنفه اعرف الفضلاء بما اختص به واغترف من تيار بحاره وكاشف بعض ألفاظه العقلاء محتاج الى تجليد واطلاق يفتقر الى تعليل وسند زمان كنت أملي على الطلبة فوائد عدّوها مغنم صحبتي دالة على امحاض حق النصيحة والتمسوا كتبة شرح على وفق ترتيبهم وافي ببيانه وحل تركيبه وكنت ارمقه نظرا الى حال بضاعتي المزجاة وكانوا يرمقون فيه بأنه مثمر للمفاز والنجاة فشرعت فيه بعد استخارة من الله الكريم الغفار آملا من الناظرين فيه اصلاح مواقع السهو والنسيان والامداد بدعاء ينفع يوم عرض الاعمال على الرحمن والله سبحانه ولي المحقق للراغبين كما مال والمتكفل باحسان خواتم الاعمال والمنشرح في شرح دباجة الكتاب تيمنا بمن ملك الوهاب قال

الشيخ الامام الحبر الكبير العلم الفخم الفهرير ملك الفضلاء الانام تاج الملة والدين عرف بالفاضل عليه السلام والمسلمين محمد بن محمد بن محمد بن السفرائني المعروف بالفاضل تغمده الله برضوانه الحمد لله على ما انتا سبب من كبوب الملاء وفاجعني بوادي

الله على ما انعطفت

قال

الورقة الأخيرة من الأصل

وبارك الخطاء جرس الله ايامهم ولقرء بالخير اقلامهم ان نظر وافيه بعين
الانصاف وتنبهين على الخطاء والزلل معلجين على ما عمروا عليه من الخلل دابر
لمن املاه بالغفران وحسبنا الله وعليه التكلان والحمد لله تع حق حمده
والصلوة والسلام على من لا نبي بعده محمد واله الطيبين وصحبه المنتجبين
وافق الفراغ من املاه في الخمس الرابع عشر من ربيع الاول سنة اثنى
عشر وسبعمايه في مدينة شيراز من فارس حرسها الله تع من الافات وصان اهلها
من المخافات آمين ولله اعلم

كرازل

كرازل با

وقع الفراغ من انتساخ هذه النسخه الشريفه
الميمونه على يد العبد الضعيف الراجي الى رحمه الله
علاء الدين بن محمد بن شيخ ابن مشعوف سنح ابن
مؤيد وذلك لاوجزه بلغ الله منهاي اماله
بحق محمد واله في سراب الجدس حماها الله من
الافات في غرة المحرم سنه ثمان وثمان
وسبعمايه اللهم اغفر من نظر ولمن دعا لكاتبه
امين رب العالمين

شرح اللباب

شرح لباب الإعراب

للشيخ محمد بن مسعود بن أبي الفتح الغالي السبراتي

من أهل القرن الثامن الهجري

من ممالك العصر محمد بن عبد الله



(غلاف النسخة)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله الذي هدانا
لإعجاز القرآن ونصب لنا دليلا عليها وهو علم المعاني والبيان والصلاة
البه من علم النحو الذي يقوم به اللسان ويطلع به على فهم لطائف نظم القرآن
يفضل منه واحسان ولطف من لدنه وامتنان ثم الصلوة والسلام على
الإنسان واشرف من اظهر الحق وابان واكمل من ابهر الباطل واهان وعلى
الخلق من ظلمة الكفر الى نور الإيمان محمد المنصور بالحجة والبرهان المبشر به في الملا
وعلى آله واصحابه الذين نصروا الدين بما هو غاية الإمكان اما بعد فان كتاب
في النحو للإمام المحقق المدقق الهمام زين الكرم الله مثواه وبكرامته الفوز ارضاه كتاب لا
مقداره ولا يشق غباره مستجمع لفوائد شريفة ومحتو على زوائد لطيفة يدل على
مؤلفه وتدقيق نظره صنف اعترف الفضلاء بالعجز واعترفوا من تيار بحار
في بعض فوائده انعقاد يحتاج الى تحليل واطلاق ينتقر الى تعليل ومدد ر
اهلي على الطلبة فوائد عدوها معتبرة صحبة دالة على ايحاض حق النصيحة فالد
كتبته شرح على وفق ترتيبه ووافي ببيانه وحل تركيبه وكنت لما رغب عن
الاحال بصاعق المرهفة وكانوا برغبون فيه بانه مقر للعارة والنجاة مشتهر
بعد الاستخارة واحياض الله الكريم الغفار اعلامن الناظرين فيه اصلاح ما
السهو والنسيان والله اسأل ان يجعله ذخرا ليوم عرض الاعمال على المنعم والله سبحانه وتعالى
هو المحقق للراغبين الآمال والمتكفل باحسان عواقب الاعمال فلنشرع في شرح جمي
الكتاب بعون توفيق ملك الوهاب قال الاستاذ الامام العالم الكبير الحبر المحقق الص
ملك فضلاء الانام تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمد رضي الله عنه السيف
المعروف بالفاضل نفع الله بفوائده بغفرانه آمين ما تناسقت مسكوبة بادية
ناحت بهوادي بحار وادوه وتراسلت نواسمات ظلمت ما خرجت من فوهاتهم
نسق اذا كانت الاسنان مستوية وخرز نسق اي منتظم والنسق من الكلام
ما جاء على نظام واحد والنعوت جمع نعت والكعب جمع كعبة النصب نحو قائم العمد

الورقة الاولى من النسخة

فوائد كثيرة والتقطها قاصر على تعب فريد عزيزة وقد اتفق الفراغ من اطلاء هذا الـ
بحسب ذهني القاصر وفهمي الفاتر والماصل من علماء الزمان والاكابر الخلائق حرس الله اياه
ويجري الخير اقلامهم ان ينظروا فيه بعين الانصاف لا بنظر العصبية والاعتساف منه
على الخطاء والزلل المصلحين لما عثروا عليه من الخلل داعين لي بالغفران وحسبنا الله
وعليه التكلان والحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وآله الطيبين
واصحابه المنتجبين وافق الفراغ من املائه في الخميس الرابع عشر من شهر ربيع الاول
سنة احدى عشر وسبعمائة في مدينة شيراز من عمرها الله تعالى عن الآفات وصانها
عن طوارق المخافات

فرغ من تحريره لعفو الله وتسبير الفقير الى
رحمة ربه الكريم حسن بن حسن السعري وفقه الله تعالى
ايام بروطبند في الكائنة الاسلام يوم الاحد الثاني
والعشرين من شهر رمضان عمت بركاته سنة
احدى وستين وسبعمائة حامدا لله ومصليا
على رسوله المصطفى وآله الطاهرين

تاريخ سنة ٧٦١ هـ



(الورقة الأخيرة من النسخة)

(غلاف نسخة "ك")

وقف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا الى معرفة اعجاز القرآن ونصب لنا دليلا لاعلى
وعلمنا البيان والبيان والهمنا ما لم نكن نعلم اليه من علم البرهان
نترجم به اللسان ونطلع به على دقائق لطائف نظم الفرقان ذلك فضله
منه واحسان ولطف منه وامتنان ثم الصلوة والسلام على افصح
الانسان واشرف من ظهر ايمن وابان واكمل من اهدر الباطل
والامان اخرجه الحق من ظلم الكفر الى نور الايمان
محمد المنذر بالحجج والبرهان المشرف في الملل والاديان
وآله واصحابه الذين نصروا الدين بما هو غاية الامكان
وبعد فهذا كتاب البيان للامام المحقق الاسفرايني اكرم الله تعالى
مثواه ونور ارضاه كتاب لا ذو مقدار ولا يشوع غباره
مسحة لفوائد شريفة محتوية على زوائد لطيفة يدل على تحقق مؤلفه
ودقة نظر مصنفه اعترف الفضلاء بالعجز والقصور واغترفوا من بحار
بحاره وكنوز اسراره وكان بعض الفاظه انعقاد تحتاج الى تحليل واطلاق
تفتقر الى تحليل ومذ زمان كنت املي على الطلبة فوائد عذرها
معقودة به على ايماض حجة التصحيح فالتمسوا اتمام شرحه
على وفق ترتيبه وافي ببيانه وحل تركيبه وكنت اعرض عنه طرفا

المحال بصناعة المزجاة وكانوا يرغبون فيه بأثمان للمنان
والبخاة فترجحوا بعد استخارة رجيا من الله الكريم الغفار
سرعة الخاطر بتم اصلاح فساد الدهور النسيان والامداد
بما ينفع يوم عرض الاعمال على الجنان والله سبحانه وتعالى
هو الموفق للراغبين الآمال والمثيب باحسن ما تمنى العمال
فلنشرع في شرح ديباجة الكتاب بعون الملك الوهاب
قال الاستاذ الامام الاجل الكبير المحقق البحر ملك
الفضلا تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين ابو محمد بن
احمد بن اسعد الاسفرايني المعروف بالفاذ[illegible] رحمه الله برضوانه
اسفرايين
الحمد لله على ما انا سقت كنوز من ايادي [illegible] هوادي
احسانه وروادف نواليه سقت اي انه ما تؤدي من قولهم
ثغر نسق اذا كان اسنانه متونة وخور نسق اي منتظم والنسق
من الكلام ما جاء على نظم واحد والكوثبي منسوب الى الكوثب
من قصبات نيوبة من الخدين الهوادي جمع هادية وهي
العنق وهوادي الوحش اوائلها والروادف جمع رادفة من ردفه
بالكسر اي تبعه وروادف النعماء هي تفاصيل النعمة التي تتلو
وليس لكل نعمة رادف فالمراد بالهوادي الاوائل وبالروادف

كان الذي قاله صاحب المفتاح وتبعه المصنف من ان الجزم والنصب
الجزم قد يكون لاجل الشبه خلاف المعلوم اذ المراد بالشبه ما يعم التعليل الذي يقتضي
ان اسم كان الناصبة او بالتفهيم ما اشار اليه ذلك الفاضل بعد تأمل وتدبر لان
النواصب غير ان لا تعمل الا في الاسم ولكنها لشبهها ان لا النافية في
ان استقبال معناها وانما كان مختصا بالاسم لشبهها بما يجب فيه الرفع من ان اسم
الفاعل لا يقع بعد النون وسوف لان المراد ان الفعل المضارع مع النون
وسوف واقع موقع اسم الفاعل نحو انا لله مستقيم في معنى مريد دائما فلذلك وجب
له الرفع فان تلك الافعال المضارعة اذا وقع صلة للذي كوجدان الذي يضرب
له الرفع مع ان ليس والعكس موقع اسم الفاعل لانها تلك الحروف عنه من حيث
انه صلة آن اسم الفاعل يقع صلة للموصول ايضا وهو اللام كوالضارب فالفعل
المضارع واقع موقع اسم الفاعل كذلك وموقع اسم الفاعل صلة للموصول
في الجملة والمراد انهم قالوا الموصول حتى يكون وصلة الى وصف المعارف بالجمل
فالجملة التي وقعت صلة اصلها ان تكون صفة لكن الجملة لا تقع صفة للمعرفة
فجيء بالموصول اصلا حال وقوعه صفة للمعرفة فالفعل المضارع الواقع صلة صفة
في الاصل والصفة قد تكون باسم فاعل اذا كان الموصوف نكرة نحو جاءني رجل
ويكون فعله مضارعا كجاءني رجل يضرب كذا او وقع صلة بعد معرفة
نظرا الى ان مراده كون الصلة صفة فالمضارع واقع موقع الصفة نظرا الى
مراده وكذا وبهذا اندفع ما ذكره من ان الفعل المضارع حمل على الاسم في
الجزم لان عمل الجزم لا يدخل الا اسم لامتناع وجود فيه
من وجه اختصاص الجزم بالاسم والجزم بالفعل اي من حيث اختصاص الجزم بالاسم
عوامل الحرف لان الفعل وسائر اختصاص الفعل بالجزم لامتناع وجود الجزم في الاسم

ووجود عوامل الجزم من الفعل متوالي وجوابه ان تعليل ما ذكر من المذكور من اللذين يستلزمان
اختصاص الجزم بالاسم والجزم بالفعل والله اعلم قال المصنف رحمه الله في آخر
الكتاب وانا قد وفينا بما وعدنا من ذكر ما تيسر لنا ايراده حقه بالكتاب
حامدين الله تعالى ومصلين على نبيه محمد وآله الطاهرين ومصحبه ونعم الكتاب
ونعم الكتاب وقال الفقير المعترف بعجزه وقصوره محمد بن مسعود بن محمد حرس الله تعالى
احسن الله تعالى عاقبته شكر الله سعيه جمع في هذا الكتاب ما افاد واجاد من مرآة
ما تمناه واراد فلقد اسهر ناظري من كتاب قواعد الكبير والمتوسط ما بين عشاء الآخرة
وغرة الفجر الصادق من ليلة بعد الصبح بحسب ويسمى القاصر وهو الفائز المأمول
من علام الغيوب ويرجى من الجواد ان يحرس الله اياهم ويحرق بالجمر ايا من ان
يطرقه بعين من انصاف مسعه مائل على الخطاء والزلل مصلحين ما عثر واقامه من
الخلل واعذر من لم اوله بالغفران وحشنا الله وجميع المسلمين وامهم
حق حمده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده محمد وآله الطاهرين وصحبه
المنتخبين وفرغ العزيز من املائه في الخمس الرابع عشر من ربيع الاول سنة اثنى
عشر وسبعمائة من هجرة سيد البشر من وازر من حرمها الله تعالى من المخافات وصان
اهلها من المخافات والله اعلم

وذكر الناسخ في آخر نسخته ابيات وثلاثة وسبعون

الورقة الأخيرة من ك

١٥٠١ ل
لباب في النحو للعلامة الامام تاج الدين محمد بن محمد بن احمد بن السبع المعروف بـ ابن السبع
رقم تاليف المصنف ٧٣٠
رقم الترتيب

(غلاف النسخة "ل")

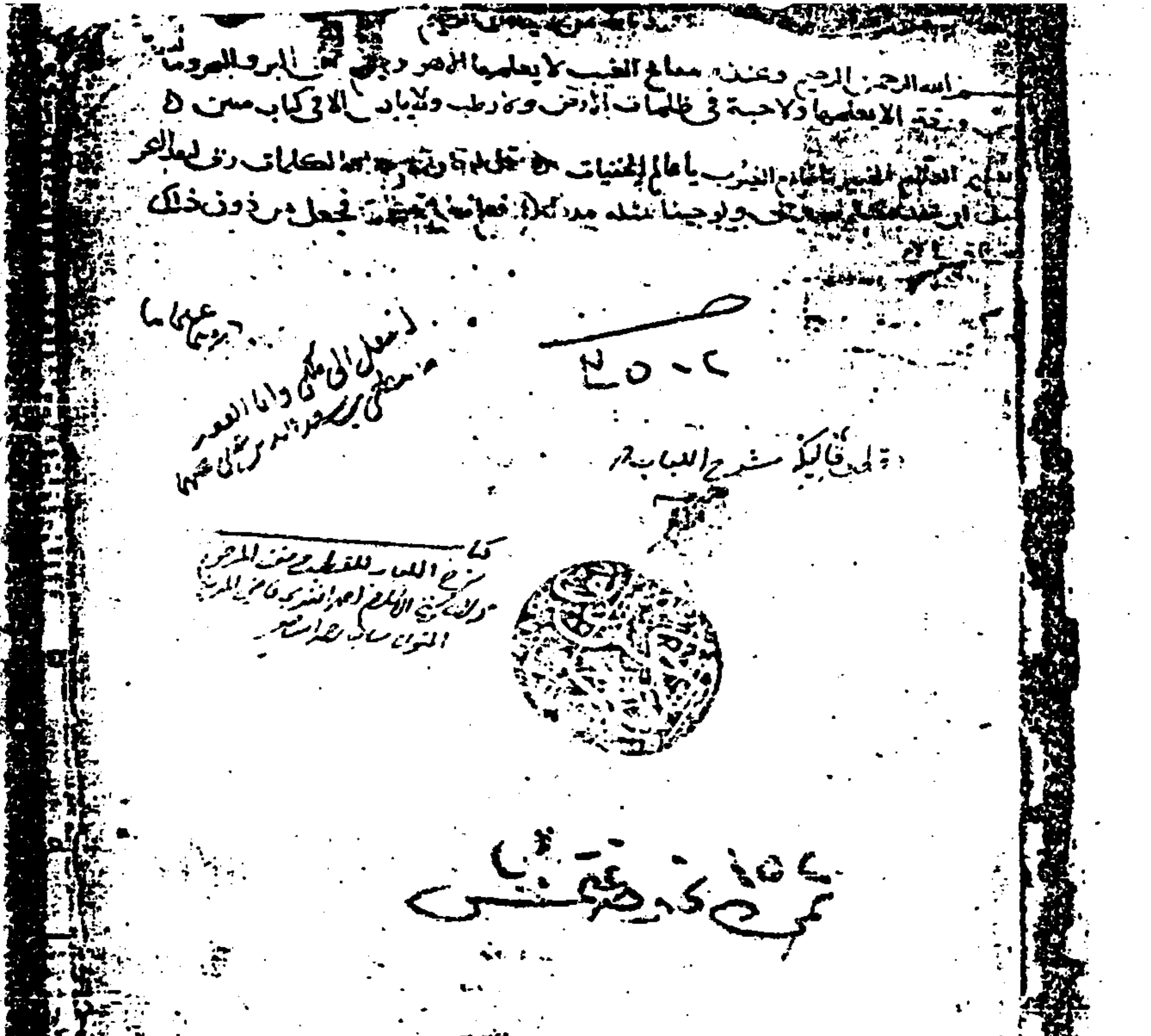
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا الى معرفة اعجاز القرآن ونصب لنا دليلا عليه
وهو علم المعاني والبيان والهمنا ما هو ذريعة اليه من علم النحو الذي يقوم به اللسا
ويطلع به على فهم لطايف نظم القرآن الذي تفضل منه واحسان ولطف من لدنه
امتنان ثم الصلوة والسلام على افهم نوع الانسان واشرف من اظهر الحق وابان
واكمل من ابهر الباطل واهان واعلى من اخرج الخلق من ظلمة الكفر الى نور الايمان للذ
بالحجة والبرهان للبشر في الملل والاديان وعلى اله واصحابه الذين نصروا الدين بما
هو غاية الامكان اما فان الكتاب اللباب في النحو للامام المحقق الاسفرائني اكرم الله تعال
مثواه وبكرامة النور اوضاه كتاب لا يخفى مقداره ولا يشق غباره مستجمع لنوادر
شريفه مشتمل على فوائد لطيفة تدل على تحقيق مؤلفه ودقة نظر مصنفه لا تعرف
الفضائله اعتباره واغتر فوائد من تيار عباره وكان في بعض الفاظه انعقاد يحتاج الى
تحليل ولطائف يفتقر الى تعليل ومنذ زمان كتبت املى على الطلبة فوائدها
مشتملة صحيحة دالة على الخاص حق النصيحة فالتمسوا كتابه شرح على وفق ترتيبه وان
بينا وحل تركيبه وكنت ارغب عنه نظرا الى البضاعة المزجاة وكانوا يرجون منه مائدة
ممتلئة الغارة والنضاة فحشرت فيه بعد الاستعارة رجيا من الله الكريم المنان لعلمان من
فيه اصلاح مواقع التعثر والنسيان والامداد بما ينفع يوم عن الاعمال على
الرحمن والله سبحانه وتعالى هو المحقق للراغبين يا حسان خواتيم الاعمال

فليشرع في شرح ديباجة الكتاب بعون الله الملك الوهاب قال الاستاذ
الكبير الخبير النحرير الفهامة المفضال الايادي تاج الملة والدين شرف الاساتذة والمسلمين محمد
بن محمد الاسفرائني المعروف بالفاضل تغمدهما الله برضوانه الحمد لله على ما تناسقت من كعوب
البلاغة وتلاحقت به مواد احسانه وعد فيه جزيل ما تناسقت اي انتظمت ما اخوذ من قولهم
نثل فلان اذا كانت الاسنان منثورة وجزع نثوا اي تبتظم والنثر من الكلام ما جاء على
غير نظم واحد والكعوب جمع كعب والكعب من القصب انبوبة ما بين العقدتين المواد جمع

قد وقعنا بها وعدنا من تورد الاقلام الا لعقها فانختم الكتب بما من الله وعصمنا
عائبة محمد والطاهرين وحسبنا الله ونعم الوكيل ويقول العبد الضعيف محمد بن مسعود بن
محمود بن ابو الفتح السراج القائني احسن الله عاقبة شكر الله سعيه صنف بما اناد وبراه الاخرة
ماعناه وارادفلقد استدنا بتركلامه فوائد كثيرة والتقطنا ماثره علينا فرايد غزيرة وقد اتفق
الفراغ من املاء هذا الشرح بحسب دمشق القاصرة وهي القاتر والمامول من علماء الزمان
واكابر الخلان حرس الله اياهم واجرى بالخير اقلامهم ان نظروا فيه بعين الانصاف ينبهون على
الخطا والزلل ويصلحون ما عثروا عليه من الخلل امين لما املاه بالقران وحسبنا الله وعليه
التكلان والحمد لله حق حمده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده محمد وآله الطيبين وصحبه المنتجبين
واتفق الفراغ من املاء في الخمس الرابع عشر من ربيع الاول سنة اثنى عشرة وسبعمايه في
مدرسة شيراز حرسها الله تعالى من الافات وصان اهلها من المخافات

لا سيما وقد سوغنا ان الذي بعدها منتة على او نوينه باحكم السابق
ومن ههنا نشاء توهم بعض النحاة قولهم انها في كلمات الاستثناء
وليس كذلك بل هي ذكرت بعد كل لا اضفي سني مثل منزوذنا ومعنى له
وحينئذ في الاصل واو والاسم المذكور بعدها مجرور على الاضافة
وما زايدة كقوله تع ايما الاجلين اوفى مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف
والجملة اما صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة
على نحو قوله تع ثما ما على الذي احسن فيمي رفع احسن والخبر اولى
من الرفع لتقدم هذا النحو في كلامهم اعني حذف صدر جملة الواقعة
صلة او صفة واما النصب فللاستثناء لا فيما وقع المذكور بعدها
لكونه غير على الصحيح وعلى الجملة فستي اسم الاول محذوف اي
موجود او متصرفا فافهم فهذه الكلمة افهم يقولون بتمامها بحذف لا كقوله
تع قالوا تالله تفتؤ وقد تخفف الما فيه وحذف لا حسن



غلاف النسخة "هـ"

رب انعم وزد وفق لاتمامه

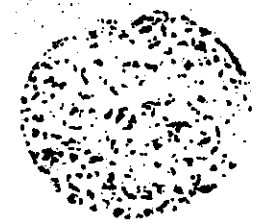
الحمد لله الذي صدانا لمعرفة اعجاز القرآن ونصب لنا دليلا على ما وعد الصادقين والصلاة على سيدنا محمد الذي بلغ بالسنان ونطق بالبيان خاتم النبيين وذكر نفضل منه واحسان ولطف من لدنه وامتنان ثم الصلوة والسلام على افضل جميع المرسلين واسعد من اظهر الحق وابان والكمل من اقدر الناطق واعلى من اخرج الخلق من ظلمة الكفر الى نور الايمان محمد المنصور بالحجة والبرهان المبين في الملك الديان وعلى آله واصحابه الذين نصروا الدين بما هو غاية الامكان اما بعد فان كتاب الله هو الامام الحق للاسوة الكرام وسنة سيد الانام وبكلامه الفوز والضياء وكتاب لا يحيى مقداره ولا يستقصى غناه مستجمع لفوايد شرف بعضها بعض وذايد لطف بعضها على بعض وذنة نظر مصنفه اعتف العلماء باعتباره وغفر لهم من تتابع بحاره وكان في بعض الفاظه انعقاد محتاج الى تحليل واضطراب يعرف بالتامل ومدد زمان حتى تنبه على الطلب فوايد عدوها معتبرة ومحصنة دالة على اخلاص حق النصيحة فالتمس اليه شرحا يوفق ترتيبه واتيا ببيانه وحل تركيبه وكنت ارغبت عنه نظرا الى حال بضاعتي المزجاة وكوني نوارخون فيه ايامه متحيرا للفاذه والتجاه فنزعت فيه بعد الاستخارة من الله الكريم الغفار وآمنت ان الامور فيه اصلاح مواقع السهو والنسيان والامداد بدعاء ينفع يوم عرض نشر الرمس وابدء سبحانه وتعالى هو الحق المدعى الى الاثار المكفل باحسان من خوانهم الاحرار الملتمس في ذلك الكتاب يمن يوسف الملك الوهاب قال الامام الاجل الكبير العلم المفخم الخبير ملك العلماء الاعلام تاج الملة والدين سيد الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن احمد السيفي السمرقندي المعروف بالنطنزي رضوانه احمد الله على ما شاقت من عوب اياديه وتلاحقت عوارف اعاديه وتواليه وتناسقت اي انتظمت ماخوذ من قولهم ثغر نسق اذا كانت اسنانه مستقيمة وخرز نسق اذا استوى والنسق من الكلام ما جاء على نظام واحد والعوب جمع كعب الكعب من القصب انبوبة ما بين العقدتين العوادي جمع عادية وهي العنق والعوادي الوحوش لجريها والروادف جمع رادفة من ردفه بالكسر اي تبعه وروادف النخل هي الفسيل التي تنبت في جميع النخل ليس له في الارض عرق فالمراد بالعوادي الوايل بالروادف الاواخر والتوالي هي النواعم من الاشجار اذا تبعته وتلتها تناشقت اما موصوله او مصدريه على الاول ضمناه احمد الله على النعم التي انتظمت من البيان تامل قال انتظمت كعوب اياديه وانا لم نر بل اياديها مع انه راجع الى النعم نظرا الى لفظ ما وان اجراة على الثاني في تناشقت مجاز في بعض الطرق وهو شبهه لان الاياديه بمعنى النعم فلا تضاف الى تناشقت اي فتح النعم الملاحقت وتوكسدوا دفه توالية نظرا ايضا الى لفظ ما المقدرة اذا التقدير وما لاحقت على الثاني وهو كون ما مصدرية ظاهر واظهر اذا لم يكن لفظ من كما توجه بعض النحاة على ما شاقت كعوب اياديه دعاء اي على تناسق كعوب اياديه وحق الضمير في اياديه رجع الى الله تعالى كما تناسق كعوب اياديه تعالى وتلاحق روادف احسانه تعالى وتوالى احسانه تعالى فالضمير بعد حذف المضاف اليه يرجع الى الاحسان وفي احسانه يرجع الى الله تعالى وفي هذا اللفظ جناس بين العوادي وهي الاوابد وبين الروادف التوالي وكان حقه ان يقال وتلاحقت عوادي احسانه وروادفه وتواليه ليتقابل من الجانبين لكن وضع الباء في قوله بعوادي موضع من كون عوادي فاعلا لتلاحقت وحق يقع التقابل بين العوادي والروادف انه مقصود جدا اذ العوادي انما تذكر بمقابلة الروادف كما يقال اوابد الاوابد والروادف لو قال تبذل تلاحقت لكان مستقيما اذ التقدير تلاحقت احسانا واخرى بعد اخرى بادايه فلا بد من تحمل لتصحيح الباء مع قوله تلاحقت وجهه ان الباء للسببية يقول تلاحق من جراء الروادف والتوالي اي تلاحقت روادف احسانه وتواليه بسبب تواتر احسانه وتوضيحه وصفه تعالى لتواتر التقابل كما ذكرنا بين تلاحقت

وَاصْغَاءً بِتَهْ وهو النبيه الشريف المشهور من نبه بالضم نباهة فانبرف وانتهر والنبع بين نبيه والنبعة لجنس حتى يليق محمد معطف بيان لنبيه تعالى هذا واصل نبه يكون معطوفا على نبيه لا على محمد والتقدير على نبيه محمد وعلى اصل نبيه اذ لو كان معطوفا على محمد وهو منتظم لكان اصل نبيه ايضا بيانا لنبيه وهو غير مستقيم معنى لان يكون عطفا على نبيه وبعد تقدير

وَيَرْتَبِطُ بِهِ في هذا الكتاب من لباب الاعراب ما ينضج به شواربه وشواربه اوابده النواد جمع شاردة من شرد اذا نفر والاوابد الوحش تابد البعيد اذا توحش من لباب بيان لما تقدم عليه لانه الاهم **وَيَتَسِقُ بِبَيَانِ** ارصف نظامه وتخطى سلك **الضبط** فذه وتوائمه التوائم جمع توءم وهو مقابل الفذ وهو الفرد والتوام من الكلام ما يكون الثاني منه الى جانب الاول على وزن فعال نحو قواما وهو صفة بعض النحو بيان بيا، ونون وفي جنبها با، وياء مصدر بان الشيء ابينا فهو بين وكلاما مستقيم فان الرصف وسهله للاتساق وسبكه لما يجانسه يطلق عليه اسم البيان مجازا لان البيان ايضا الفاظ يرصف بعضها الى بعض كما انه سبب للاتساق والاتساق في النسخة الاخرى فاضافة البيان الى الرصف بمعنى اللام او بمعنى من اي البيان الحاصل من الرصف او الرصف الذي هو البيان **وَيَنْضَاخُ بِالطَّالِبِ** لتعرف مرايب حقايقه من ناخ البعير اذا علاه والباء للتعدية الى المفعول الثاني وهو مرايب اي مظانه مرابك جمع مربك وهو حبل يشد به رجل البعير عند الركوب فجعله طالبا لها على طريق الاستعارة بالكناية وتخييل **وَيَضِجُّ بِالْخَابِطِ** التعسف عن مذاهبه ومزالقه التعسف الاخذ على غير الطريق على الاعتساف وضج اذا بعثه الرجل اي سدت اليه من سعى اذا هو الضد فالباء اما زايدة والاصل سعف الرجل بالباء فكان يرضى اي ماخوذ هذا الكلام بالكسر يقال اخذ فلان في كذا وكذا اي مضى فيه وكان الاولى حذف الباء اذ يقال سعف الرجل اذا مضى وذهب وهو يسعف ويسعف **وَيَتَجَنَّبُهُ** عن مذاهبه وهو يعني الذي من دخضت رجله اي زلقت **حَادٍ بِالضَّوْءِ دَايِرٌ وَاسْتَدَارَ بِهِ ضَامِنًا لِمَا تَقَنَّهُ مَاحِرَاز** قصبات السبق في مضماره فحاذ الكوكب يحوذ اذا علا وارتفع وبضع وينضح كانت اليا دنت تساقى الغدران اي تغوص قصبته في البيدان فيخرج ندى فرسه واخذ تلك القسبة مسابقا مستعار مجازا من سبق في رهن السبق من الغرض **مُتَجَنِّبًا لِلْحَيْدِ** الجياد والجمحات **مُتَحَيِّزًا عَنْ قَصَمَةِ الْإِخْدَاكِ وَلَمَّا كَانَ مُنْتَظِمًا لِلْجَوَامِعِ** القواعد والاحكام **مُتَنَبِّئًا عَنْ مَقَرِّهِ وَارْبَعَةِ اَقْسَامٍ** صفة ينتا احوال بعد الاحوال الاتية من الكتاب وتسمى بالاصطلاح الكتاب المقدمة واربعة اقسام **اَمَّا الْمُقَدِّمَةُ** اي الكلية **فَهِيَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِمَعْنًى مُفْرَدٍ** قيل اللفظ اولى من اللفظة لانه اخصر واذخ للاجمال بل الوحدة ان اريد بها معنى اللفظ فاللفظ اولى لانه اخصر وان اريد بها غير ذلك فلا فايدة في الوحدة المستفادة من الف الالف ان كون ما عنبا راقلا يصدق على اللفظ وهو حرف واحد وهو فاسد وان اريد ما عنبا راخر من الالوان الى توحد فيها وحدة ما عنبا رسما ثانيا او عده وفيه اجمال فاللفظ اولى ليدل اللفظ ابتدائيه اجمالا من وجه

شرح الشذور





الورقة الأخيرة
من "هـ"

اللباب في علم الإعراب

تاج الدين محمد بن محمد بن احمد المعروف بالفاضل الاسعردي

المتوفى سنة ٦٨٤ هـ

والشرح

لمحمد بن مصطفى البيراني القالي قطب الدين

المتوفى سنة ٧١٤ هـ

انظر ترجمته في ٢/٢٩٦ والدرر الكامنة ٥/٥٢ وهدية العارفين ٢/٢٨

جمع السلامة ٩ جمع المكسر ١٠ الشعبر ١١ مذنب الكنايات ١٢ ١٣

علامات الفعل الماضي والمضارع ١٤ الأمر ١٥ فعلا المدح والذم ١٦

فعلا التعجب ١٧ الكلام ١٨ علامات الحروف ١٩ الإعراب ٢٠ اسما ٢١

انسام الإعراب التقديري ٢٢ اعراب الامثال ٢٣ قسم الاعراب ٢٤

الضمائر ٢٥ المبنيات ٢٦ المضارع ٢٧ فعل التأكيد ٢٨

الأصوات ٢٩ صيغة فعال ٣٠ المبهمات ٣١ الضمائر ٣٢ اسماء الأ

الموصولات ٣٣

ما ١٠٠ والشرط ١٠١ الاستفهام ١٠٢ الظروف ١٠٣ الاضافة ١٠٤ الحروف ١٠٥ تتمة

الغايات ١٠٦ نظام النبط ١٠٧ المركبات ١٠٨ المعرب ١٠٩ غير منصرف ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١٥٩٧ ١٥٩٨ ١٥٩٩ ١٦٠٠ ١٦٠١ ١٦٠٢ ١٦٠٣ ١٦٠٤ ١٦٠٥ ١٦٠٦ ١٦٠٧ ١٦٠٨ ١٦٠٩ ١٦١٠ ١٦١١ ١٦١٢ ١٦١٣ ١٦١٤ ١٦١٥ ١٦١٦ ١٦١٧ ١٦١٨ ١٦١٩ ١٦٢٠ ١٦٢١ ١٦٢٢ ١٦٢٣ ١٦٢٤ ١٦٢٥ ١٦٢٦ ١٦٢٧ ١٦٢٨ ١٦٢٩ ١٦٣٠ ١٦٣١ ١٦٣٢ ١٦٣٣ ١٦٣٤ ١٦٣٥ ١٦٣٦ ١٦٣٧ ١٦٣٨ ١٦٣٩ ١٦٤٠ ١٦٤١ ١٦٤٢ ١٦٤٣ ١٦٤٤ ١٦٤٥ ١٦٤٦ ١٦٤٧ ١٦٤٨ ١٦٤٩ ١٦٥٠ ١٦٥١ ١٦٥٢ ١٦٥٣ ١٦٥٤ ١٦٥٥ ١٦٥٦ ١٦٥٧ ١٦٥٨ ١٦٥٩ ١٦٦٠ ١٦٦١ ١٦٦٢ ١٦٦٣ ١٦٦٤ ١٦٦٥ ١٦٦٦ ١٦٦٧ ١٦٦٨ ١٦٦٩ ١٦٧٠ ١٦٧١ ١٦٧٢ ١٦٧٣ ١٦٧٤ ١٦٧٥ ١٦٧٦ ١٦٧٧ ١٦٧٨ ١٦٧٩ ١٦٨٠ ١٦٨١ ١٦٨٢ ١٦٨٣ ١٦٨٤ ١٦٨٥ ١٦٨٦ ١٦٨٧ ١٦٨٨ ١٦٨٩ ١٦٩٠ ١٦٩١ ١٦٩٢ ١٦٩٣ ١٦٩٤ ١٦٩٥ ١٦٩٦ ١٦٩٧ ١٦٩٨ ١٦٩٩ ١٧٠٠ ١٧٠١ ١٧٠٢ ١٧٠٣ ١٧٠٤ ١٧٠٥ ١٧٠٦ ١٧٠٧ ١٧٠٨ ١٧٠٩ ١٧١٠ ١٧١١ ١٧١٢ ١٧١٣ ١٧١٤ ١٧١٥ ١٧١٦ ١٧١٧ ١٧١٨ ١٧١٩ ١٧٢٠ ١٧٢١ ١٧٢٢ ١٧٢٣ ١٧٢٤ ١٧٢٥ ١٧٢٦ ١٧٢٧ ١٧٢٨ ١٧٢٩ ١٧٣٠ ١٧٣١ ١٧٣٢ ١٧٣٣ ١٧٣٤ ١٧٣٥ ١٧٣٦ ١٧٣٧ ١٧٣٨ ١٧٣٩ ١٧٤٠ ١٧٤١ ١٧٤٢ ١٧٤٣ ١٧٤٤ ١٧٤٥ ١٧٤٦ ١٧٤٧ ١٧٤٨ ١٧٤٩ ١٧٥٠ ١٧٥١ ١٧٥٢ ١٧٥٣ ١٧٥٤ ١٧٥٥ ١٧٥٦ ١٧٥٧ ١٧٥٨ ١٧٥٩ ١٧٦٠ ١٧٦١ ١٧٦٢ ١٧٦٣ ١٧٦٤ ١٧٦٥ ١٧٦٦ ١٧٦٧ ١٧٦٨ ١٧٦٩ ١٧٧٠ ١٧٧١ ١٧٧٢ ١٧٧٣ ١٧٧٤ ١٧٧٥ ١٧٧٦ ١٧٧٧ ١٧٧٨ ١٧٧٩ ١٧٨٠ ١٧٨١ ١٧٨٢ ١٧٨٣ ١٧٨٤ ١٧٨٥ ١٧٨٦ ١٧٨٧ ١٧٨٨ ١٧٨٩ ١٧٩٠ ١٧٩١ ١٧٩٢ ١٧٩٣ ١٧٩٤ ١٧٩٥ ١٧٩٦ ١٧٩٧ ١٧٩٨ ١٧٩٩ ١٨٠٠ ١٨٠١ ١٨٠٢ ١٨٠٣ ١٨٠٤ ١٨٠٥ ١٨٠٦ ١٨٠٧ ١٨٠٨ ١٨٠٩ ١٨١٠ ١٨١١ ١٨١٢ ١٨١٣ ١٨١٤ ١٨١٥ ١٨١٦ ١٨١٧ ١٨١٨ ١٨١٩ ١٨٢٠ ١٨٢١ ١٨٢٢ ١٨٢٣ ١٨٢٤ ١٨٢٥ ١٨٢٦ ١٨٢٧ ١٨٢٨ ١٨٢٩ ١٨٣٠ ١٨٣١ ١٨٣٢ ١٨٣٣ ١٨٣٤ ١٨٣٥ ١٨٣٦ ١٨٣٧ ١٨٣٨ ١٨٣٩ ١٨٤٠ ١٨٤١ ١٨٤٢ ١٨٤٣ ١٨٤٤ ١٨٤٥ ١٨٤٦ ١٨٤٧ ١٨٤٨ ١٨٤٩ ١٨٥٠ ١٨٥١ ١٨٥٢ ١٨٥٣ ١٨٥٤ ١٨٥٥ ١٨٥٦ ١٨٥٧ ١٨٥٨ ١٨٥٩ ١٨٦٠ ١٨٦١ ١٨٦٢ ١٨٦٣ ١٨٦٤ ١٨٦٥ ١٨٦٦ ١٨٦٧ ١٨٦٨ ١٨٦٩ ١٨٧٠ ١٨٧١ ١٨٧٢ ١٨٧٣ ١٨٧٤ ١٨٧٥ ١٨٧٦ ١٨٧٧ ١٨٧٨ ١٨٧٩ ١٨٨٠ ١٨٨١ ١٨٨٢ ١٨٨٣ ١٨٨٤ ١٨٨٥ ١٨٨٦ ١٨٨٧ ١٨٨٨ ١٨٨٩ ١٨٩٠ ١٨٩١ ١٨٩٢ ١٨٩٣ ١٨٩٤ ١٨٩٥ ١٨٩٦ ١٨٩٧ ١٨٩٨ ١٨٩٩ ١٩٠٠ ١٩٠١ ١٩٠٢ ١٩٠٣ ١٩٠٤ ١٩٠٥ ١٩٠٦ ١٩٠٧ ١٩٠٨ ١٩٠٩ ١٩١٠ ١٩١١ ١٩١٢ ١٩١٣ ١٩١٤ ١٩١٥ ١٩١٦ ١٩١٧ ١٩١٨ ١٩١٩ ١٩٢٠ ١٩٢١ ١٩٢٢ ١٩٢٣ ١٩٢٤ ١٩٢٥ ١٩٢٦ ١٩٢٧ ١٩٢٨ ١٩٢٩ ١٩٣٠ ١٩٣١ ١٩٣٢ ١٩٣٣ ١٩٣٤ ١٩٣٥ ١٩٣٦ ١٩٣٧ ١٩٣٨ ١٩٣٩ ١٩٤٠ ١٩٤١ ١٩٤٢ ١٩٤٣ ١٩٤٤ ١٩٤٥ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨ ١٩٤٩ ١٩٥٠ ١٩٥١ ١٩٥٢ ١٩٥٣ ١٩٥٤ ١٩٥٥ ١٩٥٦ ١٩٥٧ ١٩٥٨ ١٩٥٩ ١٩٦٠ ١٩٦١ ١٩٦٢ ١٩٦٣ ١٩٦٤ ١٩٦٥ ١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١

(الورقة الأولى ساقطة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار بصيرة أعيار القرآن وشرف لسان البيان عليه وهو علم
المعاني والبيان والبديع الذي زينة البديع علم النحو الذي يقوم به اللسان
ونظم عقائد نظم القرآن وكل تفضل وإحسان ولطف من الله
وامتنان ثم الصلاة والسلام على أفضل نبي الأنام وأشرف
من أظهر الحق وأبان وأكمل من أبهر الباطل وأبان داعيا من
أخرج الخلق من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان محمد المصطفى صاحب الحوض والميزان
المنزه في الملل والأديان وعلى آله وصحابه الذين نصروا الدين وأزاحوا
الأركان أما بعد فإن كتاب اللباب في النحو للإمام المحقق
المفضال الكريم الآل مزاله وكرامته القول لو ضاه كتاب لا يحيط
بمقداره ولا تشق غباره يشتمل على فوائد شريفة ومحتوي على
زوائد لطيفة دل على تحقيق مؤلفه ودقة مظان مصنفه أحرف الفعلا
بمقدار

باعتباره وأحرف من لمادة وكان في بعض النسخ بالفاظ النعت وبحتاج
بتحميل إطلاق ليتقرر المقابل وهذا إن كنت وإلا على التطويل
عذراً معتبرة حنيفة والله على ما أقول حق الفصيح فالمقصود الشرح
ومن من تميم وإنما بنيانه وحل نزله وكنت أرغب حسنة تقلبا
بضائع الزيوف وكان زمخشري فيه بانه مثير للغفارة والنجاة فرغت
فيه بعد الاستخارة راجيا من الله الكريم العفران وآملا مخالفة طرق فيه
إصلاح السهو النسيان والإدراج فيض يوم عرض الأعمال فشرح
شرح رياحه الكلمات بمن زمخشري عن الإعراب قال الإمام العالم
البحر الحبر المفهم المحرر فلك فضلاء الأنام نفاع الورى مالك عرف الإسلام
والمسلمين مجد الدين عمر بن الحسين الأنصاري الخزرجي الشافعي المعروف بالفاضل تغمده
مرضاته أحمد الله على ما ألف في العربية وما حبب بها
أحسن تأديبه وأدبه وما ألف فيها انتظم في خرز قلائد لم تتفق
أجياد الأفاضل المتقدمين وخرز نسق أنظم في سلك لم تتسق
ما جاء به الأوائل المتأخرين وخرز نسق أنظم في سلك لم تتسق
المتقدمين الأوائل حسن تأديبه وهي العنق وهو الرأس إذا أمكن

التحقيق

المعرب (١)

(ثم المعرب كلا نوعيه) يعنى الاسم المتمكن والفعل المضارع .

(إما أن يمسه الاعراب على سبيل الاستبداد (٢) ، أو على سبيل التبع لغيره ،

والمستبد إما مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، أو مجزوم ، وهذا بيان ذلك :-)

المرفوع (٣)

(المرفوع : هو من الاسم أنواع (٤))

---

(١) هذا العنوان أخذته من قول المصنف : " ثم المعرب "

(٢) فى هامش الأصل " أى الاستقلال "
وفى هامش العباب اللوحة ٤٩ " يقال : استبد الرجل بالأمر أى قام هو بنفسه به ، فمعنى استبداد المعرب بالأعراب ، أن يعرب لا بتبعيته لغيره ، ومعنى عدم استبداده أن يعرب بتبعيته غيره " وفى الصحاح " يقال " استبد فلان " بكذا ، انفرد به " .

(٣) هذا العنوان أخذته من قول المصنف : " المرفوع " .

(٤) قال فى العباب اللوحة ٤٩ : " المرفوع يجوز أن يكون لا إعراب له لأنه غير مركب ، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف ، أى : هذا باب المرفوع . وإنما قدمه لأنه جزء من الكلام بخلاف المنصوب فإنه فضله " وهذه التهميشة مثبته فى هامش " ظ " .

(١)
مطلب ما يتعلق بالفاعـــل

(٢) (٣) (٤) (٥)
(الفاعل ، وهو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبداً

---

(١) هذا العنوان من هامش الأصل ، وفي هامش (م) "بحث الفاعـل" وفي هامش (ظ) "المرفوعات - فاعل" ،وفي هامش (هـ) "الفاعـل" ولا يوجد عنوان في (ك) و (ل) .

(٢) هذا هو النوع الأول من المرفوعات ، وقدمه لأنه أصل المرفوعـات

(٣) في هـامش العباب اللوحة ٤٩ "كان" تامة فاعلة "المسند" ،واللام بمعنى الذي ،والعائد اليه المستكن في "المسند" .

(٤) في هامش (ظ) "وإنما قال : المسند إليه ، ولم يقل المخبر عنه ، ليشمل الطلبي والخبري ، وإنما قال : "هو ما كان" ولم يقـــل : اسم كان ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو : أعجبني أن ضربت" أي : ضربك ."

(٥) في هامش (ظ) والعباب اللوحه ٤٩ "قوله:" مقدما" حال من المستكن في المسند ، لا من "فعل" ، لأنه نكرة غير محضة فلا يتأتى عنه الحـال المتأخرة .

وفي هامش (م) "وإنما اشترط تقدم الفعل أو شبهه على الفاعـــل لأنه عامل ، ورتبة العامل التقدم على المعمول ، لأنه لو تقـــدم على الفعل لتناوله عامل المبتدأ ، وبطلت الفاعلية ، لتجـــرده من العوامل فيه ، ولأنه كالجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يتقدم عليه فبهذا فارق المفعول ، إذ يجوز تقديمه لعدم الجزئية ، وقد جمع بهذا القيد أيضا أسماء الاستفهام والشرط ، فإنه لا يتصور وقوعهـا فاعلة ، لأنه لا يعمل فيها ما قبلها ، خلافا للكوفيين ، فانهـــم زعموا أن "كم" في قوله تعالى : أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا - ٢٦ السجدة - فاعل "يهد" ، وعند البصريين هو مفعـــول "أهلكنا" والفاعل الصدر أي : الهدى ، والأمر" .اهـ

انظر إعراب هذه الآية في معاني القـــرآن للفـــراء ٢/٣٣٣ ، ==

نحـــو : " قَـــامَ زيـــدٌ " (١) :-

" من " فى " من فعل " بيان للمسند إليه (٢) ،

فإن قلت : ظاهر هذا يقتضى أن يكون الفعل مسندا إليـــــه ، ولا يستقيم ، لأن الفعل مسند لا مسند إليه ، قلت : الضمير فى " إليه " لو رجع إلى اللام فى المسند لزم ذلك ، وهو أن الفعـــل مسند إلى نفسه ، وليس كذلك ، بل الضمير راجع إلى الموصول الأول أو الموصوف ، وهو " ما " أى : هو المسند إلى ذلك الشـــئ ، فالفعل يصدق عليه أنه المسند الى الفاعل لا الى نفسه .

فقوله : " من فعل " بيان للمسند إلى غيره ، وهو المعبر عنـــه بقـــوله (٣) : " ما " .

قوله : " أو شبهه " يعنى به الاسماء المتصلة بالأفعال ، كاسم الفاعل ، والمفعول والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والمصدر إن أعمـــــل ، وكذا الظرف ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه (٤) ،

== وإعراب القران للنحاس ٦١٦/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكـــى ٤٧٤/١ ، والكشاف ٢٤٦/٣ ، وحاشية الجمل على الجلالـــين ٤٢/٣ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ١٣٣/١ ، ومغنى اللبيب ٢٠١/١ .

(١) تعريف المصنف للفاعل مطابق لتعريف الزمخشرى له . انظر المفصل ص١٨ .

(٢) أى : للمسند إلى الفاعل وهو الفعل أو شبهه .

(٣) هذا الشرح لا يوجد فى (ظ)

(٤) الشرح فى (ظ) مخالف لما فى بقية النسخ موافق لما فى العبـاب اللوحة "٤٩" .

قال فى (ظ) : " وكان عليه أن يذكر " أو معناه " وهو ما يستنبـط منه معنى الفعل ولا يكون ملاقيا له فى الاشتقاق كالظـــــرف ، ==

فقوله : "أو شبهه" إما أن يندرج تحته ماهو معنى الفعل كالظرف، أو لا يندرج ،

فإن اندرج لم يصدق قوله فى الحال : إن العامل فيها "الفعل ، أو شبهه ، أو معناه"(١) .

وإن لم يندرج كان حقه أن يذكر ههنا -(أيضا)- (٢) "مقدما عليه" احتراز عن نحو : "زيدٌ ضَرَبَ" (٣) فإن الفعل مسند "إليه" ، ولكنه ليس مقدما عليه "فليس فاعلا" (٤) وهذا إنما يصح إذا سلم أن "ضرب" مسند إلى "زيد" ،

== لأن العامل عنده فى الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف ، كما بين ذلك فى العامل المعنوى لقيامه مقام العامل المقدر ، وعند الأكثرين العامل هو الفعل المقدر ،أو اسم الفاعل لا الظرف لأنه جامد ."أهـ . وهذا هو نص ما فى العباب .

وهذه المسئلة التى أشير إليها فى (ظ) محل خلاف بين البصريين والكوفيين ، فارجع إليها فى الانصاف ١/ ٥١ ومابعدها ، وابن يعيش ١/ ٩٢ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٩٤ ، والفوائد الضيائية ١/ ٢٨٧ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/ ١٨٦ .

(١) انظر ص التحقيق فقد ورد فيها ذلك .

(٢) كلمة -(أيضا)- من (ك) و (هـ) وهى ساقطة من الأصل و (ل) و (م) .

(٣) أى : إلى غيره وهو المبتدأ فى المثال .

(٤) فى (ل) و (م) "فلا يكون فاعلا"

وقد يمنع بأنه مسند إلى ضميره لا إليه ،
وقوله : "أبدا" (١) تأكيد للتقديم ، إلا أن يقال : لكن لا أبدا ،
إذ المفعول "به" (٢) قد يتقدم على الفعل ، نحو : "زيداً ضربت" ،
فإن أريد بالأسناد إليه الأخبار عنه من حيث المعنى ، فجميع ما وقع
خبرا للمبتدأ إذا قدّم على المبتدأ يخرج عنه (٣) .

---

(١) في (ل) و (هـ) زيادة -(ظاهر أنه)- بعد كلمة "أبدا"
وفي العباب اللوحة "٤٩" وقوله : "أبدا" ظرف "مقدما" أي يقدم
عليه دائما لا يقع مؤخرا بحال ."

(٢) كلمة "به" ساقطة من (ل) .

(٣) في هامش (م) "هذا الكلام ليس بالواضح ، فإن المفعول به
لا يسند إليه الفعل أبدا ، ولا يتقدم على الفعل وهو مسند إليه ،
نعم ما يصح أن يكون مفعولا به قد يسند إليه الفعل ، إذا بني له ،
على أن الفعل قائم به لا واقع عليه ، فإذا قلت : "ضرب زيد"
مثلا ، فالمضروبية قائمة بزيد ، كما أن الضاربية في نحو :
"ضرب عمرو" قائمة به ، فالوجه أن ذكر قوله : "أبدا" للاحتراز
عن مذهب الكوفي في جواز تقديم الفاعل على الفعل ، وأما ما ذكره
الشيخ ابن الحاجب في حد الفاعل من قوله : "على جهة قيامه به"
فانما أراد بالقيام به صدوره عنه عادة ، لا تحققه به كما أردناه ،
فلذلك احترز به عن القائم مقام الفاعل في نحو : "ضرب زيد"
والوجه أنه فاعل كما آثره الزمخشري والمصنف ."
وما نسب لابن الحاجب في هذه التهميشة هو نص حده للفاعل
في الكافية . فانظره في شرح الكافية للرضي ١/ ٧١ ، وشرحها للجامي
١/ ٢٥٤ .
وانظر ما نسب للزمخشري في ابن يعيش ١/ ٧٤ ، والايضاح في
شرح المفصل ١/ ١٥٨ وأما رأي المصنف فسيأتي في باب مالم يسم
فاعله ، واختيار المصنف والزمخشري هو اختيار عبد القاهر في
المقتصد ١/ ٣٤٦ ==

لأنه وإن قدم عليه فليس تقديمه عليه أبدا ، إذ جاز تأخير الخبر (١) .

(ولا يكون) أى : الفاعل (إلا واحدا إذ المسند لا يسند) لأن تعلق الفعل بالفاعل بجهة الإسناد والتقدم ، فإذا أسند مرة إلى فاعل فقد حصل الإسناد والتقدم به ، فتمت الجملة فلو أسند معه إلى شىء آخر لما تم الأسناد الأول .

=== وقال الرضى فى شرحة للكافية ١ / ٧١ : إن خلافهم لفظى ، راجع إلى مفعول مالم يسم فاعله هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل أولا ؟ ، وليس خلافا معنويا .

(١) فى هامش (م) " نحو : قائم زيد ، فإنه ليس من باب الفاعل ، عند البصريين ، لأنه لا يجب تقديمه ، وقد أجاز الكوفى تقديم المرفوع على رافعه ، وأحتج بقول الشاعر : -(امرئ القيس)-

+ فظل لنا يوم لذيذ نعيمه نقل فى مقيل نحسه متغيب +

وتأويله : " متغيبى " حذفت ياء النسبة اجتزاء بالكسرة ، واحتج أيضا بقوله تعالى : ﴿ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾ الشعراء ١٤٨ فيمن قرأ بالخفض ، أى : هَضْمٌ طَلْعُهَا ، ويقول الزباء :

+ ما للجمال مشيُهَا وئيدا +

أى : وئيدا مشيُها ، وأما من جهة القياس فلأن الغرض إنما هو الافهام ، وذلك يحصل بالتقديم والتأخير من غير لبس ، فوجب المصير اليه ، توسعة على المتكلم ، وعبارة أخرى : المتكلم أو الواضع فاعل مختار ، وغرضه إفهام ، وهو حاصل على الطريقين ، فالزامه طريقة واحدة تضييق عليه مع حاجته إلى التقديم والتأخير لتصحيح النظم ، والجواب : لا نسلم أن طلعها مرفوع " بهضيم " هذا بل بآخر مقدر قبل " طلعها " دل عليه هذا الظاهر ، وكذلك بيت امرىء القيس . . الخ " بقية الهامش ليست مقروءة .

لكنه تـام ، كما أن المضاف إذا أضيف إلى شيء في تلك الحال لا يضاف إلى شيء آخر معه ، ولأن تعلق الفعل بالفاعل على جهة الإسناد ، والإسناد ، لا يختلف ،

ونسبة الفعل إلى المفعول على جهة التعلق ، والتعلقات تختلف بحسب المصدر ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه فلذلك تعددت المفاعيل بحسب تعدد التعلقات ، ولم يتعدد الفاعل ، إذ تعلق الإسناد واحد ، سواء أسند إلى واحد أو أثنين ، أو الى الجماعة .

(وقولهم : " قام الزيدان " فالمسند إليه المجموع لا كل واحد منهما .)

يعني : قد يتوهم أن قولك " قام الزيدان " الفاعل فيه ليس واحدا ، فأجاب -(عنه)-[1] بأن المسند إليه المجموع لا كل واحد منهما ، وبيانه ماذكرنا ، وهو أن جهة الإسناد بين " الزيدين " لا تختلف ، فهما متحدان في إسناد الفعل إليهما معا .

فهو بمنزلة قولك " قام الكثير " فإن الفاعل واحد قطعا ، وإن كان معناه أفرادا متعددة ، فالفاعل واحد وموارده متعددة ، بخلاف المفعول ، والحاصل أن المفعولات لما كانت متعددة في المعنى[2] لم يمكن التعبير عنها بأسرها بلفظ واحد ، فتعددت المفعولات ، بخلاف الفاعل ، فإنك إذا قلت :" قام زيد زيد " أمكن أن يُعبر عنهما بلفظ واحد له إعراب واحد نحو :" الزيدان "

وكذا في الجمع ، يمكن التعبير عنه بلفظ واحد ،

---

(١) كلمة -(عنه)- ساقطة من (هـ) .

(٢) في (م) زيادة وهي : -(من حيث أن تعلقات الفعل إليها مختلفة)-.

وكذا فى المختلفين نحو : " جاء زيد وعمرو " كان يمكن التعبير عنهما بلفظ واحد وهو " الرجلان " فلم يوضع الفاعل متعددا لعدم الاحتياج إليه ، " ووضعت " المفعولات متعددة للاحتياج إليها ، (١) (٢)

(وأما قوله :

تواهق رجلاها يداها ورأسُهُ

لها قتبٌ خلف الزميلةِ رادفُ (٣)

فيمن روى .)

البيت لأوس بن حجر وقبله :-

كأن بجنبيه خباءين من حصى

إذا نفّر "مرابة ، متضايف (٤)

---

(١) فى الأصل " ووضع "

(٢) الشرح فى (ط) مخالف للشرح فى النسخ الأخرى .

(٣) هذا البيت من بحر الطويل وهو لأوس بن حجر كما ذكر الشارح ، وهو أوس بن حجر بن عتاب ، قال أبو عمرو بن العلاء كان أوس فحل مضر حتى نشأ النابغة وزهير فأخملاه ، وبقى أوس شاعر تميم فى الجاهلية ، وكان عاقلا فى شعره كثير الوصف لمكارم الأخلاق ، وهو من المشهورين بوصف الخمر والسلاح ولا سيما القوس ، انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ٨٤ .

والبيت المذكور من شواهد سيبويه ١/٢٨٧ ، انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافى ١/١٨٢ ، وشرحها للنحاس ١١٩ ، وأنظر الخصائص ٢/٤٢٥ ، واللسان " وهق " والرواية فى جميع هذه المراجع " خلف الحقيبة " وهو الرواية التى أشار لها الشارح وفى الاصل و (م) "له قتب" ، وفى (هـ) " ورأسها " .

(٤) المفردات اللغوية فى البيت سوف يشرحها الشارح فيما يلى .

من تضايف الوادى (١) ، أى : تضايق ، والمواهقة : المسايرة ، ومَوْهَقُ الأعناق فى السير .

وقال ابن السيرافى (٢) فى شرحه (٣) "يديه" أى : يدى العير ، يعنى : أنه يقدم العيرَ الأتانَ ، ويسير خلفها ، فيداه يعملان عمل رجلى الاتان ورأسُه فوق عجزها كالقتب على ظهر البعير ، وفى رواية "خلف الحقيبة" (٤) ، وهما أى : "الزميلة" و"الحقيبة" كنايتان عن الكفل (٥) ،

"وخباءين من حصى" أى : يثيران التراب والحصى ، فيرتفع من جانبيه ، فيصير كالخباءين ، "الغدر" (٦) المكان الذى فيه حجر ، غادر الناس

---

(١) فى شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١١٩ : المواهقة أن تفعل هذه مثل ما فعلت هذه .
وفى الصحاح "وهق" ومواهقة الأبل مد أعناقها فى السير ، وهذه الناقة تواهق هذه كأنها تباريها فى السير .

(٢) ابن السيرافى هو : يوسف بن الحسن بن عبد الله بن الأمام أبو محمد السيرافى ، خلف والده فى جميع علومه ، وتمم كتبا كان والده قد شرع فيها ، من ضمنها الاقناع ، ولهه عدة كتب منها شرح أبيات سيبويه ، وشرح أبيات الأصلاح ، أنظر : بغية الوعاة ص ٤٢١ .

(٣) أى فى شرحه لأبيات سيبويه أنظر الشرح المذكور : ١٨٣/١ .

(٤) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (ل) .

(٥) انظر اللسان "زمل" ، والشرح هنا موافق لما فى شرح أبيات سيبويه للسيرافى ١٨٣/١ .

(٦) فى اللسان "غدر" والغدر أيضا الموضع الظلف الكثير الحجارة . . والغدر الجحرة .

المـــرور بـه ، " مرا به " أى : الأتانُ والعير ، والزميل : الرديف ، ورفع " يداها " ولم يجعلهما مفعولين لتواهـق ، لأن اليدين فـــى المعنى مواهقتان كالرجلين ، فحطهما على المعنى ، فكأنه قـــال : تواهق رجلاها ، وتواهقهم يداها ،

قوله (١) : " فيمن روى " إشارة إلى الرواية الأخرى التى ذكرها ابن السيرافى .

(فقد قيل : إن الفاعل لما لم يتميز عن المفعول بالذات ، بل بالوضع ، لكون الفعل مما يستوى فيه الطرفان بحيث ينعكس عكسا ، سواء رفـــع الاسمين (٢) بعده على توهم الفاعلية فيهما معا ، لما كانت تصح فى كـل واحد منهما " على البدل " (٣))

ذكر البيت على وجه الاعتراض ، وهو أن الفعل (٤) : " تواهق " ذكر بعده فاعلان من غير توسط عاطف بينهما ، فالفاعل قد يتعدد لفظا ، فلا يكون الفاعل واحدا ،

فأجاب بأن الفاعل على قسمين :-

قسم يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات ، كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عمـــرا ، وقسم لا يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات ، وهو فى بناء المفاعلـــة ،

---

(١) الرواية الأخرى التى ذكرها ابن السيرافى هى :
رفع " رجلاها " ونصب " يديه " مع إضافتها إلى ضمير المذكر ، وهو ضمير الحمار ، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافـــى ١٨٢/١ .

(٢) فى (ك) زيادة -(معا)- بعد كلمة " الاسمين "

(٣) فى (ك) -(على سبيل البدل)- .

(٤) فى (ك) و (ل) زيادة كلمة -(وهو)- بعد الفعل .

كقولك : " ضارب زيد عمرا " فإن " عمرا " مفعول لفظا ، وهو فى المعنى فاعل ، لأنه ضارب أيضا كما فى البيت ، فإن " الرجلين " كما أنهما مواهقتان ، أى : سايرتان للبدين ، فكذلك " البدان " أيضا مواهقتان لهما ،

فليس التمييز بينهما بالذات لاستواء الطرفين فى نسبة الفعل إليهما ، إذ ينعكس فيهما عكسا ،

أى : كما يقال : " ضارب زيد عمرا " يصح بالعكس أن يقال : " ضارب عمرو زيدا " فيتوهم أنهما فاعلان فى الحقيقة ، اذ يصح أن يكون كل واحد منهما بدلا عن الآخر فى الفاعلية ،

فرفع الطرفإن لهذا التوهم : يعنى كأنهما فاعل واحد ،

ثم قال : (والمعدول به إلى غير ذلك ندحة) أى : سعة (للسماغ) أى : ساغ أن يقال : إن ارتفاع "يداها" فى البيت ليس على جهة الفاعلية لهذا الفعل ، المذكور ، بل يحتمل وجوها أخر ،

أحدها : أنه على لغة من يجرى التثنية فى الأحوال الثلاث مجرى واحدا ، وهم كنانة .(١)

---

(١) ذكر ابن مالك فى التسهيل ص ١٢ : أن لزوم الألف فى المثنى لغة حارثية ، وفى الأشمونى ١/٨٩ أنها لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل أخرى وذكر أن المبرد أنكرها ، وهو محجوج بنقل الأئمة الحفظة لها ، ففى شرح الشواهد الكبرى للعينى ١/١٣٨ أن الكسائى نسب هذه اللغة إلى بنى الحارث وزبيد وخثعم وهمذان ، ونسبها أبو الخطاب لكنانه ونسبت أيضا لبنى العنبر وطون من ربيعة ، ومن رواها أيضا أبو زيد ، وأبو الحسن ، فرواية هؤلاء الأئمة تكفى فى إثباتها ، وقد بحثت عن ===

ويقولون : " رأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، وجاء الزيدان "

فجاز في البيت أن يكون " يداها " بمعنى " يديها " فهو منصوب على المفعولية " لا فاعل " (١) .

والثاني : أن يقدر فعل آخر أي : تواهقهما يداها " ،

والثالث : أن -(يكون)- خبر مبتدأ محذوف يدل عليه ما قبلـه (٢) ، وهو " تواهق رجلاها " كأن سائلا سأل : هذان الرجلان مواهقتان لأي شيء ؟ .

فقال : " يداها " أي : المواهقتان " يداها ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، فلهذه الإحتمالات قال : " للعدول به إلى غير ذلك " الندحة للمساغ " (٣) .

=== ما نسب للمبرد في المقتضب والكامل ظم أعثر عليه فيهما .

وفي تعليقات الصنف اللوحة ٨ " تواهق رجلاها يداها " جاز أن يكون واردا على لغة بني كنانة فإنهم يتركون التثنية على الألف في الأحوال الثلاثة ، ومواهقة الإبل مد أعناقها في السير ، يقال : تواهقت الإبل أي تسايرت ، وهذه الناقة تواهق هذه كأنها تنازعها في السير " .

(١) في (ل) و (هـ) وهامش الاصل " ليس بفاعل "

(٢) كلمة -(يكون)- ساقطة من الاصل .

(٣) الندحة بفتح النون وضمها السعة ، انظر القاموس " ندح " .

(ولا يكون) أى : الفاعل (إلا بعد الفعل ، لأن تصور الفعل[1] مما يستعقب تصور الاسناد ، وتصور الإسناد ما إليه الإسناد)

أى : تصور الإسناد مما يستعقب تصور ما إليه الإسناد .

هذا ظاهر ، لأن الفعل مفهومه الحدث المقترن بزمان .

والحدث معنى يفتقر إلى ما يقوم به عقلا .

فذكر بعده الفاعل -(ليقوم به)[2]- ليطابق مقتضى الطبع ،

---

(١) فى هامش (م) (فإن قيل : بأى اعتبار أطلق النحاة الفاعل على المسند إليه فى نحو : مات زيد ، وسقط الحمار ، ورخص السعر ، وما قام زيد ، وهل قام زيد ، ونسبة الفعل الإيجادية إلى الفاعل غير متحققة .

قلنا : أما فى صور الإثبات فالفعل فى عرف النحوى صنعته تقتضى حصول المصدر للفاعل ، وحصول المصدر له أعم من حصوله له بايجاده أولا ، فإن " قَامَ زيدٌ " يدل على حصول القيام له باختياره ، و " ماتَ زيدٌ " يدل على حصول الموت فى ذاته ، لا باختياره ، فحصول المصدر ، وهو المقدار المشترك هو الذى يعتبره النحوى فى اصطلاحه ، وهو حاصل فى هذه الصور ، كما فى صور الايجاد ، فلذلك أطلق عليه أنه فاعل ،

وأما فى صور النفى والاستفهام ففيها جوابان :

أحدهما : أن المقصود نسبة الفعل إلى الفاعل بوجه ما من إثبات أو نفى ، أو غير ذلك ، والنسبة حاصلة ، فتندرج صور الإثبات أيضا تحت هذا الجواب .

والثانى : أن هذه المعانى طارئة بعد استقرار الفاعل ، ولم يتغير إعرابه بدخولها عليه ، لأنها تقتضى قلب المعنى من غير تعرض للفظ . أهـ .

(٢) ما بين المعقوفتين -( )- زيادة من (هـ) .

(وإذا تقدم الفعل ما لو تأخره لكان فاعلا ، فإن كان معرفة ، أو ما يجرى مجراها (١) لم يكن إلا مبتدأ ، لفظا وتقديرا ، ولا يجوز فيه نية التقديم والتأخير .

نحو : " زيدٌ خرج " .

وإن كان نكرة محضة (٢) لم تكن مبتدأ إلا لفظا ولا يسوغ إلا نية التقديم والتأخير

نحو " رجلٌ جاءني " أى : ماجاءني إلا رجلٌ .

وإن لم يصلح للفاعلية - وذلك فى الضمائر المنفصلة - ساغ فيه الأمران ،

نحو : " أنا ضربت ، وأنت ضربت ")

لما ذكر أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل ، ذكر تقسيما تتميز به مواقع الفاعل عن مواقع المبتدأ ،

فقال : الاسم المتقدم على الفعل ، إما أن يصلح للفاعلية ،

بتقدير التأخير ، أو لا يصلح .

فإن صلح فإما أن يكون - أى : المتقدم - معرفة

نحو : " زيد خرج " أو جاريا مجراها ، - أى : مجرى المعرفة -

نحو : " أفضل منك خرج " فما يصلح للفاعلية ، معرفة أو جاريا مجراها ،

لا يكون إلا مبتدأ لفظا ، وتقديرا ، ولا يجوز تقدير تأخير ذلك الاسم ،

وتقديم الفعل ، إذ لو قدم عليه الفعل فالمفروض أنه يصلح فاعلا ،

فالتبس بالفاعل ، أما لفظا فظاهر ، لأن الفاعل لا يتقدم الفعل .

وأما تقديرا ، فلأنه لا يمكن تقدير تأخيره ، لئلا يلتبس بالفاعل .

---

(١) فى (هـ) ، (ك) " أو ما جرى مجراها "

(٢) فى (ك) ، (ل) ، (هـ) " لم يكن الا مبتدأ لفظا " .

يعني : أن المبتدأ المتقدم لفظا على الخبر نحو : " زيدٌ قائـــم "
جاز تقدير تأخيره ، وههنا لا يجوز تقدير تأخيره .
فهو مبتدأ لفظا وتقديرا ، وإن لم يكن معرفة بل نكرة محضة ،
أي : غير مَخْصَصَة بشيء من المَخَصَّصات إلا بالتشبيه بالفاعل على تقدير
تأخيره . ويجب أن تقدر له هذه الجهة وهي التشبيه بالفاعـل ،
ليصح كونه مبتدأ لفظا ، نحو : " رجلٌ جاءني " (١) فإنه لا " يكـــون " (٢)
مبتدأ إلا لفظا .
وأما من حيث التقدير فهو فاعل ، ولولا هذا التقدير لم يصلح جعلـــه
مبتدأ بوجه ما ، لأنه حينئذ لا يصح للمبتدأ أصلا . بل إنما صح كونه
نكرة ، لأنه في المعنى فاعل فالمسوغ هو نية التأخير .
وإن لم يصلح للفاعلية وذلك في الضمائر المنفصلة
نحو : " أنا ضَرَبْتُ " فإن هذا الضمير لا يصلح فاعلا ،
لا مقدما - ، لأن الفاعل لا يتقدم الفعل -
ولا مؤخرا ، لأن للفعل فاعلا ، وهو الضمير المتصل به ،
ويجوز فيه الأمران ، أي : يجوز أن يكون مبتدأ لفظا وتقديرا ،
وأن يكون مبتدأ لفظا ، وفاعلا تقديرا ، بحسب ما يقتضيه من المعنى .

---

(١) في (ل) " جـــاء "
(٢) في (م) " يمكن " وهو تحريف .

وهو الحصر ، فجاز أن يكون التقدير : " ما ضرب إلا أنا ، وما ضَرَبَ[1] إلا أنت "
(وقولهم : ((أَتعلّمني بِضَبٍّ أنا حَرَشْتُه[2])) من قبيل الثاني) أي الثاني
من الأمرين ، وهو أن يكون مبتدأ لفظا ، وفاعلا تقديرا ، لأن المعنى
لم يحرشه إلا أنا ، بحسب فهم المعنى من المثل ، من حَرَشَ الضب
إذا صاده ، وهو أن يحرك يده على جُحْرِه ليظنه حية فيخرج ذنبه
ليضربها فيأخذه .
(والأصل أن يلي الفعل[3])

---

(١) في الأصل " ضربت " والتصحيح من (م)

(٢) في هامش (م) (" يعني المثل أتعلمني بشيء اختص في طعمه "
وهو من التعليقات اللوه ٨٠٨ ، وفي اللسان مادة " حَرَشَ " الأزهري
قال : أبو عبيد من أمثالهم في مخاطبة العالم بالشيء من يريد
تعليمه : أتعلمني بضب أنا حرشته ؟ . وانظر الصحاح " حَرَشَ " .

(٣) في هامش (م) (يعني بالأصل الدليل الذي ذكرنا قبل في تقديم
الفعل ، وهو أن الفعل حصل هذا المعنى له ليقتضي إيلاءه إياه ،
كما أقتضى تقدم الفعل عليه ، لأن حق الأثر أن يلي المؤثر ،
أي : يكون معه لا قبله ولا بعده زمانا ، فاللفظ الدال عليه ينبغي
أن يكون كذلك لفظا وقولا ، لأنه كالجزء منه ، يعني أنه أحد شطري
الجملة ، فلا تنقل الجملة ، ولا تتم إلا به كما أن الجزء لا يتم المركب
إلا به .
فالفعل قد ثبت له التقدم فلم يبق من الجملة إلا الفاعل فينبغي
أن يليه ، لأنه تكملة الجملة ، فوزانه معه في تكملة الجملة وزان الدال
من " زيد " في تكملة الاسم ، فهو إذا كالجزء ، والمفعول ليس كالجزء ،
لأن الجملة تتم بدونه ، وأيضا لما اتصل الفاعل بالفعل واختص حتى
أنه تسكن لام الفعل له ، إذا كان مضمرا إلى غير ذلك من الأحكام
التي ذكروها دالة على اختلاطه به ، صار كالجزء منه ، ===

أى : أصل الفاعل أن يـلى فعله ، ولا يفصل بينهما فاصـــــلٌ ، (لأنه كالجـزء منه) أى : من الفعل (يدل على ذلك إسكـــان اللام فى نحو : ضَرَبْتُ) .

ذكر أدلة على أن الفاعل كالجزء من الفعل ،

الأول :-

هذا وبيانه أن أربع حركات متوالية لا تجوز فى كلمة واحدة ، فلو قيل : " ضَرَبَتَ " ولم تسكن اللام لزم أربـع حركات متوالية فيما هو كالكلمـة الواحدة ،

(١)
فلو لم يكن الفاعل كالجزء من -(الفعل)- لم تسكن اللام كما لم تسكن فى " ضَرَبَكَ " مع توالى الحركات الأربع ، لأن المفعول فضلة ليس بجزء ، والفاعل جزء .

=== فلم يجز تقديمه عليه ، ولا الفصل بينه وبينه ، كما لا يجوز ذلـك فى بعض الكلمة وحروفها . والتحقيق أنه إنما صار كالجزء منـه ، لاستحقاقه الاتصال به ، فلو عللنا إيلاء الفعل ، واتصاله بـــه بكونه جزءا ، لزم الدور ، فالأولى أن يعلل ايلاؤه بما ذكرنا أولا ، هذا ماذكره الأندلسى ، وقال اليمنى : الدليل على أن الفاعـل كالجزء من الفعل ، من جهة المعقول أن مفهوم قولنا : ضَرَبَ مثلا ، شيء أحدث الضرب ، فذلك الشيء جزء من مفهوم " ضرب " ، لكنه ليس جزءا حقيقيا بل من حيث أنه لازم لماهية الفعل ،وأمَّـــا المفعول فليس جزءا من الفعل ، لأن الفعل قد تخلو عنه ،والماهية لا تخلو عن لازمها . آهـ

(١) كلمة-(الفعـل)- ساقطة من (ل) .

(ووقـوع إعراب الفعـل بعده في " يفعلان " وأخواتـه .)

هذا هو الثاني: يعني أن النون في " يفعلان " علامة رفع الفعـل ، فهو بمنزلة حركة " يضرب " فلو لم يكن الفاعل وهو ألف التثنية كالجـزء من الفعل لم يقع فاصلا بين لام الفعل ، وما هو بمنزلة حركتـه ، وكذا أخواته نحو : " يفعلون ، وتفعلين "

(وَرَدُّ العينِ في نحو : " قُولا " واللام في " رَمَاتَا " فيمن يقول)(١)

هذا هو الثالث : يعني نحو : " قل ، حذفت منه العين للتقاء الساكنين فإذا اتصل به ضمير الفاعل نحو : " قولوا ، قولا ، قولي " رُدَّت الـواو لتحرك مابعده بحركة أصلية ، لاتصاله بما هو كالجزء ، وهو الفاعل ، فذلك رُدَّت الواو ، بخلاف ماإذا اتصلت الحركة بما ليس كالجـزء ، فإنه لا يرد كـ ﴿ قُلْ الحـقُّ ﴾(٢) ، فإن حركة اللام عارضة ، فلم يـرد لأجله الواو ، لعدم اعتبار الحركة العارضة ، فهو كالساكنة ، فيدل على أن الفاعل كالجزء ، فالحركة لأجله حركة أصلية ﴿ لا عارضة ﴾(٣) .

---

(١) قال المصنف في تعليقاته اللوحة ٨ " وجه الاستدلال برد العين في " قولا " أن الفاعل لو لم يكن بمنزلة الجزء وكأن في حكـم الانفصال لكان اللام في حكم السكون فلم يرد العين الساكن كما في ﴿ قُلْ الْحَقُّ ﴾ " من الآية ٢٩ الكهف " .

(٢) من الآية " ٢٩ " من سورة الكهف والآية بتمامها هي :
﴿ وَقُلْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ .

(٣) ما بين المعقوفتين -( ) - من (ل) وهو ساقط من بقية النسخ .

ولذلك رُدّت اللام فى " رَمَتَا " فيمن يقول :

يعنى المشهور " رَمَتَا " بلا رد اللام ، فأما من رد اللام فقد نظر إلى أن حركة التاء كالأصلية ، لاتصالها بألف التأنيث " الذى "(١) هو الفاعل ، والفاعل كالجزء من الفعل (٢) .

(وتثنيته ، وجمعه لتثنية الفعل ، وجمعه فى نحو =(أَلْقِيَا)=(٣) ، و =(رَبِّ ارْجِعُونِ)=(٤))

هذا هو الرابع : يعنى إذا كرر الفعل كان حقه أن لا يثنى الفاعل ولا يجمع كما لو قلت : " أضرب أضرب " فالفاعل مفرد وإن كان الفعل مكرراً ، فالمراد بـ (ألقيا) ، ألق ، ألق ، فالفعل مثنى أى : مكرر ، وثنى الفاعل أيضا معه ، وهو ألف =(ألقيا)=(٥) بدلا عن تثنية الفعل .

وكذلك الجمع فى =(رَبِّ ارْجِعُونِ)= أصله : أرجع ، أرجع ، أرجع .

فلما (٦) قصد جمع الفعل جمع الفاعل أيضا ، وهو الواو فى (أرجعون)

---

(١) فى جميع النسخ " التى " والانسب للمعنى ما صححناها به .

(٢) مابين المعقوفتين -( )- من (م) وهو ساقط من بقية النسخ .

(٣) من الآية "٢٤" من سورة ق . والآية بتمامها =(أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ)= .

(٤) من الآية "٩٩" من سورة المؤمنون وتمامها =(حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ :)= .

(٥) ما بين المعقوفتين -( )- زيادة من (م)

(٦) " " " " " "

وإن كان المخاطب مفـردا فى الصورتين ،(١)

وهذا يدل على أن الفاعل كالجزء من الفعـل ، فيلزم من تثنية الفعـل وجمعه تثنية الفاعل وجمعه ، وإن كان المخاطب واحدا .

(وتأنيث الفعل لتأنيثه فى نحو : "ضَرَبَتْ هِنْدٌ")

هذا هو الخامس : يعنى أن الفعل من حيث هو فعل لا يتطرق إليـه التأنيث ، وإنما أنث لأن الفاعل مؤنث ، والفاعل كالجزء من الفعل ، وتأنيثه من تأنيث الفعل ، ولذلك قيـل : "ضربت" وإن كان الفعـل مذكـرا .

(وتنزلهما منزلة كلمة واحدة فى "حبـذا")(٢)

هذا هو السادس : وهو أن الفاعل هو "ذا" تنزل من "حب وهو الفعـل منزلة كلمة واحـدة ،

---

(١) هذا أحد الأقوال فى تفسير الآيتين ونسبه مكى بن أبى طالـب فى مشكل إعراب القرآن ٢/٥٠٥ للمازنى ، وانظر القرطبى ١٢/١٤٩ وانظر معانى القرآن للفراء ٢/٢٤١ .

(٢) هذا هو المذهب المشهور فى "حبذا" فقد اختلف النحاة فيهـا على قولين أساسيين : فقال بعضهم إن التركيب اثر عليها وغيرها عن حالتها الأولى ، وقال الآخرون إنها لم تتأثر بالتركيب وهـى باقية على حالها قبل التركيب من كونها فعلا واسما ،واستـدل القائلون بتأثرها بالتركيب : بلزوم افراد الاشارة والتذكير ،وامتناع الفصل بين "حب" و"ذا" ، واختلفوا فى نوعها وإعرابها .
فقال الأخفش وخطاب : إن الفعلية غلبت على الاسمية ،لأن الفعل مقدم على الأسم ، واسلامة مدعيها مما يلزم مدعى الاسمية مـن تخالف الخبر والمخبر عنه ، ودليل مجيء المضارع منها فـى

. . . . . .

قولهم : " لا تحبذه " وهؤلاء يجعلون المخصوص فاعلا ، ووافقهم الربعي في ذلك إلا أنه يرى أن " ذا " زائدة .

وذهب المبرد وابن السراج والسيرافي إلى تغليب الاسمية لأن الاسم أشرف من الفعل ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا ، أما " تحبذه " فمضارع "حبذه" إذا قال له: حبذا .

ورجح ابن عصفور وابن يعيش قول المبرد ومن معه ،

أما القائلون بعدم تأثرها بالتركيب فقد اختلفوا في علة عدم تغير " ذا " ولزومها للأفراد والتذكير ، فقال أبو علي الفارسي : ان العلة هي كون " ذا " اسما شائعا يدل على كثير ، والاسماء المبهمة اذا كانت للجميع كان المذكور والمؤنث على لفظ واحد كـ " ما " ونحو ذلك ، فكذلك " ذا " لما وقع موقع الجميع هنا ، وان استعمل للافراد في غيره أجري مجرى ما يكون للجميع فلم يغير ولم يجعل للمؤنث لفظ غير لفظ المذكر . . . " انظر بقية كلامه في البغداديات ص ٢٠٢ .

وقال ابن كيسان إن العلة هي : أن المشار اليه مصدر مضاف الى المخصوص أي : حبذا حسن هند ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ورد ابن عصفور هذا القول بأن العرب لا تجعل الحكم من التذكير والتأنيث والافراد والجمع إلا على حسب الملفوظ به ، لا على حسب المحذوف ، ورده ابن العلج أيضا بأنه لم ينطق به في وقت ، وقال ابن مالك إن العلة هي كونه جرى مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغير ، وقال ابن عصفور إن هذا القول فاسد لأنه إذا أمكن أن يحمل اللفظ على غير الشذوذ كان أولى .

وبناء على هذه الأقوال يكون في المخصوص خمسة أوجه من الاعراب فعلى القول المشهور من أن " حب " فعل و " ذا " فاعل ، يكون يحتمل في المخصوص وجهان من الإعراب :-

ولذلك لم يجز تأنيث "ذا" ولا تثنيته ، ولا جمعه ، ولا تصغيره ، ولا وصفه ، ولا تأكيده ، ولا العطف عليه ، لشدة الامتزاج بالفعل ، فسرى إليه حكم الفعل ، فصار كأحد حروفه ، ولا يمكن أن يقال : إن "ذا" هو الفاعل والرجل صفته ، لأنه يقال : "حبذا الرجلان ، وحبذا الرجال"(١) فدل على أن المعرف باللام ليس بصفة لاسم الاشارة ،

=== أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله في محل رفع خبره ،
الوجه الثاني أنه خبر مبتدأ محذوف أي : هو زيد ،
الثالث : أن يكون خبرا لـ "حبذا" عند من يجعلها اسما مبتدأ
الرابع : أنه فاعل "حبذا" عند من يعتبرها صارت بعد التركيب فعلا واحدا أو "ذا" لطفاة .
الخامس : أن يعرب بدلا من "ذا"
انظر في هذا البحث سيبويه ٢/١٨٠ والمقتضب ٢/١٤٥ والبغداديات ص ٢٠١ ، والأصول ١/١٣٥ ، وابن يعيش ٧/١٣٩ - ١٤١ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٨-٣١٩ ، وجمل الزجاجي ص ١١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور الاشبيلي ١/٦٠٩ ومابعدها ، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٣٧٧ ، والتسهيل ص ١٢٩ ، والفوائد الضيائية ٢/٣١٦ ، ٣١٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، والتصريح ٢/٩٩ ، والأشموني ٣/٣٠ - ٣١ .

(١) في هامش (م) "يعني أن "ذا" ههنا إشارة إلى الحاضر في الذهن ، لا في الوجود ، لأنه لو كان اشارة إلى الحاضر في الوجود لوجب مطابقته للمشار اليه ، في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، لكنه لم يجب لأنهم يقولون : حبذا الرجلان والرجال ، من غير مطابقته ، وحينئذ لا يكون "ذا" إشارة الى الرجل ، فلا يكون الرجل صفة له ." .

(وإلغاء الفعل معه في باب " ظن " .)[1]

هذا هو السابع من الأدلة ، وتفسيره أن أفعال القلوب إذا توسطت أو تأخرت ، نحو : " زيد مقيم ظننت " ، وزيد ظننت مقيم " ، فحكموا بالغاء الفعل مع الفاعل ، ولو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يحكموا بالغائهما معا ، لأن الفاعل ليس عاملا حتى يلغى ، فالغاؤه بتبعيته الفعل .

(وزيادته معه في نحو قوله :

+ فكيف ولو مررت بدار قوم

وجيران لنا كانوا كرام[2] +)

---

(١) انظر الغاء " ظن " في الكتاب ١/١١٩ - ١٢١ ، والمقتضب ٢/١٠ ، ١١ وباب ظن وأخواتها في كتب النحو الأخرى .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر وهو للفرزدق " همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي ، شاعر اسلامي عاش في العهد الأموي وكان النقاد يختلفون فيه هو وجرير أيهما أشعر ، فمن مقدم له ومن مقدم لجرير عليه ولكنهم مجمعون على تقديمهما على جميع شعراء عصرهم ، وكانت بينهما نقائض وكان الفرزدق متشيعا لآل البيت ، وقد وضعه ابن سلام في الطبقة الأولى من الاسلاميين : طبقات الشعراء ص١١١ ، واقب بالفرزدق لغلظة وقصره . انظر معجم الشعراء للمرزباني ١٦٦ ، والشعر والشعراء ٢٣٥ ، ومقدمة ديوانه ص ٥ . وهذا البيت في ديوانه ٢/٢٩٠ ، وأوله فيه :

+ فكيف اذا رأيت ديار قومي +

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٥٣/٢ وروايته موافقة لرواية الديوان ، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٤٥ ، ١٦٨ ،

هذا هو الثامن -(من الأدلة)- (١)

وتقريره أنهم حكموا بأن "كانوا" زائدة ، وإن كان الفعل (٢) وهو "كان" وحده "زيادة" ولكن لما كان الفاعل كالجزء -(منه)- (٣) لم يفكوه عن الفعل ، فحكموا بزيادتهما جميعا .

=== والتصريح ١٩٢/١ ، والعيني ٤/٢ ، والاخوانة ٤٢/٢ ، والمقتضب ١١٦/٤ .

وفي هامش (م) "البيت للفرزدق ، و"كان" زائدة عند سيبويه خلافا للمبرد ، وحجة سيبويه أن المراد وصف الجيران بالكرم مطلقا ، لا في ماضي ، وإنما يستقيم هذا على تقدير زيادتها ، ولأن "أنا" وصف للجيران فهو في محله ، وإذا قدر خبرا لكان نوى فيه التأخير وهو خلاف الأصل .

ومذهب المبرد أقوى لأن الحكم بزيادتها مع وجود اسمها وخبرها ضعيف ، وأما عدم إفادتها للدوام فنقول : قد جاءت تفيد الدوام كقوله تعالى : * إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا * ١٠٣ "النساء" ، * وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا * ١٥٢ "النساء" ، وأمّا المضي فإنه لا يرجع إلى الكرم ، بل إلى الجوار في الزمان الماضي وقد ماتوا . أهـ

انظر ما نسب الى سيبويه في كتابه ١٥٣/٢ ، وانظر شرح أبياته للنحاس ص ٤٥ ، ٤٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، وانظر ما نسب للمبرد في المقتضب ١١٦/٤ ، ١١٧ ، وانظر رد ابن ولاد على المبرد في هامش المقتضب ١١٧/٤ .

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من الاصل و (م) .

(٢) في الأصل و (ل) "زائدة"

(٣) كلمة -(منه)- ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(والنسبة إليهما جميعا في نحو قوله :

+ فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا

وشر خصال المرء كنت وعاجن +) (١)

أي : أصبحت ممن يقول : هذه الكلمة ، وهو أني كنت كذا وكذا ، يعني (٢) أخبر عن الأمور الماضية كما هو عادة الشيوخ ، والهرمى ، والعاجن من " عجن " الرجل إذا نهض معتمدا على الأرض من الكبر ، (٣) فنسب إلى " كان " مع فاعله ، وهو " كنت " فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لما ألحق (٤) ياء النسبة بهما معا ، هذه هي الأدلة التي ذكرها المصنف على أن الفاعل كالجزء من الفعل ، ويمكن أن يذكر دليلان آخران :-

أحدهما : تأكيد الضمير المرفوع المتصل بمنفصل نحو :

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل ، وقد نسبه السيوطي في الهمع ٢/١٩٣ للأعشى ، ولا يوجد في ديوانه المطبوع وهو في الدرر ٢/٢٢٩ ، والصحاح واللسان " عجن " و " كون " وله في اللسان ثلاث روايات ، الأولى في " عجن " وهي :

+ فاصبحت كنتيا وهيجت عاجنا . . .

والثانية في " كون " وهي موافقة لرواية المصنف هنا .

والثالثة في " كون " أيضا وهي :

+ قد كنت كنتيا فاصبحت عاجنا . . وشر رجال الناس كنت وعاجن +

(٢) في (ك) و (ل) و (هـ) زيادة -(كنت)- في هذا المكان .

(٣) انظر اللسان " عجن " .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من غير الأصل و (م) .

" قمت أنا وزيد " لئلا يلزم عطف الاسم على ما هو كالجزء .

والثاني : اتصال الكاف في نحو : " أكرمتك " مع أنه لا يتصل إلا بعامل ، فلو لم يكن الفاعل وهو تاء الضمير كجزء من الفعل لم يجز اتصال الضمير المتصل المنصوب به ،

(فإذا قُدِّمَ عليه غيرُه كان في "النية" (1) مؤخرا)

هذا لازم لقوله : " والأصل أن يلي الفعل " يعني إذا ثبت ذلك الأصل فلو قدم على الفاعل غيره كان ذلك الضميرُ في التقدير مؤخراً ،

(ومن ثَمَّةَ) أي : ومن أجل أن ذلك الضمير في التقدير مؤخرا ،

(جازَ ضَرَبَ غُلامَهُ زيدٌ) ، لأن الضمير راجع إلى " زيد " المقدم رتبة ، لأن الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ ، فلا -(يلزم)- (2) إضمار قبل الذكر .

(وامتنع عند غير ابن جني (3) : " ضرب غُلامُهُ زيداً (4))

---

(١) في (م) " في نيته " .

(٢) كلمة -(فلا)- ساقطة من (هـ) وفي (ل) " فليس " .

(٣) ابن جِنى بكسر الجيم والنون معرب " كِنّي " هو أبو الفتح عثمان بن جني الرومي المملوك لسليمان بن فهد الأزدي، عالم في اللغة والنحو والقراءات له تصانيف كثيرة منها المحتسب ، والخصائص ، واللمع وسر الصناعة وغيرها . توفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ .
انظر نزهة الألباء ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، وانباه الرواة ٢/٣٣٥-٣٤٠ ، والفهرست ٨٧ ، وبغية الوعاة ٣٢٢ ، ونشأة النحو ٢٠٢ ، والخصائص ١/٥ ، واللمع ص ٦ .

(٤) مسألة عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة محل خلاف بين النحاة فالجمهور يمنعها ، وما جاء من ذلك يحمله على الضرورة أو يؤوله ،

لأن الضمير يرجع إلى المفعول وهو " زيد " المؤخر لفظا وتقديرا ، ففيه إضمار قبل الذكر ، فلذلك امتنع ، وابن جنى أجاز الأضمار قبل الذكر كما سيأتى .

(وأما نحو قوله :

* جزى ربُّه عنى عدىَّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل *(1)

=== والأخفش وابن جنى والطوال وابن مالك يجيزونه ونسب الرضى فى الكافية ٢ / ٦ القول بجوازه للمبرد وهو خلاف ما فى المقتضب ٢ / ٦٩ واستشهد ابن مالك على جوازه بالسماع وأورد عليه أبياتا كثيرة وذكر له وجها من القياس ، واختار الأشمونى قصر جوازه على الشعر .

انظر فى هذه المسألة الخصائص ١ / ٢٩٤ وشرح جمل الزجاجى ٢ / ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، والتسهيل ٧٩ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٧٢ ، وابن يعيش ١ / ٧٦ ، والفوائد الضيائية ١ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، والأشمونى ٢ / ٥٨ - ٥٩ ، والمغنى ٢ / ٤٩٢ ، والخزانه ١ / ١٣٤ ، والعينى ٢ / ٤٨٨ .

(١) هذا البيت من بحر الطويل . وقد اختلف فى قائله ، فنسبه بعض الرواة لأبى الأسود الدؤلى ، ونسبه آخرون لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت وذكر البغدادى فى الخزانة ١ / ١٣٤ أنه للنابغة الذبيانى ولا يوجد فى ديوانه المطبوع الذى بتحقيق البستانى - دار صادر ولا فى ديوانه الذى جمعه وشرحه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، وذكر محقق الفوائد الضيائية أنه فى ديوانه الذى بتحقيق شكرى فيصل وهو فى الأمالى الشجرية ١ / ١٠٢ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٣٦ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٦٤ ، وشذور الذهب ١١١ ، والخصائص ١ / ٣٩٤ ، والعينى ٢ / ٤٨٧ ، والخزانة ١ / ٢٩٤ ، والتصريح ١ / ٢٨٣ ، والهمع ١ / ٦٦ ، والدرر ١ / ٤٤ .

فمحمول على الضرورة ، أو على أن الضمير للمصدر)

هذا مستند لابن جني ، وهو أن الضمير في " ربّه " يرجع إلى " العدى " المذكور آخرا على المفعولية ، فهو مثل " ضرب غلامه زيدا " إذ التقدير " جزى ربه عدى عديا " .

وأجاب عنه بوجهين :-

أحدهما : أنه محمول على ضرورة الشعر ، والكلام في سعة الكلام ،

والثاني : أنا لا نسلم أن الضمير يرجع إلى " العدى " بل إلى المصدر المدلول عليه بلفظ الفعل ، أي " جزى رب الجزاء "

(وجب تقديمه) أي : تقديم الفاعل ،

(على المفعول إذا انتفى الإعراب فيهما لفظا ،

والقرينة ، نحو : ضَرَبَ موسى عيسى .)

أي : إذا -(انتفى الإعراب)- فيهما لفظا ، وانتفى القرينة ، وانتفاء الإعراب -(لفظا)- يندرج تحته قسمان :-

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٣ / ١١٨ " فالوجه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقر الشيء في موضعه ليزول اللبس ، وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل تقول :

" ضرب زيد عمرا " و" ضرب زيدا عمرو " لأن الاعراب بين ، فان قلت : " ضرب هذا هذا " أو ضرب الحبلى الحبلى " لم يكن الفاعل إلا المتقدم ، وانظر الملخص في ضبط قوانين العربية ١ / ٢٧٦ ، ٦٧٧ ، وانظر شراح الألفية عند قول ابن مالك :

+ وأخر المفعول إن لبس حذر . . أو أضمر الفاعل غير منحصر +

(٢) كلمة -(انتفى)- ساقطة من (هـ) وكلمة -(الاعراب)- ساقطة من (ك) .

(٣) كلمة -(لفظا)- ساقطة من (ك) .

المبنى ، وما إعرابه تقديرى لا لفظى .

فالأول(١) نحو : "ضرب هذا ذاك"

والثانى(٢) كـ"ضرب موسى عيسى" ، وشرط فيه انتفاء القرينة ، والقرينة قد تكون لفظية ، وقد تكون معنوية ،

فاللفظية أن يذكر عقيب أحدهما تابعٌ من التوابع دال على إعراب المتبوع ، نحو : "ضرب موسى" العاقلَ" عيسى الظريفُ" برفع الظريف(٣) ،

والمعنوية : "كأكل الكمثرى موسى" وولدت الكبرى الصغرى" ، وإنما وجب تقديم الفاعل ههنا ، لأنه لو لم يجب تقديمه لكان إما أن يجب تأخيره أو يجوز الأمران ، "وكلاهما ممنوعان(٤) ، وأما وجوب تأخير الفاعل ، فلأنه التزام مخالفة الأصل من غير ضرورة ، وأما جواز الأمرين فلأنه يوجب اللبس ، لأن المفروض أنه لا قرينة ، ولا إعراب مميزا .

(أو كان ضميرا متصلا نحو : "ضربت زيدا)

عطف على-(قوله)- : "انتفى" أى : يجب تقديم الفاعل إذا كان ضميرا متصلا ، لأن اتصاله يمنع من تأخيره ، (وتأخيره) عطف على قوله : "تقديمه" ،أى : ويجب تأخير الفاعل ، (إذا كان المفعول(٥) ضميرا متصلا ، وهو) أى الفاعل (غير متصل-(نحو : ضربك زيد)-(٦)

---

(١) أى : المبنى .

(٢) أى : الذى اعرابه تقديرى .

(٣) فى (ك) و (هـ) وهامش الأصل "العاقل بالنصب"

(٤) فى (ك) و (هـ) "وكلاهما منتف"

(٥) كلمة -(قوله)- زيادة من الأصل و (م) .

(٦) ما بين المعقوفتين-( )- ساقط من الأصل و (ك) .

فإنه يجب تقديم المفعول هنا لأن اتصاله يمنع من تأخيره ، وانما قيده بقوله : "غير متصل" لأن الفاعل إذا كان متصلا أيضا فلا يجب تقديم المفعول ، بل يجب تقديم الفاعل المتصل نحو : "ضربك -(زيد)-"[1]

(أو اتصل به) أي : بالفاعل ضميره أي : ضمير المفعول ، أي : ضمير راجع الى المفعول نحو : "ضرب زيدا غلامه" فهنا يجب تقديم المفعول أيضا ، إذ "لو أخر"[2] لزم الأضمار قبل الذكر[3] كما ذكرنا .

(وإذا أردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء ، فالأولى[4] تقديم الفاعل ، وفي عكسه -(فالأولى)- تقديم المفعول نحو : "ما ضرب زيد إلا عمرا" وما ضرب عمرا إلا زيد")

هذه المسألة ذكرها الشيخ ابن الحاجب[5]

---

(١) كلمة -(زيد)- ساقطة من (ك) و (هـ)

(٢) في (هـ) "لو اتأخر"

(٣) ذكر ذلك في ص ٤٢ ، وانظر الهامش (٢) من نفس الصفحة .

(٤) كلمة -(فالأولى)- زيادة من متن (ظ) .

(٥) ابن الحاجب هو أبو عمر عثمان جمال الدين بن عمر الكردي الاصل المشهور بابن الحاجب ، لأن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي القاهرة ، تلقى العلم عن الشاطبي وغيره ، كان عالما في كل العلوم ، بارعا في النحو والصرف له مصنفات كثيرة منها الإيضاح في شرح المفصل ، والأمالي ، والكافية ، والشافية وغيرها ، توفي بالاسكندرية سنة ٦٤٦ هـ .

وهذه المسألة ذكرها في الكافية . انظر شرح الرضي ١/٧٣ وأطال

" وغيره "(١) من صور وجوب تقديم الفاعل ، حيث وقع المفعول بعد "إلا" .

ومن صور وجوب تأخير الفاعل حيث وقع الفاعل بعد "إلا" ، فقولك : " ماضرب زيد إلا عمرا " المدعى أنه يجب تأخير المفعول ، إذ لو قدم لكان إما بدون "إلا" أو معه ، والقسمان ممتنعان .

أما الأول : فلأنه ينعكس المعنى ، إذ لو قلت : " ماضرب عمرا إلا زيد " كان الحصر في الفاعل ، وقد كان في الأول الحصر في المفعول(٢) .

ولو قدم مع "إلا" وقيل : ما ضرب إلا عمرا زيد " فكذلك يمتنع ، لأنه يجوز أن يكون الحصر في الواقعين بعد "إلا" ، وهما الفاعل والمفعول معا ، أي : " ما ضرب أحدا أحد إلا عمرا زيد " ، بناء على جواز تعدد الاستثناء المفرغ .

وكذا في الصورة الأخرى وهو : " ما ضرب عمرا إلا زيد " فإنه يمتنع تقديم الفاعل ، إذ لو قدم لقدم مع "إلا" أو بدون "إلا" وهما ممتنعان كما ذكرنا .

والمصنف ذكر أن الأولى في الصورة الأولى تقديم الفاعل ، وفي عكسه الأولى تقديم المفعول .

=== فيها الكلام وهي مذكورة في أكثر كتب النحو وقد لخصها ابن مالك في الألفية بقوله :

+ وما بإلا أو بإنما انحصر أخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر +

انظر شرح الأشموني للالفية جـ ٢ / ٥٣ والتصريح عند شرح هذا البيت .

(١) في (ك) "وغيرها" والصواب ما في بقية النسخ .

(٢) في الأصل "للمفعول" .

وإنما قال : " أولى ولم يقل : بالوجوب، لجواز أن يقدم مع " إلا "
فنقول فى الصورة الأولى : ما ضرب إلا عمرا زيدٌ " ويكون الحصر فيما يلى
" إلا " فقط دون الآخر فلا يلتبس .

وهذا إنما يصح إذا قلنا : لا يجوز تعدد الاستثناء المفرغ .

فالحق أن تكون المسألة مبنية على جواز تعدد الاستثناء المفرغ .

فإن جاز فالحق ما ذكره ابن الحاجب ، وإن لم يجز فالحق ماذكره
المصنف .

وهو أنه أولى ، لأنه لو قدم مع " إلا " فإنه وإن تعين الحصر فى
المفعول فقط ، لكن لما كان محتملا أن يكون الحصر فى الطرفين كان
" تأخيره (١) " أولى ، لئلا يقع هذا الألتباس ، بناء على جواز التقديم ،
فإنه إذ أخر لم يقع الحصر إلا فى المفعول وحده ، فلذلك كان أولى ،
وأما تعدد الاستثناء المفرغ (٢) فلا يمنع من حيث القياس ،
إذ يجوز أن يقال : " ماضرب أحد أحدا إلا عمرا زيد "
وإذ لم يذكر المستثنى منه فينبغى أن يجوز أيضا ويكون استثناء مفرغا ،
لكن الكلام فى وقوعه . وذلك يتعلق بالاستعمال ، فلينظر هل وجد
فى الاستعمال (٣) أم لا .

---

(١) فى (ك) و (هـ) " تأخره "

(٢) فى (م) " من جهة القياس "

(٣) الحرف (فى) ساقط من (م) ومضاف فى الأصل عند التصحيح .

(وأنه) أى : وأن تقديم الفاعل فى الأول ، وتقديم المفعول فى الثانى (واجب مع "إنما" نحو : "إنما يضرب زيد عمرا ، وإنما يضرب عمرا زيد" (١) ، لأن التأخير تلبس هنا بخلافه ثمة .)

يعنى : إنما يعلم الحصر فيما يقع آخرا ، فلو قدم المفعول وأخر الفاعل ، لكان الحصر فى المؤخر ، وهو عكس المراد.

بخلاف الصورة الأولى وهو ما إذا وجد "ما" و"إلا" صريحا فان الحصر يفهم من وقوعه بعد "إلا" .

فسواء قدم أو أخر ، يكون الحصر فيما وقع بعد "إلا"

فلا يلتبس إن لم يجز تعدد الاستثناء المفرغ .

فلعل ابن الحاجب إنما حكم بالوجوب فى "ما" و"إلا" حملا له على "إنما" طردا للباب .

(ويضمر) أى : الفاعل ، أى : جاز أن يكون الفاعل مضمرا ، (إما منفصلا) أى : بارزا ، لأنه يقابله قوله : "أو مستكنا" (إذا فصل بينه وبين عامله بـ"إلا" لفظا أو تقديرا ، نحو قوله : (٢)

+ قد خفت سلمى وجاراتها .. ما قطر الفارس إلا أنا +)

---

(١) فى (ل) و (هـ) "ههنا" .

(٢) هذا البيت من بحر السريع وهو لعمرو بن معدى كرب الزبيدى من أبيات قالها يوم القادسية عند ما حمل على المرزبان وقتله وكان يظنه رستم .

وعمرو بن معدى كرب شاعر محسن وفارس مشهور فى الجاهلية وادرك الاسلام وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلم

-("قطو" أى : القاه على أحد قطريه ، وهما جانباه .)- (١)

(وقول الآخـــر :

+ أنا الزائد الحامى الذمار وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى +) (٢)

هذا مثال لما فصل بين الفاعل وعامله بـ "إلا" تقديـــــرا ،

إذ التقدير: "لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلـــى" ،

والذمار : ما يحق على الرجل أن يحميه ، كما يقال : حامى الحقيقة ،

أى : ما يحق عليه أن يحميه ، لأنه إذا ذمر أى : حث وهيج وغضب حمى .

=== ثم ارتد بعد وفاته فيمن أرتد باليمن ، ثم هاجر إلى العراق فاسلم وشهد القادسية .

انظر ترجمته فى معجم الشعراء ص ١٥٦ ، والشعر والشعراء ص١٧٧ .

وهذا البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب ٢/٣٥٣ ، وانظر شـــرح ابيات سيبويه لابن السيرافى ٢/١٨٦ وشرحها للنحاس ص ٢٠٢ ، وابن يعيش ٣/١٠١ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/٤٦٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٧ ، ومغنى اللبيب ١/٣٠٩ ، والملخـــص لقوانين العربية جـ ١/٥٩٣ ، واللسان والقاموس "قطر" ، وشـــرح الجمل ٢/١٦ .

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من الأصل .

ولعله مأخوذ من شرح ابن السيرافى لشواهد سيبويه فهو مطابق له انظر الشرح المذكور ٢/١٨٧ .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو للفرزدق ورواية الديوان ٢/١٥٣ +أنا الضامن الراعى عليهم وإنما ...

وهو فى ابن يعيش ٢/٥ ، ٨/٥٦ ، وشرح جمل الزجاجى لابـــن عصفور ٢/١٧ ، والاقتضاب ١٧ ، والمغنى ١/٣٤٢ ، والهمع ١/٢١٧ والعينى ١/٢٧٧ ، والتصريح ١/١٠٦ ، والدرر ١/٣٩ .

(وأضمر العامل) عطف على قوله : " فصل " ، يعني يكون الفاعل مضمرا منفصلا اذا اضمر العامل .

(نحو : "إذا أنت لم تفعل كذا فافعل كذا) لأن إذا للشرط فيستدعي فعلا ، والتقدير "إذا لم تفعل " فلما حذف صار الضمير المستتر بارزا ، ولا عامل يتصل به ،فيكون منفصلا ، " فلم تفعل " المذكور مفسر للمحذوف .

(أو جرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس نحو :

" زيد عمرو " يضربه هو ، والزيدان العمران يضربهما هما)

هذا أيضا "عطف على " إذا فصل " أي : الفاعل يكون مضمرا منفصلا (١) .

إذا جرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس ، يعني إنما يجب كون الفاعل منفصلا إذا جرى الفعل على غير من هو له في موضع الإلباس (٢) كما ذكره ، فإن " يضرب " جاز أن يكون لزيد وأن يكون لعمرو ، واحترز به عما لا يلتبس ، نحو : " زيدٌ هندٌ يضربها " ، فإنه وإن جرى على غير من هي له يجب فيه إبراز الضمير ، لأنه لا التباس ، إذ "يضرب" يتعين أن يكون لزيد .

وكذا " الزيدان الهندان يضربانهما " ؛ فانه لا يلتبس ، بل يتعين أن يكون الفعل للزيدين ، فلا يجب فيه إبراز الضمير ،

---

(١) في جميع النسخ غير الأصل " عطف على فصل " .

(٢) في جميع النسخ غير الأصل " الالباس " وفي الأصل " الالتباس "

(٣) في (ك) و (ل) و (هـ) " فيهما " .

(والتزم ذلك فى الصفات مطلقا)[1] أى : سواء كانت فى موضع يلتبس أولا (نحو : هند " زيد "[2] ضاربته هى) فإنها جرت على غير من هى له وليس فيه الباس .

وكذا حيث يلتبس نحو : " زيد " عمرو " ضاربه هو " والضارب زيد . أو " هند " زينب ضاربتها هو " والضاربة هند .

وإنما التزم فى الصفات مطلقا[3] ولم يلتزم فى الفعل إلا فى موضع اللبس على ماذكره ، لأن الصفات تنقص فى القوة عن الأفعال ، فلا يلزم من تحمل الأفعال ضمائر ما ليست جارية عليه تحمل هذه مع ضعفها[4] . ولأن أكثر الأفعال صيغ ضمائرها بارزة[5] ، فيعرف بها من هى له[6] ، بخلاف الصفات ، فإنه لا يصل بها مضمر بارز ، وإنما يكون مستترا ، فلم يلزم فى الأفعال مطلقا لبروز ضمائرها فى الأكثر ، بخلاف الصفات .

---

(١) ماذكره المؤلف هنا من وجوب إبراز الضمير هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يوجبون إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له ، انظر الأنصاف فى مسائل الخلاف المسألة الثامنة جـ ١ / ٥٧ ، وقال صاحب التصريح إن الكوفيين يوجبون إبرازه بشرط خوف اللبس . انظر التصريح ١ / ١٠٥ ، وحاشية الصبان ١ / ١٢٨ .

(٢) فى الأصل " فانه " وفى (هـ) " وانها " .

(٣) فى (هـ) " الا فى حال موضع اللبس " .

(٤) انظر الايضاح فى شرح المفصل ١ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٥ .

(٥) فى (هـ) " فيعرف من هى له " .

(٦) انظر الايضاح فى شرح المفصل ١ / ٤٦٨ .

إعلم أن ظاهر هذا النقل أن الإبراز يجب فى الفعل أيضا فى موضع اللبس[1] وظاهر نقل النحاة أن الفعل لا يجب فيه إبراز الضمير مطلقا ، والخلاف بين البصريين والكوفيين إنما هو فى الصفة إذا جرت على غير من هى له[2] .

(إلا أن يكون قد أضمر على شريطة التفسير[3] نحو قوله[4] :

قضى كلُّ ذى دَيْنٍ فوفى غريمه وعزةُ ممطولٌ معنى غريمُها

---

(١) رجعت إلى شرح الكافية للرضى وشرح المفصل لابن يعيش وابن الحاجب والأشمونى بحاشية الصبان والتصريح بحاشية يس وهمع الهوامع ، ولم أجد واحدا منهم قال بوجوب إبراز الضمير فى الفعل عند اللبس .

(٢) انظر المسألة رقم ٢٨١ فى الانصاف فى مسائل الخلاف للانبارى ١/٥٧ .

(٣) فى الأصل و (م) " أخبر " وهو تحريف .

(٤) القائل هو كثير بن عبد الرحمن الخزاعى الشاعر المشهور صاحب عزة وهذا البيت من بحر الطويل وهو فى الانصاف ١/٩٠ ، وابن يعيش ١/٨ ، والعينى ٣/٣ ، والتصريح ١/٣١٨ ، والهمع ٢/١١١ ، وفى هامش (ط) أن كثيرا بعث غلاما له بتجارة فاشترت منه عزة سلعة ومطلته بها وكان لا يعرف أنها عزة فانشد البيت فأخبر بأنها عزة فلم يأخذ منها الثمن وأخبر كثيرا بذلك فاعتقه . أ هـ

وقد أورد العينى هذه القصة برواية قريبة من هذه الرواية بل هى متفقة معها فى المعنى وقال فيها : إن سبب قول كثير القصيدة هو هذه القصة وقد استدرك عليه صاحب الدرر اللوامع هذا القول وقال بأن القصيدة قد قيلت قبل هذه القصة لأن الغلام استشهد بهذا البيت قبل أن يعلم كثير بالقصة ، وقال بأن الذى قاله كثير عند سماعه للقصة هو هذه الأبيات :- ===

وقولـــه :

+ وإنَّ امرأً أسرى إليك ودونه من الأرض موماةٌ وبيداءُ سملق
لمحقوقةٌ أن تستجيبي دعائه وأن تعلمي أنَّ المعان موفـــق +

فمحمول على الضـــرورة) .

=== + سيهلك في الدنيا شفيق عليكم . . إذا غاله من حادث الدهر غائله
يود بأن يحسو سقيما لعلهـــا . . إذا سمعت عنه بشكوى تراسلـــه
ويرتاح المعروف في طلب العلا . . لتحمد يوما عند عز شمائلـــــه +

انظر الدرر اللوامع ٢ / ١٤٧ والبيت في الايضاح العضدي ٦٦ ، والمقتصد ١ / ٣٤٠ .

(١) هذان البيتان من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ، قالها في مـــدح المحلق بن خنثم ومطلعـــها :

+ أرقت وما هذا السهاد المؤرق . . وما بي من سقم وما بي معشق +

وهي قصيدة طويلة عدد أبياتها في الديوان أثنان وستون بيتا ، وهي من بحر الطويل .

وتحكي كتب الأدب لهذه القصيدة قصة وخلاصتها أن المحلق كـــان فقيرا ذا بنات ، واتفق أن قدم الأعشى مكة - وكان يوافي سوق عكاظ في كل عام - فاسرع إليه المحلق فضيفه وبالغ في إكرامه رجاء أن يصيبه خير من مدحه ، فلما أصبح الأعشى وافى عكاظا فأنشد هذه القصيدة قالوا فتسارع إليه الناس يخطبون بناته ، فلم تمس منهن واحـــدة إلا وهي في عصمة رجل ثري شريف . شرح ديوانه ٢ / ٢١٦ والبيتـــان المستشهد بهما في الأنصاف للأنباري ١ / ٥٨ ، والخزانة ١ / ٥٥١ ، وأمالي ابن الشجري ، ورواية الديوان :

+ وان امرأ أسرى إليك ودونه . . فيافٍ تنوفات وبيداء هيفـــق
لمحقوقة أن تستجيبي لصوته . . وأن تعلمي أن المعان موفـــق +

ورواية البيت الثاني في الخزانة موافقة لرواية الديوان وأمالي الشجري والبيت الأول في الأمالي فيه " بهماء سملق " بدلا من " بيداء سملق " ===

استثنى مما يجب(١) فيه) إبراز من الصفات ما أضمر على شريطة التفسير كما في البيت ،

ووجه الإستدلال أن " مطول " ومعنى " موجهان إلى غيرهما" فلو أعمل الثاني وهو " معنى " كما هو مذهب البصريين لكان " مطول " جاريا على غيره لفظا ، وهو للغريم ، إذ المطول هو الغريم فكان حقه أن يبرز الضمير فيقال : مطول هو ، وإنما لم يبرز لأنه إضمار على شريطة التفسير(٢) إذ كان الأصل " مطول غريمها " فحذف اعتمادا على التفسير بعده ، والتقدير : " وعزة مطول غريمها " وحينئذ يكون مثل : " هند ضارب غلامها " ، وليس مما جرى على غير من هي له ، -(لذكر الفاعل بعده فالغريم المحذوف كأنه مذكور فيها بشهادة التفسير ، فكأنه لم يجر على غير من هي له)- فلذلك لم يبرز الضمير(٣) ، وفي البيت احتمال آخر وهو أن تكون -(" عزة " مبتدأ ، "وغريمها" مبتدأ ثانيا و " مطول "خبر "غريمها" مقدما عليه ، و" معنى " خبر بعد خبر أو حال من الضمير في

=== و " أسرى " سار ليلا ، وموماة " الصحراء واسعة ، وكذلك "البيداء" الصحراء أيضا ، والسطيح المكان القفر الذي لا نبات فيه .

(١) كلمة -(فيه)- ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(٢) قال الحنف في تعليقاته اللوحه ١٨ " مطول جار على عزة وهو للغريم فاضمر فيه اسم الغريم على شريطة التفسير ، هذا إذا أعمل الثاني ، فلو أعمل الأول لزم إبراز الضمير ، لأن التقدير " وعزة مطول غريمها معنى هو ، ولذا استدل به الفارسي على أعمال الأقرب من العاملين " - وانظر ما نسب للفارسي في الايضاح العضدي ص ٦٦ والمقتصد ١/ ٣٤ .

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (ك) .

" مطاول " فالتقدير)- (١) " وعزةُ غريمُها مطاولٌ معنى " (٢) " والصفتان" في التقدير جاريتان على الغريم لا على عزة ، فلذلك لم يبرز الضمير (٣) وهو احتمال ظاهر .

وقوله : " وإن امرأ " مبتدأ وخبره محمول على الضرورة .

وهذا البيت استشهد به الكوفيون على أن الصفة جرت على غير من هي له من غير إبراز الضمير ، وبيانه أن " محقوقة " خبر "إن " فهو جار على " امرئ " وهو في المعنى للمرأة فكان القياس إبراز ضميرها ، وأن يقال : " لمحقوقة أنت "

فأجاب بأنه محمول على ضرورة الشعر ، ويمكن أن يقال :

الجواب أن قوله : " أن تستجيبي " جاز أن يكون مبتدأ و " محقوقة " خبرها مقدما ، أي : إن امرأ أسرع إليك لاستجابتك محقوقة بك .

وحينئذ " فمحقوقة " يكون خبرا للاستجابة مقدم عليه والجملة خبر "إن" فقد جرت على من هي له (٤) ومحقوقة بمعنى جديرة (٥) .

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ)

(٢) في (م) و (ك) " والصفات "

(٣) انظر في هذه المسألة : الأنصاف في مسائل الخلاف وحاشية محي الدين عليه ١ / ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ وابن يعيش ١ / ٨ ، والعيني ٣ / ٣ ، والتصريح ١ / ٣١٨ ، والهمع ٢ / ١١١ ، والدرر اللوامع ٢ / ١٤٧ ، والمقتصد ١ / ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٤) في (ل) زيادة كلمة -(غير)- في هذا المكان وهو خطأ .

(٥) انظر كلام الكوفيين ورد البصريين عليهم في الإنصاف ١ / ٨٥ وما بعدها والخزانة ١ / ٥٥١ ، ٢ / ٤١٠ ، ٤١١ ، وأمالي الشجري ١ / ٣١٦ ، ٣١٧ .

يقال : أنت حقيق أن تفعل كذا ، وزيد حقيق به ، ومحقـــــوق ، أي : خليق له ، فكان حقه أن يسند إلى الذات ، فيقال : زيد حقيق بالاستجابة ، لا أن الاستجابة حقيقة بزيد .

ونظير ذلك ما استشكل من قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ ﴾ (١) فيمن قرأ بغير تشديد الياء من " على " وتؤول بتأويلات : أحدهـا أنه على القلب ، كقوله :

﴿ .. وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر ﴾ (٢)

---

(١) الآية " ١٠٥ " من سورة الأعراف ، وفيها أربع قراءات :

أ - قرأها الجمهور : ﴿ حقيق على أن لا أقول ﴾ بدون تشديد الياء من " على " .

ب - وقرأها نافع ﴿ حقيق على أن لا أقول ﴾ بتشديد الياء من " على "

جـ - وقرأها أبي ﴿ حقيق بأن لا أقول ﴾ ونسبها الفراء لعبد الله

د - وقرأها عبد الله ﴿ حقيق أن لا أقول ﴾ .

وقال ابن خالويه : فالحجة لمن ارسلها أنه جعل " على " حرفـا وأوقعها على الأقوال فكان بها في موضع خفض ، والحجة لمن شدد أنه أضاف الحرف الى نفسه فاجتمع فيه ياءان الأولى من أصل الكلمة والثانية ياء الاضافة فادغمت الأولى في الثانية وفتحت لالتقاء الساكنين كما قالوا " لدى " ، " وإلى " ويكون " الأقوال " في موضع رفـــع بخبر الابتداء . الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه ص١٥٩ ومعاني القرآن الفراء ١ / ٣٨٦ ، والكشف عن وجوه القراءات ١ / ٤٠٧ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لخداش بن زهير الشاعر الهوازني المشهور وصدره : " وتركب خيلا لا هوادة بينها " وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، والاضداد للسجستاني ص ١٥٣ " وتَركب خيل . وانظـــر الكشاف ٢ / ١٠٠-١٠١ ، والبحر المحيط ٤ / ٣٥٥ في متنه وهامشه ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ١٨١ ===

والثانى : أن مالزمك فقد لزمته .

والثالث : أن المراد حقيق على ترك القول أن أكون أنا قائلـــــه ولا يرضى الا بمثلى ناطقا به ، (١)

و " أسرى " بمعنى " سرى " والمعنى جاء إن امرأ سرى إليك أيتها المرأة وزارك ودونه موماة أى : مفازة وبيداء سملق ، أى : قاع صفصـــف وجب عليك أن تستجيبى دعاءه ، وتعينيه وأن تعلمى أن المعـــان على بث الصلات والخيرات موفق صاحب توفيق من الله .

(أو ستكنا) عطف على قوله : " منفصلا " أى : يكون الفاعل مضمرا إما منفصلا ، أو ستكنا ، ثم قسم المستكن فقـال :

(إما لازما ، وهو فى أربعة أفعال : أفعل ، ونفعل ، وأفعل) - فعل أمر -

---

=== والهوادة الصالحة ، والضياطرة : جمع ضيطار جمع سلامة وهـو الرجل الجبان الذى لا يحسن حمل السلاح واستعماله ، وأصل الكلام : وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح ، بمعنى أنهم يقتلون بها. اللسان " ضطر " .

وقال صاحب الانصاف مما فى الكشاف من اعتزال : ان القلب فـى اللغة على وجهين :

أحدهما : قلب الحقيقة إلى المجاز كما فى البيت الشاهد وهو من المبالغة . وهذا المعنى هو الذى خطت عليه الآية .

الثانى : قلب معرى عن هذا المعنى البليغ كقولهم خرق الثوب المسمار .

(١) انظر الكلام على الآية فى معانى القرآن للأخفش ٢ / ٣٠٧ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ٣٨٦ ، والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ١٥٩ ، واعراب القرآن للنحاس ١ / ٦٢٨ ، والكشاف وهامشـــه ٢ / ١٠٠ ، والبحر المحيط ٤ / ٣٥٥ .

(وتفعل للمخاطب) فإن هذه الأفعال لا تسند إلى مظهر ، ولا إلى مضمر بارز ، بل إذا قلت : " أفعل أنا " فهو تأكيد للمستكن في الفعل ، لأن " افعل " دال على متكلم مسند إليه ، بدليل تمام الكلام عنده ، فقوله : "أنا" تأكيد ، وكذا بقية الأربع .

(وغير لازم وهو في فعل الغائب الواحد مذكرا كان أو مؤنثا نحو : " فعل ، ويفعل ") في المذكر الواحد الغائب ، (وفعلت ، وتفعل في المؤنث الغائبة (١) .

(وفي الصفات) أي : وغير لازم في الصفات ، (الجارية على ما هي له) نحو : " زيد ضارب "

وإنما لم يكن لازما في المذكورات ، لأنه يسند إلى المظهر والمنفصل البارز ، نحو : " يفعل زيد ، وفعل زيد ، وما يفعل إلا هو ، وما فعل إلا هو " ونظائرها ،

وكذا: " زيد ضارب غلامه " ، في الصفات ، فإنه يسند إلى المظهر أيضا .

(أو متصلا بارزا) عطف على قوله : " أو منفصلا " يعني الفاعل المضمر قد يكون منفصلا كما ذكرنا (٢) ، وقد يكون متصلا بارزا ،

---

(١) في جميع النسخ غير الأصل " الغائب " .

(٢) تقدم ذكره في ص ٥٣ .

(وهو فيما عدا ماذكرنا) يعنى : نحو : " فعلت " للمتكلم المفرد ، " وفعلنا " فى الجمع ، و " فعلت " للمخاطب المذكر ، " وفعلت " للمخاطب المؤنث ، وكذا " تفعلين ، وتفعلان ، وتفعلون ، ويفعلون ، ويفعلن ، ونحو : افعلا ، وافعلوا ، وافعلى وافعلن .

(وقد يضمر) أى : الفاعل (١) لتقرره فى النفوس وارتفاع اللبس ، وإن لم يجر له ذكر ، نحو : إذا كان غدا فأتنى " إذا نصبت " غدا " أى : ما نحن عليه .)

فكان " تامة أى : " إذا كان ما نحن عليه من الحال غدا فأتنى ، و " غدا " نصب على الظرف ، والعامل فيه معنى الاستقرار ، أى : إذا كان الحال مستقرا فى الغد ، وإنما قال : " إذا نصبت " لأنه يجوز أن يرفع غدا على الفاعلية لـ " كان " وحينئذ لا يكون الفاعل مضمرا (٢) .

(ومنه) أى : ومن هذا القسم الذى يضمر فيه الفاعل لتقرره فى النفوس (قوله :

---

(١) قال ابن الحاجب فى الايضاح ١/١٧٢ : " وليس إضمار قبل الذكر لأن القرائن قائمة مقام تقدم الذكر .

(٢) قال ابن الحاجب ويجوز أن يكون " غدا " متعلق بكان فتكون التامة ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف على أن تكون كان الناقصة . المصدر السابق .

+ لعمرك ما يغنى الثراء عن الفتى (١)

إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر +

أى : النفس) أى إذا حشرجت النفس ، والحشرجة : الغرغرة عند الموت وتردد النفس ، أى : إذا حشرجت النفس ، وضاق بها ، أى : بالحشرجة ، و " الثراء " ، والثروة " الغنى ، أى : لا تغنى الثروة عن المرء إذا حان أجله .

(ومنه قوله تعالى ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (٢) فيمن قرأ بالنصب ،أى : الأمر) ومن قرأ برفع " بينكم " فهو فاعل " تقطع " والفاعل فيه مظهر ،

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لحاتم الطائى وحاتم الطائى أحد أجواد العرب المشهورين وسيد من سادات طىء ، وشاعر من شعراء الجاهلية المرموقين وفارس من فرسانها البارزين ، وهذا البيت من قصيدة له يخاطب فيها زوجته وهى قصيدة تكشف عن مدا جوده وكرمه ، ورواية البيت فى الديوان تخالف هذه الرواية ففى ديوانه ص ٥٠ :

+ أقاوى ما يغنى الثراء عن الفتى .:. إذا حشرجت نفس وضاق بها الصدر +

وانظر : الشعر والشعراء وابن الشجرى ١ / ٢ / ٣٣٩ ، والدرر ١ / ٤٤ والهمع ١ / ٦٥ .

(٢) من الآية " ٩٤ " من سورة الأنعام ، وقد قرأها نافع والكسائى وعاصم فى رواية حفص بنصب " بينكم " وقرأها الباقون من السبعة بالرفع .

وللنحاة فى تأويل إعراب قراءة النصب ثلاثة أوجه :-

الوجه الأول : والاحسن عند كثير منهم " أن يقدر الفاعل ضميرا يعود على الاتصال المفهوم من لفظ " شركاء " المتقدم ، فالشركة تشعر بالاتصال ، فالمعنى لقد تقطع الاتصال بينكم . ===

"والبين" هو الوصل ، أي:تقطع وصلكم ، فأما من قرأ بالنصب ، ففاعل "تقطع" مضمر لدلالة الكلام عليه ، وتقديره : في النفوس ، أي : تقطع الأمر بينكم .(١)

=== الوجه الثاني : أن الفاعل هو "بينكم" وإنما بقي على حاله حملا له على أغلب أحواله ، وهذا القول ينسب للأخفش ، ولا يوجد في معاني القرآن له ، بل صرح فيه بجواز كونها على تقدير "ما" التي بمعنى شيء فقال في ١/ ٢٣٧ : ولو قلت : * شقاق بينهما * تريد "ما" وتحذفها جائز ، كما تقول : * تقطع بينكم * تريد "ما" التي في معنى شيء ."

الوجه الثالث : قال الزمخشري : لقد تقطع بينكم" ، وقع القطع بينكم ، كما تقول : جمع بين الشيئين ، تريد وقع الجمع بينهما . انظر : الآية في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٥-٣٤٦ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٢٦٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٤٠-٤٤١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٦٦ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٢٦٢ .

وقال المصنف في تعليقاته اللوحه " ٨ " : " وبين للزوم الظرفية" لا يصلح مسندا إليه إلا فيمن يقول إنه فاعل في قوله تعالى : * لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ * وإن كان منصوبا فإن أبا الحسن يذهب إلى أن معناه معنا المرفوع ، لأنه لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام ."

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٦٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٢ .

(وفى المثل : ((ظم خلقت إن لم أخدع الرجال)) (١) أى : اللحية) أى : ظم خلقت اللحية إظهارا للرجولية ؟ .

(وحتى كان) أى : الفاعل (ضميرا مستترا لمؤنث أو بارزا لمثنين لا غير ، حقيقيا كان المؤنث أو غير حقيقى ، لزم التاء فى فعلـــه ، نحو : "هند "قامت") فى المؤنث المستتر ، (والهندان قامتـا) فى المثنين ، والتأنيث فيهما حقيقى (والشمس طلعت) فى التأنيث الغير حقيقى .

يعنى : أن الفعل إما أن يسند فى المؤنث إلى مظهر أو مضمـــر ، فإن أسند إلى مضمر مؤنثا ، أو مؤنثتين يلزم التاء ،سواء كان المؤنث حقيقيا ، أو غير حقيقى ، يعنى أن الفعل مذكر فحقه أن لا تقرن بـــه التاء ، فإن كان الفاعل مضمرا فإنما لزم التاء لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، فلذلك ألحق التاء بالفعل ، دلالة على تأنيث الفاعـل ، وإنما لم يجب الألحاق فى المظهر كما سيأتى لظهوره ، وأما المضمـــر فلخفائه ألحق التاء به فرقا بينهمـا ،

(ومتى كان - أى : الفاعل - مظهرا مؤنثا لم تلزم التاء الا عند "حقيقى" - يلى الفعل - من الأدميين نحو : "عرفت المرأة" (٢))

---

(١) هذا مثل عربى يضرب فى الخلابه والمكر من الرجل الداهية .
وهو فى مجمع الأمثال ٢ / ٨٣ ، والمستقصى ٢ / ١٨١
والشاهد فيه هو حذف نائب الفاعل الذى هو "اللحية" لدلالـــة الكلام عليها .

(٢) هذه المسألة لخصها ابن مالك فى الخلاصة بقوله :

+ وتاء تأنيث تلى الماضى إذا كان لأنثى كانت هند الأذى
وإنما تلزم فعل مضمـــر متصل أو مفهم ذات حـــر
وقد يبيح الفصل ترك التاء فى نحو أتى القاضى بنت الواقف +

انظر : شرح الالفية لابن الناظم ص ٢٢٤ ، وانظر شراح الألفيـة عند الكلام على هذه الأبيـات .

هذا هو القسم الثاني : يعني إذا كان الفاعل مؤنثا غير حقيقي مظهرا لم يلزم التاء إعتمادا على ظهور لفظ المؤنث نحو : " طالع الشمس " ثم استثنى ماذكره ، فاحترز بالحقيقي عن غيره نحو : " طالع الشمس " فإنه لا يلزم التاء ،وقال : يلي الفعل احترازا عما إذا وقع بينهما فاصل كما سيأتي (١) .

وقال : " من الآدميين " احترازا عن نحو : " سار الناقة " فإن المؤنث وإن كان حقيقيا يلي الفعل لكنه ليس من الآدميين (٢) ، فلم يلزم فيه التاء .

وقوله : " عرفت المرأة " مثال للمستحق للقيود ، فإنه : حقيقي ،يلي الفعل من الآدميين .

(وجاز طالع الشمس) لكون المؤنث غير حقيقي .

(وخضر القاضي اليوم امرأة) (٣) ، لكون المؤنث لا يلي الفعل وان كان حقيقيا ، بل وقع بينهما فصل ، " وسار الناقة " ، لكون المؤنث من غير الآدميين .

(وإن كان المختار) في الصور الثلاث (لحوق التاء) دلالة على تأنيث المسند إليه على الجملة .

وهذا خلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاجب في الاسناد إلى غير الحقيقي ، فإنه استدل بقوله تعالى : * وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ (٤) *

---

(١) ، (٢) انظر ابيات ابن مالك في الهامش (٢) ص ٤٧

(٣) قال ابن مالك في الخلاصة :

+وقد يُبيح الفصل ترك التاء في

نحو أتى القاضي بنت الواقف +

(٤) الآية " ٩ " من سورة القيامة .

فإن القراء اتفقوا عليه ، ولا يتفقون على غير المختار ، ويجوز أن يحمل لفظ المصنف : " وإن كان المختار على صورة الفصل ، ونحو : سار الناقة ، لا على قوله : طلع الشمس لئلا تقع مخالفة لما ذكره الشيخ ابن الحاجب (١) .

(ونحو :

+ .. ولا أرضَ أبقل إبقالها + (٢)

متأول .)

---

(١) قال ابن الحاجب في الايضاح في شرح المفصل ١/٥٥٤ :
" غير الحقيقي أنت مخير في الفعل بين إثبات التاء وتركها وقع فصل أو لم يقع ، وقد جاء القرآن بذلك كله .
وقول النحويين : إن إثبات التاء مع عدم الفصل أحسن ليس بسديد للاجماع على قوله تعالى: = (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) = فان الأمران ستويات . "
وانظر شرح الكافية للرضى ٢/١٧٠ ، والفوائد الضيائية ٢/١٦٨/١٦٩ .

(٢) هذا عجز بيت من بحر المتقارب ، وصدره هو ما ذكر الشارح والبيت لعامر بن جوين بن عبد رضاء الطائي كان سيدا من سادات قومه في الجاهلية ، وهو شاعر مجيد وفارس مشهور . انظر ترجمته في الخزانة ١/٢٥ . وهذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٢/٤٧ وانظره في الخصائص ٢/٤١١ ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٧ ، والأمالي للشجرية ١/١٥٨، ١٦١ ، وابن يعيش ٥/٩٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٩٢ ، ومغني اللبيب ٢/٧٣١، ٧٤٦ ، والتصريح ١/٢٧٨ ، والعيني ٢/٢٦٤ ، والخوانة ١/٢١ ، ٣/٣٣٠ ، واللسان " كرفأ " ، وابن عقيل ١/١٧٢ ، ===

وأوله :

+ فلا مزنة ودقت ودقها .. +

هذا إيراد ، إذ الفعل وهو " أبقل " مسند الى ضمير الأرض ، فكان حقه أن يقال : " أبقلت " كما ذكرنا فى " الشمس طلعت "

فأجاب بأنه متأول ، وتأويله : بأن الأرض بمعنى المكان ، وهو مذكر ويروى :

" ولا أرض أبقلت بقالها "

بنقل حركة الهمزة من إبقالها الى التاء ليستقيم الوزن وحينئذ فلا إشكال فيه . (١)

(وعكسه أتته كتابى فاحتقرها .) يعنى ما ذكرنا فى البيت مؤنث لم تلحق التاء بالفعل المسند الى ضميره ، وهذا مذكر ، وهو الكتاب ، ألحق التاء بفعله " على عكس " تأويله ، وهو أن الكتاب عبارة عن الصحيفة فهو مؤنث معنى ، فلذلك قال : " أتته كتابى - أى صحيفتى - فاحتقرها " . (٢)

=== والمزنة السحابة البيضاء ، وودقت أى : أمطرت ، وأبقلت الأرض إذ اخرج بقلها ، وانظر البيت فى مجاز القرآن ٢ / ٦٧ .

(١) انظر الخزانة ١ / ٢٢ ، وقال ابن هشام فى المغنى ٢ / ٧٣١ ، ورد بأنا لا نسلم أن هذا الشاعر لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره .

(٢) فى هامش العباب اللوحة " ٥٣ " حكى الاصمعى عن أبى عمرو بن العلاء قال سمعت أعرابيا يقول : فلان لغوب ، أتته كتابى فاحتقرها ، فقلت : أتقول : أتته كتابى ؟ فقال : الأعرابى أليس بصحيفة ؟ فقلت : ما اللغوب ؟ فقال : الأحمق ، فأول الكتاب بالصحيفة وأنث فعله ، والراجع إليه من احتقرها .

(١)
بحث المؤنث

(والمؤنث الحقيقي ما بأزائه ذكر " في الحيوان ، وغير الحقيقي ما يرجع إلى الاصطلاح .)

كتأنيث الشمس ، والنار ، و ـ(الدار ، والقدر)ـ (٢) فإنه لا معنى لتأنيثها ، إذ ليس بأزائه ذكر من الحيوان ، بل تأنيثها باعتبار الاستعمال ، واصطلاح أهل العرف ، وهذا الحد ـ(أعني حد المؤنث)ـ (٣) في الحقيقي ، يقتضي أن لا يكون فرق بين تأنيث الآدمي وغيره ، لأن كليهما حقيقي ، فعل تأنيث الآدمي أقوى لكونه أشرف أنواع الحيوان ولأنه الأصل المقصود في المخاطبات ، وسائر الحيوانات تبع له (٤) .

(فمنه) أي : فمن غير الحقيقي ، قسم غير الحقيقي إلى قسمين :

أحدهما : (ما في لفظه شيء يدل على تأنيثه .)

وثانيهما : قوله بعد ذلك : " ومنه ما ليس كذلك "

وهو أي : ما في لفظه شيء يدل على تأنيثه (أن يكون جمعا

---

(١) هذا العنوان من (م) ولا عنوان في بقية النسخ .

(٢) سقطت من بعض النسخ كلمة ـ(الدار)ـ وسقط من بعضها الاخر كلمة ـ(القدر)ـ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ك)

(٤) كلام الشارح هنا مثبت في هامش العباب اللوحة "٥٣"

وانظر مبحث الذكر والمؤنث في شرح الكافية للرضي ٢ / ١٦٩ .

والفوائد الضيائية ٢ / ١٦٨ .

غير ما جمع بالواو والنون مذكرا كان واحده أو مؤنثا حقيقيا) كقولـــه تعالى : * وقال نِسْوَةٌ (١) * وقوله : * إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ (٢) * بتأويل أنهما جمع ، لأن تأنيثه غير حقيقي ، وفي غير الحقيقي يجـوز الحاق التاء بفعله وعدم الحاقه ، وفي لفظه مايدل على تأنيثـــه ، وهو كونه جماعة ، واستثنى منه ما جمع بالواو والنون فإنه لا يجـــوز : " قالت المسلمون " مع أنه جمع ، لأن لفظة للتذكير وضعا ، بخلاف الرجال والمسلمات فإن لفظه جمع التكسير غير موضوع للذكور ، وأما الألف والتاء فهي موضوعة للأنات ، (أو يكون عطف علـــى : (٣) أن يكون جمعا " أي وهو : أن يكون (في آخره تاء تنقلب هاء في الوقف) مثل : تمرة ، فإنه في آخره شيء يدل على تأنيثه ، وقال : " تنقلب هاء " احترازا عما لا تنقلب هاء كالبنات والنبات ونحوهما ، (أو ألف زائدة) أي : أو أن يكون في آخره ألف زائدة ،

(أما مقصورة رابعة والوزن فعلى بضم الفاء وفتح العين) كشَفَى (٤) الموضع

---

(١) من الاية ٣٠ من يوسف وتمام الاية " * وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * "

(٢) من الاية " ١٢ " من سورة الممتحنة ، والآية طويلة لا يتسع هـــذا المكان لأكمالها .

(٣) في (هـ) ، (ك) ، (ل) عطف على " يكون "

(٤) في اللسان " شَعَبٌ " شَعَبَى بضم الشين وفتح العين مقصورا اسم موضع في جبل طي " وفيه يقول جرير :

+ أعبدا حل في شَعَبَى غريبا . . ألؤما لا أبالك واغترابـا +

وأربى[1] للداهيـــة .

(أو سكونها) أى سكون العين كـ"بُشْرَى" و"حُبْلَى"

(أو "فَعْلَى" بفتح الفاء والعين مطلقـــا ،)

يعنى اسما كـ"دَقَرَى"[2] ، اروضة ، و"بَرَدَى"[3] لنهر دمشـــق ، أو صفة "كَجَمَزَى" و"بَشَكَى" ، يقال : حمار جَمَزَى "أى : سريع ، وناقة "بَشَكَى"[4] ، أى : خفيفة المشى .

("وَفَعْلَى" ، و "فِعْلَى" بفتح الفاء أو كسرها ، وسكون العين) كسلمى ، و "رضوى"[5] ، و "دعوى"[6] ، و "شيزى"[7] لشجر ، و "ذكرى" .

---

(١) قال فى اللسان : الأربى بضم الهمزة الداهية قال ابن احمر :
+ فلما غشيت ليلى وايقنت أنها . . هى الأربى جاءت بام حبوكرا +
وانظر شرح الكافية للرضى ٢ / ١٦٦ ومابعدها ، وابن يعيـــش ٥ / ٨٨ ومابعدها .

(٢) انظر الصحاح "دقر"

(٣) انظر اللسان "برد"

(٤) انظر الصحاح "جَمَزَ" و "بَشَكَ" وهامش شرح الكافية الرضـــى ٢ / ١٦٧ وفى اللسان "جمز" قال الأصمعى لم اسمع "بَشَكَـــى" فى صفة الذكر إلا فى هذا البيت ، والبيت هو :
+ كأنو ورحل إذا رعها . . على جمزى جازى" بالرمال +
أى على حمار جمزى .

(٥) "رضوى" جبل بالمدينة ، وفرس سعد بن شجاع ، واسم امرأة . اللسان "رضى" .

(٦) فى اللسان "دعو" الدعوى اسم لما يدعيه ، وتصلح أن تكون فـــى معنى الدعاء .

(٧) فى اللسان "شَمَزَ" "الشيزى" شجر تعمل منه القصاع والجفان ، وقيل هو شجر الجوز ، وقيل انما هى قصاع من خشب الحمـــوز تسود من الدسم .

(إذا لم يكن الألف للإلحاق [1] .) يحترز به عن "فعلى" و " فعلى" بفتح الفاء وكسرها ، إذا كان ألفهما للألحاق " كعَلْقَى" [2] و " مِعْـــــزَىً " [3] فيمن صرفهما ، (أو فوق ذلك) عطف على " رابعة " (مما ليست ألفه [4] (فيه للألحاق بنحو سفرجل) أى : يكون الألف فوق الرابعة وليست ملحقة بنحو " سفرجل " " كحَبَنْطَى " [5] .

(الا فى نحو : " قبعثرى) أى : ما يكون الألف فوق الرابعة ، وليست للإلحاق يكون للتأنيث إلا فى " قَبَعْثَرَى " فإنه ليس دالا على التأنيث ، وإنما زيدت الألف فيها ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة ، كذا ذكره فى الصحاح [6] .

---

(١) ضابط الالحاق عند الصرفيين أنه ما جعل به ثلاثى أو رباعى موازنا لما فوقه ، أى موافقا له فى الحركات والسكنات وعدد الحروف .

(٢) فى اللسان " علق" العلقى شجر تدوم خضرته فى القيظ ولها أفنان طوال دقاق وورق لطاف ، وبعضهم يجعل ألفها للتأنيث وبعضهم يجعلها للإلحاق وتنون .
قال ابن جنى : ألفها ليست للتأنيث لمجىء هاء التأنيث بعدها ، وانما هى للإلحاق ببناء " جعفر " و " سلهب " فإذا نزعت ألفها لم تنون لأنهم حينئذ يعتقدون أن الألف للتأنيث ، .

(٣) ذكر فى اللسان " معز " أن ألف " معزى " للإلحاق ببناء " هِجْرَع " وقال ابن الأعرابى إنها تصرف إذا شبهت بمفعل ، وقال سيبويه معزى منون مصروف لأن ألفه للالحاق لا للتأنيث وهو ملحق بدرهم على " فعلل " اهـ اللسان .

(٤) السفرجل : ثمر مقو وقابض وسكن للعطش ، وجمعه سفارج ، الصحاح واللسان " سفرجل " .

(٥) الحبنطى : القصير البطين ، والنون والألف الالحاق بسفرجل . الصحاح "حبط"

(٦) جاء ذلك فى الصحاح " قبعثر " والقبعثرى العظيم الشديد .

وليس الإلحاق على هذا هو المصطلح المتعارف فى التصريف ، بل هو ماذكره فى باب منع الصرف فى نحو : أرطى .(١)

(ودليل أنها ليست للتأنيث لحوق التاء ،) كعاقلة .

(أو صرف الاسم استعمالا نحو " طلق ، ومعزى " ونحوهما .) فإن صرفهما(٢) دليل على أنها ليست التأنيث .

(وإما ممدودة) عطف على قوله : " إما مقصورة " (والوزن غير فُعْلاء ، وفِعْلاء بسكون العين والفاء غير مفتوح ، فان ألفهما للالحاق .) كعِلْباء(٣) "وحِرْباء"(٤) ، و " حُوَّاء لهنت " ، و " مُزَّاء " للخمر اللاذيذة الطعم .

---

(١) قال المصنف فى باب منع الصرف اللوحة ٨٣/أ : " وأما ألف الألحاق فهى ألف تلحق الآخر وحدها لا للتأنيث ،وشرطها العلمية نحو ارطى إذ اسمى به ، ويدل على أنها لغير التأنيث مجىء ارطأة . قال الشارح : فسر ألف الالحاق بألف تلحق آخر الكلمة لا للتأنيث ولا يريد بالالحاق هنا أن يلحق به الاسم باصل فإن ألف قبعثرى للإلحاق فانها ألف الحقت آخر الاسم وليست للتأنيث بدليل قبعثراة وليس فى الكلام سداسى اصل يلحق هذا به بل المراد بالإلحاق مافسرناه . " أ هـ - وانظر القسم الأول - تحقيق الشيخ برهان ص٣٥٢ والأرطى شجر .

(٢) انظر الهامش ٢ - ٣ ص [illegible]

(٣) فى اللسان "طَبَ " العلباء ممدود عصب العنق ، وقال اللحيانى العلباء مذكر لا غير .

(٤) الحرباء : مسمار الدرع أو رأس المسمار ،والحرباء أيضا الظهر ، وذكر أم حسين ، وقيل دويبة نحو العظاءة تستقبل الشمس برأسها ويدور معها كيف دارت يقال انه يقى بذلك جسده ويتلون ألوانا بحر الشمس - الصحاح واللسان " حرب " .

(ومنه مالبس كذلك) أى : ليس فى آخره شيء يدل على تأنيثه ، (فيرجع إلى أن تسمع فى تصغيره التاء أو فى صفته ، أو فى فعله .) وذكر الأمثلة الثلاثة على الترتيب (نحو أُرَيْضَة) فى التصغير ، أى : تأنيثه علم من تصغيره .

(أرض مقلة) فى الوصف ، أى : تأنيثه علم من وصفه بالمؤنث ، (وأبقلت الأرض) فى فعله أى : علم تأنيثه من إلحاق التاء بفعله .

(ويجوز الفاعل ورافعه ضمير كقولك :لمن قال : من فعل ، تحقيقا أو تقديرا زيد .) أى : كقولك زيد لمن قال .

(وعليه قوله تعالى : * يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ *[1] فيمن قرأ مفتوح الباء أى : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ) الواو فى " ورافعة للحال ،

---

(١) من الآية " ٣٦ من سورة النور ، وقد قرأ الجمهور بكسر الباء وبالياء التحتية ، وقرأها ابن وثاب بكسر الباء وبالتاء الفوقية ، وقرأ أبو بكر وابن عامر بفتح الباء وبالياء التحتية ،وقرأها أبو جعفر بفتح الباء وبالتاء الفوقية ، .

انظر حجة القراءات لابن زنجلة ص ٥٠١ ، والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٦٢ ، والنشر فى القراءات العشر ٢ / ٣٣٢ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٢٥٢ ، واعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٤٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٥٨ ، والدر النقيط بهامش البحر المحيط ، والفتوحات الالهية للجمل ٣ / ٢٢٦ ، وابن يعيش ١ / ٨١ ،والأشمونى ٢ / ٤٥ .

وأول الآية هو قوله تعالى : * فِى بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ * .

تحقيقا أو تقديرا تقسيم لقوله : " من فعل " ، أى : قد يتلفظ به تحقيقا كما إذا قال : من فعل ؟ فتقول : زيد ، أى فعله زيد ، وقد يكون تقديرا بدلالة الحال ، كمن طاف يطالب ضاربا من غير تلفظ منه بقوله : " من ضرب " فتقول : زيد وعلى هذا ورد قوله تعالى : * يسبح * فيمن قرأ مفتوح الباء ،لأنه لما قال : * يسبح * كان مظنة سؤال سائل " من يسبحه " ؟ فقيل : رجال . فمن يسبحه تقديرى لا لفظى (١) .

(ويلزم ذلك) أى : إضمار الرافع (إذا فسر) أى : ذلك المضمر بظاهر نحو : " هل زيد خرج ؟" (٢)

---

(١) للنحاة فى هذه المسألة رأيان :-

الأول : للجرمى وابن جنى وابن هشام وهو أن " رجال " فى الآية و "زيد" فى المثال فاعلان لفعلين محذوفين ولا يجوز فيهما غير ذلك ، واستدلوا على ذلك بورود " رجال " فاعلا على قراءة من بنى الفعل للفاعل ،

الثانى : للجمهور وهو أن "رجالا" وماشابهها أخبار لمبتدآت محذوفة أى : الفاعل زيد ، والمسبح له رجال .

انظر فى هذه المسألة الحجة فى القراءات السبع لابن خالوية ص٢٦٢ ومعانى القرآن للفراء ٢ /٢٥٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ /٤٤٤ ، والبحر المحيط والدر اللقيط بهامشه ٦ /٤٥٨ ، ومغنى اللبيب ٦٨٥ والكشاف ٣ /٦٨ ، وابن يعيش ١ /٨١ ، والتصريح ١ /٢٧٤ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢ /٤٥ .

(٢) ماذكره المصنف من اللزوم إنما هو على مذهب البصريين الذين يمنعون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط كما يمنعون تقدم الفاعل على فعله ، فالفعل المذكور مفسر لمحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه .

و * إذا السماءُ انشقّتْ (١) * و ((لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني)) (٢)

و

* .. إن ذو لوثةٍ لانا (٣) *)

=== أما الكوفيون الذين يجيزون وقوع الجملة الأسمية بعد أداة الشرط و " هل " الاستفهامية ، ويجيزون تقديم الفاعل لو فعله فلا حذف في أمثلة المصنف عندهم .

انظر في هذه المسألة الأنصاف ٢ / ٦١٦ ، والأشموني ٢ / ٤٧ ، وهداية السالك ٢ / ٩٨ .

(١) الآية " ١ " من سورة الانشقاق .

(٢) هذا مثل عربي ويحكى في سببه أن حاتما الطائي أسر في بلاد عنزة فغاب عنه الرجال وبقي مقيدا بين النساء مغولا ، ثم انهن ارتحلن به فاصابهن الجوع في الطريق فقال لهن أفككن عني الغل لا قصد لكن ففككنه عنه فنزل عن الناقة ونحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا قصدي فلطمته جارية على ما فعل ، فقال : " لو ذات سوار لطمتني " يريد لو حرة كفأة لهان على ذلك . انظر هامش ابن يعيش ١ / ٨٢ .

(٣) هذا جزء من بيت من البسيط لقريط بن أنيف أحد بني العنبر من أبيات قالها عندما أغار أناس من بني شيبان على ابله ، وأخذوا منها ثلاثين بعيرا ، واستنجد بقومه فلم ينجدوه ، فتوجه الى مازن تميم فركبوا معه وأخذوا من بني شيبان مائة بعير ودفعوها ، فقال أبياتا من ضمنها البيت الشاهد .

والحفيظة : الغضب ، واللوثة : الضعف ويقصده به قومه .

والشاهد في البيت هو حذف الفعل بعد " ان " وابقاء فاعله ، وتقدير الكلام ان لان ذو لوثة لان .

والبيت في الحماسة ٢٥ ، ومغني اللبيب ١ / ١٦ ، وشرح شواهده البغدادي ٥ / ٣٨ ، والخزانة ٣ / ٣٣٢ ، ٥٦٩ .

إذ التقدير : هل خرج زيد ، لأن " هل " يغلب دخولها على الفعل ، وكذا " إذا " الشرطية ، وكذا " لو " و " إنْ " لأنهما حرفا شرط يستدعيان فعلا ، وقبله :

* إذنْ لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ .. عند الحفيظة ..... *

(ومنه : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾(١) أي : ولو ثبت صبرهم لأن " أنَّ " مفتوحة تدل على الثبوت ، فكانت كالمفسر فأجريت مجراه .(٢)) وإنما قال : " ومنه " و " كالمفسر " و " أجريت مجراه " لأن " أنَّ " المفتوحة ليست بمفسر على الحقيقة لوجهين :-

---

(١) الآية " ٥ " من سورة الحجرات .

(٢) للنحاة في " أنَّ " ومدخولها إذا وقعت بعد لو رأيان :-

أحدهما : للكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشري وابن مالك وكثير من نحاة البصرة ، وهو أنها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره " ثبت " .

والرأي الثاني : لسيبويه وهو أنها في محل رفع مبتدأ ، واختلف في خبره فقيل إنه لا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، وقيل إنه محذوف .

وقال ابن عصفور : انه يقدر مؤخرا على الأصل أي : ولو ايمانهم ثابت وقال غيره : إنه يقدر مقدم أي : ولو ثابت إيمانهم .

انظر الكتاب ٣/٢١ ، ١٤٠ ، ١٥٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٤٠ ، ومعاني الحروف للرماني ١٠٢ ، وابن يعيش ١/٨١ ، والايضاح في شرح المفصل ١/١٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ١/٧٧ ، والجنى الداني في حروف المعاني ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ومغني اللبيب ١/٢٩٨ ، والكشاف ٣/٥٥٧ ، والبحر المحيط ٨/١٠٩ .

أحدهما : أن المقدر ليس عينه ، بل مدلوله ، وهو " ثبت " فكان كالمفسر .

والثانى : أن شرط المفسر أن يقع بعد الفاعل كما فى الصورة المذكورة ههنا ، * أَنَّهُمْ صَبَرُوا * فاعل فعل محذوف وليس هو عين المفسر ، لكونه فاعلا ، ولكنه لما دل على الثبوت الدال على المضمر قيل هو المفسر .

(والفاعل إذا كان عامله نعم أو بئس ، وهما للمدح العام ، والذم العام ، إنشاء ، ألتزم أن يكون مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة ،) والمراد بالمدح العام والذم العام أنهما لا تدلان على خصوص الخصلة التى بها المدح ، أو الذم ، بل تدلان على أصل المدح أو الذم (١) ، وليس المراد منه العموم المطلق الدال على المدح أو الذم من كل الجهات ، فلفظ المطلق أولى من العام فى هذا المعرض ،

---

(١) قال ابن الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ٢/٩٦ قوله :
" للمدح العام " يعنى : لمدح لا خصوصية فيه ، لأنك إذا قلت : نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصلة معينة مدحته لها ، فهذا معنى قوله : المدح العام وكذلك الذم .
وانظر شرح الكافية للرضى ٢/٣١١ ، والمقتصد ١/٤٦٣-٤٦٦ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٥٩٨ - ٥٩٩ .
ونعم وبئس محل خلاف بين الكوفيين والبصريين ، فجمهور الكوفيين يرون أنهما اسمان ، والبصريون يرون أنهما فعلان ، وسوف يعقد لهما المصنف بابا فى آخر الكتاب فى قسم العامل " .

قوله : ألتزم أن يكون . أى : الفاعل مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة ، يعنى فاعل نعم وبئس قد يكون مضمرا ، وقد يكون مظهرا على ماسيأتى ، فالمضمر شرطه أن يفسر ، -لأبهامه - بنكرة منصوبة (١) ، كما هو مقتضى التمييز .

(موضحا باسم ، معرفة (٢) ، مرفوع ، مجانس له ، يسمى مخصوصا بالمدح ، أو الذم) .

أى : شرط المضمر أن يذكر بعد تمييزه المخصوص بالمدح أو الذم ، وهو اسم معرفة ، -(و)- (٣) إنما اشترط كونه معرفة لأن الأصل فى الإيضاح والبيان : أن يكون بالمعرفة (٤) ، واشترط كونه مرفوعا ،لأنه : إما مبتدأ ، أو خبر مبتدأ محذوف على ما سيأتى ، مجانس لذلك المضمر أى : فى الإفراد والتثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث ، وفى كونه بحيث يصدق عليه فاعل نعم وبئس ،بأن يكون فردا من اسمائه ، لأنه فى المعنى عبارة عن ذلك المضمر (٥) ، فحقه أن يجانسه ،

---

(١) فى الأصل -(يعنى فاعل نعم وبئس)- بعد كلمة " منصوبة " وهذه الزيادة من الناسخ وقع فيها خطأ ، والذى أوقعه فى هذا الخطأ هو تكرار كلمة " منصوبة " ووقوع مازاده الناسخ بعدها فى المرة الأولى كما فى السطر الثانى من هذه الصفحة .

(٢) قال فى (ظ) بعد قوله : (باسم معرفة) أو نكرة مخصصة وكان عليه أن يذكر ذلك ، لأن التعريف هنا ليس بشرط .

(٣) حرف -(الواو)- زدته لاقتضاء المحل له .

(٤) ما بين الأقواس " " وقع هامشا فى (ظ)

(٥) انظر المقتصد ١ / ٣٦٤ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦٠٠ .

(أو مظهرا) عطف على : " مضمر " أى : ألتزم أن يكون مضمرا كما ذكرنا ، أو مظهرا .

(معرفا بلام الجنس أو مضافا إليه) أى : إلى المعرف ،

(موضحا بالمخصوص) أى : شرط المظهر أيضا أن يوضح بالمخصوص مدحا أو ذما ، لأن المعرف والمضاف لا يدلان على تعيين المخصوص ، فذكر بعدهما المخصوص أيضا ليتعين ، وإنما اشترط التعريف فى الفاعل المظهر ، لأن لفظ الفعل يدل على المدح العام ، أو الذم العام ، فتعريفه زيادة تفخيم للمفهوم ، ولأنه عبارة عن المعهود الذهنى فى المدح أو الذم ، فعرف باعتبار ذلك العهد الذهنى ، ثم ذكر المخصوص

---

(١) الجنس يعرفه المناطقة " بأنه كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ما هو " من " حيث هو كذلك .

انظر التعريفات للجرجانى ص ٧٨ ، وفى اللسان " جنس " الجنس الضرب من كل شىء ، والجنس أعم من النوع .

واللام التى للجنس ثلاثة أنواع :

الأولى : التى تكون لإستغراق الأفراد وهى التى تخلفها " كل " حقيقة نحو : * وَخُلِقَ الْأِنْسَانُ ضَعِيفًا *

الثانية : التى تكون لإستغراق خصائص الأفراد ، وهى التى تخلفها " كل مجازا " نحو : " زيد الرجل علما " .

الثالثة : التى تكون لتعريف الماهية وهى التى لا تخلفها " كل " لا حقيقة ولا مجازا نحو : " والله لا ألبس الثياب "

انظر : مغنى اللبيب ١ / ٥١ ، والجنى الدانى ص ٢١٧ ، وابن يعيش ١ / ٢٥ ، ٢٦ ، وانظر فى هذه المسألة الايضاح فى شرح المفصل ٢ / ٩٨-٩٩ فقد اطال ابن الحاجب فيه الكلام عليها .

تشخصيا لذلك المعهود في الذهن بحسب الجنس ،

(نحو نعم رجلا زيد .) هذا مثال لما يكون الفاعل مضمرا ومفسرا بنكرة منصوبة ، وهي رجلا ، موضحا باسم معرفة ، وهو " زيد " المخصوص بالمدح .

(أو نعم الصاحب) هذا مثال لما يكون الفاعل مظهرا معرفا بلام الجنس ، وهو الصاحب

(أو نعم صاحب القوم عمرو .) هذا مثال للمضاف إلى المعرف ، وعمرو هو المخصوص[1] .

---

(١) هذه الأنواع الثلاثة - أعني المضمر المفسر بنكرة منصوبة والمعرف بلام الجنس ، والمضاف إلى المعرف - هي المتفق على جواز وقوعها فاعلا لنعم وبئس ، وأجاز الأخفش والفراء إسنادهما إلى النكرة المختصة ، يقول الشاعر :

+ فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم . . وصاحب القوم عثمان بن عفان +

وأجاز الأخفش وحده إسنادهما إلى نكرة غير مختصة ، كقول الشاعر :

+ بئس القرط غراء الثنايا . . وريد للنساء ونعم نسيم +

وأجاز المبرد أن يجعل فاعل نعم موصولا حرفيا .

انظر المقتضب ٢ / ١٤٣ وشرح عمدة الحافظ ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، والملخص ١ / ٤٤٥ - ٤٤٦ ، والهمع ٢ / ٨٦ ، والأصول ١ / ٧٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٦٠٠ ، والخزانة ٤ / ١١٧ .

(١)
(وفى المؤنث) نحو (نعمت امرأة هند) .

هذا مثال لما يكون الفاعل أيضا مضمرا ، لكنه مؤنث فلذلك فسر بمؤنث ، (ونعمت ، أو نعم الصاحبة ، أو صاحبة القوم دعد ")

هذا مثال للفاعل المظهر المعرف باللام أو المضاف إلى المعرف ، وإنما قال : نعم ، أو نعمت ، يعنى : يجوز تذكير الفعل وتأنيثه ، وإنما جاز التذكير والتأنيث مع أن الفاعل هى الصاحبة ، لأن التقدير : نعم التى صحبت ، فهو باعتبار الوضع ليس بأزاء ذكر من الحيوان حتى يقال : إن تأنيثه حقيقى ، ولا يجوز تذكير فعله " كقامت هند " ، لأن التى بحسب الوضع للمؤنث أعم من أن يكون آدميا من الحيوان أو غيره ،

وكذا صاحب القوم ، فان صاحبة اسم بحسب الوضع دال على ذات موصوفة بالصحبة ، سواء كان حيوانا أو غيره ، فليس بمؤنث حقيقى على ما فسر بحسب الوضع .

---

(١) فى (ظ) " صوابه : نعم امرأة من غير تاء تأنيث لأن أهل البصرين اتفقوا إلا قليلا منهم على أن الضمير المبهم الذى فى " نعم وبئس " لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لعدم تصرفهما ، ولأن القصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أدخل فى الإبهام كان أولى ، والضمير المفرد المذكر إذا لم يكن عائدا إلى شىء معين أشد إبهاما من غيره ، لانه لا يستفاد منه إلا معنى شىء ، وهو يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بخلاف غيره فإنه لا يستفاد منه معنى التثنية والجمع أو التأنيث " اهـ .

وهذا الكلام يكاد يكون مطابقا لما ذكره الرضى فى شرحه للكافية ٢ / ٣١٥ ، وانظر الملخص فى ضبط قوانين العربية ١ / ٤٤٧ ، وشرح المرادى للألفية ٢ / ٨٧ - ٨٨ .

(وفى التثنيـة والجمـع : " نعم رجلين ، أو الرجلان أخـــواك "
و " نعم رجالا ، أو الرجال إخوتـك)

يعنى وقد يكون الفاعل إما مضمرا مفسرا بمثنى نكرة نحـــو :
" نعم رجلين أخواك " أو بجمع نكرة نحو : " نعم رجالا إخوتـك "،
وقد يكون الفاعل معرفا باللام اما مثنى نحو : " نعم الرجلان أخواك"
أو جمعا نحو : " نعم الرجال إخوتك " .

(وحكى) -(الكسائى)- (١) (نعما ، ونعموا) (٢) يعنى بإلحاق ألـــف
التثنية وواو الجمع بنعم فيقال : نعما رجلين ونعموا رجالا ، وهـــو
شاذ عند الأكـثرين .

---

(١) كلمة -(الكسائى) زيادة من (ظ) .
والكسائى هو على بن حمزة بن عبد الله مولى بنى أسد ، إمام
أهل الكوفة فى النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة ،له عـدة
مؤلفات منها : " معانى القرآن والقراءات ومقطوع القـــرآن
وموصوله والنوادر الأوسط والنوادر الأكبر ، وما تلحق فيه الهاء .
توفى سنة ١٨٩ هـ . انظر طبقات النحويين ١٣٨ ، ومراثـــب
النحويين ١٢٠ ، والفهرست ٤٤ ،ونشأة النحو ١١٦ ، وبغيـة
الوعاة ٣٣٦ .

(٢) قال ابن مالك فى شرح عمدة الحافظ ص ٧٨٨ : " وقد يكون فاعل
نعم وبئس ضميرا عائدا على ماتقدم ، مطابقا له ، حكاه الكسائى
عمن يوثق بعربيته ،فيقولون : الزيدان نعما رجلين ، والزيدون
نعموا رجـالا .

(ويجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والمفسر تأكيد نحو : (١)

* فنعم الزاد زاد أبيك زادا * (٢)

وأولـــه :

* تزود مثل زاد أبيك فينا *

---

(١) الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز محل خلاف بين النحـــاة فقد منعه سيبويه والسيرافي وابن جني وابن يعيش وابن عصفـور الاشبيلي ، وأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والزمخشـــري وابن مالك .

انظر الكتاب ٢/ ١٧٥ ، والمقتضب ٢/ ١٥٠ ، والأصول ١/ ٧٣ ، والخصائص ١/ ٨٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٦ ، والمقتصد ١/ ٣٧٢ ، وابن يعيش ٧/ ١٣٢، ١٣٣ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨ -١١١والتذييل ص ١٢٧ والأشموني ٣/ ٢٦ .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر وهو لجرير بن عطية الخطفي الكلبـــي اليربوعي الشاعر المشهور الذي يعد أحد أثنين هما أشعر مـــن في زمنهما وهما جرير والفرزدق ، ولد جرير سنة نيف وثلاثيـــن من الهجرة ، وتوفي سنة ١١١هـ . وهذا البيت من قصيـــدة له يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ومطلعها :

أبت عيناك بالحسن الرقادا ... وانظرت الأصادق والبـلادا

وانظر البيت الشاهد في المقتضب ٢/ ١٥٠ ، والمقتصد ١/ ٣٧٢ ، والخصائص ١/ ٨٣ ، ٣٩٥ ، وديوانه ١٣٥ ، وشرح جمـــل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦٠٦ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٦٣ ، وابن يعيش ٧/ ١٣٢ ، والعيني ٤/ ٣٠ ، ٢٥٤ ، والخزانـة ٤/ ١٠٨ .

يعني : إذا كان الفاعل ظاهر معرفا باللام فلا يحتاج إلى تمييز ، بل إلى ذكر المخصوص فقط ، كما تقول : " نعم الرجل زيد " ، فذكر التمييز وهو قوله " زادا " في البيت زيادة تأكيد ، على أنه يحتمل أن يكون " زادا "مفعول " تزود " ، و : " مثل زاد أبيك " ، صفة الزاد ، تقدمت عليه فيكون حالا ، والتقدير تزود زادا مثل زاد أبيك ثم قال : " فنعم الزاد زاد أبيك " فحينئذ لا يكون فيه الجمع بين الفاعل والمفسر ، وهو احتمال ظاهر .(١)

(وحذفه) أي : ويجوز حذف المخصوص (إذا كان معلوما نحو : ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾(٢) أي : " أيوب " بحذف لدلالة الكلام عليه .

---

(١) هذا التقدير الذي قال الشارح : إنه احتمال ظاهر هو تقدير القائلين بمنع اجتماع الفاعل الظاهر مع التمييز ، صرح بذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١/٦٠٦ ، وابن يعيش ٧/١٣٣ ، وانظر ص ٦٦ الهامش (٢) من
وزاد صاحب الخزانة في البيت تقديرين آخرين فقال :
ويجوز أن يكون مصدرا مؤكدا محذوف الزوائد والتقدير : تزود مثل زاد أبيك فينا ، ويجوز أن يكون تمييز " لمثل " كما يقال : ما رأيت مثله رجلا . الخزانة ٤/١٠٦ .

(٢) من الآيتين " ٣٠ ، ٤٤ " من سورة " ص " .
وانظر في هذه المسألة شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٠٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٥ ، والملخص في ضبط قوانين اللغة العربية ١/٤٤٨ .

(وارتفاعه بالابتداء على رأى ، والجملة خبره وبأنه خبر مبتدأ محذوف على رأى)[1]

يعنى : ذُكِرَ فى إعراب المخصوص وجهان :

أحدهما : أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، والتقدير " زيد نعم الرجل ، وإنما استغنى عن العائد إلى المبتدأ ، لأن الظاهر عبارة عن ذلك المخصوص ، فاستغنى به كما يقام الظاهر مقام المضمر فى قوله :

---

(١) فى هامش (م) : إذا قلت نعم الرجل زيد فلا يصح جعل زيد وضعا للفاعل ،لأنه أخص منه ،ولأنه علم ، ولأنه قد يتقدم ، وعطف البيان كالصفة ،ولابد لا لوجهين :

أحدهما أن البدل يقع موقع المبدل منه ولا يصح وقوع زيد موقع الأصل

الثانى : أنه قد يتقدم فيقال : " زيد نعم الرجل " والبدل لا يتقدم على المبدل منه .

وإذا بطل ذلك ففى ارتفاعه وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه ،ولم يحتج إلى ضمير ، لأن الرجل لما كان شائعا لتعظيم الجنس كان زيد داخلا تحته ، إذا كان واحدا منه فارتبط به ،والقصد بالعائد ربط الجملة التى هى خبر بالمبتدأ ليعلم أنها حديث عنه فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذكر الذى يعود عليه ، فاجروا الذكر المعنوى مجرى الذكر اللفظى ، ولذلك اشترط أن يكون المخصوص من جنس الفاعل ليمكن اندراجه تحته ونظيره قول الشاعر :

+ فأما القتال لا قتال لديكم . . ولكن سيرا فى عراض المواكب +

فان لا تنفى الجنس ، فكان قوله : " لا قتال لديكم " مشتملا على القتال المتقدم ، كأنه قال :أما الذى ذكرت فهو منفى عندكم لأنك إذا نفيت كل قتال فقد نفيت ذلك المذكور ، فجرى هذا الذكر المعنوى مجرى الذكر اللفظى ،ونحوه قول الآخر :

+ فأما الصدود لا صدود لجعفر . . ولكن اعجاز شديدا ضرامها +

فالصدود مبتدأ " أهـ .

+ لا أرى الموت يسبق الموت شيء "

نغص الموتُ ذا الغنى والفقيرا (١) +

والثاني : أن المخصوص خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل :

" نعم الرجل " ، سئل من الممدوح ، فقيل : " زيد " أي : هو زيد . فالكلام على هذا جملتان ، وعلى الوجه الأول جملة واحدة (٢) .

---

(١) هذا البيت من بحر الخفيف ، وينسب لعدي بن زيد وقيل ابنه سوادة ، وعدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادي أحد شعراء الجاهلية وحكمائها ، وكان من ندماء كسرى وكتابه ومترجميه . انظر عدي بن زيد الشاعر المتكر دراسة تحليلية قام بها محمد طي الهاشمي ص ٢٣- ٣٥ ، وهذا البيت في الخصائص ٣/٥٣ ، والأمالي الشجرية ١/٢٤٣ ، ومغني اللبيب ٢/٥٥٤ ، والخزانة ١/١٨٣ ، ٢/٥٣٤ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/٧٧ . ومحل الشاهد في البيت هو اقامة الظاهر وهو " الموت " مقام الضمير ، فالأصل " لا أرى الموت يسبقه شيء " .

(٢) إعراب المخصوص في باب نعم وبئس محل خلاف بين النحاة فقال ابن خروف وابن الباذش بأنه مبتدأ والجملة خبره ولا يجوز فيه غير ذلك عندهم ، ونسب هذا القول أيضا لسيبويه ، وهذا هو الرأي الأول الذي أشار له المصنف والشارح .

الرأي الثاني : هو جواز إعرابه مبتدأ خبره لجملة قبله ، وجواز إعرابه خبر مبتدأ محذوف ، وبهذا الجواز صرح المبرد في المقتضب ٢/١٤٢ وهو مدلول كلام سيبويه في الكتاب ٢/١٧٦ ، ١٧٧ وبه قال الفارسي في الايضاح ٨٥ - ٨٧ وهو اختيار الجمهور ، ورجح ابن الحاجب كونه خبر مبتدأ محذوف ، وأجاز فيه ابن عصفور رأيا ثالثا ، وهو أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، أي : الممدوح أو المذموم ،

قال الأشموني : قال ابن مالك في شرح التسهيل وهو غير صحيح ===

("وحبذا " جار مجرى " نعم "[1] وهو مسند إلى اسم الاشـــارة ، وهو في إبهام الضمير مثل " نعم " ، ومن ثم فسربها فسربـــه ، إلا أنهم سوغوا ترك التفسير فيه نحو : " حبذا زيد " تفضيلا للظاهر على المضمر ،وأمنا من التباس المخصوص بالفاعل هنا ،)

يعني أن " حبذا " جار مجرى " نعم " في إنشاء المدح وفي التفسير ، وكما أن فاعل " نعم " قد يكون معرفا باللام ، أو مضافا ، فكذا يكـون في " حبذا "

وكما يكون مضمرا مفسرا بنكرة ، فكذا في " حبذا " لكن الفرق أن " نعم " إذا كان فاعله مضمرا يفسر بنكرة ، وههنا أقيم " ذا " - لابهامـــه - مقام المضمر ، فكما يفسر المضمر بنكرة فيقال : نعم رجلا زيد ،يفسر " ذا " بالنكرة فيقـــال : " حبذا رجلا زيـــد "

=== لأن هذا الحذف لازم ،ولم نجد خبرا يلزم حذفه إلا ومحلـــه مشغول بشيء يسد سده .

وذهب ابن كيسان إلى أنه بدل ،ورد بأنه لازم وليس البـــدل بلازم ، ولأنه لا يصلح المباشرة نعم ،هكذا قال الأشموني فـــي ٢٨/٣ ، وانظر في هذا البحث شرح جمل الزجاجي لابـــن عصفور ٦٠٥/١ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ٤٤٨/١ ، والايضاح في شرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢، وشرح الكافية للرضي ٣١١/٢ ، والفوائد الضيائية ٣١٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٠ ومابعدها ، والتصريح ٩٧/٢ .

(١) إعراب " حبذا " محل خلاف بين النحاة ، وقد بينت آراءهـــم وأقوالهم فيها ، وذكرت حجج كل فريق في الهامش ( ) ص فارجع اليه . وانظر المراجع المذكورة فيـــه .

وكذا الفرق فى المعرف باللام ، فإن المعرف باللام فى " نعم " فاعل ، وفى " حبذا " الفاعل " ذا " ، لكنه لا يتغير بتغير ما بعده ، لما ذكرنا من أنه كالجزء من الفعل ، ومن حيث أنه جار مجرى الأمثال (١) .

وبينهما فرق أيضا ، وهو أن فى " نعم " اذا كان فاعله مضمرا لا يجوز الاقتصار على المخصوص وترك التمييز ، وجاز فى " حبذا " أن يترك التفسير ويقال : " حبذا زيد " ولا يقال : " نعم زيد "

ووجه الفرق أمران :-

أحدهما : أن لفظ " ذا " مظهر فاستغنى عن التمييز ، بخلاف المضمر ، تفضيلا للظاهر على المضمر ،

والثانى : الأمن من التباس المخصوص بالفاعل ، فانك اذا قلت : " نعم زيد " ، لم يعلم أن زيدا " فاعل ، أو مخصوص ، وفى " حبذا زيد " لا التباس ، إذ " ذا " فاعلة و " زيد " مخصوص بالمدح ، هكذا ذكره (٢) .

وفيه نظر ، لأن " زيدا " لا يصلح أن يكون فاعلا لنعم ، لأن شرطه أن يكون مضمرا أو معرفا باللام ، فكان الأولى أن يقال : لو قيل : " نعم الرجل " ، لم يعلم أن الرجل فاعل أو مخصوص .

---

(١) الكلام على تركيب حبذا وجريها مجرى الأمثال تقدم فى ص ٢٠ الهامش (٢) فارجع اليه .

(٢) وذكر ذلك أيضا ابن يعيش فى شرحه للمفصل ١٤٢/٧ ، والرضى فى شرحه للكافية ٣١٨/٢ .

(وساء جار مجرى بئس)[1] فى كون الفاعل مظهرا أو مضمرا وفى ذكر المخصوص وفى إعراب المخصوص[2] ، تقول : " ساء رجلا زيد " "وساء الرجل زيد " وساء صاحب الرجل زيد .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ٣١٨ .

(٢) انظر : الآراء فى إعراب المخصوص فى الهامش(٢) ص ٢٠٥ ، ٢١

بحث تنازع الفعلين (١)

(وإذا توجه الفعلان إلى اسم واحد بعدهما إما بجهة الفاعلية نحو : "قام وقعد زيد" ـ(وإما بجهة المفعولية نحو : "ضربت وشتمت عمرا" ، أو أحدهما بجهة الفاعلية ، والآخر بجهة المفعولية ، فالذى يعمل فيه أحدهما لا غير ، واختار البصريون إعمال الثانى لأنه الأقرب ، والكوفيون (٢) إعمال الأول .)

كان الأولى أن يقول : "إذا توجه العاملان" ليكون أشمل فإن التنازع قد يكون بين الفعلين ، وقد يكون بين الاسمين ، وقد يكون بين الاسم والفعل ، وإنما ذكر الفعلين ، لأن أصل العمل للأفعال ، وإنما قال : "بعدهما" لأن الاسم الواحد إما أن يقع قبل الفعلين ، أو بينهما ، أو بعدهما ، فإذا وقع بعدهما فهو محل الخلاف ، لأن أحدهما ينظر إلى القرب ، والآخر إلى الأولية (٣) (٤) ، وهذا الخلاف إنما يتحقق إذا وقع بعدهما ، لأنه إذا وقع قبلهما نحو : "زيدا ضربت وأكرمت" فتعين أن يكون مفعولا للفعل الأول ، للقرب ، وللأولية أيضا ،

---

(١) هذا العنوان من هامش (م) ولا عنوان فى الأصل ، وفى (ظ) "تنازع الفعلان" .

(٢) هذه القاعدة لخصها ابن مالك فى الخلاصة بقوله :

+ إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل . . قبل فللواحد منهما العمل
والثانى أولى عند أهل البصرة . . وأختار عكسا غيرهم ذا أشرة +

انظر : التصريح والأشمونى عند شرحهما لهذين البيتين ، وانظر الإنصاف ١ / ٨٣ .

(٣) فى الهامش "البصريون"

(٤) فى الهامش "الكوفيون" .

وإذا وقع بينهما نحو : " ضربت زيدا ، وأكرمت " فتعين أيضا أن يكون مفعولا للأول ،لأن له الأولية ، وهما فى القرب متساويان ، على أن الواو مانع من إعمال الثانى فيه ، فيتعين للأول ، فثبت أن شرط التنازع أن يكون الاسم الواحد واقعا بعدهما ،

واتفق البصريون والكوفيون على جواز إعمال كل واحد من الفعلين ، وإن اختلفوا فى الأختيار ، فاختار البصريون إعمال الثانى للقرب (١) ، والكوفيون إعمال الأول للأولية (٢) ،

ويلزم كل واحد من الفريقين مخالفة قاعدة ، أما البصريون فيلزمهم الاضمار قبل الذكر فى الفاعل (٣) ، وهم قد منعوه ،

---

(١) قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٧٣ : " تحمل الاسم على الفعل الذى يليه ، وقال فى ص ٧٤ : " وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، وانظر المقتضب ٤ / ٧٤ .

(٢) أنظر الأنصاف ١ / ٨٣ والتسهيل ص ٨٦ .

(٣) قال ابن عصفور فى شرحه للجمل ١ / ٦١٥ : " وأما مايؤدى إليه إعمال الثانى فى بعض المسائل من الأضمار قبل الذكر على مذهبنا وهو الصحيح ... ففى مقابلته ما يؤدى إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية فى جميع المسائل وذلك لا يجوز فى باب من الأبواب الا فى هذا الباب لتداخل الجملتين واشتراكهما فى المعمول ، فما يؤدى فى بعض المسائل إلى ما يجوز فى قليل من كلام العرب أولى مما يؤدى فى جميع المسائل إلى ما لا يجوز فى باب من الأبواب إلا فى هذا الباب خاصة ،
وأيضا فإن أكثر السماع إنما ورد بإعمال الثانى وعليه نزل القرآن قال الله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ الكهف (٩٦) ، و"قطرا" منصوب بـ " أفرغ " فلو كان منصوبا بـ " اتونى " لكان " أفرغه عليه " ... الخ .

وأما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين العامل - وهو الفعل الأول - وبين معموله بأجنبي ، وهو الفعل الثاني .

(فإن أُعمل الثاني أضمر الفاعل في الأول على وفق الظاهر[1] ، ولا يحذف خلافا للكسائي[2]) فرع على مذهب البصريين ، وقال : "إن أُعمل فالفعل الأول إما أن يقتضي فاعلا أو مفعولا ، فإن اقتضى فاعلا ، فلابد من إضماره فيه ، ولكن المضمر على وفق الظاهر إفرادا وتثنية ، وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ، لأنه عبارة عنه .

ولا يجوز حذف الفاعل خلافا للكسائي ، فإن الكسائي رأى الحذف أقرب من الإضمار قبل الذكر ،

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٧٩ : "إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل .

(٢) قال ابن عصفور في شرحه للجمل ١/٦١٧ : "مذهب سيبويه رحمه الله - الإضمار قبل الذكر ، ومذهب الكسائي حذفه فاعلا كان أو مشبها بالفاعل ، ومذهب الفراء أن كل مسألة يؤدي فيها إعمال الثاني إلى الاضمار قبل الذكر على مذهبنا أو الى حذف الفاعل على مذهب الكسائي فإنها لا تجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب ، فأما ما وجد من قولهم : "قام وقعد زيد" فإن زيدا عنده مرتفع بالفعلين معا ، فلا يجوز عنده إعمال الثاني مع احتياج الأول إلى مرفوع ، إلا أن يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعا بهما . انظر في هذا الكتاب ١/٧٣ - ٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٢٢ ، والجمل ١١٢ ، ١١٣ ، وابن يعيش ١/٧٧ ، ومغني اللبيب ٢/٤٨٩ ، والفوائد الضيائية ١/٢٦٤ ، والهمع ٢/١٠٩ .

(ويظهر الخلاف في التثنية والجمع ، نحو : " قاما وقعد أخواك)
يعني إذا كانا مفردين ، فلا يظهر الخلاف في اللفظ نحـــو :
" قام وقعد زيد " الفعلان مفردان لفظا ، سواء أعمل الأول أو الثاني ،
أما إذا كان في التثنية والجمع فيظهر الخلاف ، فإنه إذا أعمل الثاني
أضمر في الأول مثنى نحو : " قاما وقعد أخواك " وان كان بالعكس
فبالعكس ، نحو : " قام وقعدا أخواك "

(والفراء لا يجيز إعمال الثاني ، لاقتضائه إلى حذف الفاعـــل ،
أو إضماره قبل الذكر ،)(1)

لكن لما ورد عن العرب في كلام الفصحاء لم يمكن الحكم بمنعه ، فلابد
من إلتزام أحد الأمرين ، إما الحذف أو الإضمار ، وقد جاء إعمال
الثاني في قوله :

---

(١) انظر معاني القرآن ١/٤٢٢ ، وابن عصفور على الجمل ١/٦١٧ ،
والجمل ١١٢-١١٣ ، وابن يعيش ١/٧٧ ، والمغني ٢/٤٨٩ ،
والفوائد الضيائية ١/٢٦٤ ، والهمع ٢/١٠٩ .
والفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي إمام أهل
الكوفة في النحو واللغة بعد الكسائي ، ولد بالكوفة وانتقل إلى
بغداد ، فعهد إليه المأمون بتأديب ابنيه ، أخذ النحو واللغة
عن الكسائي ومعاصريه ، توفي في طريق مكة عام ٢٠٧ ، لـــه
مصنفات كثيرة منها معاني القرآن والمصادر في القرآن والنهى في
اللغة وغيرها . . .
أنظر : مراتب النحويين ١٣٩ ، وطبقات النحويين ١٤٣ ، ١٤٦
ونشأة النحـــو ١١٩ .

* . . جرى فوقها واستشعرت لون مذهب (١) *

(وحُذف المفعول إن استغنى عنه نحو : ضربت وضربني زيـــد (٢))

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل

وهو لطافيل الغنوى من قصيدة له مطلعها :-

+ بالعفر دار من جميلة هيجت

سوالف حب فى فؤادك منصـــب +

وهو فى ديوانه ١٧ - ٣٦ وهذا البيت الشاهد من شواهـــد سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٩ وهو فى شرح المفصل لابن يعيـــش ١ / ٧٨ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦١٨ ، والمقتضب ٤ / ٧٥ ، والإيضاح العضدى ٦٨ ، والإنصاف ٥٨ .

وصدر البيت هو :

+ وكتا مدماة كأن متونها +

والكتت جمع " أكت " وهو الأحمر الذى يخالطه سواد ، وجرى : سال ، "واستشعرت لون مذهب" جعلت هذا اللون شعارا لها ، أى : علامة لها .

والشاهد فى هذا البيت هو إعمال الفعل الثانى الذى هـــو «استشعرت» ونصبه " للون " مع أن الأول يطلبه فاعلا له .

وطافيل الغنوى أحد شعراء الجاهلية المشهورين بوصف الخيـــل حتى قال عبد الملك بن مروان: من أراد أن يتعلم ركوب الخيـــل فليروِ شعر طافيل . انظر ترجمته فى المؤتلف والمختلف ١٤٧ ، وفى مقدمة ديوانه ص ٧ - تحقيق محمد عبد القادر أحمد .

(٢) قال الجامى فى الفوائد الضيائية ١ / ٢٦٥ تحرزا عن التكـــرار لو ذكر ، وعن الإضمار قبل الذكر فى الفضلة لو أضمر " ، وانظـــر شرح الكافية للرضى ١ / ٨٠ ، وانظر الخزانة ١ / ١٥٧ .

هذا عطف على قوله : " أضمر الفاعل " يعني إن اقتضى الأولُ الفاعلَ أضمر فيه ، وإن اقتضى المفعولَ فإما أن يكون المفعول مستغنى عنه ، أي يكون في غير أفعال القلوب ، فيحكم بحذفه لأنه فضله كما ذكر من المثال .

(وإلا) أي : وإن لم يستغن عنه ، (أظهر) -(أي)- المفعول (١) (نحو : " حسبني منطلقا ، وحسبت زيدا منطلقا " ، لامتناع الإقتصار على أحد المفعولين في باب "حسبت" ، وإن أعمل الأول أضمر الفاعل في الثاني (٢)) هذا تفريع على مذهب الكوفيين .

(نحو قوله (٣) :

+ حتى إذا زَلِجَتْ عن كل حَنْجَرَةٍ

إلى الْغَلِيلِ ولم يَقْصَعْنَه نُغَبُ +)

---

(١) كلمة -(أي)- ساقطة من (م) و (ك) و (ل)

(٢) انظر في هذه المسألة الإنصاف ١ / ٦١ - ٦٦ وشرح جمل الزجاجي ١ / ٦١٣ ومابعدها ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٧٩ ، والتسهيل ٨٦ والهمع ٢ / ١٠٩ .

(٣) القائل هو ذو الرمة غيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة الشهور بغيلان مية وهو شاعر اسلامي مجيد عاش في زمن الخلافة الأموية وذو الرمة لقب له قيل إن مية لقبته به ، انظر ترجمته في مقدمة ديوانه (هـ) ، وطبقات الشعراء لابن سلام ١٦٥ ، والمؤتلف والمختلف ٣٧٦ ، وهذه الأبيات له كما ذكر الشارح ، وهي من قصيدة من " بحر البسيط " مدح بها ديوانه ومطلعها : ===

البيت لذى الرمة وقبلـه :

+ فأقبل الحقب والأكباد ناشزة فوق الشراسيف من أحشائها تجب +

حتى إذا زلجت . . . البيت ،

وبعده :

+ رمى فأخطأ والأقدار غالبة فانصعن والويل هجّيراه والحَرَبُ +

أى : حتى إذا انحدرت انْقَضَّ عن حلقه ، ولم يشربن رَيّاً ، رمى المقتنص ، أى الصائد المذكور فى الأبيات قبله فأخطأ فانصعن ، أى : فتفرقت الحمر ، وحال المقتنص أنه يدعو الويل ، والحرب لما فاته من الصيد "بسبب" إخطائه ، وهجيراه عادته ، "والحقب" (٢) الحمر ، سميت حقبا لبياض (٣) بطونها ، والواحد أحقب ، "ناشزة" (٤) مرتفعة من شدة العطش ، "والشراسيف"

=== + مابال عينك منها الماء ينسكب . . كأنه من كلى مغربة سرب +

والبيت الشاهد ذكره الجوهرى فى الصحاح "نغب" وابن يعيش فى شرحه المفصل ١٠ / ٣٦ وهو منسوب فى كليهما لذى الرمة ، كما صرح بذلك الشارح ، كما أنه بين محل الشاهد منه ، وشرح كلماته اللغوية .

والكُلَى جمع كلية وهى رقعة تكون فى أصل عروة المزادة والمغربة هى المقطوعة على وجه الاصلاح ، و"سرب" أى : سائل .

وانظر البيت الشاهد فى الأيضاح العضدى ٦٨ .

(١) فى (هـ) "لسبب"

(٢) فى الصحاح "هجر" الهجير ، الدأب والعادة .

(٣) المرجع السابق "حقب"

(٤) " " "نشز"

أطراف الضلوع مما يلي البطن ، "تجب" تضارب ، وتخفق ، من وجب قلبه وجيبا ، "زلجت" مرت في الحلق ، و"الغليل" حرارة العطش ، و"القصع" القتل ، يقال : قصع حرارته أي : قتل عطشه ، وضمير المفعول من "يقصعنه" للغليل ، "النغب" جمع نغبة وهي الجرعة من الماء القليل ،

وارتفع "نغب" بأنه فاعل "زلجت" أي : انحدرت في الحلق ، فمضت أي : حتى اذا مضت ، وانحدرت جرع من الماء قليلة في كل طبقة من حلقة ، وحنجرته ، وتلك النغب لم تقتل العطش أم لم تشرين ريا ، ووجه الإستشهاد أن "زلجت" "ولم يقصع" متوجهان إلى "النغب" أي : زلجت النغب ، ولم يقصع النغب الغليل ،

وقد أعمل الأول ، وأضمر الفاعل في الثاني ، وهو النون بمعنى "هن" راجعة إلى "النغب" .

---

(١) المرجع السابق "شرسف" وفيه "الشراسيف مقاط الأضلاع ، وهي أطرافها التي تشرف على البطن ، ويقال : الشرسوف : غضروف معلق بكل ضلع مثل غضروف الكتف .

(٢) المرجع السابق : "وجب"

(٣) " " " "زلج"

(٤) " " واللسان "غل"

(٥) " " " "قصع"

(٦) قال في الصحاح "نغب" "النغبة" بالضم الجرعة وقد يفتح والجمع النغب ، . . . قال ابن السكيت : نَغِبْتُ من الإناء بالكسر نَغَباً أي : جرعت منه جرعا .

وانظر ابن يعيش ١٠/٣٥ - ٣٦ .

(والمفعول أيضا على المختار) أى : ويضمر المفعول ، أى : وإن أعمل الأول أضمر الفاعل فى الثانى ، وأضمر المفعول أيضا على المختار وإنما كان إضمار المفعول هنا أحسن من حذفه ، لأنه لا يلزم فيه الإضمار قبل الذكر ، لأنّ المذكور آخرا فى تقدير التقديم ، (١)

(نحو :

+ .. تُنُخِّلَ فاستاكست به عودُ إسحل + (٢)

إذ الحذف ههنا لا يُبَاْبَقُ مِفْصَلَه .)

---

(١) انظر فى هذا الفوائد الضيائية ١/٢٦٨ ، والملخص فى ضبط قوانين العربية ١/٢٨٧ - ٢٨٨ ، وابن يعيش ١/٧٨-٧٩ .

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل ، وصدره هو ما ذكره الشارح ، وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ١/٧٨ ، وقد نسبه لعمر بن ابى ربيعة وهو فى ديوانه ص ٣٣٩ ونسبه له أيضا أبو على فى الايضاح العضدى ص ٦٨ ، وهو منسوب له فى المفصل ص ٢٠ ، وابن يعيش ١/٧٨ - ٧٩ .
وقال الفسانى فى شرحه لأبيات المفصل ٢٠ " وقد نسبه المصنف هنا لعمر بن أبى ربيعة ونسبه المجرحى إلى المقنع الكندى ، والصواب ما قاله الأصمعى من أنه لطفيل الغنوى من قصيدة طويلة شبب فيها بأمرأة تسمى سعدى منها :
+ ديار لسعدى إذ سعاد جدابه .. من الأدم حصان الحشى غير خنثل +
أقول : وهذه القصيدة موجودة فى ديوان طفيل الغنوى ص٦٢-٧١ ومطلعها :
+ غشيت بقرا فرط حول مكمل مغانى دار من سعاد ومنزل +
ونسبه له أيضا ابن السيرافى ١/١٨٧ ، واستشهد به ابن ابى الربيع فى الملخص فى ضبط قوانين العربية ٢٨٨ ، ولم ينسبه ===

وأوله :-

+ إذا هو لم تستك بعود اراكة . . +

فقد أعمل الأول وهو "تنخل" أى : تخير ، وأضمر المفعول وهو "به" للفعل الثانى وهو "استاكت"

طَبَّقَ السيفُ(١) إذا أصاب المفصل فأبان العضو ، فيستعمل مجازا فى حسن الإصابة فى الكلام ، وإنما لم يطبق ، لأن الإضمار هنا ليس قبل الذكر ، فالحذف لا يحسن هنا ، بخلاف ما إذا أعمل الثانى ، فإنه يتعين الحذف للزوم الإضمار قبل الذكر فى المفعول ، على أن فى البيت شيئا آخر ، وهو أنه لو حذف المفعول من الثانى لحذف الجار معه أيضا ، فيلزم حذف الجار والمجرور معا ،

=== إلى قائله وكذلك السيوطى فى الهمع ١ / ٦٦ ، والشنقيطى فى الدرر ١ / ٤٦ ، وانظره فى العينى ٣ / ٢٢ .

ويروى "عود بشامه" ، والأراك والاسحل ، والبشام أشجار تتخذ منها المساويك ، و"تنخل" أى : اختير ، وقد بين الشارح محل الشاهد من البيت .

ويروى "عودِ" بالخفض على أنه بدل من الضمير ، ويكون المفعول الذى لم يسم فاعله مستترا فى "تنخل" .

انظر الملخص فى ضبط قوانين العربية والدرر الصفحات السابقة .

(١) انظر الصحاح "طبق" .

(إلا أن يمنع مانع فيظهر نحو : "حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ،) هذا استثناء من قوله : "والمفعول أيضا" أي : يضمر المفعول على تقدير إعمال الأول ، إلا أن يمنع مانع من إضماره(١) فيجب حينئذ إظهاره .

ففي المثال أعمل الفعل الأول ، ولذلك رفع "الزيدان" بالفاعلية للفعل الأول ، و "منطلقا" مفعوله الثاني ، والفعل الأخير يقتضي أيضا مفعولا ثانيا . وكان القياس إضماره لكن لم يمكن الإضمار ، إذ لو أضمر "منطلقين" لأقيم مقامه ، إما ضمير مفردا ، أو مثنى ، لا جائز أن يضمر المفرد ، لأنه لا يطابق المفعول الأول لـ "حسبتهما" مع أنهما مبتدأ وخبر في الحقيقة ، ولا جائز أن يضمر المثنى ، لأنه يرجع إلى "منطلقا" فيرجع المثنى إلى المفرد وهو فاسد ، فلما امتنع الإضمار(٢) وجب الإظهار ، لأنه ثاني مفعولي أفعال القلوب ، ولا يجوز الإقتصار على أحدهما على ماذكر ،

---

(١) قال الجامي في الفوائد الضيائية ١/٢٦٨ "إلا أن يمنع مانع من الإضمار كما هو المذهب المختار ، ومن الحذف كما هو القول الغير المختار" .

وقال الرضي في شرحه للكافية ١/٨١ "وذلك اذا كان ذلك المفعول أحد مفعولي باب علمت ، ولزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الأول في الأفراد أوالتثنية أو الجمع ، أو التذكير أو التأنيث .

وانظر في هذه المسألة المقتضب ٣/١١٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٦١٦ ، ٦١٧ ، والتصريح ١/٣٢١ والأشموني ٢/١٤ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١/٨١ .

فإن قلت شرط التنازع أن يصح إعمال كل واحد في الواقع بعدهما ، وههنا ليس كذلك ، إذ لفظ " منطلقا " لا يصح أن يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني ، لكونه مفردا وكون المفعول في الثاني مثنى .

وكذا " منطلقين " لا يصح أن يكون مفعولا ثانيا لـ " حسبني " للإختلاف بينهما ،

قلت : أجيب عنه بأن الإضمار قد يأتي على المعنى المقصود (١) وإن اختلفا في اللفظ ، يعني التنازع في الذات الموصوفة بالإنطلاق . و " إفراده " (٢) وتثنيته بحسب اقتضاء المحل كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وإن كَانَتْ واحدة ﴾ (٣) مع تقدم ذكر الوارث ، لأنه باعتبار الذات الموصوفة بالوراثة (٤) ، مذكرا كان أو مؤنثا ،

وهذا الجواب إنما يصار إليه إذا ورد في الاستعمال مثل هذه الصورة ، ليأول بما ذكرنا (٥) ،

فأما إذا لم يرد في الإستعمال فلا يحتاج إلى فرضه والتمحل في الجواب عن هذا الإشكال فيه .

---

(١) قال الرضي في شرحه للكافية ١/٨١ : " فالإضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا وإن كان المعود إليه مفردا مراعاة للمسند إليه .
وانظر : الفوائد الضيائية ١/٢٦٨ ، والأشموني ٢/١٠٣ .

(٢) في الأصل و (هـ) " وانفراده " .

(٣) من الآية " ١٠ " من سورة النساء ولطول الآية لم أكملها .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ١/٨١ .

(٥) في جميع النسخ غير (ل) " بما ذكر "

(هـذا إذا لم يكن الاسم الموجه إليه مضمرا ، فإن التوجيه إليه) أى : إلى المضمر (يوجب الاستواء بينهما) أى : بين العاملين .

(وإن كان مضمرا واقعا بعد " إلا " فالحذف ليس إلا ، إلا أن يختلفا رفعا ونصبا ، فإن هناك الإثبات لا غير فيما أظن ، لأن إضمار الاسم مع الحرف متعذر (١) ، وإضماره بدون الحرف ملبس (٢) ، والتكرار مستغنى عنه ،)

فالمضمر إما أن يكون متصلا أو منفصلا ، فإن كان متصلا ، فقد استوى الفعلان فى الإتصال ، يقول : " ضربت وأكرمت ، وضربنى وأكرمنى ، وضرب وأكرم ، فكل واحد مستبد بمضمره فلا تنازع .

وإن كان منفصلا وهو الذى عبر عنه بقوله : " وإن كان مضمرا واقعا بعد " إلا " ، فقال : فالحذف ليس إلا ، أى : يجب فيه الحذف مع " إلا " وتعليله قوله : لأن إضمار الاسم مع الحرف متعذر " إلى آخره ، وبيانه أنه لو حمل على التنازع ولا يحمل على الحذف ، فلو أعمل أحدهما فى هذا المنفصل لكان إما أن يضمر فى الآخر " أو يظهر " (٣) ، والإضمار ممتنع ، لأن الإضمار إما أن يكون مع الحرف ، أو بدون الحرف ، والأول متعذر ، لأن الحرف لا يضمر ، وكذا الثانى لأنه ملبس " ،

---

(١) قال الجامى : " لأنه حرف لا يصح اضماره "
انظر : الفوائد الضيائية ١/٢٦٣ ، شرح الكافية للرضى ١/٧٨ .

(٢) قال الجامى : " ولا بد منه لفساد المعنى لأنه يفيد نفى الفعل عن الفاعل ، والمقصود إثباته له ." الفوائد الضيائية ١/٢٦٣ .

(٣) فى الأصل و (ك) " وان يظهر " .

وكان الأولى أن يقال : لو أضمر بلا حرف لزم فساد المعنى ، إذ يلزم نفي الفعل عن المضمر ، والمقصود انحصار ذلك الفعل فيه لا نفيه عنه ، (١)

وتقرير الإلباس على ماذكره أن يقال : هذا الكلام يحتمل أن يكون محمولا على الحذف ، أي : حذف الاسم مع "إلا" من أحدهما استغناء عنه بذكره مع الثاني ،

فلو جوز أيضا الإضمار بلا حرف ، كان المعنى نفي ذلك الفعل عن المضمر ، فيحتمل انحصار الضرب فيه على تقدير كونه محمولا على الحذف ، ويحتمل نفي الفعل عنه بناء على تجويز الإضمار فيه مع حذف الحرف ، فيحصل الألباس حينئذ ، وكذا الإظهار ، لأنه مستغنى عنه بذكره آخرا ، وفي التعليل نظر ، لأن كونه مستغنى عنه لا يوجب الامتناع ، فهذا الكلام بين أمور ثلاثة :-

الإضمار وقد تبين امتناعه ،

بقي أمران : الحذف ، والإظهار ،

وقد ذكروا أن الفاعل لا يحذف ، "فكان" (٢) حقه أن يتعين الإظهار حينئذ ،

---

(١) بهذا التعليل علل الجامي لعدم الحذف ، الفوائد الضيائية ١/٢٦٣ ، وانظر نص كلامه في الهامش (٢) ص٨٦ من هذا القسم وانظر شرح الكافية الرضي ١/٧٨ .

(٢) في جميع النسخ غير (ل) "وكان" .

قوله : " إلا أن يختلفا " ، أي : إلا أن يختلف المضمران رفعا ونصبا ، نحو : " ما ضربت إلا إياك ، وماشتمني إلا أنت " ، أو " وما أكرمني إلا أنت ، " وما أكرمت إلا إياك " فحينئذ يتعين الإثبات أي : إثبات ذلك المضمر عقيب كل فعل بالتصريح من غير حذف ولا إضمار .(١) (٢)

أما الإضمار فلما ذكرنا من الإمتناع ، وأما الحذف فلأن أحدهما مرفوع ، والآخر منصوب ، ولا يدل أحدهما على الآخر ، بخلاف ما إذا كانا مرفوعين ، فإن لفظ المذكور هو بعينه لفظ المحذوف ، فجاز أن يحذف لدلالته عليه ، ولقائل أن يقول : هذا لا يختص بالمضمر ، فإن المظهر أيضا كذلك ، فإن قلت : " ما ضرب وأكرم إلا زيد " فهو داخل أيضا بين الأمور الثلاثة ، إذ الإظهار مستغنى عنه والإضمار مع الحرف ممتنع ، وبدون الحرف ملبس ، ولعلهم إنما ذكروا " في المضمر " تتميما للحصر ، إذا ادعى أن التنازع لا يكون في المضمر ، لأنه إما أن يكون متصلا ، أو منفصلا لوقوعه بعد " إلا " ، والقسمان باطلان ، بخلاف المظهر فإنه يمكن التنازع فيه بدون وقوعه بعد " إلا " ، وإنما لم يصرحوا به في المظهر اعتمادا على قولهم : " المضمر المنفصل بمنزلة المظهر " وأيضا قوله : " إلا أن يختلفا " فيه نظر ، لأن الاختلاف بالرفع والنصب لا يمنع من كونه دالا على الآخر ،

---

(١) في هامش (م) " أو نحو ما أكرمني " .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١/٧٨ - ٧٩ ، والفوائد الضيائية ١/٢٦٤ - ٢٦٥ ، وانظر الهمع ٢/١١٠ .

ويمكن الجواب عنه بأن الاختلاف يمنع من الدلالة ، إذ صيغة الضمير المرفوع (١) - " نحو " أنا ، وهو ، وأنت " - مغايرة بجوهرها " للصيغة المنصوبة (٢) " نحو -(" إياك " فلا بدل المرفوع على المنصوب وبالعكس)- (٣) ، بخلاف المظهر المرفوع ، أو المنصوب فإن جوهريهما متحدان ، وإن اختلفا في الإعراب ،

(قوله :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلب قليل من المال (٤)

ليس منه)

---

(١) في (هـ) نحو " هو ، وأنت " بحذف " أنا "

(٢) في (م) " لصيغة المنصوب "

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (ل) و (هـ) .

(٤) هذا البيت من بحر الطويل " وهو لامرئ " القيس من قصيدته التي مطلعها :-

+ ألا عم صباحا أيها الطلل البالي + وهل يعمن من كان في العصر الخالي +

انظر ديوانه ص ١٢٩ ومختارات الشعراء الستة الجاهليين ص ٥٢ وهو في الكتاب ١/ ٧٩ ، والمقتضب ٤/ ٧٦ ، والانصاف ١/ ٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٢ ، وابن يعيش ١/ ٧٨ ، ومغني اللبيب ٢٨٣ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/ ٣٥- ٩٥ ، ٧/ ٩٧ ، والخصائص ٢/ ٣٨٧ ، والشذور ص ٢٢٧ ، والهمع ٢/ ١١٠ ، والخزانة ١/ ١٥ ، والعيني ٣/ ٣٥ ، والأشموني ٢/ ٩٨ ٤/ ٤٠ وانظره أيضا في الايضاح العضدي ٦٧ ، والمقتصد في شرح الايضاح ١/ ٣٤٢ . وهذا البيت من الشواهد التي لا يكاد يخلو منها كتاب نحو ، والنحاة فيه كلام يدور حول ماذكره المصنف والشارح هنا .

أى : ليس من باب التنـــازع .

(إذ لم يوجه فيه الفعل الأول إلى ما وجه إليه الثانى ، وإلا لكان الإخبار بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، وبأن القليل من المال يكفيه انما فى "لو" من امتناع الشيء لامتناع غيره)

هذا الكلام ظاهر ، لكن فى العبارة أدنى تساهل من وجهين :-

أحدهما : أن عدم السعى لأدنى معيشة لا ينافى كون القليل كافياله ، فلا تنافى بين عدم السعى وبين كون القليل كافيا له ،

والثانى : أن اللازم من سياق "لو" أن لا يكفيه القليل ، فلا يكـــون إخبارا بأن القليل يكفيه ،بل بأنه لا يكفيه ،

بل الحق فى دفع استدلال الكوفيين أن يقال : إن "لم أطلـــــب" عطف على "كفانى" فهو فى سياق جواب "لو" فيلزم منه إثبات الطلب ، فيلزم أن ينتفى الطلب والسعى لأدنى معيشة ، ويثبت الطلب القليل من المـــال ،

وصاحب الإيضاح (١) استدل به على إبطال الأول ، بناء على أن الـــواو فى "ولم أطلب" للحال ، فيكون المعنى : كفانى قليل من المـــال ، فى حال كونى غير طالب له ، فلا يلزم منه إثبات الطلب المنافـــى لعـــدم السعى ،

---

(١) أى الإيضاح العضدى وصاحبه هو أبو على الفارسى ، انظر الإيضاح ص ٦٠٧ ، وجاء نسبة هذا القول للفارسى فى الإيضاح فى شـــرح المفصل ١٦٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢٣/١ ، والمقتصـــد ٣٤٣/١ .

لأنه ليس جوابا (١) ، فلا يلزم تقديرإثباته ، ويمكن أن يجاب عنه من وجهين :-

بأنه وإن احتمل لا يتعين ، بل جاز العطف ، فلا يمكن الأستدلال به على مذهبهم (٢) ، وبأن ، ظاهر الواو للعطف ، لاسيما وقد دخل على المضارع المنفى الذى وقع حالا ، وفى جواز دخول الواو على المضارع المنفى الذى وقع حالا وجهان :-

فعند بعضهم يتعين أن يكون حالا بدون الواو ، وعند بعضهم يجوز الواو فيه ، فيرجح جانب العطف ، إذا لم يمنعه أحد أصلا ، قوله : "لما فى "لو" من امتناع الشيء لامتناع غيره" معناه : أن المذكور بعد "لو" شرطا وجوابا (٣) يمتنعان ، فإن كانا مثبتين يكونان منفيين ، وإن كانا منفيين كانا مثبتين ، لأن امتناع النفى إثبات وامتناع الأثبات نفى (٤) .

---

(١) هذا أحد التخريجات لاستدلال الفارسى ، وخرجه ابن عصفور بأن المراد من قوله : "من الأعمال" أنه شبه للأعمال لتداخل الجملتين فى العطف .

والقول بأن الواو فى البيت للحال قول كوفى . انظر شرح الكافية للرضى ١/٨٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ١/٨٢ .

(٣) فى (م) "شرطا وجزاء" .

(٤) إفادة "لو" للإمتناع ، محل خلاف بين النحاة ، فابن عصفور والشلوبين وابن هشام الخضراوى والخروشاه يرون أنها لا تفيد الإمتناع بوجه ، فلا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل تدل على التعليق فى الماضى .

وقد رد ابن هشام الانصارى هذه الدعوى وقال : ===

(وسما حمله سيبويه على إعمال الثانى ، وإن كان تتالى الفعلين ليس على سبيل العطف قوله : (١)

ولقد أرى تغنى به سيفانـــه تصبى الحليم وشلها أصبـــاه) (٢)

وقبله :

ياصاحبـى "توقفا" بحتيم وقف المطى بمنزل أبكـــاه (٣)

رجل سيفانه ، أى : طويل ممشوق ضامر البطن ، وامرأة سيفانة ، (٤)

وشلها" -(أى)- وشل السيفانه أصباه ، أى : جعل الحليـــم (٥)

ذا صبوة وعشق لكمال حسنها ،

=== ان انكار دلالتها على الامتناع كانكار الضروريات اذا فهـــم الامتناع منها كالبديهى .

الرأى الثانى : أنها تفيد امتناع الشرط والجواب وهذا القول هو الجارى على ألسنة المعربين ، وقد أبطله ابن هشام الأنصارى من عدة أوجه .

الرأى الثالث : وهو الذى أختاره صاحب المغنى :

انها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتنـــاع الجواب . . انظر فى هذه المسألة شرح جمل الزجاجى لابـــن عصفور ٢ / ٤٤٠ ، ومغنى اللبيب بحاشية الأمير ١ / ٢٠٥-٢٠٦ .

(١) جاء ذلك فى الكتاب ١ / ٧٧ .

(٢) هذا البيت من بحر " الكامل "

وهو لرجل من باهله كما فى الكتاب ١ / ٧٧ والأنصاف ١ / ٨٩ وهو من شواهد المبرد فى المقتضب ٤ / ٧٥ والرواية فيه " ولقد نرى "

(٣) فى الأصل " توقفا " بتقديم الفاء .

(٤) فى الصحاح "سيف" قال الكسائى : رجل سيفان ، أى طويل ممشوق ضامر البطن ، وامرأة سيفانة .

(٥) كلمة -(أى)- ساقطة من (هـ) .

غنى بالمكان أى : أقام "به" (١) ، والضمير فى "به" (٢) يرجع إلى المنزل .

ووجه الإستدلال أن "أرى" و "تغنى" متوجهان إلى "سيفانه" فرفعها على أنه فاعل "تغنى" فقد أعمل الثانى ،

والمصنف أشار بقوله : "وإن كان تتالى الفعلين" إلى أن الفعلين المتنازعين عند سيبويه يكون بينهما "حرف العطف" (٣)، نحو : "ضربنى وأكرمت زيدا" (٤) ، ولم يعطف أحد الفعلين على الآخر فى البيت فهو إشارة إلى منع الاستدلال به .

(والمتعدى إلى ثلاثة) أى : الفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل (قيل لم يجئ فى هذا الباب) (٥) أى : فى باب التنازع ،

---

(١) فى الصحاح "غَنِىَ" عنى بالمكان أقام به .

(٢) فى (هـ) "أقام بها"

(٣) فى الأصل "حرف عطف"

(٤) انظر الكتاب ١ / ٧٦ .

(٥) قال ابن الحاجب فى الايضاح ١ / ١٧١ "والمتعدى إلى ثلاثة لم يجئ فى هذا الباب مسموعا ، فمنعه الجرمى وأجازه آخرون ، ومن أجازه المبرد فى المقتضب ٣ / ١٢٤ ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٥٣ .

(فمنعه الجرمي[1] وأجازه غيره[2])

يعني نحو : " أعلمت وأعلمني زيد " عمرا منطلقا " أجاز بعضهم التنازع فيه قياسا على الفعل المتعدي إلى اثنين ، وإلى واحد ، ومنع الجرمي الجواز لعدم السماع ، فيقول على إعمال الثاني : " أعلمت وأعلمني زيد " عمرا منطلقا " على حذف مفاعيل الأول ، وعلى إعمال الأول :

" أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا منطلقا " بالجمع بين مفاعيل الفعلين ،

---

(١) الجرمي : هو صالح بن اسحاق الجرمي البصري ، قيل : إنه مولى لبجيلة ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة . مات سنة (٢٢٥ هـ) .
انظر : نزهة الألباء ص ٩٨ ، انباه الرواة ٢ / ٨٠ ، بغية الوعاة ص ٢٦٨ ونشأة النحو ٩٢ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ١٢٤ وشرح الكافية للرضي ٢ / ٥٣ ، والايضاح في شرح المفصل ١ / ١٧١ .

باب المفعول لما لم يسم فاعله :- (١)

(ويجعل المفعول فاعلا بإسناد الفعل إليه إذا بني له الفعل (٢) ، بأن ضم أوله ، ماضيا مع كسر ما قبل آخره ، لئلا يلتبس لو اقتصر على أحدهما (٣) .)

---

(١) لا يوجد في النسخ عنوان ، وهذا العنوان أخذته من قول المصنف " ويسمى مفعول ما لم يسم فاعله " وقول الشارح : " هذا شروع في باب المفعول لما لم يسم فاعله " .
وهذه الترجمة هي الشائعة عند المتقدمين ، أما المتأخرون فقد شاع عندهم " باب نائب الفاعل " قال في التصريح ١/٢٨٦ بعد ما ترجم له بـ " باب نائب الفاعل " قال أبو حيان : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمعروف " باب المفعول الذي لم يسم فاعله . " .

(٢) في هامش (ظ) واعلم أن مفعول ما لم يسم فاعله ، فاعل عند المصنف ، كما سبق لكنه نوع من الفاعل مخصوص بأحكام فأفرد له بابا " أهـ .
انظر : تعريف المصنف للفاعل ص ٢ ، وانظر الهامش رقم (٢) ص ٦

(٣) لم يذكر المصنف والشارح الأغراض التي يحذف لها الفاعل ويقام غيره مقامه .
والنحاة يرجعون هذه الأغراض إلى لفظية ومعنوية ، أما الأغراض اللفظية فهي ثلاثة :
أولا : قصد الايجاز
ثانيا : المحافظة على وزن الشعر في الموزون
ثالثا : المحافظة على السجعة في الكلام المنثور .
وأما الأسباب المعنوية فكثيرة منها :-
١ - علم المخاطب بالفاعل بحيث لا يحتاج إلى ذكره .
٢ - جهل المتكلم بالفاعل وكونه لا يستطيع تبيينه .

هذا شروع في باب المفعول لما لم يسم فاعله ، وإجراءه مجرى الفاعل في حكم الإسناد إليه ، كما ذكره صاحب المفصل أيضا (١) ، فهو وإن اندرج تحت ذكر الفاعل على ماذكره المصنف ، فإنما أفرده باعتبار ذكر شرائطه ، وهي أن يبنى الفعل له ، يعني تغيير صيغة الفعل له ليمتاز فعل سمي فاعله على ما لم يسم فاعله ، وذلك بأن يُضم أول الماضي ويكسر ما قبل اخره (٢) ،

يعني يجب فيه الأمران ، إذ لو اقتصر على ضم أول الماضي فقط لحصل فيه الإلتباس ، مثلا لو ضم أول الماضي من " أَضْرَبَ يَضْرِبُ إضرابا " واقتصر على الضم لكان صيغته " أُضْرَبَ " بضم الأول وفتح الراء ،

=== - قصد المتكلم إظهار تحقير الفاعل بصونه للسانه من أن يجري عليه اسمه .

٤ - رغبة المتكلم في إظهار تعظيم الفاعل .

٥ - قصد المتكلم الأبهام على السامع .

٦ - خوف المتكلم من ضرر يلحقه من ذكره للفاعل إذا كان جبارا .

٧ - خوف المتكلم على الفاعل أن يناله مكروه .

انظر في هذا كله التسهيل ص ٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٧١ وقطر الندى ص ١٨٧ ، وأوضح المسالك وعدة السالك بهامشه ٢/١٣٥ ، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/٥٧ ، والتصريح على التوضيح ١/٢٨٦ ، والنحو الوافي ٢/٩٧ .

(١) ذكر ذلك عند تعريفه للفاعل أنظر المفصل ص ١٨ ، وابن يعيش ١/٧٤ ، والايضاح في شرح المفصل ١/١٥٨ .

(٢) قال ابن مالك في الخلاصة :

وأول الفعل اضمن والمتصل بالآخر اكسر في مضى كوصل

واجعله من مضارع منفتحا كينتحى المقول فيه ينتحى

وانظر الأشموني عند شرحه لهذه الأبيات ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٤١ .

وحينئذ يلتبس بالمضارع المجهول للتكلم من " أضرب أنا " إذا وقع منصوبا نحو : " عجبت من أن أُضرَبَ أنا "

ولو اقتصر على كسر ما قبل الآخر بدون ضم الأول يحصل الألباس أيضا ، إذ نحو : " علم "(1) لو لم يضم أوله ، وكسر ما قبل آخره ووقف عليه ، لالتبس بصيغة الأمر ، نحو : " علم أنت "(2) للمخاطب ، وكذا في " دحرج " لو قال : " دحرج " وكذا " استخرج " وكذا " انطلق " .

(وضم الثالث مع همزة الوصل)(3) نحو : " أنطلق " فإنه يكسر ما قبل الآخر ، ويضم الأول ، فشرطه أن يضم الحرف الثالث ، وهو الطاء في المثال ، إذ لو لم يضم واقتصر على الأمرين وقيل : " أنطلق " ووقف عليه ، فلو سقط همزة الوصل في الدرج وقيل : " وانطلق لالتبس صيغة الماضي المجهول بالأمر المخاطب ، ولو ضم الثالث لارتفع اللبس .

---

(١) في (م) " اعلم "

(٢) في (م) " اعلم أنت "

(٣) قال ابن مالك في الخلاصة :-

وثالث الذي بهمز الوصل كالأول اجعلنه كاستحا

وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٤٣ .

(١)
(والثانى مع التاء) أى : ويضم الحرف الثانى مع التاء إذا وقعت فى الأول مثل : " تكرم " إذ لو ضم الأول وكسر ما قبل الآخر، ولم يضم الثانى لكان الصيغة "تكرم " وصيغة المضارع للمؤنث الغائب من —(كرمت تكرم)— فيلتبس صيغة الماضى للمذكر بالمضارع المؤنث ، ولو ضم الحرف الثانى وقيل : " تكرم " ارتفع اللبس ، وكذا فى نحو : "تجاهل " لو لم يضم الثانى لكان الصيغة " تجاهل " مضارعا من " جاهلت" فهى " تجاهل " فيلتبس الماضى المجهول بالمضارع المسمى الفاعل .

(٢)

(٣)
(رفعا للبس فيهما) علة الحكمين السابقين ، "وهما " : ضم الثالث ، وضم الثانى .

(ومعتل العين بالياء فى الأفصح ، وجاء الإشمام ، والواو فى مجرد الثلاثى ، وفى افتعل وانفعل .)

يعنى إذا كان الماضى معتل العين واويا أو يائيا ، فإما أن يكون ثلاثيا مجردا كـ "قال " ، "وباع " ، أو "افتعل " كـ "اختار " أو "انفعل "كـ"انقاد "

---

(١) قال ابن مالك فى الخلاصة :—
والثانى التالى " تا المطاوعة " كالأول اجعله بلا منازعة ، وانظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/ ٥٤٣ .

(٢) ما بين المعقوفتين —( )— ساقط من (م)

(٣) فى الأصل و (م) و (ك) "وهو " وفى هامش الأصل و (ل) ، و (هـ) " وهما " .

فإذا بنى صيغة المجهول منها فالأفصح أن يصرح بالياء فيقال : " قيل ، وبيع ، واختير ، وانقيد " وأصل " بِيعَ ، بُيِعَ " أستثقلت الحركة على الياء فسكنت ، فبقيت ياء ساكنة مضموم ما قبلها ، وهو مستثقل ، فإما أن تغير الحركة أو الحرف ، وكان تغيير الحركة أخف من تغيير الحرف ، فكسر الأول ليسلم الياء فصار " بيع " بالياء .

وأما " قيل " فأصله " قُوِل " فاستثقلت الحركة على الواو فسكنت ، فكان قياسه أن يقال : " قول " بضم الأول فحملت الواو على الياء في كسر الأول ، وقلبت الواو ياء حملا للاثقل وهو الواو على الأخف وهو الياء ، لأن الباب واحد .

وكذا " اختير " أصله اُختُيِر ، وكذا " انْقُيِد " أصله " انقيد " — (وَنَحْوِ (١) " قُيِّد " مثل " بيع ") — فعومل معاملته ، فكان الأفصح فيهما أيضا الياء " الخالصة نحو " اختير ، وانقيد ، وجاء فيهما وجهان آخران : —

أحدهما بالإشمام (٢) أي : اشمام الضم " شوب " الكسرة في نحو " بيع " أي : لا تذكر ضمة خالصة لأنه ما قبل الياء ، وكسرة خالصة تنبيها على الأصل الذي كان مضموما فيه ، فالإشمام نظرا إلى الجهتين .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٢) في الأصل و (م) و (هـ) " ثبوت الكسرة وهو تحريف من الناسخ . والشوب هو الخلط ، الصحاح والقاموس " شوب " .

والوجه الثاني : قلب الياء واوا ، وهو كـ "بُوع" و "قُول" (١) وهي لغة "ضعيفة" (٢) ، لأنه حمل "اليائي" (٣) وهو الأخف على "الواوي" (٤) وهو الأثقل ، وعليه جاء :—

* ليت شبابا بوع فاشتريت *

وقبله :

* ليت وما ينفع شيئا ليت (٥) *

---

(١) قال ابن مالك في الخلاصة :—

واكسر أو اشمم فاثلاثي أعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل

وانظر الاشموني وحاشية الصبان عليه ٢/ ٥٩ .

(٢) ذكر صاحب اللسان في "قول" أن الفراء نقل أن هذه اللغة لبني أسد ولم أعثر على ما نسب للفراء في كتابه معاني القرآن ، وذكر الأشموني أنها تعزى لبني فقعس وبني دبير .

(٣) في جميع النسخ غير (م) "اليا" والتصحيح من (م) .

(٤) في جميع النسخ غير (م) "الواو" .

(٥) هذا البيت من بحر الرجز

وهو لرؤبة بن العجاج كما في شرح شواهد العيني ٢/ ٥٢٤ ، وانظر أيضا في ابن يعيش ٧/ ٧٠ ، ومغني اللبيب ٤٣٨ ، والتصريح ١/ ٢٩٤ ، وابن عقيل ١/ ١٧٧ ، والأشموني ٢/ ٥٩ ، والرواية في هذه المراجع هي :

" ليت وهل ينفع " وفسر النحاة "هل" على أنها للنفي .

(وبالياء فحسب فى " أفعل " و " استفعل ")

يعنى ؟ أن المعتل العين فى باب " أفعل ، واستفعل " لا يجئ فيه إلا اليـاء فقط ، دون الإشمام ، ودون قلب الياء واوا ، ومثـــاله : " أَقْوِم " بسكون القاف وكسر الواو ، فنقل حركة الواو إلى القاف الساكنة، فانقلبت الواو ياء ، وكذا فى " استقيم " أصله " اسْتَقْوِم " فنقل كســـر الواو إلى القاف الساكنة فانقلب الواو ياء ، فصار " استقيم "(١)

وإنما لم يجز فيه الوجهان الآخران ، لأن ما قبل حرف العلة فيهمـــا ساكن ، فليسا موازيين لـ " بيـع " بخلاف " اختيـر " ، و" انقيـــد " فإن ما قبل حرف العلة فيهما متحرك " فَيْعِل " مثل " بيـع " ولا يمكن ذلك فيما يكون قبلها ساكن وهو " أفعل " و " استفعل " فلذلك تعين فيـه اليـــاء .

(وبالتصحيح فيما عدا ذلك) عطف على قوله : " بالياء " يعـــنى : ماعدا المذكورات من المعتل العين ، فيجب فيه تصحيح حرف العلة من غير قلب ، مثل " قوم " و " تقوم " و " بين " و " تبين " و " باين " و " تباين " و " عاون " و " تعاون " فإن الجهول " فيها "(٢) يؤتـــــى بحرف العلة صحيحا ، من غير قلب ، " نحو " : " قُوِّم " و " تُقُـــوِّم "(٣)

---

(١) انظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفـور ١/ ٥٤٣ .

(٢) فى الأصـــل " فيهما "

(٣) فى (م) " مثـــل " .

و "بُيِّنَ" ، وتُبُيِّنَ" و "بُويِّن" ، وتُبوين ، وتُسوون ، وتُعـــوون " ، فإن حرف العلة فى الجميع وإن (١) "تحركت فما قبلها " ساكـــن ، فلو أسقطت الحركة عن الواو والياء ، لألتقى ساكنـــان (٢) : لأن المفروض أن ما قبلها ساكن .

(وضم أولـه مضارعا مع فتح ما قبل آخـره خوف اللبـس ،)

لما فرغ من أوزان الماضى المجهول شرع فى المضـارع ، فأشترط ضـم (٣) (٤) أوله ، وفتح ما قبل آخره " نحو : "يضرب" وإنما اشترط خوف اللبس، إذ لو اقتصر على ضم أوله ولم يفتح ما قبل آخره ، لقيل فى "أضـرب" للمتكلم من "ضـرب" "أضـرب" بضم الأول ، وحينئذ يلتبس بصيغـة (٥) المجهول "للماضى" من "أضرب يضرب إضرابا" ، فإن صيغـة مجهوله فى الماضى "أضـرب" أيضا ، فيلتبس المضارع بالماضى .

ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم أوله "لالتبس" ـ(المجهول (٦) بالمعروف فى المضارع نحو : "تتعلم أنت" من التعلم ، فلو أقتصـر على فتح ماقبل الآخر لالتبس المضارع المجهول بالمعروف فيه ، فضم أوله لذلك (٧) .)ـ

---

(١) فى (ل) "وان تحرك ما قبلها" .

(٢) فى (م) "لالتقاء الساكنين" .

(٣) فى جميع النسخ غير الأصل "مثـل"

(٤) فى (م) "شـرط"

(٥) فى (م) "الماضـى"

(٦) فى (هـ) "لالتبس المضارع المعروف بالمجهول فى مثل تتعلم .

(٧) ما بين المعقوفتين ـ( )ـ لا يوجد فى (م) و (ل) ، وفى (هـ) وهامش الأصل و (ل) "فإنه لو قيل فى مجهوله "يتعلم" لم يبق فرق بين المعروف والمجهول فضم أوله لذلك" .

ـ(ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم أوله لالتبس المضارع بالماضي أيضا ، مثلا " نحو "[1] : " أنطلق " فلو اقتصر على فتح ما قبل الآخر لصار : " أنْطَلَقُ " فلو وقف عليه ، ووقع في الدرج سقطت " الحركة "[2] " نحو " وأنطَلْق " فيلتبس المضارع بالماضي الموقوف عليه فضم أوله لذلك .[3])ـ

(ولذا) أي : ولكون ما قبل آخره مفتوحا ، (ينقلب معتل العين ألفا فيه) أي : في المضارع نحو : " يقال ، ويباع " أصلهما " يَقْوُلُ ، وَيَبْيِعُ " نقلت حركة العين لاستثقالها إلى ما قبلها فانقلبت الواو والياء[4] ألفا لتحركهما[5] ـ(قبل النقل)ـ وانفتاح " ماقبلهما "[6] " بنقل " الحركة إليه ، فإنما انقلبت العين ألفا لكون ما قبل آخره مفتوحا ،[7] وكذا معتل اللام وإن لم يذكر نحو : " يعزى ، ويرمى "[8] بل الإنقلاب فيه أظهر[9] ، لكون الواو ، والياء متحركين مع فتح ما قبلهما .

---

(١) في (ل) " في نحو انطلق أنا " .

(٢) في (ل) " الهمزة " .

(٣) ما بين القوسين ـ( )ـ من (م) و (ل) وساقط من بقية النسخ .

(٤) في الأصل و (ك) " لتحركها "

(٥) ما بين المعقوفتين ـ ( ) ـ ساقط من الأصل و (ك) و (هـ)

(٦) في الأصل و (ك) " ماقبلها " .

(٧) في الأصل " فنقل الحركة " .

(٨) في (م) " بل انقلاب الألف " .

(٩) انظر في هذا كله شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٤٢ .

(ويسمى) أى : هذا المفعول الذى جعل فاعلا (مفعول ما لم يسم فاعله) أى : مفعول فعل لم يذكر فاعله لفظا .(١)

(وتعين المفعول به المتعدى إليه بغير حرف ، إذا كان فى الكلام .)

يعنى : إذا وجد المفعول به الذى تعدى إليه الفعل بنفسه لا بحرف أن يقام مقام الفاعل ، لأنه أقرب إلى الفاعل ، ولأنه فى المعنى قد يكون فاعلا نحو : "ضارب عمرو زيدا " ، فإنه الفاعل لفظا هو المفعول معنى ، وكذا المفعول لفظا هو المفعول معنى .(٢)

---

(١) هذه التسمية خاصة بالمتقدمين ، أما المتأخرون فيسمونه " نائب الفاعل " وانظر الهامش رقم (١) ص ٩٥ من هذا القسم .

(٢) ما ذكره المصنف وسار عليه الشارح وعلل له من وجوب إقامة المفعول به وامتناع غيره مع وجوده هو مذهب جمهور البصريين ، وقد ذكروا لذلك عدة حجج من ضمنها ماذكره الشارح .

فقد صرح المبرد فى المقتضب ٤/ ٥٠ــ٥١ بعدم جواز إنابة غيره مع وجوده .

وقال ابن جنى فى الخصائص ١/ ٣٩٧ : "إن إنابة غيره مع وجوده من اقبح الضرورات ، ولا يعتد به أصلا ، بل لإثبت إلا مختقراً شاذاً .

وقال الزمخشرى فى المفصل وتبعه عليه ابن يعيش انه خروج عن كلام العرب ــ انظر ابن يعيش ٧/ ٧٤ ــ ٧٥ ، والايضاح فى شرح المفصل ٢/ ٥٨ ــ ٥٩ .

وقال ابن هشام فى أوضح المسالك ٢/ ١٤٩ : "ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده ــ وانظر قطر الندى ١٨٩ .

أما الكوفيون فيجيزون اقامة غير المفعول به ، مع وجوده ، ووافقهم على ذلك الأخفش على بن سليمان بشرط تقدم النائب ، ===

(ونحـو :

ولو ولدت فكـيهةُ جرو كلب لسُبّ بذلك الكلب الكـــلاب (١)

من الشـــواذ)

=== ووافقهم أيضا ابن مالك فى التسهيل ٧٧ ، وشرح عمدة الحافـظ ١٨٦ بينما منعه فى الخلاصة وجعل وروده نادرا ، فقد قال فيها :

" ولا ينوب بعض هذى إن وجدْ فى اللفظ مفعول به وقد يـــرد "

وللكوفيين ومن وافقهم أدلة يضيق المقام عن ذكرها ، فأرجع لهـــا فى معانى القرآن للفراء ٢/ ٢١٠ ، ٣/ ٤٦ ، والخصائص ١/ ٣٩٧ وابن يعيش والايضاح فى شرح المفصل وأوضح المسالك وقطر الندى الصفحات السابقة من الجميع ، وانظر أيضا شرح الكافية للرضـــى ٢/ ٨٣ ، والأمالى الشجرية ٢/ ٢١٥ ، والإفصاح فى شرح أبيـــات مشكلة الإعراب ٩٣ ، وهمع الهوامع ١/ ١٦٢ ، وكذلك التسهيل والأشمونى الصفحات السابقة .

وقد حاول السيوطى فى الهمع الجمع بين الآراء فقـال :

إنه إن كان الأهم عند المتكلم هو الظرف أو المجرور أُتيا ، عـن الفاعـل وجد المفعول أم لم يوجد ، وفيما عدا ذلك فالمفعـول بـه أولـى . الهمع ١/ ١٦٢ .

وانظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٠ ، وابن عقيل ١/ ٤٣٢ ، والعينى ٢/ ٥٢٠ .

(١) هذا البيت من بحـــر "الوافـــر "

وهو لجرير بن عطيـة كما فى الخزانة ١/ ١٦٣ وحاشية شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٥ ، فقد ذكر فيهما أنه من قصيدته التى مطلعها

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولى إن أصبت لقد أصابـــــا

ولم يرد هذا البيت فى ديوانه المطبوع لا فى هذه القصيدة ولا فى غيرها ، كما أننى لم أعثر عليـه فى النقائض بين جرير والفرزدق .

وقد ورد غير منسوب فى عدة مراجع منها الخصائص لابن جنى ١/ ٣٩٧ ===

هذا إيراد وجواب ، فالإيراد أن "سُبَّ" يتعدى إلى الكلاب بنفسه ، وإلى المجرور بالباء ، فكان إقامة المفعول به مقام الفاعل أولى من إقامة الجار والمجرور ،

فأجاب بأنه من الشواذ .

"وقيل : "الكلاب" ليس بمفعول "سب" بل مفعول "ولدت" و "جرو" نصب على النداء ، أو على الذم ، وقيل: "الكلاب" نصب على الذم ، وجميع لأن "فكيهة" أو "قفيرة" (١) على الروايتين "جروا" (٢) "وكلبا" ثلاثة ."

=== والأمالي الشجرية ٢/ ٢١٥ ، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٩٣ ، والهمع ١/ ١٦٢ ، والدرر اللوامع ١/ ١٤٤، والرواية في جميع هذه المراجع "قفيرة" بقاف ففاء فياء، مصغرة ، وهي الرواية الثانية التي أشار لها الشارح ،
وفي الخزانة وابن يعيش أن في البيت رواية بـ "فكيهة" و "الجرو" وبتثليث الجيم ولد السباع ومن ضمنها الكلب .
أنظر : اللسان "قفر" و "جرو" وانظر ابن يعيش والخزانة الصفحات السابقة .

(١) في جميع النسخ "فقيرة" بتقديم الفاء على القاف وهو تحريف لما تقدم من ضبط هذه الكلمة .

(٢) هذا النص أورده البغدادي في الخزانة ١/ ١٦٣ ، ونسبه للشارح ، وذكر أيضا أن ابن يعيش نقل هذه التخريجات عن أبي جعفر النحاس عن أبي إسحاق الزجاج ، وذكره ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٣٧ .
والشاهد في البيت هو إقامة غير المفعول به مقام نائب الفاعل مع وجود المفعول به ، وهذا لا يجوز عند غير الكوفيين ، وقد اختلف في النائب عن الفاعل هنا فالشارح والبغدادي ومن وافقهم يقولون إن النائب هو الجار والمجرور "بذلك" وابن الشجري والفارقي ومن وافقهم يرون أن النائب عن الفاعل هو مصدر الفعل "سب" مقدر .
انظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢١٥ ، وشرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٩٣ .

(وإذا لم يكن) أى : المفعول به المذكور ، (فى الكلام ، فالمسند إليه إما المجرور بحرف الجر[1] ، أو المصدر ، أو أحد الظرفين على السواء[2] .)

---

(١) لا خلاف بين النحاة فى جواز نيابة المجرور بالحرف الزائد ، ولكنهم اختلفوا فى المجرور بالحرف غير الزائد على أربعة آراء :

أحدهما وعليه الجمهور أن النائب هو المجرور فى محل رفع .

ثانيها : أن النائب هو حرف الجر وحده فى محل رفع ، وهذا قول الفراء .

ثالثها : وعليه ابن درستويه والسهيلى والرندى - أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل .

رابعها : أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل ، وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان ، وهذا القول عزاه السيوطى فى الهمع لابن هشام ونقله عن السيوطى الصبان فى حاشيته على الأشمونى ، ولم أعثر على هذا القول فى كتب ابن هشام التى بين يدى .

انظر فى هذه المسألة التصريح ١/٢٨٧ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/٦١ - ٦٣ ، والهمع ١/١٦٢ .

(٢) قول المصنف : "على السواء" إن أراد بالمساواة الجواز فكلامه صحيح ، وإن أراد بالمساوات عدم الأولوية لأحدهما على الآخر كما هو المفهوم من كلام الشارح - فهذا غير مسلم عند النحاة فقد صرح ابن عصفور فى شرحه لجمل الزجاجى ١/٥٣٩ بأولوية المصدر المختص فى اللفظ .

وأختار ابن معطى إنابة المجرور ، بينما اختار أبو حيان إنابة ظرف المكان ، وقال : إن المجرور فى إنابته خلاف ، ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع ، بل بالإلتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر ، وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان ، ورجح السيوطى فى الهمع هذا الرأى - أنظر فى هذا ابن يعيش ٧/٣٦ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/٦٤ - ٦٥ ، والهمع ١/١٦٢ ، والتصريح ١/٢٨٧ ، ٢٨٨ ، والمقتصد ١/٣٥٢ .

يعنى لا مزية فى إقامة أحدهما مقام الفاعل على الآخـــــر .(١)

(نحو : "سِيرَ بِزَيْدٍ) على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الباقيات .

(أو سِيرَ شَدِيدٌ) على إقامة المصدر ،

(أو يومُ الجمعة) بإقامة ظرف الزمان مقام الفاعل ،

(وأمامُ الأمـير) بإقامة ظرف المكان مقام الفاعـل .

(واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان .(٢))

---

(١) اختلف النحاة فى الجار والمجرور هل النائب هو الجار وحده، وبهذا قال الفراء أو المجرور وحده وعلى هذا جمهور البصريين، أو النائب هو مجموع الجار والمجرور وهذا مايدل عليه كـــلام ابن مالك فى التسهيل . انظر التسهيل ص ٧٧ ، والأشمونـــى ٢ / ٦٤ .

(٢) يبدو لى أن المصنف أراد بالاستحسان الوجوب ، لأن جمهـور النحاة يشترطون فى نيابة المصدر ، وظرف الزمان أن يكونـــا مختصين متصرفين ، ولم يذكر المؤلف الاختصاص مع أنه أهـــم من الوصف ، لأنه يشمل الوصف وغير الوصف ، كالإضافة وغيرها ، وأيضا لم يذكر التصريف مع أنه لا يجوز الإنابة بدونه .
وأجاز الأخفش "مجلسَ عندك" أى بنصب الظرف ، وجعلـــه فى محل رفع ، مع أنه غير متصرف .
والنحاة يُعرفون المصدر المتصرف بأنه : هو الذى لا يـــلازم النصب على المصدرية،والمصدر المختص هو الذى يكون لغيـــر مجرد التوكيد ، وللظرف المتصرف هو الذى لا يلازم النصـــب

أما المصدر : فإنما وصف ، لأن المصدر المطلق يستفاد معنـــاه من لفظ الفعل ، وليس في إقامته زيادة فائدة[1] ، بخلاف ما إذا وصف ، فإنه بتقييده " بالوصف " لا يفهم من معنى الفعـــــل ، " فكان في تقييده فائدة .

---

(١) هذه هي العلة التي يجعلها النحاة سببا لاشتراط الاختصـــاص في المصدر ، ويقولون إن الفعل إذا أسند إلى المصدر غير المختص يتحد المسند والمسند إليه في المعنى مع أنه لابد من مغايرتهما .

وكذا المبهم من الزمان يستحسن أى : وصفه ليفيد ، فإنه لو لم يوصف (١)
لم يكن فى ذكره فائدة ، لأنا نعلم من لفظ الفعل أنه يقع فى زمان ما ،
على الأبهام ، فلا يكون فى ذكر المبهم فائدة لم تكن فى ذكر الفعل ،
بخلاف المعيّن من الزمان فإنه لا حاجة إلى الوصف لكونه مفيدا بنفسه ،
إذ الفعل لا "يعلم" (٢) من مطلقه الزمان المعين المؤقت ..
فكان -(فى ذكره)- (٣) فائدة لم تستفد من لفظ الفعل ،
وخلاف المبهم من المكان ، فإنه أيضا لا حاجة إلى وصفه ، إذ الفعل
بالوضع يدل على الزمان ، ولا يدل على المكان ، فذكر المكـــــان
مما لا يفهم من إطلاق لفظ الفعل بحسب الوضع .

(وأجاز سيبويه "قيم ، وقُعد" بالإسناد إلى المصدر المدلول عليه (٤)
بالفعل .)

---

(١) الجمهور يرى وجوب اختصاصه ، انظر الهامش (٢) ص ١٠٤ من التحقيق .

(٢) فى (ل) "يفهم"

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (م) .

(٤) هذا القول ذكره الرضى فى شرحه للكافية ١ / ٨٥ ونسبه لسيبويه ، ولم أعثر عليه فى كتاب سيبويه .
وفى (ظ) اللوحة "١٠٥" قال ابن خروف لا يجيز أحد ذلك ، لأن الفعل إنما يدل على المصدر الذى لمجرد التأكيد ، ولا فائدة فى الإسناد إليه وهو ملفوظ فكيف إذا نوى ولم يلفظ به ، قال : وادعاء الزجاج أنه مذهب سيبويه فاسد ، لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المقصود مثل أن يقال لتوقع القعود : "قد قعد"

يعنى أنّ "قام" و"قعد" فعلان لازمان ، فلا يصح بناء ما لم يسم فاعله -(منهما)- (١) ، إذ ليس "لهما" (٢) مفعولان يقام -(بهما)- (٣) مقام الفاعل ..

وإنما جوزه سيبويه بالإسناد إلى المصدر ، لأن أصل قولك : "قَامَ" فعل القيام ، و"قَعَدَ" فَعَلَ القعودَ ، فلو بُنى منه المجهول فكأنه قيل : فَعِلَ القعودَ ، فهما وإن كانا مصدرين كأنهما مفعول بهما باعتبار هذا التقدير .

=== أى : قُعِد القعودُ الذى يُنتظر وقوعُه ، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر ، وإنما الدال عليه أمر آخر ، فعلى هذا لو قال : بدل قوله : المدلول عليه بالفعل : المدلول عليه بأمر غير الفعل ، لكان هو الصواب ليكون مطابقا لما ذهب إليه سيبويه على ما خصصه ابن خروف . أ هـ

وهذا القول منسوب فى حاشية الصبان ٢ / ٦١ - ٦٣ لابن درستويه والسهيلى والرندى ، وانظر أيضا التصريح ١ / ٢٨٧ .

(١) كلمة -(منهما)- من (م) وفى بقية النسخ "فيه" .

(٢) فى (هـ) ، و (ك) و (ل) وهامش الأصل "له" و (م) .

(٣) كلمة -(بهما)- ساقطة من بقية النسخ .

(ومنه) أى : ومما أوقع المصدر مقام الفاعل ،

(المثل :

((.. وقد حيل بين العير والنزوان)) (١))

لأن " بين " للزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل ، فيتعين أن يكون الذى أقيم مقام الفاعل هو المصدر على ماذكرنا ، لأن التقدير : وقد فعل الحيلولة وأوقعت ، فظاهر هذا أنه لا يصح إقامة الظرف مقام الفاعل ، مطلقا (٢) ،

---

(١) هذا المثل عجز بيت من الطويل لصخر بن عمرو بن الشريد السلمى ، وصخر هذا كان جوادا حليما شريفا محبوبا فى عشيرته ، وقد نذرت أخته الخنساء - الصحابية الشاعرة المخضرمة - حياتها لبكائه ورثائه ، وقد أجادت فى ذلك حتى صارت مضرب المثل - انظر البيت فى الاصمعيات ص ١٤٦ ، والشعر والشعراء ص ٣٠٣ ، والمستقصى ٢ / ٦٩ ، والعقد الفريد ٥ / ١٦٦ ، ١٦٧ ، والمغنى ٢ / ٥٧٠ ، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٧ / ١١٦ - ١١٧ ، والخزانة ١ / ٢٠٩ ، والمنصف ٣ / ٦٠ و " النزوان " هو وثوب العير أو التيس ونحوهما للسفاد . اللسان " نزا " .

(٢) سبق أن ذكرنا أن الأخفش يجيز ذلك . انظر ص ١٠٨ الهامش (٢) .

بل إنما يقام إذا لم يكن لازم الظرفية مع إطلاق اللفظ ، وأصل المثل : أن صخرا أخا الخنساء ، طعنه "أبو ثور"(١) الأسدى فى حرب طعنة فى جنبه ، فمرض حولا حتى ملته امرأته ، وكان يكرمها ، فمر بهما رجل - وكانت ذات خلق وأوراك - فقال لها : -(هل)-(٢) يُباع الكفل ؟ فقالت : نعم عما قليل ، -(ثم قال : كيف مريضكم ؟ فقالت : لا حى فيرجى ولا ميت فينعى)-(٣) وكان -(ذلك)-(٤) يسمعه صخر ، فقال : "أما والله لئن قدرت لأقدمنك قبلى ، ثم قال لها : ناوليني السيف هل تقله يرى ، فناولته فإذا هو لا يقله ،

---

(١) فى جميع النسخ "أبو ثور" والذى فى المستقصى والعقد الفريد والخزانة وشرح شواهد المغنى للبغدادى أن الذى طعنه هو ربيعة بن ثور ، ولعل ربيعة هذا يكنى أبا ثور أو تكون كلمة ربيعة سقطت من نسخ المخطوطة .
وهذا اليوم الذى طعن فيه صخر من أيام العرب فى الجاهلية ويسمى "يوم ذات الأثل" - انظره فى العقد الفريد ٥ / ١٦٦ وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٧ / ١١٧ .

(٢) كلمة -(هل)- ساقطة من جميع النسخ غير الأصل ، وفى الخزانة بدلها "الهمزة" .

(٣) ما بين الأقواس -( )- سقط من الأصل و (ل) وأضيف فى هامشهما عند التصحيح ، وهو ساقط من (م) و (ك) وفى (ل) "فينتفى" وفى الخزانة ٢٠٩ "فينسى" .

(٤) كلمة -(ذلك)- من الأصل و (ل) ساقطة من بقية النسخ وفى المستقصى ١ / ٦٩ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٧ / ١١٧ "وذلك يسمع من صخر" .

فقـال فى أبيـات (١) :-

أهم بأمر " الحزم " لو أستطيعه (٢) وقد حيل بين العير والنزوان (٣)

(وقيل : إن الصدر والظرفين ، إنما يسند " إليها " (٤) لما استمر فيهـا (٥) ،) أى : فى الصدر والظرفين ،

(من الإتساع ، والأجراء مجرى المفعول به ، فى قولهم : " ضـرب ضربتـه (٦) ، واليوم قمته ، وفرسخان سرتهـا " وإسناد الفعل " إليهـا " مجـاز فى قولهم : " شعرٌ شاعـرٌ ")

فى إسناد الصدر أى : شعرٌ الشعـرُ .

---

(١) أول هذه الأبيـات هو قوله :

أرى أم صخر لا تمل عيادتى ، وملت سليمى موضعى ومكانـى

والبيت الشاهد فى وسط هذه الأبيات انظر المرجعين السابقين فى نفس الصفحات والخزانة ١/ ٢٠٩ ، والأصمعيات ١٤٦ .

(٢) فى (ل) و (هـ) " الخير "

(٣) فى (م) " النروان " بدون نقط الراء ، وهو إسقاط لنقطة الزاى أو تحريف .

(٤) فى جميع النسخ غير (هـ) " اليهـا "

(٥) فى (م) " فيهـا "

(٦) فى (م) " اليهـا "

(ونهـار" صائـم ") فى إسناد الفعـل إلى الزمان ، أى : صام النهارُ

(وغرفة ناظرةٌ إلى موضع كذا .) فى إسناد الفعل إلى المكـان ،

أى : نظرت الغرفة .

يعنى أن المصدر والظرفين(١) ذكرنا أنهما(٢) يسند إليهما لكونهـا -(مـن(٣))- متعلقات الفعل كالمفعول به ، فقال بعضهم : إنما يسند إليهـا لوجهين آخرين :

أحدهما : أنها فى الاتساع تجرى مجرى المفعول به ، حتى كأن كل واحد منها مفعول به ، كما يقال : " اليوم قمته " ولم يقل : " قمت فيه " ، وكذا " فرسخان سرتهما " ولم يقل : " سرت فيهما " وكذا : " ضرب ضربته " لأن الضرب مضروب ،

فلهذا الاتساع كانت الثلاثة فى حكم المفعول به .

وإنما يسند إليها الفعل لكونها مفعولا به على الإتساع ،

والوجه الثانى : أن الفعل يسند إليها مجازا أى : كل واحد منهـا يجعل فاعلا فى التقدير ، ومسندا إليه على طريق المجاز(٤) ، لأن للفعل ملابسات شتى ، فيلابس المصدر ، والزمان ، والمكان ، والسبب ونحوها ،

---

(١) أى : الزمانى والمكانـى .

(٢) فى (م) " أنهما "

(٣) الحرف -(من)- ساقط من الأصل و (ك)

(٤) فى حاشية الصبان على الأشمونى -٢ / ٦١ " اسناد الفعل عنـد نيابة المفعول به حقيقة ، وعند نيابة غيره من الظرف والمجـرور والمصدر مجاز عقلى ، كما عليه الدماميني وغيره ، ونازعه فيه السيد الصفوى وكذا الرودانى فإنه حقق أن الاسناد فى الثلاثة أيضـا حقيقة . " .

فلهذا التجوز أجريت مجرى الفاعل ، فكان كل واحد منها فاعل على جهة المجاز ،

فالحاصل أن كل واحد منها أقيم مقام الفاعل ، لأنها مفعول به على جهة الإتساع ، أو فاعل على المجاز كما ذكرنا .(١)

فقوله : " وإسناد الفعل " عطف على " ما استمر "

أى يسند إليها لما استمر من الأتساع ، وإسناد الفعل إليها مجازا .

(ويسند إلى الثانى من باب " أعطيت "(٢) ، وإن كان الأول أولى .(٣)) لما فيه من فاعلية ما لكونه آخذا ،

(ولا يسند إليه(٤)) أى : الثانى ، (فى باب "علمت" ،) لأنه فى المعنى خبر ، ومسند ، فلا يصح إيقاعه موقع المسند إليه .

---

(١) ذكر ذلك فى ص١١٤ .

(٢) باب " أعطيت " هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، ولم يكن أحدهما منصوبا بنزع الخافض .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٥٣٨ ، وانظر شراح الألفية عند قول بن مالك :

وباتفاق قد ينوب الثانى من .. باب كسى فيما التباسه أمن

(٤) باب " علم " هو كل فعل تعدى إلى مفعولين أصلها المبتدأ والخبر .

(وقيل يسند إليه) أى : إلى الثانـــــــــى ،

(فى البابين عند أمن الألبـاس نحو : "أعطى درهـــم زيـدا "

وعلم منطلق زيدا " بخلاف : "أعطى بشر خالدا ، وعلم أخوك زيدا)[1]

يعـنى إذا كان المفعول الثانى فى باب "علمت" معرفـــــة[2]

---

(١) تتلخص آراء النحاة فى هذه المسألة فى ثلاثة آراء :-

الرأى الأول : للنحاة المتقدمين فهم يقولون بعدم جـــواز إنابته مطلقا سواء أمن اللبس أم لم يؤمن .

الرأى الثانى : للمتأخرين وعلى رأسهم ابن مالك ، وهـــؤلاء يجيزون إنابته عند أمن اللبس ، وذلك بأن كان الأول معرفة والثانى نكرة .

وفى هذين القولين يقول ابن مالك فى الخلاصة :

فى باب ظن وأرى المنع اشتهر

ولا أرى منعا إذا القصد ظهـر

وقال أيضا فى التسهيل ص ٧٧ " ولا تمنع نيابة غير الأول مـــن المفعولات مطلقا ، إن أمن اللبس ، ولم يكن جملة أو شبهها خلافا لمن أطلق المنع فى باب " ظن ، وأعلم " .

الرأى الثالث للرضى وهو جواز إنابته مطلقا سواء أكان الأول معرفة أم نكرة بشرط أن يلزم كل من المفعولين مركزه قبل أن يدخـــل عليه الفعل بأن يكون ما كان خبرا فى الأصل بعد ما كان مبتدأ .

انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٨٣ ، ٨٤ .

وانظر فى هذا كله : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٨ ، ٥٣٩ وابن يعيش ٧/ ٧٦ ، ٧٧ والايضاح فى شرح المفصل ٢/ ٥٦ ، والتصريح ١/ ٢٩٢ ، والفوائد الضيائية ١/ ٢٧١ ، والأشمونـــى ٢/ ٦٥ - ٦٦ .

(٢) فى (م) و (ك) " فى علم " باسقاط "باب" .

فلا يقام مقام الفاعل ، لأنه "يلتبس" إذا كل واحد يصلح (١) أن يكون مفعولا أول ، بخلاف ما إذا كان الثاني نكرة ، نحو : "علم منطلق زيدا" فإنه يتعين أن يكون مفعولا ثانيا ، لكونه نكرة فلا التباس .

والإلتباس في "أعطى بشر" خالدا" ظاهر ، لأن كل واحد يصلح أن يكون مفعولا أول (٢) ، هكذا ذكره (٣) .

وهو يقتضي أن يكون علة المنع هو الإلتباس وليس كذلك ، فإن علة المنع على ماذكروه : كون المفعول الثاني خبرا ، فلا يكون مخبرا عنه (٤) ،

وهذا المعنى يقتضي أن لا يجوز مطلقا ، ارتفع اللبس أو لم يرتفع .

فلعل علة المنع عند هذا القائل ، هو خوف اللبس فلذلك فرق .

---

(١) في الأصل "ملتبس" والتصحيح من بقية النسخ .

(٢) أنظر الهامش (١) ص ١١٦ ، وانظر المراجع المذكورة هناك في نفس الصفحات .

(٣) ذكر ذلك عند قوله : بخلاف أعطى بشر "خالدا" . انظر ص ١١٧ .

(٤) انظر الايضاح في شرح المفصل ٢/٥٧ وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٦٥ .

(والثانى من باب " أعلمت " بمنزلة الثانى من باب " علمـــــت ،)
لأنه فى المعنى هو الخبر كالمفعول الثانى من باب " علمت " فإنه هـو الخبر أيضا ، فهما سواء بخلاف الأول والثانى من باب " أعلمـــت " فإنه يصح إقامتهما (١) مقام الفاعل ،

أما الأول : فلكونه بمنزلة مفعول باب " أعطيت " لأنه ليس فى المعنى بمبتدأ ولا بخبر ،

وأما الثانى من باب " أعطيت " لأنه محكوم عليه كالأول من بـــــاب " أعلمت " أيضا فى المعنى ، فصح إقامته مقام الفاعل لأنه محكوم عليه أيضـا (٢) .

(ولا يسند إلى المفعول له (٣) ، والمفعول معه)
أما المفعول له : فقيل : إنما لم يقم مقام الفاعل ، لأنه فى المعنى علة غائية ، فلو أقيم لم تفهم منه العلية ، ولا ينتقض بالمفعول به ،

---

(١) فى (م) و (ك) " فإنه لا يصح إقامتهما " وهو خطأ .
(٢) فى (م) زيادة -(فى المعنى)- فى هذا المكان .
انظر فى هذا الملخص فى ضبط قوانين العربية ١/٢٩٢-٢٩٣ ، والايضاح فى شرح المفصل ٢/٥٦-٥٧ ، وشرح الكافية للرضى ١/٨٣ ، والتسهيل ص ٧٧ .
(٣) هذا هو رأى الجمهور ، وخالفهم الأخفش فأجاز إنابتـه .
انظر التصريح ١/٢٩٠ ، ولم أعثر على ما نسب للأخفش فـــى معانى القرآن لـه .
وانظر شرح الكافية للرضى ١/٨٣ - ٨٤ ، وابن يعيش ٧/٧٦ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٥٧ وحاشية الإيضاح العضدى ص٦٩ - والفوائد الضيائية ١/٢٧٢ وشرح شواهد العينى ٢/٥١٨ .

والظرف ، لأنهما إذا أقيما مقام الفاعل فهم وقوع الفعل عليه ، وفيه ، بخلاف العلة فإنه لم يفهم منه العلية بعد إقامته مقامه ، لأن نصبه هو المشعر بعليته فإذا أقيم مقام الفاعل ورفع لم تفهم منه العلية، ولأن المفعول له قد يكون علة لأفعال متعدد باعتبار المجموع ، أي : يكون علة الاجتماع ، لا كل واحد منها ، فلو أقيم مقام واحد لكان الفعل الآخر ، أما أن يضمر فيه أو لا يضمر ، فإن أضمر فيه كان علة لذلك الفعل ، والمفروض أنه علة للمجموع لا لكل واحد ، واحد ، وإن لم يضمر فيه لزم أن لا يكون لبعضها فاعل ، ولا ما أقيم مقامه فيخلو عن الفاعل وبدله ،

وإذا تعذر إقامته مقام الفاعل في بعض الصور امتنع إقامته مقامه مطلقا طردا للباب ، ونظيره في العربية كثير .

وأما المفعول معه فلا يقام مقام الفاعل لوجهين :-

أحدهما : أن مفهومه مصاحبة الفاعل في بعض الصور ، فلو أقيم حينئذ مقام الفاعل " لفات " معنى المصاحبة .(١)

والثاني : أنه إما أن يقام مقام الفاعل مع الواو أو بدون الواو ، والقسمان باطلان ،

أما مع الواو فلأنه يوهم عطف الاسم على الفعل ، وأما بدون الواو ففاسد أيضا ، لأن المفعول معه لا يكون إلا مع الواو .(٢)

---

(١) في (م) " لزال " .

(٢) انظر ابن يعيش ٧/٧٦ - ٧٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٧ والفوائد الضيائية ١/٢٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ١/٨٣ - ٨٤ وحاشية الإيضاح العضدي ص ٦٩ ، والتصريح ١/٢٩٠ .

بحث المبتدأ والخبر (١) .

(ومنها) أى : ومن أنواع المرفوع ،

(المبتدأ ، والخبر ، -(أما المبتدأ)- (٢) فيحمل بالاشتراك على شيئين (٣) ، (٤) أحدهما : الاسم المجرد -(عن)- ملابسته العوامل اللفظية (٥) معنى من حيث هو اسم للإسناد إليه نحو : " زيد قائم ، وحسبك درهم "

---

(١) هذا العنوان من هامش (م) وفى هامش (ظ) و (ل) " المبتدأ " ولا يوجد عنوان فى بقية النسخ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٣) الحرف -(عن)- ساقط من (ك) .

(٤) فى هامش (ظ) " والمراد بملابسته للعوامل تأثيرها ، وقيد بالمعنى ليدخل مالا عامل فيه لفظا ، ولا معنى ، نحو : " زيد قائم ، وحسبك درهم ، فإنه مجرد عن تأثير الجار من حيث المعنى فى المبتدأ ، وإن لم يكن مجردا عن تأثيره فيه لفظا ، لأنه مجرور به ، فالشرط أن يكون مجردا عن التأثير المعنوى للعوامل اللفظية ."

(٥) فسر الزمخشرى وابن الحاجب العوامل اللفظية فى حد المبتدأ بأنها النواسخ أفعالا وحروفا .
وقال الرضى : إنه لا يخص عاملا دون عامل . انظر ابن يعيش ٨٣/١ ، وشرح الكافية للرضى ٨٦/١ .

و :

سمعت الناسُ ينتجعون غيثا ..)

فقلت ، لصيدح : انتجعي بلالا .(١)

---

(١) هذا البيت من بحر " الوافر " وهو لذى الرمة غيلان ميـــة ، وقد تقدمت ترجمته في صـ ، والبيت في ديوانه ص ٥٢٨ من قصيدة طويلة مطلعها :

أراح فريق جيرتك الجمالا ... كأنهم يريدون احتمـــالا

وهذه القصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موســـى الأشعري أمير البصرة وقاضيها من سنة ١٠٩ حتى سنة ١٢٥ والبيت الشاهد في المقتضب ٤/ ١٠ والكامل ٢٥٩ ، وجمـــل الزجاجي ٣١٥ ، واللسان " صدح و، نجع " ، والتصريـــح ٢/ ٢٨٢ ، والأشموني ٤/ ٩٣ ، وسقط الزند ١٢٠٥ ،والعقد الفريد ٥/ ٣٣٣ ، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٣٣١ وخزانة الأدب ٤/ ١٧ - ١٩ ، والكشاف ٢/ ٢٦ .

وفي البيت رواية أخرى وهي : " رأيت الناس "

ويروى أيضا بنصب " الناس " قال البغدادي في الخزانة وهـــو خطأ . الخزانة ٤/ ١٧ ، ١٩ .

ومحل الشاهد في البيت هو رفع " الناس " على الحكايـــة ، و " الانتجاع " : التردد في طلب العشب والماء ، و " صيدح " اسم ناقته .

وتحكي كتب الأدب أن بلالا قال لغلامه : أعلف ناقته بغث ونوى فإنه لا يحسن المدح .

الأغـــاني : ١٦/ ١١٦ .

(و :

وجدنا فى كتاب بنى تميم

" أحقُّ الخيل بالركض المعارُ " (١))

يعنى المبتدأ باصطلاح النحاة : مشترك بالأشتراك اللفظى بين شيئين ،

أحدهما الاسم المجرد .. إلى آخره ،

---

(١) هذا البيت من بحر " الوافر " وقد نسبه الشارح للطرماح وهو منسوب له أيضا فى الصحاح واللسان " عير " والصحيح أنه لبشر بن خازم من قصيدة له مطلعها :

ألا بان الخليط ولم يزاروا وقلبك فى الظعائن مستعار

انظر ديوانه ص ٦١ - ٧٩ والمفضليات ٣٣٨ - ٣٤٥ ، وخزانة الأدب ٤/١٧ .

وقد أورد سيبويه البيت الشاهد فى الكتاب ٣/٣٢٧ ، والمبرد فى المقتضب ٤/١٠ ، والميدانى فى مجمع الأمثال ١/٢٣ ، وانظر رغبة الآمل ٤/١٨٠ ، ١٨٢ ، والمخصص ٦/١٨٥ ، ومحل الشاهد فى البيت هو رفع " أحق الخيل " على الحكاية ، قال المبرد بعد ما أورد البيت ورفعه على الحكاية " فلم يجز فى هذا إلا الحكاية ، لأنه لا يدخل عامل على عامل ، "وأحق الخيل " رفع بالابتداء ، و " المعار " خبره " أهـ المقتضب ٤/١٠ والمعار : قيل إنه الفرس المنفلت الذى يذهب هاهنا وهاهنا من الفرح وقيل : هو المسمن ، وقيل : هو من العارية . قال فى اللسان وهذا خطأ .

ويروى " المغار " بالغين المعجمة ، وهو الشديد الخلق . انظر الصحاح ، واللسان " عير " .

وقوله : "للإسناد إليه" يتعلق بـ "المجرد" ،

أى : جرد لأجل الإسناد إليه ، إذ لو جرد دلالة لكان حكمه حكم الأصوات التى حقها أن ينعق بها غير معربة ، فالمعتبر هو التجريد لأجل الإسناد إليه ، والمراد من ملابسة -(الفعل)- (١) لعوامل تأثيرها .

-(وقيده بالمعنى ليدخل مالا عامل فيه لفظا ولا معنى نحو : "زيد قائم" ، ونحو : "بحسبك درهم" ، فإنه مجرد عن تأثير الجار من حيث المعنى فى المبتدأ ، وإن لم يكن مجردا عن تأثيره فيه لفظا ، لأنه مجرور به ، فالشرط أن يكون مجردا عن التأثير المعنوى للعوامل اللفظية)- (٢)

وكذا فى :

"سمعت الناس ينتجعون غيثا" (٣)

فإنه من حيث المعنى ليس مؤثرا فى المبتدأ ،

وكذا فى :

"وجدنا ..... البيت" (٤)

---

(١) كلمة -(الفعل)- ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(٢) مابين المعقوفتين -( )- وقع هامشا فى (ظ) والشرح فيها مخالف للشرح فى بقية النسخ .

(٣) تقدم الحديث عنه فى الصفحة ١٢٢ الهامش (١) .

(٤) " " " " " ١٢٣ " (١) .

وقوله : " من حيث هو اسم " قيد "للتجريد ، أى : إنما يعتبر التجريد للإسناد إليه ، لأن المبتدأ اسم(١) ، أما إذا كان صفة(٢) كما هو القسم الثانى لم يعتبر فيه التجريد للإسناد إليه ، إذ المبتدأ هو المسند فى القسم الثانى ، فكونه اسما مقتض للتجريد للإسناد إليه .

وصيدح اسم ناقته ، وبلال هو بلال بن ابى بردة ممدوح الشاعر(٣)

---

(١) لم يبين الشارح أن الاسم يشمل الصريح وغير الصريح كما أنه لم يمثل لغير الصريح مع أن الاسم فى هذا الباب شامل للصريح وغير الصريح فالصريح مثل : " زيد قائم ويحسبك درهم" أما المؤول بالصريح فهو المصدر المنسبك من الفعل والحرف المصدرى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ " ١٨٤ " البقرة ، وقوله : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ " ٦ " البقرة ، والمثل : ((تسمع بالمعيدى خير من أن تراه)) ، "فتصوموا" مبتدأ ، لأنه فى تأويل صومكم وكذلك " أنذرتهم " مبتدأ لأنها فى تأويل انذارك ، وكذلك المثل تسمع بالمعيدى .

وقال الرضى : ان هذا الاعتراض غير وارد ، لأن الأفعال هنا مؤولة بمصادر فهى حينئذ داخلة فى التعريف .

انظر شرح الكافية ١/٨٦ ، والتصريح على التوضيح ١/١٥٥ ، وهداية السالك ١/١٩٣ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/١٩٧ .

(٢) المراد بالصفة هنا الوصف اللغوى لا النعت النحوى وهى تشمل اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل والمنسوب . انظر شرح الكافية ١/٨٦ ، وانظر التصريح ١/١٥٧ ، والأشمونى ١/١٩٩ وباب المبتدأ فى كتب النحو الأخرى .

(٣) تقدمت ترجمته فى ص ٩٠ الهامش (١) .

وأما البيت الثاني فـ" وجدنا " فيه بمعنى علمنا (١) ، أي : علمنا هذه الجملة ، والبيت للطرماح (٢) ، " معار " من عار الفرس أي : انفلت وذهب هناهنا وهاهنا من فرحه ، وأعار " صاحبه فهو معار أي : أحق الخيل بالركض أن يكون نشيطا ذاهبا في الجهات ، وبعض الناس يجعلونه من العارية وهو خطأ (٣) كذا قاله في الصحاح .

(والثاني الصفة المعتمدة على أحد حرفي الاستفهام والنفي (٤)

---

(١) في الأصل " وانما " وهو خطأ .

(٢) انظر ص١٢٣ الهامش (١) .

(٣) في (هـ) و (ل) زيادة (والقالي) بعد الصحاح ، قال الجوهري في الصحاح " غير " قال أبو عبيدة ، والناس يروونه " المعار " من العارية وهو خطأ .

(٤) لعل المؤلف لم يقصد من اختصاصه بالذكر لحرفي النفي والاستفهام الحصر ، وذلك لأن النحاة لم يفرقوا في النفي بين الحرف والفعل ولم يفرقوا في الاستفهام بين الحرف والاسم . انظر الصريح ١٥٧/١ وشرح الكافية للرضي ٨٦/١ ، والأشموني ١٩٩/١ .
وماذكرهنا من اشتراط الإعتماد على نفي أو استفهام هو مذهب جمهور البصريين ، أما الكوفيون والأخفش من البصريين فلا يشترطون الإعتماد ، وقال ابن مالك بأنه بقله ، فقال في الخلاصة :

وقد .. يجوز نحو فائز أولو الرشيد ،

وقال في التسهيل ص ٤٤ : " ولا يجري ذلك الجري باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي ، خلافا للأخفش .
وانظر المراجع السابقة في نفس الصفحات . ===

رافعة لظاهر أو ما يجرى مجراه (١) أى : مجرى الظاهر (نحو : أقام أم ماقائم أخواك؟ ساغ الأمران .)

هذا هو القسم الثانى من المبتدأ ، فالصفة احتراز عن الاسم ، كما ذكر فى القسم الأول .

وشرط فى الصفة أن تكون معتمدة على أحد حرفى الإستفهام والنفى ، احترازا عما لا تكون معتمدة نحو : " زيد ضارب أخوك " (٢) فإنه صفة ، لكنه غير معتمدة على أحد الحرفين ، فهو خبر لا مبتدأ ، وشرط أن تكون رافعة لظاهر أو لما يجرى مجرى الظاهر من الضمر المنفصل ، نحو : " أقائم أنتما ؟ " بمعنى " أتقومان أنتما ، فإنها غير رافعة لظاهر ولكنها رافعة لضمر منفصل يجرى مجرى الظاهر نحو : " أقائم أخواك ؟ " فى الاستفهام ، و " ماقائم أخواك " (٣) فى النفى ، فالصفة والمرفوع بها إما أن يكونا متطابقين فى الإفراد أو فى التثنية ، أو غير متطابقين ، وذلك إنما يكون بإفراد الأول فقط ، إذ لا يمكن تثنية الأول وإفراد الثانى بوجه ما ، فإن تطابقا فى التثنية تعين أن لا تكون رافعة لظاهر ، بل يكون الثانى مبتدأ والأول خبرا مقدما نحو :

=== وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٥٦ - ١٥٧ ، وابن عقيل ١٦٩/١ ، وشرح القطر ٢٧٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٨/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والملخص فى ضبط قوانين العربية ١٦٢/١ ، والكتاب ٢٧٨/١ ، والفوائد الضيائية ٢٧٦/١ ، وشرح الألفية للمرادى ٢٧١/١ .

(١) وهو الضمير المنفصل .

(٢) أى : " ضارب " .

(٣) فى الأصل و (م) و (ك) " به " والتصحيح من (هـ) و (ل) .

"أقائمان الزيدان" ؟ " إلا على لغة أكلوني البراغيـــث (١)

وأما إذا كان الأول مفردا ، والثاني مثنى فلا يمكن جعله خبرا مقدما ، لأنه لا يطابق المبتدأ ، فتعين أن تكون الصفة مبتدأ ، وما بعده هو فاعلها يسد سد الخبر ، وأما إذا كانا متطابقين في الإفـــراد فيجوز أن يكون الثاني مبتدأ ، والصفة خبرا مقدما ، وجاز أن تكـــون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد سد الخبر ، (٢)

---

(١) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية ١٦٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ١٥٧ ، والأشموني وحاشية الصبـــان عليه ٢٠١/١ ، والتسهيل ص ٤٤ .
ولغة "أكلوني البراغيث" يقصد بها إثبات علامة التثنية والجمع في الفعل ، وهي لغة ضعيفة قيل إنها لطيء وقيل لازد شنوءة انظر الاشموني ٤٤/٢ .

(٢) في حاشية يس على التصريح ١٥٨/١ ، قال الدنوشـــري : " محل جواز الوجهين إذا لم يوجد مانع من أحدهما ، ففـــي نحو : "أطالع الشمس" تتعين إبتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرا ، لأنه كان يجب تأنيثه حينئذ لإسناده إلى ضمير المؤنث ، وتتعين إبتدائية الوصف أيضا في نحو : "أراغب أنت عن آلهتي" = "٤٦" مريم للزوم الفصل - إذا جعلته خبرا - بينه وبين معموله ، إلا أن يقدر للجار متعلق .

فلذلك قال : "ساغ فيه الأمران" (١)

---

(١) مما ذكره المصنف والشارح يتبين لنا أن للوصف مع مرفوعه أربع حالات ، ثلاث منها جائزات وواحدة ممتنعة ، أما الجائزات فهى :-

الأولى : أن يتفقا فى التثنية أو الجمع ، نحو : "أقائمان الزيدان ؟ "وأقائمون الزيدون ؟ " وفى هذه الحالة يتعين أن تكون الصفة خبرا مقدما ، والمرفوع بعدها مبتدأ مؤخرا ، لأن الصفة قائمة مقام الفعل ، والفعل لا تلحقه علامة التثنية والجمع إلا فى لغة : أكلونى البراغيث" وهى لغة ضعيفة .

الثانية : أن تكون الصفة مفردة والمرفوع مثنى أو مجموعا ، وفى هذه الحالة يتعين إعراب الصفة مبتدأ ومابعدها فاعل سد سد الخبر ويمتنع إعرابه مبتدأ مؤخرا ، لأن الخبر حينئذ يكون مفردا وهذا لا يجوز لوجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر .

الثالثة : أن يتفقا فى الأفراد ، وفى هذه الحالة يجوز إعراب الأول مبتدأ والثانى فاعل سد سد الخبر ، ويجوز إعراب الأول خبرا مقدما والثانى مبتدأ مؤخرا ، مالم يوجد مانع من أحدهما كما ذكر الدنوشرى . وانظر كلام الدنوشرى فى الهامش(٢) ص ١٢٨

الحالة الرابعة : وهى الممتنعة أن يكون الوصف مثنى أومجموعا والاسم المرفوع مفردا ،

وإنما امتنعت لأننا إذا أعربنا الوصف مبتدأ ، والمرفوع فاعلا نكون قد وقعنا فى محذور أشد من المحذور الذى فررنا منه فى الحالة الأولى من إلحاق علامة التثنية والجمع بالوصف ، مع أن الفاعل هناك مثنى أو مجموع وهو لغة قوم من العرب ، أما هنا فالفاعل مفرد ، ولم يقل بها أحد .

وامتنع أيضا إعراب المرفوع مبتدأ والوصف خبرا مقدما لامتناع الإخبار عن المبتدأ المفرد بالمثنى أو الجمع .

ولم يذكر المؤلف والشارح هنا الجمع لأن حكمه حكم المثنى . ===

وإنما شرط الأعتماد على أحد الحرفين لتكون الصفة فى التقدير بمعنى فعل ،

فإن " أقائم الزيدان ؟ " بمعنى " أيقوم الزيدان ؟ "

فلو لم يعتمد عليهما لم يصح وقوعه موقع الفعل عاملا ، فشرط الأعتماد على أحد الحرفين ليستقيم كونه جملة يصح السكوت عليها من غير افتقار إلى تقدير خبر ، وهو معنى قولهم :

" إنه يسد سد الخبر ، لا بمعنى أنه حذف خبره فسد هذا سده ، بل معناه : أنه ستغنى به عن ذكر الخبر (١) .

ومثل : بـ " أخواك " لا بـ " الزيدان " ونحوه من المعارف ، لتتم الصفة منونه من غير حذف التنوين ولا تحريكه لالتقاء الساكنين (٢) ، وهو التنوين والألف واللام ، فلفظ " أخواك " لا يحتاج فيه إلى فرض التقاء الساكنين أو تحريكه ، فلذلك اختار التمثيل بمعرفة مثنى منافا ، لئلا يلزم فيه التقاء الساكنين ، وأما نحو : " هذان " فإنه وإن كان كذلك لكنه مبنى فالتمثيل بالمعرب أولى ،

=== انظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ١٦٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٥٦ - ١٥٧ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٧٩/١ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢٠١/١ - ٢٠٢ ، والتصريح ١٥٧/١ .

(١) قال الرضى فى شرحه للكافية ٨٦/١ : " ولو تكلفت له تقدير مبتدأ لم يتأت ، إذ هو فى المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له .

(٢) فى (هـ) و (ل) " وهما " .

وبحث " العوامل "[1] سيأتي في القسم الثالث من الكتاب[2] " إن شاء الله "

وانما قيد النحويون العوامل اللفظية بدواخل المبتدأ والخبر من أفعال القلوب ونحو : " كان " وأخواتها ، وان وأخواتها ، لأنها التي تتعرض للدخول على المبتدأ والخبر ، وأما غيرها من العوامل[3] اللفظية ، لما لم تكن عرضة للدخول على المبتدأ والخبر لم يشترطوا[4] التجريد عنها لظهوره .

---

(١) في جميع النسخ ما عدا الأصل "بحث العامل "

(٢) هذه الجملة ساقطة من جميع النسخ ماعدا الأصل و (هـ) ، وهي واقعة في الأصل من قوله : " في القسم الثالث " وقوله " من الكتاب "

وانظر : العوامل المعنوية ص ٣٣١ في القسم الثالث تحقيق الشيخ / عبد المنعم .

(٣) في جميع النسخ "غيره" ولعل الأنسب للمعنى "غيرها" وهو ما أثبتناه .

(٤) في (م) "لم يشترط" .

(١)
-(الخبـــــر)-

(٢)
(وأما الخبر فهو المجرد المسند إلى ما تقدمه ، لفظا أو تقديرا .)

أى : يشترط فى الخبر أيضا التجريد من العوامل اللفظيـــة ، وأن يكون مسندا إلى ما تقدمه ، يعنى يكون المسند إليه مقدما ، إما تقدما لفظيا نحو : " زيـد قائـم " أو تقدما " تقديريـا " (٣) نحـو : " قائم زيد " ، فإن المبتدأ مقدم تقديرا ، ويدخل فـى التقديم اللفظى نحو : " زيـد يضـرب " لأن " يضرب " مسند إلـى ضميـره ، وهـو مع ضمير مسند إلى " زيـد " -(فالمسند إليـــه مقدم لفظا ، وهو زيـد ،)- (٤) .

---

(١) هذا العنوان من هامش (ظ) ولا يوجد عنوان فى بقية النسخ .

(٢) عرف ابن مالك الخبر فى الخلاصة بقوله :

والخبر الجزء المتم الفائدة كالله بر والأيادى شاهـدة

وقال فى تقديمه وتأخيره :

والأصل فى الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

قال المرادى : " لأن الخبر وصف فى المعنى فحقه أن يتأخر ، شرح المرادى للألفية ١/٢٨٢ .

وانظر الأصول لابن السراج ١/٥٨ ، وشرح جمل الزجاجـــى لابن هشام ١٣٢ ، وشرح الكافية للرضى ١/٨٨ ، والتصريح ١/١٥٩ .

(٣) فى الأصل " تقديرا " .

(٤) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من الأصل .

وبحث " العوامل " (١) سيأتي في القسم الثالث من الكتاب (٢) " إن شاء الله "

وانما قيد النحويون العوامل اللفظية بدواخل المبتدأ والخبر من أفعال القلوب ونحو : " إن " وأخواتها ، وان وأخواتها ، لأنها التي تتعرض للدخول على المبتدأ والخبر ، (٣) وأما غيرها من العوامل اللفظية ، لما لم تكن عرضة للدخول على المبتدأ والخبر (٤) لم يشترطوا التجريد عنها لظهوره .

---

(١) في جميع النسخ ما عدا الأصل " بحث العامل "

(٢) هذه الجملة ساقطة من جميع النسخ ماعدا الأصل و (هـ) ، وهي واقعة في الأصل من قوله : " في القسم الثالث " وقوله " من الكتاب "

وانظر : العوامل المعنوية ص ٣٣١ في القسم الثالث تحقيق الشيخ / عبد المنعم .

(٣) في جميع النسخ " غيره " ولعل الأنسب للمعنى " غيرها " وهو ما أثبتناه .

(٤) في (م) " لم يشترط " .

(١)
-(الخبـــــر)-

(٢)
(وأما الخبر فهو المجرد المسند إلى ما تقدمه ، لفظا أو تقديرا .)

أى : يشترط فى الخبر أيضا التجريد من العوامل اللفظيـــة ، وأن يكون مسندا إلى ما تقدمه ، يعنى يكون المسند إليه مقدما ، إما تقدما لفظيا نحو : " زيـد قائـم " أو تقدما " تقديريـا " (٣) نحو : " قائم زيد " ، فإن المبتدأ مقدم تقديرا ، ويدخل فى التقديم اللفظى نحو : " زيد يضرب " لأن " يضرب " مسند إلى ضميره ، وهو مع ضمير مسند إلى " زيـد " -(فالمسند إليـــه (٤) مقدم لفظا ، وهو زيـد ،)- .

---

(١) هذا العنوان من هامش (ظ) ولا يوجد عنوان فى بقية النسخ .

(٢) عرف ابن مالك الخبر فى الخلاصة بقوله :

والخبر الجزء التم الفائدة كالله بر والأيادى شاهـدة

وقال فى تقديمه وتأخيره :

والأصل فى الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

قال المرادى : " لأن الخبر وصف فى المعنى فحقه أن يتأخر ، شرح المرادى للألفية ١/٢٨٢ .

وانظر الأصول لابن السراج ١/٥٨ ، وشرح جمل الزجاجـــى لابن هشام ١٣٢ ، وشرح الكافية للرضى ١/٨٨ ، والتصريح ١/١٥٩ .

(٣) فى الأصل " تقديرا " .

(٤) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من الأصل .

(والأصل في المبتدأ التقديم)[1] أى التقديم اللفظى ، لأن أحد التقديمين واجب قطعا ، فأما التقديم اللفظى فقد يكون وقد لا يكون ، والأصل أن يكون ، وإنما كان الأصل ، لأنه محكوم عليه ، ولا ينتقض بالفاعل ، لوجهين :

أحدهما : لوجوز تقديم المحكوم عليه إذا كان فاعلا لزم التباس باب المبتدأ بباب الفاعل ،

والثانى : وهو أن تقديم الأهم أولى ، والأهم فى باب المبتدأ والخبر تقديم المسند إليه ، والأهم فى باب الفعل والفاعل ذكر الفعل .

وهذا من قاعدة المعانى والبيان[2] ، لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث ، فإذا كان الغرض التجدد والحدوث قدم الفعل ، وإذا كان الغرض الثبات والدوام لم يؤت بالفعل أولا ،

(ومن ثم) أى : ومن أجل أن التقديم كان الأصل (جاز : فى داره زيد) ، لأن الضمير راجع إلى " زيد " المؤخر لفظا المقدم تقديرا ،

---

(١) قال ابن مالك فى الخلاصة :-

والأصل فى الأخبار أن تؤخرا

وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

وانظر سيبويه ٢ / ١٢٨ ، والملخص فى ضبط قوانين العربية ١ / ١٦٣ ، واللمع ص ١٠٩ - ١١٠ ، والإيضاح العضدى ٢٩ - ٣٧ ، والأشمونى ١ / ٢١٨ .

(٢) انظر : مفتاح العلوم ١٩٤ - ٢٠٨ - ٢١٩ .

(وامتنع صاحبها في الدار)[1] لأنه يعود الضمير في صاحبها إلى الدار المتأخرة لفظا وتقديرا ، أيضا ، لكونه جزءا من الخبر .

(وأن يكون .) عطف على قوله : " التقديم "

أي : الأصل في المبتدأ أن يكون (معرفة)[2] ، لأن الأصل في المحكوم عليه أن يكون معرفة .

---

(١) قال ابن مالك معددا المواضع التي يلزم فيها تقديم الخبر :-

كذا إذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر

انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٢٣ .

(٢) وهناك مواضع يقع فيها المبتدأ نكرة بشروط سوف يعددها المصنف والشارح فيما بعد .

وانظر سيبويه ١/٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٤ ، وشراح الألفية عند قول ابن مالك :-

ولا يجوز الإبتدا بالنكرة مالم تفد . . . . .

والأصول لابن السراج ١/٦٥ - ٦٦ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/١٦٠ .

(١)
-(المعارف)-

(٢)
(والمعارف خمس :-

العلم قصديا كان ك " زيد ، وعمرو " أو إتفاقيا نحو :(٣)ابن عمر، والنجم (٤) ، والصعق ، وما غلب من الشائعة .)

---

(١) هذا العنوان من هامش (ظ) ولا يوجد عنوان فى بقية النسخ .

(٢) المصنف فى جعله المعارف خمسة تابع لبعض النحاة المتقدمين عليه كأبى على فى الايضاح العضدى ص ٢٧٩ وابن جنى فى اللمع ١٨٦ وسيبويه فى الكتاب ٢ / ٥ والمبرد فى المقتضب ٤ / ٢٧٦ ، بينما نجد ابن مالك فى الخلاصة يجعلها ستة وذلك بجعله للاسم المبهم قسمين أحدهما : اسم الاشارة والثانى الموصول ، قال ابن مالك :

وغيره معرفة كسهم ، وذى ، وهند وابنى والغلام والذى

وزاد فى التسهيل وشرح عمدة الحافظ المعرف بالنداء ، انظر التسهيل ٢١ ، وشرح العمدة ١٣٩ ، والأشمونى ١ /١١٧ وانظر شرح الكافية للرضى ١ /٥٣ ، وأوضح المسالك ١ /٨٢ ، وقطر الندى ٩٤ ، والأشباه والنظائر ٢ /٣٦ .

وقال الأشمونى فى ١ /١١٨ : " وزاد ابن كيسان " من ، وما " .

(٣) قال الجوهرى فى الصحاح " نجم " والنجم الثريا ، وهو اسم لها علم ، مثل زيد وعمرو ، فاذا قالوا طلع النجم يريدون الثريا ، وإن اخرجت منه الألف واللام تنكر .

(٤) سوف يأتى تفسيره فيما بعد .

قسم العلم إلى قسمين :

أحدهما : ما يكون بالوضع وهي السمى بالقصدى ،

والثانى : ما يكون بالإستعمال ، وهو الذى سماه إتفاقا ،

يعنى لم يكن فى أصل الوضع علما ثم صار فى الإستعمال علما ،

نحو : الأمثلة المذكورة ، فإنّ -(أصل)- "النجم" : مثلا أسم (١)
لكل نجم عهده المُخاطِبَ ، والمُخاطَبُ ، ثم صار علما على الثريا
بالاستعمال (٢) .

وكذا "الصَّعِق" غلب بالاستعمال على خُويلد بن نفيل بن عمرو بن
كلاب (٣).

وما غلب من الشائعة تعميم بعد التخصيص ، فإن النجم أيضا
من الأسماء الشائعة التى غلبت فى الاستعمال على بعض المسميات.

---

(١) كلمة -(أصل)- ساقطة من الأصل و (ك) .

(٢) انظر : الصحاح "نجم" .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ١٠٠ - ١٠١ : "والصعق فى
الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق ، ولكنه غلب عليه حتى
صار علما بمنزلة زيد وعمرو".
وقال السيرافى فى حاشية الكتاب ٢ / ١٠٠ : "ذكروا أنه كان
يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت فى جفانه التراب
فشتمها فرمى بصاعقة فقتلته .... فعرف خويلد بالصعق وغلب
عليه .
وفى اللسان "صعق" وقيل سمى بذلك لأن بنى تميم ضربوه
على رأسه فأتَتْهُ ، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِقَ فذهب عقله .

(ومنـــه) أى : ومما غلب من الشائمة (الدبران (١) والعيّوق (٢) والسماك (٣) والثريا (٤) ، لأنها غلبت من بين ما يوصف بهذه الأوصاف) وهى « الدبور ، والعوق ، والسموك ، والثروة ».

(وما لم يعرف باشتقاق) أى : من هذا النوع من الغالبة .

(فلحق بما عرف كالمشترى (٥) ، والمريخ (٦)) للكوكبين ، فإن معنى الوصفية وهو الأشتراء والتمريخ ، غير معلومين فيهما على التفصيل ، كما عرفناه فى « العيوق والسموك » لأنه من السموك ، وهو العلو ،

---

(١) « الدبران » : نجم بين الثريا والجوزاء وهو من منازل القمر ، وسمى دبرانا ، لأنه يدبر الثريا ، وقال الجوهرى « هو خمسة كواكب من الثور . انظر اللسان " دبر " .

(٢) العيوق : كوكب أحمر مضىء بحيال الثريا فى ناحية الشمال ، يطلع قبل الجوزاء ، سمى بذلك ، لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا - انظر اللسان " عوق " .

(٣) السماك : أحد السماكين وهما نجمان نيران أحدهما السماك الأعزل والآخر السماك الرامح ، ويقال إنهما من رجلا الأسد الذى هو من منازل القمر والرامح لا نوء له وهو فى جهة الشمال والأعزل من كواكب الانواء وهو الى جهة الجنوب . انظر اللسان " سمك " ، وانظر فيها كتاب سيبويه ٢ / ١٠٢ .

(٤) الثريا : كوكب سميت بذلك لكثرة نوئها ، وقيل لكثرة نجومها مع صغر مرآتها . اللسان " ثرا " وكان ينبغى أن أعرف الثريا عند أول ذكر لها ولكننى قصدت تأخيرها لتكون مع نظيراتها من النجوم .

(٥) فى القاموس المشترى : طائر ونجم . انظر القاموس " شرى " .

(٦) المريخ : كوكب من الخنس فى السماء الخامسة . انظر اللسان والقاموس " مرخ " .

ومعنى العلو فيه ظاهر ، وكذا " الثريا " من الثروة ، " وهي "[1] الكثرة ، لأنها كواكب مجتمعة ، فمعنى الثروة فيها معلوم ، بخلاف الأشتراء ، والتسريخ في الكوكبين .

(والمبهم ، والمضمر)[2] عطف على " العلم " أي : ومن المعارف المبهم والمضمر ، .

(والداخل عليه اللام ، إما لتعريف العهد نحو : " أكرمني رجل ، فالرجل مُكْرِمٌ ، والمكرم مجزى .)

قسم اللام إلى قسمين :

أحدهما[3] : تعريف العهد ،

والثاني : تعريف الجنس .

فالأول ما مثل به ، وذكر العهد باعتبارين ،

أحدهما باعتبار المحكوم عليه من غير اعتبار الفعل معه .

---

(١) في الأصل و (م) " وهو " .

(٢) وهو اسم الأشارة واسم الموصول .
وقد تحدث عن المبهم والمضمر في القسم الأول . انظر القسم الأول من التحقيق ص ٤٨٧ - ٤٩٥ .

(٣) العهد نوعان : ذهني وهو الذي لم يذكر قبله شيء ، وخارجي وهو الذي ذكر قبله شيء . التعريفات للجرجاني ١٥٩ ، وانظر ابن يعيش ٥/٨٦ ، والأشموني وحاشية الصبان عليه ١٨٦ - ١٨٧ ، ومغني اللبيب ٤٩ - ٥٠ .

والثانى : -(هـو)- باعتبار ضم الصفة المدلول عليها بلفظ الفعل[1] وهو قوله : " المكرم مجزى "

(أو للجنس)[2] هذا هو القسم الثانى . (نحو : " الرجل خير من المرأة " أى هذا النوع) خير من ذلك النوع ، لأن كل فرد من الرجل خير من المرأة .[3]

(وهو) أى : هذا النوع (شيء واحد ، وكل ما فرضت من أبعاضه فهو داخل فيه من حيث أن له الحقيقة النوعية[4])

هذا كأنه إيراد وجواب ، فالإيراد أن يقال :

لما كان المراد منه الحقيقة والماهية فلا ينبغى أن يطلق على الواحد باعتبار الوجود الخارجى ، فإن الوجود فى الخارج ليس الماهية ،

---

(١) كلمة -(هو)- ساقطة من (هـ) و (ك)

(٢) انظر : ابن يعيش ١/٢٥ - ٢٦ ، ٥/٨٦ ، ومغنى اللبيب ٥١ والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) قال الصبان : " وهذا لا ينافى خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل . الصبان ١/١٨٦ .

(٤) الحقيقة فى اللغة فَعِيلَة من حَقَّ الشيء إذا ثبت ، بمعنى فاعلة والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية كما فى العلامة لا للتأنيث.
وفى الإصطلاح : هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له فى إصطلاح به التخاطب . التعريفات ص ٨٩ - ٩٠ .
والنوع هو الصنف من كل شيء ، وفى اصطلاح المناطقة " كلى مقول على واحد أو كثيرين متفقين بالحقائق فى جواب ما هو ؟ " انظر التعريفات ٢٤٧ ، والمعجم الوسيط ٢/٩٧٣ .

فهو مستعمل فى غير ما وضع له فلا يكون حقيقة فيـــه .

فأجاب : بأنا لا نطلقه باعتبار أنه موضـوع له ، بل باعتبـــار أن الحقيقة النوعية تصدق عليه ، وهذا كما ترى لا يدفع الإيـراد بالكلية ، لأنه قد يسلم بأنه مجاز ، لأن الحقيقة غير الفرد الخارجى ، والسائل لم يدع إلا أنه مستعمل فى غير ما وضع له ، فلا يكون حقيقة .

(والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية ، نحو : "غـلام زيـد ، وبقاء الأنسـان" ؛ لأن المضاف تحد بالمضاف إليه ، فيأخذ حكمه فى التعريف ، كما يأخذ حكمه فى التأنيث ، فى قولهم : "سقطـت بعض أصابعه")

هذا هو النوع الخامس من المعارف ، وشرط فى الإضافة أن تكون حقيقية احترازا عن الإضافة اللفظية نحو : "ضارب زيد" فإنه لا يفيد التعريف كما سيأتى (١) .

---

(١) الإضافة فى اللغة مطلق الاسناد والإمالة ، ومنه قول امرىء القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حارىٍّ جديد مشطب

والحارى الرحال المصنوعة بالحيرة ، والمشطب : المخطط .

انظر ديوانه ص ٣٦ ، والمقتصد ١/ ٢١٦ ، والصحاح "ضيف"

أما فى اصطلاح النحاة "فهى إسناد اسم إلى غيره على تنزيـل الثانى من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه" . انظر عـــدة السالك إلى أوضح المسالك ٢/ ٨١ ، والهمع ٢/ ٤٦ ، ومفتاح العلوم ١٢٧ .

الإضافة اللفظية هى إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها ، وانظر كلام المصنف والشارح على الإضافة فى القسم الثالث من التحقيق ص [illegible] .

ومثل بمثالين ،

ووجه الفرق بينهما : أن أحدهما مضاف إلى العلم ، والآخر مضاف إلى المعرف باللام ،

وأيضا أحدهما اسم عين مضاف وهو " الغلام "

والثاني : اسم معنى مضاف ، وهو " البقاء " ،

وقوله : لأن المضاف علة لكون الإضافة سببا للتعريف ، أي : أن المضاف متصل بالمضاف إليه ، ومتزج به ، فيأخذ حكم تعريفه كما يأخذ حكم تأنيثه .

وفي هذا التشبيه شيء ، وذلك أن أخذ التعريف من المضاف إليه أمر ثابت محقق بالاستقراء بخلاف أخذ حكم التأنيث من المضاف اليه ، فإنهم اتفقوا على ضعفه ، وروده في كلمات " متعددة " (١) مثل المثال الذي ذكره (٢) .

---

(١) في جميع النسخ " متعددة " ولعلها تحريف " معدودة " لأن السياق يدل على تقليله لهذه الكلمات ، ولفظه " متعددة " لا تعطي المعنى المقصود .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٥١ : " وربما قالوا في بعض الكلام : " ذهبت بعض أصابعه " ، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه . " لأنك لو قال : ذهبت عبد أمك لم يحسن . وانظر ١/٥٢ ،

وقال أيضا : " وسمعنا من العرب من يقول - ممن يوثق به - : اجتمعت أهل اليمامة " الكتاب ١/٥٣

وقد ذكر سيبويه عدة أبيات ستشهدا بها على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه ، وقد تبعه المبرد في إيرادها .

انظر الكتاب : ١/٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، والمقتضب ٤/١٩٧ ، ٢٠٠

وقوله : "هؤلاء" إشارة إلى المعارف السابقة ، وهى : العلم ، والمبهم ، والمضمر ، والمعرف باللام ، فعلى هذا لا يندرج تحت المعارف بالفعل ، المضاف إلى المضاف إلى أحد هؤلاء ، لأنه ليس أحد الأربع ولا مضافا إلى أحد الأربع ، وهو من المعارف قطعا ، فكان الأولى أن يقال : والمضاف إلى المعرفة ليشمل الجميع .

(ولا يسوغ تنكيره) أى : تنكير المبتدأ ،
(إلا إذا تخصص بوجه ما ، وذلك)(١) أى : وذلك الوجه (بالوصف لفظا نحو =(وأجلٌ مسمى عنده)=(٢)) فإن المبتدأ نكرة موصوفة من حيث اللفظ .

=== ورغبة الأمل فى شرح الكافل : ٥/٨١ ، ٨٣ .
وانظر فى هذه المسألة : أوضح المسالك ٢/١٠١ ، وشرح الكافية للرضى ١/٢٧٧ .

(١) قال ابن مالك فى الخلاصة :-
ولا يجوز الإبتدا بالنكرة ما لم تفد .....
قال المرادى فى شرحه للألفية ١/٢٨١ :
فإن أفاد الاخبار عن النكرة جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه فى الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة .
وانظر سيبويه ١/٣٢٩ - ٣٣٤ .
وقد تتبع النحويون مواضع حصول الفائدة فوجدوها لا تكون إلا بمسوغ ، والمسوغات كثيرة ولكنها ترجع إلى شيئين هما : التخصيص والتعميم .

(٢) من الآية "٢" من سورة الأنعام والآية بتمامها هى :=(هو الذى خلقكم من طين ثم قضى أجلا ، وأجل مسمى عنده ، ثم أنتم تمترون)= .

(أو تقديرا نحو : ((شخب فى الإناء وشخب فى الأرض)) [1] ،
و ((إن ذهب عيرٌ فعيرٌ فى الرباط)) [2])

يعنى بالتقدير أن يقدر للمبتدأ وصف كما فى المثل ، أى : شخب من اللبن فى الإناء ، فمن اللبن صفة مقدرة لشخب بقرينة سياق الكلام ، وكذا التقدير فى المثل الثانى ، أى : فعير آخر

والمثل الأول : أصله فى الحالب يحلب فتارة يخطىء فيحلب فى الأرض ، وتارة يصيب فيحلب فى الإناء ، يضرب لمن يتكلم فيخطىء مرة ويصيب [3] " أخرى "

---

(١) فى حاشية المصنف " شخب فى الاناء وشخب فى الأرض " أى شخب واحد فى الإناء وشخب آخر فى الأرض ، قال : شخب اللبن والدم إذا خرج من موضعه متدا ، والشخب بالفتح المصدر ، وبالضم الاسم ، وأصل المثل فى الحالب ، فتارة يخطىء فيحلب فى الأرض ، وتارة يصيب فيحلب فى الإناء ،
يضرب مثلا لمن يتكلم فيخطىء مرة ويصيب أخرى . حاشية المصنف ٩ط وانظر المثل فى مجمع الأمثال ١/ ٣٦٠ ، واللسان " شخب ".

(٢) فى حاشية المصنف اللوحة "٩" ط " وقولهم : إنّ ذهب عير فعير فى الرباط " أى عير " آخر ، والرباط ماتشد به الدابة ، ويقال قطع الظبى رباطه أى حبالته ، ويقال للصائد : إن ذهب عير فلم يعلق بالحبالة ، فاقتصر على ما علق . يضرب فى الرضا بالحاضر وترك الغائب "
وكلام المصنف هنا أخذه من مجمع الأمثال - انظر مجمع الأمثال ١/ ٢٥ ، وانظر اللسان " عير " .

(٣) فى جميع النسخ غير (م) " ويصيب مرة " وقد اثبت ما فى (م) لموافقته لما فى حاشية المصنف ، ومجمع الأمثال ١/ ٣٦٠ .

يقال: شخب اللبن إذا خرج من موضعه متدا ، والمصدر "الشخب" بالفتح ، و"الشخب" بالضم الاسم ،.

والمثل الثانى : يضرب فى الرضا بالحاضر ، وترك الغائب ، و"الرباط" ما تشد به الدابة ، يقال : قطع الظبى رباطه أى حبالته ، يقال للصائد : إن ذهب عير فلم يعلق فى الحبالة فاقتصر على ما علق فيها (١) .

(أو معنى) عطف على قوله : "تقديرا" ،

(كما فى "كم الخبريه) نحو : "كم رجل ضربته ." فان معناه : كثير من الرجال (٢) ،

فهذا الوصف إنما يقدر بكثير وهو معنى "كم"

لا أن الوصف يقدر مع لفظ "كم" كما يقدر مع "شخب"

فلذلك جعله قسما آخر .

---

(١) كلام الشارح على هذين المثلين نقله نقلا حرفيا من حاشية المصنف ومجمع الأمثال للميدانى ، انظر الحاشية "لوحة" ٩ "أ" ومجمع الأمثال ١/٢٦ ، ٣٦٠ .

(٢) قال ابن يعيش فى شرحه للمفصل "ونقول فى الخبر "كم غلام لك" فكم فى موضع رفع بالابتداء وغلام مخفوض بإضافة كم إليه ، ولك الخبر" والمعنى كثير من الغلمان لك ، لأن كم فى الخبر للتكثير . ابن يعيش ٤/١٢٧ .

(أو بكونه فاعلا معنى قدم للتخصيص نحو : ((ثكل أرأمها ولدا)) (١))

هذا عطف على قوله : " بالوصف " أى : ذلك التخصيص إما بالوصف أو بكونه فى المعنى فاعلا ، وإنما قدم الفعل الذى وقع خبرا لـــــه لإرادة التخصيص ، كما فى المثل .

" رئمت " الناقة ولدها رئما إذا أحبته ، (٢)

وأصل المثل أن بيهس الملقب بنعامة رجع إلى أمـه بعد أخوته الذين (٣) قتلوا ، وكان سابع سبعة إخوة ، فأغار عليهم ناس من " أشجـــــع " (٤) بينهم وبينهم حرب ، وهم فى إبلهم فقتلوا منهم ستة ، وبقى بيهس ، وكان بحمق ، وكان أصغرهم فأرادوا قتله ، ثم قالوا ماتريدون من قتل هذا يحسب عليكم برجل ولا خير فيه ، فتركوه ، " وكانت " (٥) أمه قد أحبته ،

---

(١) فى حاشية الصنف اللوحة ٩ ط " ثكل أرأمها ولدا "
أى : ما أرأمها ولدا الا ثكل ، والمثل لبيهس الملقب بنعامـــة حين قتل أخوته ، وأحبته أمه ، وقال الناس : أن بيهسا قـد أحبته أمه فقال ذلك " . وانظر المثل وقصته فى أمثال الضـبى ص ١١٠ ، ومجمع الأمثال للميدانى ١٥٢/١ ، وكلام الشـارح حول المثل ، أخذه من هذين المرجعين .

(٢) انظر : اللســان " رئم " .

(٣) هو بيهس بن هلال بن خلف بن جمحه بن غرتب بن ظالم بـــن فرازة ولقب بنعامة لطوله ، وكان أهوج ، وكان مع هوجه شاعرا مجيدا . المؤتلف والمختلف ص ٦٥ .

(٤) أشجع : قبيلة من قبائل العرب ، وهم بنو أشجع بن ريـــث ابن غطفان بن سعد بن قيس عيلان من العدنانية .
انظر : جمهرة أنساب العرب ص ٢٤٩ ، ونهاية الأرب ص ٤٠ .

(٥) فى جميع النسخ " وكان أمـــه " .

فقال الناس فى ذلك فأنكروا عليها فقال : ((ثُكَلٌ أرأمها ولـــدا)) ، أى : ما أرأمها ولدا الا ثكل ، أى : انما أحبته لثكل أولادها .

ولما كان الصحيح لكون المبتدأ نكرة أنه فاعل فى المعنى ،شرط فـــى الخبر أن يكون جملة فعلية ليمكن تقديرها بفعل وفاعل فقال :

(ولا يكون الخبر هـهنا إلا جملة فعلية (١) ، وقولهم : ((شر أهر ذا ناب (٢))) .) يقال : أهرّه إذا حمله على الهرير ، وذو الناب السبـــــــع .

---

(١) انظر الإيضاح فى شرح المفصل ١/١٨٥ ، وابن يعيش١/٨٦ ، وشرح الكافية للرضى ١/٨٨ ، والملخص فى ضبط قوانين العربية ١/١٦٠ ، والكتاب ١/٣٢٩ .

(٢) هذا مثل عربى قال الميدانى فى مجمع الأمثال ١/٣٧٠ : يقال أهرّه إذا حمله على الهرير ، "وشرٌ" رفع بالإبتداء وهو نكرة ، وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا : رجل من بنى تميم فارس" وابتدأوا بالنكرة هـهنا من غير صفة ، وانما جاز ذلك لأن المعنى : ما أهر ذا ناب إلا شر" ، وانظر هـــذا المثل فى الكتاب ١/٣٢٩ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/٣٧٠ والملخص فى قوانين العربية ١/١٦٠ ، وابن يعيش ١/٨٦ ، وشرح الكافية للرضى ١/٨٨ ، واللسان "هرر" ، وفى حاشية الصنف اللوحة "٩" ط "شر أهر ذا ناب" أى : ما أهر ذا ناب إلا شر" ، كأنه الموصوف تقديرا ، لأن المعنى : شر عظيم أو متفاقم ، وأن يكون التقدير ما أهر ذا ناب إلا شر ، كأنهم سمعوا هرير كلب فى وقت لا يهر فيه مثله إلا بشر ، فقالوا ذلـــك ، أى الكلب إنما حمله على الهرير شر ، يضرب فيما يستدل به على وقوع الشر" . الحاشية ٩ ظ ، وفى هامش (ل) وقد يحتمـــل احتمالين :- ===

يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله ، ووجه التخصيص فيه أنه فى معنى فاعل ، لأنه يفهم من سياق الكلام أن المعنى : ما أهر ذا ناب إلا شر ،

وقد يذكر لوجه تخصيصه وجه آخر أيضا ، وهو ان التنوين للتفخيم ، فهو فى المعنى كالوصف ، أى : شر عظيم أهر ذا ناب .(١)

وقيل : إنه خبر مبتدأ محذوف أى : هذا شر " .(٢)

=== أن يكون الموصوف مقدرا ، أى شر عظيم ، وأن يكون التقدير : ما أهر ذا ناب إلا شر ، أى : وأن يكون فاعلا معنى ، قدم للتخصيص ، وتقديره " أهر ذا ناب شر "

قال الشيخ عبد القاهر : " وإنما قدم " شر " لأن المراد أن يعلم أن الذى أهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير ، كما تقول : رجل جاءنى ، تريد أن الجائى رجل لا امرأة ، وقول العلماء أنه إنما يصلح للإبتداء بمعنى : ما أهر ذا ناب إلا شر " بيان لذلك " أهـ شرح لباب .

انظر ما نسب لعبد القاهر فى دلائل الإعجاز ص ١١٠ .

(١) انظر الايضاح فى شرح المفصل ١/١٨٦ ، والفوائد الضيائية ١/٢٨١ .

(٢) هذا التقدير لم أجد أحدا قدره غير الشارح .

(وما أكرم زيدا فيمن "جعل" (١) "ما" (٢) نكرة غير موصوفة يحتمل الأمرين)

يعني أن قوله : "ما أكرم زيدا" في التعجب يحتمل الأمرين :-

أحدهما : أن يكون المبتدأ في المعنى فاعلا ، أي :

"ما أكرم زيدا إلا شيء" .

والثاني : أن يقدر وصف مع المبتدأ أي : "شيء عظيم" أو شيء من الأشياء .

وإنما قال : "فيمن "جعل" (٣) احترازا عن القولين الآخرين ،

أحدهما (٤) : أن "ما" في "ما أكرم زيدا" موصولة ، والخبر محذوف ، أي : الذي أكرم زيدا حاصل فالمبتدأ حينئذ معرفة ،

---

(١) في (ل) و (هـ) "يجعل" .

(٢) للنحاة في "ما" التعجبية أربعة آراء :-

الأول : أنها نكرة غير موصوفة والجملة بعدها خبرها وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وأحد أقوال الأخفش .

الثاني : أنها موصولة والجملة بعدها صلتها وخبرها محذوف ، وهذا هو القول الثاني للأخفش .

الثالث : أنها نكرة موصوفة والجملة بعدها صفتها والخبر محذوف وهو ثالث أقوال الأخفش فيها .

الرابع : أنها استفهامية وما بعدها خبرها ، وبهذا قال الكوفيون وابن درستويه . انظر في هذه المسألة الكتاب ١/٧٢ ، ومعاني الحروف للرماني ٨٧ ، وإعراب القرآن للأخفش ١/٣٨ ، ٤٠ ، ١٥٥ والجنى الداني ٣٣٥ ، وابن يعيش ٧/١٤٩ ، والتسهيل ١٣٠ ، والرضي ٢/٣١٠ .

(٣) في (م) "جعله" وفي (ل) و (هـ) يجعله .

(٤) هذا أحد أقوال الأخفش فيها .

الثانى : أنه بمعنى الإستفهام أى : "أى شيء اكرم زيـــدا ؟"(١) فيكون التخصيص حاصلا أيضا ، لما تضمنه من الإستفهام كما فى قولهم : "أرجل فى الدار أم امرأة ؟" .

(أو مصدر منتسبا إلى الفاعـل رفع لغرض الثبوت نحو : سلام عليك)(٢)

قوله : "أو مصدرا" عطف على قوله "فاعلا" ، أى : وذلك التخصيـــص أما بالوصف أو بكونه فاعلا ، أو يكون المبتدأ مصدرا منتسبا إلى الفاعل نحو : "سلام عليك" ، إذ أصله : سلمت سلاما عليك ، وإنما حُذف الفعل ورُفع المصدر لتكون الجملة اسمية ، فيحصل به غرض الثبـــوت ، بخلاف الفعلية ، فإنها للحدوث لا للثبوت والدوام ، وإنما قـــال : "منتسبا إلى الفاعل" ولم يقل : "مضافا" ، لأن المصدر فى المعـــنى إنما تخصص بانتساب فعله إلى الفاعل ، "لا أنه"(٣) مضـــــاف ،

---

(١) هذا رأى الكوفيين وابن درستويه . انظر الهامش فى الصفحـــة السابقة ، وانظر فيما تقدم المقتضب ٤/١٧٣ ، والإنصـــاف ٨١ - ٩٥ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٣٤٠ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/١٣١ - ١٣٤ ، والأشباه والنظائر ٢/١٣١ .

(٢) قال سيبويه : "هذا باب من النكرة يجرى مجرى مافيه الألـــف واللام من المصادر ، وذلك قولك : سلام عليك ، ولبيـــك ، وخير بين يديك ، وويل لك ووبح لك ، وويس لك . . . فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها . . . الخ . الكتاب ١/٣٣٠ ، والمقتضب ٣/٢٢٠ ، وانظر الإيضاح فى شـــرح المفصل ١/١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، وشرح الكافية للرضـــى ١/٨٨ - ٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٠ .

(٣) فى (هـ) "لأنه مضاف" .

إذ لو فرض مضافا لم يتحقق كونه مصدرا منصوبا عدل إلى رفعه[1] لغرض الثبوت ، بل هو في الإبتداء جملة اسمية لا معدولة عن[2] الفعلية .

(ولا يكون إلا في الدعاء) أي : لم يرد هذا النوع من التخصيص إلا في الدعاء نحو : " سلام عليك " ، وويل له " ، وكذا ما أشبههما من الأدعية[3] .

(أو مصدرا بهمزة الإستفهام تعادلها " أم " متصلة إما تحقيقا نحو : أرجل في الدار أم امرأة ؟[4] أو تقديرا كما في كم الإستفهامية[5])

هذا عطف على قوله : " مصدرا " والتقدير أو بكونه ، أي بكون المبتدأ مصدرا بهمزة الإستفهام أما التحقيق فظاهر إذ ذكر الهمزة ومعادلها ، وهي " أم المتصلة " وأما التقدير فكما في " كم الإستفهامية " فإنك إذا قلت : " كم غلاما اشتريت ؟ " كان التقدير أعشرين غلاما اشتريت أم ثلاثين ؟ ونحوه ، فهو في التقدير بمعنى الهمزة وأم .

---

(١) في (م) " لم يستحق كونه مصدرا " .

(٢) في (ل) " بل هو من الابتداء " .

(٣) انظر المراجع السابقة في الصفحة الهامش (١)

(٤) انظر الرضي ١/٨٩ ، ٢/٣٧٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٠ ، والمقتضب ٣/٢٨٦ ، والكتاب ٣/١٦٩ .

(٥) انظر الكتاب ٢/١٥٦ ، والمقتضب ٣/٥٥ .

(أو نكرة يتناول كل واحد واحد على سبيل الإستغراق نحـــــو (١) :
تمرةٌ خيرٌ (٢) من جرادة ، وما أحد -(خير)- (٣) منك ،
و ((شرٌّ مرغوبٌ إليه فصيلٌ ريانٌ (٤) .))
و ((كلٌّ شاة برجلها معلقـــــة (٥) .)))

فإن المعنى : كل تمرة خير من جرادة ،

وكذا : " ما أحد " خير منك ، فإنه نكرة فى سياق النفى فتعم فى جميع أفراده فهو بمنزلة ، العام .

وكذا المثل : ((شرٌّ مرغوب إليه ،))

---

(١) كلمة " واحد " لم تتكرر فى (هـ) .

(٢) كلمة -(خير)- سقطت من الأصل .

(٣) قال الأشمونى السادس : أن يراد بها الحقيقة نحـــــو :
" رجل خير من امرأة " ومنه " تمرة " خير من جرادة "
انظر الأشمونى ١/٢١٦ ، وانظر حاشية الصبان عليه فـــى نفس الصفحة .

(٤) هذا مثل عربى وهو فى مجمع الأمثال للميدانى ١/٣٧٣ .

(٥) فى حاشية المصنف اللوحة "٩" ظ قولهم :"كل شاة برجلها معلقة" من قول : وكيع بن سلمة بن زهر من إياد ، وكان ولى أمـــر البيت بعد جرهم ، ولما حضرته الوفاة جمع إياداً وقال لهم :
إسمعوا وصيتى الكلام كلمتان ، والأمر بعد البيان : من رشد فاتبعوه ، ومن غوى فارفضوه ، وكل شاة برجلها معلقة " .
وما فى هذه الحاشية ، منقول نقلا حرفيا من المستقصـــى للزمخشرى ٢/٢٢٦ - وانظر المثل فى التمثيل والمحاضرة للثعالبى ص ٣٤٦ ومجمع الأمثال للميدانى ٢/١٣٣ ، والرواية فيهمـــا :
" كل شـــاة برجلها ستناط " .

ولعل تقدير العموم فيه أن معناه " شر الأشياء المرغوب إليهـــا فصيل ربان ، فالأشياء فيها عموم ، وشر مضاف إليها ، فالتقدير : شر كل مرغوب إليه ، فاكتسى العموم من المضاف إليه .

وأصل المثل أن الناقة لا تكاد تدر إلا على ولد أو على بـو ، وهـــو جلد حوار يحشى ثم تعطف عليه الناقة إذا مات ولدها ، فإذا كان الفصيل ربان لم يجرها (١) ، فبقى أربابها من غير لبن ، يضرب للغـنى التجأ إليه محتاج (٢) .

وكذا ((كل شاة برجلها معلقة)) وأول من قال ذلك وكيع بن سلمـة (٣) وكان ولى أمر البيت بعد " جرهم " وكان يزعم أنه يناجى الله تعالـى وكان ينطق بكثير من الخير ، وكان علماء العرب يزعمون أنه صديق من الصديقين ، فلما حضرته الوفاة جمع قبيلة إياد فقال لهم : اسمعوا وصيتى : الكلام كلمتان ، والأمر بعد البيان ، من رشد فاتبعـوه ، ومن غوى فأرفضوه ، وكل شاة برجلها معلقة ، فأرسلها مثلا ، وجـه التخصيص بالمعنى المذكورة فيه ظاهر .

---

(١) مرت الناقة أى درت اللبن والمرى هى الناقة التى لا ولد لها . اللسان " مرى " والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها وهو فعيـل بمعنى مفعول . اللسان " فصل " .

(٢) كلام الشارح على هذا المثل مطابق لما فى حاشية المصنـــف اللوحة "٩" ظ ومطابق لما فى مجمع الأمثال للميدانى ١/٣٧٣ .

(٣) جرهم فى العرب قبيلتان ، جرهم الأولى وهم من العرب البائدة ، وجرهم الثانية وهم من قحطان ، وهم الذين ملكوا الحجاز إلى أن أخرجتهم منه خزاعة . انظر نهاية الارب فى معرفة أنسـاب العرب ص ٢١١ .

وماذكره الشارح هنا تبعا للمصنف فى حاشيته والزمخشرى فـــى ===

(أو مقدما عليه الظرف خبرا له ، نحو : " في الدار رجل ")[1]

هذا أيضا عطف على قوله : " نكرة " والتقدير : أو يكون المبتدأ "مقدما عليه" الظرف خبرا له ،[2]

يعني : يكون تقديم الظرف بجهة الخبرية للمبتدأ نحو : " في الدار رجل " ، فإنه أشبه الفاعل بتقديم الحكم عليه ، فجاز أن يكون نكرة كالفاعل .

(قال سيبويه : وقد يكون نكرة على غير هذا نحو : ((أمِنْتُ على الحجر لا فيك))[3] وهو شاذ .)

يعني قد يكون المبتدأ نكرة على غير باب ((شر أهر ذا ناب))

" وسلام عليكم " ، لأنه ليس بمعنى الفاعل ، وليس بمعنى الدعاء ، بل المعنى مدحه بأنه لا اعوجاج فيه ، وهو شاذ على ما قال .

=== المستقصى من أن وكيع بن سلمة الإيادي هو الذي ولي أمر مكة بعد جرهم مخالفا لما في كتب التاريخ من أن الذي استولى على مكة وانتزعها من جرهم ، هم خزاعة وكان أول زعمائهم عمرو بن الحارث الغبشاني .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤١ ، والرضي ١/ ٨٩ .

(٢) في الأصل " مقدما " على الظرف " وهو خطأ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٣٢٩ " وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى ، وعلى غير ما فيه معنى المنصوب ، وليس بالأصل قالوا في مثل : أمنت في الحجر لا فيك "
وفي هامش الكتاب قال السيرافي : " جعله سيبويه إخبارا محضا ، وقال المبرد : إنه مراد به الدعاء ، كأنهم قالوا : جعل الله في حجر أمنا لا فيك " .

هكذا ذكره وقرره في الحواشي أيضا (١) ، وفيه نظر ، لأنه ذكر صاحب " الينابيع " (٢) أنه ، دعاء بالبقاء له بعد هلاك الحجر .

قال : الأمت أن يغلظ مكان ويدق مكان ، يقال : امتلأ السقاء فما به أمت (٣) ، أي : لا تثنى فيه ، وقيل الأمت : اللين والضعف ، من سرت سيرا لا أمت فيه (٤) أي : لا ضعف فيه ، فعلى هذا هو بمعنى الدعاء ، كسلام عليك وغيره .

---

(١) قال المصنف في حاشيته اللوحة "٩" " أمت في الحجر لا فيك " من الشواذ والزمخشري جعله منصوبا ، والأصل " كسلام عليكم ، ثم قال : والمثل على أسلوب قولهم : به ولا . . . " بقية التعليقة ليست مقروءة "

وقال الزمخشري في المستقصى ١ / ٣٦٠ " أمت في حجر لا فيك " أي : جعل الله اعوجاجا في حجر لا فيك ، يضرب فيدعاء الخير ، وانظر المثل في الرضي ١ / ٨٩ ، والايضاح في شرح المفصل ١ / ١٨٥ واللسان " أمت " .

(٢) ذكرت كتب التراجم عدة كتب بهذا الاسم منها :-

أ - ينابيع الحكمة في شرح نظام اللمعة في الأصول تأليف جعفر الاسترابادي . ايضاح المكنون ٤ / ٧٣١ .

ب - الينابيع في أصول الفقه تأليف اسماعيل بن الحسين بن عبد الله البيهقي . اسماء الكتب ٣٤٣ .

جـ - الينابيع تأليف محمد رمضان الإمام أبو عبد الله الرومي . اسماء الكتب ٣٤٣ .

ولكنني لا استطيع الحكم بأن المراد أحد هذه الكتب لأنني لم استطع الإطلاع عليها .

(٣) انظر الصحاح " أمت "

(٤) انظر اللسان " أمت " .

(وحق الخبر أن يكون نكـرة .)[1] ، لأن الأخبار بما يكون معلوما للمخاطب غير مفيـد .

(وقد يجيئان معرفتين معا - إذا كـان الكلام مفيـــدا - نحو : "أنت أنت" .)[2]

يعنى : إنما يكون الخبر معرفة إذا كان الكلام مفيدا ، نحـــو : "أنت أنت" ، لأن "أنت" الثانى بمنزلة الوصف نحـــــو : "أنت الفاضل الكريم ونحو ذلك" .

وإذا لم يكن مفيدا لم يجز نحو : زيد زيد ، "إذ لم يرد"[3] بالثانـى غير الذات كما فى الأول .

"فإن قلت"[4] : ألله إلهنا ومحمد نبينا بهذه المثابة فإنه لا يفيد .

---

(١) انظر الأصول لابن السراج ١/٦٥ ، واللمع ١١٠ ، وابن يعيش ١/٩٩ .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٢/٣٥٩ : "وتقول : قد جربتك فوجدتك أنت أنت ، فأنت الأولى مبتدأة ، والثانية مبنية عليها ، كأنـك قلت : فوجدتك وجهك طليق ، المعنى أنك أردت أن تقول : فوجدتك أنت الذى أعرف ،
ومثل ذلك "أنت أنت" وإن فعلت هذا فأنت أنت ، أى : فأنت الذى أعرف ، أو أنت الجواد والجلد ."
وانظر الأصول ١/٦٥ ، وابن يعيش ١/٩٨-٩٩ ، واللمع ١١٠ .

(٣) فى (م) و (هـ) "اذا لم ترد" .

(٤) ما بين الأقواس" " وقع فى الأصل مكتوبا بقلم أحمر مما يدل على أنها من المتن ، ووقعت فى بقية النسخ من الشرح وهو مايقتضيه سياق الشرح .

" قلت " (١) : إنه يستعمل للرد على منكر الألهية أو النبوية ،أو الغرض تعريض المخاطب بأنه غير مفيد (٢) ، أي : أنا أعتقد هذا بخلاف المخاطب .

(والخبر يكون مفردا خاليا عن -(ضمير)- المبتدأ نحو : " زيد " أخوك " وتضمنا له .) أي : لضميره ،

(في : " زيد منطلق " بدليل إبرازه في نحو : " زيد الخبز اكله هو) (٣)

هذا إشارة إلى الخلاف بين الكوفيين ، والبصريين (٤) ،

فإن الكوفيين يقولون : " الخبر " لا يخلو عن ضمير ، ويقدرون الجامد بالمشتق ، " فزيد غلامك " بمعنى مملوكك ، وزيد أخوك بمعنى مواخيك ، وهند أمك ، بمعنى والدتك .

ويستدلون عليه بأن ذات " الخبر " لا تكون عين ذات المبتدأ ،

---

(١) هذه الكلمة مثل سابقتها .

(٢) قال : ابن يعيش : فأما قولهم " أالله ربنا ومحمد نبينا " فإنما يقال ذلك ردا على المخالف والكافر ، أو يقال على سبيل الإقرار والأعتراف لطالب الثواب " . ابن يعيش ١/ ٩٨ .

(٣) كلمة -(ضمير)- ساقطة من الأصل .

(٤) أنظر هذا الخلاف في الإنصاف ١/ ٥٥ - ٥٦ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٧ ، والمقتصد ١/ ٢٧٢ ، وشراح الألفية عند قول ابن مالك :-

والمفرد الجامد فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن .

وعند البصريين لا يحتاج إلى هذا التكلف ، لأن ظاهره أنه غير مشتق ، ومعنى حمل الخبر على المبتدأ أنهما يصدقان على ذات واحدة ، لا أن عين هذه الذات عين تلك الذات ، كما هو محقق في الميزان في تحقيق الحمل والوضع .(١)

واستدل في الكتاب على كون الخبر متضمنا للضمير بإبرازه في " زيد الخبز أكله هو " يعني إنما أبرز لأن الأكل جرى على غير من هو له ، وهو " الخبز " فيجب إبراز الضمير ، وإنما يبرز ما كان مستترا فيه ، فدل على أن " الخبر " متضمن للضمير ،(٢)

ويمكن أن يقال : الخبر إذا كان مشتقا كان بمعنى الفعل ، فلابد أن يكون له فاعل ، فإذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا ، لإمتناع الحذف .

---

(١) بحثت في كتب التراجم والمصنفات عن كتاب بهذا الاسم فلم أعثر عليه فيها ، وكل الذي وجدته فيها هو : ميزان الفصول في الأصول - تأليف ابو بكر محمد بن أحمد الأصولي المتوفى سنة ٥٥٣ .
انظر كشف الظنون ٢ / ١٩١٦ - ١٩١٧ ، وايضاح المكنون وقد بحثت عن هذا الكتاب في المكتبات فلم أعثر عليه فيها .

(٢) القول بوجوب إبراز الضمير في مثل هذه الحالة مذهب بصري ، أما الكوفيون فلا يوجبون إبرازه ، وعلى مذهب البصريين يقول ابن مالك في الخلاصة :

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا

انظر شراح الألفية عند الكلام على هذا البيت
وانظر الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ٥٧ ، والايضاح العضدي ٣٨ ، والايضاح في شرح المفصل ١ / ١٨٧ .

(ويكون)[1] أى : الخبر (إحدى الجمل الأربع نحو : " زيدٌ قام غلامُـه ") فى الفعلية .

("وزيد قام رجلٌ يتحدث مع عمرو فى داره ")

هـذه[2] أيضا فعلية ، لكن الضمير العائد إلى المبتدأ ليس فـى نفس الفعل ، ولا فى الفاعل ، بل فى متعلق صفة الفاعـل ، يعنى : يشترط أن يكون فى الجملة ضمير يرجع إلى المبتدأ ، إمـا فى نفس الجملة كالمثال الأول أو فى متعلق الجملة كالمثال الثانى .

(وزيد أبو قائم) هذا مثال كون الخبر جملة اسمية مشتملة على ضمير فى نفس تلك الجملة .

---

(١) قال أبو على فى الإيضاح العضدى ٤٣ : وأما الجملة التى تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب :

الأول : أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل .

الثانى : أن تكون مركبة من إبتداء وخبر .

الثالث : أن تكون شرطا وجزاء .

الرابع : أن تكون ظرفا " أ هـ .

وقد اشترط النحاة للجملة الواقعة خبرا ثلاثة شروط :-

أحدها : أن تكون مشتملة على رابط .

ثانيها : أن لا تكون ندائية .

ثالثها : أن لا تكون مصدرة بأحد الحروف " لكن ، وحتى ، بل " وزاد ثعلب شرطا رابعا : وهو أن لا تكون قسمية

وزاد ابن الأنبارى شرطا خامسا : وهو أن لا تكون إنشائية ، والجمهور يرى صحة وقوع الجملة القسمية والإنشائية خبرا .

انظر التسهيل ص ٤٨ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٩١ ، وأوضح المسالك ١ / ١٩٧ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١ / ٢٠٤ .

(٢) فى جميع النسخ ماعدا (هـ) " هذا " وقد اثبت ما فى (هـ) .

("وزيد غلامه جاريته زوجها ابنه امرأته دارها سقفها خشبته ساج "

فخشبته مبتدأ تاسع وهو وخبره) أى ساج (خبر عن الثامن)

أى : عن المبتدأ الثامن وهو "سقفها " .

(وهكذا إلى الأول .) أى : فى كل جملة ضمير راجع إلى مبتدئها ،

فحاصل المعنى : "زيد " خشب سقف دار امرأة ابن زوج جارية غلامه ساج ".

(وزيد عندك ، أو القتال يوم الجمعة .)

هذا فى الظرفية مكانا ، كـ "عندك " أو زمانا كـ "يوم الجمعة "

(ومنه) أى : ومما وقع ظرفا (" بشر من الكرام " لأن التقدير : "حصل ")

يعنى : إنما كان مقدرا بجملة بتقدير الفعل فيه وهو : "حصل " .

---

(١) اختلف النحاة فى الظرف الواقع خبرا هل هو من قبيل الجملة أو المفرد :

فذهب ابن السراج وابن جنى وابن عصفور وابن مالك وقال : إنه وفاقا منه للأخفش تصريحا ولسيبويه ايماء .

ذهب هؤلاء جميعهم إلى أنه من قبيل المفرد لأن متعلقه اسم فاعل "يقدر بـ "كائن أو مستقر "

وذهب عبد القاهر ، والزمخشرى فى المفصل والمصنف كما هنا ، وقال ابن يعيش والرضى إنه اختيار جمهور البصريين إلى أنه من قبيل الجملة ، لأن متعلقه المقدر فعل تقديره "حصل ، أو استقر " ونحو ذلك ـ انظر الأصول ١/ ٦٣ ، واللمع ١١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٠ ، والتسهيل ص ٤٩ ، والاشمونى ص٢١١ ، والمقتصد ١/ ٢٧٥ وابن يعيش ١/ ٨٩ ـ ٩٠ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٨٨ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٩٣ ، والمسائل العسكرية ص ١٠٥ .

والظرف المراد هنا هو التام الذى تحصل بالاخبار به فائدة وهو المكانى والزمانى الواقع خبرا عن غير الجثة أو عنها مع الفائدة . الصبان ١/ ٢٠٩ .

وإنما مميز " بشر من الكرام " عما قبله لأنه ليس بظرف حقيقة ، إذ ليس بظرف زمان ولا مكان ، وإنما هو : جار ومجرور يحتاج إلى متعلق من فعل أو نحوه ، فهو شبه بالظرف في الاحتياج إلى تقدير متعلق من فعل أو نحوه .

(ولما اختزل) أي : اقتطع ذلك الفعل وحذف لفظا ، (١)
(سد بالظرف سده ، واحتوى هو على الضمير الذي كان مستكنا فيه) أي : في ذلك الفعل المختزل ، ومعنى الاختزال أن الفعل حذف وصار منسيا ، فالظرف هو المحتمل للضمير ، واختلف فيه فقال (٢)
بعضهم : الخبر هو الفعل المقدر ، وقال بعضهم : هو الظرف (٣)
الساد سده .

---

(١) قال في (ظ) "مستكنا فيه " أي في الفعل عند أبي علي ومن تابعه ، وعند السيرافي : الضمير مع المتعلق محذوف .
وفي هامشها : " اعلم أن الخبر هو المتعلق المحذوف والظرف معا لأن المقصود الإخبار بوجود في الظرف ، فيكون المتعلق والظرف كلاهما هو الخبر ، إلا أنهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما ، وأقيم البعض الآخر مقامه وسمي باسم الخبر . " اهـ .
وانظر الإيضاح العضدي وحاشيته ص ٤٧ ، والرضي ١/ ٩٣ ، واللمع ١١٢ .

(٢) ممن رجح هذا القول ابن يعيش في شرحه للمفصل ١/ ٩٠ ، وابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٢٠١ ، وانظر التصريح ١/ ١٦٦ .

(٣) هذا هو ما يفهم من كلام ابن السراج في الأصول ١/ ٣٥٠ ، وابن جني في اللمع ص ١١٢ ، وانظر التصريح ١/ ١٦٦ ، والأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٠٩ - ٢١٠ .

وأختار المصنف في المفتاح[1] أن الصواب أن الخبر هو الفعل المحذوف مع الظرف ، إذ ليس المقصود الإخبار عن " زيد " مثلا بالوجود ، لأنه معلوم ، ولا بالظرف وحده بدون اعتبار المقدر ، إذ لا معنى لقولك : " زيد في الدار " إن لم يقدر معه شيء آخر ، فالخبر هما معا ، ولفظ الكتاب كأنه يشير إلى الذي اختاره في المفتاح[2] . والله أعلم .

واستدل أبو علي[3] أن الفعل منسي والظرف هو المحتمل للضمير بامتناع

---

(١) المفتاح كتاب للمصنف وهو شرح لكتاب " المصباح " للمطرزي وهذا الكتاب لم تذكره كتب التراجم ضمن مؤلفات الإسفراييني وإنما ذكره الدكتور / محمد بدوي عبد الجليل في كتابه الإسفراييني ومنهجه في درس النحو " وذكر أن المصنف ذكره في رسالته " فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة - أنظر الاسفراييني ومنهجه في درس النحو ص ٣٠ .

(٢) المصنف في هذا تابع للرضي ، وقولهم قال ابن الهمام ، والسيد عبد الله - انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٣ - ٩٤ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٠١ ، والتصريح ١/ ١٦٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي الفسوي أحد أئمة النحو واللغة له عدة مصنفات منها كتاب الحجة في تعليل القرآت السبع ، وكتاب الإيضاح العضدي وكتاب التكملة والمسائل البغدادية ، والمسائل البصرية وغيرها . توفي رحمه الله سنة ٣٧٧ هـ .
انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢١٦ ، وإنباه الرواة ١/ ٢٧٣ ، ونزهة الألباء ٣٨٧ ، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٥١ ، ومقدمة دراسة الإيضاح العضدي للدكتور حسن شاذلي فرهود ===

"فإنما زيد في الدار" ، وتقريره : أن الفعل لو لم يكن منسيـــا بل مقدرا لم يمتنع تقديم الحال عليه ، فامتناعه يدل على أن العامل هو الظرف الساد سد الفعل ، "فلأجل أن العامل معنوي" (١) يمتنع تقديم الحال عليه ،

واستدل أيضا بأنه لو كان الفعل مقدرا لا منسيا لكان "زيد" في قولنا : "في الدار زيد" (٢) يرتفع بالفاعلية لا بالأبتدائية لأن التقدير حينئذ ، "استقر في الدار زيد" ، ولا يمكن أن يقدر مبتـــدأ لأن الخبر فعل له ، ويمتنع تقديم مثل هذه الخبر على المبتـــدأ نحـــو (٣) : "زيد قـــام" .

(ومنهم من يقدر اسم الفاعل ويعده مفردا) (٤)

هذا إشارة إلى الوجه الآخر ، وهو أن الظرف مقدر باسم الفاعـــل ، والخبر مفرد حينئذ لا جملـــة .

=== وانظر ما نسب له في الايضاح العضدي وحاشيته ص ٤٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/٩٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٨ .

(١) في الأصل و (م) "والعامل معنوي" .

(٢) في جميع النسخ غير (هـ) "لا بالابتداء" .

(٣) انظر الايضاح في شرح المفصل ١/١٨٨ .

(٤) تقدم الكلام على هذه المسألة في الهامش ( ) ص فأرجع اليه .
وهناك رأي ثالث وهو أن الظرف قسم بنفسه ليس من خبر الجمـــل ولا المفردات ،
وهذا الرأي عزاه أبو علي الفارسي لابن السراج ، وعزاه له أيضا ابن عصفور" وقال أبو علي "وذلك مذهب حسن"
وما عزي لابن السراج مخالف لما في الأصول ، فكلامه في الأصول ===

(وجـواز الوصل بـه ،) أى : بالظرف ، يعنى جواز ايقـاع الظرف صلة للموصول (فى نحـو :

=(ماعندكم ينفـدُ)= (١) مما يعضد الأول .)

وهو كونه : مقدرا بالفعل إذ لو كان مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا ، فلم يجز جعله صلة لـ " ما " الموصولة (٢) .

(وظرف الزمان لا يكون خبرا إلا عن حدث غير مستمر فلا يجـوز : " زيد يوم الجمعة " (٣) ، ولا طلوع الشمس يوم الخميس لعدم الفائدة) لأن طلوع الشمس من الأفق حاصل على الاستمرار ، لا يختص بيـوم دون يوم ، والمراد ظهور شعاعها ، لأنه قد يكون فى يوم ، وقد لا يكون فى يوم بواسطة منع السحاب ونحوه ، فظهور الشعاع حدث غير مستمر ، وأما نفس الطلوع فهو حدث مستمر .

=== يدل على أنه يرجح القول بأن متعلق الظرف هو اسم الفاعـل انظر الأصول ١ / ٦٣ وانظر كلام أبى على فى المسائل العسكرية ص ١٠٥ - ١٠٨ ، وانظر كلام ابن عصفور فى شرحه للجمل ١ / ٣٤٤ .

(١) من الآية "٩٦" من سورة النحل وتمامها =(وماعند الله بـاق ولنجزين الذين صبروا بأحسن ماكانوا يعملون)= .

(٢) انظر هذه المسألة فى المقتصد ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والايضـاح فى شرح المفصل ١ / ١٨٨ .

(٣) قال ابن مالك فى الخلاصة :-

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فاخبـرا

انظر الأشمونى ١ / ٢١٣ ، والتصريح ١ / ١٦٧-١٦٨ ، وانظـر الايضاح العضدى ٤٩ ، وانظر الهامش رقم ٢ فى نفس الصفحة ، وسيبويه ١ / ٤١٨ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ١٨٩ .

(وأما قولهم : الهلال الليلة ، فإنما ساغ من حيث تجدد له يقع حادثا .)(١)

هذا إيراد وجواب ، فالإيراد أن الهلال غير حدث ، وقد أوقع ظرف الزمان خبرا له .

وأجاب (٢) : بأن الهلال ليس المراد به جرمه ، بل " تجدده وظهوره " وهذا حدث ، فجاز أن يخبر عنه بالزمان ، أى : تجدد الهلال وبروزه حصل فى " الليلة " .

(وأما نحو : اليوم الجمعة أو السبت ، فعلى تأويل : التجمع والتسبت ، مصدرين .)

هذا ايراد آخر ، وهو أن " اليوم " ظرف زمان وقع خبرا عما ليس بحدث ، وهو " الجمعة " و " السبت " فأجاب بأن " الجمعة " مؤولة بالمصدر وهو " التجمع " أى : الاجتماع الجمعة والسبت مؤول بأنه مصدر بمعنى " القطع والسكون (٣) ، فهما مصدران أخبر عنهما بالزمان (٤) .

---

(١) انظر سيبويه ١/٤١٨ ، والأصول ١/٦٣ ، والايضاح العضدى ص ٤٨ - ٤٩ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/١٨٩ .

(٢) فى (ل) " تجدده وحدوثه " .

(٣) فى الصحاح " سبت " وسبت علاوته سبتا إذا ضرب عنقه ومنه سمى يوم السبت لانقطاع الأيام عنده .
وفى اللسان " والسبت القطع " .

(٤) قال ابن الحاجب فى الإيضاح فى شرح المفصل ١/١٨٩ :
" وأما ما أجازه بعض البصريين من قولهم : اليوم الجمعه اليوم السبت بتأويل الإجتماع والسكون من معنى الجمعة والسبت فضعيف يأباه المعنى ، وأجازه بقية الأيام أضعف ." .

(ولهذا) أى : ولإمكان هذا التأويل (لا يجوز فى سائر الأيام) فلا يقال : " اليوم الثلاثاء " ، لأنه لا يمكن تقدير الثلاثاء بمصدر ، فيكون الزمان خبرا عن الزمان وهو ممتنع .(١)

(وأما نحو : اليوم يومك " فعلى تأويل : غلبتك ، وسلطانك ")(٢) يعنى أن اليوم الواقع مبتدأ ليس عبارة عن نفس الزمان بل عبارة عن الغلبة والسلطان ، فيصح الإخبار عنهما باليوم أى : غلبتك حاصلة فى هذا اليوم فلا امتناع فيه حينئذ .

(نحو : " بكر إن تعطه يشكرك .)(٣)

هذا مثال لكون الجملة شرطية .

وقد فرغ من ذكر الجمل الأربع الواقعة أخبارا للمبتدأ ،

---

(١) انظر الهامش رقم ص .

(٢) قال ابن الحاجب فى الإيضاح فى شرح المفصل ١٨٩/١ :
" وأما مثل قولهم : اليوم يومك " فوجهه أن المعنى اليوم حصول العين المنسوب اليك ، لأنه قد يطلق اليوم بمعنى العين مثل أتيتك يوم فلان أمير " ، ونحو ما أجازه الكوفيون من اليوم عشرون يوما ، أى : حصول عشرين يوما .

(٣) انظر الايضاح العضدى ص ٤٧ ، والمقتصد ٢٧٧/١ ، وابن يعيش ٨٩/١ .

(وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبرا من غير أن يكون معهما حرف الشرط ، ولابد من أن يكون المبتدأ اسما من الأسماء الشرطية[1] ، أو مضافا اليه نحو : " من يأتني ، أوغلام من يأتني أكرمه "[2])

يعني إن نحو : " من يأتني أكرمه " كلام تام من مبتدأ وخبر ، والخبر جملة شرطية ، والشرطية هي : " من " مع ما في حيزه ، فيكون ماجعلناه مبتدأ داخلا في الخبر التي هي الجملة الشرطية ، فذكرهذا لدفع التوهم .

وبيانه : أنه في قوة " زيد إن يأتني أكرمه "[3] ، وبكر وخالد وغيرهما . فـ" زيد " مبتدأ ، و" إن يأتني أكرمه " خبره ، فهذه الجملة الشرطية متضمنه في قولنا : " من يأتني أكرمه " فـ" من " مبتدأ للدلالة على الذات ، ودال على الجزاء ، لإشتماله على الشرط ، فهو عند التفكيك يرجع إلى مبتدأ وجملة شرطية .

(وبعضهم على أن الخبر هنا الجزاء وحده ، والشرط من صلة المبتدأ .)

فيكون المبتدأ قولك : " من يأتني " والخبر" أكرمه "

فإن قلت : كان حق الخبر أن يرتفع وهو مجزوم هنا ،

---

(١) في الأصل و (م) ، و (ل) " من اسماء الشرطية "

(٢) في هامش (ظ) قال الجزري : الحق في اعرابه أن يقال : ان " من " مبتدأ من حيث انه اسم ، ومجموع الشرط والجزاء مع معنى حرف الشرط الذى تضمنه " من " خبر المبتدأ ."

(٣) انظر الهمع ١/ ٩٦ .

قلت : لا نسلم أنه لو كان خبرا لكان مرفوعا ، لأن ذلك إذا لم يكن المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط ،

وهذا مثل قولهم : " الذى يأتنى فله درهم . " إذ خبر المبتدأ لا تدخله الفاء ، لا يقال : " زيد فعالم " وإنما جاز دخول الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ، فكما جاز أن يدخل الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط جاز أن ينجزم الخبر أيضا لتضمن المبتدأ معنى الشرط بـ " أن " .

فإن قلت : " الذى يأتينى فأكرمه " كان ينبغى أن يجوز جزم خبره أيضا لتضمن المبتدأ معنى الشرط .

قلت : الفرق أن " من " موضوع للشرطية و " الذى " ليس موضوعا للشرطية ، بل قد يتضمن الشرط ، وقد لا يتضمن ، فجاز الجزم مع " من " دون " الذى " .

(١)
(وجواز " ما يكن فإنى آتيك مما يعضد الأول)

وهو أن الخبر ليس الجزاء وحده ، إذ لو كان الخبر هو الجزاء لكان فيه ضمير راجع إلى المبتدأ وهو خال عنه ، فدل على أن الجزاء وحده ليس خبرا ،

ويمكن أن يقال : تقديره : فإنى آتيك فيه "

بمعنى أى حال تكن فيه فإنى آتيك ، أى : فيه .

---

(١) قال المصنف فى حاشيته " وجه الإستدلال بقولهم : " مايكن فإنى آتيك " أن الجزاء وحده لو كان هو الخبر لبقى المبتدأ بلا عائد من الخبر . الحاشية " ٩ " ط .

(ولابد فى الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع إلى المبتـــــدأ) ليحصل الارتباط بين الخبر والمبتدأ ، ولا يكون الخبر أجنبيا عـن المبتدأ ،(١)

(إلا إذا كان ضمير الشأن نحو : ﴿ قل هو الله أحد ﴾)(٢) فإن "هو" مبتدأ أى : الشأن ، و"الله أحد" جملة واقعـــة خبرا له ، وليس فيه ضمير يرجع إلى الشأن ، والتحقيق فيـــه أن الجملة ههنا بمعنى المفرد وهو القصة والشأن كما قلت : الشأن هو هذه القصة ، وهذه الجملة والخبر والمبتدأ يكونان "هـو هـو" فى هذه الصورة .

---

(١) انظر المقتضب ٢ / ٢٩٥ ، والأصول لابن السراج ١ / ٦٤ ، والايضاح العضدى ص ٥٠ - ٥١ ، واللمع ص ١١٠ - ١١١ ، وانظر شراح الألفية عند قول ابن مالك :

ومفردا يأتى ويأتى جملة حاوية معنى الذى سيقـت

والتسهيل ٤٨ ، والرضى ١ / ٩١ ، وابن يعيش ١ / ٩١ .

(٢) الآية " ١ " من سورة الاخلاص

قال الفراء فى معانى القرآن ٣ / ٢٩٩ " فإنه مرفوع بالاستئناف كقوله : ﴿ هذا بعلى شيخ ﴾ "٧٣" هود ، وقد قال الكسائى فيه قولا لا أراه شيئا قال هو عماد مثل قوله : ﴿ إنه أنا الله ﴾ " الآية ٩ سورة النمل" فجعل "أحد" مرفوعا بالله ، وجعـل "هو" بمنزلة الهاء فى "أنه" ولا يكون العماد مستأنفا بـــه حتى يكون قبله "إن أو بعض أخواتها أو كان أو أظن ." وقال ابن خالويه " و"هو" رفع بالابتداء والله تعالى خبـره ، فان قيل : لم ابتدأت بالمكنى ولم يتقدم ذكره . ؟ فقل : لأن هذه السورة ثناء على الله تعالى ، وهى خالصة له ليس فيها شيء من ذكر الدنيا " أهـ إعراب ثلاثين سورة ص ٢٢٨ ===

(أو كانت) أى : الجملة الواقعة خبرا .

(مشتملة على جنس يندرج فيه هو) أى : المبتدأ

(نحو : " زيد " نعم الرجل ") هذا الكلام يوهم أن الرجل شامل لزيد وغيره ، فيكون الممدوح هو الاسم الشامل ، وليس كذلك ، بل الجواب أنه أقيم المظهر مقام المضمر كقوله :

لا أرى الموت يسبق الموت شيئا
نغص الموت ذا الغنى والفقيرا (١)

=== وفى إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٧٨٧ " هو رفع بالابتداء كناية عن الحديث على قول : أكثر البصريين والكسائى ، أى : الحديث الذى هو الحق " الله أحد " . . . الله خبر " أهـ

وقال الزمخشرى : " هو " ضمير الشأن و " الله أحد " هو الشأن فإن قلت : ما محل " هو " ؟ قلت : الرفع على الإبتداء والخبر الجملة ، فإن قلت : فالجملة الواقعة خبرا لابد فيها من راجع إلى المبتدأ فأين الراجع ؟ قلت : حكم هذه الجملة حكم المفرد فى قولك : " زيد غلامك " . . الخ - انظر الكشاف ٤ / ٢٩٨ ، والبحر ٨ / ٢٨ ، وانظر حاشية الايضاح العضدى ص ١٠٤ .

(١) هذا البيت من بحر الخفيف ، وقيل إنه لعدى بن زيد ، وقيل لابنه سوادة ، وقيل لامية بن أبى الصلت .

انظر الكتاب ١ / ٩٢ ، والخصائص ٣ / ٥٣ ، والأمالى الشجرية ١ / ٢٤٣ ، ومغنى اللبيب ١ / ٥٠٠ ، والرضى ١ / ٩٢ ، والتصريح ١ / ١٦٥ ، والخزانة ١ / ١٨٣ ، ٢ / ٥٣٤ ، ٤ / ٥٥٢

وقد تقدم الحديث عنه فى ص ٦٨ من هذا المصور

ونحـــو :

(فأما القتال لا قتال لديكم) (١) .. ولكن سيرا فى عراض المواكب .

هذا عطف على قوله : " نحو : زيد نعم العبد " ، يعنى الخبر ، وهو قوله : " فلا قتال " يشتمل على ماينـدرج فيه المبتدأ ، لأنـــه نكرة وقع فى سياق النفى فتعم ، فيندرج تحته المبتدأ .

نقل المبرد فى المقتضب هذا البيت على أنه حذف الفاء لضرورة الشعر ، والبيت :

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو للحارث بن خالد بن العاصى ابن هشام بن المغيرة المخزومى ، وهو شاعر مجيد مكثر . انظر ترجمته فى الخزانة ١ / ٢١٧ .

وقبله :

فضحتم قريشا بالفرار وأنتم .. قمدون سودان عظام الشاكب

وهذا البيت من الشواهد التى لا يكاد يخلو منها كتاب نحـو ، فهو فى المقتضب ٢ / ٧١ ، والأمالى الشجرية ١ / ٢٨٥ ، وابـن يعيش ٧ / ١٣٤ ، ٩ / ١٢ ، والرضى ١ / ١٠١ ، والهمع ٢ / ٦٧ والتصريح ٢ / ٢٦٢ ، والأشمونى ١ / ٢٣٥ ، والعينى ١ / ٥٧٧ ، ٤ / ٤٧٤ ، والخزانة ١ / ٢١٧ ، والدرر اللوامع ٢ / ٨٤ .

ورواية المقتضب :-

* أما القتال لا قتال لديكـم *

بحذف الفاء الأولى الداخلة على " أما " والثانية الداخلة علـى جوابها . وفى بقية المراجع بحذف الفاء من جواب " أما " فقط ، والرواية فى جميع النسـخ المخطوطة غير الأصل و (ظ) بدون الفاء فى الأول ، اما الأصل و (ظ) ففيهما الفاء فى الأول وفى جواب " أما " وهذا البيت تقدم فى هامش ص

أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب .

أى : أما ذكرك للقتـــال ،

والبيت فى الكتاب مذكور مع الفاء فى النسخ ، ولعل تتمته غير ما نقلـه فى المقتضب ، أو تكون الفاء سهوا من الناسخ .(١)

(تمة) أى : " ومن أجل أنه لابد فى الجملة " الواقعة خبرا مـــن ضمـير .(٢)

---

(١) قال الحسينى فى العباب اللوحة ٤٥ " واعلم أن الشارح قال : نقل المبرد هذا البيت على أنه حذف الفاء لضرورة الشعـــر ، وهو فى الكتاب مذكور فى النسخ مع الفاء ، ولعل تتمته غير ما نقله المبرد ، أو يكون الفاء سهوا من الناسخ ،
أقول : ذكر ابن مالك البيت بتمامه فى حذف الفاء من جـواب " أما " فى ضرورة الشعر ، وكذا ذكر الشيخ الرضى الشطر الأول بغير الفاء ، مع أنى وجدته فى بعض نسخ الكتاب بغير الفـــاء أيضا . " أهـ .
رجعت إلى التسهيل لابن مالك وإلى شرح عمدة الحافظ له أيضا ولم أجد فيهما هذا البيت ، وقد صرح ابن مالك فى التسهيـل ص ١٥ بوجوب دخول الفاء على خبر المبتدأ بعد " أما " إلا فى ضـرورة الشعر أو مقارنة قول أغـنى عنه المقول .

(٢) فى (م) " ومن أجل أن لابـد " .

(١)
(لم يجـــز " علمي بزيد كان ذا مـال " .)

إذ لا ضمير في الخبر يرجع إلى المبتدأ ، وهو " علمي " لأن الضمير في " كان " يتعين عوده إلى زيـد .

---

(١) قال أبو علي الفارسي : " وإما كان خبر المبتدأ إذا كان مفـردا هو المبتدأ في المعنى أو منزلا منزلته لم يجز : " علمي بزيد كان ذا مال " لأن " علمي " يرتفع بالأبتداء ، و " بزيد " في موضع نصب بالمصدر ، و " كان " في موضع خبر المبتدأ ، فيجب مـن أجل ذلك أن يكون في " كان " ضمير يعود إلى المبتدأ الـذي هو : " علمي " وذلك الضمير هو " علمي " في المعنى ، وذا مال خبر " كان " فاستحالت المسألة من حيث لم يكن قولـــك : " ذا مال " هو علمي في المعنى " الايضاح العضدي ٤٤-٤٥ ، والمقتصد ١/٢٩٦ ، وفي حاشية الإيضاح العضدي : " علمي " بزيد كان ذا مال " تصحيحها أن تجعل علمي مبتدأ ، وبزيـد خبره ، أي علمي كائن بزيد و " كان ذا مال حال لزيد " وفـي كان ضمير يعود إلى زيد ، وقد اضمرت قد ، وحذفها أي : علمي بزيد كان ذا مال ، وهذا على مذهب أبي الحسن فإنه يجـيز أن يكون الفعل الماضي في موضع الحال ، وقد حذف " قـد " وتأول على ذلك قوله تعالى : ﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾ سورة النساء آية " ٩٠ "

ووجه آخر هو أن تجعل " علمي " مبتدأ ، و " بزيد " خبـره " وكان زائدة ، وذا مال ينتصب على الحال ، أي : علمي بزيـد في وقت كونه ذا مال .

ابن البرهان يجوز أن نزيد فيها اسما يكون خبرا لعلمي ، فتقول : علمي بزيد كان ذا مال حق أو صحيح ، وتحذف الخبر وأنـت تريده ، ويجوز أن تضمر اسما ، ويكون " علمي بزيد كان ذا مال " خبره ، وإذا أردت أن الضمير يعود إلى " علمي " لم تجز المسألة ، وإن أردت أن الضمير يعود إلى " زيد " صحت . حاشية الإيضاح العضدي ص ٥٠ الهامش (٤) .

(وقد يحذف العائد إذا كان معلوما) -(حذفا على سبيل السماع نحو : قوله تعالى =(ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور)[1]= أى : إن ذلك منه ،

وعلى سبيل القياس : كما اذا كان الضمير مجرورا بـ " من " والجملة التى وقعت خبرا اسمية ، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول)[2]=

(كما تحذف الجملة رأسا فى قوله تعالى : =(واللائى لم يحضن)[3]=) أى : عدتهن ثلاثة أشهر ، لدلالة ما قبله عليه وهو قوله تعالى : =(واللائى يئسن من المحيض -(من نسائكم إن ارتبتم)- فعدتهن ثلاثة أشهر)[4]= (وذلك)[5] -(أى : الحذف المعلوم)- (نحو : الكر بستين)[6]

---

(١) الآية "٤٣" من سورة الشورى .

(٢) ما بين المعقوفتين من (ظ) وساقط من بقية النسخ .
وانظر فى هذه المسألة سيبويه ٢ / ١٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٤٥ ، والرضى ١ / ٩١ - ٩٢ ، والأصول ١ / ٦٨ والايضاح العضدى ٤٤ - ٤٥ ، وابن يعيش ١ / ٩١ .

(٣) الآية "٤" من سورة الطلاق .

(٤) الاية "٤" من سورة الطلاب ، وما بين المعقوفتين -( )- ساقط من النسخ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٦) الكر مكيال يكال به ، وهو ستون قفيزا ، والقفيز ثمان مكاكيك ، والمكوك صاع ونصف ، وعلى هذا يكون " الكر " اثنى عشر وسقا كل وسق ستون صاعا . انظر اللسان " كرر " ، وانظر هذه المسألة فى الرضى ١ / ٩١-٩٢ ، والأصول ١ / ٦٩ ، والإيضاح العضدى ص ٤٤ - ٤٥ .

أي : الكر منه ، لأن الضمير في الظرف راجع إلى " الكر " ،و" منه " ينتصب على الحال من الضمير الذي في الظرف ، والعامل فيه هو الظرف ، وإنما جاز تقدمه على الظرف وهو العامل المعنوي لكون الحال أيضا ظرفا ، وقد يتسع في الظرف بما لا يتسع في غيرها ، وذلك جاز : " كل يوم لك ثوب " .

(١)
(وأن يكون محتملا للصدق والكذب) عطف على قوله :
" وأن يكون نكرة " أي : وحق الخبر أن يكون نكرة ، وأن يكون محتملا للصدق والكذب .

---

(١) هذه المسألة محل خلاف بين النحاة ،
فابن الأنباري وبعض الكوفيين يمنعون وقوعه جملة طلبية ،
ونسب ابن عصفور وابن مالك في التسهيل والعسيني في العباب نسبوا لابن السراج القول بوجوب تقدير قول قبل الجملة الطلبية الواقعة خبرا ، ولم أعثر في كتابه الأصول على ما يرشد إلى ما نسب إليه ، وقد اضعف ابن عصفور القول بمنع وقوع الجملة الطلبية وتبعه على ذلك ابن مالك في التسهيل والرضي في شرحه للكافية ، قال ابن عصفور في شرحه للجمل بعد ماذكر القول المنسوب لابن السراج " والذي حمله على ذلك أن الجملة خبرا للمبتدأ وحقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب ،
وذلك فاسد لأنا قد اجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفردا وإن لم يحتمل الصدق والكذب ، فكذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع اخبارا للمبتدأ كما وقع المفرد ، ولا يحتاج الى تكلف اضمار القول فالخبر اذن لفظ يقال بالاشتراك .
شرح الجمل ١/ ٣٤٦ - ٣٤٧ .
وقال ابن مالك في التسهيل ص ٤٨ " ولا يمتنع كونها طلبية ===

(ونحو : " زيد أضربه متأول) بتأويلين :-

أحدهما : أن يضمر القول : أي : زيد مقول فيه : حقه أضربه .

والثاني : أن المعنى " زيد مأمور بضربه . "

(وإذا كان المبتدأ ضمير الشأن والقصة فالخبر لا يكون إلا جملة)(١)

لأن الخبر مفسر للشأن والقصة التي هي جملة ، ومفسر الجملة جملة .

(ويتعدد الخبر لفظا نحو : " هذا حلو حامض)(٢)

=== خلافا لابن الانباري وبعض الكوفيين .... ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج . وانظر الرضي ١/ ٩١ .

وما رجحه ابن عصفور وابن مالك والرضي هو مذهب سيبويه فقد قال في الكتاب ١/ ١٣٨ " وقد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم ، وذلك قولك " عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر .

(١) ذكر ذلك الحسيني في العباب اللوحه ٥٥/أ ، والصبان في حاشيته على الأشموني ١/ ٢٠٦ .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٤/ ٣٠٨ " كما تقول : هذا حلو حامض تخبر أنه قد جمع الطعمين ، ولا تريد أن تنقض الحلاوة بالحموضة . وانظر ابن يعيش ١/ ٩٩ ، والتسهيل ص ٥٠

وقال ابن مالك في الخلاصة :-

وأخبروا باثنين أو بأكثرا .. عن واحد كهم سراة شعرا

انظر الأشموني ١/ ٢٣٢ ، وانظر بقية شراح الألفية عند هذا البيت ، وانظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٠ والايضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٢ .

يعني أن الخبر قد يتعدد لفظا ومعنى ، نحو : " زيد ضارب كاتب " وقد يتعدد لفظا لا معنى نحو : " هذا حلوٌ حامضٌ " لأن الخبر وإن تعدد لفظا فهو متحد معنى ، لأنهما بمنزلة " مُرّ "

وقد يورد على هذا المثال أن كل واحد من الخبرين إما أن يكون فيه ضمير أولا يكون في كل واحد منهما ضمير ، أو يكون في أحدهما دون الآخر ، فإن لم يكن في واحد منهما ضمير لم يشتقم ، لأن الخبر مشتق ، فلا يخلو عن ضمير وإن كان في أحدهما دون الآخر ففاسد للتحكم (١) .

وإن كان في كل واحد منهما ضمير يلزم منه التناقض ، وهو أن هذا الرمان حلوٌ بأسره ، وحامض باسره ، وهو فاسد ، وجوابه أنا نختار أن في كل واحد منهما ضميرا

قوله : " يلزم منه التناقض " قلنا : لا نسلم ، إذ معناه : أن له الحلاوة وله الحموضة ، وهو جامع بين الطعمين ، لا أن كل جزء منه حلو ، وكل جزء منه حامض ، بل هذا الشيء له الحلاوة على الجملة ، وله الحموضة على الجملة ، فقد تضمن كل واحد منهما ضميرا باعتبار هذا المعنى ، وتضمن أيضا ضميرا آخر باعتبار تقديرهما بـ " مز " .

---

(١) بوضع الضمير في أحدهما دون الآخر بضمير مرجح .

(ولا سـاغ لدخول الفـاء فيـه ،) أى : فى خبر المبتـدأ ، لأن الفاء إما للعطف أو للجزائية ، ولا مجال للعطف لأنـه ليس الغرض إشراك الخبر فى حكم المبتدأ ، وأما الجزائية فظاهر .

(إلا إذا تصدر المبتدأ بأما أو تضمن)

أى : المبتدأ (معنى الشرط ، وذلك إما اسم موصول بفعل ، أوظرف ، أو نكرة موصوفة بأحدهما ، أو معرفة موصوفة بموصول به (١)) أى : بأحدهما .

---

(١) قال ابن أبى الربيع فى الملخص فى ضبط قوانين العربيـة :
" المبتدأ لا تدخل الفاء فى خبره إلا بشروط أربعة ، وزاد سيبويه فى الموصول خامسا :-
أحـد : أن يكون المبتدأ موصولا ، أو نكرة موصوفة . . . .
الثانى : أن تكون الصفة أوالصلة فعلا ، وفاعلا ، أو ظرفـا أو مجرورا . . . . .
الثالث : ان تكون الصلة أو الصفة سببا فى الخبر لذاتهـا أو لمعنى فيها فتقول : الذى يكرمنى فمكرم " وتقـول : "الذى يأتينى فمكرم " فالإكرام سبب فى الخبر بذاته ، والإتيان سبب فى الخبر لما فيه من الخيرة .
الرابع : أن لا يدخل على الموصول أو الموصوف عامل ماعدا "إن" فإن دخولها كخروجها لأنها لا تؤثر فى المعنى شيئا ، وأجاز سيبويه فى قوله تعالى =(والذان يأتيانها منكم فآذوهما)=- سورة النساء آية ١٦"- ، وجهين :-
أحدهما : أن يكون " فآذوهما " خبرا ودخلت الفاء فى الخبر ، لأن فى المبتدأ معنى الشرط ، والصلة والموصول فيهما الشروط المذكورة .
الثانى : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير " مما يُقص عليكم " وتكون الفاء رابطة بين الجملتين " الملخص ١/١٧٨ - ١٨٠

(أو اسم من الأسماء الشرطية ، والجزاء ما لا يتطرق إليه الجزم نحو : "أما زيد فمنطلق" ، أي: الذي ، أو كل رجل ، أو الرجل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم ، ومن يأتيني فله كذا ") ذكر الأمثلة على الترتيب ، وإنما أفرد تصدر المبتدأ بـ " أما " عن تضمن المبتدأ لمعنى الشرط ، لأن في صورة " أما " ليس نفس المبتدأ متضمنا لاشرط ، بل " أما " هو المتضمن ، ولذلك فسره سيبويه بقوله : " مهما يكن من شيء " (١) .

وإنما دخل الفاء في الخبر في " أما زيد فمنطلق " لتضمن " أما " لمعنى الشرط على ما ذكرناه .

=== وانظر سيبويه ١/١٣٨ - ١٣٩ ، ٣/١٠٢ ، وانظر الإيضاح العضدي ٥٥ ، ٥٦ ، وانظر حاشية رقم "١" ص ٥٥

وأجاز الأخفش دخول الفا على كل خبر ، والفراء في كل خبر تضمن ما لبا .

انظر معاني القرآن للأخفش ١/٨٠ ، والتسهيل ص ٥١ ، والهمع ١/١٠٩ .

(١) قال في الكتاب ٤/٢٣٥ : وأما " أما " ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا .

وانظر الكتاب أيضا ٣/٦٣٧ ، وانظر فيما تقدم المقتضب وحاشية عضيمه عليه ٣/١٩٥ - ١٩٦ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٣٦ ، وابن يعيش ١/٩٩ - ١٠١ ، والتسهيل ص ٥١ ، والرضي ١/١٠١ والأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٣٤ - ٢٣٦ ، والمقتصد ١/٣٢١ - ٣٢٥ .

وكان حق " الفاء " أن يدخل على " زيد " لأنه داخل على الجزاء ، إذ التقدير " مهما يكن من شيء فزيد منطلق " ولكنهم أرادوا أن لا يتلاقى حرفا الشرط ، والجزاء ، فقدم بعض ما فى حيز الجزاء ليقع فصلا بين " أما " وحرف الجزاء (١) .

مثال الاسم الموصول بفعل قوله : " الذى يأتينى فله درهم " (٢)

ومثال الموصول بالظرف : " الذى فى الدار فله درهم . " (٣)

ومثال النكرة الموصوفة بأحدهما " كل رجل يأتينى فله درهم " وكل رجل فى الدار فله درهم " (٤)

ومثال : المعرفة الموصوفة بالموصول بأحدهما نحو : " الرجل الذى يأتينى ، أو الرجل الذى فى الدار فله درهم " (٥) .

---

(١) فى العباب اللوحة ٥٥ " وإنما التزم تقديمه على الفاء ليكون كالعوض من المحذوف ، أو لئلا يتوالى حرفا الشرط والجزاء .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٣/١٠٢ " وسألته عن قوله : " الذى يأتى فله درهمان " لم جاز دخول الفاء هاهنا ، والذى ، يأتينى بمنزلة " عبد الله " وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان .

فقال : إنما يحسن فى " الذى " لأنه جعل الآخر جوابا للأول وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء هاهنا كما دخلت فى الجزاء إذا قال : إن يأتنى فله درهمان .

وانظر المقتضب ٣/١٩٥ .

(٣) قال أبو على فى الإيضاح العضدى ٥٥ " ومثال الموصول بالظرف قوله : " الذى فى الدار فله درهم " .

(٤) قال أبو على أيضا وأما النكرة الموصوفة فكقولنا : " كل رجل يأتينى فله درهم ، وكل رجل فى الدار فمكرم " محمول . وانظر سيبويه ٣/١٠٢ ، والمقتصد ١/٣٢١ .

(٥) هذه المسألة لم أجدها فى المراجع التى اطلعت عليها .

ومثال الاسم من الاسماء الشرطيه قوله : " من يأتني فله كذا "
وقيده بقوله : (والجزاء ما لا يتطارق إليه الجزم)(١)

يعني : لا يكون فعلا مضارعا نحو : " من يأتني أكرمه "

فيتعين فيه جزم الجزاء ، ولا يجوز الفاء ،

لا يقال : من يأتني فاكرمه ، إلا على تأويل كونه جملة اسمية ،

أي : فأنا أكرمه ،

(فحينئذ)(٢) لا يتطرق إليها الجزم لكون الجملة اسميه .

(وقد دخل) أي الفاء (في الأخير) أي : في المثال الأخير

(أول الجزء الأخير من الخبر) أي : في أول الجزء الأخير منه ،

(وأول الخبر)(٣) أي : في أول الخبر (على الإختلاف السابق ذكره)

يعني أن الخبر في " من يأتني أكرمه " هو الجزاء أو مجموع الشرط

والجزاء ، فإن كان الخبر المجموع فقد دخل الفاء في أول الجزاء ،

وهو الجزء الأخير ، وإن كان الخبر هو الجزاء فقط فقد دخل الفاء

" في أول الخبر "(٤) .

---

(١) قال في العباب اللوحة ٥٥ " كما إذا كان الجزاء جملة اسمية أو طلبية مما لا يصح وقوعه شرطا ، فإنه يجب دخول الفاء في جميعه ، أما إذا كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا ، فلا يجب دخوله في جميعه .

(٢) في جميع النسخ " ح " وهو الرمز المستعمل في المخطوطة لـ " حينئذ " .

(٣) تقدم في ص ١٧٨

(٤) في (هـ) " دخل الفاء أول الخبر " باسقاط " في " .

(وليت ولعل[1] مانعان باتفاق) أى : إذا دخلت " ليت ولعل " على ما يتضمن الشرط نحو : " ليت أو لعل الذى يأتينى " فلا تدخل الفاء فى خبرهما باتفاق ، لأن الخبر هو المجزوم به ، وليت ولعل تنافيان الجزم .

---

(١) قال أبو على فى الايضاح ص ٥٥ - ٥٦ " ولا يجوز " ليت الذى يأتينى فله درهم " ولا " لعل الذى فى الدار فمكرم "

وقال عبد القاهر فى المقتصد ١/ ٣٢٤ " إعلم أن " ليت ولعل " يزيلان معنى الإبتداء ، لأنهما يتضمنان معنى الفعل ، ألا ترى أن " ليت " للتمنى و " لعل " للترجى ، والشرط والجزاء يكون لهما صدر الكلام كالاستفهام ، فكما لا يجوز أن تقول : " ضربت من يأتك تأته " كذلك لا يجوز أن تقول : ليت الذى فى الدار فمكرم " فتدخل الفاء الذى يؤذن بمعنى الجزاء مع إخراج " الذى " عن الإبتداء ."

وفى العباب اللوحه ٥٥

" وليت ولعل مانعان باتفاق من دخول الفاء فى خبرهما ، لأنهما للانشاء ، وما يقع خبرا لهما غير محتمل للصدق والكذب ولا يجوز الجمع بين قضيتين متناقضتين من وجه واحد ، لأنه يؤدى إلى أن يكون ما بعد الفاء محتملا غير محتمل ." أهـ

وفى الهمع ١/ ١١٠ " قيل يجوز إدخال الفاء مع لعل الحاقا لها بما لا يغير المعنى .

(وان عند سيبويه)[1] أى : هو مانع من دخول الفاء فى خبره قياسا ، لأن لفظ " ان " لا يدخل على الشرط ، فكان القياس أن لا يدخل ما يتضمن للشرط ، أيضا .

---

(١) نسبة هذا الرأى لسيبويه خطأ ومنافيه تماما فى كتابه والصنف وقع فى هذا الخطأ تبعا لابن الحاجب فى شرحه للمفصل .
فقد قال الزمخشرى فى المفصل " فان دخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالاجماع ، وفى دخول " ان " خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب ."
قال ابن الحاجب شارحا لكلام الزمخشرى :
" فحجة صاحب الكتاب أن يقال : انه حرف يمتنع دخوله على " ليت ولعل " وتقريره أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، لأنه قسم من أقسام ماله صدر الكلام وأن زان " لا يليها الا معمولها فلو دخلت على الشرط فلا يخلو اما أن تعمل أولا ، وكلاهما ممتنع ، ووجه امتناعه ظاهر ، وأيضا فان كلا منهما له صدر الكلام فيتنافيان .
وقال الأخفش دخولها فى خبر ان جائز والدليل عليه ورود ذلك فى القرآن وكلام العرب . . . الخ - الايضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٠٥ .
وابن الحاجب تابع لعبد القاهر فى نسبته الجواز الى الأخفش فقد قال عبد القاهر فى المقتصد ١/ ٣٢٤ " وقد اختلفوا فى " ان " هل تمنع من الفاء أم لا ، فذهب ابى الحسن انها لا تمنع . . . الخ
وقد تبع ابن الحاجب الجامى فى شرحه للكافية الا أنه أورده بصيغة التمريض فقال : قيل هو سيبويه " انظر الفوائد الضيائية ودليل خطأ نسبة القول بالمنع لسيبويه هو ورود مايخالفه فى كتاب سيبويه فقد قال سيبويه فى كتابه ١/ ١٠٢ ===

(لكن الاستعمال وارد بخلافه) نحو قوله تعالى :

(١)

﴿ ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾

وقد يمنع الوجه لقياس أيضا .

=== وسألته عن قوله : ﴿ الذى يأتينى فله درهمان ﴾ لم جاز دخول الفاء ههنا . والذى يأتينى بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد الله فله درهمان ، فقال انما يحسن فى الذى لانه جعل الاخر جوابا للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء هاهنا كما دخلت فى الجزاء اذ قال : ان يأتنى فله درهمان . . . . ومثل ذلك قولهم : كل رجل يأتينا فله درهمان . . . ومثل ذلك : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ البقرة ٢٧٤ ، وقال تعالى جل ﴿ قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ﴾ الجمعة " ٨ " ومثل ذلك : ﴿ ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ﴾ البروج " ١٠ ") الكتاب ١ /١٠٣ فاستشهاد سيبويه بهذه الآيات دليل صريح على أنه يجيز دخول الفاء على خبر " ان " فى هذا الباب .

وقد صرح ابن يعيش بنسبة الجواز لسيبويه والمنع للأخفش والرضى فى شرحه للكافية ١ /١٠٣ ، والسيوطى فى الهمع ١ /١١٠ ، وجوز ابن مالك دخولها على " ان " و " لكن " انظر التسهيل ص ٥١ .

(١) من الآية " ١٠ " من سورة البروج وتمامها = (ولهم عذاب الحريق) = .

فان " ان " انما لم يدخل على الشرط الصريح ، لأن للشرط صدر الكلام ، "وان" أيضا له صدر الكلام ، بخلاف ما يتضمن معنى الشرط ، فانا لا نسلم أن له صدر الكلام ، فلذلك جاز " ان الذى يأتينى فله درهم . "(١)

(ويجوز تقديمه) أى : تقديم الخبر على المبتدأ(٢) ، (للاهتمام بذكره نحو : "تميمى أنا"(٣) وسواء على أقمت "أم"(٤) قعدت ، -(أى)- قيامك وقعودك)(٥)(٦)

---

(١) انظر الايضاح فى شرح المفصل ١/٢٠٥-٢٠٧ : فقد ناقش فيه ابن الحاجب هذه المسألة باسهاب ، كما ناقشها الحسينى فى العباب اللوحه ٥٦ ،
ولم اعثر فى معانى القرآن للأخفش على ما يفهم منه رأيه فى هذه المسألة .

(٢) هذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين فالبصريون يجيزون تقديم الخبر سواء كان مفردا أو جملة ، أما الكوفيون فيمنعون تقديمه سواء كان مفردا أو جملة .
انظر الانصاف فى مسائل الخلاف ١/٦٥-٧٠ ، وابن يعيش والتسهيل ٤٦ وشراح الالفية عند قول ابن مالك :-
والأصل فى الأخبار أن تؤخروا .. وجوزوا التقديم اذ لا ضررا
وانظر مذهب البصريين سيبويه ٢/١٢٧ والمقتضب ٤/١٢٧ ، وانظر الايضاح فى شرح المفصل ١/١٩٠ .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ٢/١٢٧ "وهذا عربى جيد ." وانظر الملخص ١/١٦٣ .

(٤) فى (هـ) "أو"

(٥) كلمة -(أى)- ساقطة من (ل)

(٦) فى حاشية الصنف : "سواء على أقمت ، أم قعدت ، الفعل ههنا نزل منزلة المصدر كما فى "تسمع بالمعيدى" فيمن لا يقول بحذف "أن"

لأن الهمزة فى الأصل للسؤال عن المستويين ، وههنا خرج عن معنى الاستفهام والسؤال فبقى أصل معنى الاستواء ، والفعلان مقدران بمصدرين وهما مرتفعان بالإبتداء وسواء خبر مقدم .

(" ومررت برجل سواء هو والعدم ، إذا رفع " سواء ") يعنى إذا جر سواء صفة للرجل بمعنى مستو يكون " هو " تأكيدا للمستكن فى " سواء " ، وإنما أكد به ليصح العطف عليه بقوله : " والعدم " (١) أى برجل يستوى هو والعدم ، فلا يكون مبحثنا ، أما إذا رفع " سواء " فهو خبر مقدم .

(وفى المثل ((مكره أخوك لا بطل)) (٢))

=== وكما فى الافعال المضاف اليها اسماء الزمان والمكان ، والمعنى سواء على قيامك وقعودك ، وفى " سواء " ضمير القيام والقعود ، والمعنى : القيام والقعود مستويان " حاشية الصنف ٩ ط .

(١) فى حاشية الصنف " وعلى هذا قولهم : مررت برجل سواء هو والعدم ، اذا رفع " سواء " وان جعل مجرورا على الوصفية فهو تأكيد للمستكن فيه جيء به ليستقيم العطف " الحاشية ٩ ط . والشارح هنا قد أخذ كلام الصنف من حاشيته ولم ينبه على ذلك .

(٢) فى حاشية الصنف " وقولهم : مكره أخوك لا بطل من قول أبى حنش خال بيهس ، وذلك أن بيهسا بلغه أن ناسا من أشجع فى غار يشربون ، وهم قاتلوا اخوته ، فقال لخاله : هل لك فى غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها ، وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه فى الغار ، فقال : ان أبا حنش لبطل فقال أبو حنش : ===

هذا من كلام أبي حنش. فقال بهيس الملقب بنعامة المذكور فيما ((ثكلى أرأمها ولدا)) وذلك أنه لما قتل ناس من أشجع اخوته الست وتركوه حين قالوا ما تريدون من قتل هذا يحسب عليكم برجل ."

ثم انه أخبر أنا أناسا من أشجع في غار يشهون فيه ، فانطلق بخاله أبي حنش فقال له : هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منهما ، وفي رواية : هل لك في غنيمة باردة ؟ فانطلق بهيس بخاله حتى أقامه على فم الغار ، ثم دفع أبا حنش في الغار فقال : حربا أبا حنش ، فقال بعضهم : ان أبا حنش لبطل فقال أو حنش " مكره أخوك لا بطل"

=== مكره أخوك لا بطل " ، وهذا المثل وقصته موجود في جميع الأمثال للميداني ١٥٢/١ ، ٣١٨/٢ ، والظاهر أن الشارح والمصنف قد اعتمدوا في قصة هذا المثل على مجمع الأمثال ، وذلك لتطابق ما أورداه مع ما في مجمع الأمثال .

وأورد الزمخشري في المستقصى ٢ / ٣ هذا المثل وذكر قصة بهيس ثم قال : " وقيل أول من قاله جرول بن نهشل بن دارم وكان هيوبا غير أنه في خلق كامل ، وذلك أن أباه غزا بحسى ، وكان سيدهم بني دارم وهم خلوف فنادى في قومه أيما رجل لم يأتني بأسير أو ظعينة فهو نفي مني، فانطلق جرول متذمرا حتى حمل في ناحية الجمهور على رجل يسوق ظعينة ، فرهبه الرجل لكمال خلقه ، وهم بترك الظعينة فقال جرول :

أنا جرول بن نهشل في الحسب المرمل

فعرفه الرجل فقال :

اذا ما لقيت امرأ في الوغى فذكر بنفسك يا جرول

ثم طعن فرسه فقط فأوثقه وانتهى به الى سيدهم فعرفه فقال له : ماهكذا عرفناك يا جرول ، كيف كرهت العيش وخرجت في الجيش فقال جرول ذلك ، يضرب في حمل الرجل صاحبه على ما ليس من شأنه بالأكراه .

يريد أنه محمود عليه ، لا أن في طبعه شجاعة ، يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه ، فأخوك مبتدأ ، وكره خبره المقدم .

(ويلزم) أي : تقديم الخبر على المبتدأ (إذا كان) أي : الخبر (مفردا متضمنا للاستفهام ، أو ظرفا متضمنا له) أي : للاستفهام (محتويا على ضمير المبتدأ نحو : "كيف زيد ؟")(1) مثال : لكون الخبر مفردا متضمنا للاستفهام وهو "كيف" (وابن عمرو ؟ ، ومتى القتال ؟) مثالان لكون الظرف متضمنا للاستفهام ، محتويا على ضمير المبتدأ .

قوله : " محتويا على ضمير المبتدأ " احترازعن نحو : " زيد أين غلامه ؟" فإنه لا يجب هنا تقديم الظرف وان تضمن الاستفهام ، لأنه غير محتو على ضمير المبتدأ ، لأن غلامه اما فاعل "أين" ؟ فليس "أين" محتويا على ضمير المبتدأ وهو " زيد " وإن جوز أن يكون غلامه مبتدأ و "أين" خبره المقدم ، ففي "أين" ضمير يرجع إلى "غلامه" ، لا إلى المبتدأ الأول وهو " زيد " في المثال .

---

(١) انظر : التسهيل ٤٧ ، وابن يعيش ١/٩٢ ، والايضاح العضدي ٥٢ ، وانظر الكافية ١/٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، وانظر شراح الألفية عند قول ابن مالك :

ونحو عندي درهم ولي وطر ... ملتزم فيه تقدم الخبر
كذا اذا عاد عليه مضمر ... مما به عنه مبينا يخبر
كذا اذا يستوجب التصدير ... كأين من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدم أبدا ... كما لنا الا اتباع احمدا

فالظرف ليس محتويا على ضمير المبتدأ على التقديرين ، وهـــذه العبارة خير من قولهم : " إنما يلزم التقديم إذا كان الخبر مفـردا متضمنا للاستفهام "(١) .

فإن " أين زيد " قد لا نسلم أنه مفرد ، بل الظرف على المذهـب الصحيح مقدر بجملة ، فذكر المصنف " قيدا بقوله "(٢) : محتويـا على ضمير المبتدأ " ليخرج نحو : " زيد أين غلامه ؟" من غير التعرض لكون الظرف مفردا أو جملة ، فإن الظرف فيه ليس محتويا على ضمير المبتدأ الأول ، سواء كان مقدرا بمفرد أو بجملة ، على ما لخصناه .

فقوله : " أو ظرفا " عطف على قوله : " مفردا " أي : اذا كـــان اسما مفردا متضمنا للاستفهام نحو : " كيف زيد ؟ " فانه اســـم مفرد متضمن للاستفهام وليس بظرف ، أو " ظرفا " الى آخـره ، وإنما قيد المفرد في الأول ليخـــرج نحو : " زيد من أبـوه ؟ " .

فإن الخبر وان تضمن معنى الاستفهام فليس مفردا ، فلا يلزم تقديم الخبر فيه ، لأن له صـــدر جملته ، (أو كان) أي : تقديم الخبر

---

(١) قال ابن ابى الربيع في الملخص ١٦٣/١ " المبتدأ أصله التقديم ويجوز تأخيره . . . وتطرأ طوارئ تلزم التقديم منها أن يتضمن المبتدأ معنى طالبا ، بالتقديم نحو : أيهم قائم ، ومنها التشبيه نحو " زيد زهير شعرا . . .

ومنها ان يكون الحصر في المبتدأ وذلك نحو قولك : ما زيد الا قائم وانظر ابن يعيش ٩٢/١ ، ٩٣ ، والرضى ٨٨/١ ، والهمـــع ١٠٢/١ .

(٢) في جميع النسخ غير الأصـل " قيد قوله " .

(صحها نحو :" في الدار رجل ") فإن المبتدأ نكرة ، وصحته كون الخبر مقدما عليه وذلك أشبه الفاعل (١) ، فلو أخر الخبر بطل شبهه بالفاعل ،فلا يصح حينئذ كونه مبتدأ ،

(أو اتصل بالمبتدأ ضمير لتعلقه) أي : لتعلق الخبر ، (نحو : "على التمرة مثلها زبدا) (٢) فإن الضمير المتصل بالمبتدأ يرجع إلى " التمرة " وهو متعلق "للخبر" (٣) ، لأن الخبر هو مجموع قولك : " على التمرة " .

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٥٣ " أو يكون المبتدأ نكرة لا سوغ للابتداء بها الا كون خبرها ظرفا أو مجرورا متقدمين عليها نحو : في الدار رجل وعندك امرأة "
وقال الزمخشري في المفصل : " وقد التزم تقديمه فيما وقع منه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك : في الدار رجل .
انظر ابن يعيش ١/٩٢ .
وقال ابن مالك في التسهيل ص ٤٧ " أو مصحها تقديمه الابتداء بنكرة . . .
وقال في الخلاصة :

ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر

انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٢٢ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٥٣ " أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على الخبر نحو قولك : في الدار ساكنها . .
وقال ابن مالك في التسهيل ص ٤٧ " أو ملتبس بضمير المتبس بالخبر . وقال في الخلاصة :

كذا اذا عاد عليه ضمر مما به عنه مبينا يخبر

قال الأشموني " والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ نحو : على التمرة مثلها زبدا " - الاشموني ١/٢٢٣ .

(٣) في (م) و (هـ) " الخبر " .

(ومنه المثل : ((في بطن زهمان زاده .)))[1]

" زهمان " بفتح الزاى وضمها على الروايتين اسم كلب ، وذلك أن رجلا نحر جزورا فقسمه ، فأعطى زهمان نصيبه ، ثم رجع الزهمان ليأخذ أيضا مع الناس ، فقال صاحب الجزور : ((في بطن زهمان زاده .)) يضرب للرجل " يطلب الشيء " وقد أخذه مرة "[2] فالضمير في " زاده " يرجع الى " هـمان " وهو متعلق الخبر ، إذ الخبر هو مجموع قوله : " في بطن زهمان " فلو أخر الخبر لرجع الضمير إلى ما يتأخر عنه لفظا وحكما .

(أو خبرا عن " أن ") هذا عطف على قوله : " مفردا " أى : يلزم التقديم اذا كان الخبر مفردا ، أو كان الخبر عن " أن "[3] .

(نحو : " حق أن زيدا قائم ") .

---

(١) في حاشية المصنف " في بطن زهمان زاده " زهما اسم كلب مفتوح الزاى في رواية أبي الندى وابن الأعرابي ، مضمومها في رواية أبي الهيثم ، وابن دريد ، يضرب لمن يكون معه عدته مما يحتاج اليه ، وقال أبو عمرو وأصله أن رجلا نحر جزورا قسمها فاعطى زهمان نصيبه ، ثم رجع زهمان ليأخذ أيضا مع الناس ، فقال صاحب الجزور في بطن زهمان زاده ، يضرب للرجل يطلب الشيء وقد أخذ مرة " . الحاشية ٩ ، وانظر المثل والقصة المذكورة في مجمع الأمثال ٢ / ٦٨ ، والمستقصى ٢ / ١٨٢ .

(٢) في (ل) و (هـ) "يطلب شيئا وقد أخذ مرة " .

(٣) انظر التسهيل ص ٤٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، والتصريح ١ / ١٧٤ .

وإنما وجب تقديم الخبر لأنه لو لم يتقدم لالتبس "أن" التي للتحقيق بـ "أن" التي بمعنى "لعل" (١) ، أما إذا تقدم الخبر فلا يكون بمعنى "لعل" لأن له صدر الكلام .

(وامتنع) أي : تقديم الخبر (إذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام كالاسماء الشرطية) (٢)

نحو : "من جاءك فهو مكرم" فإنه إذا كان الجزاء هو الخبر فلا يتقدم على المبتدأ .

(والاستفهامية) نحو : "من زيد" ؟ .

(وضمير الشأن) نحو : "هو زيد قائم"

---

(١) في الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٢٤
"لالتبس خطأ فقط بإن المكسورة ، ولفظا وخطا بـ "أن" التي هي لغة بمعنى "لعل" .

(٢) هذا شروع في تعداد المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر ، وجمع ابن مالك هذه المواضع في الخلاصة فقال :

فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادما بيان
كذا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قصر استحقاقه منحصرا
أو كان مسندا لذي لام ابتدا أو لازم الصدر كمن لي مفجدا

وقال ابن الحاجب في الوافية نظم الكافية ص ١٧٢ :

وإن تكن فيه معاني الأنشا أو أخبروا بفعله زيد شا
أو قد تساويا كزيد الافضل فاحكم بأن الابتداء أول

وانظر التسهيل ص ٤٧ ، والتصريح ١/١٧٤ ، والأشموني ١/٢١٩ ، ٢٢٢ ، وشرح الكافية للرضي ١/٩٧ ، وهامش الايضاح العضدي ص ٥٢ .

(و " ما " التعجبيـة) نحـو : " ما أحسن زيـدا "

(وكـم الخبريـة) نحو : "كم غلام اشتريت "

فإن في هذه الصورة يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ لئلا تبطـل صدريتـه (١) .

(وإن كانا معرفتين) أى : وامتنع تقديم الخبر أيضا إذا كـان المبتدأ والخبر معرفتين ،

(ولا قرينـه نحو : زيد المنطلق) (٢) لئلا يلتبس المبتدأ بالخبـر ، لكون كل واحد منهما صالحا لكونه مبتدأ وخبرا .

(بخلاف قوله :

بنونا بنو أبنائنا وبناتُنـا
بنوهـن أبنـاء الـرجال الأباعـد) (٣)

---

(١) انظر الهامش (٢) ص١٩١ وارجع إلى المصادر المذكـورة فيه في نفس الصفحات .

(٢) هذا ما اشار له ابن مالك بقوله :

فامنعه حين يستوى الجزآن عرفا ونكرا عادما بيـان

(٣) هذا البيت للفرزدق ، وهو من بحر الطويل ، فانظره في الأنصاف ٦٦/١ وابن يعيش ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ ، ومغني اللبيب ٢٨٧/١ والرضى ٩٧/١ والتصريح ١٧٣/١ ، والهمع ١٠٢/١ والأشموني ٢٢٠/١ ، والخزانة ٢١٣/١ ، والدرر اللوامع ٧٦/١ .

فإن المبتدأ والخبر معرفتان ، وتقدم الخبر فيه ، لوجود القرينة من حيث المعنى ، اذ المعنى أن "بنى أبنائنا" منزلة منزلة "بنينا" ، لا أن "بنينا" منزل منزلة "بنى أبنائنا" .

(أو متساويين) أى : أو كان المبتدأ والخبر متساويين ،

(نحو : "أفضل منك أفضل منى .") فإنهما وإن كانا نكرتين ، لكنهما مخصصتان ، فجاء فيه اللبس المذكور فى المعرفتين(١).

(أو كان الخبر فعلا والمبتدأ يصلح فاعلا له لو تأخر ، أو تأكيدا لفاعله كما فى "زيد قام")

فإن المبتدأ لو تأخر لكان فاعلا ، فيلتبس المبتدأ بالفاعل .

(وأنا قمت) هذا مثال لما لو تأخر كان تأكيدا لا فاعلا ،(٢)

---

(١) انظر التصريح ١/١٧٢ ، والأشمونى ١/٢٢٠ .

(٢) فى حاشية الصنف "اذا كان الخبر فعلا والمبتدأ يصلح فاعلا له لو تأخره أو تأكيدا لفاعله" هذه العبارة أولى من أن يقال : إذا كان الخبر فعلا له ، لما فيه من التنبيه على العلة الموجبة لامتناع التقديم ، وهو حصول الالباس ولما أن تلك لا تشمل قولهم : "زيد ضرب ، فان التقديم ممتنع والخبر ليس بفعل للمبتدأ ، اللهم إلا أن يفسر ذلك بالاسناد ، ولا يحسن أيضا لأن من المسند إليه الفعل ليس المبتدأ بل ضميره ، ولما فى قولهم : أكلونى البراغيث .

(بخلاف " زيد قام أبوه " و " أكلوني البراغيث " فيمن يجعلـــه مبتدأ) أما زيد " قام أبـوه " فالخبر فعل لكن المبتدأ لو تأخـــر لم يصلح لكونه فاعلا ، ولا تأكيدا ، فلذلك جاز تقديم الخبـــر ، وأن يقـال : " قـام أبـوه زيـد "

وإنما قال : " فيمن يجعله مبتدأ " احترازا عمن يجعله فاعلا ، ويجعل الواو علامة الجمع لا ضميرا على ما قيل (١) .

---

(١) في حاشية المصنف " قال السيرافي : ذكر في أحد الوجـــوه أن البراغيث مبتدأ ، و " أكلوني " خبر مقدم ، وقيل إن البراغيث فاعل والواو حرف زيد ليؤذن من أول الوهلة أن الفاعل جمـــع وهذا هو الوجه المروي عن سيبويه ، وقيل إن الفاعل أضمـــر على شريطة التفسير ، والبراغيث بدل منه ، وكان من حقـــه أن يقال : " أكلتني " لأن البراغيث ليست مما تعقـــل ، وزعم السيرافي انها لما وصفت بصفة العقلاء مجازا أجريت مجرى ما يعقل كما في ﴿ رأيتهم لي ساجدين ﴾ سورة يوسف آية "٤" واعترض عليه بأن الأكل ليس مما يختص به العقلاء بل يشركهـــم فيه غيرهم بدليل أكلت الهرة الفأرة ، والذئب الشاة ، ونحـــو ذلك ، وأجيب بأن الأكل محمول على معنى التعدي والجـــور كما يقال : أكل فلان جاره إذا تعدى عليه ، وهذا مما يختص به ذو العقول " الحاشية "٩"

وانظر سيبويه ٣ / ٢٠٩ ، وانظر تعليقات السيرافي في هامشه .

(ومن زعم بأن الحكم - فى قول الضب : ((فى بيته يؤتى الحكم))- مبتدأ تقدمه الخبر ، فقد سها .)[1] لأن هذا المبتدأ يصلح فاعلا لـ " يؤتى " وقد ذكرنا أن الخبر إذا كان فعلا والمبتدأ يصلح فاعلا له - لو تأخر - يجب تقديم المبتدأ فهو مثل : " قام زيد " فإنه لا يجوز أن يقال : إن " زيدا " مبتدأ تقدم خبره للالتباس المذكور ، فالسهو ظاهر ،

وأصل المثل على مازعمت العرب عن ألسن البهائم ، قالوا : أن الأرنب التقطت تمرة ، فاختلسها الثعلب فأكلها ، فانطلقا إلى الضب فقالت الأرنب[2] : يا أبا الحسل : فقال : سميعا دعوت ، فقالت أتيناك لتختصم إليك ، قال : عادلا حكمتما ، قالت : فاخرج الينا ، قال : فى بيته يؤتى الحكم ، قالت : إنى وجدت تمرة ، قال : حلوة فكليها ، قالت : فاختلسها الثعلب ، قال : لنفسه بغى الخير ، قالت : فلطمته ، قال : بحقك أخذت ، قالت : فلطمنى ، قال : حر انتصر ، قالت فأقصن بيننا ، قال : حدث حديثين امرأة فان أبت

---

(١) قال المصنف فى حاشيته : " ذكر ابن الأنبارى أن قولهم : فى بيته يؤتى الحكم " من تقديم الخبر على المبتدأ ، وليس بصواب لأن الحكم يصلح فاعلا ليؤتى ، والمعنى يؤتى الحكم فى بيته ، فلا معنى لتقدير التقديم الملبس " ثم أورد القصة التى أوردها الشارح هنا . الحاشية "٩" ط .
وانظر المثل فى مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٧٢ ، والمستقصى ٢ / ٦٠ .

(٢) الحسل : فرخ الضب حين يخرج من البيضة ، ويكنى الضب بأبى الحسل . الصحاح " حسل " .

فأربعـــــة (١) ، فذهـبت أقوالـه كلهـا أمثـــالا .

(ويحذف المبتدأ (٢) عند الدلالة نحو قولـه :

---

(١) هذه القصة منقوله بكاملها من مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٧٢
ووردت هذه القصة أيضا فى المستقصى ٢ / ٦٠ .
وورد قوله : " فى بيته يؤتى الحكم " فى المستقصى ٢ / ١٨٣ ،
وورد قوله : حدث حديثين امرأة فإن لم تفهم فأربعة " فـى
فصل المقال ص ٥٠ ، والميدانى ١ / ١٩٢
قال فى فصل المقال : فأربع أى : قف وأمسك عن قولك . . .
يقول : اذا كررت الحديث فلم يفهم عنك فأمسك ، ولا تتعب
نفسك فانه لا مطمع فى افهامها ،
وقال الميدانى : وأراد بالحديثين حديثا واحدا ، تكـــرره
مرتين ، فكأنك حدثتها بحديثين ، والمعنى : كرر لها الحديث
لأنها أضعف فهما ، فإن لم تفهم فاجعلها أربعة .
وقال ابو سعيد : فإن لم تفهم بعد الأربعة فالمربعة يعنى العصا .

(٢) قال ابن مالك فى الخلاصـة :-
وحذف ما يعلم جائز كمـا . . تقول زيد بعد من عندكمـــا
وفى جواب كيف زيد ؟ قل دنف . . فزيد استغنى عنه إذ عرف
وانظر سيبويه ١ / ١٤١ ، ٢ / ١٣٠ ، والمقتضب ٤ / ١٢٩ ،
والايضاح فى شرح المفصل ١ / ١٩٣ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٩٨ ،
وانظر شراح الألفية عند كلامهم على الأبيات السابقة .

(١)
.. * إذ قال الخميسُ نعـمْ)

وأولـــه :

* لا يبعد الله التلبب والتشعارات *

أى : هـــذه نعـــم .

(٢)
(وفى المثل : ((إحدى حظيات لقمـــان))) ، أى : هذه إحدى حظيـات لقمـــان ،

الحظية تصغير الحظوة بفتح الحاء ، وهو السهم الصغير ، وقيل هى التى لا نصل لها ، وكان بين لقمان بن عاد ، وبين رجلين من عـاد قتـال ، وكانا ربى إبل ، وكان لقمان رب غنم ، فأعجبت لقمـــان الأبل ، فأبيا أن يبتاعاها منه ، وكان يلتمس أن يغفلا عن إبلهما ، ولما رأهما لا يغفلان عنها ولم يجد فيها مطمعا لقيهما ومعهمـــــا

---

(١) هذا بعض عجز بيت من بحر السريـع وصدره هو الذى ذكـره الشارح وهذا البيت للمرقش الأكبر : عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيه من قيس بن ثعلبة - انظر ترجمته فى المؤتلف والمختلـف ص ١٨٤ ، وانظر البيت الشاهد فى المفضليات ص ٢٤٠ ، ومغنى اللبيب ٥٨٢ ، وابن يعيش ١ / ٩٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٧ / ١٤٢ .
والتلبب : لبس السلاح ، والخميس : الجيش ، والنعم : الابل قال ابن يعيش قال الفراء : هو ذكر لا يؤنث - ابن يعيـش ١ / ٩٤ .

(٢) هذا مثل عربى ، وقد أورده الضبى فى كتابه أمثال العرب وأورد القصة التى قيل فيها - امثال العرب للضبى ١٥٩ ، وورد المثل وقصته أيضا فى فصل المقال ١٠٤ ، وأورده الميدانى فى مجمع الأمثال ١ / ٣٥ ، وأورده المصنف فى حاشيته اللوحه "١٠" ط .

حفيرين من نبل كثير ، فقال : ماتصنعان بها إنما هى حطـــب ، فو الله ما آخذ معى غير سهمين ، فعمد لقمان إلى النبل فحواها ، وكانت لهما سمرة يستظلان بها فاتخذ فيها عشا ، رجاء أن يصيـــب منهما غـرة ، فلما وردت الإبل تجرد من الرجلين واحد وهو المسمى بعمرو ، وأكب على البئر يستقى ، فرماه لقمان من فوقه بسهم فـــى ظهـره ، فقال : حسن احدى حظيات لقمان ، أى : هذه احدى حظيات لقمـان ، يضرب لمن عرف بالشر فإذا جاءت هنة من جنـس فعاله قيل : إحدى حظيات لقمان ، أى : أنه فعله من فعلاته .

(١)
(((وخير قليل وفضحت نفسـى)))

أى : هذا الفعل خير قليل ، ويروى " نفع قليل " ،

وأول من قاله : فاقرة امرأة مرة الأسدى وقد غاب عنها زوجها فهويت عبدا لها كان يرعى ماشيتها فلما هدمت أقبلت على نفسها فقـالت :

(٢)
" يانفس لا خير فى الشرة فانها تفضح الحرة

---

(١) انظر المثل والقصة التى معه فى مجمع الأمثال ١/٢٤٢-٢٤٣ ، وأورد المصنف فى حاشيته القصة كما ذكرها الشارح هنا وزاد فى آخرها فقال مرة :

لحى الله رب الناس فاقر ميتـة
وأهون بها مفقودة حين تفقـــد
لعمرك مايعتادنى منك لوعـــة
وما أنا من وجد عليـك سهـــد

الحاشية ١٠ ط .

(٢) فى الصحاح " شرر " " الشرة " صدر الشر .

وتحدث العـــرة[1] ، ثم أعرضت عنه حينا ، ثم هبت فقالـــــت : يانفس موتـــة مريحة خير من الفضيحة ، وركوب القبيحة ، وإيـــــاك والعار ولبس الشنار[2] ، وسوء الشعار[3] ولؤم الدثار[4] ، ثم هبت وقالت : إن كانت مرة واحدة فقد تصلح الفاسدة وتكرم العائدة ثم جسرت على أمرها وقد أقبل زوجها وكان غائبا فنعب غراب فأخبره أن امرأتـــــه لم تفجر قط ولا تفجر إلا تلك الليلة ، فركب فرسه وسار مسرعـــــا فانتهى إليها وقد قام عنها العبد ، وقد ندمت وهى تقول : " خيـــر قليل وفضحت نفسى " ، وسمعها مرة قد دخل عليها وهو يرعد لما بـــــه من الغيظ فقالت له : ما يرعدك ؟ فقال مرة ليُفْهِم أنه قد علـــــم " خير قليل وفضحت نفسى " فشهقت شهقة فماتت ، ثم قام إلـــى العبد فقتلـــه .

(ويلزم ذلك)[5] أى : حذف المبتدأ (فى - (نحو) - زيد الخبز آكله بنصب الخبز) أى : " زيد آكل الخبز هو آكله " ، إذ لابد من إضمار ناصب للخبز يكون الذى بعده مشتغلا عنه بضميره ، وإنما لزم المبتدأ

---

(١) فى الصحاح " عرر " ويقال به " عررة " وهو ما اعتراه من الجنون . . وفلان عُرَّة وعار وعارور أى قذر ، وهو يعرقوه أى : يدخل عليهم مكروها يلطخهم به .

(٢) الشنار : العيب والعار . الصحاح " شنر " .

(٣) الشعار : هو الثوب الداخلى الذى يلى الجسد .

(٤) الدثار : هو الثوب الخارجى .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من الأصل .

إذا لو -(لم)- يضمر فرفع " آكله " إما بالأصالة أو بالتبعيـــــة ، ولا يجوز أن تكون بالأصالة ، إذ لا يصلح أن يكون خبرا وإلا لم يكـــن للخبز ناصب ، ولا جائز أن يرتفع بالتبعية ، إذ لا يصلح أن يكـــون أحد التوابع ، فإن قلت: يجوز أن يكون تأكيدا لـ " آكـل " المقـدر ، قلت لا يجوز لوجهين :-

" أحدهما " أن المؤكد لا يحذف ، والثاني : لو كان تأكيدا لجاز أن يكتفى بأحدهما لا بعينه لكن لا يصلح أن يكتفى بالثاني ، اذ لا يكون للخبـز حينئذ ناصب ، هذا غاية تقريره ، والصنف قال فـــي التعليق : ولزم حذفه لئلا يتوهم أنه جملة أخرى مستأنفه وفيه نظر .

(ويحذف الخبر نحو قولـه :

أيا ظبيـة الوعشاء بين جلاجـل
وبين النقـا أ أنت أم أم ســالم)

---

(١) هـذا الحرف ســاقط من (م) .

(٢) في الأصل " ح " وهو الرمز المستعمل بدلا من " أحدهما " .

(٣) قال الصنف في حاشيته : " إذا قلت : زيد الخبز آكله فنصبـت " الخبز " فلابد من تقدير مبتدأ ، ويلزم حذفه لئلا يتوهـــم أنه جملة أخرى مستأنفة " الحاشية " ١٠ " ط .

(٤) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو لذي الرمة غيلان مية فـــي ديوانه ٧٠٠ ، وهو من الشواهد التي لا يكاد يخلو منها كتاب نحو أو أدب فهو من شواهد سيبويه ٣ / ٥١ ، وفي المقتضـــب ١ / ١٦٣ ، والخصائص ٢ / ٤٥٨ ، وابن الشجري ١ / ٣٢١ ، وأمالي القالي ٢ / ٦١ ، والانصاف ٤٨٢ ، والايضاح للقزويـــني ٣٧٩ ، واللسان " ج ل ل " ، وابن يعيـــش ١ / ٩٤ ، ===

فحذف الخبـــر .

(وفى المثل ((كلاهما وتمـرا)) (١) فيمن روى)

يعنى يروى : "كليهما" أى : أطعمك كليهما وأزيدك تمـــرا ، ومن روى "كلاهما" بالرفع فالتقدير : لك كلاهما وأزيدك تمرا (٢) ، فحذف الخبر .

=== وأداة النداء تختلف فى هذه المراجع ففى بعضها "أيـــا ، وفى بعضها "فيا" وفى بعضها الاخر "هيا" ، والوعســـاء : موضع بين الثعلبية والخزيميـة ، وقيل هى رملة متصلة ،وجلاجل موضع ، وقيل جبل بالدهناء .

(١) فى حاشية المصنف "كلاهما وتمرا أى : لك كلاهما وأزيدك تمرا ، وروى "كليهما أى : أطعمك كليهما ، وحكى أن الرجل قـــال : أنلنى مما بين يديك ، فقال عمرو أيهما أحب اليك زيد أو سنام ، فقال : الرجل كلاهما وتمرا أى : مالهى كلاهما وأريد تمـــرا ، ولو نصب لكان المعنى : اعطنى كليهما وزدنى تمرا" الحاشية ١ ط . والمصنف والشارح أخذا المثل وقصته ورواياته من مجمع الأمثـــال للميدانى ٢/١٥١ - ١٥٢ أو فصل المقال ١١٠ ، وانظر المثل أيضا فى المستقصى ٢/٢٣١ ، وسيبويه ١/٢٨٠ - ٢٨١ .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ١/٢٨٠ - ٢٨١ "ومن ذلك قول العـــرب : "كليهما وتمرا" فهذا مثل قد كثر فى كلامهم واستعمل وترك ذكـــر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال : أعطنى كليهما وتمرا ، ومن العرب من يقول : كلاهما وتمرا ، كأنه قال : كلاهما لـــى ثابتـــان وزدنى تمرا ." .

وأول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدى ، ودفع اليه رجل قد أضر به العطش والسغوب (١) ، وعمرو قاعد بين يديه تمر وزبد وتامك (٢) ، فدنا منه الرجل فقال : أطعمنى من هذا الزبد والتامك ، فقال : نعم " كلاهما وتمرا " ، فاطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى روى فذهبت كلمته شلا .

---

(١) السغب والسغوب الجوع .

(٢) التامك هو السنام .

(وخرجت فإذا السبع) أى : فإذا السبع واقف ، و "إذا" للمفاجأة ، فحذف الخبر هذا عند من لا يجعل "إذا" ظرفا مكانيا واقعا خبرا له (١) ، وقد ذكرناه فيما قبل (٢) .

(ويجب ذلك) أى : حذف الخبر (فيما التزم فى موضعه) أى : فى موضع الخبر (غيره نحو : لولا زيد لكان كذا فى أحد المذهبين)

---

(١) اختلف النحاة فى إعراب "إذا" الفجائية على ثلاثة أقوال :-

الأول : أنها حرف وبهذا قال الأخفش والشلوبين وابن مالك ونسبه أبو حيان فى البحر والنهر للكوفيين ، ويدل عليها كلام المبرد فى المقتضب ٢ / ٥٧ .

الثانى : أنها ظرف زمان وبهذا قال الزجاج والرياشى وابن طاهر ، وابن عصفور ، ونسب للمبرد ، وقيل هو ظاهر كلام سيبويه .

الثالث : أنها ظرف مكان وبهذا قال المبرد والفارسى وابن جنى ، ونسب إلى سيبويه ، واختاره الزمخشرى .

انظر فى هذه المسألة المقتضب ٢ / ٥٧ ، ٣ / ١٧٨ ، وسر الصناعة ١ / ٢٥٦ ، والبيان لابن الانبارى ١ / ٣٦٩ ، والتسهيل ٩٤ ، والرضى ١ / ١٠٣ ، ٢ / ١١٤ ، والبحر المحيط ١ / ٦٠ ، ٦ / ٢٥٩ ، وانظر النهر المارد فى هامشه ٢٥٨ ، وابن يعيش ١ / ٩٤ ، والجنى الدانى ٣٦٥ - ٣٦٩ ، والفوائد الضيائية ١ / ٢٩٥ ، ومغنى اللبيب ١ / ٨٠ ورصف المبانى ١٥٠ .

وانظر القسم الأول من التحقيق ٥٩١ - ٦٠٣ .

ونسب ابن الانبارى فى الانصاف للكوفيين القول بأنها ظرف مكان ، الانصاف ٢ / ٧٠٤ .

(٢) انظر القسم الأول من التحقيق ص ٥٩١ - ٦٠٣ - تحقيق الشيخ برهان .

أى : لولا زيد موجود ، فحذف لدلالة لولا عليه ، لأن معناه امتناع الشئ لوجود غيره .

والمذهب الثانى : هو مذهب الكوفيين ، وهو أن " زيد " فاعل فعل محذوف ، أى : لولا حصل زيد .

وقد توهموا أن " لو " ههنا على معناها من اقتضاء الفعل ، و " لا " للنفى نحو : " لو لم يمنع زيد " وضعف بامتناع : لولا أحد ، ولولا زيد ، ولولا عمرو ، إذ لو كان " لا " على أصلها من إفادة الجحود لم يمتنع .(١)

(وضربى زيدا قائما) هذا مثال لما حذف فيه الخبر لزوما ، لأنه التزم فى موضعه غيره ، والتقدير : " ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما " فحذف " حاصل " كما حذف متعلقات الظروف ، ثم حذف " كان " لأنه يحذف كثيرا فى الكلام ، ثم حذف الظرف إذ لم يبق ما يضاف ،(٢)

---

(١) انظر فى هذه المسألة الانصاف ١/ ٧٠ ، والأمالى الشجرية ٢/ ١١ وافلاء ما من به الرحمن ١/ ٤١ ، والمفصل ١/ ٩٦ ، والتسهيل ٤٥ والجنى الدانى ٥٤١ - ٥٤٦ ، والرضى ١/ ١٠٣ ، ومغنى اللبيب ١/ ٣٠٣ ، والإيضاح العضدى ٥١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٩٤ ، والتصريح وحاشية يس عليه ١/ ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) قال ابن الحاجب فى الايضاح ١/ ١٩٦ : " ضابط هذا الباب أن يتقدم مصدر أو ما هو فى معنى المصدر منسوبا إلى فاعله أو مفعوله وبعده حال منهما أو من أحدهما على معنى يستغنى فيه بالحال عن الخبر .

وللنحويين فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب اكثر المحققين من أهل البصرة أن التقدير " ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما " ، حذف متعلق الظرف ===

وبيانه أن "قائما" منصوب على الحال ، إذ المعنى أن كل ضرب إنما هو واقع فى حال القيام ، والحال لابد له من ذى الحال ومن العامل ، ولا يجوز أن يكون ذو الحال هو الضمير للمتكلم ، أو زيدا ، لأنه من تتمة المبتدأ ، فلا يكون واقعا موقع الخبر ، ولا يجوز أن يكون العامل فى الحال هو المصدر المذكور لما ذكرنا .

فالحاصل أنه -(لابد)- (١) من تقدير ذى الحال (٢) وعامل ، إذ لو لم يقدر (٣) وكان ذو الحال والعامل هما المذكورين لفظا لكان من تتمة المبتدأ ،

=== على القياس المعروف ، وهو أن الظرف إذا وقع صلة لموصول أو صفة لموصوف أو حالا لذى حال أو خبرا لمخبر عنه تعلق بمحذوف إذا كان متعلقه عاما ، وهو مطلق الوجود ، ثم لما كان فى الحال شبه بالظرف حذف لدلالته عليه فبقى " ضربى زيدا قائما " .

الثانى : وهو مذهب الكوفيين أن التقدير : " ضربى زيدا قائما حاصل ، فعلى هذا يكون الحال عندهم من تتمة المبتدأ ، وعلى القول الأول تكون الحال من تتمة الخبر .

والمذهب الثالث : وهو مذهب بعض المتأخرين واختاره الأعلم أن التقدير عنده : " ضربت زيدا قائما " ، فضربى ههنا وان كان مصدرا قائم مقام الفعل ، فاستقلت الجملة به وبفاعله كما استقلت فى " أقائم الزيدان ؟ " والمذهب الصحيح هو الأول . . . الخ " وكلام الشارح هنا موافق لكلام ابن الحاجب فى ترجيح المذهب الأول ورد المذهبين الآخرين .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ه)

(٢) فى (م) ، (ك) " ذى حال "

(٣) كلمة " لو " ساقطة من (م) .

ولا يجوز أن يكون من تتمة المبتدأ لوجهين :-

أحدهما : أنه لا يكون فى موضع الخبر شيء يقوم مقامه .

والثانى : أن معناه حينئذ : ضربى الواقع على زيد فى حال كونى قائما ، أو كونه قائما حاصل ، فلا يلتزم منه انحصار الضرب فى حال القيام ، بل المعنى أن الضرب فى حال القيام واقع لا أن كل ضرب هو منحصر فى حال القيام مع أن هذا المعنى هو المفهوم من هذا الكلام بحسب الاستعمال ، فإذا لم يجز أن يكون من تتمة المبتدأ وجب تقدير عامل وذى حال وهو "كان" هو المستكن فيه ، فيكون التقدير "ضربى زيدا كان قائما" (١) (٢) (٣) ، وهذا لا يستقيم بمجرده ، لأنه لا ضمير فيه يرجع الى المبتدأ إذ هو مثل "على بزيد كان ذا مال" (٤) فقد ظرف وهو "إذا" ثم يعود السائل ويقول : هذا الظرف متعلق بضربى أو بشيء آخر منه ، فإن تعلق بضربى كان من تتمة المبتدأ أيضا فقد وقعنا فيما فررنا منه (٥) فلا يكون "اذا" متعلقا بالمبتدأ ، فلابد من أن يتعلق بحاصل مقدر فالتقدير "ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما" ، فصح أن قائما من تتمة الخبر وهو غير الخبر ، وألتزم فى موضعه ، فوجب حذف الخبر لذلك ، لأنه وقع موقعه غيره ، وسد مسده ، وانما أضمر "كان" لأنه من الأفعال العامة التى لا يحتاج إضمارها إلى قرينة معينة نحو :"زيد فى الدار"

---

(١) فى هامش الاصل "الضمير يرجع إلى زيد" .

(٢) " " "أى تجريد كان عن إذا" .

(٣) فى هامش الاصل "بتجريده"

(٤) فى الاصل "على زيد كان ذا مال" والتصحيح من بقية النسخ .

(٥) فى هامش الاصل : أى عدم الانحصار .

أى : حاصل ، وكائن و " كان " هى التامة لا الناقصة لوجهين : (١)

أحدهما : لو كانت ناقصة لكان " قائما " خبر " كان " لا حالا فيفوت (٢) معنى التقييد الحالى الصحح للمعنى الذى ذكرناه .

والثانى : أنه لو كان خبرا لجاز تعريفه وإن يقال : ضربى زيدا القائم " لكنه مما التزم تنكيره فى الاستعمال . (٣)

(وأخطب ما يكون الأمير قائما) هذا مثل الأول أى : أخطب أكون الأمير (٤) حاصل إذا كان قائما ، كأن كل كون منه خطيب على جهة المجاز ،

---

(١) انظر التصريح ١/١٨١ .

(٢) فى الاصل " لو كان "

(٣) انظر ابن يعيش ١/٩٧ .

(٤) قال سيبويه فى الكتاب ١/٤٠٢ : " كما تقول : عبد الله أحسن ما يكون قائما " . . . . . وأما عبد الله أحسن ما يكون قائما ، فلا يكون فيه إلا النصب لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائما على وجه من الوجوه " .

وفى هامشه : قال السيرافى " كان الأخفش يجيز رفع قائم ، وأجازه المبرد ، كأن التقدير : إذا قلت : أحسن ما يكون فقد قلت : أحسن أحواله ، وأحسن أحواله هو عبد الله ويكون قائما " خبرا له ، وعلى مذهب سيبويه إذا قلت : أحسن ما يكون ، فمعناه : أحسن أحواله ، وأحواله ليست إياه ، وقائم هو عبد الله ، ولا يجوز أن يكون خبرا لأحسن ، وهذا اختيار الزجاج وهو الصحيح لأنا لو قلنا : زيد أحسن أحواله قائم لم يجز ، لأن قائما ليس من أفعاله .

(وأخص ما يكون البر مدان بدرهم أو مدين .) (١) هذا مثال آخر " فمدين " مثل " قائما " نصب على الحال ، أى : أرخص ما يكون البر حال كونه مسعرا هذا السعر ، وأما إذا قلت : مدان بدرهم ، فمدان مبتدأ ، ومصححه " منه " محذوفا وبدرهم هو الخبر والجملة منصبة المحل على الحالية ، وليس فيه الواو .

((ونحو : كلمته فوه إلى فى)) فالفرق بين المثالين أن " مدين " حال مفرد ، و " مدان بدرهم " جملة وقعت حالا ، فالتقييد حاصل ، سواء كانت الحال مفردة أو جملة .

---

(١) انظر سيبويه ١ / ٤٠١ ، ٤٠٢

وفى حاشية المصنف : " أرخص ما يكون البر مدان بدرهم ، جاز فى " مدان " الرفع والنصب ، فالرفع على الإبتداء ، والخبر " بدرهم " والجملة منصبة المحل حالا سد بها سد الخبر ، والعائد إلى ذى الحال محذوف ، والتقدير : أرخص ما يكون البر إذا كان مدان منه بدرهم ، كما فى " أخطب مايكون الأمير قائما ، والنصب فعلى الحال كما فى : كلمته فاه إلى فى على ما سيجىء " " الحاشية " ١٠ " ط .

(وقد روى في قوله :

الحرب أول ما تكون فتية (١) نسعى بزينتها لكل جهـــول

رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما .)

الاسمان "هما" لفظ "أول" ، وفتية". الشعر لعمرو بن معدى كرب ومابعده :

حتى إذا وقدت وشب ضرامها عادت عجوزا غير ذات حليل

شمطاء جزت رأسها وتنكرت مكروهة الشـم والتقبيـــل

وفيه أربعة أوجـــه :-

الوجه الأول : أن يكونا مرفوعين ، فالحرب مبتدأ أول ، و "أول" مبتدأ ثان ، و "فتية" خبر المبتدأ الثاني ، والجملة خبر المبتدأ الأول وفي "تكون" ضمير الحرب ، و"أول" مذكر و "فتية" مؤنث وهو خبره وانمـــا جوز هذا ، لأن "أول" مضاف الى كون الحرب ، وكون الحرب هو الحرب فكأنه قال : "أول الحرب" ، فقد اكتسى التأنيث من المضاف اليـــــه كذهبت بعض أنامله ، أي الحرب أول أحوالها التي تكون عليها فتية .

---

(١) هذا البيت من الكامل وهو لعمرو بن معدى كرب الزبيدي كما ذكـر الشارح ، ورواية سيبويه " ببزتها " والبزة بالكسر اللباس ، ورواية البيت الثاني في العباب "حتى إذا سعرت" ، ورواية البيت الثالث في (م) "للثم"

والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٤٠١/ ٤٠٢ ، والمقتضب ٣/ ٢٥١ ، والايضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٠ ، والعباب اللوحة ٥٨ نسخة المدينة ، والرواية فيه "ببزتها" "والشمط" بياض شعر الرأس يخالطه سواده ، والرجل أشمط والمرأة شمطاء - واللسان "شمط" والقاموس "الشمط" .

وقد بين الشارح محل الشاهد من البيت والأقوال التي ذكرها حتى الموجودة في كتاب سيبويه والمقتضب .

(٢) في جميع النسخ "هو" والصواب ما أثبتناه" .

(٣) اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه تقدم الحديث عنه في ص٤٧

والثانى : أن ينتصب " أول وفتية " على أن " أول" ظرف و " فتية " خبر " تكون " وخبر " الحرب " قوله : " تسعى " ، أى : الحرب تسعى فى أول كونها فتيه .

والثالث : أن ينتصب "أول" ويرتفع " فتية " على أن " الحرب " مبتدأ و " فتية " هو خبره ، و " أول " ينتصب على الظرف .

والرابع : أن يرتفع " أول " وينتصب " فتية " و " أول " فى هذا مبتدأ ثان ، و " فتية " حال سد سد خبر المبتدأ نحو : "ضربى زيدا قائما" أن أول أكوانها حاصل إذا كانت هى فتية ، ولهذا الوجه ذكر البيت ، فإنه مثل " ضربى زيدا قائما " دون الوجوه الأخر .(١)

(والخبر فى هذه المسائل هو الظرف المضاف إلى ما عمل فى الحال المحذوف)(٢)

فالظرف المضاف هو " إذا " والمضاف إليه العامل فى الحال وهو " كان " المقدر .

(سد بالحال سده)(٣) أى : سد الخبر على ما بيناه ، فقوله : " سد " علة لقوله : المحذوف ، أى : إنما حذف الظرف لسد الحال سده .

---

(١) فى (ل) "الأوجه الاخر" وهذه الأوجه الأربعة ذكرها المصنف فى حاشيته " ١٠ " ط .

(٢) انظر حاشية الصبان ١/ ٢٢٩ ، وانظر التصريح ١/ ١٨١ .

(٣) المراجع السابقة فى نفس الصفحة .

(ومذهب الكوفيين)[1] وهو أن " قائما " حال من فاعل " ضربي " أو مفعوله فيكون من تتمة المبتدأ ، والعامل هو المقدر ، وهذا (يخرج الكلام عما هو المقصود ، إذ المقصود أن وقوع الحدث إنما هو في هذه الحال) أي : ينحصر وقوعه فيها .

(وتقديرهم) أي : تقدير الكوفيين (يفيد أن الحدث الواقع في هذه الحال واقع ، وهذا لا ينافي وقوعه في غير هذه الحال ، وأيضا على تقديرهم ، لا تكون الحال في موقع الخبر ، بل هو من تتمة المبتدأ ، فلا يلزم حذف الخبر .) ، لأن التزام حذف الخبر كان ، لأن غيره وقع موقعه ، وسد مسده ، فإذا لم يكن ما يسد مسده فلا يلزم حذف الخبر ، (ويدل عليه[2] جواز " ضربي زيدا قائما خير من ضربه قاعدا ") أي : يدل على أن تقديرهم لا يفيد انحصار الضرب في حال القيام في هذا المثال إذ يعرض معه ضرب آخر في غير حال القيام .

(ومن زعم أنه بمنزلة الجملة الفعلية كـ " أقائم الزيدان "[3] يكذبه عدم استقلال الكلام بدون الحال مع انحراف الكلام عن سننه المصوغ هو لأجله)[4]

---

(١) في حاشية المصنف " ومذهب الكوفيين في هذه المسائل أن العامل في الحال هو المصدر والخبر محذوف أي : " ضربي زيدا قائما حاصل " وهذا فاسد للوجهين المذكورين في المتن ." الحاشية" . ١" ط .

(٢) هذه الواو ساقطة من الأصل .

(٣) هذا القول منسوب لابن درستويه في العباب اللوحة " ٥٩ " .

(٤) في النسخ (هـ) ، (ك) ، (ل) " الموضوع " .

يعني أنه قد ذهب بعضهم إلى أن " ضربي زيدا قائما " بمنزلة " ضربت زيدا قائما " كما أن " أقائم الزيدان " بمنزلة " أيقوم الزيدان ؟ " يعني هو في التقدير جملة فعلية ، فابطله المصنف بوجهين :-

أحدهما : لو كان جملة فعلية معه حال جاز أن يحذف الحال ويستقل الكلام بدون الحال ، كما أن " في " (١) " ضربت زيدا قائما " لو حذف الحال لتم الكلام ، لكنه لا يتم المعنى مع حذف الحال .

الثاني : (٢) أنه ينحرف عن المقصود ، إذ المعنى أن كل ضرب مني واقع في حال القيام ، و " ضربت زيدا قائما " لا يفيد هذا الاستغراق والانحصار ، بل معناه أنه يصدر مني ضرب في حال القيام وهو ظاهر ،

(والزمان المقدر منصوب المحل بدليل قولهم : " أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة " (٣) بالنصب ، ويجوز فيما هو مصدر بـ " ما " المصدرية أن يقدر بالزمان فيكون المحذوف) أي : إذا (مرفوع المحل ، ويدل على صحته مجيء " أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة " (٤) بالرفع مسموعا)

---

(١) هذا الحرف ساقط من (م) و (ك) وهو في (هـ) وهامش الأصل قبل " ان " .

(٢) في الأصل " أن ينحرف " .

(٣) ذكر ذلك في العباب اللوحة " ٥٩ " نسخة المدينة ، وانظر ابن يعيش ١/٩٦ ، ٩٧ .

(٤) انظر ابن يعيش ١/٩٨

وقال سيبويه في الكتاب ١/٤٠٣ " ومن العرب من يقول :

" أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة " . . . كأنه قال :

أخطب أيام الأمير يوم الجمعة . . . وجاز أخطب أيامه يوم الجمعة على سعة الكلام .

يعني أن قوله : " أخطب ما يكون الأمير قائما " مقدر بـ " إذا كان قائما "
"فإذا" يحتمل وجهين :-

أحدهما : أن يكون منصوبا ، والثاني أن يكون مرفوعا .

فذكر لكل واحد دليلا .

أما الوجه الأول وهو أن الزمان المقدر يعني "إذا" منصوب المحل فيدل عليه قولهم : " أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة " بالنصب " فيوم الجمعة " ظرف وقع خبرا لأخطب ، أي : أخطب أكوانه حاصل في يوم الجمعة ، فكذا أخطب ما يكون الأمير حاصل إذا كان قائما ، أي حاصل في هذا الزمان ، فـ "إذا" منصوب المحل على الظرفية ، ثم الظرف مرفوع المحل على الخبرية .

والوجه الثاني : أن تقدر " ما " المصدرية بالزمان ، فكأنه قال : " أخطب أزمنة أكوان الأمير " فعلى هذا لا يكون "إذا كان قائما" منصوبا على الظرفية ، إذ لا يقع الزمان في زمان ، بل يتعين أن يكون "إذا" مرفوع المحل بكونه خبرا عن " أخطب أزمنة أكوانه " ليكون هو هو ، أي : أخطب الأزمان هو هذا الزمان ، لا أن أخطب الأزمان واقع في هذا الزمان ، ويدل عليه ورود " يوم الجمعة " بالرفع ليكون خبرا عن " أخطب ما يكون الأمير " ولما كان لفظ " اذا " محتملا لوجهين ، ولفظ " يوم الجمعة" يتعين نصبه للظرفية ، ورفعه يتعين للخبرية ، استشهد لكل وجه من الوجهين في "إذا" بما يدل عليه في يوم الجمعة .(١)

---

(١) في بقية النسخ تقديم " نصبه " على " يتعين " .

(وعند بعضهم جاز هذا .) أى : تقدير المصدر بالزمان (فى الكل) أى : فيما كان المبتدأ مصدرا نحو : " ضربى زيدا " أو مضافا إلى المصدر كـ " أكثر شربى السويق ملتوتا " أو مضافا إلى معنى المصدر .

كـ " أخطب ما يكون الأمير (على تقدير مضاف محذوف)[1] أى : زمان ضربى زيدا إذا كان قائما ، أى : زمان كونه قائما ، وكذا " أخطب ما يكون الأمير تقديره أخطب أزمنة أكوانه إذا كان قائما ، أى : هو زمان قيامه فيكون " إذا " المقدر فى جميع الصور مرفوع المحل خبرا للمبتدأ لا ظرفا .

" فإن قلت قالوا : إن الحال بمنزلة الظرف ، فكان يستغنى فى مسئلة " ضربى زيدا قائما " جوابها عن إضمار " إذا " و " كان " ، بل يجعل قائما حالا من الخبر المقدر وهو " حاصل " والتقدير " ضربى زيدا حاصل قائما " ، أى فى حال القيام .

" قلت " الحال فى المعنى صفة ويلزم أن يرجع الضمير من الصفة إلى الموصوف فكذا يلزم أن يرجع الضمير من الحال إلى ذى الحال[2] ، ولو لم يقدر " إذا كان " ، لكان ذو الحال الضمير فى " حاصل " وهو راجع إلى " الضرب " ، والضمير فى " قائما " يرجع الى " زيد " فلا يكون راجعا من من الحال إلى ذى الحال ، فلا يصح ، إذ لم يرجع ضمير من الصفة الى الموصوف ، فقدروا " إذا " و " كان " ليكون ظرفا يتعلق بحاصل ، فلا يمتنع حينئذ عدم تحمل الظرف الضمير ، كما لو قلت : " صليت يوم الجمعة " ، فإن الظرف لا يتحمل الضمير ، بخلاف الحال .

---

(١) انظر الايضاح فى شرح المفصل ١/١٩٩ .

(٢) فى (م) و (ل) " ضمير " .

(ومنه) أى : ومما التزم فى موضع الخبر غير الخبر " كل رجل وضيعته ".

والتقدير : (" كل رجل وضيعته ") مقرونان ، فحذف الخبر لدلالة الواو عليه ، لأن الواو للجمعية ، فهى قريبة من معنى المقارنة ، هكذا قدره النحويون ،

وفيه نظر ، لأن الخبر إن قدر بعدهما فلم يلتزم فى موضع الخبر غير الخبر (١) ، بل كان الأولى أن يقدر :

" كل رجل مقرون هو وضيعته " لتكون " وضيعته : واقعا موقع الخبر (٢) ملتزما فى موضعه .

---

(١) ما بين القوسين -( )- ساقط من (هـ) .

(٢) قال ابن الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٠٠ " وقوله : كل رجل وضيعته - أى : وحرفته - فيه مذهبان :

أحدهما : أن الخبر محذوف ، يكون الواو ههنا بمعنى المعية فدل على المقارنة فتكون معناه مقرونان .

والآخر : أنه ليس ثم خبر محذوف أصلا ، بل هذه الواو بمعنى مع ، فكما أنك إذا قدرت " مع " لم تحتج إلى الخبر فكذلك ههنا ، فإن قيل : لم لم ينتصب ؟ فالجواب أنها إنما تنصب إذا كان قبلها فعل أو معنى فعل ، ولا فعل ولا معناه فلا نصب " .

وذكر الحسينى فى العباب اللوحة " ٩ " : " أن الكوفيين يقولون : إن " وضيعته " خبر المبتدأ . وذكر ذلك أيضا الرضى فى شرحه للكافية ، وانظر سيبويه ١ / ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، وابن يعيش ١ / ٩٨ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١٠٧ - ١٠٨ .

(ولعمرك لأفعلن كذا)[1] أي : لعمرك قسمي ، فحذف الخبر والتزم في موضعه " لأفعلن " واللام لجواب القسم ، فوجد قرينة لحذف الخبر ، فيحذف ،

وكذا لفظ " العمر " بالفتح ، لأنه لا يذكر إلا في القسم .

(وزيد الخبز آكله قريب منه .) والتقدير : " زيد " آكل الخبز آكله فحذف الخبر لدلالة المفسر عليه ، وإنما قال : " قريب منه " لأنه لم يقع موقع الخبر ، وإنما وقع بعد معمول الخبر وهو " الخبز " هكذا ذكره في التعليق[2] ،

---

(١) في شرح الكافية ١/١٠٨ " ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو : لعمرك ، وأيمن الله كما يجيء في باب القسم ، فان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف ، أي لعمرك ما أقسم به ، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف ، والعمر والعمر بمعنى ، وقد لخص ابن مالك هذه المواضع الأربعة بقوله في الخلاصة :-

ويحذفون غالبا حذف الخبر .. حتم وفي نص يمين ذا استقر
ويحذفون وعينت مفهوم مع .. كمثل كل صانع وما صنع
وقيل حال لا يكون خبرا .. عن الذي خبره قد أضمرا
كضربي العبد مسيئا واتم .. تبيني الحق منوطا بالحكم

وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/٣٥٣ ، والتصريح ١/١٧٩ - ١٨٠ والاشموني ١/٢٢٥ - ٢٣١ .

(٢) قال المصنف في حاشيته " وقريب منه زيد الخبز آكله " لأن " زيد " مبتدأ ، والخبر محذوف يدل عليه التفسير ، والتزم حذفه استغناء عنه بتفسيره ، إلا أن التفسير لما لم يكن في موضع الخبر - وإنما هو بعد معموله - لم يجر مجرى الأمثلة السابقة" حاشية المصنف . ا.ط.

وفيه نظر ، لأنا نقول : " الخبز " معمول الخبر ، وواقع موقع الخبر وهو " آكل " كما أن في " ضربي زيدا قائما " لفظ " قائما " من متعلق الخبر ، وواقع موقع الخبر .

والأولى في بيان مغايرة هذه الصورة " لما قبلها " أن يقال : الدال على الخبر هو -(عين)-(١) لفظ الخبر ، إلا أنه اشتغل " بضميره "(٢) ، بخلاف " الصور "(٣) السابقة فإن الدال على الخبر مغاير للفظ الخبر ، لأن لفظ " قائما " مغاير للخبر وهو " حاصل " ولفظ " وضيعته " مغاير للمقدر وهو " مقرون " .

(ويحذفان)(٤) يعني المبتدأ والخبر ، (في = (نعم العبدُ) =) أي : أيوب ، على تقدير " هو أيوب "

(فيمن جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف .)(٥)

أما من جعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا مقدما ، فهو من باب حذف المبتدأ فقط .

---

(١) كلمة -(عين)- ساقطة من (م) .

(٢) في (م) " بضمير "

(٣) في (م) و (هـ) " الصورة "

(٤) هذا بعض الآية ٤٤ من سورة " ص " والآية بتمامها :

= (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث ، إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب) = .

(٥) الخلاف في إعراب المخصوص تقدم ص٦٩ ، ٧٠ في المتن وفي الهامش (٢) فارجع إليه .

(ويضمر أحدهما أو كلاهما) يعني قد يكون المبتدأ مضمرا نحـــو : "أنا زيد" وقد يكون الخبر مضمرا نحو : "زيد أنا" وقد يكونان مضمرين نحو : "أنت أنت" (١) (٢) كما ذكرنا .

(ويكون منفصلا لا غير .) أى : يكون المبتدأ والخبر منفصلا لا غير ، أى : لا يكون مضمرا متصلا ، لأن الاتصال يكون بعامل لفظى ، والعامل (٣) فى المبتدأ والخبر معنوى ، ولا يمكن اتصال اللافظى بما ليس بلفظـــى فلذلك تعين فيهما الانفصال .

---

(١) انظر سيبويه ٢/٣٥٩ ، والأصول لابن السراج ١/٦٥ ، واللمـــع ص ١١٠ ، وابن يعيش ١/٩٨-٩٩ .

(٢) ذكر ذلك فى ص من التحقيق .

(٣) العامل فى المبتدأ والخبر محل خلاف بين البصريين والكوفيين من ناحية ، وبين البصريين بعضهم وبعضهم الاخر من جهة أخـــرى ، أما الكوفيون فيرون أنهما ترافعا ، انظر الانصاف ١/٤٤ ، وابـــن يعيش ١/٨٤ ، والتسهيل ٤٤ .
وذهب سيبويه الى أن العامل فى المبتدأ هو الإبتداء والعامل فـــى الخبر هو المبتدأ انظر سيبويه ٢/١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٦٠ .
وذهب المبرد والزجاج إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبـــر مرفوع بالمبتدأ والإبتداء ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، وذهب الجرمى الى أن العامل فى الاثنين هو التجرد للإسناد ، وذهـــب الأخفش الى أنهما مرفوعان بالابتداء .
وقد تحدث المصنف والشارح عن هذا المبحث فى حديثه عن العوامل المعنوية - فانظره فى القسم الثالث ص ٥٦٧ .
وانظر المقتضب ٢/٤٨ ، ٤/١٢ ، ١٢٦ ، واللمع ١٠٩ ، والخصائص ٣٨٥ ، والأصول لابن السراج ١/٥٨ ، والايضاح العضدى ٢٩ ===

(إلا فيمن قال : لولاك ، ولولاى ، فإن الكاف والياء في محل الرفع على الابتداء عند الأخفش (١) ، فإن الرفع محمول على الجر ، وعند سيبويه (٢) محلهما الجر ، وإن للولا مع المكنى حالات ليست له مع غيره .)

ومعناه ظاهر ، وتقرير قول الأخفش أن الجر قد حمل على الرفع في قولهم : " ما أنا كأنت " ، فكذا يحمل الرفع على الجر في هذه الصورة .

فاللواحق بلولا عند الأخفش مجرورة في محل الرفع ، كما أن " أنت " في " ما أنا كأنت " مرفوع في موضع الجر ، وأما عند سيبويه فاللواحق بحالها مجرورة ، و " لولا " حرف جر وإن اختص بالضمر ، إذ لم يوجد لولا جارة لمظهر ، فلذلك خصصه بالمكنى ، أى المضمر وكل واحد من المذهبين راجح من وجه ومرجوح من وجه .

=== والملخص في ضبط قوانين العربية ١٦٤/١ ، والتسهيل ص ٤٤ ، والانصاف ٤٤/١ - ٥١ ، وابن يعيش ٨٤/١ ، وشرح الكافية للرضى ٨٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٣٢ ، وابن عقيل ١٧٤/١ ، والتصريح ١٥٨/١-١٥٩ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١٩٢/١ - ١٩٣ .

(١) قال المبرد في المقتضب ٧٣/٣ : " وكذلك قول الأخفش : " وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في " لولا " فليس هذا القول بشيء " وانظر الكامل ٤٨/٨ - ٤٩ .

والاخفش في هذا موافق للكوفيين - انظر الانصاف ٦٨٧/٢ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣٧٣/٢ : هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حالة إذا أظهر بعده الاسم ، وذلك " لولاك ، ولولاى " إذا أضمرت الاسم فيه جر وإذا اظهرت رفع ."

وانظر الامالى الشجريه ٢١٣/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، ١١٩ ، ١٢٠ والانصاف ٦٨٧/٢ - ٦٩٠ ،

والمبرد يمنع هذا الاسلوب - انظر المقتضب ٧٣/٣ والكامل ٤٨/٨-٤٩ .

أما مذهب الأخفش فرجحانه أن لولا محمول عنده على معناه المشهـــور المستفيض ، بحيث لا يختلف مع المظهر والمضمر .

ومرجوح من حيث أنه يلزمه تغييرات كثيرة فى (اللواحق)(١) - بالاضافـــة (٢) ، وأما مذهب سيبويه فرجحانه - (أنه)(٣) - تغيير العامل فقط وهو " لـــولا " والتغييرات فى اللواحق واقعة تبعاً ، لا أصلا ، ومرجوح من حيـــث أن " لولا " لم يعهد جارا .

(والشائع الكثير " لولا أنت ، ولولا أنا " وهو القيـاس)(٤) لما ذكرنا مـــن أن حق المبتدأ إذا كان ضمراً أن يكون منفصلا مرفوعا وهو كذلك (٥) .

---

(١) فى هامش الأصل : أى الأخفـش .

(٢) فى هامش الأصل : يعنى يقع المجرور فى موضع المرفوع .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من (هـ) ، وفى هامش الأصل : المراد باللواحق كاف لولا وياء لولاى .

(٤) هذه العبارة ساقطة من (ل) .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٣٧٣ ، والمقتضـب ٣ / ٧٤ .

-(مبحث ضمير الفصـــل)-(١)

(وإذا كان الخبر معرفة ، أو مضارعا لها فى امتناع دخول حرف التعريف عليه ، كأفعل من كذا ، والفعل المضارع جاز تخلل ضمير الفصل بينهما)(٢)

أدرج بحث ضمير الفصل فى باب المبتدأ والخبر ، لأنه يتعلق بهمـــا ، وذكر شرائطه ، وهو كون الخبر معرفة أو مضارعا لها ، والمراد بالمعرفـة أن يكون مما يصلح أن يقع نعتا للمبتدأ ، لا كل معرفة ، لأن ضمير الفصل إنما جيء به ليفصل بين كون الخبر خبرا أو نعتا ،

فيخرج قولك : " زيد هو غلام الرجل " فإن الخبر وإن كان معرفة لا يصلح نعتا للمبتدأ ، فلا يحتاج إلى ضمير يفصل بين كونه نعتا أو خبرا ، وكذا نظائره فكان حقه أن لا يفصل بين المبتدأ وبين " أفعل من " ، إذ لا يصلح أيضا نعتا للمبتدأ ، ولكنه على الجملة مما ينعت "به "(٣) وهو قريب مـن المعرفة فالحق بالمعرفة ، بخلاف ما لا يقع نعتا أصلا نحو : " غلام الرجل ".

---

(١) هذا العنوان من هامش (ل) .

(٢) انظر سيبويه ٢ / ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، والانصاف ٢ / ٧٠٦ ، والأمالـــى الشجرية ١ / ١٠٧-١٠٨ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٩ ، وشرح الكافيـة للرضى ٢ / ٢٣٠ ، والمغنى ٥٤٦ .
و" ضمير الفصل " تسمية بصرية أما الكوفيون فيسمونه عمـــــادا .
انظر التصريح ١ / ٢١٠ ، والانصاف ٢ / ٧٠٦ .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من الأصـل و (ظ) .

والفعل المضارع ألحق بالمعرفة أيضا ، لامتناع دخول حرف التعريف عليه وهو على الجملة قد يقع نعتا .(١)

(وهو) أى ضمير الفصل (أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة مطابقا للمبتدأ)(٢) أى فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (إيذانا بأنه خبر لا نعت)(٣) علة للتخلل يعنى إنما تخلل للإيذان بأنه خبر لا نعت ، (وضرب من التوكيد)(٤) أى إنما تخلل إيذانا بأنه خبر ، وإيذانا بضرب من التوكيد(٥) حتى ادعى بعضهم الحصر فى قولك : " زيد هو العالم " أى لا عالم إلا هو ، ولكن المحققين على أن فيه تأكيدا دون الحصر ، فلذلك قال : " بضرب من التوكيد " أى بنوع من التوكيد وإن لم يكن حصرا (نحو : زيد هو المنطلق) مثال لما كان الخبر معرفة (وهو أفضل منك) أى زيد هو أفضل منك مثال لما كان الخبر " أفعل " (أو هو يضرب) أى زيد هو يضرب ، مثال لما كان الخبر الفعل المضارع .

---

(١) ذكر الرضى فى شرح الكافية أن القائل بإلحاق المضارع بالمعرفة هو المازنى ، وقال بأنه استدل بقوله تعالى : = (ومكر أولئك هو يبور) = آية ١٠ من سورة فاطر ، وقد رد الرضى هذا القول بأن الاية ليست نصا فى كون الضمير هنا فصلا لجواز كونه مبتدأ ومابعده خبره " اهـ انظر شرح الكافية ٢ / ٢٥ ، وانظر الانصاف ٢ / ٧٠٦ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ص ٥٤٨ ، وانضر شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٥٤٩ .

(٤) " " ص ٥٤٩ .

(٥) المرجع السابق ص ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، وانظر الكشاف ١ / ١٤٦ وحاشية الحسينى عليه ، وانظر البحر المحيط ١ / ٤٣ - ٤٤ وحاشية الصبان على الاشمونى ١ / ٢٩٢ .

(وجـــاز) أي : تخلل ضمير الفصل ، (بعد دخول العوامل اللفظية نحو قوله تعالى : =(إن ترنِ أنا أقلّ منك)= (١)) وقوله تعالـــــى : (و =(إن كنا نحن الغالبين)= (٢)) ، "فأنا" و " نحن " لافصل بعـــد دخول العوامل ، وإنما جاز تخلل الفصل - مع أن الضمير لا يصلح أن يكون نعتا - لأن الضمير لا يوصف (٣) ، إلحاقا لباب الضمير بالمظهر ، إذ الأصل هو المظهر والضمر فرع عليه ، والفرع يلحق بالأصول في الأحكام وان لـم تكن علة الأصول حاصلة فيها طردا للباب .

(ولا محل له) أي : لضمير الفصل (من الإعراب عند أصحابنا فإنـــه حرف عندهم ككاف الخطاب (٤)) في نحو : " أرأيتك زيدا ما صنع ؟ " .

---

(١) الآية "٣٩" من سورة الكهف وأول الآية هو قوله تعالى : =(ولولا اذ دخلت جنتك قلت ماشاء الله لا قوة الا بالله . . .)= الايـــة وانظر في هذا الموضوع الكتاب ٢ / ٣٩٢ .

(٢) في جميع النسخ والعباب " لنحن " باثبات اللام وهو خطأ من الناسخ فالآية "١٣١" من الاعراف ، والاية ٤١ من الشعراء كلاهما بـــدون اللام ، أما الاية التي فيها اللام فهي قوله تعالى : =(وانا لنحن الغالبون)= الاية "٤٤" من سورة الاعراف ، فلعل الآيتين اشتبهتا على الناسخ فخلط بينهما .

(٣) المضمر من الاسماء التي لا توصف ولا يوصف بها .
انظر سيبويه ٢ / ١١ ، والمقتضب ٣ / ٩١ ، وابن يعيش ٣ / ٥١ ، والايضاح في شرح المفصل ١ / ٤٤٥ ، والرضي ١ / ٣١١ .

(٤) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب - ٥٥٠ : أن الخليل يرى انه اسم . وانظر الرضي ٢ / ٢٦ ، والانصاف ٢ / ٧٠٦ ، ٧٠٧ .

(وغيره) أي : غير الكاف نحو : "إياه ، وإياء " فإن هذه اللواحق لا محل لها من الإعراب عند أصحابنا البصريين .(١)

(خلافا للكوفيين ، فإن حكمه حكم ما قبله عند بعضهم فيكون توكيدا له)(٢) لأنك إذا قلت : " زيد هو المنطلق " فهو عبارة عن المبتدأ ، لأنه راجع إليه ، فكأنه قال : " زيد زيد المنطلق " فهو أي : لفظ " هو " من حيث المعنى كالتوكيد للأول .

(وحكم ما بعده عند آخرين ، لأنه معه كالشيء الواحد ،)(٣) يعني حكم هذا الضمير عند آخرين حكم ما بعده وهو الخبر ، لأنه يحقق ويؤكد أن مابعده خبر لا نعت ، فهو مؤكد لحكم الخبرية ، فيتعلق بمابعده ، فهو معه كالشيء الواحد ، لكونه تحقيقا وتأكيدا له ، (ويبطل الأول) وهو أن حكمه حكم ما قبله وتوكيد له (٤) (أن الضمر لا يقع تأكيدا للمظهر ، وأنه لا يختلف باختلافه نحو : إن زيدا هو المنطلق .) ابطاله بوجهين : أحدهما أن المضمر لا يؤكد المظهر ، لأن التأكيد إما لفظي أو معنوي ، وهو ليس بتأكيد معنوي ، لأنه ليس معه " لفظ " النفس والعين ولا غيرهما(٥) من الصيغ المخصوصة بالتأكيد المعنوي . ولا بتأكيد لفظي ،

---

(١) انظر الانصاف ٢ / ٦٩٥ .

(٢) هو الفراء كما في مغني اللبيب ٥٥٠ ، وانظر الانصاف ٢ / ٧٠٦ .

(٣) هو الكسائي ومن معه كما في مغني اللبيب الصفحة السابقة ، وانظر الانصاف ٢ / ٧٠٦ - ٧٠٧ .

(٤) انظر الايضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣٨ - ٤٣٩ ، وابن يعيش ٣ / ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(٥) في (م) " لفظا " وهو خطأ

لأنه بتكرير " اللفظ (١) " الأول ، وههنا ليس كذلك ، لأن الأول مظهر والثاني مضمر ، فلا يكون تكريرا لنفس اللفظ ، فلا يكون تأكيدا لفظيا ولا معنويا .

والثاني : أنه لو كان تأكيدا لاختلف باختلاف المؤكد رفعا ونصبا وجرا ، وليس كذلك ، لجواز " إن زيدا هو المنطلق " وهما مختلفان في الإعراب . ويمكن أن يجاب عن الأول بأن الغرض التأكيد اللغوي بأن يقرر الأول على سبيل الجملة لا التأكيد الذي هو أحد التوابع الخمسة .

وعن الثاني : أن توافق الإعراب في التأكيد لا نسلم أنه شرط ، بدليل جواز " مررت بك أنت (٢) وبه هو ، وبنا نحن " إلا أن نقول ذلك في المضمرين أما في المظهر والمضمر فليس كذلك (والثاني) أي ويبطل الثاني وهو أن حكمه حكم ما بعده (أنه لا تعلق له بما بعده وأنه لا يختلف باختلافه .)

وقوله : " لا تعلق له بما بعده " إن أراد به أنه لا يؤكد معنى الخبرية ولا يميز به عن النعت (٣) فممنوع لما ذكرنا ، وإن أراد به أنه لم يذكر عقيبه فهو مسلم ، لكنه لا ينفي أصل التعلق ، ولما كان المختار عند المصنف أن لا محل له من الإعراب كان حقه أن لا يصرح بأنه أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ، بل الأولى أن يقول : صيغة ضمير المرفوع ، لا أنه عين الضمير

---

(١) في الأصل " بتكرير لفظ الأول " .

(٢) ضمير الرفع هنا مستعار للجر حيث لا يوجد ضمير للمجرور منفصل . انظر شرح الكافية ١/٣٣٢ ، وانظر ابن يعيش ٣/٤٣ ، وما ذكره الشارح هنا من عدم اشتراط التوافق الإعرابي في التأكيد غير مسلم ، لأن محل الضمير هنا جر وليس رفعا وعلى ذلك يكون قد حصل التوافق بين الضميرين حيث أن كلا منهما في محل جر .

(٣) في (م) " النعتية " .

كما ذكره غيره (ويدخل عليه) أي : على ضمير الفصل (لام الإبتداء نحو : إن كان زيد لهو الظريف)(١) و "إن" فيه مخففة عن الثقيلة ، أصله "إنه" فحذف ضمير الشأن فخففت ، ولزم دخول لام الابتداء فرقا بينه وبين النافية ، ولام الإبتداء إنما أدخل على ضمير الفصل(٢) ، لأنه إما أن يدخل على اسم كان أو على الخبر أو على الفصل ، لم يدخل على الخبر ، لأن لام الإبتداء كان حقه أن يدخل على المبتدأ نحو : "لزيد منطلق" فإما أن يدخل على اسم كان أو على ضمير الفصل . لم يدخل على اسم كان ، لأن له صدر الكلام فلا يناسب أن يدخل على ما هو معمول "كان"(٣) فيتعين أن يدخل على ضمير الفصل ، فالحاصل أن اللام إما أن يؤتى به أولا ، فإن لم يؤت به التبس بـ "إن" النافية ، وإن أوتي به فإما أن يدخل على اسم كان أو خبره أو ضمير الفصل ، وكان ضمير الفصل أحق بأن يدخل عليه(٤) .

---

(١) في (ظ) والعباب "كان حقه أن يمثل بقوله تعالى : = (إنك لأنت الحليم) = آية "٨٧" من سورة هود ، لأن اللام في المثال الذي ذكر هي اللام الفارقة وهي غير لام الإبتداء عنده، كما سيجيء . وفي هامش (ظ) : لكنه سماها لام الإبتداء نظرا إلى أصلها فإن أصلها للإبتداء" أهـ - انظر الكلام على هذه اللام في مغني اللبيب ص ٢٥٦ .

(٢) انظر سيبويه ٢/١٣٩ ، ٤/١٣٩ ، وانظر مغني اللبيب ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/٢٩٢ .

(٣) في الأصل "على ماكان هو معمول كان" وما في بقية النسخ أصوب لذلك ذكرته .

(٤) في الهامش "أي التبست بالمخففة" .

(وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنيا عليه ، ويقرأون :
= (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون)[1] = و = (أنا أقل)[2] =) بالرفع
على أن زهم " مبتدأ ، و " الظالمون " خبره ، والجملة خبر كان ،
و زأنا " مبتدأ و " أقل " خبره " ، والجملة مفعول ثاني لـ " ترنى "
والمراد بقوله : " مبنيا عليه " أن يكون خبرا له ، وإنما عدل الى هذه
العبارة ، لأنه لفظ " مبنيا عليه " [3] ينبئ عن وجوب المطابقة
مع المبتدأ ، لكونه بناء عليه ، فيطابقه فى الإفراد والتثنية والجمع ،
ولفظ " خبرا " بمجرده لا يشعر الا بالخبرية دون كونه مطابقا له .

---

(١) الآية "٧٦" من سورة الزخرف ، والذى فى المصحف " الظالمين "
بالنصب وهى قراءة الجمهور ، والقراءة التى ذكرها المصنف هى
قراءة عبد الله وأبى زيد النحويين وهى لغة تميم - انظر المقتضب
٤ / ١٠٤-١٠٥ ، وانظر معانى القرآن للفراء ٣ / ٣٧ ، وإعراب
القرآن للنحاس ٣ / ١٠٢ ، وابن يعيش ٣ / ١١٢ ، والبحر المحيط
٨ / ٢٧ ، والرضى ٢ / ٢٧ .

(٢) الآية "٣٩" من سورة الكهف ، وانظر الرضى ٢ / ٢٧ .

(٣) فى هامش الأصل " يؤذن " .

-(الإخبار بالذى)- (١)

(ومن هذا الباب) أى : من باب المبتدأ ، والخبر ، لأن مسألة الاخبار يجعل فيها الموصول مبتدأ ، وذلك الاسم الذى يخبر به عنه خبرا ، فهو مناسب لباب المبتدأ والخبر ، فلذلك أورده ههنا .

(الإخبار عن الشيء مكنيا عنه بالذى أو اللام التى فى معناها (٢) .) ومعنى " مكنيا " أن يوقع موقع ذلك الشيء المخبر عنه ضمير ، والباء للاستعانة ، أى : يستعان فى الاخبار بتصدير " الذى " أو " اللام " التى فى معناها (٣) ، لا أن الذى مخبر به ، بل هو مخبر عنه ، لأنه تصدر مخبرا عنه ، وذلك الاسم المكنى عنه يوقع خبرا له ، فالباء للاستعانة لاصلة الاخبار .

---

(١) هذا العنوان من العباب ولا يوجد عنوان فى جميع النسخ . وهذا الباب سماه المبرد فى المقتضب " باب الابتداء " وسماه ابن السراج فى الأصول " الابتداء والخبر " وسماه أبو على " باب الاخبار بالذى وبالألف واللام " - وقد أطال كل منهم الحديث عنه . انظر المقتضب ٣/٨٩ ، ٤/٣٥٢ ، والأصول ٢/٢٩ ، ٣٠٣ ، والايضاح العضدى ١/٥٧ ، ٦٢ ، وانظر الرضى ٢/٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ومابعدها .

(٢) فى هامش العباب " فى حواشى المصنف : النحويون يقولون أخبر عن كذا بالذى ، وهذا يوهم أن الذى مخبر به ، وذلك الشيء مخبر عنه ، وليس الأمر على ذا فان الذى مبتدأ ، وذلك الاسم خبر " العباب اللوحة "٦١" . ولم أجد هذه التعليقة فى الحواشى التى عندى منها نسخه .

(٣) قال الحسينى فى العباب " فقوله : " بالذى " يتعلق بقوله " مكنيا عنه " لا بالاخبار كما فهم الشارح وجعل الباء للاستعانة وتحمل تحملا لا يليق بالمقام " العباب ٦١ . والشارح تابع للرضى فى قوله ان الباء للاستعانة . انظر شرح الكافية للرضى ٢/٤٤ .

(ومجال الأولى) أى : " الذى " و " التى " ونحوهما فى الإخبار بها (١) (أوسع من -(مجال) الثانية .)

وهى : " اللام " فى الإخبار بها " من " (٢) (حيث دخلت الأولى)

أى : الذى (٣) (الجملتين) الاسمية والفعلية ، فتقول فى الإخبار عن " زيد " فى " ضرب زيد " الذى ضرب هو زيد " وتقول : فى الإخبار عن " زيد " فى " زيد قائم " " الذى هو قائم زيد " فقد صح الإخبار بالذى فى الجملة الاسمية والفعلية .

(واختصت الثانية (٤)) وهى اللام (بالفعلية متصرفا فعلها بعد صوغه -

---

(١) كلمة -(مجال) ساقطة من الأصل .

(٢) كلمة " من " وقعت فى الاصل من الشرح ووقعت فى بقية النسخ من المتن ، ماعدا (ظ) فهى ساقطة منها وذلك يرجح أنها من الشرح . كما فى الأصل .

(٣) قال أبو على فى الايضاح العضدى ص ٥٧ : " والإخبار بالذى أعم من الإخبار بالألف واللام ، لانك تخبر بالذى عما كان أوله فعلا متصرفا أو اسما محدثا عنه ولا تخبر بالألف واللام الا عما كان أوله فعلا متصرفا "

(٤) انظر الايضاح العضدى وفى حاشية الصنف " متصرفا فعلها احتراز عن نحو : " عسى وليس ونعم ، وبئس " إذ لا يمكن صوغها اسم فاعل أو مفعول " الحاشية ١٠ ط .

وقال فى العباب " ويجب أن لا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل أو المفعول معناه ، كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام " - العباب اللوحة ٦١ /أ ط .

مبنيا للفاعل أو المفعول - اسم فاعل أو مفعول (١) ، وإعرابه بإعراب الموصول المقدر (٢) ، إعراب ما بعد "إلا" بمعنى "غير" باعرابه (٣) يعني : الإخبار باللام التي بمعنى "الذي" مخصوص بالجملة الفعلية ، إذ لا يمكن في الاسمية ، نحو : "زيد قائم" إذا أخبرت عن زيد فلا يمكن أن يقال : أللهو قائم زيد (٤) بل يختص بالفعلية ، ثم لما علم أن الفعلية أيضا لا تدخلها اللام ، بل لابد من تصرف فيها بأن يسبك من الفعلية ما يصلح صلة للام ، وهو اسم فاعل أو اسم مفعول فقال : "متصرفا فعلها" احترازا عن نحو (٥) : "نعم" (٦) ، وعسى وفعلي التعجب (٧) فإنها من الأفعال الغير المتصرفة ، أي : لا يجيء منه اسم فاعل أو مفعول ، فلا يمكن فيه الإخبار باللام ،

---

(١) في هامش العباب "عطف على صوغه" أي : بعد إعراب اسم الفاعل أو اسم المفعول الذي في صلة اللام ." العباب "٦١" ط .

(٢) في العباب "قوله "المقدر" صفة للإعراب ، وإن كان حقهما أن لا يكون لهما إعراب لأنهما صلة الموصول ، وصلة الموصول لا إعراب لها ، وانما يكون الإعراب للموصول ، إلا أنه لما كره تقدير الإعراب في اللام الموصوله المشابهة للام التعريف الحرفية ، وخلو صورة الاسم المعرب الواقع في التركيب عن الإعراب أظهر في الاسم بعدها . العباب اللوحة "٦١" ط .

(٣) في العباب "أي : بإعراب "غير" فإنه لما كره تقدير إعراب "غير" في "إلا" لكونه حرفاً أظهر إعرابه فيما بعدهم ." العباب اللوحة "٦١" ط .

(٤) في جميع النسخ "يدخله" والصواب "تدخلها" وهو ما اثبتناه .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٣١١ وشراح الالفية عند قول ابن مالك :

فعلان غير متصرفين نعم وبئس رافعان اسمين

(٦) انظر شرح الكافية الرضي ٢ / ٣٠١ .

(٧) انظر نفس المرجع ٢ / ٣٠٧ .

لاحتياجه إلى اسم فاعل أو مفعول (١) ، وقد أشعنا فيها فيقول في "ضرب زيد" إذا أخبرت عن "زيد" "الضارب هو زيد" (٢) ، وفي "ضرب زيد" على المجهول "المضروب هو زيد" بعد صوغه ، أي : بعد صوغ الفعل ، مبنيا للفاعل أو المفعول ، حال عن المجرور .

وفي الكلام لف يعني إذا كان الفعل مبنيا للفاعل يصاغ منه اسم فاعل ، وإن كان مبنيا للمفعول يصاغ منه اسم المفعول .

وقوله : "وإعرابه بإعراب الموصول" إلى آخره إشارة إلى بحث أشرنا إليه من قبل (٣) ، وسنعيده زيادة للبيان ، وهو أن اسم الفاعل أو المفعول إذا وقعا صلة للام حقهما أن لا يكون لهما إعراب ، لأن صلة الموصول لا إعراب لها ، بل الإعراب للموصول الذي أوقع مبتدأ ، فكان حقه أن لا يعرب اسم الفاعل أو "المفعول" (٤) أصلا ، فذكر أن حق الإعراب كان أصله للموصول ، ولكنهم كرهوا تقدير الإعراب في اللام ، فأظهروه في الاسم بعده ، كما أن "إلا" إذا كان بمعنى "غير" في نحو : "ما جاءني إلا زيد" كرهوا أن يظهر فيه إعراب "غير" لكونه حرفا ، فأظهروا إعرابه فيما بعده (٥) ، فكذا ههنا ، وتمام تحقيقه قد تقدم .

---

(١) في الهامش "اسم الفاعل والمفعول"

(٢) " " "في نعم وعسى وفعلي التعجب"

(٣) أشار له في أحكام الموصول "انظر القسم الأول من التحقيق ص ٥٦٦ - ٥٦٨ .

(٤) في (م) "أو الموصول" وهو خطأ من الناسخ .

(٥) تقدم في القسم الأول من التحقيق ص ٥٦٦ - ٥٦٨ .

(والإخبار سائغ عن كل اسم فى جملة ، إلا إذا تعذر الوفاء بشرطه)(١)

أى : بشرط الإخبار المذكور .

وإنما كان سائغا عن كل اسم ، لأن كل اسم صح أن يعبر عنه بالمظهر جاز أن يعبر عنه بالضمر ، نظرا إلى هذه الجهة ، إلا حيث وجد مانع من الإخبار كما سيأتى .

(وشرطه) أى : وشرط الإخبار

(تصدير الجملة بالموصول مبتدأ ، وتأخير الاسم المراد عنه الاخبار خبرا ، بوضع ضمير للموصول موضعه)

هذه أربعة شروط :

أحدها : تصدير الجملة بالموصول مبتدأ

والثانى : صحة تأخير الاسم الذى أريد أن يخبر عنه خبرا .(٢)

والثالث : وضع ضمير موضع ذلك الاسم .(٣)

---

(١) فى حاشية الايضاح العضدى ص ٥٧ الهامش (٤) :

" ولا يجوز الاخبار عن الافعال ، ولا عن حروف المعانى ولا الجمل ، وانما يخبر عن الاسماء المعربة ، والمبهمة والمضمرة ، والموصولة . . "

وقال ابن السراج فى الأصول ٢ / ٣٠٠ : " ولا يجوز الاخبار عن " ضربته " فى هذه المسألة ، لأنه فعل وجملة والأفعال والجمل لا يخبر عنها لأنك اذا اخبرت احتجت أن تضمر ما تخبر عنه والفعل لا يضمر وكذلك الجملة لأن ذلك محال .

(٢) بهذا الشرط يخرج ضمير الشأن ، واسماء الشرط والاستفهام وكذلك " كم " و " كأين " لأن هذه الاسماء لها الصدارة . انظر المقتضب ٣ / ٩٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٤٣ .

(٣) هذا الشرط يخرج الفعل والجملة . انظر المقتضب والرضى الصفحات السابقة .

والرابط : كون الضمير عائدا إلى الموصول ، فإذا تعذر أحد منها تعذر الإخبار على ما سيأتي بيانه .(١)

(وأنه) أي : وأن ضمير الاسم المخبر عنه (منصوبا جاز إيلاؤه الفعل متصلا ، وإن لم يله الاسم الموضوع هو موضعه إذا لم يلتبس)(٢) (٣)

يعني : إذا كان الاسم الذي يراد الإخبار عنه غير متصل بفعل بأن يكون بينهما فصل جاز أن يذكر موضعه ضميرا متصلا بالفعل ، إذا لم يلتبس . مثلا تقول : في " أعطيت زيدا درهما " إذا أردت الإخبار عن " درهما " وهو غير متصل بالفعل جاز لك أن تذكر الضمير الذي تضعه موضعه متصلا بالفعل ، فتقول : " الذي أعطيته زيدا درهم " وكان حقه أن يوضع موضع " الدرهم " منفصل فيقال : " الذي أعطيت زيدا إياه درهم " ، ولكن عدل الى الضمير المتصل ، وإيلائه الفعل ، لأنه إذا جاز الاتصال لم يعدل إلى الانفصال(٤) ، هذا إذا لم يلتبس مثل المثال المذكور ،

---

(١) جعل ابن أبي الربيع شروط الإخبار سبعة فانظرها في الملخص في ضبط قوانين العربية ١/١٨٢ - ١٨٤ .

(٢) في (هـ) زيادة -(به)- في هذا المكان .

(٣) قال المصنف في حاشيته " وأنه منصوبا جاز إيلاؤه الفعل وإن لم يله الاسم الموضوع هو موضعه اذا لم يلتبس ، مثاله ما اذا قلت في الإخبار عن " درهما " في " أعطيت زيدا درهما " " الذي أعطيت زيدا اياه درهم " هذا أصل الكلام ، ولكن جاز لك أن تجعل الضمير متصلا بالفعل نحو : " الذي أعطيته زيدا درهم " حيث لم يلتبس وان اردت في " أعطيت زيدا عبد الله " أن تقول: " الذي أعطيته زيدا عبد الله " لم يجز للالباس " الحاشية ١٠ ط .

(٤) قال ابن مالك في الخلاصة :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل . اذا تأتى أن يجيء المتصل

أما إذا التبس نحو : "اعطيت زيدا عبد الله" فلا يجوز تقديمه ، وإيلاؤه الفعل ، فتقول في الإخبار عن "عبد الله" : "الذي أعطيت زيدا إياه عبد الله" ، ولو أوليته الفعل وقلت : "الذي أعطيته زيدا عبد الله" لم يتميز المفعول الأول عن المفعول الثاني ، لأن التمييز إنما يحصل بالتقديم لفظا ، فإن المقدم هو المفعول الأول ، والمؤخر هو الثاني ، وجاز أن يذكر في مثال الإلباس : "إنما ضرب زيد عمرو" فإن الحصر في الاسم الثاني ، لأنه بمنزلة الواقع بعد "إلا" أي : "ما ضرب زيد إلا عمرو" فلو أخبرت عن "عمرو" في "إنما ضرب زيد عمرو" ، وأوليته الفعل ، وقلت : "الذي إنما ضربه زيد "عمرو" انعكس الحصر وصار "زيد" (١) بمنزلة الاسم الواقع بعد "إلا" ويقع الإلباس .

(وحذفه متصلا منصوبا أيضا ،) أي : وجاز حذف الضمير إذا كان متصلا منصوبا (٢) (في صلة اللام كان أو في صلة الذي فيمن يجعل المتصل

---

(١) في الأصل زيادة كلمة (هو) في هذا المكان .

(٢) انظر المقتضب ٣/١١٥ ، ١١٦ فقد قال المبرد بعد أن تحدث عن الخلاف في حذف الضمير : "فإنما كان حذفها جيدا في الذي إذا قلت الذي ضربت زيد والذي ضرب عبد الله زيد ، لأن "الذي" اسم بنفسه والفعل والفاعل والمفعول فصار أربعة أشياء اسما واحدا فلم يجز حذف "الذي" وهو الموصول والمقصود ، ولا حذف الفعل وهو الصلة ، ولا حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه فحذف المفعول استخفافا ، لأن الفعل قد يخلو منه وهو في النية ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول .
والألف واللام في معنى الذي وليس محلهما محله ، لأنهما دخلا على ضارب كما يدخلان على الرجل ، إلا أن ضاربا وما أشبهه في معنى الفعل ، فصارتا في معنى ما يوصل بالفعل وهذا مذهب النحويين . . . الخ وانظر كلام الفارضي في هامش المقتضب ٣/١١٦ وانظر الأشموني ٤/٣٨ .

بالوصف منصوبا لفظا ومعنى وإلا (١) أي : وإن لم يجعل منصوبا لفظا ومعنى ، بل مجرورا لفظا منصوبا معنى كما هو مذهب بعضهم .

(فهو) أي الحذف (ضعيف فيه) أي في ذلك المتصل ، يعني إذا كان الضمير الموضوع موضع الاسم المخبر عنه متصلا منصوبا جاز حذفه أيضا ، مثلا في " ضربت زيدا " " لو أخبر (٢) عن " زيد " قيل (٣) : " الذي ضربته زيد " ، وجاز حذف الضمير بأن يقال : " الذي ضربت زيد " ، لأن العائد المنصوب الى الموصول يجوز حذفه .

---

(١) في العباب اللوحة ٦٢ : " كسيبويه فإنه جعل المتصل بالوصف المعرف باللام إذا لم يكن مثنى ومجموعا على حده ، وكالأخفش فإنه قال : ان الضمير بعد الوصف المجرد عن اللام منصوب أيضا" أ هـ ، وفي التعليق اللوحة ٦٠ " : الضمير المتصل في نحو الضارب والضاربك ضمير منصوب عند الأخفش ، وضمير مجرور عند سيبويه ، فلا يكون منصوبا إلا معنى ، فعلى هذا لو قلت في ضربت زيدا : " الضارب أنا زيد " لم يحسن " أ هـ ، وفي هامش العباب فعلى رأي الأخفش يحذف بلا ضعف لأنه مثل : = (أهذا الذي بعث الله رسولا)= الاية "٤١" من سورة الفرقان ، وعلى رأي سيبويه لا يحسن حذفه لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد" انظر هامش العباب ، وفي هامشه اللوحة ٦٢ وكان الأولى أن يقدم قوله " في صلة الذي " ويؤخر " في صلة اللام " . . الخ

وفي الاشموني ٢٥٢/٣ وقال الجرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض وقال الاخفش وهشام نصب وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في " الضاربك " مخفوض في ضاربك " . . الخ وانظر جـ ٣٨/٤ .

(٢) في (ل) لو أردت الاخبار "

(٣) في (ل) " فقلت " .

نحو : =(أهذا الذى بعث الله رسولا)[1]= أى : بعثه الله وكذا في صلة اللام في " ضربت زيدا " لو أخبرت عن " زيد " باللام لقيل : " الضاربه أنا زيد "[2] وجاز حذف هذا الضمير بأن يقال : " الضارب أنا زيد "[3] هذا فيمن يجعل المتصل بالوصف منصوبا ، يعنى إذا اتصل الضمير بالوصف كاسم الفاعل نحو : " ضاربه وضاربى "[4] فاختلف فيه أن المتصل به -(هل)[5]- هو منصوب أو مجرور ؟

فعند سيبويه هو مجرور ، وعند الأخفش هو منصوب[6] ، فقال : إنما يجوز الحذف إذا جعل منصوبا ، فإن حذف المنصوب كثير شائع ، أما من يجعله مجرورا فلو حذفه لحذف المجرور وأبقى الجاز ، وهو ضعيف -(فيه)-[7] ، فلذلك قال : " وإلا فهو ضعيف فيه " وكان الأولى أن يقول : " فى صلة الذى كان ، أو فى صلة اللام فيمن يجعل لأن قوله : " فيمن يجعل " إلى آخره يختص باللام .

---

(١) الاية ٤١ من سورة الفرقان . وانظر ابن يعيش ٣/١٥٨ .

(٢) قال المبرد فى المقتضب ٣/١١٥ ، ١١٦ " فإن اخبرت عن " زيد " قلت : " الضاربه أنا " وانظر ابن يعيش ٣/١٥٨ .

(٣) قال الأشمونى بعد ماثل بقوله : الواقيه الله البطل "
ولا يجوز أن يحذف الهاء لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا فى الضرورة كقوله :

* ما الستغز الهوى محمود عاقبه *

انظر الاشمونى ٤/٤٢ .

(٤) هذه الفاء ساقطة من (م) .

(٥) كلمة -(هل)- ساقطة من الاصل .

(٦) انظر الهامش (١) ص ٢٣٧ وارجع إلى المراجع المذكورة فيه .

(٧) كلمة -(فيه)- ساقطة من (م) و (ل) .

فإن الخلاف في الوصف إذا اتصل به ضمير كما ذكرنا ، (ومن هـذا)(١)
أي : وما ذكر من شرط الإخبار على الوجه المذكور ، (يظهر أنه)(٢)
أي : الإخبار ، (يمتنع فيما يستحق الصدر من ضمير الشأن ، و" كم "
الخبرية وغير ذلك لتعذر التأخير)(٣) هذا شروع في بيان أن كل واحد
من الأمور الأربعة -(المذكورة)(٤)- شرط "للإخبار"(٥) ، فإنه إذا انتفى
واحد انتفى الإخبار ،

فإذا كان الاسم الذي أريد الإخبار عنه مستحقا لصدر الكلام لم يجز
الإخبار عنه ، لأن أحد شروطه أن يؤخر ذلك الاسم ، ليكون خبرا
عن الموصول ، وما يستحق الصدرية ، لا يمكن تأخيره ، كضمير الشأن ،
في -(نحو)(٦)- "هو زيد قائم" ، -(و)(٧)- لا يمكن الإخبار عن هذا
الضمير ،إذ لو قيل : "الذي هو زيد قائم" -(هو)(٨)- لزم تأخير
ضمير الشأن ، وهو ممتنع ، وكذا "كم" الخبرية لو أخر بطل صدريته ،
وقيده بالخبرية لأن "كم" الاستفهامية لا تقع صلة للموصول ، فيكون
المانع فيه -(هو)(٩)- عدم تصدير "الذي" لا تأخيره ،

---

(١) في (هـ) "يظهر أن" وهو خطأ من الناسخ .
(٢) انظر ابن يعيش ٣/١٥٩ ، والتسهيل ٢٥١ ، والرضي ٢/٤٨ ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ١/٢٧٦ ، والتصريح ٢/٢٦٥ والأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/٣٩ وانظر الهامش (١) من التحقيق ص٢٣٦.
(٣) انظر الرضي ٢/٤٨ وانظر الهامش (١) ص٢٣٦ من التحقيق .
(٤) كلمة -(المذكورة)- ساقطة من (م) و (هـ) .
(٥) في (م) و (هـ) "شرط الاخبار" .
(٦) كلمة -(نحو)- ساقطة من (م) .
(٧) هذه الواو ساقطة من (هـ) .
(٨) كلمة -(هو)- ساقطة من (هـ) .
(٩) كلمة -(هو)- ساقطة من جميع النسخ غير الاصل .

وفى التمثيل بضمير الشأن نظر ، لأنه جاز أن يقال يمتنع الإخبار فيه لكونه مستحقا لغير الموصول ، -(إذ الضمير يرجع إلى المتعقل فى الذهن وهو الشأن ، لا إلى ملفوظه نحو : " زيد ضربته " فإنه مستحق لغير الموصول)- فامتناع الإخبار فى ضمير الشأن جاز أن يكون لكونه مستحقا للغير ، وهو المتعقل الذهنى ، لا لكونه متعذر التأخير .

(وفيما يلزم التنكير من الحال والتمييز وا منفى نفى الجنس ، والمجرور "برب" ونحو ذلك ، لتعذر الإضمار) قوله : فيما يلزم عطف على فيما يستحق "

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (ل) .

(٢) فى (هـ) " فامتنع "

(٣) قال الصبان : قد يتبادر إلى الذهن جواز الإخبار عن مجرور" رب" لأنها تجر الضمير ، ولكن التحقيق أنه لا يجوز ، لأن الضمير حينئذ يعود على ما قبل " رب " وهو الموصول ، وإنما يعود ضمير " رب "على مابعده وذلك ليحصل به ابهام يقرب به من النكرة . . . الخ انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٤ / ٤٠ ، وانظر أوضح المسالك ٤ / ٢٤٠ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠١ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٤٧ ، والمقتضب ٣ / ٩١ ، والملخص ١ / ١٨٣ .

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٤٦ ، وابن يعيش ٣ / ١٥٩ ، والاشمونى ٤ / ٣٩٠ ، وهامش الايضاح العضدى ١ / ٥٨ ، والتصريح ٢ / ٢٦٥ ، وانظر شرح المكودى للألفية وحاشية ابن حمدون عليه ، وانظر المطالع السعيدة فى شرح الفريدة ١ / ٢٧٦ .

(٥) فى (أ) " وقوله " .

أي : ويمتنع الإخبار فيما يلزم التنكير من الحال نحو : "ضربت راكبا" (١)
فإنه يمتنع الإخبار عن الحال ، إذ لا يمكن وضع الضمير موضعه (٢) ، لأن
"الضمير" معرفة فلا يقع حالا (٣) ، وكذا التمييز لو قلت : "عندي عشرون
درهما" امتنع الإخبار عن "درهما" ، إذ لا يمكن وضع الضمير موضعه ،
وكذا المنفي نفي الجنس نحو : "لا رجل في الدار" وكذا المجرور
ب "رب" ، "لأنه" (٤) لازم "التنكير" (٥) والمضمر معرفة فلا يقع موقعها
(ولا -(يقاس)- على "ربه رجلا" لشذوذه (٦))

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن "رب" قد تدخل على المضمر في
"ربه رجلا" فلا يتعذر إضمار المجرور ب "رب" ، فأجاب بأنه شاذ
لا يقاس عليه على أنه -(يقال إنه مبهم (٧))- يرمى به من غير قصد إلى
معين ، وكأنه ليس بمضمر وإن كان لفظه "-(لفظ (٨))- المضمر .

---

(١) في (جـ) زيادة "أيضا" بعد "الحال"
(٢) في الهامش و (م) و(جـ) "ضمير" وهو ساقط من (أ)
(٣) في بقية النسخ "المضمر"
(٤) في جميع النسخ ماعدا (جـ) "لانها"
(٥) في جميع النسخ غير (ل) "للتنكير"
(٦) كلمة -(يقاس)- ساقطة من الأصل .
(٧) ما بين المعقوفتين -( )- من (ل) و (م) ساقطة من بقية النسخ .
(٨) كلمة -(لفظ)- ساقطة من (هـ) .

(وكذا في الموصوف بدون الصفة) أي : وكذا يمتنع الإخبار في الموصوف بدون الصفة ، فلا يقال في " جاء رجل عالم " والإخبار عن الموصوف فقط (١) " الذي جاء هو عالم رجل " ، لأن الضمير لا يقع موصوفا ، وقال : " بدون الصفة " ، لأنه لو أخبر عن الموصوف والصفة مما جاز ، فيقال : " الذي جاء هو رجل عالم " فالمخبر عنه هو الموصوف والصفة معا ، (وفي الوصف) (٢) أي بدون الموصوف فلا يخبر عن "عالم " في المثال المذكور فلا يقال (٣) : " الذي جاء رجل هو عالم " ، لأن الضمير لا يقع صفة ، (وفي المضاف بدون المضاف إليه) نحو : " جاء غلام زيد " يمتنع الإخبار عن المضاف فقط وهو ظاهر ، لامتناع إضافة -(الضمير)- إلى شيء (٤) (، لامتناع الوصف للضمير وإضافته) هذا علة للمسائل الثلاث ، أي يمتنع الإخبار في الموصوف فقط (٥) ، لامتناع الوصف (٦) للضمير " ، أي : لامتناع كون الضمير موصوفا (٧) ، و" به " يرجع إلى قوله : " في الوصف " ، أي : يمتنع الإخبار في الوصف ، لامتناع الوصف بالضمير ، أي : لامتناع كون الضمير صفة ، و" إضافته " يرجع إلى قوله : " في المضاف "

---

(١) تقدم الحديث عنه ، وانظر الاشموني ٤ / ٤٠ والتصريح ٢ / ٢٦٦ .

(٢) في (م) " الصفة " وانظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة ١ / ٢٧٦ .

(٣) تقدم الحديث عنه . وانظر الاشموني ٤ / ٤٠ ، والتصريح ٢ / ٢٦٦ ، وانظر المطالع السعيده في شرح الفريدة ١ / ٢٧٦ .

(٤) سقطت من (ل) لفظة -(الضمير)- وانظر في هذه المسألة الأشموني ٤ / ٤٠ ، والتصريح ٢ / ٢٦٦ ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ١ / ٢٧٦ .

(٥) في (ل) زيادة -(وهو ظاهر) بعد كلمة " فقط "

(٦) في الاصل "بالضمير " وهو خطأ من الناسخ لأن الحديث هنا عن الوصف للضمير ، أما الوصف به فسوف يأتي فيما بعد .

(٧) في (م) " وضمير به " .

أي : يمتنع الإخبار في المضاف فقط ، لامتناع إضافة المضمر إلى شيء ، فقوله : " وفي الوصف " أراد بدون الموصوف ، وإن أطلقه في اللفظ اعتمادا على المذكور قبله .

(١)

(٢)
(وحكى المازني جواز ذلك في الشعر)
والشعر ما لم نجده .

(٣)
(وإذا كان المضاف إليه " المركب " من العشرة مع ما نيف عليها ، والمضاف اسم الفاعل المشتق من العدد ولا يكون إلا منه نفى الإخبار) أي عن المضاف إليه (يجب رد المحذوف من المضاف لزوال علته (٤))
يعني : إذا ركب العشرة مع نيفها وقيل : اثني عشر ، وثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، وجعل هذا المركب نحو : ثلاثة عشر مضافا إليه ، وجعل المضاف اسم فاعل المشتق من العدد نحو : " الثالث " ، والرابع " "ولا يكون الا منه " أي : لا يكون الا واحدا من المضاف إليه ، يعني : لا يكون بمعنى التصيير لأن ذلك مخصوص بالعشرة . فما دونها ، إذ يقال : عاشر عشرة ، بمعنى واحد منها ،

---

(١) في (هـ) " الموصوف " وهو خطأ من الناسخ .
(٢) قال ابن السراج : " وقال أبو العباس عن أبي عثمان أنه قد جاء الإخبار في مثل " حمار قبان ، وأبي الحارث وما أشبهه ، ولكنه في الشعر شاذ " الأصول ٢/٣٠٤ .
(٣) في (ك) و (ل) و(هـ) " مركبا " .
(٤) انظر سيبويه ١/٥٥٩ ، ٥٦١ والمقتضب ٢/١٨١-١٨٤ ، والأصول لابن السراج ٢/٣٣١ - ٣٣٢ .

ويقال : عاشر تسعة ، بمعنى صير التسعة عشرة ، وأما في نيف العشرة لو اشتق منه اسم الفاعل ، فلا يضاف إلا بمعنى واحد منه ، لا بمعنى التصيير ، لا يقال : ثالث اثنى عشر ، بمعنى صير اثني عشر ثلاثة عشر (١) ، فإذا أضفت اسم الفاعل إلى ما يساويه في العدد نحو : " ثالث ثلاثة عشر " ، فإن التقدير " ثالث -(عشر)(٢)- ثلاثة عشر ، بمعنى واحد من ثلاثة عشر ، فإذا اخبر عن المضاف إليه وهو " ثلاثة عشر " من " -(هذا)(٣)- ثالث ثلاثة عشر " يجب رد المضاف إليه(٤) المحذوف وهو " عشر " من " ثالث عشر " -(فتقول : " الذي هذا ثالث عشرهم ثلاثة عشر " لأنه إنما حذف المضاف إليه)(٥)- وهو " عشر " من " ثالث عشر " كراهة إضافة اسم جمع -(فيه)(٦)- بين اسمين إلى اسم آخر قد جمع فيه بين اسمين مثلهما لطول ،

---

(١) هذا ما عليه جمهور النحاة كالأخفش والمبرد والمازني والسيرافي وخالفهم سيبويه فأجازه بقلة فقد قال في كتاب به " وتقول هو خامس أربعة ، اذا أردت أنه صير اربعه نسوه خمسة ولا تكاد العرب تتكلم به كما ذكرت لك " .
ثم قال " وعلى هذا نقول : رابع ثلاثة عشر ، كما قلت خامس أربعة عشر " ، وهذا محل الشاهد . انظر الكتاب ٣ / ٥٦١ ، والمقتضب ٢ / ١٨٢-١٨٣ وانظر نقد المبرد لسيبويه ورد ابن ولاد على المبرد في هامش المقتضب وانظر الرضي ٢ / ١٥٨-١٥٩ ، وشرح المرادي للألفية ٤ / ٣٢٢ ، والتصريح ٢ / ٢٧٨ ، والاشموني ٤ / ٥٦ .
وفي حاشية المصنف اللوحة ١٠ " ولا تقول : ثالث اثنى عشر ، بمعنى جاعلهم ثلاثة عشر " .

(٢) كلمة -(عشر)- ساقطة من الأصل .
(٣) " - (هذا)- ساقطة من (م) .
(٤) كلمة - (اليه)- ساقطة من (م) .
(٥) ما بين القوسين -( )- ساقط من (م)
(٦) لفظة -(فيه)- ساقطة من (هـ) .

فحذفوا الثاني من الأول ، ولما أقيم الضمير مقامه ذهبت تلك الكراهة ، أي : علة الحذف كانت تلك الكراهة ، فلما زالت رد المحذوف .

(ولا يسوغ فيه اللام) أي : لا يسوغ في مثل : " ثالث ثلاثة عشر " الإخبار باللام ، لأنه إنما يكون في الفعلية ، وهذه جملة اسمية فلا مدخل فيه للإخبار باللام ، بل يتعين الإخبار بالذي كما ذكرنا .(١)

(وكذا في كل ما أضيف إلى العدد المشتق هو منه .)

يعني : " ما " أضيف إلى المساوي نحو : " هذا ثالث ثلاثة " فإنه لا يكون إلا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير -(لأن التصيير إنما يكون في المضاف إلى الأقل نحو : " راهبٌ ثلاثة " ، -(أما في المضاف إلى المساوي فلا يمكن فيه التصيير)- وحينئذ لا يكون بمعنى الفعل فلا يسوغ فيه الإخبار باللام . " كما ذكرنا " .(٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧)

---

(١) انظر ص ٢٣٠ من التحقيق .

(٢) في (هـ) " فيما " .

(٣) قال ابن السراج في الاصول ٢/٣٣٢ : " وثالث ثلاثة انما يراد به أحد ثلاثة " - وانظر سيبويه ٣/٥٥٩ ، والمقتضب ٢/١٨١-١٨٢ .

(٤) من هنا بدأ السقط من (هـ) .

(٥) من هنا بدأ السقط من (ك) .

(٦) هنا ينتهي السقط من (هـ) .

(٧) في جميع النسخ غير الاصل " لما ذكرنا " .

وأما في المضاف إلى ما دونه ، ولا يكون إلا فيما دون العشرة فلا منع ، لأنه بما يؤخذ من الفعل أشبه ، يعني : أن اسم الفاعل المشتق من العدد إذا أضيف إلى ما دونه (١) - نحو : رابع ثلاثة ، فيكون بمعنى التصيير (٢) ، أي : صير الثلاثة أربعة ، ولا يكون التصيير إلا في ما دون العشرة ، لأن له فعلا يؤخذ منه اسم الفاعل بمعنى التصيير ، فإن " رابعا " مأخوذ من " ربعت الثلاثة " أي : صيرتهم أربعة (٣) ، ولا يكون هذا في نيف العشرة ، لأنه ليس له فعل مأخوذ من المركب حتى يشتق منه اسم فاعل (٤) ، فنحو : " هذا رابع ثلاثة " قال : إنه لا بد من الإخبار فيه باللام ، فتقول في " هذا أربع ثلاثة " : " الذين هذا رابعهم ثلاثة . " وجاز باللام أيضا (٥) :

---

(١) قال ابن السراج :
" وإذا قلت : هذا ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة فهو بما يؤخذ من الفعل اشبه ، لأنك تريد : هذا الذي جعل اثنين ثلاثة ، والذي جعل ثلاثة أربعة ، وما ذلك فهو ضعيف ، لأنه ليس له فعل معلوم ، وانما هو مشتق من العدد . الأصول ٢/٣٣٢ "

(٢) هنا ينتهي السقط من (ك) .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٥٥٩ : " وتقول : هذا خامس أربعة وذلك انك تريد أن تقول : هذا الذي خمس الأربعة ، كما تقول : خمستهم ، وربعتهم . . . وكذلك جميع هذا من الثلاثة الى العشرة ، وانما تريد هذا الذي صير أربعة خمسة ، وقلما تريد العرب هذا وهو قياس .

(٤) في حاشية الصنف " ولا تقول : ثالث اثنى عشر ، بمعنى جاعلهم ثلاثة عشر ، إذ ليس ثمة مصدر يفيد التصيير على هذا العدد المركب " الحاشية ١٠ ط .

(٥) قال ابن السراج : فإذا قلت : هذا رابع ثلاثة ، تريد رابع ثلاثة فأخبرت عن ثلاثة ، قلت : الذين هذا رابعهم ثلاثة - الأصول ٢/٣٣٢ .

نحو : الرابعهم هذا ثلاثة " وذكر لوجه التجويز أن هذا مما يؤخذ من الفعل أشبه ، يعني أن " ضارب " مأخوذ من فعل قطعا ، ونحو : " رابع أربعة " مأخوذ من الاسم وهو "أربعة" قطعا ، لأنه ليس بمعنى التصيير حتى يقدر له فعل ، وأما " رابع ثلاثة " ، فهو بين الرتبتين ، لأنه يحتمل أن يكون مأخوذا من اسم ، وهو " أربعة " فيكون كرابع أربعة ، ويحتمل أن يكون مأخوذا من فعل وهو : " ربعت " ، لأنه بمعنى التصيير الذي يقتضي الفعلية ،فقال انه أشبه بما يؤخذ من الفعل نحو : " ضارب " مما يؤخذ من الاسم من نحو : " رابع أربعة " هذا حل اللفظ ، وقد ذكره في التعليق (١) أيضا ، وفيه نظر ، لأن الاخبار باللام يتعين أن يكون في الجملة الفعلية صريحا ، والمثال المذكور جملة اسمية فيمتنع الإخبار باللام في نحو : " زيد ضارب " مع أنه مأخوذ من الفعل قطعا ، فكيف في اسم الفاعل بمعنى العدد ، وهو قد صرح في أول باب الأخبار أن الإخبار باللام يختص بالفعلية ، فكيف يمكن فرض اللام في الجملة الاسمية مع كون اسم الفاعل مأخوذ من العدد ،

---

(١) قال المصنف في التعليق اللوحه ١٠٠- ١١ : " فإن أردت الإخبار عن المضاف اليه في قولك : " هذا ثالث ثلاثة " قلت " الذين هذا ثالثهم ثلاثة " ، ولو قلت بالألف واللام : " الثالثهم هذا ثلاثة " لم يجز لأن اللام إنما تدخل الفعلية تحقيقا أو تقديرا ، إذ ليس هذا من فعل ، لأنه بمعنى واحد من ثلاثة ، قال الأخفش ألا ترى أن العرب لا تقول " هذا خامس خمسة عشرا " ، وأما في المضاف إلى ما دونه فتقول : " الذين هذا رابعهم ثلاثة " وجاز : " الرابعهم هذا ثلاثة " . قال ابن السراج وهو ضعيف أيضا لأنه ليس له فعل مفهوم ، وإنما هو مشتق من العدد وليس بمشتق من مصدر معروف كما اشتق ضاربي من الضرب . أهـ .
وانظر الاصول لابن السراج ٢/٣٣٢ .

نعم لو قال : "ربعت الثلاثة" فيجوز حينئذ الإخبار باللام فيه ، نظرا إلى أنه يشتق منه اسم فاعل ويمكن أن يمنع بأن اسم الفاعل فيه ليس على المعهود من اسم الفاعل المأخوذ من غيره من الأفعال .

(قال الأخفش : وجاز في القياس : "الثاني أثنين أنا" (١) واستهجن : "الثانيهما أنا اثنان" (٢) لعدم الفائدة ، بخلاف "الضاربهما" (٣))

يعني لو قلت : "أنا ثاني اثنين" فقد أجاز الأخفش في القياس الإخبار عن "أنا" باللام ، فقال : "الثاني أثنين أنا" لأنه في المعنى "الذي ثني اثنين أنا" ، وإنما قال : على القياس ، لأنه -(ليس)- (٤) في الكلام ، شيء حتى يصاغ منه الثاني بمعنى الواحد .

واستهجن الإخبار عن اثنين بأن يقال : "الثانيهما أنا اثنان" لعدم الفائدة ، لأن اللذين أنت ثانيهما ، لابد وأن يكونا اثنين ، فأخبرت عنهما بشيء معلوم بالضرورة ،

---

(١) في حاشية المصنف "أما اجازه الأخفش في القياس ، "الثاني أثنين أنا" فلا يعرج عليه ، لأنه في معنى : الذي ثني اثنين أنا" وليس في الكلام "ثني" حتى يصاغ منه الثاني ، ولو كان لما نصب لأنه غير متعد" الحاشية اللوحه ١١ ط - وانظر ما نسب للأخفش في الاصول ٢ / ٣٣٢ .

(٢) في حاشية المصنف : "وانما استهجن "الثانيهما أنا اثنان" لما أن اللذين أنت ثانيهما لم يكونا الا اثنين فاخبرت عنهما بشيء معلوم بالضرورة أمره بخلاف "الضاربهما أنا رجلان" ، لأنك إذا قلت : "الضاربهما لم يعلم أرجلان أم امرأتان ." الحاشية اللوحه ١١ ط . وانظر الاصول ٢ / ٣٣٢ .

(٣) في (هـ) -(الضاربهما أنا رجلان)- وهذه الزيادة وردت في (ظ) من الشرح ، وذكرها المصنف في التعليقات اللوحه ١١ ط .

(٤) كلمة -(ليس)- ساقطة من الأصل .

بخلاف ما لو قلت " أنا ضارب اثنين " وأخبرت عن " اثنين " وقلت : " الضاربهما أنا اثنان " وقال : في التعليق : " رجلان " ، وذكر وجه الفرق ، لأنك إذا قلت : " الضاربهما " لم يعلم أرجلان أم امرأتان ، (١) وهذا الكلام كما ترى مخبط ، أما أولا فلأنه ذكر الاخبار باللام في الجملة الاسمية وهو ممتنع كما ذكرنا ، (٢)

وأما ثانيا : فلأن حق الكلام في " أنا ضارب اثنين " على تجويز الاخبار باللام " الضاربهما أنا " أي " الذان أنا ضاربهما اثنان " وحينئذ لا يتبين الفرق بين " الثانيهما أنا اثنان " وبين " الضاربهما أنا اثنان " ، اذ لفظ " اثنان " ان أريد به العدد المجرد من غير اعتبار الذكوره ، فهما في المعنى سواء ، (٣) لأن اللذين أنت ضاربهما " يكونان اثنين أيضا ، وان أريد به قيد الذكورة ، فالصورتان مفيدتان ، اذ اللذان أنت ثانيهما قد يكونان ذكرين أو ذكرا وأنثى اذا كان المتكلم ذكرا فكذا " اللذان أنت ضاربهما " قد يكونان ذكرين أو انثيين ، وليس في اللام في الضاربهما والثانيهما دلالة على تذكير أو تأنيث ، اذ جاز أن يقدر اللتان أو اللذان في الموضعين ، (٤) (٥)

وعلى الجملة ، فقوله في التعليق في الفرق : " الضاربهما أنا رجلان " ، (٦) ليس بسديد بل حقه " أثنان " وحينئذ لا يصح الفرق ، فهو في غاية السقوط . (٧)

---

(١) انظر الهامش (٢) ص٢٤٦ فقد ذكرت فيه ما قاله في التعليق .

(٢) تقدم في ص٢٣٠ .

(٣) في الهامش " أي في الاستهجان "

(٤) في الهامش : " هما يستعملان في المذكرين والمؤنثين ، والمؤنث والمذكر حقيقيا .

(٥) يعني " أنا في ثانيهما أنا اثنان " هكذا في الهامش .

(٦) انظر قوله في التعليق في الهامش ٢ / ٢٤٦٠ .

(٧) في الهامش : " بل حقه ان يقال : الضاربهما أنا اثنان " .

نعم لو قيل إن لفظ " اثنان " يطلق على الذكرين ، وعلى الذكر والأنثى (١)
على وجه التغليب حقيقة ، فحينئذ يتبين الفرق ، إذ لو قلت :
" الضاربهما أنا اثنان " يخرج به المرأتان ، إذ اللام في " الضاربهما "
يحتمل أن يراد به المرأتان والذكران ، والذكر والأنثى ، لصحة حمل
" الضارب " على الذكر في الأحوال الثلاث ، فيفيد بخلاف " الثانيهما أنا
أثنان " إذ يحتمل اللام الذكرين والذكر والأنثى ولا يحتمل المرأتين
إذا كان الثاني ذكرا (٢) ويحتمل اثنان في الخبر أيضا ،
أن يكون المراد به ذكرين وذكرا وأنثى ، فلا يخرج شيئا فلا يفيد أمرا
زائدا ، لكن الكلام في كون التغليب حقيقة ، إذ لو كان مجازا لاحتمل
اثنان على وجه المجاز أن يراد به الذكران والذكر والانثى والمرأتان باعتبار
أنهما شخصان على وجه المجاز (٣) (٤) -(والله أعلم)-

(وكذا في الاسم العامل بدون معموله لتعذر إعمال الضمير (٥) .)
أي وكما يمتنع الاخبار في الموصوف بدون الصفة ونحوه كما ذكرنا (٦)
يمتنع أيضا الاخبار في الاسم العامل بدون معموله فنحو : " أعجبني ضرب عمرا "
يمتنع الأخبار عن " ضرب " فقط فلا يقال : " الذي أعجبني هو عمرا ضرب "
لتعذر اعمال الضمير .

---

(١) في الهامش أي كالمذكرين .
(٢) في الهامش " لأن الثاني عبارة عن أنا " وفيه أيضا " أي المراد بأنا المذكر "
(٣) في (هـ) و (ل) " جهة " .
(٤) هذه الجملة لا توجد في (هـ) و (ل) .
(٥) في (حـ) " اسم "
(٦) تقدم في ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(وفى الاسم الذى يضارع الفعل العامل عمله مطلقـــا [1] .)

أى مع معموله ودونه (لعدم صلوحه للاخبار عنه [2]) ، لأنه شبه بالفعل ، فكأنه فعل حقيقة ، ولفظ " العامل " مجرور صفة للاسم ، فللأسم صفتـــان ، أحدهما : كونه مضارعا للفعل ،

والثانى : كونه عاملا عمل الفعل ، بأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعـــول أو صفة مشبهة ،

واحترز بقوله : " الذى يضارع الفعل " عن المصدر ، فإنه وإن عمل عمـــل الفعل لكنه يسوغ الإخبار عنه مع معموله فتقول فى + " ضربى زيدا حسن " إذ أخبرت عن المصدر مع معموله " وهو ضربى زيدا " : " الذى هو حسن ضربى زيدا " ، وإنما امتنع الإخبار فى اسم الفاعل العامل مطلقا ونحـــوه دون المصدر ، فإنه يجوز الإخبار فيه مع معموله ، لأن اسم الفاعـــل يضارع الفعل ويجرى مجراه فى الحركات والسكنات والدلالة على الزمـــان الحاضر أو المستقبل ، ووقوعه موقعه ، فهو كالفعل ، بخلاف المصدر فإنه ليس جاريا على الفعل فى الحركات والسكنات والدلالة على أحـــد الزمانيـــن ، ووقوعه موقعه ، فإن " ضارب " من قولك : " زيد ضارب " مثل " يضرب " فى الأمور الثلاثة ، بخلاف المصدر فإنه ليس كالفعل فى تلـــك الأمور [3] ، فالمصدر مع معموله كسائر الاسماء التى يصح الإخبار عنهـــا ،

---

(١) انظر الرضى ٢ / ٤٥ - ٤٦ .

(٢) فى القاموس " صلح " الصلاح ضد الفساد كالصلوح .

(٣) قال الرضى فى تعداده للأشياء التى تخرج بالشرط الثانى وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه . . . " وكالمصدر العامل إذ لا يجوز نحو : " مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح " ، لأن لفظ المصدر مراعى فى العمل إذ هو من جهة التركيب اللفظى يشابه الفعل فيعمل والإضمار يزيل اللفظ ، وكذا فى كل صفة عاملة كاسم الفاعـــل والمفعول والصفة المشبهة " العاملة فى الظاهر . انظر ٢ / ٤٦ .

وقيد الاسم بالعامل احترازا عن اسم الفاعل غير العامل فإنه يجوز الإخبار عنه كسائر الاسماء الجامدة.

(وقولهم في الإخبار عن " منطلق " في " زيد منطلق " الذي زيد هو منطلق " (١) فالمخبر عنه في الحقيقة الموصوف الساد هو سده .) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : " منطلق في " زيد منطلق " اسم فاعل عامل في الضمير المستكن فيه فاعلاله ، فقد أخبرت عن اسم الفاعل العامل ، فأجاب عنه بأن منطلقا صفة لموصوف محذوف وهو الذات الموصوفة بالإنطلاق (٢) ، فكان المخبر عنه هو " معروض " (٣) هذه الصفة الذي سدت الصفة سده ، لا الصفة العارضة .

وفيه نظر ، لأنه يأتي هذا الجواب لو أخبر عن اسم الفاعل العامل في المظهر باعتبار المعروض أيضا .

(وكذا) أي : ويمتنع الإخبار أيضا (فيما يلتزم الظرفية (٤)) نحو : " ذات يوم "

(أو الصدرية (٥)) نحو : " لبيك وسعديك " وسبحان الله ومعاذ الله ،

---

(١) في المرجع السابق في نفس الصفحة " وأما الاخبار عن " قائم " في " زيد قائم " ، فإنما يجوز إذا لم تعمله في الضمير المستكن نظرا إلى كونه في الاصل مستغنيا عن الفاعل " .

(٢) في (م) " بانه " وهو خطأ .

(٣) في الأصل " المعروض "

(٤) انظر المقتضب ٣/١٠٣ ، والرضى ٢/٤٨ ، والأصول ٢/٢٩١-٢٩٢

(٥) انظر المراجع السابقة في نفس الصفحات ، وانظر مسائل الفارسي في هامش المقتضب .

فإنه يمتنع الاخبار فيهما ، ورفعهما خبرا للموصول لعدم صلوح الخبرية (١) ، لالتزام النصب فيهما .

(وجاز) أي : الاخبار (عن الظرف غير ما ذكر) (٢)

فتقول : في صليت اليوم ، وأخبرت عن اليوم الذي صليت فيه اليوم ، إذا جاز رفع " اليوم " وايقاعه خبرا (٣) .

(ويشترط ، لإظهار " في " اشتراط إظهار اللام في المفعول له ، لفوات شرط الحذف ، إلا إذا اتسع فيه .) (٤) (٥)

يعني إذا أخبرت عن الظرف غير ماذكر فيشترط إظهار " في " كما ذكرنا في المثال وهو : الذي صليت فيه ولا يقال : " الذي صليته " كما يشترط إظهار اللام في المفعول له إذا أخبرت عنه فتقول في " ضربت زيدا تأديبا " وأخبرت عن " تأديبا " " الذي ضربت زيدا له تأديب " بأظهار اللام ، وإنما وجب إظهار اللام مع إن المخبر عنه لم يكن فيه اللام ، لأن شرط النصب في المفعول له أن يكون مصدرا ، ولفظ " التأديب " مصدر ، فجاز أن ينتصب بإضمار اللام ، بخلاف ما إذا وقع

---

(١) في هامش الأصل أي : يمتنع رفع الظرفية والمصدرية حال كونهما خبرا للموصول .

(٢) وهو الظرف المتمكن ، أي : الذي لا يلازم النصب على الظرفية أو الجر بـ " من " . انظر المقتضب ٣ / ١٠٢ .

(٣) في بقية النسخ " الظرف " وكذلك في هامش الأصل .

(٤) في بقية النسخ " واشترط "

(٥) انظر سيبويه ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، والرضي ٢ / ٤٨ ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ١ / ٢٧٨ ، والأصول ٢ / ٢٩٣ والملخص في قوانين العربية ١ / ١٨٥ .

موقعه ضمير ، لأنه ليس بمصدر فيجب اظهار اللام (١) ، وكذا يشترط اظهار " في " في الظرف لو كني عنه بالضمير ، لأن اللافظ المظهر في الظرف يدل على الزمان أو المكان بجوهره ، فاستغنى عن اظهار " في " بخلاف ما إذا جعل ضميرا ، فإن جوهره لا يدحل على الظرفية ، فاحتيج إلى اظهار " في " لدلالته على الظرفية .

قوله : "إلا إذا اتسع" يعني لا يشترط باظهار " في " إذا اتسع في الظرف ، بأن يجرى مجرى المفعول به ، فيقول : في " سرت اليوم " " الذى سرته اليوم " لأن الظرف كأنه مفعول به على الاتساع نحو : (٢)

* ويوم شهدناه سليمان وعامر . . *

أى : شهدنا فيه .

---

(١) في (ب) وهامش الأصل " موضعه " .

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل وعجزه هو :

* . . قليل سوى الطعن النهال نوافله *

وقد نسبه سيبويه والا بيرى في حاشيته على المغني لرجل من بني عامر انظر هذا البيت في الكتاب ١ / ١٧٨ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، والأمالي الشجرية ١ / ٦ ، والمغني بحاشية الأميرى ٢ / ١٠٨ ، والمغني النسخة المحققة ٢ / ٥٥٧ . والرواية في هذه المراجع هي : " ويوما "

والبيت أيضا من شواهد الكشاف ٤ / ٤٨٩ " قال في شرح شواهد الكشاف : والرواية : " ويوم " بواو رب ، ويجوز النصب ، أى : " اذكر يوما " والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ." وشهد " لا يتعدى الا الى مفعول واحد ، وهنا تعدى الى مفعولين لأن الأول ظرف متسع فيه .أهـ .

وسليم وعامر قبيلتان من قيس عيلان ، والطاعن جمع طاعنه . والنهال جمع نهل بالتحريك ، والنهل جمع ناهل ، وهى المرتوية . والنوافل الغنائم "وقليل "صفة ليوم ، ونوافله فاعل " قليل " . انظر اللسان : نفل ونهل ===

(ومن المصدر الذى لم يسد مسد فعله)(١) أى : جاز الإخبار عن المصدر الذى لم يسد مسد فعله .

يعنى المصدر على قسمين ، قسم حذف فعله وسد هو مسده نحو : " سقيا زيدا " فهذا لا يجوز الإخبار عنه ، لأنه يسد مسد الفعل كأنه فعل ، فامتنع الإخبار عنه ، وقسم لا يسد مسده نحو : " الضرب حسن " و " أعجبنى الضرب " ونحوهما ، ويجوز الاخبار عن مثل هذا المصدر ، لارتفاع المانع المذكور ، وهو سده مسد الفعل ، (وقبح فى الوارد لمجرد التوكيد لعدم الفائدة)(٢) أى : وقبح الأخبار فى المصدر الذى ورد لمجرد التأكيد نحو : " ضربت ضربا " فانه يقبح الاخبار عن " ضربا " بأن يقول : الذى ضربته ضرب " ، فإنه لا فائدة فى هذا الاخبار ، لأن المصدر قد فهم من نفس الفعل ، فالاخبار به غير مفيد ، كما لا يحسن : " ضرب ضرب " ، لأنه لا فائدة فيه ، إلا إذا وصف وقيل : " ضرب ضرب شديد "(٣) فكذا ههنا إذا قلت :

=== وقال ابن السراج فى الأصول ٢ / ٢٩٣ : " فإن جعلت الزمان والمكان فى هذه المسائل مفعولين على السعة اسقطت حرف الجر فصار حكمه حكم المفعول الذى تقدم ذكره ، فقلت فى : " ذهبت اليوم إذا أردت أن تخبر عن اليوم بالذى : قلت : " الذى ذهبت اليوم " .

(١) انظر المقتضب ٣ / ١٠٣ ، وانظر مسائل الفارقى فى هامشه فقد ذكر فيها ما يشفى الغليل فى هذا الموضوع .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٤٦ ، ولخص مسائل الفارقى بهامش المقتضب ٣ / ١٠٣ ، فقد قال فيها بعد ذكره للمصدر الذى يجوز الاخبار عنه : " ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وانما قبحه أنه ليس فيه إلا ما فى الفعل من التكرير " أ هـ .

(٣) كلمة -(ضرب)- ساقطة من (ل) .

ضربت -(ضربا)(١)- شديدا ، جاز الاخبار عنه ، لأنه ليس لمجرد التأكيد بل يدل على وصف لم يفهم من نفس الفعل ، فجاز الاخبار عنه بقولك : " الذى ضربته ضرب شديد " كما جوز " ضرب ضرب شديد " .

(وأخبر عن الضمير فى وجهه رجلا)(٢) والأظهر منعه ، لأنه دعاء فهو بمنزلة الأمر والنهى ، فلا يقع صلة للموصول ، فلا يقال : " فى وجهه رجلا " " الذى وجهه رجلا هو " اذ لا يوصل بالدعاء كما لا يوصل بالأمر وقد أجازه بعضهم نظرا إلى أنه فى صورة خبر ، وهو فاسد ، ويمكن أن يذكر لوجه المنع أن الضمير فى " وجهه " غير راجع إلى مذكور سابق لفظا ، بل هو مبهم مفسر بنحو : " رجلا " فعلى هذا يمتنع الإخبار عنه ، لأنه لو كنى عنه بضمير أشترط أن يرجع إلى الموصول فيخرج هذا الضمير عن وضعه وكان هذا الضمير مستحق لغير " الذى " وهو المبهم فإذا كنى عنه امتنع الإخبار عنه ، كما امتنع الإخبار عن الضمير المستحق لغير " الذى " نحو : " زيد ضربته " كما سيأتى عقيبه .

---

(١) كلمة -(ضربا)- ساقطة من (ل) .

(٢) قال فى التعليق الوسعة "أ" قال المازنى الهاء فى وجهه رجلا جاءت بعد مذكور ويجوز الاخبار عنها كما يجوز عن الضمير المذكور نحو : " الذى وجهه رجلا هو " وفيه قبح لأن وجه فى معنى الدعاء مثل الأمر والنهى ، والذى لا يوصل بهما ، لأنهما لا يوضحانه ، والدعاء بتلك المنزلة قال الا أن هذا أسهل لأن لفظه كلفظ الخبر ، وقال ابن السراج وهو عندى غير جائز ، لأن هذه اخبار جعلت فى موضع الدعاء فلا يجوز أن تحال عن ذلك . أهـ

وقال الفارقى إن فيها خلافا فالمازنى يجيزه ، وابن السراج يمنعه ، وعلة المازنى أنه قوى فى الخبر ، وعلة ابن السراج أنه واقع موقع الدعاء والدعاء لا يخبر عنه فكذلك ما وقع موقعه . انظر المقتضب وحاشيه ٣ /١٠٣ .

(وكذا فى الضمير الذى يستحقه غيره)[1] أى : غير الموصول ،

(مبتدأ كان أو موصوفا أو موصولا ، وكذا المضاف إليه أو المشتمل عليه لخلو المستحق عما يستحقه .)[2] يعنى إذا استحق غير الموصول ضميرا لم يجز الاخبار عن ذلك الضمير ثم فصل ذلك الغير بقوله : مبتدأ إلى آخره . يعنى غير الموصول الذى يستحق الضمير قد يكون مبتدأ نحو : " زيد ضربته " وقد يكون موصوفا نحو : " جاء رجل ضربته " وقد يكون موصولا نحو : " الذى ضربته زيد " فإن المستحق لهذا الضمير هو الموصول المذكور ، وكذا المضاف إليه ،

أى : وكذا يمتنع الأخبار عن المضاف إلى الضمير الذى يستحقه غير الموصول أو المشتمل عليه ، أى : وكذا يمتنع الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير الذى يستحقه غير الموصول نحو : " زيد أبوك رجل يحبه " فلو أخبرت عن رجل يحبه وقلت : " الذى زيد أبوك هو رجل يحبه " لم يجز لأنه يبقى المبتدأ بلا عائد ، فالحاصل أنه إذا وجد ضمير يستحقه غير الموصول فيمتنع الإخبار عن ذلك الضمير ،[3] " ويمتنع الاخبار " عن المضاف إلى ذلك الضمير ، ويمتنع أيضا عن الاسم المشتمل على ذلك الضمير .

وقوله : " مبتدأ كان أو موصوفا أو موصولا " تفصيل للغير أى سواء كان المستحق وهو غير الموصول مبتدأ[4] أو موصوفا أو موصولا .

---

(١) انظر ابن يعيش ٣ / ١٥٧ ومابعدها ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٤٧ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى الصفحة السابقة .

(٣) هذه الجملة ساقطة من (ل) .

(٤) فى بعض النسخ تقديم " موصولا " على " موصوفا " .

(وكذا في الموصول بدون صلته لتعذر وصل الضمير وخلوه عن الصلة)

(- (وأما مع الصلة)(١) - فلا منع(٢) كالموصوف والمضاف .)

يعني يمتنع الإخبار عن الموصول بدون صلته نحو : " الذي قام زيـــــد " لا يمكن الاخبار عن " الذي " وحده بأن يقول : " الذي هو قام زيد الذي "(٣)، وعلل امتناعه بوجهين :

أحدهما : أن الضمير لا يقع موصولا ، وهو معنى قوله : " لتعذر وصل الضمير " أي جعله موصولا ،

والثاني : لزوم خلو الموصول المؤخر عن الصلة ، وفيه فساد آخر ، وهو أن الموصول بدون الصلة بمنزلة حرف الكلمة ، ولا يقع ضمير موقع حرف الكلمة ، هذا إذا أخبر عن الموصول بدون الصلة ، فأما الموصول مع صلته فلا منع مـــن الإخبار عنه كما لا يمتنع الإخبار عن الموصوف مع صفته ، والمضاف مـــــع المضاف إليه ،

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من الأصل .

(٢) لا منع عند البصريين ، أما الكوفيون فيمنعون دخول الموصول علـــى الموصول . انظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٥ .
وانظر في مذهب البصريين المقتضب ٣/١٣١ ، ١٣٢ ، والأصـــول لابن السراج ٢/٣١٨ - ٣٢٢ ، ٣٣٠ - ٣٤٠ .

(٣) في حاشية المصنف اللوحة "١١" : "لا يجوز الاخبار عن الموصول بدون صلته لأنك لو قلت : " في الذي أبو زيد عمرو " " الذي هو أبو زيـــد عمرو الذي " فقد جعلت الجملة صلة للضمير ، وأخليت الذي المؤخـــر عن الصلـــة ."

وقوله : " كالموصوف والمضاف شبه بالموصول ، أى : حكم الموصوف والمضاف حكم الموصول ، فكما يمتنع الاخبار عن الموصول بدون الصلة ، ويجوز عن الموصول مع الصلة ، كذلك الموصوف والمضاف فى الحالين ، فإن الموصوف يمتنع الاخبار عنه أيضا بدون صفته ، ويجوز مع صفته ، فكذا المضاف يمتنع الاخبار عنه بدون المضاف إليه ، ويجوز الاخبار عنه مع المضاف إليه .

(موصولا كانت أو غيره ، فإن الذى لا يمتنع أن يوصل بالذى فى القياس)

أى : يجوز الإخبار عن الموصول مع صلته ، سواء كان ذلك الموصول موصولا ، بموصول آخر ، أو غير موصول به

يعنى : سواء كانت صلته جملة مصدرة بموصول أو غير مصدرة به ،

ولما كان هذا الكلام مظنة لتوهم أن يقال : الموصول كيف يوصل بموصول آخر؟ قال : " فإن الذى لا يمتنع أن يوصل بالذى فى القياس " ،

يعنى جاز أن يذكر صلة الذى جملة مصدرة بموصول آخر ، من حيث القياس ، وان لم يسمع فى الاستعمال (١) .

---

(١) فى حاشية المصنف : " لا يمتنع فى القياس أن يوصل الذى بالذى الا أنه لم يسمع ، ولكنه شيء وضعه النحويون للتدريب والرياضة " الحاشية "١١" ط .

وانظر : المقتضب ٣ / ١٣١ ، ١٣٢ ، والأصول ٢ / ٣١٨ - ٣٤٠ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٤٥ ، والخزانة ٢ / ٥٣٠ .

(ويحتاج مبتدأ إلى الصلة والخبر ، والثاني بصلته وخبره صلة السابق ، ولابد فيه) أي في الثاني (من ضميرين أحدهما له .) أي للثاني (والثاني) للأول ، لما ذكر أن الموصول يوصل بموصول نبه على نكته وهي أن الموصول الثاني يحتاج الى أمرين ، لأنه مبتدأ فيحتاج الى خبر وموصول فيحتاج إلى صلة ، والموصول مع صلته وخبره جملة يقع صلة للموصول الأول ، فلابد فيه من ضمير يرجع الى الموصول الثاني ، وضمير يرجع إلى الموصول الأول ،(١)

(وإن كان الذي بعد السابق اثنين) أي : بعد الموصول السابق موصولين أثنين ، (أو ثلاثة) أي : موصولات ثلاثة ، (أو أربعة أو خمسة ، أو ما بلغ فالحكم ماذكر من افتقار كل واحد إلى ما يكون صلة وإلى مايكون خبرا .) يعني أن كل موصول يذكر فلابد له من صلة ، وخبر ليتم الموصول الثاني ، ويصلح صلة للموصول الذي سبقه .(٢)

(كالمسألة المحكية عن(٣) المازني ، وهي :

" الذي التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته زيد "(٤)

واستحسان صحته باقامة ، اسم مقام كل موصول بصلته في معناه ، حتى يرتد الجميع إلى واحد)

بيانه أنا ذكرنا أن للموصول الثاني الواقع ، مبتدأ لا بد له من صلة ، وخبر ،

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٥ ، ٤٦ ، والأصول ٢/٣١٨ .

(٢) تنظر الأصول لابن السراج ٢/٣١٨ ، والرضي ٢/٤٦ .

(٣) في جميع النسخ غير الأصل و (ل) " من " .

(٤) انظر هذه المسألة في الأصول لابن السراج ٢/٣٢١ ، ٣٢٢ ، وانظر المقتضب ٣/١٣٢

وفي حاشية المصنف " بيان المسألة المحكية عن المازني في تتالي ===

فهـهنا الموصول الرابع ، وهـو " التى " مبتدأ ، فلابد له من صلة وعائد وخبر ، وصلته ، وقوله : أبوها أبوهما ، فأبوها مبتدأ ، وأبوهما خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة " التى " ، والعائد هو الضمير فى " أبوها " فتم كونـه مبتدأ وخبره ، قوله : أختها ، فالتى أبوها أبوهما أختها ، موصول تمـت صلته فهو مبتدأ ، وذكر خبره فتمت جملة من مبتدأ وخبر ، فصلح صلـة للموصول الذى سبقه ، وهـو " اللذان " و " اللذان " مع صلته مبتدأ وخبـره قوله : أخواك " وعائده المجرور فى " أبوهما " و " اللذان " مع خبره جملة تامة تصلح صلة للموصول الذى سبقه ، وهـو " التى " ، ثم التى مبتدأ اذا تمـت صلته ، وخبره أخته ، والمبتدأ مع الخبر جملة تامة تصلح صلة للموصول الأول ، وهـو " الذى " ، فالذى تمت صلته وعائده هو المجرور فى " أخته " ، فيصلـح أن يكون مبتدأ وخبره ، قوله : " زيـد " .

=== الموصولات أن الذى مبتدأ ، والتى مبتدأ ثان ، واللذان مبتدأ ثالث ، والتى مبتدأ رابع ، وأبوها مبتدأ خامس ، وأبوهما خبر للمبتدأ الخامس ، والجملة أعنى المبتدأ الخامس بخبره صلة للتى ، والعائد اليها هو الهـاء فى أبوها ، وأختها خبر للتى واللتى بصلتها وخبرها جملة واقعة صلـة للذان ، والعائد اليهما هو المتصل بأبوهما ، وأخوك خبرها ، ثـم اللذان بصلتهما وخبرهما صلة للتى ، والعائد اليها هو المتصل بأختها ، ثم التى بصلتها وخبرها صلة للذى والعائد اليه هو الهاء فى " أختـه " وزيد خبر للذى " . الحاشية " ١١ " ط .

(١) فى الأصل زيادة " مع " بعد " من " وهى خطأ .

(٢) فى (م) " وهو " .

قوله : " وامتحان صحته " أى صحة هذا الحكم بأن يقام اسم مقام كل موصول مع صلته فى معناه ، فتقيم موقع " التى أبوها أبوهما " " أختهما " ، لأن التى أبوها أبو شخصين آخرين هى أختهما ، فيصير الكلام " الذى التى اللذان أختهما أختها أخواك أخته زيد " ، ثم تقيم " أخواها " مقام " اللذان أختهما أختها " ، لأن اللذين أختهما أخت امرأة قد يكونان أخويها ، فيصير الكلام الذى التى أخواها أخواك أخته زيد " ، ثم تقيم " أختك " مقام " التى بصلتها ، لأن التى أخواها أخواك ، قد تكون أختك ، فيصير الكلام " الذى أختك أخته زيد " ، فيرتد الجميع الى كلام واحد .

(فإن أردت الاخبار فيها) أى : فى المسألة المحكية ، (عن الموصول الأول أو الثانى بصلته فذلك ذاك ، وكذا عن خبر الأول ، وأما سائر ما فى صلته فلا يتأتى فيه ذلك إلا فى خبر الموصول الثالث والمتصل به .) أى : المتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف فى " أخواك " ،

(لما تقدم فتذكر) أى إن أردت الأخبار - فى المسألة المحكية - عن الموصول الأول ، يعنى بصلته ، اذ سبق أن الاخبار عن الموصول فقط غير جائز ،

---

(١) فى الهامش " اختهما مفعول فتقيم " .

(٢) فى الأصل " الى الكلام واحد " وفى (م) " الى الكلام الواحد " والتصحيح من بقية النسخ .

(٣) كلام الشارح هنا نقله نقلا يكاد يكون حرفيا من حاشية المصنف . انظر حاشية المصنف اللوحة " ١١ " ط نسخة الظاهرية .

(٤) تقدم ذلك فى ص ٢٥٥ فارجع اليها . وقد ذكره أيضا فى حاشية اللوحة " ١١ " ط .

وآخر صلة الموصول الأول هو " أخته " ، فإذا أخبرت عنه قلت :

" الذى هو زيد الذى التى اللذان التى أبوها أبوهما أختها أخواك أختـــه "

ولا خلل فيه ، ويصح أيضا الاخبار عن الموصول الثانى وهو " التى " مع صلته

وآخر صلته قوله : " أخواك " ، فاذا أخبرت عنها قلت :

" التى الذى هى أخته زيد التى اللذان التى أبوها أبوهما أختها أخواك "

وصح هذا أيضا ، لأنا أخبرنا عن " التى " مع صلته ، والضمير المستحق "للذى"

ليس فى صلة " التى " حتى يمنع من الاخبار عنه ، بل هو فى " أخته " وهـــو

خبر " التى " وليس من صلته ، فليس " التى " مع صلته مشتملا على الضمـــير

المستحق للغير حتى يمتنع الاخبار عنه ، قوله : " وكذا عن خبر الأول " معناه

يصح الاخبار أيضا عن خبـر الأول ، أى : خبر الموصول الأول وهو " زيـد "

فقلت فى الاخبار عن " زيد " :

" الذى التى اللذان التى أبوها أبوهما أختها أخواك أخته هو زيـــــد "

ولا خلل فيه أيضا ، وأما سائر ما فى صلته الى آخره ، معناه أن الباقـــــى

مما فى صلة الموصول الأول ، فلا يتأتى فيه الاخبار إلا ما استثناه ، وإنما قال :

" سائر " بمعنى الباقى ، لأنا قلنا : يصح الاخبار عن " التى " مع صلتـه ،
(١) (٢) (٣)
وهو صلة الموصول الأول ، " فهذا " الجزء " من صلة " الأول قد صـــح

الاخبار عنه ، فبقى الباقى ، وهذا الباقى لا يصح الاخبار عنه إلا فى شيئين ،

خبر الموصول الثالث ، ـ(وما اتصل بخبر الموصول الثالث ، وهو الكاف المتصل

---

(١) فى (هـ) " صلته " .

(٢) فى (ك) " فهذه " .

(٣) فى (هـ) " من صلته " .

بأخواك فإن " أخواك " خبر " اللذان " وهو الموصول الثالث (١) - فلا يصح الاخبار عن " اللذان " مع صلته ، " وهي " آخر قوله : " أختها " ، ولا يصح عن الموصول الرابع مع صلته ، وهي قوله : " أبوها أبوهما " ، ولا عن " أبوها " لا عن المضاف ولا عن المضاف إليه ، ولا عن " أبوهما " لا عن المضاف ولا عن المضاف إليه ، ولا عن " أختها " لا عن المضاف ولا عن المضاف إليه ، ولا عن " أخته " مضافا ولا مضافا إليه ، وعلة الامتناع في " اللذان " مع صلته أنه مشتمل على الضمير المستحق " للغير " (٢) وهو المضاف اليه في " أختها " فانه مستحق للموصول قبله ، وهو " التي " ، فلا يصح الأخبار عنه ،

وكذا في الموصول الرابع ، لأنه أيضا مشتمل على ضمير - وهو " هما " في " أبوهما " يستحق " لغير " (٤) التي ، وهو " اللذان " ، فلا يصح الاخبار عنه ، وأما البواقي ، فكل ما كان مضافا لا يصح الاخبار عنه بدون المضاف إليه ، لأنا لو أقمنا مقامه مضمرا لزم اضافته ، والمضمر لا يضاف ، وأما المضاف إليه من " أبوها " إلى أخته " فلا يصح الاخبار عنه ، لأنها ضمائر مستحقة لغير ما " تصدره " (٥) به من الموصول حالة الاخبار ، وانما صح الاخبار عن خبر الموصول الثالث وهو " أخواك " عن المضاف والمضاف اليه معا ، لأنه غير مشتمل على ضمير مستحق للغير ، ولا مانع سواه ، فيصح الاخبار عنه ،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (هـ) .

(٢) في جميع النسخ غير الاصل " هو " .

(٣) كلمة " للغير " ساقطة من (م) و (هـ) ومضافة في الاصل عند التصحيح .

(٤) في (هـ) " للغير " .

(٥) الهاء من " تصدره " ساقطة من (ك) .

وفي هامش الأصل " أي الكلام " يعني أن الضمير في " تصدره " يرجع إلى الكلام .

فتقول فى الإخبار عن " أخواك " :

" اللذان الذى التى اللذان التى أبوها أبوهما أختها همها أخته زيد أخواك "

فـ" أخواك " خبر " اللذان " الذى صدرت به الجملة حالة الاخبار ، ولا مانع فيه أيضا ، ويصح الاخبار أيضا عن المتصل بخبر الموصول الثالث ، وهو الكاف فى " أخواك " بأن يقول :

" الذى الذى التى اللذان التى أبوها أبوهما أختها أخواه أخته زيد أنت " ، وقوله : " لما تقدم " ، إشارة إلى الاشتمال على الضمير المستحق للغير ، أو كون الضمير مستحقا للغير أو كون الضمير مضافا ، فلذلك قال : فتذكر ، أى سبق ذكر هذه الموانع ، فتذكرها لتعلم صحة ما صح وامتناع ما امتنع ،

(و -(أما " الاسمان)(١) - " معطوفا " (٢) أحدهما على الآخر فى جملة ، فقد يتأتى الاخبار عن كل واحد منهما ، وحده ، وعن كليهما ، مع رعاية ما يشترط)(٣) يعنى إذا قلت : " ضرب زيد وعمرو " فيصح الاخبار عن كل واحد من الاسمين وحده ، وعن كليهما ، أما الاخبار عن كل واحد ، فتقول :

---

(١) كلمة -(الاسمان)- ساقطة من (ك) ، و (ل) و (هـ) .

(٢) فى هامش العباب " ذكر أنه حال من الضمير فى " منهما وكليهما وسيأتى أن الحال لا يتقدم على صاحبها المجرور ، ولو قال : وأما اسمان معطوف أحدهما على الآخر يرفع " معطوف " على أنه وصف " اسمان " لسلم من هذا " هامش العباب اللوحة "٦٤" ط .

(٣) فى حاشية المصنف " إذا قلت : جاءنى زيد وعمرو " فأردت الاخبار عن " زيد " قلت " الذى جاء فى هو وعمرو زيد " فتؤكد المستكن فى جاء فى بالمنفصل ليتأتى العطف عليه ، وهذا هو المراد برعاية ما يشترط " . الحاشية " ١١ " ط .

فى الإخبار عن زيد : " الذى ضرب هو وعمرو زيد " وفى الإخبار عن "عمرو" (١)
" الذى ضرب زيد وهو عمرو " ، وفى الإخبار عن كليهما : " اللذان ضربا هما زيد وعمرو " . وكذا فى المنصوبين نحو : " ضربت زيدا وعمرا " فتقول فى الإخبار عن " زيد " : " الذى ضربته وعمرا زيد ، وفى الإخبار عن "عمرو : " الذى ضربت زيدا وإياه عمرو " وفى الإخبار عن كليهما " اللذان ضربتهما زيد وعمرو " وقوله : " مع رعاية ما يشترط " يعنى تراعى شرائط الإخبار من الأركان الأربعة (٢)
المذكورة ، وتراعى أيضا فى إقامة الضمير -(مقامه)- (٣) كونه مرفوعا .
ومنصوبا ومتصلا ومنفصلا تذكيرا وتأنيثا ، فتقول فى " ضربت هند وعمرو " فى الإخبار عن " هند " ، " التى ضربت هى وعمرو هند " فينبغى أيضا أن يبرز الضمير المرفوع ليصح العطف عليه ، وهذا أيضا مما أشار إليه فى قوله : مع رعاية مايشترط ،

(وأما فى جملتين "معطوف" (٤) "إحداهما" على الأخرى ولا ملابسة بينهما (٥)
فلا يتأتى) أى الإخبار (فى واحد منهما) ، فلو قلت : " ضرب زيد وأكرم خالد " فانهما جملتان عطفت احداهما على الأخرى ، ولا ملابسة بينهما ،

---

(١) الضمير البارز " تكويد للضمير المستتر فى " ضرب " الذى هو نائب فاعل .
(٢) تقدم ذكرها فى ص [illegible]
(٣) لفظه -(مقامه)- ساقطه من (م) و (ل) ومضافة للاصل عند التصحيح .
(٤) فى (ل) " معطوفا " وما فى بقية النسخ هو ما فى الحاشية ١١ ط .
(٥) قال فى التعليق : " انما قلت ولا ملابسة بينهما احترازا عن مثل " ضربت زيدا وأكرمت عمرا عنده " فلك أن تقول : الذى ضربته وأكرمت عمرا عنده زيد " الحاشية "١١" ط .

أى بين الجملتين المذكورتين ، وقوله : " وأما فى جملتين " ، أى وأمـــا الاسمان فى جملتين ، فإنما لم يصح الإخبار عن واحد من الاسمين لأنه يلـزم خلو الموصول عن العائد إليه فى الجملة الأولى ، أو فى الثانية المعطوفـة التى حكمها حكم المعطوف عليه ، فلو أخبرت عن " زيد " قلت :

" الذى ضرب هو وأكرم خالد زيد " ، والمعطوف فى حكم المعطوف عليـه ، فكأنك قلت : " الذى أكرم خالد " ، ولا عائد فيه إلى الموصول ، وكـذا لو أخبرت عن " خالد " يلزم خلو الجملة الواقعة صلة عن عائد -(منهـا)(١) إلى الموصول وهو ظاهر ، هذا إذا لم يكن بين الجملتين ملابسة ، أما إذا كانت بينهما ملابسة سوى العطف نحو " ضرب زيد وأكرم " غلامه "(٢) فقد صح الإخبار لأنه لا يلزم خلو الموصول عن العائد إليه ، وكذا لو قلت :

" ضرب زيد وأكرم عمرو فى داره أو معه "(٣) صح لوجود الملابسة بين الجملتيـن بغير العطف .

(أما المبدل منه ، فمنهم من أبى الإخبار عنه ، إلا والبدل معه كالموصـوف ، ومنهم من أجازه) أى : أجاز الاخبار عن المبدل

(بدون ذلك)(٤) أى : بدون أن يكون البدل معـه ،

---

(١) كلمة -(منها)- ساقطة من (هـ) .

(٢) فى (هـ) " ملابسة " بدلا من " غلامه " وهى خطأ .

(٣) وهى عود الضمير فى " فى داره " و"أو معه "

(٤) قال ابن السراج فى الأصول ٢ / ٣٠٤ : " اختلف النحويون فى الاخبـار فى هذا الباب فمنهم من لا يجيز الاخبار عن المبدل منه إلا والبدل معه كما يفعل فى النصب ، قال أبو بكر والى هذا ذهب ، وهو الذى يختاره المازنى ، ومنهم من يجيز الاخبار عن المبدل منه دون البدل . . " ===

(١)
(يصرف البدل الى المضمر ، ولعله الظاهر ، إذ لا منع من الإبدال من المضمر بخلاف الوصف) يعني اختلف في الإخبار عن البدل وحده ، فمنهم من قال : لا يجوز الإخبار عن البدل بدون البدل (٢) ، كما لا يجوز الإخبار عن الموصوف بدون الصفة ، ومنهم من أجاز الإخبار عن البدل بدون البدل ، فلو قلت : " جاء زيد أخوك " فعلى الأول لا يجوز الإخبار عن "زيد" وحده ، بدون بدله ،

وذكر في سنده القياس على الموصوف في أنه لا يجوز الإخبار عن الموصوف بدون الصفة ، فكذا لا يجوز الإخبار عن البدل بدون البدل ، لأنه تابع مثل الصفة ، والظاهر عند المصنف جواز الإخبار عن البدل بدون البدل ، وذكر الفرق وهو أنه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة ، لأنه يلزم منه كون الضمير موصوفا وهو ممتنع ، ولا منع من كون الضمير بدلا (٣) فافترقا ، وقوله : " يصرف البدل إلى المضمر " معناه أن البدل كان قبل الإخبار متوجها إلى المظهر ، فلما أخبرنا عن البدل فقط برد البدل الذي كان موجها الى المظهر ، ووجهناه إلى المضمر وهو معنى قوله : " لا منع من الأبدال من المضمر " ، ومعنى قوله : إلا والبدل معه " أنه لا يجوز الإخبار عن البدل فقط ، أي بدون البدل .

=== وانظر المقتضب ٣ / ١١١ ، والرضى ٢ / ٤٦ ، والهمع ٢ / ١٤٨ ، وفي شرح الكافية للرضى الصفحة السابقة .

" والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال ، فأجازه الأخفش إذ الضمير نفس ما بعده ، ومنعه الزيادي ، إذ الضمير لا يدل على البعض ، والاشتمال قبل أن يذكر خبر الموصول .

(١) في (هـ) زيادة كلمة -(أي)- في هذا المكان .

(٢) كالمازني وابن السراج . انظر الأصول ٢ / ٣٠٤ .

(٣) في الهامش و (م) و (هـ) " البدل مضمرا " ، وفي (ل) " البدل مضمرا " .

(وأما البدل فإن أردت الإخبار عنه فى نحو مررت برجل أخيك قلت : " المار أنا برجل به أخوك " ، واستقبحه المازنى ، لأنك جئت بالبدل بعد ما قدرت كلامك تقديرا فاسدا)[1] .

يعنى إذا أردت الإخبار عن البدل فقط فى نحو قولك : " مررت برجل أخيك " قلت فى الاخبار عن " أخيك " بالذى : " الذى مررت برجل به أخوك " ، وباللام قلت : " المار أنا برجل به أخوك " وإنما أبرز الضمير ، لأن الصفة وهى " المار " جرى على اللام الذى هو عبارة عن الأخ ، و " المار " للمتكلم فى المعنى ، فقد جرت على غير من هى له ، فوجب إبراز الضمير ، وإنما لم يذكر المصنف فى الاخبار إلا باللام ، لأنه كان أشكل من حيث احتياجه إلى إبراز الضمير بخلاف الذى .

فإنه لا اشكال فى لفظه ، لأنه لا يحتاج -(فيه)[2]- إلى إبراز الضمير ، ووجه استقباح المازنى أن حق البدل أن يستقل الكلام معه .

---

(١) قال المصنف فى التعليق اللوحة "١١" : قال ابن السراج فى معنى قول : المازنى فى استقباح الاخبار عن البدل لأنك جئت بالبدل بعد ماقدرت كلامك تقديرا فاسدا ، يعنى أن حق البدل أن يستغنى بنفسه قبل دخول البدل ، لأن حق البدل أن يكون متى أسقط استغنى الكلام ، فلو قلت : " المار أنا برجل أخوك " ، لم يجز ، لأنه لم يرجع شيء الى الألف واللام ، وكان الكلام فاسدا ، وكذا لو قلت " زيد ضربت أخاك أياه " لم يجز ، لأنه لم يرجع الى زيد شيء وقولك " اياه " بعد بمنزلة ما ليس فى الكلام ، قال المازنى وكلا القولين مذهب وليس بقوى " أهـ . انظر المقتضب ٣ / ١١١ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٤٦ ، وانظر هذا الكلام فى الأصول ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل .

وههنا لو قلت : " المار أنا برجل " ، قبل ذكر البدل لم يصح ، إذ لا عائد من الصلة الى الموصول ، وهو اللام أو الذى ، فقدرت كلامك أولا تقديرا فاسدا ، لخلوه عن العائد ، ثم جئت بالبدل الذى حق الكلام أن يستقل بدون ذكره ، ولعل وجه تصحيحه أن البدل هو المنسوب إليه فى المعنى (١) - حتى قال بعضهم : إن "البدل" فى حكم الطرح ، فكأن التقدير : " المار أنا به أخوك " (٢) وهو مستقيم لوجود العائد من البدل الذى هو المنسوب اليه فى المعنى (٣) - إلى الموصول ولذلك قالوا فى الالتزام : لو كان البدل فى حكم الطرح لم يجز : " زيد رأيت غلامه رجلا صالحا " لأن البدل لو طرح لكان التقدير : " زيد رأيت رجلا صالحا " ولا ضمير فيه يرجع الى المبتدأ ، فهذه المسئلة على عكس ذلك ، إذ وجد الضمير فى البدل دون المبدل ، فلو كان البدل فى حكم الطرح يصح ، وفى ذلك المثال كان الضمير فى المبدل دون البدل ، فلو حذف البدل لم يصح ، فالحاصل أنهم ينظرون إلى البدل فإن كان فيه ضمير جوزوه وإن لم يكن فيه ضمير منعوه .

(ومن أجاز هذا) يعنى قوله : " المار أنا برجل به أخوك " ، نظر إلى أن الضمير فى البدل كاف ، لأنه المقصود بالنسبة

(أجاز : زيد ضربت أخاك اياه) إذا البدل أيضا فى حكم الطرح

---

(١) فى (أ) " البدل " وهو خطأ .

(٢) فى الهامش يعنى البدل هو المقصود وهو عبارة عن الألف واللام .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (م) .

فكأنه قال : " زيد ضربته " ، وقد يوجد في بعض النسخ هكذا ، :

" لأنك جئت بالبدل الذي لا يصح الكلام إلا به ، فجعلته بعد ما قدرت "

وهذا كأنه غلط من الناسخ ، لأن كون البدل بحيث لا يصح الكلام إلا به علة مناسبة للجواز لا للاستقباح ، فايقاعه في اثناء تعابير الاستقباح حشو ، ولفظ التعليق مشعر بأن الصحيحة هي النسخة الأولى ولا تعرض فيه لنسخة أخرى أصلا (١) ، فينبغي أن لا يكتب في النسخ .

(والإخبار عن خبر " كان " وأخواته لا يمتنع كما لا يمتنع عن خبر المبتدأ (٢))

فإذا قلت : كنت قائما وأخبرت عن الخبر قلت : الذي كنت إياه أو كنته قائم ،

---

(١) انظر نص التعليق في الهامش (١) ص ٢٦٧ من التحقيق .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٣ / ٩٧ ، فاذا قلت : كان زيد أخاك فخبرت عن (زيد) قلت : الكائن أخاك زيد ، كما كنت تقول : في ضرب فإن أخبرت عن " الأخ " فإن بعض النحويين لا يجيز الإخبار عنه ويقولون : إنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ، فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لا يجوز أن تخبر عما وضع موضعه ،

وهذا قول فاسد مردود لا وجه له ، لأنك إذا قلت : " زيد منطلق " فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا ، فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسدها هنا .

وفي شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٧ " ومنع بعضهم الإخبار عن " خبر " كان " ، والأصل جوازه لأنه كخبر المبتدأ .

وقال السيوطي في الهمع ٢ / ١٤٧ " والإصح جوازه في خبر " كان " الجامد ، كما يجوز في خبر المبتدأ وهاب " إن " و " ظن " الجامد بلا خلاف .

وقال في ص ١٤٨ : " والأصح منعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أوان ، أو ظن ، وقيل يجوز . وانظر الأشموني ٤ / ٤٣ ، والتسهيل ٢٥٢ .

لأن خبر كان فى المعنى حكمه حكم خبر المبتدأ ، ولا يمتنع الإخبار عن خبر المبتدأ نحو : "زيد قائم" ، لأنه جاز فى الإخبار عن الخبر أن تقول : "الذى زيد هو قائم" فجاز أيضا ههنا ،

(وقد أباه بعضهم) وقال معنى "كان زيد قائما" كان زيد من أمره كذا وكذا ، فكأن الخبر جملة من حيث المعنى ، فكما لا يخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، فلا يخبر عما وضع موضعه ، وإليه أشار المبرد فى المقتضب ، ثم قال : وهو قول فاسد مردود (١) ، وأبطل بأن معنى خبر المبتدأ وثانى مفعولى "ظننت" كذا معناه ، مع صعته الإخبار عنه .

والتحقيق أنا لا نسلم أن الخبر المفرد بتقدير جملة ، بل لو كان جملة قدرناها بمفرد ، لأن الأصل الإفراد ، فرد المفرد إلى الجملة من غير ضرورة فاسد .

(إذا أردت الإخبار عن الاسم الذى تنازعه فعلان معطوف أحدهما على الآخر فى الفاعلية والمفعولية (٢) ، فاعلا لأحدهما ، والمفعول محذوف فإنما يتأتى)

أى الإخبار (باضمار المفعول ، فإن حذف حذف للطول لا على ما حذف فى الأصل (٣) ، وإلا) :

أى : وإن لم يحذف للطول ، بل ـ(على ما)ـ حذف فى الأصل (٤) ،

---

(١) هذا نص كلام المبرد فى المقتضب فانظر كلامه فى الهامش (٢) ص ٦٩ ، وانظر كلام الرضى والسيوطى فى نفس الهامش .

(٢) انظر المقتضب ٣ / ١١٢ ، ٤ / ٤٠١ ، وسيبويه ١ / ٧٤ ، والأصول ٢ / ٣١٥ ، والتسهيل ص ٢٥٢ .

(٣) انظر المراجع السابقة .

(٤) ما بين العلامتين ـ( )ـ ساقط فى الاصل .

(١)
(يلزم إخلاء الصلة عما يعود إلى الموصـــول .)

يعني إذا تنازع الفعلان معمولا واحدا ، فإما أن يكون الإخبار عن الاســم المتنازع فيه أو عن غيره ،

فالقسم الأول إما أن يكون المتنازع فيه فاعلا لأحدهما والمفعول محـــذوف ، أو مفعولا لأحدهما ، والفاعل مضمر ، فالأول وهو أن يكون فاعلا لأحدهمـــا والمفعول محذوف ، فإنما يتأتى الإخبار فيه بإضمار المفعول نحـــــو : " ضربت وضربني زيد " أو " ضربني وضربت زيد " فلو أخبرت عن المتنازع فيه وهو " زيد " قلت في الأول : " الذي ضربته وضربني زيد " ولابد إضمار المفعول ليرجع إلى الموصول ، وإن حذف كان حذفه لطول الصلة كما يحذف العائد المفعول من صلة الموصول لطولها ، ولا يكون حذفه كما حذف فـــي الأصل ، لأن الحذف في الأصل كان لكونه فضلة ومستغنى عنه ، ولما صار صلة للموصول لم يكن مستغنى عنه ، فليس حذفه على ماحذف في الأصل لطول الصلة نحو ﴿ أهذا الذي بعث الله "رسولا" ﴾ (٢) أي بعثـــــــــــه .

---

(١) انظر المراجع السابقة في الهامش (٢) . ص ٢٧٠
وفي الحاشية اللوحه ١١ ، ١٢ ، وهامش العباب اللوحة ٦٥ / أ
" إذا قلت : ضربت وضربني زيد " على اعمال الثاني وحذف المفعول من الأول لفظا ونية لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فاردت الإخبار عن " زيـــد " قلت : " الذي ضربته ، وضربني زيد " ولا يحذف المفعول من " ضربته " لئلا يلزم إخلاء الصلة عما يعود الى الموصول ، وجاز حذفه لفظا لا نية نحو : " الذي ضربت وضربني زيد " كما في ﴿ أهذا الذي بعث اللـــه رسولا ﴾ الآية "٤١" من سورة الفرقان .

(٢) تكملة الآيـــة ساقطة من جميع النسخ غير (م)
وهي الآيـــة "٤١" من سورة الفرقان .

وإنما وجب إضمار المفعول ، إذ لو لم يضمر وحذف على ما حذف في الأصل يلزم إخلاء الصلة عن العائد إلى الموصول ، وقوله : " والمفعول محذوف " يشتمل قسمين ،

أحدهما : ما يجب حذفه نحو : " ضربت وضربني زيد " ، لأن الاضمار قبل الذكر في المفعول غير جائز .

والثاني : ما يجوز حذفه على الجملة ، وإن كان الأولى إضماره نحو : " ضربني وضربت زيد " ، فان الأولى " ضربته " بالاضمار ، لأنه عائد الى "زيد" المتقدم معنى .

(ورأى المازني (١) : أن يجعل الكلام جملتين اسميتين محطوفا إحداهما على الأخرى محذوف المفعول كما في الأصل .)

تقرير كلام المازني : أن الكلام كان على جملتين قبل ورود الإخبار عليه ، فجعل الكلام بعد الإخبار أيضا على جملتين (٢) لمناسب الأصل ،

---

(١) في هامش العباب اللوحة "٦٥" قوله : " ورأى المازني " يجوز فيه أن يكون مضافا ومضافا إليه ، وأن يكون فعلا وفاعلا .

(٢) أورد صاحب العباب كلام الشارح هنا ثم قال : " أقول ليس تقرير كلامه هذا حتى يلزم على المصنف النظر الذي أورده الشارح عليه على ما سيجيء إن شاء الله ،

وإنما يلزم من تقرير المازني رعاية التناسب بالقصد الثاني ، والقصد الأول هو الاحتراز عن حذف الضمير الراجع إلى الموصول ،

كما نقل ابن السراج عنه فإنه قال : قال المازني إذا أردت الأخبار عن زيد في " ضربت وضربني زيد " ، فإن ناسا من النحويين يقولون : الضارب أنا ، والضاربي زيد " ، قال : ولا أرى ما قالوه إلا محالا وإن كنت لم تنو أن يكون في الضارب مفعول محذوف ، فإن كنت أردت أن يكون محذوفا فإثباته أجود " .

وانظر كلام ابن السراج في الأصول ٢ / ٣١٥ .

فإذا قلت : " ضربت وضربني زيد " وأخبرت عن " زيد " بالذي قلت :
" الذي ضربت وضربني هو زيد "
فالكلام على هذا جملة واحدة ،
فإذا أخبرت باللام قلت على رأي المازني (١) : " الضارب أنا والضاربي زيد " ،
على أن الضارب مبتدأ و " أنا " خبره ، و" الضاربي " مبتدأ ، و " زيد " خبره ،
والجملة الثانية معطوفة على الجملة الأولى ، و " الضارب " في الجملة الأولى
فاعله مستتر فيه ضمير يعود إلى الألف واللام ، فالألف والصفة لا تستكلم
لا لزيد فضمير المفعول حينئذ مستغنى عنه ، لأن الراجع إلى الموصول هو
الضمير في " ضارب " لا ضمير المفعول ، فحذف ضمير المفعول كحذفه في الأصل
قبل الإخبار للاستغناء عنه في الصورتين .

(ولا يحسن هذا عندي إذا أعمل الأول والا يلزم (٢) العطف قبل تمام
المعطوف عليه (٣)) يعني ما ذكره المازني حسن إذا أعمل الثاني وهو الرافع في

---

(١) قال المصنف في حاشيته " وقال المازني : الوجه " الضارب أنا
والضاربي زيد " على أن يكون " أنا " خبر " الضارب " والمفعول محذوف
والخبر في الجملة الثانية مبين عنه ، كما في الأصل .
وأقول : لو كان العامل الأول نحو " ضربني وضربت زيد " لزم أن يقال :
الضاربي والضارب أنا زيد " ولا يبرز الضمير لأنه أضمر على شريطة التفسير
كما في قوله : -(كثير)-

* . . وعزة ممطول معنى غريمها *

وزيد خبر الضارب ، فيكون قد عطف قبل تمام المعطوف فلا يحسن .
الحاشية ١٢ ط ، وانظر المقتضب ٣ / ١١٤ ، ١٢٧ ، والرضي ٢ / ٤٩ .
(٢) في هامش العباب " غير خاف أن حسن العبارة أن يقول : " لازوم " بدل
" والا يلزم " أو يقول : " لأنه " أو " إذ " بدل " والا " . العباب الاوجه ٦٥ .
(٣) انظر كلام المصنف في الحاشية في الهامش ( ) ص من التحقيق .

نحو : " ضربت وضربنى زيد " ، أما إذا أعمل الأول وهو الرافع نحو : " ضربنى وضربت زيد " ، فلو أخبر عن " زيد " باللام على رأى المازنى لقيل : " الضاربى والضارب أنا زيد " و " الضاربى " مبتدأ و " زيد " خبره ، و " الضارب " مبتدأ و " أنا " خبره .

والجملة الثانية ، وهى " الضارب أنا " معطوفة على " الضاربى زيد " ، فقد عطفت على الأولى قبل تمامها ، لأن تمامها هو الخبر المذكور آخرا ، وهو " زيد " فالمفعول فى الثانى أيضا محذوف كما فى الأصل (١) ، لأنه غير عائد إلى الموصول ، بل العائد إلى الموصول هو المستكن فى " الضارب " ، ولذلك أخبر عنه " بأنا " ، لأن الألف واللام والصفة للمتكلم ، ولهذا كان " زيد " خبرا للضاربى ، إذ لا يصح (٢) أن يكون خبرا عن " الضارب " ، لأنه عبارة عن المتكلم فخبره " أنا " لا " زيد " ، وإنما لزم العطف قبل تمام الجملة على تقدير اعمال الأول دون إعمال الثانى ، لأنه إذا أعمل الأول وقيل : " الضاربى " ، " فزيد " يتعين أن يكون خبره ، لأن اللام والصفة عبارتان عن " زيد " ، وقولك : الضارب أنا ، فاللام والصفة عبارتان عن المتكلم فيتعين أن يكون خبره " أنا " لا " زيد " ، فيكون المذكور آخرا خبر الأول ، بخلاف العكس ، وهو " ضربت وضربنى زيد " فإنه إذا قيل : " الضارب أنا " ، فاللام والصفة للمتكلم ، فتعين أن يكون " أنا " خبره و " زيد " يتعين أن يكون خبر الثانى ، فلا يلزم العطف قبل التمام ، فإن قلت : قاعدة الاخبار أن يصدر الكلام بالموصول ويوقع الذى أخبر عنه آخرا ليكون خبرا لذلك المصدر ،

---

(١) فى (م) " كما فى الأول " .

(٢) فى (م) و (هـ) " لا يصلح " .

وقول المازنى : على تقدير اعمال الثانى يخرج المسألة عن قاعدة الأخبار ، لأنه يصدر الجملة الأولى باللام ويجعل خبره " أنا " ، لا المخبر عنه وهو (١) " زيد " ، ويجعل " زيد " خبرا عن الموصول الثانى ، مع أنه غير مصدر فى صدر الجملة الأولى ، قلت : الإخبار عن " زيد " فى الجملة الثانية ، وصدرناها باللام ، وأوقعنا المخبر عنه خبرا فيه ، فاوقعنا ماهو المخبر عنه خبرا لما صدرنا به ، فإن قلت كان حق الكلام حينئذ أن لا تصدر الجملة الأولى ، لأنه خارج عن جملة الإخبار حينئذ فلم صدر بالموصول ؟ قلت : لو لم يصدر (٢) وقيل فى الإخبار : " ضربت والضاربى زيد " لكان عطفا للجملة الاسمية على الجملة الفعلية فصدره بالموصول ليكون جملة اسمية معطوفا عليها بجملة اسمية ، رعاية للمناسبة .

وهذا كله تكلف من المازنى ، لأن حق الإخبار باللام فى نحو : " ضربت وضربنى زيد " إذا أخبر عن " زيد " أن يقال : " الضارب أنا والضاربى زيد " ، و" أنا " (٣) (٤) إبراز للضمير المستتر فى الصفة لأنها للمتكلم ، وقد جرت على اللام وهو لزيد ، فقد جرت على غير من هى له فوجب إبراز الضمير ، ليكون فاعلا للصفة ، وحذف الراجع للطول -(لا)- (٥) للاستغناء عنه ، و " الضاربى " عطف على " الضارب " ، وأخبر عنهما بخبر واحد وهو " زيد " ، كما لو قلت : "القائم والضارب زيد " فالكلام جملة واحدة .

---

(١) فى الهامش " أى لا يجعل المخبر عنه زيد " .

(٢) فى الأصل : " الجملة "

(٣) فى (م) " وانما أبرز الضمير "

(٤) فى الهامش أى اللام عبارة عن زيد " .

(٥) كلمة -(لا)- ساقطة من الأصل .

وقوله (١) : إنما قدر جملتين لمناسبة الأصل لا طائل تحته ، لأن الأصل كانا جملتين أما إذا دخل الموصول وصارا في حكم الصلة ، والصلة والموصول في حكم مفرد ، فدخول الموصول صيره بتقدير المفرد ، فلا يجب من كون الأول غير مصدر بالموصول جملة كونه مصدرا بالموصول أيضا جملة ، فحينئذ لا حاجة إلى تقدير الخبر في الأول "أو" (٢) في الثاني إذا أعمل الأول .

(وإن كان الاخبار عن غير المتنازع فيه (٣) - فلا فساد في الحذف (٤)) مثل "ضربت وضربني زيد" إذا أخبرت عن التاء في ضربت قلت : "الضارب والضاربة أنا" فحينئذ حذف المفعول من الأول وهو "الضارب" ، ولا فساد فيه ولا حاجة الى الإعتذار عنه بأنه حذف للطول ، لأنه حينئذ مستغنى عنه ، إذ اللام والصفة للمتكلم ، فالعائد الى الموصول ليس ضمير المفعول ، بل المستكن في الصفة ، فحذف المفعول لكونه مستغنى عنه ، كما في الأصل ، فلا فساد في حذفه ،

(وإن كان) أي وإن كان المتنازع فيه (مفعولا له) أي : لأحد الفعلين (والفاعل مضمرا) (٥) أي في الفعل الآخر ، (فالإخبار على طريقه) أي على ما هو طريق الإخبار (فلا فساد) (٦) نحو : "ضربني وضربت زيدا ،

---

(١) في الهامش : "المازني" .

(٢) الالف من "أو" ساقطة من (هـ) .

(٣) كلمة -(فيه)- ساقطة من الاصل و (م) .

(٤) انظر المقتضب ٣ / ١١٤ ، والأصول ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ .

(٥) انظر المقتضب ٣ / ١١٥ ، وفي هامش الصباب وهذا فيم قوله : فيما تقدم : "فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف" اللوحة "٦٥" .

(٦) انظر المقتضب ٣ / ١١٥ .

أو " ضربت وضربني زيدا " ، ففي الأول إذا أخبرت عن " زيد " قلت : " الذي ضربني وضربته زيد " فلا خلاف في الكلام ، والإخبار جار على طريقه ، وكذا إذا قلت : في " ضربت وضربني زيدا " ، إذا أخبرت عن " زيد " بالذي قلت : " الذي ضربته وضربني زيد " فلا حذف أيضا ولا فساد ، وأما اللام ففي الأول قلت : " الضارب والضاربه أنا زيد " ، وفي الثاني قلت : الضاربه أنا والضارب زيد " ، فلا محذوف ، لأن ضمير الموصول في الصورة هو المستكن في " الضارب " للموصول الأول ، والمذكور في " الضاربه " مفعولا للموصول الثاني ، وكذا في الصورة الثانية ضمير الموصول الأول هو المفعول في " الضاربه " المذكور لفظا ، وضمير الموصول الثاني هو المستكن في " الضارب " والعائد إلى الموصول في الصورتين إما مضمر وإما مذكور لفظا ، فلا خلل ولا فساد ، لأن توهم الفساد كان من الحذف فاذا لم يحذف فلا يتوهم فساد أصلا .

(ولا حاجة إلى ما تكلفه المازني وإن كان لا يفرق)[1] ، يعني أن الإخبار فيما إذا كان مفعولا لأحدهما والفاعل مضمر مستقيم على ما ذكرنا ولا حاجة إلى جعلهما جملتين اسميتين معطوفا إحداهما على الأخرى .

-(وإبراز الضمير وجعله خبرا كما تكلفه المازني فإنه لا يفرق بين الصورتين[2] في جعلهما جملتين اسميتين)[3]-(معطوفا إحداهما على الأخرى)-

---

(١) انظر المقتضب ٣/١٢٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٩ ومابعده ، وانظر الاصول ٢/٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (ل) ، (م) .

(٣) " " -( )- ساقط من الاصل .

وظاهر هذا الكلام (١) "أن" (٢) المازني إنما جعل الكلام جملتين حيث احتيج إلى إبراز الضمير وهو في "ضربت وضربني زيد" (٣)، إذ قال في الإخبار عن زيد: "الضارب أنا والضاربي زيد"، لأن "الضارب" في المعنى للمتكلم وهو جار على اللام الذي هو لزيد في المعنى فجرى على غير من هو له، فوجب إبراز الضمير، أما إذا جعل مفعولا لأحدهما والفاعل مضمر في الآخر، كما إذا قلت في: "ضربني وضربت زيدا"، : "الضاربي والضاربه أنا زيد"، "فالضاربي" جار على اللام وهو لزيد، فقد جرى على من هو له، فلا حاجة إلى إبراز الضمير ليكون في صورة جملة اسمية كما إذا قال: "الضاربي هو" وفيه نظر، لأن المازني إنما جعل الجملتين اسميتين رعاية للمناسبة بين جملة الأخبار وبين الأصل الذي كان على جملتين قبل الإخبار.

وإبراز الضمير ليس لكونه جاريا على غير من هو له حتى يجيء هذا التوهم إذا أبرز الضمير في قوله: "ضربت وضربني زيد"، وقال: "الضارب أنا"، مع أن "الضارب" واللام كليهما (٤) للمتكلم، إذ لو كان للغائب لما صح الإخبار عنه بقوله: "أنا" بل قدر هذا الضمير ليكون جملة، فالمازني إنما قدر الضمير ليجعلهما جملتين اسميتين معطوفا احداهما على الأخرى، فحقه أن يفرق (٦) بين ما جرى على غير من هو له، وبين ما جرى على من هو له، ليمكن

---

(١) في (م) و (ل) "هذا ظاهر هذا الكلام".

(٢) في الاصل "لأن"

(٣) في الهامش: أي اذا وقعت صفة جرت على غير من هي له.

(٤) في (أ) "كلاهما" وهو خطأ.

(٥) لفظة "اذ" ساقطة من (أ).

(٦) في (هـ): "بين ما جرى على من هو له وبين ما جرى على غير من هو له".

ليمكـــن جعلهما جملتين اســـميتين (١) .

(وعلى هذا يجرى حكم الإخبار إذا كان التنازع فى الفاعلية وحدهـــا .)

نحو : " ضربنى وأكرمنى زيد " فإنك تقول فى الإخبار عنه بالذى : " الذى ضربنى " وأكرمنى هو زيد " ،

(أو فى المفعولية) نحو : " ضربت وأكرمت زيدا "

قلت فى الإخبار عنه : " الذى ضربت واكرمته زيد " ، وجاز حذف العائـــد للطول (أو كان الفعل مما يتعدى إلى مفعولين فصاعدا (٢) ، وقد سهل عليك (٣) طريقه إذ وقعت على شرائط الاخبار وضابطه (٤) ، فقلت فيما يتعدى الى مفعولين كسوت وكسانى زيد جبة " على إعمال الثانى واخبرت عن " زيد " فقلـــت (٥) : " الذى كسوت وكسانى جبة زيد " وفى الإخبار عن الجبة : " التى كســـوت وكسانيها زيد جبـة " (٦) ،

---

(١) قال صاحب العباب بعد ما ذكر كلام الشارح هنا : " أقول ليس غرضـــه الاول من جعل الكلام جملتين هو الاحتياج الى ابراز الضمير ، بـــل غرضه ماذكرنا من قبل من الاحتراز اللازم من قول بعض النحويين : فحقه أن يفرق بين مايلزم منه المحذور المذكور وبين ما لا يلزم منه ذلك ، ومن أراد تحقيق ذلك فليرجع إلى كتاب الأصول لابن السراج " أهـ انظر العباب الاوحة "٦٦" ، وانظر الأصول ٢ / ٣١٦ .

(٢) فى الأصل و (ل) " المفعولين "

(٣) فى الاصل و (ك) "سهل " بالبناء للمجهول ورفع طريقة ، وفى (هـ) " سهل " بالتشديد .

(٤) فى الهامش و (هـ) و (ك) " زيادة فى التنازع "

(٥) فى (م) " فأخبرت " .

(٦) انظر المقتضب ٣ / ٩٣ ، ١١٩ .

وكذا فيما يتعدى إلى ثلاثة نحو : " أعلمت وأعلمني زيد عمرا قائمـــــا "[1] قلت : في الاخبار عن "عمرو" : " الذي أعلمت وأعلمنيه زيد قائما عمـــرو " ، وفي الاخبار عن " قائما " " الذي أعلمت وأعلمنيه زيد عمرا قائم " ، ومتى راعيت الشروط لم يصعب عليك استخراج الصور ، ولا حاجة إلى تكثير الأمثلة بعد الوقوف على المقصـــود .

---

(١) انظر المقتضب ٣/١٢١ وما بعدهـــا .

(١) -(خـــبر بـــاب ان)-

(ومنها) أى : ومن أنواع المرفوع (الخبر فى باب "إن")
(٢)
أى : "إن" وأخواتها ، كما سيأتى ذكرها فى العوامل إن شاء الله تعالى ،

(وحكمه حكم خبر المبتدأ) ، لأن اسمه وخبره فى المعنى مبتدأ وخبر .
(٣)
(إلا فى تقديمه إذا لم يكن ظرفا نحو : "إن زيدا قائم" ، ولا تقـــول :
(٤)
"إن قائم زيدا" ولكن -(تقول)- إن فى الدار زيدا .)

---

(١) هذا العنوان من (ظ) .

(٢) فى (ك) و (ل) "أخواته" .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ٢/١٣١ (وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب ، كما عملت "كان" الرفع والنصب حين قلت : "كان أخاك زيد" ، إلا أنه ليس لك أن تقول : "كأن أخوك عبد الله" ، تريد كأن عبد الله أخوك ، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر فى "كان" فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين "ليس" و "ما" فلم يجروها مجراها). وفى الايضاح العضدى (ولا يجوز تقديم الخبر فى هذا الباب كما جاز فى باب "كان" إلا أن يكون ظرفا . . . لأن الظرف قد اتسع فيها ، انظر الايضاح العضدى ١/١١٦ ، وفى التسهيل ص ٦٢ : وللجزأين بعد دخولهن مالهما مجردين لكن يجب تأخير الخبر ما لم يكن ظرفا أو شبهه فيجوز توسيطه ، وفى شرح عمدة الحافظ ص ٢١٨ : وتوسيط الخبر جائز إن كان ظرفا أو عديله ، وفيها : وقد يجب التوسيط نحو : إن عند زيد صاحبه "

انظر المقتضب ٤/١٠٩ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/٢١٠ ، ٢١١ ، وابن يعيش ١/١٠٢ ، وشرح الكافية للرضى ١/١٠٩ .

(٤) ما بين القوسين -( )- ساقط من الاصل ومن (م) و (ل) .

يعني أن خبر المبتدأ جاز تقديمه مطلقا ظرفا -(كان)(١)- أو لم يكن ، بخلاف "إن" فإنه لا يتقدم خبره في غير "الظرف" على اسمه ، لأنه ظرف(٢)، وعمله ضعيف ، ولأن عمله "بمشابهة" الفعل على ما سيأتي(٣) ، والفعل له عملان : أصلي وفرعي ، فالأصلي ما يتقدم مرفوعة على منصوبه ، والفرعي بعكس ذلك ، ولما كان "إن" فرعا أعطي العمل الفرعي للفعل ، فقدم منصوبه على مرفوعه(٤) ، فلو "قدم" الخبر لكان مشابها للفعل في عمله الأصلي(٥) ، وهذه العلة توجب أن لا يتقدم الظرف أيضا لكن جوز لوجهين :

أحدهما : أنه لا يظهر الرفع في الظرف بخلاف غير الظرف فإنه يشابه تقدم المرفوع على المنصوب ، والظرف ليس كذلك ، نحو : "إن في الدار زيدا" .

والثاني : أن الظرف يتسع فيها بما لا يتسع في غيرها(٦) ، ولذلك يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف(٧) ، دون غيره(٨) ، ويقام مقام الفعل -(به)- صورة نحو : "اليوم سرته" ، -(ويصح تقديم الظرف كون المبتدأ نكرة)(٩)- نحو : "في الدار رجل" بخلاف غيره ، إذ لا يجوز "منطلق رجل" ونظائر ذلك .

---

(١) لفظة -(كان)- ساقطة من جميع النسخ ماعدا (ل) وفي (ك) -(ظرفا لم يكن)- وهو خطأ .

(٢) في (ل) "الظروف"

(٣) في (هـ) "لمشابهة"

(٤) في (هـ) "يقدم" .

(٥) في الهامش "فيلزم مساواة الفرع للأصل" .

(٦) انظر الايضاح العضدي ١١٦/١ ، وابن يعيش ١٠٢/١ .

(٧) انظر ابن يعيش الصفحة السابقة .

(٨) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) .

(٩) مابين المعقوفتين -( )- وقع في (م) "ويصح يتقدم الظرف كون المبتدأ نحو :" ، وفي (هـ) "ويصح يتقدم كون المبتدأ نكرة نحو:" .

(ويحذف) أى : الخبر -(فى باب إن)- (فى نحو : (١)

* إن محلا وان مرتحـــلا * (٢))

وتتمته

* وان فى " السفر " إذ مضوا مهـلا * (٣)

(ونحو :) أى : وفى نحو : ((أشبه شرج شرجا لو أن أسيمرا)) (٤)

أى : لو -(أن)- فيه " أسيمرا " فحذف الخبر ، (٥)

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- من (هـ) وساقط من بقية النسخ .

(٢) هذا البيت من بحر السريع وهو للأعشى الكبير أبى بصير ميمون بن قيس ابن جندل بن عوف الشاعر الجاهلى المشهور .

وهذا البيت مطلع قصيدة قال فى مدح سلامة ذا فائش ، فانظرها فى ديوانه ص ٢٣٣ ، وهو من شواهد سيبويه انظر الكتاب ٢ / ١٤١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٦٦ ، وانظر البيت فى المقتضب ٤ / ١٣٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٣٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٣ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٢١ ، وابن يعيش ١ / ١٠٣ ، ومغنى اللبيب ٢ / ١٦٨ ، والخزانة ٤ / ٣٨١ ، والمغرب ١ / ١٠٩ .

ورواية الديوان وسيبويه والمقتضب والمقرب .

* وان فى السفر ما مضى مهلا *

(٣) فى الأصل " الشمر " بالشين المعجمة ، وهو تحريف من الناسخ .

والسفر هم الجماعة المسافرون .

(٤) انظر هذا المثل وقصته فى امثال العرب للضبى ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، وفصل المقال ٢٢٦ ، والميدانى ١ / ٢٤٥ ، والمستقصى ١ / ١٨٨ .

(٥) كلمة -(أن)- ساقطة من (هـ) و (م) .

هذا مثل والشرج(١) اسم مكان ، وأسيمر تصغير " أسمر " جمع سمرة .

قاله : لقيم بن لقمان ، وكان هو وأبوه قد نزلا(٢) منزلا يقال له : " شرج " فذهب لقيم يمشي ابله -(من السمر)(٣)- و -(قد)(٤)- كان لقمان قد حسد لقيما ، وأراد هلاكه .

فاحتفر له خندقا وقطع -(كل ما كان)(٥)- هناك من السمر(٦) ، ثم ملأ الخندق فأوقد عليه ليقع فيه لقيم ، فلما أقبل لقيم عرف المكان وأنكر ذهاب السمر ، فعندها قال(٧) : ذلك ، يضرب للشيئين يتشابهان في شيء ويفترقان في شيء .

قال الزمخشري(٨) : " أي أشبه هذا المكان الذي رحت إليه المكان الذي غدوت عنه لو أن السمرات التي عهدتها به كانت قائمة الآن .

---

(١) الشرج هنا ماء لبني عبس كما في الصحاح " شرج " والشرج في اللغة واحد الشراج وهي مجاري الماء من الحرار إلى السهول انظر فصل المقال ٢٢٥ ، واللسان " شرج " .

(٢) ذكر الضبي في أمثال العرب أن العرب يزعمون أن لقيما ابن لقمان من أخته ، ويوردون في ذلك قصة ، فأرجع إلى القصة المذكورة في امثال الضبي ١٥٢ .

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (م) و (هـ) .

(٤) كلمة -(قد)- ساقطة من (م) .

(٥) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) .

(٦) في الاصل و (م) و (هـ) " السمرة " وهو خطأ .

(٧) كلام الشارح هنا هو نص كلام المصنف في حاشيته . انظر الحاشية اللوحة ١٢ ط .

(٨) قال ذلك في المستقصى ١/١٨٨ .

(ونحـــو :

* -(ياليت)- أيام الصبا رواجعـــا * (١) (٢)

عنـد أصحابنـا .)

يعنى : الخبر محذوف والتقدير : ياليت أيام الصبا -(لنا)- (٣)

أى : كائنة لنا فى حال" كونها" رواجـــع (٤) ،

فرواجع نصب على الحال من الضمير المستتر فى الظرف .

(خلافا للكسائى والفراء) (٥) فإن مذهب الكسائى أن " رواجعا " خبر " كانت" (٦)

مقدرة ، أى " كانت رواجعا " ، و " كانت " مع خبره مرفوع المحل خبرا "ليت" ،

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (م) .

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز ، للعجاج ، أبى الشعثاء عبد الله بن رؤبة الشاعر التميمى الرجاز ، انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ص ٢٩٥ .
وهذا البيت من شواهد سيبويه ، انظر الكتاب ١٤٢/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٦٧ ، وانظره فى الجنى الدانى ٤٥٨ ، والصحاح ٢٦٥/١ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١ ، والرضى ٣٤٧/٢ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ١١٣ ، وعمدة الحافظ ص ٤٣٤ ، ومغنى اللبيب ٢٢٢/١ ، والهمع ١٣٤/١ ، والدرر اللوامع ١١٣/١ ، والاشمونى ٢٧٩/١ ، وخزانة الادب ٢٩٠/٤ .

(٣) كلمة -(لنا)- ساقطة من (م) .

(٤) فى الاصل " كونه " والصواب ما فى بقية النسخ لموافقته للسياق .

(٥) انظر الصحاح للجوهرى ٢٦٥/١ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ١١٣ ، والجنى الدانى فى حروف المعانى ص ٣٧٩ ، ٤٥٨ ، وشرح الكافيـــة للرضى ٣٤٧/٢ ، والدرر اللوامع ١١٢/١ ، والمغنى بحاشية الأمير ٢٢٢/١ ، والاشمونى بحاشية الصبان ٢٧٨/١ ، وهمع الهوامـــع ١٥٦/٢ .

(٦) فى (م) " رواجع " وهو خطأ .

ومذهب الفراء أن " ليت " ينصب الجزأين ، لأنه بمعنى " تمنيت " ، وهو ضعيف ، لأنه يؤدى إلى حصول الفائدة بمنصوب من غير مرفوع ، ولا يوجد ذلك فى اللغة ، ولأنها -(لو)(١)- " عطت "(٢) لكون معناها معنى التمنى " لوجب "(٣) أن ينصب مطلقا ، لا أن ينصب فى صورة دون صورة ، وكان ينبغى أن لا يجوز " ليت زيدا قائم " ومذهب الكسائى وإن كان غير بعيد ، لأن حذف " كان " معهود ، إلا أن حذف الخبر أكثر فهو أرجح من حذف " كان " .

(ونحو) أى : وفى نحو : (لعل ذاك) على ما حكى أن فرشيا جاء(٤) إلى عمر بن عبد العزيز وتوسل له(٥) بقرابة له معه ، فقال : " إن ذاك " أى : إن ذاك مصدق ، ثم ذكر حاجته فقال : " لعل ذاك " أى : لعل مطلوبك حاصل ، فحذف الخبر " لقرينة "(٦) الحال(٧) .

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ)

(٢) فى (م) " أعملت "

(٣) فى الهامش جواب " لو " .

(٤) هو الخليفة العادل والإمام الزاهد عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وهو غنى عن التعريف به رحمه الله ورضى عنه وأرضاه .

(٥) فى (هـ) " ان ذلك "

(٦) فى (هـ) " بقرينة " .

(٧) انظر فى هذه المسألة ابن يعيش ١٠٣/١ .

(والتزم)[1] أى : حذف الخبر (فى قولهم : ليت شعرى هل كان كذا .) أى : " ليت علمى " متعلق بما يجاب به هذا القول ، كقولك فى " علمت من أبوك " علمت -(ما)[2]- يجاب به هذا الاستفهام ، و " من " استفهامية ، وإنما التزم حذف الخبر لقيام هذا الكلام - وهو الجملة الاستفهامية المذكورة بعد -(قوله)[3]- " ليت شعرى " - مقام الخبر ، مثل " لولا زيد لكان كذا " فى حذف الخبر ، وسد الجواب سده ، وإنما ذكر المصنف بعد قوله : " ليت شعرى " " هل كان كذا " ولم يقتصر على أنه ألتزم الحذف فى " ليت شعرى "[4] كما قال صاحب المفصل[5] ، إذ قال : " وقد التزم " حذفه " فى نحو : " ليت شعرى "[6] لأنه لا يقتصر عليه فى استعمال العرب ، بل يضم إليه الاستفهام نحو : " ليت شعرى أى الرجلين عندك أزيد عندك أم عمرو "؟[7] فالتزم الحذف حيث ذكرت الجملة الاستفهامية بعده[8] .

---

(١) انظر سيبويه ١ / ٢٣٦ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٦٢ ، وابن يعيش ١ / ١٠٣ .

(٢) فى الأصل " بما "

(٣) كلمة -(قوله)- ساقطة من (هـ) .

(٤) فى (هـ) زيادة كلمة -(قوله)- بعد " شعرى " .

(٥) فى (ك) " ألتزم حذف الخبر " وقد أثبت ما فى بقية النسخ لموافقته لما فى المفصل .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٣ .

(٧) فى (ل) و (هـ) زيادة كلمة -(أو)- قبل " أزيد عندك " .

(٨) انظر سيبويه ١ / ٢٣٦ - ٢٣٨ .

(١) ـ(خبر " لا " التى لنفى الجنس)ـ

(ومنها) أى : ومن أنواع المرفوع (خبر لا التى لنفى الجنس "فى قول أهل الحجاز"(٢) نحو : " لا غلام رجل ظريف)(٣)

وإنما مثل بالمضاف لتعين كون "الظريف " خبرا ، إذ لو مثل بالمفرد نحو : " لا رجل ظريف" لم يتعين للخبرية بل جاز أن يكون صفة مرفوعا ، حملا على محل "لا رجل " .

(وحكمه حكم خبر "إن ") ، لأن "لا " نقيضه "إن " فحمل عليه فى الحكم، لأن العرب تحمل النقيض على النقيض ، فإن قلت : حق النقيض أن يكون مخالفا للنقيض لا موافقا له ، فكيف حمل عليه فى الحكم .

قلت : لأن النقيضين طرفان ، طرف للثبوت وطرف للنفى ، فحمل أحدهما على الآخر لاشتراكهما فى كونهما طرفين ، فهو فى الحقيقة حمل النظير على النظير ، لا النقيض على النقيض ، وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر(٤) .

---

(١) هذا العنوان من (ظ) والعباب .

(٢) فى الأصل " وهو قول أهل الحجاز" وفى (ك) و (م) و (هـ) " وهو فى قول أهل الحجاز" والمثبت هو ما فى (ل) .

(٣) انظر الكلام على "لا " فى الكتاب ٢/ ٢٧٤ وما بعدها ، والمقتضب ٤/ ٣٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٩ ، والمقرب ١/ ٩٩، ١٠٠ ، والرضى ١/ ١١١ ، وابن يعيش ١/ ١١٥ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/ ٢١٥ ، ورصف المبانى ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٤) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى ، أحد أعلام النحو والبلاغة وعلم الكلام ، له مؤلفات كثيرة منها المغنى فى شرح الإيضاح ، والمقتصد فى شرح أيضاح ، والإيجاز فى شرح الإيضاح ، والعمدة فى التصريف ===

(إلا فى جواز تقديم الظرف) فإن خبر "إن" يتقدم إذا كان ظرفا على اسمه ولا يتقدم خبر "لا" وإن كان ظرفا على اسمه (١)، فلا يجوز "لا فى الدار غلام رجل" وجاز "إن فى الدار غلام رجل".

والفرق "أن "إن" لفظه مشابه للفظ الماضى" فى كونه "ثلاثيا مفتوح الآخر، وفى اتصال المضمر المنصوب به، وفى اتصال نون الوقاية، وغير ذلك، "فكان كأنه" (٢) فعل، بخلاف "لا" فإنه محمول على "إن" وفرع عليه، "فانحطت" (٣) رتبته عن رتبة ماهو أصله، وهو "إن".

=== وكتاب إعجاز القرآن واسرار البلاغة ودلائل الاعجاز، توفى رحمه الله سنة ٤٧٤ هـ. انظر ترجمته فى وفيات الاعيان ١/ ٦١٢، وبغية الوعاة ٣٤٠، ومفتاح السعادة ١/ ١٧٧، وانباه الرواة ٢/ ١٨٨، وكشف الظنون ١/ ٦٠٢.

وما نسبه الشارح لعبد القاهر قد وردت إشارة إلى بعضه فى المقتصد، فقد قال فيه؟ "وبعد فإن "لا" استحقت فى الأصل عمل "إن" فى قولك: إن زيدا منطلق، لأنها نقيضة "إن" من حيث كانت نفيا، وكان "إن" إثباتا وتوكيدا، وهم يجرون الشيء مجرى نقيضه، ألا تراهم جروا بكم تشبيها له برب من جهة التضاد، وهو أن كم للتكثير، ورب للتقليل" المقتصد ٢/ ٧٩٩

وقال ابن الحاجب فى الايضاح ١/ ٣٨٤: "وأما نصبهم فلأنها محمولة على "ان" من حيث انها نقيضتها وهم يحملون الشيء على نقيضه، اما لأنه فى أحد الطرفين كما كان الآخر فى الطرف الاخر، واما لتلازمهما فى الذهن، وليس بين النفى والاثبات درجة فلما تلازما وأعطى أحدهما حكما أعطى الآخر الملازم مثله.

(١) قال السيوطى فى الهمع ٢/ ١٩٣ "ويجب تنكيره وتأخيره ولو ظرفا.
وقال فى الفرائد الجديدة ١/ ٢٨٦ "ويجب تأخيره ولو ظرفا أو مجرورا"
وانظر سيبويه ٢/ ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٩٩.

(٢) فى (م) "فكأنه" باسقاط "كان" ووصل الفاء بكأن.

(٣) فى جميع النسخ "فأنحط" والاصوب ما أثبتناه.

(ويحذف) أى : الخبر (نحو : " لا بأس)
أى : ـ(لا بأس)(١) ـ عليك .

(ومنه ؛ كلمة الشـــــهادة)(٢) أى : " ومما حذف فيه الخـــبر "
هو " لا إله إلا اللـه " فإن ما بعد "إلا" مستثنى فيجب أن يكـــــون
ما ـ(قبله)(٣) ـ كلاما تاما ، فلابد من تقدير خبر، أى : لا إله فى الوجود"(٤)

(ولا يثبت) أى : الخبر (فى تميم أصلا)(٥) أى : بنو تميم لا يثبتـــون
الخـــبر اصلا ، ويقولون : " لا أهل ولا مال ، ويحتمل وجهين :

---

(١) كلمة ـ(لا بأس)ـ ساقطة من الاصل ، و (ك) و (ل) .

(٢) فى الاصل " ومما يحذف الخبر "

(٣) كلمة ـ(قبله)ـ ساقطة من (هـ) .

(٤) قال أبو على فى الإيضاح ص ٢٣٨ : " وقد يحذف الخبر مع "لا" هـــذه ، وذلك قولك : "لا إله إلا الله" والمعنى : لا إله لنا إلا الله ، أو فـــى الوجود ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .
وانظر المقتصد ٢/ ٨٠٠ ، وانظر سيبويه ٢/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، واللمـــــع ص ١٢٨ ـ ١٣٠ ، وابن يعيش ٢/ ١١٢ ، ١١٣ ، والمقتضب ٤/ ٣٦٦ ، والتسهيل ٦٧ ، والفوائد الضيائية ١/ ٣٠٣ ، والرضى ١/ ١١٢ .

(٥) قال ابن مالك فى التسهيل : "وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيين ولم يلفظ به عند التميميين ." التسهيل ٦٧ .
وقال الزمخشرى فى المفصل ص ٣٠ : " وبنو تميم لا يثبتونه فى كلامهم أصلا"
وقال ابن الحاجب فى الكافية " وبنو تميم لا يثبتونه "
وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٣٥ ، وانظر الرضى ١/ ١١٢ ، والفوائـــد الضيائية ١/ ٣٠٣ ، وانظر مغنى اللبيب ١/ ٢٣٩ .

أحدهما : أنه لا يثبت لفظا وهو فى المعنى مراد .

والثانى : أن لا يقدر الخبر أصلا لا لفظا ولا تقديرا ، و -(معناه)[1] - النفى للأهل ، فلا يحتاج إلى تقدير خبر .

---

(١) الضمير فى - (معناه) - ساقط من (هـ) .

-(اسم "ما" و"لا" بمعنى ليس)[1] -

(ومنها اسم "ما"[2] و"لا"[3] بمعنى ليس ، نحو : "ما زيد ، وما رجل خيرا منك "[4] و" لا رجل أفضل منك "، ولا يجوز : "لا زيد منطلقا" لنقصان مشابهتها)

أى : مشابهة "لا" لليس ، "فان"[5] مشابهة "ما" أقوى ، لأنه لنفى الحال، وليس لنفى الحال بخلاف "لا" فإنه للنفى المطلق[6] ، ويصدقه الاستقراء .

---

(١) هذا العنوان من العباب ، والظاهر أنه أخذه من المتن ، وفى (ظ) "اسم ما ولا المشبهات بليس" ولا عنوان ببقية النسخ .

(٢) إعمال "ما" عمل ليس خاص باهل الحجاز ، أما التميميون فلا يعملونها ، لذلك يسمى النحاة العاملة ما الحجازية " ويسمون المهملة "ما" التميمية" انظر سيبويه ١/ ٥٧ ، ٦٩ ، ١٢٢ ، والمقتضب ٤/ ١٨٨ ، ١٨٩ ، والايضاح العضدى ص١٠١ ، ١١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٠ .

(٣) نسب المرادى فى الجنى الدانى للمبرد والأخفش القول بمنع اعمال "لا" عمل "ليس" وما نسب للمبرد مخالف لما فى المقتضب فقد صرح المبرد ٤/ ٣٨٢ أن"لا" أعملت عمل ليس فقال : " وتجعل "لا" بمنزلة "ليس" لاجتماعهما فى المعنى ولا تعمل إلا فى النكرة ، فتقول: "لا رجل أفضل منك".

(٤) السبب فى عدم جواز هذا المثال هو كون اسم "لا" جاء معرفة "وهى لا ترفع إلا النكرة ، فإن دخلت على معرفة أولت بنكرة ، وقد يجوز دخولها فى الشعر . ذكر ذلك سيبويه فى الكتاب ٢/ ٢٩٦ - ٢٩٨ .
وقال ابن مالك فى التسهيل ص٥٧ ورفعها معرفة نادر .
وانظر الجنى الدانى ٣٠١ ، ٣٢٥ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ٨٨ .

(٥) فى (هـ) "فانه" .

(٦) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٢٧٠ : " ومن أجراها مجرى "ليس" لحظ معناها لأنها للنفى كما أن ليس كذلك .

(ويضمر منفصلا بعد "ما" لا غير) يعنى وقد يكون اسم "ما" مضمرا منفصلا نحو "ما أنت، أو ما هو، أما أنا قائما"

وهذا أيضا من ثمرات نقصان مشابهة "لا" لليس، فإنه إذا لم يدخل (١) المعارف، لم يدخل الضمر أيضا، الذى هو أعرف -(المعارف)، ولذلك (٢) اقتصر الزمخشرى وغيره على الأول. (٣)

(وجاز فى المضاف إليه) أى: وجاز الإخبار فى المضاف إليه فقط، (٤) فتقول فى: "جاء غلام زيد" فى الاخبار عن "زيد" "الذى جاء غلامه زيد" إذ لا امتناع فيه.

---

(١) كلمة "أيضا" وقعت فى (هـ) بعد كلمة "أعرف".

(٢) كلمة -(المعارف)- ساقطة من (هـ).

(٣) المراد بالأول هو عدم دخولها على المعرفة قال الزمخشرى فى المفصل ص ٣٠: "ولم تدخل "لا" إلا على النكرة"
وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٨.
أما دخول "ما" على المضمر المنفصل فقد جاء فى القرآن نحو قوله تعالى: =(ما هن أمهاتهم)= الآية "٢" من سورة المجادلة.

(٤) قال ابن السراج فى الأصول ٢/ ٣٠٣ - ٣٠٤:
"اعلم أن المضاف اليه على ضربين، فضرب منه يكون الاسمان فيه كحروف "زيد وعمرو" يراد بهما التسمية فقط كرجل اسمه عبد الله أو عبد الملك، فهذا الضرب لا يجوز أن تخبر فيه عن المضاف اليه لأنه كبعض حروف الاسم وضرب ثان من الاضافة وهى التى يراد بها الملك نحو: دار عبد الله، وغلام زيد، فهذان منفصلان جمع بينهما الملك ومتى زال الملك زالت الاضافة فهذا الضرب الذى يجوز أن تخبر عن المضاف إليه، أما المضاف الأول فلا يجوز أن تخبر عنه البتة ...".
وانظر الاشمونى ٤/ ٤٠.

(١)
(إلا إذا لم يستقل ، بأن كان المجموع علما ك "حمار قبان") لدويبة
(٢)
(وسامّ ابرصَ) لدويبة أخرى من كبار الوزغ ، فإنه يمتنع الإخبار عن
(٣) (٤)
المضاف ـ(إليه)ـ فيه ، لأنه بمنزلة حرف الكلمة .

(ولا يجوز الفصل بينه) أى : بين اسم "ما" و"لا"
(٥)
(وبين عامله ،) وهو "ما" و"لا"
(٦)
(ولا تقول : "ما طعامك زيد بآكل" كما لا يجوز فى سائر المواضع .) الفصل
بين العامل ومعموله بأجنبي .

---

(١) انظر الصحاح والقاموس "حمر" .

(٢) انظر اللسان والقاموس "برص" .

(٣) كلمة ـ(اليه)ـ ساقطة من (م) .

(٤) انظر الاصول ٢/ ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، والرضى ٢/ ٤٧ ، والأشمونى ٤/ ٤٠ .

(٥) قال سيبويه فى الكتاب : " ولا يجوز أن تقول :
" ما زيدا عبد الله ضاربا " و " ما زيدا أنا قاتلا " لأنه لا يستقيم ،
كما لم يستقم فى "كان" و"ليس" أن تقدم ما يعمل فيه الأخير" .
الكتاب ١/ ٧١ .
وقال أيضا : " وأعلم أنك إذا فصلت بين "لا" وبين الاسم بحشو لم يحسن
الا أن تعيد "لا" الثانية " . الكتاب ٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

(٦) قال المبرد فى المقتضب ٣/ ٢٦٣ : " ولا يجوز أن تدخل بين الشيء" ومايعمل
فيه شيئا مما لا يعمل فيه . " .

(نحو : "كانت زيدا الحمى تأخذ على أن تكون الحمى اسم "كانت" (١) (٢) ،
لأن "زيدا" مفعول "تأخذ" ، فهو أجنبي عن العامل ، "والمعمول "وهو (٣)
"حمى" ، هذا إذا جعلت -(حمى)- اسم "كانت" ، أما إذا جعل (٤) (٥)
"كانت" للشأن والقصة و"الحمى" مبتدأ و"تأخذ" خبره ، و"زيدا"
مفعول "تأخذ" ،
فهو جائز ، إذ ليس فيه "الفصل" (٦) بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن "كان"
غير عامل في "الحمى" على أنه اسم له (٧) .

(وكذلك "ضربت وذهب عمرا زيد") لا يجوز أيضا ،
لأن قولك : "وذهب" ومع فصلا بين "ضرب" ومعموله ، وهو أجنبي عنهما .

(وبالجملة فالفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ممتنع بخلاف الجمل المؤكدة
نحو : "خرج -والله- زيد" ونحوه .)

---

(١) انظر سيبويه ١/ ٧٠ ، والمقتضب ٤/ ٩٨ - ٩٩ .
(٢) في (ل) "اسم كان" .
(٣) في (هـ) "والمفعول" .
(٤) كلمة -(حمى)- ساقطة من (هـ) .
(٥) في (هـ) "زيد" .
(٦) في (هـ) "فصل" .
(٧) ذكر الفارقي في شرحه لمسائل المبرد أن بعض النحاة يجيز الفصل بين كان واسمها وخبرها بمعمول الخبر اذا كان الخبر اسما . انظر كلامه في حاشية المقتضب ٤/ ٩٨ .

فإن لقائل أن يقول أيضا : فإن واو القسم بمنزلة الباء ، وهو يتعلق بفعل، وهو " اقسم بالله ، وهو جملة مستقلة " ، فلا ينبغى أن يجوز الفصل -(بهـا) - بين " خرج " وفاعله وهو " زيد " ،

فأجاب بما معناه : أن الجملة القسمية تذكر تأكيدا للجملة ، فهى فى الحقيقة غير أجنبية عنها ، فلذلك جوز الفصل بها دون غيرها ،

وقوله : " ونحوه " يريد به ما يشاكله فى كونه للتأكيد ،

نحو : خرج - لا شك - زيد " ، وخرج - يقينا - زيد ،

وكذلك فى التأكيد نحو " خرج - خرج - زيد " فإنه وإن كان فصلا لكنه جوز لكونه غير أجنبى ، بل للتأكيد .

(وأما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع " بحيث يصح وقوع الاسم " إما مجردا أو مع حرف لا يكون عاملا فيه ، نحو : " زيد يضرب ")

---

(١) فى (هـ) " لعامل " .

(٢) فى (هـ) " ان " .

(٣) ما بين الأقواس " " وقع فى الاصل هكذا " اقسم فو الله جملة مستقلة " .

(٤) كلمة - (بها) - وقعت فى الاصل بعد كلمة " زيد " المتأخرة .

(٥) فى (م) " وغيره " وفى بقية النسخ غير الاصل " ونحوه " وفى الاصل " فنحوه " .

(٦) فى (هـ) " بحيث يصبح وقوعه موقع وقوع الاسم " .

(٧) سبب إعراب الفعل المضارع محل خلاف بين البصريين والكوفيين :
فالبصريون يقولون إن السبب فى إعرابه هو مشابهته للاسم ، وأما الكوفيون فيقولون إن السبب فى إعرابه هو أنه طرأت عليه المعانى المختلفة .
ثم إنهم اختلفوا أيضا فى رافعه ، فقال البصريون انه ارتفع لوقوعه موقع الاسم .
أما الكوفيون فذهب بعضهم إلى أنه ارتفع لتجرده من عوامل الجزم والنصب ، وذهب بعضهم الآخر إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله .

مثـــال للمجرد (أو سيضرب) مثال لكونه مع حرف غير عامل ، فإن "يضرب" (١)
وان لم يقع موقع الاسم لأن الاسم لا يقع بعد السين "لكن المراد "أن الفعل (٢)
مع السين يقع موقع الاسم .

واحترز بقوله : "لا يكون عاملا عما إذا كان مع حرف عامل ، نحو : "لم يضرب"
و "لن يضرب" .

("ويضرب الزيدان" ، لأن مبدأ الكلام لا يتعين للفعل دون الاســـــم) (٣)

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو : أن يضرب في "يضرب الزيدان" مرفوع،
مع أنه ليس بواقع موقع الاسم ، إذ لا يجوز ابتداء : "ضارب الزيـــدان"
من غير اعتماد على استفهام ونفى وغيرهما ، (٤)

فأجاب بأن مبدأ الكلام من حيث هو كلام لا يتعين أن يكون فعلا دون اسم،
بل جاز أن يكون ابتداء الكلام اسما على الجملة ،
فصدق أنه واقع موقع الاسم على الاطلاق ، أى : موقعا كان يصح أن يوقع فيـه
اسم من الاسماء وان ـ(لم)ـ يقع "خصوص" اسم . (٥) (٦)

=== انظر حجج البصريين في الكتاب ٣/ ٩ ـ ١١ ، والمقتضب ٢/ ١ـ٣، ٥ ،
٤/ ٨٠، ٨١ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ١١٠ ،
وانظر حجج الجميع في الانصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٤٩ ـ ٥٥٣ ،
وابن يعيش ٧/ ٦ . وانظر القسم الأول من التحقيق ص ٣٢٢ .

(١) في الاصل و (ك) و (ل) "لكونه حرفا" وقد صحح في هامش الأصل .
(٢) في (هـ) "لكون المراد"
(٣) في الاصل "بدون الاسم" والتصحيح من بقية النسخ .
(٤) مسألة الاعتماد تقدم الحديث عنها في باب المبتدأ والخبر فارجع إليها .
(٥) كلمة ـ(لم)ـ ساقطة من (هـ) .
(٦) كلمة "خصوص" ساقطة من (ك) .

(ونحو : "كاد زيد يقوم" الأصل فيه الاسم ، وقد عدل إلى لفظ الفعل لزوما لغرض (١) ، وقد استعمل الأصل المرفوض ، فيمن روى قوله :

(٢)

* ..... وماكدت آئبا ..... *

هذا (أيضا) — إيراد وجواب ، أما الإيراد فهو أن خبر "كاد" (٣) يلزم أن يكون فعلا لغرض (٤) ، وهو أن "كاد" موضوع لمقاربة وقوع فعل ،

---

(١) في حاشية الكتاب جـ ٣ ص ١١ الهامش (٤) "السيرافي : إنما الزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه ، أو مداناته ، وقرب الالتباس به ومواقعته ، فإذا قلت : كدت أفعل كذا ، فلست بمخبر أنك فعلته ، ولا أنك عريت منه عرى من لم يرمه ، ولكنك رمته وتعاطيت أسبابه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا موافقته ، فإذا قلت : كدت أفعله فكأن "أفعله" حد انتهيت إليه ولم تدخل فيه ، فكأنك قلت : كنت مقاربا لفعله ، وعلى حد فعله ، ولفظ "كدت أفعل" أدل على حقيقة المعنى وأخصر في اللفظ . وانظر المقتضب ٣/ ٧٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣١ .

(٢) هذا بعض بيت من بحر الطويل لتأبط شرا بن الحارث الصعلوك العداء المشهور ، قاله عندما أخذ عليه بنو لحيان بن هذيل طريقه ، وقد وجدوه يشتار عسلا ، فقالوا له استأسر ، فكره أن يفعل ذلك ، فكب ما معه من العسل على الجبل ، وتدحدر معه من ناحية أخرى ، فنجا من القوم ، فقال الأبيات التي أولها :

إذا المرء لم يحتل وقد جد جده .. أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وتمام البيت هو ما ذكره الشارح فيما بعد .

وانظر البيت في الانصاف ٢/ ٥٥٤ ، وابن يعيش ٧/ ١٣ ، ١٤ ، والايضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٨٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣١ ، والأشموني ١/ ٢٦٩ .

(٣) كلمة —(أيضا) — ساقطة من (هـ) .

(٤) في (هـ) "كان" وهو تحريف من الناسخ .

فحق خبره أن يكون فعلا مضارعا فلا يكون خبره اسما ، فينبغى أن لا "يرتفع"[1] الفعل المضارع فيه ، لأن ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم ، والاسم لا يقع خبرا "لكاد" ،

وأجاب بأن الأصل فى خبر "كاد"[2] أن يكون اسما كما فى خبر "كان" ونظائره ، ولذلك استعمل ذلك الأصل المفروض[3] فى قوله :

* وماكدت آئبا .. *

فالفعل واقع موقع الاسم نظرا إلى الأصل المفروض[4] ،

وأصل البيت :

فأبت إلى فهم وما كدت آئبا .. وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

وإنما قال : فيمن روى لأنه قد يروى :

* ولم أك آئبا *

وحينئذ لا استشهاد فيه .[5]

---

(١) فى (هـ) "يرفع" .

(٢) فى (هـ) "فى الخبر كاد" وهو خطأ من الناسخ .

(٣) فى (هـ) "الأصل المفروض" وهو تحريف من الناسخ .

(٤) فى (هـ) " " " " " " .

(٥) انظر المراجع السابقة فى الهامش (٢) ص ٢٩٧ .

الخطأ والصواب

تصحيحات وتصويبات فى القسم الدراسى

الخطـــــأ	الصـــــــــواب	الصفحة	السطـــر
لذلك قد كانت	لذلك فقد كانت	٧	٢ تحت العنوا
بالع	بالغ	٢١	١٣
بوضع	بوضع	٢٣	١١
منسقا	متسقا	٢٣	٥ من الاسفل
مبينا	مبنيا	٢٥	٥
وبقد	وقد	٢٥	١ فوق الهامش
ستعرفون	يستوفون	٢٧	٢
وماذلت لملاءمته	وماذلك الا لملاءمته	٢٩	٥
على يد محققهما	على يد محققيهما	٣٢	٨
بخاصة أننى	وبخاصة	٣٢	١٠
ورد ترجمة	وردت ترجمة	٣٣	٤
فقد جاءت ترمته	فقد جاءت ترجمته	٣٣	٦
اما انتمائه العرقى	أما انتماؤه العرقى	٣٤	١١
وقد أخذ عنه	وقد أخذه عنه	٣٦	١٠
وأى هذا البحر ؟	وأن بحر هذا البحر	٣٧	١
بالتأليد	بالتأكيد	٣٧	١ من أسفل
وانتطاعتنا	واستطاعتنا	٣٨	٧
ذنيك	ذينك	٣٨	٨
ذاع باع	ذا باع	٣٨	١١
اقتضى اثره	اقتفى اثره	٣٩	٦
مرده	سرده	٣٩	١١

تابع تصحيحات القسم الدراســـى

الخطـــــأ	الصـــــــواب	الصفحـة	السطـر
لبعض لمناقشاته	لبعض مناقشاته	٤٠	١ فوق الهامش
كتب التراجم ترجمت	كتب التراجم التى ترجمت	٤١	٦
ما أردنـا	ما أردناه	٤١	٩
قال فى تعليقها	قال فى تعليقه عليها	٤١	٥ فوق الهامش
بصحة عقيدته وبسلامتها	بصحة عقيدته وسلامتها	٤٢	٥
وجدتهما متفقتين	وجدتهما متفقين	٤٦	٤
عله غائبه	علة غائبة	٥٣	٦
لم تثبت ارقام الصفحات	٨١ - ٩٥	٥٦	الهامشين
فى الهامش			
افراد وتثنية وجمعا	افرادا وتثنية وجمعا	٦٠	٣ فوق الهامش
خلافا للكسائى	خلافا للكسائى	٦٠	٢ فوق الهامش
كاظرف	كالظرف	٦٤	٥ " "
تعضيد	تعقيـــد	٧٤	٨
لم يثبت رقم الهامش ٢	٨١	٨٠	

تصويبات وتصحيحات فى قسم التحقيق

(المجلد الأول)

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
فالفصل يصدق	فالفعل يصدق	٣	٨
كان المذكور والمؤنث	كان المذكر والمؤنث	٢١	١٠
موقع الجميع	موقع الجمع	٢١	١١ - ١٢
ولأن لنسا	ولأن لنسا	٢٤	٥ من الهامش
جزى ربه عدى	جزى رب عدى	٢٨	٤
وإنما يجوز التقديم	وإنما يجوز التقديم	٢٨	٣ من الهامش
أو ضرب الحبلى الحبلى	أو ضربت الحبلى الحبلى	٢٨	٥ " "
قد سمت سلمى	قد علمت سلمى	٣٣	الأخير فوق الهامش
أى حث وهيج	أى حثّ وهيّج	٣٤	" "
لا يصل بها مضمر	لا يتصل بها مضمر	٣٦	١٠
يود بأن يحس	يود بأن يمس	٣٨	٢ من الهامش
وما بنى من سقم	وما بى من سقم	٣٨	٣ " " ١
غير مها	غريمها	٣٩	٣
ومومأة الصحراء	ومومأة صحراء	٣٩	١
الإنصاف فى مسائف	فى مسائل	٤٠	الهامش ٣
الأقوال	أن لا أقول	٤١	
كانت هند	كأنت هند	٤٧	البيت الأول فى هـ ٢
كأنى ورحل	كأنى ورحلى	٥٣	البيت فى الهامش
خشب الحبوز	خشب الجوز	٥٣	
وإنا هى للالحاق	وانما هى للالحاق	٥٤	٥ من الهامش ٢

تابع تصحيحات القسم التحقيقى " المجلد الأول "

الخطـــأ	الصـــــواب	الصفحة	السطـــر
ومعنـــزى	ومعزى	٥٥	٤
وحُوّاء لبنت	وحُوّاء لنبت	٥٥	الأخير فوق الهامش
وقد قرأ الجمهور	وقد قرأها الجمهور	٥٦	١ من هـ ١
أذ ن الله أن يرفع	أذ ن الله أن ترفع	٥٦	قبل الأخير مـــن الهامش
يمنعون	يمنعون	٥٧	٢ من هـ ٢
مفولا	مفلولا	٥٨	٢ من هـ ٢
لأقصـد	لأفصد	٥٨	٣- ٤ من هـ ٢
هكذا قصدى	هكذا فصدى	٥٨	٤-٥ من هـ ٢
ود فعوها فقال	ود فعوها له فقال	٥٨	٤ من هـ ٣
ويقصده به قومه	ويقصد به قومه	٥٨	٥ من الأسفـل فى الهامش
ولو إيمانهم ثابت	ولو أن إيمانهم ثابت	٥٩	٧ من الأسفـل فى الهامش
التى لا تخافها	التى لا تخلفها	٦٢	٥ من الأسفـل فى الهامش
وكذا صاحب القوم	وكذا صاحبة القوم	٦٤	٣ فوق الهامش
والمفسر تأكيد نحو	والمفسر تأكيدا نحو	١٦	١
وانظرت الا صادق	وانكرت الأ صادق	٦٦	٦ من الأسفـل فى الهامش
إذا كان الفاعل ظاهر معرفا .	إذا كان الفاعل ظاهرا معرفا	٦٧	١
ويجوز حذف الخصوص	ويجوز حذف المخصوص	٦٧	٢ فوق الهامش
بحذف لدلالة الكلام عليه	فحذف لدلالة الكلام عليه	٦٧	١ فوق الهامش

تابع تصحيحات القسم التحقيقى " المجلد الأول "

الخطـــأ	الصـــواب	الصفحـة	السطـــر
فى الهامش . . ص . .	فى الهامش ١ ص ٢٠	٧٠	٢ من الهامش ١
اذا ادعى	اذ المدعى	٨٨	٦ فوق الهامش
ايها العلل	أيها العلل	٨٩	فى البيت هـ ٤
على اعلل الأول	على اعمال الأول	٩٠	٤ فوق الهامش
إذا لم يمنعه أحد	إذ لم يمنعه احد	٩١	٥ فوق الهامش
إذا فهم الامتناع	إذ فهم الامتناع	٩٢	١ فى الهامش
يحصل الألباس	الإلباس	٩٧	٣
فللشارح والبغدادى	فالشارح والبغدادى	١٠٦	٤ من الاسفل
أعدهما	أعدها	١٠٧	٣ فى الهامش
خصصه ابن خروف	حققه ابن خروف	١١١	٥ فى الهامش
مفعولا له على الاتساع	مفعولا به	١١٥	٤ فوق الهامش
اذا كل واحد	إذ كل واحد	١١٨	١
مقام العامل	الفاعل	١٢٠	١٠
العوامل	العوامل اللفظية	١٢١	١ من هـ ٥
لعوامل تأثيرها	العوامل تأثيرها	١٢٤	٥
تقدمت ترجمته ص	ص ١٢٢ هـ ١	١٢٥	الهامش ٣
هنا هنا وهاهنا	هاهنا وهاهنا	١٢٦	٣
بأنه بقله	بأنه جائز بقلة	١٢٦	٦ من الاسفل فى الهامش
أقام أو ما قائم	أقائم ، أو ما قائم	١٢٧	٢
وهى لغة ضعيفه	وهى لغة ضعيفة	١٢٩	٨ فى الهامش

تابع تصحيحات القسم التحقيقى "المجلد الأول"

الخطـــــأ	الصـــــواب	الصفحـة	السطـــر
وهو مع ضمـير	وهو مع الضمـير	١٣٢	٢ فوق الهامش
معرفة كسهم وذى	معرفة كهم وذى	١٣٥	٧ من هـ ٢
فشتها فرمى بصاعقة	فشتمها فرمى بصاعقة	١٣٦	٤ من الاسفل
العوق	العيوق	١٣٧	٤
تمتردون	تمترون	١٤٢	الأخير فى الهامش
فى الهامش .. ص ..	ص ١٥٩ الهامش ١	١٦٢	الهامش ٤
ونجزين الذين	ولنجزين الذين	١٦٣	٢ فى الهامش ١
لامتناع امافة	لامتناع اضافة	٢٤١	١
اربع ثلاثة	رابع ثلاثة	٢٤٤	الأخير فوق الهامش
خامس خمسة لعدا	خامس خمسة غدا	٢٤٥	٦ فى الهامش
ربابعهم	رابعهم	٢٤٥	٧
جاء فى	جائنى	٢٦٣	٢ - ٣ من الأسفل فى الهامش
والى هذا ذهب	وإلى هذا أذهب	٢٦٥	٢ من الاسفل فى الهامش
فى الهامش ...	الهامش ١	٢٧٣	فى الهامش ٣
أما انا قائما	أو ما أنا قائما	٢٩٣	٢
ومع فصلا	وقع فصلا	٢٩٥	٣ فوق الهامش

المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
شعبة اللغويات

شرح اللباب في علم الإعراب

تأليف
محمد بن مسعود السيرافي الفالي

دراسة وتحقيق
الطالب: محمد المهدي عبد الحي عمار

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية - الماجستير

إشراف الأستاذ الدكتور
أحمد عبد الله هاشم

«المجلد الثاني»

عام ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ

-(مباحث المنصوبات)[1]-

(المنصوب هو من النوع الاسمى أيضا أنواع) لما فرغ من أنواع المرفوع اسما وفعلا ، شرع فى المنصوب وهو أيضا نوعان : أسمى وفعلى ، وذكر الاسم أولا ، لأنه أصل فى الإعراب[2] ، وقسم إلى أنواع .

---

(١) هذا العنوان من هامش (م) وفى (ظ) و (ل) والعباب "المنصوبات" .

(٢) انظر ابن يعيش ١/ ٤٩ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/ ١١٠ ، ١١١ .

ـ(مباحث المفاعيل)ـ (١)

ـ(مبحث المفعول المطلق)ـ (٢)

(منها المفعول المطلق (٣) ، وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان (٤) نحو : " ضربت ضربا ")

وهذا الحد بمطلقه يتدرج تحته المصدر سواء كان جاريا مجرى الفعل نحو : "ضربت ضربا " ، أو غير جار ، نحو : " الضرب قبيح " لأنه أيضا يدل على مفهوم الفعل مجردا من الزمان ، لكنه ـ(اكتفى)ـ (٥) بجعله نوعا من المنصوب ، فكأنه قال : " المفعول المطلق هو المنصوب الذى يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان " فيخرج نحو " الضرب قبيح " ، وفيه نظر لأن المفعول المطلق يصح اقامته مقام الفاعل مع أنه غير منصوب ،

---

(١) هذا العنوان من (م) .

(٢) هذا العنوان من (ط) و(ل) و(م) والعباب .

(٣) ويسميه سيبويه الحدثان ، انظر الكتاب ١/ ٣٤ ، وابن يعيش ١/ ١١٠ ، وانظر المقتضب ١/ ٧٣ ، ٧٤ ، واللمع ص ١٣١ .
قال الرضى فى تعليل تسمية المصدر بالمفعول المطلق : "وانما سمى ما نحن فيه مفعولا مطلقا ، لأنه ليس مقيدا ، لكونه مفعولا حقيقيا ، بحرف جر كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه ـ شرح الكافية ١/ ١١٣ .
وقال ابو على فى الايضاح العضدى ١/ ١٦٧ فى تعريفه :
" هو الذى لم يقيد بشىء من حروف الجر ، وهو اسماء الأحداث "
وانظر الايضاح فى شرح المفصل ١/ ٢١٩ ، والأشمونى ٢/ ١١٠ ، ١١٢ .

(٤) فى (م) "ضربت زيدا " وهو خطأ .

(٥) كلمة ـ(اكتفى)ـ ساقطة من (م) .

فلو كان النصب جزءا من حقيقته لم يصح إقامته مقام الفاعل لاستلزامه الرفع الذى هو مناف لحقيقته ، فكان الأولى أن لا يجعل النصب جزء حقيقته ، والذى ذكره حد المصدر من حيث هو مصدر ، لا للنوع منه خاصة ، وهو المفعول المطلق الذى من شأنه أن يكون اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه .

(ويسمى مبهما .)[1] ، لأنه لا يتعين لنوع وعدد ،

(وأنه لتوكيد الفعل فحسب .) كالمثال المذكور ، (ويكون للنوع والمرة ويسمى مؤقتا[2] ، أى معينا نوع تعيين بحسب النوع والعدد ، نحو[3] جلست جِلسة بكسر الجيم لبيان النوع (وجَلسة) بفتح الجيم لبيان المرة ، (والأول) وهو الذى يذكر لتوكيد الفعل

(لا يتقدم -(على)[4]- عامله) لكونه للتأكيد ، وحق التأكيد أن يؤخر عن المؤكد ، هذا وجه مناسب لتقريره ، والكلام فى الاستعمال أنه هل جاء مقدما على عامله أم لا .

---

(١) انظر ابن يعيش ١/ ١١٠ ، واللمع ١٣١ ، وشرح الكافية للرضى والأشمونى ٢/ ١١٣ .

(٢) قال ابن مالك فى الخلاصة :

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد كسرت سيرتين سير ذى رشد .

وانظر المراجع السابقة والتسهيل ص٨٧ ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ص٦٩٠ ، وانظر الهمع ١/ ١٨٦ .

(٣) قال ابن مالك فى الخلاصة :

وفَعْلَة لمرة كجَلْسة وفِعْلَة لهيئة كجِلْسة

(٤) كلمة -(على)- ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(ولا يثنى ولا يجمع بخلاف الآخريـــــن ،)

" وهما النوع والمرة ، وانما لم يثن "(١) ولم يجمع ، لأنه للجنس المطلـــــق ،(٢) وليس له مثل يضم إليه ليثنى ويجمع ،(٣) بخلاف النوع فإنه يجوز أن يكون " معه نوع آخر فيثنى ، أو -(أنواع)-(٤) فيجمع ، وبخلاف المرة فإنه يصـــح انضمام المرة الأخرى إليها .

(وقد يقرن بالفعل غير مصدره ، مما هو بمعناه مصدرا كان ، إما ملاقيا لـه في اشتقاقـــــه ،(٥) "كأنبت نباتا " أو غير ملاق له ، كقعدت جلوســـا ،(٦)

---

(١) في الأصل و (ك) "وهما إما للنوع أو للمرة فإنما لم يثن " ، وفي (م) "وهما للنوع والمرة " .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١/ ١١٤ ، والتسهيل ٨٧ ، واللمع ص ١٣٢ ، والأشموني ٢/ ١١٥ ، والهمع ١/ ١٨٦ .

(٣) في (م) "فإنه يجوز أن يقال أن يكون " .

(٤) كلمة -(أنواع)- ساقطة من الاصل و (ل) و (ك) .

(٥) قال السيوطي في الهمع ١/ ١٨٧ : فإن كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو : =(أنبتكم من الأرض نباتا)= فثلاثة مذاهب :-

أحدها : أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني .

والثاني : أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرا والفعـــل الظاهر دليل عليه ، وعليه المبرد وابن خروف وعزاة لسيبويه .

والثالث : التفصيل فان كان معناه مغايرا لمعنى الفعل الظاهر كالآيـــة فنصبه بفعل مضمر والتقدير "فنبتم نباتا " لأن النبات ليـــس بمعنى الإنبات ، فلا يصلح توكيده به ، وان كان غير مغايـــر فنصبه بالظاهر ، .... واختاره ابن عصفور ."

وانظر الكتاب ٤/ ٨١ ، ٨٢ ، والمقتضب ١/ ٧٣ ، ٧٤ ، واللمع ١٣٢ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٦٩١ .

(٦) قال في الهمع : " وان كان من غير لفظه فثلاثة مذاهب : ===

أوغير مصدره "كضربته ثلاث ضربات" ، وأنواعا من الضرب ، وأشد ضـــرب ، وهذا الضرب وسوطا ، (١) لا منافاة بين قوله : "غير مصدره" وبين قولـــه : "مصدرا" ، لأن المراد بقوله : "غير مصدره" ما لا يكون مصدرا للفعـــل المذكور ، وهذا نفى "للمركب" (٢) فانتفاؤه إما بانتفاء أصل المصدرية كســـوطا ، وإما باثبات المصدرية ، وانتفاء كونه لذلك الفعل ، نحو : "نباتا" فإنه مصدر لكنه يصدق عليه أنه ليس مصدرا للفعل المذكور -(وهو أنبت) (٣)- فصح تقسيم ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور الى المصدر والى غير المصدر ، "ومثل غير المصدر" (٤) بقوله : ثلاث ضربات ، لأن لفظ الثلاث غير مصدر ، لكنه مضاف إلى مصدر ، فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه ، فكأنه قال : "ضربته ضربات ثلاثـا" ، وكذا أنواعا جمع نوع وهو ليس بمصدر ، ولكنه موصوف بالجار والمجـــرور ، وهو قوله : من الضرب ، فاكتسى حكم المصدرية من صفته ، فكأن المعـــنى :

=== أحدها : وعليه الجمهور : أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه ....
والثانى : أنه منصوب بالفعل الظاهر لأنه بمعناه فتعدى إليه ، كما لـو كان من لفظه ، وعليه المازنى .
والثالث : وعليه ابن جنى التفصيل ، فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذى من لفظه كقعدت جلوسا وقمت وقوفا بناء على أنه من قبيـل التأكيد اللفظى ، فلابد من اشتراكه مع عامله فى اللفظ .
أو بيان النوع عمل فيه الظاهر بمعناه ." الهمع ١/ ١٨٧ ، وانظر المراجع السابقة فى الهامش السابق .

(١) انظر اللمع ١٣٢ ، ١٣٣ ، والهمع ١/ ١٨٦ ، ١٨٧ ، وعمدة الحافظ ٦٩١ .
(٢) فى الاصـــل "لمركب" .
(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من الاصل و (ك) ، وفى (هـ) "نبت" .
(٤) فى الأصـــل "ومثل عن غير المصدر" .

"ضربته ضربا شديدا" وضربا خفيفا ، وضربا مبرحا ، إلى غير ذلك ، وكذا: أشد الضرب ، لفظ "أشد" ليس بمصدر ، لأنه أفعل التفضيل ، وأضيف إلى مصدر فاكتسى حكم المصدرية من المضاف إليه ، أو من الموصوف المقدر في المعنى ، لأن التقدير "ضربته ضربا هو أشد ضرب" ، وكذا هذا الضرب ، لفظ "هذا" ليس بمصدر ولكنه موصوف بمصدر ، فاكتسى حكم المصدرية منه ، وأما سوطا ، فإن أريد به الآلة التي يضرب بها ، فإنما أجرى حكم المصدر عليه ، لأن الأصل "ضربته ضربا بسوط ثم ضرب سوط ثم سوطا" على اقامة المضاف إليه مقام المضاف ، وإن أريد به المصدر من : ساط يسوط سوطا (١) أي ضربه بالسوط فلا يكون من هذا القسم لأنه ـ (حينئذ) (٢) ـ يكون مصدرا حقيقة ، والباقي واضح .

(وجاز ذلك) أي : أن يقرن بالفعل (فيما هو أعم منه) أي : أعم مما يدل عليه لفظ الفعل (كقوله :

فعاديت شيئا والدريس كأنما يقلبه وِرد من النُّوم مردم (٣)

أي : عاديت عداء ، والعداء الموالاة بين الصيدين ، وهو أن يصرع أحدهما على أثر الآخر ، فلفظ "شيئا" قرن بالفعل ، وهو "عاديت" مع أن مفهومه أعم من العداء وغيره .

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٨١ ـ ٨٢ ، والمقتضب ١/ ٧٣ ، ٧٤ ، واللمع ١٣٢ ، وعمدة الحافظ ٦٩١ ، والرضى ١/ ١١٤ ، والتسهيل ٨٧ ، والهمع ١/ ١٨٦ .

(٢) كلمة ـ (حينئذ) ـ من (هـ) و (م) وهي ساقطة من بقية النسخ .

(٣) هذا البيت من بحر الطويل وهو لأبي خراش الهذلي ، وهو في الأغاني ٢١/ ٣٩ ، والرواية فيه :

"فعاورت" وعاورت تلبثت .

و "الدريس" الثوب الخلق ، والموم ، يقال منه (١) اسم الرجل فهو مموم (٢) ، المردم من أردمت الحمى إذا دامت ، ومنه ورد مردم وسحاب مردم (٣) ، أى هذا الصائد يقول : عاديت عداء أى صدت أحد الصيدين على اثر الآخر ، وكنت على خوف من أن ربى وسهمى لا يصيب الصيد ، كمثل محموم أو من به علة البرسام ، فهو مرتعد منتفض ، كمن به ورد دائم من البرسام والمرض ، المقلق المزعج المقلب هو لصاحبه ، لكن نسب الأزعاج والتقليب إلى الثوب الخلق الذى لبسه حال الصيد ، أى يقلب الورد الدائم من المرض ثوبى الخلق الذى كنت فيه ، وأراد أنه يقلقنى ويقلبنى على وجه الكفاية .

(ومنه) أى مما هو أعم من المصدر (قولهم :

((ما أغفله عنك شيئا)) (٤) إذ المعنى : انظر وتفكر شيئا ولكنه حذف للكثرة) نقل فى التعليق عن أبى سعيد أنه قال : ما فسره من معنى إلى أن مات المبرد ، وفسره الزجاج فقال : معناه على كلام قد تقدم كأن قائلا قال : قال : زيد ليس بغافل عنى فقال المجيب بلى ، ما أغفله عنك ، وأراد أن يبعثه على أن يعرف صحة كلامه .

---

(١) انظر : الصحاح واللسان "درس" .

(٢) فى الأصل و (ك) و (هـ) "فهو موم" وهذا خطأ . انظر الصحاح "الموم".

(٣) انظر الصحاح "ردم" .

(٤) قال سيبويه فى الكتاب ٢/ ١٢٩ : " وما أغفله عنك شيئا " أى دع الشك عنك ، فحذف هذا لكثرة استعمالهم ، وما حذف فى الكلام لكثرة استعمالهم كثير ." .

وانظر الصحاح "غفل" وكذلك القاموس واللسان فى نفس المادة .

فقال : أنظر شيئا فإنك تعرف صحة ما أقول لك

كما تقول : انظر قليلا ، وفكر شيئا ، أى : تفكر قليلا ،
(١)
هكذا نقله فى التعليق .

---

(١) قال المصنف فى تعليقاته اللوحة "١٢" : "ذكر سيبويه قولهم :
"ما أغفله عنك شيئا" وفسره بقوله أى : دع عنك الشك منك ، ثم قال :
فحذف هذا لكثرة استعمالهم هذا الكلام .
وروى عن ابى عثمان أنه قال سألت الأخفش عنه فقال :
لم أزل أسأل عن هذا ، وقال المازنى سألت الأصمعى وأبا زيد وأبا هلال عنه
فقالوا : ما ندرى ما هو ، وقال الزجاج سمعت المبرد يقول : كان أصحابنا
لا يعرفون معنى هذه الحروف ، يعنى المازنى والجرمى ، وقال أبو سعيد
ما فسره من مضى الى أن مات المبرد ، وفسره الزجاج فقال : معناه على
كلام قد تقدم ، كان قائلا قال له : زيد ليس بغافل عنى ، فقال المجيب :
بلى ما أغفله عنك وأراد أن يبعثه على أن يعرف صحة كلامه فقال : أنظر
شيئا ، تعرف صحة ما أقول لك ، كما تقول : انظر قليلا .
وحكى ابو العلاء المعرى عن بعضهم أن الذى قيل له هذا الكلام كان له
صديق عوده أن يبره ويحسن اليه ، وأنه ذكر سقيحة به فقال له السامع :
ما أغفله عنك شيئا ، قال فالكلام يتم عند قوله : عنك ، وقوله : "شيئا"
من كلام مستأنف كأنه قال : فكر شيئا ، أى : تفكيرا قليلا ، أى : أنه
قد انتقل عن الحال التى كنت تجده عليها ، فكأن الرجل المثنى على
الصديق شك فى أمره ولم يدر ما أغفله عنه ، فقال له من حضر
فكر شيئا أى دع الشك ، لأنه اذا فكر وجب أن يصلح الأمر" اهـ
وما نسبه المصنف هنا للسيرافى هو نص كلامه فى شرحه لكتاب سيبويه ،
وبقية كلامه أخذه من الصحاح للجوهرى .
انظر الكتاب ٢/ ١٢٩ الهامش (٢) ، والصحاح واللسان "غفل" .

و "أغفله" على هذا التقدير بالغين المعجمة والفـــاء ،

وكذا ذكره السيرافى فى شرح كتاب سيبويه (١) بقيد النسخة المعتبرة ، ودلالـــة الكلام —(عليه)— وهو مخالف الصحاح ،

اذ قال فى فصل العين المهملة مع اللام فى "عقـل"

"قولهم : "ما أعقله عنك شيئا" أى دع عنك الشك ،

وقال : هذا حرف رواه سيبويه فى باب الابتداء يضمر فيه فانبنى على الابتداء ،

كأنه قال : فما أعلم شيئا مما تقول ، فدع عنك الشك ، ويستدل بها علـــى صحـــة الاضمار فى الكلام للاختصار" (٢)

وقال : الأخفش أنا منذ خلقت أسأل عن هذا (٣) .

(ويقام وصفه مقامه نحو : قمت طويلا (٤)) أى قياما طويلا ،

(وضربت شديدا) أى ضربا شديدا ، (فان كان الموصوف مأخوذا فى حدة صلح انتصابه على المصدر (٥) نحو : قعدت القرفصاء (٦)) بضم القاف والفاء ، وهـــى قعدة المختبىء بيديه دون الثوب .

---

(١) انظر كلام السيرافى فى الكتاب ٢/ ١٢٩ الهامش (٢) .

(٢) هذا نص كلام الجوهرى فى الصحاح "عقل"

وقال الفيروز أبادى فى القاموس وصاحب اللسان نقلا عن ابن برى "الذى رواه سيبويه "ما أغفله عنك" بالغين المعجمة والفاء ، والقاف تصحيف .

وقال أيضا فى القاموس وقول الجوهرى : "ما أعقله عنك شيئا" أى دع عنك الشك تصحيف ، والصواب "ما أغفله بالغين المعجمة والفاء" .

(٣) انظر الصحاح "عقـل" .

(٤) انظر باب المفعول المطلق فى الأشمونى والتصريح .

(٥) انظر اللمع ١٣٢ ، والايضاح العضدى ١/ ١٦٨ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٢٣، وابن يعيش ١/ ١١١ ، والكتاب ١/ ٣٥ ، والاصول ١/ ١٦٠، ١٦١ .

(٦) انظر الصحاح "قرفص" .

(ومشى البعير العرضنة) بكسر العين وفتح الراء ، إذا مشى مشية فى شق فيها نشاط ، وفى نصبها اختلاف ، قال سيبويه : إن الناصب له الفعل الظاهر، لأنه نوع منه ، وقال المبرد وابن السراج : إنها صفات لمصادر محذوفة ، أى تعدت القعدة القرفصاء ، ومشى المشية العرضنة (ونحو ذلك) رجع القهقرى أى الرجعة القهقرى ، ومعنى كون الموصوف مأخوذا فى حده أن القرفصاء موضوع لقعود خاص ، فالقعود مأخوذ فى حدة ومعناه ، وكذا العرضنة -(مشية خاصة ، فالمشى مأخوذ فى حده بخلاف "ضربته أنواعا من الضرب ، فإن الضرب غير) - مأخوذ فى حد النوع، إذ النوع قد يكون ضربا وقد يكون -(غيره) - وتخصيصه بالضرب عرف من خارج وهو صفته نحو من الضرب ونظائره .

(وقد يكون) أى المصدر (ولا فعل -(له) - من لفظه نحو : مات حتف أنفه) أى مات ولم يقتل وأصله أن يموت الانسان على فراشه فيخرج نفسه من أنفه وفمه .

---

(١) انظر الصحاح " عرض "

(٢) هذا القول نسب للمبرد فى ابن يعيش ١/ ١١٢ ولم أعثر عليه فى المقتضب والكامل ، وانظر الأصول لابن السراج ١/ ١٦٠- ١٦١ .

(٣) ما بين المعقوفتين -( ) - ساقط من (م) .

(٤) فى (هـ) زيادة -(به) - فى هذا المكان .

(٥) كلمة -(غيره) - ساقطة من (هـ) .

(٦) انظر الايضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٢٢، ٢٢٣

(٧) كلمة -(له) - ساقطة من (هـ) .

(٨) انظر الصحاح "حتف " .

(وينصب) أى : المصدر (بإضمار فعل إما مستعمل إظهاره نحو :
(١)
" خير مقدم " بإضمار " قدمت " (و
(٢)
((مواعيد عرقوب))

و
(٣)
((جزاء سنمار))

وكقوله :
(٤)
وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيترب

انتصب " مواعيد " بوعد ، بدلالة ، "مواعيد" عليه ، و "عرقوب" اسم رجل من العمالقة ضربت به العرب المثل فى الخلف ، وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئا ، فقال له : إذا اطلع نخلى ، فلما أطلع قال : إذا أبلح ، فلما أبلح قال: إذا أزهى ، فلما أزهى قال : إذا أرطب ، فلما أرطب قال : إذا صار تمرا ، فلما صار تمرا جده الليل ولم يعطه .
(٥)

---

(١) انظر ابن يعيش ١/ ١١٣ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٢٣ .

(٢) هذا مثل عربى انظره فى فصل المقال ١١٢ ، ١١٣ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣١١ ، المستقصى ١/ ١٠٧ ، والخزانة ١/ ٢٧ .

(٣) هذا مثل عربى انظر فى مجمع الأمثال ١/ ١٥٩ ، والمستقصى ٢/ ٥٢ .

(٤) هذا البيت من بحر الطويل وهو لابن أبى عبيد الأشجعى ، وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ١/ ٢٧٢ ، وانظر فى فصل المقال ص١١٣ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣١١ ، والمستقصى ١/ ١١٨ ، وابن يعيش ١/ ١١٣ ، والهمع ١/ ١١٣ ، والخزانة ١/ ٢٧ ، والدرر ٢/ ١٢٢ .

(٥) انظر قصته فى فصل المقال ص ١١٣ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣١١ ، والمستقصى ١/ ١١٨ ، والخزانة ١/ ٢٧ .
وعرقوب فيه خلاف ، فقيل إنه من العمالقة كما ذكر الشارح ، وقيل إنه من الأوس ، وقيل من عبد شمس بن سعد ، وقيل هو جبل مكلل دائما بالسحاب ولا يمطر فضرب به المثل فى الخلف . انظر فصل المقال ١١٣ - ١١٥ .

و "يترب" بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وفتح الراء اسم موضع قريب باليمامة ، ويروى بالثاء وهى اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، والأول أصح لأن العمالقة لم يسكنوا المدينة (١) .

(وقوله :

جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب (٢))

" سنمار " اسم رجل رومى بنى " الخورنق " للنعمان بن امرى القيس (٣) ، فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه فخسر ميتا لئلا يبنى مثله ، فضرب به العرب المثل .

(أو غير مستعمل) عطف على قوله : " مستعمل " أى غير مستعمل إظهار فعله سماعا ، أى ينتصب المصدر بإضمار فعله ، وانتصابه إما سماعى ليس له ضابط (٤)

---

(١) انظر فصل المقال ص ١١٣ ، ومجمع الامثال ٢/ ٣١١ ، والمستقصى ١/ ١١٨ والصحاح واللسان "ثرب" وابن يعيش ١/ ١١٣ ، والخزانة ١/ ٢٧ .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل ، ولم أجد هذا البيت بهذه الرواية إلا فى مجمع الامثال ١/ ١٦٠ ، والمستقصى ٢/ ٥٢ ، وقد ورد الشطر الأخير عجز بيت آخر وهو لعبد العزى بن امرئ القيس الكلبى وصدره :

* جزانى جزاه الله شر جزائه .. *

انظر الأمالى الشجرية ١/ ١٠٢ ، والعينى ٢/ ٤٩٦ ، والخزانة ١/ ١٤٢ .

(٣) فى جميع النسخ "لنعمان" وخطأ من الناسخ .

(٤) انظر سيبويه ١/ ٣١١ ، ٣١٨ ، والمقتضب ٣/ ٢١٧ ومابعدها و ٢٢٦ ، وانظر الايضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٢٣ والصفحات بعدها ، وابن يعيش ١/ ١١٣ ومابعدها ، والتسهيل ٨٩ ، وانظر مبحث المفعول المطلق فى الأشمونى والتصريح وابن عقيل .

(نحو سقيا ورعيا وعقرا ، وجدعا ، وغيا ، وبؤسا وخيبة ، (١) ويقال : عَلَى لفلان ، وبُؤسٌ له "، "وخيبة له" ، بالإبتداء ، ولم يسمع "سقى له " ورعى له " ، (٢) ومنه " حمداً وشكرا لا كفرا وعجبا " ، " ولا أفعل ذلك ولا كيدا ") أى ـ(ولا) ـ (٣) أكاد ـ(أن أفعله) ـ (ولا هما) (٤) (٥) أى ولا أهم بفعله هما ، فصله عما قبله ، لأن ما قبله كان فى الدعاء ، وهذا فى الخبر . (ومنه "جاءنى زيد وعمرو أيضا" (٦) ومنه "فضلا " فى نحو قوله : (٧)

(٨) ووحشية لسنا نرى من يصدها عن الفتك فضلا أن نرى من يصيدها)

"أيضا " مصدر آخر يئيض أى : عاد ، و "فضلا " أيضا مصدر ، أى فضل انتفاء أن نرى انسانا يصدها عن الفتك فضلا عن رؤيتنا ـ(انسانا) ـ يصيدها لنا ، (٩) من مصدر "فضل من الشىء" كذا إذا بقى منه بقية ، كقولك :

---

(١) انظر المراجع السابقة ، وقال سيبويه ١/ ٣١٢ : " وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من أحذر . الخ .

(٢) قال المبرد : " والرفع يجوز على بعد ، لأنك تبتدئ بنكرة وتجعل ما بعدها خبرها " المقتضب ٣/ ٢٢١ .

(٣) كلمة ـ(ولا) ـ ساقطة من (هـ) .

(٤) جملة ـ(ان افعله) ساقطة من (م) .

(٥) انظر سيبويه ١/ ٣١٩ .

(٦) انظر اللسان والصحاح " أيض "

(٧) هذا البيت من بحر الطويل وقد ذكره ابن الشجرى ولم يذكر قائله وذكر أن أبا الرضا بن صدقه ارسل له كتابا يسأله فيه عن "فضلا " علام أنتصب ومامعناه ، وقد أجابه بنفس الكلام الذى ذكره الشارح هنا . انظر أمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٦٢ .

(٨) الضمير فى "يصيدها " ساقط من (هـ) .

(٩) كلمة ـ(انسانا) ـ ساقطة من (هـ) .

" أنفقت أكثر دراهمك والذى فضل منها ثلاثة "(١) فما بقى منها أقل مما أنفق ، فكذلك انتفاء رؤية صدها عن الفتك أقل من انتفاء رؤيتنا من يصيدها لنا ، أى لا تصد فكيف تصاد ؟ كأن صيدها مستحيل ، وصدها ممكن قليل ، وانتفاء المستحيل أكثر من انتفاء الممكن القليل ،

وكذا قولهم : هذا الكلام لا يفيد الظن فضلا عن اليقين ، أى انتفاء إفادته لليقين قطعى ، وانتفاء افادته للظن مظنون ، فالانتفاء الأول أكثر لأنه لا يقع البتة ، والانتفاء الثانى أقل ، لأنه قد يوجد ، لأنه غير قطعى الانتفاء ، ونحوه " لا ينظر زيد إلى الفقير فضلا عن اعطائه الدراهم " ، أى انتفاء النظر اليه أقل من انتفاء إعطائه الدراهم ، لأن ذلك كالمستحيل بخلاف النظر .

(٢)
(ومنه " ويلك ، وويحك ، وويسك ، ووييك " .) فصل هذه عما قبلها لكونها ليس لها أفعال من لفظها ، بخلاف ما تقدم بل معناه الدعاء بالهلاك ، وقد يدعى به فى معرض التعجب ، وما يحكى من (٣) ـ(قول) ـ لبيد :

(٤)
فما وال ولا ـــــراح ولا واس أبو هنـــد
فشـــاذ لا يبنى عليه(٥) !

---

(١) كلام الشارح هنا هو نص كلام المصنف فى تعليقاته اللوحة "١٢" ط .

(٢) انظر سيبويه ١/ ٣١٨ ، ٣٣٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٠ ومعانى القرآن للأخفش ١/ ١١٨ .

(٣) كلمة ـ(قول) ـ ساقط من (م) .

(٤) هذا البيت ذكر فى إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٦٤٨ ، وفى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ولم ينسب فيهما إلى قائل بل قال فى شرح الجمل : وهذا البيت فيما زعموا مصنوع ولا يعلم له قائل . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٣ ، وانظر التصريح ١/ ٣٣٠ ، والبيت من بحر الهزج .

(٥) انظر المراجع السابقة فى نفس الصفحات والشاهد فى البيت هو ورود هذه الأفعال وهى "واح" ، "ووال" ، و "واس" .

(ومنه "تربا وجندلا ، وفاها لفيك "[1]) والهاء في "فاها" للأرض ، وفم الأرض هو التراب ، لأنها به تشرب الماء ، فهو نحو : "تربا لفيه" ، وقيل[2] الضمير كناية عن الداهية ومعناه الخيبة ،

(ومنه :

* هنيئا مريئا غير داء مخامر)

وتتمته[3] : * لعزة من اعراضنا ما استحلت *

فصله عما قبله لكونه بمعنى المصدر يقال : طعام هنيء ومريء ، ثم استعمل مصدرا بمعنى الهنيء ، نحو : "عائذا بك" ، بمعنى أعوذ عياذا بك ، وأقائما وقد قعد الناس ؟ " ، أي أتقوم قياما " فلفظه لفظ الصفة ومعناه المصدر[4] .

(وقياسا) عطف على قوله : "سماعا" أي : وينتصب المصدر بإضمار فعله قياسا ، يعني له ضابطه ، (وذلك فيما إذا وقع مثبتا بعد نفي ، أو معنى نفي[5] داخل " على اسم لا يكون خبرا عنه نحو : "ما أنت إلا سيرا "[6] ،

---

(١) انظر سيبويه ١/ ٣١٤ ، ٣١٥ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٢ .

(٢) هذا نص كلام المصنف في حاشيته كما في اللوحة "١٢" من الحاشية ط .

(٣) هذا البيت من بحر الطويل وهو لكثير عزة كما في ديوانه ١/ ٤١ ، والأمالي الشجرية ١/ ١٦٥ .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٣٤٠ ، ٣٤١ ، وانظر كلام السيرافي في هامشه في نفس الصفحة .

(٥) في (هـ) "أو معناه داخلا" .

(٦) انظر سيبويه ١/ ٣٣٥ .

((وإنما أنت خلاف الضبع الراكب[1]))

أى : حذف فعله لزوما إذا وجد هذا الضابط ، قوله : "مثبتا" احترازعن المنفى نحو : "مازيد سيرا" بعد نفى احتراز عما إذا لم يقع بعد نفى نحو : "زيد سيرا" ، ومعنى النفى نحو : "إنما أنت سيرا" ، أو داخل على اسم احتراز عما دخل على فعل نحو : "ماسرت إلا سيرا شديدا" ، لا يكون خبرا عنه ، احتراز عن نحو : "ما سيرى إلا سير شديد" فإنه مثبت بعد نفى داخل على اسم[2] ، ولكنه خبر عنه ، يعنى : "ما أنت إلا سيرا ما أنت إلا تسير سيرا" ، وقوله : ((إنما أنت خلاف الضبع الراكب)) أى ما أنت إلا تخالف خلافا مثل خلاف الضبع للراكب ، لأن الضبع إذا رأت راكبا خالفته وأخذت فى ناحية هربا عنه ، "والذئب"[3] يعارض الراكب مضاده للضبع ، يضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون .

(أو وقع)[4] عطف على قوله : ـ(أو وقع) ـ قبله أى أو فيما إذا وقع (مكررا بعده) أى بعد اسم لا يكون خبرا عنه (نحو : زيد ضربا ضربا بخلاف ،

---

(١) قال المصنف فى حاشيته اللوحة "١٣" : " إنما أنت خلاف الضبع الراكب" أى تخالف خلاف الضبع الراكب ، لأن الضبع إذا رأت راكبا خالفته وأخذت فى ناحية هربا منه ، والذئب يعارض مضاده للضبع ، يضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون " .
وانظر المثل فى مجمع الأمثال ١/ ٢٦ .

(٢) انظر سيبويه ١/ ٣٣٩ .

(٣) فى الأصل "الذى" وهو خطأ .

(٤) لفظة ـ(أو وقع) ساقطة من (هـ) و (ك) و (ل) ، وفى (م) موقع .

(١) وردت
=(إذا دكتِ الأرضُ دكا دكا)= (٢) فإن المصدر وان وقع مكررا لكنه ليس بعد
اسم بل بعد فعل . (أو وقع تفصيلا) أى وفيما -(إذا)- (٣) وقع تفصيلا
(لأثر مضمون جملة متقدمة نحو =(فَشُدُّوا الْوِثَاقَ فَإِ -(ما)- (٥) مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا
فِدَاءً)= (٦) (٧) أى فإما تمنون منا وإما تفادون فِداء ، فمضمون الجملة المتقدمة
هو شد الوثاق ، وهذا الشد له أثر ، وتفصيل ، ذلك الأثر المن والفداء ،
أو وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه) ، أى بمعنى المصدر
(وصاحبه) ، أى صاحب ذلك الاسم ،
(نحو ؟ "مررت به فإذا له صوت صوت حمار ،) (٨) أى يصوت صوتا "مشبها" (٩)
بصوت الحمار ، وقيل ينتصب بالمصدر المذكور أى فإذا هو يصوت تصويتا مثل
صوت حمار ، وإنما ينتصب إذا أريد به معنى الحدوث ، أما إذا أريد به
الصفة الثابتة فلا ينتصب على المصدرية ، (١٠) (١١) إذ لا دلالة فيها على الفعل ،

---

(١) فى الأصل و (ك) "فإذا" وهو خطأ .
(٢) الاية "٢١" من سورة الفجر .
(٣) لفظة -(إذا)- ساقطة من (هـ) .
(٤) فى (هـ) "مثل" .
(٥) كلمة "ما" من "فاما" ساقطة من أم) .
(٦) الآية "٤" من سورة محمد .
(٧) انظر سيبويه ١/ ٣٣٦ ومعانى القرآن للفراء ٣/ ٥٧ .
(٨) انظر سيبويه ١/ ٣٥٥ - ٣٥٦ .
(٩) فى (هـ) "شبيها" .
(١٠) فى (هـ) وهامش الأصل زيادة "نحو له علم علم الفقهاء" وهذا المثال
موجود فى سيبويه ١/ ٣٦١ .
(١١) انظر سيبويه ١/ ٣٥٥ ، ٣٦١ .

(أو وقع توكيدا (١) إما لنفسه ، وهو المؤكد لمضمون جملة لا محتمل لها غيره) أى لا تحتمل الجملة غير ذلك المصدر (نحو قوله : "له على ألف درهم عرفا") أى اعترافا ، والاعتراف مؤكد لمضمون الجملة السابقة ، لأنه أيضا اعتراف، (أو لغيره) أى أو المؤكد لغير مضمون الجملة (إذا كان له (٢)) أى لمضمون الجملة (محتمل غيره ،) أى غير المصدر (نحو هذا زيد حقا) فى النكرة (٣) (أو الحق) فى المعرفة ، "فإنّ" (٤) قوله : هذا زيد ، يحتمل أن يكون حقا وأن لايكون حقا ، وقوله : "لغيره" ، اللام إما أن يكون للعلة أو صلة للمؤكد أى المؤكد غيره ، فإن كان للعلة فالمؤكد غير مذكور لفظا ، واللام للتعليل على حذف مضاف ، أى لأجل دفع الغير فإن قوله : "حقا" ، دفع غير الحق، وهو الباطل ، وإن كان للصلة فمعناه أن قوله : "حقا مؤكد لأحق مضمرا ، وأحق غير مضمون الجملة لفظا ، وهو ظاهر ، ومعنى ، لأن معنى "أحق" نسبة الحق إلى المتكلم ، وهو غير معنى "زيد قائم" فقوله "حقا" مؤكد غير مضمون الجملة ، فان قلت : له على ألف درهم عرفا ، أيضا يؤكد أعترف ، وأعترف غير مضمون الجملة لفظا ومعنى ، لأن الاعتراف أعم من أن يكون بألف درهم أو بغيره ، فالتأكيد للنفس والغير (٥) قد اتفقا حينئذ فى هذا المعنى ، قلت : مدلول "زيد قائم" لا "يلزم" (٦) (٧) ـ(كونه)ـ حقا ، ومدلول له على ألف درهم "يلزمه كونه اعترافا فكان ذلك تأكيدا لنفسه وهذا للغير .

(١) انظر سيبويه ١/ ٣٨٠ .

(٢) " " ١/ ٣٧٨ .

(٣) المرجع السابق فى نفس الصفحة ، والمقتضب ٣/ ٢٣٣ ، ٢٦٦ .

(٤) فى الأصل "وان"

(٥) فى (هـ) "أو للغير" .

(٦) فى (م) و (ك) و (هـ) "يلزمه"

(٧) كلمة ـ(كونه)ـ ساقطة من (هـ) .

(ولا أفعله البتة)[1] أى قطعا مثل حقا ، لأن مضمون "لا أفعله" قد يكون قطعا وقد لا يكون ، (والأكثر فى الأول)[2] وهو التأكيد للغير كلفظ "حقا" (التنكير) ، إذ استعمال "حقا" لتأكيد الجملة على التنكير أكثر من استعمال المعرفة وهو الحق ، (وفى الثانى) وهو لفظ "البتة" (التعريف) إذ استعمال نحو : "لا أفعله البتة بالتعريف أكثر ، من استعمال "بتة" بالتنكير[3] .

(وقطع الهمزة من البتة بمعزل عن القياس) لأن الألف واللام للتعريف نحـــو : الكتاب ، والفرس .

---

(١) انظر سيبويه ١/ ٣٧٩ ، والصحاح واللسان "بتت" .

(٢) فى الأصل "حق" والمثبت من بقية النسخ أخترته لتكرار ورود الكلمـــة بالنصب على الحكاية .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ١/ ٣٧٩ : "ومن ذلك قولك : "قعد البتة" ولا تستعمل الا معرفة باللام . وفى الصحاح "بتت" لا أفعله بتة ، ولا أفعله البتة" وانظر اللسان "بتت" .
وقال الزجاجى فى الأمالى فى المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية ص ٤٢ "وذكر سيبويه أن البتة مصدر لم تستعمله العرب إلا بالألف واللام، وأن حذفهما منه خطأ .
وقال أحمد بن الامين فى تعليقه على الأمالى : قلت بقى الزجاجى رحمه الله تعالى الكلام همزة البتة هل هى للوصل أو للقطع والمشهور أنها للوصـــل وقال الدماميني فى شرحه التسهيل زعم فى اللباب أنه سمع فى البتة قطـــع الهمزة ، وقال شارحه فى العباب أنه المسموع ، قال البدر ولا أعرف ذلك من جهة غيرهما وبالغ فى رده وتعقبه وتصدى لذلك أيضا عبد الملك العصامى فى حاشيته على شرح القطر للمصنف ، والبتة اشتقاقها من القطع غير أنه يستعمل فى كل أمر يمضى لا رجعة فيه ولا التواء" .
وما نسب لصاحب العباب موجود فى العباب اللوحة "٧٠" ط .

(لكنه) أى لكن قطع همزته (مسموع) "إذ[1] يقال" : "لا أفعله ألبتة" بفتح الهمزة وهو خلاف القياس .

(أو وقع مثنى -(مضافا)[2] - نحو : "لبيك" خلافا ليونس[3]، فإن الياء -(فيه)[4] - عنده مثلها فى "لديك، وعليك"[5])

يعنى أن المصدر إذا وقع مثنى مضافا يلزم فيه حذف فعله ، لأنه فى المعنى كالمصدر المكرر -(فهو)[6] -(نحو)[7] - "لبا لبا" فقام أحدهما مقام الفعل ، ومعنى "لبيك" أقمت على طاعتك إقامة بعد إقامة ، والمراد به "التكرير"[8] لا التثنية فقط .

---

(١) فى الأصل "إذ لا يقال" وهو خطأ .

(٢) كلمة -(مضافا)- ساقطة من (هـ) .

(٣) هو ابو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبى مولى بنى ضبة أحد أكابر النحويين البصريين أخذ عن أبى عمر بن العلاء وسمع عن العرب، أخذ عنه سيبويه والكسائى والفراء وغيرهم - توفى رحمه الله سنة أثنين وثمانين ومائة .
انظر ترجمته فى مراتب النحويين ص ٤٤ ، ونزهة الالباء ٤٧ ، وطبقات النحويين واللغويين ٥١ ، ونشأة النحو للطنطاوى ٦٥ .

(٤) كلمة -(فيه)- ساقطة من (هـ) .

(٥) انظر الكتاب ١/ ٣٤٨ ، ٣٥١ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٣ .

(٦) كلمة -(فهو)- ساقطة من (هـ) و (ك) .

(٧) كلمة -(نحو)- ساقطة من الاصل .

(٨) فى الأصل "التكرر" .

كقوله تعالى = (ثم ارجع البصر كرتين)[1] = فإن المراد بالتكرير[2] والـــــدوام

أى كرة بعد كرة ، وليس المراد رجع البصر والنظر مرتين ، وهو من ألب بالمكان

إذا أقام[3] به ، وحكى أيضا لب ثلاثيا[4] ، فلبيك تثنية لبا ،

وقال يونس : إن ألف " لبا " انقلبت ياء ، لاتصالها بالمضمر كألف " لدى وعلى ،

فإنه مفرد فإذا اتصل بالمضمر انقلبت ياء نحو : " لديك وعليك "[5] ،

(وقوله[6] :

دعوت لما نابنى مســـــورا فلبى فلبى يدى مســـــور)

أى : دعوت مسورا لما نابنى من الحاجة فلبانى أى فأجابنى ، ثم قال :

فلبى يدى مسور ، أى أقيم فى طاعته إقامة بعد إقامة ، وأكون كالشىء الذى بين

يديه ، أى أكون تحت تصرفه ، وحكمه (حجة عليه) أى على يونس إذ إضافة

إلى " المظهر "[7] .

---

(١) ســورة المــلك الآية " ٤ " .

(٢) فى (هـ) " التكرار " .

(٣) فى الأصل " قام " بدون همزة وهو خطأ .

(٤) انظر الصحاح للجوهرى " لبب " واللسان " لبب " .

(٥) انظر سيبويه ١/ ٣٥١ ، واللسان " لبب " .

(٦) هذا البيت من بحر المتقارب وهو من شواهد سيبويه ٣٥١ ، والمغنى ٦٤٠ والخزانة ١/ ١٦٨ ، واللسان " لبب " ، وذكر محقق سيبويه أن السيوطـــى نسبه لاعرابى من بنى أسد ، وكذلك نسبه له محقق المغنى . وانظر البيت والكلام عليه فى شرح جمل الزجاجى ٢/ ٤١٤ .

(٧) فى (م) و (هـ) " مظهر " .

(وسعديك) من الإسعاد وهو الموافقة والإعانة ، أى : أسعدك إسعادا بعد إسعاد ، فهو مصدر بحذف الزوائد[1] .

(وحنانيك .) أى : حنانا بعد حنان ، والحنان الرحمة[2] .

(ودواليك) من المداولة ، وهى المناوبة (قال[3] :

إذا شق برد شق بالبرد مثله

دواليك حتى للبرد لابس .)

ويروى :

* حتى كلنا غير لابس *

ومعنى البيت أن عادة العرب فى الجاهلية أن يلبس كل واحد من الزوجين برد الآخر ، ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس طالبا لتأكيد المودة ،

---

(١) انظر سيبويه ١ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، وانظر كلام السيرافى فى هامشه .

(٢) انظر المرجع السابق ، ومجالس ثعلب ١٣٠ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٤١٣ .

(٣) القائل هو سحيم عبد بنى الحسحاس وهو شاعر حلو الشعر رقيق حواشى الكلام ، وقد أدرك الرسول صلى الله عليه وسلم وتمثل صلى الله عليه وسلم بشعره ، وقد قتل فى حدود الأربعين من الهجرة ، انظر ترجمته فى مقدمة ديوانه الذى بتحقيق الاستاذ الميمنى ، وطبقات الشعراء ٧٥ ، ومعجم الشعراء ١٣٧ .
وهذا البيت من قصيدة فى ديوانه ص ١٦ ، والرواية فى الديوان :
اذا شق برد شق بالبرد برقع . . دواليك حتى كلنا غير لابس
وهى الرواية التى أشار لها الشارح وهى الموافقة لقافية القصيدة التى منها البيت حيث انها مجرورة ، أما رواية المصنف هنا فقيتها إقواء ، وهذا البيت فى الكتاب ١ / ٣٥ ، ومجالس ثعلب ١٣٠ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٤١٣ ، وابن يعيش ١ / ١١٩ ، والخزانة ١ / ٢٧١ .

وقيل إنهم يزعمون أنه إذا شُقّ عند البضاع شيء من ثوب كل واحد منهما دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا .

(وقيل إنه فى البيت فى موضع الحال) أى : متداولين يعنى الثوب ومثله .(١)

(وكذلك " هذا ذيك ") بالذال المعجمة معناه السرعة فى القراءة ، والضرب أى : هذا بعد هذ "(٢)

(قال :

* ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا *

وآخره : * يمضى إلى عامى العروق النخضا *

" والنخض" اللحم الكثير ، أى : يمضى الطعن والضرب فى اللحم الى العروق العاصية ، وقبله :

نجزيهم بطعن قرض فرضا وتارة يسلفون قرضا .(٣)

---

(١) فى حاشية المصنف اللوحة "١٣" : " قيل دواليك فى البيت فى موضع الحال ، ومعناه : إذا شق برد شق بالبرد مثله متداوليين ، وذلك لأن من عادة العرب إذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما برد صاحبه ثم تداولا على تحزيقة مرة هذا ومرة هذا فهو يصف تداولهما " . وانظر سيبويه ١ / ٣٥٠ ، وابن يعيش ١ / ١١٩ .

(٢) فى حاشية المصنف اللوحة "١٣" : " وأما هذا ذيك فانه مأخوذ من هذ يهذ اذا اسرع فى الضرب ."

(٣) هذه الأبيات من أرجوزة للعجاج يمدح بها الحجاج ، انظر البيت الشاهد فى الكتاب ١ / ٣٥٠ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٣٤ ، وابن يعيش ١ / ١١٩ ، ومجالس ثعلب ١٣٠ ، والهمع ١ / ١٨٩ ، والخزانة ١ / ٢٧٤ والرواية فيها هى :

نجزيهم بالطعن فرضا فرضا وتارة يلقون قرضا قرضا

والوخز : هو الطعن غير الدائف ، وقيل الجائف . انظر الصحاح واللسان " وخز " .

أى : تضربهم ضربا يهذ اللحم هذا بعد هذ ، أى قطعا بعد قطـــع ، ونطعنهم طعنا وخضا ، يرد دمائهم فى أجوافهم أى يصل إلى أجوافهم ، والبيت للعجاج ، (وحاصله) ، أى : حاصل ما حذف الفعل فيه قياســـا (١) (يرجع إلى السماع) ، لأن الضابط القياسى -(على ما ذكرنا)- مستخرج من (٢) الصور المسموعة من العرب ، لولاها لما حصل لنا ضابط كلـــى فالضابط إنما يحصل (٣) بعد سماع تلك الصور ، وهو معنى قوله : يرجع إلى السماه (إلا أن حـذف الفعل قياسى) ، لأنا بعد معرفة الضابط نقيس صورما لم يسمع من مفرداتـــه على ما سمعنا منها .

(أو غير متصرف) يعنى ينتصب المصدر بإضمار فعل ، وهذا المصدر إما أن (٤) يكون متصرفا أى : يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه كما سبق ، وإما غير متصرف (وهو ما لزم النصب نحو : "سبحان الله" ، -(ومعاذ الله ، وعمرك اللـــه ، (٥) وقعدك الله")

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) تقدم فى ص ٣٢٢

(٢) فى (هـ) "حصل" .

(٣) فى (هـ) "الصورة" .

(٤) فى (م) "أن يكون" .

(٥) قال سيبويه : "كأنه حيث قال سبحان الله قال : تسبيحا ....فنصب هذا على : أسبح الله تسبيحا ، .... وكأنه حيث قال : عمرك اللـــه وقعدك الله قال : عمرتك الله بمنزلة نشدتك الله فصارت عمرك اللـــه منصوبة بعمرتك الله كأنك قلت عمرتك عمرا ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ به ... فقعدك الله يجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فعل ، وكأن عمرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدك الله ، وإن لم يتكلم بنشدك الله ، ولكن زعم الخليل رحمه الله ان هذا تمثيل يمثل به ، " انظر الكتاب ١/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وانظر المقتضب ٣/ ٣٢٦ وما بعدها .

فإنها لم تجىء إلا منصوبة فمعنى "سبحان الله" (١) - أسبح الله تسبيحا، أى : أنزهه تنزيها ، فهو مصدر "سبح" (٢) كغفر غفرانا ، قال الشاعر (٣) : (٤)

قبح الإله وجوه تغلب "كلما" (٥) سبح الحجيج وكبروا إهلالا

وقيل إنه اسم للمصدر ، وليس بمصدر ، لأن المشهور فى فعله "سبّح" بالتشديد ومصدره "التسبيح" (٦) ، فسبحان اسم للتسبيح ، و"معاذ الله" (٧) أى : أعوذ بالله معاذا ،

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (م) .

(٢) قال الجوهرى : وسبحان الله معناه التنزيه لله ، نصب على المصدر كأنه قال : أبرىء الله من السوء براءة ، انظر الصحاح "سبح" ، وفى اللسان "سبح" وسبحان الله ، معناه تنزيها لله من الصاحبة والولد ، وقيل : تنزيه الله تعالى عن كل ما لا ينبغى له أن يوصف ، قال : ونصبه أنه فى موضع فعل على معنى تسبيحا له .

(٣) قال فى اللسان : "وسبح" لغة ، حكى ثعلب سبح تسبيحا وسبحانا وعندى أن سبحانا ليس بمصدر سبح إنما هو مصدر "سبّح" ، وفى التهذيب سبحت الله تسبيحا وسبحانا بمعنى واحد فالمصدر تسبيح والاسم سبحان يقوم مقام المصدر . انظر اللسان "سبح" .

(٤) هذا البيت من بحر الكامل ولم أعثر عليه فى المراجع التى بين يدى ولم أعرف قائله .

(٥) فى الأصل "كما" والصواب ما أثبتناه .

(٦) انظر كلام صاحب اللسان فى التهميشة رقم (٣)

(٧) قال سيبويه : وكأنه حيث قال : معاذ الله ، قال : عياذا بالله ، وعياذا انتصب على أعوذ بالله عياذا ، ولكنهم لم يظهروا الفعل ههنا ... الخ الكتاب ١/ ٣٢٢ .

وفى الصحاح "عوذ" وقولهم معاذ الله أى أعوذ بالله معاذا تجعله بدلا من اللفظ بالفعل ، لأنه مصدر وان كان غير مستعمل مثل "سبحان" ، وانظر اللسان "عوذ" .

وعمرك الله بمعنى تعميرك، مصدر "عمّر" بتشديد الميم (١)، قال سيبويه :

انه مصدر بحذف الزوائد، واصله عمرتك الله تعميراً -(٢) بتضمين معنى السؤال، أى سألت الله عمرك)- فحذفوا الفعل لقيام المصدر مقامه، ثم حذف زوائد التعمير فبقى عمرك الله، فانتصب كما انتصب التعمير، فالمصدر مضاف الى (٣) المفعول" و "الله" منصوب بالمصدر، أو بالفعل الناصب للمصدر، وقيل المعنى أسألك بعمرك -(الله)- (٤)، -(أى بتعميرك الله)- (٥)، أى بوصفك الله بالبقاء، " وقعدك الله" (٦) من القعود الذى معناه الثبات والدوام، أو

---

(١) انظر الصحاح ٢/ ٧٥٦، واللسان " عمر" وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١/ ١٨٣، ١٨٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٠، وكتاب سيبويه ١/ ٣٢٢، ٣٢٣ وهامشها .

(٢) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (ل) وفى الاصل "يتضمن".
وقال الجوهرى فى الصحاح "عمر" : يريد سألت الله أن يطيل عمرك، لأنه لم يرد القسم بذلك .
وما نسبه الشارح لسيبويه من أنه قال : انه مصدرا بحذف الزوائد لم أجده فى الكتاب، فالذى فى الكتاب هو ما سبق أن ذكرته فى هامش ٣٤٤ التهميشة رقم (٢)، وفى اللسان "عمر" واصله من عمرك الله تعميرا فحذفت زيادته فجاء على الفعل . وانظر المقتضب ٢/ ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، وأمالى الشجرى ١/ ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩ الى ص ٣٥٣، وانظر الخزانة ٤/ ٢١٢، ٢١٣، وابن يعيش ١/ ١٢٠، والهمع ٢/ ٤٥، ٤٦ .

(٣) فى (ل) "الى المفعول" .

(٤) لفظ الجلالة ساقط من (م) و(ك) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ل) .

(٦) "قعدك الله" ، هكذا جاءت فى كتاب سيبويه والمقتضب بكسر القاف، وفى الخزانة قعدك، بكسر القاف وفتحها، وفى شرح الكافية للرضى "قعدك الله" بفتح القاف قال المازنى : وسمعت كسرها ممن لا أثق به" أ هـ

الحفظ والمصاحبة ، من قوله تعالى : =(عن اليمين وعن الشمال قعيد)[1]= أى حافظ وهو عند سيبويه مثل : عمرك ـ (الله)[2] ـ وأصله : تقعيدك الله ، ـ(فحذف زوائده)[3] ، والمعنى : أسألك بقعدك الله ، أى بتقعيدك الله ، أى : بوصفك الله بالثبات ، والحفظ[4] ،

=== والذى فى اللسان والصحاح قعدك الله ، وقال فى اللسان : "وأما قعدك فلا أعرفه" . انظر سيبويه ١/ ٣٢٢ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٦ ، والخزانة ٤/ ٢١٣ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ١١٩ ، واللسان والصحاح "قعد" .

(١) الآية "١٧" من سورة "ق" .

(٢) لفظ الجلالة ساقط من (هـ) و (ل) .

(٣) ما بين المعقوفتين ـ( )ـ ساقط من الأصل .

(٤) ورد الكلام عن "عمرك الله ، وقعدك الله" فى كثير من كتب النحو ، وللنحاة فيها آراء كثيرة وأقوال مختلفة ، وقد ذكر الشيخ عضيمة فى هامش المقتضب نصوصهم ولخص أقوالهم فيها ، وأنا أورد لك هنا تلخيصه لنصوصهم :

أ ـ عمرك الله :

انتصب "عمرك" على المصدرية بتقدير : عمرتك الله تعميرا أى أعطيتك عمرا بأن سألت الله أن يعمرك "فالله" مفعول ثان على تضمين "عمر" معنى سأل ، وأجاز المبرد أن يكون منصوبا بنزع الخافض ، والتقدير : "اقسم بعمرك الله" والمراد بالعمر التعمير ، والمعنى : أقسم بتعميرك الله ، أى باقرارك له بالدوام والبقاء .

ب ـ يكون التقدير : "أسأل الله عمرك" ، أى : أساله تعميرك" .

جـ ـ يكون التقدير : أسأل بحق تعميرك الله أى : اعتقادك بقاءه وابديته ، فعمرك منصوب على نزع الخافض وهو مضاف للفاعل ، "والله" مفعول به .

د ـ أبو العلاء : مأخوذ من قولهم : عمرت البيت الحرام اذا زرته ، ونصب عمرك بتقدير : أذكر عمرك الله ، أى زيارتك .

هـ ـ أو من العمارة ، أى بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وبعبادته .

===

ومنـــــه :

سلامك ربنا فى كل وقـت بريئا ما يعيبك الذمـــــوم (١)

=== وقال ابن الشجرى ان أبا العلاء تحمل هنا اشتقاقا محالا . انظر أمالـى الشجرى ١/ ٣٥٢ .

* * *

" قعدك الله ، قعيـدك الله "

١ — منصوبان على المصدرية وان لم يستعمل فعلهما ، والمعنى جعلتـك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله تعالى .

٢ — منصوبان على المفعول به والتقدير : أسأل الله تقعيدك وتمكينك .

٣ — منصوبان بنزع الخافض والتقدير : أسأل بتقعيدك الله ، أى نسبتك إياه إلى القعود ، أى الدوام والتمكن ، وهما مصـــدران محذوفا الزوائد ، مضافان الى الفاعل ، ولفظ الجلال مفعول به .

٤ — مصدران جاءا على الفعل والفعيل ، معناهما المراقبة ، فانتصابهما بنزع الخافض والتقدير أقسم بمراقبتك الله .

٥ — اسمان بمعنى الرقيب والحفيظ ، فهما من صفات الله ، ولفظ الجلالة بعدهما بدل منهما ، وضعف ذلك بأنهما لم يسمعا من اسماء اللـه تعالى .

* * *

اسم الجلالة منصوب ، لأنه مفعول للمصدر : "عمرك ، قعدك ، قعيدك" وأجاز الأخفش فيه الرفع ، وحكى المازنى أنه سمع فيه الرفع ، فيكون المعنى "عمرك الله" تعميرا " ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول وذكر الفاعل بعده مرفوعا .

انظر سيبويه ١/ ٣٢٢ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وأمالـى الشجرى ١/ ٣٤٧ ، ٣٥٣ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ١١٩ ، ١٢٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٤٥ ، والخزانة ٤/ ٢١٢ ، ٢١٣ ، وابن يعيش ١/ ١٢٠ .

(١) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو لأميه بن أبى الصلت ، وقد استشهد بـه سيبويه فى الكتاب ١/ ٣٢٥ ، وانظر شرح أبيات سيبويه للسيرافى ١/ ٢٠٢ ===

ـ(أى براءتك من كل سوء)[1] ـ أى : نسلمك ونزهك يا ربنا من كل سوء ونقص ، فهو بمعنى : سبحانك ، ويروى : " ما تعيبك "[2] ، ـ(من تعيبه) ـ جعله ذا عيب ، وفى بعض الحواشى " ما تعيتك "[3] ـ(أى)[4] ـ ما تعلق بك ، ويروى بالثاء " المثلثة "[5] ، يقال : ما تعيثنى كذا[6] ، أى مالاق بى ، ومعنى " ما تعيتك "[7] أى ما يليق بك الذموم ،

البيت لامية بن أبى الصلت ، وبعده :

عبادك بخطئون وأنت رب بكفيك المنايا والحتوم

والحتم القضاء وخطىء بمعنى أخطأ .

=== ولم يذكره ابن النحاس وهو فى اللسان " ذمم " ، والعينى ٣/ ١٨٣ ، ومعانى القرآن للاخفش ١/ ١٦١ .

والرواية فى هذه المراجع هى :

سلامك ربنا فى كل فجر بريئا ما تغثك الذموم

فقد جاء فيها " فى كل فجر " بدلا من " كل وقت " وجاء فيها " تغثنك " " بالغين المعجمة والثاء المثلثة " ولعل هذه الرواية هى التى عناها الشارح بقوله : ويروى بالثاء المثلثة وعلى ذلك تكون نقطة الغين سقطت من الناسخ ويؤيد ذلك تفسيره لها بما فسرها به العينى ، وذكر السيرافى والعينى أن فيها رواية أخرى وهى " ما تليق بك " .

(١) ما بين ـ( ) ـ المعقوفتين من (هـ) و (ل) وهو ساقط من بقية النسخ .

(٢) ما بين المعقوفتين ـ( ) ـ ساقط من (هـ) .

(٣) فى الاصل " تعبتك " والتصحيح من بقية النسخ ، والعباب .

(٤) كلمة ـ(أى) ـ ساقطة من (هـ) .

(٥) فى الأصل " المثلث " .

(٦) فى (هـ) و (ل) " تغثنى " .

(٧) فى (هـ) و (ل) " تعنتك " .

(أو معطوفا عليه ،) أى : على غير المتصرف نحو : سبحان الله وريحانه " أى : رزقه ، (إلا أنه لا يلزم النصب كقوله :

سلام الإله وريحانه ورحمته وسماء درر (١)

أى : سحاب ذات درر ، جمع "درة" وهى الصب ،

البيت للنمر بن تولب وقبله :

تصابى وأمسى علاه الكبر وأمسى بجمرة حبل غرر

وجمرة اسم امرأة ، وأراد بفاعل تصابى نفسه ، أى أمسى حبلها ، أى وصلها وعهدها غرورا لا يوثق به :

وشاب ولا مرحبا بالبياض والشيب من غائب ينتظر

فلو أن جمرة تدنو له ولكن جمرة منه سفر (٢)

" لو " للتمنى ، " تدنو له " أى تقرب منه ، و " منه سفر ، أى لكنها بعيدة منه ، سلام الاله ... البيت يدعو لجمرة بالسقى ، أى سلام الله ورزقه ورحمته لازالت على جمرة ، وبعده :

غمام ينزل رزق العباد فأحيى البلاد وطاب الشجر (٣)

---

(١) هذا البيت من المتقارب من قصيدة للنمر بن تولب كما ذكر الشارح ، وانظر العينى ١/ ٥٦٥ ، واللسان " درر " ، والمنصف ٢/ ١١ ، والصحاح " روح " .

والنمر بن تولب من الشعراء المخضرمين ، وكان يسمى " الكيس " لحسن شعره وقد أدرك الاسلام وأسلم .

انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ١٤١ ، وطبقات الشعراء لابن سلام ص٦٧ .

(٢) فى (ل) " سفرة " وهو خطأ ، من الناسخ .

(٣) فى (هـ) و (ل) الشجره ، وهو خطأ .

أى : ينزل الغمام لرزق العباد ، وريحانه[1] : مصدر متصرف ولكنه معطوف على غير متصرف[2] ، وهو : "سبحان الله" فحكمه حكم غير المتصرف فى الانتصاب بفعل مضمر[3] ، الا أنه لا يلزم النصب كما جاء فى البيت ، وفى المصدر الغير المتصرف يلزم النصب[4] - .

(ويضمر) أى المصدر يكون مضمرا (متوسعا فيه منزلا منزلة المفعول به نحو : "أعجبنى الضرب الذى ضربته" ،)

فإن الهاء ضمير المصدر ، (وغير متوسع فيه نحو : "زيد أظنه منطلق" أى أظن ظنى[5] .)

---

(١) فى (م) "فريحانه" .

(٢) فى (م) "المتصرف" .

(٣) ماذكرهـ ـهنا من تصرف "ريحانه" ليس على مذهب سيبويه والمبرد ، فقد ذكر سيبويه فى الكتاب ١/ ٣٢٢ : "ريحانه" ضمن المصادر غير المتصرفة، وذكرها المبرد فى المقتضب ٣/ ٢٢٠ وانظر الصحاح واللسان "روح" ، وفى هامش الكتاب ١/ ٣٢٢ ، وقال السيرافى فى "ريحانه" انه مصدر متصرف يخفض ويرفع ، وأتى بشواهد على ذلك ، ثم قال : فلعل سيبويه أراد إذا ذكر "ريحانه" مع "سبحانه" كان غير متمكن "كسبحان" اهـ

(٤) كلمة -(النصب)- ساقطة من (هـ) ، (ل) ، (م) .

(٥) فى حاشية المصنف اللوحة "١٣" "زيد أظنه منطلق" الضمير للظن وليس بمتوسع فيه ، وإلا يلزم أن يكون جاريا مجرى المفعول به والملغى لا ينصب المفعول به" ، وانظر الايضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٤١، وشرح ابن يعيش للمفصل ١/ ١٢٣ ، والتصريح على التوضيح ١/ ٣٢٦ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ١١٤ .

يعنى بالتوسع " أن " يجرى المصدر مجرى المفعول به حتى كأنه " مفعول " به (١) (٢) (٣) كما فى الظرف ، -(مثلا)- إذا توسع فيه نحو : (٤)

* ويوم شهدنـــاه ..... * (٥)

ففى "ضربته" متوسع -(فيه)- لأنه لا مانع من أن يجرى مجرى المفعول به ، (٦) بخلاف : "أظنه" فإنه لو أجرى مجرى المفعول به لكان أحد مفعولى أفعـــال القلوب مذكورا دون الآخر ، وهو غير جائز كما سيجىء إن شاء الله تعالى . (٧)

---

(١) جاء فى الأصل زيادة كلمة -(مطلقا)- فى هذا المكان ولم أثبتهـــا لاخلالها بالمعنى .

(٢) فى الأصل و (م) و (ل) "أى" والصواب ما فى بقية النسخ وهو ماأثبتناه .

(٣) فى (ل) " المفعول به " .

(٤) كلمة -(مثلا)- ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(٥) هذا جزء من بيت من بحر الطويل وتكملته هى :

..... سليمان وعامـرا .. قليل سوى الطعن النهال نوافلـــه

وهو لرجل من بنى عامر ولم تذكر المراجع التى بين يدى أسمه ، وهو مـــن شواهد سيبويه - انظر الكتاب ١/ ١٧٨ ، ولم يذكره السيرافى وابن النحاس فى شرحيهما لشواهد سيبويه ، وانظر المقتضب ٣/ ١٠٥ والكامل ١/ ٢١ ، وفيه : "ويوما" ، و "قليلا" بنصبهما ، وانظر الأمالى الشجريه ١/ ٦ ، وابن يعيش ٢/ ٤٦ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣ ، والدرر اللوامع ١/ ١٧٢ ، وسليم وعامر قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل هنا الغنائم ، والنهال المرتوية وأصل النهل أول الشرب و "قليل" نعت ليوم ونوافله فاعله .

والشاهد فى البيت : نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها له بالمفعول بـــه اتساعا ومجازا .

(٦) كلمة -(فيه)- ساقطة من (هـ) .

(٧) سوف يجىء الكلام على أفعال القلوب .

(ومنه المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس إياه أنا ، أى : الاعـــلام)

أصله "أعلمت وأعلمنى زيد عمرا خير الناس إياه "

فالتنازع فى " زيد عمرا خير الناس " ، فأعمل الثانى ورفع "زيد" بالفاعليـــة له
وعمرا وخير -(الناس)- هـــما "المفعولان" له ، وحذف المفعولات الثـلاث
للأول ثم أخبر باللام عن التاء فى "أعلمت" فقيل : المعلم والمعلمة زيد عمـرا
خير الناس -(إياه أنا)- ، "فالمعلم" مبتدأ و "المعلمه" عطف عليه ، والهاء فى
موضع المفعول الأول ، و "زيد" فاعله و "عمرا" هو المفعول الثانى ، و "خيـر
الناس" هو الثالث ، وإياه ضمير المصدر ، أى الاعلام ، ولا يجوز أن يكون متوسعا
فيـه بأن يجعل كالمفعول به ، لأن التوسع فى الأفعـال المتعدية إلى "الثلاثة"
لا يجوز قطعا ، إذ ليس لفعل أربع مفعولات حتى يلحق هذا به ، و "أنا" خبـر
المبتدأ ، وهو "المعلم" ، والمعلمة " وإنما صح الإخبار عنهما بخبر واحد ،
لأن اللام فى الموضعين عبارة عن المتكلم الذى هو فاعل فى موضع ومفعول فى موضع ،
وانما جعل الضمير فى "أعلمنى" غائبا فى الاخبار مع -(أنه)- كان متكلمـا ،
لأنه لما جعل اسم فاعل صلة للام وجب أن يعود إليه ضمير ، والعائد إلى الموصول
يكون غائبا باعتبار لفظ الموصول ، فلذلك قال : والمعلمة .

---

(١) كلمـــة -(الناس)- زيادة من (م) .

(٢) فى (ل) معمولان .

(٣) الاخبار المراد هنا هو الاخبار فى باب الاخبار بالذى ، وليس الاخبـــار
فى باب المبتدأ والخبر .

(٤) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (ل) .

(٥) فى الأصل "الثلاث"

(٦) كلمة -(أنـه)- ساقطة من (هـ) .

(٧) هذه المسألة تحدث عنها المبرد فى المقتضب ٣/ ١٢٤ - ١٢٦

. . . . . .

=== وكذلك ابن الشجرى فى أماليه ٢/ ٢٠٩ .

كما تعرض لها الرضى فى شرحه للكافية وأطال فيها الحديث فبين آراء العلماء ومذاهبهم وحججهم — انظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٤٩، ٥٠ وقد تحدث المصنف فى حاشيته ، وقد اختصر الشارح كلامه هنـــا . انظر الحاشية " ١٣ " ط .

(١) ـ(المفعـــــول لـــــه)ـ

(ومنها) أى : ومن أنواع المنصوب (المفعول له)(٢) ، وهو علة الإقدام على الفعل(٣) مما اجتمع فيه : أن يكون مصدرا وفعلا للمقدم ، ومقارنا للمقدم عليه(٤)

قوله : علة الإقدام إشارة إلى بحث يذكر هنا ، وهو أن المفعول له فى نحو : "ضربته تأديبا" ، مسبب عن الضرب ، فلا يكون سببا له ، لأن الشيء الواحد لا يكون سببا ومسببا ، وأجابوا بأنه قد يكون سببا ومسببا باعتبارين ، وهنا كذلك ، لأن التأديب ليس علة لوجود الضرب ، بل علة للاقدام عليـــــه ، وسببا حاملا عليه ، ووجود الضرب هو السبب لوجود التأديب فوجود التأديب مسبب ، وتصوره فى الذهن هو سبب الإقدام(٥) فقـد تغايـــر الجهـــتان ،

---

(١) هذا العنوان من (م) و (هـ) و (ظ) ، والعباب .

(٢) قال صاحب العبـاب : الضمير فى "له" عائد إلى اللام أى : الذى فعل لأجله فعل ، وكذا فى المفعول فيه ومعه وبه ، نسخة المدينة اللوحة ٧٢ مخطوطة .

(٣) قال الرضى فى شرح الكافية : فالحق أن تقول فى المفعول له : "هو فاعل لأجله مضمون عامله . انظر شرح الكافية للرضى ١/ ١٩١ .
وقول المصنف : "هو علة الإقدام على الفعل : هو نفس عبارة الزمخشـــرى فى المفصل ـ انظر المفصل ص ٦٠ .

(٤) ذكر السيوطى فى الهمع أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا المشاركة فى الفاعل والوقت ، وجعلا من الاختلاف فى الفاعل = (يريكم البرق خوفا وطمعـا) = الآية "١٢" من سورة الرعد . انظر الهمع ١١٤ ، وحاشية الصبان ٢/ ١٢٥ .

(٥) انظر هـذا البحث فى الايضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٢٥ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ١٩١ ، ١٩٢ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ١٢٣ .

وشرط فى نصب المفعول له أمورا ثلاثة ، كونه مصدرا(١) وفعلا للمقدم ، أى للشخص الذى أقدم على الفعل ، وكونه مقارنا للفعل المقدم عليه ، وقوله : " مما اجتمع " -(من)(٢)- فيه للبيان للمفعول له أى : هو الذى اجتمع فيه الأمور -(وإنما)(٣)- شرطت الأمور الثلاثة" فى نصبه لكون المفعول له علة للإقدام "(٤) فلا يكون عينا ، بل معنى ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الإقدام على الفعل ، فلذلك شرط كونه مصدرا ، فإن قلت : مقتضى هذا أن لا يكون العين مع اللام مفعولا نحو : "جئت للسمن" ، لأنه ليس بمعنى ، وقد شرطت فى الباعث كونه معنى وقد صرحوا بأنه مفعول له ، قلت : هذا أيضا راجع إلى المعنى ، إذ معنى "جئت للسمن" لطلب السمن

---

(١) اشترط مصدرية المفعول له هو مذهب جمهور النحاة ، وزعم يونس أن "العبيد" فى قولهم : أما العبيد فذو عبيد" زعم أنها مفعول له ، قال سيبويه : وهو قليل خبيث ، قال السيرافى وكان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجها ، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه الا أن يكون "العبيد" بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة ، وكان الزجاج يتأول فى نصب : "العبيد" تقدير الملك ، والملك مصدر ، كأنه قال : أما ملك العبيد ، كما تقول : "أما ضرب زيد فأنا ضاربه" - انظر سيبويه وهامشه ١/ ٣٨١ ، والكافية بشرح الرضى ١/ ١٩٢ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ١٢٤ ، وهمع الهوامع ١/ ١٩٤ ، والمقدمة فى النحو لابن فضالة ص ٣٥ .

(٢) كلمة -(من)- ساقطة من (م) .

(٣) كلمة -(وإنما)- ساقطة من (هـ) .

(٤) ما بين الأقواس الصغيرة " " وقع فى بعض النسخ بصيغ أخرى ففى (هـ) : " فى نصب اما كون مصدر فلأن المفعول له فى للإقدام " وفى (م) و (ل) : " أما كونه مصدرا فلأن المفعول له " .

أو لأخذه ، أو لشرائه ، ونحو ذلك فالباعث ليس هو العين بل المعنى القائم به بشهادة قرينة الحال ، فصح كون الباعث معنى في جميع الصور ، اما صريحا أو مقدرا ، وشرط كونه فعلا للمقدم ليكون باعثا له على اقدامه ، وشرط المقارنة ، لأن الأصل أن يقارن العلة المعلول ، فهذه الأمور شرائط النصب ، بمعنى أنه لو انتفى واحد منهما انتفى النصب ، لا لكونه مفعولا - (له) (١) (٢) - بل يتعين فيه ذكر اللام حينئذ كما سيأتي ،

(سببا غائبا - (كان) (٣) - نحو قوله :

وأففر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما (٤)

---

(١) زاد بعض العلماء شروطا أخرى منها :

أ - أن يكون ملبيا : نحو : خوفا ، ورغبة ، وخشية ، وأجاز الفارسي : "جئتك ضرب زيد" أي لتضرب زيدا .

ب - أن يكون معللا بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها ، كقعدت جلوسا

ج - أن لا يكون من لفظ الفعل فان كان فمفعول مطلق .

د - شرط الجرمي والمبرد والرياشي كونه نكرة ، فان وجدت فيه أل فزائدة لأن المراد ذكر ذات السبب العامل فيكفي فيه النكرة فالتعريف زيادة لا يحتاج اليها .

قال صاحب الهمع ورده سيبويه والجمهور ، فإن السبب الحامل قد يكون معلوما عند المخاطب فيحمله عليه فيعرفه ذات السبب وأنها المعلومة له ، وهذا الرأي أشار له الشارح فيما بعد - انظر في هذا همع الهوامع ١/ ١٩٤ ، والاشموني بحاشية الصبان ٢/ ١٢٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٥١ ، ٤٥٢ .

(٢) كلمة - (له) - ساقطة من الأصل .

(٣) كلمة - (كان) - ساقطة من (هـ) .

(٤) هذا البيت لحاتم الطائي وهو من بحر الطويل وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٨ ، وانظر شرح أبياته للسيرافي ١/ ٣٤ وديوانه ٨١

أو سببا باعثا ليس غاية يقصد قصدها ، أى قصد الغاية ، نحو :

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور
(١)
والهول من تهول المبور)

هذا تفصيل للعلة ، أى العلة قد تكون سببا غائيا كالادخار للغفران (٢) (٣) أى أعفو و ـ(أغفر) ـ زلات الكريم ، لأجل أن أدخره وأتخذه صديقا ـ(لى) ـ والعوراء الكلمة القبيحة ، وكذا التكرم ، علة غائية للإعراض عن شتم اللئيم أى أعرض عنه ليحصل لى المقصود ، وهو كرامة النفس وعزتها ، وقد تكون العلة سببا باعثا ، وليس غاية مقصودة ، كما يقول : " قعدت عن الحرب جبنا " ، فان الجبن سبب باعث على القعود وليس غاية مطلوبة للشخص ، إذ لا يطلب كونه جبانا ، بخلاف التكرم والادخار فانهما مطلوبان للشخص ،

=== وانظر الخزانة ١/ ٤٩١ ، والعينى ٣/ ٧٥ ، وابن يعيش ٢/ ٥٤ ، والمقتضب ٢/ ٣٤٨ ، والتصريح ١/ ٣٩٢ ، والاشمونى ٢/ ١٨٩ ، ورواية الديوان " واصفح " وفى نوادر أبى زيد ص ١١٠ :

* واصفح عن ذات اللئيم *

(١) هذا الرجز للعجاج وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ١/ ٣٦٩ ، وشرح أبياته للسيرافى ١/ ٣٦ ، ٣٧ ، والايضاح العضدى ١/ ٩٨ ، وشرح شواهد سيبويه للنحاس ١٣٨ ، والخزانة ١/ ٤٨٨ ، وابن يعيش ٢/ ٥٤ وديوانه ٢٨ ، ورواية سيبويه " من تهول القبور " ، والعاقر : الرملة العظيمة التى لا تنبت شيئا .

(٢) كلمة ـ(وأغفر)ـ ساقطة من (هـ) .

(٣) " ـ(لى)ـ من (هـ) و (ل) وهى ساقطة من بقية النسخ .

فقوله : هو علة الإقدام " يشمل[1] " هذين القسمين ، والبيت الأول مشتمل على المفعول له معرفة وهو : "ادخاره" ونكرة وهو : " التكـــــرم "[2] ، واستدل بـه ، لأن "الجرى" لا يجـوز كونـه معرفـــــة ، وكذا البيت الثانى مشتمل على المفعول له نكرة ، وهو "مخافة" ومعرفة وهـو : "زعـل " ، و" الهول " ، والبيت للعجاج ، والماقر : من الرمل الـذى لا ينبت شيئا ، و"الجمهور" الرملة العظيمة المشرفة على ما حولهـــا ، و"المحبور" المسرور ، و"التهول"[3] " أن يعظم الشيء فى عينك و"الهبـور"[4] جمع "هبر" وهو المطمئن من الأرض ، والضمير فى يركب قيل للثور الوحشى ، وقيل "لعيره"[5] وهو الظاهر بدلالة ما قبله من الأبيات وقد ذكر فيها الناعج وهو "العير"[6] الأبيض أى يركب الرمل ويعلوه "مخافة ممن يقصـــــده"[7] ،

---

(١) فى الاصل و (م) "يشـتمل" ، وفى (هـ) "ليشمل" .

(٢) تقدمت ترجمتـــه [illegible] .

(٣) فى رواية "التهور" أنظر الخزانـة ١/ ٤٨٩ .

(٤) ذكر صاحب الخزانة وشارح شواهد المفصل وصاحب العباب أن فاعـل "يركب" هو ضمير "الثور" ـ انظر الخزانة ١/ ٤٨٨ ، والمفصل ٦٠ ، والعباب اللوحة ٧٢ نسخة المدينة مخطوط .

(٥) فى الأصل و (ل) "لعيره" بالعين المهملة ، وفى (هـ) "لغير" بالغين المعجمة ، وفى (م) "لبعيره" .

(٦) قال فى الصحاح واللسان "نعج" ولا يقال لغير البقر من الوحـــش نعاج "أ هـ" ، وعلى ذلك يكون تفسير الشارح للناعج بالعير خطـأ ، وبذلك تسقط الدلالة على كون الضمير للعير ، وفى الأصل "وهو الثور الأبيض" ، وفى (م) وهو البعير الأبيض " ونص كلام الشارح موجـود فى هامش العباب اللوحة ٧٢ .

(٧) فى (هـ) " مخافة من يقصده " .

ونشاطا لافلاته من صائدا وغيره ، وقيل إن "الهول" عطف على "كـــــل"
أى : ويركب الهول(١) ، والأصل فيـه اللام (٢) لدلالته صريحا على "التعليل"
(فإذا لم يجتمع ما ذكرنا .)
يعنى الأمور الثلاثة المذكورة قبل (التزم الاصل (٣) ، فإذا انتفى المصدريـــة
تعين اللام نحو : "جئتك للسمن واللبن"، وكذا إذا انتفى كونه فعلا للمقـدم
نحو : "زرت لمخاصمتك اياى" (٤) ، وكذا إذا انتفى المقارنة "كزرت اليـــوم
لمخاصمتى إياك غدا" (٥) (الا فى نحو "زرتك أن تكرمنى ، وأنك تحسن إلـى")
فإنه انتفى كونه فعلا للمقدم ، ولم يذكر اللام ، لأن "أن" و"أن" يحذف
فيهما اللام قياسا مستمرا (٦) .

---

(١) هذا القول ذكره صاحب الخزانة ونسبه صاحب العباب لأبى على ، وفـــى هامش العباب "كما قال الزمخشرى فى شرحه لأبيات الكتاب من أن "الهول" معطوف على "كل" أى يركب كل عاقر ويركب الهول" همام .
وفى هامش (ظ) : "وفى شرح أبيات الكتاب جعل قوله : "والهول" معطوفا على "كل" فعلى ذلك التقدير لا يكون الهول مفعولا له ، بل مفعول به ، وانما يكون مفعولا له على العطف على "وزعل" .
وقال السيرافى فى شرح أبيات سيبويه : والهول عطف على "كل" كأنه قال "يركب كل عاقر ويركب الهول" - انظر الخزانة ١/ ٤٨٩ ، والعبـــاب اللوحة ٧٢ مخطوط نسخة المدينة ، وهامش (ظ) اللوحة ١٤٢ ، وشـــرح أبيات سيبويه للسيرافى ١/ ٣٧ .
(٢) فى (م) "على العلية" .
(٣) انظر ابن يعيش ٢/ ٥٢ ، ٥٣ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٢٦ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ١٩١ ومابعدها .
(٤) فى الأصـــل "مررت" .
(٥) فى الأصـــل "لمخاصمتك غدا" وفى (هـ) "لمخاصمتى غدا" .
(٦) انظر همـع الهوامـع ١/ ١٩٥ .

(ونحو : قوله -(تعالى)[1]- =(يريكم البرق خوفا وطمعا)[2]= متأول .)

هذا إشارة إلى إيراد وهو أن "خوفا" و"طمعا" ليسا فعلين لفاعل "يرى"[3] وهو الله تعالى ، إذ لا يصح عليه الخوف والطمع ، فكان ينبغي أن -(لا)[4]- ينتصب ، فأجاب بأنه متأول ، وتأويله أن "يريكم" معناه "يجعلكم" رائين ، فالخوف والطمع علتان لرؤيتهم -(البرق)[5]- لا للأراءة ، فالخوف والطمع -(حينئذ)[6]- "فعلان للمقدم"[7] على فعل الرؤية وهم المخاطبون ، كأنه قال : ترون البرق خوفا وطمعا ، وجاز أن يؤول على حذف مضاف ، أي إرادة خوف وطمع فيكون علة ليريكم ، لأن إرادة خوفهم وطمعهم حاصلة للمقدم على الإراءة[8] وهو الله تعالى ، فإنه يريهم البرق ويريد خوفهم وطمعهم .

---

(١) كلمة -(تعالى)- ساقطة من الاصل .

(٢) الآية "١٢" من سورة الرعد .

(٣) كلمة -(لا)- ساقطة من (هـ) .

(٤) في (ل) -(جعلكم)- .

(٥) كلمة -(البرق)- زيادة من (هـ) و (ل) .

(٦) كلمة -(حينئذ)- ساقطة من الاصل .

(٧) في (ل) "فعلا المقدم" .

(٨) قال الزمخشري في الكشاف ٢/ ٣٥٢ : (خوفا وطمعا) لا يصح أن يكونا مفعولا لهما ، لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل إلا على تقدير حذف المضاف أي ارادة خوف وطمع ، أو على معنى إخافة أو طمعا ، ويجوز أن يكونا منتصبين على الحال .. الخ

وقال صاحب البحر المحيط : وهذا الذي ذكره الزمخشري من شرط اتحاد الفاعل فيهما ليس مجمعا عليه ، بل من النحويين من لا يشترط ذلك وهو مذهب ابن خروف "أ هـ البحر ٥/ ٣٧٤ .

وقال العكبري انهما مفعول له ، املاه ما من به الرحمن ٢/ ٣٥ .

وقال الجمل "خوفا وطمعا" حالان من الكاف في "يريكم" أي حال كونكم خائفين وطامعين ، ويجوز أن يكون مفعولا من أجله ذكر ذكره أبو البقاء ومنعه الزمخشري ... الخ الجمل ٢/ ٤٩٥ وانظر هامش ص .

(والغالب عليه) أى على المفعول له (التنكير) بحسب الاستعمال ، ولذلك توهم الجرمى اشتراط تنكيره فلم يجوز كونه معرفة ، (وعند الزجاج (١) (٢) انتصابه) (٣) أى انتصاب المفعول له (على المصدر) ، فقولك : "ضربته تأديبا" معناه "ضربته ضرب تأديب ، أو "ضربته وأدبته تأديبا" وهو مزيف لفوات معنى العلية على تقديره مصدرا .

(ويجوز أن يتقدم) (٤) أى المفعول له (عامله) لأنه فضله كالمفعول به ، (وأن يضمر) أى ويجوز أن يكون مضمرا ، وهذا "إن أراد به" (٥) ـ(أنه)ـ (٦) يجوز كونه مضمرا مع اللام كما تقول "التأديب ضربت زيدا له" فهو ظاهر الجواز وإن أراد به "أنه ينتصب" (٧) مضمرا كما تقول : "ضربته إياه" أى : له ، فهو محل النظر وموقوف على الاستعمال ، فإن حذف حرف الجر عن الاسماء غير مطرد .

(١) انظر هامش ص رقم ( ) (د) .

(٢) هو ابو اسحاق : ابراهيم بن السرى ، لقب بالزجاج لأنه كان يخرط الزجاج ، كان رحمه الله من أهل الفضل وحسن الاعتقاد ، أخذ العلم عن ثعلب والمبرد ، وقد رفع المبرد من شأنه حتى صار مؤدبا للقاسم بن عبيد الله ، ثم سما للخليفة المعتضد ، له عدة مؤلفات منها : شرح أبيات سيبويه ومختصر فى النحو ، وكتاب فعلت وافعلت ـ توفى سنة ٣١٦هـ وقيل ٣١١ هـ ، وقيل ٣١٠ هـ ـ انظر طبقات النحويين واللغويين ص١١١ وانباه الرواه ١/ ١٥٩ ، وبغية الوعاة ١٧٩ ، ونشأة النحو للطنطاوى ص١٤٨ .

(٣) انظر كلام السيرافى فى هامش الكتاب ١/ ٣٨٩ ، والرضى ١/ ١٩١ ، والهمع ١/ ١٩٤ ، والاشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ١٢٤ .

(٤) انظر الاشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ١٢٦ .

(٥) فى الاصل "وان اراد به" .

(٦) كلمة ـ(أنه)ـ ساقطة من (هـ) .

(٧) فى جميع النسخ ما عدا (هـ) "أن ينتصب" .

(١) -(المفعـــول فيـــــه)-

(ومنها) أى : ومن أنواع المنصوب (المفعول فيه (٢) ، وهو ما وقع فيه الفعـــل من زمان أو مكان (٣) ، مما يصح فيه تقرير "فى")

و "من" فى "مما" للبيان أيضا كما فى المفعول له ، فإن قلت : قولهـــــــم "يوم الجمعة حسن" ينتفى أن يكون ظرفا لأنه مما وقع فيه الفعل وليس بمفعول فيـــه ، قلت : شرط كونه بحيث يصح فيه تقدير "فى" ، وهمنا لا يصـــح فيه تقدير "فى" (٤) ، وهذا القيد مغنى "عن تقييده" بفعل مذكور كما ذكره غيره ، وهو أن المفعول فيـــــه ما فعـــل فيـــه فعـــــل مذكـــــور ،

---

(١) هذا العنوان موجود فى (م) و (هـ) و (ل) و (ظ) وفى هامش العباب "إنما قدم المفعول فيه على المفعول معه إذ هو قياس اتفاقا والمفعول معه مقصور على السماع عند بعضهم فهو ألفاظ سمعت عن العرب فقط ، انظر اللوحة ٧٢ .

وقال الأشمونى : وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له فى الواقع ، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلاف غيره "أ هـ الأشمونى ١٢٦/٢ .

(٢) المفعول فيه ويسميه البصريون الظرف. أما الكوفيون فقد اعترضوا على البصريين بأن الظرف الوعاء المتناهى الأقطار كالجراب ، وليس اسم الزمان والمكـــان كذلك . وأجيبوا بأنه اصطلاح ولا مشاحة فى الاصطلاح .

والكسائى وأصحابه يسمون الظروف صفات ، أما الفراء فيسميه محـــــــلا انظر التصريح ١/ ٣٣٧ ، والاشمونى وحاشية الصبان ٢/ ١٢٦ .

(٣) انظر المقتصد فى شرح الايضاح ١/ ٦٣٢ ، والمقتضب ٤/ ٣٢٨ وما بعدها وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٢٤٧ ، وابن يعيش ٢/ ٤١ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/ ٣١٦ .

(٤) فى (هـ) "عن التقييد" .

وأحترزوا به عن قولهم : "يوم الجمعة حسن" ، (فمظهر الزمان "كله"[1] مبهمة ومؤقته يقبل ذلك ،) أى : "صحة" تقدير "فى"[2] (كالحين ، واليوم ، والشهر ، والسنة ،)[3] فالحين مثال للمبهم ، وماعداه للمؤقت ، (ومن مظهر المكان المبهم دون المؤقت)

أى ويقبل المبهم من مظهر المكان تقدير "فى" دون المؤقت منه ،

(ويفسر المؤقت بأنه الذى اسمه باعتبار ما هو داخل فى مسماه كالدار والسوق، والمسجد .)[4] فإن اسم الدار باعتبار الجدران[5] ، والسقف ، والعرصه وهى[6] داخله فى مسماها بحسب الوضع ، وكذا السوق والمسجد ، (والمبهم)

أى وفسر المبهم (بأنه الذى اسمه باعتبار ما ليس داخلا فى مسماه ، كجهات الجسم الست ، والفرسخ ، والبريد .) وهو اثنا عشر ميلا ، (والميل ثلث الفرسخ)[7] - (وغير ذلك ،)[8] وإنما كان مبهما "لأن"[9] نحو : فوقك وتحتك

---

(١) فى الأصل "كلهه" .

(٢) فى الأصل "صح" .

(٣) انظر المقتضب ٤/ ٣٢٨ والصفحات التى بعدها ، والمقتصد فى شرح الايضاح ١/ ٦٣٢ ، والأمالى الشجرية ٢/ ٢٤٧ ، وابن يعيش ٢/ ٤١، ٤٢، والايضاح فى شرح المفصل ١/ ٣١٦ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ١٨٣ والصفحات بعدها ، والتسهيل ٩١ ، والهمع ١/ ١٩٥ .

(٤) انظر المراجع السابقة فى نفس الصفحات .

(٥) فى (هـ) "جدران" .

(٦) فى (هـ) "الداخلة" .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (هـ) و (م) .

(٨) قوله : "وغير ذلك" وقع فى (م) من الشرح .

(٩) فى جميع النسخ "فان" ولعل الصواب "لأن" وهو ما أثبتناه .

من الجهات الست ، يطلق على المكان باعتبار جهة العلو أو جهة السفل ، وهذه الجهة لا تدخل فى مسمى المكان ، فإن المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا إذا -(علاه)[1]- الشخص ، وكذلك ما يكون يمينا متبدل باليسار ، وكذلك القدام والخلف[2] ، فهذه الأمور إعتبارية لا تدخل فى مسمى المكان بخلاف الدار فإن ما كان اسما له باعتبار الأمور المذكورة لا يتبدل أصلا ، " وكذلك "[3] الفرسخ والبريد يطلقان على أمكنة باعتبار أمر عارض ، وهو كونه مقدر باثنى عشر ألف خطوة ، ومقدر باثنى عشر ميلا ، ونحوه ، وهى أمور اعتبارية لا تدخل فى مفهوم المكان ، هذا بيان ما قالوه ، وفيه نظر فإنا إذا اطلقنا " فوق " على مكان أطلقناه باعتبار أمر داخل أيضا فى مفهوم الفوق ، لا فى مفهوم المكان ، فجهة العلو داخلة فى مفهوم " الفوق " بحسب اللغة ، وإن لم يدخل فى مفهوم المكان ، (وقد شذ : ذهبت الشام ، وفاقا ،) لأن معناه ذهبت فى الشام ، مع أنه مؤقت ، وذهب لازم اتفاقا ، فلذلك كان شاذا اتفاقا ، (ودخلت الدار على اختلاف)[4] أى شذ " دخلت الدار " على اختلاف فيه ،

---

(١) كلمة -(علاه)- ساقطة من (م)

(٢) انظر المقتصد فى شرح الايضاح العضدى ١/٦٤٢ .

(٣) فى (هـ) " فكذلك " .

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ١/١٨٦ ، وابن يعيش ٢/٤٤ ، وفى الهمع ١/٢٠٠ ، والحق الفراء " بدخلت " " ذهبت " " وانطلقت " فقال العرب عدت إلى اسماء الأماكن " دخلت " و " ذهبت " وانطلقت " ، وحكى أنهم يقولون : " دخلت الكوفة " ، و " ذهبت اليمن " ، و " انطلقت الشام "
قال أبو حيان وهذا شىء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والفراء ثقة فيما ينقله . أهـ .

فإن بعضهم قال : إن "دخلت" متعد و"الدار" مفعول به ، فلا شذوذ (١)
في هذه الكلمة أصلا عند هذا القائل فهو "كضربت زيدا" ، و"رأيت الدار"
وقال بعضهم : إن دخلت لازم ، لأنه بمعنى "غار" ولأن مصدره (٢)
الدخول ، وهو مصدر اللازم غالبا ، كالرجوع ، والصدور ، والوقوف ،
ونحوها ، ولأنه نقيض "خرج" و"خرج" لازم قطعا ، فعلى هذا يكون (٣)
"دخلت الدار شاذا" ، لأنه مكان "معين انتصب بتقدير "في" ،
فشذوذه مختلف فيه ، وشذوذ "ذهبت الشام" متفق عليه ، لأن "ذهب"
اتفاقا لازم ، وإنما قيل مبهم الزمان ومؤقته النصب بتقدير "في" دون مؤقت
المكان ، لأن النصب إنما يكون بحسب اقتضاء الفعل ، فالفعل يقتضي (٤)
مكانا مبهما على الإطلاق وزمانا مبهما أيضا ، وأما الزمان المعين فهو من
مقتضى الفعل ، -(إذ الفعل دال على أحد الأزمنة المعينة ،

---

(١) هذا القول نسبه الرضي في شرح الكافية للجرمي ، ونسب في الهمع
إلى أبي علي ومن وافقه ، انظر شرح الكافية للرضي ١/١٨٦ ،والهمع
١/٢٠٠ .

(٢) في (هـ) "عاد" وهو خطأ ، قال سيبويه في الكتاب : غرت في الشيء
غورا وغيارا اذا دخلت فيه . الكتاب ٤/٥٠ ، واللسان "غور" .

(٣) نسب الرضي هذا القول لسيبويه ، ونسبه له أيضا صاحب الهمع ،
وهذه النسبة صحيحة فإنه قال في كتابه : وأنت مني في المكان الذي
تقصد فيه القابلة وبالمكان الذي يعقد عليه الإزار فإنما أراد هذا
المعنى ولكنه حذف الكلام ، وجاز ذلك في دخلت البيت ، وذهبت
الشام لأنها أماكن وإن لم تكن كالمكان "أهـ - الكتاب ١/٤١٤ ،
وانظر شرح الكافية للرضي ١/١٨١ ، والهمع ١/٢٠٠ ، وابن
يعيش ٢/٤٤ .

(٤) انظر المقتصد في شرح الايضاح ١/٦٤١ ، ٦٤٢ ، والهمع ١/٢٠٠ ،
والكافية بشرح الرضي ١/١٨٦ ، وابن يعيش ٢/٤٤ ، والإيضاح في شرح
المفصل ١/٣١٧ .

والمكـــان المعين ليس من مقتضى الفعـــل)(١)- فلم ينتصب -(به)(٢)- .

(وأما المضمر فلابد فيه من إظهـــاره) أى إظهار " فى " إلا إذا اتسع فيه نحو :

* ويوم شهدناه سليما وعامرا *(٣)

أى : شهدنا فيه ، وهذا مما يؤكد ما قلنا فى المفعول له ، وهو أن المضمر لابد فيه من إظهار اللام أيضا(٤) . (وجاز ذلك) أى الاتساع وإضمار "فى" (فى غير المتعدى)(٥) نحو : " اليوم خرجته " ، لأن الاتساع يجعلـــه كالمفعول به ، (وفى المتعدى إلى واحد)(٦) نحو : "اليوم ضربته زيـــدا " ، (ولا يجوز فى ذوات (الثلاثة)(٧)) نحو : " اليوم أريتك زيدا قائما إياه "(٨) ، إذ الاتساع يجعل الظرف مفعولا به ، فكان له أربعة مفاعيل وهو ممتنـــع إذ لا يتجاوز الفعل المتعدى ثلاثة .

---

(١) ما بين الفارقتين ساقط من (م) .

(٢) كلمة -(به)- ساقطة من (هـ) .

(٣) هذا البيت تقدم فى الصفحة ٢٤١/١

(٤) انظر الصفحة وانظر المقتصد ٦٤٦/١ .

(٥) انظر المقتصد ٦٤٦/١ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضى ١٩٠/١ ، وابن يعيش ٤٥/٢ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من " ك " وقال الرضى فى الكافية : وأما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزه الا الأخفش " شرح الكافيـــة ١٩٠/١ .

(٨) فى (م) زيادة كلمة " أوجه " فى هذا المكان وهو خطأ .

(وفي ذوات الاثنين خلاف)[1] نحو " اليوم أعطيته زيدا درهما ، أي فيه فبعضهم يجوز الاتساع فيه[2] ، لأنه يرجع إلى ثلاثة مفاعيل وهو موجود ، وبعضهم يمنع لأن الفعل الذي له ثلاثة مفاعيل قليل ، فلا تحمل عليه غير ما ورد[3] ، (وكذا مظهر مؤقت المكان)[4] أي لابد فيه من إظهار " في " (ثم ان الظرف كلا نوعيه) يعني المبهم والمؤقت ، (إما مستعمل اسما وظرفا ، وهو ما جاز أن يعتقب عليه العوامل) كالحين والسنة والشهر ، فإنه يقال " هذا حين ورأيت حينا ، وعجبت من حين " فلا يلزم النصب ، على الظرفية[5] ، (أو مستعمل ظرفا لا غير ، وهو ما لزم النصب نحو : " سرنا ذات مرة " و " لقيته بعيدات بين "[6] أي : بعيد فراق ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ، ثم يأتيه ، فيقال : " لقيته بعيدات بين "[7] (وبكرا ، وسحرا ، وسحيرا ، وضحى ، وعشاء ، وعشية ، وعتمة ، وساء ، اذا أردت سحرا بعينه وضحى يومك ، وعشاءه ، وعشيته ، وعتمة ليلتك ، وساءها)[8]

---

(١) في (هـ) " اختلاف " .

(٢) هذا القول نسبه الرضي في شرح الكافية للجمهور - انظر شرح الكافية ١ / ١٩٠ .

(٣) انظر المرجع السابق في نفس الصفحة .

(٤) انظر المقتصد في شرح الايضاح ١ / ٦٤٢ .

(٥) انظر المرجع السابق ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، وابن يعيش ٢ / ٤١ ، والمقتضب ٤ / ٣٢٨ ، والكتاب ١ / ٤٠٧ .

(٦) المراجع السابقة وانظر الكتاب ١ / ٢٢٥ ، والمقتضب ٢ / ٢٧٨ ، ٣ / ١٠٣ وشرح الكافية ٢ / ٤٨ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٢٥ ، والمقتصد ١ / ٦٣٥ .

(٧) هذا نص كلام الجوهري في الصحاح " بعد " .

(٨) انظر سيبويه ١ / ٢٢٦ ، والمقتضب ٣ / ١٠٣ ، ٤ / ٣٣٤ .

يعني إن هذه الظروف تستعمل على وجهين ، أحدهما -(أن يراد بكل[1] واحد منها -(زمان)- معين[2] ، وحينئذ يلزم نصبه ، والثاني : أن يستعمل ولا يراد زمان معين كما تقول : " لقيت زيدا سحرا ، من الأسحار " ، فهذا لا يلزم نصبه على الظرفية ، إذ يقال : هذا سحر من الأسحار ، وأدركت سحرا ، وعجبت من سحره ، (وعشية[3] ، وعتمة علمان ، كغدوة ونكرة فيمن لم يصرفهما[4] ، والصرف -(اكثر)- فلا علمية وإن كانا معينين[5]) يعني إن عشية وعتمة)- تستعملان على وجهين : أحدهما منع صرفهما ، وحينئذ " يكونان[6] " علمين ، ومنع صرفهما للعلمية والتأنيث ، والثاني الصرف وهو أكثر[7] ، فحينئذ لا حاجة إلى تقدير العلمية ، قوله : وإن كان معينين لا يقتضي العلمية ، كما إذا قلت : " جاء رجل أو الرجل " ، وأردت به معينا جاز ، وإن لم يكن علما فكل علم معين ولا ينعكس كنفسها ، إذ ليس كل معين علما ، (ومنه) أي : ومن المستعمل ظرفا لا غير (سوى) مقصورا بضم السين ، وهو الأكثر ، وبكسرها ،

---

(١) من هنا بدأ السقوط من (م) .

(٢) كلمة -(زمان)- ساقطة من (هـ) و (ك) و (ل) .

(٣) انظر الأمالي الشجرية ٢ / ٢٥١ ، والمقتصد ١ / ١٣٧ .

(٤) كلمة -(اكثر)- ساقطة من (هـ) .

(٥) في هذا المكان انتهى السقط من (م) .

(٦) في الأصل " تكون علمين " .

(٧) انظر المقتصد في شرح الايضاح ١ / ١٣٧ ، والامالي الشجرية ٢ / ٢٥١ والهمع ١ / ١٩٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٨٩ .
وذكره الاشموني والصبان أن عدم صرفهما لغة لبعض العرب .
انظر الاشموني ٢ / ١٣٥ ، ١٣٦ .

(وسَـواءٌ) ممدود بفتح السين (على الأعرف)[1] أي المشهور أنهمـا ظرفان ، فإذا قلت : " فعل زيد سواك " أو سواك ، فمعناه مكانـك ، وبدلك ، فهو منصوب بتقدير " في " ، وعند الكوفيين : هما اسمـان ، ومستندهم قول الشاعر :

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانـوا[2]

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٢١ ، والمقتضب ٣/١٠٣ ، والمقتصد ١/٦٥٢ قال ابن يعيش ، وأما " سوى " فلا يجوز فيها إلا نصب على الظرف ، والذي يدل على أنها ظرف أنها تقع صلة للموصول . . . وأيضا فإن العامل قد يتخطاها ويعمل فيما بعدها نحو قول * إن سواءهـا * دهما وجونا * وهذا المعنى لا يكون إلا في الظرف - ابن يعيش ٢/٤٤ وقال ابن هشام في التوضيح ، وقال سيبويه والجمهور هي ظرف . . . ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر ومنه ، ثم قال الزجاجي وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا . .

وفيه قال الرماني : والعكبري تستعمل ظرفا غالبا ، وكغير قليلا والى هذا أذهب " - انظر التصريح ١/٣٦٢ ، والهمع ١/٢٠١ ، ٢٠٢ . وانظر شرح جمل الزجاجي ٢/٢٥٢ ، والأشموني ٢/١٦٣ ، ١٦٤ ، ومن هذا يتلخص لنا أن المذاهب في سوى ثلاثة :-

الأول : مذهب سيبويه والجمهور وهو أنها ملازمة للظرفية ولا تخرج عنها إلا في الشعر .

الثاني : أنها اسم مثل " غير " وبه قال ابن مالك والزجاجي .

الثالث : أنها تقع ظرفا في الكثير وتقع اسما قليلا وبهذا قال الرماني والعكبري واختاره ابن هشام والأشموني .

(٢) هذا البيت من بحر الهزج وهذا للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان كما في العيني وفي التصريح ابن سنان ، وانظر الخزانة ٢/٥٧ والعيني ٣/١٢٢ ، والتصريح ١/٣٦٢ ، وأمالي القالي ١/٢٦٤ ، والدرر ١/١٧٠ ، والهمع ١/٢٠٢ ، آخر البيت ساقط من (م) و(ك) و(ل) وضاف في الأصل عند التصحيح ، والعدوان الظلم و"دناهم" جازيناهم .

فإنه فاعل لقوله : "لم يبق" فلا يلزم انتصابه على الظرف ،
وجوابه أن التقدير فلم يبق شيء سوى العدوان ، فسوى باق "على ظرفيته"(١)
(ومنه وسط الدار بالسكون) ، فانه ستعمل ظرفا لا غير ، اعلم أن
الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمركز الدائرة ، وبالسكون
اسم مبهم لداخل الدائرة مثلا ولذلك كان ظرفا ، فالأول يجعل مبتدأ
وفاعلا ومفعولا ، وداخلا عليه حرف الجر ، ولا يصح شيء من هذا في الثاني
تقول في المتحرك : "وسطه خير من طرفه"(٢) ، واتسع وسطه ، وجلست في
وسط الدار ، وجلست وسطها بالسكون لا -(غير)- (٣) (٤) .

(وقريب منه) -(أي من وسط بالسكون)- (٥) (عند ، فإنه ينجر بمن خاصة .)
وإنما قال : قريب منه ، لأن "عند" قد يدخل عليه "من" الجارة بخلاف
"وسط" بالسكون ، ولكنه لما كان دخول من قليلا كان في حكم العدم ،

---

(١) في (م) و (هـ) "على الظرفية"
(٢) في (م) "ظرفيه" .
(٣) انظر سيبويه ١/٤١١ ، والمقتضب ٤/٣٤١ ، ٣٤٢ ، والخصائص ٢/٣٦٩ ، والأمالي الشجرية وشرح الرضي للكافية ١/١٨٥ ، وانظر الخزانة ١/٤٧٨ ، وفي الاشباه والنظائر ٢/١٧٨ .
قال الفارسي في "العسكريات" إذ قلت : حضرت وسط الدار بئيرا بالسكون فوسط ظرف وبئيرا مفعول به وإذا قلت : حضرت وسط الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به وبئرا حال .
(٤) كلمة -(غير)- ساقطة من (هـ) .
(٥) ما بين القوسين -( )- ساقط من (هـ)

فلذلك جعل ظرفا ، (١) (ومثله " دون ") (٢) أى مثل "عند " دون ، لأنك لا تقول : دونك كذا ، بالرفع كما لا تقول : عندك واسع ، بالرفع . وتقول من دونه كما تقول : من عنده ، ولا تقول : جلست فى عنده ، وقد جاء فى المثل " فى دون " كما قال : وان جاء ((فى دون هذا ما تنكر المرأة صاحبها)) (٣) هذا المثل وأصله أن الحكم بن ضجر (٤) الثقفى قال : خرجت حاجا منفردا فرأيت بأسرة - وهى موضع - جاريتين مزينة (٥) لم أر كجمالهما ، "وظرافتهما" (٦) ، فكسوتهما ، وأحسنت إليهما ، ثم حججت من قابل ومعى اهلى وقد اعتللت ونصل خضابى ، فلما سرت بأسره إذ أحدهما قد جاءت فسألت سؤال منكرة فقلت : فلانه ؟ فقالت :فدى لك ابى وأمى

---

(١) انظر الكلام على "عند" فى المقتضب ٢/٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٣/١٠٣ ، ٤/٣٣٩ ، والمقتصد ١/٦٤٣ ، واللمع ١٤٠ ، الامالى الشجرية ٢/٢٥٣ ، والتصريح .

(٢) انظر الكتاب ١/٤٠٩ ، ٤١٠ وقال السيرافى معلقا على كلام سيبويه : وذكر سيبويه " دون " فى معنيين ، أحدهما : أن تكون ظرفا ولا يجوز فيه غير النصب ، وانما يستعمل فى معنى المكان تشبيها ، فيقال : " زيد دون عمرو فى العلم والشرف " ونحوه ، وأما الموضع الآخر لدون فان تكون بمعنى حقيرا ومسترذل فيقال : "هذا دونك " أى حقيرك ومسترذلك كما تقول : " ثوب دون " إذا كان رديئا ، وجائز أن يكون دون الذى فى المرتبة والمنزلة المستعمل ظرفا محمولا على هذا فى الرفع ، لأنك إذا جعلته فى مكان أسفل من مكانه على التمثيل صار بمنزلة أسفل وتحت ، وهما يجوز رفعهما على التنكير . - انظر الكتاب ١/٤٠٩ ، ٤١٠ ، وانظر كلام السيرافى فى هامش ١/٤١٠ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١/١٨٩ .

(٣) فى الاصل " ماتنكره " وانظر هذا المثل فى مجمع الامثال ٢/٨٢ .

(٤) فى (هـ) " حكم بن ضجر " .

(٥) مزينة بطن من طانجة من العدنانية ٤٢٠ .

(٦) فى (م) " وظرفلهما " وهو خطأ .

وأنى تعرفنى وأنكرك ؟ ، قلت : الحكم بن ضحر، قالت : رأيتك عاما اولا ، شابا سوقة وأراك اليوم شيخا ملكا و ((فى دون هذا ما تنكر المرأة صاحبها)) فذهبت مثلا ، قال : قلت : ما فعلت اختك ؟ فتنفست الصعداء(١) وقالت : قدم عليها ابن عم فتزوجها ، وخرج بها فذلك حيث تقول :

إذا ما قفلنا نحو نجد وأهله ∴ فحسبى من الدنيا قفول إلى نجد(٢)

فقلت : " أما إنى " لو أدركتها لتزوجتها(٣) ، فقالت : وما يمنعك من شريكتها فى حسنها وجمالها وشقيقتها ، " فقلت "(٤) : يمنعنى من ذلك قول كثير :

إذا وصلتنا خلة كى تزيلنا ∴ أبينا وقلنا الحاجبية أول

فقالت : كثير بينى وبينك أليس الذى يقول :

هل وصل عزة إلا وصل غانية ∴ فى وصل غانية من وصلها خلف

قال ابن صخر(٥) : فتركت جوابها وما يمنعنى من ذلك إلا الحمى .

و" ما " فى " ما تنكر " مصدرية ، أى : انكار المرأة صاحبها يقع فى دون هذا التغير .

---

(١) فى جميع النسخ غير (هـ) " فخرج " وقد اثبت ما فى (هـ) لموافقته لما فى مجمع الامثال .

(٢) هذا البيت فى مجمع الامثال للميدانى ولم يذكر قائله ولم أعثر عليه فى المراجع التى بين يدى .

(٣) فى الاصل " أما أنا " والصحيح ما فى بقية النسخ .

(٤)

(٥) هذه القصة نقلها الشارح نقلا حرفيا من حاشية المصنف انظر الحاشية ١٣ ظ وانظر مجمع الامثال ٢/٨٢ .
وبيت كثير الأخير ترى كتب الا فى سببه قصة جرت بين كثير وعائشة بنت طلحة بن عبيد الله ، انظرها فى الشعر والشعراء ص ٢٥٧ .

(وتستعمل "عند" فى الزمان أيضا مثل قولهم :

* عند الصباح يحمد القوم السرى *)

يعنى أن "عند" أصله أن يستعمل فى المكان وقد جاء مستعملا فى الزمان .

قاله خالد بن الوليد ، وبعده :

* وتنجلى عنهم غيابات الكرى *
(١)

يضرب للرجل يتحمل المشقة رجاء الراحة .

(ومنه) أى : ومن المستعمل ظرفا (مع وقد جاء) -(دخول "من" عليه نحو)- ("كان معها فانتزعته من معها" .
(٢) (٣) (٤)

---

(١) هذا المثل بيت من مشطور الرجز ، وقائله هو : خالد بن الوليد كما ذكر الشارح ، وهو خالد بن الوليد بن المغيرة سيف الله ورسوله ، الصحابى الجليل الذى اعز الله المسلمين باسلامه وأذل به المشركين ، وهو غنى عن التعريف به .
وانظر المثل وقصته فى مجمع الأمثال للميدانى ٢/٨٢ ، وكلام الشارح هنا هو نص كلام المصنف فى الحاشية - انظر الحاشية ١٣ ظ .
والبيت الشاهد فى الأمالى الشجرية فقد قال فيها فى محل الشاهد هنا "كما ان "عند" موضوعة للمكان ، وقد استعملوها للزمان كقوله : "عند الصباح يحمد القوم السرى" - انظر الامالى ٢/٢٠٨ .

(٢) ما بين القوسين -( )- من (ظ) .

(٣) فى (م) "فانتزعت" .

(٤) انظر الكتاب ٢٨٧ ، وابن يعيش ٢/١٢٨ ، والجنى الدانى ٣١٢ ، والمغنى ١/٣٧٠ ، والأمالى الشجرية ١/١٤٥ .

وأبو على يحكم عليها بالحرفية إذا أسكنت نحو : (١)

فريشى منكم وهواى معكم وان كانت —(زيارتكم لماما)— (٢)

اختلف النحاة فى " مع " فالجمهور على أنه ظرف ، واحتجوا بوجوه :

أحدهما : تحرك آخرها بغير ساكن بعده ، فليس بحرف إذ " الحروف " (٣)
الثنائية ساكنة الأواخر نحو ؟ من ، وعن ، —(وقد)— ونظائرها فلما لم تكن (٤)
حرفا تعين أن تكون ظرفا ، إذ لا قائل بغيره .

(١) لم أعثر على ما نسب لابى على فى كتبه التى عندى وهى : الايضاح العضدى والبصريات والبغداديات والعسكريات فلعله ذكر ذلك فى بعض كتبه الاخرى، والقول بحرفيتها إذا سكنت زعم أبو جعفر النحاس أن الاجماع منعقد عليه ورجحه المالقى فى رصف المبانى ، وقدر ذلك ابن هشام فى المغنى والمرادى فى الجنى ، وسيبويه يجعل تسكين عينها ضرورة ، والصحيح أنها لغة لبعض قبائل العرب وهم ربيعة وغنم .
انظر فى هذا كله الكتاب ٣/ ٢٨٧ ، والأمالى الشجريه ١/ ١٤٥ ، ورصف المبانى ٣٩٤ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٨ ، والتسهيل ٩٨ ، والجنى الدانى ٣١١ ، والمغنى ١/ ٣٠٧ ، والتصريح بحاشية يس ٢/ ٤٨ ، والأشمونى بحاشية الصبان ٢/ ٢٧٠ ، واللسان " معع " .

(٢) ما بين الفارقتين —( )— ساقط من (هـ) .
وهذا البيت من بحر الوافر وهو لجرير بن عطية كما فى ديوانه ص٥٠٦ ، ونسبه سيبويه فى الكتاب للراعى ، ولم اجده فى ديوانه وهو فى الأمالى الشجرية ١/ ٢٤٥ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٨ ، ورصف المبانى ٣٩٤ ، والجنى الدانى ٣١١ ، والتصريح ٢/ ٤٨ ، والعينى ٣/ ٤٣٢ .
ورواية الديوان هى :
وريشى منكم وهواى فيكم .. وان كانت زيارتكم لماما
وبهذه الرواية لا يكون فى البيت شاهد .

(٣) فى الأصل " الحرف " .

(٤) كلمة —(وقد)— ساقطة من (هـ) .

والثانى : دخول التنوين عليها قال الشاعر :

افيقوا بنى حرب وأهواؤنا معا (١) وارحامنا موصولة لم تقضب

والثالث : ما استدل به المصنف ، وهو اضافتها نحو : "معها" ، ودخول حرف الجر عليها (٢) ، و "هو" (٣) قوله : "من معها" .

واستدل (٤) على حرفيتها بأنها لما سكنت اشبهت الحروف الثنائية كمن وعن ، فإنهما على حرفين ، وليس فى الاسماء المعربة ما يكون على حرفين .

وجوابه : أن السكون الوارد فى البيت لضرورة الشعر ، وأما كونها على حرفين فلعله على مذهب يونس ، إذ قال : لامها محذوفة ، هو بمنزلة قفا والألف بدل من اللام (٥) ، وفيه نظر إذ كان حقه أن يقال : كان معاها فانتزعته من معاها ، بالألف .

وقوله : قريشى ، أى : ثيابى ، ولماما ، غبا ، والبيت لجرير بمدح هشام بن عبد الملك .

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لجندل بن عمرو ، وهو من شواهد مغنى اللبيب ص ٣٣١ ، والهمع ١/ ١١٨ ، والدرر اللوامع ١/ ١٨٦ ، والشاهد فيه هو تنوين "مع" .

(٢) فى (م) زيادة كلمة - (التنوين) - بعد لفظة "حرف" وهو خطأ .

(٣) فى (هـ) "ونحو" بدلا من "وهو" .

(٤) أى : ابو على ، والقول بحرفيتها اذا سكنت منسوب له فى الأمالى الشجرية ١/ ٢٤٥ ، ٢/ ٢٥٤ .

(٥) الكلام على "مع" ورد فى كثير من كتب النحو واللغة فانظر فيه كتاب سيبويه ١/ ٤٢٠ ، ٣/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، والأمالى الشجرية ١/ ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢/ ٢٥٣ ، ٢٥٤ ومغنى اللبيب ٣٧٠ ، ٣٧١ ، والتصريح بحاشية يس ٢/ ٤٨ ، والاشمونى بحاشية الصبان ٢/ ٢٧٠ ، وما بعدها ، واللسان "معمع"

(ويضمر عامله جوازا فى قولك : " يوم الجمعة " فى جواب من يقـــول:
(١)
"متى سرت") أى : سرت يوم الجمعة ،
(٣) (٢)
(ووجوبا فى نحو : " اليوم سرت فيه ")ـ(و ـ(هو) ـ نظير "زيدا ضربته "
(٤)
من حيث أنه اضمار على شريطة التفسير)ـ
(٥)
(ويتقدم عامله جوازا فى ـ(نحو) ـ " اليوم سرت " ، ووجوبا فى نحـــو :
"أى يوم سرت" ؟ ، ونحوه مما تضمن صدر الكلام ،) وهو ظاهر .

---

(١) قال سيبويه : وتقول : متى سير عليه ؟ ، فيقول : أمس أو أول مـن أمس فيكون ظرفا ـ الكتاب ١/ ٢١٦ ، وانظر ابن يعيش ٢/ ٤٦ ، ٤٧ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ١٩١ .

(٢) ذكر النحاة ستة مواضع يجب فيها إضمار عامل الظرف وهى :ـ
أولا : أن يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن .
ثانيا: ان يكون صلة : كرأيت الذى عندك .
ثالثا: أن يقع حالا : كرأيت الهلال بين السحاب .
رابعا: ان يقع خبرا نحو : "زيد عندك .
الموضع خامسا : أن يكون مستغلا عنه ، وهذا الموضع هو الذى ذكـــره المصنف هنا .
سادسا : أن يكون المسموع فيه الحذف لا غير كالمثل : حينئذ الآن .
انظر شرح الكافية للرضى ١/ ١٩١ ، والتصريح ١/ ٣٤٠ ، والأشمونى وحاشية الصبان ٢/ ١٢٨ ، ١٢٩ ، وابن يعيش ٢/ ٤٦ .

(٣) كلمة ـ(هو) ـ ساقطة من (ل) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) كلمة ـ(نحو) ـ ساقطة من الأصل .

-(المفعول معـــه)- (١)

(ومنها) أى : من أنواع المنصوب (المفعول معه وهو المذكـــور بعد الواو بمعنى مع ، بعد فعل أو معناه .) (٢) فالمذكور بعد الـــواو ليخرج ما وقع بعد الفاء ونحوه ، بمعنى مع ليخرج المذكور بعد الـــواو لا بمعنى مع ، نحو : " جاء زيد وعمر قبله " ، فإنه مذكور بعد الـــواو لا بمعنى مع ، قوله : " بعد فعل " ليخرج نحو : " زيد وعمرو قائمان" حيث كانا معا فى القيام ، فإنه مذكور بعد الواو بمعنى مع ، وليس بمفعول معه لعدم ذكر فعل أو معناه ، وإنما عدل عما قاله غيره ، وهو المذكـــور بعد الواو لصاحبة محمول فعل ، لأنه قد يفهم من المصاحبة الموافقـــة فى أصل الفعل دون المعية بالزمان ، فقوله : " بمعنى مع" أصرح وأدل على المعنى المقصود ، وهو المعية .

---

(١) هذا العنوان من (م) و(هـ) و (ل) و (ظ) .

(٢) انظر الكلام على المفعول معه فى سيبويه ١/ ٢٩٧ ، وانظر كـــلام السيرافى فى الهامش وانظر ٢٩٨ ، وانظر المقتضب ٤/ ١١٢ ، وانظر المقتصد ١/ ٦٥٩ ومابعدها ، والايضاح فى شرح المفصـــل ١/ ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وابن يعيش ٢/ ٤٨ ، والكافية بشرح الرضـــى ١/ ١٩٤ ، والأشمونى ٢/ ١٣٧ ، والتصريح ١/ ٣٤٢ .

(ولم يحسن جعلها على العطف ، نحو : " ما صنعت وأباك ، واستوى الماء والخشبة ((ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)) ، اذ العطف لا يؤدى المعنى المقصود .)[1]

---

(١) قال السيرافى : مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل ، لأنها بمعنى "مع" وهى والواو يتقاربان ، فانهما جميعا يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف فى اللفظ ، وجعلوا الإعراب الذى كان فى " مع" فى الاسم الذى بعد الواو لأنها حرف كما فعلوا فى المستثنى بالا فأظهر والإعراب فيما بعدها .
وخالفه الزجاج فقال : إن النصب فى هذا الباب باضمار فعل كأنه قال : " ما صنعت ولا بست اباك " وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل فى المفعول وبينهما الواو ، انظر هامش سيبويه ١ / ٢٩٧ " أ هـ .
وذهب الأخفش إلى أنه منصوب انتصاب الظرف لأن الواو بمعنى مع وهى ظرف فلما حذفت وقع إعرابها على ما بعد الواو ، وقام مقامها ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف ، وقد فند صاحب الانصاف رأى الكوفيين ، وكذلك رأى الزجاج والأخفش - انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٢٤٨ ومابعدها ، وانظر ابن يعيش ٢ / ٤٩ ، والتصريح ١ / ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١٩٥ .
ونسب الرضى فى شرح الكافية وابن مالك فى التسهيل ، والخلاصة ، وتبعهما ابن هشام فى أوضح المسالك نسبوا جميعهم القول لعبد القاهر بأنه منصوب بالواو نفسها .
وما نسب لعبد القاهر مخالف لقوله فى المقتصد فى شرح الايضاح فقد قال فيه : اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيدا ، فإن زيدا ينتصب بالفعل الذى هو " صنعت" بوساطة الواو ، وقال : فلما جئت بالواو صار متوسطا بينهما وأوصل الفعل إلى الاسم فقلت : ما صنعت وأباك ، وجاء البرد والطيالسة " فنصبت" زيدا " وما أشبهه بالفعل الذى لم يكن له عمل ، بعد تقويتك اياه بالواو ، وقال : والواو لا عمل لها

هذا مثال للمذكور بعد فعل وقوله : " لم يحسن " كأنه اشارة الى جواب سؤال وهو أن الأصل العطف ، فلم لم يقل : " ماصنعت أنت وأبوك " ؟ ليكون الأصل وهو العطف

وكذا : و " استوى الماء والخشبة " بالرفع ، وكذا : وفصيلها ،

فأجاب بقوله : " ولم يحسن " ، أى : حمله على العطف ، لأنه لا يؤدى المعنى المقصود ، وهو المعية ، فان معنى قوله : " ما صنعت أنت وأبوك" ، قد يكون : " ما صنعت أنت وحدك " وما صنع أبوك وحده ، فلا تفهم " منه " (١) المعية ، وهو المراد ، إذ المعنى : " ما صنعت مع أبيك " ،

=== وانما يعمل الفعل باعانتها له النصب حتى كأنها بمنزلة الهمزة فى قولك : ذهبت وأذهبت زيدا فى أنها لما دخلت على الفعل صيرته من غير العمل الى العمل ، واعطته أن يلابس الاسم بعد أن لم يكن له ذلك ،

وقال أيضا : وإنما لم يجعلوا للواو عملا هنا وان كان واقعا بجنب الاسم كما كان الباء فى قولك : ذهبت بزيد ، ولم يكن فى صدر الفعل وكائنا معه كأحد حروف التركيب كالهمزة ، لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف فى قولك : ضربت زيدا وعمرا ، وجاءنى زيد وعمرو ، وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه ، وإنما يعمل على سبيل النيابة عن الفعل المتقدم وغيره من العوامل ، فإذا قلت : ضربت زيدا وعمرا ، فإنما تنصب عمرا ، لأجل أن الأصل : ضربت زيدا وضربت عمرا ، ثم إن الواو أقيم مقامه اختصارا وانجازا ، وقال : ولا يكون لها عمل مخصوص فى الاسم لئلا يكونوا قد عدلوا بالواو عن أصله البتة . أ هـ

فأنت ترى أن عبد القاهر يصرح بأن الناصب لما بعد الواو وهو الفعل الذى قبلها وليست الواو نفسها ،انظر المقتصد فى شرح الايضاح ١/ ٦٥٩ ومابعدها ، وانظر فى نسبة القول له : التسهيل ص ٩٩ ، والتصريح على التوضيح ١/ ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، والاشمونى وحاشية الصبان ٢/ ١٣٨ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ١٩٥ .

(١) فى الأصل ، و (ك) و (ل) " فيه " .

واستوى الماء والخشبةُ ، أى : ساوى الماء الخشبة -(١) وليس المراد العطف ليكون التقدير : استوى الماء وحده واستوى الخشبة وحدها -(٢) أو واستوى الماء مع غير الخشبة ، أو الخشبة مع غير الماء مع أن المعنى المقصود أن الاستواء حاصل للخشبة مع الماء ، وذلك أنه إذا غرز خشبة فى نهر فإن نزل الماء بحيث ساوى رأى الخشبة يقال : استوى الماء والخشبة ، فلا يحسن حملها على العطف فيهما ، وكذا فى المثال الثالث : ليس معناه لو تركت الناقة وحدها ، وترك الفصيل وحده ،بل معناه لو تركت معه وخلى بينها وبينه - بأن يكونا معا - لرضعها ، وهذا ظاهر فى أن العطف لا يؤدى هذا المعنى ، وإنما قال : " لا يحسن ، لأنه كان يجوز أن يجعل عاطفا وتزاد به المعية ، لأن العطف قد يكون فى التقدم -(وفى)- التأخر ، وفى المعية ، لكن لما لم يتعين المعنى المقصود فى العطف قال : لم يحسن (ونحو : " ما شأنك وزيدا ؟" ومالك وعمرا ؟) أعطف على قوله : ماصنعت

---

(١) من هنا بدأ السقط من (هـ) .

(٢) هنا ينتهى السقط من (هـ) .

(٣) فى جميع النسخ غير (ل) " وخليت" .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) قال سيبويه : " هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله ، وذلك قولك : " مالك وزيدا ، وماشأنك وعمرا ، فانما حد الكلام ههنا ما شأنك وشأن عمرو ، فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز ، لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، انما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأن ،فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل فقالوا : ما شأنك وزيدا ،أى ما شأنك وتناولك زيدا .

انظر سيبويه ١/ ٣٠٧ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١/ ١٩٧ ،والايضاح فى شرح المفصل ١/ ٣١٤ .

وهو مثال للمذكور بعد معنى الفعل ، وإنما كان بمعنى الفعل ، إذ المعنى (ما تصنع ؟) .

أما دلالة الظرف وهو" لك"(١) على معنى الفعل ، فظاهر ، لأن الظرف متضمن اما لاسم الفاعل وهو" حاصل " أو للفعل وهو : " حصـــــل " على المذهبين ، فعلى الجملة يتضمن معنى الفعل ، وأما قوله : "ماشأنك" فليس كالظرف ، لأن الشأن اسم لا يلزم تضمنه لمعنى فعل كما في الظرف ، -(بل يتضمن معنى الفعل بقرينة السياق ، ولذلك قال : " إذ المعنى ماتصنع"(٢) ، لأن لفظ الفعل مقدر معه كما في الظـــــــرف ،)- وقوله : " اذ المعنى ما تصنع" ؟"(٣) يشمل" الصورتين ، ولو قال : لأن الفعل ومعنى الفعل مضمن لصح في الظرف دون الشأن .

(ولا يسوغ الجر) أى : في " زيد وعمرو" في المثالين ،

(حملا على المكني) أى : المضمر ، فلا يقال : ماشأنك وزيـــد ؟ ، لأنه لا يجوز عطف المظهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجـــار(٤) ،

---

(١) اطلاق الظرف على الجار والمجرور اصطلاح شائع عند النحاة .

(٢) ما بين القوسين -( )- ساقط من (م) .

(٣) في الأصل " يشتمل " .

(٤) انظر كتاب سيبويه ١/ ٣٠٧ ، والايضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢٤ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ١٩٦ ، وابن يعيش ٢/ ٥٠ ، والهمـــع ١/ ٢٢١ ، والتصريح ١/ ٣٤٣ ، والأشموني ٢/ ١٤٢ .
وأقول : منع العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار هـــو مذهب الجمهور ، وقد خالفهم ابن مالك فأجاز العطف بدون اعادة الجار وهو في ذلك تابع ليونس والأخفش والكوفيين ، قال ابن مالك في الخلاصة :
وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا
وانظر التصريح وحاشية يس عليه ٢/ ١٥١ ، والأشموني ٣/ ٨٧ ، ٨٨ .

(فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار)[1] نحو: "ما شأن زيد وعمرو، وما لزيد وعمر؟" لأن الأصل العطف، وفي هذا الكلام نظر، لأنه يقتضي أن يكون الحمل على العطف إن لم يمنع مانع لفظي هو الأولى، وليس كذلك، إذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود، لأنه يجوز أن يقول: "جاء زيد وعمرو قبله أو عمرو بعده أو عمرو معه"، فواو العطف قد تكون للمعية، وقد لا تكون، وإذا قلت: "جاء زيد وعمرا"، أي: مع عمرو، تعين كونه للمعية[2]، فحمله على العطف لا يؤدي المعنى المقصود ولا تتعين به المعية المقصودة كما ذكرنا في "استوى الماء والخشبة"، والمانع من الحمل على العطف ينبغي أن يكون عدم صحة أداء المعنى المقصود، لا الأمر اللفظي فقط، وهو كونه عطفا على مضمر مجرور بحيث إذا انتفى هذا المانع اللفظي صح كونه للعطف، وهذا السؤال يرد عليه وعلى صاحب المفصل أيضا[3].

(وإذا لم يكن بعد فعل أو معناه لم ينصب نحو: "كل رجل وضيعته وكيف أنت وزيد؟")[4] فانهما وان كانا مذكورين بعد الواو بمعنى "مع" لم ينتصب، لأن الانتصاب إنما يكون بعد فعل أو معناه.

---

(١) انظر سيبويه ١/ ٣٠٩.

(٢) انظر المقتصد في شرح الايضاح ١/ ٦٦٠، ٦٦١.

(٣) انظر كلام صاحب المفصل في المفصل ص ٥٨، وابن يعيش ٢/ ٥١.

(٤) انظر سيبويه ١/ ٢٩١، وابن يعيش ٢/ ٥١، والتصريح ١/ ٣٤٣، والاشموني ٢/ ١٤٠.

(إلا فيمن تأوله على كيف تكون ؟)[1] فإنه يجوز النصب حينئذ لاضمار الفعل .

(ومنه ،) أى : ومما جازفيه النصب مع أنه لم يذكر -(بعد)[2]- فعل ، أو معناه بتأويل اضمار "كان" (قوله :

فما أنا والسير فى متلف[3]

وآخره : يبرح بالذكر الضابط[4]

لأن المعنى : ما أكون أنا مع السير فى مهلكة .

---

(١) انظر سيبويه ١/٣٠٣ ، وابن يعيش ٢/٥١ ، والهمع ١/٢٢١ ، والأشمونى ٢/١٤٠ ، التصريح ١/٣٤٣

قال ابن مالك فى الخلاصة :

وبعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب

(٢) كلمة -(بعد)- من (م) وهى ساقطة من بقية النسخ .

(٣) الفاء من " فما " ساقطة من الأصل ، وفى (م) و (ك) " وما أنا " .

(٤) هذا البيت من بحر الطويل وهو لأسامة بن الحارث بن حبيب مطلع قصيدة له ذكر العينى بعضها منها ، وهو من شواهد سيبويه انظر الكتاب ١/٣٠٣ ، وشرح شواهد سيبويه للنحاس ١٢٦ ، وانظر ابن يعيش ٢/٥٢ ، والعينى ٣/٩٣ ، والهمع ١/٢٢١ ، والدرر ١/١٩٠ ، والرواية فى شرح الشواهد للنحاس : " ما أنا والسير " بدون الفاء فى الأول ، وفى العينى : " فما أنت والسير " وفى الهمع والدرر " وما أنت والسير " وقال العينى ويروى :

" تعبر بالذكر الضابط " . . أى يحمله على ما يكره ، يقال : عبر بعينه اذا أراه ما يكره ، وأراه عبر عينه إذا أراه العبر . أهـ

والمتلف المكان الذى يتلف فيه سالكه ، ويبرح : يجهد ، والذكر : الجمل ، والضابط القوى .

والشاهد فيه نصب " السير " على تقدير : ما أكون مع السير فى مهلكة .

(وإذا كان) أى : وإذا كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل ، (وحسن مع ذلك العطف جاز الأمران ، وإن افتقر العطف عن الرجحان نحو : " جئت أنا وزيد ") -(بالرفع والنصب)- (١) يعنى إذا أكد المرفوع المتصل بالمنفصل حسن العطف ، فيجوز أن يحمل على العطف ويرفع ، وأن ينصب على المفعول معه (٢) ،

افتقر أى : كشف ، من قولهم : افتقر فلان ضاحكا ، إذا أبدى أسنانه ، ويرد عليه النظر المذكور أيضا من حيث أن العطف بمجرده لا يؤدى المعنى المقصود ، اذ لا يتعين للمعية ، (هذا فيمن يجعل الباب قياسيا ولم يقصره على السماع ،) يعنى أنه اختلف فى باب المفعول معه أنه هل هو قياسى كسائر المفاعيل ، أو هو مقصور على السماع ، كما هو مذهب بعضهم (٣) ، وقوله هذا إشارة إلى البحث المذكور من أول باب المفعول معه إلى ههنا ، يعنى قد ذكرنا فيما قبل أنه يجوز الحمل على

---

(١) ما بين القوسين -( )- وقع فى (م) من الشرح ، ولم يذكره صاحب العباب مما يدل على أنه ليس من المتن .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١/١٩٥ .

(٣) قال أبو على فى الايضاح : قال أبو الحسن : قوم من النحويين يقيسون هذا فى كل شىء وقوم يقصرونه على ما سمع منه وأقوى هذا القول الثانى . أهـ
قال عبد القاهر شارحا لهذا الكلام : وأما ماحكاه عن ابى الحسن من أن قوما يقيسون هذا فى كل شىء وآخرين يقصرونه على المسموع فانما يعنى أنهم يجوزون القياس فى النصب على المفعول معه .
المقتصد ١/٦٦٣ ، ٦٦٤ .
وقال ابن يعيش : ان القياس مذهب ابى الحسن الأخفش ورأى ابى على انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٢/٥٢ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١/١٩٨ .

المفعول معه ، وعلى العطف وهذا إنما يستقيم إذا قلنا انه قياسي ، فأما من يقول : هو مقصور على السماع ، فلا يمكن تجويز الأمرين على الإطلاق بل يقتصر على ما ورد به السماع .

(ويضمر منفصلا) أي : قد يكون المفعول معه مضمرا منفصلا (نحو قوله :

وكان وإياها كحران لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا)(1)

أي : وكان العاشق مع المحبوبة كحران أي كعطشان ، لم يفق "عن" الماء يعني : شرب وما افاق عن شربه ، أي : ما تركه حتى تقدد وتقطع من غاية الشرب ، والذي كأنه امتلأ بحيث كاد أن يتقطع لامتلائه .

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لكعب بن جعيل وهو من شواهد سيبويه - انظر الكتاب ١/٢٩٨ ، وشرح شواهد سيبويه للسيرافي ١/٢٨٦ ، وكلمة "حتى" في آخر البيت ساقطة من الأصل .
والشاهد في البيت هو نصب "واياها" على أنه مفعول معه وهو ضمير منفصل .
وكعب هذا هو : كعب بن جعيل بن عجرة بن قمير التغلبي شاعر اسلامي مشهور ويسمى شاعر معاوية بن ابي سفيان وأهل الشام . انظر ترجمته في طبقات الشعراء لابن سلام ص ١٧٤ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ص ٣٤٤ ، والمؤتلف والمختلف ص ٨٤ .

(٢) في الأصل "على" .

(ولا يتقدم عامله) أى : لا يتقدم المفعول معه عامله ، فلا يقال : " وزيدا سرت " ، لأنه يوهم العطف من غير تقدم معطوف عليه ، ولأنه ليس كسائر المفاعيل فى القوة فانحط رتبته عنها (١) .

---

(١) انظر ابن يعيش ٢/٤٨ ، وشرح الكافية للرضى ١/١٩٥ ، والخصائص لابن جنى ٢/٣٨٣ ، وهذا القول عليه اتفاق النحاة ، وبقى على المصنف والشارح بيان حكم تقدمه على صاحبه ، والجمهور على منعه أيضا وأجازه ابن جنى مستدلا بقول الشاعر :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

فقوله : "وفحشا" مفعول معه - انظر الخصائص ٢/٣٨٣ ، والهمع ١/٢٢٠ ، وشرح الكافية للرضى .

وقال الاشمونى بأن هذا البيت لا حجة فيه لأمكان كون الواو عاطفة قدمت هى ومعطوفها ، قال الصبان : أى ضرورة . انظر الأشمونى بحاشية الصبان ٢/١٤٠ .

المفعـــول بـــه (١)

(ومنها .) أى ومن أنواع المنصوب ، (المفعول به وهو ما يقع عليه فعل الفاعل ،) (٢) وإنما أخر المفعول به عن سائر المفاعيل مع أنه أقواها ، لأنه ذكر فيه بحث المنادى ، وأقسامه ، ولواحقه ، فلو قدمه لوقعت هذه المباحث تخلله بين المفاعيل ، وهى أجنبية بالنسبة الى سائر المفاعيل ، وإذا أخر المفعول به لم تقع هذه المباحث تخلله بين المفاعيل ،

والمراد بوقوع الفعل : تعلقه بما لا يستقل بدونه (٣) ،كما سيأتى فى تحقيق الفعل المتعدى .

---

(١) هذا العنوان موجود فى هامش جميع النسخ ما عدا "ك" .

(٢) هذا التعريف يكاد يكون نفس تعريف الزمخشرى له فى المفصل فلا فرق بين التعريفين الا فى الاسم الموصول فالزمخشرى قال : " هو الذى " ، والمصنف قال : " وهو ما " - انظر المفصل ص ٣٤ ،
وتعريف ابن الحاجب فى الكافية مطابق لتعريف المصنف انظر شرح الكافية للرضى ١٢٧/١ فلعل المصنف أخذ التعريف من ابن الحاجب وابن الحاجب أخذه من الزمخشرى .

(٣) قال : ابن يعيش شارحا لتعريف الزمخشرى : يريد يقع عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل" أ هـ ،وقال ابن الحاجب فى الايضاح : أراد بالوقوع التعلق المعنوى للمفعول ، لا الأمر الحسى ،إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا كقولك : علمت زيدا وأردته . انظر ابن يعيش ١٢٤/١ ، والايضاح فى شرح المفصل ٢٤٤/١ ، وشرح الكافية للرضى ١٢٧/١ .

(أما بغير واسطة " كضربت زيدا "" وهو الفارق بين المتعدى من الأفعال ، وغير المتعدى" (١) .)

يعنى : أن المفعول به هو الفارق بين القسمين ، فإن سائر المفاعيل يشترك فيه اللازم والمتعدى (٢) .

(ويكون) أى : المفعول به (واحدا) " كضربت زيدا "

(فصاعدا إلى ثلاثة) " كأعطيت زيدا درهما " ، وأريتك زيدا قائمـــا " (كما سيأتى (٣) .) فى المتعدى من الأفعال .

(وأما بواسطة حرف جر ويسمى ظرفا أيضا ،) لمشاركته للظرف لكونه أيضا بواسطة حرف جر تقديرا .

(فلغو (٤)) خبر مبتدأ محذوف ، أى فبعضه لغو (إذا كان العامل شيئا من خارج فعلا أو معناه (٥) ، مستقر) أى : بعضه مستقر .

---

(١) ما بين القوسين " " مأخوذ بنصه من المفصل للزمخشرى - انظـــر المفصل ص ٣٤ .

(٢) انظر ابن يعيش ١ / ١٢٤ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٤٤ .

(٣) المتن هنا يكاد يكون متن المفصل ، فالفرق بينهما هو : أن الزمخشرى قال : " إلى الثلاثة " بالتعريف وقال : على ماسيأتيك " .

(٤) تعقب صاحب العباب قول الشارح هنا فقال : فلغو خبر مبتدأ محذوف أى فالظرف لغو لا بعضه لغو على ما قال الشارح لظهور فساده على المقابل وإنما سمى لغوا لأنه غير محتاج إليه . العباب اللوحة "٧٦" .

(٥) كلمة " مستقر " قال صاحب العباب : إنها خبر بعد خبر . أهـ وماذكره الشارح هنا من تقسيم الظرف والمجرور الى لغو ومستقر هو مادرج عليه النحاة - انظر حاشية الصبان ١ / ٢٠٩ .

(إن كان معنى الاستقرار أو الحصول مقدرا غير مذكـــــــور ،)
قسم الظرف ، أو الجار والمجرور إلى لفو ، ومستقر ، والمستقر ما كـــان (١)
متعلقه حاصلا فيه مقدرا معه غير خارج عنه كقولك : " زيد فى الـــدار "
فإن معنى الأستقرار متضمن للظرف لا لغيره ، بخلاف قولك : " جلســت
على البساط " فإن متعلق الظرف هو الفعل الخارج عن الظرف وهـــو
" جلست " والظرف الذى يتضمن متعلقه يسمى مستقرا بشرطيـــــن ،
أحدهما : أن يكون المتعلق من الأفعال العامة كالحصول والأستقرار ،
والكون ، ونظائرها .
والثانـى : أن يكون ذلك المتعلق مقدرا فى الظرف غير مذكور لفظـــا (٢) ،
فالحاصل أن المستقر إنما يطلق إذا اجتمع فيه أمور ثلاثة ، أحدها :
كون المتعلق متضمنا فيه ، والثانى : أن يكون من الأفعال العامة ،
والثالث : أن يكون مقدرا غير مذكور .

---

(١) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ١/ ٢٠٩ ، ٢١٠ .
(٢) قال صاحب العباب : قوله غير مذكور " رد على ابن جنى فانه قـــال :
بجواز اظهاره ولا حجة له ، وأما قوله تعالى : =(فلما رآه مستقرا عنده)=
سورة النمل آية "٤٠" ، فليس مستقرا فيه بمعنى كائنا حتى يكون حجة له
وانما هو بمعنى ساكنا غير متحرك " أهـ العباب اللوحة ٧٦ مخطوطة المدينة .
وقال العكبرى فى تفسير هذه الآية : " مستقرا " أى ثابتا غير متقلقل ،
وليس بمعنى الحصول المطلق . انظر املاء ما من به الرحمـــــن
٢/ ٩٤ ، وانظر حاشية الحمل على الجلالين ٣/ ٣١٥ ، وانظر مغنى
اللبيب ٤٩٦ فقد قال ابن هشام : فزعم ابن عطيه أن " مستقـــرا "
هو المتعلق الذى يقدر فى أمثاله قد ظهر ، والصواب ما قاله أبو البقاء
وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك .

وأحترزنا بالأول عن مثل : " مررت بزيد " فإن المتعلق وهو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور ، بل أمر خارج عن الظرف .

وأحترزنا بالثاني : عن قولنا : " زيد في الدار " ، أي : أكل في الدار، إذا وجد قرينة معينة للمقدر ، فههنا المتعلق متضمن مقدر في الظرف ، ولكنه ليس من الأفعال العامة ، ولذلك " احتاج " (١) إلى قرينة .

واحترزنا بالثالث : عما إذا كان المتعلق متضمنا للظرف ، ومن الأفعال العامة ، لكنه مذكور لفظا نحو : " زيد حاصل في الدار " ، فقوله : " إذا كان العامل شيئا من خارج " ، يعني أنه يكون العامل خارجا عن الظرف ليس متضمنا له ، سواء كان ذلك العامل فعلا نحو : " مررت بزيد " أو معناه نحو : " أما مار بزيد "

والمستقر نحو : " زيد في الدار " فإن معنى الحاصل متضمن في الظرف ، وهو من الأفعال العامة ، ومقدر غير مذكور .

(وانتصابه) أي : وانتصاب المفعول به بواسطة حرف جر (لا يظهر لفظا ، لأنه مجرور لفظا (إلا في تابعه نحو : يذهبن في نجد وغورا غائرا (٢))

---

(١) في (م) " يحتاج " .

(٢) هذا الرجز للعجاج كما في سيبويه ١/٩٤ ، وذكر عبد السلام هارون انه لم يجده في ديوانه ولا في ديوان رؤبة ، وذكر الدكتور كاظم بحر محقق كتاب المقتصد في شرح الايضاح أنه وجده مذكورا في ديوان رؤبة القسم الثالث الزيادات رقم ٣/١١٤ آخر ابيات ثلاثة وهي : يهوين في نجد وغورا غائرا فواسقا عن قصدها جوائرا
يسلكن في نجد وغورا غائرا انظر المقتصد ١/٢٣٤

وآخره :

* فواسقا عن قصدها جوائرا *

فإن قوله : " وغورا " عطف على محل " في نجد " فانتسابه انما ظهر في المعطوف لا في المعطوف عليه .

(والمنصوب المحل هو المجرور فقط)(١) يعني إذا قلنا : " مررت بزيد " فلفظ " زيد " الذي هو مجرور لفظا ، منصوب محلا فإن الجار هو المعدي للفعل ، فهو متمم لمعنى الفعل حتى يصير بمعنى جاوزت ، وحينئذ فالمنصوب محلا هو لفظ " زيد " فقط لا الجار والمجرور (٢) معا ، فقول النحاة : " الجار والمجرور "(٣) في محل النصب فيه تسامح والتحقيق ما ذكره .

=== وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٢٧١ ، والخصائص ٢/ ٤٣٢ ، والشاعر يصف ظعائنا فيقول انهن تارة يذهبن في " نجد " وهو ما ارتفع من بلاد العرب وتارة سلكن " غورا " ما انخفض من بلادهم وهو تهامه ،
قال سيبويه : كأنه قال : ويسلكن غورا ، لأن معنى " يذهبن " فيه يسلكن .
وقال السيرافي : الشاهد في نصب " غورا غائرا " بإضمار فعل كأنه قال : " يذهبن في نجد ويسلكن غورا غائرا - انظر الكتاب ١/ ٩٤ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٢٧١ .
وقال ابن جني : أي : ويأتين غورا " الخصائص ٢/ ٤٣٢ ، وانظر المقتصد ١/ ٢٣٤ .

(١) قال الصبان : هذا إذا لم يقما عوضا عن العامل المحذوف والا حكم على محل مجموعهما . . . إلخ - انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٢) ما بين القوسين ( ) - ساقط من (م) و (هـ) والأصل .

(٣) انظر المقتصد في شرح الايضاح المضدى ١/ ٣٥٣ ، والأشموني ٢/ ٢٤١ .

(ويتقدم) أى : المفعول به (عامله إذا أريد الاختصاص نحـــو : " زيدا ضربت وبعمرو مررت " (١) ويلزم ذلك) أى التقدم .

(فيما تضمن صدر الكلام .) (٢) نحو : " أى رجل ضربت " .

(ويمتنع) (٣) أى التقدم ، (إذا كان العامل مصدرا لفظا .)

نحو : " ضربى زيدا حسن " فلا يجوز تقدم المفعول عليه ،

(أو تقديرا) نحو : " أن تضرب زيدا حسن " لأنه بتقدير المصدر ،

أى : ضربك زيدا (أو اسم فعل) (٤) ، نحو : " رويد زيدا " لا يتقدم عليه معموله (٥) .

---

(١) انظر الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢ / ٥٢ .

(٢) قال الأشمونى عند قول ابن مالك فى الخلاصة :

" وقد يجىء المفعول قبل الفعل " وهو أيضا على ثلاثة أوجه جائـــز نحو : = (فريقا هدى) = الآية " ٣٠ " سورة الأعراف وواجب نحـــو : " من أكرمت " وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه .

وقال الصبان عند قول الأشمونى (وواجب) فى مسألتين : أن يكـون المفعول مما له الصدر نحو " من أكرمت " = (أيا ماتدعو) = الآية " ١١٠ " من سورة الاسراء وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقـدم عليها نحو : = (وربك فكبر) = سورة المدثر الآية " ٣ " = (فأما اليتيم فلا تقهر) = سورة الضحى آية " ٩ " ، وانظر المقتصد ١ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ وشرح الكافية للرضى ١ / ١٢٨ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ١٩٥ .

(٤) انظر الأشمونى ٣ / ١٥٧ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٦٨ ومنهمـــا ان عدم جواز التقدم مذهب البصريين أما الكوفيون فيجوزون التقدم ، وانظر عمدة الحافظ ٧٣٩ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٠٩ ، وانظر ابن يعيش ٧ / ١٤٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٤١ .

(أو فعل تعجب) نحو : ما أحسن زيدا ، وأحسن بزيـــــــــد "

(أو مضافا اليـه) أى : إذا كان العامل مضافا إليه فلا يجـــــوز :

" أنا زيدا غلام ضارب" .

(وقولهم : " أنا زيدا غير ضارب" متأول)[1] هذا إيراد فإن " زيـــدا "

معمول المضاف إليه ، وقد تقدم ، فأجاب بأنه متأول ، وتأويله أن " غير "

بمنزلة " لا " ، فكأنه قال " أنا زيد إلا ضارب" فهو فى التقدير غير معمـــول

للمضاف إليه .

(ويضمر كل منهما) أى : من المفعول بواسطة وبغير واسطة ، يعنى يكون

كل واحد منهما مضمرا (متصلا ، نحو : " ضربتك ") فى المفعول بغيـر

واسطة ، (و" مررت بك ") فى المفعول بواسطة (والأول لا غيـــــر)

أى : المفعول لا بواسطة يكون (منفصلا إذا فصل بينه وبين عامله بـــالا ،

أو معناه أو تقدم ،) أى : المفعول (العامل أو أضمر عامله نحـــــــو :

" ماضربت إلا إياك ") هذا مثال لما وقع المفعول بلا واسطة مضمرا منفصلا

وقد فصل بينه وبين عامله بالا ، إذ لا يمكن الأتصال بإلا .

---

(١) قال صاحب العباب : " وتأويله أن " غيرا " بمنزلة " لا " لأجرائه مجراه ، فكأنه قيل : " أنا زيدا لا ضارب" وما بعد " لا " لا يعمل فيما قبلها ، ويدل على اجرائه مجراه العطف على " غير " بزيادة " لا " نحو قوله تعالى = (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) = سورة الفاتحة آية "٧" كأنـــه قال : لا المغضوب عليهم ولا الضالين " أ هـ العباب اللوحة ٧٦ مخطوطة المدينة .

(٢) انظر ابن يعيش ٣ / ٩٣ .

(ونحـــو :

وما نبالى اذا ماكنت جارتنا ألا يجاورنا إلا ك ديـار. (١))

أورده على أن المضمر وقع متصلا بعد "إلا" فأجاب بأنه (شـــاذ) وهذا وإن لم يكن مفعولا صريحا لأنه مستثنى مقدم إذ التقديـــر : ألا يجاورنا ديار إلاك ، فقدم ، لكن المستثنى المقدم مشبه بالمفعول فلذلك ذكره هـهنا ، (و" إنما ضربت إياك") هذا مثال لما وقـــع المفعول منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بإلا فى التقدير ،إذ التقدير " ما ضربت إلا إياك " .

---

(١) هذا البيت من بحر البسيط ولم أعثر على نسبته إلى قائل معـــين وهو من شواهد الخصائص ١/ ٣٠٧ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/ ٤٦٤ ، وابن يعيش ٣/ ١٠١ ، وشرح جمل الزجاجى لابـــن عصفور ١/ ٤١٠ ، ٤٧٢ ، ٢/ ١٨ ، والخزانة ٢/ ٤٠٥ ،والعينى ١/ ٢٥٣ ، والتصريح ١/ ٩٨ ، ١٩٢ ، والأشمونى ١/ ١٠٩ ، والمغنى ٤٩٢ ، وذكر فى التصريح أن المبرد أنشد مكان" إلاك " سواك ، ولم اهتد إلى مكانه من كتبه التى بين يدى وفى التصريح ١/ ٩٨ : والقياس" إلا إياك " ولكنه اضطر فحذف "إيا" وابقـــى الكاف وأوقع المتصل موقع المنفصل " ، وفى الخزانة ٢/ ٤٠٥ :"وإنما سهل وصله فى الضرورة لثلاثة أمور :

أحدها : أن الأصل فى الضمير الاتصال

الثانى : أن الأصل فى الحرف الناصب للضمير أن يتصل به نحو : " أنك " و" لعلك " .

الثالث : أجرى "إلا " مجرى أختها فاجريت مجراها فى الوصف بها .

وانظر حاشية يس على التصريح ١/ ٩٨ ، وفى شرح شواهد المفصـــل هامش ابن يعيش ٣/ ١٠٣ .

وابن الأنبارى يجيز أن يقع المتصل بعد"إلا" مطلقا والمبرد يمنعـــه مطلقا ويروى بدل "إلاك" " سواك " أ هـ - انظر التصريح ١/ ٩٨

وقال صاحب العباب : ان البصريين رووا " حاشاك " مكان " إلاك " وفى أوله رواية أخرى وهى " وما علينا " .

(و ((إياك أعنى فاسمعى ياجـــارة))) هذا مثال لما تقـــدم العامل ، وهو " أعنى " ،والأصل " أعنيك " ، فلما قدم صار منفصـــلا ، قاله سهل بن مالك الفزارى حين رأى أخت حارثه بن لأم ووقع فى نفســه شيء منها ، فجلس فى فناء الخباء يوما وهى تسمع كلامه فجعل ينشد :

يا أخت خير البدو والحضارة كيف ترين فى فتى فـــــزارة

أصبح يهوى حرة معطـــارة إياك أعنى فاسمعى ياجـــارة (١)

يضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب ويعرض لغيره بما يتفطن له وهو حاضر .

---

(١) هذه القصة وردت فى مجمع الأمثال للميدانى وفيه أنـها ردت عليه بأبيات وهى :

أنى أقول يافتى فـــــزارة لا أبتغى الزوج ولا الدعـــارة

ولا فراق أهل هذى الجارة فارحل إلى أهلك باستحـــــارة

فاستحيا الفتى وقال : ما أردت منكرا ،واسو أبّاه قالت صدقـــت فارتحل فأتى النعمان فحباه وأكرمه ، فلما رجع نزل على أخيها فبينما هو مقيم عندهم تطلعت اليه نفسها وكان جميلا فارسلت إليه أن أخطبنى إن كانت لك إلىّ حاجة يوما من الـدهر ، فإننى سريعة إلى ما تريـــد فخطبها وتزوجها وسار بها إلى قومه . انظر مجمع الأمثال ١ / ٤٩

وهذه القصة مذكورة فى هامش العباب مخطوطة المدينة اللوحة" ٧٧" وكلام الشارح هنا هو نفس كلام المصنف فى الحاشية ١٣ ظ .

وفى أمثال أبى عبيد ويروى عن بعض العلماء أن المثل لشهل بن مالك الفزارى قاله لأخت حارثه بن لام الطائى . قال البكرى : انما هـــو نهشل بن مالك ، وقيل سهل بن مالك وليس فى العرب" شهـــــل " بالشين إلا شهل بن شيبان وهو الفند الزمانى . انظر فصل المقال ٧٦ / ٧٧ .

(وإياك والأســـد)[1] هذا مثال لما أضمر عامله وهو " اتق " كما سيأتي في التحذير -(إن شاء الله)-[2] .

(وإذا أضمر المفعولان في -(بابى)[3]- " أعطيت ، وعلمت" ، جـــاز أن يتصلا ، وأن ينفصل الثاني ، وهو المختار في الغائبـين ، وفي باب " علمت" مطلقا[4]) أي في الغائبين وغيرهما ، يعـــني -(أنه)-[5]

---

(١) انظر سيبويه ١/ ٢٧٣ ، وابن يعيش ٢/ ٢٥ ، وانظر باب التحذير في كتب النحو تجد فيها مرادك .

(٢) جملة -(ان شاء الله)- ساقطة من (م) .

(٣) في الأصل و (هـ) و (ك) -(باب)-

(٤) انظر الأشموني وحاشية الصبان ١/ ١٢٨ ، ١٢٩ ، وانظر شـــراح الألفية عند قول ابن مالك :

وصل أو افصل هاء سلينة وما أشبهه في كنته الخلف اتمنى

كذاك خلتنيه واتصـــالا اختار فيرى اختار الانفصالا أهـ

وقال في التسهيل : ويختار اتصال نحوها " أعطيتكه " ، وانفصال الآخر من نحو . . . و" خلتكه " ، وكهاء " أعطيتيكه " هاء " كتبـه " ورأى ابن مالك قد اختلف في الخلاصة عنه في التسهيل فقد اختـــار في الخلاصة اتصال الثاني من باب" خلتنيه " وذلك قوله :

واتصالا اختار ، واختار في التسهيل الانفصـال .

وقال ابن الحاجب في شرحه للمفصل : قوله : جاز في الثاني الاتصال والانفصال ، فالاتصال لأمكانه ، والانفصال لبعده وشبهه بالمتعذر ، لأدائه إلى اجتماع ثلاث مضمرات في مثل " أعطيتكه " . . . إلا أن يكونا غائبين فإن الإخبار في الثاني الانفصال كراهة اجتماع الألفـاظ المتماثلة . . انظر التسهيل ٢٧ ، والايضاح في شرح المفصـــــل ١/ ٤٦٥ ، وابن يعيش ٣/ ١٠٤ ، ١٠٥ ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢/ ١٨ .

(٥) كلمة -(انه)- ساقطة من الأصل .

إذا كان المفعولان مضمرين فى باب" اعطيت" وفى باب " علمـــــت" يجوز أن يتصل الضميران نحو : " أعطيتكه " ، والمنطلق علمتكه " وجـاز أن يتصل الأول وينفصل الثانى نحو : " أعطيتك إياه " و" علمتك إيـــاه " وهذا هو المختار فى الغائبين نحو :" أعطيته إياه " قوله : وفى باب " علمت" معطوف على قوله : " فى الغائبين " يعنى : وانفصال الثانـــى هو المختار فى باب" علمت" مطلقا نحو : " علمته إياك ، وعلمتك إيـــاه ، وعلمته إياه " ، وقوله : " مطلقا " يشمل هذه الثلاثة ، وإنما كان المختار فى باب " علمت" انفصال الثانى ، لأن المفعول الثانى بمنزلة خبر المبتدأ وخبر المبتدأ يجب أن يكون منفصلا ، فإذا وقع مفعول " علمت" كان أنفصاله هو المختار ، لأن خبر المبتدأ لا يمكن أن يكون متصلا ، لأن عاملـــــه ليس بلفظى ، وهـهنا يمكن اتصاله لكون عامله لفظيا ، ولكن اختير الانفصال نظرا الى أصلـه (١) .

(وقد جاء :

وقد جعلت نفسى تطيب لضغمـة
لضغمهما تقرع العظم نابهـا (٢) .)

---

(١) انظر سيبويه ٢ / ٣٦٥ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٧ ، والايضاح فى شـــرح المفصل ١ / ٤٦٦ ، والرضى ٢ / ١٨ .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل ، وقد نسبه المصنف فى حاشيته ل : ١٣ ظ للقيط بن مرة الأسدى وماذكره الشارح هو نص كلام المصنف فى الحاشية وماذكره المصنف ونقله عنه الشارح موافق لما ذكره ابن الشجرى فى أماليه ٢ / ٢٠١ .
وقد نقل البغدادى فى الخزانة قول ابن الشجرى والشارح .
وهذا البيت استشهد به سيبويه والكتاب ولم يعزه لقائله ، وكذلـــك أبو على فى الايضاح العضدى . ===

(١)
البيت من قصيدة للقيط بن مرة -(يرثى فيها أخاه أطيطا ، وهجا مرة بن عداء ومدرك بن حصن وقبله :-

وأيقنت لى الأيام بعدك مدركا
(٢)
ومـــرة) والدنيا قليل عتابهـــا
(٣)
قرينين كالذئبين " يفترسانني"
وشر صحابات الرجال ذئابهـــا

وقد جعلت .... البيت .

" الضغمة " العضة ،يقول : قد جعلت نفسى تطيب لأن أضغمهمـــا ضغمة تقرع لها الناب العظم ، واللام فى " لضغمهماها " يتعلـــق بـ" تقرع" والجملة صفة " ضغمة " وأضاف الناب إلى ضمير الضغمـــة ، لأالضغم إنما هو بالناب ، والهاء فى " لضغمهماها " يعود إلى الضغمة

ونسب فى المفصل وشرح شواهد لمفلس بن لقيط ، وهو شاعرجاهلى من ولد معبد بن نصلة الأسدى وكان رجلا كريما حليما وكان لـــه أخوة ثلاثة وهم أطيط ومدرك ومرة وكان مرة ابرهم به ، فلما توفـــى أظهرا له العداء ، فقال : هذه القصيدة يرثى فيها أطيطـــا ويهجو مرة و مدركا .
وفى العينى أنهما قرينان له كانا يؤذيانه ، وقيل هما ابنا أخيه ، انظر سيبويه ٢/٣٦٥ ، والايضاح العضدى ١/٣٤ ، والامالـــى الشجرية ٢/٣٦٥ ، وابن يعيش ٣/١٠٥ ، والايضاح فى شـــرح المفصل ١/٤٦٥ ، واللسان " ضغم " ، والأشمونى ١/١٢١ ، والعينى ١/٣٣٣ .
وأورد البغدادى فى الخوانة كثيرا من أقوال النحاة وآرائهم فـــى هذا البيت ، انظر الخزانة ٢/٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٩ .

(١) من هنا بدأ السقط من (هـ) .
(٢) هنا ينتهى السقط من (هـ) .
(٣) فى (ك) و (ل) و(هـ) والحاشية " يقتسمانني " .

فانتصابها كانتصاب المصادر ، وكان القياس : " لضغمهما إياهـــا " لما ذكر من أن المختار في الغائبين انفصال الثاني ، هكذا ذكـــره (١) في التعليق .

وذكر الشيخ ابن الحاجب في الأمالي أنه يقول :

" طابت نفسي للشدة التي أصابتني لوقوع القاصدين -(لي)- (٢) في أعظم منهـــا " (٣)

و" الضغمة " (٤) عبارة عن الشدة ، وهما اثنان قصداه بسوء فوقعا في مثل ما طلباه له ، و" جعل " هذه من أفعال المقاربة التي يجب أن يكـــون خبرها فعلا مضارعا ، وقوله : " لضغمة " مفعول " تطيب " أعمل اعمـــال الفعل في مفعوله ، وليست بمعنى المفعول لأجله ، لأنه لم يُرد أنهـــا طابت لأجل الضغمة ، وإنما طابت بها ، والتعليل هو قوله : لضغمهماها أي : طابت نفسي لما أصابني من الشدة لإصابة من قصدني بمثلهـــا ، والضغمة العضة " يكنى (٥) "بها عن المصيبة ويقال : ضغم لشدة وضغمـــته الشدة ، وجاء البيت على الوجهين ، فقوله : " لضغمة من قولهم : عضته الشدة ، وقوله : لضغمهماها من قولهم : عضضت الشدة ، لأن الفاعل ههنا ضمير من أصابها ، وضمير المفعول ضميرها ، أي : لضغمهما إياها ،

---

(١) ماذكره الشارح هنا هو نفس كلام المصنف في التعليق اللوحة ١٣ ظ.

(٢) كلمة -(لي)- ساقطة من الأصل و (ك) و (ل) و (هـ) .

(٣) هذا نص كلام ابن الحاجب في الأمالي كما في نسخة الأمالـــي الميكروفلم الموجودة في المكتبة المركزية بالجامعة الاسلامية رقـــم ٢٥ ميكروفلم ، وليست صفحاتها مرقمة .

(٤) في (م) " والضغم " .

(٥) في (م) " فكنى " .

فهى معضوضة لا عاضة ، لمجيئها مفعولة لا فاعلة ، ويجوز أن يكون الموضعان ، من ضَغَمْتُ الشدة لا من ضغمتنى ، ويكون قولـــه : " تقرع العظم نابها " مبالغة فى أنه عض الشدة عضا قويا بلغ منتهى ما يبلغه العض ، وكـنى ببلوغ الناب العظم عن ذلك ، والضميـــر الأول فى موضع خفض بالإضافة ، وهو فاعل فى المعنى ،والضميـــر الثانى فى موضع نصب على المفعولية للمصدر ، أى : لأن ضغماها ، ويقرع العظم نابها فى موضع صفة إما للضغمة الأولى وفصل للضـــرورة ، بالجار والمجرور ، وهو : " لضغمهماها " ، ويضعف لأجل الفصـــل بين الصفة والموصوف بالأجنبى ، وإما فى موضع صفة لقولك : " هـــا ، إذ معناه لضغمهما مثلها ، لأن الضغمة الأولى لم تصب هذين وإنما أصابهما مثلها ، فهو فى المعنى مراد ، و" مثل " نكرة ،وإن أضيف إلى المعرفة ،فجاز أن يوصف بالجملة ، ويجوز أن يكون " يقرع العظم نابها " جملة مستأنفة لتبيين أمر الضغمة فى الموضعين جميعـــا ، فلا موضع لها من الإعراب ، لأنها لم تقع موقع مفرد .(١)

---

(١) انظر كلام النحاة وتأويلاتهم فى الخزانة ٢ / ٤١٥ والصفحات التى بعدها ففيها ماشفى الغليل ، والبيت مذكور فى شرح جمـــل الزجاجى لابن عصفور الأشبيلى ٢ / ١٩ .

(وإذا اتصـــلا) أى : المفعولان (وجب تقديم المتكلم على غيره ، كما يجب تأخير الغائب عن غيره .)[1] تقديما للأعرف ، لأن المتكلـــم أعرف من غيره ، والمتكلم والمخاطب كلاهما أعرف من الغائب ، فلذلك قال : يجب تأخير الغائب عن غيره .

(نحو : " أعطانيك زيد ") مثال لتقديم المتكلم على المخاطب ،

(وأعطيتكه) مثال لتقديم المخاطب على الغائب ،

(وإذا أنفصل الثانى لم يجب)[2] أى : تقديم الأعرف

(نحو : " أعطيتك إياه ") ويجوز " أعطيته إياك أيضا .

(ويحذف) أى : المفعول به (لفظا ويراد معنى نحو : = (أهذا الذى بعث الله رسولا)=[3]) أى : بعثه ،

---

(١) انظر سيبويه ٢ / ٣٦٣ ومابعدها ، وابن يعيش ٣ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٤٦٥ ، وقال ابن مالك فى التسهيل ص ٢٧ : ووجب فى غير ندور تقديم الاسبق رتبة مع الاتصال خلافا للمبرد ولكثير من القدماء ، وقال ابن يعيش : وهذا الترتيـــب رأى سيبويه وحكايته عن العرب . . . وقد أجاز غيره من النحويين تقديم الضمير الأبعد قياسا وهو رأى أبى العباس محمد بن يزيد المبرد . ابن يعيش ٣ / ١٠٥ .

(٢) انظر الايضاح افى شرح المفصل ١ / ٤٦٥ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٥ وفى الاتصال والانفصال يقول ابن مالك فى الخلاصة :

وقدم الأخص فى اتصال وقد من ماشئت فى انفصـــال
وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصـلا

انظر الأشمونى ١ / ١٣١ ، ١٣٢ .

(٣) الآية "٤١" من سورة الفرقـان .

(١)
(و = (فاصدع بما تؤمر) =) أى : بما تؤمر به أى : بصدعه .

(٢)
(ونحوهما مما يعود إلى الموصول) يعنى إذا رجع الضمير المنصوب إلى الموصول فإنه جاز أن يحذف لفظا ويراد معنى ، لأنه يجب أن يعود إلى الموصول ضمير ، (إذا لم يكن سبقه عائد إليه (٣)) أى إلى الموصول (مذكور أو فى حكمه) يعنى إنما يكون ضمير المفعول محذوفا لفظا ومرادا معنى إذا كان هو عائدا إلى الموصول ، أما إذا سبقه عائد إلى الموصول فلا يحذف لفظا ويراد معنى ، لأنه لا ضرورة إليه لأن العائد إلى الموصول قد وجد قبله ، فالضمير الثانى مستغنى عنه فلا يراد معنى ، لأنه إنما يراد معنى إذا احتيج إليه بكونه فى صلة للموصول ، ومعنى قوله : " يراد معنى " أن لا يكون مستغنى عنه ، فحينئذ حيث وجد قبله ضمير فلا يجوز أن يكون مرادا معنى ، لأنه مستغنى عنه بالضمير الأول ، وقوله : " مذكور ، أو فى حكمه " ، إشارة إلى أن العائد السابق قد يكون مذكورا لفظا ،

---

(١) الآية "٩٤" من سورة الحجر ، وانظر البحر المحيط ٥ / ٤٧٠ ، والنهر المارد بهامشه ٤٦٨ .
قال صاحب العباب : ويجوز أن يكون " ما"فى =(بما تؤمر)= مصدرية فلا حذف ويكون التقدير فأصدع بأمرك . العباب اللوحة "٧٨" مخطوطة المدينة .

(٢) قال : الشيخ عضيمة فى تلخيصه للمسألة الأولى فى تفسير سعيد الفارقى لمسائل المبرد : " الضمير المنصوب العائد على " أل " الموصولة لا يجوز حذفه بخلاف العائد على " الذى " ونحوه . انظر هامش المقتضب ١ / ١٤ ، وقال المبرد فى المقتضب : كما تقول : " الذى ضربت زيد " فتحذف الهاء من الصلة ويحسن إثباتها ، لأنها الأصل - المقتضب ٢ / ٣٤٢ ، وانظر ١ / ١٩ وانظر الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١ / ١٧٩ ، ٢ / ٩٣ ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٤٢ ، والهمع ١ / ٨٩ ، ٩٠ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٤٢ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٨١/١ .

نحو : " الذى إن زرته أكرمته زيد " ، وقد يكون فى حكم المذكـــــور كما إذا قلت : " الذى إن زرت أكرمت زيد "
والتقدير إن زرته فهو فى حكم المذكور .

(فلـم يجز " الذى ليس أضرب زيد " .) أى لم يجز حذف الضمير مـــن " أضرب " لفظا وإرادته معنى ،لكونه مستغنى عنه للعائد السابق إلـى " الذى " فى " ليس . (إلا إذا أضمر -(ت)- ضمير الشـــــــأن (١)) أى : إذا أضمرت ضمير الشأن فلم يكن عائدا إلى الموصول ، وحينـئذ يتعين أن يكون العائد إلى الموصول هو مفعول " أضرب " ، أى " أضربه " ، فحينئذ يكون محذوفا لفظا ، ومرادا معنى ،إذ لم يسبق عائد إلى الموصول هذا حل اللفظ وبيانه ، وفيه نظر ، لأن عدم الضرورة لا ينفى الجواز .

(وإذا عطف عليه) أى على الضمير المفعول الذى يعود إلى الموصـــول (لم يحسن حذفه نحو : " الذى ضربت وعبد الله زيد ")
والتقدير : " الذى ضربته وعبد الله زيد " وإنما لم يحسن لأنه فى الصورة عطف اسم على فعل ، وإنما قال : " ولم يحسن ، ولم يقل : ولم يجـــز مع أنه لو قيل : " ضربت وعبد الله " بتقدير " ضربت زيدا وعبد الله " لا يجوز ، لأن هذا الضمر العائد إلى الموصول فى حكم الملفوظ ، لأنه مراد معنى ، غير مستغنى عنه ، فافترقا ، فجاز لكون المحذوف فى حكم المراد ، ولم يحسن لكونه غير مذكور لفظا ، والعطف يستدعى معطوفا عليه لفظا (٢) .

---

(١) التاء من -(أضمرت)- ساقطة من الأصل و (م) .

(٢) قال صاحب العباب : ويجوز العطف عليه مع حذفه على قبح لكونه فى حكم المذكور " أهـ العباب اللوحة "٧٨" مخطوطة المدينة .

(ويجعل بعد الحذف نسيا منسيا كأن فعله غير متعد نحو :
" فلان يعطى ويمنع ") إذ المقصود -(أنه)(٢)- يصدر منه العطاء والمنع ، (١)
لا أنه يعطى شخصا ، أو دينارا ، لأن المطلوب أصل الفعل دون تعيين المفعول ،

(وربما تعدى بحرف -(نحو)(٣)- ، :-

* ... يجرح فى عراقيبها نصلى *)

وأوله :-

* وإن تعتذر بالمحل "عن " ذى ضروعها (٤) ... إلى الضيف ... (٥) *

=== وقال الأشمونى : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف . أجازه الأخفش والكسائى ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة - انظر الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١ / ١٨٠ .

(١) قال الرضى فى شرحه للكافية : وذلك لتضمين الفعل معنى اللازم . شرح الكافية للرضى ١ / ١٣١ ، وانظر ابن يعيش ٢ / ٣٩ .

(٢) كلمة -(انه)- ساقطة من الأصل .

(٣) كلمة - (نحو)- ساقطة من الأصل .

(٤) فى (م) و (هـ) و (ل) " من ذى ضروعها " وهى رواية المفصل والكافية .

(٥) هذا البيت من بحر الطويل وهو لذى الرمة من قصيدة له مطلعها :
خليلى لعوجا عوجة ناقتيكما .. على طلل بين القرينة والجبل
والبيت الشاهد فى آخرها ، انظر ديوانه ص ٥٧٥ وهو من شواهد المفصل ومن شواهد الكافية والمغنى .
والشاهد فيه هو حذف مفعول " يجرح " ، قال صاحب الخزانة : لتضمنه معنى " يؤثر بالجرح " ، وقال ابن هشام لتضمنه " يعث أو يفسد " - انظر ابن يعيش ٢ / ٣٩ ، ٤٠ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١٣١ ، والخوانة ١ / ٢٨٤ ، وشرح شواهد المفصل للنعسانى هامش المفصل ٥٤ ومغنى اللبيب ٥٧٥ .

وذى الضروع هو اللبن ، والمحل هو القحط ، أى ان تمتذر الابل الى الضيف بسبب القحط ، يعنى ان لم يكن لها (١) ـ(لبن)ـ فى "الضروع" (٢) نحرتها ، لأجل الضيف ، و" يجرح " حذف مفعوله فى الأصل ، وجعل نسيا منسيا ، كيعطى ويمنع ، أى : يفعل الجرح ، فلما ذكر بعده مفعول احتيج الى حرف تعدية لأنه صار من جنس غير المتعدى ، فمعناه يفعل الجرح فى عراقيبها .

(٣)
(و * .. ((هيهات تضرب فى حديد بارد)) *)

مثله أيضا ، لأن معناه تفعل الضرب فى حديد ، وأوله على ما ذكره فى مجمع الأمثال :

* ياخادع البخلاء عن أموالهم .. هيهات .... *

وقد يذكر أن هذا هو الأول وآخره :ـ

(٤)
* إن ـ(كنت)ـ تطمع فى نوال سعيد *

---

(١) كلمة ـ(لبن)ـ ساقطة من الاصل .

(٢) فى جميع النسخ غير الأصل " الفضرع " .

(٣) هذا مثل عربى يضرب لمن لا مطمع فيه ، وهو شطر بيت من بحر الكامل وهو الشطر الثانى على ماذكر الميدانى فى مجمع الأمثال ٢/٣٨٦ ، وقيل إنه الشطر الأول كما ذكر الشارح هنا ، وقد ورد هذا البيت فى مجمع الأمثال ، ولم ينسب فيه إلى قائل ، وهيهات اسم فعل معناه بعد وفيه الفتح والضم والكسر بالتنوين وغيره ، ويجوز فيه أيهات بالتاء ، وأيهان بالنون ـ انظر سيبويه ٣/٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٣٠٢ والمقتضب ٣/١٨٢ ، ١٨٣ ، والخصائص ١/٢٠٦ ، ٣/٤١ ، ٤٣ ، وانظر مجمع الأمثال ٢/٣٨٦ ، وانظر كتب النحو فى باب اسماء الأفعال .

(٤) كلمة ـ(كنت)ـ ساقطة من (هـ) .

(ويضمر عامله عند الدلالة جوازا نحو : " مكة للحجـــاج " .)
أى يقصدون -(مكة)- (والقرطاس ، للرامى .) أى : يصيب القرطاس
(١) (٢)

(ومنه " كاليوم رجلا ") -(أى لم أر كاليوم رجلا)- وأصلـــــه :
(٣) (٤)
" لم أر رجلا كرجل أراه اليوم " فحذف الموصوف وهو : " رجل " المجرور بالكاف وحذف " أراه " أيضا وأقيم الظرف الذى هو مع عامله صفة للرجـل مقامه ، فانجر بالكاف ، ثم قدم قوله : " كاليوم " على موصوفه وهو " رجـلا " فانتصب على الحال ، ثم -(حذف)- " لم أر "
(٥)
وهذه المحذوفات لدلالة قرينة الحال عليها .

(و " اللهم ضبعا وذئبا ") أى : اجمع ضبعا وذئبا ،
(٦)
فقيل : هذا دعاء للغنم ، أى : إذا اجتمعا وتخاصما سلم الغـــنم ،
وقيل : دعاء على الغنم لا -(اجتماع)- " عدوين " عليهـا .
(٧) (٨) (٩)

---

(١) كلمـة -(مكة)- ساقطة من الأصل و (ك) .
(٢) انظر المقتضب ٢/١١٨ ، ٤/١٢٩ ، وابن يعيش ١/١٢٥ ، والكتاب ١/٢٥٧ .
(٣) انظر الكتاب ١/٢٨٤ ، وابن يعيش ١/١٢٥ ، والرضى ١/١٢٩ .
(٤) ما بين الفارقتين -( )- ساقط من (م) .
(٥) كلمة -(حذف)- ساقطة من الأصـل .
(٦) قال سيبويه : " من ذلك قول العرب فى مثل من أمثالهم :
" اللهم ضبعا وذئبا " اذا كان يدعو بذلك على غنم رجل . . . الخ
انظر الكتاب ١/٢٥٥ .
(٧) كلمة -(اجتماع)- ساقطة من (هـ) .
(٨) فى (م) " العدوين " .
(٩) انظر فى هذا الكلام السيرافى هامش الكتاب ١/٢٥٥ .

(ووجها) عطف على " جوازا " أى : يضمر عامله وجوبا ،
(سماعا -(فى)- نحو : امرأ ونفسه (١)) بإضمار "دع" (٢)
(و "هذا ولا زعامتك " (٣)) أى : الأمر هذا ولا أتوهم زعامتك .

(و ((دهدرين سعد القين)) (٤)) وأصله على ماذكره الزمخشرى " أن القين مضروب به المثل فى الكذب ، ثم إن قينا أدعى أن اسمه سعد ، فدعى به زمانا ثم تبين كذب دعواه فقيل له ذلك ، أى جمعت باطلين ياسعد القين" (٥) ، ومعنى تثنية الباطل أن القين مشهور بالكذب فى الشرى وقد انضم إليه انتحال الاسم ، "والدهدرّ الباطل ، و "دهدرين" منصوب بفعل مضمر و"سعدٌ" منادى مفرد معرفة ، و"القينْ" صفة ، وهو منصوب أو مرفوع ،

---

(١) حرف -(فى)- ساقط من الأصل و (ك) و (هـ) .
(٢) قال الرضى : وعلة وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال ، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف أى : كثرة الاستعمال ، بخلاف المنادى فإن الضابط كونه منادى" . شرح الكافية للرضى ١ / ١٢٩ .
(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٨٠ ، والرضى ١ / ١٣٠ .
(٤) هذا المثل ذكره الميدانى فى مجمع الامثال وذكر كثيرا من الكلام حوله وذكره المصنف فى تعليقاته وأورد كثيرا من الأقوال فى معناه وإعرابه وهو مذكور فى الصحاح واللسان وكل الكلام الذى جاء فى هذه المراجع يدور حول ما قاله عنه الزمخشرى وأورده الشارح هنا .
انظر مجمع الامثال ١ / ٢٦٦ ، والصحاح ٥ / ٢١١٧ ، واللسان ١٧ / ٢٠ .
(٥) هذا نص كلام الزمخشرى فى المستقصى ٢ / ٨٣ .

وقال : هذا أصح ما يؤدى إليه النظر والإجتهاد فى "فسر" هذا[1] المثل ، يضرب لمن جاء بباطلين ، وقد ذكر له وجها آخر ، لا نطول الكتاب بذكرها ، وهى مذكورة فى مجمع الأمثال وفى التعليق أيضا[2] .

(وقياسا) عطف على "سماعا" أى : ويضمر العامل وجها سماعا وقياسا (فى مواضع)[3] على ماذكر ،

---

(١) فى جميع النسخ "فسر" وفى التعليق والعباب "تفسير" والفسر والتفسير بمعنى واحد ، قال الجوهرى : الفسر البيان وقد فسرت الشيء أفسره ، بالكسر فسرا ، والتفسير مثله ، الصحاح "فسر" وانظر اللسان "فسر" .

(٢) انظر مجمع الأمثال ١/٢٦٦ ، والتعليق ١٣ ، ١٤ ، مخطوطة الظاهرية ، والمستقصى ٢/٨٣ .

(٣) هذه المواضع سوف يعددها المصنف والشارح فيما يلى .

(١)
-(مباحث المنادى والترخيم)-

(٢)
- بحث المنادى -

(٣) (٤)
(منها المنادى ، لأنك إذا قلت : " يا عبد الله " فالأصل : يا إيّاك أعنى ، نص عليه سيبويه ، (٥)

المظهر مقام المضمر تنبيها للمخاطب أن القصد يتوجه إليه لا غير ، ثم حذف الفعل لازما لنيابة " يا " عنه ، ولما فى الحذف من رفع اللبس بالخبر) (٦)

---

(١) هذا العنوان من (م) .

(٢) هذا العنوان من (ل) ، وفى (هـ) المنادى أما بقية النسخ فلاعنوان فيها .

(٣) الضمير فى " منها " يعود على المواضع التى يجب فيها إضمار الفعل قياسا .

(٤) انظر باب النداء فى سيبويه ٢/١٨٢ ، والمقتضب ٤/٢٠٢ ، وانظر المقتصد فى شرح الايضاح ٢/٧٥٣ ، وابن يعيش ١/١٢٧ ، وشرح الكافية للرضى ١/١٣١ .

(٥) ذكر ذلك تحت باب ما نصب على إضمار المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى فقال : (ومما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك : " يا عبد الله " والنداء كله . . . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام ، وصار " يا " بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال : " يا أريد عبد الله " ، فحذف " أريد " وصار " يا " بدلا منها لأنك إذا قلت " يا فلان " علم أنك تريده .

ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن " يا " صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : " يا إياك " إنما قلت : " يا إياك أعنى " ولكنهم حذفوا الفعل فصار " يا " ، وأيا ، وأى بدلا من اللفظ بالفعل .

انظر الكتاب ١/٢٩١ .

(٦) انظر المقتصد فى شرح الايضاح ٢/٧٥٣ .

قوله : لأنك ، علة لانتصاب المنادى بالفعل المضمر الذى يدل عليه قوله : منها المنادى ، قوله : تنبيها . علة لتصدر الكلام بيا ، أى إنما فتح الكلام بيا للتنبيه ، ويجوز أن يكون علة لمجموع قولك : " يا اياك أعنى " ، لأن " يا " للتنبيه والتنبيه للمخاطب مستفاد من " إياك " ، لأنه اللفظ الموضوع للمخاطب بخلاف المظهر فإنه غير موضوع للمخاطب ، وتقديم " إياك " على " أعنى " لاختصاص أن التصدر -(يتوجه) إليه ،

---

(١) القول بنصب المنادى بالفعل المضمر هو قول سيبويه وجمهور العلماء ونسب ابن يعيش والرضى فى شرح الكافية والأشمونى إلى المبرد القول بجواز كون الناصب للمنادى هو " يا " نفسها .

انظر ابن يعيش ١/٢٢٧ ، وشرح الكافيه للرضى ١/١١٩ ، والاشمونى بحاشية الصبان ٣/١٠٨ .

وعلى هذا القول فسر الصبان نيابة " يا " عن الفعل عند سيبويه والمبرد فقال إنها سدت سده فى اللفظ عند سيبويه ، وسدت مسده فى اللفظ والعمل عند المبرد " اهـ - انظر الصبان ٣/١٠٨ .

وأقول : إن قول المبرد فى المقتضب موافق لقول سيبويه ، فقد قال المبرد فى باب النداء : اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : أيا عبد الله لأن أيا بدل من قولك أدعو عبد الله ، وأريد . المقتضب ٤/٢٠٢ .

وقال سيبويه ١/٢٩١ ومما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك : "عبد الله والنداء كله " .

ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن " يا " صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : " يا اياك " انما قلت : " يا اياك أعنى " ولكنهم حذفوا الفعل وصار " يا " و"أيا " و " أى " بدلا من اللفظ بالفعل ، وقال فى ٢/١٨٢ " اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك اظهاره .

فالظاهر من كلام الشيخين انهما متفقان على أن الناصب للمنادى هو الفعل المضمر الذى قد نابت عنه " يا " فى اللفظ .

(٢) كلمة -(يتوجه)- ساقطة من الأصل .

أى الى المخاطب لا غير ، فقوله : " يا إياك أعنى " ، جامع لثلاثة أمور : تصدير " يا " ، ووضع المخاطب موضع المظهر ، وتقديم المفعول على الفعل ، فقوله : " تنبيها للمخاطب " إلى آخره علة لهذا المجموع ، فقوله : "تنبيها" ليس علة لا قيم ، لأن المضمر وهو : " إياك " موضوع للمخاطب ، والمظهر نحو " عبد الله " غير موضوع له بل هو علة لقوله : " فالأصل : " يا إياك أعنى" قوله : " حذف الفعل لا زما " علله بأمرين ،أى : لزم حذف الفعل لنيابة "يا" عنه ، فلو جئ بالفعل لزم الجمع بين البدل والمبدل منه (١) ولما فى الحذف علة أخرى ، للزوم حذف الفعل ، لأنه لو جئ بالفعل لالتبس بالخبر لأن لفظ " أعنى " يحتمل أن يكون خبرا وانشاء بخلاف لفظ " يا " فإنه متعين للإنشاء .

(وحكى (٢) : " يا إياك ") يعنى ذلك الأصل جاء " ستلفظا به " (٣) فى الاستعمال على ما حكاه .

(وقد قالوا أيضا (٤) : يا أنت " ، نظرا إلى اللفظ ،) يعنى قد جاء المنادى بلفظ المضمر إما منصوبا نحو : " يا اياك " ، ومرفوعا نحو : " يا أنت " ، نظرا إلى لفظ " أنت " وهو مفرد فكما أن المفرد المعرفة فى المظهر إذا وقع منادى مضموم لفظا ، ومنصوب محلا فجاء " إياك " -(نظرا (٥))- إلى النصب المحلى و " يا أنت " نظرا إلى الضم اللفظى ،

---

(١) كلمة -(منه)- ساقطة من جميع النسخ غير (م) .

(٢) أى : سيبويه ، حكى ذلك فى كتابه ١/٢٩١ .

(٣) فى الأصل " مطلقا به " وهو خطأ من الناسخ .

(٤) انظر سيبويه ١/٢٩١ .

(٥) كلمة -(نظرا)- ساقطة من (م) .

(قال :

* يا اقرع بن حابس يا أنتـــا *
(١)
* أنت الذى طلقت عـــام جعتـــا *)

---

(١) هذان البيتان من الرجز وهما لسالم بن دارة ، وهو سالم بن سافع ابن عقبة الغطفانى شاعر مخضرم هجاء ،ودارة لقب لاه ، واسمهـــا سيقاء ، والبيتان قالهما فى هجاء مرة بن واقع الفـزارى وكانت بينهما معاداة لاسبابها قصة طويلة .

ونسب العينى هذين البيتين للأحوص ، وقد رد عليه البغدادى فـــى الخزانة وصحح نسبتهما لسالم بن دارة وذكر المناسبات التى قيل فيها هذا الشعر .

وللبيت الأول عدة روايات ، فرواية الصنف موجودة فى الأمالى الشجريـة وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور الاشبيلى وفى الأشمونى والتصريح والعينى * يا أبجر بن أبجر يا أنتا . *

وذكر البغدادى أن بعضهم صحفه فقال : * يا قريا ابن واقـــع * ثم قال : ان الصحيح هو : * يا مريا ابن واقع يا أنتـــا *

انظر الامالى الشجرية ٢/٧٩ ، وشرح جمل الزجاجى ٢/٨٧ ، ١٢٨ ، وابن يعيش ١/١٢٧ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/٢٥٣ ، والانصاف فى مسائل الخلاف ١/٣٢٥ ، والتصريح ٢/١٦٤ ، والهمع ١/١٧٤ ، والأشمونى ٣/١٠٤ ، والدرر اللوامع ١/١٥١ ، والعينى هامش الخزانة ٤/٢٣٢ ، والخزانة ١/٢٨٩ .

وقال ابن الحاجب فى الايضاح : إن نداء المضمر شاذ ، ونسب البغدادى القول بشذوذه إلى أبى حيان ، وفى الخزانة أيضا : وقال ابن عصفـــور لا ينادى المضمر إلا نادرا ، وفى شرح جمل الزجاجى مثل ذلك ، وفـــى الأشمونى إنه شاذ .

وقال بعضهم بأن المنادى محذوف تقديره : يا مر وأنت مبتـــدأ ، وقال بعضهم إن " يا " حرف تنبيه و " أنت " مبتدأ ، و" أنت الثانيـة توكيد ،أو بدل ، أو مبتدأ ، أو فصل ، انظر المراجع السابقة فى نفـس الصفحات .

(وقيل إنما نصب "إيا" ، لأنه مضاف ، ولا يجوز نصب "أنت" ، لأنه مفرد) وهذا ضعيف لأنه بناء على أن "إيا" مضاف وقد ذكرنا أنه وجه مردود .

(ثم إنه (١)) أى : المنادى (ينتصب لفظا كالمضاف) نحو : "يا عبد الله" .

(والمضارع له (٢) وهو ما تعلق به شيء هو من تمام معناه نحو : "يا خيرا من زيد ، ويا ضاربا زيدا ، و"يا مضروبا غلامه ، و"يا حسنا وجه الأخ ، ويا ثلاثة وثلاثين ، اسم رجل)

قوله : اسم رجل احتراز عما إذا "كان" (٣) ثلاثة وثلاثين للعدد ، -(فإنه لا ينتصب بل يقال : "يا ثلاثة وثلاثون" ، لأنهما مفردان معطوف أحدهما على "الآخر" (٤) نحو : "يا زيد وسلمون" (٥) (٦))- .

---

(١) قال سيبويه : "أعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك . . . وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو : "يا عبد الله ويا أخانا" . . . حين طال الكلام" الكتاب ٢/١٨٢ ، وانظر ١/٢٩١ .
وقال المبرد في المقتضب : "إعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك اظهاره" - المقتضب ٤/٢٠٢ ، وانظر المقتصد في شرح الايضاح ٢/٧٧٩ .

(٢) انظر ابن يعيش ١/١٢٧ ، والمقتصد في شرح الايضاح ٢/٧٨٠ ، واللمع ١٩٢ ، وانظر الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٣) في (م) "كانت" .

(٤) في الأصل "الأخرى" والتصحيح من بقية النسخ .

(٥) ما بين القوسين -( )- ساقط من (م) .

(٦) انظر هذه المسألة في المقتصد ٢/٧٨٣ ، ٧٨٤ .

(وانتصب الأول) أى المعطوف عليه (للنداء والثانى ،) أى المعطوف (ثباتا على المنهاج الأول الذى قبل التسمية أعنى متابعة المعطوف عليه (١) فى الاعراب وان لم يكن فيه معنى عطف على الحقيقة .)

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال إن " ثلاثة وثلاثين " لما صار علما لم يجز أن ينتصب فيه الجزآن : المعطوف والمعطوف عليه ، لأن كل واحد منهما بمنزلة حرف الكلمة وهو لا يقبل النصب ،

فأجاب بأن الأصل قبل التسمية أن يكون أحدهما معطوفا على الآخر ، -(ثم)- (٢) نقل إلى العلمية ، وقد ذكرنا قبل أن الكلمات المنقولة إعرابها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول إليه مثل يا عبد الله سواء ، فإنه يقال : إنه بعد ما جعل علما لا ينبغى أن يعرب بإعرابين ، نصب الأول وجر الثانى ، لأنهما بمنزلة حرفى الكلمة ، والجواب كالجواب ، لأن اعرابه أيضا باعتبار ما قبل النقل .

(والنكرة) (٣) عطف على المضاف والمضارع أى وينتصب لفظا كالمضاف والمضارع وكالنكرة (٤) (إما موصوفة (٥) نحو :-(يا)- (٦) رجلا صالحا ، وعود الضمير من الوصف على لفظ الغيبة لا غير نحو :

---

(١) انظر المقتصد فى شرح الايضاح ٢/٧٨٣ .

(٢) كلمة -(ثم)- ساقطة من الأصل .

(٣) نص سيبويه فى كتابه والمبرد فى المقتضب على نصب النكرة . انظر الكتاب ٢/١٨٢ ، والمقتضب ٤/٢٠٢ .

(٤) فى (م) " والنكرة " بدون كاف التشبيه .

(٥) فى (م) للموصولة وهو خطأ .

(٦) كلمة -(يا)- ساقطة من (هـ) .

(١)
* يا ليلة سرقتها من عمـــرى *)

هـذا أيضا جـواب

عن توهم سؤال وهو أن " رجلا " فى حكم المخاطب لا يرجع إليه ضميـر الغـائب ، فأجاب بأن المخاطب لما أقيم مقامه لفظ غائب جاز عـود الضمير الغائب إليه من الصفة نحو : " صالحا " من " يا رجلا صالحا " ، ومن " سرقتـها " فى البيت ، فإنه صفة ليلة ، وقوله " لا غير " يريد أن عود الضمير هنا يختص بالغيبة ، ولا يجوز فيه الخطاب كما فـى : " يا تميم كلكم " والفرق أن " تميم " وقع موقع " أنتم " بنفسه ، وأما هـهنـا فلم يقع الموصوف موقع المخاطب إلا مع الصفة ، لأن المنادى هو النكـرة الموصوفة ، لا النكرة مطلقا ، فتخصصه يحصل بعد الوصف ، فقبل الوصـف له حكم الغيبة مطلقا .

(٢)
(أو غير موصوفة كقول الأعمى لمن لا يضبطه : " يا بصيرا خذ بيـدى .)

فإنه لا يريد به واحدا بعينـه .

(أو محـلا) عطف على " لفظا " أى : وينتصب لفظا ، كما ذكرنـا أو محلا ، (كالمفرد المعرفة مبهما أو غير مبهم فإنه يبنى على ما يرفع بـه

---

(١) هذا البيت لم أعثر عليه فى المراجع التى بين يدى غير العبـاب ولم ينسب فيه إلى قائله .

(٢) انظر المقتضب ٢/٧٥٤ ، وابن يعيش ١/١٢٨ ، وشرح الكافية للرضى ١/١٣٥ ، وفيه ان الكسائى والفراء لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفـة .

نحو : " يا زيد ، ويا رجل "[1]) في غير مبهم (ويا أيها الرجل) -(في المبهم)[2]- (و" يازيدان " ، و" يازيدون ، لوقوعه موقع ضمير الخطاب[3] ،) أي إنما بني المنادى المفرد المعرفة ، لأنه واقع موقع ضمير الخطاب وهو " أنت " وضمير الخطاب مفرد معرفة أي إنما بني ما يشابهه بالقيدين ، فيخرج عنه المضاف ، والمضارع لكونهما غير مفردين ، ويخرج عنه المفرد النكرة لغير معين بالمعرفة ،

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٨٢ : " والمفرد رفع " وهو في موضع اسم منصوب ، وقال المبرد في المقتضب ٤ / ٢٠٤ : فان كان المنادى واحدا مفردا معرفة بني على الضم ولم يلحقه تنوين " .

(٢) كلمة -(المبهم)- ساقطة من الأصل ، وانظر في هذا سيبويه ٢ / ١٨٨ .

(٣) قال سيبويه : " ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد ووضعهما واحد ، وذلك قولك : " يازيد ويا عمرو " وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل . وقال المبرد في المقتضب : وانما فعل ذلك به لخروجه عن الباب ومضارعته ما لا يكون معربا وذلك أنه إذا قلت : " يا زيد " ، و" يا عمرو " فقد أخرجته من بابه ، لأن حد الاسماء الظاهرة أن تخبر بها واحد عن واحد غائب ، والمخبر عنه غيرها فتقول : " قال زيد ، فزيد غيرك ، وغير المخاطب ، ولا تقول : " قال زيد " وأنت تعنيه ، أعني المخاطب ، فلما قلت : " يا زيد " خاطبته بهذا الاسم فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنيا نحو : " أنت " ، و" إياك " ، والتاء في " قمت " ، . . . فلما أخرج من باب المعربة وأدخل في باب المبنية لزمه مثل حكمها ، وبنيته على الضم لتخالف به جهة ما كان عليه معربا ، لأنه دخل في باب الغايات ، ألا ترى أنك تقول : " جئت قبلك " ، ومن قبلك فلما صار غاية . . . قلت : جئت قبل يا فتى ، وجئت من قبل . انظر الكتاب ٢ / ١٨٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ . وانظر مخالفة الكوفيين في الانصاف ١ / ٣٢٣ ، وما بعدها .

والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا أو مضارعا له نحو : "يا زيد" فى المفرد و"يا زيدان" ، و"يازيدون" فى المثنى والجمع ، أما المفرد فهو مبنى على الضم ، وأما المثنى والمجموع فلا ضم فيهما ،

فقوله : "على ما يرفع به" "يشمل" (١) الثلاثة ، لأن ما يرفع به إما ضمة كيازيد ، و"يارجل" ، وإما ألف نحو : "يازيدان" ، وإما واو كيازيدون ، (ولم يبن المضاف ، لأنه إنما وقع موقعه مع قيد الإضافة ، فلو بنى وحده كان تقديما للحكم على العلة .) أى أن المضاف لا يقع موقع الضمير إلا بالاضافة ، لأن تعريفه بواسطة الإضافة ، ولا يبنى إلا إذا كان معرفة ، فلو بنى المضاف وحده كان تقديما لحكم البناء فى المضاف على علة البناء ، وهو وقوعه موقع الضمير الذى لا يتم إلا بالجزء الأخير ، ولا يمكن أن يبنى (٢) الاسمان معا ، لأن البناء إنما يكون للمفرد ، إذ بالافراد شابه "الضمر" . وتلك المشابهة علة البناء .

(ونداء العلم بعد تنكيره على رأى) (٣) ، يعنى أن العلم معرفة و"يا" للتعريف ، فينبغى أن لا يصح دخول "يا" على العلم ، لاستلزامه تعريف المعرف ، وأجيب عنه بوجهين أحدهما : أن الممتنع هو الجمع بين أداتى تعريف ، نحو :

---

(١) فى الأصل "يشتمل" .

(٢) فى جميع النسخ غير (م) "المفرد" وهو خطأ من الناسخ .

(٣) صاحب هذا الرأى هو المبرد ، فقد قال فى المقتضب ٤ / ٢٠٥ : "وزيد" وما أشبهه فى حال النداء معرفة بالاشارة منتقل عنه ماكان قبل ذلك فيه من التعريف" ، وانظر ابن يعيش ١ / ١٢٩ ، وانظر المقتصد فى شرح الايضاح ٢ / ٧٥٥ ، ٧٥٦ .

" يا الرجل " وهذا ليس بشيء ، لأنه لا يندفع به تعريف المعـــرف ، فلذلك ذكر المصنف الوجه الآخر ، وهو أن العلم ينكر أولا ثم يدخـــل حرف النـــداء عليه ، فإذا قال : " يازيد " فكأنه قال : يا مسمى بالزاى والياء والدال ، (أما قوله :-

سلام الله يامطر عليهـــا وليس عليك يا مطر الســـلام (١)

فقبيح بعيد عن القياس ، شبهه بباب ما لا ينصرف " فإنه قد ينـــــون " عند الضرورة (٢)) البيت للأحوص الانصارى (٣) ،

وقبله :-

فإن يكن النكاح أحل أنشى فإن نكاحها مطـــرا حـــرام

قدم البصرة فخطب إلى رجل تميمى ابنته وذكر له نسبه ، فقال هات شاهـدا أنك ابن حمى الدبر ، فجاء بشاهد فزوجه إياها ، وشرطت عليه أن لا يمنعها من أحد من أهلها (٤) ، فخرج بها إلى المدينة وكانت أختها عند أحد بنى تميم " قريبا من طريقهم ، فقالت : اعدل بى إلى أختى ، ففعل فذبحت لهـــم وأكرمتهم ، ثم راح زوجها مع رعاته بالإبل والغنم الكثير ، واسم الرجـــل

---

(١) هذا البيت من الوافر وهو للأحوص كما ذكر الشارح - انظر شعـــر الأحوص ص ١٨٩ ، وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٢٠٢ ، والمقتضـــب ٤ / ٢١٤ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٥٧ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٥٥٢ ، والانصاف ١ / ٣١١ ، ومغنى اللبيب ص ٣٧٩ ، والتصريح ١ / ١٧١ ، والعينى ١ / ١٠٨ ، ٤ / ٢١١ ، والخزانة ١ / ٢٩٤ ، والهمع ٢ / ٨٠ ، والاغانى ١٤ / ٦١ .

(٢) فى الأصـــل " وقد ينـــون " .

(٣) انظر ترجمته فى الشعر والشعراء لابن قتيبـــة ص ٢٦٢ ، وطبقـــــات ابن سلام ص ١٨٦ .

(٤) فى (م) " أحد من بنى تميم " .

مطـــر ، فلما رآه الأحوص اقتحمته عينه وكان دميما ، وأخت امرأتـــه من أجمل النساء فقالت له زوجته: قم إلى سلفك - وسلف الرجل زوج أخت إمرأته - فسلم عليه

فقال : وأشار الى أخت زوجته بأصبعه فقال :(١)

سلام الله يا مطر عليهـــا ... وليس عليـــك

يقول نكاح هذه المرأة حرام عليك يا مطر ، فنصب " مطرا " على أنـــه مفعول " نكاحها " وهو مضاف إلى الفاعل .

وجه الاستشهاد أن " مطرا " منادى مفرد معرفة وكان ينبغي أن يضـــم وقد نونه ، فقال : "هو قبيح بعيد عن القياس " ثم ذكر تنوينه تأويـــلا

فقال : "هو مشبه بباب ما لا ينصرف"(٢) ، يعني ان المنادى فرع على المضمر كما أن غير المنصرف فرع على المنصرف ، فكما ينون -(غير المنصرف للضرورة)-(٣) ينون أيضا هذا -(للضرورة)(٤) تشبيها به .

---

(١) هذه القصة موجود في الخزانة ، وفيها روايات أخرى انظر ١ / ٢٩٥ .

(٢) قال سيبويه : فإنما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف الكتاب : ٢ / ٢٠٢ .

أقول : للعلماء في الاسم المفرد المعرفة إذا نون رأيـــان :

الرأي الأول : للخليل وسيبويه والمازني وهو تنوينه مرفوعا على لفظه .

الرأي الثاني : لأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ، ويونس وأبو عمـــر الجرمي وهو تنوينه منصوبا على رده لأصله .

انظر المراجع في ص ٦٣٢ في نفس الصفحات .

(٣) ما بين القوسين -( )- ساقط من الأصل و (ك) .

(٤) كلمة -(للضرورة)- ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(أو الداخل) عطف على قوله : كالمفرد المعرفة أى وينتصب المنادى محلا كالمفرد أو كالداخل (عليه اللام الجارة للاستغاثة ، أو للتعجب ، واللام مفتوحة بخلاف ما عطف عليه .)(1) يعنى أن المنادى إذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو " يا لتميم " ، أو لام التعجب نحو : " يا للدواهى " ، فإنه يجر لفظا باللام وينتصب محلا ، لأنه مفعول : " أدعوا " مقدرا واللام مفتوحة ، لأن المنادى فى حكم المضمر ، واللام الجارة إذا دخلت على مضمر تفتح ، نحو " لك " و " له " فكذا إذا أدخل على المشبه بالمضمر ، بخلاف ما عطف عليه ، يعنى إذا عطف باللام على ما فيه لام التعجب أو الاستغاثة فإن اللام الثانية تكسر لما سيأتى بيانه .(2)

لأنه بعد المعطوف عن الواقع موقع المضمر وهو المعطوف عليه فرجع إلى أصل حكم اللام وهو الكسر كما تقول : " المال لزيد " .

---

(1) انظر سيبويه ٢/٢١٥ ، ٢١٨ ، والمقتضب ٤/٢٥٤ ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٢/٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، وابن يعيش
وقال سيبويه : وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة التى تكون فى آخر الاسم إذا أضيفت نحو قولك : ياعجباه ، ويابكراه . . الخ انظر الكتاب ٢/٢١٨ .
وقال الفراء : أصل يالفلان ، يا آل فلان وإنما خفف بالحرف . ابن يعيش ١/١٣١ .

(2) فى (هـ) : كما سيأتى مثاله .

(فرقا بين المدعو والمدعو إليه)[1][2][3] أى إنما تفتح اللام فى المدعو ، وتكسر فى المدعو إليه للفرق بين الداخل على كل واحد منهما ، وإنما لم يعكس ، لأن المدعو هو الواقع موقع المضمر ، فناسب أن يفتح اللام الداخل عليه بخلاف المدعو إليه فإنه لم يقع موقع المضمر فكسرت كما هو مقتضى أصله ، وهذا معنى ما أشار إليه بقوله : (والفتحة به) أى : بالمدعو (أولى منها بالمدعو اليه)[4] لضربه بعرق إلى الخطاب ،[5] أى : لأن المدعو يضرب بعرق ، أى ؛ له مناسبة بالمخاطب لوقوعه موقعه (نحو : بالله للمسلمين) أى : أدعوك بالله للمسلمين ، الأول للمدعو والثانى للمدعو إليه ففتح الأول وكسر الثانى ، فرقا بين المدعو والمدعو إليه ،

---

(١) فى ط :وهو المستغاث والمتعجب منه .

(٢) فى ط :وهو المستغاث له والمتعجب لأجله .

(٣) انظر ابن يعيش ١٣١/١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٠٩/٢ ، ١١٠ .

(٤) قال الجامى فى شرحه لكافية ابن الحاجب : ولم يعكس الأمر ، لأن ، المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو (لك) بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير ، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٦/١ .

(٥) قال السيرافى فى تعليقه على كتاب سيبويه : فان قال قائل : لم كان فتح لام المدعو أولى من فتح لام المدعو له ؟ قيل : لأن المدعو له لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة ، لأنك اذا قلت : " يا للمظلوم " فمعناه أدعوكم للمظلوم فهو على منهاجه فى غير النداء ، والمدعو فى دخول اللام عليه خارج عن القياس لأن المنادى لا يحتاج الى لام فكان تغييره لامه أولى .
انظر هامش الكتاب ٢١٨/٢ .

كما ذكرناه (١) ونحو :

* .. يا للكهول وللشبان للعجب * (٢)

هذا مثال لما عطف على ما دخل فيه لام الاستغاثة ، فإن الكهول والشبان كليهما مدعوان ، ولكن اللام يفتح فى المعطوف عليه ويكسر فى المعطوف ، لبعده عما وقع موقع المضمر ، وهو الداخل عليه " يا " لفظا ، وأوله :

* يبكيك ناء بعيد الدار مغترب .. *

أى : يبكيك البعيد فى القرابة ، والبعيد فى الدار ، أى : يبكيك من لا قرابة بينك وبينه ، ومن داره بعيد عنن دارك ، وهو غريب ، وفى هذا البيت استشهادان ،

أحدهما : -(أن)- (٣) لام المعطوف يكسر وان كان مدعوا كما ذكرناه ،

والثانى : قوله : للعجب فإنه مدعو إليه ، ولذلك كسر ، فرقا بين المدعو والمدعو إليه ، أى : يا قوم احضروا للعجب (٤) .

---

(١) فى (م) " ذكرنا " بدون ضمير الغيبة وقد ذكر ذلك فى ص ٦٣٦ .

(٢) هذا شطر بيت من بحر البسيط وأوله ما ذكره الشارح .
وذكر محقق المقتصد فى شرح الايضاح أن القيس شارح شواهد الايضاح نسبه لابى الأسود الدؤلى أو ابى زيد الطائى وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٥٦ ، والمقتصد ٢/٧٨٨ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/١١٠ ، والايضاح العضدى ٢٣٦ ، والعينى ٤/٢٥٧ ،والخزانة ١/٢٩٦ ، والتصريح ٢/١٨١ ، واللسان " لوم " وفيه رواية أخرى للشطر الثانى وهى :-
* يا للرجال وللشبان للعجب * ولم ينسب فى هذه المراجع إلى قائله ، بل قال العينى انه مجهول القائل وتابعه شراح الشواهد من المتأخرين .

(٣) كلمة -(أن)- ساقطة من الأصل .

(٤) انظر المراجع المذكورة فى الصفحة فى نفس الصفحات .

(وقولهم يا للبهية ،[1]) وهى البهتان ، (ويا للغليقة[2]) وهى الداهية (ويا للعضيهة ،[3]) وهى الأفك والبهتان ، (على ترك المدعو) هذا كأنه سؤال وجواب ، فالسؤال -(أن هذه اللامات فى الأمثلة " الثلاثة "[4] مكسورة ، وهى للمدعو إليه ، وإنما تكسر إذا تقدمها مدعو نحو : يالله للمسلمين ، ولم يتقدم ههنا مدعو ، فأجاب بأنه ترك المدعو وهو مراد ، كأنه قال : " ياقوم للبهية " ، أى : أدعوكم لهذه الأمور لتنظروا اليها ، وتعجبوا منها ، وعلى هذا فلام التعجب حيث ما كان ، فالمدعو وإن لم يذكر معه لكنه مقدر ، لاقتضاء يا مدعوا إلا أن يقال : يا للعجب بفتح اللام[5] بتقدير كونه مدعوا على جهة مجازية ، أى : " ياعجب احضر فهذا أوانك ،[6] فلا حاجة حينئذ الى تقدير مدعو ،

---

(١) انظر الصحاح " بهت " .

(٢) الموجود فى اللسان " غلق " : والغلق : الهلاك .

(٣) انظر الصحاح " عضه " .

(٤) فى (م) و (هـ) (الثلاث) وكلا الوجهين جائز ، وذلك أن المعدود إذا وصف باسم العدد تجاذبته قاعدتان نحويتان :-
القاعدة الأولى قاعدة العدد مع المعدود وهى تقتضى تأنيث العدد مع المعدود المذكر وعكسه ، فتقول : " عندى رجال ثلاثة ، وعندى فتيات ثلاث .
والقاعدة الثانية : قاعدة الصفة مع الموصوف ،وهى تقتضى موافقة الصفة للموصوف فى التذكير والتأنيث تقول : " عند رجال ثلاث ، وعندى نسوة ثلاثة ، لذلك جاز لنا مراعاة أى القاعدتين أردنا .
انظر عدة السالك الى أوضح المسالك ٤/٢٤٥ .

(٥) فى (هـ) " للتعجب " .

(٦) قال سيبويه فى كتابه ٢/٢١٧ : " وقالوا يا للعجب ، ويا للماء لمارأ واعجبا أو رأوا ماء كثيرا كأنه يقول : تعال يا عجب أو تعال يا ماء فانه من أيامك وزمانك .

لكن إذا كانت مكسورة فلا يكون ما دخل عليه مدعوا ، فلابد من تقدير مدعو آخر ، فإن من يجعله مدعوا مجازا بفتح اللام معه ، ويقول : " يا للعجب" بالفتح ، ولو كسر لأضمر مدعوا .

(١)
(وتدخل الضمير " نحو" :

فيالك من ليل .) ، أى : اللام الجارة تدخل الضمير نحو :

فيالك من ليل . وآخره :

(٢)
* كأن نجومه . . . بكل مغار الفتل شدت بيذبل *

ونحو (و :-

(٣)
* يا لك من قبرة بمعمر *

" القبرة " : واحدة

القبر ، وهو ضرب من الطير ، والبيت لطرفة بن العبد ، وقد نزل مع عمه على ماء ، فنصب فخيخا له للقنابر ، وهى جمع " القنبر " لغة فى "القبر ، وبقى عامة يومه ، فلم يصد شيئا ، ثم حمل فخه ورجع إلى عمه ، وتحملوا ، من ذلك المكان ، فرأى القنابر يلتقطن ما نثر لهن من الحب فقال :

---

(١) فى (هـ) " فى " بدلا من " نحو" .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل وهو من معلقة امرىء القيس والمغار الشديد الفتل ، ويذبل جبل ، انظر ديوانه واشعار الستة الجاهليين .

(٣) هذا الرجز لطرفة بن العبد كما ذكر الشارح وهو فى ديوانه ص ٤٦ ، وفيه نفس القصة والرجز والقصة فى مجمع الأمثال ١ / ٢٣٩ ، وحذف النون من " تحذرى " إما لوفاق القافية أو للتقاء الساكنين .
المرجعين السابقين وهامش العباب ، وفى اللسان " قبر" قال ابن برى " يالك من قبرة بمعبرة لكليب بن ربيعة التغلبى ، ثم ذكر أنها هى السبب فى حرب البسوس التى قتل فيها كليب . انظر اللسان " قبر" .

* يالك من قبرة بمعمـــر *

والمعمر المنزل الواسع من جهـــة الماء والكلأ وآخره :-

خلا لك الجو (١) فبيضى واصفـــرى (٢)

ونقرى ما شئت أن تنقـــــــرى

قد رحل الصياد عنـك فابشـــرى

ورفع الفخ فماذا تحـــــذرى

لا بد من صيدك يوما فأصبـــــرى (٣) .

(أو الألف للإستغاثة ، فلا لام) (٤) أى : أو كالداخل عليه الألـــــف للإستغاثة نحو : يازيداه ، فإنه ينتصب محلا فلا لام ،

---

(١) الجو هنا ما اتسع من الأودية .

(٢) اصفرى أى صوتى ، والصفير هـو الصوت بالفم والشفتين . اللسان " صفر " .

(٣) فى الشعر والشعراء ص ١٨٨ * لابد يوما أن تصادى فاصبرى * وفى اللسان " قبر " * لابد من أخذك يوما فاصبرى * .

(٤) قال ابن الحاجب فى الكافية (ويفتح الالحاق ألفها ولالام نحـــو : " يا زيداه ") انظر شرح الكافية للرضى ١/ ١٣٣ وشرح الجامـــى للكافية ١/ ٣٢٨ .
وقال الرضى : " قال الخليل اللام بدل من الزيادة فى آخر المستغاث به والمتعجب منه " انظـر ١/ ١٣٤ .
قال الصبان : " قوله : " يازيدا " صرح الرضى والجامى بأنه حينئذ مبنى على الفتح ، وأن توابعه لا ترفع ، ومقتضاه أن ألف الاستغاثـة إذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء ، وتقـدم تزييف ماقالاه ، وأن الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز فى تابعه الوجهان " أهـ وحاشية الصبان ٣/ ١٢٦ ، وانظر كلام الرضى فى شرحه للكافية ١٣٤ ، وكلام الجامى فى شرحه لها ١/ ٣٢٨ .

أى لا تجتمع اللام (١) مع " ألف " (٢) الاستفاتة لتنافى أثريهما ، إذ ألف الاستفاتة (٣) توجب فتح ما قبلها ، واللام توجب جره ، ولذلك لا يجتمعان .

(أو الندبة) أى : كالداخل عليه ألف الندبة .

(فإنه يفتح (٤) نحو : " يا زيداه " ، والهاء للوقف خاصة .)

أى : إنما تلحق الهاء فى الوقف خاصة ، (ولا يجوز تحريكه ، إلا للضرورة (٥) نحو :

يارب يارباه إياك أسل . .)

وآخره : * عفراء يارباه من قبل الأجل * (٦)

---

(١) فى (هـ) " تجمع " .

(٢) فى (هـ) " الألف " .

(٣) قال الاشمونى : ولا يجوز الجمع بينهما " قال الصبان قال شيخنا لأن اللام تقتضى الجرد والألف الفتح ، فبين أثريهما تنافى ، ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوض ، وفى كل من العلتين نظر ، أما الأولى فلأن مقتضى اللام الجرد ولو تقديرا فلا ينافى ما تقتضيه الألف من الفتح ، وأما الثانية : فلأنه قد يمنع كون الألف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا أصل . انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٣ / ١٢٦ .

(٤) قال سيبويه : وأعلم أن الألف التى تلحق المندوب تفتح كل حركة قبلها ، مكسورة كانت أو مضمومة ، لأنها تابعة للألف ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا - انظر الكتاب ٢ / ٢٢٠ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١٥٦ ، والتصريح ٢ / ١٨١ ، والأشمونى ٣ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٥) انظر ابن يعيش ٩ / ٤٦ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١٥٨ .

(٦) هذا الرجز نسبه ابن يعيش لعروة بن حزام العذرى - انظر ٩ / ٤٧ ، وفى معانى القرآن للفراء قال : وأنشدنى أبو فقعس لبعض بنى أسد ، ثم ذكر البيت ، وقال البغدادى فى الخزانه إنه لم يجده فى ديوان عروة

" عفـــراء " اسم امرأة أى : " أسألك يا ربى عفراء والإتصال بها قبـــل حلول الأجل " .

(أو كان مبنيا قبل النداء تحقيقا أو تقـــديرا ،نحو : يا خمسة عشـــر" و" ياحذام ، ويا لكاع" .) يعنى إذا كان الاسم مبنيا ثم دخل عليـــه حرف النداء (١) ، فإنه يبقى بناؤه على ما كان فهو منتصب محلا أيضـــا ، قسم المبنى إلى قسمين : تحقيقى ، وتقديرى فالتحقيقى نحـــــو : " يا خمسة عشر " ، فإن بناءه لتضمن حرف العطف وهو موجب للبنـــاء تحقيقا (٢) ، وتقديرى : " نحو : يا حذام ،ويالكاع ، فإنه ليس لهمـــا علة بناء تحقيقا (٣) ،لكنهما بنيا لمشابهتهما " نزال " ، الواقع موقع : انزل ، فالبناء فيهما تقديرى لا تحقيقى ، لأن نزال إنما بنى لمشابهته ما لا تمكن له ، وهو فعل الأمر ، وأما"جذام" ،"وتكاع" فلم يتضمنا معنى فعـــل الأمـــر ، ولا معنى الماضى ولا معنى الحرف ، بل شابه ما تضمن مبـــنى الأصل (٤) ، فالبناء فيه تقديرى لا تحقيقى .

=== انظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٤٢٢ ، والخزانة ٣ / ٤٦٢ .
وعروة بن حزام العذرى أحد عشاق العرب وهو اسلامى كان فـــى زمن معاوية بن أبى سفيان ، و" عفراء " ابنة عمه وكان يعشقها ، انظر الخزانة ١ / ٥٣٤ .

(١) فى (م) زيادة " و" فى هذا المكان .

(٢) قال سيبويه : وإنما أصل خمسة عشر ، خمسة وعشرة ، ولكنهـــم جعلوه بمنزلة حرف واحد ، . . . فلما خولف به عن حال أخواتـــه مما تكون للعدد خولف به وجعل كأولاء . . . الخ .
قال السيرافى : وقوله : فلما خولف به : يعنى خولف بخمسة عشر فى طرح الواو عن أخواته . . . الخ - انظر سيبويه ٣ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ والسيرافى بالهامش .

(٣) فى (ك) و (ل) و (هـ) " لمشابهة " .

(٤) انظر ابن يعيش ٣ / ٨٠ ، ٨١ .

(ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا)[1] أى سواء تعرف قبل النداء " كيازيد " ، أو بالنداء " كيا رجل " . (على الأعرف ، خلافا للأصمعى)[2] فإنه منع من وصفه فيهما ، وحمل ما ورد من نصبه على إضمار: " أعنى " ومن رفعه على تقدير مبتدأ محذوف ، وكأنه نظر إلى أن المفرد المعرفة واقع موقع المضمر ، والمضمر لا يوصف ، فكذا الواقع موقعه ، وإنما جاز على الأعرف .

(لأنه وإن وقع موقع ما لا يوصف) وهو المضمر ،

(لم يجر مجراه فى كل حال) يعنى أنه لا يلزم من وقوعه موقعه أن يأخذ حكمه من جميع الوجوه .

---

(١) فى كتاب سيبويه ٢ / ١٨٣ ،قلت : أرأيت قولهم " يازيد الطويل " علام نصبوا " الطويل " ؟ قال : نصب لأنه صفة لمنصوب ،وقال : وإن شئت كان نصبا على أعنى ،فقلت : أرأيت الرفع على أى شىء هو إذا قال : " يازيد الطويل " ؟ ، قال هو صفة لمرفوع .
وفى المقتضب ، فإن نعت مفردا بمفرد فأنت فى النعت بالخيار إن شئت رفعته وإن شئت نصبته ، نقول : " يازيد العاقل أقبل . . . وإن شئت قلت : العاقل . . أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعا . . . . وأما النصب فعلى الموضع لأن موضع " زيد " منصوب . المقتضب ٤ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، وانظر كشف المشكل فى النحو ١ / ٥٢٨ ،والمقتصد ٢ / ٧٦٩ ، ٧٧١ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ١ / ١٣٦ وقال الأصمعى لا نوصف المنادى المضموم لبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفاعه . . . على تقدير أنت وانتصابه على تقدير " أعنى " وليس بشىء إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع أحكامه . أ هـ ===

(ولم يصرفوه عن حكم الغيبة رأسا لجواز عود الضمير إليه بلفظ الغيبة) هذا استدلال على أنه لا يلزم من وقوعه موقع المضمر أن يجرى مجراه في جميع الأحوال ، لأنه لم يصرف المنادى المعرفة عن حكم الغيبة رأسا ولو كان له حكم المضمر مطلقا ، انصرف عن حكم الغيبة رأسا ، لكنه لم يصرف ، ولذلك جاز عود الضمير الغائب إليه ، فلم يكن له حكم المضمر مطلقا باعتبار عود الضمير ، فجاز أن لا يأخذ حكمه أيضا .

(واستثنى بعضهم النكرة المعرفة بالنداء مثل " يا رجل " ، فانه ليس مما يوصف .) أى : بالمعرفة قبل النداء ، لأنه نكرة قبله فلا يوصف بالمعرفة ،

هذا مقابل لقوله : " مطلقا " ، لأن بعضهم قال : المنادى إذا كان معرفة قبل النداء جاز وصفه " كيازيد الطويل " ، أما النكرة المتعرفة بالنداء " كيارجل " ، فلا يجوز وصفه بالمعرفة ،

(وقد حكى يونس) جواز وصف النكرة المتعرفة بالنداء ، بالمعرفة (نحو : " يا فاسق الخبيث " ، وليس بقياس ، والعلة استطالتهم اياه بوصفه مع ما ذكر في امتناع بناء المضاف (١) ، وأما العلم فلما لم يكن مفيدا من الألفاظ ولا معنى له إلا الاشارة لم ينطل ، فإذا انتهيت إلى " الظريف " من قولك : " يازيد الظريف " ، كأنك قلت : " يا ظريف ")

=== وقال عبد القاهر في المقتصد : " الا أنك اذا قلت : " يازيد الظريف " جاز أن لا يجعل " الظريف " تابعا لموضع زيد وتنصبه بفعل مضمر نحو : " أعنى الظريف " - المقتصد ٢ / ٧٧٤ .

(١) ما ذكره في امتناع بناء المضاف هو أنه لو بنى المضاف لزم تقدم الحكم على علته . انظر ص .

(١)
هذا الكلام تعليل لقوله :)- استثنى بعضهم النكرة المعرفة بالنداء ، أى : يفرق بين المنادى إذا كان علما ، وبينه إذا كان نكرة قبل النداء ، إذ جاز وصف الأول دون الثانى ، وعلة الفرق أن العلم يفيد بنفسه تعيين المدلول ، فلم يفتقر إلى الصفة فى الدلالة على التعيين ، بخلاف النكرة فان تخصصه مفتقر إلى الوصف فلو ضم قبل الوصف لزم تقديم الحكم على العلة ، كما ذكرنا فى امتناع بناء المضاف ، وبيانه أن ضمه انما كان لكونه معرفة مخصصة ، وتخصيصه يحصل بالوصف ، فلو ضم قبل وصفه لزم تقديم الحكم ، وهم الضم ، على علته ، وهى تخصصه ، وتعينه ، لأن علة ضمه كونه واقعا موقع المضمر ، لكونه مفردا معرفة ، وتعرفه بوصفه ، فيلزم تقديم الحكم على العلة ، وأيضا لما كان تخصصه مفتقرا الى الوصف كان مستطالا بوصفه ، فكان حكمه حكم المضارع للمضاف الذى يجب نصبه ، بخلاف العلم فإن تعيينه بنفسه ، فلا يفتقر إلى الوصف فى التعيين ، فلا يستطال بالوصف ، بل وصفه زائد يأتى بعد تمام الأول
(٢)
ولذلك أشار -(اليه)- بقوله : " كأنك قلت : يا ظريف ، أى : الصفة مستغنى عنه لا يفتقر اليه العلم فى تعيينه ، فكأنه منادى آخر ، لا أن الصفة فى حكم تكرير العامل ، وقوله : " لما لم يكن مفيدا من الألفاظ ، جرى
(٣)
فيه على عبارة القدماء ، وهى أنهم قالوا : أتعلم يشير ولا يفيد ، أى يشير الى تعيين الذات ، ولا يفيد الوصف ، والصفة تفيد ولا تشير نحو : " العالم " ، فانه يفيد وصف العلم ، ولا يشير إلى تعيين الذات ،

---

(١) هنا ينتهى السقط من الأصل .
(٢) كلمة -(اليه)- ساقطة من الأصل و (م)
(٣) انظر ابن يعيش ١ / ٢٧ .

لأن مدلوله ذات ما قام به العلم ، هذا غاية تقرير حل هذا اللفظ وفيه نظر ، لأنا -(لا)- نسلم أن تعيين النكرة بواسطة الوصف بل بد خول (١) (٢)
" يا " عليه ، وكذا العلم لا سيما عند من قال : نداء العلم بعد تنكيره ، فإذا نكر صار مساويا لقولك : " يا رجل " ، فليكونا سواء في جواز الوصف ،

(فالمفرد منه) أي : من الوصف (أو ما هو في حكمه)
أي : في حكم المفرد نحو : " حسن الوجه " (٣) ، فإن حكمه حكم المفرد لأن إضافته غير حقيقية ، والتقدير : " حسن وجهه " ، وهذا الوصف إذا وقع منادى أعطوه حكم المضاف ونصبوه ، والفرق غامض ، ولكن الاستعمال على ما ذكره ، فإنهم جوزوا في نحو :

* ياصاح باذا الضامر العنس . . * (٤)

---

(١) كلمة -(لا)- ساقطة من الأصل و (ل) .

(٢) تقدم في ص

(٣) قال سيبويه : ويقوى : " يازيد الحسن الوجه . . . أنك لا تستطيع أن تناديه فتجعله وصفا مثله منادى " وابن يعيش ٢ / ٨ .

(٤) هذا البيت من بحر الكامل وهو لابن لوذان السدوسي كما في كتاب سيبويه والمفصل ، ونسب في الأغاني إلى خالد بن المهاجر ، وخزر بن لوذان شاعر يقال : إنه قبل امرئ القيس ، وخالد بن المهاجر هو خالد بن بن المهاجر بن خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي . وهذا البيت من الشواهد التي قلما يخلو منها كتاب نحو ، فهو في سيبويه ٢ / ١٩٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٢ ، وشرح شواهد سيبويه لابن النحاس ١٧٧ ، والمفصل ص ٤٠ ، والايضاح في شرح المفصل ١ / ٢٧١ وابن الشجري ٢ / ٣٢٠ ، وابن يعيش ٢ / ٨ ، والخصائص ٣ / ٣٠٢ ، وقد استشكل النحاة على رفعه مجيء المعطوفات بعده مجرورة ، وقد

نصب "الضامر" ورفعه ، كما لو قلت : "يا هذا الضامر رفعا ونصبا "

(إذا كان جاريا على مضموم غير مبهم جاز فيه النصب حملا على الموضع منه :

فما كعب بن مامة وابن سعدى . . بأكرم منك يا عمر الجوادا (١))

=== حاول بعضهم تخريجه على طرق أخرى ،قال ابن جنى فى الخصائص ٣/٣٠٢ : وهو عندنا محمول على معناه دون لفظه ، وانما أراد " ياذا العنس الضامر والرحل ذى الاقتاد" ، وقال ابن الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ١/٢٧١ :إن الاستدلال بانشاد الشطر الأول على ما رواه الثقات ممن لا يعلم تتمته ،والاخر وهو أن يكون " الرحل " معطوفا على " العنس" على سبيل التجوز لأن معنى : الضامر العنس ،الذى ضعف أو بلى عنسه ، فعطف الرحل باعتبار المعنى ،كأنه قال : الذى ضعف أو بلى عنسه ورحله. وانظر كلام النحاة فى الخزانة ١/٣١٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، فقد أطال صاحبها الكلام فيه . ومما قاله فيها بعد ما ذكر جواب ابن الحاجب عن رفع" ياذ الضامر العنس" : قال : ويفهم من هذين الجوابين أنه لم يجز نصبه ، وهو مخالف لما نقله الفالى فى شرح اللباب ، قال : جوزوا فى نحو : * يا صاح ياذا الضامرالعنس* نصب الضامر ورفعه كما لو قلت : ياذا الضامر رفعا ونصبا " أ هـ ، وماذكره البغدادى موافق لما هنا . إلا أن البغدادى يقول القالى والصحيح أنه : الفالى بالفاء .

(١) هذا البيت من بحر الوافر وهو من قصيدة لجرير يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ، وكعب بن مامة الإيادى أحد أجواد العرب ومن جوده ماذكره ابرهلا العسكرى فى : الكرماء ص ١٣ قال : وصعب كعب رجلا من النمرين قاسط فى شهر ناجر فتصافنا ماءهما فجعل النمرى يشرب نصيبه فاذا أصاب كعبا نصيبه قال : أسق أخاك النمرى فيؤثره على نفسه ويسقيه حتى أضربه العطش وأسرع السير حتى رفع له أعلام الماء ===

فنصب" الجواد " حملا على موضع " عمر" فإنه منصوب .(١)

(والرفع) أى : وجاز الرفع (حملا على اللفظ ، لأن الضم لا طراده(٢) هنا أشبه الرفع .) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن المبنيات إنما تجرى الصفات على محالها لا على الفاظها نحو : " جاء فى هؤلاء الكرام " ، بالرفع ، ولا يجوز جره نظرا إلى لفظ هؤلاء " فكان ، ينبغى أن لا يجوز رفع الوصف فى " يازيد الظريف " ايضا(٣) " نظرا إلى لفظ " يا زيد " ، لأنه مبنى أيضا ،

=== وقد غلبه العطش فقيل له رد كعب فلم يقدر على الورود فمات"

وانظر خبره فى الخزانة ٤/ ١١٠ ، ١١١ ، ومع هامش ديوان جرير ١٣٥ ، ١٣٦ ، وابن سعدى ذكر المصنف فى التعليق انه حاتم الطائى ، وذكر العينى وصاحب الخزانة أنه أوس بن حارثة بن لأم الطائى وسعدى أمه ، وكان من أجواد العرب وساداتهم وفيه يقول ابن أبى حازم الأزدى :

الى أوس بن حارثة بن لأم ليقضى حاجتى متمن قضاها
وما وطىء الثرى مثل ابن سعدى ولا لبس النعال ولا احتذاها

والبيت الشاهد فى ديوانه ص ١٣٥ ، والمقتضب ٤/ ٢٠٨ ، والعينى ٤/ ٢٥٤ ، والخزانة ٤/ ١١٠ ، وابن يعيش ٢/ ٢٩٩ ، ٣/ ١٤٣ز وغيرهم ، ورواية الديوان والمقتضب والخزانة : بأجود منك ، ويروى " أروى " بدلا من سعدى .

(١) فى (م) و (هـ) فى موضع المنادى وفى (ك) " حملا على موضع فانه منصوب" وفى (ل) " حملا على الموضع .

(٢) فى (م) " لأن المضمر" وهو خطأ .

(٣) كلمة - (ايضا)- من (م) و (هـ) .

فأجاب بأن ضم المنادى لما كان مطردا مع حرف النداء كان كاطـــــراد رفـع الفاعل مع الفعل ،فاشبه هذه الحركة - " لاطرادها "[1]- حركـــة المعرب ، فلذلك أجريت الصفة على لفظه ، وقيل : إن حركة المنـــادى عارضة ، فاشبه لعروضه حركة المعرب ، فلذلك أجريت الصفة على لفظه ، وهذا كأنه أظهر ، فإن عروضه مشابه للاعراب ، إذ المنادى قبل النداء -(اسم)[2]- معرب ، فعرض له البناء بالنداء ، فحركة بنائه عارضـــــــــه ، فشابه حركة المعرب ، أما الإطراد فليس سببا لجرى المعرب على لفظه فإن نحو : هؤلاء - (أيضا)[3]- كسره " مطرد "[4] ، ومع هذا لا يوجـــب إجراء الصفة على لفظه ، فعلمنا أن الإطراد ليس سببا مستقلا فى إجراء الإعراب على اللفظ ، إلا إذا ضم العروض معه ، فالتعليل بالعروض أولى لكونه مستقلا بالدلالة على هذا الغرض ، ومعنى الأطراد أن البناء على الضم حاصل فى كل منادى مفرد -(معرفة)[5]- تدخل عليه حـــرف النداء ، سواء كان " متعرفا "[6] قبل النداء كيا زيد ، أو بالنداء كيارجل (،وعلى هذا "يازيد الكريم الخيم "[7] رفعا ونصبا) لأن "الكريم الخـــيم " حكمه حكم المفرد ، بناء على ما ذكرنا من كون الاضافة فيه غير حقيقتـــه ، فهو فى حكم الانفصال ، والتقدير : " يازيد الكريم خيمـــــه " .

---

(١) فى (م) " لاطراده " .

(٢) كلمة -(اسم)- ساقطة من (ل) .

(٣) ،، -(أيضا)- ،، ،، الأصل .

(٤) فى الاصل " مطرده " .

(٥) كلمة -(معرفة)- ساقطة من جميع النسخ غير الاصل .

(٦) فى (م) و(هـ) " سواء كان معرفة " .

(٧) الخيم بالكسر السجية والطبيعة .

(وإذا كان) أي الوصف (مضافا أو لمضاف فالنصب ليس إلا ، نحو : " يا زيد ذا الجمة)[1] هذا مثال لما كان الوصف مضافا ، (ويا عبد الله الظريف) ، هذا مثال لما كان الوصف لمضاف ، يعني أن المنادى الموصوف مضاف فيجب نصب الصفة في الموضعين ، أما إذا كان الوصف مضافا فلأن حكمه حكم المنادى ، والمنادى المضاف منصوب فكذا الوصف ، وأما إذا كان صفة "[2] لمنادى مضاف" ، فيجب النصب أيضا في الوصف ، لأنه تابع لما ينتصب لفظ ومحلا .

(وكذا سائر التوابع)[3] فإن حكمها حكم الوصف في أنه إذا كان مفردا يجوز فيه الرفع والنصب ، وإذا كان مضاف أو لمضاف فيجب فيه النصب أيضا .
(إلا البدل[4] ، ونحو " زيد وعمرو[5] من المعطوفات)

---

(١) قال سيبويه : فالمضاف اذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته لأنه هنا وصف لمنادى في موضع نصب ، كما انتصب حيث كان منادى لأنه في موضع نصب . . . وقال الخليل رحمه الله وسألته عن : يازيد نفسه ، ويا تميم كلهم وياقيس كلهم فقال هذا كله نصب كقولك : يازيد ذا الجمة ، وفي المقتضب : وإذا نعت مفردا بمضاف لم يكن المضاف الا منصوبا ، تقول : يا زيد ذا الجمة ،ويازيد غلام عمرو .
أما المنادى المضاف فنعته لا يكون إلا نصبا . انظر سيبويه ٢ / ١٨٤ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٩ .

(٢) في (م) " المنادى المضاف" .

(٣) انظر سيبويه ٢ / ١٨٤ ، ١٨٥ ومابعدها ، والمقتضب ٤ / ٢١١ .

(٤) قال المبرد في المقتضب : اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه . . . فعلى هذا تقول : يا زيد أبا عبد الله ، فتنصب " أبا عبد الله " نعتا كان أو بدلا لأنك إذا أبدلت فكأنك قلت : "ياأباعبد الله " - المقتضب ٤ / ٢١١ .

(٥) قال سيبويه : وتقول : " يازيد وعمرو " ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء

التى لا يمتنع دخول يا " عليها "[1] (فإن حكمها حكم المنادى بعينه مطلقا) مفردة كانت أو مضافة ، أو بعد مفرد أو مضاف ،

(كسائر التوابع " مضافة "[2])-(أى)-[3] كما أن سائر التوابع مضافة حكمها أيضا حكم المنادى مطلقا ، أى : أنه لو كان " منادى "[4] لكان يجب نصبها ، فالقدر المشترك بين البدل ، وهذه المعطوفات التى لا يمتنع دخول " يا " عليها ، وبين سائر التوابع مضافة ، هو أن حكمها حكم المنادى مطلقا[5] ، (تقول : " يا زيد زيد ، ويا زيد صاحب عمرو "[6] ، بإذا ابدلت ،) ذكر مثلين للبدل ، الأول للمفرد ، والثانى للمضاف ، وفى جعل "زيد" بدلا من زيد نظر ، فإنه تأكيد لفظى لا بدل .

=== فى قوله : " يا " . . . لأن هذه الحروف تدخل الرفع فى الآخر كما تدخل فى الأول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على " يا " الكتاب ٢ / ١٨٦ .

وقال المبرد : اعلم أن المعطوف على الشىء ، يحل محله لأنه شريكه فى العامل . . . فعلى هذا تقول : " يازيد وعمرو أقبلا " . انظر ابن يعيش ٢ / ٢ .

(١) فى (ل) و (م) " عليه " .

(٢) فى (م) " مضافا " .

(٣) كلمة -(أى)- ساقطة من (ل) .

(٤) ما بين الأقواس" " وقع مكانه فى (م) و (هـ) : " أى لو كان سائر التوابع فى حال الاضافة منادى" .

(٥) انظر سيبويه ٢ / ١٨٦ ، ومابعدها ، والمقتضب ٤ / ٢١١ ومابعدها .

(٦) قال صاحب العباب : المصنف تبع أبا على والزمخشرى فى أنه جعل " زيد " الثانى بدلا من الأول ، وسيبويه جعله عطف بيان ، والظاهر أنه تأكيد لفظى لإفادة البدل وعطف البيان ما لا يفيد الأول . أ هـ العباب اللوحة ٨٢ مخطوطة المدينة ، وانظر كلا أبى على فى الايضاح العضدى ١ / ٢٣١ ، وانظر كلام الزمخشرى فى المفضل ص ٣٨ .

(و" يازيد وعمرو") (١) مثال للمفرد من المعطوف بحرف الذى لا يمتنع دخول يا عليه .

(و " يا زيد وعبد الله ") مثال للمضاف منه ، ثم ذكر أمثلة التوابع غير البدل ، والمعطوف بحرف المذكور فقال :

(يا تميم أجمعين ، وأجمعون .) (٢) الرفع على اللفظ ، والنصب على المحل ، هذا مثال للتأكيد المفرد ،

(وكلهم ،أو كلكم) (٣) مثال للتأكيد المضاف ، وذكر " كلهم ، وكلكم " ، فالغيبة فى " كلهم " نظرا الى لفظ تميم ،و" كلكم " نظرا الى أنه واقع موقع المفرد وهو : " يا أنتم " ، فالغيبة نظرا إلى اللفظ ، والخطاب نظرا إلى المعنى .

(ويا غلام بسر وبشرا ، وأبا عبد الله) (٤) (٥) (٦) هذا مثال لعطف البيان مفردا ومضافا (٧)

---

(١) فى الاصل " المعطوفات .

(٢) قال الخليل فى سؤاله لسيخه : وأما : " يا تميم اجمعون " فانت فيه بالخيار ، ان شئت قلت : اجمعين ، ولا ينتصب على " اعنى " من قبل أنه محال أن تقول : " اعنى اجمعين " وبذلك على أن اجمعين ينتصب لأنه وصف لمنصوب .
قول يونس : المعنى فى الرفع والنصب واحد . انظر الكتاب ٢ / ١٨٤ .

(٣) المرجع السابق فى نفس الصفحة وفيها :" هذا كله نصب كقولك : يازيد ذا الجمة " ـ وانظر المقتضب ٤ / ٢١١ ، والمقتصد ٢ / ٧٧٤ ، وابن يعيش ٢ / ٤ ، والفوائد الضيائية شرح الكافية ١ /٣٣١ .

(٤) انظر المقتصد ٢ / ٧٧٥ ، وابن يعيش ٢ / ٢ .

(٥) فى ( ) " ويا عبد الله " وهو خطأ .

(٦) المراجع السابقة .

(٧) فى الأصل " أو مضافا " .

(وجاز فى قوله :

إنى واسطار سطرن سطرا (١) كقائل يا نصر نصر نصـــرا

أربعة أوجـــه .) .

أحدها : أن يضم الأول ، وينصب الثانى ، والثالث على عطف البيان من موضع الأول ، أو على المصدر بمعنى : يا نصر انصر نصـــــرا ، أو على أن الأول عطف بيان ، والثانى مصدر أو بالعكس .

والثانى : يضم الأول ويرفع الثانى على أنه عطف بيان من اللفـــظ ، وينصب الثالث على الموضع أو على المصدر .

والثالث : أن يضم الأول والثانى على أن الثانى بدل من الأول ، أو تأكيد لفظى -(له)- (٢) ، وينصب الثالث إما على عطف البيان أو على المصدر .

والرابع : أن ينصب الأول ، ويجر الثانى بالإضافة على أن يكون المضاف اليه جنسا (٣) كما يقال : طلحة الخير ، وحاتم الجود ، والتنكير للتفخـــــيم (٤)

---

(١) هذا البيت من الرجز وقد نسبه سيبويه لرؤبة وتبعه فى نسبته لـــــه ابن جنى فى الخصائص . انظر الكتاب ٢ / ١٨٥ ، والخصائص ١ / ٣٤٠ والمقتضب ٤ / ٢٠٩ ، والخزانة ١ / ٣٢٥ ، والمغنى ص ٤٣٤ ، والمقتصد ٢ / ٩٢٨ ، والعينى ٤ / ١١٦ ، واللسان " نصر " ، ولا يكاد يخلو منه كتاب نحو أو لغة ، (ونصر) الممدوح هو : نصر بن سيار أميـــر خراسان ، ونصر الثانى قيل إنه حاجبه وهذا خلاف ما فهم سيبويـــه والمبرد فقد فهماه على أنه عطف بيان ، وقيل إن اللفظة الثانية بالضاد أى نضر . وانظر الكلام على البيت فى المراجع السابقة .

(٢) كلمـة -(له)- ساقطة من (م) .

(٣) فى الهامش أى مصدرا .

(٤) هذا القول ذكره صاحب الخزانة ونسبه للمصنف وذكر شرح الشـــارح م انظر الخزانة ١ / ٣٢٥ .

وما ذكره الشارح هنا هو نص كلام المصنف فى الحاشية ١٤ ظ .

وينصب الثالث : أما على عطف البيان ، أو على المصدر ، أو يكون الأول جنسا والثانى علما ،فكأنه خوطب النصر مجازا ، كما قال :

أيا جود معن ناج معنا بحاجتى (١) فمالى إلى معن سواك شفيع

وعلى هذا فالثالث لا يكون إلا مصدرا .

(ويا عمرو الحارث .) هذا مثال للمعطوف بحرف الممتنع دخل يا عليه ، فيجوز فيه رفع " الحارث" ، ونصبه (٢) ، (يختار الخليل فى المعطوف (٣)) أى : فى هذا المعطوف المذكور (الرفع) - (تنبيها على أنه مقصود بالنداء (٤))- أيضا كالأول فيرفع .

---

(١) هذا البيت لم اعثر عليه فى المراجع التى بين يدى وهو من بحر الطويل .

(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدى شيخ سيبويه وامام النحاة فى عصره وواضع علم العروض . ولد بالبصرة وشب بها قيل إنه توفى سنة ١٣٠هـ وقيل ٦٦٣هـ ، وقيل ١٧٥هـ .

(٣) قال سيبويه فى كتابه " وقال : الخليل رحمه الله : من قال : يازيد والنضر فنصب فإنما نصب لأن هذا من المواضع التى يرد فيها الشىء إلى أصله ،فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : " يا زيد والنضر " . ويقولون : " يا عمرو والحارث" ،وقال الخليل رحمه الله : هو القياس . . . الخ انظر الكتاب ٢/١٧٦- ١٨٧ . وفى المقتضب أما الخليل وسيبويه والمازنى فيختارون الرفع . انظر ٤/٢١٢ .

(٤) ما بين القوسين وقع فى (م) من المتن وفى بقية النسخ من الشرح وهو ما يقتضيه السياق .

(وأبو عمرو[1] النصب[2] .) أى : يختار النصب ، لأن المعطوف على المبنى إنما يجرى على الموضع لا على اللفظ بدليل ضربت هؤلاء وزيدا بالنصب .

(وأبو العباس الرفع) أى : يختار الرفع (فيما يصح نزع اللام عنه كالحسن) فإن الصفة إذا جعلت علما جاز إثبات اللام فيه ونزعه .

(والنصب[3]) أى : ويختار النصب (فيما لا يصح) أى نزع اللام عنه (كالنجم والصعق) مما غلب من الشابعة اسما أو صفة ، ووجه الفرق

---

(١) اختلف فى اسمه على واحد وعشرين قولا ذكرها السيوطى فى بغية الوعاة وهو أحد القراء السبعة المشهورين وامام أهل البصرة فى اللغة والنحو ، توفى سنة أربع وقيل تسع وخمسين ومائة من الهجرة . انظر مراتب النحويين ٣٢- ٤٢ ، وطبقات النحويين ٢٨- ٣٤ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣١ ، ونشأة النحو ص ٧٥ .

(٢) قال المبرد فى المقتضب : " أما ابو عمرو ، وعيسى بن عمر زيونس ، وأبو عمرو الجرمى فيختارون النصب - انظر ٤ / ٢١٢ .

(٣) انظر ملخص كلام السيرافى فى هامش سيبويه ٢ / ١٨٧ ، وانظر الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٣٣١ ، والمقتصد ٢ / ٧٧٦ ، ٧٧٧ وشرح كافية الرضى ١ / ١٢٧ .
وفى ابن يعيش ٢ / ٣ : وكان ابو العباس المبرد يرى أنك اذا قلت : يازيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده ، واذا قلت : يا زيد والرجل فالنصب هو المختار ، وذلك أن الحارث وحارثا علمان . أ هـ .
أقول : هذا التفصيل الذى ذكره ابن يعيش وذكره المصنف والشارح هنا ليس فى كلام المبرد فى المقتضب ، فقد ذكر فيه الخلاف وحجة كل فريق ، وقال بعد ذلك : وكلا القولين حسن ، والنصب عندى أحسن على قراءة الناس ، انظر المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

أنه إذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير دخول حرف النداء عليـــــه ، فكان الأولى حينئذ أن يحرك بحركة المنادى ، وإذا لم يصح امتنع ادخال " يا " عليه ، فكان أولى بأن يجعل تبعا ، والأتباع على موضع المبنـــى هو الأصل ، وقيل اختيار المبرد في العلم كالحارث والعباس الرفـــع ، وفي غير العلم كالرجل ، والغلام ، النصب (١) ، لأن اللام مع العلم لا يمنع من تقدير حرف النداء ، لعدم إفادتها للتعريف ، ونحو : الرجـــــل لا يمكن الحكم بزيادتها لإفادتها التعريف ، فهي معاقبة للإضافـــة ، وكما ينصب مع الإضافة فكذا مع المعاقب لها (٢) .

(وكذلك الرجل ، حيث لم يسوغوا : يا زيد ورجل ، كأنهم كرهوا بناء من غير علامة تعريف بخلاف العلـم .)

أي : الرجل إذا عطف على المنادى المضموم نحو : " يا زيد ورجل " ، لا يصح تقدير نزع اللام عنه ، إذ لم يسوغوا : " يازيد ورجل " ، لأنهم كرهوا بناءه من غير علامة تعريف ، يعني أنه إنما يكون مضموما لوقوعه موقع المضمر ، ومشابهته له ، ليكون مفردا معرفة ، وههنا إذا نزع الـــــلام لم يبق فيه تعريف اللام وليس يا -(مذكورا)- (٣) معه فهو خال عن علامة (٤) التعريف ، فلا يشابه المضمر ، فلا يضم بخلاف العلم فإنه يشبه المضمر بالإفراد والتعريف ، -(فإذا كان المعطوف علما جاز ضمه لوجود مشابهته (٥) ،

---

(١) هذا القول هو الموجود في ابن يعيش انظر ٢ / ٣ .

(٢) في (م) و (هـ) " فكما " .

(٣) كلمة -(مذكورا)- ساقطة من الأصل .

(٤) في الأصل و (ل) " فهو خلا " .

(٥) من هنا يبدأ السقط من (م) .

للمضمر وهو -(١) الإفراد والتعريف (٢)- وإذا قيل : " يا زيد ورجل " لم يجز لعدم مشابهته " المضمر " لعدم التعريف (٣)، وفيه نظر ، لأن الواو يقوم مقام " يا " فليس خاليا عن علامة التعريف وهو " يا " في التقدير (٤)، بخلاف ما إذا حذف " يا " ابتداء من اسم الجنس ، نحو رجل ، بتقدير : " يا رجل " لخلوه عن التعريف لفظا ، ولعدم قيام ما يقوم مقامه (٥).

(وإذا وصف المضموم بابن ، وهو بين علمين ، بني المنادى معه على الفتح اتباعا لحركة الأول حركة الثاني ، وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة (٦)،

---

(١) من هنا بدأ السقط من الأصل .

(٢) هنا ينتهي السقط في (م) .

(٣) في (ك) " للمضمر " .

(٤) في (هـ) و (ل) "عن اسم جنس" ، وفي (ك) "عن اسم رجل " .

(٥) في (م) " ولعدم قيام ما عليه مقامه " .

(٦) قال سيبويه ٢/ ٢٠٤ : وانما حملهم على هذا أنهم انزلوا الرفعة التي في قولك : " زيد " بمنزلة الرفعة في را " امرئ " والجرة بمنزلة الكسرة في الرا والنصبة كفتحة الرا ، وجعلوه تابعا لابن ، ألا تراهم يقولون : " هذا زيد بن عبد الله " ، ويقولون : " هذه هند بنت عبد الله " فيمن صرف ، فتركوا التنوين هاهنا ، لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثير في كلامهم ، فكذلك جعلوه في النداء تابعا لابن " أهـ .

وقال المبرد في المقتضب ٤/ ٢٣١ : والأجود أن تقول : " يا زيد بن عمرو " في النعت والبدل ، وإنما يجوز أن تقول : " يا زيد بن عمرو " إذا ذكرت اسمه الغالب ، واضفته إلى اسم أبيه أو كنيته لانه لا ينفك من ذلك فهو بمنزلة اسمه الذي له . " ===

قيد بالمضموم ليخرج العلم المضاف نحو : " يا عبد الله بن زيـــد " ، فإنه ليس من الباب ، وقوله : " هو بين علمين " ،شرط لفتح المنادى ، فإنه إذا وقع الابن بين علمين كثر في الاستعمال ، فاختير فتحه طلبـا للخفة فيما هو كثير الاستعمال ، وفي اللفظ أدنى تساهل (١) ، لأنهم قالوا : " العلم الموصوف بأبن مضافا إلى علم ، وفي لفظه ، اطلاق ، إذ الابن بين علمين جاز أن يكون مضافا وأن لا يكون نحو : يا زيد الابن لعمرو ، فإنه بين علمين وليس مضافا ، وهذا الحكم يختص بالاضافة ، وانما قال :

=== وقال أبو علي الفارسي في الايضاح العضدي : فإن نعت المفرد بابن فلان أو بابن ابي فلان نصبت " ابنا " ، وجعلته مع الأول كالشيء الواحد ، فقلت : " يازيد بن عمرو " ويا بكر بن ابي زيـد " ، والكنية في هذا الباب كالعلم ، المقتصد ٢/٧٨٤ ، ٧٨٥ .

وقال صاحب العباب : عند قول المصنف " بني المنادى معه علـى الفتح " الظاهر أن المصنف تبع في هذا عبد القاهر فإنه قال : جعل الابن مع الأول شيئا واحدا وبنيا على الفتح فتكون حركة الأول وحركة الابن عنده حركتي بناء ،كأنه جعلهما بمنزلة كلمة واحدة نحـو : " خمسة عشر " ، وقيل انهما حركتا إعراب ، والصحيح أن حركة الأول حركة بناء ، وحركة الابن حركة إعراب . انتهى من العباب اللوحة ٨٣ مخطوطة المدينة .

والقول الذي نسبه صاحب العباب لعبد القاهر موجود في المقتصد ٢/٧٨٥ ، ٧٨٦ .

(١) قال المهمشي على العباب بعد ما ذكر في الهامش قول الشارح هنا : لا تساهل فيه ، إذ الابن الهاري عن اللام لا يقع صفة للمضموم الا اذا كان مضافا ، ليتعرف فقوله : بابن ، يشير إلى أن المنادى إنمـا يبنى على الفتح إذا كان الابن مفردا مكبرا غير معرف باللام ،أما لـو كان مثنى أو مجموعا نحو : " يازيد وعمرو أبني بكر " ، أو مصغرا نحو : " يازيد بني بكر " ، أو معرفا باللام كمثاله فلا يبنى " .

" وتنزيلا " ، لأن هذا الإتباع إنما جاء في كلمة واحدة كابنم ، وامرىء ، وههنا كلمتان ، وكان حقهما أن لا يجرى الإتباع فيهما ، ولكن لما تنزلا منزلة كلمة واحدة لشدة التصاق الصفة بالموصوف (١) " كانتا ككلمة واحدة " ، وهذا الاتباع خارج عن القياس من وجهين :

أحدهما : أنه على عكس التوابع ، لأنه ههنا جعل الأول تابعا للثاني .

والثاني : أن حركة الثاني حركة إعراب ، لأن الابن مضاف ، وحركة الأول حركة بناء ، فليس موازيا في الحركة الا من حيث صورة الفتح ولو قيل : فتح المنادى للخفة ، فيما كثر استعماله من غير التعليل بالاتباع كان أولى لعدم ارتكاب مخالفته الأصل من وجوه ، اثنان " ذكرناهما " (٢) ، والثالث : جعل الكلمتين منزلة كلمة واحدة مع كون الصفة مضافة .

(بخلاف ما إذا لم يقع) على الشرائط المذكور من كون المنادى موصوفا ، وكونه مضموما ، وكون الصفة ابنا ، وكونه بين علمين فإنه إذا انتفى أحد القيود المذكورة ، انتفى فتح المنادى .

(وكذا في غير المنادى " (٣) فيحذف التنوين من الموصوف بابن بين علمين) معنى قوله : " وكذا " أن الموصوف بالابن ، الموصوف مما ذكر . في غير المنادى ، حكمه حكم المنادى ، وهذا التشبيه لا يتحقق إلا في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة ، دون حكم فتح المنادى ،

---

(١) في (م) و (هـ) " نزلا منزلة كلمة واحدة " .

(٢) في (م) " ذكرنا " وانظر الوجهين المشار لهما في ص .

(٣) في (م) " النداء " .

وهو ظاهر ، -(و)- (١) دون الاتباع ، لأن هناك فتح الأول تبعا للثانى ، وههنا الموصوف باق على حركاته :- رفعا ، ونصبا ، وجرا ، غير أنه حذف منه التنوين ، فالتشبيه فى تنزيلهما منزلة كلمة واحدة فقط ، والفاء فى قوله : " فيحذف للتسبب " ، أى : كونهما بمنزلة كلمة واحدة واستزاجهما سبب لحذف التنوين ، وإنما يحذف التنوين إذا وجد القيود المذكورة ، وهو كون الموصوف موصوفا بابن ، وكون الابن واقعا بين علمين ، وكونه صفة لا خبرا ، فإنه إذا انتفى -(قيد)- (٢) ، انتفى حذف التنوين كما سيأتى .

(نحو : " يا زيد بن عمرو ") وهذا مثال : لكونه بين علمين فى المنادى .

(ويازيد بن أخى) (٣) مثال لكونه واقعا لا بين علمين فلا يفتح المنادى بل يضم .

(وهذا زيد بن عمرو) مثال لكونهما فى غير المنادى واقعا بين علمين فيحذف التنوين من الأول .

---

(١) الواو -(و)- ساقط من (هـ) .

(٢) فى (م) " قد " وهو خطأ .

(٣) قال سيبويه : وأما " يا زيد بن أخينا " فلا يكون الا هكذا ، من قبل أنك تقول : هذا زيد بن أخينا ، فلا تجعله اسما واحدا ٢/٢٠٥ ، وانظر المقتضب ٢/٣١٥ ، ٤/٢٣١ ، والمقتصد ٢/٧٨٧ .

(وزيد ابن أخي)[1] مثال لكونه غير واقع بين علمين ، فلذلك لم يحذف التنوين من الموصوف ، وكذا لا يحذف التنوين من الأول إذا لم يقع الابن صفة نحو : " زيد ابن عمرو " ، على أن زيدا مبتدأ ، وابن عمرو خبره ، فلا يحذف التنوين ، لأن كثرة الإستعمال فيما إذا وقع صفة ، فإنه يوجب تنزلهما منزلة كلمة واحدة بخلاف ما إذا كان خبرا .

(وجوزوا في الوصف التنوين في الضرورة نحو :

* جاريةٌ من قيسِ بن ثعلبة .. *[2]

يعلم من هذا أن القيود المذكور سبب لاختيار الفتح في المنادى ، ولوجوب حذف التنوين في غيره ، وآخره :

* .. قباءَ ذات سرة مقعبة *

القباء ضامرة البطن ، والمقعبة السرة التي دخلت في البطن وعلا ما حولها حتى صار كالقعب ، وهو القدح الضخم .

---

(١) انظر سيبويه ٣/٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

(٢) هذا مطلع أرجوزة للاغلب العجلي وهي مذكورة في المستقصى ٢/٢٢٨-٢٢٩ ، والخزانة ١/٣٣٢ ،
والأغلب العجلي هو : الأغلب بن عمرو بن عميدة ، ينتهي نسبه الى بكر بن وائل ، وهو من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، واختلف فيه فقال بعض العلماء انه اسلم وجاء الى الرسول صلى الله عليه وسلم فهو صحابي ، وقيل انه لم ير الرسول استشهد في نهاوند وهو أرجز الرجاز وارصنهم كلاما . انظر ترجمته في الخزانة ١/٣٣٣ ، ومعجم الشعراء ٢٢ .
والبيت المذكور من شواهد سيبويه ٣/٥٠٦ ، والمقتضب ٢/٣١٥ ، والخصائص ٢/٤٩١ ، والأمالي الشجرية ١/٣٨٢ .

(ولا ينادى ما فيه الألف واللام كراهة اجتماع علامتى التعريف (١) ، بل يتوصل اليه بالمبهم نحو : " يا أيها الرجل ، يا هذا الرجل ، ويا أيهذا الرجل ، ولا يسوغ فى الوصف هنا) أى فى الوصف المبهم .

(إلا الرفع (٢) ، لأنه المقصود بالنداء) بخلاف ما إذا وصف غير المبهم نحو : " يا زيد الطويل " ، فإننا قد ذكرنا أنه يجوز فى الوصف الوجهان ، الرفع والنصب ، حملا على اللفظ ، وعلى المحل ، ولذلك قيده فى الأول بقوله : غير مبهم أحترازا عن وصف المبهم .

(وكذا فى توابعه (٣) .) أى : لا يسوغ فى توابع وصف المبهم إلا الرفع نحو : " يا أيها الرجل الكريم " ، و) لا (٤) يجوز فى الكريم إلا الرفع ، لأنها توابع معرب) وإنما جاز الوجهان فى توابع المبنى نحو : " يا زيد الطويل " والرجل ههنا معرب ،

---

(١) قال صاحب العباب : إما لأن الاستغناء باحداهما حاصل ، أو لأن بينهما تنافرا ، إما لأن حرف النداء فى المفرد المعرفة يقتضى البناء ، واللام كأنها تقتضى الاعراب لأنها ترجح جانب الاسمية ، لأنها بمنزلة التنوين لمعاقبتها إياه ، أو لأن حرف النداء يفيد فائدة المواجهة والطلب ، واللام تفيد فائدة الغيبة ، وخلاف الطلب ، فلا يجتمعان . العباب اللوحة ٨٣ مخطوطة المدينة .

(٢) عقد سيبويه لهذا البحث بابا ، فقال : " هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ، ولا يقع فى موقعه غير المفرد " أهـ . ثم مثل لذلك وعلله . انظر الكتاب ٢ / ١٨٨ ، ١٨٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٣) انظر سيبويه ٢ / ١٩٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٧ .

(٤) هنا ينتهى السقط من الأصل .

(ويدل على اعرابه نحو :

* يا أيها الجاهل ذو التنزى .. *)[1]

أى : يدل على أن -(تابع)- صفة المبهم لا يجوز فيه " إلا الإعراب "[2] ورود الرفع "هنا"[3] فى "ذو" ، أى : لو لم يكن وصف المبهم معربا[4] ، بل كان مبنيا لم يجز فى تابع وصفه ، إذا كان مضافا إلا النصب ، فلما جاز الرفع دل على أن وصف المبهم معرب ، ويحتمل أن يريد ، ويدل على أن تابع صفة المبهم لا يجوز فيه إلا الإعراب[5] ،

وبيانه أنه لو جاز النصب فى الصفة إذا كانت مفردة لوجب فيها إذا كانت مضافة ، بدليل اطراد هذا الحكم فى نحو :"يا زيد الطويل" ، "ويازيد صاحب عمرو" ، وكذا تابع صفة المبهم لو جاز نصبه مفردا لوجب نصبه مضافا ، لكنه لم يجب بدليل الرفع فى "ذو التنزى" وآخره :

* .. لا توعدنى حية بالنكز *

---

(١) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٩٢ ، والأمالى الشجرية ٢ / ١٢١ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٧٣ ، وابن يعيش ٦ / ١٣٨ ، والعينى ، والمقتضب ٤ / ٢١٨ .

ورواه ابن الشجرى فى أماليه ٢ / ٣٠٠ بالنصب فقال : ويجوز نصبه على استئناف نداء ، وعلى هذا يحمل قوله :

يا أيها الجاهل ذا التنزى لا توعدنى حية بالنكز

(٢) كلمة -(تابع)- ساقطة من (م) .

(٣) فى جميع النسخ غير الأصل "الا الرفع" وما فى الأصل هو الصواب .

(٤) فى (م) "ههنا" .

(٥) فى جميع النسخ غير الأصل "الا الرفع" والصواب ما فى الأصل .

"والنكـز"[1] عضها بنابها ، أى : لا أرهب وعيد موعد ، وان كان خبيثـا ذا هيبة ، -(و)-[2] التنزى التوثب والتسرع .

(ولهذا) أى : ولكلمة هذا (وجه آخر وهو أن يكون) أى هـذا (بمنزلة غيره من الاسماء المستقله بأنفسها ، فجاز فى وصفه النصـب[3] . نحو : " يا هذا الطويل " ، وينبغى أن لا يكون الوصف فى هـذا) أى : فى هذا القسم ، وهو كون " هذا " اسما مستقلا ، لا متوصلا به إلى نداء المعارف .

(اسم جنس ، ولكن مشتقا ،) فإنك إذا قلت : " يا هذا الرجـل " ، كان " الرجل " مقصودا بالنداء ، بلا كلام ، فتعين كون " هذا " وسيلـة ، بخلاف ما إذا قلت : " يا هذا الطويل " ، فإن " هذا " ، هو المقصـود بالنداء[4])- والطويل صفة ، بعد كون المنادى مستقلا بنفسه ، فلذلك جاز فيـه الوجهان ، (لأنه لا يوصف باسم الجنس إلا وهو) أى : والموصـوف (غـير معلوم بتمامه ، ولا مستقل بنفسـه ،)

---

(١) قال ابن الشجرى فى أماليه : نكزته الحية نكزا اذا ضربته بفيها ولم تنهشه وفى الصحاح " نكز " قال أبو زيد : نكزته الحية لسعته بانفها فإذا عضته بنابها قيل نشطته قال رؤبة :

* لا توعد فى حيـة بالنكز *

ومن هذا يظهر عدم صواب تفسير الشارح لمعنى " النكز " حيث أن كتب المواد لم تفسرها بالعض بالناب .

(٢) حرف الواو -(و)- ساقطة من الأصل و (م) .

(٣) انظر المقتضب ٤ / ٢١٧ ، ٢٢٢ .

(٤) هنا ينتهى السقط من (م) .

هذا تعليل لقوله : " ينبغي أن لا يكون الوصف في هذا اسم جنس " ، لأن الوصف باسم الجنس لا يكون (١) إلا لما ليس مستقلا بنفسه ، وذلك أمران :- أحدهما : ما لا يكون معلوما بتمامه نحو : يا هذا الرجل ، لأنه يعلم من هذا مبهم ، وتعيين الذات يتوقف على اسم الجنس ، فلا يعلم من الأول الذات المتعينة ، إلا بضم اسم الجنس إليه .

الثاني : (٢) " ما لا يكون مستقلا " كأي فإنه يوصف باسم الجنس ، لأنه غير مستقل بنفسه ، إذ يحتاج إلى المضاف إليه ، لذلك أقحم " ها " ليكون عوضا عن المضاف إليه ، فقوله : " غير معلوم بتمامه " ، يريد به هذا المتوسل به ، " ولا مستقل " ، يريد به أيها ، فالحاصل أن اسم الجنس لا يقع صفة إلا لما ليس معلوما بتمامه ، كهذا الذي يتوسل به ، أو لما ليس مستقلا بنفسه ، كأيها ، فهذا المستقل بنفسه ينبغي أن لا يوصف باسم الجنس .

(وقالوا : " يا الله " (٣) خاصة حيث تمحضت اللام للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف استغناء بالتعريف النداء - (هنا)- (٤))

---

(١) في الأصل : " لا يكون الا للأمرين " .

(٢) في (ك) و (م) " ما لا يستقل " .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٩٥ : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا : " يا الله اغفر لنا " وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام ، لا يفارقانه ، وكثرة كلامهم ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف . . . وكأن الاسم والله اعلم - " أنه " ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها ، فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف .

(٤) كلمة -(هنا)- ساقطة من الأصل .

يعنى يعتبر أمران فى عدم الشذوذ ؛ كون اللام للتعويض عن الهمزة المحذوفة فى " يا الله " ، وكونها لازمة ، وإنما تكون لازمة إذا اضمحل عنها معنى التعريف ، لأن لام التعريف نفسه لا يلزم " الكلمة " (١) إذ جاز إثباته ونزعه ، نحو : " الرجل " و" رجل " ، أما إذا اضمحل عنه معنى التعريف تمحض عوضا ، فصار لازما للكلمة (٢) ، فلذلك قال : (وقد شذ :

من أجلك يا التى تيمت قلبى ... وأنت بخيلة بالوصل عنى (٣))

لكون اللام فيه وإن كانت لازمة غير عوض عن محذوف ، فلذلك كان شاذا .

---

(١) فى (م) " الكلم " .

(٢) فى (م) " الكلم " .

(٣) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو من شواهد سيبويه ومن الخمسين التى لا يعرف قائلها ، قال سيبويه بعد ما أورد البيت شبيهه " بيا الله " . أهـ .

قال السيرافى : كان أبو العباس لا يجيز : " يا التى " ويطعن على البيت وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنا من يقول إن قوله : " يا التى تيمت قلبى " على الحذف ، كأنه قال : " يا أيتها التى تيمت قلبى " فحذف وأقام النعت مقام المنعوت . انظر الكتاب وهامشه ٢ / ١٩٧ .

وقال المبرد فى المقتضب ٤ / ٢٤١ ، وقد اضطر الشاعر فنادى " بالتى " إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشبه ذلك بقولك : " يا الله أغفر لى " فقال : * من أجلك بالتى ... البيت * أهـ .

وبالنظر إلى قول المبرد هنا يتضح أن ما نسبه السيرافى له غير صحيح حيث أن كلام المبرد موافق لكلام سيبويه ، مالم يكن قال بذلك ثم رجع عنه وهذا البيت فى الانصاف ٢٠٩ ، وابن يعيش ٢ / ٨ ، والخزانة ١ / ٣٥٨ والهمع ١ / ١٧٤ ، والدرر اللوامع ١ / ١٥٢ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٣٧ .

(وأبعد منه قوله (١) :

فيا الغلامان اللذان فرا ,اياكما أن تكسبانا شـــرا)

وإنما كان أبعد لانتفاء القيدين ، " وهما " (٢) للزوم وكونه عوضـــــــا ،

(واذا كرر المنادى فى حال الإضافة جاز فيه نصب الأسمين على حـــذف المضاف إليه من الأول ، أوعلى اقحام الثانى بين المضاف ،والمضاف اليه ، وضم الأول .) (٣) أى : وجاز ضم الأول (نحو :

* يا تيم تيم عدى لا أبا لكم ..)

---

(١) هذا البيت من الرجز ، ولا يعرف قائلة وهو موجود فى المقتضب٤/٢٤٣ ، والأمالى الشجرية ٢/١٨٢ ، والانصاف ١/٢٠٨ ، وشرح ابن يعيش ٢/٩ ، والرضى ١/١٤٦ ، والفوائد الضيائية ١/٣٣٧ ، والتصريح ٢/١٣٧ ، والخزانة ١/٣٥٨ .

وقال المبرد فى المقتضب : وأما هذا البيت الذى ينشده بعض النحويين فإن انشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه :-

* فياغلامان اللذان فرا ... *

كما تقول : " يا رجل العاقل أقبل " أهـ

وبهذا البيت والذى قبله استشهد الكوفيون على جواز نداء ما فيـــــه الألف واللام . انظر الانصاف ١/٣٣٦ .

(٢) فى الأصل " وهى اللزوم " ، وفى بقية النسخ " وهى " .

(٣) قال سيبويه فى كتابه ٢/٢٠٥ : هذا باب يكرر فيه الاسم فى حـــال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر ، وذلك قولك : " يازيد زيد عمـــرو ويازيد زيد أخينا ، " ويازيد زيدنا " ، زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء وهى لغة للعرب جيدة وقال جرير :

* يا تيم تيم عدى ... البيت *

وذكر بيتا آخر ثم قال : وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذى ،كان يكون عليه لو لم يكرروا . ===

فإنه يجوز أن يقال : "إن تيم" الأول حذف منه المضاف إليه ، والتقدير : يا تيم عدى تيم عدى " فيجب نصب الاسمين ، لأن كل واحد منهما منادى مضاف ، وجاز أن يقال : ان "تيم" الأول مضاف الى "عدى" ، و "تيم" الثانى مقحم ، فالمنادى المضاف واحد ، لكن كرر لفظ المضاف تأكيدا ، وجاز أن يقال : الأول منادى مفرد معرفة فيضم ، والثانى منادى مضاف فينصب نحو : "يازيد صاحب عمرو" ، وآخر :

(١)
* .. لا يلقينكم فى سوأة عمر *

=== وقال المبرد فى المقتضب ٤/٢٢٧ ، ٢٢٩ : فالاجود فى هذا أن تقول "يا تيم ايم عدى" فترفع الأول ، لأنه مفرد ، وتنصب الثانى ، لأنه مضاف ، وان شئت كان بدلا من الأول ، وإن شئت كان عطفا عليه عطف البيان ، فهذا أحسن الوجهين .

والوجه الآخر أن تقول : "يا تيم تيم عدى" وذلك لأنك أردت بالأول "يازيد عمرو" ، فإما اقحمت الثانى تأكيد للأول ، وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثانى فكأنه فى التقدير :

* يا تيم عدى يا تيم عدى ... وينشدون هذا البيت لجرير على الوجهين ... والأجود : "ياتيم تيم عدى" لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف ولا إزالة شيء عن موضعه "أهـ .

والبيت الذى ذكره المبرد هو الذى استشهد به المصنف هنا .

(١) هذا البيت من بحر البسيط ، وهو لجرير من قصيدة له يهجو فيها عمر بن لجأ ، وهو فى ديوانه ص ٢٨٥ ، والرواية فى الديوان : "لا يوقمنكم" .

وهو من شواهد سيبويه ١/٢٦ ، ٢/٢٠٥ ، والمقتضب ٤/٢٢٩ ، والفوائد الضيائية ١/٣٣٧ ، والعينى ٤/٢٤٠ ، والخزانة ١/٣٥٩ .

يريد -(به)- تيم بن عبد مناة وهم قوم عمر بن لجأ (١) (٢) ، أى : لا يوقعنكم عمر فى مكروه ، لأجل تعرضه لمهاجاتى (٣) ، أى : امنعوه عن مهاجاتى حتى تمنعوا شرى عنكم .

(وإذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم جاز اسكان الياء وفتحه كما فى غير النداء) نحو : " جاءنى غلامى " ، فإنه يجوز فيه اسكان الياء وفتحه ، (وحذفه) أى : جاز فى المنادى حذف الياء أيضا ،

(اجتزاء بالكسرة إذا كان قبله كسرة (٤)) احترازا عن نحو : " يا فتاتى " ، فإنه لا تحذف فيه الياء ، إذ لا كسرة قبل لفظا ليكتفى به عن الياء ، (وهو فى غير النداء قليل ،) أى : الاجتزاء بالكسرة عن الياء فى غير النداء قليل ، ولعله فى غير أواخر الآيات ، فإنه فى القرآن كثير نحو : =(تقبل ، دعاء)= (٥) أى دعائى و =(فكيف كان نكير)= (٦) أى : نكيرى ،

---

(١) كلمة -(به)- ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(٢) انظر ترجمة عمر بن لجأ وقومه فى الخزانة ١ / ٣٦٠ .

(٣) فى الأصل " أى امتنعوا عن مهاجاتى " .

(٤) انظر هذا البحث فى سيبويه ٢ / ٢٠٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ فقد أطالا فيه البحث وبينا فيه القول المختار ، وانظر النشر فى القرآت العشر ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ .

وفى المنادى المضاف لياء المتكلم يقول ابن مالك فى الخلاصة :

وأجعل منادى صح أيضف ليا كعبد عبدى عبد عبدا عبديا

(٥) سورة ابراهيم الآية " ٤٠ " .

(٦) بعض من الآية "٤٤" من سورة الحج والآية "٤٥" من سورة سبأ ، والآية "٢٦" من سورة فاطر ، وسورة الملك آية "١٨" .

وهذا المثال لا يوجد فى الاصل ، وكلمة " كان " ساقطة من (هـ) .

و = (كيف نذير)[1] = أى نذيرى ، ونظائره كثيرة ، أما فى غير الأواخر[2] نحو : "ضرب غلام زيدا" ، بمعنى غلامى فهو قليل ، (وابداله ألفا) أى : وجاز ابداله ألفا (، ولا يكاد يوجد فى غير النداء نحو : "ياربا تجاوز عنى"[3] ، وعليه يحمل قوله "عليه" السلام : "انفق بلالا"[4] ، فيمن روى) أى : يا بلال ، وقوله : "فيمن روى" ، أى : رواه بالألف ، وقد روى منونا أيضا ، ومضموما ، أى : "يا بلال" ، وعلى المنون قيل : معناه على "تنكير العلم ، كأنه جعل اسم العلم مستعارا لكل من يفعل مثل فعله ، من الادخار للغد وعدم الاتكال نحو : "لكل فرعون موسى" ، وقيل : المنادى محذوف ، أى : "يا بلال ، وبلالا مفعول "انفق" ،

---

(١) بعض الآية "١٧" من سورة الملك وقد وقع فى جميع النسخ زيادة "كان" بين "كيف" و"نذير" وهو خطأ من الناسخ لعل سببه مشابهة أولها لأول الآية المذكورة قبلها .

(٢) قال سيبويه فى كتابه ٢ / ٢١٠ ، وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف ، وسنبين ذلك إن شاء الله وذلك قولك : يا ربا تجاوز عنا ، ويا غلاما لا تفعل ، فإذا وقفت قلت : يا غلاماه .

(٣) فى الأصل "على" وهو خطأ من الناسخ .

(٤) هذا الحديث أورده البخارى فى المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الألسنة ، وذكر المصادر التى خرجته وبين الروايات الواردة فيه ، وكلها برفع "بلال" وبعضها بذكر ياء النداء ، وبعضها الآخر بحذفها .
ثم ختم كلامه فيه بقوله : "وما يحكى على لسان كثيرين فى لفظ هذا الحديث وأنه "بلالا" ويتكلفون فى توجيهه لكونه نهيا عن المنع وغير ذلك ، فشىء لم أقف له على أصل" المقاصد الحسنة ١٠٣ ، ١٠٤ .

فعالا من البل بمعنى الجلول كأنهم يبلونه ، ثم يتناولونه ، فيخرج عن الاستشهاد و -(حينئذ)- (١) (٢) وقد يقال معناه : " انفق " بغير " لا " ، أى بغير التلفظ بكلمة " لا " بمعنى ، إذا سئلت فلا تجب بلا .

(وتاء تأنيث) أى وجاز إبدال الياء تاء تأنيث (فى " يا أبت ، ويا أمت " ، خاصة) (٣) بمعنى : يا أبى ويا أمى ولم يجوز فى غيرهما لكثرة الاستعمال فيهما (وجاز فيه) أى : فى التـــــاء (الحركات الثلاث ،) (٤) فالكسرة لكونه بدلا عن الياء ، والكسرة أخت الياء ، والفتح لكونه بدلا عن حرف مفتوح نحو : " يا أبى " ، ويا أمى " بفتح الياء فيهما ،

---

(١) فى (هـ) " الاستدلال " .

(٢) كلمة -(حينئذ)- ساقطة من الأصل .

(٣) قال سيبويه : وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : يا أبه ، ويا أبت لا تفعل ، ويا أبتاه ويا أمتاه ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء مثل الهاء فى " عمه " وخاله " .
وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول : يا أمة لا تفعلى ، ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء فى " عمه وخاله " أنك تقول فى الوقف " يا : أمه ، ويا أبه " ، كما تقول : " ياخاله " ، وتقول : " ياأمتاه " ، كما تقول : " ياخالتاه " . . . واختص النداء بذلك لكثرته فى كلامهم كما أختص النداء بيا أيها الرجل " . انظر الكتاب ٢ / ٢١١ ، ٢١٢ .
وقال المبرد فى المقتضب ٤ / فمن ذلك قولهم : يا أبت لا تفعل ويا أمت لا تفعل ، فهذه الهاء إنما دخلت بدلا من ياء الاضافة . .الخ
وانظر ابن يعيش ٢ / ١١ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٤ / ١٠٥ ، والرضى ١ / ٦٤٧-٦٤٨ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٣٩ .

(٤) قال ابن مالك فى الخلاصة :-
وفتح أو كسر وحذف الياء أستر فى يا ابن أم يا ابن عم لا مفر
وفى النداء أبت أمت أيضا عرض واكسر أو افتح ومن الياء التاء عوض

أو لأن الأصل يا أبتا ، ويا أمتا ، فحذفت الألف ،وأبقيت الفتحة للدلالة على الألف المحذوفة ، والأول أولى ، لأن " يا أبتا "فرع أيضا فلا يحسن الحمل عليه ، بل الحمل على الياء أولى منه ، لأنه أصل ، والضم لأنه تاء تأنيث فيشبه تاء طلحة فيضم ،

(وحكى يونس : " يا أب ، ويا أم " (1)) والأصل : " يا أبا " و" يا أما " على ابدال الألف من الياء ، ثم حذفت الألف ، وفتح آخر الأسمين دلالة على الألف المحذوفة (2) .

---

(١) قال سيبويه : " وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : " يا أم لا تفعلى " جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء " طلحة " إذ قالوا : " يا طلح أقبل " لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة ، فحذفوها ، ولا يجوز ذلك في غير الأم ، من الاضاف ، وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النداء " الكتاب ٢/٢١٣ وفي العباب اللوحة ٨٥ .
(وحكى يونس جواز حذف التاء المبدلة عن الياء للترخيم ،ولزوم فتح ما قبلها لئلا يلتبس بنداء الأب والأم بلا تاء ، نحو : " يا أب ، ويا أم " في " يا أبت ، ويا أمت " .

(٢) أورد صاحب العباب كلام الشارح ثم قال معقبا عليه :
" أقول : ليس ماذكره بمحكي عن يونس ،وانما المحكي عنه ما ذكرنا ، على ما قال الرضي مع أنه لو كان مراد المصنف ذلك لوجوب أن يذكر هذا البحث حيث ذكر جواز ابداله ألفا " العباب اللوحة ٨٥ مخطوطة المدينة ، وانظر ما نسب للرضي في شرحه للكافية ١/١٤٨ .

(والوقف عليه بالهاء عند أصحابنا)[1] لأن التاء عندهم للتأنيث ، وقياس الوقف عليها أن تقلب هاء كـ" تمرة " ونحوها .

واحتج الكوفيون بأن أكثر القراء وقفوا عليها بالتاء ، فلو لم يكن الياء مقدرة بعدها لكان وقف الأكثر ، على اللغة الضعيفة .

ثم مذهب البصريين أنه تاء تأنيث عوضت عن الياء ، والكوفيون على أنها للتأنيث ، وياء الإضافة مقدرة بعدها[2] ، والمختار مذهب البصريين لوجهين :-

أحدهما : أنها تقلب هاء ، ولو قدرت ياء الاضافة بعدها لم تقلب هاء ، لأنها تقع متوسطة ، والمتوسطة لا تقلب هاء .

والثاني : أنه لو لم يكن عوضا عن الياء ، بل الياء مقدرة بعدها لم يمتنع الجميع بين الياء ، وبين التاء كما يقال : " ياضاربتي "[3] لكنهم امتنعوا من : يا أبتي ، ويا أمتي ، فدل على أن التاء بدل عن الياء .

---

(١) قال سيبويه : ويدلك على أن الهاء في " عمه وخاله . . أنك تقول في الوقف " يا أمه ، ويا أبه " كما تقول : يا خاله . . . " الكتاب ٢/٢١١ ، وانظر ابن يعيش ٢/١١ ، وشرح الكافية للرضي ١/١٤٨ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/٤٦٥ ، والفوائد ١/٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١/١٤٨ ، والأمالي الشجرية ٢/١٠٥ .

(٣) في (م) و (هـ) " عوض " .

(وجاز الألف دون التاء نحو :- (١)

* يا أبتا علك أو عساكا .. (٢) *

وقولها :-

يا أمتا أبصرنى راكـــــب ذا مستحقر لا جـــــب)

وإنما جاز الألف دون التاء ، لأن التاء عوض عن الياء فيمتنع الجمع بيـــن العوض والمعوض ، بخلاف الألف ، فإن غايته أن يذكر عوضا ، وهو غيرممتنع ، والضمير فى " قولها " عبارة عن امرأة ، لأنه قولى جارية من العرب وبعده :-

فقمت أحثو الترب فى وجهه عمدا وأحمى حوزة الغائـــب

فقالت أمها :-

الحصن أولى لو تأيبه من حثيك الترب على الراكـــب (٣)

" الحُصن " بالضم مصدر حصنت المرأة بالضم ، أى عفت

---

(١) انظر الأمالى الشجرية ٢ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، والرضى ١ / ١٤٨ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٣٩ .

(٢) هذا الرجز نسبه سيبويه لرؤبة . انظر الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، ٤ / ٢٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ / ١٥٨ ، وشرحها للنحاس ص ٢٠ ، والمقتضب ٣ / ٧١ ، والخصائص ٢ / ٩٦ ، والأمالى الشجرية ٢/١٠٤ ، والانصاف ١ / ٢٢٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٣ ، ٣ / ١٢٠ ، ويوجد فى أغلب شروح الألفية وللبغدادى فى الخزانة ٢ / ٤٤١ بحث طويـــل فى نسبته ونصه ، وأورد سيبويه فيه رواية ثانية وهى : " عساكن "بالنون بدل الألف ، وفى المقتضب : " يا أبتى " .
وبهذه الرواية يخرج عن محل الاستشهاد هنا ، والمبرد استشهد به فى باب" عسى " ٣ / ٧١١ .

(٣) هذا الرجز وقصته ذكرهما الميدانى فى مجمع الأمثال ولم يذكر اســـم الجارية ولا اسم أمها . انظر مجمع الأمثال ١ / ٢١٠ ، ٢١١ .
وفيه " أدنى " بدلا من " أولى " ، وفيه " مستحقر " .

وآية الرجل شخصه ، ومنه تقول : تآييته ، على تفاعلته وتأييته على تفعّلته ، أى قصدت آيته ، وتعمدته ، وفى البيت يروى على المد والقصر ويروى : لو تذبذبته [1] ، والمسعنفر ، الواسع ، واللاجب الطريق الواضح ، فاعل بمعنى مفعول من لجبه يلجبه اذا وطئه .

كانت لامرأة ابنة فرأيتها تحثو التراب على راكب قالت لها : ما تصنعين ، قالت : أريه أنى حصان -(اتعفف)- [2] قالت أمها :

* الحصن أولى -(لو تآييه)- [3] * البيت

يضرب فى ترك ماتشوبه ريبة ، وان كان يحسن فى الظاهر ، وحثوت التراب أحثو ، وحثيته أحثيه "لغتان" ، وعنت بالغائب فرجها [4]

---

(١) فى الهامش يقال : تذبذب عن القبيح اذا تجانبه .

(٢) كلمة -(اتعفف)- ساقطة من (هـ) .

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) .

(٤) فى حاشية المصنف :

* يا أمتا ابصرنى راكب *

هذا قول جارية من العرب وبعده :-

وقولها : * فى مسعنفر لاجب *

أى : فى طريق بين واضح ، ويقال : حثوت التراب أحثو ، وحثيته أحثيه ، وقولها : "حوزة" الغائب ، عنت بالغائب فرجها ، و"الحصن" العفة ، ولو تأييه معناه لو تعمدته ، ويروى "لو تذبذته" .

(ويا ابن أم ، ويا ابن عم خاصة مثل باب[1] " يا غلامى [2] ، وجاز الفتح " كخمسة عشر ، تجعل الأسمين اسما واحدا ،[3] باب " ياغلامى "[4] إشارة إلى كون المنادى مضافا إلى ياء المتكلم ، يعنى المضاف إلى ياء المتكلم ، يعنى المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه الوجو المذكورة ، والمنادى إذا كان مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم لم -(فيه)-[5] هذه الوجوه [6] ، إلا فى : " يا ابن أم ، ويا ابن عم -(لكونهما)-[7] ممتزجين كأنهما كلمة واحدة ، إذ " يا ابن أمى " بمنزلة ، يا أخى ، فهو مثل باب " يا غلام " ، بخلاف " يا ابن ضاربى " ، أو يا ضارب أمى " ، فإنه لا يجوز فيه الوجوه المذكورة فى باب " غلامى " قوله : " وجاز الفتح " : أى ، يجوز فيه تلك الوجوه بزيادة جواز الفتح ، فإنه لا يجوز " ياغلام " بالفتح على المشهور ، والمراد " ياغلامى " ،

---

(١) قال سيبويه : هذا باب ما تضيف اليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه ونسب فيه الياء ، لأنه غير منادى ، وإنما هو بمنزلة المجرور فى غير النداء فذلك قولك : يا ابن أخى ، ويا ابن ابى ، يصير بمنزلته فى الخبر وكذلك " يا غلام غلامى " .
وقال الشاعر ابو زبيد الطائى :-
يا ابن أمى ويا شقيق نفسى أنت خليتنى لدهر شديد
انظر سيبويه ٢/٢١٣ ، وانظر المقتضب ٤/٢٥٠ ، والأمالى الشجرية ٢/٧٤ .

(٢) فى الأصل " غلام " .

(٣) قال سيبويه : وقالوا : " يا ابن أم ، ويا ابن عم " ، فجعلوذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر فى كلامهم من يا ابن أبى ويا غلام غلامى . انظر الكتاب ٢/٢١٤ ، وانظر كلام السيرافى فى الهامش وانظر المقتضب ٤/٢٥١ .

(٤) فى الأصل " يا غلام " .

(٥) كلمة -(فيه)- ساقطة من الأصل .

(٦) فى (م) " لم تجز فيه تلك الوجوه .

(٧) ما بين القوسين -( )- ساقط من (هـ) .

وجاز : " يا ابن أم ، ويا ابن عم بالفتح ، وعلله بأنهما امتزجا فصارا ككلمة واحدة[1] فهما بمنزلة خمسة-(عشر)-[2] وإن كان " ذلك "[3] مبنيا وهذا معربا ، والتشبيه من حيث الصورة (وحكم المندوب وهو المتفجع عليه) نحو : " وازيداه " ، (أو به) أى : المتفجع -(به)-[4] -(نحو)-[5] " واحسرتاه " كما سيأتى (بيا ،[6] أو " وا "[7]) هما حرفان يتفجع بهما ، أما ، " وا " فمخصوص بالندبة " ، وأما " يا " فمشترك فيه المندوب ، والمنادى ، لأن المندوب أيضا نوع من المنادى تقديرا .

(حكم المنادى[8] فى الإعراب والبناء ،) يعنى أن المندوب إذا كان مفردا معرفة يضم ، وإذا كان طويلا ينصب ،

---

(١) فى (هـ) " فصار كلمة واحدة " .

(٢) كلمة -(عشر)- ساقطة من الأصل .

(٣) فى (ك) ، (م) " ذاك " .

(٤) كلمة -(به)- ساقطة من (هـ) .

(٥) كلمة - (نحو)- ساقطة من الأصل .

(٦) قال سيبويه : واعلم أن المندوب لابد له من أن يكون قبل اسمه " يا " أو " وا " كما لزم يا المستغاث به والمتعجب منه . انظر سيبويه ٢ / ٢٢٠ .

(٧) فى (هـ) " أوبوا " .

(٨) فى هامش الصباب اللوحة "٨٦" : اعلم أن كلام المصنف وابن الحاجب ظاهر فى أن المندوب غير المنادى ، والظاهر من كلام سيبويه والزمخشرى أن المندوب هو المنادى فإن المنادى عنده كل ما دخل عليه " يا " أو أخواتها ، وعند المصنف كل ما دخله ذلك ولا يكون مندوبا . أهـ . حاول الصبان التوفيق بين القولين فقال : إن المندوب منادى باعتبار اللفظ ، ثم قال إن الرضى قال : إن المندوب والمتعجب منه ليسا منادين حقيقة ، بل هما منادیان مجازا . انظر حاشية الصبان ٣ / ١٢٧ .

(والأكثر أن يلحق آخره ألفا ، وجاز تركه [1] نحو : " يازيداه ") [2]
وإنما الحق الألف لطلب مد الصوت (وتقول : " ياغلامهو " ، و"ياغلامهمو" هربا من -(الألبـــاس ،)[3] أى : لو قيل فى غلام المذكر الغائـــب ، وغلام المؤنث الغائبة بالألف وقع الالتباس ، إذ صورتهما حينئذ)[4] " ياغلامهاه " فجىء بالواو ليفرق بينهما ، فيقال فى " غلامه " ، " ياغلامهو " ،

---

(١) اعلم أن المندوب ، مدعو ولكنه متفجع عليه ، فإن شئت الحقت فى آخر الاسم الألف ، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تلحـــق كما لم تلحق فى النداء . انظر الكتاب ٢ / ٢٢٠ ، وانظر كلام السيرافى فى الهامش وفى العباب .
وقال الاندلسى : يجب الحاقها مع " يا " لئلا يلتبس بالنداء المحض .
وفى هامشه : والأولى أن يقال : إن دلت قرينة على الندبة كنت مخيرا مع " يا " أيضا فى الإلحاق وتركه ، وإلا وجب الإلحاق معها " .
مخطوطة المدينة ٨٦ .

(٢) قال ابن مالك فى التسهيل : ويلحق جوازا آخر ما تم به ألف يفتـــح لها مثلوها متحركا . . . التسهيل ص ١٨٥ .
وقال فى الخلاصة :-
ومنتهى المندوب صلة بالألف . . مثلوها إن كان مثلها حذف

(٣) قال سيبويه فى كتابه ٢ / ٢٢٤ " هذا باب تكون ألف الندبة فيه تابعـــة لما قبلها ، إن كان مكسورا فهى ياء ، وإن كان مضموما فهى واو ، وإنما جعلوها تابعة ليفرقوا بين المذكر والمؤنث ، وبين الاثنين والجميـــع وذلك قولك : واظهرهو اذا أضفت الى مذكر وإنما جعلتها واو التفرق بين المذكر والمؤنث إذا قلت : " واظهرهاة " ، وتقول : (واظهرهمو) وإنما جعلت الألف واو التفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت : " واظهرهماه " . . . الخ .

(٤) ما بين القوسين -( )- ساقط من (ك) .

وكذا في المضاف إلى ضمير الجمع الغائب نحو : " واغلامهم " لو ألحقت آخره الألف لقيل : " واغلامهماه " فحينئذ يلتبس بغلام المثنى ، فذكر الأول بالواو لئلا يقع اللبس ، وكذا في غلام المخاطبة نحو : واغلامك ، لو ألحق الألف وقيل : واغلامكاه " ، فيحصل (١) الالتباس بغلام المخاطب(٢) المذكر ، نحو : " واغلامك " ، ففي المؤنث جيء "بالياء" ، وقيل : " واغلامكيه "(٣) ليرتفع اللبس .

(وتلحق) أي : الألف (المضاف إليه نحو : يا أمير المومنيناه " ولا تلحق الصفة(٤) خلافا ليونس(٥)) فإنه أجاز لحاق الألف الصفة ،

---

(١) في (هـ) " يحصل " ، وفي (م) حصل .

(٢) في (ه) " مخاطب " .

(٣) في هـ " ياغلامكيه " .

(٤) قال سيبويه هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب ، وذلك قولك : " وازيد الظريف والظريفا " ، وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول " الظريفاه " أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت " وازيد أنت الفارس البطلاه " ، لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء ، وليس هذا كقولك " واأمير المونتيناه " ، ولا مثل "واعبد قيساه" من قبل أن المضاف والمضاف اليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف اليه هو تمام الاسم ومقتضاه ومن الاسم . . . ويدل على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف انما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف .
الكتاب ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٥) قال سيبويه وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : " وازيد الظريفاه " ، وقال السيرافي في تعليقه على سيبويه : ندبة الصفة قول يونس والكوفيين والذي حكاه سيبويه عن يونس لست أدري : ألحق علامة الندبة له ===

لأن الصفة والموصوف كشيء واحد ، والأرجح الفرق بين المضاف إليه وبين الصفة من وجهين ،

أحدهما : أن الصفة غير مندوبة ، ولا لازمة للمندوب بخلاف المضاف إليه ، فانه كالجزء اللازم للمضاف ، اذ لا يذكر بدونه ، بخلاف الصفة ،

والثاني : أن الصفة اسم معرب منفصل عن المندوب بخلاف المضاف إليه فهي[1] كسائر الاسماء المنفصلة من المندوب ، إذ لا يلحقها علامة الندبة .

(ولا يندب الا الاسم المعروف) [2] لأن الغرض إقامة عذره في ذلك ،

≡≡≡ من قياس يونس أو مما حكاه عن العرب فنحتج له به ؟ . . . وقد احتج الخليل لبطلان ندبه الصفة ببطلان ندبة الخبر ، وقال من يخالفه : ليس الخبر مثل الصفة ، لأن الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة من تمامه . هامش الكتاب ٢ / ٢٢٦ .

واختيار يونس هنا موافق لمذهب الكوفيين انظر الانصاف ١ / ٦٤ .

(١) في (هـ) زيادة " أي الصفة " .

(٢) قال سيبويه : " هذا باب ما لا يجوز أن يندب ، وذلك قولك "وارجلاه ويارجلاه " وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال وقال الخليل رحمه الله إنما قبح لأنك أبهمت . . . لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تعجع بأعرف الاسماء وأن تخص ولا تبهم لأن الندبة على البيان . . . الخ . الكتاب ٢ / ٢٢٧ .

وقال صاحب العباب : الاسم المعروف " المشهور ، سواء كان علما أو لا ، فليس كونه علما بشرط فلو كان علما غير معروف لم تجز ندبته ، ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ، لأن المراد من الندبة تمهيد العذر للنادب والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة ، وهما لا يحصلان إلا بعد أن يكون المندوب معروفا مشهورا . مخطوطة المدينة اللوحة ٨٦ .

وعبارة المصنف هنا مطابقة لعبارة الزمخشري في المفصل . انظر المفصل ٤٤ كما أنها مطابقة لعبارة ابن الحاجب في الكافية . انظر الفوائد الضيائية ١ / ٣٤٧ .

" و "[1] طلبه موافقة من الغير ، وهما انما يحصلان بكونه معلوما ، معروفا .

(الا أن يكون متفجعا به ، نحو : " واحسرتاه ")
فانه لا يشترط التعريف فيه ، لفقدان الأمرين المقتضيين ، للتعريف[2].

(ولا يقال : " وارجلاه "[3] لأن معناه ليس معنى بكيا ، بخلاف العلم ، فانه ربما اشتهر بالخير ، فاذا سمع بذكره يتفجع -(عليه)[4] لفقـــــده)[5]
هذا كأنه جواب عن سؤال مقدر ، وذلك أن المندوب اذا كان علما ينبغي أن لا تصح ندبته ، لأنه ليس معنى بكيا أيضا ، " نحو "[6] وارجلاه ، فأجاب بالفـرق بأن اشتهاره بمعنى يصحح[7] الندبة عليه دون النكرة .

---

(١) في جميع النسخ غير الأصل " أو " .
(٢) الأمران هما : اقامة عذر المتفجع ، وطلبه الموافقة من الغير .
(٣) قال الجامي : الا اذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه ." أ . هـ .
انظر : الفوائد الضيائية ١/٣٤٧ .
(٤) كلمة -(عليه)- ساقطة من (ك) ، (ل) ، (م) .
(٥) في (هـ) و (ك) و (ل) " يفقده " .
(٦) في (م) " مثل " ، وفي (هـ) " فهو مثل " .
(٧) في الأصل " يصح وفي (هـ) " فلا تصح الندبة دون النكرة " .

حذف حرف النـــداء (١)

(ويجوز حذف حرف النداء(٢) الا من اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب(٣) ، لما فى الأولين من وجوه الحذف) لأن الأصل فى " يارجل " - والمخاطب به معين - أن يقال : " يا أيها الرجل " ، فلو حذف " يا " أيضا لزم حذف أمور كثيرة ، وهو(٤) أى و " ها " المقحمة ، ولام التعريف ، و " يا " وانما كان أصله هذا ، لأن المخاطب اما معين أو غير معين ، فان لم يكن معينا نحو : " يارجلا " لم يجز حذف " يا " ، لأنه يلتبس بالمفعول ، وان كان معينا ، فتعيينه اما بالعلمية أو باللام ، والمفروض أنه اسم جنس ، فلا يكون بالعلمية ، والتعيين باللام ، انما يكون فى المنادى اذا كان معها " أيها " ونحوه ،

---

(١) هذا العنوان من عمل التحقيق .

(٢) قال سيبويه بعد ما ذكر الحروف التى ينبه بها المدعو : وان شئت حذفتهن كلهن ، استغناء كقولك : " حار بن كعب " وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته .
انظر الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٣ .

(٣) قال سيبويه : " ولا يحسن أن تقول : " هذا ولا رجل " وأنت تريد " يا هذا ويا رجل " ولا يجوز ذلك فى المبهم ، لأن الحرف الذى ينبه به لزم المبهم كأنه صار بدلا من " أى " حين حذفته " . .الكتاب ٢ / ٢٣٠ . وقال : وأما المستغاث به فـ " يا " لازمة له ، لأنه يجتهد فكذلك المتعجب منه . . . والندبة يلزمها " يا " و " وا " ، لأنهم يختلطون يدعون ما قد فات ويعد عنهم " الكتاب ٢ / ٢٣١ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١ / ١٦٠ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٤٨ .

(٤) فى (ل) " وهى " .

وكذا في اسم الاشارة[1] .

(وفي الثانية) أي : ولما في الثانيتين وهما المستغاث والمنـــدوب (من التخفيف المنافي لمقتضاهما)[2] ، اذ مقتضاهما مـد الصوت طلبا للاستغاثة ، واسماع الناس ، والتخفيف يحذف حرف النداء لا يناسب مقتضاهما (نحو : =(يوسف اعرض عن هذا)= [3] و " أيها الرجل " [4]) وهما مثالان لقوله : " ويجوز حذف حرف النداء " ، لأنه لا يلزم فيهمـا وجوه الحذف المذكورة .

(ومثل ((أصبح ليل[5])) و ((افتد مخنوق[6])) و " أعور عينك والحجر شاذ)

---

(١) ما ذكره هنا من عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة هـو مذهب البصريين أما الكوفيون فيجيزون حذفه .
انظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٦٠ ، والاشموني بحاشية الصبـان ٣ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، وقال ابن مالك في عمدة الحافظ وعدة اللافـظ ص ٢٩٥ : " ويحذف حذف متوسطا بين الكثرة والقلة اذا كان المنادى معرفا بالنداء أو اسم اشارة " .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ١ / ٣٤٩ .

(٣) الآية "٢٩" من سورة يوسف .

(٤) انظر : ابن يعيش ٢ / ١٥ ، والفوائد الضيائية والرضى ١ / ١٥٩ .

(٥) هذا مثل عربي وقد ذكر الشارح سببه . وانظر امثال العرب للضبـي ص ١٢٣ ، والميداني ١ / ٢٧٣ ، والمستقصى ١ / ٢٠٠ ، وسيبويـه ٢ / ٢٣١ ، والمقتضب ٤ / ٢٦١ .

(٦) هذا مثل عربي قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكه وهو نائـم فغفنقه وقال : افتد مخنوق ، فقال له سليك : الليل طويل وأنت مقمر " أي : أنت آمن من أن أغتالك ، ففيم استعجالك في الاسر ===

لحذف حرف النداء من اسم الجنس فيها ، أما أصبح ليل ، فأصله أن امرأ القيس بن حجر كان رجلا مفركا ، أى : ابغضته النساء فتزوج[1] امرأة من طيء فأبغضته وجعلت تقول : " ياخير الفتيان أصبحت أصبحت " فرفع رأسه ونظر ،فاذا الليل كما هو ، فتقول هى " أصبح ليل " ، فذهب مثلا ، و" افتد مخنوق " ، فمثل يضرب لكل مضطر يبخل بافتداء المال تخليصا لنفسه ، وأما " أعور عينك والحجر" فمعناه : احفظ عينك واحذر الحجر ، لأن الأعور اذا أصيبت عينه الصحيحة بقى لا يبصر .

(والتزم حذفه) أى حذف حرف النداء (فى اللهم لوقوع الميم خلفا عنه)[2] هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون : أصله : " الله أمنا بخير "[3]

= ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك : " اضرطا وأنت الأعلى " فذهبت كلها أمثالا . انظر الكتاب ٢ / ٢٣١ ، والمقتضب ٤ / ٢٦١ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٨٧ ، والمستقصى ١ / ٢٦٥ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١٦٠ .

(١) فى جميع النسخ " فزوج " والتصحيح من تعليقات المصنف ، والامثال للضبى ص ١٢٣ .

(٢) عبارة المصنف هنا هى نفس عبارة المفصل .
قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ١٩٦ : وقال الخليل رحمه الله : " اللهم " نداء والميم هاهنا بدل من " يا " . وانظر المقتضب ٤ / ٢٤٢ .

(٣) انظر فى هذه المسألة الأمالى الشجرية ٢ / ١٠٣ ،ومعانى القرآن للفراء ١ / ٢٠٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ١٠٦ ، ١٠٧ ، والانصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٣٤١ ، واللسان (أل ه) ، وابن يعيش ٢ / ١٦ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١١٠ ، وشراح الألفية عند قول ابن مالك :-
والأكثر اللهم بالتعويض .. وشذ يا اللهم فى قريض .

ويستدلون بمثل قول الشاعر :-

انى اذا ماحدث ألمـا أقول : يا اللهم يا اللهمـا (١)

وهو عند البصريين شاذ ، اذ لم يرد فى فصيح الكلام الجمع بيـن يـا والميمين . (٢)

---

(١) هذا البيت من الرجز ، وهو فى الأمالى الشجرية ١٠٣/١ ، والانصاف ٣٤٠/١ ، والمقتضب ٢٤٢/٤ ، والعينى ٢١١/٤ ، ٢١٧ ، والخزانة ٣٥٨/١ ، ٣٥٩ ، وفى المقتضب : " دعوت " مكان " أقول " .

وقال البغدادى فى الخزانة وروى أبو زيد فى نوادره :

* انى اذ ما لمـم *

وقال أيضا وهذا البيت من الأبيات المتداولة فى كتب العربيـة ولا يعرف قائله ، ولا بقيته ، وزعم العينى أنه لابى خراشى الهذلـى قال : وقبله :-

ان تغفر اللهم تغفر جمـا وأى عبد لك لا ألمـا

وهذا خطأ ، فان هذا البيت الذى زعم أنه قبله بيت مفرد لا قرين لـه وليس هو لأبى خراشى وانما هو لأمية بن ابى الصلت قاله عند موتـه ، وقد أخذه ابو خراشى ونحه الى بيت آخر وكان يقولهما وهو يسعى بيـن الصفا والمروة .

انظر الخزانة ٣٥٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٣٠٠ .

(٢) فى (ل) "بين العوض والمعوض" ، وفى (م) : "بين العـوض والمعوض أى بين يا والميمين" .

-(حـذف المنـــادى)-[1]

(ويحذف المنادى عند الدلالة نحو : =(ألا يا اسجدوا)=[2] فيمـن قرأ)[3] أى : ألا يا قوم ، أو " يا أناس اسجدوا " ، واحترز بقولـه : " فيمن قرأ " ، عن القراءة الأخرى ، وهى تشديد اللام من " ألا " ، وأصلـه " أن لا " ، والياء من تتمة الفعل المضارع ، أى : لأن لا يسجدوا ، أى لا يهتدون إلى أن -(لا)-[4] يسجدوا ، و " لا " زائدة ، أى إلى السجود[5] ، وحينئذ يخرج عن الباب .

---

(١) هذا العنوان من عمل المحقق .

(٢) فى (ك) " ألا يا اسجدا " .

(٣) هذه القراءة قرأ بها الكسائى ، وأبو جعفر ورويس .
انظر النشر فى القراءات العشر ٢ / ٣٣٧ ، والحجة فى القرآت السبع لابن خالويه ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وحجة القراءات لابى زرعة ص ٥٢٦ ، والتبصرة فى القراءات السبع ص ٦٢٠ . وهذه هى الآية "٢٥" من سورة النمل .

(٤) كلمة -(لا)- ساقطة من (م) .

(٥) انظر المراجع المذكورة فى الهامش رقم (٣) ص .

-(فصل في أمور يختص بها النـــداء)-[1]

(وللنداء أحكام أخر ، تختص به من الزيادة ، والحذف واختلاف الصيغة ، فالأول باب : إلحاقهم الزيادة بآخر " هن "[2] في أحواله لغير الندبـــة والاستغاثة ، وتكون مجانسة لحركة المنادى ، إلا في الواحد فإنها فيه ألـــف نحو : " ياهناه ")[3] يعني أن " هنا " إذا وقع منادى غير مستغـــاث يلحق بآخره زيادة فيقال : في التثنية للمذكر ، " ياهنانيـــــه "[4]

---

(١) هذا العنوان من عمل التحقيق .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٩٨ : " ومن هذا النحو اسماء اختص بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء نحو : " يانومـان " و " ياهناه ، و " يافل " ، وقال المبرد في المقتضب : واعلم أن للنداء اسماء يخص بها فمنها في قولهم " ياهناه أقبل " ، ولا يكون ذلـــك في غير النداء . انظر المقتضب ٤ / ٢٣٥ ، وانظر الأمالي الشجريـــة ، وانظر المذكر والمؤنث للأنباري ص ٦١١ .

وقال سيبويه في كتابه ٢ / ٣٣٣ : " يا هناه " معناه يا رجل .

(٣) قال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٦١١ : " إذا ناديت مذكـــرا بغير التصريح باسمه قلت : " ياهنُ أقبل ، وللرجلين ياهنان أقبـــلا ، وللرجال : ياهنون أقبلوا ، وللمرأة : ياهنت أقبلي ، وللمرأتيـــن : ياهنتان اقبلا ، وللنسوة : ياهنات أقبلن " ومنهم من يزيد الألـــف والهاء فيقول : " ياهناهُ أقبل ، وياهناهُ اقبل بضم الهاء وخفضهـــا ، حكاه الفراء فمن ضم الهاء قدر أنها آخر الاسم ، ومن كسرها قال كسرتها لاجتماع الساكنين . أهـ .

(٤) قال ابن الأنباري : وعلى هذا المذهب : " ياهنانيه ، أقبـــلا " ، وإن شئت قلت " ياهناناه اقبلا " ، فمن قال : " ياهنانيه اقبلا " ، قال : جعلت الألف ياء على الإتباع لكسرة النون ، ومن قال : ياهناناه ، قال : ألف النداء تفتح النون ، وقال الفراء كسر النون واتباعها الياء أكثر مـــن اتباعها الألف . انظر المذكر والمؤنث ص ٦١٢ .

وفى الجمع "يتهنوناه " ، وفى التأنيث : " يا هنتاه " ، وفى المفـــــرد و " ياهنتانيه " فى المثنى ، وفى الجمع : " ياهناتوه " ، فالزيـــادات مجانسة لحركة المنادى ، فالألف فى حال الرفع للمثنى ، والواو فى حـــال الرفع للجمع ، واستثنى الواحد ، فإنه يقال : " ياهناه " ، ولو كانت زيادته مجانسة لحركة المنادى لقيل : " ياهنوه " بالواو .

(والهاء بدل من الواو التى هى لام على رأى)[1] ، إذ أصله " هنـــاو " ، فأبدل الواو هاء ، (ومن الهمزة المنقلبة عن الواو على رأى)[2] إذ أصلـــه " هناو " فقلبت الواو همزة -(ثم)-[3] أبدلت الهاء عن الهمـــــزة ،

---

(١) قال ابن الشجرى فى الأمالى : واختلف البصريون فى أصل تركيـــب هذه الكلمة ووزنها ، فذهب بعضهم إلى أن أصلها " هناو " ، فَعَـال من هنوك فابدلوا من الواو الهاء . الأمالى ٢ / ١٠١ . وقال ابن يعيش والجيد فيها أن الهاء بدل من الواو التى هى لام الكلمة . ابن يعيش ١٠ / ٤٣ .

(٢) قال ابن الشجرى : وقال آخرون بل أبدلت من الواو الهمزة لوقـــوع الواو طرفا بعد ألف زائدة ثم أبدلت من الهمزة الهاء ، كما قالوا فـــى " إيّاكَ هِيَّاك " وهذا عندى هو الصواب . الأمالى ٢ / ١٠١ .
وقال ابن الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ٢ / ٤١٠ : وكذلك هى بدلة عن الألف فى قولهم :-
* وقد رابنى قولها ياهناه .. *
عند البصريين ، لقولهم : " هنوات " فثبت أن لامها واو ، وإذا ثبـت أن لامها واو صار " هناه " مثل " قباه " ، فقلبت الواو ألفا لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة ، ثم قلبت الألف هاء فقيل : " ياهناه " . انظر ابن يعيش ١٠ / ٤٤ .

(٣) كلمة -(ثم)- ساقطة من (هـ) .

(وأصلية على رأى)[1] أى الهاء أصلية لا بدل على رأى ، بدليل أنه يصغر على هنيهة .

(وزائدة لغير الوقف على رأى ،)[2] بدليل "هن" للمذكر و "هنة" للمؤنث .

(وللوقف على رأى ،)[3] أى انما تكون تلك الزيادة فى حال الوقف خاصة

---

(١) قال ابن الشجرى فى أماليه ٢ / ١٠١ : "وقال قوم منهم : إن الهاء أصلية وليست ببدل ، وجعلوها من الكلم التى جاءت لامها فى لغة هاء ، وفى أخرى واوا كدرهمة ، وعضة ، وقال من رغب عن هذا المذهب إن هذا القول ضعيف ،لأن باب "سلس" ، "وقلق" ، قليل فلا يقاس عليه .
وقال ابن الحاجب فى الايضاح : ولو قيل إنهما جميعا أصل ، لم يكن بعيدا وابدالهم عن التاء فى كل تاء تأنيث لحقه الاسم . . الايضاح فى شرح المفصل ٢ / ٤١١ . وانظر ابن يعيش ١٠ / ٤٤ .

(٢) قال ابن الشجرى : وقال الفراء وغيره من الكوفيين وهو مذهب أبى الحسن الأخفش وابى زيد الأنصارى، أن الألف والهاء زائدتان ولام الكلمة محذوفة كما حذفت فى "هن" ، وقد رد هذا المذهب ابن جنى . الأمالى ٢ / ١٠٢ . ، وأنظر ابن يعيش ١٠ / ٤٤ .

(٣) قال : ابن الشجرى : وذهب بعضهم إلى أن الهاء فى قولهم : "ياهناه" هاء السكت وهذا قول ضعيف جدا ، لأن هاء السكت لا تحرك فى حال السعة . الأمالى الشجرية ٢ / ١٠٢ .
وقال ابن يعيش ١٠ / ٤٤ : وذهب أبو زيد إلى أن الهاء لحقت بعد الألف للوقف لخفاء الألف كما لحقت فى الندبة من نحو : "وازيدا" ، وحركت تشبيها بالهاء الأصلية ، ويحكى هذا القول أيضا عن أبى الحسن .اهـ
≡≡≡

(وضعفوا الأخير بجواز تحريكه حال السعة .) فيقال : " ياهنـــاه "، وأجيب بجواز حمله على باب إجراء الوصـل مجرى الوقف .

(والثلاثة الأول [1] يبطلها أن العلامات لا تلحق قبل الـلام ،)
أى علامات التثنية والجمع والتأنيث على ماذكرنا نحو : " هنانيه ، فلو كانت الهاء بدلا أو أصلية ، لألحقت [2] العلامات بعد اللام وقيل : " هناهان " فى التثنية للمذكر ، و " هناهون " فى جمع المذكر .

=== وقال ابن الحاجب فى الايضاح ٢ / ٤١٠ : وأما قول الكوفيين إنهـــا هاء السكت فضعيف من حيث أن هاء السكت لا تحرك وهذه محركة ، وأن هاء السكت لا تكون فى الوصل ، وهذه فى الوصل ، فثبت أنها ليســت هاء السكت .

(١) فى (هـ) " الأولى " .

(٢) فى الأصل و (ل) " لألحق " .

-(باب الترخـــــيم)-[1]

(والثانى) من الأحكام التى تختص بالنداء (الترخيم وهو : حـــذف فى آخر الاسم على سبيل الإعتباط .)[2] -(والإعتباط)-[3] نحـــــر البعير من غير علة ، والترخيم أيضا حذف من غير إعلال فشبه به ، (وشرطه) أى وشرط الترخيم (أن لا يكون مضافا)[4]

---

(١) هذا العنوان من عمل التحقيق ، وفى العباب " الترخيم " .

(٢) الترخيم فى اللغة التليين والترقيق ، ومنه جارية رخيمة الكـــلام أى لينته سهلته ، وقيل هو الحذف . انظر الصحاح واللسان " رخم " أما فى اصطلاح النحاة فهو كما عرفه المصنف ، وانظر شرح جمـــل الزجاجى ٢ / ١١٣ وفى الكتاب ٢ / ٢٣٩ : والترخيم حذف أواخـــر الاسماء المفردة تخفيفا ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تحقيقـــا ، وانظر الأمالى الشجرية ٢ / ٧٨ ، والمقتصد ٢ / ٧٩١ .. وعبـــارة المصنف هنا موافقة لعبارة المفصل .

(٣) كلمة -(الاعتباط)- ساقطة من (هـ) .

(٤) قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ٢٤٠ ، وعلم أن الترخيم لا يكون فى مضاف إليه ولا فى وصف ، لأنهما غير منادين ، ولا يرخم مضاف ، ولا اسم منون فى النداء .

وقال أبو على فى الايضاح عند تعداده للاسماء التى لا ترخم : " ولا اسم مضاف " . انظر المقتصد ٢ / ٧٩١ .

وقال ابن الشجرى عند ذكره لشروط الترخيم : " والثالثة كونه مفردا " الأمالى ٢ / ٧٨

ماذكرهنا من عدم جواز نداء المضاف هو مذهب البصريين أما الكوفيون فيجيزون نداءه ، انظر الانصاف ١ / ٣٤٧ ، وابن يعيش ٢ / ٢٠ ، وشرح جمل الزجاجى ٢ / ١١٤ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٤٩ .

-(باب الترخـــــيم)-[1]

(والثانى) من الأحكام التى تختص بالنداء (الترخيم وهو : حـــذف فى آخر الاسم على سبيل الإعتباط .)[2] -(والإعتباط)[3] نحـــــر البعير من غير علة ، والترخيم أيضا حذف من غير إعلال فشبه به ، (وشرطه) أى وشرط الترخيم (أن لا يكون مضافا)[4]

---

(١) هذا العنوان من عمل التحقيق ، وفى العباب " الترخيم " .

(٢) الترخيم فى اللغة التليين والترقيق ، ومنه جارية رخيمة الكـــلام أى لينته سهلته ، وقيل هو الحذف . انظر الصحاح واللسان " رخم " أما فى اصطلاح النحاة فهو كما عرفه المصنف ، وانظر شرح جمـــل الزجاجى ٢ / ١١٣ وفى الكتاب ٢ / ٢٣٩ : والترخيم حذف أواخـــر الاسماء المفردة تخفيفا ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تحقيقـــا ، وانظر الأمالى الشجرية ٢ / ٧٨ ، والمقتصد ٢ / ٧٩١ .. وعبـــارة المصنف هنا موافقة لعبارة المفصل .

(٣) كلمة -(الاعتباط)- ساقطة من (هـ) .

(٤) قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ٢٤٠ ، وعلم أن الترخيم لا يكون فى مضاف إليه ولا فى وصف ، لأنهما غير منادين ، ولا يرخم مضاف ، ولا اسم منون فى النداء .

وقال أبو على فى الايضاح عند تعداده للاسماء التى لا ترخم : " ولا اسم مضاف " . انظر المقتصد ٢ / ٧٩١ .

وقال ابن الشجرى عند ذكره لشروط الترخيم : " والثالثة كونه مفردا " الأمالى ٢ / ٧٨

ماذكرهنا من عدم جواز نداء المضاف هو مذهب البصريين أما الكوفيون فيجيزون نداءه ، انظر الانصاف ١ / ٣٤٧ ، وابن يعيش ٢ / ٢٠ ، وشرح جمل الزجاجى ٢ / ١١٤ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٤٩ .

لأنه لو رخم من الجـزء الأول وقع الترخيم فى وسط الكلمة ، ولو رخم الجـزء الثانى لرخيم ما ليس بمنادى لفظا على ما قيل ، (ولا مندوبا ، ولا مستغاثا)[1] لأن المطلوب فيهما مد الصوت فلا يناسبهما الترخيم . (ولا جملـة ،)[2] لأن الجملة تحكى على حالها للدلالة على القصة .

(وقد يكون) أى المرخم (إما علما زائدا على ثلاثة أحرف[3] ، وإما بتـاء تأنيث ،) يعنى الشرط أحد الأمرين ، أما الأول فلأن العلم مما يكثـر نداؤه فيليق به التخفيف ، ويشترط فيه الزيادة على الثلاثة ، لأنه لو كـان ثلاثيا وحذف منه لرجع الاسم إلى ما ليس فى الأبنية المتمكنة خلافا للكوفيين ، فإنهم يجوزون ترخيم الثلاثى إذا كان متحرك الوسط[4] ،

---

(١) قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ٢٤٠ : ولا ترخم مستغاثا به إذا كـان مجرورا ، لأنه بمنزلة المضاف إليه ، ولا ترخم المندوب لأن علامتـه مستعملة ، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم .

(٢) انظر سيبويه ٢ / ٢٣٩ ، وابن الشجرى ٢ / ٧٩ ، والمقتصد ٢ / ٧٩١ .

(٣) فى الأمالى الشجرية ٢ / ٧٩ : وللترخيم شرائط . . . . . .
والثانية كون الاسم علما فى الأغلب الأشهـر . . . . .
والرابع كونه رباعيا فما زاد ، إلا أن تكون ثالثة تاء التأنيث .
وفى المقتصد ٢ / ٧٩١ : زاعلم أن الترخيم إنما يجوز بعد شرائط :-
أحدها : أن يكون الاسم علما قبل النداء ، . . . .
والثالثة : أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف .
انظر ابن يعيش ٢ / ١٩ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٣٠٥ .

(٤) انظر فى هذه المسألة ص ٤٩ من الإنصاف ، والإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٩٩ .

فيجوزون : " ياعم " ، فى " عمر " ، وأما اشتراط تاء التأنيث إذا لم يكن علما فلأن التاء " توجب ثقلا " ، فناسب الترخيم[1] . فترخيم العلم لكثرة استعماله ، وترخيم المؤنث لثقله (٢) ، (ومثل : " ياصاح ")[3] ترخيم " صاحب " ، (و" اطرق كرا ")[4] ترخيم " كروان " ، (من الشواذ)

---

(١) فى (هـ) " فناسب الترخيم العلم " .

(٢) انظر ابن يعيش ٢ / ٢٠ ، وشرح الكافية للرضى ١٠ / ١٥٠ .

(٣) قال المبرد فى المقتضب ٤ / ٢٤٣ : وأما قولهم : " ياصاح اقبل " فإنما رخموه لكثرته فى الكلام ، وقال ابن الشجرى فى أماليه ٢ / ٨٨ ، ولم يأت ترخيم مذكر منكر قصد قصده إلا ترخيم صاحب ، وذلك لكثرة استعماله وتشبيهه بالعلم من حيث وهنه بالنداء بالتاء فاستجازوا فيه : " ياصاح " ولا يجوز : " ياصاح " ، لأن من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيه على المحذوف ، فلم تحتمل النكرة أن يفعل بها هذا " . من هذا تبين أن المصنف والشارح متفقان مع المبرد وابن الشجرى فى أن " صاح " ترخيم " صاحب " ، أما صاحب اللسان فقد قال فى " صحب " وقولهم فى النداء : " ياصاح " معناه : يا صاحبى ولا يجوز ترخيم المضاف إلا فى هذا وحده ، سمع من العرب مرخما .

(٤) فى الأصل : " كرى " وهذا المثل رقية يصاد بها الكرى يقولون : اطرق كرى إن النعام فى القرى ما إن أرى هنا كرا ، والكرى قال المبرد إنه ترخيم كروان ، وقال الزمخشرى فى المستقصى مثل قول المبرد ، وذكر الميدانى أن ذلك قولا فيه ثم قال : وقال الخليل الكرا الذكر من الكروان وبهذا القول قال الرضى فى شرحه للكافية حيث قال : والكرى ذكر الكروان ، وقال المبرد : هو مرخم كروان ، ولا ضرورة ، إلى ما قال من ما ذكرنا من المحمل الصحيح ، وانظر المثل فى : سيبويه ٢ / ٢٣١ ، والمقتضب ٤ / ٢٦١ ، ومجمع الامثال للميدانى ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ ، والمستقصى ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١٥١ .

وإنما كان -(من الشواذ)-[1] لترخيمهما مع انتفاء العلمية ، وتاء التأنيث[2] ، (ثم إن المحذوف قد يكون كالثابت في التقدير ، فيبقى ماقبل المحذوف على حركته ، أو سكونه إلا أن يفضي إلى التقاء الساكنين ، فيعود إلى حركته الأصلية ، أو يجعل ما بقي كأنه اسم برأسه .)[3]

في المرخم وجهان : أحدهما : أن يكون المحذوف في حكم الثابت لأنه مراد قطعا ، وإذا كان مرادا فيبقى حكمه ، هذا هو القياس .

والوجه الثاني : أنه يجعل المحذوف نسيا منسيا ، ووجه بأنه حذف لا لإعلال ، ومن قواعدهم أن المحذوف لا لإعلال يقدر نسيا منسيا ويجرى الإعراب على ما بقي ، فيقال : " يد ، ويدا ويد " ، بعد حذف الياء ، فعلى الأول يبقى ما قبل المحذوف على حركته نحو : " يا حار " ، في " حارث " بكسر الراء ، أو على سكونه نحو : " هرقل ، فيقال في ترخيمه : ياهرق[4] ، بسكون القاف اعتبارا للمحذوف ،

---

(١) ما بين الفارقتين ساقط من الأصل ، و (ك) و (ل) .

(٢) انظر ابن يعيش ٢ / ٢١ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١٥١ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٤١ : واعلم أن الحرف الذى يلى ماحذفت ثابت على حركته التى كانت فيه قبل أن تحذف إن كان فتحا أو كسرا أو ضما أو وقفا ، لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسما ثابتا في النداء . . الخ .

وقال أبو على في الايضاح العضدى : والترخيم على ضربين : أحدهما أن تحذف آخر الاسم ، وتدع الباقى على ماكان عليه قبل الحذف من الحركة أو السكون ، والآخر أن يجعل بمنزلة اسم مفرد لم يحذف منه شيء . انظر المقتصد ٢ / ٧٩٢ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٧٩ ، وابن يعيش ٢ / ٢١ .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢٤١ ، وشرح جمل الزجاجى ٢ / ١١٦ .

إلا أن يفض الى التقاء الساكنين نحو : " شاذ " ، اسم فاعل من " شذ " إذا سمى به ، وأنه لو حذف الذال الأخيرة لبقى قبله ذال ساكنه ، لأن المدغم ساكن بعد ألف ، فالتقى ساكنان فرد[1] إلى حركته الأصلية ، إذ أصله : " شاذ ذ" ، بوزن فاعل ، فيقال : يا شاذ بكسر الذال[2] ، فقوله : " الا أن يفضى" استثناء من قوله : "أوسكونه" ، أى يبقى على سكونه إلا فى هذه الصورة[3] ، (فتقول على الأول) وهو أن يكون كالثابت : (يا حار) بكسر الراء فى " حارث " ، ("ياهرق") من " ياهرقل " .

(و" يا ثمو " [4] ، و" يا كرو " [5] ، و" يا حمراو " ، فى المسمى بحمراوى") [6] فيبقى الواو فى : " يا ثمو " ، لأنه وسط ، لا طرف حتى يلزم قلبها ياء ، ويا كرو -(و)- [7] يبقى فتحة الواو ، فإن قلت : الواو متحركة وما قبلها مفتوح فكان حقها أن ينقلب ألفا ، قلت : إنما لم يقلب ، لأن ما بعده ألف ، ونون فى التقدير ، وهو فى حكم الثابت ، وإذا كان فى حكم الثابت لم يلزم قلب الواو التى قبله ألفا ، لئلا يلتقى ساكنان .

---

(١) فى (هـ) فيرد .
(٢) انظر فى هذه المسألة الكتاب ٢ / ٢٦٣ ، والجمل الزجاجية شرح ابن عصفور ٢ / ١١٧ .
(٣) فى (هـ) " الصور" .
(٤) انظر الأمالى الشجرية ٢ / ٨٥ ، والمقتصد ٢ / ٧٩٦ .
(٥) فى شرح جمل الزجاجى ٢ / ١١٦ " وياكروا ، ويا ثمو" .
(٦) انظر الأمالى الشجرية ٢ / ٨٧ .
(٧) حرف الواو -(و)- ساقط من (ل) ، (هـ) .

(و" يا شا ارجنى ") [١] أى : -(يا)- [٢] أقيمى فى العلـــــف ، والراجنُ الآلفُ [٣] من الطير وغيره ، حذف التاء وبقى الألف ،لكن سقطت لسكون ما بعدها ، (و" يا طلحَ ") [٤] بفتح الحاء فى " ياطلحـــة" ،

(وعلى الثانى) وهو أن يجعل المحذوف نسيا منسيا يقال :

(" يا حارُ") بضم الراء ، (و"ياهرقُ ") بالضم أيضا ، لأن المحذوف منسى ، فهو اسم مستقل بنفسه ، فحقه ضم آخره ، (ويا ثمِ) [٥] فـــى يا ثمود ، -(و) - [٦] حذف منه الدال فبقى " يا ثمو" والمحذوف منســى ، فالواو طرف ، والواو لا يثبت طرفا مع ضم ماقبله ، بل يقلب ياء ويكســـــر ما قبله كأدل جمع دلو .

(ويا كرا) [٧] انقلبت فيه الواو ألفا ،-(لأن المحذوف منســـى)- [٨] فلا يلزم من قلبه ألفا التقاء الساكنين بخلاف اللغة الأولى .

---

(١) انظر : الأمالى الشجرية ٢ / ٨٢ .

(٢) كلمة -(يا)- ساقطة من (هـ) و (ك) .

(٣) فى الصحاح " رجن " والراجن : الآلف مثل الداجن . والمثال فـــى الكتاب ٢ / ٢٤١ .

(٤) انظر : الأمالى الشجرية ٢ / ٨٥ .

(٥) انظر : المقتصد ٢ / ٧٩٦ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٨٥ ، وشـــرح جمل الزجاجى ٢ / ١١٦ ، وابن يعيش ٢ / ٢١ .

(٦) حرف الواو -(و)- ليس فى (ك) و (هـ) .

(٧) قال المبرد فى المقتضب ١ / ١٨٨ : لو رخمت" كروان " فيمن قـــال : يا حار ، لقلت : يا كرا اقبل . انظر شرح جمل الزجاجى ٢ / ١١٦ .

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(ك) .

(" و يا حمراء فيما زعموا بقلب الواو همزة)[1] - ([2] كان أصله " يا حمراوى" فحذفت ياء النسبة ، فعلى الثانى -(كان قياسه)-[3] " ياحمراو" بضم الواو ، لكن قلبوا الواو همزة)-[4] لأنه واو بعد ألف زائدة[5] ، فحقه أن يقلب همزة كما هو قاعدة الاعلال في نحو : " قائل " ، فى : قاول ، ومقتضى هذا أن تقلب الواو أيضا همزة على الأول لوجود تلك العلة بعينها ، فإنها واو بعد ألف زائدة ، وقد قالوا على الأول : " ياحمراوِ بكسر الواو من غير قلبها همزة ، فلذلك قال المصنف : " فيما زعموا " أى : قالوا هكذا وليس بسديد ، لأن مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة فى الموضعين .

---

(١) انظر الأمالى الشجرية ٢ / ٨٧ .

(٢) من هنا بدأ السقط من (ك) .

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) .

(٤) هنا ينتهى السقط من (ك) .

(٥) انظر : الأمالى الشجرية ٢ / ٨٧ .
وقال صاحب العباب : بخلاف من لم يجعله كاسم براسه فإن الواو حينئذ غير واقعة فى الطرف وإنما هو فى الوسط تقديرا فلا تقلب همزة ، ثم أورد كلام الشارح هنا ، وقال : أقول : لو كان العلة ماذكره الشارح لاقتضى ذلك أن يكون مقتضاها القلب فى الموضعين ، ولكن العلة هى ما ذكرنا ، وكذلك علة القلب فى نحو قائل ليس ما ذكره بل العلة فيه هى وقوع الواو عينا فى اسم فاعل أعل فعله ، هكذا ذكره أهل التصريف . . . .
وأما قوله : فيما زعموا فالأولى أن نقول : إنه إشارة إلى أنه ينبغى أن لا يجوز فى : " ياحمراوى " ، الوجه الثانى لئلا يلزم أن يكون فعلاء بفتح الفاء لغير التأنيث ، وهو غير موجود فى كلامهم . أهـ مخطوطة المدينة .

(قالوا : و" حمراء " هذه المرخمة تنصرف إن سمى بها وفيه نظر .)[1] أما وجه الانصراف فهو أن الهمزة ليست للتأنيث ، بل منقلبة عن واو ، هى منقلبة عن همزة منقلبة عن ألف التأنيث ، -(فبعد)-[2] أمر التأنيث فيه ، فلذلك انصرف ، وأما وجه النظر ،فلأنها بدل عن حرف تأنيث ، ولو بمراتب ، فجاز أن يعطى حكم التأنيث ويمنع من الصرف ،-(ويحتمل أن يكون النظر هو أنه حينئذ يكون فعلاء بفتح الفاء لغير التأنيث ، وهو غير موجود كما سنذكر بعد ذلك فى" حبلوى")-[3] .

("ويا شاة ")[4] أصله " شوهه " ،فما رخم أعيد لام الكلمة لئلا يبقى اسم متمكن على حرفين ، ("ويا طالح ")[5] أى : يقول : على المذهب الثانى فى " يا طلحة " بعد حذف التاء وجعله -(نسيا)-[6] منسيا ، " يا طلح " بالضم ، لأن فتحة إنما كان لكونه قبل تاء التأنيث ، فلما حذفت التاء وجعلت منسية لم يبق لها أثر فيضم .

---

(١) قال ابن الشجرى فى أماليه : وأهل التحقيق من البصريين يقولون لو سميت بحمراء هذه المرخمة لصرفتها فى التنكير ، لأن همزتها ليست منقلبة عن ألف التأنيث ، وانما هى منقلبة عن واو منقلبة عن همزة منقلبة عن ألف .

(٢) كلمة-(فبعد)- ساقطة من الأصل .

(٣) ما بين القوسين -( )- ساقط من الأصل و (ك) .

(٤) انظر الأمالى الشجرية ٢/ ٨٢ ، و شرح الكافية للرضى ١/ ١٥٠ ، ١٥١ .

(٥) قال سيبويه فى الكتاب ٢/ ٢٤٥ : هذا باب يكون فيه الاسم بعد ما حذف منه الهاء بمنزلة اسم ينصرف فى الكلام لم يكن فيه هاء قط . . . . وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخموا : " يا طلح " و" ياعنتر" . وانظر الأمالى الشجرية ٢/ ٨٣ .

(٦) كلمة -(نسيا)- ساقطة من (م) .

(وقد أجازوا [1] : " يا طلحة "بفتح التاء ، وإقحام التاء بين الحاء وفتحته ، ومنه قوله :

كليني لهم يا أميمةَ ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب [2])

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٠٧ : وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم " ياطلحةَ أقبل " يشبه : * ياتيم تيم عدى * من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ، فلما الحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء ثم ذكر البيت الشاهد هنا ، وقال : فصار * ياتيم تيم عدى * اسما واحدا وكأن الثاني بمنزلة الهاء في "طلحة" ، تحذف مرة ويجاء بها أخرى .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الذبياني وهو مطلع قصيدة طويلة مجعولة هي الأولى من ديوانه . انظر ديوانه ص ٤٣ .
وسيبويه ١ / ٢٠٧ ، ٢٧٧ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٨٣ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، والعيني ٤ / ٣٠٣ ، والخزانة ١ / ٣٧٠ ، ٣٩١ ، ٢ / ٣١٦ والهمع ١ / ١٨٥ ، والدرر ١ / ١٦٠ ، والأشموني ٣ / ١٧٣ ، ٤ / ٢٠٠ وفي هامش ديوانه في النسخة التي حققها الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ص ٤٣١ : واتفق الرواة على أن "أميمة" روى مفتوحة ، فاعتذر له أبو عبيدة والأصمعي بأن عادة العرب أن ينادوا اسم المرأة بالترخيم ، وإذا كان الحرف الذي قبل هاء التأنيث مفتوحا أبدا واحتاج الشاعر إلى إبقاء هاء التأنيث لاجل صحة الوزن تكلم بها على عادة الترخيم فتحا كما يفتح آخر المنادى المؤنث المرخم .
وفي هامش النسخة التي بتحقيق البستاني ص ٩ :
أميمة بالفتح والأحسن بالضم ، قال الخليل : من عادة العرب أن تنادى المؤنث بالترخيم فلما لم يرخم هنا بسبب الوزن ، أجراها على لفظها مرخمة وأتى بها بالفتح . اهـ وانظر المراجع السابقة في الهامش .

يعنى أن " طلحة " إذا رخم حذف (١) التاء منه فقياس اللغة الثانية ياطلح بضم الحاء كما قلت : " يا جعف " ، وقد أجازوا " يا طلحة" بفتح التاء وإقحام التاء بين الحاء وفتحة الحاء ، ومنه البيت ، وبياضه أنه إذا حذفت التاء من طلحة وقيل " يا طلح " بالضم حصل الالتباس إذ لا يعلم ان المنادى " طلح " ، أو طلحة " مرخمة ، فأرادوا أن يفرقوا بينهما ، والفرق بينهما بوجود التاء ،فلابد أن يرد التاء ثم بعد الرد إما أن يذكر بعد الحاء أو قبله ، لا يمكن أن يذكر قبله ، لأن التاء لا يقع حشوا بل يقع بعد الحاء ، والتاء المردودة لا تكون إلا ساكنة ، لأنها لو ردت متحركة فإما أن تحرك بالضم أو بالفتح ، أو الكسر ، فإن ضمت صارت على صورة غير المرخم ، فيعود المرخم إلى صورة غير المرخم ، وهو فاسد ، ولا وجه لكسرها ، ولا لفتحها أيضا ، لأنه منادى مفرد معرفة ، فلابد أن ترد ساكنة متصلة بالحاء ، فتقع مقحمة بين الحاء وفتحة الحاء ، فالحاء ساكنة لغرض حركتها منفصلة عنها إذ تخلل بينهما التاء ، فالحاء ساكنة ، والتاء المردودة -(ساكنة)(٢) فتنقل فتحة الحاء المزحلقة تقديرا إلى التاء المردودة ، لئلا تبقى التاء ساكنة بعد الحاء الساكنة ، ففتحة التاء هى الفتحة الأصلية التى كانت للحاء ، ثم فتحت الحاء ، لئلا يكون ما قبل التاء ساكنا ، فتصير الصورة " يا طلحة " بفتح الحاء ، والتاء ، ولا يخفى(٣) وجه تعسف هذا الكلام ، وكذا فى البيت(٤) ،

---

(١) فى (م) " حذفت " .

(٢) كلمة -(ساكنة)- ساقطة من (م) .

(٣) فى الأصل ، و (ك) " فلا يبقى " .

(٤) تقدم الكلام عليه فى الصفحة :

وهو أن أقيمة لو لم تكن مرخمة لضمت التاء ، لأنه منادى مفرد معرفـــة ، ففتحهما بناء على هذا التقدير .

(ولا يجوز هذا) أى : الوجه الثانى (فى " يا صاح " فلا يضـــم .)[1] أى لا تجىء تلك اللغة فى نحو : " ياصاح " من " صاحب " ، لأن ترخيمه شاذ ، فلو ضم لكان المحذوف فى حكم الطرح ، ولزوم -([2]نحو الـــتزام -(للترخيم)-[3] الذى هو شاذ ، والتزام ما هو شاذ أشد من ارتكـــاب أصل)-[4] الشذوذ ، لأن فيه محذورين ، ارتكاب الشذوذ والتزامـــــه -(فلا يصار إليه)-.[5]

(ولا فى ترخيم المسمى بحبلوى) أى : ولا تجوز اللغة الثانية - (أيضا فى حبلوى)[6] (لما يلزم من كون ألف فعلى لغير التأنيث .)[7] أى : لو حذف ياء النسبة ، والتقدير أنه منسى فيبقى : " يا حبلو ،

---

(١) قال ابن الشجرى فى أماليه ٢ / ٨٨ : ولا يجوز : " يا صاح " ، لأن من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيـــه على المحذوف ، فلم تتحمل النكرة أن يفعل بها هذا .

(٢) من هنا بدأ السقط من (م) .

(٣) كلمة -(للترخيم)- ساقطة من الأصل .

(٤) هنا ينتهى السقط من (م) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، و (م) .

(٦) ما بين الفارقتين -( )- ساقط من (م) .

(٧) قال المبرد فى المقتضب ٤ / ٥٠٤ : ألا ترى أن النحويين لا يجيـزون ترخيم " رجل " فى النداء يسمى حبلوى ، فى من قال : " ياحار " فرفع لأن الذى يقول : " يا حار " لا يعتد بما ذهب ويجعله اسما على حياله

والواو متحركة مفتوح ما قبلها ،فقياسه أن يقلب ألفا ويقال :يا حبلـــى ، ولا يكون الألف للتأنيث لأنها ألف منقلبة عن واو ،فيلزم أن تكون فعلـــى بضم الفاء لغير التأنيث ،وهو ممتنع ،وقياس مذهب الأخفش جوازهـــــا ، على أن تكون ألفاللالحاق بجحدب[1] ، وفيه النظر المذكور فى حمـــراء والحكم بصرفه كما ذكرنا من قبل[2] .

(ولا فى الصعى "بطيلسان" لما يلزم مما ليس من أبنيتهم[3])

أى : لا يجوز الوجه الثانى فى الصعى بطيلسان إذ لو رخم لقيل "ياطيلس"[4] ،

=== فاذا رخم :"حلبوى" لزمه أن يقول : "يا حبلى أقبل" ، لأن الواو تنقلب ألفا لفتحه ما قبلها ،ومثال فعلى لا يكون الا للتأنيث ، ومحـــال أن تكون ألف التأنيث منقلبة ، فقد صار مؤنثا مذكرا فى حال فلهـــذا ذكرت لك أنه محال ، وانظر الأمالى الشجرية ٢/ ٩٨-٩٩ ، والرضى ١/ ١٥٥ وانظر شرح جمل الزجاجى ٢/ ١٢٠ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ١/ ١٥٥ :وقياس قول الأخفش جوازها لأنـــه يكون إذن ملحقا بمجدب بفتح الدال ،وأما السيرافى فأجازهـــــا وإن لم يثبت فعللا قال لأن هذا شىء عرض وليس بنية أصلية .

(٢) فى (ك) " ذكرناه " .

(٣) فى (هـ) " فى أبنيتهم " .

(٤) قال الجوهرى فى الصحاح " طلس "
الطيلسان بالفتح اللام واحد الطيالسة والهاء فيه للعجمة لأنـــه فارس معرب ، والعامة تقول " الطيلسا بكسر اللام فلو رخمت هـــذا فى النداء لم يجز لأنه ليس فى كلامهم فيعل بكسر العين الا معتـــلا نحو "سيد" و "ميت" .
انظر القاموس: "طلس" .

وهو غير جائز ، إذ ليس فى كلامهم : فيعل بكسر العين فى الصحيح ، وإنما جاء[1] فى المعتل نحو "سيد" ، و "بين" ، "وهين"[2] ومن فى مما ليس من أبنيتهم ، للبيان ، وفاعل يلزم ضمير يرجع إلى "ما" ، أى للشيء الذى يلزم ، وهو ما ليس من أبنيتهم (، فإن كان فى آخر الاسم زيادتان فى حكم واحدة) أى : فى حكم زيادة واحدة (حذفتا نحو : "يا اسم" ، و "ياعثم"[3] فى "يا اسماء" ، "وياعثمان" .

---

(١) فى الأصل و (م) "جاز" .

(٢) فى الأمالى الشجرية ٢/٩٦ : إن سميت بطيلسان - فى لغة من كسر لامه وفتحها أجود - قلت فى ترخيمه فى المذهب المختار ياطيلس ، ولا يجوز ياطيلس بالضم لأنه تجعله فى هذه اللغة اسما قائما بنفسه ، وليس فى كلامهم فيعل صحيح العين ، إنما جاء ذلك فى المعتل "كسيد وميت" "وهين" وقد تقدم ذكر هذا ، فان رخمته فى لغة من قال : طيلسان ففتح اللام جاز ترخيمه على اللغتين ، لأن مثال : فيقل متسع فى الصحيح "كجيدر ، وصيرف ، وضيغم" ، وقد تقدم ذكر هذا ، أيضا . . . .

وأجاز أبو سعيد السيرافى : "ياطيلس" على لغة من ضم آخر المرخم . . . الخ . وانظر شرح الكافية للرضى ١/١٥٥ ، وشرح جمل الزجاجى ٢/١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ٢/٢٥٦ : هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد ، وذلك قولك : فى "عثمان" "ياعثم اقبل" ، وفى "مروان" "يا مرو ، أقبل" ، وفى "أسماء" "يا اسم اقبلى" . وانظر الامالى الشجرية ٢/٨٧ ، وشرح جمل الزجاجى ٢/١١٤ .

(فإن[1] كان حرف صحيح قبله مدة زائدة حذفتا أيضا ، إن كان الباقي على أكثر من حرفين نحو : " يا منص[2] " ، وإلا فالصحيح لا غير)

قوله : حذفتا ، ضميره يرجع الى الصحيح والمدة ، وانما يحذف فإن بالقيود المذكورة ، فإذا انتفى واحد انتفى حذفهما ، فإذا انتفى المدة قبله لم يحذفا مثل : " جعفر " ، وإن وجدت المدة قبله ولم تكن زائدة لم يحذفا أيضا ، كمختار ، فإن آخره صحيح وقبله مدة لكنها ليست بزائدة ، لأن وزنه[3] مفتعل أو -(مفتعل)-[4] ، اسم فاعل أو مفعول ، وكذا إذا انتفى كون الباقي على أكثر من حرفين ، لم يحذفا ، كسعيد لئلا[5] يبقى الاسم على حرفين ، والمراد بالحرف الصحيح أعم من أن يكون حرف علة ، أو لا يكون ، فان نحو : " مرمى " آخره علة ولكنه أصلي[6] ، لأنه لام الفعل فيحذف فإن أيضا كمنصور ، ولأن وزنه مفعول ، فلو[7] قال : أصلي لكان اشبه ، لأنه يوهم خروج ماكان

---

(١) في (هـ) " وان كان " .

(٢) قال سيبويه ٢ / ٢٥٩ : هذا باب يكون فيه الحرف الذى من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وماقبله جميعا ، وذلك قولك في " منصور " " يا منص أقبل " ، وفي " عمار " " ياعم اقبل " ، وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد وما قبله ساكن بمنزلة الحرف الذى كان قبل النون زائدا فهو زائد كما كان ما قبل النون زائدا .
وانظر الأمالي الشجرية ٢ / ٨٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢ / ١٢٣ .

(٣) في الأصل و (م) " وزنها " .

(٤) كلمة -(مفتعل)- ساقطة من (م) .

(٥) من هنا يبدأ سقط طويل من الأصل وهو سقط حوالي ثلاث لوحات .

(٦) في (هـ) " اصل " .

(٧) في (ك) " ولو " .

آخره معتلا وليس كذلك قوله : " وإلا " ، أى : وإن لم يكن قبله مدة إلى آخره فحينئذ يحذف الصحيح فقط ، وإنما اقتصر على حذف الصحيح ، لأنه لو حذف معه غيره فإن كان صحيحا لم يجز ، لأن الصحيح لا يحذف تبعا للصحيح ، وإن كان آخره غير أصلى بل زائدا اقتصر على حذفه ، وكذا ان كان ما قبله غير زائد ، لأنه فى حكم الأصلى ، فلا يحذف تبعا لأصلى آخر ، وأما اذا لم يبق أكثر من حرفين فظاهره ، لأنه يبقى الاسم على حرفين لا سيما عند من يجعل المحذف منسيا ، هذا عند البصريين .

(والثانى من " شطرى"[1] المركب .) مبتدأ خبره

(بمنزلة التاء أيضا فيحذف)[2] ، الفاء للتسبب ، أى : كونه بمنزلة التاء سبب لحذفه ، ولفظ " أيضا " كان حقه أن يكون بعد قوله + فيحذف ، ووقع فى النسخ قبله ، ففيه حزازة ، اذ لم يسبق فيما قبل شىء آخر بمنزلة التاء حتى يقال : الشطر[3] الثانى بمنزلة التاء أيضا .

---

(١) فى (هـ) " شرط " وهو تحريف .

(٢) فى سيبويه ٢٦٧/٢ : هذا باب الترخيم فى الاسماء التى كل اسم منها من شيئين كانا بائنين فضم أحدهما الى صاحبه فجعلا اسما واحدا بمنزلة عنتريس وحلكوك وذلك مثل حضرموت ومعدى كرب . . . فزعم الخليل رحمه الله أنه تحذف الكلمة التى ضمت إلى الصدر رأسا وقال : أراه بمنزلة الهاء ألا ترى أنى إذا حضرته لم أغير الحرف الذى يليه كما لم أغير الذى يلى الهاء فى التحقير عن حاله التى كان عليها قبل أن يحقر ، وذلك قولك فى " تمرة " تميرة ، فحال الراء واحدة .

(٣) فى (هـ) " الشرط " .

(قالوا : يا بعل في بعلبك) كما تحذف تاء التأنيث من الكلمة في ترخيمها ، ووجه مشابهة شطر الثاني لتاء التأنيث كونه ملحقا بالاسم الأول ، بعد كماله ، كالتاء ، وكون النسبة والتصغير واردين على الاسم الأول دون الثاني ، فيقال حيضرموت ، في التصغير[1] ، وحضرمي في النسبة كما يصغر الجزء الأول فيما فيه التاء ، وينسب إليه فيقال : بصري ، وتميرة .

(ولا يجوز الترخيم في غير النداء) لأن الترخيم تخفيف ، فيناسب ما يكثر استعماله ، وهو النداء ، فلم يجيء في غير النداء (إلا في الضرورة[2]) ، أي : في ضرورة الشعر كما قال :

* لحارب كعب لا لجرم وراسب *[3]

أي : لحارث بن كعب .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٦٧ : " وكذلك التحقير في حضر موت تقول حضير موت ، وأنظر المقتصد ٢/٧٩٧ ، والفوائد الضيائية ١/٣٤٥ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٩ : واعلم أن الترخيم لا يكون الا في النداء ، الا أن يضطر شاعر ، وانما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين وكما حذفوا الياء من قوى ونحوه في النداء .
وانظر شرح جمل الزجاجي ٢/١١٣ ، والفوائد الضيائية ١/٣٤١ ، والايضاح في شرح المفصل ١/٢٩٤ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل نسبه الأنباري في الانصاف ١/٣٥٥ لبعض بني عبس وأورده ابن الشجري في أماليه ١/١٢٧ ولم ينسبه الى قائل ، وصد البيت هو :
* ارق لارحام أراها قريبة *
وجرم وراسب قبيلتان من العرب . انظر نهاية الارب ٢٠٩ ، ٢٥٧ .

(ولم يسمع فيه -(المذهب الأول)[1]-) أى : فى ترخيم غير النداء حيث جوز ، وهو حال الضرورة لم يسمع فيه المذهب الأول[2]

وهو جعل المحذوف كالثابت ، فلا يقال : " جاءنى حار بن كعب بكسر الراء ، بل ينبغى أن يضم على اللغة الأخرى ، وهو أن المحذوف منسى ، والباقى اسم برأسه ، هذا مذهب المبرد[3] ، وعلله بأن الاسم على هذه اللغة يصير كأنه لم يحذف منه شيء فكأنه لم يحصل الترخيم فى غير النداء بخلاف ما إذا كان فى حكم الثابت ، فإن ارادة المحذوف يدل على أنه مرخم ، والترخيم يكون غالبا فى النداء ، والمصنف اختار هذا المذهب ، ورد مذهب سيبويه بقوله : (وما أنشده سيبويه من نحو :

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما[4]

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من جميع النسخ غير (هـ) .

(٢) المراد بالمذهب الأول أن يكون المحذوف فى حكم الثابت وعلى ذلك تبقى حركة الحرف الذى قبله على حالها .

(٣) لم أجد فى المقتضب ما يرشد الى ما نسب الى المبرد الا اشارة خفيفة وهى قوله عند تعليقه على قول الشاعر :

أما تريني اليوم أم حمز ماريت بعد عنق وحمزى

وقال : " وليس من هذا ، ولكنه قد رحمزة أولا مرخما على قولك : ياحار فجعله اسما على حياله ، فاضاف اليه كما تضيف الى زيد" .

المقتضب ٤ / ٢٥٢ ، وانظر : شرح جمل الزجاجى ٢ / ١٢٥ .

(٤) هذا البيت من بحر الوافر وهو لجرير كما فى ديوانه ص ٥٠٢ والرواية فى الديوان تخالف الرواية هاهنا ففى الديوان :

أصبح حبل وحيلكم رماما وماعهد كعهدك يا أماما

فرواية الديوان موافقة لرواية المبرد ، والبيت من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٢ / ٢٧٠ ، والأمالى الشجرية ١ / ١٢٧ ، والانصاف ١ / ٣٥٣ ، والخزانة ١ / ٣٨٩ ، والعينى ٤ / ٢٨٢ ، ٣٠٢ ، والتصريح ٢ / ١٩٠ والأشمونى ٣ / ١٨٤ ، وشرح جمل الزجاجى ٢ / ١٢٤ .

فقد رده المبرد) إشارة إلى أنه قال : الرواية

* وما عهدى كمهدك يا أماما *

وهذا الكلام ضعيف ، بل الأقوى مذهب سيبويه ، وهو أنه قد جاء الترخيم فى غير النداء على اللغتين جميعا ، أما على اللغة الأولى فظاهر قوله :

* وأضحت منك شاسعة أماما *

لأن "أماما" فاعل "أضحت" والميم مفتوحة ، فيدل على أن المحذوف وهو التاء ثابت ، ورد المبرد ليس بشيء ، لأن الرواية الصحيحة لا تدفعها رواية أخرى ، فلعل الروايتين صحيحتان ، ويكفى فى الاستدلال رواية صحيحة(١) .

وأما على اللغة الثانية فقوله :

* ديار مية اذ متى تساعفنا(٢) *

---

(١) انظر فى هذه المسألة الأمالى الشجرية ١ / ١٢٩ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ١٢٥ .

(٢) هذا صدر بيت من بحر البسيط وهو لذى الرمة من قصيدته التى مطلعها :

ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كلى مقرية سرب

والشطر الثانى من البيت الشاهد هو :

* ولا يرى مثلها عجم ولا عرب *

أنظر : ديوانه ص ٧ ، وسيبويه ٢ / ١٤٧ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ١٢٦ ،

وهذا البيت قد لا يكون شاهدا لما اراد الشارح ، لأن سيبويه قال فى كتابه ٢ / ٢٤٧ : فزعم يونس أنه كان يسميها مرة مية ، مرة ميا ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسما لها فى النداء وفى غيره ، فنحن اذا اعتبرنا أنه هنا سماها "ميا" لم يكن فى البيت شاهد وكلمة "ديار" بالنصب مفعول لفعل محذوف تقديره "اذكر" ، ويجوز فيها الرفع على تقدير تلك ديار . انظر سيبويه ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١ .

أى إذ مية ، فرخم فى غير النداء ، وجعله منسيا ، ولذلك رفع ميا ، ولو كان فى حكم الثابت لأبقاه على الفتح .

(وأما اختلاف الصيغة فقولهم : " يا نومان "[1])
هذا حكم آخر " يختص "[2] بالنداء ، فان " النومان " هو كثير النوم ،
فلا يقال[3] : فى غير النداء رجل " نومان " .

(وكذا المعدول نحو : يا فسق[4]) معدولا[5] عن فاسق .

(ويا لكاع) من لكع الرجل إذا لؤم ، وهو الكع ، ورجل لكع ، وامرأة تكاع مثل فطام[6] .

---

(١) انظر : الأشمونى ٣/١٢٢ ، والازهار الزينية فى شرح الألفية والبهجة الرضية فى شرح الألفية بهامشها ص ١٣٠ ، والهمع ١/١٧٧ ، ١٧٨ ، والدرر ١/١٥٤ ، وانظر المقتضب ٤/٢٣٧ .

(٢) فى (هـ) " مختص " .

(٣) فى (ك) و (م) و (هـ) " ولا " .

(٤) فى (هـ) " فساق " وهو ما يطلق على الانثى ، وانظر فى هذه المسألة المقتضب ٣/٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨١ ، ٤/٢٣٧ ، والأمالى الشجرية ٢/١١٠ ، والاشمونى ٣/١٢٣ .

(٥) فى (هـ) معدول .

(٦) قال صاحب العباب : والضابط أن كل ما هو على وزن فعل فى سب المذكر وعلى فعال فى سب المؤنث نحو : خبث ولكع ، وخباث ، وتكاع اللوحة ٨٩ . وانظر سيبويه ٣/٢٢٥ ، ٢٧٢ ، والمقتضب ٣/٣٧٤ ، ٣٨١ ، ٤/٢٣٧ ، والامالى الشجرية ٢/١٠٧ ، والصحاح " لكع " - ٣ ص ١٢٨٠ .

(ويا ملأمـان)[1] من اللؤم ، فإنها لا تستعمل إلا فى النداء ،

(ونحو :

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكـــاع[2]

---

(١) فى (هـ) (ملان) وهو خطأ .
وانظر فى هذا الأمالى الشجرية ٢/١٠٧ ، وقال الأشمونى ٣/١٢٢ والاكثر فى بناء ، مفعلان نحو ملأمان أن يأتى فى الذم ، وقد جاء فى المدح نحو يا مكرمان ، حكاه سيبويه والأخفش أ هـ . وذكر ايضا بأن ابن مالك وابنه يقولان بأن هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع ،ثم قال : وهو الصحيح فى غير مفعلان ، فان فيه خلافا ، أجاز بعضهم القياس عليه فنقول : يامخبثان أ هـ وهذا القول نسبه السيوطى فى الهمع لبعض المغاربة . الهمع ١/١٧٨ ، وانظر فى ضبط كلمة " ملأمان " الصحاح " لأم " .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر وهو للحطيئة ، والحطيئة هو جرول بن أوس بن جؤية وكان رجلا مملاقا دميما سيء الهيئة ، هجاء ،حتى انه هجا أباه وأمه ونفسه ، وهو شاعر مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام انظر ترجمته .فى الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ١٤٨ ، وفى مقدمة ديوانه ص ٩ ، والبيت الشاهد فى تكملة ديوانه ص ١٥٦ ، وفى المقتضب ٤/٢٣٨ ، والامالى الشجرية ٢/١٠٧ ، وابن يعيش ٤/٥٧ والعينى ١/٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤/٢٢٩ ، والخزانة ١/٤٠٨ - ٤١٢ ، والتصريح ١/١٨٠ ، والهمع ١/٨٢ ، ١٧٨ ، ورواية المقتضب،
* أجول ما أجول ثم أوى *
وقال الدكتور عضيمة رحمه الله ان الشطر الأول مأخوذ من قول قيس بن زهير :
أطوف ما أطوف ثم أوى الى جار كجار ابى داود
قال المبرد فى المقتضب : وقد يضطر الشاعر فيستعمل هذا فى غير النداء ، لأنها فى النداء معارف فينقلها على ذلك . . . ثم أورد

من الشـــواذ) هذا إيراد على أنه جاء فى غير النداء ، إذ " لكاع " خبر للمبتدأ وهو : " قعيدته " ، فأجاب بأنه شاذ ، (ومنه قولهم : " يافلُ أقبل " وليس بمرخم "فلان" ، وإلا لقيل : فلا)[1].

لأن "فلانا" كهلال ، فلا يحذف منه حرفان ،إذ لا يبقى بعد حذفهمـــا أكثر من حرفين ، (ولقولهم فى المؤنث : يافلة اقبلـــى) هذا دليل آخر على أن "فل" ليس بمرخم "فلان" ، لأنه لو كان مرخم فلان لكان يا فلة مرخم يافلانه، وليس كذلك ، لأن ترخيمه حينئذ بحذف التاء منه لا بإبقاء التـاء ،

== البيت الشاهد المقتضب ٤/ ١٣٨ .

وقال ابن الشجرى فى أماليه ٢/ ١٠٧ : " ولا يكادون يستعملـــون شيئا من هذين الضربين فى غير النداء إلا على سبيل الشذوذ كقوله : أطوف ما أطفوف . . . البيت .

وانظر ابن يعيش ٤/ ٥٧ ، وفى هامشه عند شرح البيت الشاهد قال : وهى مختصة بالنداء لا تتجاوزه إلى غيره ، وقوم من النحاة يوجهـــون البيت على الأصل فيزعمون أن خبر المبتدأ قول محذوف "ولكاع" منـــادى حذف منه حرف النداء وكان أصل الكلام : قعيدته مقول لها : يالكاع وعلى هذا فلا ضرورة .

وانظر فى هذا الهمع ١/ ١٧٨ ، والدرر ١/ ٥٥ ، ١٥٤ ، والمقتصد ٢/ ١٠٢٣ .

(١) عبارة المصنف هنا تكاد تكون مطابقة لعبارة المقتضب . انظر ٤/ ٢٣٧ وقال سيبويه فى كتابه ٢/ ٢٤٨ : وأما قول العرب : يافل أقبـــل ، فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت فيه فى غير النـــداء ، ولكنهم بنو الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة دم ، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول : يافل ، فإن عنوا امرأة قالوا : يا فلة ، وهـذا الاسم اختص به النداء ، وإنما بنى على حرفين لأن النداء موضـــع تخفيف ، ولم يجز فى غير النداء ، لأنه جعل اسما لا يكون لا كنايـــة ==

وحذف الألف والنون من الوسط ، " فدل "[1] على أنه فى المؤنث حـــذف ليس بترخيمى ، والمذكر والمؤنث لا يختلفان فى جواز الترخيم ومنعه غالبا .

(وقول أبى النجم[2] :

* فى لجة أمسك فلانا عن فـــل *

≡≡ لمنادى ، نحو : ياهياه ، ومعناه يارجل ، وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سمى به المحدث عنه خاص غالب .
وانظر الأمالى الشجرية ٢ / ١٠٠ ، ١٠١ ، والهمع ١ / ١٧٧ .
وهذا القول الذى أختاره سيبويه والمبرد وابن الشجرى ومن بعدهـــم المصنف والشارح هو اختيار جمهور البصريين .
أما الكوفيون وابن مالك وابنه وبعض المغاربة فيرون أن أصلهما فـــلان وفلانة ولكنهم اختلفوا بعد ذلك فالكوفيون يرون أنهما مرخمان ، وأما ابن مالك ومن وافقه فيرون أنه دخلهما مجرد الحذف تخفيفا .
انظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ١٠٦ ، والهمع ١ / ١٧٧ ، والأشمونى بحاشية الصبان ٣ / ١٢١ ، ١٢٢ .

(١) فى (ك) و (ل) و (هـ) " فيدل " .

(٢) أبو النجم : هو : الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلى ، أحـــد رجاز الاسلام المتقدمين ، انظر ترجمته فى طبقات الشعراء لابن سلام ص ٢٠٠ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٠٢ ، والخزانة ١ / ٤٩ ، وهذا الرجز من أرجوزيته المشهورة التى مطلعها :

الحمد لله الوهوب المجزل أعطى فلم يبخل ولم يبخل

وهى طويلة والبيت الشاهد فى وسطها ، وهو من الشواهد التى لايكاد يخلو منها مرجع من مراجع اللغة والنحو ، فهو فى سيبويه ٢ / ٢٤٨ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٨ ، والأمالى الشجرية ٢ / ١٠١ ، وشرح جمل الزجاجى ٢ / ١٠٦ ، والتوضيح ٢ / ١٢٥ ، والعينى ٤ / ٢٢٨ ، والخزانة ١ / ٤٠١ والقصيدة بكاملها فى الطرائف الادبية ص ٥٧ - ٧١ ، وانظر فى ضبط كلمة لجة الصحاح " لجج " .

أى عن فلان (من الضرور ات) وقبله :

تثير أيديها عجاج القسطل إذ عصبت بالعطن المفربل

تدافع الشيب ولم تصل فى لجة . . . . . البيت

يصف إبلا "عصبت" ، أى : اجتمعت ، "المفربل" المنخول ، "واللجة" اختلاط أصوات الذادة ، "الشيب" جمع أشيب ، أى : شربت الشربة[1] الأولى فسكنت ، فهى تدافع كالشيوخ ذوى الحلم ، لا تقتتل ، وتدافع مصدر لفعل محذوف ، أى : هذه الأبل تتدافع ، أى يدفع بعضها بعضا كتدافع الشيوخ .

لما ذكرنا أن " فل " مما يختص بالنداء أورد هذا البيت عليه ، فإنه قد جاء فى غير النداء ، وهو قوله : " عن فل " ، فأجاب : بأنه من الضرورات ، (ووزنه : فعل ، تقديرا ، والذاهب عنه[2] الواو[3]) والتقدير فلو كفسق .

---

(١) فى (ك) " شرت الشرة الأولى" وهو خطأ .

(٢) فى (م) " عنها " .

(٣) نص المصنف هنا أورده البغدادى فى الخزانة ١ / ٤٠١ .

وقد نظم ابن مالك فى الخلاصة الاسماء الملازمة للنداء فقال :-

وقل بعض مايخطى بالندا لؤمان نومان كذا واضطردا

فى سب الانثى وزن ياخباث والأمر هكذا من الثلاثى

وشاع فى سب الذكور فعل ولا تقس وجر فى الشعر فل

-(باب الإختصاص)-[1]

(ومنها) أى : ومن المواضع التى يضمر فيها الفعل قياسا ، (باب الإختصاص ، ويكون على طريقة النداء نحو : " أنا أفعل كذا أيها الرجل " و " إنا معشرَ العرب نفعل كذا " ولا يثبت فيه حرف النداء.[2]) هذا على طريقة النداء ، لأن قولك : أيها الرجل يستعمل فى النداء لإرادة تخصيص المخاطب ، وطلب إقباله عليك ثم يستعمل للإختصاص المجرد من غير طلب إقبال بل -(للمدح)[3]- والاختصاص ، فمعنى قولك " افعل كذا أيها الرجل " ، افعل -(كذا)[4]- متخصصا من بين الرجال . فهو على صيغة النداء ، وليس بنداء ، ولذلك لا يثبت فيه حرف النداء ،

---

(١) هذا العنوان من (هـ) والمتن .

(٢) قال سيبويه فى كتابه ٢ / ٢٣٣ : هذا باب الاختصاص يجرى على ماجرى عليه النداء فيجىء لفظه على موضع النداء نصبا ، لأن موضع النداء نصب ،ولا تجرى الاسماء فيه مجراها فى النداء ،لأنهم لم يجروها على حرف النداء ، ولكنهم اجروها على ما حمل عليه النداء ، وذلك قولك : إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا ، كأنه قال : "اعنى" ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل ، كما لم يكن ذلك فى النداء . .الخ . وانظر التصريح ٢ / ١٩٠ - ١٩١ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣ / ١٤٠ ، والهمع ١ / ١٧٠ ، والدرر ١ / ١٤٦ .
وفى شرح الكافية للرضى ١ / ١٦١ ، قال أبو عمرو :
العرب نصبت فى الاختصاص أربعة أشياء : " معشر ، وآل ، وأهل ، وبنى .

(٣) كلمة -(للمدح)- ساقطة من (ك) و (ل) .

(٤) كلمة -(كذا)- ساقطة من (هـ) .

(وعلى غير طريقتـــه) أى : ويكون على غير طريقة النداء بمعـــنى أنه لا يصلح أن يكون منادى .

(نحو : نحن العرب أقرى الناس[1]) أى : أخص العرب ، ولا يصلح أن يكون منادى ، لأنه معرف باللام (وقوله :

* بنا تميما يكشف الضباب *[2])

أى : بنا يكشف ، أعنى تميما ، وأخص تميما .

الشعر لرؤبة ، والضباب بالفتح جمع ضبابة وهى سحابة تغشى الأرض كالدخان .

---

(١) فى متن (ظ) زيادة -(للضيف)- .

(٢) هذا البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج بن رؤبة ، كما ذكـــر الشارح وهذا البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب ٢/٧٥ ، ٢٣٤ ، وابن يعيش ٢/١٨ ، والخزانة ١/٤١٢ ، والعينى ٤/٢/٣٢ ، والأشمونى ٣/٧١ .

وفى العباب : واعلم أن المصنف تبع ابن الحاجب فى هذا الكلام فإنه قال : إن العرب باللام ليس منقولا عن النداء ، والمضـــاف يحتمل الأمرين أى أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدر كمـــا فى " أيها الرجل " وأن يكون بفعل مقدر كأعنى واخص . وانظـــر كلام ابن الحاجب فى الكافية ١/١٦٢ .

-(باب ما ينصب على المدح أو الشتم أو الترحم[1])-

(ومنها) أى : ومن المواضع التى تنصب على الاختصاص

(ما ينصب على المدح ، أو الشتم ، أو الترحم إنشاء نحو : الحمد لله الحميدَ)[2] بالنصب أى : أخص الحميد وأمدح ،

(والملك لله أهلَ الملك .)[3] أى : أعنى أهل الملك .

(و =(حمالةَ الحطب)=[4] فيمن قرأ) بنصب " حمالة " ، أى : أذم حمالة الحطب ، وأما من قرأها بالرفع فهو خبر للمبتدأ وهو امرأته .

(ومررت به المسكينَ) أى : أترحم المسكين (والغالب عليه -(التعريف)-[5])

---

(١) هذا العنوان من المتن ، وفى سيبويه ٢/١٩٤ : هذا باب ماينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم ، لأنه لا يكون وصفا للأول ، ولا عطفا عليه ، وذلك قولك : يا أيها الرجل وعبدَ الله الْمُسْلِمَيْنِ الصالِحَيْنِ . . الخ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٢/١٨ ، وشرح الكافية للرضى ١/١٦٢ وفيه : ولو قيل فى الجميع بالنقل من النداء لم يبعد ، لأن فى الجميع معنى الاختصاص فنكون قد أجرينا هذا الباب مجرى واحدا . . . الصفحة السابقة .

(٣) فى (ك) " اهل الحمد " .

(٤) الآية "٤" من سورة المسد ، قرأها عاصم بالنصب ، على الذم وقرأها الباقون بالرفع على الخبرية للمبتدأ ، انظر التبصرة فى القراءات السبع ص ٧٣٤ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٧٦ ، والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ٣٧٧ .

(٥) كلمة -(التعريف)- ساقطة من (ك) و (ل) . وانظر فى هذه المسألة ابن يعيش ٢/١٨ ، ١٩ ، وشرح الكافية للرضى ١/١٦٢ .

أى : الغالب -(على)-[1] ما ينصب على المدح ونحوه التعريف .

(وقد جاء نكرة فى قوله :

ويأوى إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى

وقبله :

فأوردها مرصدا حافظا به ابن الدجى لاطيا كالطحال[2]

أى أورد العير الأمن مرصدا ، أى : مكانا يرصد به الصائد ، الوحش حافظا به ابن الدجى يعنى الصائد ، وقيل للصائد ابن الدجى ، لأنه يكمن بالليل ، للصيد ، لاطيا حال من ابن الدجى أى ملتصقا بالأرض ، ليخفى عن الصيد ، وشعثا ينتصب على الترحم ، " السعالى " : جمع سعلاه ، وهو أخبث الغيلان ، والمراضيع جمع مرضاع[3] وهى الكثيرة الإرضاع ، أو جمع مرضع ، فاشبعت الكسرة .

---

(١) كلمة -(على)- ساقطة من (م) .

(٢) هذان البيتان لامية بن ابى عائذ وهو : أمية بن أبى عائذ الهذلى شاعر اسلامى مخضرم له فى مدح عبد الملك بن مروان قصائد كثيرة . انظر ترجمته فى الخزانة ١ / ٤٢١ .
والبيتان من قصيدته له طويلة وهى من بحر المتقارب ، والبيت الشاهد من شواهد سيبويه ١ / ٣٩٩ ، ٢ / ٦٦ ، ٢١٦ وهو فى معانى القرآن للفراء ١ / ١٠٨ وفيه " بائسات " مكان عطل ، وهو فى ابن يعيش ٢ / ١٨ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٩٤ ، وذكر الفسانى فى شرحه لأبيات المفصل أن الرواية التى ذكرها السكرى فى اشعار الهذليين هى :

له نسوة عاطلات الصدو رروح مراضيع مثل السعالى

انظر هامش المفصل ص ٤٦ ، والخزانة ١ / ٤١٧ ، والعينى ٤ / ٦٣ ، واللسان : ارضع .

(٣) فى (م) " المرضاع " .

-(التحذيـــــر)-[1]

(ومنهـــا) أى : ومن المواضع التى يضمر فيها الفعل قياسا ، (التحذير ، وهو اما المنصوب بتقدير " اتق " تحذيرا مما بعـــــده ، نحو : "إياك والأسد و ((ماز رأسك والسيف[2]))[3] أى : نـــح رأسك عن السيف ، ونح السيف عنك ، و " ماز " ترخيم مازن ، وأصله أن كراما المازنى أسر بجيرا القشيرى ، فجاء قعنب اليربوعى ليقتل بجيـــرا فحال المازنى دون أسيره ، فقال لهقعنب ((ماز رأسك والسيف)) فلملـه سماه مازنا باسم أبيه ، وقيل إنه ترخيم مازنى ، وفيه شذوذان ، ترخـيم ما ليس بعلم ، وحذف حرف قبل ياء النسبة ، وانما ارتكبوا شذوذيـــن ، لأن اسمه : كرام ، وهو مازنى .

---

(١) هذا العنوان من (ظ) و (هـ) .

(٢) قال سيبويه فى كتابه ١/٢٧٣ : " هذا باب ما ينتصب على اضمـــار الفعل المتروك اظهاره استغناء عنه ، وسأمثله لك مظهرا لتعلـــم ما أرادوا إن شاء الله ؛ هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ، وذلك قولك إذا كنت تحذر : إياك . كأنك قلت : اياك نح ، واياك باعد ، واياك اتق ، وما اشبه ذا . وانظر المقتضب ٣/٢١٢ ومابعدها والإيضاح فى شرح المفصل ١/٣٠٥ ، وشرح الكافية للرضى ١/١٨٠، ١٨١ .

(٣) هذا مثل عربى وهو فى مجمع الأمثال للميدانى ٢/٢٧٩ وسببه غريب مما ذكرهنا ، والكتاب ١/٢٧٥ ، والمقتضب ٣/٢١٥ ، والايضـــاح فى شرح المفصل ١/٣٠٦ ، ويبدو لى أن الشـارح أخذ منه القصة المذكورة فى سبب المثل ، وذلك لمطابقة ما ذكره لما فيه .

(أى اتق نفسك أن تتعرض للأسد ، والأسد أن يهلكك[1])

وإنما ذكر النفس ولم يقل : اتقك ، لأن الفاعل والمفعول لا يكونان ضميرين لشيء واحد ، إلا فى أفعال القلوب ، فقدر لفظ النفس ليكون المفعول مظهرا ، لا مخاطبا مضمرا ، فحذف الفعل ثم حذف المضاف ، وأعرب المجرور بإعراب المضاف ، فصار ضميرا منفصلا .

(وتقول : إياك من الأسد -(أى : باعد نفسك منه)-[2] وإياك من أن تحذف الأرنب ،[3] و أن يحذف ، ولا تقول : "إياك الأسد" ، لامتناع تقديم حرف الجر ، والعطف ،[4])

---

(١) فى سيبويه ١/٢٧٣ - ٢٧٤ : " ومن ذلك أيضا قولك : اياك والأسد واياى والشر ، كأنه قال : اياك فاتقين والاسد ، وكأنه قال : ايـاى لأتقين والشر ، فاياك متقى ، والأسد والشر متقيان فكلاهما مفعول ومفعول منه .

وفى المقتضب ٣/٢١٢ : وذلك قولك : إياك والأسد يا فتى ، وانما التأويل : اتق نفسك والأسد ، وإياك منصوب بالفعل لأنه والأسد متقيان .

(٢) ما بين المعقوفتين -( )- زيادة من (هـ) وتن (ظ) وليست فى العباب .

(٣) فى متن (ظ) زيادة -(إياك)- فى هذا المكان .

(٤) قال سيبويه فى كتابه ١/٢٧٩ : واعلم أنه لا يجوز أن تقول : إياك زيدا كما أنه لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار ، حتى تقول : من الجدار ، أو والجدار ، وكذلك أن تفعل إذا أردت والفعل .

وفى المقتضب ٣/٢١٣ : " ولا يجوز أن تقول : إياك زيدا كما لا يجوز أن تقول : " زيدا أضرب عمرا " حتى تقول : " وعمرا " وأما قولـه : " إياك أن تقرب الاسد " ، فجيد ، لأن أن يحذف معها اللام لطولها بالصلة . .

يعنى يستعمل التحذير على وجهين (١) :

أحدهما : بحرف الجر ، وحرف الجر قد يذكر لفظا داخلا على الاسم نحو : إياك من الأسد ، وقد يكون داخلا على "أن" مع حيزه نحو : إياك من أن تحذف ،

والثانى : أن يذكر بحرف العطف إما داخلا على اسم ، نحو : "إياك والاسد" أو على "أن" مع حيزه نحو : "إياك وأن تحذف" وقد يحذف حرف الجر من "أن" فيقال : "إياك أن تحذف" ، أى من أن تحذف ، ولا تحذف من الاسم ، فلا يقال : "إياك الأسد ، أى من الأسد ، وإنما حذف حرف الجر من "أن" ولم يجز حذفه من الاسم ، لأن "أن" مستطال بصلته ، فناسب تخفيفه بحذف حرف الجر ، بخلاف الاسم المفرد ، فإنه لا طول فيه ، قوله : "لامتناع تقدير حرف الجر ، والعطف معناه أنه لا يجوز "إياك الأسد" ، لأنه إما أن يكون المحذوف حرف الجر ، أو حرف العطف وكلاهما ممتنعان ، فلذلك امتنع (وأما قوله :

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب (٢)

---

(١) انظر : الايضاح فى شرح المفصل ١/٣٠٥ .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشى كما فى الخزانة ١/٤٦٥ ، وهو فى الكتاب ١/٢٧٩ ، وشرح شواهده للنحاس ص ١١٥ ، والمقتضب ٣/٢١٣ ، وشرح جمل الزجاجى ٢/٤١٠ ، وابن يعيش ٢/٢٥ ، والمغنى ص ٧٥٦ ، والعينى ٤/١١٣ ، ولم ينسب الى قائله فى غير الخزانة ، وهو فى سيبويه وشرح شواهده ، والمقتضب ، وشرح الجمل والايضاح فى شرح المفصل بدون فاء فى أوله ، أما بقية المراجع فهى موافقة لرواية المصنف .

وقال سيبويه فى الكتاب ١/٢٧٩ : "إلا أنهم زعموا أن ابن أبى إسحاق أجاز هذا البيت :- ===

فشاذ، أو محمول على الضرورة ، أوعلى أن المراء مصدر جار مجـــرى : أن تمارى[1] ، أوعلى أنه شروع فى كلام آخر منصوب بفعل مقدر ، وما قبله مستقل وهو قول الخليل[2])

هذا سؤال وجواب ، والسؤال أن المراء حذف منه حرف الجر مع أنه اســم نحو الأسد ، وكان ينبغى أن لا يجوز حذف حرف الجر منه ،

فأجاب بوجـــوه :-

أحدها : أنه شاذ .

والثانى : أنه محمول على ضرورة الشعر ، يعنى إنما يمتنع فى سعة الكلام.

والثالث : أن المراء مصدر ، والمصدر مقدر بأن والفعل ، كما تقـــول : " أعجبنى : ضرب زيد " ، أى أن ضرب زيد ، فالمراء بمنزلة : أن تمارى ،

والرابع : أنه ليس من هذا الباب ، بل المراء منصوب بفعل مقدر ، فكأنـه قال بعد تمام الكلام : " احذر المراء ."

=== إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

كأنه قال : إياك ثم اضمر بعد " إياك " فعلا آخر ، فقال : اتق المراء وانظر المراجع السابقة .

(١) هـذا القول نسبه صاحب الخزانة للمبرد ، وكلام المبرد فى المقتضب موافق لما رواه سيبويه عن ابن أبى اسحاق من أنه منصوب بفعل تقديره " اتق " . انظر المقتضب ٣/٢١٣ .

(٢) قال ابن الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ١/٣٠٦ : " وحملـه الخليل على أنه منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال بعد تمام الكـــلام : احذر المراء .

(أو ذكر المحذر منه مكررا) قسيم لقوله : "تحذيرا مما بعده" ، والتحذير هو المنصوب بتقدير إتق ، وهو ينقسم إلى قسمين ،

أحدهما : أن يكون تحذيرا مما بعده كالصور السابقة .

والثانى : أن يذكر المحذر منه مكررا (نحو : الأسد الأسد ، والجدار الجدار ، والصبى الصبى ، والطريق الطريق ،[1]) أى : احذر الأسد والجدار المتداعى ، واحذر إيطاء الصبى وخل الطريق ، وإنما يلزم حذف العامل فى هذا القسم ، لأنه مكرر فهو نظير زيد ضربا ضربا ، وأما إذا أفرد ولم يكرر لم يلزم حذف عامله[2] .

---

(١) انظر : ابن يعيش ٢ / ٢٩ ، وسيبويه ١ / ٢٥٣ .

(٢) فى سيبويه ١ / ٢٧٥ : فلو قلت : نفسك ،أو رأسك ، أو الجدار كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك : اتق رأسك واحفظ نفسك واتق الجدار ، فلما ثنيت صار بمنزلة اياك ، وإياك بدل من اللفظ بالفعل كما كانت المصادر كذلك نحو : الحذر الحذر .

وقال ابن مالك فى الخلاصة :-

إياك والشر ونحوه نصب ... محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا الا يا انصب وما ... سواه ستر فعله لن يلزما

الا مع العطف أو التكرار ... كالضيغم الضيغم يا ذا السارى

وشذ إياى وإياه أشذ ... وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

-(الاغـــــراء)-[1]

(ومنها) أى : ومن المواضع التى يضمر فيها الفعل قياسـا[2].

---

(١) فى هامش (هـ) "الإغراء" ولا عنوان فى بقية النسخ .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ١/٢٥٣ : هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغـــن عن لفظك بالفعل ، وذلك قولك : زيدا وعمرا ورأسه ، وذلك أنـــك رأيت رجلا يضرب أو يشتم او يقتل فاكتفيـت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله . . . فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه .

وقال السيرافى ما ملخصه : اعلم أن الإضمار على ثلاثة أوجه :-

وجه يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار ، مثل قولك : إيـاك وأن تقرب الأسد فلا يحسن إظهار ما نصب إياك .

ووجه لا يجوز أن تضمر العامل فيه كأن تقول مبتدئا : زيدا مـــن غير سبب يجرى ولا حال دالة على معنى .

ووجه يجوز فيه الإضمار وعدمه وهو ما عقد له الباب .

انظر : هامش الكتاب ١/٢٥٣ .

وقال سيبويه ومنه قول العرب : أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك ، والظباء على البقر ، يقول عليك أمر مبكياتك وخل الظباء على البقر .

الكتاب ١/٢٥٦ ، وانظر الأشمونى ٣/١٤٥ ، ١٤٦ .

وقال ابن مالك فى الخلاصـة :-

وكحذر بلا إيا اجعـــلا مغرى به فى كل ما قد فصـــلا .

(الأغـراء ، ويكون مكررا أيضا نحو قوله :

أخاك أخاك إن من لا أخا له : كساع إلى الهيجا بغير سـلاح)[1]

أى : الزم أخاك فحذف الفعل .

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل وقد نسبه سيبويه فى كتابه لسكين الدارى ولم ينسبه النحاس فى شرحه لأبيات سيبويه وهو منسوب له فى الخزانة والدرر اللوامع ، وسكين الدارى اسمه ربيعة بن عامر بن أنيـف الدارى ، شاعر شجاع من أهل العراق ، وسمى سكينا لقوله :-

أنا سكين لمن أنكرنى ولمن يعرفنى جد نطـق

وقوله :-

وسميت سكينا وكانت لحاجة وانى لسكين الى الله راغب

وهذا البيت لا يكاد يخلو منه كتاب نحو أو لغة فهو فى سيبويه ١ / ٢٥٦ ، وفى شرح أبياته للنحاس ص ١١٢ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٦٢ ، ٢ / ٣٦٦ ، والخصائص ٢ / ٤٨٠ ، والدرر ١ / ١٤٦ ، والخزانة ١ / ٤٦٧ ، والهمع ١ / ١٧٠ ، ٢ / ١٢٥ ، والعينى ٤ / ٣٠٥ ، والتصريح ٢ / ١٩٥ ، والمستقصى ٢ / ٣٢٩ .

-(الاضمار على شريطة التفسير)-[1]

(ومنها ما يضمر[2] بشرط أن يفسر إما بلفظه أو معناه ، أو لازم معناه ، وهو عامل واقع بعده مشتغل عنه بضميره أو متعلقه)[3] أى : ومن المواضع التى يضمر فيها الفعل منصوب يضمر - " أى "[4] - عامله بشرط أن يفسر فما عبارة عن المنصوب وفى " يضمر " ضمير يرجع الى العامل ، أى : المنصوب الذى يضمر عامله .

(١) العنوان من (ظ) ولا عنوان ببقية النسخ .

(٢) فى (هـ) و(ظ) زيادة كلمة -(عامله)- فى هذا المكان والصواب اسقاطها لأن الشرح على اعتبارها ساقطة ، بدليل تقديره لضمير يعود إليها من الفعل " يضمر " .

(٣) فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٣٦١ : " الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل يعمل فى ضميره أو فى سببه ، ولو يعمل فيهما لعمل فى الاسم الأول أو فى موضعه .

وقال سيبويه فى الكتاب ١ / ٨١ : " وان شئت قلت : زيدا ضربته " وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره ، كأنك قلت : " ضربت زيدا ضربته " إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم ههنا مبنى على هذا المضمر .

وقال المبرد فى المقتضب ٢ / ٧٦ : " واعلم أن المفعول إذا وقع فى هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر ، لأن الذى بعده تفسير له كما كان فى الاستفهام فى قولك : " أزيدا ضربته " ؟ . وانظر شرح الكافية للرضى ١ / ١٦٤ وشرحها للجامى ١ / ٣٥١ وشراح الألفية عند قول ابن مالك :-

إن مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل
فالسابق أنصبه بفعل أضمرا حتما موافق لما قد أظهرا

(٤) كلمة " أى " ساقطة من (ك) و (م) .

قوله : " وهو " الضمير راجع إلى المفسر المدلول عليه

بقوله : " أن يفسر " ، لأنه دال على مفسر .

وقوله : إما بلفظه إلى آخره ، تفصيل للناصب المضمر ،

كأنه قال : " ومنها ما ينصب إما بلفظ المضمر أو معناه أو بلازم معناه " ،

والضمير في " بعده " راجع إلى : " ما " في -(" ما يضمر " أي :

واقع بعد الاسم الذي أضمر عامله ، وشرط العامل أن يشتغل عنه ، أي :

عن ذلك الاسم)-[1] بضميره ، أو متعلقه ، أي : متعلق ضميره ،

لأنه لو لم يشتغل بأحدهما لكان عاملا فيما قبله ، ولا يكون -(هناك)-[2]

مضمر ، (نحو : " زيدا ضربت ") وإنما يكون مفسرا إذا اشتغل عنه

بضميره أو متعلقه ، (نحو : " زيدا ضربته ") هذا "مثال لما نصب

بلفظ المفسر "[3] [4].

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) .

(٢) كلمة -(هناك)- ساقطة من (هـ) .

(٣) في (م) " مثال لما نصب المضمر بلفظ المفسر " ، وفي (ل) " لما فسر المضمر بلفظه " .

(٤) ما ذكر هنا من نصب الاسم المشتغل عنه بفعل يفسره المذكور بعده هو مذهب البصريين .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وإن كان اشتغل بضميره ، لأن ضميره ليس غيره ، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعديا إليه .

قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢ / ٣٠ : " وهو قول فاسد لأن ماذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحا فإنه فاسد من جهة اللفظ ، وكما يجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ ، وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غير أن من جهة اللفظ ، وهذه صناعة لفظية ،

(أو مـــــررت بـــه)[1]

مثال لما نصب بمعناه ، أى بمعنى المفسر ، فإن " جاوزت" بمعـــــنى مررت به .

(أو ضربت غلامه) مثال لما نصب بلازم معنى المفسر ، وهو : أهنـــت فإن ضرب الغلام من لوازم إهانة السيد -(فالمضمر مفسر به ، بمعـــــنى أهنته)-[2] (أى : ضربت وجزت ، وأهنت ،) كل واحد يرجع إلى واحـد على الترتيب المذكور .

== وفى اللفظ قد استوفى مفعوله متعد يه إلى ضميره واشتغاله بـــــه ، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر ، والذى يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول : " زيدا مررت به " فتـــنصب" زيدا" ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل ، لأن " مررت" لا يتعدى إلا بحرف جر ."

انظر الانصاف ١/ ٨٢ ، والرضى ١/ ١٦٣ ، والتصريح ١/ ٢٩٧ .

(١) قال : سيبويه فى الكتاب ١/ ٨٣ : " فإن قلت : " زيد مررت بـــه " فهو من النصب أبعد من ذلك ، لأن المضمر قد يخرج من الفعـــل وأضيف اليه الفعل بالباء ولم يوصل إليه الفعل فى اللفظ ، فصـــار كقولك : " زيدا لقيت أخاه " ، وان شئت قلت : " زيدا مررت بـــه " تريد أن تفسر به مضمرا كأنك قلت : اذا مثلت ذلك : جعلت زيدا على طريقى مررت به ، ولكنك لا تظهر هذا الأول لما ذكرت لك .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (ل) و (هـ) .

(والرفع بالإبتداء أجود عند عدم قرينة خلافه[1] ، أو وجود أقوى منها ، " كأما "[2] مع غير الطلب ، وإذا للمفاجأة .) أي الرفع : في زيدا ضربته ، ونظائره أجود ، لأنه لا يحتاج فيه إلى إضمار ، بل هو مبتدأ مابعده خبره ، وإنما يكون الرفع أجود في صورتين[3] :

إحداهما : إذا لم توجد قرينة تخالف الرفع ، نحو : " زيد ضربته " ، من غير تقدم كلام آخر يقتضي النصب ، كجملة فعلية ونحوها ،

والثانية : أن توجد قرينة النصب ، وقرينة الرفع[4] ، لكن قرينة الرفع أقوى " ، " كأما " مع غير الطلب ، نحو : " ضربت زيدا وأما عمرو[5] فقد ضربته" ، فقرينة النصب تقدم الجملة الفعلية ، إذ يقتضي أن يقدر هذا أيضا بجملة فعلية ، وأما قرينة الرفع ، لأنه يقع بعده المرفوع غالبا ، فقد اجتمع قرينتان لكن قرينة الرفع أقوى ، لأن " أما " لا ينصب بعده غالبا ، وترك التناسب بعطف[6] الجملة الاسمية على الفعلية كثير في الكلام ،

---

(١) قال ابن مالك في التسهيل ص ٨١ : وإن عدم المانع والموجب والمرجح والأحسوى رجح الإبتداء خلافا للكسائي في ترجيحه نصب تالي ما هو فاعل في المعنى ، نحو " أنا زيد ضربته " .

(٢) في الجنى الداني ص ٤١٣ : " ولا يلي أما فعل لأنها قائمة مقام شرط وفعل فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل شرط ، وتما يليها مبتدأ . . أو خبر .

وفي كتاب الصفار أن الفصل بينهما بالخبر قليل أو مفعول به ، مقدم . . . أو مفعول لفعل مقدر يفسره المذكور .

وانظر المغني ١/ ٥٩ ، ٦٠ ، وابن يعيش ٢/ ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) في (م) " الصورتين " .

(٤) في (م) زيادة -(نحو : زيد ضربته)- في هذا المكان .

(٥) في (م) " وأما عمرو أكرمته " ، وفي (ك) و (ل) " وأما عمرا " .

(٦) في (ل) ، (ك) ، (م) " العطف " .

فترك قرينة النصب أولى من ترك قرينة الرفع ، فالرفع أقوى ، وقيده بغير الطلب احترازا عما إذا ذكر أما مع الطلب نحو : " أما زيدا فأضربه " فإنه يترجح النصب ، لأن الطلب لا يقع خبرا لا سيما وقد تقدم قرينة النصب ، وهي الجملة الفعلية ، وإذا للمفاجأة من قرائن الرفع أيضا (١) ، لأنه يقع بعده الجملة الأسمية نحو : " ضربت زيدا ، وإذا عمرو بضربه -(بكر)- (٢) .

(ويختار النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب ، نحو : لقيت القوم وزيدا مررت به) فالمختار فيه نصب زيد (٣) ، ليقدر فعل ويكون عطفا للفعلية على الفعلية ، ويحصل التناسب (٤) ،

---

(١) الغالب والكثير فيما بعد " إذا " أن يكون مرفوعا ، هذا هو القول المشهور المتعارف عليه عند النحاة ، وأجاز سيبويه نصبه فقال : في كتابه : ١/١٠٦ ، ١٠٧ : ومما يقبح بعده ابتداء الاسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس إذا ، وحيث تقول إذا عبد الله تلقاه فاكرمه ، وحيث زيدا تجده فاكرمه ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازات ، وقد اعترض المبرد على سيبويه في هذا الرأي . انظر : المبرد في المقتضب ٢/٧٧ وانظر اعتراضه على سيبويه ورد ابن ولاء عليه في هامشه ٢/٧٧- ٧٨ ، والكلام هنا كله في " إذا " الشرطية أما الفجائية فالذي يحسن بعدها هو الرفع .
قال سيبويه في الكتاب ١/١٠٧ : " ولا ذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه ، تقول : " نظرت فإذا زيد يضربه عمرو " .
وانظر الجنى الداني ص ٣٦٤ ، والمغني ١/٩٢ ، وابن يعيش ٢/٣٢ ، ٣٣ .

(٢) كلمة -(بكر)- ساقطة من (م) .
(٣) في (م) " والمختار " .
(٤) انظر ابن يعيش ٢/٣٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٣٦٦ .

(بخلاف لقيت القوم ، وأما عمرو فقد مررت به وإذا عبد الله يضربه عمرو ،) فإنه لا يختار فيه النصب وان تقدم جملة فعلية ، لأن أما لغير الطلب وإذا للمفاجأة قرينتان للرفع وهما أقوى من قرينة النصب ، وهذان مثالان لما وجد فيه قرينة أقوى من قرينة النصب -(كما سبق[1])- .

(وفي موقع هو بالفعل أولى) هذا عطف على قوله : " عند العطف[2] " أي : يختار النصب عند العطف ، وفي موقع هو بالفعل أولى ، (كالواقع بعد حرف النفي والاستفهام ، وحيث[3] ، وفي الأمر والنهي .) هذه[4] مواقع تقدير الفعل فيها أولى من تقدير الاسم

---

(١) كلمة -(سبق)- ساقطة من (ك) و (ل) والكلام المذكور سبق في ص .

(٢) في (ك) " عند الفعل " .

(٣) قال سيبويه في كتابه ١/ ١٠١ : " هذا باب ما ينصب في الألف نقول : أعبد الله ضربته ، وأزيدا مررت به " وانظر ١/ ١٠٦ ، ١٠٧ وفي شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٦٨ : وإن كان المتقدم هو بالفعل أولى كان المختار الحمل على إضمار فعل ، والحروف التي هي بالفعل أولى أدرأت الاستفهام وما ، ولا النافيتان .
وانظر ابن يعيش ٢/ ٣٤ ، ٣٥ .
وانظر شراح الألفية عند قول ابن مالك :

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما
واختير نصب بعد فعل وطلب وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب

(٤) في (م) و (هـ) " هذا " .

(نحو : ما زيدا أو أزيدا ضربته[1]) فإن النفي والاستفهام قرينتان للفعل ، فتقدير الفعل أولى ، وإذا قدر الفعل جاء النصب[2] ، (وحيث زيدا تجده فاكره) أى : حيث تجد زيدا فاكره ، لأن حيث هنا للشرط وهو يطلب فعلا ، (وزيدا أضربه) مثال للأمر[3] ، (ولا تضربه[4]) مثال للنهى ، (وأما مثل : أزيد ذهب به ؟ فالرفع ليس إلا)[5] أى : لا يجوز إلا الرفع ، لما ذكر الضابط توهم أن مثل هذه الصورة مما يجوز نصبه إضمارا على شريطة التفسير ، لأنه اسم ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضميره ، فرفع هذا التوهم ، وقال : يجب الرفع هنا ولا يجوز النصب ، وسبب أخراجه من الضابط أنا ذكرنا أن شرط المفسر أن يشتغل عن العمل فيما قبله بضميره ، أو متعلقه ، وههنا لم يشتغل الفعل فيه عن العمل بالضمير ، أو المتعلق ، فإن هذا الفعل لو فرض حذف شاغله لم يعمل فيما قبله ، لأن الفعل مجهول ، وهو لا يعمل رفعا فيما قبله ، فالشاغل ليس هو الضمير ، بل كونه رافعا ، فالرافع لا يعمل فيما قبله ، ولهذا لم يذكر المصنف ماذكره غيره وهو أنه لو سلط عليه لنصبه ، لأنه مستغنى عنه بقوله : مشتغلا عنه بضميرة أو متعلقه ، أى يشترط أن يكون المانع عن العمل

---

(١) فى (ك) و (هـ) " وزيدا ضربته " بدون همزة الاستفهام وهو خطأ .

(٢) فى (هـ) " جاز النصب " .

(٣) فى (هـ) ، (ك) " مثال الامر " والصواب ما فى الأصل .

(٤) فى (هـ) " أو لا تضربه " .

(٥) فى سيبويه ١٠٤/١ فإن قلت : أزيد ذهب به ، أو أزيد انطلق به ؟ لم يكن إلا رفعا ، لأنك لو لم تقل " به " فكان كلاما لم يكن إلا رفعا كما قلت أزيد ذهب أخوه ، لأنك لو قلت : أزيد ذهب لم يكن إلا رفعا . وانظر ابن يعيش ٣٥/٢ .

فيما قبله هو الضمير أو متعلقه ، وهنا ليس المانع من العمل فيما قبله اشتغاله بالضمير أو بمتعلقه بل كونه رافعا .

(وقوله تعالى : =(الزانيةُ والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)[1]= ليس منه .) أى : ليس من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير مع أن ظاهره أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ضميره ، وهو قوله : " كل واحد منهما " ، وإنما لم يكن من -(هذا)-[2] الباب لقوله :

(فإن الفاء بمعنى الشرط عند" المبرد " ، وجملتان عند سيبويه أى : " فيما يتلى عليكم : الزانية والزانى ، ثم ابتدأ فاجلدوا)[3]

---

(١) الآية "٢" من سورة النور ، قرأها الجمهور بالرفع ، وقرأها عيسى بن عمر ، ويحى بن يعمر وعمرو بن فائدة ، وأبو جعفر ، وشيبة ، وأبو السمال ورويس قرأوها جميعا بالنصب على الاشتغال . انظر اعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٣١ ، ومعانى القرآن للأخفش ١ / ٧٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٢٧ ، والكشاف ٣ / ٤٧ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٣ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

قال النحاس : وهو اختيار الخليل وسيبويه رحمهما الله ، لأن الأمر بالفعل أولى ، وسائر النحويين على خلافهما . إعراب القرآن ٢ / ٤٣١ ، ٤٣٢ .

وقال الزمخشرى وهو أحسن من " سورة " أنزلناها " ، لأجل الأمر " الكشاف ٣ / ٤٧ .

(٢) كلمة -(هذا)- ساقطة من (ك) و(م) .

(٣) قال فى الكامل ٢ / ٢٦٥ : الرفع الوجه لأن معناه الجزاء كقوله : " الزانية " أى : التى تزنى ، فإنما وجب الجلد للزنا ، فهذا مجازاة . وهذا القول منسوب للمبرد فى شرح الكافية للرضى ١ / ١٧٨ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ . ===

فإن قلت : إذا كان ظاهره أنه داخل فى الضابط فبأى قيد خَرَّجَ هذه الصورةَ ؟

قلت : بقوله : مشتغل عنه بضميره أو متعلقه ، يعنى بشرط أن يكون المانع من العمل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير أو متعلقه ، وههنا المانع ليس هو الاشتغال بالضمير أو متعلقه ، بل المانع عند المبرد كون الفاء بمعنى الشرط ، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ، وإن حذف هذا الشاغل ، فامتناعه عن العمل بالفاء لا باشتغاله بضميره أو متعلقه .

وأما عند سيبويه فهما جملتان[1] ، إذ =(الزانية والزانى) = مبتدأ وخبره محذوف ، وهو " فى كتاب الله " ، أو فيما يتلى عليكم ،أى : فى كتاب الله حكم

≡≡≡ ونسب صاحب البحر للمبرد والفراء والزجاج القول بأن " فاجلدوا " هو الخبر ، وأجازه الزمخشرى . البحر ٦/٤٢٧ ، وانظر معانى القرآن للأخفش ١/٧٧ ، ومعانى القرآن للفراء ٢/٢٤٤ ، واعراب القرآن المنسوب للزجاج وفيه التصريح بأن الخبر مضمر حيث قال : هذا كله على اضمار الخبر أى : فيما يتلى عليكم . انظر : ١/٣١٠ ، ٣١١ ، وانظر املاء ما من به الرحمن ٢/٨٣ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٣/٢٠٦ .

(١) قال فى الكتاب ١/١٤٢ - ١٤٣ : وأما قوله عز وجل : =(الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) = وقوله تعالى : =(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) = آية "٣٨" من سورة المائدة ، فان هذا لم يبن على الفعل ، ولكنه جاء على فعل قوله تعالى : =(مثل الجنة التى وعد المتقون) = آية "١٥" من سورة محمد ثم قال : بعد =(فيها أنهما من ماء) = ، فهما كذا وكذا ، فانما وضع المثل للحديث بعده فذكر اخبارا وأحاديث فكأنه قال : ومن القصص مثل الجنة ، أو مما يقص عليكم مثل الجنة ،فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه والله أعلم ≡≡≡

الزانية والزانى ، فقد تم هذه الجملة ، ثم لما كان الحكم مجملا ابتـــدأ بجملة أخرى ، لبيان ذلك الحكم فقال : =(فاجلدوا كل واحد منهمـا)= فهما جملتان مستقلتان ، فلا تعمل إحداهما فى الأخرى ، فالمانع عـــن العمل ليس اشتغاله بالضمير أو متعلقه فقط ، والمراد من قوله : " مشتغل عنه بضميره أو متعلقه أن لا يكون المانع عن العمل إلا هذا الاستغال فقط ، وهذه الصورة ليس المانع فيها -(هو)-[1] هذا الاشتغال فقط علـــى المذهبين .

(وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو : =(إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر)=[2])

=== وكذلك =(الزانية والزانى)= كأنه لما قال : جل ثناؤه : =(سورة أنزلناها وفرضناها)= آية رقم "١" من سورة النور قال : وفـــى الفرائض الزانية والزانى أو " الزانية والزانى فى الفرائض " ثم قـــال : فاجلدوا . فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع . . . . . .
وقرأ أناس . . . و " الزانية والزانى " وهو فى العربية على ما ذكـرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع .
وانظر فى هذه المسألة المراجع المذكورة فى الهامش ١ ص ٤٩٧ و والمتقدمة فى هذا الهامش .

(١) كلمة -(هو)- ساقطة من (م) .

(٢) الآية "٤٩" من سورة القمر ، قرأها الجمهور بنصب " كل " وقرأهـــا أبو السمال وجماعة من أهل السنة بالرفع ، انظر البحر المحيط ٨/١٧٣ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٤/٢٥٠ ، والكشاف وكتاب الانتصـــاف بهامشه ٤/٤١ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢/١٣٤ ، ومعانى القـــرآن للأخفش ١/٧٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٦٨ .
وفى سيبويه ١/١٤٨ فأما قوله عز وجل : " إنا كل شيء خلقناه بقدر " ===

هذا عطف على قوله : وفى موضع هو بالفعل أولى ،أى : يختار النصب فى ثلاثة مواضع :

أحدها : عند العطف على جملة فعلية

والثانى : أن يقع فى موقع هو بالفعل أولى

والثالث : عند خوف لبس المفسر بالصفة ، فإنا لو رفعنا كلّ شيء لكان " خلقناه " محتملا لأمرين :

أحدهما : أن يكون مجرورا صفة لشيء وهو غير مراد إذ ليس المراد -(أن)[1]- الشيء المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا .

=== فإنما هو على قوله : زيدا ضربته ، وهو عربى كثير . . .

وفى إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٩٨ : وزعم سيبويه أن نصب كل على لغة من قال : زيدا ضربته . وفى نصبه قولان آخران .

أما الكوفيون فقالوا : " إنا " تطلب الفعل ، والفعل بها أولى من الاسم والمعنى : " إنا خلقنا كل شيء " ، قالوا وليس هذا مثل قولنا : زيدا ضربته ، لأنه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى ،ألا ترى أنك تقول : أزيدا ضربته فيكون النصب أولى ، لأن ههنا حرفا هو بالفعل أولى ، والقول الثالث : أنه إنما جاز هذا بالنصب وخالف زيد ضربته ليدل ذلك على خلق الأشياء فيكون فيه رد على من انكر خلق الأفعال انتهى .

وانظر كلام السيرافى فى هامش الكتاب ١ / ١٤٨ ، وانظر التصريح ١ / ٣٠٢ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١ / ١٧٥ ، وشرحها للجامى ١ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

وفى هذه الآية كلام بين أهل السنة والقدرية . انظره فى تفسير الطبرى ٢٧ : ٦٤ ، ٦٥ ، وفى تفسير النيسابورى الموضوع بهامش تفسير الطبرى ٢٧ / ٧٦ ، وانظر إملاء ما من به الرحمن ٢ / ١٣٤ ، والبحر المحيط ٨ / ١٨٣ ، والجلالين وحاشية الجمل عليه ٤ / ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(١) كلمة -(أن)- ساقطة من (ل) .

والثانى : أن يكون خلقناه مرفوع المحل خبرا لكل شيء ، ويفيد المعنى المقصود ، فالحاصل أن الرفع محتمل للوجهين مقصود وغير مقصود ، والنصب يتعين للمقصود ، فهو راجح[1] .

(ويستويان) أى : الرفع والنصب ، (فى مثل : زيد قام وعمرا أكرمته عنده ، أو فى داره ، لأن الجملة الأولى ذات وجهين[2]) ، لأن مجموع " زيد قام " جملة اسمية وقام وحده ، جملة فعلية ، إنما ذكر " عنده " أو " فى داره " لئلا يورد عليه أنه لا يصح عطف الجملة الثانية على الفعلية فقط ، لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، وفى المعطوف عليه ضمير يرجع إلى المبتدأ ، وليس فى الجملة الثانية ضمير يرجع إلى المبتدأ الأول وهو " زيد " فذكر معه ضميرا آخر ليصح العطف -(لعود ضمير[3])- إلى المبتدأ .

---

(١) انظر المراجع المذكورة فى الهامش رقم (٢) من الصفحة ٤٩٩

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١/١٧٥ ، والفوائد الضيائية ١/٣٥٩ وإلى هذا إشار ابن مالك فى الخلاصة بقوله :

وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن فمخبرا

انظر شراح الألفية عند هذا البيت .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) وفى (هـ) " بعودة الى المبتدأ " .

(ويجب النصب إذا وقع بعد كلمة لا يليها إلا الفعل ، كالشرط ، والتحضيض نحو : إن زيدا تره تضربه .[1]) فإن حرف الشرط يقتضي فعلا ، وإذا قدر الفعل وجب النصب ، (وهلا زيدا ضربته) أي : هلا ضربت زيدا ضربته لأن حرف التحضيض لا يليه إلا الفعل لفظا أو تقديرا[2] .

(وليس منه) أي : من الباب (=(وكل شيء فعلوه في الزبر)=[3] لفساد المعنى المقصود) يتوهم - أيضا - أنه من الباب ، لأنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره مثل : زيدا ضربته ، فرفع التوهم بأنه لو كان من الباب ونصب " كل شيء " لكان التقدير : " فعلوا كل شيء في الزبر " وهو بمعنى فاسد إذ الزبر وهي صحف الملائكة " ليست[4] محلا لفعلهم

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٦ ، وشرحها للجامي ١/ ٣٦٠ ، وابن يعيش ٢/ ٣٨ ، والايضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٤ ، ٣١٥ ، والتصريح ١/ ٢٩٧ ، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٢١٠ ، وأعلم أنه يشترط في وجوب نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط أن يطلبه العامل على أنه مفعول به ، أما إذا كان يطلبه فاعلا فلا يجوز فيه الا الرفع وذلك كقوله تعالى : =(وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك)= وقوله : =(إذا السماء انشقت)= فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع .

(٢) قال سيبويه ١/ ٩٨ : وأما ما يجوز فيه مضمرا ومظهرا مقدما ومؤخرا ، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الاسماء ، فهلا ، ولولا ، ولوما ، وألا .

(٣) الآية "٥٢" من سورة القمر .
وانظر في هذه المسألة شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٨ ، والفوائد الضيائية ١/ ٣٦١ .

(٤) في جميع النسخ " ليس " وأحسن منها " ليست " لأنه سبق وأن أعاد إلى الزبر ضمير المؤنث فقال : " وهي صحف " .

فليس من الباب ، فالتحقيق أن المانع من العمل فيما قبله ليس هـــو الشاغل فقط ، بل فساد المعنى المقصود ، فيتعين الرفع ، لكونـــه مبتدأ ، وفعلوه جعله مجرورة المحل صفة لشيء ، أي كل شيـــء مفعول لهم من الأشيـــاء ثابت ومكتوب في الزبر وهو معنى صحيح .

-(بحث الحـــال)-[1]

(ومن المنصوبات الحال ، وهى ما بَيَّنَ هيئةَ الفاعل ، أو المفعول لفظـا ، أو معـــنى)[2]

---

(١) هذا العنوان من (ل) وفى (ط) و (م) و (هـ) " الحـــال " .
والحال فى اللغة يطلق على الوقت الذى فيه الشخص وعلى ماهو عليه من خير وشر ، ويذكر ويؤنث ، والأرجح فى لفظة التذكير فيقال : "حال" بلا تاء ، وفى غير لفظة التأنيث ، فيقال فى ضميرها " هى " . انظر : التصريح ١/٣٦٥ ، والأشمونى ٢/١٦٩ .

(٢) قال سيبويه ١/٤٤ : " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهـــو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول " .
وقال : " وذلك قولك : ضربت عبد الله قائما ، وذهب زيد راكبا . انظر الكتاب ففيه كلام طويل تركته خشية الاطالة .
وقال السيرافى فى تعليقه على الكتاب : ضمن سيبويه هذا البـــاب ما ينتصب لأنه حال ، فرق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثانى من قبل أن الحال إنما هى وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول فى وقت وقـوع الفعل منه . انظر هامش الكتاب ١/٤٤ .
والمبرد يجعل الحال مفعولا فيه ، وقد عقد لذلك بابا فى المقتضب فقال فيه ٤/١٦٦ : هذا باب من المفعول ولكنا عزلنا " مما قبله لأنه مفعول فيه ، وهو الذى يسميه النحويون " الحال " .
وقال فى ٤/٢٦٩ : إعلم أنه لا ينتصب شيء " لا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول فى لفظ أو معنى ، والمفعول أنواع " واستطرد فى ذكـــر أنواع المفاعيل ، ثم قال بعد ذلك : " كذلك الحال هى مفعول فيها " .
وقال فى ص ٣٠٠ : فإذا قلت : " جاءنى زيد ماشيا " ، لم ترد أنه يعرف بأنه ماش ولكن خبرت بأن مجيئه وقع فى هذه الحال ، ولم يدل كلامك على ماهو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها ، فالحال مفعول فيها ، إنمـا خبرت أن مجيئه وقع فى حال مشى . وانظر ابن يعيش ٢/٥٧ .

الحال[1] في المعنى كالصفة ، لكن الصفة مبينه لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا ، أو مفعولا ، والحال مبين لهيئتها باعتبار كونها فاعلا أو مفعولا ، فإذا قلت : " جاء زيد الظريف " فهو مبين للذات[2] ، وإن لم توجد هذه الصفة حالة[3] نسبة الفعل اليه ، بخلاف قولك : " جاء زيد ظريفا " فإنه يشترط أن توجد هذه الصفة حالة[4] إسناد الفعل إليه ، واطلق المفعول[5] ليشمل المفعول المطلق أيضا ،نحو : " ضربت زيدا الضرب شديدا " فإنه مبين لهيئة المفعول المطلق ، لا للفاعل ولا للمفعول به .

ويخرج عن هذا "الضابط"[6] ظاهرا الحال عن المضاف إليه نحو : " رأيت وجه هند ضاحكة " ، فإنه حال ، لا عن الفاعل ولا عن المفعول ، إلا أن تقدر الإضافة بمعنى فعل " ويتكلف "[7] له عامل[8] ،

---

(١) في (ل) زيادة كلمة -(أي)- في هذا المكان .

(٢) في (ك) "مبين الذات" .

(٣) في (م) "حال" .

(٤) في (هـ) "حال" .

(٥) وبهذا الاطلاق يكون تعريف المصنف للحال أحسن وأشمل من تعريف ابن الحاجب لها في الكافية حيث قال فيها : " الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول به " فقد قصرها على المفعول به . انظر شرح الكافية للرضي ١٩٨/١ ، والفوائد الضيائية ٣٨١/١ .

(٦) في جميع النسخ غير (م) "اللفظ" وقد اثبتنا ما في (م)لأنه هو الصواب .

(٧) في (م) "فيتكلف" .

(٨) قال صاحب العباب اللوحه ٩٢ : " ويخرج عن هذا التعريف الجملة التي تقع حالا ولا صاحب لها نحو قوله :* وقد اغتدى والطير في وكناتها * قيل إنها فيه حال عن الزمان كما أنها حال عن المكان في قوله :

===

وقد جاء الحال عن المضاف إليه في التنزيل نحو : =(ملة ابراهيم حنيفا)= (١)

=== لقيت زيدا والجيش قائم بين يديه ، ويخرج عنه أيضا الحال عن المضاف إليه إذا لم يكن المضاف عاملا فيه ، نحو قوله تعالى :
=(بل ملة ابراهيم حنيفا)= وقوله تعالى : =(أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)= .
ويمكن الجواب عن الأخير بأنه لا يجوز الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا لا يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه كما في الآية الأولى ، فإنه يجوز أن يقال : نتبع ابراهيم بدل قوله : بل نتبع ملة ابراهيم ، فكان الحال في التقدير حالا عن المفعول ، أو كان المضاف الذي هو فاعل أو مفعول في المعنى جزءا من المضاف إليه وان لم يصح قيامه مقامه كما في الآية الثانية ، فكأن الحال عن المضاف إليه حال عن المضاف لكونه جزءا منه ، والمضاف باعتبار ضميره الذي في "مقطوع" فاعل . وانظر في هذه المسألة : شرح الكافية للرضي ١٩٩/١ ، والفوائد الضيائية ٣٨٢/١ .
وانظر في المسألة الأولى التصريح وحاشية يس عليه ٣١٦/١ .

(١) هذا جزء من آيتين إحداهما الآية "٣٥" من سورة البقرة وهي قوله تعالى =(قل بل ملة إبراهيم حنيفا)= والثانية الآية "١٢٥" من سورة النساء وهي قوله تعالى : =(واتبع ملة إبراهيم حنيفا)= والمراد هنا آية البقرة كما صرح بذلك صاحب الصباب وكما في شرح الكافية للرضي ١٩٩/١ .
وقرأ الجمهور " ملةَ " بالنصب ، وقالوا بأنها : إما على المفعول ، أي : نتبع ملة إبراهيم ، وإما على أنه خبر كان وإما على الإغراء ، وإما على إسقاط الخافض ، وقرأها بالرفع هرمز الأعرج وابن ابي عبلة ، وهي بالرفع إما خبر مبتدأ محذوف أي بل الهدى ملة ، أو أمرنا ملة أو نحن ملته . وإما أن تكون مبتدأ محذوف الخبر أي ملة إبراهيم حنيفا ملتنا . انظر : البحر المحيط ٤٠٦/١ ، ٤٠٧ ، والكشاف ٣١٤/١ .
قوله " حنيفا " قال النحاس في إعرابه للقرآن ٢١٨/١ " حنيفا " منصوب

===

و = (أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)[1] = .

قوله : " لفظا أو معنى " تقسيم للفاعل والمفعول ،

(نحو : " ضربت راكبا زيدا " ،) مثال للحال عن الفاعل لفظا ،

(و " ضربت زيدا راكبا ")[2] مثال للحال عن المفعول لفظا .

والمثالان يحتمل كل واحد منهما أن يكون عن الفاعل أو المفعول ، لكن الأظهر ما ذكرنا[3] .

=== على الحال ، قال على بن سليمان: هذا خطأ ، لا يجوز جاءني غلام هند مسرعة ، ولكنه منصوب على أعني ، وقال غيره : المعنى بل نتبع إبراهيم في هذه الحال ، وقال الزمخشري في الكشاف ٣/ ٣١٤ : " حنيفا " حال من المضاف إليه كقولك : رأيت وجه هند قائمة " وهذا ماذهب إليه الشارح هنا ، وقيل إنه منصوب بإضمار فعل ، أو على القطع كما يراه الكوفيون ، وقال أبو حيان ويمكن أن يكون منصوبا على الحال من المضاف . انظر البحر المحيط ١/ ٤٠٦ .

(١) من الآية "٦٦" من سورة الحجر ، قال النحاس في إعراب القرآن ٢/ ٢٠١ : " مصبحين " نصب على الحال والتقدير عند الفراء وأبي عبيد " إذا كانوا مصبحين " قال أبو عبيد كما تقول : أنت راكبا أحسن منك ماشيا ، قال : وسمعت أعرابيا فصيحا من بني كلاب يقول : أنا لك صديقا مني لك عدوا ، وقال أبو حيان في البحر ٥/ ٤٦١ : " مصبحين " داخلين في الصباح ، وهو حال من الضمير المستكن في مقطوع على المعنى ولذلك جمعه .

وقال معقبا على تقدير الفراء وأبي عبيد : إذا كان تفسير معنى فصحيح ، وإن أراد الإعراب فلا ضرورة تدعو إلى هذا التقدير .

وانظر الجواب عن هذه الآية والتي قبلها في الهامش رقم (٨) من ص ٥٠٥

(٢) هذا المثال وضع في (هـ) مثالا للحال عن الفاعل ولم يذكر فيها مثال الحال من المفعول ، والصحيح ما في بقية النسخ من جعله مثالا لها من المفعول .

(٣) قال صاحب العباب " وضربت زيدا راكبا " حال عن المفعول لفظا ، ===

(وما شأنك قائما ؟)[1] مثال للفاعل المعنوى ، لأن المعنى ما تصنع قائما ؟ فالعامل معنوى فالمستتر فيها أيضا معنوى ، (= (وهذا بعلى شيخا) =)[2] مثال للحال عن المفعول معنى ، لأن التقدير المشار إليه فى حال الشيخوخة بعلى .

=== ولا يجوز فيه أن يكون حالا من الفاعل ، لأنه إذا لم تكن قرينة تبين صاحبها وكان الحال حالا من الفاعل وجب تقديمه على المفعول لدفع الالتباس . أهـ العباب اللوحة ٩٣ .

وفى هامشه : هذا أولى مما ذكره الزمخشرى وابن الحاجب فى تمثيلهما حيث قالا : مثال الفاعل والمفعول لفظا : ضربت زيدا قائما ، تجعل قائما حالا من أيهما شئت ، وإنما قلنا إنه أولى منه لأن بعض النحاة منع جواز كون " قائما " حالا من الفاعل فى مثل هذا التركيب لأنه لا يدرى أهو حال من الفاعل أو من المفعول .

وقال ابن يعيش : إذا جعل الحال من التاء وجب أن يلاصقها فتقول ضربت قائما زيدا ، فعند التأخير لا يجوز ذلك للبس ، فظهر ضعف كلام الغالى إذ قال : المثالان يحتمل كل واحد منهما أن يكون حالا من الفاعل أو المفعول .

انظر كلام الزمخشرى فى شرح ابن يعيش للمفصل ٢ / ٥٥ ، ٥٦ ، وانظر كلام ابن الحاجب فى الكافية بشرح الرضى ١ / ١٩٨ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٨٣ .

(١) قال ابن يعيش فى شرحه للمفصل ٢ / ٥٨ : " ما شأنك قائما ، ومالك واقفا فما استفهام وهو فى موضع رفع بالإبتداء وشأنك الخبر ، أو يكون شأنك مبتدأ وما الخبر قد تقدم وقائما حالا والناصب لقائم شأنك ، لأنه فى معنى : ما تصنع ، أو ما تلابس " .

(٢) الآية " ٧٢ " من سورة هود ، قرأها الجمهور بالنصب ، قال النحاس : على الحال قال أبو اسحاق : والحال ههنا نصبها من لطيف النحو وغامضه ، لأنك إذا قلت : هذا زيد قائما ، وكان المخاطب لا يعرف ===

(وقد يكون) أى : الحال (لهما) أى : للفاعل والمفعول (على الجمع والتفريق نحو : "لقيته راكبين")[1] هذا مثال للجمع أى : لقيته -(و)[2]- أنا راكب ، وهو راكب أيضا .

(ومصعدا[3] منحدرا) مثال لما كان -(الحال[4])- لهما أيضا على التفريق

=== زيدا لم يجز ، لأنه لا يكون زيدا مادام قائما ، فإذا زال ذلك لم يكن زيدا ، فإذا كان يعرف زيدا صحت المسألة ، والعامل فى الحال التبنية والإشارة . إعراب القرآن ٢ / ١٠٢ .

وقرأه ابن مسعود وأتبى بالرفع . انظر معانى القرآن للأخفش ١ / ٣٧ ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٢٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٠٢

قال النحاس : قال أبو جعفر : الرفع من خمسة أوجه : تقول هذا زيد "قائم" فزيد بدل من هذا وقائم خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون هذا مبتدأ ، وزيد قائم خبرين ، وحكى سيبويه : هذا حلو حامض ، ويجوز أن يكون "قائم" مرفوعا على إضمار هذا ، أو هو ، ويجوز أن يكون مرفوعا على البدل من زيد ،

الخامس : أن هذا مبتدأ و"زيد" مبنيا عنه و"قائم" خبر .

إعراب القرآن ٢ / ١٠٢ ، وانظر الكشاف ٢ / ٢٨١ ، وسيبويه ٢ / ٨٢ .

(١) انظر ابن يعيش ٢ / ٥٥ ، ٥٦ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٠٠ .

(٢) حرف -(و)- ساقطة من (هـ) .

(٣) فى (هـ) زيادة واو العطف -(و)- بين مصعدا ومنحدرا ، وفى هامش العباب "وقد وقع فى أكثر نسخ المفصل واللباب "ومنحدرا" مع واو العطف وصرح الإمام نجم الرضى فى بحث المفعول به بامتناع عطف الحال عن المفعول على الحال عن الفاعل ، وهو الصحيح لاتفاقهم على وجوب عود الضمير من المعطوف إلى ما عاد عليه الضمير فى المعطوف عليه ، فالأولى "منحدرا" بدون واو .

(٤) كلمة -(الحال)- ساقطة من (هـ) .

أى : لقيته وأنا مصعد وهو منحدر ، أو بالعكس[1] .

(وعاملها الفعل)[2] كالأمثلة المذكورة (أو شبهه)[3] من اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة أو المصدر أو أفعل التفضيل .

(ويتقدمه) أى : ويتقدم الحال العامل اللفظى ، وهو الفعل أو شبهه[4] .

---

(١) فى هامش الصباب : " الظاهر أن " مصعدا " حال من الفاعل ، و" منحدرا " حال من المفعول ، نظرا إلى الترتيب ، وقيل العكس أولى ، إذ ليس فيه الفصل بين الحال وذى الحال إلا مرة واحدة . وانظر المقتضب ٤/١٦٩ ، والشجرى ٢/٢٨٣ .

(٢) قال سيبويه ١/٤٤ : هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ، ثم ذكر أمثلة ، وقال : " فعمل الفعل هنا فيما يكون حالا كعمل مثله فيما بعده . وانظر ٢/٧٨ ، ٨٠ ، ٨٧ . وقال المبرد فى المقتضب ٤/٣٠٠ : فالحال لا يعمل فيها إلا الفعل ، أو شبيه يكون بدلا منه دالا عليه . وانظر ابن يعيش ٢/٥٦ . والكلام فى هذا موجود فى جميع كتب النحو فارجع إليها فى باب الحال .

(٣) شبه الفعل يعرفه النحاة بأنه ما يعمل عمل الفعل ويكون فيه حروفه وأمثلته هى التى ذكرها الشارح .

(٤) اطلاقه للفعل وشبهه غير مسلم وذلك من عدة نحواح :

أولا : لأن الجرمى يمنع تقديم الحال على عاملها .

ثانيا : لأن الفعل وشبهه اللذين يجوز تقديم الحال عليهما لهما شروط فيشترط فى الفعل أن يكون متصرفا كل التصرف أو بعض التصرف والتصرف هو التنقل فى الأزمنة الثلاثة .

ويشترط فى الصفة أن تكون بمعنى الفعل المتصرف ، وذلك بأن تتضمن معناه وحروفه وتقبل علاماته الفرعية من تأنيث وتثنية وجمع .

(جوازا ، نحو : ((شتى تؤوب الحلبة)) [1] ، وأصله : أنهم يوردون إبلهم وهم مجتمعون ، فإذا صدروا تفرقوا ، واشتغل كل واحد بحلب ناقته ، ثم يؤوب الأول فالأول ، يضرب فى اختلاف الناس وتفرقهم فى الأخلاق ، وشتى : فَعْلَى من "شت" إذا تفرق ، وهى حال ، أى : يؤوب الحلبة متفرقين .

=== فخرج بشرط تصرف الفعل ، الفعل الجامد ، وخرج باشتراط قبول الصفة لعلامات الفعل الفرعية أفعل التفضيل فإنه لا يقبل علامة التأنيث ولا التثنية ولا الجمع وبذلك انحطت رتبته عن رتبة اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، فهذان النوعان لا يجوز تقديم الحال عليهما .

ثالثا : أن الأخفش يمنع تقديم الحال على عاملها فى نحو : " راكبا زيد جاء " لبعدها عن العامل .

رابعا : أن الكوفيون لا يجوزون تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو : راكبا جاء زيد " ويجوزونه مع المضمر نحو "راكبا جئت" من هذا كله يتضح أن عبارة الشارح فيها تسامح ، ومع ذلك فهو مسبوق لها ، فقد قال المبرد فى المقتضب ٤ / ١٦٨ : واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلا جاز فيها كل ما يجوز فى المفعول به من التقديم والتأخير إلا أنها لا تكون إلا نكرة " وقال فى ٤ / ٣٠٠ : فإذا كان العامل فى الحال فعلا صلح تقديمها وتأخيرها ." .

وقال الزمخشرى فى المفصل : " والعامل فيها إما الفعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل " ثم قال بعد ذلك " فالأول يعمل فيها متقدما ومتأخرا " . انظر ابن يعيش ٢ / ٥٦ .

وانظر فى هذا الخصائص ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، واللمع ١٤٥ - ١٤٦ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٠١ ، والتسهيل ١١٠ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٤٣١ ، ٤٣٢ ، والتصريح ١ / ٣٨١ - ٣٨٢ ، والانصاف ٢٥٠ .

(١) انظر المثل فى مجمع الأمثال للميدانى ١ / ٣٥٨ ، ويبدو أن الشارح نقل ما قيل عن هذا المثل من مجمع الأمثال لموافقة ما فيه لما هنا .

(وزيد متكأ جالس) كان المثل مثالا لما تقدم الحال فيه على الفعل وهذا مثال لما تقدم على شبه الفعل وهو " جالس " .

(ولزوما) أى : ويتقدمه لزوما (فيما إذا تضمن) أى : الحال (معنى الأستفهام نحو : كيف فعلت ؟)[1] فى مثال كون العامل فعلا -(أى : على أى حال فعلت)-[2] (أوكيف زيد " فاعل ؟) فى مثال شبه الفعل[3] .

(أو معناه ،) عطف على قوله : " الفعل " ، أى : عاملها الفعل أو شبهه أو معناه ، (كالمستقر من الظروف[4]) نحو " زيد فى الدار جالسا " فإن الظرف مستقر على ما فسرناه من قبل .

(وأسماء الإشارة[5]) نحو : =(هذا بعلى شيخا)=[6] ، فإن العامل معنى الإشارة فى " ذا " .

---

(١) انظر التصريح ١ /٣٨٣ .

(٢) ما بين المعقوفتين وقع فى (هـ) بعد مثال شبه الفعل .

(٣) فى (م) " شبه الفاعل " وهو خطأ .

(٤) قال المبرد فى المقتضب ٤ /٣٠٧ : " هذا باب تبين الحال فى العامل التى فى معنى الأفعال وليست بأفعال وما يمتنع أن يجرى معه الحال ، نقول : هذا لك كافيا فتنصب الحال لما فى الكلام من معنى الفعل ، لأن معنى " لك " معنى " تملك " .
وانظر سيبويه ٢ /٨٨ ومابعدها .

(٥) انظر سيبويه ٢ /٧٧ ، ٧٨ ، ومابعدها ، والمقتضب ٤ /٣٠٧ .

(٦) الاية "٧٢" من سورة هود وقد تقدم الكلام عليها فى الهامش ٢ من ص٥٠٨ فاجع اليه .

(وحرف التنبيه نحو : هاهو زيد مقبـــلا .)[1]

-(فمقبلا)-[2] حال والعامل فيه معنى[3] التنبيه فى " ها " أى : أنبهك حالة إقبالك على هذه الجملة ، وهى " هو زيد " وذو الحال هو الكاف فـــى " أنبهك " أو المستتر فى تنبه ، وليس ذو الحال " زيدا " إذ لو كان هـــو ذا الحال لم يكن فيه معنى التنبيه ، وإلا لزم أن -(لا[4])- يكون العامل فى الحال وذى الحال واحدا ، لأن العامل فى " زيد " الذى -(هو[5])- خبر ، ليس معنى التنبيه ، بل التجرد[6] عن العوامل اللفظية[7] .

---

(١) قال الرضى فى شرح للكافية ١ / ٢٠١ وحرف التنبيه نحو : ها أنا زيد قائما عند من جوز هاء التنبيه من دون الإشارة .

وقال فى ٢ / ٣٨١ : " وما حكى الزمخشرى من قولهم : ها إن زيـــدا منطلق وها أفعل كذا ، مما لم اعثر له على شاهد ، فالأولى أن نقول إن هاء التنبيه مختص باسم الإشارة . وانظر قول الزمخشرى وشـــرح ابن يعيش له فى شرحه للمفصل ٨ / ١١٣ ، ١١٤ .

(٢) كلمة -(فمقبلا)- ساقطة من (ل) .

(٣) فى (هـ) " حال عن معنى التنبيه " .

(٤) الحرف -(لا)- ساقط من (ل) .

(٥) كلمة -(هو)- من (ل) .

(٦) فى (ك) " التجريد " .

(٧) عامل الرفع فى الخبر محل خلاف بين الكوفيين والبصريين من جهة وبين بعض البصريين وبعضهم الآخر من جهة أخرى ، فالكوفيون يرون أن المبتدأ والخبر ترافعا ، فكل واحد منهم عمل الرفع فى الآخر .

أما البصريون : فذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالإبتداء وحـــده ، وذهب آخرون إلى أنه مرفوع بالإبتداء والمبتدأ معا .

وذهب قسم ثالث إلى أنه يرتفع بالمبتدأ وحده .

والشارح يبدو أنه يرجح القول بأنه مرفوع بالإبتداء أى التجرد مـــن

(ونحو : " ليت ولعل وكأن "[1] -(ونحو ذلك)-[2]) فإنها - (تتضمن)-[3] معاني الأفعال ، إذ " ليت " يتضمن معنى التمني ، و " لعل " معنى الترجي و " كأن " معنى التشبيه ، فهذه أمثلة لما كان العامل فيها معنى الفعل .

العوامل اللفظية ، وانظر في هذه المسألة الانصاف ١/ ٤٤ ومابعدها واللمع ص ١١ ، والمقتصد ١/ ٢٥٥ - ٢٥٦ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٧ ، وشراح الألفية عند قول ابن مالك :-

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ١٤٨ : " وكذلك اذا قلت : ليت هذا زيد قائما ، ولعل هذا زيد ذاهبا ، وكأن هذا بشر منطلقا ، إلا أن معنى " إن ولكن " لأنهما واجبتان كمعنى "هذا عبد الله منطلقا" ، وأنت في ليت تتمناه في الحال ، وفي كأن تشبهه إنسانا في حال ذهابه كما تمنيته انسانا في حال قيام ، وإذا قلت : لعل فأنت ترجو أو تخافه في حال ذهاب .

وقال ابن الشجري في أماليه ٢/ ٢٧٧ : وقد اعملوا في الحال من حروف المعاني ثلاثة : " كأن وليت ولعل " وذلك لقوة شبههن بالفعل . . وانظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وانظر الخصائص ٢/ ٢٧٥-٢٩٧

وقد خالف الرضي النحويين فقال في شرحه للكافية ١/ ٢٠١ :

وأما حرفا التمني والترجي نحو : ليتك قائما في الدار ، ولعلك جالسا عندنا فالظاهر أنهما ليسا بعاملين ، لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين ، بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش لكونه هو المقيد " والرضي في هذا تابع للأخفش كما صرح بذلك .

(٢) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (م) و(ك) ومضاف في (ل) عند التصحيح .

(٣) كلمة-(تتضمن)- ساقطة من (م) .

(ولا تتقدمه) أى : ولا تتقدم الحال معنى الفعل لضعفه[1] بخلاف الفعل وشبهه لقوتهما (بخلاف الظرف ، تقول : " كل يوم لك درهم " ولا تقول : " قائما لك درهم ") يعنى أن الظرف يتقدم على العامل المعنوى نحو :

---

(١) قال ابن مالك فى شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٤٣٣ :
ولا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان متضمنا معنى الفعل دون حروفه ، كاسم الإشارة وحرف التنبيه وحرف التمنى وحرف التشبيه . وانظر اللمع ص ١٤٦ . هذا فى العامل المعنوى غير الظرف والمجرور أما إذا كان العامل المعنوى مجرورا أو ظرفا فجمهور النحويين يمنع تقديم الحال منه عليه ، ففى سيبويه ٢ / ١٢٤ : " واعلم أنه لا يقال قائما فيها رجل " ، فإن قال قائل : اجعله بمنزلة : راكبا مر زيد ، وراكبا مر الرجل ، قيل له : فإنه مثله فى القياس ، لأن فيها بمنزلة " مر " ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل فاجره كما أجرته العرب واستحسنت ، ومن ثم صار " مررت قائما برجل " لا يجوز ، لأنه صار قبل العامل فى الاسم وليس بفعل ، والعامل الباء .
وانظر المقتضب ٤ / ٣٠٢ - ٣٠٣ ، واللمع ١٤٦ - ١٤٧ ، وأمالى الشجرى ٢ / ٢٨٠ .
وخالف الأخفش الجمهور فأجاز تقدم الحال على المجرور بشرط تقديم المبتدأ على الحال فى نحو : زيد قائما فى الدار ، وذلك بناء على مذهبه فى قوة الظرف حتى جاز عنده أن يعمل بلا اعتماد فى الظاهر وقد اختار ابن مالك هذا الرأى فقال : فى شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : والصحيح أن يجعل لهذين مزية بجواز التقديم على وجه دون وجه فيجوز إذا كان ذو الحال متقدما نحو : " زيد مقيما عندك " ولا يجوز إذا كان متأخرا نحو : " مقيما زيد عندك " ، وأجاز ابن كيسان تقديمه ، واحتج بأن قال : إن العامل فى الحقيقة هو متعلق المجرور وإذا كان العامل هو الفعل لم يمتنع تقديم الحال . انظر فى هذا كله الأمالى الشجرية ٢ / ٢٨٠ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٠٤ ، وعمدة اللافظ ص ٤٣٦ .

" كل يوم لك درهم " ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى ، والفرق : أنهم يتسعون فى الظروف بما لا يتسعون فى غيرها ، وله نظائر .

(وقد أجيز تقديمها) أى : تقديم الحال (أيضا ظرفا[1] ، تشبيها للمستقر باللغو) يعنى إذا كان الحال ظرفا ، فجاز أن يتقدم على العامل المعنوى لمحا لصورة الظرفية ، وقوله : " تشبيها للمستقر " معناه أن الظرف قسمان : " لغو " وهو ما لا يقدر له متعلق محذوف ، بل يكون متعلقه مذكورا ، إما فعلا أو شبهه ، و" المستقر " ما يكون متعلقه من الأفعال العامة ، ومقدرا فيه لا ملفوظا ، وقد ذكرنا أن الظرف اللغو جاز أن يتقدم على العامل المعنوى ، والحال إذا كان ظرفا يكون مستقرا نحو : " جاء زيد على الفرس " ، أى : حاصلا على الفرس فاذا قلت : " فى الدار لك درهم " على أن " لك درهم " جملة ، و" فى الدار " حال أى : كائنا فى الدار ، فالحال ظرف مستقر ، جاز أن يتقدم على العامل المعنوى كما جاز تقديم ظرف اللغو عليه .

(ولا تتقدم) أى : الحال (صاحبها المجرور على الأصح نحو : " مررت جالسة بهند ") أختلف فى تقديم الحال على ذى الحال المجرور ،

---

(١) فى شرح الكافية للرضى ١ / ٢٠٥ : " وأما إذا كان الحال أيضا ظرفا ، أو جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذى هو ظرف أو جار ومجرور وذلك لتوسعهم فى الظروف حتى جاز أن تقع موقعا لا يقع غيرها فيه .

فأكثر البصريين على منعه[1]، وقد أجازه بعض النحويين، "و"[2] وجه الجواز أنه حال عن معمول فعل لفظي، فجاز التصرف فيه بالتقديم والتأخير[3]، فكما يجوز التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب جاز التقديم على المجرور، ووجه المنع أنه لم يسمع عن الفصحاء تقدمه.

ووجد معنى مناسب يمنع من التقديم على المجرور، وهو أن حال المجرور في المعنى صفة لصاحبها، وهي معمولة في المعنى لحرف الجر، فكما أن معمول الجار لا يتقدم عليه ففرع معمول الجار أولى بأن لا يتقدم عليه. وهذا المعنى لا يوجد في المرفوع والمنصوب، فلذلك افترقا.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/١٢٤ : "ومن ثم صار مررت قائما برجل لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل والعامل الباء." وقال المبرد في المقتضب ٤/١٧١ وتقول : مررت راكبا بزيد إذا كان راكبا لك فإن أردت أن يكون لزيد لم يجز لأن العامل الباء. وقال ابن جني في اللمع ص ١٤٧ "وتقول : مررت بهند جالسة" ولا يجوز مررت جالسة بهند لأن حال المجرور لا يتقدم عليه." هذا مذهب الجمهور، وأجاز تقديمه ابن مالك وبعض النحاة على ضعف. قال ابن مالك في التسهيل ص ١١٠ : وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع، وقال في الخلاصة :-

وسبق حال مابحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد.

انظر شراح الألفية عند هذا البيت، وانظر شرح الكافية للرضي ١/٢٠٧، وشرحها للجامي، والهمع ١/٢٤١.

(٢) هذه الواو زدتها لاقتضاء السياق لها.

(٣) في (م) "والتأخير".

(إلا أن يكون) أى : الحال (ظرفا) فإنه يجوز تقدمها على المجرور لمحا لصورة الظرفية أيضا (ولا حجة لمجوزه مطلقا .) أى : لمجوز تقدم الحال على ذى الحال المجرور مطلقا ، أى : ظرفا كانت الحال أو غيره .

(فى قوله تعالى : =(وما أرسلناك إلا كافةً للناسِ)[1]=)

احتج من جوز تقديم الحال على ذى الحال المجرور بالآية ، فإن " كافة " حال من " الناس " وهو مجرور ، أى : ما أرسلناك الا للناس كافة وقد تقدم وإنما لم تكن فيه حجة ، لأنه يحتمل أن يكون حالا من الكاف فى " أرسلناك " ، والتاء للمبالغة كعلامة -(ونسابه)[2] أى أرسلناك لتكف -(الناس)[3] عن الشرك ، ويحتمل أيضا أن تكون كافة صفة لمصدر محذوف ،

---

(١) الآية "٢٨" من سورة سبأ ، وهذه الآية استشهد بها المجوزون لتقديم الحال على صاحبها المجرور حيث أنهم قالوا إن "كافة" حال من الناس ، ومع ذلك قد تقدمت عليها ، ورد عليهم المانعون بأن كافة ليست حال من الناس ،بل هى حال من الكاف فى " أرسلناك " وجعلها الزمخشرى مصدرا فقال فى الكشاف ٣ / ٢٩٠ : " فقال : إلا إرسالة لهم عامة . وانظر اعراب القرآن للنحاس ٢ / ٦٧٢ - ٦٧٣ ، والبحر المحيط ٧ / ٢٨١ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١ / ٢٠٧ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٨٩ ، والتصريح ١ / ٣٧٩ .

(٢) كلمة -(ونسابه)- ساقطة من جميع النسخ غير الأصل .

(٣) كلمة -(الناس)- ساقطة من (هـ) .

أى : إلا إرسالة كافة شاملة لجميع الناس[1] ، ويحتمل أن تكون مصـــدرا ، لأن الفاعلة قد تجئ بمعنى المصدر "كالكاذبة"[2] والعافية ، فلفظ "كافة" بمعنى كفا ، وهو مصدر لفعل محذوف ، وهو "تكف" أى : ما أرسلناك الا تكف كفا .

(ويتقدم) أى الحال (غير المجرور .) أى : ذا الحال غير المجرور ، (جوازا نحو : "جاء راكبا زيد"[3]) فانه حال عن "زيد" وقد تقدم عليه ، (ووجوبا فى مثل : "جاء راكبا الأدهم صاحبه"[4]) فإن الأدهم مفعـــول "راكبا" ويجب تقدم الحال هنا على ذى الحال ، لئلا يلزم - لو قدم ذو الحال - عود الضمير الى ما يتأخر عنه لفظا ومعنى ، لو قيل : "جاء صاحبه راكبـــا الأدهم" ، أى صاحب الأدهم .

(١) قال المصنف فى تعليقاته اللوحة "١٥" : "أجاز ابن كيسان تقديـم الحال على صاحبها المجرور مطلقا واستدل بقوله تعالى : = (وما أرسلناك إلا كافة للناس) = فإن كافة "حال من "الناس" ، ولا حجة فيـــه ، لجواز أن يكون "كافة" منصوب على الصدر أى : ما أرسلناك الا ارساله عامة ، أو على الحال من الكاف والتاء للمبالغة أى : ما أرسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر ، وهذا قول الأخفش" أهـ
ولم أعثر على ما نسب للأخفش فى معانى القرآن له .

(٢)

(٣) قال المبرد فى المقتضب ٤/٣٠٣ : "ولكن لو قلت : "ضربت قائما زيدا" كان جيدا ، لأنكما جعلت الحال ، وكذلك : "رأيت راكبة هندا" .
وقال ابن مالك فى عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٤٢٤ : "ويجوز تقديمهـا على صاحبها ان لم يكن مجرورا باضافة ، أو بحرف زائد ممتنع الحـذف أو قليله" . وانظر شرح الكافية للرضى ١/٢٠٧ ، والفوائد الضيائية ١/٣٨٨

(٤) قال ابن مالك فى عمدة الحافظ ٤٣٨ : ويجب تقديم الحال على صاحبها إذا لابس ضميرا عائدا على مالابس الحال .

(وحقها) أى : وحق الحال (أن تكون نكرة)[1]

لوجهين :

أحدهما : أنه حكم على ذى الحال ، وحكم الحكم أن يكون نكرة .

والثانى : أنها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة فى بعض المواضع نحو : " رأيت زيدا الراكب " .

(ولذا) أى : ولكون حقها أن تكون نكرة (يمتنع إضمارها)

أى : يمتنع كون الحال مضمرا (نحو : جاءنى زيد قائما ، وجاء فيه عمرو)

والضمير فى جاء فيه : لقائما ، لأن المضمر يكون معرفة .

(ونحو قوله :

فأوردها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال[2]

---

(١) قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ١١٤ : ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة . وانظر ٢ / ٥٢ ، ١١٢ .

وقال المبرد فى المقتضب ٤ / ١٥٠ : ولا تكون الحال إلا نكرة . وانظر ص ١٦٨ ،

وقال ابن جنى فى اللمع ص ١٤٥ : وأما لفظها فإنها نكرة .

وفى عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٤١٧ : تنصب الحال وهى فضلة لازمة التنكير .

وقال ابن الحاجب فى الكافية : وشرطها أن تكون نكرة . انظر الفوائد الضيائية ١ / ٣٨٤ .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر وهو للبيد بن ربيعة ، ولبيد بن ربيعة أبو عقيل شاعر مخضرم عاش بعض عمره فى الجاهلية ثم أدرك الاسلام وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المدينة واسلم وكان فارسا

ونحو : " فعلت[1] جهدك ، وطاقتك[2] ، ومررت به وحده[3] وغيره من المصادر) أى : -(نحو)[4] - " رجع عوده على بدئه[5]

=== شاعرا شجاعا سلما رجل صدق عذب المنطق رقيق حواشى الكلام ، انظر ترجمته فى طبقات الشعراء لابن سلام ص ٥٦ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ١٢٣ ، ومعجم الشعراء للمرزبانى ص ١٧٤ ، وانظر البيت الشاهد فى ديوانه ص ٨٦ ، وكتاب سيبويه ١/ ٣٧٣ ، والمقتضب ٣/ ٢٣٧ ، والأمالى الشجرية ٢/ ١٦٤ .

وهذا البيت لا يكاد يخلو منه كتاب نحو ، والرواية فى سيبويه والمقتضب وأغلب الكتب الأخرى هى : " فارسلها " وقد أشار الشارح إلى هذه الرواية ويروى " نغض " بالضاد المعجمة والصاد المهملة ، فالنغض بالضاد تحريك الرأس والصاد المهملة .

قال الجوهرى فى الصحاح : ونغض الرجل بالكسر ينغض نغضا إذا لم يتم أمره ، وكذلك البعير إذا لم يتم شربه قال لبيد : فاوردها العراق . . البيت . انظر الصحاح " نغض " جـ ٣ / ١٠٥٩ ، و"نغض" ٣/ ١١٠٨ .

(١) فى (م) و (ط) " فعلته " .

(٢) قال سيبويه ١/ ٣٧٣ : " وهذا ما جاء فيه مضافا معرفة وذلك قولك : " طلبته جهدك " كأنه قال : اجتهادا ، وكذلك طلبته طاقتك " والضمير فى " منه " عائد إلى الحال " فقد خرج به فى الأبواب السابقة .

(٣) قال سيبويه ١/ ٣٧٣ : " هذا باب ما جعل مصدرا كالمضاف فى الباب الذى يليه وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده . وقال : أيضا : وزعم الخليل رحمه الله حيث مثل نصب وحده وخمستهم أنه كقولك " أفردتهم أفرادا " فهذا تمثيل ولكنه لم يستعمل فى الكلام . الكتاب ١/ ٣٧٤ .

(٤) كلمة -(نحو)- ساقطة من (م) وفى (هـ) " أى يجوز " .

(٥) قال سيبويه فى الكتاب ١/ ٣٩١ : " ومثله من المصادر فى أن تلزمه الإضافة

===

(متأول ، وكذا نحو ((جاؤا قضّهم بقضيضهم))[1])

أورد هذه الصور ، فإنها أحوال معارف ظاهرا مع أن حق الحال أن تكون نكرة ، وأجاب بقوله : متأول ، أما العراك فتأويله وجهان :-

أحدهما : أنه مصدر لفعل محذوف أى : تمترك العراك و " تمترك " وقعت حالا والجملة نكرة .

والثانى : أن "العراك" بمعنى معترك ، فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة ، كما أن " حسن الوجه " فى صورة المعارف ، وهى فى المعنى نكرة ، وكذا التأويلان فى "جهدك وطاقتك" ، أى تجهد جهدك ، أوتجعل جهدك بمعنى جاهدا ، وكذا طاقتك أى : تطيق طاقتك ، أو طاقتك بمعنى مطيقا[2] ،

=== وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ، ويكون حالا ، قوله : " رجع فلان عودة على بدئه " وانثنى فلان عودة على بدئه " كأنه قال : انثنى عودا على بدء ، ولا يستعمل فى الكلام رجع عودا على بدء ، ولكنه مثل به .

(١) هذا مثل عربى .فانظره فى مجمع الامثال ١٦١/١ ، والمستقصى ٤٧/٢ ، وقال سيبويه ٣٧٤/١ : " ومررت بهم قضهم بقضيضهم ، كأنه يقول : مررت بهم انقضاضا ، فهذا تمثيل وان لم يتكلم به كما كان أفرادا تمثيلا " .

ورواية فى مجمع الامثال برفع " قضهم " وفسرها بقوله : كلهم ، ثم قال : وقال سيبويه : ويجوز قضهم بالنصب على المصدر ، وذكر البيت الشاهد عند سيبويه ، ثم قال : قال الأصمعى : لم اسمعهم ينشدون قضها إلا رفعا . مجمع الأمثال ، المستقصى ٤٧/٢ .

وذكر صاحب المستقصى المثل بالنصب وشرحه ثم قال : وهذا من باب : طالبته جهدك ، ورجع عوده على بدئه . المستقصى ٤٧/٢ .

(٢) انظر فى هذه المسائل سيبويه ٣٧٣/١ ، ٣٦١ ، والمقتضب ٢٣٦/٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، والأمالى الشجرية ٢٨٤/٢ .

وكذا "وحده"[1] إما مصدر وَحَدَ يَحِد وحداً كوعد يعد وعداً ، أو وحده بمعنى واحد أى منفرداً[2].

وأما قضهم بقضيضهم فانتصابه على الحال[3] ، وتأويله أنه بمعنى مجتمعين ، وأصل الكلمة من القض وهو الكسر ، وقد يستعمل القض فى موضع الوقوع بسرعة وكأن معناه وقع بعضهم على بعضهم وتجمعوا ، ويروى :

* فارس لها العراك *[4]

والبيت للبيد[5] يصف حمار وحش يعدو[6] الى الماء ،

---

(١) فى الصحاح " وحد " تقول رأيته وحده ، وهو منصوب عند أهل الكوفة على الظرف ، وعند أهل البصرة على المصدر فى كل حال ، وفى القاموس " وحد " ونصبه على الحال عند البصريين لا على المصدر ، وأخطأ الجوهرى .

وفى اللسان " وحد " قال ابن برى عند قول الجوهرى : رأيته وحده منصوب على الظرف عند أهل الكوفة وعند أهل البصرة على المصدر قال : أما أهل البصرة فينصبونه على الحال وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر المنتصب على الحال مثل : جاء زيد ركضا ، قال ومن البصريين من ينصبه على الظرف ، قال وهو يونس . وانظر فى هذه المسألة الرسالة المسماة الرفدة فى معنى وحده لتقى الدين السبكى وهى فى الاشباه والنظائر للسيوطى ٤ / ١١٠ ، وانظر سيبويه ١ / ٣٧٣ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٩ .

(٢) فى (م) و (هـ) " أو منفردا " .

(٣) انظر سيبويه ١ / ٣٧٤ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٩ ، ومجمع الامثال ١ / ١٦١ ، والمستقصى ٢ / ٤٧ .

(٤) وهى رواية سيبويه فى كتابه انظره ١ / ٣٧٢ .

(٥) انظر ترجمته فى الفهارس رقم ص .

(٦) فى (ل) " يصف حمير وحسن " وفى (م) " يصف حمر وحسن " .

أى : أورد المير الأثن دفعة واحدة ولم يزدها ، أى : لم يطردها ، لأنه يخاف القناص ، بخلاف الرعاة الذين يدبرون أمر الإبل ، فإذا وردت الماء جملوها قطعا قطعا حتى تروى ، والدخال أن يداخل بعير قد شرب مرة فى الإبل التى لم تشرب بعد حتى يشرب معها إذا كان -(البعير)-[1] كريما أو شديد العطش ، أو ضعيفا ، والتغض بالضاد المعجمة بوزن " الكعب "[2] التحرك وإمالة الرأس نحو الشىء ، أى تميل أعناقها إلى الماء فى الدخال ، ويروى بالصاد غير المعجمة على وزن حيل[3] ، أى : لم يشفق البعير على " أنه "[4] ينغصها ، والتنغيص المجلة ، قال السيرافى : يريد أن بعضها يزحم بعضا حتى لا يقدر أن يتحرك لشدة الإزدحام فهو واقف مزحوم لا يتمكن من الحركة[5] .

(ونحو قولهم : " مررت بهم الجماء الغفير " فعلى زيادة اللام[6])

---

(١) كلمة -(البعير)- ساقطة من (ل) .

(٢) فى (هـ) "بوزن اللعب" .

(٣) تقدم الكلام عليها فى الهامش رقم (٢) من الصفحة - ٥٢٠ -

(٤) فى (م) "على أنها" .

(٥) انظر كلام السيرافى فى شرحه لأبيات سيبويه ١/١٦ ، ١٧ .
وماذكره الشارح هو نص كلامه ونص كلام المصنف فى تعليقاته اللوحه "١٥".

(٦) قال سيبويه ١/٣٧٥ : "هذا باب ما يجعل من الاسماء مصدرا كالمصدر الذى فيه الألف واللام نحو : "المراك" ، وهو قولك : مررت بهم الجماء الغفير ، والناس فيها الجماء الغفير ، فهذا ينتصب كانتصاب المراك ، وزعم الخليل رحمه الله أنهم ادخلوا الألف واللام فى هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام .
وفى هامش سيبويه ١/٣٣٥ قال السيرافى : اعلم ان الجماء هو اسم

فهو حال معرفة أيضا بمعنى جامين غافرين ، "والجماء" من جم الشيء إذا اجتمع ، "والغفير" صفة ، وهي من غفر الغيم السمات إذا غطاها وهو بمنزلة اسم الفاعل كأنهم غطوا الأرض لكثرتهم .

قوله : فعلى زيادة اللام ، معناه أنه بمعنى نكرة كما أن المراك بمعنى معتركة ، وكان الأولى أن يقول : تأويله أنه بمعنى النكرة ، كما أن المراك بمعنى معتركة ووحده بمعنى منفردا (١) .

(وصاحبها لا يكون نكرة)(٢) لوجهين :

=== والغفير نعت لها وهو بمنزلة قولك في المعنى : الجم الكثير ، لأنه يراد به الكثرة ، والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم ، من قولنا غفرت الشيء أي غطيته ، ونصبه في قولك مررت بهم الجماء الغفير على الحال ، والحال إذا كان اسما غير مصدر لم يكن بالألف واللام ، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا الجماء الغفير في موضع المصدر كالمراك كأنك قلت مررت بهم الجموم الغفر ، على معنى مررت بهم جامين غافرين " أهـ .

وفي ص ٣٧٧ قال سيبويه : وزعم يونس أن "وحد" بمنزلة عند وأن خمستهم والجماء الغفير ، وقضهم كقولك : جميعا وعامة .

(١) قال صاحب العباب معقبا على كلام الشارح هنا : أقول : لو كان مراده ذلك لما فصله عما قبله ولما أوله بتأويل آخر ، بل مراده مما قبله أن المراك معرفة الا أنه واقع موقع نكرة ، وهي معتركة ، فلا يكون اللام فيه زائدة ، بخلاف الجماء فإنه ليس معرفة واقعة موقع النكرة بل هي بعينها نكرة ، واللام فيه زائدة " العباب اللوحة "٤٩" مخطوطة المدينة المنورة .

(٢) انظر اللمع ص ١٥٥ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠١ ، والفوائد الضيائية ١/ ٣٨٤ ، وابن يعيش ٢/ ٦٢ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٤١٧ .

وفي همع الهوامع ١/ ٢٤٠ : واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرا قياسا ونقله عن سيبويه .

أحدهما :أنه محكوم عليه فى المعنى وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة .

والثانى : أنه لو كان نكرة لالتبس بالصفة فى بعض المواضع كما إذا قلت : " رأيت رجلا راكبا " ، ثم استثنى من النكرة صورا فقال :

(إلا موصوفة أو مضنية غناء المعرفة لاستغراقها ،أو واقعة فى حيز الاستفهام أو بعد "إلا " نقضا للنفى ، أو متقدما عليها الحال[1] ، نحو : " جاءنى رجل من بنى تميم فارسا ") هذا مثال لما كان ذو الحال فيه نكرة موصوفة ، ونحو قوله تعالى : =(فيها يُفرق كُلُّ أمرٍ حَكِيمٍ أمرًا)[2]= هذا مثال لما كان ذو الحال فيه نكرة لكنها تغنى غناء المعرفة لاستغراقها إن جعلت " أمرا " حالا من " كل امر " ،

---

(١) قال صاحب المفصل : وتنكير ذى الحال قبيح إلا إذا قدم عليه .
انظر ابن يعيش ٢/ ٦٢ ، ٦٣ .
وقال ابن مالك فى عمدة الحافظ ص ٤١٧ : "ولا يكون صاحبها نكرة فى الغالب إلا مختصا بوصف أو عمل ،أو عطف ، أو مؤخرا عنها ، أو معتمدا على نفى أو استفهام . وانظر التسهيل ص ١٠٩ .

(٢) الآيتان " ٤ ، ٥ " من سورة الدخان ، وذكر النحاة والمفسرون فى إعراب " أمرا " عدة وجوه :-
أحدها : أنه مفعول منذرين .
الثانى : أنه مفعول لأجله ،والعامل فيه انزلناه ، أو منذرين ، أو يفرق .
الثالث : انه حال من الضمير فى " حكيم " ،أو من " امر " لأنه قد وصف ، أو من " كل " ، أو من الهاء فى " انزلناه " .
الرابع : أن يكون فى موضع المصدر أى فرقا من عندنا .
الخامس : أن يكون مصدرا أى امرنا امرا .
السادس: أن يكون بدلا من الهاء فى أنزلناه ، ان
انظر معانى القرآن للفراء ٣/ ٣٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٠٨ ، والكشاف ٣/ ٥٠٠ ، ٥٠١ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٢٣ ،والبحر المحيط ٨/ ٣٣ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢٠١ ، وشرحها للجامى ١/ ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(وقوله [1] :

لا يركنن أحد الى الأحجام "يوم الوغى متخوفا "لِحِمَام[2])

قوله : " متخوفا " ، مثال للحال "عن النكرة"[3] وهو " أحد " بغنى غناء المعرفة لاستغراقها أيضا بوقوعها فى سياق[4] النهى[5] .

(وهل أتاك رجل راكبا ؟)[6] مثال للحال عن نكرة واقعة فى حيز الاستفهام وإنما صح لأن الاستفهام فى حكم النفى ، لأن الجملة الاستفهامية غيرواجبة فهى كالنفى " ومعنى"[7] قولهم : غير واجبة أنه ليس بخبر ثبوتى فيشارك النفى لأنه أيضا ليس بخبر ثبوتى .

---

(١) هذا البيت لقطرى بن الفجاءة وهو من بحر الكامل ، وقطرى بن الفجاءة هو شاعر الخوارج وخطيبهم دعوه بامير المؤمنين عشرين سنة قتله جيش الحجاج سنة تسعة وسبعين للهجرة .

انظر : العقيد الفريد ١ / ٣٢٢ ، والعينى ٣ / ١٥٠ ، والدرراللوامع ١ / ٢٠٠ . وانظر البيت فى سر الفصاحة ص ١١٣ ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٤٢٣ ، والتصريح ١ / ٣٧٧ ، والأشمونى ٢ / ١٧٥ ، والهمع ١ / ٢٤٠ ، وابن عقيل بحاشية الخضرى ١ / ٢١٦ ، وشرح الحماسة للتبريزى ١ / ٣٥ .

(٢) فى جميع النسخ غير (ل) " متخوفا يوم الوغى " بتقديم " متخوفا " على " يوم الوغى " والصواب ما فى (ل) وهو ما أثبتناه . والإحجام النكوص والتأخر والوغى الحرب ، والحمام الموت .

(٣) فى (م) " عن النكرة " .

(٤) فى (هـ) " فى سياق " .

(٥) فى (ك) " فى سياق النفى " .

(٦) انظر الفوائد الضيائية ١ / ٣٨٥ ، والهمع ١ / ٢٤٠ .

(٧) فى (هـ) " معنى " .

(وماجاءنى رجل إلا راكبا ،)[1] مثال لما وقع الحال فيه بعد "إلا" نقضا للنفى ، وفيه بحث ، وهو أن مجرد هذا لا يكفى فى كون ذى الحال نكرة ، وكان يحتمل أن يقال : وجه صحة كون ذى الحال نكرة كونه للعموم أيضا ، لأن هذه النكرة فى سياق النفى فيكون عاما ، غايته أنه ورد عليه استثناء ، فهو فى المعنى حال عما كان عاما ، لكونه فى سياق النفى ، فهو مثل "لا يركنن أحد" ، إلا أنه ورد عليه تخصيص ، ولم يرد على "أحد" تخصيص ،

ويحتمل أن يقال : وجه الجواز أنه حال عن نكرة موصوفة باعم عام الأحوال ، لأن الاستثناء مفرغ فالتقدير : ماجاءنى رجل فى حال من الأحوال الا فى حال الركوب ، فهو استثناء عن عام أيضا ، وهو الأحوال ، فهو -(فى)[2]- الحقيقة ليس حالا عن رجل وحده ، بل عن رجل موصوف باعم عام الأحوال ، لأنه مفرغ ، أى : ماجاءنى رجل متصف بصفة إلا بهذه الصفة .

-( )[3] (وجاءنى "راكبا"[4] رجل) هذا مثال لما تقدم الحال على النكرة[5] وانما جاز لأنه لو تأخر لم يجز لألتباسه بالصفة فى بعض الصور ، فلما تقدمت امتنع أن تكون صفة فتعين للحال ، وفيه نظر ،

---

(١) انظر المراجع السابقة فى الهامش (٦) من الصفحة السابقة .

(٢) حرف -(فى)- ساقط من (هـ) .

(٣) من هنا بدأ السقط من (م) .

(٤) كلمة -(راكبا)- ساقطة من (هـ) .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ١ / ٢٠٤ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٨٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢١ .

لأنا ذكرنا -(فى ما مر[1] أن ذا الحال لا يكون نكرة " لأمرين[2] :-

أحدهما : الالتباس .

والثانى : كون ذى الحال محكوما عليه ، وحقه أن يكون معرفة ، والتقديم لا يرتفع كون ذى الحال محكوما عليه ، فيستوى فى الامتناع لهذه العلة تقدم الحال وتأخرها ، إلا أن يقال : تقدم الحكم يورث تخصصا ، ولذلك جاز كون الفاعل نكرة مع أنه محكوم عليه لتقدم الحكم عليه)-[3] .

(وضعف فى غيرها)[4] أى : ضعف كون ذى الحال نكرة فى غير الصور المذكورة المستثناه ، حيث لم يوجد مصحح ، ومما جاء فيه على ضعفه قول الشاعر[5] :

* وما حل سعدى غريبا ببلدة *

---

(١) قوله : -(فى ما مر)- ساقط من (ك) ، (ل) ، (هـ) .

(٢) فى (هـ) " بامرين " .

(٣) هنا أنتهى السقط من (م) .

(٤) قال ابن مالك فى شرح عمدة الحافظ ٤٢٠ : وقد جاء نكرة بغير مسوغ قليلا ، ومسوغ كثيرا فمن مجيئة نكرة بغير مسوغ ما مثل به سيبويه من قول بعض العرب : عليه مائه بيضا ومررت بماء قعده رجل .وانكر كلام سيبويه فى الكتاب ١١٢/٢ ، وانظر شراح الألفية عند قول ابن مالك :-

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبين

وانظر الهمع ٢٤٠/١ .

(٥) هو اللعين المنقرى ، منازل بن زمعة المنقرى شاعر إسلامى عاش فى الدولة الأموية ، ويقال إنه كان هجاء للأضياف وقيل بأن سبب تسميته باللعين هو أن عمر بن الخطاب سمعه ينشد شعرا والناس يصلون

ف

على أنه يحتمل فى البيت أن يكون المصحح الاستفراق ، وأن -(يكـــون)[1]- سعدى علما فلا استشهاد فيه أصلا .

(وهى) أى الحال (فى الأمر العام) أى : الغالب
(اسم مشتق ، وقد يقع مصدرا إما مؤولا به) أى : بالمشتق
(نحو : أتيته ركضا ،) أى راكضا ، (وقتلته صبرا) أى : صابرا أومصبورا
(أو أنه قياس)[2] أى : ايقاع المصدر حالا بهذا التأويل قياس (فى كل ما دل عليه الفعل)[2] ، نحو : أتانا سرعة ورجله)[3] فإنهما من أنواع الأتيان ، (بخلاف أتانا ضحكا وبكاء أو نحوه)[2] كأكلا وضربا وغير ذلك فإنهما ليستا من أنواع الأتيان .

≡≡≡ فقال من هذا اللعين فعلق به هذا اللقب .
انظر ترجمته فى الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢٥١ ، والخزانـــة ١/٥٣١ . والشطر المذكور صدر بيت من الطويل وتمامه :-
* فينسب إلا الزبرقان له أب *
وقد استشهد به سيبويه فى كتابه ٣٢/٣ .
وهذا الشاهد لم يرد فى شرح أبيات سيبويه للسيرافى ولا فى شرحهـا لابن النحاس ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢٠٤/١ .
وفى الخزانة ويروى أيضا " وماحل سعدى غريب " بالرفع فعلى هذا هو وصف لسعدى . انظر ١/٥٣٠ ، ٣/٦٠٨ .

(١) كلمة -(يكون)- اضفتها لحاجة المعنى لها .

(٢) قال سيبويه ١/٣٧٠ : " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب ، لأنه موقوع فيه الامر وذلك قولك : قتلته صبرا ولقيتـه فجأة ... وأتيته ركضا وعدوا ومشيا ... وليس كل مصدر وان كان فـى القياس مثل ماضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ، لأن المصـــدر ههنا فى موضع فاعل إذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ≡≡≡

. . . . . .

=== ولا أتانا رجله ، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب
وانظر كلام السيرافي في هامشه ، وانظر المقتضب ٣ / ٢٣٤ ، ٢٦٩ ، ٤ / ٣١٢ .

وقال المبرد في المقتضب ٣ / ٢٣٤ : " ومن المصادر ما يقع في موقع الحال فيسد مسده ، فيكون حالا ، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غناءه ، وذلك قولهم : قتلته صبرا إنما تأويله صابرا أو مصبر ، وكذلك جئته مشيا ، لأن المعنى جئته ماشيا ، لأن المجيء على حالات والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال ، ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجز لأن إعطاءً ليس من المجيء ، ولكن جئته سعيا فهذا جيد ، لأن المجيء يكون سعيا ، قال الله عز وجل : = (ثم ادعهن يأتينك سعيا) = الآية "٣٦٠" من سورة البقرة ، فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها ويجرى مع كل صنف منها .

قال الدكتور عضيمة رحمه الله في تعليقه على المقتضب ٣ / ٢٣٤ :
كلام المبرد هنا صريح في أن المصدر المنكر يقع بقياس حالا اذا كان نوعا من فعله ، وقد كرر ذلك في ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وانظر ٤ / ٣١٠ ، ٣١١ .

وهذا القول منسوب للمبرد في المفصل ص ٦٢ ، وانظر ابن يعيش ٢ / ٥٩ وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ونسبه له أيضا ابن هشام في التوضيح انظر ٢ / ٣٠٨ .

وقد فصل المرحوم محمد محي الدين الكلام في هذا الموضوع وبين المذاهب فيه فانظرها في تعليقه على أوضح المسالك المسمى عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢ / ٣٠٥ ومابعدها ، وانظر التصريح ١ / ٣٧٤ والهمع ١ / ٣٢٨ ، وابن عقيل وحاشية الخضري عليه ١ / ٣٣٠ ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٤٤٤ ، والتسهيل ص ١٠٩ .

(٣) والرجلة بضم الراء المشي راجلا . انظر اللسان " رجل " .

خلافا لسيبويه حيث قصره على السماع[1] الأكثرون على أنها سماعية مطلقا ، وذهب المبرد إلى أنها قياسية إن كان فى الفعل دلالة عليها ، بأن تكون من أنواع الفعل[2] ، ولفظ المصنف مشعر باختيار مذهب المبرد ، والأكثرون على خلافه .

(وقد تكون) أى : الحال (اسما) أى غير مشتق ولا مصدرا ، بل اسما جامدا (على ضرب من التأويل[3]) بجعله فى معنى المشتق كما سيأتى (نحو : جاء البر قفيزين[4] ، فيمن لم يجعله خبرا)

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٦٠ ، ١٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٩١ ، ٢ / ١٨ ، ١٢٠ ، وانظر المراجع المذكورة فى الهامش رقم (٢) من الصفحة ٥٣٠

(٢) تقدم الكلام عليه فى هامش (٢) من الصفحة ٥٣٠ فارجع إليه وإلى المراجع المذكورة فيه .

(٣) قال ابن مالك فى عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٤٤١ : ويفتفر جمودها فيما يقارن ذكره تصور مشتق ، أو يجاء به منعوتا .
وقال أيضا : مقتضى القياس أن تكون الحال مشتقة كالنعت لأنها دالة على معنى فى صاحبها كما أن النعت دال على معنى فى المنعوت ، لكنها مع ذلك شبيهة بالخبر وبالظرف ، فحسن ذلك جمودها فى مواضع لا يحسن فيها جمود النعت نحو : " اشتريت البر قفيزا بكذا " وجاء التمر صاعين .. الخ ص ٤٤٢ .

(٤) قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٩١ : "هذا باب ما ينتصب من الاسماء التى ليست بصفة ، ولا مصادر ، لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به .... ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك : " بعت الشاة شاة ودرهما " ، وقامرته درهما فى درهم ، وبعته داري ذراعا ذراعا بدرهم ، وبعت البرقفيزين بدرهم ، ... وبينت له حسابه بابا بابا ، وانظر المقتضب ٣ / ٢٥٨ ، واوضح المسالك ٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، والهمع ١ / ٢٣٦ .

على أن جاء بمعنى صار فيكون " ففيزين " خبرا لا حالا ، ومعناه : لو كان حالا ،أنه حصل البر فى " هذه "[1] الحال ، وهو كونه مقدرا بهذا القدر .

(ومنه) أى : ومما جاء اسما (ما كرر للتفصيل نحو : " بينت الحساب بابا بابا "[2])[3] أى : مبها مفصلا .

(ومنه كلمته فاه إلى فى ، وبايعته يدا بيد ، وبعت الشاء شاة ودرهما ، والأصل فيها الجمل)[4]

---

(١) فى الأصل " هذا " .

(٢) فى الأصل و (م) و (هـ) " حسابه " .

(٣) انظر كلام سيبويه فى التهميشة رقم (٤) فى الصفحة السابقة .
وانظر عمدة الحافظ ص ٤٤٢ ، واوضح المسالك ٢٩٧/٢ ، والهمع ٢٣٦/١ ، ٢٣٧ ، وشرح الرضى للكافية ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ ، والفوائد الضيائية ٣٨٩/١ ، ٣٩٠ ، وابن يعيش ٦٠/٢ ، ٦١ .

(٤) قال سيبويه فى الكتاب ٣٩١/١ : هذا باب ما ينتصب من الاسماء التى ليست بصفة ولا مصادر . . . وذلك قولك : كلمته فاه إلى فى " و " بايعته يدا بيد " ، كأنه قال : " كلمته مشافهة " و " بايعته نقدا " أى كلمته فى هذه الحال . وبعض العرب يقول : " كلمته فوه إلى فى " كأنه يقول : " كلمته وفوه إلى فى " أى كلمته وهذه الحالة فالرفع على قوله " كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته فى هذه الحال ،فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل .
وأما بايعته يدا بيد " فليس فيه إلا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : " بايعته ويد بيد " ، ولم يرد أن يخبره أنه بايعه ويده فى يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتعجيل ، ولا يبالى أقريبا كان أم بعيدا .
وقال فى ص ٣٩٢ : ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك : ===

إذ التقدير : " كلمته فوه إلى فى ، ويده بيدى " أى : متصل بيـــدى ، و " بعت الشاء شاة بدرهم " ، وإنما كان الأصل فيها الجمل ولم يصـــح أن تكون هذه المفردات أحوالا ، (لأن الهيئة إنما فهمت منها) أى : من الجمـل .

(دون المفرد [1]) ، لأن كل واحد من تلك المفردات لا يستقـــل / ب ٣٠ / بالدلالة على الهيئة المصححة للحالية لأن قولك " فاه " وحده لا يدل علـــى

=== " بعت الشاء شـاة ودرهما " .

وقال المبرد فى المقتضب ٣ / ٢٣٦ : " هذا باب الاسماء التى توضـــع موضع المصادر التى تكون حالا ، وذلك قولك : " كلمته فاه إلى فـى ، وبايعته يدا بيد " فإنما أنتصب لأنه أراد كلمته مشافهة وبايعته نقدا ، فوضع قوله : " فاه إلى فى " موضع " مشافهة " ، ووضع قوله : " يدا بيد " فى موضع " نقدا " ، فلو قلت : كلمته فوه إلى فى " لجاز ، لأنك تريد : كلمته وفوه إلى فى ، وأما " بايعته يدا بيد " فلا يجوز غيره . . . الخ .

وقول ابن الحاجب فى شرحه للمفصل ١ / ٣٣٩ : وقوله : " كلمته فـــاه إلى فى " و " بايعته يدا بيد " من أشكل مسائل النحو ، لأن الأصـــل " كلمته فوه إلى فى " و " بايعته يدا بيد " بدليل أن الجمل تستعمـــل استعمالا المفردات ولا تعكس .

وانظر ابن يعيش ٢ / ٦٥ ، ٦٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٤٣ ، والتصريح ١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ ، وابن عقيـل بحاشية الخضرى ١ / ٢١٤ ، وشـــرح الكافيـة للرضـى ١ / ٢٠٢ ، وشرحها للجامى ١ / ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، والأشمونى ٢ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، والهمع ص ٢٣٧ ، والأمالى الشجرية ١ / ١٥٤ .

والكوفيون ينصبون : " فاه إلى فى " باضمار : جاعلا أو حاصـــلا . انظر المراجع السابقة .

(١) انظر الهامش السابق . .

المشافهة إلا بضميمة قوله : "إلى في " إليه ، فمعنى المشافهة يفهم من تلك الجملة ، وهي : " فوه إلى في " وكذا معنى النغدية لا يفهم من لفظ " يدا " وحده ، وكذا معنى المقابلة لا يفهم من لفظ " الشاة " ولا من لفظ " درهما " وحده ، بل يفهم من الجملة وهي : " شاة بدرهم "

(إلا أنهم وضعوها) أي : وضعوا هذه الاسماء التي وقعت حالا (موضع لوازمها) أي : لوازم الجمل (المفردة لمبادرة الفهم (١) إليها (٢)) أي : إلى تلك اللوازم .

(لكثرة الاستعمال من غير نظر إلى أجزائها (٣)) يعني أن " فوه إلى في " مثلا يفهم منه المشافهة من غير نظر إلى تفصيل أجزائها حتى يفهم ذلك المعنى من غير أن يخطر بباله " فم " المتكلم ، ولا " فم " المخاطب ولا مدلول الجار ، فلما كان كذلك جعل كالمفردات .

(فأعربوا القابل منها) أي : من تلك الأجزاء
(إعراب الحال ، وهو الأول في الأولين (٤)) أي : اللفظ الأول وهو : "فاه " ويدا " في الأولين ، أي : في المثالين أي : في المثالين الأوليين .

---

(١) في جميع النسخ غير الأصل " الوهم " .
(٢) انظر الايضاح في شرح المفصل ١/٣٣٩ ، ٣٤٠ .
(٣) هذا الكلام مأخوذ من كلام ابن الحاجب في شرحه للمفصل . انظره ١/٣٣٩ ، ٣٤٠ .
(٤) انظر المرجع السابق في نفس الصفحات .

(وكلاهما) وهما[1] شاة ، و " درهما[2] " (فى الثالث) أى : فى المثال الثالث ، (بعد إبدال العاطف) وهو " الواو " (من أداة المصاحبة[3]) وهى الباء ، لأن الواو لما كان بمعنى المعية كان بمعنى المصاحبة .

(ومنه) أى : ومما وقع الحال اسما جامدا : ("هذا بسرا أطيب منه رطبا " والعامل فى " بسرا " اسم الإشارة على رأى[4] ،

---

(١) فى (م) و (هـ) و (ل) " وهو " .

(٢) فى الأصل و (م) " شاة بدرهم " وانظر الايضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٤٠ .

(٣) انظر المرجع السابق فى نفس الصفحة .

(٤) هذا القول منسوب فى أكثر كتب النحو لأبى على الفارسى " انظر الايضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٣٦ ، وابن يعيش ٢ / ٦٠ ، ٦١ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ونسب له ايضا فى هامش (ظ) والذى فى الايضاح للفارسى مخالف لما نسبه له بل يدل على أنه من القائلين بالرأى الثالث وهو أن العامل فيه كان التامة مقدرة ، قال أبو على فى الايضاح العضدى : ١ / ٢٠١ " وقولهم : " هذا بسرا أطيب منه تمرا " فبسرا وتمرا انتصبا على الحال ومعنى الكلام ، هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا " ولو قالوا " هذا بسر " أطيب منه عنب لم يجز النصب فى البسر والعنب ، كما جاز فى البسر والرطب ، لأن البسر لا يتحول عنبا كما يتحول رطبا ."

قال عبد القاهر فى المقتصد : واستدل الشيخ أبو على على أن التقدير فى هذا ما ذكرنا من قولك : إذا كان ، أنك لو قلت : هذا بسرا اطيب منه عنبا لم يجز ، إذ لا تقدر على أن تقول : هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان عنبا ، لأجل أن البسر لا يتحول عنبا كما يتحول رطبا ... الخ . ===

و " أطيب " على رأى[1] ، وفعل محذوف على رأى[2] أى : هذا إذا وجد بسرا أطيب منه[3] رطبا) أى إذا وجد رطبا ويوجد فى بعض النسخ إذا وجد رطبا ،

(إلا أنهم حذفوا الظرف وما أضيف هو إليه) أى : الفعل المضاف إليه

≡≡≡ وقال : فإن قلت : فماذا دعاكم إلى أن جعلتم قائما فى قولهم : " ضربى زيدا قائما " حالا ولم تقولوا أنه خبر كان ، فالجواب أن " كان " فى قولك : " إذا كان زيد قائما " بمعنى وجد فلا يتعدى إلى مفعول ، أى فلا يكون له الخبر الذى يجرى مجرى المفعول فى وقوعه معرفة ونكرة ، فكأنك قلت : " ضربى زيدا إذا وجد قائما " ، والذى دعاهم إلى ذلك أنهم لم يستعملوا هنا الا النكرة ، ولو كان خبر كان لجاء فى شىء من هذا النحو المعرفة ، هذا وعندهم أن كان الناقصة يضعف إضمارها . انظر : المقتصد ١/ ٦٨١ .

فكلام أبى على هنا وشرح عبد القاهر له صريح فى أنه يرى أن العامل فى الحال هو الفعل المضمر ، وقد ذكر ذلك السيوطى فى رسالته المسماه تحفة النجباء فى قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا . انظر هذه الرسالة فى نهاية الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٤ .

(١) هذا القول هو الذى اختاره ابن الحاجب فى شرحه للمفصل ١/ ٣٣٦ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢٠٩ ، وتبعه فيه السيوطى فى الهمع والأشباه والنظائر .

(٢) هذا الرأى هو الذى يدل عليه كلام سيبويه فى الكتاب ١/ ٤٠٠ ويدل عليه أيضا كلام المبرد فى المقتضب ٣/ ٢٥١ وقد رجحه ابن يعيش فى شرحه للمفصل ٢/ ٦٠ ، ٦١ ، وانظر الهمع ١/ ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، والأشباه والنظائر ١/ ٢٦٦ ، وشرح الكافية للجامى ١/ ٣٩٠ .

(٣) فى (ط) زيادة " إذا وجد " ولعلها من النسخ التى أشار اليها الشارح .

(سدا بالحال مسده كما فى : " ضربى زيدا قائما " ، ويعود الاختلاف السابق فى عامل الظرف) يعنى إذا قدر بالظرف وهو إذا وجد ، فيجىء الإختلاف السابق فى عامل هذا الظرف ، حتى يكون العامل فى الظرف اسم الإشارة على رأى ، وأطيب على رأى[1] .

(والأصح أنه " أطيب "[2]) أى : الأصح أن العامل فى " بسرا " أطيب لا اسم الإشارة (لصحته ، والمشار إليه بلح أو رطب استعمالا ، وحيث لا اسم إشارة ، ولما يلزم فى " غيره "[3] -(من[4])- تفضيل الشىء على نفسه باعتبار حالة واحدة إذ الأول) وهو " بسرا " (من تتمة هذا)[5] احتج بوجوه على أن العامل هو " أطيب " لا اسم الإشارة .

الأول : أنه لو كان العامل اسم الإشارة لم يصح الكلام إذ لم يكن المشار إليه " بسرا " ، لكن يصح والمشار إليه بلح ، أو رطب ، بيان الملازمة أن العامل هو المتقيد بالحال ، فلو كان العامل اسم الإشارة لتقيدت الإشارة بحال البسرية ، وأما انتفاء التالى فثابت بالاستعمال ، إذ يستعمل هذا الكلام فى غير اسم آخر لا يدل على الإشارة ، لكنه يستقيم ، إذ يقال : "ثمرة نخلتى بسرا أطيب منه رطبا" ، فتعين أن لا يكون العامل هو اسم الإشارة .

---

(١) انظر المراجع المذكورة فى هوامش ص ٥٣٦ - ٥٣٧

(٢) المصنف فى كلامه هذا كله تابع لابن الحاجب فى شرحه للمفصل انظر الايضاح فى شرح المفصل ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ وقد تبعهم فى ذلك السيوطى فى الهمع ١/٢٤٢ ، ٢٤٣ ، وانظر الأشباه والنظائر ٤/٢٦٦ فقد أطال فيها الكلام .

(٣) هاء الضمير فى -(غيره)- ساقطة من (هـ) .

(٤) حرف -(من)- ساقط من (م) .

(٥) فى (م) زيادة كلمة -(المبتدأ)- فى هذا المكان .

والثالث : أنه لو كان اسم الإشارة هو العامل لكان " بسرا " من تتمة اسم الإشارة ، لا من تتمة " أطيب " ، فكأنه قال : المشار إليه في حال البسرية ، فيبقى أطيب -(غير عامل في بسرا ، بل)[1] عاملا في " رطبا " وحده ولكن الأطيبية لا تعقل الا باعتبار أمرين ، وحينئذ تكون الأطيبية باعتبار " حال "[2] واحدة ، وهو " حال "[3] الرطبية فيلزم تفضيل الشيء على نفسه ، إذ لا يتعلق " أطيب " ببسرا " على هذا التقدير ، لأنه من تتمة " هذا " .

فإن قلت " : نسلم[4] أن الأطيبية لا تعقل الا باعتبارين ، لكن لا نسلم أنه يشترط أن يكون الاعتباران معمولين له ، .

قلت : -(ان)-[5] أطيب إنما كان عاملا لأشتماله على معنى التفضيل ، ومعنى التفضيل نسبة واحدة تستدعي طرفين : " مفضلا ومفضلا عليه " ، فلما كان عاملا في المفضل عليه وجب أن يكون عاملا في المفضل أيضا ، لأن نسبة الأفضلية إليهما واحدة .

(واختلاج لزوم تقيد الواحد بحالين مختلفين يزول باختلاف الأعتبار ، إذ الأول باعتبار الفضل ، والثاني باعتبار المفضولية ، وعمله في الأول عمل الفعل الصريح ، ولذا تقدمه ، وفي الثاني عمل المعنى ، فامتنع التقدم .)[6]

---

(١) ما بين القوسين -( )- ساقط من (ل) و (هـ) والاصل .

(٢) في جميع النسخ غير الأصل " حالة " .

(٣) في الأصل ، و(ل) و (هـ) " حالة " .

(٤) في جميع النسخ غير (م) " مسلم " .

(٥) حرف -(ان)- ساقط من الأصل ، و(ك) .

(٦) انظر في هذه المسألة الايضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٥ ومابعدها . وتحفة النجباء في قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا للسيوطي ضمن الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٥ ومابعدها .

هذا جواب عن سؤال مقدر ، " وهو[1] أن لقائل أن يقول : لا يصح أن يكون " أطيب" عاملا فى " بسرا " وفى " رطبا " معا ، لأنهما حالان مختلفان ، ولا يصح أن يكون عامل واحد ، يعمل فى حالين مختلفين دفعة واحدة ، نحو : " ضربت راكبا ماشيا " فى حالة واحدة ، لأن التقييد بالحال ينفى ما سواه ، فإذا قلت : " ضربت راكبا " ، معناه أن الضرب " تقيد[2]" بحال الركوب ولم يوجد فى غيره ، وكذا لو قلت : " ماشيا" متقيد به دون الركوب ، فلو جمعت بينهما يلزم أن يكون التقييد بكل واحد مانعا من التقييد بالآخر ، فيلزم أن يكون التقدير : " هذا أطيب بسرا رطبا " وهو غير مستقيم كما فى المثال المذكور .

فأجاب بأنه ليس موازيا للمثال الذى ذكرته ، وهو " ضربت" ، إذ ليس له جهتان بخلاف " أطيب" فإنه دال على الأفضلية وهو نسبة تستدعى طرفين فاضلا ومفضولا ، فمفهومه يستدعى حالين مختلفين باعتبار أصل الفضل وباعتبار المفضولية ، فصح كونه عاملا فى حالين مختلفين ، لكونه مشتملا على اعتبارين مختلفين ، فهو عامل فى كل حال باعتبار فيه من الاعتبارين ، ثم توهم سؤالا آخر وهو : أن " أطيب" لم جاز إعماله فيما يتقدم عليه وهو : " بسرا " ؟ .

فأجاب بأن عمله فى " بسرا " باعتبار الفضل المدلول عليه بلفظ " أطيب" فهو كالفعل فجاز تقدم معموله عليه ، وأما عمله فى " رطبا " فباعتبار المفضولية وهو من لوازم " أطيب" ، فكان العامل معنويا بهذا الأعتبار ، ولذلك أمتنع تقدم " رطبا " عليه ، وفيه نظر ،

---

(١) فى (هـ) " فهو" .

(٢) فى (م) " مقيد " .

لأن " أطيب" من شبه الفعل وشبه الفعل كالفعل فى جواز تقدم الحال عليه ، ومدلوله هو أصل -(الفضل)[1]- فأما الفاضل والمفضول فهما خارجان عن مدلوله ، لكون الفضل نسبة تستدعى طرفين فاضلا ومفضولا ، فإما أن يكون الطرفان داخلين فى مفهومه أو خارجين ، أما جعل أحد الطرفين : وهو الفاضلية من مدلول الفعل ، وجعل الآخر وهو المفضولية من معنى الفعل ، فهو ممنوع ،وقوله : فامتنع" التقديم[2] من لوازم جعل المفضولية من دلالة عمل المعنى ، وهو محل البحث . .

ثم التحقيق أن معنى أصل الفعل من غير" ترجيح[3] هو العامل فى الحالين ، وبيانه أنك تقول قبل الترجيح : طاب هذا التمر بسرا ،أوطاب رطبا ، فالعامل فى الحالين هو الفعل وهو ظاهر ، واذا أردت ترجيح طيب على طيب" ففيه "[4] عبارتان مطولة ومختصرة ، فالمطولة هى أن تقول : " طيب التمر بسرا أرجح من طيبه رطبا " ، فالعامل فى الحالين هو أصل معنى الطيب ، والترجيح لا مدخل له فى كونه عاملا فى الحال ، بل هو خبر محض ، وكذا فى العبارة المختصرة وهى : " هذا بسرا أطيب منه رطبا" العامل فى الحالين أطل الطيب ، إذ الطيب فى الموضعين ، والترجيح

---

(١) كلمة -(الفضل)- ساقطة من (م) ، وفى الأصل " الفعل " والشارح هنا مازال مصرا على ادخال أفعل التفضيل فى شبه الفعل الذى يجوز أن يتقدم عليه الحال المعمول له ، بينما جمهور النحاة لا يجيزون تقديمها عليه ، وقد تقدم الكلام على ذلك فى الهامش رقم ( ) من الصفحة فارجع إليه .

(٢) الذى فى المتن " التقدم " لا التقديم . انظر ص ٥٣٩ .

(٣) فى (ل) و (م) " الترجيح " .

(٤) فى الأصل " فعنه " .

عبر عنهما بعبارة مختصرة ، وهي : " اطيب " ، ولا شك أن معناه مطولا ومختصرا واحد ، وان اختلفا في التعبير ، فعلى هذا يخرج الجواب عن السؤالين :

أحدهما : هو أنه لم عمل العامل في حالين مختلفين ؟

وجوابه أنه أعني : " أطيب " ، عند التفكيك يرجع إلى عاملين وهو : " طيبه بسرا ، وطيبه رطبا " .

والثاني : أنه لم عمل في الحال المتقدمة مع أن عمل " أفعل " ضعيف[1] ، إذ لا يعمل في مظهره ؟

وجوابه أن عمله باعتبار تضمنه لأصل الطيب لا باعتبار الترجيح على -(ما)-[2] لخصناه ، إذ الغرض ترجيح طيبه بسرا على طيبه رطبا ، فأصل الطيب هو العامل في الحالين دون الترجيح ، فأطيب لتضمن[3] فعليته -(يعمل)-[4] -

---

(١) ما ذكره الشارح من ضعف عمل أفعل التفضيل في الظاهر ليس على عمومه بل مشروط بعدم معاقبة الفعل له ، أما إذا عاقبه الفعل فلا يكون عمله في الظاهر ضعيفا ، وقد وضع النحاة لمعاقبة الفعل له شروطا يضيق المقام عن تعدادها .

وقد روى سيبويه إعماله بدون معاقبة الفعل له ، ولكنه قال : أنها لغة رديئة ، ولذلك قصره النحاة على السماع .

انظر سيبويه ٢ / ٣٤ ، ٣٥ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٥ ، والايضاح في شرح المفصل ١ / ٦٦١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، والمقتضب ٣ / ٢٤٨ ، والهمع ٢ / ١٤٩ ، وشراح الألفية عند قول ابن مالك :-

ورفعه الظاهر نزر ومتى .. عاقب فعلا فكثيرا ثبتا

(٢) حرف -(ما)- ساقط من (هـ) .

(٣) في (م) زيادة " هو " قبل " لتضمن " .

(٤) كلمة -(يعمل)- ساقطة من (هـ) .

فيما قبله ، لا لترجيحه ، على أنا نقول : الحال في المعنى ظـــــرف ، فجاز أن يعمل فيها متقدمة أو متأخرة ، لملاحظة الظرفية المتضمنه فـــي الحال ، ففي لفظ الكتاب نظر ، إذ يقتضي أن يكون عمله في موضع باعتبار الفعلية ، وفي موضع باعتبار الترجيح ، وهو ليس كذلك إذ العامل فـــي الحالين هو أصل الطيب لا الترجيح ، وهو " في نهاية "[1] الوضوح[2] .

(وتكون) أي الحال (موطئة نحو : =(إنا أنزلناه قرآنـا عربيـــا)[3]=)

---

(١) في (ل) " في غاية " .

(٢) انظر فيما تقدم الأيضاح في شرح المفصل ١/٣٣٦ وما بعدهـــا ، والاشباه والنظائر ٤/٢٦٥ ومابعدها .

(٣) الآية "٢" من سورة يوسف ، وللمفسرين في إعرابها عدة آراء ألخصها فيما يلي :-

أولا : الضمير المنصوب في " أنزلناه " أعربه بعض النحاة مفعولا بـــه على أنه عائد إلى الكتاب الذي فيه قصة يوسف ، أو إلى القرآن ، أو إلى نبأ يوسف .

وقال آخرون : إنه ضمير الإنزال وبذلك يكون مفعولا مطلقا .

ثانيا : " قرآنا " اجاز النحاة فيه ثلاثة أوجه من الإعراب :-

الوجه الأول : أن يكون بدلا من الضمير في " أنزلناه " .

الوجه الثاني : أنه حال موطئة ، وهذا هو محل الشاهد من الآية هنا .

الوجه الثالث: أن يكون مفعولا " لأنزلناه " ، وذلك عندما يكون الضمير في " أنزلناه " ضمير المصدر .

ثالثا : " عربيا " يجوز فيها وجهان من الإعراب :-

الأول : أن تكون حالا من الضمير في " قرآنا " إذا كان حالا مؤولا بالمشتق .

الثاني : أن تكون صفة للقـــرآن . ===

معنى الموطئة أن يعاد ذو الحال فى الحال أيضا[1] ، ففى مثالنا لو قيل : " إنا أنزلناه عربيا " لكا حالا مقيدة ، فما أعاد قرآنا وكان ذا[2] الحال ، سميت موطئة ، لأنه جرى ذكره من قبل مرة فى " أنزلناه " فذكر على سبيل التمهيد والتوطئة ، -(ونظيره : " ظننت زيدا قائما " فإن معناه : " ظننت قيام زيد ، على سبيل التمهيد والتوطئة .)-[3] " فكذا[4] " معناه " أنزلناه[5] " " فى حال[6] " كونه " عربيا " ، وذكر القرآن فى الحال على سبيل التمهيد والتوطئة ، فلذلك سميت موطئة ، أى مذكورة على سبيل التوطئة ، وإلا فالجزء الأول من الحال وهو -("قرآنا " عين ذى الحال وهو)-[7] مفعول " أنزلناه " .

= انظر إعراب الآية فى البحر المحيط والنهر المارد ٥/٢٧٦ ، ٢٧٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١١٩ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٦ ، والكشاف ٢/٣٠٠ ، والفتوحات الألهية ٢/٤٣٢ ، وأنظر مغنى اللبيب ٢/٧٤٣ ، والتصريح وحاشية يس عليه ١/٣٧١ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/١٧٧ ، وابن عقيل وحاشية الخضرى عليه ١/٢١٣ .

(١) عرف النحاة المتأخرون الحال الموطئة بأنها الاسم الجامد الموصوف بصفة هى الحال على وجه التحقيق . انظر التصريح ١/٣٧١ ، والتوضيح وعدة السالك ٢/٢٩٩ ، وكشف المشكل فى النحو ١/٤٧٥ ، وابن عقيل بحاشية الخضرى ١/٢١٣ ، والأشمونى وحاشية الصبان ٢/١٧٧ .

(٢) فى الأصل " ذو " والصواب ما أثبتناه .

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (م) .

(٤) فى (م) " هكذا " .

(٥) فى (ل) زيادة " و " قبل كلمة " أنزلناه " .

(٦) فى الأصل " فى حالة " .

(٧) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) .

(وتكون) أى : الحال (جملة خبرية ، فالأسمية بالواو والضمير نحو : " جاءنى زيد وأبوه قائم " ، أو بالواو وحدها نحو : " لقيتك والجيش اقتادم [1] ، إجراءا لها مجرى الظرف .) [2] يعنى إن الحال أصله أن يكون مفردا ، لأنه من المنصوبات ، وقد يكون جملة خبرية على تقدير المفرد ، واحترز بالخبرية عن الإنشائية فانها لا تقع حالا كما لا تقع خبرا للمبتدأ ، والجملة لما اشتملت على مسند ومسند إليه " كانت [3] مستقلة ، فاحتيج إلى رابط [4] بينها وبين ذى الحال

---

(١) قال المبرد فى المقتضب ٤/١٢٥ : وإذا كان فى الثانية ما يرجع الى الأول جاز ألا تعلقه به بحرف العطف ، وان علقته به فجيد ، وإذا كان الثانى لا شبى" فيه يرجع إلى الأول فلابد من حرف العطف" .
وقال صاحب المفصل : فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم : " كلمته فوه إلى فى " وما عسى أن يعثر عليه فى الندرة .
انظر : ابن يعيش ٢/٦٥ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١/٢١١ ، وشرحها للجامى ١/٣٩٢ .
وما ذكره المصنف من اشتراط كون الجملة الحالية خبرية هو ما عليه جمهور النحاة ، وقد خالف الأمين المحلى فأجاز وقوع جملة النهى حالا مستدلا بقول الشاعر :-
* اطلب ولا تضجر من مطلب *
فقد قال إن " لا " ناهية والواو للحال ، ورد عليه النحاة بأن الواو عاطفة وليس للحال . انظر مغنى اللبيب ٢/٦٤٩ ، وأوضح المسالك ٢/٣٤٦ ، ٣٤٧ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/١٩٣ ، والتصريح وحاشية يس عليه ١/٣٨٩ ، والهمع ١/٢٤٦ ، وانظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٤٤٧ ، والهمع ١/٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٢) انظر فى هذا ابن يعيش ٢/٦٨ .

(٣) فى (هـ) " كان " .

(٤) فى الأصل و (ك) و (هـ) " الرابطة " .

والرابط[1] إما " الواو "[2] والضمير معا ، وهو فى غاية القوة ، وامـا " الواو "[2] وحدها ، وهو أقوى من الضمير وحده ، لأن الواو تـدل فى الإبتداء على الربط والضمير لا يلزم أن يكون فى المبدأ[3] ، ففـى الواو المشعر بالحالية معلوم ، فذلك قال :

(أو بالضمير وحده على ضعف[4] نحو :

---

(١) فى الأصـل ، (ك) ، (هـ) " الرابطة " .

(٢) فى الأصل " بالواو "

(٣) فى الأصل و(ك) و (هـ) " فى المبتدأ " .

(٤) القول بضعف مجيئها بالضمير وحده هو أختيار ابن الحاجب فـى الإيضاح فى شرح المفصل ، ويراه الزمخشرى من النادر ، وقـد اعترض ابن يعيش على الزمخشرى فقال : فأما قوله : " إلا ما شذ مـن قولهم : " كلمته فوه إلى فى " فإن أراد أنه شاذ من جهة القيـاس فليس بصحيح لما ذكرنا من وجود الرابط فى الجملة الحالية ، وهـو الضمير فى " فوه " ، وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب ، لأن استعمال الواو فى هذا الكلام أكثر لأنها أدل على الغـرض وأظهر فى تعليق مابعدها بما قبلها . انظر الايضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٤٤ ، وابن يعيش ٢ / ٦٩ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢١١، ٢١٢ والفوائد الضيائية ١ / ٣٩٣ .

ولم يقبل ابن مالك القول بضعف الإكتفاء بالضمير ، فقد ذكر فى شرحه لعمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ : كثيرا مـن الأمثلة على الاستكفاء بها ، وأمثلته بعضها آيات قرآنية ، وبعضها أبيات شعرية ، وبعضها أمثال عربية ، ثم قال بعد ما أورد أمثلته : " وزعم الزمخشرى أن قولهم " كلمته فوه إلى فى " نادر فلذلك أكثرت الشواهد المخالفة ، لقوله "

وبعض أمثلة ابن مالك موجود فى سيبويه ، فمن ذلك قوله :

≡≡≡

ولولا جنان الليل ماآب عامر ٭ إلى جعفر سرباله لم يمـــزق[1]

أى : وسرباله لم يمزق ، والواو للحال ، وقوله : إجراءا لها مجـــرى الظرف ، معناه أن الحال فى المعنى كالظرف لأن معنى قولك : جاء زيد أبوه قائم ، جاء زيد فى حال قيام أبيه ، فكما جاز أن يخلو الظرف عن الضمير جاز أن تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير .

== " كلمته فوه إلى فى " قال فى الكتاب ١ / ٣٩١ : وبعض العـــرب يقول : " كلمته فوه إلى فى " كأنه قال : كلمته وفوه إلى فى أى كلمته وهذه حاله . ومنها قوله : ((رجع عوده على بدئه)) قال فـى الكتاب ١ / ٣٩٢ : " ومن رفع " فوه إلى فى أجاز الرفع فى قوله : ((رجع فلان عوده على بدئه)) .

وقال ابن مالك ايضا : وأجاز سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلوما كقولك : " مررت بالبر قفيز بدرهم " أى قفيز منـــه بدرهم " ، وجاز هذا كما جاز فى الإبتداء " السمن منوان بدرهم " على تقدير منوان منه ، انظر عمدة الحافظ ص ٤٥٨ ، وانظر كـــلام سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٩٧ ، وانظر تعليقات السيرافى فى الهامش .

(١) هـذا البيت من بحر الطويل وهو لسلامة بن جنـدل ، وسلامة بـن جندل شاعر جاهلى من زيد مناة بن تميـم ، وكان من فرسان قومه المعدودين ، وهو أحد من يصف الخيل فيجيد وصفهـــا .

انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ص ١٢٢ ، وطبقـات الشعـــراء لابن سلام ص ٦٦ ، والبيت المذكور موجود فى شرح الشواهـــد للعينى ١ / ١١٠ ، والأشمـــونى ٢ / ١٩٦ .

وجنان الليل : ظلمته والمراد لهمامه ، ويروى " جنون الليل " أى ظلامه ، ويروى " لم يخرق " مكان " يمزق " ، وآب : رجع .

(والمضارع المثبت بالضمير وحده [1]) نحو : " جاء زيد يضـــــرب " ، وإنما لم يلزم الواو لأن الفعل المضارع مقدر باسم الفاعل ، وفي اسم الفاعل يشترط الضمير وحده ، إذا وقع حالا فكذا في المضارع .

(وقولهم : ((دون ذاك وينفق الحمار)) [2] ليست الجملة فيه حالا .[3]) بل هو كلام مستقل أي " أذكر دون ذاك فانه ينفق الحمار " بدون تلـــك المبالغة ، أصل المثل أن انسانا أراد بيع حمار له فقال : لمشـــور اطر[4] حماري ولك جعل[5] ، فلما دخل به السوق قال له المشور : هـــذا حمارك الذي كنت تصيد عليه الوحش ، فقال : ((دون ذاك وينفق الحمار)) ، أي : الزم قولا دون القول الذي تقول ، فان الحمار ينفق بدون هذا التنفيق .

---

(١) ماذكره المصنف من لزوم الضمير وحده في المضارع المثبت هو الغالب وقد سمع ندورا اجتماع الواو والضمير ، وذلك في قول بعض العـــرب " قمت وأصك عينه " ، وقال الرضي في شرح الكافية ١ / ٢١٢ : وذلك إما لأنها جملة وان شابهت المفرد ، وإما لأنها بتقديـــر : " وأنا أصك " فتكون اسمية تقديرا .
وقال ابن مالك في شرحه لعمدة الحافظ ص ٤٤٩ " ومن حذاق النحويين من يضمر مبتدأ بعد الواو ويجعل المضارع خبره ، فيكون التقديـــر : قمت وأنا أصك عينه .

(٢) هذا مثل عربي ، فانظره في فصل المقال ص ٣٤ ، وفي المستقصـــى ٢ / ٨٢ .
ونفقت السلعة : راجت وربحت ـ انظر الصحاح " نفق " والمفـردات للراغب " نفق " ، واللسان والقاموس " نفق " وانظر المثل أيضا فـــي مجمع الأمثال للميداني ١ / ٢٢٦٤ .

(٣) هذا رد على الميداني الذي قال : إن الواو للحال ، انظر الميداني ١ / ٢٦٥ ، وقال الميداني ويروى " دون ذا ينفق الحمار " من غير واو .

(٤) الاطراء هو المدح .

(٥) " الجعل " بضم الجيم هو ما يجعل للإنسان من شيء على شيء يفعله .

(وما سواهما) أى : وما سوى الجملة الأسمية والمضارع المثبت (بالواو والضمير أو بأحدهما) وما سواهما هو المضارع المنفى أوالماضي المثبت أو المنفى ، وكل واحد منها إما مع الواو أو مع الضمير أو مع كليهما فهى تسعة أمثلة وهى ظاهرة .

(ولا بد فى الماضى المثبت من " قد "[1] علله النحويون بأنها إذا وليت الماضى قربته من الحال ، فأزمت معه[2] " قد " لفظا ، أو تقديرا ، ليوافق زمنه زمن الفعل العامل ، وفيه نظر ، لأنه إن كان الغرض من الاتيان " بقد " مقارنة زمان الحال لزمان العامل فلا يحصل من الإتيان بقد ،

---

(١) لزوم " قد " فى الماضى المثبت محل خلال بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون يوجبون الاتيان بها والكوفيون لا يوجبونها .
وقد أيد ابن مالك وأبو حيان قول الكوفيين وأتيا له بكثير من الشواهد القرآنية والشعرية . انظر الأنصاف ١/ ٢٥٢ وما بعدها ، وانظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٤٥٠ ومابعدها ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٢١٢ ، ٢١٣ ، وانظر البحر المحيط ٣/ ٣١٧ ، ٦/ ٣٥٥ ، ٧/ ٤٩٣ ، ٨/ ٤٢٣ .
وفى الهمع ١/ ٢٤٧ : قال ابو حيان : " والصحيح جواز وقوع الماضى حالا بدون " قد " ، ولا يحتاج إلى تقديرها للكثرة وورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جدا لأنا إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة ، وهذا مذهب الأخفش ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين " . أ هـ .
وما نسب لصاحب اللباب من نقل الجواز عن الكوفيين لم يرد هنا فلعله ذكر ذلك فى أحد كتبه الأخرى .
ولم أعثر على ما نسب للأخفش فى تفسيره " معانى القرآن " .

(٢) فى الأصل " معنى " وهو خطأ من الناسخ .

لأنه جاز أن يكون العامل ماضيا ، " والحال[1] " التي[2] أقرنت بعد قربت من الحال ، فجاز أن لا يكون زمانه وزمان العامل واحدا فلعل الاستعمال ورد كذلك وإلا فمجرد هذا التعليل لا يفيد المطلوب ، وهو مقارنة الحال -(للعامل)- [3] الا أن يريدوا أن الفعل وان كان وقوعه في الزمان الماضي لكن اسناد الفعل إلى الفاعل يكون حالة الإخبار ، فلو كان الحال ماضيا غير مقرب من الحال بقد لكان الفعل حالة الإسناد مقيدا بحال لا يكون مقارنا له ، فلذلك أشترط "قد" ، فإنك إذا قلت : " جاء زيد وقد ركب" فالمجيء وإن كان واقعا قبله ، لكن إسناد / المجيء إليه حصل حالة الأخبار[4] ، فالحال[5] ينبغي أن يكون أيضا واقعا حالة الإخبار[6] ، ليحصل التوافق ، وهذا مردود أيضا ، لأنه لا يلزم منه " المقارنة[7] المطلوبة له أيضا . ٦/

(ويجوز حذفه لفظا خلافا لسيبويه ، وتأويله = (جاء وكم حَصِرَتْ صَدْ ورُهم)[8] =

---

(١) في (هـ) "والحال أقرنت بقد قرب" .

(٢) في جميع النسخ غير (ل) " الذي " .

(٣) كلمة -(للعامل)- ساقطة من الأصل .

(٤) في الهامش" وهو الزمان الآني " .

(٥) ،، " وان كان مضمونه وهو" الركوب" واقعا في الزمان الماضي الذي وقع فيه مضمون العامل وهو المجيء ، لكاتبة الحزقي .

(٦) في الهامش " في الزمان الآني أيضا " .

(٧) في (ك) و (م) " المقاربة " .

(٨) الآية " ٩٠ " من سورة النساء ، ولم أهتد إلى مكانها من كتاب سيبويه ولم أجد من نسب هذا القول لسيبويه غير الجامي في شرحه للكافية ١/٣٩٥ ، إذ قال : " فسيبويه يؤول قوله تعالى : ==

. . . . . .

= (حَصِرتْ صُدُورُهُم) = بقوما حصرت صدورهم "
وهذه الآية محل نزاع شديد بين البصريين والكوفيين وذلك أن جمهور البصريين لا يجوزون وقوع الماضى المثبت حالا إلا إذا كانت معه " قد " ظاهرة أو مقدرة ، واستدلوا على تقديرها بهذه الآية ، أما الكوفيون والفراء والأخفش من البصريين فيجوزون وقوعه حالا من غير أن تكون معه " قد " ، وجعلوا من أدلة ذلك هذه الآية ، فقالوا : إن " حَصِرَت" فعل ماض فى موضع الحال ، واستدلوا على صحة ذلك بقراءة يعقوب الحضرمى والحسن البصرى ، والمفضل عن عاصم " حصرة " ، وقد ذكر لهم صاحب الإنصاف أدلة قياسية أخرى ، ثم ردها ورجح مذهب البصريين ، وقد رجح ابن مالك وأبو حيان والأشمونى رأى الكوفيون ، وأتوا له بكثير من الشواهد القرآنية والشعرية ، كما رجح الفراء من الكوفيين رأى البصريين فقال فى معانى القرآن ١ / ٢٤ عند قوله تعالى = (وكنتم أمواتا) = آية "٢٨" من سورة البقرة = المعنى - والله أعلم - " وقد كنتم " ، ولولا إضمار " قد " لم يجز مثله فى الكلام ، ألا ترى أنه قد قال فى سورة يوسف آية "٢٧" = (إن كان قميصه قُدَّ من دبر فَكَذَبَتْ) = المعنى - والله أعلم - فقد كذبت ، وقولك للرجل : اصبحت كثر مالك ، لا يجوز إلا وأنت تريد قد كثر مالك ، لأنهما جميعا قد كانا ، فالثانى حال للأول والحال لا تكون إلا باضمار قد ، أو باظهارها ، ومثله فى كتاب الله = (أو جاءوكم حصرت صدورهم) = يريد - والله أعلم - " جاءوكم قد حصرت صدورهم " ، وانظر ص ٢٨٢ .
وذهب المبرد إلى أن الفعل دعاء ، فقال فى المقتضب ٤ / ١٢٤ :
وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول وهى قوله تعالى :
= (أو جاءوكم حصرت صدورهم) = وليس الأمر عندنا كما قالوا ، ويكن مخرجها - والله اعلم - إذا قرئت هكذا - الدعاء كما تقول :

. . . . . .

لعنوا قطعت أيديهم ، وهو من الله إيجاب عليهم ، فأما القراءة الصحيحة فإنما هي : = (أو جاءوكم حصرة صدورهم) = أ هـ وسيأتي تأويله هذا في ص [illegible] .

وأجاز أبو علي في الآية تقدير " قد " وأن تكون صفة لمحذوف أي أو جاءوكم قوما " وقوله الثاني موافق لما نسبه المصنف هنا لسيبويه ، وقال أبو حيان : إن هذا أحد قولين عن المبرد ،

والقول الثاني هو الذي سبق أن ذكرت أنه في المقتضب وهو منسوب له أيضا في اعراب القرآن للنحاس ، وشرح الكافية للرضي وشرحها للجامي .

ومن هذا يتضح أن في الآية سبعة آراء :-

الأول : أنها حال ولا تلزم فيها قد وهو مذهب الكوفيين غير الفراء ، ووافقهم من البصريين الأخفش وابن مالك وابو حيان والاشموني .

الثاني : أنها حال على تقدير قد وعلى هذا جمهور البصريين وهو ما رجحه المصنف .

الثالث : أنها صفة لموصوف محذوف حال أي قوما حصرت صدورهم ، وهو ما نسبه المصنف لسيبويه وقال أبو حيان بأنه أحد قولين عن المبرد ، وهو أحد قولين اجازهما أبو علي الفارسي فيها .

الرابع : أنه صفة لقوم في قوله تعالى : إلا الذين يصلون الى قوم .

الخامس : أنها دعاء وهو اختيار المبرد في المقتضب .

السادس : أنها خبر بعد خبر أي كأنه قال : " أو جاءوكم " ثم قال : حصرت صدورهم .

السابع : أن تكون بدل اشتمال من جاءوكم ، لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره .

انظر في هذا المبحث معاني القرآن للفراء ١ / ٢٤ ، ٢٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤٤ ، والمقتضب ٤ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، واعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٤٢ ، واملاء ما من به الرحمن ١ / ١١٠ ، والمقتصد

بقوما يفتر عن ضعف ، لما أن صفة الموطئة فى حكمها ، لا سيما والموصوف محذوف .) استدل المجوزون لحذف " قد " بوقوعه في قوله تعالى :

= (أو جاءوكم حصرت -(صدورهم)-)=[1]

أى : قد[2] حصرت[3] ، وبقول الشاعر[4] :

* كما انتفض العصفور بلله القطر *

أى : وقد بلله .

== والمقتصد فى شرح الايضاح ٢/٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، والانصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٥٢ ومابعدها ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٠ ومابعدها ، وشرح الكافية للرضى ١/٢١٢ ، وشرحها للجامى ١/٣٩٤ ، ٣٩٥ ، والبحر المحيط ٣/٣١٧ ، ٦/٣٥٥ ، ٧/٤٩٣ ، ٨/٤٢٣ ، والنشر فى القراءات العشر ١/٢٥١ ، والاشمونى بحاشية الصبان ٢/١٩٧ ، ١٩٨ ، وكشف المشكل فى النحو ١/٤٨٣ ، والخزانة ١/٥٥٢ ، وقد نقل فيها بعض كلام المصنف .

(١) الآية "٩٠" من سورة النساء وما بين القوسين -( )ساقط من (م) .

(٢) فى (م) و (هـ) زيادة حرف الواو قبل " قد " .

(٣) فى (ك) زيادة " صدورهم " بعد " حصرت " .

(٤) الشاعر هو أبو صخر الهذلى عبد الله بن سالم السهمى الهذلى شاعر اسلامى من شعراء الدولة الأموية وكان من الموالين لبنى أمية وله مدائح فى عبد الملك ، وله قصة مع عبد الله بن الزبير ذكرها البغدادى فى الخزانة . انظر ترجمته فى الخزانة ١/٥٥٥ .

والشطر الشاهد عجز بيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة وأوله هو :

* وانى لتعرونى لذكراك هزة *

انظر القصيدة بكاملها فى أمالى القالى ١/١٤٩ ، ١٥٠ ، والخزانة ١/٥٥٣ ، ٥٥٤ ، وانظر البيت فى الانصاف ١/٢٥٣ ، والأغانى ٢١/٩٧ ، والعينى ٣/٦٧ ، ٢٧٨ ، والتصريح ١/٣٣٦ ، ٢/١١ ، والهمع ١/١٩٤ ، والدرر ١/١٦٦ ، وهو فى أغلب كتب النحو . ومحل الشاهد هو ما ذكره الشارح من تقدير " قد " .

وسيبويه لم يجوز حذفه ، وأول الآية بأن " حصرت" ليس حالا بل هو صفة " موصوف "[1] محذوف ، والتقدير : " جاءوكم قوما حضرت صدورهم" والمصنف استضعف هذا التأويل وقال : إذا قدر الموصوف يكون حالا موطئة وصفة الموطئة في حكم الحال في إيجاب تصدرها ، بقد معنى ، كما أن الماضي المثبت تكون معه " قد " ، وصفة الموطئة اذا كان ماضيا يلزم معه " قد " أيضا ، لا سيما والموصوف -(محذوف)-[2] يعني إذا حذف الموصوف يكون في صورة الحال ، فالإتيان بقد يكون أولى ، وفيه نظر ، لأن لسيبويه أن يمنع ذلك والمصنف لم يأت بدليل على ما ادعاه .

(وتأويل المبرد بالدعاء يبطله ما بعده ،[3])

يعني إن المبرد أيضا لا يجوز حذف " قد " ، وتأول الآية بأن "حصرت" ليس حالا بل هو دعاء كأنه قال : " أو جاءوكم حصر الله صدورهم ،وضيقها" ومعنى قوله : " يبطله ما بعده " -(أن ما بعده)-[4] هو قوله : =(أو يقاتلوا قومهم) = يدفع ذلك ، قوله : " يقاتلوا " منصوب بأن أي : أو أن يقاتلوا ، وهو معطوف على " أن يقاتلوكم "[5]، فلو كان للدعاء لكان المعنى " حصر الله وضيق صدورهم عن أن يقاتلوكم ، وعن أن يقاتلوا قومهم " ،

---

(١) في (ل) " صفة لموصوف " .

(٢) كلمة - محذوف)- ساقطة من (هـ) .

(٣) انظر كلامه في الهامش رقم من الصفحة .

(٤) ما بين القوسين -( )- ساقط من (م) ، وهاء الضمير في" مابعده" ساقطة من (ك) .

(٥) في الأصل " أن يقاتلونكم " وهو خطأ لأن الفعل منصوب .

ونحن ندعوا بأن يقاتلوا قومهم أبدا ، ونقول : لا زالوا مقاتلين بعضهم بعضا وندعوا عليهم : اللهم ألق بأسهم بينهم ، فهذا التأويل غير مستقيم[1] ، (وحكى الأخفش زيادة الواو في الخبر في باب " كان" نحو : " كنت ومن يأتني " أكرمه"[2] تشبيها بالحال[3]) يعني أن الأخفش يجوز أن يدخل الواو في " خبر باب كان " تقول : " كان زيد وأبوه قائم" فإن الجملة خبر لكان ، وجوز معها دخول الواو تشبيها للخبر بالحال ، لأن المعنى " كان زيد على هذه الحال " ، وعليه قوله : " كنت ومن يأتني أكرمه " ، فإن " من يأتني أكرمه " ، جملة شرطية واقعة خبرا لكان فأدخل الواو عليه على التشبيه بالحال ، أي : كنت على هذه الحال

---

(١) المصنف والشارح في تخطئتهما لتأويل المبرد تابعان لعبد القاهر ، فقد قال في المقتصد : " بعد ذكره لهذا التأويل : قال : وليس بسديد " ثم ذكر علة عدم سداده . . " انظر المقتصد ٢ / ٩١٥ ، ٩١٦ .

(٢) في (ك) و (ل) و (م) " آته " .

(٣) وردت فيه هذا القول للأخفش في همع الهوامع ١ / ١١٦ ، والدرر اللوامع ١ / ٨٦ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٥٦ .
وقد تابعه ابن مالك على هذا الرأي فقال في التسهيل ص ٥٥ عند تعداده لما تختص به ليس وما يجوز فيها فقال : " واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بالا ، ونشاركها في الأول " كان " بعد نفي أو شبهه ، وفي بالثالث بعد نفي ، وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا .
وقد أنكر الجمهور هذا القول وتأولوا الجملة على الحال ، وقالوا ان الفعل تام ، ورأي الجمهور هو اختيار الشارح هنا . انظر المراجع السابقة في هذه التهميشة .
ولم أعثر على ما نسب للأخفش في تفسيره معاني القرآن .

وفيه نظـــر ، اذ يجوز أن تكون " كان " تامة والواو للحال على أصله ، ولا يلزم أن تكون ناقصة ، ودخل الواو عليه على التشبيه بالحال .

(ولا يقع) أى : الحال (مستقبلا لمنافاته الحال ، وقولهـــــم : " مررت برجل معه صقر صائدا به غدا " ، متأول)[1] معناه أنه لا يجـوز أن يكون العامـل ماضيا أو حاضرا والحال مستقبلا ، لأنه حينئذ لا يكون مقيدا لذلك ، لأنه لم يقع بعد ، والتقييد انما يكون إذا كان زمـــان الحال وزمان العامل واحدا ، أورد عليه قولهم : " مررت برجل معـــه صقر صائدا به غدا " ، فإن الصيد واقع فى الغد ، فلا يحصل به تقييد ماهو حاصل ،وهو كون الصقر معه ، إذ المعية حاصلة الآن .

وأجاب بأنه متأول ، وتأويله أن المراد بالحال أن تكون مقدرة ، ومعناه : معه صقر مقدرا الصيد به غدا ، والتقدير واقع الآن ، فحصلت المقارنة كقوله تعالى : =(فأدخلوها خالديـــن)=[2] ، فإن الخلود لم يحصـــل زمان الدخول .

وأجيب بأن المراد تقدير الخلود أى : ادخلوا مقدرين خلودكم فيها ، والتقدير حاصل زمان الدخول فصح المقارنة .

---

(١) قسم ابن هشام الحال بحسب الزمان ثلاثة أقسام :
مقارنة وهى الغالبة نحو قوله تعالى : =(وهذا بعلى شيخا)= .
ومقدرة وهى المستقبلة : ومثل لها بالمثال المذكور هنا .
الثالثة : المحكية وهى الماضية نحو جاء زيد امس راكبا .
انظر المغنى ٥١٧/٥١٨ ، وتبعه على هذا التقسيم السيوطى فى الهمع ١/٢٤٥ ، وانظر الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/٢٠٠ .

(٢) من الآية "٧٣" من سورة الزمر ، قال الزمخشرى فى الكشاف٣/٤١١ " خالدين " مقدرين الخلود ، وبهذا التقدير قال أبو حيان فـــى البحر ٧/٤٤٣ .

(ويضمر عامله نحو قولك للمرتحل : " راشدا مهديا ")[1]

أى : سافر ،أو سافرت راشدا ، فحذف بقرينة الحال .

(ومنه " أخذته بدرهم فصاعدا)[2] أى : فذهب الثمن (صاعدا)[3] اذ لا "يصلح[4] عطفه على ما قبله ، ولا يصلح[5] حالا منه)

هذا إنما يستعمل فى شيء ذى اجزاء ، اشترى بعضها بدرهم وبعضها بأكثر من درهم ، وعلى هذا لابد من إضمار فعل ،

---

(١) قال ابن الحاجب فى الكافية : ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر : راشدا مهديا ،ويجب فى المؤكدة نحو : زيد أبوك عطوفا . انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢١٣ ، وشرحها للجامى ١/ ٣٩٥ ،وشرح الوافية نظم الكافية ص ٢٢٣ ، وانظر ابن يعيش ٢/ ٦٨ .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ١/ ٢٩٠ : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى ، وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لأنه صفة ، ولا تكون فى موضع الاسم كأنه قال أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا ، ولا يجوز أن تقول : وصاعد ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء . . . الخ . وانظر كلام السيرافى فى الهامش ، وانظر المقتضب ٣/ ٢٥٥ ،والأمالى الشجرية ٢/ ٢٨٣ ، وفى الخصائص ٢/ ٢٦٨ : ومنه قولهم : أخذته بدرهم فصاعدا هذا أيضا حال مؤكدة ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعدا .

وانظر ابن يعيش ٢/ ٦٨ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٢١٤ .

(٣) كلمة -(فصاعدا)- ساقطة من (ل) و (م) و

(٤) ، (٥) فى (هـ) " يصح " .

أى : اشتريت بعضه بدرهم فذهب الثمن فى البعض " الآخر "[1] صاعدا ، ولا يستقيم أن يكون حالا عما قبله لوجود الفاء ، ولفساد المعنى ، أما وجود الفاء فظاهر لأن الحال لا يدخله الفاء خصوصا إذا كان مفردا ، وأما فساد المعنى فلأنه ليس المعنى أخذته بدرهم فى حال كونه صاعدا ، ولا يستقيم أن يكون عطفا على ما قبله إذ المذكور قبله هو الفاعل ، والمفعول ، "والدرهم"[2] ولا يصح[3] عطفه على شىء منهما[4] ، أما عطفه على الفاعل ، فلا يستقيم لفظا ولا معنى ، أما لفظا فلاختلافهما فى الاعراب ، وأما معنى فلأن الصاعد ليس آخذا حتى يعطف على الفاعل الذى هو آخذ ، وأما على المفعول فلا يستقيم معنى إذ ليس الغرض أنك آخذ المثمن والصاعد ، لأن الصاعد هو الثمن ، ولم ترد أنك أخذت المثمن والثمن ، ولا يستقيم عطفه على درهم أما لفظا فلاختلافهما فى الاعراب ، وأما معنى فلأنه لم يرد أنه اخذ الثمن بدرهم فصاعدا ، بل المراد أنه أخذ بعضه بدرهم وبعضه بأكثر ، ولو كان عطفا على الدرهم لكان مأخوذا بالدرهم والزائد جميعا ، والفاء أيضا مانع لأنه يؤذن بالتعقيب وبعض الثمن لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض ، بل التقدير فذهب الثمن فى البعض الآخر ، صاعدا .

---

(١) فى الأصل " الأجزاء " .

(٢) ،، " الدراهم " .

(٣) ،، " يصلح " .

(٤) انظر المراجع المتقدمة فى الهامش (٢) من الصفحة ٥٥٧ .

(ومنه : " أتميميا مرة وقيسيا أخرى " فيمن يراهما حاليـــــن .)

يعنى أن العامل فيه محذوف أيضا ، والتقدير : أيتحول فى هـــذه الحال ؟ .

قوله : فيمن يراهما حالين ، إشارة إلى أن مذهب سيبويه : أن انتصابهما على المصدر لا على الحال ، والتقدير : أتتحول هذا التحـــــول ، وليس المراد : أتتحول حال كونك تميميا وقيسيا .[1]

(ومثله :

أفى الولائم أولادا لواحدة ... وفى العيادة أولادا لعلات)[2]

أى : أتتحولون هذا التحول ، وهو كونكم فى الولائم متفقين وفى العيادة مختلفين .

---

(١) قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٤٣ : هذا باب ما جرى من الاسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الاسماء التى أخذت من الفعل : وذلك قولك : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلا فى حال تلون وتنقل فقلت : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ، كأنك قلت : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ؟ فأنت فى هذه الحال تعمل فى تثبيت هذا له ، وهو عندك فى تلك الحال فى تلون وتنقل ، وليس يســـأل مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ولكنه وبخه بذلك . وانظر تعليق السيرافى فى الهامش .
وانظر المقتضب ٣ / ٢٦٤ ، وابن يعيش ٢ / ٦٨ ، والاشمونى بحاشيـــة الصبان ٢ / ١٩٨ ، ١٩٩ ، وشرح ابيات سيبويه للنحاس ص ١٣٢ .
وقال ابن الحاجب فى الايضاح ١ / ٣٤٧ : ذكره فى الحال وليس بقوى أن يكون حالا اذ لو كان حالا لكان المعنى تتحولون فى هذه الحالة ، ولم يرد أنه يتحول فى حال كونه تميميا وإنما أراد أنه ينتقل تنقلا متعددا .

(٢) هذا البيت من بحر البسيط وهو مجهول القائل ، ===

(وكذا

أفى السلم أعيارا جفاء وغلظة وفى الحرب أشباه النساء العوارك) ؟ (١)

أى : الحيض ، من عركت المرأة حاضت ، أى : أتتحولون هذا التحول وهو كونكم أعيارا فى حال السلم ، وأشباه النساء الحيض فى حال الحرب.

== وقد استشهد به سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٤٤ ، والمبرد فى المقتضب ٣ / ٢٦٥ ، وانظره فى شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٣٢ ، وشرحها للسيرافى ١ / ٢٥٣ ، والافصاح فى شرح ابيات مشكلة الاعراب للفارقى ص ٣٠٨ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٤٧ ،

واللعلات : جمع علة وهى الضرة ، والغالب فى أولاد الضرات أن يكونوا متقاطعين متباعدين لاجل ما بين أمهاتهم من التباعد ، والشاهد فيه انتصاب " أولادا " بفعل محذوف على أنها محمولة على المصادر كما هو اختيار سيبويه وتبعه عليه ابن النحاس ، وابن الحاجب ،أو على الحال كما هو اختيار السيرافى وغيره من النحاة .

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لهند بنت عتبة قالته للمنهزمين من قريش يوم بدر ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٤٥ ،وانظر شرح ابياته للسيرافى ١ / ٢٥٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٦٥ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٤٧ ، واللسان " عير " و " عرك " ، والخزانة ١ / ٥٥٦ ، والعينى ٣ / ١٤٢ .

والرواية فى سيبويه " اشباه الاماء " ، وفى السيرافى واللسان "عرك" والعينى " امثال النساء " ، والأعيار جمع عير أهليا كان أو وحشيا والجفاء : الغلظة والفظاظة .

والشاهد فى البيت هو نصب " اعيارا " على المصدر من فعل محذوف عند سيبويه وابن الحاجب ومن تبعهما ، وعلى الحال كما هو اختيار السيرافى ومن تبعه ، وجفاء قال العينى إنها منصوبة على التعليل واضعف البغدادى ذلك وقال إنها منصوبة على المصدر وغلظة معطوفة عليها ، وأشباه منصوبة بنزع الخافض أى كأشباه النساء .

(ويحمل عند سيبويه على المصدر)[1] أى : فى جميع الصور .

(ويلزم ذلك) أى : إضمار العامل (فى المؤكدة وهى المقررة لمضمون جملة أسمية)[2] ،

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٤٥ ، وانظر المراجع المتقدمة فى الهامش السابق .

(٢) تعريف الحال المؤكدة بأنها هى المقررة لمضمون الجملة الاسمية هو ما ذهب اليه الزمخشرى فى المفصل ص ٦٣ ، واختاره ابن الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٤٢ ، وفى الكافية انظر شرح الرضى للكافية ١ / ٢١٤ ، وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٢٣ ، وأيده ابن يعيش فى شرحه للمفصل ٢ / ٦٤ .

وقال الرضى فى شرحه للكافية عند قول ابن الحاجب : " ويجب فى المؤكدة " أى يجب حذف العامل فى المؤكدة ، هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجىء إلا بعد الاسمية والظاهر أنها تجىء بعد الفعلية أيضا كقوله تعالى : =(ولا تعثوا فى الأرض مفسدين)= الآية من سورة . . الخ وهذه الآية جعلها ابن مالك من المؤكدة لعاملها وليست مؤكدة لمضمون الجملة والعامل فيها هو : " تعثوا " لموافقته لها معنى " . انظر شرح الكافية للرضى ١ / ٢١٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٤٠ ، ٤٤١ .

وبقى نوع ثالث من أنواع الحال المؤكدة وهى المؤكدة لصاحبها كقوله تعالى : =(لآمن من فى الارض كلهم جميعا)= الآية من سورة . انظر التصريح ١ / ٣٨٧ .

ونسب السيوطى فى الهمع ١ / ٢٤٥ ، وخالد الازهرى فى التصريح ١ / ٣٨٧ إلى المبرد والفراء والسهيلى القول بانكار الحال المؤكدة ورد ما ورد من ذلك إلى المبينة ، وما نسب للمبرد مخالف لما فى المقتضب فقد قال فى المقتضب ٤ / ٣١٠ : هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها ، وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفعل ، ===

نحو : زيد أبوك عطوفا[1] ، أى : أحقه .[2] عرف الحال المؤكدة بما تكون مقررة لمضمون جملة اسمية ، لأن المقصود هو الثبات والدوام ، لا التنفل ،

=== تقول زيد أبوك حقا ، وهو زيد معروفا ، وأنا عبد الله امرا واضحا ، وذلك لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها ، لأنك إذا قلت : هو زيد ، وأنا عبد الله فانما تخبر بخبرين ، فإذا قلت معروفا أو بينا فانما المعنى أنى قد بينت لك هذا وأوضحته ، وفيه الاخبار لأنه عليه بدل .

فكلام المبرد صريح فى إثباته للحال المؤكدة . أهـ .

ولم يذكر الشارح والمصنف شروط الجملة المؤكدة بالحال ، وقد ذكر لها النحاة شرطين وهما أن يكون جزءاها معرفتين ، جامدين جمودا محضا . انظر سيبويه ٢/ ٧٨ - ٧٩ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢١٤ ، وابن يعيش ٢/ ٦٤ ، والفوائد الضيائية ١/ ٣٩٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٩ ، والتصريح ١/ ٣٨٧ ، والاشمونى ٢/ ١٩٢ ، والتسهيل ص ١١٢ .

(١) قوله : " زيد أبوك عطوفا " هذا المثال جعله ابن مالك من الحال المؤكدة لعاملها ، فهى موافقة له معنى لا لفظا ، لأن الأب متأول بالعاطف ، انظر التصريح ١/ ٣٨٨ ، والأشمونى وحاشية الصبان ٢/ ١٩٢ ، وقد رجح الرضى قول ابن مالك . انظر شرح الكافية ١/ ٢١٥ .

(٢) أحقه بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ، أو من أحققت الأمر بهذا المعنى ، أو تحققت ثبوته وصرت منها على يقين . انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢١٥ ، والفوائد الضيائية ١/ ٣٩٦ ، والتصريح ١/ ٣٨٨ .

والقول بأن العامل فى الحال المؤكدة لمضمون الجملة الاسمية الفعل المضمر هو مذهب جمهور النحاة ، وخالفهم الزجاج وابن خروف فقال الزجاج بأن العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمصدر ، وقال ابن خروف ان العامل فيها هو المبتدأ متضمنا معنى التنبيه وقد أضعف النحاة ===

ولو "كانت"[1] الجملة فعلية أفادت التنقل والحدوث ، وليس المراد ذلك في المثال المذكور ، فإن العطف مقرر لمعنى الأبوة ، وإنما لزم الإضمار لأن الجملة الأسمية ههنا لا يصلح تقيدها بالحال كما في المثال ، فإن الأبوة لا "تتقيد"[2] بالعطف ، بمعنى أنه إذا انتفت -(الحال انتفت)[3]- الأبوة ، ولابد للحال من عامل ، فلذلك قدر له عامل .

(وتقع جملة اسمية ولا تصدر بالواو ، لاتحادها بما قبلها نحو : "هو الحق لا شك فيه ")[4] فإن قوله : لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالا مؤكدة ، وههنا لم تصدر بالواو ، لأن الحال المؤكدة متحدة بما قبلها ، فلا مجال لتخلل الواو بينها وبين الجملة المؤكدة بها .

=== المتأخرون القولين الأخيرين " . انظر ابن يعيش ٢/٦٥ ، وشرح الكافية للرضي ١/٢١٥ ، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٢٢٣ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٤٤٠ ، والهمع ١/٢٤٥ ، والفوائد الضيائية ١/٣٩٦ ، والتصريح ١/٣٨٨ .

(١) في الأصل "كان" .

(٢) في (م) " تتقدر " .

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) .

(٤) انظر التصريح ١/٣٩٢ ، والأشموني وحاشية الصبان ٢/١٩٤ .
وقال يس في حاشيته على التصريح إن الجملة الحالية هنا مؤسسة وليست مؤكدة . اهـ .
والحال المؤسسة هي التي لا يستفاد معناها بدونها ، وتسمى أيضا مبينة لأنها تبين هيئة صاحبها . انظر التصريح ١/٣٨٧ .

(= (ذالك الكتاب لا ريب فيه)[1] = على أحد الوجوه[2] .)

يعنى أن " لا ريب فيه " حال مؤكدة على أحد الوجوه ، وقيل : إن " لا ريب فيه " خبر بعد خبر " لذلك " والخبر الأول هو : " الكتاب " ، وقيل : " ذلك " مبتدأ و " الكتاب " صفته[3] " ولا ريب فيه " خبر ذلك ، وقيل لا محل له من الإعراب ، بل هى جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها .

(ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو : طرا ، ومثله كافة ، وقاطبة ، واستهجن إضافتها[4]) هذا أمر ثبت بالاستعمال ،

---

(١) من الآية "٢" من سورة البقرة ، وانظر اعرابها فى معانى القرآن للفراء ١٠/١ ، ١١ ، ١٢ ، وتفسير الطبرى ٧٤/١ ، ٧٥ ، ٧٦ ، واعراب القرآن للنحاس ١٢٧/١ ، ١٢٨ ، والكشاف ١٠٨/١ وما بعدها ، والبحر المحيط ٣٧/١ ، واملاء ما من به الرحمن ٦/١ .

(٢) ذكر هذا الوجه العكبرى ٦/١ ، وأبو حيان فى البحر ٣٦/١ ، وفى النهر ٣٣٠/١ .

(٣) أو بدل أو عطف بيان ، انظر إعراب القرآن للنحاس والبحر واملاء ما من به الرحمن فى نفس الصفحات السابقة .
وانظر القول بحالية جملة " لا ريب فيه " فى التصريح ٣٩٢/١ ، والأشمونى ١٩٤/٢ ، وقال الصبان فى حاشيته على الاشمونى ١٩٤/٢ : قوله " لا ريب فيه " فى كونه مؤكدا نظر إلا إذا جعلت " ال " فى الكتاب للكمال ، والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال ، فإن هذا يستلزم انتفاء كونه محلا للريب والشك . وانظر مغنى اللبيب ص ٥١ .

(٤) فى شرح الكافية للرضى ١٥/١ " وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو : كافة وقاطبة ولا تضافان ، وتقع كافة فى كلام من لا يوفق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤا فيه "
فى الصحاح " كف " والكافة الجمع من الناس . ===

وقد استعمل صاحب المفصل لفظ "كافة" مضافة فقال : محيطا بكافة الأبواب[1].

=== وفى القاموس "كف" "وجاء الناس كافة" أى كلهم ، ولا يقال جاءت الكافة لأنه لا يدخلها ال ووهم الجوهرى ، ولا تضاف" وفى البحر المحيط ٢/١٠٩ ، وكافة مما لزم انتصابه على الحال نحو قاطبة ، فاخراجها عن النصب حالا لحسن ".

وفى اللسان "طرر" "جاؤا طرا" أى جميعا وهو منصوب على المصدر أو الحال .

قال سيبويه وقالوا مررت بهم طرا أى جميعا ، قال ولا تستعمل إلا حالا واستعطها خصيب النصرانى الخطيب فى غير الحال " .

وفى القاموس "قطب" "وجاؤا قاطبة جميعا" ولا يستعمل الا حالا"

وانظر الأقوال فى إعراب كافة فى الهامش (١) من الصفحة ٥١٨

(١) جاء ذلك فى خطبة المفصل ص ٥ ،وفيه : "محيط بكافة الأبواب".

وقال ابن يعيش ١/١٧ : "انه شاذ من وجهين :

أحدهما : ان كافة لا تستعمل الا حالا ، وههنا خفضها بالباء على أنه قد ورد منه شيء فى الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفاقى الخطيب والحريرى وقد عيب عليه ذلك والذين استعطوه لجأوا الى القياس والاستعمال ماذكرناه " .

الوجه الثانى : أنه استعطه فى غير الاناس والكافة والجماعة من الناس لغة . انظر ابن يعيش ١/١٧ .

وقال الحسينى فى العباب اللوحة ٩٨ : "لكنه قد وقع كافة غير حال فى كلام الفصحاء والبلغاء منه قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : على كافة بيت مال المسلمين ، وفى هامش ابن يعيش ١/١٧" صحح الشهاب الخفاجى أن يقال جاءت الكافة واطال البحث فيه فى شرح الشفاء" . .

وقال إبراهيم الكورانى من قال من النحاة إن كافة لا تخرج عن النصب فحكمه ناشىء عن استقراء ناقص ." .

" مبحث التمييز " (١)

(ومنها) أى : ومن المنصوبات (التمييز ، وهو : ما يرفع الأبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة)(٢)

المراد بالأبهام المستقر أن يكون ثابتا فى أصل الوضع ، نحو : عشرين وثلاثين ونحوهما ، واحترز به عن الاسماء المشتركة كالقرء فإنه وإن اشتمل على الأبهام لكنه لم يستقر فى أصل الوضع(٣) ، إذ هو موضوع فى الأصل

---

(١) هذا العنوان من الأصل وفى بقية النسخ " بحث التمييز " .
والتمييز فى اللغة التبيين والتفسير ، وفى اصطلاح النحويين هو اسم صريح نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم أو نسبه .
انظر كشف المشكل فى النحو ص ٤٨٤ ، واوضح المسالك ٢ / ٣٦٠ ، والاشمونى وحاشية الصبان عليه ٢ / ٢٠٠ .

(٢) المتن هنا مطابق لمتن الكافية لابن الحاجب مطابقة حرفية .
انظر شرح الرضى للكافية ١ / ٢١٥ .

(٣) فى شرح الكافية للرضى ١ / ٢١٦ قال : احترزت بالمستقر عن الابهام فى اللفظ المشترك فإن صفة المشترك ترفع الإبهام عن المشترك فى نحو " ابصرت عينا جارية " لكن الإبهام فيه ليس يوضح الواضع ، فإن الذى يثبت منه بوضع الواضع انما يكون بأن يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل ، لا أن يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق إما من ذلك الوضع أو من غيره ، أن يضع ذلك اللفظ لمعين آخر ، فيعرض له الإبهام عند المستعمل لأجل الإشتراك العارض ، فمثل هذا الإبهام غير مستقر فى أصل الوضع ، بل عرض بسبب الاشتراك العارض .
قلت : معنى المستقر فى اللغة هو الثابت ، ورب عارض ثابت لازم والإبهام فى المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ، ومع القرينة ينتفى الإبهام ، ولا يدل لفظ المستقر على أنه ضعى كما فسر ، والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة فى الحد مما يخل به . أ . هـ

===

لمعنى معين ، ثم التبس على السامع في الاستعمال ، فالإبهام عارض لا مستقر ، في أصل الوضع ، بخلاف نحو : " عشرين " فإنه موضوع على الإبهام وقوله : " عن ذات" احتراز عن الحال ، فإنه يرفع الإبهام المستقر عن هيئة الذات لا عن الذات.(١)

وتورد على الحد الصفات نحو : جاء رجل عالم ،

ويمكن أن يجاب عنه بأن الذات لا ابهام فيه ، بل الابهام باعتبار الصفات ، فصفة الذات مبهمة دون الذات .

قوله : مذكورة أو مقدرة ، يشمل " نوعي التمييز "(٢) ، المفرد والجملة(٣) ،

(فالأول) وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة .

(لا يكون إلا -(عن)-(٤) مفرد تام ،(٥) وتمامه بالتنوين لفظا ،)

= = وقال صاحب العباب عند قول المصنف : " وهو يرفع الإبهام " قال : " يدخل فيه التمييز وغيره ، قال الرضى في شرحه للكافية : " وغيره كالحال والصفة وشبههما " . العباب اللوحة ٩٨ ظ .
وانظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢١٦ ، وشرح الوافية ص ٢٥٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٤٨ .

(١) قال صاحب العباب : " ولذلك كان أصله أن يكون اسما لا صفة ، حتى لو قلت : عشرون جيدا ، كان الإبهام باقيا " العباب اللوحة ٩٨ ظ .

(٢) في الأصل " على نوعي التمييز " .

(٣) قوله : " المفرد والجملة " أي التمييز عن المفرد وعن الجملة " وقد صرح بذلك صاحب العباب ، والرضى في شرحه للكافية ١/ ٢١٦ .

(٤) لفظة -(عن)- ساقطة من (هـ) ، وفي هامش العباب" عن " ههنا تفيد أن ما بعدها سبب ومصدر لما قبلها ، كما يقال : فعلت هذا عن أمرك .

(٥) في هامش العباب : ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن = =

نحو : " راقود خلا "[1] (أو تقدير فيما لا ينصرف[2])
" كهو أحسن وجها " (والمبنى[3]) أى وفى المبنى (كالأعداد المركبة[4])
نحو : " ثلاثة عشر رجلا " لأن الأصل فيها ثلاثة وعشرة ففيهما تنوين مقدر[5] .

== لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ، ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية .
وانظر شرح الكافية للرضى ١/٢١٧ ، ٢١٨ .

(١) الراقود : دن طويل الاسفل كهيئة الاردية يطلى بالقار .
الصحاح واللسان " وقد " .

(٢) فى العباب : نحو عندى مكائيل برا ، ومثاقيل ذهبا ، والمثال ذكره الشارح هنا وهو "أحسن وجها" ، إنما يرفع الإبهام عن الذات المقدرة لا المذكورة .

(٣) فى الأصل و (هـ) " المثنى " وهو تحريف من الناسخ .

(٤) الاعداد المركبة هى من أحد عشر الى تسعة عشر وهى مبنية على فتح الجزءاين ما عدا اثنتى عشرة واثنى عشر فهما معربتا الصدر ، أما بناء الجزء الأول فلأنه نزل منزلة صدره الكلمة من عجزها ولوقوع العجز منه موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح .
اما الجزء الثانى فلتضمنه معنى حرف العطف وقيل لوقوعه موقع التنوين .
انظر التصريح ٢/٢٧٣ ، والاشمونى ٣/٤٩ .

(٥) قال سيبويه فى الكتاب ٢/١٥٧ :
كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، لولا ذلك لم يقولوا خمسة عشر درهما ، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف وموضعه موضع اسم منون .

("وكم" الإستفهامية ،[1]) نحو " كم غلاما أشتريت"

("وكذا "[2] الخبرية[3] مفصولا بينها وبين مميزها[4])

يعني وكذا " كم الخبرية " إذا فصل بينها وبين مميزها نحو :

" كم في الدار رجلا لقيت" ، ونحو :

كم نالني منهم فضلا على عدم ... إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل.[5]

فإنه حينئذ يقدر التنوين فيه كالإستفهامية .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٧ : " وكذلك كم هو منون عندهم " وقال أيضا : " وكذلك كم موضعها موضع اسم منون ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ ، لأنهما غير متمكنين في الكلام."

(٢) في الأصل " وكم الخبرية " والمثبت هو ما في بقية النسخ والعباب .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٦١ : " واعلم أن كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين وذلك الاسم نحو مائتي درهم . . . والمعنى معنى رب".

وقال أيضا : " وأعلم أن أناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام فينصبون بها كأنها اسم منون .

وقال أيضا : " وقد قال بعضهم : " كم" على كل حال منونة ولكن الذين جروا في الخبر ضموا " من " كما جاز لهم أن يضموا رب . الكتاب ١ / ١٦٣ .

وقال : والتفسير الأول في كم أقوى لأنه لا يحمل على الإضطرار إذا كان له وجه جيد ." الكتاب ٢ / ١٦٤ .

(٤) في الكتاب ٢ / ١٦٤ : " وقال : إذا فصلت بين " كم " وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول : هذا ضارب بك زيدا ولا تقول : هذا ضارب بك زيد " أ.هـ وذكر ذلك البيت الشاهد هنا أ.هـ والقول هنا للخليل .

(٥) هذا البيت من بحر البسيط وهو للقطامي عمير بن شتيم بن عمرو

. . . . . .

== بكر بن حبيب من بني تغلب وكان يشتهر بحسن التشبيب ورقته ،عده ابن سلام في الطبقة الثانية من الاسلاميين . انظر : طبقات الشعراء ص ١٦٥ ، والشعر والشعراء ص ٣٧١ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ص ١٦٦ .

والبيت الشاهد من قصيدة له طويلة يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث ابن الحكم والي المدينة المنورة في عهد مروان بن الحكم ، ومطلعها قوله :

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطيل

والبيت المذكور من شواهد سيبويه ٢/ ١٦٥ ، والمبرد في المقتضب ٣/ ٦٠ ، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٧٢ ، وجمهرة أشعار العرب ص ٢٩١ ، والخزانة ٣/ ١٢٢ ، والعيني ٤/ ٤٩٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٠٥ ، وابن يعيش ٤/ ١٢٩ ،والهمع ١/ ٢٥٥ ، والدرر ١/ ٢١٢ ، ويروى : " اجتمل " بالجيم المعجمة أي : اجمع العظام لأخرج جميلها وهو الورك ، ويروى " أحتول" من الحيلة ، ورواية الجمهرة برفع" فضل " .

ومحل الشاهد من البيت هنا هو تقدير التنوين في كم الخبرية عند ما فصل بينها وبين تمييزها ونصب تمييزها وهذا هو أختيار البصريين الذين يقولون إن كم مضافة لما بعدها ، فإذا فصل بينهلما وجب نصب التمييز لئلا يفصل بين الجار والمجرور فاصل ، وما سمع من الفصل بين المضاف والمضاف إليه فهو شاذ عندهم .

أما الكوفيون الذين يقولون : إن ما بعد كم الخبرية مجرور عن مقدره فيجوز عندهم جر تمييز كم مع الفصل بينهما بظرف ومجرور .

وقد رجح صاحب الانصاف مذهب البصريين ورد قول الكوفيين .

انظر : الانصاف ١/ ٣٠٣ ، والخزانة ٣/ ١٢٢ ، وانظر المراجع السابقة في هذه التهميشة . ===

وإنما قيد الخبرية بكونه مفصولا ، لأنها إذا لم يوجد فصل فهو مضاف إلى مميزه ، فلا يكون فيه تنوين " مقدر "(١) حال الإضافة ، وإذا كان مع الفصل فالتنوين مقدر عليها ،لأنها غير مضافة فهو كالإستفهامية فإنها غير مضافة أصلا ،لكون مميزها منصوبا دائما ، فتمامها بأن يقدر التنوين عليها لأنها بمعنى كثير .

(وكذا)(٢) عطف على " كم الخبرية " أى : تقديرا فى كذا لو قلت : "عندى كذا درهما " فالتنوين أيضا مقدر .

=== وأجاز سيبويه فى " فضلا " الرفع فقال فى الكتاب ١١٥/٢ :
" وإن شاء رفع فجعل كم المرار التى ناله فيها الفضل فارتفع الفضل بنالنى فصار كقولك : كم قد اتانى زيد ، فزيد فاعل وكم مفعول فيها ، وهى المرار التى اتاه فيها وليس زيد من المرار ."

(١) فى الأصل و (ك) " يقدر " .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ١٧٠/٢ : " هذا باب ما جرى مجرى كم فى الاستفهام ، وذلك قولك : " له كذا وكذا درهما " وهو مبهم فى الاشياء بمنزلة " كم " وهو كناية للعدد بمنزلة فلان إذا كنيت به فى الاسماء ".
وفى الصحاح واللسان : كذا اسم مبهم تقول : فعلت كذا وقد يجرى مجرى كم فتنصب ما بعده على التمييز تقول : عندى كذا وكذا درهما لأنه كالكناية .
وفى العباب " كذا فى الأصل ذا دخلت عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به إلى عدد معين فى ذهن المتكلم مبهم عند السامع لكنه صار بمعنى كم وازيل عن الجزأين معناهما الإفرادى . وانظر : مغنى اللبيب ص ٢٠٤ .
وفى هامش العباب " كذا فى الأصل ذا المقصود به الإشارة ===

(ونونى التثنية والجمع ،)[1] عطف على قوله "بالتنوين" أى : وتمام الاسم بالتنوين ونونى التثنية والجمع -(نحو)-[2] "عنوان سمنا ، وعشرون درهما" والمراد بنون الجمع ما يشبه الجمع ، وهى فى الأعداد نحو : "عشرون درهما" ، وإنما لم يمثل فى نون الجمع الحقيقى نحو : "حسنون وجها" لأن الكلام فى تمييز المفرد[3] وذاك من تمييز الجمل ، لأن تمييز الجمل ما يكون الإبهام فيه فى نسبة هى فى الفعل أو ما يضاهى[4] الفعل[5] ، على ما سيأتى .

=== دخل عليه كان التشبيه ، وكان ذا مشارا به الى أمر معين فى ذهن المتكلم مبهم عند السامع ، لكنه صار بمعنى كم فى الكناية عن المبهم عند السامع وأنمعى عن الجزأين معنى التشبيه والاشارة ، وصار الكلمتان ككلمة واحدة فحمل على كم فى نصب المميز وتقدير التنوين . وانظر مغنى اللبيب ١/٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والتصريح ٢/٣٨١ ، والأشمونى وحاشية الصبان ٤/٥٧ .

وقد أفاض الانبارى فى الحديث عنها فى منثور الفوائد المسألة ١٤٩ ص ٦٨ فارجع اليه .

(١) نون التثنية هى نون زائدة مكسورة فى الغالب تكون فى آخر المثنى بعد ألف أو ياء هما علامة التثنية .

ونون الجمع هى نون زائدة مفتوحة فى الغالب تلحق آخر الاسم المجموع جمع مذكر سالما وتكون بعد واو او ياء هما علامة الجمع .

(٢) كلمة -(نحو)- ساقطة من الأصل .

(٣) فى الهامش : "المفرد ههنا مقابل للجملة ، وليس بمقابل للتثنية والجمع" .

(٤) فى (ك) و (هـ) "ضاهى" .

(٥) فى الاصل زيادة "وأما ماضاهى الفعل" .

(والإضافة) عطف على " نونى التثنية " ، أى : وتمام الاسم بالتنوين والإضافة نحو : "ملأ الإناء عسلا " .

(وأكثره) أى : وأكثر التمييز عن المفرد (فيما كان مقدرا[1]) وذكر أقسام المقدار بقوله :

(كيلا نحو : " قفيزان[2] برا " ، أو وزنا نحو : "منوان سمنا " ، أو مساحة نحو : " ما فى السماء موضع كف سحابا[3] أوعددا) هذه أقسام المقدار ، ثم قسم العدد فقال :

(إما "صريحا[4] " نحو : أحد عشر -(إلى)-[5] تسعة وتسعين درهما " وماعداها) أى وما -(عدا)-[6] أحد عشر إلى تسعة وتسعين وهو -(مميز)-[7] العشرة فما دونها[8] ، و -(مميز)-[9] المائة والألف

---

(١) المقدار هو ما يعرف به قدر الشيء .

(٢) القفيز مكيال معروف وهو ثمانية مكاكيك ، وهو من الأرض قدر مائة واربع واربعين ذراعا " والمكوك مكيال وهو ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة أثمان منا ، والمنا رطلان ورطل اثنتا عشرة أوقية . انظر الصحاح واللسان " قفز " " منا " " مكك " .

(٣) انظر سيبويه ١٧٢/٢ ، وابن يعيش ٧٠/٢ ، ٧١ ، والاشمونى ٢١/٢-٢٣ ، والتصريح ٣٩٦/١ .

(٤) فى (هـ) "صحريحا " وهو خطأ من الناسخ .

(٥) كلمة -(الى)- ساقطة من (هـ) .

(٦) كلمة -(عدا)- " " " (هـ) .

(٧) كلمة -(مميز)- " " " (ك) و (ل) ، وفى (هـ) "تمييز عشرة " .

(٨) فى (هـ) " دونه " .

(٩) كلمة -(مميز)- ساقطة من (ك) و (ل) .

وما يؤخذ منها (يضاف إلى مميزه)[1] نحو " عشرة رجال " ،و " مائة درهم " و " ألف ثوب " .

(أو كناية)[2] عطف على " صريحا " (نحو : " كم درهما مالك ؟)[3] أى : فى " كم " الاستفهامية ، (و " كم فى الدار رجلا " فى الخبرية)[4] أى : فى " كم " الخبرية ، إذا فصل بينها وبين مميزها[5] ليكون مثـــالا

---

(١) قال سيبويه فى الكتاب ١/ ٢٠٦ : " نقول فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما بينى لجمع أدنى العدد الى أدنى العقود . . . . وذلك كقولك : " ثلاثة أبواب واربعة أنفس واربعة أثواب ."
وقال أيضا : وكذلك مائة درهم . . . وكذلك قولك : " ألف درهم وألفا درهم " الكتاب ١/ ٢٠٧ .
وقال أيضا : وقد جاء فى الشعر بعض هذا منونا ، قال الربيـــع بن ضبع الفـــزارى :-

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد أودى المسرة والفتـــاء

الكتاب ١/ ٢٠٨ ، وانظر المقتضب ٢/ ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، ١٦٨ - ١٧٠ ، ١٧١ ، ٣/ ٣٨ ، وانظر باب العدد فى كتـــب النحو الأخرى .

(٢) كنايات العدد هى : كم وكأى ، وكذا ، وسيذكرها المصنف والشارح ، والكناية هى أن يعبر عن الشىء بغير اسمه لضرب من الاستحسان أو الاستهجان .

(٣) قال صاحب المفصل فالاستفهامية تنصب مميزها مفردا كمميز أحد عشر . انظر ابن يعيش ٤/ ١٢١ ، وانظر سيبويه ٢/ ١٥٦ ، ١٥٧ ، والمقتضب ٣/ ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ .

(٤) فى جميع النسخ غير (هـ) " فى الخبر " والأولى ما فى (هـ) ليناسب " الإستفهامية " .

(٥) تقدم الكلام عليها فى الهامش رقم (٣) من ص٦٩ فارجع إليه .

لما ينتصب على التمييز ، لأنه لو لم يكن فصل كان المميز مجرورا في الخبرية ، نحو : "كم رجل في الدار" فلا يكون من التمييز المنصوب .

(وكأي رجلا)[1] في معنى "كم" الخبرية ينتصب ما بعدها ، وإن كان إدخال "من" نحو : كأى من رجل لقيت - أكثر من النصب وأجود ، كذا في الصحاح[2].

(وعندى كذا درهما)[3] هذا أيضا مثال لما يكون كناية في العدد ، (وقد جاء الجر في كم الاستفهامية)[4] ، منه مسألة الكتاب :

---

(١) قال ابوعلى في الايضاح العضدى ص ٢٢٥ : ومما يجرى مجرى كم في أن المراد به التكثير قولهم : كأين رجلا جاءك . . . وأكثر ما يستعمل مع "من" .
وقال سيبويه ٢/ ١٧ : "هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام" ثم ذكر كذا وكيت ، وأخبر بأنهما بمنزلة الاسم المنون ثم قال : "وكذلك كأين رجلا قد رأيت" ، زعم ذلك يونس "من" . . . فانما ألزموها من لأنها توكيد فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام وصار كالمثل . . . الخ .
وكأى تكتب باثبات النون وحذفها وفيها لغتان :
كأين مثال : كعى ، وكائن مثال كاع ، انظر الصحاح واللسان "كأين" .

(٢) انظر الصحاح ٦/ ٢١٦١ "كأين" .

(٣) "كذا" تقدم الكلام عليها في ص ١٧٥ الهامش (٢) .

(٤) الاصل والواجب في تمييز كم الاستفهامية النصب ولا يجوز جره خلافا للفراء والزجاج وابن السراج ، أما الزجاج فيرى أنه مجرور باضافة كم إليه والفراء وابن السراج يجعلانه مجرورا بمن مضمرة وجوبا ،

"على كم جذع بيتك مبنـــى "[1] أى : على مائة جذع أو ألف جذع ، (وحمله الخليل[2] على إضمار" من " دون الإضافة ،) نحـــــو : " كم رجل لقيت" أى " كم من رجل لقيت" ، فحينئذ لا يكون كم مضافا ، بل يقدر التنوين عليها كما إذا انتصب" تمييزها[3] .

(والنصب أكثر[4]) أى : النصب فى " مميز "[5] كم الاستفهامية أكثـــر من الجر .

== هذا فيما إذا لم تكن كم مجرورة بحرف ، أما إذا جرت بحرف كمسألة الكتاب التى ذكرها المصنف فيجوز جر تمييزها على قبح عند البصريين صرح بذلك المبرد فقال فى المقتضب ٣/ ٥٦ : " والبصريون يجيزون على قبح على كم جذع وبكم رجل يجعلون ما دخل على" كم " مـــن حروف الخفض دليلا على " من " ويحذفونها ، ويريدون : على كـــم جذع ، وبكم من رجل فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا خلاف فى أنه لا يجوز الإضمار ، وليس إضمار" من " مع حروف الخفض بحسن ولا قوى وإنما إجازته على بعد ، وما ذكرته لك حجة من أجاز ."
وانظر مغنى اللبيب ص ٢٠٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٢ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٤٨ ، ٤٩ .

(١) قال سيبويه فى الكتاب ٢/ ١٦٠ : " وسألته عن قوله : " على كم جذع بيتك مبنى " فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس فأما الذيـن جروا فإنهم أرادوا معنى " من " ولكنهم حذفوها هـهنا تخفيفا علـــى اللسان وصارت" على " عوضا منها ."

(٢) انظر رأية فى الكتاب ٢/ ١٦٠ .

(٣) فى (هـ) " مميزها " .

(٤) انظر الهامش رقم (١) من الصفحة .

(٥) فى (هـ) " تمييز" .

(أو مقياسا) عطف على " مقدارا " أى : أكثر الأول فيما كان مقدارا أو مقياسا (نحو : " على التمرة مثلها زبدا[1] فإن مثل التمرة ليس من المقادير ولكنه مما يقاس به الشيء وليس مقدارا حقيقة .

" وفى العدد يفرد -(البتة[2])- " أى : يفرد مميز العدد[3] ، وقوله : " فى العدد " يتعلق بالفعل بعده أى : يفرد المميز في العدد ، وهو من " أحد عشر إلى تسعة وتسعين " ، لأن الغرض فى التمييز رفع الإبهام ، وإذا حصل بمفرد استغنى به ، فمعنى يفرد أنه يجب إفراده .

---

(١) انظر سيبويه ٢ / ١٧٢ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢ / ٢٠٣ ، وابن يعيش ٢ / ٧٠ ، ٧١ .

(٢) كلمة -(البتة)- ساقطة من الأصل و (ك) و (ل) .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٢٠٧ : " ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أى صنف العدد إلا أن يكون لفظة واحدا ولا تكون فيه الألف واللام .
وكذلك هو إلى التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أى صنف العدد "
وقال المبرد فى المقتضب ٢ / ١٦٥ : " فإن قال : فهلا جعل ما تبين به النوع جمعا فتقول : خمسة عشر رجالا ، كما تقول : زيد أفره الناس عبدا ، وافره الناس عبيدا .
قيل : الفصل بينهما أنك اذا قلت : زيد افره الناس عبدا جاز أن تكون تعنى عبدا واحدا وأن تكون تعنى جماعة ، فإذا قلت عبيدا بينت الجماعة وأنت إذا قلت خمسة عشر ونحوه فقد بينت العدد فلم تحتج إلى النوع فجئت بواحد منكور يدل على جنسه لأنك قد استغنيت عن ذكر الجماعة .
وانظر ابن يعيش ٦ / ٢٠ ، ٢١ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ .

(ونحو "كم لك غلمانا ؟ فالمميز فيه محذوف وانتصاب "غلمانا" على الحال.)[1]
هذا أيضا إيراد فإن المميز فيه كان حقه الإفراد ، لأن "كم" فيه[2] استفهامية ، ومميزه ينبغي أن يكون مفردا منصوبا .
فأجاب : بأن غلمانا ليس مميزا -(له)[3]- بل المميز محذوف ، أى : كم لك نفسا أو شخصا ، "غلمانا" ينتصب على الحال من الضمير في

=== وعلل لذلك بكلام طويل فارجع له في الكشاف ٢/ ١٢٤ ، ونقل كلامه أبو حيان في البحر المحيط وناقشه ورده ، فانظره فيه في الصفحات السابقة .
ومن النحاة الذين اختاروا إعرابها بدلا ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، وانظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/ ٤٥ والرضى ٢/ ١٥٥ .
ونسب أبو حيان في البحر ٤/ ٤٠٧ القول فإن أسباطا صفة لقبيلة محذوفة وأن الموصوف حذف وأقيمت الصفة مقامه ، نسب هذا القول للحوفي . والأسباط جمع سبط وهو ولد الولد ، والمراد هنا القبائل التي كل واحدة منها من نسل رجل . انظر المفردات للراغب ص٢٢٢ ، وانظر التفاسير السابقة .
وذكره صاحب العباب ص ٩٩ أنه يجوز أن يكون "أسباطا" عطف بيان لأنه للتفسير كالتمييز وفي هامشه وهو الأقرب إلى الصواب" .

(١) انظر سيبويه ٢/ ١٥٩ ، وابن يعيش ٤/ ١٢٩ ، وهذا على مذهب البصريين الذين يوجبون إفراد تمييزكم الاستفهامية ، أما الكوفيون فلا يوجبون إفراده . انظر شرح الكافية للرضى ٣/ ٩٦ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٢ ، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/ ٥٨ .
و"المميز" قال فيها صاحب العباب : "بفتح الياء على معنى أن المتكلم ميز هذا الجنس من سائر الأجناس ، ويروى بكسرها على معنى أن هذا الاسم يميز مراد المتكلم عما سواه" العباب اللوحة "٩٩" مخطوطة المدينة .

(٢) في (م) "فيها" (٣) كلمة -(له)- ساقطة من الاصل و (ل) .

-(الظرف)-[1] العائد إلى "كم" بمعنى الكثير ، فلذلك انتصب "غلمانا" على الجمع عنه فالمطابقة بين الحال وذى الحال فى الجملة حاصلة نظرا إلى معنى الكثير ، وكان الأولى أن لا يكون الفاء[2] فى قوله : "فالمميز" ، لأن نحو : "كم لك" مبتدأ ، وقوله : "المميز فيه محذوف "خبره ، ولا موجب لدخول الفاء ظاهرا ،ولو قال : "وأما نحو : كم لك" كان الفاء فى موقعه .

(ولا تجوز الإضافة[3]) أى : لا تجوز الإضافة فيما -(اذا)-[4] كان المميز مفردا نحو : "أحدعشرإلى تسعة وتسعين[5] فإن مميزه منصوب مفردا ، لأن الأصل فى التمييز أن يكون منصوبا مفردا ،

---

(١) كلمة -(الظرف)- ساقطة من الأصل .

(٢) قال صاحب العباب ل ٩٩ : "والفاء فى فالمميز فاء الشرط لمظنة وقوع أما" .

(٣) قال صاحب العباب ل ١٠٠ : "فى مميز العدد المفرد من احد عشر الى تسعة وتسعين لوجود المانع من الاضافة وهو : جعل ثلاثة أشياء كاسم واحد لفظا ومعنى فى احد عشر وأخواته ، وتعذر ثبات النون وحذفها مع الإضافة فى عشرون وأخواتها ، لأنه ليس بنون الجمع حقيقة لأنه اسم موضوع مع الواو والنون فلا يجوز حذفه مع الإضافة لمباينته نون الجمع حقيقة ولا يجوز اثباته معها لمشابهته له لفظا" ، وانظر ابن يعيش ٦/ ١٩ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٢٧ ، والاشمونى وحاشية الصبان ٤/ ٥٠ ، ٥١ .

(٤) كلمة -(اذا)- ساقطة من (هـ) .

(٥) فى الأصل "إلى تسعة عشر وتسعين" .

وأما فى المعقود من عشرين إلى تسعين فلا تجوز إضافة العدد إلى مميزها ، وإنما لم تجز الإضافة فيها ، لأنه إما أن يحذف النون أو لا يحذف ، ولا يجوز حذفه ، لأنه ليس بنون الجمع حقيقة ،بل هو جزء من الكلمة ، ولا يجوز ابقاء النون لأنه يشبه نون الجمع ، ونون الجمع لا يثبت مع الإضافة فكذا ما يشبهه ، هكذا قالوه .

(ولا يتعين التذكير والتأنيث -(فى غير المركب)- [1])

أى : فى غير العدد المركب نحو : "عشرون وثلاثون " ونحوهما من المعقود التى فى أواخرها النون [2] الى تسعين ، يقال : "عشرون رجلا "وعشرون امرأة " .

(وفى المركب إن كان [3] نحو : " أحد عشر إلى تسعة عشر " بتذكير الأول ، وحذف التاء من الثانى ، يذكر ، وإن كان على نحو : احدى عشرة ، واثنتا -(أو ثنتا)- [4] عشرة ، بتأنيث الأول ، وسكون شين العشرة

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من الأصل و (ك) وملحق بـ (ل) عند التصحيح .

(٢) قال الزمخشرى فى المفصل : " وما لحق بآخره الواووالنون نحو العشرين والثلاثين ينوى فيه المذكر والمؤنث وذلك على سبيل التغليب " .
انظر ابن يعيش ٦ / ٢٧ ، والاشمونى ٤ / ٥٠ ، ٥١ ومابعدها .

(٣) فى (ل) و (هـ) زيادة "على " فى هذا المكان وهى مضافة فى (هـ) عند التصحيح .

(٤) كلمة -(أوثنتا)- ساقطة من (ك) و (هـ) .

فى الحجـاز ، وكسرها فى تميم يؤنث[1] شرح فى بيان التذكير والتأنيث فى المركب ، ويتعلق فى المركب بقوله : يذكر ، أى : ويذكر فى المركـب إن كان نحو : "أحد عشر إلى تسعة عشر" ، فإن تذكيره بتذكير الجـزء الأول وهو : "أحد" ، و"تسعة" أما "أحد" فتذكيره ظاهر ، وأمـا "تسعة" فتذكيره بوجود التاء ، كما سيأتى فى "تسعة رجال" ، ويحـذف التاء من الثانى ، أى : تذكيره بتذكير الجزء الأول ، وحذف التاء من الجزء الثانى ، وهو "عشر" من "أحد عشر إلى تسعة عشر" فإن تذكيره بحذف التاء علـى ما هو قياس التذكير والتأنيث فى الأصل ، لا على ما هو القياس فى العـدد .

قوله : "وإن كان على نحو احدى عشرة" أى : ويؤنث المركب إن كان نحو : "إحدى عشرة واثنتا أو ثنتا عشرة" فإن تأنيثه بتأنيث الجزء الأول ، وهـو "إحدى" ، و"أثنتا أو ثنتى" ، ووجود التاء فى الجزء الثانى ، وهو "عشرة" من "إحدى عشرة إلى تسع عشرة" وذكر أن سكون شين العشرة لغة الحجاز فى المؤنث ، وكسرها فى لغة تميم[2][3] .

---

(١) انظر ابن يعيش ٦/٢٦ ، ٢٧ ، وشرح الكافية للرضى ٢/١٥/١٥١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٢٦ ، والمقتصد ٢/٧٣٦ - ٧٣٧ ، والاشمونى ٤/٤٨ - ٤٩ ، واللسان : "عشر" .

(٢) انظر فى هذا كله ابن يعيش ٦/٢٦-٢٧ وفيه يقول : "فبنو تميم يفتحون العين ويكسرون الشين ، ويجعلونها بمنزلة كلمة وثغنه ، واهل الحجـاز يسكنون الشين ويجعلونها بمنزلة ضربة ، وهذا عكس ما عليه لغة أهـل الحجاز وبنى تميم ، لأن اهل الحجاز فى غير العدد يكسرون الثانى ، وبنو تميم يسكون فيقول الحجازيون نبقة وثغنة ، ويقول التميميون : نبق وثغنة بالسكون" ، وانظر سيبويه ٣/٥٥٧-٥٥٨ .

وفى الصباب اللوحة ١٠٠ : "واللغة الأولى هى الفصحى لما يلزم فى الثانية

=====

أما في " أحد عشر وأثنى عشر واحدى عشرة ، واثنتا عشرة " فإنها جارية على القياس ، وهو وجود علامة التأنيث في المؤنث ، وعدمها في المذكر ، وأما في " ثلاثة عشر إلى تسعة عشر " فالجزء الأول جرى على حاله قبل التركيب ، في إثبات العلامة مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث(٤) ، على سيأتي تعليله .

وأما الاسم الثاني ؛ فإنما حذف منه العلامة في المذكر ، وأثبتت في المؤنث ، ولم يجر على القياس قبل التركيب ، كالجزء الأول ، لأنه لو أثبت مع المذكر أفضى إلى الجمع بين علامتي تأنيث ؛

لو قيل ؛ " ثلاثة عشرة رجلا " مع الاستغناء عن ذلك بواحدة ، فكان الأول أحق بذلك ؛ لأنه قد ثبت لها حكم السبق ، وأما إثبات العلامة في الجزء الثاني مع المؤنث ؛ فجار على القياس ، لاحتياج اللفظ الدال على التأنيث إلى علامة ، وانما حذفت من الاسم الأول لما سبق من الفرق ، ولاعتبار حال الجزء الأول أيضا قبل التركيب ، فإنك قبل التركيب تقول ؛ " ثلاث نسوة " بغير علامة ، وإنما جمع بين علامتي تأنيث في ؛ " إحدى عشرة " ، و " اثنتا عشرة " ،

≡≡≡ من ازالة ثقل بتثقل آخر ، وقد تبقى شينها مفتوحة نظرا إلى أن التركيب عارض ، وقد سكن عين العشر المركب في المذكر إذا كان آخر الجزء الأول مفتوحا نحو ؛ أحد عشر ، وثلاثة عشر بخلاف اثنى عشر ، وما شينه مفتوحة لا غير .

(٣) في (ل) "لغة تميم" ، وفي (هـ) "لغة بني تميم" .

(٤) قال ابن مالك في الخلاصة ؛

ثلاثة بالتاء قل للعشرة ∴ في عد ما أحاده مذكره
في الضد جرد .

ولم يجوز في " ثلاثة عشر رجلا "[1] لأن العلامتين في "إحدى عشرة" مختلفتان لفظا ، وإنما المتنع اتفاق لفظهما ،والتاء في "اثنتي"[2] بدل من لام الكلمة ، فلم يتمحض للتأنيث حتى يحصل الجمع بين علامتين ، وفي لفظ الكتاب نظر ، لأن نيف عشرين إلى تسعين نحو : " ثلاثة وعشرون ، وتسعة وعشرون " ، يتميز فيه المذكر عن المؤنث ، يقال : اثنان وعشرون رجلا ، واثنتان وعشرون امرأة ، وثلاثة وعشرون رجلا ، وثلاث وعشرون امرأة ، الى تسعة وتسعين رجلا ، وتسع وتسعين امرأة ، ولم يذكر حكمه في الكتاب[3] ، لأن هذا داخل في المركب ، وهو قد قصر حكم المركب بنيف العشرة ، لأنه قال : إن كان نحو :أحدعشر ،إلى آخره

---

(١) في الأصل و (ل) و (م) " في ثلاثة عشرة رجلا " .

(٢) قال الرضي في شرحه للكافية ٢/١٤٧ :

" وأما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من المثنى واثنتان محذوف اللام والتاء للتأنيث ، وثنتان مثل بنت تاء التأنيث فيه بدل من الياء ، وهو قليل ، وابدال التاء من الواو كثير كأخت وبنت وتراث ." وفي اللسان : " ثنى " " والمؤنث الثنتان تاؤه بدلة من ياء ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت لأن الاثنين قد ثنى احدهما إلى صاحبه ." .

(٣) قال الحسيني في العباب متعقبا كلام الشارح بعدما ذكر محل النظر عنده وتعليله لذلك : " أقول : حكم نحو : عشرين ونيفه مذكور في الكتاب ،

وأما حكم الأول فحيث قال : ولا يتعين التذكير والتأنيث في غيرالمركب.

وأما حكم الثاني : فحيث قال : بعد ذلك : ثم إن كان بالتاء يذكر ويغيرها يؤنث ، وليس نحوعشرين ونيف بمركب جعلا كاسم واحد طرأ عليهما حكم آخر بواسطة التركيب ، حتى يذكر حكمه على انفراده كما ذكرحكم إحد عشر لذلك ." العباب اللوحة ١٠٠ - مخطوطة المدينة .

وإن اراد إدخاله تحت قوله : ولا يتعين التذكير والتأنيث ، فهو فاسد ، لأنا بينا أن تأنيثه يتميز عن تذكيره ، وقوله : لا يتعين مقصور على العقود من عشرين إلى تسعين كما ذكرنا فيجب التذكير والتأنيث في نيف العشرين إلى التسعين وقد أهمله في الكتاب .

(وما يضاف من الأعداد فالمائة والألف وما يتضاعف منهما[1]) كألف ألف درهم ، ومائة ألف درهم ،

(" يفرد[2] لها المضاف اليه البتة[3]) أما المائة : فوجه إفراد تمييزه وإضافته إليه أنها اخذت شبهها من العشرة لكونها عشر عشرات كما أن العشرة عشرة آحاد ، ولأنها عقد قائم برأسه كالعشرة ، فأضيف إلى مميزها كإضافة العشرة إليه ، وقد أخذت شبها من التسعين " إذ[4] كانت العقد الذي يليها مميز[5] بالمفرد كما تميز التسعون بالمفرد ، وأما الألف فأضيف إلى مفرد لأنه مشابه للمائة ، بكونه عقدا مستأنفا ، وبكونه عشر مئات كما أن المائة عشر عشرات فاعطى حكمها .

---

(١) قال ابن مالك في الخلاصة :-

ومائة والألف للفرد أضف ... ومائة بالجمع تررا قد ردف

انظر شراح الألفية عند الكلام على هذا البيت .

وانظر سيبويه ١/٢٠٩ ، والمقتضب ٢/١٧٠ ، ٣/٣٨ ، والمفصل ٦/١٩ ، والمقتصد ٢/٧٣٢ ، ٧٣٣ ، واللمع ص ٢٤٤ .

(٢) في (هـ) "يعدد" .

(٣) انظر المراجع السابقة في التعليقة (١) .

(٤) في الأصل و (ك) و (هـ) "اذا" وهو خطأ .

(٥) في الأصل و (هـ) "مميزه" .

(وعلى الثانى) أى : ويحمل على الثانى وهو الثلاثة إلى العشرة (اخرى)[1] فيجمع كما يجمع مميز الثلاثة ، فيقال : "كم غلمان اشتريتهم" وإنما قيده بقوله : "من غير فصل"[2] ، لأنه إذا وجد الفصل لم يكن مضافا بل يكون مميزه منصوبا ، فلا يصح حمله على المضاف .

(ونحو : ثلاثمائة إلى تسعمائة ليس بقياس[3]) لأن مميز الثلاثة ذكرنا أن قياسه أن يكون مجموعا ، ولفظ مائة مفرد ،

---

(١) قال سيبويه فى الكتاب ٢/١٦٨ : "وذاك لأن كم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور كما قلت : عشرون درهما ، أو بجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب ، وهذا جائز فى التى تقع فى الخبر."
وفى المقتضب ٣/٦٥ : "فإن ذكرت "كم" التى تقع فى الخبر جاز أن تقول : كم غلمان قد رأيت ، وكم أثواب قد لبست ، لأنها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد ، ولأنها مضارعة "رب" وهما يقعان على الجماعة ووقوعها على الواحد فى معنى الجماعة لمضارعتها رب وتشبه من العدد مائة درهم وألف درهم .
وفى الايضاح العضدى : فإذا استعملها فى الخبر بينتها بالواحد والجميع واضفتها الى المعدود . المقتصد ٢/٧٤١ .
وفى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٤٦ : "وتمييز الخبرية مخفوض ويكون مفردا وجمعا ." .

(٢) فى العباب : "لأنه لو فصل بينهما لا يحمل على الأول ولا على الثانى وان جاز افراده وجمعه كما ذكرنا قبل لا للحمل لأن كم حينئذ غير مضاف فلا يجوز حملها على المضاف ." العباب اللوحة ١٠١ مخطوطة المدينة .

(٣) قال سيبويه ١/٧٠٩ : "أما ثلاثمائة واربعمائة إلى تسعمائة فكان ينبغى أن تكون فى القياس مئين أو مئات ، ولكنهم شبهوه بعشرين ، وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين به العدد واحدا لأنه اسم لعدد كما

(وإنما هـــو) أى : إنما القياس :

ثلاث مئين للملوك وفى بها ... إزارى وحلت عن وجوه الأهاتم[1]

قالوا : قتل فى معركة ثلاثة ملوك من العرب ، وكانت دماؤهم ثلاثمائة بعير ، فرهن -(رداء)[2]- بالديات الثلاث ، وهو دليل شرفه ، والأهاتم بنقطتين من فوق بنو الأهتم سنان بن سمى ، -(وإنما سمى)[3]- بذلك ،

=== كما أن عشرين اسم لعدد ." وانظر المقتضب ٢/١٦٩ ، ١٧٠ ، وابن يعيش ٦/٢١ ومابعدها .

ومن قوله فيها : " وقد جاء فى الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئين ، وثلاث مئات ، لأن الشعراء يفسح لهم فى مراجعة الأصول المرفوضة قال الشاعر .... وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ فى الاستعمال" وانظر المقتصد ٢/٧٣٢ ، ٧٣٣ .

(١) هذا البيت من بحر الطويل من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها بنفسه وقومه ويمدح سليمان بن عبد الملك ويذم جريرا وقومه ، وهو فى ديوانه ٢/٣١٠ ، وهذا البيت من شواهد المقتضب ٢/١٧٠ ، والمقتصد ٢/٧٣٣ ، والمفصل ص ٢١٣ ، وانظر ابن يعيش ٦/٢١ ، والأمالى الشجرية ٢/٢٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٨ ، والخزانة ٣/٣٠٢ ، وقد نقل صاحبها كلام الشارح على هذا البيت ونسبه له فسميا اياه شارح اللباب ، وانظر شرح الشواهد الكبرى للعينى ٤/٤٨٠ ، والتصريح ٢/٢٢٧ ، وشرح ابن عصفور لجمل الزجاجى ٢/٣٦ ، والرواية فى جميع هذه المراجع " ردائى " ، ويروى صدر البيت :

* فدا لسيوف من تميم وفى بها " *

وبهذا الرواية لا يكون البيت شاهدا " وهى رواية الديوان .

(٢) كلمة -(رداء)- ساقطة من (هـ) .

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) ، وانظر ترجمة الأهتم فى الخزانة ٣/٣٠٢ .

لأنه كسرت ثنيته يوم الكلاب[١] ، والهتم : كسر الثنايا من " أصلها[٢] ".

(ثم إن كان بالتاء يذكر ، وبغيرها يؤنث)[٣] أى : يحكم بتذكيره عند وجود التاء ، و " بتأنيثه[٤] " عند حذفها ، يعنى أن العشرة إلى الثلاثة جاء على خلاف القياس ، ففى المذكر تلحق التاء ، وفى المؤنث يحذف ، هكذا ورد[٥] فى الاستعمال .

وعلله النحويون بأمور :-

أحدها : أن العدد مؤنث لأنه جماعة والمذكر أسبق من المؤنث فأختص العلامة به[٦] ، ولم يلحق بالمؤنث للفرق ، ولأن ترك العلامة علامة .

والثانى : أن التاء للمبالغة ، والمذكر أقوى فاختص به[٧] .

والثالث : أن نحو حمار وقذال من المذكر يجمع على أحمرة وأقذالة ، ونحو : " عناق ، وذراع " من المؤنث -(يجمع)-[٨] على أفعل بلا تاء فعدى هذا الحكم إلى العدد لأنه جمع ، فأثبت التاء مع المذكر دون المؤنث قياسا على الجمع

---

(١) يوم الكلاب يوم وقعت فيه معركة بين ملوك كندة وتميم .

(٢) فى (هـ) " من أصله " .

(٣) قال ابن مالك فى الخلاصة :-

ثلاثة بالتاء قل للعشرة فى عد ما أحاد مذكرة

(٤) فى الأصل " بتأنيثها " .

(٥) فى الأصل و (ل) " أورد " .

(٦) انظر ابن يعيش ٦/١٨ ، وشرح الكافية للرضى ٢/١٤٧ ، وشرح ابن عصفور لجمل الزجاجى ٢/٣٠ ، عدة السالك ٤/٢٤٣ .

(٧) انظر ابن يعيش ٦/١٩ .

(٨) كلمة -(يجمع)- ساقطة من الأصل .

والرابع : أن العدد هو المعدود في المعنى فاستغنوا بتأنيث المضاف إليه عن تأنيث المضاف -(كيلا)[1]- " تجتمع علامتا تأنيث "[2]، فلم يدخل على المؤنث وادخل على المذكر للفرق وهذه العلل لا يخفى وجه ضعفها ، بل الأولى التمسك بالاستعمال في أمثالها .

(وقد ينصب على التمييز نحو : ثلاثة أثوابا[3]، ونحو :

* إذا عاش الفتى مئتين عاما[4]

وآخره :

* فقد ذهب اللذاذة والفتاء *

---

(١) كلمة -(كيلا)- ساقطة من (ك) ، وفي (ل) ، (م) ، (هـ)" ليلا" .

(٢) في الاصل و (ك) " تجتمعا علامتا تأنيث" وهو خطأ .

(٣) قال في المقتصد ٢ / ٧٣٤ : " وقد جاء في الشعر نحو : مائتان رجلا " ، نصب لما أثبت النون كما قيل : ثلاثة أثوابا " وذكر البيت الشاهد هنا .
وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٢ : " ولا يخلو أن يكون المعدود صفة أو جامدا ، فإن كان جامدا فالاحسن فيه الإضافة نحو: ثلاثة بغال ، ثم الفصل بمن نحو : ثلاثة من البغال ، ثم النصب على التمييز نحو : ثلاثة أثوابا " . وانظر سيبويه ١ / ٢٠٨ .
وقال ابن يعيش ٦ / ٢٣ : " وقد يجوز قطعه عن الإضافة وتنوينه ويجوز حينئذ في التفسير وجهان :-
أحدهما : الإتباع على البدل نحو : " ثلاثة أثواب" ، والنصب على التمييز نحو : ثلاثة أثوابا وهو من قبيل ضرورة الشعر ."

(٤) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو من شواهد سيبويه فقد ذكره في ١ / ٢٠٨ ونسبه للربيع بن ضبع الفزاري وذكره أيضا في ٢ / ١٦٣ ونسبه ليزيد بن ضبة ، والرواية فيه : ===

ويروى : " خمسين عاما "[1] ولا استدلال فيه حينئذ .

(وقوله تعالى : =(ثلاثمائة سنين)=[2] فيمن قرأ غير مضاف محمول على البدل ، وإلا يلزم شذوذان) جمع مميز مائة ونصبه .

=== فقد * فقد ذهب المسرة والفتاء *

وذكره ابن النحاس فى شرحه لأبيات سيبويه ص ٧٦ والرواية فيه :

* فقد أودى المسرة والفتاء *

وهو فيه غير منسوب لقائله .

وانظره فى المقتضب ٢ / ١٦٩ ، وجمل الزجاجى ص ٢٤٢ ، ومفتاح العلوم ص ٧٠ ، وابن يعيش ٦ / ٢١ ، والمقتصد ٢ / ٧٣٤ ، والمقصور والممدود للفراء ص ١٧ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٥٣ .

وهو فى جميع هذه المراجع غير منسوب إلى قائله ، ونسب للربيع ابن ضبع الفزارى فى الإقتضاب ص ٣٦٩ ، وفى المفضل فى شرح ابيات المفصل ص ٢١٤ ، وفى اللسان " فتى " ، وفى التصريح ٢ / ٢٧٣ ، وشرح الشواهد الكبرى للعينى ٤ / ٤٨١ ، والخزانة ٣ / ٣٠٦ ، وفيها " وفى رواية " " تسعين عاما " .

والربيع بن ضبع أحد المعمرين يقال إنه عاش ثلاثمائة وأربعين سنة وقيل إنه ادرك الاسلام فلم يسلم ، وقيل إنه اسلم ، الدرر اللوامع ١ / ٢١٠ ، والخزانة ٣ / ٣٠٨ .

والفتاء مصدر الفتى .

(١) قال البغدادى فى الخزانة ٣ / ٣٠٨ : وقول شارح اللباب : وروى " إذا عاش الفتى خمسين عاما " رواية واهية فان ابن الخمسين لا يبلغ من الضعف هذه الرتبة ."

(٢) من الآية "٢٥" من سورة الكهف ، وقد قرأها الكسائى وحمزة من غير تنوين " مائة " ، وقرأها الباقون بالتنوين . انظر التيسير فى القراءات السبع ص ١٤٣ ، وكتاب التبصرة فى القراءات السبع ص ٥٧٤ ===

. . . . . .

=== وكتاب الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٢٣ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٤١٤ وفيه : قال الزجاج : " سنين جائز أن يكون نصبا وجائز أن يكون جرا فأما النصب فعلى معنى" ولبثوا فى كهفهم سنين ثلاثمائة ، ويكون على تقدير العربية " سنين " معطوفا على ثلاث عطف البيان والتوكيد ، وجائز أن يكون سنين من نعت المائة وهو راجع فى المعنى الى " ثلاث " ."

وقال فى المفصل : " وقوله عز من قائل : "=(ثلاثمائة سنين) = على البدل .

قال أبو اسحاق ولو انتصب سنين على التمييز ، لوجب أن يكونوا قد لبثوا : تسعمائة سنة " قال ابن يعيش شارحا قول الزمخشرى وأما قوله تعالى : =(ثلاثمائة سنين) = فإن سنين منصوب على البدل من ثلاثمائة وليس بتمييز . . . . . .

هذا رأى أبى إسحاق الزجاج ، قال : ولا يجوز تمييزا لأنه لو كان تمييزا لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة سنة لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد ، وكل واحد سنون ، وهو جمع والجمع أقل ما يكون ثلاثة فيكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة . أ.هـ" انظر ابن يعيش ٢ / ٢١ ، ٢٤ .

وأجاز الفراء أن تكون سنين تمييزا على حد قول الشاعر عنترة بن شداد :

فيها أثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم

" فسودا " فى البيت تمييز . انظر معانى القرآن للفراء ٢ / ١٣٨ ، وابن يعيش ٢ / ٢٤ ، ولم أهتد إلى ما نسب للزجاج فى التفسير المنسوب إليه .

وانظر الآية فى النشر ٢ / ٣١٠ ، وغيث النفع ص ٢٧٨ ، والبحر المحيط ٦ / ١١٧ .

وفى التعليقات للمصنف اللوحة ١٦ : =(ثلاثمائة سنين) = فيمن ===

(وفى الإضافة واحد)[1] أى : على قراءة إضافة ثلاثمائة إلى " سنين " يلزم شذوذ واحد ، وهو جمع المميز ،

وقال أبو إسحاق[2] : لو انتصب على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة ، ووجه ذلك بأنه فهم من اللغة أن مميز المائة واحد من مائة إذا قلت : مائة رجل ، فكذا إذ قلت : " ثلاثمائة سنين " مثلا فيكون السنين واحدة من المائة ، وأقل السنين ثلاثة فيجب " أن يكونوا"[3] لبثوا تسعمائة .

وقيل : إنه غير لازم لأن ذلك مخصوص بأن يكون المميز مفردا ، أما إذا كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد فى وقوع التمييز جمعا

=== فيمن قرأ غير مضاف محمول على البدل ، إذ لو حمل على التمييز لزم الشذوذ من وجهين : جمع مميز مائة ، ونصبه ، أما فى الإضافة فلا يلزم إلا الأول " .

وأما ما ذكره أبو اسحاق من أنه يلزم أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة ، فغير لازم لأن ذلك مخصوص بأن يكون التمييز ، مفردا ، أما إذا كان جمعا فيكون القصد كالقصد فى وقوع التمييز جمعا نحو : ثلاثة أثوابا ، على أنه وارد على قراءة حمزة والكسائى ، فإنهما قرأا بالإضافة ولا وجه لقراءتهما سوى التمييز ." أ . هـ .

وهذا الكلام موافق لما ذكره ابن الحاجب فى الإيضاح ١/٦١٣ .

وقال صاحب العباب اللوحه ١٠١ " وقيل إنه عطف لبيان والمميز محذوف ، أى : ثلاثمائة مدة " .

(١) انظر المراجع السابقة فى الهامش (٢) ص ٥٩١ .

(٢) هذا القول منسوب له فى ابن يعيش ٦/٢١ ، ٢٤ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/٦١٢ ، ٦١٣ .

ولم أعثر عليه فى التفسير المنسوب له .

(٣) فى (هـ) " أن يكون لبثوا " وهو خطأ .

فى نحو : "ثلاثة أثواب" فإن الأثواب أيضا أقله ثلاثة ، فلو كان المراد ثلاثة من الجمع المميز لكان معنى ثلاثة أثواب ، تسعة أثواب ، وهو باطل ، بل المراد تمييز الثلاثة بالثوب[1] ، وإنما جمع ليطابق العدد فى كونه للكثرة .

(أما الواحد والإثنان فالاستعمال أن تلفظ بالمميز واحدا أو مثنى[2]) فيقال : رجل أو رجلان .

(فيحصل الدلالتان : الجنسية ، والمقدار بلفظ واحد) يعنى يستغنى بلفظ التمييز عن ذكر الواحد والأثنين ، لأن قولك : "رجل" ، يدل على الواحد وعلى الجنس ، وكذا رجلان يدل على الاثنين والجنس فلو قيل : اثنا رجلين لكان مستغنى عنه ، وهو ظاهر .

(ونحو :

* ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل[3]

شاذ) وكان القياس : حنظلتان ، وأوله :

* كأن خصييه من التدلل * .

---

(١) الشارح فى هذا تابع للمصنف فى تعليقاته ، فانظرها فى الهامش (٢) ص ٥٩١ ، ٥٩٢

(٢) انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٨ ، والمقتصد ٢/٧٣٠ ، وباب العدد من كتب النحو الأخرى .

(٣) هذا الرجز مختلف فى نسبته فقيل إنه لخطام المجاشعى ، وقيل لجندل بن المثنى ، وقيل لدكين ، وقيل لشماء الهذلية ، وقيل ===

(وفى غيره) أى : فى غير العدد (يفرد) هذا عطف على قوله : وفى العدد يفرد ، فرغ من ذكر العدد وشرع فى غيره فقال : يفرد فى غير العدد .

(إن كان جنسا وهو ما يدل على القليل والكثير من مسماه[1]) يعنى المراد بالجنس ليس المشهور وهو المقابل للعلم بل هو مفسر فى باب التمييز بما تشابه اجزاؤه ، فيقع على القليل والكثير منه ، كالماء والعسل ، فإن بعض الماء ماء فإذا قلت : ارطال ماء ، فيفرد ، لأن الغرض الدلالة على بيان ذات المعدود ، ويحصل بالمفرد والجمع مستغنى عنه .

=== وقيل لسلمى الهذلية ، وهو فى سيبويه ٣/٥٦٩ ، والمقتضب ٢/١٥٦ ، والمقتصد ٢/٧٣٠ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٤٦ ، ١٦٠ و ٢/٢٩ ، وديوان الحماسة ٢/٣١٩ ، والأمالى الشجرية ١/٢٠ ، والمفضل فى شرح أبيات المفصل ص ١٨٤ هامش المفصل ، وابن يعيش ٤/١٤٤ ، واللسان والتاج "ثنى" "خصا" ، والدرر اللوامع ١/٢٠٩ ، ورجح البغدادى فى الخزانة ٣/٣١٥ نسبته لخطام المجاشعى ، والرواية فى المقتضب "ظرف جراب" وفى الحماسة "شحوى جراب" ، والتدلل : التحرك وظرف المجوز مزودها الذى تضع فيه متاعها ، والحنظل : نبت كريه الطعم والرائحة وقيل : إنه الثوم ، والسحوق بالفتح : البالى ، وتركت الترجمة لقائلة بسبب الخلاف فيه .

(١) فى الصحاح "جنس" : الجنس الضرب من الشىء وهو أعم من النوع" وفى التعريفات للجرجانى "الجنس : كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ما هو ، من حيث هو كذلك" التعريفات ص ٧٨ . وانظر ابن يعيش ٢/٧٢ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/٣٥١ . فى هامش العباب ل ١٠١ : لأن اسم الجنس لما دل بلفظه المفرد على الكثير أغنى عن التثنية والجمع" وانظر شرح الكافية للرضى ١/٢١٩ .

(إلا أن يقصد الأنـــواع [1]) فحينئذ يجوز أن يجمع باعتبار الأنواع ، (نحو : عندى أرطال خلولا) ، لأنواع من الخل ، .

(ثم إن كان بنون التثنية والتنوين [2] جازت الإضافة [3] نحو : " رطل زيت " ، ومنوا سمن ، وإلا فلا ، لا تقول : موضع سحاب [4]) فى قولك : ما فـــى السماء موضع كف سحابا ، لأنه لو حذف المضاف إليه وأضيف إلى المميز لم يفهم المعنى المقصود ، (وقد يقع فيما ليس إياهمـــــــــا [5])

---

(١) فى الايضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٥١ : " وأما مميز المفرد فلا يخلو إما أن يكون جنسا أو غيره ، فإن كان جنسا أفرد إلا أن يقصـــد الأنواع فيثنى ويجمع وان كان غيره جمع لا غير ." ، وانظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢١٨ .

(٢) قال صاحب العباب اللوحة ١٠١ : " التنوين الظاهرة " .

(٣) فى هامش العباب ل ١٠١ " يحذف نون التثنية والتنوين "
وفيه أيضا " إنما اختيرت الإضافة إما لكثرة العدد فى كلامهم والإضافة أخف فاختيرت فيما كثر ، وأما لأن الاصل فى تمييز العدد الاضافـــة بدليل قولهم ثلاثة أثواب الى عشرة أثواب ، وانما عدل إلى النصـــب فيما تعدد فيه الإضافة فبقى ما عداه على الأصل ."

(٤) انظر ابن يعيش ٢/ ٧٢ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٢١٨ .
وفى العباب ل ١٠١ : " فان الاسم التام الذى ينصب التمييز عنه هـــو المضاف لا المضاف اليه التام " ، والمتن هنا قريب من متن الكافيـــة انظر الكافية للرضى ١/ ٢١٩ .

(٥) فى العباب ل ١٠١ : " أى المقدار والمقياس والمراد بغيرهما فى الأكثر كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ، ويصح إطلاق اســم الأصل عليه ." ، وانظر التصريح وحاشية يس ١/ ٣٦٦ .

هذا مقابل لقوله في أول الباب : " أكثره فيما كان مقدارا " ، ذكر الأكثر ثم بين الأقل بقوله : وقد يقع فيما ليس إياهما ، هكذا في النسخ بلفظ التثنية[1] ، ولعله يريد به المقدار والمقياس ، لأنهما مذكوران من قبل على التقابل ، أما لو جعل قوله : أو مقياسا عطفا[2] على "عددا" ليكون داخلا في أنواع المقدار -(كان المقدار)-[3] إما كيلا أو وزنا ،أو مساحة ، أوعددا أو مقياسا حينئذ كان الأولى أن يكون اللفظ فيما ليس إياها ليرجع إلى هذه الأنواع كما هو لفظ المفصل[4] ، إذ قال : " وقد يقع فيما ليس إياها " ، ولعله تصرف من الناسخ[5] .

(نحو : " خاتم حديدا[6] " والإضافة أكثر[7]) لأنها فالأصل في غيرالمقادير

---

(١) في هامش الأصل " وفي بعض النسخ ليس اياها " .

(٢) في (هـ) "عطف" وهو خطأ ، لأن مقياسا مفعولا ثانيا لجعل .

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (ك) .

(٤) انظر المفصل ص ٦٦ وهذا نصه :

(٥) هذا الشرح بكامله منقول في هامش العباب اللوحة ١٠١ .

(٦) قال في التصريح ١/ ٣٩٦ : " الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو : هذا خاتم حديدا، فإن الخاتم فرع الحديد ، ومثله . . . باب ساجا .

وقال أيضا : " وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب ، . انه حال ، وبني عليهما الخلاف في الإتباع ، فمن خرج النصب على التمييز قال : إن التابع عطف بيان ، ومن خرجه على الحال قال : إنه نعت ، والأول أولى ، لأنه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا ."

وقال يس : " وظاهر مذهب سيبويه أنه حال ، والنول بأنه تمييز مذهب المبرد ، وزعم ابن السراج أنه إن كان قبله معرفة نحو : هذا خاتمك حديدا تعينت الحالية ،ولمن يرجح التمييز أدلة : جموده ===

(وأما الثانى) وهو التمييز عن الذات المقدرة (فلا يكون إلا عن نسبة فى جملة أو ماضاهاها أو فى أضافة)[٨] هذا هو المسمى بتمييز الجملة ، " وقولهم[٩] فيه : أنه يرفع الأبهام عن نسبة[١٠] فى جملة أو نحوها ، فيه تساهل ، لأن اصل النسبة لا ابهام فيها ، فإنك إذا قلت : " طاب زيد " كما لا أبهام فى الطيب ولا فى ذات زيد ، لا أبهام أيضا فى أصل النسبة ، فإنها أيضا معلومة محققة ، وإنما المبهم هو الأمر المتعلق به النسبة ،

ولزومه ، وتنكير ما قبله ، وحسن ظهور من معه ، ولمن يرجح الحالية : أنه قد يقع نعتا تابعا للأول ، ولا سبيل للبيان للتخالف فى التعريف ، ولا للبدل لأن المعنى ليس عليه ، بل على سنن الأول فبقى أن يكون نعتا ، وكل شيء تبع النكرة نعتا لها وانتصب عن المعرفة فهو حال ."

(٧) انظر الايضاح فى شرح المفصل ١/٣٤٩ ، وحاشية يس على التصريح ١/٣٩٦ .

(٨) انظر ابن يعيش ٢/٧٠ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/٣٥٠ وفيه : " وما يضاهيها من الصفة المنسوبة إلى معمولها ، والمضاف بالنسبة إلى المضاف إليه ، كقولك فى الجملة حسن زيد أبا ، وفيما يضاهيها " زيد حسن أبا " ، وفى الإضافة : " يعجبنى حسن زيد أبا " .
وانظر شرح الكافية للرضى ١/٢٢٠ ، ٢٢١ ، والتصريح ١/٣٩٧ .

(٩) فى (هـ) " وقوله " .

(١٠) فى اللباب ل ١٠١ : " بمعنى أن تلك النسبة صدر وسبب لذلك التمييز بواسطة إثبات شيء إلى شيء فى الظاهر ، والمنسوب إليه فى الحقيقة غير ذلك الظاهر ، والشارح ظن - وان بعض الظن إثم - أن المجرور تمين هو المبهم المميز له ، وليس كما ظن ، لأنه قد يكون هو المبهم كما فى القسم الأول ، وقد لا يكون إياه بل يكون سببا ومصدرا للتمييز وذلك لأن لفظة "عن" تدل أن ما بعدها سبب لما قبلها سواء كان هو المبهم أو لا ."

فإن المعنى " طاب أمر من أمور زيد " ، ثم يفسر ذلك الأمر بقوله : أبا ، ودارا ، وعلما ونحوها ، فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب إليه لا النسبة ، فإن هذه الأمور تفسير للمنسوب اليه المجهول ، لا للنفس النسبة ، ومرادهم هذا وأمثلة ما كان التمييز فيه عن النسبة في جملة أو فيما ضاهى الجملة ، أي : شابهها ، أو في الإضافة وسيأتي على الأثر ، -(إن شاء الله)[1]-.

(فإن كان) أي : التمييز (اسما يصح جعله لما انتصب) أي : التمييز (عنه جاز أن يكون له ولمتعلقه[2]) أي : التمييز : إما أن يكون اسما أو صفة ، فإن كان اسما فإما أن يصح جعله لما انتصب عنه ، أي : إما أن يصح اطلاق ذلك الاسم على ما انتصب التمييز عنه ، كما يقال في " طاب زيد أبا " : " زيد اب "[4] أو لا يصح -(نحو : طاب زيد دارا ")[5]- إذ لا يقال : إذ لا يقال : " زيد دار " وكما إذا كان لزيد أب لا يقال فيه أيضا : زيد أب بل يقال : " لزيد أب " فإن صح جاز فيه وجهان :

---

(١) ما بين المعقوفتين -( )- غير موجود في الأصل و (م) .

(٢) المتن هنا مطابق لمتن الكافية لابن الحاجب . انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢١ .

(٣) قال في العباب ل ١٠١ : " والمتعلقة المقدر بأن يطلق ويراد به متعلقه وهو المضاف إلى المنتصب عنه ."

(٤) قال ابن الحاجب في الوافية نظم الكافيه :

تمييز طاب قد يجيء موافقا له لما يليه فليكن مطابقـــا

انظر شرح الوافية ص ٢٢٨ ، وانظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢١ .

(٥) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من الاصل و (ك) و (هـ) .

أحدهما : أن يجعل التمييز له أى يطلق ويراد ما انتصب عنه ،فيقال : " طاب زيد أبا " بمعنى : طاب زيد من جهة كونه أبا لاولاده .

والثانى : أن يطلق ويراد به متعلقه ، بمعنى طاب زيد من جهة أن له أبا[1].

(نحو : "طاب زيد ") أى : أبا ،-(هذا مثال[2])- لما كان النسبة فيه فى جملة .

(أو " زيد طيب ") أى : أبا ، هذا مثال لما كان النسبة فيه فيما ضاهى الجملة ، إذ لفظ طيب وحده بدون زيد مفرد ، لكنه مشتمل على نسبة الطيب إلى ضميره " المستتر[3] الذى هو فاعله ، فالنسبة " فى مشابه الجملة[4].

(أو " يعجبنى طيبه أبا "[5])-(هذا[6]) مثال لما كان النسبة فيه فى إضافة ،

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢٢١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٥ .

(٢) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (م) .

(٣) فى الاصل " المستكن " .

(٤) فى (هـ) " فى مشابهة الجملة " والصواب ما فى بقية النسخ وهو ماأثبتنا .

(٥) فى هامش الأصل " فى التقدير : طيب أبوه زيد " .

وفى العباب ل : " فإن " أبا " يصح أن يكون زيدا وأن يكون أبا زيد ."

وهو نص كلام الرضى فى شرحه للكافية ١/ ٢٢١ وفيه : يقول معترضا على إطلاق ابن الحاجب : " وما كان ينبغى له هذا الإطلاق ،فإن رجلا فى كفى زيد رجلا صح أن يكون صفة لما انتصب عنه ، ولا يجوز أن يكون لمتعلقه ، وكذا " علما " صح أن يكون صفة لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون لمتعلقه ."

(٦) كلمة -(هذا)- زيادة من الأصل .

وهى إضافة / الطيب إلى الضمير ، (فيطابق)[1] أى .، التمييز (ماقصد)[2] أ-١٧٢/ من الأمر الذى نسب إليه الطيب فى المعنى ، وهو التعلق .

(نحو : طاب الزيدان أبوين ")[3] إذا أريد بالأب المنسوب إليه ، فإذا كان مثنى كما فى المثال ، والزيدان هما الأبوان ، فيثنى التمييز أيضا ، لأنه هو الأول .

(أو زيد) أى : أو طاب زيد (أبوين) إذا أريد التعلق ، وهو أنه طاب زيد من جهة أن له أبا ، فاذا تعدد التعلق كما (إذا كان المراد أباه وجده أو أمه)[4] وأريد طاب زيد من جهة أن له أبا ، وجدا ، أو أما ، قلت : " طاب زيد أبوين " أى : من جهة أن له أبوين ، على مطابقة التمييز للتعلق ، وكذا فى الجمع نحو : " طاب زيد أبا ، أى : من جهة أن له أبا وجدا أو أما .

---

(١) فى العباب ل ١٠١ : " فيطابق التمييز فى الإفراد والتثنية والجمع . وفى شرح الكافية للرضى ١/ ٢٢١ : " يعنى بالمطابقة الإفراد إن قصد المفرد ، والتثنية إن قصد التثنية ، والجمع إن قصد الجمع ."

(٢) انظر شرح الكافية للرضى الصفحة السابقة .

(٣) فى العباب لو : ١٠١ - ١٠٢ : " ألتبس الأمر فى هذا المثال ، وكذا فى قولنا : طاب زيد أبا ، وطاب الزيدون آباء ، هل التمييز لما انتصب عنه أو لتعلقه فيرجع فى هذه الصور إلى القرائن إن كانت ؟" وهذا الشرح مأخوذ من كلام الرضى فى شرحه للكافية ١/ ٢٢ فانظره فيها .

(٤) فى العباب لو ١٠٢ : " ولا لبس هنا فى أن التمييز لتعلق ما انتصب عنه لا له لعدم مطابقته له ، وكذا لا لبس فى قولنا : طاب زيد آباء ، أو طاب الزيدان أبا أو آباء ، أو طاب الزيدون أبوين أو أبا " .
وانظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢٢١ .

(وإلا) أى : وإن لم يصح جعله لما انتصب عنه (فهو) أى : التمييز يكون (لمتعلقه نحو : " طاب زيد دارا "[1] ويطابقه)[2] أى : ويطابق التمييز ما قصد بـ(هو)[3]- المتعلق (فى الأكثر) أى : لا تلزم فيه المطابقة ، إذا جاز أن يقال : " طاب الزيدون دارا " ، إذ الغرض رفع الإبهام عن المتعلق الذى نسب إليه الطيب حقيقة ، " وحصل[4] بالمفرد فيكفى[5] ، وجاز أن يجعل التمييز مطابقا لذلك المتعلق فى الأكثر (نحو : قوله :

يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به . .

وهن أضعف خلق الله أركانا[6])

---

(١) فى العباب لو : ١٠٢ : " دارا ودارين ودورا ، وعلما وأبوة ، قيل : إن "علما" فى " طاب زيد علما " صح أن يكون صفة لما انتصب عنه ، ولم يصح أن يكون صفة لمتعلقه .

قلنا : المراد بجعله لما انتصب ما ذكرنا الآن من صحة الإخبار بالتمييز عنه ، و"علما" ليس كذلك ، فلا يكون له ولمتعلقه ، وإنما هو لمتعلقه قطعا ."

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١/٢٢٢ .

(٣) كلمة "هو" ساقطة من (هـ) .

(٤) فى (هـ) "ويحصل" .

(٥) هذا الشرح مثبت فى هامش العباب اللوحة ١٠٢ .

(٦) هذا البيت من بحر البسيط من قصيدة لجرير بن عطية الخطفى يهجو فيها الأخطل ومطلعها :

بان الخليط ولو طوعت ما بانا وقطعوا من حبال الوصول أقرانا

والبيت الشاهد فى وسطها ، انظر ديوانه ص٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، والرواية فيه "حتى لا صراع به" ، وانظر الشاهد فى هامش ابن يعيش ٥/٩ ، والعقد الفريد ٦/٤٥٤ .

أى : هن أضعف الخلائق أجزاء ، ولو قال : ركنا ، لصح فى غير الشعر ، وقبله :

لله ما صنعت تلك العيون بنا ∴ قتلنا ثم لم تحيين قتلانـــا[1]

النون فى تحيين ضمير المؤنث ، وهو العيون أو النساء ، نحو : "لهضربن" ، ولذلك بقيت مع الجازم ، ولو قال : أنت يا امرأة لم تحيى سقطت ، لأنه علامة رفع لا ضمير نحو : "لم تضربى أنت" .

(وقد يقع الواحد موقع "الجمع"[2] نحو قوله تعالى : =(فإن طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ)=[3]) أى : من الصداق (=(نَفْساً)=) أى : أنفسا .

(ونظيره) أى : ونظير وقوع الواحد موقع الجمـــع :

(كلوا فى بعض بطنكم تعفوا ∴ فإن زمانكم زمن خميـــــص[4])

---

(١) الشطر الأول مخالف لرواية الديوان والمقتضب وابن يعيش والعقـد الفريد فالرواية فى هذه المراجع هى :

* إن العيون التى فى طرفها مرض *

وفى هامش ابن يعيش "جور" انظر الصفحات السابقة فى الهامش (٦) ص ٦٠٢ وانظر المقتضب ٢/١٧٣ .

(٢) فى الأصل "موقع الجملة" .

(٣) الآية "٤" من سورة النساء ، وقد استشهد بها سيبويه فى الكتـــاب ١/٢١٠ على قوع الواحد موقع الجمع ، واستشهد بها أيضا المبرد فى المقتضب ٢/١٧٣ ، وابن مالك فى شرح عمدة الحافظ ص ٤٧٥ ، وانظر معانى القرآن للفراء ١/٢٥٦ ، ومعانى القرآن للأخفش ١/٢٢٧ .

(٤) هذا البيت من بحر الوافر وهو من الأبيات الخمسين فى كتاب سيبويـــه التى لا يعرف لها قائل ، فقد استشهد به سيبويه ٢/٢١٠ على وضـــع

أى : جائع -(بمعنى جائع)[1]- أهله ، نحو : نهاره صائم ، وإنما كان المراد الجمع لأن المخاطبين جماعة ، وتعفوا من عف عن الحرام أى : كف عنه ، وذلك لأنهم كانوا يتلصصون ويتغادرون ، فأمرهم بالإقتصار على القليل من الزاد ليعفوا .

(إلا أن يكون جنسا)[2] استثناء من قوله "وبطابقه" أى ويطابق التمييز جنسا ، أى ، يقع على القليل والكثير منه (نحو : طاب / زيد علما) ب ٧٢/

=== المفرد وهو بطن موضع الجمع للضرورة وانظره فى المقتضب ١٧٢/٢ ، وابن يعيش ٢٢/٦ ، والأمالى الشجرية ٣١١/١ ، والخزانة ٣٧٩/٣ - ٣٨١ ، والكشاف ٤٣٣/٤.

والرواية فى المقتضب ومعانى القرآن للفراء ٣٠٧/١ :

* كلوا فى نصف بطنكم تعيشوا *

وقد أورد صاحب الخزانة آراء العلماء فى هذه المسألة وهى كما يلى :-

١ - سيبويه والمبرد يريان أنه ضرورة وتبعهما على ذلك ابن السراج وابن عصفور . انظر سيبويه ٢٠٩/١ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، والمقتضب ١٧١/٢ ، ١٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤/٢ ، والأصول ٢٤٥/١ ، والخزانة ٣٧٩/٣ ، ٣٨٠ .

٢ - والفراء وابن جنى وبعض النحاة يجيزونه بدون ضرورة .

انظر معانى القرآن للفراء ٣٠٧/١ ، ٣٠٨ ، ١٠٢/٢ ، والمحتسب ٨٧/٢ ، وأورده الزمخشرى فى المفصل ولم يقل شراحه كابن يعيش إنه ضرورة ، قال البغدادى " ومنهم صاحب اللباب قال : وقد يقع الواحد موقع الجمع . . الخ " الخزانة الصفحة السابقة .

(١) ما بين المعقوفتين -( )- زيادة من (هـ) .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢٢٢/١ .

فإن القليل من العلم علم ، (ومنه) أى : ومما يكون التمييز فيه جنسا (= (واشتعل الرأس شيبا)[1] =) فإن الشيب يقع على القليل والكثير ، وإنما ميزه عما قبله بقوله : " ومنه " ، لأن الشيب فى الآية مراد به شموله لجميع الرأس ، وانتشاره وفشوه فى جميعه ولذلك نسب إليه الإشتعال على الإستعارة ، فالشيب -(ههنا)-[2] لا يراد به أصل الشيب وطرف منه كما فى " طاب زيد علما " وإنما صح التمثيل به لأن مطلق الشيب مما يصح إطلاقه على القليل -(والكثير)-[3] وبذلك الإعتبار كان جنسا ، لا باعتبار خصوص مورده فى الآية .

---

(١) الآية " ٤ " من سورة مريم .
وما ذكره من إعراب " شيبا " تمييزا هو أحد قولين فى إعرابه وهو اختيار الزجاج كما فى إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٠١ ، والقرطبى ١١ / ٧٧ ، وتبعه على ذلك ابن مالك فى شرحه لعمدة الحافظ ص ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ .
والقول الثانى أن تكون مصدرا من اشتعل ، لأنه بمعنى شاب ، وبهذا قال الأخفش كما فى معانى القرآن ٢ / ٤٠١ ، ورجحه النحاس فى إعراب القرآن ٢ / ٣٠١ ، وانظر القولين فى الصحاح " شيب " ، ومشكل إعراب القرآن لمكى ٢ / ٤٤٩ .

(٢) كلمة -(ههنا)- ساقطة من الأصل و (ك) و (م) .

(٣) كلمة -(والكثير)- ساقطة من الأصل و (ك) و (ل) .
وقال صاحب العباب اللوحة ١٠٢ : " فإن مطلق الشيب يقع على القليل والكثير وفيه من اللطف ما لا يتفطن بمواقعها إلا الراسخون فى علم المعانى والبيان ."

(إلا أن يقصد الأنواع[1]) أى : بذلك الجنس وهو استثناء من قوله : " جنسا " أى : يفرد التمييز إن كان جنسا إلا أن يقصد بذلك الجنس أنواعه .

(نحو : =(بالأخْسَرِينَ أعْمَالاً)=[2]) جمع العمل وان كان جنسا ، لأن المراد أنواعه ، أى : هم الأخسرون من أنواع أعمالهم من نحو : " الصياغة[3] " والنجارة ، والزراعة وسائر أنواع أعمالهم ، أى : شمل الخسران أنواع أعمالهم .

(وآية أنه لتعلقه[4] صحة إضافته إلى ما انتصب عنه .) الآية العلامة التى يعرف بها الشيء ، أى يعرف كون التمييز لما أنتصب عنه ، وكونه لتعلقه بصحة إضافته فإذا قلت: طاب زيد أبا واردت أن زيدا أب لم يصح إضافة الأب إلى زيد ، لأنه كإضافة الشيء إلى نفسه ، وإذا اردت أن له أبا جاز أن تقول : أبو زيد ، وكذلك يصح فى الصور المذكورة إضافة التمييز إلى ما انتصب عنه ، فيقال : أبو زيد لإرادة التعلق ، ودار زيد ، وعلم زيد ، وشيب الرأس ، وأعمال الأخسرين .

---

(١) قال فى العباب اللوحة ١٠٢ : " فإن التمييز حينئذ يطابقه على حسب ما يقصد . وانظر شرح الكافية للرضى ١/٢٢٢ .

(٢) من الآية " ١٠٣ " من سورة الكهف . وانظر إعرابها فى معانى القرآن للأخفش ٢/٤٠٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٧ ، ومشكل إعراب القرآن لمكى ١/١٠٣ ، وانظر شرح الكافية للرضى ١/٢٢٢ .

(٣) فى الأصل " الضياسة " وهو تحريف .

(٤) قال فى العباب لو ١٠٢ : "على سبيل القطع أو على سبيل الإحتمال ."

(وإن كانت) أى : وإن كان التمييز (صفة)[1]
وأنث اسم كان باعتبار الخبر ، وهو لفظ " صفة " .
هذا مقابل قوله : " و[2] إن كان اسما ، " أى[3] وإن كانت صفة
(كانت له)[4] أى : لما انتصب عنه (وطابقه) أى : وكانت مطابقة
له فى الإفراد والتثنية والجمع (نحو : لله دره فارسا ، ودرهما
فارسين ، ودرهم فوارس)[5] لأنه مدحه باعتبار أنه فارس ، لا باعتبار أن له
فارسا .

---

(١) فى العباب لو ١٠٢ : " صفة صريحة كالصفات المشتقة ، أو مؤولة نحو : كفى بزيد رجلا ، فإن معناه : كاملا فى الرجولية ، وعلى ما فسرنا الصفة به لا يرد عليه ولا على ابن الحاجب ما أورده الشيخ الرضى وغيره عليه ، فإنه قال : وما كان ينبغى له هذا الإطلاق فإن رجلا فى : كفى بزيد رجلا صح أن يكون لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون لمتعلقه ، وانما لا يرد هذا عليهما لأن رجلا فى : كفى بزيد رجلا مؤول بالصفة والصفة يجب أن تكون لما انتصب عنه لا لمتعلقه ." انظر كلام ابن الحاجب فى شرح الرضى للكافية ١/٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٢) الحرف " و " زيادة من الأصل .

(٣) كلمة " أى " ساقطة من الأصل .

(٤) فى العباب اللوحة ١٠٢ : " أى لما انتصب التمييز عنه لا لمتعلقه فإن الصفة لم تكن صالحة لهما لأن الصفة عامة فلو لم تجعل لما انتصب عنه ولم يكن هنا شيء آخر تجعل له بقيت عامة بلا فائدة ." وانظر شرح الكافية للرضى ١/٢٢٢ .

(٥) الدر فى الأصل اللبن الذى ينزل من الضرع ويكنى به عن الفعل الحسن . انظر الصحاح " در " .
وفى هامش العباب لو ١٠٢ " الدر فى اللغة اللبن ، فلما كان معاش العرب به استعملوه فى موضع الخير مجازا ، فقالوا : لله دره أى : خيره

=== ===

(واحتطت)[1] أى : الصفة (الحال) أى : جاز أن يقال : إن فارسا منصوب على الحال من الضمير فى دره ، والدر اللبن ، ويقال فى الذم : لا در دره ، أى لا كثر خيره ، واللام فى " لله " للتعجب والمدح ، ويحتمل وجهين :-

أحدهما : التعجب من خيره وجوده ، واضافته للمعروف .

والثانى : التعجب من لبنه الذى أرتضعه من ثدى أمه .

أى : أتعجب من ذلك اللبن الذى تولد وتربى به مثل هذا الولد / الكامل فى الصفات ، (التمييز أولى) ، لأن المقصود مدحه بالفروسية لا مدحه حال الفروسية ، إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات وهو ظاهر[2] .

أ-

=== وفى الاصطلاح : الدر الحفظ . وفيه أيضا : والعرب إذا عظموا شيئا غاية التعظيم أضافوه إلى الله ايذانا بأن هذا الشيء لا يقدر على إيجاده إلا الله تعالى ، وبأن هذا جدير بأن يتعجب منه لأنه صادر عن فاعل قادر مصدر للأشياء العجيبة ."

(١) انظر المرجعين السابقين فى نفس الصفحات .

(٢) هذا هو اختيار الجمهور كابن الحاجب . انظر شرح الكافية للرضى ١/٢٢٢ ، وابن يعيش فى شرحه للمفصل ٢/٧٣ ، وابن مالك فى شرحه للعمدة ص ٤٧١ .

وقال الرضى بعد ما ذكر ترجيح ابن الحاجب للتمييز :

" وأنا لا أرى بينهما فرقا ، لأن معنى التمييز عند ما أحسن فروسيته فلا يمدح فى غير حال الفروسية إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه فى حال فروسيته ، وتصريحهم بمن فى : لله درك من فارس ، دليل على أنه تمييز ."

(ويلزمه) أى : ويلزم التمييز (التنكير) أى : لا يكون إلا نكرة (على الأعرف ،) الذى هو مذهب البصريين ،

واحتجوا عليه بثلاثة أوجه :-

أحدها : القياس على الحال مع الإشتراك فى رفع الإبهام .

والثانى : أن المقصود من التمييز رفع الإبهام ، وهو حاصل بالنكرة فيضيع التعريف .

والثالث : أن النكرة هو الأصل ، والمعرفة فرع عليها ، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع بلا غرض ، ولا غرض فى التعريف لما ذكرناه[1] .

(ويحتج للآخر) أى : القول الآخر وهو مذهب الكوفيين[2] (بقوله تعالى : =(إلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَه[3])= فيمن قرأ .) فإن المراد إلا من سفه نفسا ، إذ " سفه " لازم لا يقتضى مفعولا .

---

(١) انظر حجج البصريين فى المقتضب ٣/ ٣٢ ، ٣٤ ، ٥٦ ، ٩٠ ، والمقتصد ٢/ ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٢٨١ ، وابن يعيش ٢/ ٧٠ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٢٢٣ ، واللمع ص ١٤٧ ، والتسهيل ص ١١٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٦ ، ٤٦٧ .
وانظر شراح الألفية عند قول ابن مالك :-
اسم بمعنى من مبين نكسرة ... ينصب تمييزا بما قد فسره .

(٢) انظر المراجع السابقة فى الهامش السابق .

(٣) الآية " ١٣٠ " من سورة البقرة والكوفيون يجعلون نفسه تمييزا ويستدلون بها على جواز وقوعه معرفة . انظر معانى القرآن للفراء ١/ ٧٩ .
أما البصريون فيحطونه على نزع الخافض . انظر إعراب القرآن للنحاس ص ١/ ٢١٤ ، ومشكل إعراب القرآن لمكى ابى طالب ١/ ١١١ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٢٢٣ ، والتصريح ١/ ٣٩٤ .

(وفى الأول) أى : فى القول الأول وهو الأعرف

(تحمل[1] الآية على نـــزع الخافض) أى : سفه فى نفسه ، أو علـى تضمين معنى الجهل أى : جهل نفسه .

وقوله فى الكتاب : " فيمن قرأ " يقتضى ظاهره أن فى الآية قراءة أخرى ، وقد تتبعت كتبا كثيرة معتبرة فى مشهور القراءة وشواذها ، وسألـــت المعتبرين فى القراءة وما عثرت على نقل قراءة أخرى فى الآية لا مشهـــورة ولا شاذة[2] ، ولعل المصنف وقف على ما لـــم نقـــف عليـــه ،

=== وقال الأخفش فى معانى القرآن ١٤٨/١ : " فزعم أهل التأويـــل أنه فى معنى " سفه نفسه " وقال يونس اراها لغة ، ويجـــوز فى هذا القول : سفهت زيدا ، وهو يشبه " فهن رأيه وخســـر نفسه ، الا أن هذا كثيرا .

وذهب ابن هشام فى المغنى ص ٥٧٩ : الى أنها ضمنه معـــنى أشهن أو أهلك " .

وقال فى ص ٦٠٨ : " ان " من " نصب على الاستثناء ونفسه توكيد " وبهذا يكون فى " نفسه " اربعة آراء :-

الأول : النصب بنزع الخافض وعليه جمهور البصريين .

الثانى : التمييز وهو اختيار جمهور الكوفيين .

الثالث : النصب على المفعول به على تضمين سفه معنى فعل متعد وبهذا قال الأخفش وابن هشام فى أحد قوليه .

الرابع : نصب على التوكيد " لمن " المنصوبة على الاستثناء .

وقد أشار المصنف والشارح الى الرأيين الأولين .

(١) فى (هـ) " تحتمل " وهو خطأ .

(٢) لقد فعلت أنا أيضا مثل فعل الشارح من البحث والسؤال لعلى أعثر على ما لم يعثر عليه ، ولكننى انتهيت إلى العجز عن العثور على أى قراءة فيها .

ويحتمل أن يكون غلطا من الناسخ وأنه فى الأصل " فيما قيل " أى : فى أحد الأقوال ، إذ تحتمل الآية نزع الخافض والتضمين ، والتمييز أيضا ، فلا يتعين لواحد ،

ويعضده لفظ صاحب المغنى[1] ، إذ قال : " حجة الكوفيين قوله : تعالى =(شَفَهَ نَفْسَهُ)[2]= على أحد الأقوال ."

ولم ينقل فيه قراءة أخرى ، مع أنه مرجع وأستاذ فى القراءة مشهور ، والله أعلم بحقيقته .

---

(١) المشهور من كتب النحو بهذا الاسم ثلاثة كتب :-

أحدها : المغنى فى شرح الإيضاح العضدى لعبد القاهرالجرجانى ذكره فى مقدمة المقتصد ١/٦٧ ، وقال إنه كتاب لا يطول إليه باع كل إنسان ، وذكر محقق المقتصد إنه يقع فى ثلاثين مجلدا ، ولا يعرف مكانه من العالم .

الثانى : المغنى لابن فلاح وقد نقل عنه السيوطى فى عدة مواضع من الأشباه والنظائر منها فى ١/٤٩ ، ١/٧٢ ، ٧٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٦ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ١/٢٤٦ ، ٢٦١ ، ٢٧٨ ويبدو من نقل السيوطى عنه أنه كتاب قيم .

الثالث : مغنى اللبيب لابن هشام وهذا يستحيل أن يكون هو المراد لأن ابن هشام متأخرعن الشارح ، فبقى الاحتمال يدور بين كتاب عبد القاهر وكتاب ابن فلاح ويترجح عندى أنه كتاب ابن فلاح لكثرة نقل السيوطى عنه بينما لم أعثر على أحد نقل عن المغنى للجرجانى والله أعلم .

(٢) من الآية "١٣٠" من سورة البقرة .

(ولا يجوز تقديمه) أى : تقديم التمييز (على عامله مطلقـــا .)
أى : -(سواء)-[1] كان العامل فعلا أو معنى فعل ، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين[2] ، واحتجوا عليه بوجوه :-

أحدها : أن التمييز فى المعنى فاعل على ما سيأتى ، إذ معنى " طـاب زيد نفسا " طاب نفس زيد ، ومعنى : " تصبب زيد عرقا " تصبب عرق زيد والفاعل ممتنع تقديمه .

والثانى : أن التمييز تفسير والتفسير لا يتقدم على المفسر .

والثالث : أن الغرض من التمييز ذكر الشيء مجملا أولا ومفسرا آخـــرا ، ليكون أوقع فى النفس وآكد على ما سيأتى آخر الباب ، فلو قدم فات / هذا الغرض . أ ٢١٢ ب ٢

(خلافا للمازنى والمبرد فيما كان العامل فعـــلا[3] نحو :

---

(١) كلمة -(سواء)- زيادة من (هـ) .

(٢) انظر سيبويه ١ / ٢٠٥ ، والمقتصد ٢ / ٦٩٤ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٢٨٤ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٥٦ ، وابـن يعيش ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، وكشف المشكل فى النحو ١ / ٤٩٢ ، والتسهيل ص ٣٦ ، والانصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٨٢٨ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٢٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٦ .

(٣) انظر المقتضب وهامشه ٣ / ٣٦ ، وانظر المراجع المذكورة فى الهامش السابق .
وقد تبعهما على هذا ابن مالك فقال فى شرح عمدة الحافظ ص ٤٧٦ : وقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصبة بفعل متصرف ولأن ذلك وارد فى الكلام الفصيح ... الخ . وانظر التوضيح ٢ / ٣٧١ ، ومغـنى اللبيب ص ٥١٤ .

قولـــه :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كاد نفسا بالفراق تطيب[1]

فيمن أنث الضمير فى "تطيب" .)

-(أى[2])- مذهب الكوفيين ، والمازنى ، والمبرد جواز تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلا واحتجوا بالقياس على الحال بجامع الإشتراك فى رفع الإبهام .

وجوابه بالفرق وهو أن الحال فضلة فجاز تقدمه كالمفعول ، والتمييز فاعل فى المعنى فلا يتقدم .

واحتجوا أيضا بقول أعشى همذان[3] : "أتهجر . . . البيت

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو للاعشى الهمذانى كما ذكر الشـــارح ونسبه العينى فى شرح الشواهد ٣ / ٢٣٥ للمفبل السعدى وينسـب أيضا لقيس بن الملوح ، وهو مطلع القصيدة وبعده :

إذا قيل من ماء الفرات وطيبه تمرض لى منها أغن غضـــوب

وهو فى المقتضب ٣ / ٣٧ ، والايضاح العضدى ص ٢٠٣ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ ، وهامش الكتاب ١ / ٢١١ ، والمقتصد ٢ / ٦٩٣ ، وجمل الزجاجى ص ٢٤٣ ، وشرحها لابن عصفور ٢ / ٢٨٣ ، وكشف المشكل فى النحو ص ٤٩٣ ، وابن يعيش ٢ / ٧٣ ، والعينى ٣ / ٢٣٥ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٨٢٨ .

والرواية فى أكثر هذه المراجع "ليلى" بدلا من "سلمى" وفى بعضهـــا (وماكان) وقد أشار إلى هذه الرواية الشارح .

وفى جمل الزجاجى ص ٢٤٧ وينشد : "ماكان نفس" بالرفع .

(٢) كلمة -(أى)- زيادة من الأصل .

(٣) واسمه عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث ، وهو شاعر محسن مقدم كان فى عصر بنى أمية وقد قتله الحجاج بسبب هجائه لبنى ثقيف . انظـــر ترجمته فى معجم الشعراء للمرزبانى ص ١٤ ، ١٥ ، وانظر الهامش (١) .

على رواية تأنيث الضمير فى تطيب ، وإنما قيده بهذه الرواية لأنه حينئذ فى " كاد " ضمير الشأن لتذكيره ، وفى " تطيب " ضمير " سلمى " ،أى : وما كاد الشأن تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا ، وأما على رواية التذكير فى ضمير " تطيب " فلا يتعين الإستدلال ، إذ جاز أن يكون الضمير فى " كاد " للحبيب ، و " نفسا " ينتصب على التمييز من " كاد " وهو العامل فيه ، وتطيب خبر كاد ، أى : ما كاد نفسا يطيب بالفراق بمعنى : ما كاد نفسه تطيب بالفراق[1] ، ويروى : " وما كان " بالنون ولا استدلال لهم فيه لجواز أن يرجع ضمير كان إلى الحبيب أو إلى سلمى بتأويل المعشوق والمحبوب ، ونفسا خبر كان ، ويطيب على التذكير أو على التأنيث صفة " نفسا " بتأويله بالشخص فى التذكير ، أى : ما كان نفسا طيبة بالفراق ، ويروى : " يطيب " بالضم من الأطابة ، ولا استدلال فيه ، لكون نفسا مفعولا لتطيب مقدما ،أى : " ما كاد نفسا تطيب بالفراق "[2] ، وجاز على رواية : كاد وتأنيث تطيب أن يكون الضمير فى كاد للحبيب أو لسلمى بالتأويل المذكور ، ونفسا خبر كاد ، وتطيب : صفة نفسا ،

---

(١) قال المصنف فى تعليقاته اللوحه ١٦ : " لا تكون دلالة جواز تقديم المميز على عامله قاطعة بالبيت إلا فيمن أنث الضمير فى " تطيب " فيكون فى " كاد " ضمير الشأن وفى " تطيب " ضمير " سلمى " أى : وما كاد الشأن تطيب سلمى نفسا بالفراق ، فقد نفسا ، ولو ذكر الضمير فيه على أن يكون ضمير الحبيب فيحتمل أن يكون فى كاد أيضا ضمير الحبيب ويكون هو عاملا فى التمييز على معنى : وما كاد الحبيب نفسا تطيب بالفراق ، أى : وماكاد نفس الحبيب يطيب بالفراق .

(٢) انظر شرح الشواهد للعينى ٣/٢٣٨ - ٢٣٩ .

أى : نفسا طيبة بالفراق ، ويكون على استعمال كاد على الأصل[1] المرفوض[2] نحو :

* وماكـــت آيـــــا[3] *

والأرجح الأول ، والغرض أنه لا يتعين الاستدلال أيضا على تـأنيـــث الضمير فى تطيب ، وذكر فى التعليق أن دلالة البيت على رواية التأنيث قاطعة[4] ، وهذا الاحتمال يدفع قطع الدلالة .

---

(١) انظر شرح الشواهد للعينى ٣/٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٢) فى الاصل " المفروض " .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل لتأبط شرا : ثابت بن جابر بن سفيان وهو أحد الصعاليك المشهورين فى الجاهلية . انظر ترجمته فى الشعـــر والشعراء ص ١٤٣ ، ولهذا البيت قصة مذكورة فى الخزانة ٣/٥٤٢ . والبيت بتمامه :

فابت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفـــر

وهو فى الخزانة ٣/٥٤٣ ، والمقتصد ٢/١٠٤٨ ، واللسان "كيد" والعينى ٢/١٦٥ - ١٦٦ ، والتصريح ١/٢٠٣ ، والمفصل ص ٢٤٥ ، وابن يعيش ٧/١٣ ، والانصاف ٢/٥٥٤ ، والدرر اللوامع ١/١٠٧ . والاصل المرفوض الذى أشار له وأستشهد عليه بهذا البيت هو وقـــوع خبر كاد اسما مفردا بدلا من مجيئه فعلا الذى هو الفرع المستعمـــل انظر المراجع السابقة فى نفس الصفحات .

(٤) جاء ذلك فى اللوحة ١٦ وقد نقلت قوله بكامله فى الهامش (١) ص ٦١٤ .

(ثم التمييز فى الأصل متصف بما -(هو)[1]- منتصب عنـــه .)
أى ؛ موصوف فى المعنى بما انتصب التمييز عنه ، إذ الأصل : عندى
سمن منوان ، وعسل ملء الأناء ، ودراهم عشرون ، وكذا فى " طاب زيد نفسا "
الأصل وصف النفس بالطيب ، والفاعل فى المعنى موصوف بالفعل[3] .

(وانما أزيل) أى التمييز عما هو أصله ، / أو أزيل اتصاف التمييز لفظا أ ٧٤ / ب ٧٣
بما انتصب عنه ، (توخيا) أى طلبا ، (لضرب من المبالغة والتوكيد)[4] .
أما المبالغة " فلأن كون الشيء مجملا[5] أولا ومفصلا ثانيا أبلغ وأوقع
فى النفس من ذكره مفصلا أولا ، وتمام تقريره فى علم المعانى والبيان ،
وأما التوكيد فاما أن يراد به تقرير المبالغة وتوكيدها ، وأما أن يراد به
-(أنه)[6]- بمنزلة تكرير الشيء مرتين مجملا ومفصلا ، فهو كزيد زيد ،
أو زيد نفسه .

---

(١) كلمة -(هو)- ساقطة من (هـ) .
(٢) فى (هـ) زيادة كلمة " هو " بعد كلمة " أى " .
(٣) انظر ابن يعيش ٢ / ٧٤ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٥٧ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٢٣ .
(٤) انظر ابن يعيش ٢ / ٧٥ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٥٨ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٢٣ .
(٥) فى (م) " فلكون الشيء مجملا " .
(٦) كلمة -(أنه)- ساقطة من الأصل .

بحث الإستثناء [1]:-

(ومنها) أى : ومن المنصوبات (ما أنتصب من المستثنى [2] ، وهو : المذكور بعد " إلا ") وأخواته نحو : " حاشا وعدا ، وخلا ، وغير " على ما سيأتى ، وقد يوجد فى بعض النسخ : هكذا : " وهو المذكور بعد إلا غير الصفة [3] فكأنه غير محتاج اليه ، لأن المراد بقوله : " ما أنتصب " : ما جاز انتصابه ، "والا" بمعنى "غير" جاز انتصاب ما بعده أيضا ، تقول : " رأيت رجالا إلا زيدا " وإنما حده بهذه القدر ، لأنه أراد المشترك بين المتصل والمنقطع ، وأخذهما فخرج من متعدد والآخر غير مخرج فتعرض لما يشتركان فيه [4].

---

(١) العنوان المثبت من (م) و (ل) وفى (ظ) و (هـ) " المستثنى " ولا عنوان فى الأصل و (ك) .

(٢) تكلم ابن الحاجب فى شرحه للمفصل ١/٣٥٩ ، والرضى فى شرحه للكافية ١/٢٢٥ تكلما كلاما كثيرا عن إشكال الاستثناء عقلا وعن حده ، وهو كلام يضيق عنه المقام هنا فأرجع إليه فيهما .

(٣) الرواية التى أشار إليها الشارح هى الموجودة فى (ظ) والعباب .

(٤) عرف ابن جنى فى اللمع الاستثناء فقال فى ص ١٤٩ : " ومعنى الاستثناء أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره ، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره وحرفه المستولى عليه " إلا " وتشبه به اسماء وأفعال وحروف . . . الخ" وقال صاحب كشف المشكل فى النحو ص ٤٩٤ : " فصل : أما الاستثناء فهو إخراج بعض من كل بإلا أو بكلمة فيها معنى " إلا " . .الخ" وفى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٤٨ : " الاستثناء : إخراج الثانى مما دخل فيه الأول بالأدوات التى وضعتها العرب لذلك . .الخ" . وقال ابن مالك فى التسهيل ص ١٠١ : " وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك " بإلا " ، أو ما بمعناها بشرط الفائدة " .

(فمتصل) أى فالمستثنى متصل (إن كان مخرجا من متعدد لفظـــا أوتقديرا نحو : " جاءنى القوم إلا زيدا "[1]) هذا مثال للمتعدد لفظا ، أى : لفظه موضوع لمتعدد ، ولو مثل بنحو " الرجال " كان أولـــى ، (وضربت زيدا إلا رأسه "[2]) هذا مثال للمتعدد تقديرا ، إذ لفـــظ " زيد " علم موضوع لشخص لا تعدد فيه ، وليس فى لفظه تعدد إذ ليس بجمع ، ولكن التعدد فيه تقديرى ، باعتبار الأجزاء ، لا باعتبار الجزئيات ، إذ أجزاء زيد متعددة كالرأس ، واليد ، والرجل ، وسائر الأعضـــاء .

=== وانظر سيبويه ٢/٣٠٩ ومابعدها ، والمقتضب ٤/٣٨٩ ، والمقتصد ٢/٦٩٩ ، والايضاح فى شرح المفصل ١/٣٥٩ ، وابن يعيش ٢/٧٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٧ ، وشرح الكافية للرضى ١/٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(١) انظر المراجع السابقة فى الهامش السابق فى نفس الصفحات .

(٢) تفسير المصنف ومثاله للمتعدد تقديرا مخالف لتفسير الرضـــى ومثاله له فى شرحه للكافية ، فقد قال فيها ١/٢٢٤ :

" وقد يكون مقدرا نحو : " ماجاءنى إلا زيد " ، أى : ماجاءنى أحـــد الا زيد " .

وتبعه على ذلك الحسينى فى العباب اللوحه ١٠٣ فقال :

" وتقديرا " أى : متروك الذكر . " وجعل المثال " ضربت زيدا إلا رأسه " من المتعدد لفظا فقال : " وضربت زيدا إلا رأسه " فإن " زيدا " مفرد متصل الأجزاء حسا لكن يصح أفتراقها حكما بالنسبة إلى بعـــض الأفعال كالضرب والبيع ، وإنما لم يذكر مثال المتعدد تقديرا لذكره بعد ذلك ، قال الشارح : " ضربت زيدا إلا رأسه " مثال للمتعـــدد تقديرا وفيه نظر على ما ذكرنا . "

(وإلا) أى ؛ وإن لم يكن مخرجا من متعدد ، (فمنقطع) نحو ؛ " ماجاءنى أحد إلا حمارا "[1] ، (وهو) أى المستثنى (منصوب) أى يجب نصبه (بعد "إلا" غير الصفة فى كلام موجب)[2] وقيد بغير الصفة لأن "إلا" إذا كان صفة بمعنى "غير" لا يجب نصب ما بعده على ما ستأتى تفاصيله .

---

(١) قال المبرد فى المقتضب ٤/٤٦٢ ؛ "هذا باب ما يقع فى الاستثناء من غير نوع المذكور قبله ، وذلك قولك ؛ "ماجاءنى أحد إلا حمارا" وانظر سيبويه ٢/٣١٩ .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٢/٣٣٠ - ٣٣١ ؛ "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما ادخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون فى الدرهم حين قلت ؛ "له عشرون درهما" وهذا قول الخليل - رحمه الله - ، وذلك قولك ؛ "أتانى القوم إلا أباك ومررت بالقوم إلا أباك ،والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل ما قبله . ولم يكن صفة ، والعامل فيه ما قبله من الكلام . . . الخ " ، وانظر المقتضب ٤/٣٨٩ .

وقال ابن مالك فى الخلاصة ؛

ما أستثنت إلا مع تمام ينتصب

انظر شراح الألفية عند هذا البيت ، وانظر المقتصد ٢/٦٩٩ ،واللمع ص ١٥٠ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٥٤ .

وقد اختلف النحاة فى ناصب المستثنى الموجب بعد "إلا" وتتلخص آراؤهم فيما يلى :-

١ - سيبويه يرى أن العامل فيه ما قبله من الكلام . انظر الكتاب ٢/٣٣١ وتبعه على ذلك جمهور البصريين وقد رجحه ابن الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ١/٣٦٢ وأبوعلى فى الايضاح . انظر المقتصد ٢/٦٩٩ .

٢ - المبرد يرى أنه منصوب بإلا التى نابت عن "استثنى" أو أعنى "

(ومنقطعا) أى : وهو منصوب [1] إذا كان منقطعا ،
(مستثنى إيقاعه موقع الاسم الأول نحو :
= (لَا عَاصِمَ اليومَ مِن أمرِ الله إلا مَنْ رَحِمَ) [2] =

=== كما فى المقتضب ٤ / ٣٩٠ ، وانظر الخصائص ٢ / ٢٧٦ ، ووافقه ابن مالك فى التسهيل وعزا هذا القول لسيبويه . انظر التسهيل ص ١٠١ وما نسبه لسيبويه خطأ بدليل ما سبق أن ذكرناه .
وقد ضعف ابن جنى فى الخصائص ٢ / ٢٧٦ رأى المبرد .
وضعفه أيضا ابن عصفور فى شرحه لجمل الزجاجى ٢ / ٢٥٢ ، وابن الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٦٢ .
٣ - الفراء من الكوفيين يرى أنه منصوب بإلا على أنها مركبة من "إن" و"لا" ثم خففت نون "إن" وأدغمت فى "لا" وجعلت كالكلمة الواحدة .
انظر شرح الجمل ٢ / ٢٥٣ ، والانصاف ص ٢٦١ .
٤ - ونسب للكسائى قولان :-
أحدهما : أنه منصوب لمشابهته للمفعول .
والثانى : أنه منصوب لمخالفته الأول وذلك لأن معنى "قام القوم إلا زيد" إثبات القيام للقوم ونفيه عن زيد .
انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٢٥٣ ، والانصاف ص ٢٦١ ، وانظر فى هذه الأقوال جميعا شرح الكافية للرضى ١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وابن يعيش ٢ / ٧٦ - ٧٧ ، وأوصلها صاحب التصريح الى ثمانية آراء .
انظر التصريح ١ / ٣٤٩ .

(١) فى (هـ) زيادة -(أى)- فى هذا المكان .
(٢) الآية "٤٣" من سورة هود .
قال سيبويه ٢ / ٣٢٥ : "أى : لكن من رحم"
وقال النحاس فى إعراب القرآن ٢ / ٩٣ : "إلا من رحم" فى موضع نصب استثناء ليس من الأول ، ويجوز أن يكون فى موضع رفع على أن "عاصما" بمعنى معصوم ، ومن أحسن ما قيل فيه أن يكون "مَنْ" فى موضع رفع ===

مطلقا فى اللغة الحجازية نحو : "ماجاءنى أحد إلا حمارا" وفى تميم جاز رفعه على البدل(١) .)

المنقطع : هو ما لا يكون من جنس الأول ، وهو قسمان :

قسم يمتنع إيقاعه موقع الاسم الأول بضرب من التأويل نحو : "ماجاءنى أحد إلا حجرا" إذ لا يصلح إطلاق أحد على حجر بالتأويل ،

=== والمعنى لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الراحم ، أى إلا الله جل وعز ، ويحسن هذا لأنك لم تجعل "عاصما" بمعنى معصوم فتخرجه من بابه" . وانظر مشكل إعراب القرآن لمكى ١/٣٦٦ ، والمقتضب ٤/٤١٢ .

(١) قال سيبويه ٢/٣١٩ : "هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك :
"ما فيها أحد إلا حمارا" ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم .
وأما بنو تميم فيقولون : لا أحد فيها إلا حمار ، أرادوا ليس فيها إلا حمار ولكنه ذكر أحدا توكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمى ثم أبدل ... الخ" وانظر المقتضب ٤/٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، وانظر شراح الألفية عند قول ابن مالك :-

وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع

وانظر اللمع ص ١٥١ ، وابن يعيش ٢/٧٦ ، ٨٠
وكلام سيبويه هنا صريح فى أن الاستثناء المنقطع منصوب أيضا بما قبله ،
ورجح ابن الحاجب أن العامل فيه هو "إلا" فقال فى الايضاح فى شرح المفصل ١/٣٦٣ :
"فأما المنقطع فالعامل فيه "إلا" لأنها تعمل عمل لكن ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد ، ومنهم من يقول إنه يظهر."

ونحو قوله تعالى : =(لا عَاصِمَ اليومَ من أمرِ / اللهِ إلا مَنْ رَحِـــم)[1] = أ ١٧٤ ، ب ٧٤ /

على أن المراد بمن رحم المرحوم ، فإنه يمتنع إيقاع العاصم على المرحـــوم بالتأويل ، فيجب نصبه على المذهبين[2] بلا خلاف ،

وقسم لا يمتنع إيقاعه موقع الاسم الأول وهو المراد بقوله في الكتـــاب : " ومطلقا " أي : ومنقطعا مطلقا عن قيد امتناع إيقاعه موقع الاسم الأول ، أي : يجوز إيقاعه موقعه بضرب من التأويل نحو : " ماجاءني أحد إلا حمارا " فإن الأحد قد يتناول الحمار بضرب من التأويل ، وهو أن يراد بالأحد الشيء أو يراد بالأحد الشخص وما يتعلق به من مركوبه ونحوه ، فإنه حينئذ يتنـاول الحمار مجازا ، فهذا القسم يجب نصبه عند أهل الحجاز ، ويجوز رفعـــه على البدل عند بني تميم ، ولو قال في الكتاب : " وأما في المطلق عن قيـد الامتناع إلى آخره كان أظهر وأدل على المقصود ، ومثل في الكتاب فـــي المنقطع الذي لا يصح إيقاعه موقع الأسم الأول بقوله تعالى : =(لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم)[3] = أي : إلا من رحمه الله ، بمعنى إلا المرحوم والمرحوم يمتنع إيقاعه موقع العاصم لأن المرحوم معصوم لا عاصم ، هـــذا على أحد الوجوه ، وقد قيل : ان العاصم بمعنى ذو العصمة فيشمل العاصم والمعصوم فيكون الإستثناء من جنس الأول ، وقيل : العاصم فاعـــــل

---

(١) الآيـة " ٤٣ " من سورة هـود .

وانظر في هذا التقسيم شرح الكافية للرضي ١/٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وابـن يعيش ٢/٨٠ ، والايضاح في شرح المفصل ١/٣٦٥ .

(٢) أراد بالمذهبين لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم .

(٣) الآيـة " ٤٣ " من سورة هود ، وقد تقدم الكلام عليها في الهامش (٣) ص ٦٢٠ .

بمعنى مفعول كـ =(ماء دافق)=[1] والتقدير : لا معصوم إلا المرحوم ، فهو من جنس الأول أيضا ، وقيل : " من رحم " هو الراحم ، أى : الا من رحم الخلق ، فيكون من جنس العاصم أيضا ، أى : لا عاصم إلا الرحم[2] .

(وروى قوله :

* إلا أوارىُ لأيا ما أُبينهـا[3] ..

مرفوعـا ومـنصوبا ،) البيت للنابغة وآخـره :

.. والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد *

---

(١) من الآية "٦" من سورة الطارق وتمام الآية =(خلق من ماء دافق)= .

(٢) أنظر المراجع المتقدمة فى الهوامش ٢ ص ٦٣ و ١٠ ص ٦٢٢

(٣) هذا شطر من بيت من بحر البسيط وهو للنابغة الذبيانى كما ذكـر الشارح من معلقته التى مطلعها :-

يا دار ميـة بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

والنابغة لقب له ويكنى أبا أمامة وأبا ثمامة بابنتيه واسمه : زياد بـن عمرو بن معاوية وهو شاعر جاهلى اشتهر باعتذارياته التى اعتذر بهـا للنعمان . انظر ترجمته فى شرح القصائد العشر للتبريزى ص ٣٤٩ ، والمعلقات العشر وأخبار شعرائها لاحمد بن الأمين الشنقيطى ص ٩٤ ومابعدها وفى مقدمة ديوانه ص ١١ .

والبيت المذكور من شواهد سيبويه قال فى الكتاب ٢ / ٣٢٠ - ٣٢١ : قال بعد ذكر أن بنى تميم يرفعون المستثنى المنقطع : " وعلى هـذا انشدت بنو تميم قول النابغة الذبيانى : يادار ميـة .....

إلا أوارى لأيا ما أبينها والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلـد

وأهل الحجاز ينصبون " وانظره شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ / ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، وشرحها للنحاس ص ١٩٤ .

والبيت فى ديوانه ص ٧٦ تحقيق ابن عاشور وفى شرح القصائد العشـر للتبريزى ص ٣٤٨ ، وأخبار المعلقات العشر لابن الامين الشنقيطى ص ٩٤

وقبله :

وقفت فيها أصيلا لا أسائلها

عيت جوابا وما بالربع من أحد[1]

اللأى البطء ، و " ما " زائدة ، أى : عرفت دارسة وتبينتها بعد بطء وتأمل ، لأنها تغيرت عن حالها لخرابها ، و " الأوارى " جمع " آرى " وهى التى يحبس بها الخيل من وتد أو حبل ، و " النؤى " حاجز من تراب يجعل حول البيت والخيمة لئلا يصل إليها الماء ، و " المظلومة " الأرض التى حفر فيها الحوض ، وسماها مظلومة لأنها لم تكن موضع حوض فجعلوها موضعه ، ووضع الشىء فى غير موضعه ظلم ، والجلد : الأرض الغليظة الصلبة[2] ، استثنى " الأوارى " من الأحد[3] ، وهى ليست من جنسه

=== ويوجد فى أغلب كتب النحو والرواية فى ديوانه " إلا الأوارى " بالتعريف وكذلك فى المعلقات العشر وأخبارها ، قال التبريزى : " ويروى إلا أوارى " والنصب أجود .

(١) فى بعض الروايات " أصيلا كى أسائلها " ، وفى بعضها " أصيلانا " والأصيل العشى ويروى وقفت فيها طويلا . انظر شرح المعلقات العشر للتبريزى ص ٣٥٠ ، وعيت جوابا أى : لم ترد على سؤاله ، والربع المنزل .

(٢) انظر شرح الأبيات فى شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢/٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ وشرح المعلقات العشر للتبريزى ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٣) فى تعليقات الصنف اللوحة ١٦ : * إلا أوارى ما أبينها * وقبله :

وقفت فيها أصيلا لا أسائلها .. أعيت جوابا وما بالربع من أحد

" إلا أوارى .. " وهو جمع الأرى وهو محبس الدابة وقد يسمى الآخية آريا ، وهو حبل تربط بها الدابة فمن نصبها على الاستثناء المنقطع على معنى لكن بها أوارى أو على أنه جعل النؤى ، والأوارى من ===

فالأستثناء منقطع ، مثل : " ما جاءنى أحد إلا حمارا " فلذلك جـــاز الوجهان : الرفع والنصب عند بنى تميم (١) ،

(ومقدما) عطف على / " منقطعا " أى : يجب النصب إذا كان المستثنى مقدما (على المستثنى منه نحو : " ما جاءنى إلا عمرا أحد ") وإنمـــا وجب نصبه إذا قدم ، لأن رفعه كان على البدل ، فإذا تقدم امتنـــع البدل فوجب النصب (٢) .

أ ١٧٥ / ١٧٤

=== من جملة الأحدين مجازا فاستثناها ، ومن رفع فعلى البدل مـــن محل أحد ، ولا يكون إلا على هذا الوجه الثانى .

وتمام البيت :

* والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد *

والمظلومة : الأرض التى لم تحفر ثم حفرت وذلك التراب الظليم ، والجلد : الأرض الصلبة" انتهى .

(١) فى الأصـــل "عند تميم " .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ٣٣٥ : " هذا باب ما يقدم فيه المستثـنى وذلك قولك : " ما فيها إلا أباك أحد " ومالى إلا أباك صديق " .
وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه ، لأن الاستثناء إنما حده أن تدارك بعد ما تنفى فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكـــلام هذا حملوه على وجه يجوز اذا أخرت المستثنى . . . الخ " .
وقال فى ٢ / ٣٣٧ : " وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهـــم يقولون : مالى إلا أبوك أحد ، فيجعلون " أحدا " بدلا كما قالـــوا : ما مررت بمثله أحد فجعلوه بدلا ، وإن شئت قلت : مالى إلا أبوك صديقا كأنك قلت : لى أبوك صديقا . . . . وقد يكون أيضا على قوله : لا أحد فيها إلا زيدا ."
وقال المبرد فى المقتضب ٤ / ٣٩٧ " وهذا باب ما لا يجوز فيه البـــدل ===

(وان قدم على صفة المستثنى منه فهو بمنزلة التقديم -(عليه)[1]-)

أى : على المستثنى منه (على رأى والصحيح أن لا يكترث بهـــذا التقديم)[2] أى : لا يبالى بـــه .

=== وذلك الاستثناء المقدم نحو : ماجاءنى إلا زيدا أحد ،وما مـــررت إلا زيدا بأحد " وانما امتنع البدل لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه ، فصار الوجه الذى كان يصلح على المجاز لا يجوز ههنا غيره ."
وانظر ص ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(١) كلمة -(عليـه)- ساقطة من الأصـل .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٢/ ٣١٤ : " فان قلت : ما أتانى أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، كان الرفع والجر جائزين وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثـم وصفته بعد ذلك ."

وقال المبرد فى المقتضب ٤/ ٣٩٩ : " وتقول فى باب منه وهـــو أن تؤخر صفة الأول . تقول : ماجاءنى أحد إلا زيد خير منك التقدير : ماجاءنى أحد خير منك الا زيد ، فأنت فى هذا مخير : ان شئـــت نصبت زيدا لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته فلم تقدم المستثنى لتبدله من شىء لم يتم اذا كان لا يمر إلا بوصفه فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به . . . .

وأما من أبدل فيقول : الوصف تابع مستغنى عنه ، وانما أبدل مـــن الموصوف لا من وصفه . . . . . وكان سيبويه يختار : ما مررت بأحـــد إلا زيد خير منك ، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته والنعت فضلة يجوز حذفها .

وكان المازنى يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من شىء فقد أطرحته من لفظى ، وان كان فى المعنى موجودا فكيف انعت ما قد سقـــط ؟ والقياس عندى قول سيبويه لأن الكلام إنما يراد لمعناه . . . الخ ." ===

(نحو : ماجاءنى أحد إلا زيد خير منك) فقوله خير صفة أحـــد ، وإلا زيد " تقدم[1] " على صفة المستثنى منه ، وفيه وجهـان :-

أحدهما : أن التقديم على الصفة كالتقديم على الموصوف لأن الصفـة والموصوف كشىء واحد ، وكما يجب النصب عند التقديم على المستثنى منه يجب أيضا عند تقديمه على صفته ، والصحيح أن الصفة فضلة ، فالمستثنى واقع صورة بعد المستثنى منه ، وهو " أحد " فيجوز فيه الوجهـان : النصب والرفع ، والصفة فى حكم العدم ، فلا يبالى بالتقديم عليهـا .

(وبعد ما خلا ، وماعدا "[2]) عطف على قوله : " مقدما " أى : يجب النصب أيضا فى المستثنى إذا كان واقعا بعد " ماخلا وماعـــدا " .

=== وكلام المصنف هنا يدل على أنه يرجح رأى سيبويه ويضعـــف الرأى الذى اختاره المازنى وأجازه المبرد مع ترجيحه لرأى سيبويه . وانظر اللمع ص ١٥٢ ، وشرح جمل الزجاجى ٢/٢٦٢ ، ٢٦٣ والتسـهيل ص ١٠٢ ، وابن يعيش ٢/٩١ ، ٩٢ ، والايضـاح فى شرح المفصـل ١/٣٧٤ ، والهمع ١/٢٢٥ .

(١) فى الأصـل " تقديم " .

(٢) انظر سيبويه ٢/٣٠٩ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، والمقتضب ٤/٣٩١ . وقد ذكر سيبويه أن خلا تكون فى بعض اللغات حرف جر ما لم تسبق بما ، فإذا سبقتها وجوب كونها فعلا .
وانظر اللمع ص ١٥٣ ، ١٥٤ ، والمقتصد ٢/٧١٣ - ٧١٤ .

(وليس ، ولا يكون بعد كل كلام[1] .) أى : موجب أو منفى (نحو : " جاءنى القوم ، أو ما جاؤنى ماخلا زيدا ، وماعدا زيدا " أو " ليس زيدا ز ولا يكون زيدا " وهذه أفعال ضمر فاعلوها[2] .) فيجب نصب الواقع بعدها ، لأن كل واحد منها فعل فلابد له من فاعل ، إذ ليس بمذكور لفظا ، فإن قلت : إذا كان المذكور قبله لفظه الرجال أو النساء ، وقلت : جاءنى الرجال ماعدا زيدا أو النساء ماعدا هندا فلا يرجع إليه ضمير المفرد المذكر .

قلت : هو على حذف مضاف والتقدير لا يكون الرجال ، أى بعضهم ، فذكر الضمير فى "عدا ، وخلا ، وليس ،ولا يكون " باعتبار "لفظ"[3] البعض[4] المضاف ، لولاه لجمع الضمير وأنث فى " ماعدا ، وخلا ،وليس، ولا يكون ".

(وجائز فيه النصب والبدل) وهو عطف على قوله : " منصوب " أى : والمستثنى جائز فيه النصب والبدل .

(وهو) أى : البدل (المختار بعد إلا متصلا فى كلام غير موجب ذكر المستثنى منه قبله[5] .)

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٤٨ ، والمقتضب ٤/٣٩١ ، واللمع ص ١٥٣-١٥٤ ، والمقتصد ٢/٧١٣ - ٧١٤ .

(٢) انظر المراجع السابقة فى الهامشين السابقين .

(٣) فى (هـ) " لفظة " .

(٤) إدخال الألف واللام على "بعض " يضعفه كثير من النحاة .

(٥) انظر فى هذه المسألة سيبويه ٢/٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٣٤ ، والمقتضب ٤/٣٩٠ ، والمقتصد ٢/٧٠٠ - ٧٠١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٥٦ .

قوله : "بعد" حال من الضمير المجرور فى قوله : "فيه" أى : جائز فى المستثنى واقعا بعد "إلا" ، وأحترز بقوله : غير موجب عن الموجب فإنه لا يجوز فيه البدل ، وإنما لم يجز فى الموجب البدل لأن معنى البدل والإستثناء - حيث جاز - واحد نحو : "ماجاءنى[1] أحد إلا زيدا وإلا زيدٌ[2] "معناهما[3]" واحد وهو أن زيدا مثبت له المجىء بدلا أو استثناء ، فلو قلت : جاءنى أحد إلا زيدا ونصبته على الإستثناء يكون المجىء سلبيا عن زيد ، ولو جعلته بدلا والبدل فى حكم تكرير العامل فيكون "جاء[4]" مكررا -(فيما[5])- بعد -(إلا[6])- "فيكون[7]" المجىء ثابتا لزيد ، -(ففى البدل يثبت المجىء لزيد)-[8] وفى الإستثناء ينتفى المجىء -(عنه)-[9] وهذا بخلاف القاعدة المستقراة من إتحاد معنى البدل والإستثناء "حيث جوزناه"[10].

فإن قلت : لا نسلم أن البدل والإستثناء فى غير الموجب .

---

(١) فى (ك) "ماجاء أحد" .

(٢) فى (م) "إلا زيد وإلا زيدا" بتقديم المرفوع المنصوب .

(٣) فى (هـ) "محتطبهما" وهو خطأ من الناسخ .

(٤) فى (م) "جاءنى" .

(٥) كلمة -(فيما)- ساقطة من (ل) .

(٦) " -(الا)- ساقطة من (هـ) .

(٧) فى (هـ) "يكون" .

(٨) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من الأصل .

(٩) كلمة -(عنه)- ساقطة من (هـ) .

(١٠) فى (م) "حيث جوزناهما" .

معناهما واحد ، فإنك إذا قلت : " ماجاءني أحد إلا زيدا " فلو نصبته على الإستثناء يكون المجيء ثابتا لزيد ، ولو رفعته على البدل فالبدل في حكم تكرير العامل (١) فيكون " ماجاءني " مقدرا بعد "إلا" فيكون المجيء منتفيا عن "زيد" فيتغاير المعنيان .

قلت : البدل في حكم تكرير العامل ، والعامل هو الفعل السابق وهو " جاء " لا " ماجاء " فإن النفي لا تأثير له في العمل ، فالعامل المكرر هو الفعل مجردا عن النفي ، فيكون في البدل أيضا يثبت المجيء لزيد كما في الإستثناء فيتحد المعنيان .

وقوله : " وذكر المستثنى منه قبله " إحتراز عن المفرغ فإنه يعرب على حسب العوامل كما سيأتي ، فنصبه على حسب الإستثناء ، ورفعه -(على البدل)- (٢) .

(فإن تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع ، نحو : " ماجاءني من أحد ، ولا أحد فيها إلا زيد ، وليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به ، ومازيد بشيء أو شيئا إلا شيء بالرفع لا غير ، لأن المتنع عمله إلا في المنفي لا يعمل في الإثبات .) (٣)

---

(١) في جميع النسخ غير (م) " في حكم التكرير " وقد اثبتنا مافي (م) .

(٢) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من الأصل و (هـ) .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣١٥ : " هذا باب ما حمل على وضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم ولكن الاسم وماعمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب ، وذلك قولك : " ماأتاني من أحد إلا زيد " ، وما رأيت من أحد إلا زيدا . " . وانظر كلام الصيرافي في هامش نفس الصفحة ، وانظر ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٠-٤٢١ .

قوله : لأن المتن إلى آخره ، علة لتعين الرفع على البدل من المحل في الصور المذكورة جميعا ، وهي : عبارة -(وجيزة)[1]- جامعة ، أما قوله : " ماجاءني من أحد إلا زيد " ، فإنما تعذر البدل فيه على اللفظ ، لأنه لو أبدل من لفظ " أحد " والعامل في المبدل عامل في البدل فيكون " من " عاملا فيما بعد " إلا " وهو للاثبات ، لكن لفظ " من " لا يعمل في المثبت لأنه لا يزاد إلا في المنفي[2] ، وكذا قوله : " لا أحد فيها إلا زيد " لا يمكن إبدال زيد من لفظ " أحد " ، لأنه يلزم أن يكون " لا " الذي هو عامل في المبدل عاملا في البدل الواقع بعد " إلا " فيكون " لا " عاملا في المثبت[3] ، وكذا : " ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به "[4] لأنه لو أبدل " عن "[5] لفظ شيء " وهو معمول للباء[6] لزم إعمال حرف الجر[7] وهو الباء في ما بعد إلا ، لكن الباء إنما تزاد في المنفي[8] ، وكذا : " ما زيد بشيء إلا شيء " لو أبدل عن لفظ " شيء " لزم إضمار الباء فيما بعد " إلا " وهو لا يزاد أيضا إلا في المنفي[9] ، وكذا : " مازيد شيئا إلا شيء " لو أبدل عن لفظ شيئا لكان العامل فيما بعد " إلا " لفظ " ما " لكن " ما " لا تعمل إلا في المنفي فإنه إذا انتقض النفي بإلا بطل عمله ، فقد اشتركت الصور في هذه العلة ، وإنما قيد " ليس زيدا " بالباء " وهي "[10]

---

(١) كلمة -(وجيزه)- ساقطة من الأصل و (ك) .

(٢) ، (٣) ، (٤) انظر الكتاب ٢/٣١٦ - ٣١٧ ، والمقتضب ٤/٤٢٠ - ٤٢١ .

(٥) في (م) و (ل) "على" .

(٦) في (م) " وهو معمول الباء " .

(٧) في الأصل " لزم اضمار حرف الجر " .

(٨) ، (٩) في (ل) ، (م) " النعي " .

(١٠) في (م) "وهو" .

" بشيء" وذكر في " ما " مع الباء وبدونه ، لأنه " ما " ممتنع العمل فيما بعد " إلا " والباء المزيدة ممتنع العمل فيما بعد " إلا" ، وأما ليس فليس ممتنع العمل فيما بعد " إلا " ، لأن ليس يعمل لفعليته لا لنفيه ، فإذا بطل النفي " بإلا " بقي أصل فعليته ، فيعمل له ، فهو في التقدير في قوة " ما كان " ، فإذا بطل نفيه بقي لفظ " كان " فيعمل في المثبت ، فلفظ " ليس" وإن كان مفردا فهو في تقدير نفي وإثبات، كما ذكرنا .

(ونقول : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد على البدل .)[1]
هذا إيراد ، إذ هو كلام موجب ، فكان حقه أن يمتنع فيه البدل ، وأجاب بقوله : (لأنهم أجروه مجرى النفي) إذ المعنى : " ما يقول رجل ذاك إلا زيد " فهو في حكم النفي .

(ولذا) أي : ولكونه في معنى النفي (ألزموه الصدر ،) أي : ألزموا تقديم لفظ " أقل " ، إذ لا يقال : يقول -(أقل)[2]- رجل ذاك إلا زيد ، وصدريته لتضمنه معنى النفي .

(والرفع بالابتداء وخبره الجملة بعده ، وتلزمه الفعلية أو الظرفية ، وقيل إن الجملة وصف والخبر محذوف ،) ثم ذكر إعراب هذه الجملة وهو أنه يرتفع " " أقل " بالابتداء وخبره الجملة بعده ، وهو " يقول ذاك " ويلزم كون خبره جملة فعلية أو ظرفية ، لأن النفي يقتضي الفعل أو معناه ،

---

(١) انظر المقتضب ٤ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، وسيبويه ٢ / ٣١٤ .
(٢) كلمة -(أقل)- ساقطة من (هـ) .

كالظرف غالبا ، وقد ضعفه بعضهم[1] ، بأن " تحول إلى آخره " صفة رجل بدليل أنه يثنى الضمير تبعا لتثنية الموصوف نحو : " أقل رجلين يقولان ذاك إلا الزيدان " ، وفي هذا التضعيف نظر ، إذ تثنية الضمير مشترك بين كون الجملة وصفا وخبرا ، لأن أقل مضاف إلى المثنى ، فحكمه حكم المثنى ، " وتثنية[2] الضمير في يقولان -(ذاك)-[3] حينئذ لازمة سواء كانت خبرا أو صفة ، وقيل الجملة - وهي قوله : " يقول ذاك " - وصف لرجل ، والخبر محذوف ، أي : حاصل أو موجود ، وقيل هو مبتدأ لا خبر له لأنه بمنزلة الفعل وفي معناه لأنه بمعنى " قل رجل يقول ذاك " ونظيره " أقائم الزيدان ؟ " في كون الفاعل سادا مسد الخبر على ما ذكرنا "[4].

(ولا يجوز طرح الوصف كما في : " رب " لأن المقلل هو الموصوف دون المفرد .) أي : دون المجرد عن الوصف ، هذا إشارة إلى سؤال مقدر على تقدير كونه وصفا بأن يقال : لو كان وصفا لجاز طرحه ،

---

(١) منهم ابن جني في الخصائص ٢ / ١٢٤ إذ قال : إن أقل مبتدأ لا خبر له ونسب السيوطي في الأشباه والنظائر ٢ / ٤٥ هذا القول لابن النحاس .

(٢) في (م) " فتثنية " .

(٣) كلمة -(ذاك)- زيادة من (م) .

(٤) لخص الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - الآراء في إعراب أقل رجل يقول ذاك إلا زيد " في هامش المقتضب ٤ / ٤٠٥ ، وانظر الخصائص ٢ / ١١٤ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٤٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٦ - ٢٨ ، وسيبويه ٢ / ٣١٤ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

لأن الصفة خارجة عن الجملة ، فيجوز الإقتصار على الموصوف وحده نحو : " جاء رجل عالم " ، لكن لم يجز طرحه ، فدل على أنه ليس بصفة فيكون خبرا .

فأجاب : بأنه -(إنما)-[1] لم يجز طرح الوصف فيه كما لم يجز طرحه ، عن مجرور " رب " لأن الغرض التقليل والشيء موصوفا أقل " منه "[2] غير موصوف ، إذ بالصفة خرج ما ليس موصوفا بها ، " إذ قولك "[3] : " رب رجل طويل " أدل على القلة من " رب رجل "[4] ،

(ولا يجوز الجر بدلا من المضاف إليه لأنه لا يضاف إلى المفرد المعرفة)

أي : لا يجوز جر زيد في المثال المذكور على إبداله من المضاف إليه وهو " رجل " لأن العامل في المبدل وهو " أقل " لا يمكن تقديره في " زيد " ، لأنه علم مفرد ، ولا يقال : " أقل زيد " ، لأن " أقل " يستدعي تعددا في المضاف إليه ، نعم لو جمع وقيل : " أقل الرجال " أو نكرة وقيل : " أقل رجال "[6] جاز ، لأنه في حكم المستغرق للنفي الذي تضمنه القلة ، فأما اذا أضيف الى مفرد معرفة فلا يجوز .

(وكذا إذا قلت : قل رجل -(يقول)-[5] ذاك إلا زيد)[7]

---

(١) كلمة -(انما)- ساقطة من الأصل .

(٢) في الأصل " عنه " .

(٣) في (م) " فقولك " .

(٤) [illegible]

(٥) في جميع النسخ غير الأصل " رجل "

(٥) كلمة -(يقول)- ساقطة من (هـ) .

(٦) انظر الكتاب ٢ / ٧٣٠ .

أى : كما لم يجز إبدال " زيد " بالجر من لفظ " رجل " لا يجوز أيضا ابدال " زيد " بالرفع من لفظ " رجل " لأنه فى معنى : " أقل رجل " فكما لم يجز أن يقال : " أقل زيد " ، لا يجوز أن يقال : " قل زيد " ، فإن قلت : فلم جاز " أقل رجل يقول ذاك إلا زيد " ولم يجز : " قل رجل يقول ذاك إلا زيد " على الإبدال فيهما ؟ .

قلت : الفرق بينهما أن قولك : " أقل رجل يقول " إنما جاز على تقدير أن يكون " يقول " خبرا ، فهو فى قوة قولك : " ما يقول رجل ذاك إلا زيد " وابداله من لفظ رجل لا مانع فيه ، لأن العامل فى البدل فى التقدير " يقول " وادخاله على " زيد " غير ممتنع بخلاف قولك : قل رجل يقول ، فإن "يقول" يتعين أن يكون وصفا لرجل ، والعامل فى البدل حينئذ هو " قل " فلو أبدل فيه زيد من رجل لزم انبمار " قل " داخلا على زيد ، ولا يقال : " قل زيد " .

(قال سيبويه ليس بدلا من الرجل ، لأنه فى معنى أقل رجل[1])

قوله : لأنه علة لقوله : بدلا ، لا لقوله : ليس بدلا ، كأن قائلا قال : ينبغى أن يجوز إبدال زيد من " رجل " فى " قل رجل يقول " ، لأنه فى معنى : " أقل رجل يقول ذاك " وقد جاز فيه الإبدال فليجز فى " قل رجل " أيضا الأبدال .

قال سيبويه : فالإبدال لهذه العلة منفى ، وهو إشارة إلى السؤال الذى ذكرناه و " اجبنا[2] عنه ، ويحتمل أن يكون علة لقوله : " ليس بدلا " .

---

(١) انظر قول سيبويه فى الكتاب ٢ / ٣١٤ .

(٢) فى الأصل " اجبناه " .

أى : إنما لم يكن بدلا من الرجل على اللفظ ، لأنه فى معنى " أقل رجل يقول ذاك إلا زيد " وقد ذكرنا أنه لا يجوز جر زيد على الإبدال من المضاف اليه فكما لا يقال : " أقل زيد " ، لا يقال : قل زيد ، وإنما جاز الإبدال فى " أقل رجل يقول ذاك إلا زيد " بالرفع على المحل لا على اللفظ .

(ومعرب على حسب العوامل "إن"[1] لم يذكر[2])

أى : -(المستثنى منه ، هذا عطف على قوله : "وجائز فيه النصب والبدل" ، أى : المستثنى إن وقع فى كلام غير موجب ، فإن ذكر[3])- المستثنى منه جاز النصب والبدل على ما ذكرنا ، وإن لم يذكر المستثنى منه وهو المفرغ فالمستثنى معرب على حسب العوامل .

(نحو : ماجائنى إلا زيد) فإنه مرفوع بالفاعلية "لجاء" ، لأن العامل يستدعى فاعلا (وما رأيت إلا زيدا) منصوب بالمفعولية ، لأن العامل يستدعى مفعولا به .

---

(١) فى (هـ) "اذ" .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣١٠ ، والمقتضب ٤ / ٣٨٩ ، والمقتصد ٢ / ٧٠٠ ، ٧٠١ . وأجاز الفراء نصبه على الاستثناء نظرا إلى المقدر ، وقد رد الرضى هذا القول فى شرحه للكافية ١ / ٢٣٦-٢٣٧ ، ولم اهتد إلى ما نسب للفراء فى تفسيره " معانى القرآن " .

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) .

(ومنه : ماجاءني أحد إلا زيد خير منه " فما بعد "إلا" وصف لما قبله[1] .) زيد مبتدأ ، وخير منه خبره ، والجملة في المعنى صفة لأحد ، فهو مستثنى مفرغ من أعم عام الصفات والتقدير : ماجاءني أحد موصوف بصفة إلا بهذه الجملة ، وإنما ميزه عما قبله مع أنه استثناء مفرغ أيضا لوجهين :-

أحدهما : أن ما قبله كان ما بعد إلا فيه مفردا ، وههنا وقع ما بعد "إلا" جملة من مبتدأ وخبر ، وهو : "زيد خير منه" .

والثاني : أن ما قبله كان مستثنى من أعم عام الذوات ، إذ التقدير : "ماجاءني أحد إلا زيد" وهذه الصفة[2] من أعم عام الصفات .

(فههنا) أي : في المستثنى المفرغ (المستثنى منه محذوف -(و)[3]- المستثنى سمي باسمه مجازا) يعني أن المستثنى المفرغ حكموا عليه بأنه معرب على حسب العوامل فهو فاعل تارة ومفعول أخرى ، فنبه على أن تسميته باسم الفاعل أو المفعول مجاز اذ الفاعل والمفعول هو في الحقيقة المستثنى منه المحذوف ، فإذا قلت : ماجاءني إلا زيد ، فالفاعل في الحقيقة هو : "أحد" فلما حذف وأقيم ما بعد "إلا" مقامه سمي باسمه مجازا ،

---

(١) قال سيبويه ٢/٣٤٢ : " هذا باب ما يكون مبتدأ بعد "إلا" وذلك قولك :" ما مررت بأحد إلا زيد خير منه " كأنك قلت : " مررت بقوم زيد خير منهم إلا أنك أدخلت "إلا" لتجعل زيدا خير من جميع من مررت بهم .

وانظر ابن يعيش ٢/٩٤ ، ٩٥ .

(٢) في جميع النسخ غير (هـ) "هذه الصورة" .

(٣) لفظة -(و)- ساقطة من (هـ) .

لأنه واقع -(موقعه)-[1] .

(-(و)-[2] يدل على اعتبـــاره) أى : على اعتبار المستثنى منه المحذوف (جوازا " ما قام إلا هند " ، مع امتناع : " قام هند ") أى : لـو كان الواقع بعد " إلا " فاعلا فى الحقيقة لكان يجب أن يلحق بالفعـــل المسند علامة التأنيث لأن فاعله مؤنث حقيقة إذ يمتنع أن يقال : قام هند بلا الحاق علامة التأنيث بالفعل " فدل[3] على أنه ليس فاعلا حقيقـــه ، وانما يلحق العلامة بالفعل لأنه مسند إلى أحد المحذوف وهو مذكـــر .

(وهذا) أى : المستثنى المفرغ (لا يكون فى الإثبـــــات) لا يقال : جاء الا زيد ، اذ -(لا)-[4] يصح تقدير أعم العام بمعـــنى جاء كل أحد إلا زيد ، ويستقيم فى النفى وما فى معناه ، إذ يصح نفـــى الفعل إلا عن واحد ، ولا يصح إثباته -(لكل أحد[5])- إلا لواحد .

(إلا أن يستقيم المعنى نحو : قرأت إلا يوم كذا)[6]
أى : قرأت فى جميع الأيام ، بمعنى : أوقعت أصل القراءة فى جميعها

---

(١) لفظة -(موقعه)- ساقطة من (هـ) ، وانظر فى هذه المسألـــة ابن يعيش ٢/ ٨٦ ، ٨٧ .
(٢) الحرف -(و)- ساقط من (هـ) .
(٣) فى الأصـــل " فيدل " .
(٤) كلمة -(لا)- ساقطة من الأصل .
(٥) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (م) .
(٦) انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢٣٧ .

إلا يوم كذا[1] ، لا بمعنى شغلت جميع أجزاء الأزمنة إلا يوم كذا ، فانه ممتنع أيضا .

(ولهذا) أى : ولكنه لا يكون إلا فى الإثبات (يجوز : " مازال زيد إلا عالما ") لأن " مازال " مثبت فى المعنى[2] ، فلا يجوز كما لم يجز " كان زيد إلا عالما "[3] .

(ويجوز) أى : الإستثناء المفرغ ، (فيما هو جواب النفى) وإن لم يكن -(هو)[4]- -(هنا)[5]- نفيا (نحو :

---

(١) قال الرضى وأغلبه أن يكون فى الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال .
وفى العباب لوحة ١٠٦ " وقد يقع فى غير الفضلة نحو : يحرك الفك الأسفل فى الأكل إلا التمساح " وقيل : الكلام مؤول بالنفى أى : ما تركت القراءة إلا يوم الجمعة .

(٢) لأن " ما " نفى و " زال " نفى ونفى النفى إثبات .

(٣) فى شرح الكافية للرضى ١ / ٢٣٧ : " ولقائل أن يقول أجعل الصفات المثبتة على يمكن أن يكون مثله مما لا يتناقض ، واستثنى من جملتها الظلم كما قيل : مازيد الا عالم ، فى الصفات المنفية أو أجعل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم ، كأنك قلت أمكن أن يجمع فيه جميع الصفات الا صفة : العلم كما جعلت هناك على المبالغة فى إثبات الوصف .

(٤) كلمة -(هو)- ساقطة من (ك) ومضافة فى الأصل عند التصحيح .

(٥) كلمة -(هنا)- ساقطة من بقية النسخ .

وما قام منا قائم فى بذينا ... فينطق إلا بالتى هى أعرف[1]

-(أى : بالكلمة التى هى أعرف .)-[2] .

إذ يقال[3] : ينبغى أن لا يجوز ، لأن قولك : فينطق " -(مثبت ولا يصح المفرغ " فى[4] المثبت فأجاب بأن قولك :)-[5] " فينطق " بالنصب " أن " فيه مضمرة ، والتقدير : " فأن ينطق " وهذا المصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل الأول ، وهو : قام ، أى : ما يكون قيام فنطق ، فحكم النفى منسحب على القيام والنطق ، فالنطق فى المعنى منفى ، فيصح الاستثناء المفرغ منه ، ونظيره : " ماتأتنا فتحدثنا " بالنصب ، أى : مايكون منك إتيان فتحديث[6] على نفى المركب ، أى : ما يكون منك إتيان كثير ولا تحديث عقيه[7]

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢/٢٩ ، وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ٣/٣٢ ، ونسبه النحاس فى شرحه لأبيات سيبويه لجرير بن عطية وهى نسبة خاطئة .
وانظر البيت فى العينى ٤/٣٩٠ ، وقد أورده البغدادى فى الخزانة ٣/٦٠٧ وذكر معه كلام المصنف والشارح .
والندى هو النادى وهو مجلس القوم ومتحدثهم ، يريد أنه إذا تكلم منهم أحد فى مجلس القوم سمعت كلمته وعمل بمقتضاها ، لأنه لا يتكلم الا بالرأى الصائب .

(٢) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من جميع النسخ غير الأصل .

(٣) فى (ك) زيادة "لا" بعد "يقال" وهو خطأ من الناسخ .

(٤) فى (ل) و (م) و (هـ) "من" والتصحيح من بقية النسخ ، والخزانة ٤/٦٠٧ .

(٥) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) .

(٦) فى (م) "فحديث" .

(٧) هذا الشرح نقله بكامله البغدادى فى الخزانة ٣/٦٠٧ .

(وجائز فيه الرفع والجر .) عطف على قوله : " معرب "[1] أى -(و)-[2] المستثنى جائز فيه الرفع والجر (بعد " لا سيما " ورويت الوجوه الثلاثة)[3] أى : الرفع والنصب والجر فى " يوم " .

(فى قوله :[4]

* ولا سيما يوم بدارة جلجل *)

---

(١) أى : قوله : " ومعرب على حسب العوامل إن لم يذكر . انظر ص٦٠ من هذا الجزء .

(٢) الواو -(و)- ساقطة من (هـ) .

(٣) اعتبار ما بعد " لا سيما " مستثنى محل خلاف بين العلماء فقد عده منه الزمخشرى فى المفصل وابن يعيش فى شرحه له ٢/ ٨٥ ، ٨٦ ، وأبو على فى البغداديات ص ٣١٧ ، والحيدرة اليمنى فى كشف المشكل فى النحو ١/ ٥٠٥ وهو عندهم مرفوع أو مجرور ، وقد وافقهم المصنف والشارح على ذلك .

وذهب ابن مالك فى التسهيل ص ١٠٧ ، وابن الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، وفى الكافية ووافقه الرضى فى شرحه لها ١/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ ذهبوا إلى أنه ليس بمستثنى بل منبه به على أولويته بالحكم .

وانظر مغنى اللبيب ١/ ١٤٨ ، ١٤٩ ، والتصريح ١/ ١٤٤ ، والدرر ١/ ١٩٩ .

قال السيوطى فى الهمع ١/ ٢٣٤ : " عد الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش وابى حاتم والفارسى والنحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء " لا سيما " ، ووجهه أنك إذا قلت : " قام القوم لا سيما زيد " فقد خالفهم زيد فى أنه أولى بالقيام منهم ، فهو مخالفهم فى الحكم الذى ثبت لهم بطريق الأولوية . . . والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء . . . الخ " .

(٤) القائل هو امرؤ القيس فى معلقته ، وهو من بحر الطويل ،

وأولـــه :

* ألا رب يوم لك منهن صالح *

والسى : المثل ، يقال : هما سيان ، أى : مثلان .

فالنصب لأن " لا سيما " بمنزلة "إلا " أى : إلا يوما .(١)

والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، و" ما " موصولة ، أى " لا سى الذى هو يوم " ، ويجوز على هذا أن تكون " ما " نكرة بمعـــنى شيـــى ،

=== انظر شرح القصائد العشر للتبريزى ص ٢٣ - ٢٤ ، والمعلقـــات العشر واخبار شعرائها للشيخ احمد الامين الشنقيطى ص ٥٩ ، ٦٠ وديوانه ص ١١٢ ، واشعار الشعراء الستة ١ / ٣٠ ، وانظر المراجع السابقة فى الهامش (٢) ص ٦٤١ .

ويوم دارة جلجل يوم التقى فيه أمرؤ القيس بعنيزة ونساء معها عنـــد غدير ، فجرت له معهن قصة ذكرتها كتب الأدب فانظرها فـــى الخزانة ٢ / ١٨ ، ٦٩ ، ودارة جلجل اسم موضع أو غدير فى ديـــار كنـــدة .

(١) قال المصنف فى تعليقاته لو ١٦ " والنصب قيل على أن لا سيما بمعـنى " إلا " وليس بصواب لفساد المعنى ولمكان الواو فانك لا تقـــول : " جاءنى القوم والا زيدا " فالصواب أن يقال : ما نكرة غير موصولـــة ، ولا موصوفة و" يوما " منصوب على التمييز كما فى سرعان ذا احالـــة أو على الظرف ."

وقال الرضى فى شرحه للكافية ١ / ٢٤٩ : " وليس نصب الاسم بعـــد " لا سيما " بقياس لكنه روى بيت امرئ القيس . . . بنصب " يوما " أيضا فتكلفوا لنصبه وجوها فقال بعضهم : " ما " نكرة غير موصوفة ونصب " يوما " بإضمار فعل أى : أعنى يوما ، وقيل على التمييز .

وقال أيضا : " واعلم أن الواو التى تدخل على " لا سيما " فى بعض المواضع . . . اعتراضية ."

وانظر هذه المسألة فى المراجع السابقة فى الهامش ٤ ص ٦٤١

وقد أورد البغدادى فى الخزانة ٢ / ٦٢ كلام الشارح فارجع اليها .

أى : لا سى شبيه هو يوم[1] ،

وأما الجر فما من " سيما " نكرة بمعنى شبيه أى : لا سى شبيه يوم على إبدال يوم[2] من شبيه ، ويجوز أن تكون " ما " زائدة ، أى لا سى يوم وسى اسم لا أى "لا مثل يوم" .

وقد أورد على تقدير النصب إشكالان :-

أحدهما : دخول الواو على "لا سيما" فإنه إذا كان بمعنى "إلا" لا يدخل عليه الواو ، إذ لا يقال : "جاءنى القوم وإلا زيدا"[3].

والثانى : أن الاستثناء لا يصح فى البيت ، إذ المراد أن يفضل هذا اليوم على سائر الأيام الصالحة التى حظى فيها بملاقاة النساء ، والاستثناء لا يصح ، لأنه يؤدى الى أن يكون المعنى أنه كثيرا ما أنفق[4] له الأيام الصالحة ، إلا يوم دارة جلجل ، فإنه غير صالح ، والمراد تفضيل هذا اليوم على سائر الأيام ، لا حطه عنها .

وأجيب عن الثانى : بأن مرادهم أنه يؤدى معنى الاستثناء ، لا أنه بمنزلة "إلا" حقيقة ، وبيان معنى الاستثناء فيه أنك إذا قلت : "أكرمنى القوم لا سيما زيدا" فقد أخرجت "زيدا" من جملتهم بأن أثبت له أفضل ما أثبت لهم ، إذ المعنى أن القوم أكرمونى ، وأن زيدا قد أكرمنى ،

---

(١) فى تعليقات المصنف اللوحه ١٦ : " والرفع فى البيت على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وما موصولة ، أو موصوفة والتقدير : ولا مثل شبيه هو يوم بدارة جلجل ." وانظر المراجع السابقة .

(٢) فى تعليقات المصنف اللوحة ١٦ : " والجر على أن يكون ما صلة وسى مضاف إلى "يوم" أى : ولا مثل يوم ." وانظر المراجع السابقة .

(٣) انظر الهمع ١/٢٣٤ ، والخزانة ٢/٦٤ .

(٤) انفقمت السلعة أى راجت .

ولكن لا كاكرامهم ، بل أشد وأبلغ ، فيكون مستثنى "عنهم"[1] بزيادة الإكرام ، فمعنى الإستثناء وهو إخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره متحقق ، فصح أن يقال : "لاسيما" يعمل عمل "إلا" لمشاركته إياه فى معناه .

وقال فى المفتاح[2] : "الإشكال الأول قائم لأن الواو لا يتوسط بين عامله ومعموله" ويمكن أن يجاب عنه بأن معنى "لا سيما" خصوصا ، فكأنه قال : وخصوصا هذا اليوم ، أى : واخص هذا اليوم من سائر الأيام خصوصا بكونه أبلغ فى الحظوة منها ، فهو فى المعنى مقدر بفعل ينصبه ، وإنما أطلق عليه أنه بمنزلة "إلا" نظرا إلى المعنى ، لأن الاستثناء أيضا تخصيص وانما "ادخل"[3] الواو نظرا إلى أن المعنى أنه مقدر بجملة ، أى : وأخص هذا اليوم لأنه ليس مثل الأيام الصالحة ، بل أزيد[4] ، على ما ذكرنا فى الجواب عن الإشكال الثانى .

(والنصب والجر بعد "خلا ، وعدا"[5] وكذا بعد "حاشا" عند المبرد ،

---

(١) فى (م) "عنه" .

(٢) هذا الكتاب لم تذكره كتب التراجم ضمن مؤلفات الإسفراييني إلا أن الشارح قال فى ص ١٦٣ "وقد أختار المصنف فى المفتاح" وقد أثبت الدكتور محمد بدرى عبد الجليل فى كتابه الأسفراييني ومنهجه فى درس النحو أن للمصنف كتابا اسمه المفتاح وهو شرح للمصباح للمطرز انظره ص ٣٠ ، وقد تعد ذكره ضمن مصنفات الاسفراييني .

(٣) فى (ل) و (م) و (هـ) "دخل" .

(٤) هذا الجواب ذكره البغدادى فى الخزانة ٢/٦٤ ونسبه للشارح .

(٥) هكذا فى الأصل والعباب بتقديم "خلا" على "عدا" وفى بغية النسخ بالعكس .

لكونها حروفا تارة وأفعالا أخرى) أى : وجاز فيه النصب والجر ، أما النصب بعد "عدا وخلا " فلأنهما[1] فعلان على الأكثر[2] ، أما "عدا" ففعل متعد يقتضى نصب المفعول فى غير الإستثناء نحو : "عداك الأمر يعدوك " أى : تجاوزك ، فكذا -(فى)- الإستثناء[3] ، وأما " خلا " فهو لازم فى الأصل ، من خلا المكان ، لكنه يعدى لتضمنه معنى المجاوزة والمفارقة ، يقال : " خلاك ذم " أى : تجاوزك ، فمرفوعها كموا فى ليس ، ولا يكون ، فمعنى " جاء القوم عدا وخلا زيدا " جاوز بعضهم زيدا[4] ، وأما حاشا فمذهب سيبويه وسائر البصريين

---

(١) فى الأصل و (م) " فإنهما " والتصحيح من بقية النسخ .

(٢) قوله "على الأكثر " إشارة إلى ماورد من وقوع خلا وعدل حرفى جر قليلا " .

قال سيبوية فى الكتاب ٢ / ٣٤٩ : " وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا . فإذا قلت : ما خلا ، فليس إلا النصب لأن ما اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل . . . الخ " .

وقال المبرد فى المقتضب ٤ / ٣٩١ : " وماكان حرفا سوى " إلا " فحاشا وخلا " .

وقال فى ص ٤٢٦ : " وقد تكون " خلا " حرف خفض ".

وفى المقتصد ٢ / ٧١٦" وهذا حكم خلا فى قولك : ما أتانى القوم خلا عبد الله ، لأنه حرف جر تضمن معنى الاستثناء ، وقد روى فى "عد " أيضا الحرفية كقولك : " جاءنى القوم عدا زيد ."

وانظر هذه المسألة فى الهمع ١ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ فقد أوفاها حقها .

(٣) الحرف -(فى)- ساقط من الأصل .

(٤) انظر المقتصد ٢ / ٧١٤ - ٧١٥ .

أنه حرف جر[1] ، وذهب المبرد إلى أنه مشترك ، فقد يكون حرف جر ، وقد يكون فعلا ينصب ما بعده[2] ، حجة سيبويه أنه ورد الجر به قال :

حاشا أبى ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببقدمة بكـــم[3]

---

(١) قال سيبويه فى الكتاب ٢/٣٠٩ : " وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة فحاشا وخلا فى بعض اللغات ،وقال فى ص ٣٤٩ : " وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى مابعدهـا وفيه معنى الاستثناء ."

(٢) قال فى المقتضب ٤/٣٩١ : " وماكان حرفا سوى "إلا " فحاشا ، وخلا ، وما كان فعلا فحاشا وخلا ، وإن وافقا لفظ الحروف ."
ووافق المبرد ابن جنى فى اللمع ص ١٤٩ ؛ وعبد القاهر فى المقتصد ٢/٧١٤ - ٧١٥ .
وقال السيوطى فى الهمع ١/٢٣٢ : " وأنكر الكوفيون منهم الفـراء حرفية " حاشا " ، وقالوا أنها فعل أبدا لقولهم : حاش يحـاش وان الجر بعدها بلام مقدرة والأصل حاشا لزيد لكن كثر الكلام بها فاسقطوا اللام وخفضوا بها ."
واختلف النحاة فى فاعل هذه الأفعال ، فذهب جمهور البصريين والكوفيين إلى أن فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الإضمار ، واختلفوا فى مرجعه .
فذهب البصريون إلى أنه عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير " قام القوم عدا هو أى بعضهم زيدا " .
وقال الكوفيون إنه عائد على المصدر المفهوم ، من الفعل أى : عدا قيامهم زيدا .
وذهب بعض النحاة إلى أنها أفعال لا فاعل لها .
وخص الفراء ذلك " بحاشا " ولم أحد ما نسبه له فى معانى القرآن ، والعينى ٣/١٣١ ، ١٣٢ ، والهمع ١/٢٣٣ ، والجنى الدانى ص٥١٢ .

(٣) هذا البيت من بحر الكامل وقد أخطأ فيه محقق اللمع فقـال ===

الفـــدمة : العيـــى الثقيـــل .

وأيضا لو كان فعلا لصح دخول " ما " المصدرية عليه ، قياسا علـــى " عدا وخلا " .

وحجة المبرد أنه ورود الجر بعد " حاشا " كما ذكره سيبويه ، وورد النصب بها عن الفصحاء نحو :

((اللهم أغفر لى ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ[1]))

جعله قرين الشيطان فى تبعيده من الغفران ، فدل على أنه مشـــترك بينهمـــا .

=== إنه من بحر الرجز ، وهو للجميح منقذ بن الطماح أحد فرسان بـــنى أسد وصاحب الغارة على ابل المنذر بن ماء الســـماء .

انظر ترجمته فى معجم الشعراء للمرزبانى ص ٤٠٣ ، والعينى ٣ / ١٢٩ والبيت فى اللمع ص ١٥٤ ، والاشمونى ٢ / ١٧٠ والرواية فيه بنصـــب " أبى ثوبان " وبذلك تكون منه روايتان فلا يصلح شاهدا إلا للمبرد ومن معه .

أما الرواية فى اللمع فهى :

حاشا أبى ثوبان ان بـــه ضنا على الملحاة والشـــتم

وقد ذكر محققه أنه مركب من بيتين هما :

حاشا ابى ثوبان ان ثوبان ليس ببكمـــه فـــدم

عمرو بن عبد الله ان بـــه ضنا على الملحـــاة والشتم

وانظر الخزانة ٢ / ١٥٠ .

(١) هذا القول أو الأثر ذكر ابن السراج فى الأصول ١ / ٢٢٣ :

" أن أبا زيد حكاه عن أعرابى وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٠ ، ٢ / ٢٦٠ ، والاشمونى ٢ / ١٧٠ ، والجنى الدانى ص ٥١٣ .

والشاهد فيه نصب ما بعد حاشا .

(ومجرور) أى : والمستثنى مجرور (بعد غير وسوى وسـواء)[1] لأنها اسماء ضافة ، أما غير فظاهر[2] وأما سوى وسواء ، فلأنهما ظرفان على الأصح ، كما ذكرنا من قبل[3] ، فمعنى " جاء القوم سوى أو سواء زيد " يدل زيد أو مكان زيد ، بمعنى أنهم جاءوا ولم يجيء هو ، وهو معنى الاستثناء فى إخراجه .

(وإعراب " غير " كإعراب الاسم الواقع بعد " إلا " على التفصيل)[4]

---

(١) ورد فى سوى أربع لغات سِوى بالكسر والقصر وسُوى بالضم والقصر ، وسَواء بالمد والفتح وسِواء بالكسر والمد .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣٤٣ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(٣) جاء ذلك فى ص [illegible] ، وانظر الكلام عليها وأقوال العلماء فيها فى التعليق (٤) من تلك الصفحة .

(٤) قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ٣٤٣ : " واعلم أن غيرا ابدا سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيجرى مجرى الاسم الذى بعد "إلا" ، وهو الاسم الذى يكون داخلا فيما يخرج منه غيره وخارجا مما يدخل فيه غيره . . . .وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذى بعد "إلا" ، لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلا ."
وانظر المقتضب ٤ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، وشراح الألفية عند قول ابن مالك :

واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بإلا نسبا

"وغير" لا تكون عند المبرد إلا نكرة فقد قال فى المقتضب ٤ / ٤٢٣ :
" وتكون حالا فتنصب ، لأن " غير " وأخواتها يكن نكرات وهن مضافات لا معارف ، هذا هو الوجه فيهن جميع ، وهو فى " غير " خاصة واجب لما تقدم ذكره . "
وغير المبرد يجيز كونها نكرة أحيانا ومعرفة أحيانا أخرى .
انظر البحر المحيط ١ / ٢٨ .

فيجب نصبه بعد كلام موجب ، وعند التقديم نحو : " جاء القوم غير زيد ، وما جاءني غير أخيك أحد " ، وكذا في المنقطع ، ويجوز فيه النصب والبدل بعد كلام غير موجب ، وذكر المستثنى منه نحو : " ماجاء أحد غير زيد بالنصب ، والرفع على البدل ، وكذا في المفرغ نحو : " ما جاء غير زيد ، وما رأيت غير زيد ، وما مررت بغير زيد " ، وإنما أعرب إعراب الاسم الواقع بعد "إلا " لأنه كان حقه أن يعرب ما بعده ، لأن غيرا يوازن "إلا"[1] ، وما بعده "يوازن"[2] ما بعد "إلا " ، لكن الأحرف لا تقبل الإعراب ، فزحلق إلى ما بعده ، و "غير" اسم متمكن ، يقبل الإعراب ، فقدر الإعراب عليه على الوجوه المذكورة .

(و "إلا " تحمل على غير في "الوصفية"[3] ، كما تحمل عليها) -(غير)-[4] (في الإستثناء[5] ، وذلك إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور ،

---

(١) ، (٢) في جميع النسخ غير (م) "موازن إلا " .

(٣) في (ل) "في الصفة " .

(٤) في (م) زيادة -(أي)- قبل "غير" وكلمة -(غير)- ساقطة من (ك) .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢/٣٣١ : " هذا باب ما يكون فيه "الا " وما بعده وصفا بمنزلة "مثل" و "غير" ، وذلك قولك :

"لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا

والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا الا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت أحلت . " .

وانظر المقتضب ٤/٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، والمقتصد ٢/٧٠٨ ومابعدها ، وابن يعيش ٢/٨٨ ، والايضاح في شرح المفصل ١/٣٦٩ ، ٣٧٠ .

نحو قوله تعالى : =(لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)[1]= لتعذر الإستثناء حيث لا يعلم دخوله فيه ، وفي الآية مانع آخر[2])

أي : أصل "إلا" أن يكون حرفا بمعنى الاستثناء ، وأصل "غير" أن يكون وصفا يتبع ما قبله في الإعراب ، لأنه بمعنى المغاير ، فهو أيضا وصف مثله ، ثم جرى بينهما تقارض ، فحمل "إلا" على "غير" في الوصفية ، وحمل "غير" على "إلا" في الإستثناء ، وإنما يحمل "إلا" على "غير" إذا لم يمكن إجراؤه على أصل الاستثناء ، وذلك إذا كانت تابعة لجمع

---

(١) الآية "٢٢" من سورة الانبياء . انظرها في الكتاب ٢/٣٣٢ ، والمقتضب ٤/٤٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/١١٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٠٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٧٨ ، والإنصاف ص ١٧٥ ، وابن يعيش ٢/٨٩ - ٩٠ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/٦٩ ، ومغني اللبيب ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٢٥٩ ، ٢٩٠ ، ٥٩٢ ، ٧٧٩ ، والبحر المحيط ٦/٣٠٤ ، ٣٠٥ .

ونسب ابن هشام في المغني ص ٧٤ للمبرد القول بأن "إلا" في الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل محتجا بأن لو تدل على إمتناع ، وامتناع الشيء انتفاؤه ."

وهذا مخالف لما في المقتضب ٤/٤٠٨ فقد قال فيه : "هذا باب ما تقع فيه "إلا" ومابعدها نعتا بمنزلة غير وما أضيف اليه . وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا ، قال - الله عز وجل - : =(لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)= المعنى - والله أعلم - : لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولو كان معنا رجل غير زيد ."

كلام المبرد صريح في أنها صفة .

(٢) أنظر كلام الشارح عليه في ص ٦٥٢ وكلام المصنف في تعليقاته في الهامش ٣ .

منكور غير محصور ، لأنه بمعنى "غير" ، و"غير" وصف تابع ، فهو إنما يكون بمعنى "غير" إذا كان أيضا تابعا تشبيها "بغير" ، وإنما اشترط الجمع المنكور ، لأنه اذا كان المتبوع غير جمع لم يصح الإخراج ، وإذا كان غير منكور بل معرفا ، فالجمع المعرف للعموم ، فيمكن إجراء "إلا" على مقتضى بابه ، وهو الاستثناء ، لأنه إخراج مالولاه لوجب دخوله تحت الأول ، وفي الجمع كذلك ، لأنه للعموم ، بخلاف الجمع المنكر ، نحو "(١) جاء رجال إلا زيدا" فإنه ليس باستثناء ، إذ ليس "مخرج (٢) مالولاه لوجب دخوله تحت الأول ، والا لكان الجمع المنكور للعموم وليس كذلك ، وإنما اشترط أن يكون غير محصور ، إحترازا عن المحصور ، نحو : "لزيد عشرون إلا درهما" فإنه لا يجوز حمله على الوصف ، لصحة حمله على الإستثناء ، وإلا يحمل على الاستثناء هكذا قالوا .

ولعل المراد بقولهم : "جمع" ، الجمع "وما يشابه (٣) الجمع" ، وإلا فلفظ "عشرون" ليس بجمع ، فحينئذ يكون خارجا بقولنا : "جمع" ولم يحتج إلى الإخراج بقوله : غير محصور ، والآية مشتملة على القيود .

وقوله : "لتعذر الإستثناء ، حيث لا يعلم "دخوله (٤)" فيه "معناه ما ذكرناه ، وهو أن الاستثناء انما يكون فيما يجب دخوله تحت الأول ، فأما إذا لم يجب بتعذر الاستثناء فيحمل على "غير" في الوصفية ،

---

(١) في الأصل زيادة -(ما)- قبل "جاء" .

(٢) في جميع النسخ غير الأصل "يخرج" .

(٣) في (ل) "وما يشبه الجمع" .

(٤) في الأصل "حصوله" .

فمعنى قوله : =(لو كان فيهما آلهة إلا الله)[1]= "لو كان فيهما آلهة مغايرة لله " ، " فيتعذر[2] " الاستثناء ، لكون " آلهة " ليست للعموم .

وقوله : " في الآية مانع آخر " إشارة إلى ما ذكره في التعليق[3] ، وهو أنه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى " لو كان فيهما آلهة ، ستثنى عنهم الله لفسدتا " ، لكن لم تفسدا ، فينتفي الملزوم ، والملزوم مركب ، ولا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من أجزائه ، فجاز أن يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الآلهة ، فلا يحصل منه المطلوب .

وهو الرد على المشركين القائلين : بأن مع الله إله آخر ، تعالى الله عنه

---

(١) الآية " ٢٢ " من سورة الانبياء . وقد تقدم الكلام عليها في الهامش ١ ص ٦٥٠ .

(٢) في (م) "لتعذر " .

(٣) قال المصنف في التعليق لوحة ١٦ : " المانع الآخر في الآية هو أن الآية رد على المشركين الذين يقولون مع الله اله آخر ، فقيل لهم : لو كان مع الله اله آخر لفسدت السماوات والأرض ،لكن لم تفسد ، فلم يكن معه اله آخر ، وهذا المعنى لا يتخلص إلا بجعل " إلا " وصفا ولو جعل استثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة ستثنى عنهم الله لفسدتا ، لكن اللازم منتف فيلزم انتفاء الملزوم .

فللخصم أن يقول : جاز أن يكون انتفاء اللازم بانتفاء الاستثناء لا بانتفاء الآلهة ، إذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من أجزائه .

لا يقال هذا أيضا لازم من وجه آخر ، وإن لم يجعل "إلا" للاستثناء ، إذ جاز أن يكون الانتفاء بانتفاء الظرفية ، لأنا نقول على هذا التقدير ، فقد انتفى ما قاله الخصم ، لأن كل من يثبت معه الآلهة فإنما يثبتهما فيهما فلزم افحامه . "

علوا كبيرا ، وهذا المعنى لا يتحصل إلا بجعل "إلا" وصفا ، فإن قلت: يلزم على تقدير الوصف أيضا أن يكون معناه : "لو كان فيهما آلهـــة موصوفة بمغايرة الإلٰهة الحق لفسدتا" ، لكن لم تفسدا ، فينتفي المجموع ، وانتفاء المجموع قد يكون بانتفاء الوصف ، لا بانتفاء الآلهة .

قلت : انتفاء الملزوم إما بانتفاء الآلهة ، أو بانتفاء وصف المغايـــرة ، فإن كان بانتفاء الآلهة ، ثبت المطلوب ، وإن كان بانتفاء وصف المغايرة ، فكذلك ، لأنه إذا انتفى وصف المغايرة وحقيقتها لم يكن الآلهة مغايـــرة للإله الحق ، وإذا انتفت ماهية المغايرة عنها كانت عينا للإله الحـــق ، فيلزم ارتفاع التعدد أيضا ، وهو المطلوب ، لأن التعدد لا يكون عيـــن الواحـــد .

(وضعف في غـــيره) أي : وضعف حمل "إلا" على "غير" في غيـــر الضابط المذكور ، (ومنه قوله :

وكل أخ مفارقه أخـــوه لعمر أبيك إلا الفرقـــدان[1])

---

(١) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو لعمر بن معدى كرب الزبيد كما في سيبويه ٢ / ٣٣٤ ، ونسب في المؤتلف والمختلف ص ٨٥ لحضرمي بن عامر الاسدي وينسب لسوار بن المضرب .

والبيت في المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٩٩ ، وفي إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٦ ، والإفصاح في ابيات مشكلة الإعراب ص ٣٧٤ ، والجنى الداني ص ٤٧٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٥٤٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٧١ ، والبيان والتبيين ١ / ٢٦٨ ، وابن يعيش ٢ / ٨٦ ، والمغني ١ / ٧٦ ، والبحر المحيط ١ / ٨٨ ، ٤٤٢ ، ٢ / ٢٦٧ ، ٣ / ٣٢١ ، ٦ / ٣٠٤ ، والانصاف ١ / ٢٦٨ ، والهمـــع ١ / ٢٢٩ .

فإنه أخرج "إلا" من باب الإستثناء ، إذ لو كان على بابه لقال : "إلا الفرقدين" بالنصب لأنه بعد كلام موجب ، فلما رفعه حمله على "غير" مع كونه تابعا لمستغرق ، وهو "كل أخ" وقد ذكرنا أنه إذا تعذر الإستثناء يحمل على "غير" ، وههنا لم يتعذر ، فالحمل على "غير" ضعيف ، والبيت يحتمل وجوها من الإعراب :-

أحدها : أن يكون "كل" مبتدأ ، و"مفارقة" خبره ، "وأخوه" فاعل "مفارقة" .

والثاني : أن يكون "كل" مبتدأ ، و"مفارقه" مبتدأ ثانيا ، و"أخوه" خبره والجملة ، خبر المبتدأ الأول .

والثالث : أن يكون كل مبتدأ و"أخوه" مبتدأ ثانيا ، و"مفارقه" خبره المقدم ، والجملة خبر -(المبتدأ)(1)- الأول .

=== والقول بأن "إلا" هنا وصف هو مذهب جمهور البصريين ، وقال الكوفيون والأخفش من البصريين : إنها بمعنى "الواو" .
انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٢/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٩/١ ، ٩٠ ، ٢٨٧/٢ ، ٢٨٨ .
وقد أفاض البغدادي في الخزانة في الكلام على "إلا" وذكر كلام العلماء في هذا البيت ومن ضمنه كلام الشارح هنا في إعرابه .
انظر الخزانة ٥٢/٢ - ٥٦ .
وذكر ابن الحاجب في الايضاح إن في هذا البيت شذوذين :-
أحدهما : أنه وصف المضاف ههنا وهو "كل" ، والقياس أن يوصف المضاف اليه في "كل" ، وهو مع ذلك جائز ، وحمله على ذلك ضرورة الردف بالألف .
والشذوذ الثاني : أنه فصل بين الصفة ، والموصوف بالخبر وهو قليل . الايضاح ٣٧١/١ .

(١) كلمة -(المبتدأ)- ساقطة من الأصل .

والرابـــع : أن يكون "كل" مبتدأ و"مفارقة" بدل منه و"أخـــوه" خبر "كل" أى : مفارق كل أخ أخـــوه .

والخامس : أن يكون "مفارقه" بدلا عن "كل" ، و"أخوه" مبتـــدأ "وكل أخ مفارقه" خبر مقدم[1] .

(وتقول فى تثنية الاستثناء : "ما أكل أحد إلا الخبز ، إلا زيدا" بنصب الأول على المفعولية ، والثانى على الاستثناء ، لأن الكلام صار موجبـــا ، لأن المعنى : "أكل الخبز كل واحد إلا زيدا"[2] المثال مشتمل على استثنائين ، الأول مفرغ ، والتقدير : "ما أكل أحد شيئا من الأشياء ، إلا الخـــبز" فهو معرب على حسب العامل وعامله يقتضى المفعول ، فلذلك قال : ينصب الأول ، أى الخبز على المفعولية .

---

(١) هذه الوجوه الخمسة ذكرها البغدادى فى الخزانة ٢/٥٤ ، ٥٥ ، ونسبها للشارح وذكرها أيضا فى شرح أبيات مغنى اللبيب .

(٢) قال سيبويه فى الكتاب ٢/٣٣٨ "هذا باب تثنية المستثنى ، وذلـك قولك : ما أتانى الا زيد الا عمرا ، ولا يجوز الرفع فى "عمرو" من قبل إن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى . وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شىء تدخل فيه الآخر .

وقال فى ص ٣٣٩ : "وتقول : ما أتانى إلا عمرا إلا بشرا أحد" .

وقال المبرد فى المقتضب ٤/٤٢٤ : "هذا باب تكرير الاستثنـــاء بغير عطف ، تقول : ماجاءنى أحد إلا زيد إلا عمرا .

وقال أبو على فى الايضاح العضدى ١/٢٠٧ : "وتقول ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا ، فلا يكون فى زيد إلا النصب ، لأن المعنى : كل الناس أكل الخبز إلا زيدا ." وانظر المقتصد ٢/٧٠٦ .

والمراد بالتثنية هنا التكرار .

والاستثناء الثانى هو : قوله : "إلا زيدا" وقد يتوهم أنه جرى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ، وقد ذكرنا أنه يجوز فى مثله نصب المستثنى ، ورفعه على البدل ، فبين أن فى المثال يتعين النصب فى الاستثناء الثانى ، ولا يجوز الرفع على البدل ، لأن النفى الأول صار موجبا بطريان حرف الاستثناء عليه ، وهو "إلا الخبز" ، لأن الاستثناء من النفى إثبات ، فالمعنى "أكل كل أحد الخبز" ، فحينئذ يكون "إلا زيدا" مستثنى من كلام موجب ذكر المستثنى منه -(فيه)-[1] ، فيجب نصبه على الاستثناء ، وهو ظاهر .

(وتقول : "ما أتانى إلا زيد إلا عمرا"[2] ترفع أحدهما باسناد الفعل إليه ، وتنصب الثانى[3] ، اذ لا يمكن رفعه على البدلية[4] ، ولا على الفاعلية[4] ، مؤولا كلامك على : "تركنى الناس وراء زيد إلا عمرا" .)

---

(١) كلمة -(فيه)- ساقطة من الأصل ، و (م) ، ومضافة فى (ل) عند التصحيح .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٣٨ ، ٣٣٩ ، والمقتضب ٤/٤٢٤ ، ٤٢٥ ، والمقتصد ٢/٧٠٦ ، ٧٠٧ .

(٣) قال المصنف فى تعليقاته : "ما أتانى إلا زيد إلا عمرا ، لابد من رفع أحدهما لاسناد الفعل إليه ، ولا يجوز فى الآخر إلا النصب ، لأن البدلية قد تعذرت ، لأن البدل إنما يجوز حيث يجوز الاستثناء ، ولا يصح استثناء أحدهما عن الآخر ، ولا يجوز أيضا أن يقال : إن "إلا" بمعنى "غير" فيبدل منه ، لأن "إلا" لا تجرى مجراه إلا تابعا فلم يبق إلا أن ينصب على التأويل بالمذكور ."

(٤) قال صاحب العباب لو ١٠٨ : "لأنه لا يجوز أن يكون بدلا من المستثنى منه المقدر لأن البدل منه لا يحذف ولا من المستثنى الأول

هذه المسألة تشارك المسئلة الأولى فى تعدد الاستثناء ، لكن الأولى كان المستثنى منه مذكورا فيها ، وهذه لم يذكر فيها -(المستثنى)[1]- منه بل الاستثناء فيها مفرغ ، وذكر فيها استثناء أن ، فالمستثنيان إما أن يرفعا أو ينصبا أو يرفع الأول وينصب الثانى ، أو يعكس هذا ، لا يجوز نصبهما ، لأنه يبقى الفعل بلا فاعل ، لأن الاستثناء مفرغ ، ولا يجوز رفعهما ، لأن الأول يكون فاعلا ، والثانى ارتفاعه : إما أن يكون على الفاعلية أو على البدلية ، والقسمان ممتنعان ، أما الأول ، فلأن الفاعل لا يتعدد . وأما الثانى : فلأن الاستثناء الأول جعل الكلام فى حكم الموجب ، لأنه استثناء من نفى ، والاستثناء من النفى إثبات ، وفى الإثبات لا يجوز البدل ، وأيضا لو أبدل لخرج من أقسام " البدل "[2] إذ ليس بدل " الكل "[3] ولا بدل " البعض " ، ولا " الاشتمال " ، لأن ذات عمرو وذات زيد لا تعلق لأحدهما بالآخر ، ولا يصدقان على ذات واحدة ، وليس " بعضها "[4] ، ولا يكون بدل الغلط ، لأن ذلك يكون فى بداية الكلام ، كما سبق لسانك إلى شىء ثم تداركته ، وهذا ليس من ذلك القسم ،

=== إذ ليس المعنى على طرحه ، لأن المعنى إتيانهما لا إتيان عمرو وحده .

ولا يمكن رفعه على الفاعلية ، لا الفعل الواحد لا يكون له فاعلان ، لأن الفاعل واحد ليس إلا " .

(١) كلمة -(المستثنى)- ساقطة من الأصل .

(٢) فى الأصل " المبدل " .

(٣) استعمال " الكل " و " البعض " من التعابير التى يستعملها المناطقة ، وأكثر النحاة يمنع إدخال الألف واللام على " كل " و " بعض " .

(٤) فى (ك) و (م) " وليس بعضا " .

وأيضا لو كان بدلا لكان مبدله : أما المستثنى منه المقدر ، أو المستثنى الأول ، وكلاهما منتفيان ، أما الأول : فلأن المبدل لا يحذف لفظا ، وأما الثاني : فلأنه يستلزم أن يكون المستثنى الأول في حكم الطـــرح ، وليس المعنى على هذا فتعين أن يرفع أحدهما على الفاعلية ، كما هـــو مقتضى التفريغ ، وحينئذ يجب نصب الآخر ، لما ذكرنا أنه لا يجـــوز رفعهما معا .

فإن قلت : ينبغي أن لا يجوز نصب الثاني أصلا ، أو لا يجب ، لأنـــه لو انتصب لكان استثناء ، والمستثنى منه اما ـ(ما[1]) بعد "إلا" الأولى ، أو ما قبلها ، لا يجوز أن يكون ما بعدها ، لأن ما بعدها " زيد " ولا يجوز استثناء "إلا عمرا" من " زيد " ، وإن كان مستثنى مما قبله وهو "أحـــد" المقدر لم يجب نصب المستثنى ، لأنه مستثنى من كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه تقديرا ، فكان حقه أن يجوز في المستثنى الثاني النصـــب على الاستثناء ، والرفع على البدل .

قلت : نختار الثاني ، وهو أنه مستثنى مما قبل "إلا" وهو "أحـــد" ، قولك : إنه يقتضي أن لا يتعين النصب بل يجوز البدل، ممنوع ، لأن ذلك في كلام غير موجب ،لم يتطرق إليه نقض بوجه ما ، وههنا قد تطرق إليـــه نقض النفي بالاستثناء الأول ، فما بقي النفي سالما عن المناقض ، وجـــواز الوجهين إنما كان في كلام غير موجب مطلقا ، فلذلك قال المصنف " مؤولا كلامك على : تركني الناس وراء زيد إلا عمرا ، يعني : عاد ذلك النفـــي إلى موجب باعتبار تطاول الاستثناء إليه ، والإستثناء من الموجب يجب أن يكون منصوبا .

---

(١) كلمـــة ـ(ما)ـ ساقطة من الأصـــل .

وإنما قال : " مؤولا " ، لأن ظاهر الكلام يقتضى أن يكون الاستثناء الثانى عما قبل " الا " الأولى ، وهو منفى ظاهرا ، فتقديره بالاثبات تأويل على خلاف الظاهر .

وقوله : " مؤولا " منصوب على الحالية من فاعل تنصب ، وهو المخاطب ، أى : تنصب مؤولا .

(وتقول : " ما أتانى إلا زيدا إلا عمرا أحد " منصوبين لأن التقدير : " ما أتانى إلا زيدا أحد إلا عمرو " على الإبدال ، فلما قدمته نصبته .)[1]

وجه مغايرة هذه المسئلة للمسئلتين السابقتين ، أن السابقتين كان الاستثناء فيهما باعتبار تفريغ فى أحد الأستثنائين ، وهذه لا تفريغ فيها ، لأن المستثنى منه مذكور وهو " أحد " ، لكن ذكر استثناءان مقدمان على المستثنى منه صورة ، فذكر أن الاستثناءين يجب أن يكونا منصوبين .

إعلم أن الأستثناءات المتعددة تنحصر فى أقسام خمسة : لأن الأستثناءات إما أن يكون بعضها من بعض أولا ، بل تكون كلها من مستثنى منه واحد ، والأول هو المسألة المذكورة فى آخر الباب ، نحو : " له علىّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية " كما سيأتى -(إن شاء الله)-.[2]

والثانى : إما أن يكون بينهما عاطف أولا ، فإن كان بينهما عاطف فهو غير مذكور فى الكتاب ، لاندراجه تحت مسائل العطف بالحرف .

---

(١) انظر سيبويه ٢ / ٣٣١ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٤ ، والتصريح وحاشية يس عليه ١ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والاشمونى وحاشية الصبان ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) ما بين المعقوفتين -( )- زيادة من (ك) .

والثانـــى : إما أن يكون أحدهما مستثنى مفرغا أولا ، فإن كان أحدهما مستثنى مفرغا ، فإما أن يكون المستثنى منه للآخر مذكورا أولا ، فإن كان مذكورا فهو المسئلة الأولى فى الكتاب ، وهى : " ما أكل أحد إلا الخبـز إلا زيدا " ، وإن لم يكن مذكورا " فهى[1] الثانية ، كقوله : " ما أتانى إلا زيد إلا عمرا " ، فإن الأول مفرغ ، والثانى غير مفرغ على ما ذكرنا .

وإن لم يكن أحدهما مفرغا ، فهو مثل : " ما أتانى إلا زيدا أحد إلا عمرو " فإنه -(لا)-[2] تفريغ ، وأحدهما : نصب على الإستثناء ، والآخر : رفـع على البدلية ، إذ لا يجوز نصبهما معا على الاستثناء ، لأن المستثـــنى المنصوب يشبه بالمفعول ، ولا يكون لفعل واحد مفعولان لا يقتضيهما معـنى ذلك الفعل الا بعاطف يتخللهما ، والمفروض أن لا عاطف ، فكان هـذا القسم يتعين أن يكون أحدهما استثناء ، والآخر غير استثناء ، بل بدلا ، ولذلك قالوا : إن المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول معه ، من حيـــث أن العامل فيهما يعمل بواسطة حرف ، فكما لا يتعدد المفعول معـــه ، لا يتعدد المستثنى المنصوب إبتداء .

إذا ثبت هذا فقولك : " ما أتانى إلا زيدا إلا عمرا أحد " "لم[3]" يمكن أن يكونا منصوبين إبتداء على الاستثناء ، فلابد من فرض تأخر أحدهما عـــن المستثنى منه المذكور ، ليكون أحدهما مستثنى مقدما منصوبا ، والآخر مرفوعا على البدلية ، وهو معنى قوله : لأن التقدير : " ما أتانى إلا زيدا أحـــد إلا عمرو " على الإبدال ، أى : على إبدال "عمرو" من "أحد" فلما قدمته نصبته ، لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه .

---

(١) فى جميع النسخ الا (م) "فهو" وقد أثبت ما فى (م)

(٢) كلمة -(لا)- ساقطة من (ل) .

(٣) فى (م) "لا" .

فإن قلت : فحينئذ يكونان مستثنيين منصوبين ، وقد منعت جواز ذلك .

قلت : الممنوع هو أن يكونا إبتداء منصوبين مقدمين ، فأما إذا كان أحدهما منصوبا ، والآخر بدلا ، وقدم البدل ، فصار منتصبا لضرورة أن البدل لا يتقدم ، فلا منع منه ، ونظيره أن صفة النكرة لا تتقدم عليها ، فلما قدمت قالوا : " انها [1] حال ، ليس بصفة ، مع أنه في صورة الصفة المتقدمة .

فإن قلت : فقد جاء استثناء ان منصوبان مقدمان على المستثنى منه بلا عاطف ، نحو قول الكميت :

* ومالي إلا اللهَ غيرَك ناصر [2] *

بنصب "غير" إذ التقدير : إلا إياك .

قلت : لا نسلم أنه استثناء بل "غيرك" كان صفة لناصر ، والتقدير : مالي إلا الله ناصر غيرك ، وصفة النكرة إذا تقدمت انتصبت على الحال فهو حال " متقدم [3] على الاستثناء .

---

(١) في (ل) و (م) "انه" .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :-

* فما لي إلا الله لا رب غيره *

وهو للكميت بن زيد بن الأخنس الأسدي . انظر ترجمته في معجم الشعراء للمرزباني ص ١٧٠ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ١٩٠ . وهذا البيت من شواهد سيبويه ٢/٣٣٩ وأستشهد به المبرد في المقتضب ٤/٤٢٤ ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٦٥ ، والجمل ص ٢٣٤ ، وديوانه ١/١٦٧ ، وابن يعيش ٢/٩٢ ، ٩٣ ، وهو في العباب اللوحة ١٠٨ مخطوطة المدينة .

(٣) في (هـ) "مقدم" .

(ولو ذكرت المستثنى الثانى بعد ما يصح دخوله فيه ، كان من النفى إثباتا ، ومن الإثبات نفيا .)

هذا هو القسم الأول الذى "ذكرنا"[1] فى التقسيم أن بعض الاستثناءات مستثنى من بعض ، ولذلك قيده بقوله : "بعد ما يصح دخوله فيه" ، إذ لو لم يصح نحو : "له على عشرة إلا خمسة الا ثمانية" لم يمكن أن يكون استثناء من استثناء إذ المستثنى أكثر من المستثنى منه ، فإنما يكون بعضها مستثنى من "البعض"[2] حيث يصح دخول المستثنى فى المستثنى منه وهو الاستثناء الأول .

(نحو : له على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد .)

يعنى الا سبعة الا ستة ، الا خمسة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا .

(فاللازم خمسة) بناء على أن الاستثناء من النفى إثبات ومن الإثبات نفى ، لأنك إذا قلت : "على عشرة إلا تسعة" لزم واحد ، ثم إذا قلت : إلا ثمانية صار اللازم تسعة ، ثم إذا قلت إلا سبعة بقى اللازم اثنين ، ثم إذا قلت : إلا ستة ، صار اللازم ثمانية ، ثم إذا قلت : إلا خمسة ، بقى اللازم ثلاثة ، ثم إذا قلت : إلا أربعة ، صار اللازم سبعة ، ثم إذا قلت : إلا ثلاثة بقى اللازم أربعة ثم إذا قلت : إلا اثنين صار اللازم ستة ، ثم إذا قلت : إلا واحدا بقى اللازم خمسة .[3]

---

(١) فى (هـ) "ذكرناه" .

(٢) ادخال الألف واللام على "بعض" يضعفه كثير من النحاة .

(٣) انظر هذه المسألة فى منثور الفوائد ص ٥٠ - ٥١ .

(ولو ذكرت بعده) أى بعد قوله : "إلا واحدا "

(إلا اثنين إلا ثلاثة وهكذا إلى التسعة .)

أى : إلا أربعة إلا خمسة إلا ستة ، إلا سبعة إلا ثمانية إلا تسعة .

(فاللازم واحد) لأنك إذا قلت : إلا اثنين صار اللازم سبعة ، ثم إذا قلت : إلا ثلاثة بقى اللازم أربعة ، ثم اذا قلت : إلا أربعة صار اللازم ثمانية ، ثم إذا قلت : "إلا خمسة " بقى اللازم ثلاثة ، ثم إذا قلت : "إلا ستة " صار اللازم تسعة ، ثم إذا قلت : "إلا سبعة بقى اللازم ، أثنين ، ثم إذا قلت : "إلا ثمانية صار اللازم عشرة ، ثم إذا قلت : "إلا تسعة " ، بقى اللازم واحدا ،

وفى هذا الكلام حزازة ، لأنه لو كان استثناء من الاستثناء ، لزم أن يكون المستثنى منه أقل فى بعض الأحوال ، كما ظهر لك من المثال ، اللهم إلا أن يجعل الاستثناءات من المستثنى منه الأول ، بأن يخرج البعض من السقط والبعض من الباقى[1] .

والخاطر لم يتفرغ لتلخيصه بعد ، فإن تلخصت لذكى عبارة " فليلحقها[2] بالكتاب إن شاء الله تعالى .

---

(١) هذه المسألة أطال فيها صاحب العباب الكلام فى اللوحة ١٠٨ ، وكثرت عليها التعليقات فى هامشه .

ومما قاله صاحب العباب " والضابط أن يجعل كل وتر منفيا خارجا ، وكل شفع موجبا داخلا فى الموجب ، فعلى هذا لا يجوز فى كل وتر إلا النصب لأنه غير موجب ، ويجوز فى كل شفع الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه غير موجب ."

وانظر أيضا فى هذه المسألة التصريح وحاشية يس عليه ١/٣٥٧، ٣٥٨ والاشمونى وحاشية الصبان عليه ١/١٥٧ ، ١٥٨ ، وشرح الكافية للرضى ١/٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٢) فى و(هـ) " فيلحقها " .

(وقد يقع الفعل موقع الاسم المستثنى فى قولهم :

((نشدتك "الله"[1] إلا فعلت))[2] .

يقال : نشدتك الله والرحم نشدة ونشدانا ، وناشدتك الله أى : سألتك بالله والرحم ، وتعديته إلى مفعولين إما لأنه بمنزلة : "دعوت" حيث قالوا : "نشدتك بالله ، والله" كما قالوا : "دعوته بزيد وزيدا" ، أو لأنهم ضمنوه معنى : "ذكرت"[3] ومصداق هذا قول حسان[4] :

* نشدت بنى النجار أفعالَ والدى *

أى : ذكرتم إياها ، و"أنشدتك بالله خطأ ."[5]

اعلم أن الفعل لا يقع مستثنى من أقسام المنصوب ، والفعل لا يكون منصوبا ، فلابد من تأويله بمصدر ، أى : "إلا فعلك" ثم لابد من تقدير "نشدت"

---

(١) فى (ك) و (هـ) "بالله" .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٣) انظر الصحاح "نشد" وشرح الكافية للرضى ١/ ٢٥١ ، وأساس البلاغة اللسان "نشد" .

(٤) هو أبو عبد الرحمن حسان بن ثابت المنجارى الخزرجى الأنصارى القحطانى الصحابى الجليل شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى مدحه ورد على أعدائه من قريش ، الشاعر الذى قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أهجهم وروح القدس معك . وهو أشهر من أن يحتاج إلى تعريف به . والشطر المذكور صدر بيت من بحر الطويل ومطلع قصيدة فى ديوانه ص ١٥٣ ، ولم أعثر عليه فى مرجع آخر . وبنوا النجار هم قوم حسان من الأنصار وتمام البيت هو :

* إذا لم يجد عانٍ له من يوازره *

(٥) فى اللسان "نشد" "فأما أنشدتك بالله فخطأ" .

بما فيه نفي ، لأن الأستثناء مفرغ ، فلابد من تقدير نفي ، فلذلك قدرنا "أطلب" أي "ما أطلب منك شيئا من الأشياء إلا فعلك"[1] وهذا المعنى هو المفهوم من استعمال العرب .

(وقد يحذف المستثنى تخفيا نحو : "[2] جاءني زيد ليس إلا "[3] .)

أي : ليس الجائي إلا زيدا ، (وليس غير[3]) أي : ليس الجائي غير زيد ، وضم "غير" لأنه مبني "كقبل وبعد" ، كما "ذكرناه"[4] ، وإنما صح الأستثناء في "إلا زيدا" ، لأن "ليس" فيه ضمير عائد إلى الذي دل عليه الفعل ، فالتقدير : "ليس الجائي إلا زيدا" ولا يخفى جواز إضماره ، أي : جواز كون المستثنى مضمرا نحو : "إلا هو وإلا اياه" ونحوهما ، أي : كما جاز أن يكون المستثنى مظهرا جاز أن يكون مضمرا .

---

(١) انظر الرضى ١ / ٢٥١ ، والصحاح واللسان "نشد" .

(٢) في الأصل زيادة -(ما) - قبل "جاء" .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٤٤ : "هذا باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافا ، وذلك قولك : "ليس غير" و "ليس الا" كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا ، واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني ." وانظر ٣ / ٤٩٥ .
وانظر المقتضب ٢ / ١٥٢ ، ٤ / ١٢٩ ، ٤٢٩ .

(٤) هاء الغائب ساقطة من الأصل ، و (ك) و (م) .
ومحل ذكره لذلك تقدم ﷺ وانظر المقتضب ٤ / ٤٢٩ .

-(باب الاسم فى باب "إنَّ")-[1]

(ومنها) أى : ومن المنصوبات (الاسم فى باب "إنَّ")
أى : "إنَّ" وأخواتها[2]، نحو : (إن زيدا قائم) وستأتى عملها فى باب العوامل ، إن شاء الله تعالى[3].

(ولا يحذف) أى : اسم ان ، فلا يقال : "إن قائم" وان جاز حذف خبره ، لأن الاسم مشبه بالمفعول ، والخبر مشبه بالفاعل ، والمشبه بالمفعول أضعف من المشبه بالفاعل ، فلضعفه لم يحذف ، ولأن الاسم يتعدد ، فلو قلت : "إن قائم" لم يعلم مالاسم المحذوف ، هكذا قيل ، ٨٢ أ / ب ١٨١

---

(١) الأصل ليس فيه عنوان وكذلك (ك) وفى (ل) "اسم باب ان" ، وفى (م) "اسم ان" وفى (هـ) "باب ان" ، وقد صغت منها هذا العنوان .

(٢) أخواتها هى : أن المفتوحة الهمزة ، ولعل ، ولكن ، وكأن ، وليت .

(٣) بما أن باب العوامل ليس فى القسم الخاص بى فأنا أذكر لك هنا علة عمل هذه الحروف كما ذكرها النحاة وهى شبهها بالفعل ، فهى تشبه من ناحيتين : لفظية ومعنوية ، أما اللفظية فلكونها منها : الثلاثى والرباعى والخماسى ، ولبنائها على الفتح كما أن الأفعال الماضية مبنية على الفتح .
أما فى المعنى فلأن معنى "إن وأن" "أكدت" ، ومعنى "كأن" شبهت ، ومعنى "لكن" "استدركت" ، ومعنى "ليت" تمنيت ، ومعنى "لعل" "ترجيت" ، ومن شبهها للفعل أيضا أنها لا تقع إلا على الأسماء كما أن الأفعال لا تقع إلا عليها" .
وهى محمولة على الفعل الذى قدم مفعوله على فاعله ، فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر ، وإنما اختير فيها تقديم المنصوب لتعهد

وفى الوجهين نظر ، أما الأول فلأن المفعول فضلة ، فالمشبه به أولى بالحذف .

وأما الثانى : فلأنه إن لم تكن قرينة فلا يجوز الحذف ، وإن كانت تعين بها ، فلا لبس ، فالأولى فى تعليله أن يقال : إنما لم يحذف الاسم ، لأن "إن" إنما قدم منصوبه على مرفوعه ، ليكون له العمل الفرعى للفعل لفظا ، وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ، فلو حذف الاسم لكان فى صورة ما هو محذور من مشابهة عمله للعمل الأصلى للفعل ، وهو أن يليه المرفوع ، فلذلك لم يحذف اسمه ، وقد جاء حذفه فى ضرورة الشعر ، قال :

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ... ولكن زنجى غليظ المشافر(1)

أى : ولكنك زنجى .

=== لتبعد مشابهتها للفعل ، إذ الأصل فيه أن يكون الفاعل بجنبه ، فإذا أخر المرفوع حصلت مخالفتها للفعل فانحطت رتبتها عن رتبته . انظر سيبويه ٢ / ١٣١ ومابعدها ، والمقتضب ٤ / ١٠٨ ومابعدها ، والمقتصد ١ / ٤٤٣ ومابعدها ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٤٥ ومابعدها والإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٠٩ ومابعدها ، والفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٦ وما بعدها ، والانصاف ١ / ١٧٦ .

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق كما فى سيبويه ٢ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، والافصاح فى شرح أبيات مشكلة الأعراب ص ٢١٢ ، وابن يعيش ٨ / ٨١ ، ٨٢ ، والأغانى ١٩ / ٢٤ ، والخزانة ٤ / ٣٧٨ ، وهو فى الانصاف ١ / ١٨٠ ، ومغنى اللبيب ١ / ٣٢٣ ، والمنصف ٣ / ١٢٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٦٩ ، ١٦٥ ،

وقال البغدادى " وأعلم أن قافيته اشتهرت كذا عند النحويين وصوابه :

* ولكن زنجيا غلاظا مشافرة *

وذكر بعده أبياتا آخرها الهاء ، والأبيات مذكورة أيضا فى ===

(إلا إذا كان ضمير الشأن) أى : -(لا)-[1] بحذف اسم "إن" -(إلا)-[2] إذا كان ضمير الشأن ، (نحـــو :

إن من لام فى بنى بنت حسا ... ن ألمه وأعصه فى الخطوب[3])

أى : "إنه" ، والضمير للشأن ، (وإلا) أى : وإن لم يجعل الاسم ضمير الشأن ، بـــل قيـــل "مـــن" الشرطيـــة اســـمـــه .

=== الأغانى ١٩/ ٢٤ ، وذكر الاستاذ عبد السلام هارون إنه فى ديوانه ص ٤٨١ وأن صوابه : "غليظا" أو "غلاظا شافرة" . انظـــر الكتاب ٢/ ١٣٥ الهامش (٣) أهـ .

وهذا البيت غير موجود فى ديوان الفرزدق المطبوع ، وهو فى هـــذه المراجع كلها شاهد على حذف اسم "لكن" ونسب النحاس هـــذه اللغة لبعض العرب النجديين . انظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٦٩ ، وذكر أيضا أن من العرب من ينصب الاسم والخبر بهـــذه الحروف وذكر شواهد ذلك انظر ص ٧٠ .

والبيت أيضا فى الهمع ١/ ١٣٦ ، والدرر ١/ ١١٤ .

وقرابة الفرزدق من ضبة هى أنه تميمى وتميم ينتهون إلى أدين طابخة ، وضبة بنو أدين طابخة .

والشافر فى الأصل للإبل ولكن الشاعر نسبها لمهجوه تشنيعا لخلقتـــه وتنويها بعظم شفتيه .

(١) كلمة -(لا)- ساقطة من (هـ) .

(٢) كلمة -(الا)- ساقطة من (هـ) .

(٣) هذا البيت من بحر الخفيف وهو للأعشى الكبير ميمون بن قيس ، فى ديوانه ص ٣٣٥ ، والرواية فيه :

من يلمنى على بنى بنت حسا ... ن ألمه وأعصه فى الخطـــوب

وبهذه الرواية لا يكون شاهدا ، وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٧٢ ، والمقتصد ١/ ٤٦٤ ، والأمالى الشجرية ١/ ٢٩٥ ، والانصاف ١/ ١٨٠ ، وابن يعيش ٣/ ١١٥ ، وفى الخزانة ٢/ ٤٦٣ ، ٣/ ٦٤٥ ، والايضاح العضدى ص ١٢٢ وانظر مسألة وقوع اسم "إن" ضمير الشأن فى المراجع السابقة .

("زال"[1] الجزاء عن صدر الكلام[2]) لأن " من " الجزائية لها صدر الكلام ، فلا يقع معمولا ، لأن لئلا تبطل صدريته .

(ونحو) -(عطف)-[3] على " نحو " قبله ، ذكر أبياتا فى وقوع الاسم ضمير الشأن فى "إن " ، و " أن" المفتوحة ، وفى "ليت" ، وفى "لكن " أما "إن " فقد ذكرناه[4] ، وأما " أن " المفتوحة فهو قوله[5] :

فلو أن حق اليوم منكم إقامة ... وإن كان سرح قد مضى فتسرعا

أى فلو أنه ، وقبله :

أقول وقد زال الحمول صبابة ... وشوقا ولم أطمع بذلك مطمعا

بنى وابش إنا هوينا جواركم ... وما جمعتنا نية فبلها معا

فلو أن حق ... البيت

---

(١) فى (ل) و (هـ) "لزال " .

(٢) انظر سيبويه ٢ / ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ،والمقتصد ١ / ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

(٣) كلمة -(عطف)- ساقطة من (هـ) .

(٤) ذكره فى ص

(٥) القائل الراعى النميرى كما ديوانه ص ١٢١ ، والكتاب ٣ / ٧٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٢٣ ، واللسان والتاج "برح " .
والراعى النميرى هو عبيد بن حصين بن جندل ينتهى نسبه إلى نمير ، وهو شاعر مشهور من سادات قومه وقد هجاه جرير لأنه انتهه بمناصرته للفرزدق ، ولقب الراعى لوصف لرعى الإبل فى شعره ، انظر ترجمته فى معجم الشعراء للمرزبانى ص ١٢٢ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢٠١ ، وانظر البيت الشاهد فى المقتصد ١ / ٤٦٥ .
وحق : حققت الشىء وأحققته أى : حققته ، و " لو " للتمنى فلا تحتاج الى جواب .
وهذا البيت من بحر الطويل .

النية : الجهة التى تنويها ، والحمول بالضم ، بلا هاء الإبل التى عليها الهوادج كانت فيها النساء أو لم تكن .

أى : زالوا عن حيث أقاموا فيه ، ولم أطمع فى قبولهم ذلك منى ، ولكن حزنى وشوقى حملنى على الكلام .

" حق " أى : وجب ، أى : لو تحققت أنكم تحسنون إلى بإقامتكم لشكرتكم ، وإن كان " سرح " بالسين المهملة ، أى : وإن كان أثقالكم ، ومتاعكم قد سار قبلكم وتسرع .

وروى " وإن كان سرب " وهو النساء " بنو وابش " قوم من بنى مناة من بنى تميم .(١)

(ونحو :

فليت دفعت الهم عنى ساعة ... فبتنا على ما خيلت ناعمى بال (٢))

أى : فليته فلان يمضى على ما خيلت أى : شبهت ، يعنى على غرر من غير يقين ، أى : على ما أرتك نفسك وشبهت وأوهمت ، فحذف الفاعل من " خيلت " لاشتهارها ، أى : " خيلت النفس .

---

(١) انظر نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب للقلقشندى ص ٤٤٥ .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل وهو لعدى بن زيد كما فى الايضاح العضدى ص ١٠٦ ، وانظره فى المقتصد ١/ ٤٢٤ ، والأمالى الشجرية ١/ ١٨٣ ، ٢٩٥ ، والانصاف ص ١٨٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٤٨ ، والهمع ١/ ١٣٦ ، ١٤٣ ، والدرر اللوامع ١/ ١١٤ - ١٢٣ .

(ونحو :

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى[1]

على أحد التأويلين .)

وهو أن يكون "كفافا" خبر "كان" مقدما ، و"خيرك" مرفوع بأنه اسم "كان" ، ولابد من تقدير ضمير الشأن لئلا تدخل "ليت" على الفعل ،

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو ليزيد بن الحكم بن ابى العاصى الثقفى . انظر ترجمته فى الخزانة ١/٥٤ ، وانظر البيت الشاهد فى المقتصد ١/٤٦٦ ، وأمالى الغالى ١/٦٨ ، والأمالى الشجرية ١/١٧٧ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، والايضاح العضدى ص ١٢٣ ، والخزانة ١/٤٩٦ ، ٤/٣٩٠ ، ومغنى اللبيب ص ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، وقال المصنف فى تعليقاته اللوحة ١٦ :

* فليت كفافا كان خيرك كله *

جاز أن يكون "كفافا" خبر "كان" مقدما ، و"خيرك" مرفوع بأنه اسمه ، ولابد من تقدير ضمير الشأن لئلا يكون "ليت" داخلا على الفعل ، والتقدير "ليته كان خيرك كله كفافا عنى" أى : مكفوفا ، و"شرك" جاز فيه الرفع عطفا على "خيرك" ، وعلى هذا يجوز أن يكون "مرتوى" منصوب المحل و"عنى" متعلق به ، والتقدير : وكان شرك مرتويا عنى "بمعنى مكفوفا ، لأن من ارتوى عن شيء فقد كف عنه ، وعلى هذا يكون الماء مرفوعا بفاعليته أرتوى مجازا ، كما يقال : فى عكسه "ماء صاد أى مدة ارتواء الماء ، وجاز أن يكون أعنى "مرتو" مرفوع المحل بالفاعلية ، لا رتوى ، والماء منصوب لا غير ، أى : ما استقى الماء ، وقيل معناه "ارتوى من الماء" فحذف "من" وأوصل الفعل اليه كما فى =(اختار موسى قومه)= الآية "١٥٥" من سورة الاعراف ، والمعنى ليته كان خيرك وشرك مكفوفين عنى مدة ارتواء مرتو من الماء ، لأن كفافا مصدر يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع ،

≡≡≡

والتقدير : "ليته كان خيرك كله كفافا عني" -(أي : مكفوفا ،)-[1] "وشرك" جاز فيه الرفع عطفا على "خيرك" ، و"مرتوى" على هذا جاز أن ينتصب محله ، و"عني" متعلق به ، والتقدير "وكان شرك مرتويا عني" بمعنى مكفوفا ، "لأنه"[2] من ارتوى عن الشيء كف عنه ،

=== نحو : رجلان عدل ، وجاز فيه أعني في "شرك" النصب عطفا على اسم "ليت" و"مرتو" مرفوع المحل بالخبرية ،و"الماء" مرفوع لا غير ، أي : ليته كان خيرك كفافا عني ، وليت شرك مرتو عني ما ارتوى الماء ، وهذا معنى قول ابي علي : إن حطت العطف على "كان" كان مرتو في محل النصب ، وإن حملته على "ليت" نصبت قوله و"شرك" و"مرتو" مرفوع ، وذكر عبد القاهر في البيت وجها آخر يخرجه عما نحن فيه وهو أن يكون "كفافا" اسم "ليت" وفي "كان" ضميره ، و"خيرك" منصوب بالخبرية ، وكذا "شرك" على معنى : فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك كله وشرك . أ.هـ . وانظر ما نسبه المصنف لابي علي في الايضاح العضدي ص ١٢٣ ، وما نسبه لعبد القاهر في المقتصد ١/٤٦٧ .

وقال البغدادي في الخزانة ٤/٣٩٠ " تكلم على هذا البيت ابو علي في تذكرته وتلميذه ابو طالب العبدي وابن الشجري في مجلسين من أماليه ولخص منها ابن هشام في المغني وابن الحاجب في أماليه وأبو حيان في تذكرته وغيرهم ، ولم يذكر أحد منهم رواية نصب "خيرك" الا صاحب اللباب قال فيما علقه عليه : ذكر عبد القاهر في هذا البيت وجها آخر يخرجه عما نحن فيه من اضمار الشأن أن "كفافا" اسم ليت وفي "كان" ضميره ، وخيرك منصوب بالخبرية وكذا شرك على معنى "فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك كله وشرك . انتهى ".

(١) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) .

(٢) في الأصل و (ك) و (هـ) "لأن" والتصحيح من بقية النسخ .

وعلى هذا يكون "الماء" مرفوعا بفاعلية "ارتوى" مجازا ، كما يقال في عكسه : "ماء صاد" أي : مدة ارتواء الماء ، وجاز أن يكون "مرتوى" مرفوع المحل بفاعلية "أرتوى" ، و "الماء" منصوب لا غير ، أي : ما استقى الماء ، وقيل : معناه : ارتوى من الماء نحو : =(وأختار موسى قومه)[1]= والمعنى : ليته كان خيرك وشرك مكفوفين عني مدة ارتواء مرتو من الماء ، لأن "كفافا" مصدر يستوى فيه الواحد والأثنان والجمع نحو "رجلان عدل" وإنما قال : "على أحد التأويلين" ، لأنه ذكر فيه أن "كفافا" اسم "ليت" وفي "كان" ضميره ، و "خيرك" منصوب بالخبرية ، وكذا "شرك" على معنى ج : "فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك كله وشرك" وحينئذ يخرج عن الاستدلال[2].

(ونحو :

كأنهن الفتيات اللمس ... كأن في أظلالهن الشمس.[3])

---

(١) من الآية "١٥٥" من سورة الاعراف .
ومحل الشاهد من الآية هو نصب "قومه" بنزع الخافض .

(٢) هذا الشرح مأخوذ بكامله من تعليقات المصنف فارجع إليها في الهامش (٢) من الصفحة ٨٣٠ ، والمصنف أخذه من المقتصد لعبد القاهر فانظر المقتصد ١/٤٦٦ ، ٤٦٧ ، وانظر الأمالي الشجرية ١/١٧٧ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، والايضاح العضدي ص ١٢٣ ، ومغني اللبيب ص ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، والخزانة ٤/٣٩٠ ومابعدها .

(٣) هذا البيت من الرجز ولم أجده في غير المقتصد ١/٤٢٥ ولم ينسب فيه ، وذكر محققه الدكتور كاظم بحر الحرجان انه في نوادر ابي زيد ص ٢٥ ، وأنه لعمارة بن عقيل بن بلال الخطفي اليربوعي ، وهو شاعر فصيح قدم من اليمامة فمدح المأمون ووجوه قواده . انظر ترجمته في معجم الشعراء ص ٢٤٧ .

أى : كأنـــه .

(وإلا) أى : وان لم يضمر الشأن (انتصب الشمـــس) لأنه اسـم "كأن" أى : "كأن الشمس فى أظلالهن" أى : فى بيوتهن ، واللعس: لون الشفة ، يضرب إلى السواد قليلا ، وهو مملح عند العرب .

(ونحو :

وترمينى بالطرف أى أنت مذنـب

وتقلينى لكن إياك لا أقلـــى[1])

أى : لكنه ، أى : لكن الشأن لا أقليك ، فلما قدم المفعول صار منفصلا ، وانما لم يحمل على أن "إياك" اسم "لكن" لأنه لا يسوغ المنفصل مـــع القدرة على المتصل إلا شاذا نحـو :

---

(١) هـذا البيت من بحر الطويل وهو من الشواهد التى لا يكاد يخلـو منها كتاب تفسير أو نحو ، ومع ذلك لا يعرف قائله ولا يعلم له سابق ولا لاحق ، وهو فى معانى القرآن للفراء ٢/١٤٤ ، والكشاف ٢/٤٨٤ ، وابن يعيش ٨/١٤٠ ، والمفصل ص ٣١٣ ، ومغـــنى اللبيب ٨٠ ، ٤٤٧ ، ٤٦١ ، والهمع ١/١٤٨ ، والخزانـــة ٤/٤٩٠ ، والدرر ١/٢٧ .

وماذكرهنا من أن . . لكن هى المشددة واسمها ضمير الشأن أحـد الأقوال فى إعرابها فى هذا البيت .

والإعراب الثانى : هو أنها "لكن" المخففة وبعدها ضمير المتكلـم "أنا" ثم حذفت الهمزة من "أنا" وأدغمت النون فى النون ، وبهذا قال الفراء والكسائى والمازنى . انظر معانى القرآن للفراء ٢/١٤٤ ، واعراب القرآن للنحاس ٢/٢٧٥ ، والمراجع السابقة فى هذا الهامش .

الاعراب الثالث : أن تكون لكن المشددة واسمها ضمير المتكلم حـذف لضرورة الشعر أى : ولكننى . انظر الخزانة ٤/٤٩٣ ، والقلى : البغض والكراهية .

* إليك حتى بلغت إياكا[1] *

فالحمل على حذف ضمير الشأن أولى ، لأنه أكثر[2] .

(ولا يجوز هذا) أى : حذف ضمير الشأن (فى غير الأضطرار ،) أى : فى غير ضرورة الشعر ، (عند الأكثر .)

إذ لا يقال فى سعة الكلام : " إن زيد قائم "

أى : إنه ، وبعضهم يجوزه قياسا على الأبيات المذكورة ، إذ الأصل عدم مخالفة الشعر لغيره ، فكما جاز فى الشعر جاز فى غيره ، ولذلك يستدلون فى المسائل بالأشعار .

---

(١) هذا شطر من بيت من الرجز لحميد الأرقط كما فى سيبويه ٢/٣٦٢ ، وانظر الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٤ ، والانصاف ٢/٦٩٩ ، والمفصل ص ١٢٧ ، وابن يعيش ٣/١٠٢ ، والمقاصد الفريد ٤/١٨٦ ، والايضاح فى شرح المفصل ، والامالى الشجرية ١/٤٠ ، والخزانة ٤/٤٩١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٠٤ .

وصدره :

* أتتك عنس تقطع الأراكا *

والعنس الناقة القوية السريعة ، والأراك شجر تؤخذ منه المساويك .

والشاهد فيه وضع المنفصل موضع المتصل لضرورة الوزن .

(٢) انظر الخزانة ٤/٤٩١ .

-(باب الخبر فى باب "كـــان")-[1]

(ومنها) أى : ومن المنصوبـــات (الخبر فى بـــاب "كـــان") أى "كان" و "أخواتها"[2] (نحو : "كان زيد منطلقا" وقول من يلحقـــه بالحال يبطله عدم استقلال الكلام بدونه)

هذه إشارة إلى الخلاف بين الكوفيين والبصريين ،

فعند الكوفيين المنصوب فى "كان زيد قائما" حال ،

والبصريون على أنه ليس بحال ، بل هو خبر ،

حجة الكوفيين أمران :-

أحدهما أنه لا ينتصب على المفعولية ، لأن "كان" فعل لازم ، فلا يقتضى منصوبا على المفعولية فيكون حالا .

والثانى : أنه يقال : "كان زيد فى حال كذا" ، وهو معنى الحاليـــة ، فكذا لو قيل : "كان زيد قائما" ، لأنه يقع موقعه .

حجة البصريين : أمران :-

أحدهما : أن المنصوب بعد "كان" قد يكون مضمرا أو معرفة نحـــو : "كنت القائم ، والقائم كنته" فلا يكون حالا .

والثانـــى : أنه لا يستقل الكلام بدون المنصوب ، ولو كان حالا لاستقل بدونه ،

---

(١) الأصل لا عنوان فيه وكذلك (ك) وفى (ل) "باب كان" ، وفـــى العباب و (م) "خبر كان" وفى (ظ) "خبر باب كان" ، وقد صفت من تلك العناوين هذا العنوان .

(٢) فى الأصل و (ك) و(م) "وأخواته"
وأخوات كان هى : أمسى ، ظل ، بات ، أصبح ، أضحى ، صـار ، ليس ، مازال ، مابرح ، ما فتئ ، ما أنفك .

لأن الحال فضلة لا يورث حذفها أختلالا ،

وهو الذى أشار إليه المصنف بقوله : " يبطله عدم استقلال الكلام بدونه "، وحمل الكوفيين المعرفة على باب

* أرسلها العراك ... *(١)

و " مررت به وحده " ضعيف ، لأن تلك الصورة شاذة .

والجواب عن الأول أنا لا نقول : بكونه مفعولا ، بل نقول : هو مشبه به .

وعن الثانى : أنا لا نسلم أن قولهم : " فى حال كذا " من قولهم : " كان زيد فى حال كذا " حال، بل خبر من جار ومجرور، فهو منصوب محلا على الخبرية لا على الحالية .(٢)

(وأمره على نحو : أمر خبر المبتدأ) أى : فى أقسامه ، وشرائطه ، وأحكامه ، أى : فكما جاز أن يكون خبر المبتدأ مفردا وجملة فخبر "كان" كذلك ، وكما يشترط أن يعود الضمير من الجملة الواقعة خبرا إلى المبتدأ ، يشترط أيضا فى خبر كان إذا كان جملة ، وكما أن الأصل أن يكون خبر المبتدأ نكرة ، فكذا فى خبر "كان"(٣).

---

(١) هذا جزء من بيت من بحر الوافر والبيت بتمامه :

فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

وهو للبيد بن ربيعة ،وقد تقدم فى ص ٥٢٠ ـ ٥٢٣ فارجع إليه لتعرف مراده "بباب " ارسلها العراك " .

(٢) انظر هذه المسئلة فى الانصاف ٢ / ٨٢١ ومابعدها ، والتصريح ١ / ١٨٤ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١ / ٢٣٨ .

(٣) انظر سيبويه ١ / ٤٥ ، ٤٦ ، والمقتضب ٤ / ٨٧ ومابعدها ، والمقتصد ١ / ٣٩٧ ومابعدها ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٥١ ،والفوائد الضيائية ١ / ٤٣٢ . وعبارة المصنف هنا تكاد تكون مطابقة لعبارة ابن الحاجب فى الكافية فقد قال فيها " وأمره على نحو خبر المبتدأ" .

(لكنه يتقدم معرفة[1]) هذا استثناء من الأحكام[2] فإن خبر المبتدأ إذا كان معرفة لا يتقدم على المبتدأ ، ويتقدم خبر كان إذا كان معرفة اسمه ، لأنه لا يلتبس لكون الاسم مرفوعا والخبر منصوبا .

(ويتقدم عامله فعلا[3] ، "و[4] لا يتقدم المبتدأ نحو : "الذى يقوم كان زيد" .) هذا استثناء آخر ، من الأحكام ، فإن خبر المبتدأ إذا كان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ نحو : "زيد يقوم" لا يجوز تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل ، ويجوز تقديم مثل هذا الفعل الواقع خبرا لـ "كان" -(على كان)-[5] كما فى المثال ، فإن "زيد" خبر "الذى" وتقديره : "الذى كان يقوم زيد" و "يقوم" خبر "كان" وقد تقدم عليه ، وقوله : "فعلا" حال من فاعل يتقدم .

---

(١) قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٤٥ : "وإن شئت قلت : كان أخاك عبد الله فقدمت وأخرت .
وقال المبرد فى المقتضب ٤ / ٨٧ : "و "كان" فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر ، ويكون معرفة ونكرة ، أى ذلك فقلت صلح ، وذلك قولك : "كان زيد أخاك ، وكان أخاك زيد وأخاك كان زيد ، وكذلك جميع بابها فى المعرفة والنكرة .
وانظر شرح الكافية للرضى ١ / ٢٥١ ، والفوائد الضيائية ١ / ٤٣٢ .

(٢) فى الأصل و (م) "عن الأحكام" .

(٣) لم أجد ما يرشد لهذا النقل فى المراجع التى بين يدى .

(٤) الواو "و" زيادة من (هـ) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (هـ) .

هذا إيراد وجواب ، فالإيراد أن أسم "كان" في "كانتا" يدل على التثنية فلا يفيد الإخبار عنه بقوله : "اثنتين" .

فأجاب بأن الغرض الأقتصار في الخبر على مجرد العدد ، من غير تعرض لذات صغره أو كبره ، فكأنه قال : إن كانتا واقعتين على هذا العدد المتجرد ، والاسم وإن دل على العدد فليس مقصورا على العدد ، بل عدد مع ذات .

(فهو بمنزلة قوله :

* -(و)[1]- شعرى شعرى[2] *)

(يعني : أن هذا أيضا موهم أن المبتدأ والخبر واحد فلا يفيد .

والجواب : أن "شعرى" الواقع خبرا يدل على الوصف)[3] أي : شعرى البليغ الكامل ، فهو مغاير معنى للأول "[4] .

---

(١) الواو -(و) ساقطة من (هـ) .

(٢) هذا جزء من بيت من مشطور الرجز والبيت بتمامه :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

وهو لأبي النجم الفضل بن قداهٔ بن عبيد العجلي

وبعد هذا البيت :

لله دري ما أجن صدري من كلمات باقيات الذكر

تنام عيني وفؤادي يسري مع العفاريت بأرض قفر

وانظر ترجمة أبي النجم في المؤتلف والمختلف للآمدي ص ٣١٠ ، ٣١١

وانظر البيت الشاهد في الخصائص ٣/٣٣٧ ، والمفصل ص ٢٦ ، وابن يعيش ١/٩٨ ، ٩/٨٣ ، والهمع ١/٦٠ ، ٢/٩٥ ، والخزانة ١/٢١١ ، والمقتصد ١/٣٠٧ ، ٤٥٩ .

(٣) ما بين المعقوفتين -( )- ساقط من (هـ) .

(٤) في الأصل و (هـ) "لمعنى الأول" .

وكذا فى الآية ، فإن لفظ " اثنتين " وإن وافق الاسم من حيث الأثنينيـــة فهو مغاير له باعتبار الإقتصار على مجرد العدد كما ذكرنا .

(بخلاف " إن الذاهب جاريته صاحبها " حيث لا يفيد) ، لأنه يستفاد من قوله : جاريته ، أنه صاحبها[1] .

(وقوله عليه السلام " حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه "[2] روى) أى : الموصول

(مرفوعا ومنصوبا ، وفيه أربعة أوجه)

أول الحديث "كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه"[2] وفيه أربعة أوجه من الإعـــراب[3] :-

---

(١) انظر الإيضاح العضدى ص ١٢٠ ، والمقتصد ١/٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢) هذا الحديث رواه البخارى فى باب الجنائز ، وباب ما قيل فى أولاد الكفار ، وتفسير سورة الروم عند قوله تعالى : =(لا تبديل لخلـــق الله)= وفى كتاب القدر ، ورواه مسلم أيضا فى كتاب القدر ، والترمذى أيضا فى باب القدر ، ومالك فى الموطأ فى باب الجنائز . وهو فـــى سيبويه ٢/٣٩٣ وبين بعضها أختلاف فى بعض الألفاظ فانظرهـــا فيها . والفطرة : هى الخلقة والجبلة القابلة لدين الحق ، ودين الاسلام هو دين الحق . ويهودانه : يجعلانه يعتنق اليهودية .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ٢/٣٩٣ ، ٣٩٤ : " ففيه ثلاثة أوجه فالرفـــع وجهان والنصب وجه واحد " .
فأحد وجهى الرفع أن يكون المولود مضمرا فى يكون ، والأبوان مبتدآن وما بعدهما مبنى عليهما ، كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه ." - أقول : وهذا هو الوجه الأول عند الشارح هنا -

أحدهما : أن يكون في "يكون" ضمير المولود وأبواه مرفوع بالابتداء ، وهما أيضا مرفوع بالإبتداء ، واللذان مع صلته خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة أعني : "هما اللذان يهودانه" خبر "أبواه" و"أبواه" مع خبره في موضع النصب خبرا "ليكون" .

والثاني : أن يكون "هما" ضمير الفصل لا محل له من الإعراب ، و"اللذان" خبره "أبواه" والجملة خبر "يكون" .

والثالث : أن يكون "أبواه" مرفوعا بأنه اسم "يكون" و"هما اللذان" جملة منصوبة المحل على الخبرية .

والرابع : أن يكون "أبواه" اسما "ليكون" ، و"هما" ضمير الفصل ، و"اللذين"[1] خبره ، وعلى هذا لا يجوز في "اللذين" إلا النصب .

وللزيادة على الأربع مجال ، بأن يقال : "كان" ناقصة ، أو تامة ، أو زائدة ، أو فيه ضمير الشأن[2] ، الى غير ذلك .

=== "والوجه الآخر : "أن تعمل "يكون" في الأبوين ، ويكون "هما" مبتدأ ومابعده خبرا له" - "وهذا هو الوجه الثالث عند الشارح" - "والنصب على أن تجعل "هما" فصلا" . وهذا هو الوجه الرابع عند الشارح .

وفي الهامش (٦) في الكتاب "وذكر السيرافي وجها ثالثا - أي في الرفع - وهو أن يكون في "يكون" ضمير الشأن "ومابعده مبتدأ وخبر مفسر له ." وهذا الوجه هو الذي سيشير له الشارح بقوله فيما بعد . وللزيادة على الأربع مجال ... بأن يقال "كان" ناقصة أو تامة ، أو زائدة أو فيه ضمير الشأن .

(١) في الأصل و (ك) و (ل) "اللذان" والصواب ما في بقية النسخ وهو ما أثبتنا .

(٢) انظر الهامش (٣) ص ٦٨١ ، .

(و " قد[1] " يحذف عامله) أى : عامل "خبر كان" ، (فى نحو[2] " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر[3] " ويجوز فى مثله أربعة أوجه ،) نصبهما[4] ، ورفعهما[5] ، ونصب الأول ورفع الثانى ، وبالعكس ، الأجود أن ينصب الأول على أنه خبر "كان" ويرفع الثانى / على أنه خبر لمبتدأ محذوف على القياس . أ ١٤/

---

(١) الحرف " قد " زيادة من الأصل .

(٢) فى العباب " مثل " .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ١/ ٢٥٨ : "هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ، وذلك قولك : " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وان شرا فشر " " والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف " .

(٤) قال سيبويه : " ومن العرب من يقول : إن خنجرا فخنجرا ، وإن خيرا فخيرا ، وإن شرا فشرا ، كأنه قال : إن كان الذى عمل خيرا جزى خيرا ، وإن كان شرا جزى شرا .
وقال أيضا " وإنما جاز النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه لأنه يجزم كما يجزم ، ولأنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر فشبهوا الجواب بخبر الإبتداء وان لم يكن مثله فى كل حالة ، كما يشبهون الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله ولا قريبا منه . "

(٥) قال سيبويه فى ١/ ٢٥٩ : " وإن اضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربى حسن ، وذلك قولك : "إن خير فخير" . . . كأنه قال : . . وإن كان فى إعمالهم خير فالذى يجزون به خير ، ويجوز أن تجعل : إن كان خير على إن وقع خير ، كأنه قال : إن كان خير فالذى يجزون به خير ."

(٦) قال سيبويه فى ١/ ٢٥٨ : " والرفع أكثر وأحسن فى الآخر ، لأنك إذا أدخلت الفاء فى جواب الجزاء أستأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الاسماء ."

فى حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء ، أى : "إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير" ، والأضعف رفع الأول ، ونصب الثانى ، لأنه لابد من تقدير عامل فيهما ، وهو "كان" و"كان" إما تامة أو ناقصة ، وتقدير التامة ضعيف ، لأنها "قليلة"(١) الاستعمال ، وما قل استعماله قل حذفه ، وتقدير الناقصة يستدعى حذف خبر له ، فيلزم كثرة المحذوف ، وأما نصب الثانى ، فإما أن يقدر الناصب له "كان" أى : "كان جزاؤه خيرا" ، أو يقدر "يجزى" أى : فيجزى خيرا ، والأول ضعيف ، لأن تقدير حذف الفعل بعد فاء الجزاء الموجودة فى اللفظ ضعيف ، لأن حذف الفعل بعد الفاء على غير قياس ، بخلاف حذف المبتدأ بعد الفاء .

وأما الثانى : وهو تقدير "فيجزى" فضعيف لوجهين :-

أحدهما : ماذكرناه ، وهو حذف الفعل بعد فاء الجزاء .

والثانى : أن الفعل المضارع إذا وقع جواب الشرط لم يحتج إلى الفاء كما سيأتى .

والوجه الثالث : رفعهما ، أما رفع الثانى فعلى قياس فى حذف المبتدأ -(و)(٢)- أما رفع الأول : فبإضمار "كان" وهو ضعيف كما مضى .

والوجه الرابع : نصبهما ، أما نصب الأول فعلى القياس السابق ، وأما نصب الثانى فضعيف كما مضى .

فهذان الوجهان : أعنى : الثالث والرابع هما متوسطان ، لأن "الأول" قوى لجريانه على القياس فى الجزئين ، فلذلك كان أجود ، والوجه الثانى : وهو عكسه ضعيف لخروجه عن القياس فى الجزئين ، وهذان الوجهان متوسطان ،

---

(١) فى الأصل "قليل" .

(٢) حرف الواو -(و)- أضفتها لاقتضاء المقام لها .

لأن أحد الجزئين منهما جارٍ على القياس ، والجزء الآخر غير جـــار على القيـاس[1] .

(ومنـه) أى : ومما "حذف"[2] عامله (قولـه :

* قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا * .)

وآخـــره :

* فما اعتذارك من شيء إذا قيـلا *[3]

البيت للنعمان بن المنذر ، ويجوز فيه أربعة أوجه :-

رفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثانى ، وبالعكس ،

وتقدير الرفع فيهما : "إن وقع حق وإن وقع كذب" ، أو "إن كان فيـه" - أى : فى المقول - "حق وإن كان فيه كذب" ، ونصبهما على أنهما خبرا "كان" ، والتقدير : "إن كان المقول حقا" "وإن كان المقول كذبا ،

---

(١) انظر فى هذا المبحث الكتاب ١/٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ،والصفحات التى بعدها ، وابن يعيش ٢/٩٦ ومابعدها ، والايضاح فى شـــرح المفصل ١/٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، وشرح الكافية للرضى ١/٢٥٢ ، ٢٥٣ ، والفوائد الضيائية ١/٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، والأشمونـــى وحاشية الصبان عليه ١/٢٥٣ ، ٢٥٤ ، والهمع ١/١٢١ ، والتصريح ١/١٩٣ . واعلم أن هذا الحذف خاص بكان فقط .

(٢) فى (هـ) "يحذف" .

(٣) هـذا البيت من بحر البسيط ، وهو للنعمان بن المنذر ملـــك الحيرة ومدح النابغة الذبيانى ، وهو فى الكتاب ١/٢٦٠ ،والمفصل ص ٧٣ ، وابن يعيـش ٢/٩٧ ، وشرح الكافية للرضى ١/٢٥٢ ، والاغانى ١٤/٩٣ ، وابن الشجرى ١/٣٤١ ، ٢/٣٤٧ ، وشـــرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٢ ، والعينى ٢/٦٦ ، والخزانة ٢/٧٨ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢/٧٨ . للبغدادى .

وأما رفع أحدهما ونصب الآخر فيظهر من بيان نصبهما ورفعهما ، وإنما قال : " ومنه " ، لأن الوجوه الأربعة كانت فى الشرط والجزاء ، وهو : إن خيرا فخير ، وفى البيت الوجوه فى الشرطين ، وهما " إن حقا وإن كذبا "(١).

(ويلزم) أى : حذف العامل (فى " أما أنت منطلقا انطلقت أى : لأن كنت منطلقا(٢) انطلقت ، / فحذف اللام كما يحذف من "أن و "أنّ" قياسا مستمرا ثم حذف "كان" لأنه يحذف كثيرا كما فى الأمثلة السابقة ، فانقلب الضمير المتصل المرفوع منفصلا لحذف ما يتصل به " ثم زيد " ما " ليكون واقعا موقع الفعل المحذوف ، وأدغم النون فى الميم فصار " أما أنت منطلقا" وإنما لزم حذف العامل لوقوع " ما " موقعه .

ب ٤ / أ ٨٤

(١) كلام الشارح على هذا البيت نقله البغدادى فى الخزانة ونسبه للشارح . انظر الخزانة ٢ / ٧٨ ، وانظر كلام سيبويه على البيت ١ / ٢٦٠ .

(٢) فى الكتاب ١ / ٢٩٣ : " ومن ذلك قول العرب : أما أنت منطلقا انطلقت معك " وفى هامش الكتاب (١) ص ١ / ٢٩٣ قال السيرافى ما ملخصه : " اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل فى هذا ونحوه ، واختلفوا فى المعنى ، فالكوفيون يقولون : هو بمعنى " أن " وان أن المفتوحة فيها معنى ان التى للمجاورة ويحملون قوله تعالى = (أن تضل احداهما) = الآية "٢٨" من سورة البقرة عليه والبصريون يقولون انه على معنى التعليل ، أى لأن كنت منطلقا انطلق معك ، وشبهوها باذ ، ولأجل أن الثانى استحقه بالأول جاز دخول الفاء فى الجواب .

وانظر فى هذا ابن يعيش ٢ / ٩٨ ، ٩٩ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٥٣ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ / ٣٨٢ ، والفوائد الضيائية ١ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

(ويضمر منفصلا فى الأكثر) يعنى إذا كان خبر "كان" مضمرا فالأكثر أن يكون منفصلا ،

(نحو :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا
عن العهد والأنسان قد يتغـــير (١))

وإنما كان الأنفصال أرجح ، لأنه فى المعنى خبرالمبتدأ ، وخبر المبتـــدأ يجب أن يكون منفصلا نحو : "زيد أنت" لأنه بمعناه .

(وقد جاء الأتصال) أى : فى خبر "كان" ، ووجهه أنه شبه بالمفعول ، وضمير المفعول يكون متصلا نحو "ضربته" فكذا المشبه به (نحو :

* تنفك تسمع ما حييت بها لك حتى تكونه * (٢))

أى : حتى تكون الهالك ، وآخره :-

* والمرء قد يرجو الحيـاة مؤملا والموت دونه *

وتنفـك بمعنى لا تنفـك .

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل وهو لعمر بن أبى ربيعة شاعر قريـــش وفاتها من رائيته المشهورة التى مطلعها :

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر غداة غد أم رائح فمهجـــر

أنظر القصيدة فى ديوانه ص ١٢٠ .

(٢) هذا البيت من مجزو الكامل وهو لخليفة بن براز أحد الشعراء الجاهليين ، وهذا البيت فى الانصاف ٨٢٤/٢ ، وابن يعيش ١٠٩/٧ ، والعينى ٨٧/٢ ، والهمع ١١١/١ ، والدرر ٨١/١ .

وذكر شراح هذا البيت أن أبا بكر رضى الله عنه كان يتمثل به .

فهرس
الآيات القرآنيّة

الفهارس العامـــــة

فهـــرس الآيـــات القرآنيـــــة

ســـــورة البقـــرة

الآيـــــــــــــــــــة	رقمها	الصفحة
﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيـــــه ﴾	٢	٥٦٤
﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾	٦	
إلا من سفـه نفسـه	١٣٠	٦٠٩ - ٦١١
﴿ ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين ﴾	١٣٥	
﴿ وأن تصوموا خير لكـــم ﴾	١٨٤	٥٠٦ - ٥٠٧

ســـــورة النســـاء

﴿ فإن طبن لكم عن شيء منـــه ﴾	٤	٦٠٤
﴿ وإن كانت واحدة فلها النصف ﴾	١١	٨٥
﴿ أو جاؤكم حصرت صدورهـــم ﴾	٩٠	١٧٢ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ .
﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ﴾	١٠٣	٢٤
﴿ وكان الله غفورا رحيما ﴾	١٥٢	٢٤
﴿ فإن كانتا اثنتين ﴾	١٧٦	٦٧٩

ســـــورة الأنعـــام

﴿ وأجل مسمى عنـــده ﴾	٢	١٤٠
لقد تقطع بينكم	٩٤	٤٥

ســـــورة الأعـــراف

﴿ حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق ﴾	١٠٥	٤١

الآيـــــــــــــــة	رقمها	الصفحة
﴿ إن كنا لخاطئين ﴾	١٣١	٢٢٣
﴿ وأختار موسى قومه اربعين ليلة ﴾	١٥٥	٦٧٣
﴿ وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما ﴾	١٦٠	٥٧٨
سورة هـــود		
لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٤٣	٦٢٠ - ٦٢٢
﴿ قالت يا ويلتا أألد وأنا عجوز وهذا بعلى شيخا ﴾		
﴿ إنَّ هَذَا لشيءٌ عجيب . ﴾	٧٢	١٦٨ ، ٥٠٨ ، ٥١٢
﴿ إنك لأنت الحليم ﴾	٨٧	٢٢٦
سـورة يوســـف		
﴿ إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون ﴾	٢	٥٤٣
﴿ يوسفُ أعرض عن هذا ﴾	٢٩	٤٤٨
﴿ وقال نسوة فى المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا إنا لنراها فى ضلال مبين ﴾	٣٠	٥٢
﴿ إنى أرى سبع بقرات سمان ﴾	٤٣	٥٨٦
سـورة الرعـــد		
﴿ يُريكم البرق خوفا و طمعـا ﴾	١٣	٣٤٠
سـورة ابراهيـم		
﴿ تَقَبَّلْ دُعَـاءِ ﴾	٤٠	٤٣٤
سـورة الحجـر		
﴿ وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴾	٦٦	٥٠٧

الآيـــــــــــــة	رقمها	الصفحـــة
سورة النحـــل		
﴿ ما عندكم ينفد وما عند اللـه بـاق ﴾	٩٦	١٦٣
سورة الكهـــف		
﴿ ثلاثمائة سـنين ﴾	٢٥	٥٩١
﴿ وقل الحقُ من ربكم فمن شاء فليكفر فإنا اعتدنـا للظالمين نار ﴾	٢٩	١٨
﴿ إن ترن أنا أقل منك مالا ﴾	٣٩	٢٢٣ - ٢٢٧
﴿ آتونى افرغ عليه قطرا ﴾	٩٦	٧٤ - ٨٣
﴿ بالأخسرين أعمـالا ﴾	١٠٣	٦٠٦
سورة مريـــم		
﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾	٤	٦٠٥
﴿ أراغب أنت عن ألهتى يا إبراهيم ﴾	٤٦	١٢٨
سورة الانبيـاء		
﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾	٢٢	٦٥٠ - ٦٥٢
سورة الحـــج		
﴿ فكيف كان نكـير ﴾	٤٠	٤٣٤
سورة المؤمنـون		
﴿ حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رجب ارجعون ﴾	٩٩	١٩
سورة النـــور		
﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾	٢	٤٨١ - ٤٩٧
﴿ يُسَبِّح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ ﴾	٣٦ - ٣٧	٥٦ - ٥٧

الآيـــــــــــــة	رقمها	الصفحـــة
سورة الفرقـــان		
﴿ أهذا الذى بعث الله رسولا ﴾	٤١	٢٣٥ - ٢٣٦ ، ٢٧١
سورة الشعـــراء		
﴿ إن كنا نحن الغالبيـــن ﴾	٤١	٢٢٣
﴿ ونخل طلعها هضيم ﴾	١٤٨	٦
سورة النمـــــل		
﴿ يا موسى إنّه أنا اللـــه ﴾	٩	١٦٨
سورة سبـــــأ		
﴿ وما ارسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾	٢٨	٥١٨
سورة فاطـــــر		
﴿ ومكر أولئك هو يبور ﴾	١٠	٢٢٢
﴿ فكيف كان نكير ﴾	٢٦	٤٣٤
سورة ص		
﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾	٣٠ ، ٤٤	٦٧ - ٢١٧
سورة الزمـــــر		
﴿ وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكـــم طبتـم فادخلوها خالدين ﴾	٧٣	٥٥٦
سورة الشـــورى		
﴿ ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمـــور ﴾	٤٣	١٧٣

الآيـــــــــــــة	رقمها	الصفحـــة
سورة الزخـــــرف		
﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هـــم الظالمـون ﴾	٧٦	٢٢٧
سورة الدخـــــان		
﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ، أمرا من عندنا إنا كنا مرسلين ﴾	٤ - ٥	٥٢٦
سورة محمـــــد		
﴿ فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء ﴾	٤	٣١٦
سورة الحجـــرات		
﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم ﴾	٥	٥٩
سورة ق		
﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيـــد ﴾	١٧	٣٢٦
﴿ القيا في جهنم كل كفـــار عنيد ﴾	٢٤	١٩
سورة القمـــر		
﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾	٤٩	٤٩٦
﴿ وكل شيء فعلوه في الزبر ﴾	٥٢	٥٠٢
سورة المجادلة		
﴿ ماهن أمهاتهـــم ﴾	٢	٢٩٣
سورة الممتحنة		
﴿ إذا جاءك المؤمنـــات ﴾	١٢	٥٢
سورة الطـــلاق		
﴿ واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن ﴾	٤	١٧٣

الآيـــــــــــــة	رقمها	الصفحة
سورة الملك		
﴿ ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير ﴾	٤	٣٢٠
﴿ أم أمنتم من فى السماء أن يرسل عليكم حاصبا فستعلمون كيف نذير ﴾	١٧	٤٣٥
﴿ ولقد كذب الذين من قبلهم فكيف كان نكير ﴾	١٨	٤٣٤
سورة الحاقة		
﴿ هاؤم اقروا كتابيه ﴾	١٩	٨٣
سورة القيامة		
﴿ وجمع الشمس والقمر ﴾	٩	٤٨
سورة النبأ		
﴿ فكيف كان نكير ﴾	٤٥	٤٣٤
سورة الانشقاق		
﴿ إذا السماء انشقت ﴾	١	٥٨
سورة الطارق		
﴿ ماء دافق ﴾	٦	٦٢٣
سورة الفجر		
﴿ إذا دكت الأرض دكا دكا ﴾	٢١	٣١٦
سورة المسد		
﴿ حمالة الحطب فى جيدها حبل من مسد ﴾	٤	٤٨١
سورة الاخلاص		
﴿ قل هو الله أحد ﴾	١	١٦٨

فهرس
الأحاديث النبوية الشريفة

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	الصفحة
١	انفق بلالا ولا تخش من ذى العرش إقلالا .	٤٣٥
٢	كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه .	٦٨١

فهرس

الأمثال والأقوال العربية

٣ - فهرس الأمثال والأقوال العربية

م	المثل أو القول	الصفحة
	(أ)	
١	أتعلمني بضب أنا حرشته	١٦
٢	إن ذهب عيرٌ فعيرٌ في الرباط .	١٤٧
٣	أمت على الحجر لا فيك .	١٥٢
٤	إحدى خطيات لقمان .	١٩٧
٥	إن كانت مرة واحدة فقد تصلح الفاسدة وتكرم المائدة .	١٩٩
٦	إنما أنت خلاف الضبع الراكب .	٣١٥
٧	اصبح ليل .	٤٤٨
٨	اعور عينك والحجر .	٤٤٨
٩	افتر مخنوق .	٤٤٨
١٠	أتميما مرة وقيسيا أخرى ؟ .	٥٥٩
	(ب)	
١١	بحقك أخذت .	١٩٥
	(ت)	
١٢	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه .	١٢٥
١٣	تضرب في حديد بارد .	٣٨٥
	(ث)	
١٤	ثكلٌ أرأمها ولدا .	١٤٥ - ١٤١
	(ج)	
١٥	جزاء سنمار .	٣١٠

م	المثـــل أو القـــول	الصفحة
١٦	« جاءوا قضهم وقضيضهم »	٥٢٢
	(حـ)	
١٧	« حدث حديثين امرأة فإن ابت فاربعة »	١٩٥
١٨	« حلوة فكليها »	١٩٥
١٩	« حر انتصر »	١٩٥
	(خـ)	
٢٠	« خير قليل وفضحت نفسي »	١٩٨ - ١٩٩
	(د)	
٢١	« دهدرين سعد القين »	٣٨٧
٢٢	« دون ذلك وينفق الحمار »	٥٤٨
	(ر)	
٢٣	رجع بخسوده على بدئه	١٢١
	(س)	
٢٤	« سميما دعوت »	١٩٥
٢٥	سبحان الله .	٣٢٤
	(ش)	
٢٦	شخب في الإناء وشخب في الأرض .	١٤٧
٢٧	شر مرغوب فيه فصيل ريان .	١٥١ - ١٥٣
٢٨	شتى تؤوب الحلبة	٥١١
	(ع)	
٢٩	على التمرة مثلها زبدا .	١٨٩
٣٠	عادلا حكمتما .	١٩٥

م	المثـــــل أو القـــــول	الصفحة
٣١	عمـــرك اللـــه .	٣٢٣
٣٢	عند الصبـاح يحمد القوم السرى .	٣٥٣
	(ف)	
٣٣	فلم خلقت إن لم اخدع الرجال .	٤٧
٣٤	فى بطن زهمـــان زاده .	١٩٠
٣٥	فى بيته يؤتى الحكم .	١٦٥
٣٦	فى دون هذا ما تنكر المرأة صاحبها .	٣٥١
	(ق)	
٣٧	قصدك اللـــه .	٣٢٣
	(ك)	
٣٨	كل شاة برجلها معلقة .	١٥١
٣٩	كلاهما وتمرا .	٢٠١
	(ل)	
٤٠	لو ذات سوار لطمتنى .	٥٨
٤١	لنفسه بفـــى الخير .	١٩٥
٤٢	اللهم ضبعا وذئبا .	٣٨٦
	(م)	
٤٣	مكره أخوك لا بطل .	١٨٥
٤٤	مواعيد عرقوب .	٣١٠
٤٥	معاذ اللـــه .	٣٢٣
٤٦	مازن رأسك والسيف .	٤٨٣
٤٧	مورت بهم الجمـــاء الغفير .	٥٢٤

م	المثـــــــــــــل أو القـــــول	الصفحة
٤٨	ما في السماء موضع كف سحابا .	٥٧٣
	(هـ)	
٤٩	هو الحق لا شك فيه .	٥٦٣
	(و)	
٥٠	ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها .	٣٥٨
	(ى)	
٥١	يانفس لا خير في الشرة فإنها تفضح الحرة وتحدث المرة .	١٩٨
٥٢	يا نفس موتة مريحة خير من الفضيحة وركوب القبيحة	
٥٣	وإياك والعار ولبس الشنار وسوء الشعار ولؤم الدثار	١٩٩

* * *

فهرس
الشواهد الشعرية

٤ - فهرس الشواهد الشعرية

البيت والقائل والبحر		الصفحة
(أ)		
إذا عاش الفتى مائتين عاما	فقد ذهب للذاذة والفتاء ربيع بن ضبع الفزارى - وافر	٥٩٠
(ب)		
أعبدا حل فى شيمى غريبا	ألؤما لا أبالك واغترابا وافر	٥٢
ولو ولدت فكيهة جرو كلب	لسب بذلك الكلب الكلابا جرير - وافر	١٠٥
فظل لنا يوم لذيذ نعيمه	نقل فى مقبل نحسه متغيب امرؤ القيس - طويل	٦
وابقت لى الأيام بعدك مدركا قرينين كالذئبين يفترسانني وقد جعلت نفس تطيب لضغمة	ومرة والدنيا قليل عتابها وشر صحابات الرجال ذئابها لضغمهما تقرع العظم نابها لقيط بن مرة الاسدى - طويل	٣٧٧
وماحل سعدى غريبا ببلدة	فينسب إلا الزبرقان له أب اللعين المنقرى - طويل	٥٢٩
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها	وماكان نفسا بالفراق تطيب الاعشى الهمذانى - طويل	٦١٣

البيت والقائل والبحر	الصفحة
فمالي إلا الله غيرك ناصر ... ومالي إلا مذهب الحق مذهب الكميت - طويل	٦٦١
فلما دخلناه أضفنا ظهورنا ... إلى كل جاري جديد مشطب امرؤ القيس - طويل	١٤٠
فأما القتال لا قتال لديكم ... ولكن سيرافي عراض المواكب الحارث المحزومي - طويل	١٦٨ - ١٦٩
وعدت وكان الخلف منك سجية ... مواعيد عرقوب أخاه بيثرب ابن ابي عبيد الاشجعي - طويل	٣١٠
جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا ... جزاء سنمار وما كان ذا ذنب عبد العزى بن امرئ القيس - طويل	٣١١
أفيقوا بني حرب وأهواءنا معا ... وارحامنا موصولة لم تقضب جندل بن عمرو - طويل	٣٥٥
يبكيك ناء بعيد الدار مغترب ... يالليل ولشبان للعجب أبو الأسود الدؤلي - بسيط	٤٠٢
يا امتا ابصرني راكب ... يسير في محنفر لاجب فقمت احثو الترب في وجهه ... عمدا واحمي حوزة الغائب الحصن أولى لو تأبيته ... من حثيك الترب على الراكب احد بن جواري العرب - رجز	٤٣٩
إن من لام في بني بنت حسان ألمه ... واعصه في الخطوب الأعشى الكبير - خفيف	٦٦٨

والبيت والقائل والبحـــــــر		الصفحة
(ت)		
يا اقرع بن حابس يا أنتـــا	أنت الذى طلقت عام جمتـا	٣٩٢
	سالم بن دارة - رجـز	
هنيئا مريئا غير داء مخامـر	لعزة من أعراضنا ما استحلت	٣١٤
	كثير - طويـــل	
أفى الولائم اولادا لواحدة	وفى العيادة أولادا لعـلات	٥٥٩
	بسيط	
(د)		
ما للجمال مشيها وئيـــدا	أجندلا يحملن أم حديـدا	٦
	الخنساء - رجـز	
أبت عيناك بالحسن الرقـادا	وانكرت الأصادى والبـلادا	
تزود مثل زاد أبيك فينـــا	فنعم الزاد زاد أبيك زادا	٦٥
	جرير - وافـــر	
وكان وإياه كحران لم يفـــق	عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا	٦٥
	طويـل	
فما كعب بن حمامة وابن سعدى	بأكرم منك يا عمر الجـوادا	٤١٢
	جرير - وافـــر	
لحى الله رب الناس فافرميته	وأحون بها مفقودة حين تفقـد	
لعمرك مايمتادنى منك لوعـة	وما أنا من وجد عليك مسهـد	١٩٨
	مرة الاسدى - طويـل	
ووحشية لنا نرى من يصدها	عن الفتك فضلا أن نرى من تصيدها	٣١٢
	طويـل	

البيت والقائل والبحر		الصفحة
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا	بنوهن ابناء الرجال الأباعد الفرزدق - طويل	١٩٢
فما وال ولا واح	ولا واس أبو هند هزج	٣١٣
إذا ما قفلنا نحو نجد وأهله	فحسبي من الدنيا قفول إلى نجد طويل	٣٥٢
هيهات تضرب في حديد بارد	إن كنت تطمع في نوال سعيد كامل	٣٨٥
إلا أواري لا ياما أبينها	والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد النابغة الذبياني - بسيط	٦٢٣

(ر)

تصابا وأمسى علاه الكبر	وأمسى بجمرة جعل غرر	٣٢٩
وشاب ولا مرحبا بالبياض والشيب من غائب ينتظر		
فلو أن جمرة تدنو له	ولكن جمرة منه سفر	
سلام الإله وريحانه	ورحمته وسماء درر	
غمام ينزل رزق العباد فأحيا البلاد وطاب الشجر		
	النمر بن تولب - متقارب	
لا أرى الموت يسبق الموت شيء	نغص الموت ذا الغنى والفقيرا عدي بن زيد - خفيف	٦٩ ، ١٦٩
فلما غشي ليل وايقنت أنها	هي الأوبى جاءت بام حبوكرا طويل	٥٣

البيت والقائـــــل والبحـــــر		الصفحة
عند الصباح يحمد القوم السـرى	وتنجلى عنهم غيابات الكـــرا	٣٥٣
	خالد بن الوليد ـ رجز	
يذهبن فى نجد وغور غائـــرا	فواسقا عن قصدها جوائـــرا	٣٧٠ ـ ٣٧١
	العجاج ـ رجـــز	
إنى واسطار سطرن سطـــرا	لقائل يا نصر نصر نصـــرا	٤١٨
	رؤبة بن العجاج ـ رجـــز	
فبالغلامان اللذان فـــرا	إياكما أن تكسبانا شـــرا	٤٣٢
	رجـــز	
لعمرك ما يغنى الثراء عن الفتـى	إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر	٤٥
	حاتم الطائى ـ طويل	
وجدنا فى كتاب بنى تميـــم	أحق الخيل بالركض المعـــار	١٢٣
	الطرماح ـ وافـــر	
فابت إلى فهم وما كدت آيبـــا	وكم مثلها فارقتها وهى تصفـــر	٢١٨ ، ٢١١
	تأبط شرا ـ طويـل	٦١٥
وما نبالى إذا ما كنت جارتنـــا	الا يجاورنا إلاك ديـــار	٣٧٤
	بسيـط	
يا تيم تيم عدى لا ابا لكـــم	لا يلقينكم فى سوأة عمـــر	٤٣٣
	جرير ـ بسيط	
وإنى لتعرونى لذكراك هـــزة	كما انتفض العصفور بلله القطـــر	٥٥٣
	ابو صخر الهذلى ـ طويل	

البيت والقائل وبحره		الصفحة
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي	ولكن زنجي غليظ مشافره	٦٦٧
	الفرزدق - طويل	
لئن كان إياه لقد حال بعدنا	عن العهد والانسان قد يتغير	٦٨٧
	عمر بن ابي ربيعة - طويل	
ونركب خيلا لا هوادة بيننا	وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر	٤١
	خداش بن زهير - طويل	
دعوت لمانا بني مسورا	فلبى فلبى يدى مسور	٣٢٠
	اعرابي من بني اسد - متقارب	
يركب كل عاقر جمهور	مخافة وزعل المحبور	٣٣٧
	العجاج - رجز	
يا ليلة سريتها من عمري		
	رجز	٣١٥
يالك من قبرة بمعمر	خلالك الجو فبيضي واصفري	٤٠٤
ورفع الفخ فماذا تحذري	لابد من صيدك يوما فاصبري	٤٠٥
	طرفة بن العبد - رجز	
أنا أبو النجم وشعري شعري		
	ابو النجم - رجز	٦٨٠
(ز)		
يا أيها الجاهل ذو التنزي	لا توعدني حية بالنكز	٤٢٨
	رؤبة بن العجاج - رجز	
(س)		
اذا شق برد سق بالبرد مثله	دواليك حتى ليس للبرد لابس	٣٢١
	سحيم - طويل	

البيت والقائل والبحر	الصفحة
كأنهن الفتيات اللعس كأن فى اظلالهن الشمس	٦٧٣
عمارة بن فضيل ـ رجز	
يا صاح ياذا الضامر العنس والرحل ذى الأقتاب والحلس	٤١١
خزز بن لوذان ـ كامل	
(س)	
كلوا فى بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص	٦٠٣
وافر	
(ض)	
ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا يمضى إلى عاص العروق النحضا	
نجزيهم بطعن فرض فرضا وتارة يسلفون ترضا	٣٢٢
العجاج ـ رجز	
(ط)	
فما أنا والسير فى متلق ببرح بالذكر الضابط	٣٦٣
اسامة بن الحارث ـ متقارب	
(ع)	
ياليت أيام الصبا رواجعا	٢٨٥
العجاج ـ رجز	
أقول وقد زال الحمول صبابة وشوقا ولم أطمع بذلك مطمعا	
بنى وابش إنا هوينا جوارکم وما جمعتنا نية تبلها معا	
فلو أن حق اليوم منكم إقامة وإن كان سرح قد مضى فتسرعا	٦٦١
النميرى ـ طويل	

البيت والقائل وبحره	الصفحة
أيا جود معن ناج معنى بحاجتى فمالى إلى معن سواك شفيع طويل	٤١١
نشدت بنى النجار انعال والدى إذا لم يجدعان له من يوازعه حسان ـ طويل	٦٦٤
(ف)	
تواهق رجلاها يداها ورأسه لها قتب خلف الزميلة رادف	
كأن بجنبيه خباءين من حبس إذا غدر مرابه منضايف اوس بن حجر ـ طويل	٨
(ق)	
ولولا جنان الليل ما آب عامر إلى جعفر سربالة لم يمزق سلامه بن جندل ـ طويل	٥٤٧
(ك)	
تقول بنتى قد انا أناكا يا ابتا علك أوعساكا رؤبة ـ رجز	٤٣١
إليك حتى بلغنا إياكا	٦٧٥
حميد الارقط ـ رجز	
أنى السلم اعيار أجفاء وغلظة وفى الحرب اشباه النساء العوارك هند بنت عتبة ـ طويل	٥٦٠
(ل)	
حزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل النابغة ـ طويل	

البيت والقائل وبحره		الصفحة
يارب يارباه إياك اسل	عفراء يارباه من قبل الأجل عروة بن حزام - رجز	٤٠٦
فلا مزنه ودقت ودقها	ولا أرض ابقل إبقالها عامر بن جوين - متقارب	٤٩
سمعت الناس ينتجعون غيثا	فقلت لصيدح انتجعي بلالا ذو الرمة - وافر	١٢٢
أيا ظبية الوعاء بين جلاجل	وبين النقا أأنت أم أم سالم ذو الرمة - طويل	٢٠٠
إن محلا وإن مرتحلا	وإن في السفر إذ مضوا مهلا الاعشى - السريع	٢٢٣
قبح الإله وجوه تغلب كلما	سبح الحجيج وكبروا إهلالا كامل	٣٢٤
قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا	فما اعتذارك من شيء إذا قيلا النعمان بن المنذر - بسيط	٦٨٥
ويوم شهدناه سليما وعامرا	قليل سوى الطعن النهال نوافله امرؤ القيس - طويل	٣٤٦
إذا انتمنا خلة كي تزيلنا	أبينا وقلنا الحاجبيه أول كثير - طويل	٣٥٢
كم نالني منهم فضلا على عدم	إذ لا أكاد من الإقتار احتمل القطامي - بسيط	٥٦١

البيت والقائل وبحره		الصفحة
كأني وحلى إذ راعها	على جمزى جازئ بالرمال	٥٣
	متقارب	
الحرب أول ما تكون فتية	تسعى بزينتها لكل جهول	٢٠٩
	عمرو بن معدى كرب ـ كامل	
وإن تعتذر بالمحل عن ذى ضروعها		
	إلى الضيف يجرح فى عراقيها نصلى	٣٨٤
	ذو الرمة ـ طويل	
فيا لك من ليل كأن نجومه	بكل مغار الفتل شدت بيذبل	٤٠٤
	امرؤ القيس ـ طويل	
تثير ايديها عجاج القسطل	إذ عصبت بالعطن المغربل	٤٧٧
تدافع الشيب ولم تفتل	فى لجة أمسك فلانا عن فيل	٤٧٨
	ابو النجم ـ رجز	
فأوردها العراك ولم يزدها	ولم يشفق على نغص الدخال	٥٢٠ ، ٥٢٣
	لبيد ـ وافر	٦٧٧
كأن خصييه من التدلل	ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	٥١٤
	مختلف فيه ـ رجز	
ألا رب يوم لك منهن صالح	ولا سيما يوم بدارة جلجل	٦٤٢
	امرؤ القيس ـ طويل	
فليت دفعت الهم عنى ساعة	فبتنا على ما خيلت ناعمى بال	٦٧٠
	عدى بن زيد ـ طويل	

البيت والقائل وبحره		الصفحة
(م)		
لا يبعد الله التلبب والغارات إذ قال الخميس نعم		١٩٧
المرقش الأكبر - سريع		
وأغفر عوراء الكريم ادخاره	واعرض عن شتم اللئيم تكرما	٣٣٦
حاتم الطائى - طويل		
فريشى منكم وهواى معكم	وإن كانت زيارتكم لماما	٣٥٤
جرير - وافر		
إنى إذا ما حدث ألما	أقول ياالله يا اللهما	٤٥٠
رجز		
قضى كل ذى دين فوفى غريمه	وعزة ممطول معنى غريمها	٧٣
كثير - طويل		
نيافى القرط غراء الثنايا	وريد للنساء ونعم نيم	٦٣
وافر		
فاما الصدود لا صدود لجعفر	ولكن اعجاز شديد اضرامها	٦٨
المخزومى - طويل		
فعاد يث شيئا والدريس كأنما	يقلبه ورد من الموم مرد م	٣٠٥
ابى خراش الهذلى - طويل		
سلامك ربنا فى كل وقت	بريئا ما يعيبك الذموم	٣٢٧
عبادك يخطئون وأنت رب	بكفيك المنايا والحتوم	٣٢٨
ابى الصلت - وافر		
سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام	٣٩٨
فإن يكن النكاح أحل انثى	فإن نكاحها مطرا حرام	٣٩٨
الأحوص - وافر		

البيت والقائل وبحره	الصفحة
فكيف ولو مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام الفرزدق ـ طويل	٢٣
لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام قطرى بن الفجاءة ـ كامل	٥٢٧
ثلاث مئين للملوك وفى بها إزارى وحلت عن وجوه الأكارم الفرزدق ـ طويل	٥٨٨
حاشا أبى ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببدمة بكرام كامل	٦٤٦
(ن)	
قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا عمرو بن معدى كرب ـ سريع	٣٣
فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب القوم عثمان بن عفانا بسيط	٦٣
لو كنت من مازن لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا	
اذن لقام بنصرى معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا قريط بن أنيف ـ بسيط	٥٨ ، ٥٩
لله ما صنعت تلك العيون بنا قتلتنا ثم لم يحيين قتلانا	
يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن أضعف خلق الله أركانا جرير ـ بسيط	٦٠٢/ ٦٠٣
تنفك تسمح ما حييت بها لك حتى تكونه	
والمرء قد يرجو الحياة مؤملا والموت دونه خليفة بن براز ـ مجزو الكامل	٦٨٧

البيت والقائل وبحره	الصفحة
فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن الاعشى - طويل	٢٥
ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا الغند الزمانه - هزج	٣٤٩
أهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان صخر بن الشريد - طويل	١١٢
من أجلك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالوصل عنى وافر	٤٣١
وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان عمرو بن معدى كرب - وافر	٦٥٣

(هـ)

يا أخت خير البدو والحضاره كيف ترين فى فتى فزاره	
أصبح يهوى حرة معطارة إياك اعنى فاسمعى يا جاره سهل بن مالك - رجز	٣٧٥
جارية من قيس بن ثعلبة قباء ذات سرة مقعبه الاغلب العجلى - رجز	٤٢٦
إلى أوس بن حارثة بن لأم ليقضى حاجتى فيمن قضاها	
وما وطىء الثرى مثل ابن سعدى ولا لبس النعال ولا احتذاها ابن ابى حازم - وافر	٤١٣

(ى)

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى يزيد بن الحكم - طويل	٦٧١
وترمينى بالطرف أى أنت مذنب وتقلينى لكن إياك لا اقلى طويل	٦٧٤

فهرس

الأعلام الواردة في المجموعة

٥ ـ فهـــــرس الاعـــــلام

(أ)

امرؤ القيـــس بن حجـــــر

٦ ـ ١٤٠ ـ ٣٤٦ ـ ٤٤٩ .

أوس بن حجـــــــــر

٨

أبو الأســـود الدؤلـــى

٢٧ ـ ٢٨ ـ ٤٠٢

الأعشـــى الكبيـــــر

٢٥ ـ ٣٨ ـ ٢٢٣ ـ ٢٨٣ ـ ٦٦٨

أيـــــــوب

٦٧

الأخفـــــش

٢٢٠ ـ ٢٣٦ ـ ٣٠٨ ـ ٥٥٥

ابن أبى عبيـد الأشجعـــى

٣١٠

أسامة بن الحـــارث

٣٦٣

أطيـــــط

٣٧٨

الأحـــوص

٣٩٨

تابـــع فهـــرس الاعـــلام

الأصمعـــــــى

٤١٨

ابن أبى حـــــازم

٤١٣

الأغلـــب العجلـــى

٤٢٦

أبو اسحـــــــاق

٥٩٣

الأعشـــى الهمذانى

٦١٣

(ت)

تأبط شـــــرا

٢٨٨ ـ ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ـ ٦١٥

(ج)

ابن جنـــــــى

٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨

جريـــــــــر

٦٥ ـ ١٠٥ ـ ٣٥٤ ـ ٣٥٥ ـ ٤١٢ ـ ٤٣٣

جندل بن عمـــــر

٣٥٥

تابع فهرس الاعـــــلام

(ح)

ابا الحســـــل

١٩٥

ابن الحاجب

٣٠ ـ ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٤٨ ـ ٤٩ ـ ٣٧٩

ابو حنـــــش

٢٦ ـ ٢٧

حاتم الطائـــى

٤٥ ـ ٣٣٦ ـ ٤١٨

الحارث المخزومى

٦٨ ـ ١٦٨ ـ ١٦٩

الحارث بن كعب

٤٧٢

حارثة بن لأم

٣٧٥

حزر بن لوذان

٤١١

حسان بن ثابت

٦٦٤

الحكم بن صخـــر

٣٥١

تابع فهـــرس الاعـــلام

حميـــد الأقـــط

٦٧٥

(خ)

الخنســـاء

٦

خداش بن زهـــير

٤١

خويـــلد بن نفيـــل

١٣٦

أبو خـــراش الهذلي

٣٠٥

خالد بن الوليـــد

٣٥٣

الخليل بن أحمـــد

٤١٩ ـ ٥٧٩

خليفة بن براز

٦٨٧

(ذ)

ذو الرمـــة

١٢٢ ـ ٢٠٠ ـ ٣٨٤

تابع فهـــــــرس الاعـــــلام

(ر)

رؤبـــة بن العجـــــاج

٢٨٥ ـ ٣٢٢ ـ ٤١٨ ـ ٤٢٨ ـ ٤٣٩

ربيع بن ضـــــــرار

٥٩٠

(ز)

زهمـــــــان

١٩٠

الزمخشـــــرى

٢٨٤ ـ ٣٨٧

الزجـــــــاج

٣٠٦

(س)

ابن السيرافـــــى

٩ ـ ١٠ ـ ٣٠٨

سوادة بن عـــدى

٦٩

سيبويـــــــــه

٧٨ ـ ١٣٦ ـ ١٨٢ ـ ٢٢٠ ـ ٣٠٨ ـ ٣٠٩ ـ ٣٢٦ ـ ٣٨٩

٤٧٣ ـ ٤٧٨ ـ ٤٩٨ ـ ٥٣٢ ـ ٥٥٠ ـ ٥٥٤ ـ ٥٥٩ ـ ٥٦١

٥٩١ ـ ٦١٢ ـ ٦٣٥ ـ ٦٤٦ .

تابع فهـــــرس الاعـــــلام

أبى سعيـــد

٣٠٦

السيرافـــى

٣٠٨

ابن الســـراج

٣٠٩

سنمـــــار

٣١١

سحيم عبد بنى الحسحاس

٣٢١

سهل بن مالك الفزارى

٣٧٥

سالم بن دارة

٣٩٢

سلامة بن جنـــدل

٥٤٧

(ص)

صخر بن عمرو بن الشريـــد

١١٢

الصعـــــق

١٣٦

تابع فهـــــــرس الاعـــلام

صاحب المفصـــــل

٢٢٧ ـ ٣٦٢ ـ ٥٦٥

أبو الصلـــــــت

٣٢٨

ابن صخـــــــر

٣٥٢

أبو صخر الهذلى

٥٥٣

(ط)

طلحة الخيـــــــر

٤١٨

طرفة بن العبـــــد

٤٠٤ ـ ٤٠٥ ـ ٤٤٩

(ع)

عمرو بن معدى كـــــرب

٣٣ ـ ٢٠٩ ـ ٦٥٣

عـــزه

٣٩ ـ ٤٠

عامر بن جويـــــن

٤٩

عدى بن زيـــــد

٦٩ ـ ١٦٩ ـ ٦٧٠

تابع فهـــــرس الاعـــــلام

أبو علـــــى

١٦١ ـ ٣٥٤

عمرو بن حمران الجعـــدى

٢٠٢

عمر بن عبد العـــزيز

٢٨٦ ـ ٤١٣

المجـــــاج

٣٠٨ ـ ٣٣٧ ـ ٣٣٨ ـ ٣٧٠ ـ ٣٧١ ـ ٣٨٥

عبد العزى بن امرئ القيـــس

٣١١

أبو عبـــاس

٤٢٠

عمرو بن لجـــأ

٤٣٤

عروة بن حـــزام

٤٠٦

غفـــراء

٤٠٧

أبو عمـــرو

٤٢٠

عمـــارة بن فضيـــل

٦٧٣

تابـــــع فهـــرس الاعـــــلام

عمـــــر بن أبى ربيعـــة

٦٨٧

(ف)

الفـــــرزدق

٣٢ ـ ١٩٢ ـ ٥٨٨ ـ ٦٦٧

فاقـــــــرة

١٩٨

فرعـــــــون

٤٣٥

الفند الزمانـــى : ٣٤٩

(ق)

قريط بن أنيـــف

٥٨ ـ ٥٩

قطرى بن الفجاءة

٥٢٧

القطامـــــــى

٥٦٩

(ك)

كثـــــير عـــــزة

٣٧ ـ ٦٣ ـ ٣١٤ ـ ٣٥٢

الكسائـــــى

٧٥ ـ ٢٨٥

تابـــــع فهـــــرس الاعـــــلام

الكميـــــت

٦٦١

(ل)

لقمـان بن عـــــاد

١١٧ ـ ١٩٨

لقيم بن لقمـــــان

٢٨٤

لقيط بن مرة الأسدى

٣٧٧ ـ ٣٧٨

لبيد بن أبى ربيعـــة

٥٢٠ ـ ٥٢٣ ـ ٦٧٧

اللعيـن المنقـــــرى

٥٢٩

(م)

المصنـــــــــف

٢٥ ـ ٣٠ ـ ٣١ ـ ٣٢ ـ ٤٩ ـ ١٦١ ـ ١٨٨ ـ ٢٠٠ ـ ٢٢٥

تابـــع فهـــرس الاعـــــــلام

المبـــــــرد

١٧٠ ـ ٢٧٠ ـ ٣٠٦ ـ ٣١٠ ـ ٤٤٧ ـ ٥٣٢ ـ ٥٥٤ ـ ٦١٢

٦١٣ ـ ٦٤٦ ـ ٣٠٩ .

مـــرة الأســـدى

١٨٩

المرقـــش الأكـــبر

١١٧

المازنـــــــــى

٢٥٨ ـ ٢٦٧ ـ ٢٧٣ ـ ٢٧٥ ـ ٢٧٧ ـ ٦١٢ ـ ٦١٣

مـــرة بن اعـــداء

٣٧٨

مدركـــة بن حمـــن

٣٧٨

موســـــــى

٤٣٥

(ن)

النعمان بن امرئ القيس

٣١١

النمر بن التولـــــب

٣٢٩

النمـــــيرى

٦٦١

تابع فهـــــرس الاعـــــلام

ابو النجـــــــم

٤٧٨ ـ ٦٨٠

النابغة الذبيانـــى

٦٢٣

النعمان بن المنـــذر

٦٨٥

(هـ)

هشام بن عبد الملـك

٣٥٥

هند بن عتبـــــــة

٥٦٠

(ى)

يونـــــس

٣١٩ ـ ٣٢٠ ـ ٣٥٥ ـ ٤٠٩ ـ ٤٣٧ ـ ٤٤٤

يزيـــد بن الحكم

٦٧١

فهرس
القبائل

٦ ـ فهـــــرس القبائـــل

(ب)

بنو الأهـتم بن سنـــان

٥٨٨

بنى تمـــــيم

٢٩٠ ـ ٤١٧ ـ ٥٨٢ ـ ٦٢٢ ـ ٦٢٥ ـ ٦٧٠

(ت)

تيم بن عبد منـــــاه

٤٣٤

(ط)

طـــــىء

٤٤٩

(م)

مـــزينة

٣٥١

بنى منـــاة

٦٧٠

بنى وابـــــشر

٦٧٠

فهرس
الجماعات والمنسوبات

فهرس الجماعات والمنسوبات

الآدميين
٤٧ ـ ٤٨
أصحابنا
٢٢٣ ـ ٢٨٥
آخرين
٢٢٤
البصريين
٣٣ ـ ٣٧ ـ ٣٩ ـ ٧٤ ـ ٧٥ ـ ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ٤٣٨ ـ ٤٤١
٤٥٠ ـ ٦٠٩ ـ ٦١٢ ـ ٦٧٦ .
بعضهم
١٦٠ ـ ١٦٢ ـ ١٦٦ ـ ـ ٢١٢ ـ ٢٩٤ ـ ٢٢٢ ـ ٢٢٤ ـ
٢٣٥ ـ ٢٦٧ ـ ٢٦٨ ـ ٢٧٠
الحجازيين
٢٨٨ ـ ٥٨٢ ـ ٦٢١ ـ ٦٢٢
العمالقة
٣١٠ ـ ٣١١
العرب
٣١١ ـ ٤٣٩ ـ ٦٧٤
القراء
٤٩ ـ ٢٨٥ ـ ٢٨٦ ـ ٤٣٨

تابع فهرس الجماعات والمنسوبات

قرشـــــيا

٢٨٦

الكوفيـــون

٣٧ ـ ٣٩ ـ ٤٠ ـ ٧٣ ـ ٧٤ ـ ٧٥ ـ ١٥٦ ـ ٢٠٤ ـ ٢١١ ـ
٢٢٤ ـ ٣٤٩ ـ ٤٣٨ ـ ٤٤٩ ـ ٤٥٧ ـ ٦٠٩ ـ ٦١١ ـ ٦١٣ ـ
٦٧٦ ـ ٦٧٧ .

المحققـين

٢٢٢

المشركيـن

٦٥٢

النحـــاة

٣٧ ـ ٢١٥

فهرس
الأماكن والبلدان

٨ - فهرس البلدان والأماكن والنجوم

الثـــروه
٣٨
الدبران
١٣٧
الشـــرج
٢٨٤
السمـــاك
١٣٧
الميـــوق
١٣٧
المشترى
١٣٨
المريـــخ
١٣٨
الميـــزان
١٥٧
الخورنـــق
٣١١
يثـــــرب
٣١١
اليمامـــــه
٣١١

فهرس

الكتب الواردة في المحفوظ

فهرس الكتب الـــــواردة
في القسم الثاني من المخطوطـــة

أمالي ابن الحاجـــــب
٣١/٩

الأمثـــال للميداني
٣٨٥ - ٣١/١

الايضـــــاح
٩٠

التعليـــــق « الحاشية » للمصنف
١١٦ - ١٥٤ - ٢٠٠ - ٢١٧ - ٢٤٥ - ٢٤٧ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٨/١

شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٩
شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠/١
الصباح ٥٤ - ٣٠/١
الكتـــاب لسيبويه
٥٧٥ - ...

المفتـــــاح
١٦١ - ٦٤٤

المقتضـــــب
١٧٠ - ١٧١ - ٢٧٠

المفصـــــل
٢٢٧ - ٣١٢ - ٥٦٥

المغـــــني
٦١١

تابع فهرس الكتب الواردة فى القسم الثانى من المخطوطة

ميزان الإعتدال فى الحمل والوضع

١٥٢

الينابيـــــع

١٥٤

فهرس
المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

- القـــــرآن الكريـــــم

(أ)

- إعجام الإعـــــلام .
تأليف : محمود مصطفى .
دار الكتب العلمية - بيروت . الطبعة الأولى - ١٩٨٣ م .

- أســاس البلاغـــة
تأليف : جار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى .
دار صادر - ١٩٧٩ م .

- الأغانى لأبى الفرج الاصبهانى .
مكتبة الرياض الحديثة - دار الفكر .

- الألفات وأنواعها فى العربيـــة
للامام ابن خالوية .
تحقيق : الدكتور / على حسين البواب
مكتبة المعارف - الرياض . ١٩٨٤ م .

- الأزهـــار الزينية فى شرح متن الألفية .
تأليف : السيد أحمد بن زينى دحلان .
مطبعة الحلبى - الطبعة الثالثة ١٩٥٩ م

المصـــــــدر أو المرجـــــــــع

- أشتقاق الاسمـــاء

تأليف : أبى سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى

تحقيق : الدكتور / رمضان عبد التواب ، والدكتور صالح الدين الهادى .

الناشر : مكتبة الخانجى بالقاهرة .

- الإتقان فى علـوم القـرآن .

تأليف : شيخ الإسلام جلال الدين السيوطى

وبالهامش : إعجاز القرآن .

تأليف : القاضى أبى بكر الباقلانى .

المكتبة الثقافية - بيروت . الجزء الأول ١٩٧٣م .

- أحكام القـــرآن

تأليف : أبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بأبن العربى .

تحقيق : على محمد البجاوى .

المجلد الأول - دار المعرفة - بيروت .

- إعراب القـــرآن

تأليف : أبى جعفر النحاس

تحقيق : د . زهير غازى زاهر .

مطبعة العانى ببغداد - ١٣٩٧ هـ .

- إعراب القـــرآن المنسوب

تأليف : الزجاج

تحقيق ودراسة : إبراهيم الأبيارى .

دار الكتاب اللبنانى - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

المصـــدر أو المرجـــــــــع

- إتحاف الأمجاد فى ما يصح به الاستشهاد

تأليف : محمود شاكر الألوسى .

تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدورى .

- أخبار أبى القاسم الزجاجى

تحقيق : الدكتور / عبد الحسين المبارك .

دار الرشيد للنشر .

- آثار البلاد وأخبار العباد

تأليف : القزوينى .

طبعة دار صادر بيروت .

- أخبار أبى تمام

تأليف أبى بكر محمد بن يحيى الصولى .

تحقيق : خليل محمود عساكر محمد عبده عزام ، نظير الاسلام الهندى .

المكتب التجارى للطباعة - بيروت .

- أحسن التقاســـيم فى معرفة الأقاليم .

طبعة عام ١٩٠٩ م .

- أدب الكتاب

تأليف : أبى بكر محمد بن يحيى الصولى .

تصحيح وتعليق : محمد بهجة الأثرى

دار الكتب العلمية - بيروت .

المصـــدر أو المرجـــــــــع

- أدب الكاتب لابن قتيبـــة

تحقيق : محمد الدالي .

الطبعة الأولى - موسسة الرسالة .

- أدب الاملاء والاستملاء .

تأليف : سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني .

دار الكتب العلمية - بيروت .

- الأزمنة والأمكنـة .

تأليف المرزوقي .

الطبعة الأولى - حيدر اباد الدكن . ١٣٣٢ هـ .

- أسرار البلاغـــة

تأليف : عبد القاهر الجرجاني .

تحقيق : هـ . ريتر .

الطبعة الثالثة ١٩٨٣م - دار المسيرة .

- أسرار البلاغـــــة

الامام عبد القاهر الجرجاني

تعليق : محمد عبد المنعم خفاجي

الجزء الأول . الطبعة الثانية ١٩٧٦م - مكتبة القاهرة .

- اسماء الكتب المتمم لكشف الظنون

تأليف : عبد اللطيف محمد رياض زادة .

تحقيق : الدكتور التوبخي .

دار مكتبة الفكر - طرابلس - ليبيا .

المصدر أو المرجـــــــــع

- الأشباه والنظائر فى النحو .

تأليف : جلال الدين السيوطى .

- الأصمعيات - ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر .

اختيار الأصمعى .

أبى سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك .

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون .

الطبعة الخامسة - بيروت . لبنان .

- الأصول فى النحـــو

أبى بكر محمد بن سهل بن السراج

تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتـــح

الطبعة الأولى ١٩٨٥ م - مؤسسة الرسالة .

- الأضـــداد

للاصمعى والسجستانى وابن السكيت .

نشر : الدكتور / أوجست هفر .

دار المشرق بيروت - المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩١٢ م .

- أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن .

تأليف : محمد الأمين الشنقيطى .

مطبعة المدنى .

المصـــدر أو المرجـــــــع

- أضواء على البحث والمصادر .

تأليف : الدكتور عبد الرحمن عميره .

الطبعة الأولى ١٩٧٧ م - دار المعارف السعودية - الرياض .

- إعراب الجمل وأشباه الجمل .

تأليف : الدكتور فخر الدين قباوه

منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .

- الإعرابيـــات

خليل مردم بك

شرح حواشيه : عدنان مردم بك ، أحمد الجندي

المطبعة الهاشمية بدمشق .

- الإفادات والإنشاءات

تأليف : أبي إسحاق الشاطبي الأندلسي

تحقيق الدكتور / محمد ابو الأجفان

مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى عام ١٩٨٣ م .

- الأمالـــــي

تأليف : أبي عبد الله محمد محمد بن العباس اليزيدي .

عالم الكتب - بيروت .

- الأمالي الشجرية

إملاء أبي السعادات هبة الله ابن الشجري .

دار المعرفة .

المصـــــدر أو المرجـــــــــع

- الأمالى فى المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية
تأليف : الإمام أبى القاسم عبد الرحمن بن القاسم الزجاجى .
دار الكتاب العربى . بيروت .

- الأمالى لابى على القالى .
دار الكتب العلمية . الطبعة ١٩٧٨ م .

- الأمثـــــال فى الحديث النبوى الشريف .
تأليف : الأصبهانى .
تحقيق : الدكتور / عبد المال عبد الحميد .
الطبعة الأولى ١٩٨٢ م - الدار السلفية .

- أمثال العرب
تأليف : المفضل الضبى .
تحقيق : الدكتور / إحسان عباس .
دار الرائد العربى . بيروت - لبنان .
الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ .

- الإنباه على قبائل الرواة
تأليف : ابن عبد البر .
تحقيق : إبراهيم الأبيارى .
دار الكتاب العربى ١٤٠٥ هـ .

المصـــــدر أو المرجـــــــــع

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين .
تأليف : كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن الأنبارى .
ومعه الإنتصاف من الإنصاف .
تأليف : محمد محى الدين عبد الحميد .
المكتبة التجارية الكبرى - بمصر .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .
تأليف : جمال الدين بن هشام الأنصارى .
تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد .
دار الفكر . الطبعة السادسة ١٩٧٤ م .

- الإيضاح العضدى .
تأليف أبى على الفارســـى .
تحقيق : الدكتور / حسن شاذلى فرهود .
مطبعة دار التأليف بمصر . الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ .

- الإيضاح فى علل النحو
تأليف : أبى القاسم الزجاجى .
تحقيق الدكتور / مازن المبارك .
دار النفائس - الطبعة الرابعة ١٩٨٢ م .

- الايضاح فى شرح المفصل .
تأليف : أبى عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب .
تحقيق : الدكتور / موسى بناى العليلى .
مطبعة العانى - ١٤٠٢ هـ .

المصـــــــــد ر والمرجـــــــــــع

- إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون .
تأليف : اسماعيل البغدادى .
مكتبة المثنى - بيروت .

(ب)

- بدائع الفوائد .
تأليف : أبى عبد الله محمد بن أبى بكر الدمشقى .
دار الكتاب العربى .

- البدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة .
تأليف : عبد الفتاح القاضى .
دار الكتاب العربى . الطبعة الأولى .

- البرهـــــان الكاشف عن إعجاز القرآن .
تأليف : كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكانى .
تحقيق : الدكتورة / خديجة الحديثى ، الدكتور أحمد مطلوب .
الطبعة الأولى ١٩٧٤ - مطبعة العانى .

- البحر المحيـــــط
تأليف : أبى حيان الاندلسى النحوى .
مطبعة النصر الحديثة - الرياض .

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة
تأليف : جلال الدين السيوطى .
دار المعرفة - بيروت .

المصـــــــدر والمرجـــــــع

- البلدان لليعقوبـــــى
طبعة عام ١٨٩٠ م .

- البيان والتبييـــن
تأليف : أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق : عبد السلام محمد هارون .
مكتبة الخانجى بمصر - الطبعة الرابعة ١٣٩٥ هـ .

- (ت)

- تاج العروس من جواهر القاموس .
تأليف : محمد مرتضى الزبيدى
تحقيق : عبد الستار أحمد فراج
مطبعة حكومة الكويت - ١٣٨٥ هـ .

- تاج العروس من جواهر القاموس
تأليف : محمد مرتضى الزبيدى .
من منشورات دار مكتبة الحياة .

- تاج الدين الإسفرايني ومنهجه فى درس النحو
تأليف : محمد بدرى عبد الجليل
دار النهضة العربية - بيروت .

- تاريخ آداب اللغة العربية .
تأليف : جرجى زيدان
الطبعة الثانية ١٩٧٨ م .

المصدر والمرجـــــــع

- تاريخ الخلفـــاء

تأليف : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي .

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .

الطبعة الأولى ١٩٥٢م - مطبعة السعادة مصر .

- تاريخ الأدب العربي

تأليف : كارل بروكلمـــان

ترجمة : مجموعة من الاساتذة .

دار المعارف بمصر عام ١٩٧٥ م .

- التبيين في انساب القرشيين

تحقيق : محمد نايف الدلمي

الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - من منشورات المجمع العلمي العراقي .

- تتمـة : يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر

تأليف : أبي منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري

تحقيق : الدكتور / مفيد محمد قميحه .

دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .

- تجريد الأغانـــي

تأليف : ابن واصل الحمـــوي

تحقيق : الدكتور / طه حسين ، إبراهيم الأبياري

مطبعة مصر ١٣٨٢ هـ .

المصـــــدر والمرجـــــــــــع

- تحفة الأريب بما فى القرآن من الغريب .

تأليف : أبو حيان الأندلسى

تحقيق : د . أحمد مطلوب ، خديجة الحديثى

مطبعة المعانى - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ .

- التذكرة السعدية فى الأشعار العربية .

تأليف : محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد .

تحقيق : الدكتور / عبد الله الجبورى

الدار العربية للكتاب - ليبيا ١٩٨١ م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

تحقيق : محمد كامل بركات .

دار الكتاب العربى - القاهرة ١٩٦٧ م .

- التصاريف تفسير القرآن مما اشتبهت [illegible] أسماؤه وتصرفت معانيه

تأليف : يحيى بن سلام

تحقيق : هند شلبى .

الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٩ م .

- تفسير الجلالين .

تأليف : جلال الدين السيوطى وجلال الدين المحلى

حققه : الشيخ محمد الصادق القمحاوى .

مطبعة الأنوار المحمدية - مصر .

- تفسير غريب القرآن

تأليف : أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه

تحقيق : السيد أحمد صقر

دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٨ م .

المصـــدر والمرجـــــــع

- تمثـال الأمثـال

تأليف : محمد بن علي المبدري الشبيبي

تحقيق : الدكتور أسعد دبيان

دار المسيرة - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .

- التمثيل والمحاضـرة

تأليف : أبي منصور الثعالبي

تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو

دار احياء الكتب العربية - القاهرة طبع ١٩٦١م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

تأليف : المرادي المعروف بابن أم قاسم

تحقيق : الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان

مكتبة الكليات

- توطئة لدراسة علم اللغة والتعاريف

تأليف : الدكتور التهامي الراجي الهاشمي

دار النشر المغربية .

- التيسير في القراءات السبع

تأليف : أبي عمرو الدانـي

تصحيح : أتوبرتـزل

دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ .

المصـــــــــد ر والمرجـــــــــــع

(جـ)

- جامع البيان فى تفسير القرآن

تأليف : أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى .

دار المعرفة بيروت ـ الطبعة الثالثة .

أعيد طبعه بالأوفست ١٩٧٨ م .

- الجمل فى النحـــو

صنفه : أبو القاسم عبد الرحمن بن أسحاق الزجاج

تحقيق : الدكتور / على توفيق الحمد

الطبعة الأولى ١٩٨٤ م ـ مؤسسة الرسالة ، دار الامل .

- الجمل فى النحـــــو

تصنيف : الخليل بن أحمد الفراهيدى

تحقيق : الدكتور / فخر الدين قباوه

مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ .

- الجملة النحويـــة نشأة وتطورا وإعرابا

تأليف : الدكتور / فتحى عبد الفتاح الدجنى

الطبعة الأولى ١٩٧٨ ـ مكتبة الفلاح الكويت .

- جمهرة اشعار العرب

تأليف : أبى زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى

دار صادر .

المصـــــــدر والمرجـــــع

- جمهرة انساب العرب
تأليف : أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي
مراجعة وضبط : لجنة من العلماء .
دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

- الجـــنى الداني في حروف المعاني
تأليف : حسن بن قاسم المرادي
تحقيق : طه محسن
طبعة مؤسسة دار الكتاب - جامعة الموصل ١٩٧٦ م .

- جنـــــى الجنتين في تمييز نوعي المثنيـــــن
تأليف : محمد أمين بن فضل الله المحبي
دار الكتب العلمية - بيروت .

(ح)

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية
دار الفكر .

- حاشية الشيخ أحمد الرفاعي على شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال للامام ابن مالك .
لجنة أحياء التراث العربي
دار الافاق الجديدة - الطبعة الأولى ١٩٨١م .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ومعه شرح الشواهد للعيني
دار احياء الكتب العربية .

المصـــدر والمرجـــــع

- حاشية العدوى على شرح شذور الذهب لابن هشام
مطبعة داراحياء الكتب العربية .

- حاشية محمد بن على الصبان على شرح الألفيـة
تأليف : الأشمونـــى
دار الفكر بيروت .

- حاشية المصنـــف
مخطوط ضمن النسخة الظاهرية لشرح اللباب للسيرافى الغالى .

- الحجة فى القراءات السبع
تأليف : الإمام أبن خالويه
تحقيق : الدكتور / عبد العال سالم مكرم
دار الشروق - الطبعة الثالثة ١٩٧٩ م .

- حجة القـــراءات
تأليف : الإمام الجليل أبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة
تحقيق : سعيد الأفغانى
مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٩٨٢ م .

- الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل
تأليف : أبى محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى
تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودى
دار الرشيد .

المصـــــــدر والمرجـــــــــع

- الحلل فى شرح أبيـات الجمل
تأليف : ابن السيد البطليوسى
تحقيق : الدكتور / مصطفى امام
مطبعة الدار المصرية - الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .

(خ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب
تأليف : عبد القادر بن عمر البغدادى
دار صادر - الطبعة الأولى .

- الخصائص لابن جنى
تحقيق : محمد على النجار
دار الكتاب العربى .

(د)

- دائرة معـــارف
تأليف : بطرس البستانى (مادة : اسفراين)
طبعة المعارف - بيروت عام ١٩٧٨م .

- دائرة المعارف الاسلامية مادة " إسفراين "
ترجمة مجموعة من الاساتذة .

- الدر اللوامع على همع الهوامع
تأليف : الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطى
دار المعرفة - الطبعة الأخيرة ١٩٧٣ م .

المصـــــدر والمرجـــــــــع

- الدرر اللوامع على همع الهوامع

تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطي

تحقيق : الدكتور / عبد العال سالم مكرم

دار البحوث العلمية . الكويت ١٤٠١ هـ .

- درة الغواص في أوهام الخواص

تأليف : أبو محمد القاسم بن علي الحريري

مطبعة المثنى

- دلائل الاعجـــــاز

تأليف : عبد القاهر الجرجاني

صححه وعلق عليه : أحمد مصطفى المراغي بك

الطبعة الأولى . الناشر : المكتبة العربية ١٩٤٨ م .

- دلائل الإعجاز في علم المعاني

تأليف : الإمام عبد القاهر الجرجاني

تصحيح وتعليق : السيد محمد رشيد رضا

دار المعرفة - بيروت ١٤٠٢ هـ .

- ديـــوانا

عروة بن الورد والسموأل

دار بيروت ، دار بيروت .

المصـــــادر والمرجـــــــــع

- ديوان الأعشى الكبيـــر
شرح وتعليق : الدكتور / محمد محمد حسين
المطبعة النموذجية بمصر .

- ديوان أبى الطيب المتنبى بشرح أبى البقاء العكبرى
المسمى بالتبيان فى شرح الديوان
ضبطه : مصطفى السقا ابراهيم ، عبد الحفيظ شلبى .
دار المعرفة - اعيد طبعه بالأوفست ١٩٧٧ م .

- ديوان امرئ القيس
ضبطه وصححه : الاستاذ مصطفى عبد الشافى
دار الكتب العلمية - بيروت .

- ديوان ابن دريـــد
تحقيق : عمر ابن سالم
الناشر : الدار التونسية للنشر - ١٩٧٣م .

- ديوان جميل شاعر الحب العذرى
جمع وتحقيق : الدكتور / حسين نصار
دار مصر للطباعة .

- ديوان حاتم الطائى
دار صادر ، دار بيروت - بيروت ١٩٦٣م .

المصـــــــدر والمرجـــــــــع

- ديوان حسان بن ثابت الأنصـــارى
دار صادر .

- ديوان الحطيئـــة
من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابى وأبى عمرو الشيبانى
المكتبة الثقافية .

- ديوان الحكـــيم
تأليف : أبى الصلت أمية بن عبد العزيز الدانى
تحقيق : محمد المرزوقى
دار الكتب الشرقية - تونس ١٩٧٤ م .

- ديوان الحماســـة
وهو ما أختاره أبو تمام حبيب بن أوس الطاء من أشعار العرب
شرح العلامة التبريزى .
الطبعة الأولى . دار القلم بيروت .

- ديوان حميد بن ثور الهلالى ، وفيه بائية أبى دؤاد الإيادى
تحقيق : عبد العزيز الميمنى
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٥١ م
الناشر : الدار القومية - القاهرة ١٩٦٥ م .

- ديوان الخنســـاء
الطبعة الخامسة طبعة جديدة .
دار الأندلس - بيروت ١٩٦٨ م .

المصـــــــدر والمرجـــــــــــع

- ديـــوان ديك الجن

تحقيق : الدكتور / أحمد مصطلوب ، عبد الله الجبوري

دار الثقافة - بيروت . طبع ١٩٨١ .

- ديوان زهـــــير بن أبي سلمى

دار صادر .

- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس

تحقيق : الاستاذ / عبد العزيز الميمني

نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .

الدار القومية للطباعة . القاهرة ١٩٦٥م .

- ديوان طرفة بن العبد

المؤسسة العربية للطباعة . بيروت .

- ديوان الدافيل الغنوي

تحقيق : محمد عبد القادر أحمد

دار الكتاب الجديدة . الطبعة الأولى ١٩٦٨م .

- ديوان العباس بن الاحنـــف

دار الصادر ١٩٧٨ م .

- ديوان العجاج

تحقيق : الدكتور / عبد الحفيظ السطلي

المطبعة الثانوية بدمشق ١٩٧١ م .

المصـــــــدر والمرجـــــــــع

- ديوان عـــروة بن الورد والسموال
دار بيروت- ١٩٨٢ م .

- ديوان علي بن الجهـــــم
تحقيق : خليل مردم بك
طبعة ثانية ١٩٥٩م - دار الآفاق الجديدة .

- ديوان الفـــرزدق
دار صادر .

- ديوان النابغة الذبياني
تحقيق : كرم البستاني
دار صادر .

- ديوان النابغة الذبياني
تحقيق : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور
الناشر : الشركة التونسية للتوزيع . الطبعة ١٩٧٦ م

(ر)

- رصف المباني في شرح حروف المعاني
تأليف : أحمد بن عبد النور المالقي
تحقيق : الدكتور / أحمد محمد الخراط

- الروض الأنـــــف
تأليف : ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله سهيلي ، ومعه السيرة النبوية لابن هشام .
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ١٩٧٨ م .

المصـــــادر والمراجـــــــــع

(س)

- سبـائك الذهب فى معرفة قبائل العرب

تأليف : أبى الفوز محمد أمين البغدادى الشهير بالسويدى

دار احياء العلوم - بيروت .

- سر الفصاحـــة

تأليف : الأمير أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان

الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٢ م

- سر صناعة الإعراب

تأليف : أبى الفتح عثمان بن جنى

تحقيق الدكتور / حسن هنداوى

دار القلم دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

- سقط الزنـــد

تأليف : أبى العلاء المعرى

دار صادر - ١٤٠٠ هـ .

- السيرة النبويـــة

تأليف : ابن هشام ابى محمد عبد الملك بن هشام المعافرى

تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد

مطبوعات مكتبة ومطبعة الحاج عبد السلام بن محمد بن شقرون .

المصـــــــد ر والمرجـــــــــــــع

(ش)

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك

تأليف : بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، ومعه منحة الجليل

تحقيق : شرح ابن عقيل للمرحوم / الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد

مطبعة السعادة - الطبعة الرابعة عشرة ١٣٨٢ هـ .

- شرح أبيات سيبويه

تأليف : أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي .

تحقيق الدكتور / محمد علي الريح هاشم .

مطبعة دار الفكر ١٩٨٤ م .

- شرح أبيات سيبويه

تأليف : أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس

تحقيق : زهير غازي زاهد

مطبعة العمران الحديثة بالنجف - العراق . الطبعة الأولى ١٩٧٤ م .

- شرح أبيات مغني اللبيب

تصنيف : عبد القادر بن عمر البغدادي

تحقيق : عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق

دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .

- شرح اشعار الهذليين

تأليف : ابو سعيد الحسين السكري .

تحقيق : عبد الستار أحمد فراج .

مطبعة المدني .

المصـــــــد ر والمرجـــــــــــــع

- شرح ألفية ابن مالك

تأليف : ابن الناظم

تحقيق : الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد

دار الجيل - بيروت .

- شرح ألفية ابن مالك

تأليف : المختار بن بونـه الشنقيطي

مخطوط نسخة خاصة .

- شرح التسهيل لابن مالك

تحقيق : الدكتور / عبد الرحمن السيد

مطابع سجل العرب - الطبعة الأولى ١٩٧٤ م .

- شرح التصريح على التوضيح

تأليف : الشيخ خالد الازهري وبهامشه الشيخ يس حاشية

دار إحياء الكتب العربية .

- شرح التلخيص في علوم البلاغة

تأليف : جلال الدين القزويني

شرحه : محمود هاشم دويدري

دار الجيل - الطبعة الثانية ١٩٨٢ م .

- شرح جمل الزجاجي

تأليف : ابن عصفور الأشبيلي - شرحه الكبير

تحقيق : الدكتور / صاحب أبو جناحه

١٩٨٠ م - وزارة الأوقاف العراقية .

المصـــــــد ر والمرجـــــــــــــع

- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور

تحقيق : د / صاحب أبو جناح

مطابع مديرية دار الكتب والطباعة - بجامعة الموصل ١٤٠٢ هـ .

- شرح جمل الزجاجـــى

تأليف : أبى محمد عبد الله المعروف بأبن هشام الأنصارى .

تحقين : الدكتور / على محسن عيسى عبد الله .

عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .

- شرح ديوان جريـــر

تأليف : محمد اسماعيل عبد الصاوى

مصنفا له تفسيرات ابى جعفر .

مكتبة محمد حسين الورى - الشركة اللبنانية للكتاب - دار صعب .

- شرح ديوان عنترة بن شداد

تحقين : عبد المنعم عبد الرؤوف شلبى ، وقدم له ابراهيم الابيارى

دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .

- شرح السيوطى على ألفيـــة ابن مالك

دار احياء الكتب العربية .

المصـــــدر والمرجـــــــع

- شرح شعر زهير بن أبي سلمى
تأليف : ابى العباس ثعلب
تحقيق : الدكتور / فخر الدين قباوة .
الطبعة الأولى ١٩٨٢م - دار الافاق الجديدة .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ
تأليف : جمال الدين محمد بن مالك
تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري .
مطبعة المعاني بغداد ١٣٩٧هـ .

- شرح القصائد العشر
تأليف : أبي بكر يا يحيى بن على التبريزى
تحقيق : الاستاذ / عبد السلام الحوفى
دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .

- شرح قطر النـــدى
تصنيف : جمال الدين بن هشام الإنصارى
ومعه كتاب : سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى
تأليف : محمد محى الدين عبد الحميد
دار الفكر .

- شرح كافية ابن الحاجب
تأليف : الشيخ رضى الدين الاستراباذى
دار الكتب العلمية - بيروت .

المصـــــد ر والمرجـــــــــع

- شرح اللباب فى علم الإعراب

تأليف : محمد بن مسعود السيرافى الغالى - القسم الثالث

تحقيق : عبد المنعم الشيخ عثمان

رسالة ماجستير - من قسم الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية ١٤٠٥ هـ .

- شرح اللباب فى علم الاعراب

تأليف : محمد بن مسعود السيرافى الغالى - القسم الأول

تحقيق : برهان محمد فرحات

رسالة ماجستير من قسم الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية ١٤٠٥ هـ .

- شرح مشكل شعر المتنبى

وضعه أبو الحسن على بن سيده الأندلسى

تحقيق : الدكتور / محمد رضوان الداية .

دار المأمون للتراث - مطبعة محمد هاشم الكتبى ١٩٧٥ م .

- شرح المعلقات السبع

تأليف : ابى عبد الله الحسين بن أحمد الحسين الزوزنى

روجعت وصححت على عدة نسخ صحيحة بمعرفة لجنة من الادباء سنة ١٩٧٨

دار الكتب العلمية .

المصـــــدر والمرجـــــــــع

- شرح المفنى وشواهده لابن هشام
تحقيق وتصنيف : عبد الله اسماعيل الصاوى
مطبعة الحلبى - الطبعة الأولى عام ١٣٧٧ هـ .

- شرح المفصـــل
تاليف : الشيخ العلامه موفق الدين يعيش بن على بن يعيش
عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المثنى القاهرة .

- شرح مقامات الجريرى البصرى
تأليف : أبى العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسى الشريشى
أشرف على نشره وتصحيحه : محمد عبد المنعم خفاجى
الجزء الأول - الطبعة الثانية ١٩٧٩م - المكتبة الشعبية .

- شرح المقصـور والممدود .
تأليف : محمد بن الحسن بن دريد الأزدى
تحقيق : ماجد حسن الذهبى ، صلاح محمد الحثيمى
دار الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ .

- شرح مقصودة ابن دريـــد
تأليف : الخطيب التبريزى
الطبعة الأولى ١٩٦١ م .

- شرح الوافية نظم الكافية
تأليف : أبى عمرو عثمان بن الحاجب
تحقيق الدكتور موسى بناى علوان العليلى
مطبعة الاداب فى النجف الاشرف - ١٤٠٠ هـ .

المصـــــدر أ والمرجـــــــــــع

- شعر الأحـــوص الأنصاري

جمع وتحقيق : عادل سليمان

الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .

- شعر الحارث بن خالد المخزومي

تأليف : الدكتور يحيى الجبوري

منشورات مكتبة الأندلس - بغداد ، مطبعة النعمان النجف . ط .أولى ١٣٩٢هـ.

- شعر الراعي النمـــيري

تحقيق : الدكتور / نوري حمودي القيسي وهلال ناجي

مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠ م .

- الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء

تصنيف : ابي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينوري

تحقيق : الدكتور / مفيد قميحه

الطبعة الأولى ١٩٨١ م - دار الكتب العلمية - بيروت .

- الشـــواره في اللغـــة

تأليف : رضي الدين الحسن بن محمد الصنعاني

تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري .

مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٣ م .

(ص)

- الصحاح للجوهري .

تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار

طبع على نفقه السيد حسن شربتلي ١٩٨٢م .

المصـــــــدر والمرجـــــــــــع

- كتاب الصناعتـــين

تأليف : أبي هلال العسكري

تحقيق : الدكتور / مفيد

الطبعة الأولى ١٤٠١ - دار الكتب العلمية .

- صـــورة الأرض لابن حوقل

الطبعة الثانية - القسم الثاني . ط ١٣٩٩م .

(ش)

- ضبط النص والتعليق عليه

تأليف : الدكتور / بشار عواد معروف

مؤسسة الرسالة .

- ضوابط المعرفة

تأليف : عبد الرحمن حسن حنبك

دار القلم - بيروت . الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

(ط)

- طبقات الشعراء

تأليف : محمد بن سلام الجمحي مع تمهيد للناشر الألماني جوزفل

ودراسة عن المؤلف للأستاذ / طه احمد ابراهيم

دار الكتب العلمية .

المصـــــــــدر والمرجـــــــــع

- طبقات المفسرين

تصنيف : الحافظ شمس الدين الداوودى

دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٩٨٣م .

- طبقات النحويين واللغويين

تأليف : أبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى الأندلسى .

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم

دار المعارف بمصر ١٩٧٣م .

- الطرائف الأدبية

تصحيح : عبد العزيز الميمنى

دار الكتب العلمية .

(ع)

- العباب فى شرح اللباب

تأليف : ابى عبد الله الحسينى المعروف بنقره كار

مخطوط نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة .

- عبث الوليد

إملاء فيلسوف المعره أبى العلاء التنوخى

مكتبة النهضة المصرية . الطبعة الثامنة ١٩٧٠ م

- عدى بن زيد العبادى والشاعر المتكر

تأليف : محمد على الهاشمى

المكتبة العربية - حلب . الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ .

المصـــــــدر والمرجـــــــــــــع

- العقـد الفريـــد

تأليف : أبى عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى

تحقيق : لجنة التأليف والترجمة والنشر

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

- العمدة فى صناعة الشعر ونقده

تأليف أبى على الحسن بن رشيق القيروانى

تحقيق : الدكتور / مفيد محمد قميحة .

الطبعة الأولى ١٩٨٣ - دار الكتب العلمية .

- العمدة فى غريب القـــرآن

تأليف : أبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى

حققه : الدكتور / يوسف عبد الرحمن المرعشيلى

مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١ ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ .

- عين الأدب والسياسة زين الحسب والرياسة

تأليف : أبى الحسن على بن عبد الرحمن

دار الكتب العلمية - بيروت . الطبعة الثانية ١٩٨٥ م .

(غ)

- غاية النهاية فى طبقات القراء

تأليف : شمس الدين أبى الخير محمد بن محمد بن الجزرى

عنى بنشره : ج . برجستراسر .

[illegible] ، الطبعة الأولى ١٩٣٣م ، الطبعة الثالثة ١٩٨٢ م

دار الكتب العلمية - بيروت .

المصـــــــدر والمرجـــــــــع

(ف)

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير
تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني
[illegible] .
الناشر : دار المعرفة - بيروت .

- فتوح البلدان للبلاذري
نشر : الدكتور / صلاح الدين المنجد
مكتبة النهضة المصرية .

- الفتوحات الإلهية - بتوضيح تفسير الجلالين الدقائق الخفية
تأليف : سليمان بن عمر العجيلي الشافعي .الشهير بالجمل
[illegible] دار الفكر .

- الفرايد الجديدة
تأليف : جلال الدين السيوطي
تحقيق : الشيخ عبد الكريم المدرس
دار الرسالة للطباعة . بغداد ١٩٧٧ م .

- الفروق اللغويـــة
تأليف : ابن هلال العسكري
حققه : حسام الدين القدسي .
طبع ١٤٠١ هـ ، دار الكتب العلمية .

المصـــــدر والمرجـــــــع

- فصل المقال فى شرح كتاب الامثـال

تأليف : أبى عبيد البكرى

تحقيق : الدكتور / إحسان عباس ، والدكتور عبد المجيد عابدين .

مؤسسة الرسالة . الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م .

- فعلت وفعلـــت

تأليف : أبى حاتم السجســتانى

تحقيق : الدكتور / خليل إبراهيم العطية

ساعدت جامعة البصرة على نشره - ١٩٧٩ م .

- فقه اللغة وسر العربية .

تأليف : أبى منصور الثعالبى .

- فهرس ابن عطيـــة

تأليف : الامام القاضى ابى محمد عبد الحق بن عطيه المحاربى الأندلسى

تحقيق : محمد أبو الأجفان ، ومحمد الزاهر

الطبعة الأولى ١٩٨٠م ، دار الغرب الاسلامى - بيروت .

- الفهـــرست

تأليف : ابن النديم

الناشر : دار المعرفة - بيروت .

- فهرسة ابن خير الاشبيلى

منشورات

المكتبة التجارية - بيروت ، مكتبة المثنى بغداد ، مؤسسة الخانجى القاهرة .

المصـــــــدر والمرجـــــــــــع

- الفوائد الضيائيـــة - شرح كافية ابن الحاجب
تصنيف : نور الدين عبد الرحمن الالحامى
تحقيق : اسامه طه الرفاعى
مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق ١٤٠٣ هـ

- فى اللهجات العربيـــة
تأليف : الدكتور ابراهيم أنيس
الطبعة الرابعة - مكتبة الانجلو المصرية .

(ق)

- القاموس الاسلامـــى
تأليف : أحمد عطية الله
طبعة مكتبة النهضة المصرية .

- القاموس المحيط
للفيروزأبادى
دار الفكر - بيروت

- قصائد جاهلية نادرة
تأليف : الدكتور / يحيى الجبورى
مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .

- القواعد الاساسية للغة العربية
تأليف : السيد أحمد الهاشمى
دار الكتب العلمية .

المصـــــدر والمرجـــــــــع

- (ك)

- الكافية فى النحـــو

تأليف : جمال الدين المعروف بابن الحاجب

شرحه : الشيخ / رضى الدين محمد بن الحسن

الجزء الأول - الطبعة الثانية ١٩٧٩م - دار الكتب العلمية - بيروت .

- الكامـــــل فى اللغة والادب

تأليف : ابى العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد

- الكتـــاب

تأليف : سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقيق : عبد السلام محمد هارون .

عالم الكتب - بيروت .

- كتاب الاميـــلاء

تأليف : الشيخ / حسن والى

دار القلم - بيروت .

- كتاب التبصرة فى القراءات السبع

تأليف : الامام المقرى ابى محمد مكى بن أبى طالب

تحقيق : الدكتور / المقرى محمد غوث الندوى

الناشر : الدار السلفية - بومباى . الطبعة الثانية ١٩٨٢م .

المصـــــــدر والمرجـــــــــع

- كتاب التعريفات

تأليف : الشريف على بن محمد الجرجانى

دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ١٤٠٣ هـ .

- كتاب الاختيارين

صنعه : الأخفش الأصغر

تحقيق : الدكتور / فخر الدين بن قباوه

مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٩٧٤م ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م .

- كتاب الطبقـــات

تأليف : أبى عمرو خليفة بن خياط العصفرى رواية أبى عمران التسترى

تحقيق : د / أكرم ضياء العمرى

دار طيبة للنشر - الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

- كتاب مشاهير علماء الأمصـــار

تصنيف : محمد بن حبان البســـتى

عنى بتصحيحه : م . فلايشهـــر

دار الكتب العلمية - بيروت .

- كتاب المقتصد فى شرح الايضاح

تأليف : عبد القاهر الجرجانى

تحقيق : الدكتور / كاظم بحر المرجان

دار الرشيد للنشر - العراق ١٩٨٢م .

المصـــــــدر والمرجـــــــــــع

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ؛ في وجوه التأويل
تأليف ؛ أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي
المجلد الثانـي ـ دار المعرفة بيروت .

- كشف الظنون
تأليف ؛ حاجي خليفة
مكتبة المثنى ـ بيروت .

- كشف المشكك في النحو
تأليف ؛ علي بن سليمان الحيدري اليمني
تحقيق ؛ الدكتور / هادي عطية مطر .
الطبعة الأولى ١٩٨٤م ـ مطبعة الارشاد .

- كشف المشكل عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها
تأليف ؛ مكي بن ابي طالب القيسي
تحقيق ؛ د / محي الدين رمضان
مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ .

- كنوز الحكمـــة ؛ مختارات من كلام الحكماء والأنبياء
تأليف ؛ أبو ضيف المدني
دار المعارف ـ القاهرة .

(ل)

- لباب التأويل في معاني التنزيل
تفسير ؛ الخازن
المكتبة الشعبية ـ بيروت . لبنان

المصـــــدر والمرجـــــــــع

- اللباب فى تهذيب الانساب .
تأليف : ابن الأثـــير

- لسان العرب
تأليف : ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم الانصارى
الدار المصرية للتأليف والترجمة
طبعة مصورة عن طبعة بولاق .

- اللمع فى العربيـــة
تأليف : ابى الفتح عثمان بن جنى
تحقيق : الدكتور / حسين محمد محمد شرف
الطبعة الأولى ١٩٧٨ م - كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

(م)

- المؤتلف والمختلف فى اسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم
تأليف : أبى القاسم الحسن بن بشر الآمدى
دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان
الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .

- المهج فى تفسير اسماء شعراء ديوان الحماسة
تأليف : ابى الفتح عثمان بن جنى
الطبعة الأولى ١٩٨٣ م
دار الكتب العلمية .

المصـــــد ر والمرجـــــــــع

- متخير الألـــفاظ

تصنيف أحمد بن فارس

حققه : هلال ناجى

الطبعة الأولى ١٩٧٠م - مطبعة المعارف . بغداد

- مجاز القـــرآن

صنعه : ابى عبيدة معمر بن المثنى

تحقيق : الدكتور / محمد فؤاد سزكين

مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٩٨١ م .

- مجالس ثعـــلب

تحقيق : عبد السلام هارون

دار المعارف ١٣٦٩ هـ .

- المجتنـــى

تأليف : ابى بكر محمد بن الحسن ابن دريد الهازدى البصرى

الطبعة الثالثة ١٩٦٣ م

مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر أباد الدكن . الهند

- مجلة المجمع العلمى العراقى

الجزء الأول - المجلد السادس والثلاثون - رجب ١٤٠٥ هـ .

- مجمـع الأمثـال

تأليف : الميدانى النيسابورى

تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد

مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٥ م .

المصـــــــــدر والمرجـــــــــع

- مخارج الحروف وصفاتها

تأليف : السمعانى الاشبيلى المعروف بابن الطحان

تحقيق : الدكتور / محمد يعقوب

الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

- مختارات ابن الشجـــرى

تأليف : الشريف أبى السعادات هبة الله بن الشرجرى

ضبطه : محمود حسن زناتى .

دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .

- المذكر والمؤنـــث

تأليف : أبى الفتح عثمان بن جنى

تحقيق : الدكتور / طارق نجم عبد الله

دار البيان العربى - الطبعة الأولى ١٩٨٥ م

- المذكر والمؤنـــث

تأليف : أبى بكر محمد بن القاسم الانبارى

تحقيق : الدكتور / طارق عبد عون الجنابى

مطبعة المعانى . الطبعة الأولى .

- مراتـــب النحويين

تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم

دار نهضة مصر للطبع ١٩٧٤ م .

المصـــــد ر والمرجـــــــــع

- مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة والازمان
تأليف : السيوطى .

- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها
تأليف : جلال الدين السيوطى .
مطبعة محمد على صبيح .

- المسائل البصريات
تأليف : ابن على الفارسى
تحقيق : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد
الطبعة الأولى ١٩٨٥ م - الجزء الأول
مطبعة المدنى .

- المسائل العسكرية
تأليف : ابن على الفارسى
تحقيق : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد
الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - مطبعة المدنى

- المسائل الشعرية فى النحو
تأليف : ابن هشام الانصارى
تحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن
مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات
تأليف : ابى على النحوى
تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوى
مطبعة العانى - بغداد .

المصـــدر والمرجـــــــــع

- المساعد على التسهيـــل
تأليف : بهاء الدين بن عقيل
تحقيق : د / محمد كامل بركات
دار الفكر بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

- المستقصى فى أمثال العرب
تأليف : أبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى
دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .

- المشتبه فى الرجال اسمائهم وانسابهم
تأليف : أبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى
تحقيق : على محمد البجاوى
دار احياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٩٦٢ م .

- مشكل اعراب القـــرآن
تأليف : ابى محمد مكى بن أبى طالب القيسى
تحقيق : الدكتور / حاتم صالح الضامن
مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .

- مشكل شعر المتنبـــى
تأليف : ابو الحسن على بن سيده الاندلسى
تحقيق : الدكتور / محمد رضوان الداية
طبع ١٩٧٥ م .
مطبعة محمد هاشم الكتبى .

المصـــــد ر والمرجـــــــــــع

- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير
تأليف : الرافعى أحمد بن محمد بن على الفيومى
تحقيق : د / عبد العظيم الشناوى
دار المعارف القاهرة .

- معانى ابيات الحماسة
تأليف : ابى عبد الله الشمرى
تحقيق : د / عبد الله عبد الرحيم
مطبعة المدنى - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

- معانى الحروف لعيسى الرمانى النحوى
تحقيق : الدكتور / عبد الفتاح اسماعيل شلبى
دار الشروق بجدة ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

- معانى القـــرآن
تأليف : أبى زكريا يحيى بن زياد الفراء
تحقيق : محمد على النجار ، وأحمد يوسف نجاتى
عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .

- معانى القرآن للأخفش
الامام ابو الحسن سعيد بن مسعده
تحقيق : د / فائز فارس
الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

المصـــــدر والمرجـــــــع

- معجم الادباء

تأليف : ياقوت الحمـــوى

دار المأمون ـ سلسلة الموسوعات . الطبعة الأخيرة .

- معجم البلدان

تأليف : ياقوت الحموى

مطبعة السعادة ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣ هـ .

- معجم شواهد العربية

تأليف : عبد السلام محمد هارون

مكتبة الخانجى بمصر ـ الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ .

- معجم الشعراء

تأليف : الأمام ابى عبيد الله المرزبانى

دار الكتب العلمية ـ بيروت ، لبنان ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .

- معجم المؤلفين

تأليف : عمر رضا كحاله

طبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ .

- معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع

تأليف : ابو عبيد الله البكرى .

- المعجم الفلسفى

مجمع اللغة العربية

الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ـ القاهرة ١٩٧٩م .

تصدير : الدكتور ابراهيم مدكور .

المصـــــدر والمرجـــــــع

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
وضعه : محمد فؤاد عبد الباقى .
دار الفكر - بيروت .

- المعجم الوسيط
قام بأخراجه : ابراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات
وحامد عبد القادر ، ومحمد على النجار
واشرف على طبعه : عبد السلام هارون
الجزء الأول - المكتبة العلمية ، طهران .

- المعلقات العشر وأخبار شعرائها
تأليف : الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطى
جمعه ودققه أساتذة .
الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية .

- مغنى اللبيب
تأليف : جمال الدين بن هشام الانصارى
وبهامشه حاشية الشيخ محمد الامير
دار احياء الكتب العربية .

- مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب
تأليف : جمال الدين بن هشام الانصارى
تحقيق : الدكتور / مازن المبارك ومحمد على حمد الله
دار نشر الكتب الاسلامية - لاهور ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

المصـــــدر والمرجـــــــــــع

- مفاتيـــح العلـــوم .

تأليف : الامام الاديب ابو عبد الله الخوارزمي

دار الكتاب - بيروت .

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم

تأليف : أحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده

تحقيق : كامل بكرى وعبد الوهاب ابو النور

دار الكتب الحديثة .

- مفتاح العـــلوم

تأليف : أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى

دار الكتب العلمية .

- مفتاح العلوم

تأليف : أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى

شرحه : الاستاذ / نعيم زرزور

دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .

- المفردات فى غريب القرآن

تأليف : أبى القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى

تحقيق : محمد سيد كيلانى

دار المعرفة - بيروت .

- المفصل فى تاريخ العرب قبل الاسلام

تأليف : الدكتور / جواد على

الجزء الأول - الطبعة ١٩٦٨م

دار العلم للملايين - بيروت ، مكتبة النهضة - بغداد .

المصـــــدر والمرجـــــــــع

- المفصل فى علم العربية

تأليف : فخر خوارزم أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى

ويذيله المفصل فى شرح أبيات المفصل

للسيد محمد بدر الدين ابى فراس النعسانى .

الطبعة الثانية - دار الجيل .

- المفضليـــات

تأليف : المفضل بن محمد بن يعلى الضبى

ديوان العرب - مجموعات عن عيون الشعر

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون

الطبعة السادسة ، بيروت - لبنـان .

- المقاصد الحسنـــة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على ألسنة

تأليف : شمس الدين أبى الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوى

تصحيح : عبد الله محمد الصديق وعبد الوهاب عبد اللطيف .

دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .

- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية

تأليف : الدكتور / محمد سالم محيسن

الطبعة الأولى ١٩٧٨ م .

يطلب من مكتبة القاهرة - القاهرة .

- المقتصد فى شرح الايضاح

تأليف : عبد القاهر الجرجانى

تحقيق : الدكتور / كاظم بحر

دار الرشيد للنشر - ١٩٨٢ م .

المصـــــدر والمرجـــــــــع

- المقتضـــــب

تأليف : أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

تحقيق : الاستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة

عالم الكتب - بيروت .

- مقدمـــة ابن خلدون

الطبعة الرابعة ١٩٧٨ م .

دار الباز للنشر والتوزيع .

- مقدمـــة الصحاح

تأليف : أحمد عبد الغفور عطار

أعيد طبعه ١٩٨٢ م

الطبعة الأولى . القاهرة ١٩٥٦ م - الطبعة الثانية ١٩٧٩ م

- المقدمة في النحـــو

تأليف : علي بن فضال بن علي المجاشعي

تحقيق : الدكتور / حسن شاذلي فرهود

دار التراث ١٩٨٠ م ، المطبعة العربية الحديثة .

- المقـــرب

تأليف : علي بن مؤمن المعروف عصفور

تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري

الطبعة الأولى ١٩٧٢ م

مطبعة العاني .

المصـــــدر والمرجـــــــــع

- المكتفـى فى الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل

تأليف : عثمان بن سعيد الدانى

تحقيق : الدكتور / يوسف المرعشلى

مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

- الملخص فى ضبط قوانين العربية

تأليف : أبى الحسين عبيد الله بن أبى جعفر أحمد بن عبيد الله بـــن محمد عبيد الله بن أبى ربيعة .

تحقيق : الدكتور / على بن سلطان الحكمى .

الجزء الأول - الطبعة الأولى ١٤٠٥ م .

- من أصول النحو وتاريخـه ، الخلاف بين النحويين

دراسة وتحليل : الدكتور / السيد رزق الطويل .

المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ١٩٨٤ م .

- منثـــور الفوائـــد

تأليف : ابى البركات جمال الدين الانبارى

تحقيق : الدكتور / صالح الضامن

مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

- المنصف

شرح الامام أبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف

تأليف : ابى عثمان المازنى ،

تحقيق : لجنة من الاساتذة
ابراهيم مصطفى عبد الله أمين
الجزء الثالث - الطبعة الاولى ١٩٦٠م ، مطبعة مصطفى البابى .

المصـــــدر والمرجـــــــــع

- المنقوص والممـدود

تأليف : الفـراء

التنبيهات : لعلي بن حمزه عبد العزيز الميمنى الراجكوتى

دار المعارف بمصر .

- منهج السالك الى ألفية ابن مالك

تأليف : على بن محمد الأشمونى

دار الفكر - بيروت .

- الموازنـــة

بين أبى تمام حبيب بن أوس ، وأبى عبادة الوليد بن عبيد البحترى

تصنيف : أبى القاسم الحسن بن بشر

حققه : محمد محيى الدين عبد الحميد

المكتبة العلمية .

(ن)

- النحو والصرف فى مناظرات العلماء ومحاوراتهم

عرض ونقد : محمد آدم الراكى

المكتبة الفيصلية ١٩٨٤ .

- نزهة الالباء : فى طبقات الادباء

تأليف : أبى البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الانبارى

تحقيق : الدكتور / ابراهيم السامرائى

مكتبة المنار - الزرقاء ، الأردن . الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م .

المصـــــدر والمرجـــــــــــع

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة

تأليف : محمد الطنطاوى

تعليق : عبد العظيم الشناوى ، ومحمد عبد الرحمن الكردى

الطبعة الثانية ١٩٦٩ م . مطبعة السعادة .

- النشر فى القراءات العشر

تأليف : ابن الجزرى

تصحيح ومراجعة : على محمد الضباغ

مطبعة مصطفى محمد بمصر .

- نقد الشعر

تأليف : أبى الفرج قدامة بن جعفر

تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجى

دار الكتب العربية - بيروت ،لبنان .

- نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب

تأليف : أبى العباس أحمد القلقشندى

تحقيق : ابراهيم الابيارى

الطبعة الثانية ١٩٨٠ م ، دار الكتاب اللبنانى - بيروت .

- نهاية الأرب فى فنون الأدب

تأليف : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى

مطابع كوستماماس وشركاه - مصر .

المصـــــدر والمرجـــــــــــع

(هـ)

- هدية العارفـــين
تأليف : اسماعيل البغدادى
مكتبة المثنى - بيروت .

- همع الهوامـــع
تأليف : جلال الدين السيوطى
تحقيق : الدكتور / عبد العال سالم
دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع . الكويت ١٣٩٤ هـ .

- همع الهوامع - شرح جمع الجوامع فى علم العربية
تأليف : الامام جلال الدين السيوطى
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

(و)

- الوافى فى العروض والقوافى
تأليف : الخطيب التبريزى
تحقيق : الاستاذ / عمر يحيى ، و د / فخر الدين قباوه
دار الفكر - دمشق ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ .

- الوجـــيز فى علم التصريف
تأليف : أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنبارى
تحقيق : الدكتور / على حسين البواب
دار العلوم - الرياض - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .

المصـــــدر والمرجـــــــــع

- الوفيـــــات

تأليف : تقي الدين محمد بن رافع السلامي

تحقيق : صالح مهدي عباس

مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

- الوفيـــــات

تأليف : تقي الدين أبي المعالي محمد بن رافع السلامي

حققه : صالح مهدي عباس

أشرف عليه : الدكتور / بشار عواد معروف

مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .

* * *

فهرس
موضوعات الدراسة

١١ - فهرس موضوعات الدراسة

م	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
١	شكر وتقدير	أ
٢	المقدمـــة	جـ
٣	الفصل الأول : الاسفراينى صاحب اللباب وآثاره العلمية	١
٤	المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه ، ونسبته	٢ - ٥
٥	،، الثانى : مولده ونشأته ووفاته	٧
٦	،، الثالث: شيوخه وتلاميذه	٨
٧	،، الرابع : ثقافته ومذهبه النحوى	٩ - ١٠
٨	،، الخامس: مؤلفات الاسفراينى	١٣
٩	الفصل الثانى : اللباب فى علم الاعراب	١٦
١٠	المبحث الأول : وصف الكتاب	١٧
١١	،، الثانى : اسم الكتاب	١٨
١٢	،، الثالث : قيمته العلمية	٢١
١٣	،، الرابع : منهج الكتاب ومحتواه	٢٣
١٤	،، الخامس : شروح اللباب	٢٩
١٥	الفصل الثالث : السيرافى الفالى شارح اللباب .	٣٢
١٦	المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه	٣٣ - ٣٥
١٧	،، الثانى : فى تاريخ ميلاده ووفاته	٣٦
١٨	،، الثالث : منزلته العلمية	٣٨
١٩	،، الرابع : مذهب الفالى النحوى	٣٩

م	الموضـــــــــــــــوع	الصفحـة
٢٠	المبحث الخامس : مذهب الفالى العقدى	٤١
٢١	„ السادس : مؤلفاتـــه	٤٣
٢٢	الفصل الرابع : شرح اللباب فى علم الاعراب للسيرافى الفالى	٤٤
٢٣	المبحث الأول : توثيق اسمه ونسبته للفالى	٤٥ - ٤٧
٢٤	„ الثانى : زمن تأليفه والغاية منه	٤٨
٢٥	الفصل الخامس : دراسة موجزة عن القسم الثانى من شـــــرح اللباب للفالى .	٤٩
٢٦	المبحث الأول : منهج الشارح	٥٠
٢٧	„ الثانى : موقفه من النحاة عامة والمصنف خاصة	٥٧
٢٨	أولا : موقفه من النحاة وخلافاتهم	٥٧
٢٩	ثانيا : موقفه من المصنف	٦٤
٣٠	المبحث الثالث : أسلوب الشارح	٧٤
٣١	الحوار فى اسلوب الشارح	٧٤
٣٢	النظر والحزازة فى اسلوب الشارح	٧٧
٣٣	الاستقراء عند الشارح	٧٨
٣٤	المبحث الرابع : موقفه من القياس والسماع	٧٩
٣٥	„ الخامس: شواهـــده	٨١
٣٦	١ - الآيات القرآنية	٨١
٣٧	٢ - الأحاديث النبوية الشريفة	
٣٨	٣ - الأمثال العربية	
٣٩	٤ - الأبيات الشعرية	

م	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
٤٠	المبحث السادس : مصادره	
٤١	،، السابع : الكتب التى نقلت عنه	
٤٢	،، الثامـن : بعض المسائل التى استدركت عليه	
٤٣	الخاتمـة .	
٤٤	وصف النسخ .	

* * *

فهرس
مَوْضوعَات التحقيق

١٢ - فهرس موضوع التحقيق

م	الموضوع	الصفحة
١	المعرب	١
٢	المرفوع	١
٣	مطلب ما يتعلق بالفاعل	٢
٤	بحث المؤنث	٥١
٥	بحث التنازع	٧٣
٦	باب المفعول الذى لم يسم فاعله	٩٥
٧	بحث المبتدأ	١٢٢
٨	الخبر	١٣٢
٩	بحث المعارف	١٣٥
١٠	مبحث ضمير الفصل	٢٢١
١١	الاخبار بالذى	٢٢٨
١٢	خبر باب زان "	٢٨١
١٣	خبر " لا " التى لنفى الجنس	٢٨٨
١٤	مبحث اسم " ما ولا " بمعنى ليس	٢٩٤
١٥	مباحث المنصوبات	٣٠٠
١٦	" المفاعيل	٣٠١
١٧	مبحث المفعول المطلق	٣٠١
١٨	مبحث المفعول له	٣٣٤
١٩	مبحث المفعول فيه	٣٤٢

م	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
٢٠	مبحث المفعول معه	٣٥٧
٢١	مبحث المفعول به	٣٦٧
٢٢	بحث المنادى والترخيم	٣٨٩
٢٣	حذف حرف النداء	٤٤٧
٢٤	حذف المنادى	٤٥١
٢٥	فصل فى أمور تخص النداء	٤٥٢
٢٦	مبحث الترخيم	٤٥٦
٢٧	الاختصـــاص	٤٧٩
٢٨	ما ينصب على المدح أو الشتم أو الترحم	٤٨١
٢٩	التحذير	٤٨٣
٣٠	الاغراء	٤٨٨
٣١	مبحث ما يضمر على شريطة التفسير	٤٩٠
٣٢	المنصوب الذى يضمر عامله	
٣٣	بحث الحال	٥٠٤
٣٤	مبحث التمييز	٥٦٦
٣٥	بحث الاستثناء	٦١٧
٣٦	باب الاسم فى باب "ان"	٦٦٦
٣٧	باب الخبر فى باب "كان"	٦٧٦

* * *

صلاح/٠٠

الخطأ والصواب

تصويبات فى المجلد الثانى من التحقيق

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
ما فسره من معنى	ما فسره من معنى	٣٠٦	٤ فوق الهامش
الكلام همزة البتة	الكلام على همزة	٣١٨	٨ فى هـ ٢
د واليك حتى للبرد	د واليك حتى ليس للبرد	٣٢١	٦
تحزيقه	تمزيقه	٣٢١	الاخير فوق الهامش
فى هامش ٣٤٤ التهميشة٢	فى ٣٢٣ الهامش ٥	٣٢٥	٥ فى هـ ٢
لفظ الجلال	لفظ الجلالة	٣٢٧	١٠ فى الهامش
نزهك	ننزهك	٣٢٨	١
تعميتك	تعنتك	٣٢٨	٣
ما تفشك	ماتنشك	٣٢٨	٤ فى الهامش
وقد تحدث الصنف	وقد تحدث عنها الصنف	٣٣٣	٤ " "
اشترط	اشتراط	٣٣٥	١ " "
أن يكون ملبيا	أن يكون قلبيا	٣٣٦	١ " "
سببا غائبا كان	سببا غائيا كان	٣٣٦	٢ فوق الهامش
تتقدمت ترمته ...	فى ص ٩٤	٣٣٨	الهامش ٢
هامش .. ص ..	ص ٣٣٦ الهامش ١	٣٤١	" ١
ثم سما للخليفة	ثم نديما للخليفة	٣٤١	٤ فى هـ ٤
متبدل باليسار	يتبدل باليسار	٣٤٤	٤
انظر الصفحة ...	ص ٣٤١	٣٤٦	الهامش ٤
وان كان	وان كانا	٣٤٨	٥ فوق الهامش
العصريات	البصريات	٣٥٠	٣ فى الهامش ٣
حضرت وسط	حفرت	٣٥٠	٤، ٥ من هـ ٣

تابع تصويبات المجلد الثانى من التحقيق

الخطـــــــأ	الصـــــــواب	الصفحة	السطـــــر
أحدهما	إحداهما	٣٥١	٢ فوق الهامش
هاما أولا	هاما أول	٣٥٢	٢
كتب فى سببه	كتب الأدب فى سببه	٣٥٢	٢ من الأسفل فى الهامش
وقد رد ذلك	وقد رد ذلك	٣٥٤	٤ فى الهامش
لصاحبه محمول	لصاحبة محمول	٣٥٧	٣ فوق الهامش
بعد الواو وهو الفعل	بعد الواو هو الفعل	٣٥٩	٦ فى الهامش من الاسفل
رأى الخشبة	رأس الخشبة	٣٦٠	٥
لأن المصدر فعل الفعل	لأن المصدر فعل الفاعل	٣٦٧	٢ فوق ٣
أما مار بزيد	أنا مار بزيد	٣٧٠	٦ فوق الهامش
وتارة سلكن	وتارة يسلكن	٣٧١	٣ فى الهامش
الاخبار فى الثانى	الاختيار فى الثانى	٣٧٦	٤ من الاسفل فى الهامش .
الخوانة	الخزانة	٣٧٨	٥ فى الهامش من الاسفل
أصابلهما	أصابهما	٣٨٠	٤ فوق الهامش
خليلى لـ هوجا	خليلى هوجا	٣٨٤	٢ فى الهامش ٥